

حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم للمؤلف الشيخ الدكتور: طارق عبدالحليم -حفظه الله -

رقم المكتبة لوزارة الثقافية التركية: ٣٦٠٣٠

#### الطبع والتجليد:

**Baskı&Cilt:** Step Ajans Matbaa Ltd. Şti. Göztepe Mah. Bosna Cad. No: 11 Bağcılar / İstanbul

**Tel:** 0212 446 88 46 **Sertfika No:** 45522

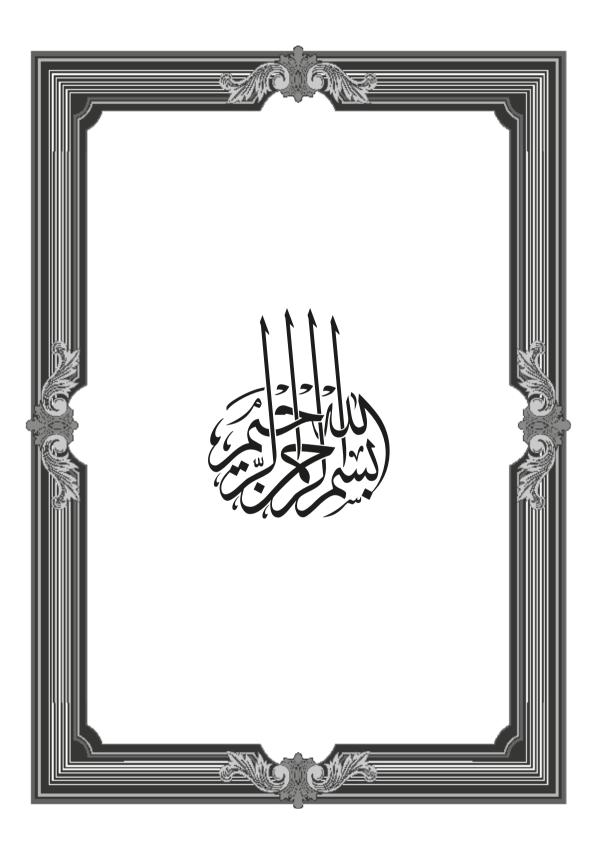
#### عنوان دار الكتاب العالمي:

Yamanevler Mah. Küçüksu Cad. No: 9 Dükkan: 1

Ümraniye / İSTANBUL Tel: +90 539 762 66 95 bilgi@kureselkitap.com www.kureselkitap.com







أَنا إِن قَــدَّرَ الإِلَهُ مَــات \* لا تَرى الشَرقَ يَرفَعُ الرَأسَ بَعدي إِنَّ مَجدي في الأولياتِ عَريقٌ \* مَن لَهُ مِثلَ أولياتي وَمَجدي

حافظ ابراهيم



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله على وعلى آله وصحبه ومن والاه

الحمد لله الذي أسبغ النعم، ومنّ علينا زيادة بالكرم، جلّ ثناؤه وتقدست أسماءه، نثني عليه بما أثنى به على نفسه، بكل اسم سمى به نفسه، وكل صفة نعت بما ذاته.

ربعد

فأقدم للقارئ نتفة صغيرة مما فاضت به النفس، بين يديّ صدور هذه المجموعة من مجلدات الأعمال الكاملة، الني تمت بمحبرة العبد الفقير إلى ربه، فبفضله تمت واكتملت.

فإني، منذ نعومة أظافري، كنت شغوفاً بالكتاب، أي كتاب، يُقرأ منه لي في الطفولة، ثم ما أتناوله بالقراءة، حين تهيأت للقراءة. وما أحسب هذا إلا إرث الأجداد من ناحية والديّ كليها.

وقد بدأت القراءة المستنيرة الهادفة منذ بلغت الخامسة عشر من العمر. فبدأت بقراءة أمهات الكتب في الأدب العالميّ، ثم الأدب العربيّ، وولعت بالشعر، فحفظت منه الكثير. ثم تنوعت المطالعة بعد ذلك، فذهبت أدور بين موضوعات العلوم كلها، كعلوم الفلسفة، والرياضيات، والاجتهاع، والاقتصاد، ثم الدين!

وما أن بدأت أطلع على ما بين يديّ من كتب تعالج مسائل التوحيد والإيهان، حتى نبذت، أو كدت، كل ما عدا ما يتعلق بالإسلام الحنيف من موضوعات. وكان المصباح الذي أنار لي في تلك الطبقات المظلمة المتراكمة من الجاهلية القابعة فوق رؤوسنا، ولا يكاد

أن يأبه لها أحد، وكأنها قدرٌ محتوم، كان ذاك المصباح، بعد كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، هو كتاب معالم في الطريق، للشهيد سيد قطب، ومن بعده الظلال. وكان ذلك في العام الذي انتقل فيه الشهيد، نحسبه، إلى ربه الأكرم.

ومنذ ذلك الوقت، آليت على نفسي إلا أن أقرأ ما يمكن لإنسان أن يقرأ، في حقيقة هذا الدين، عقيدة وشريعة، وأخذبي علم الأصول مأخذه، من حيث اتجاهي إلى الرياضيات وشغفي بها. فامتدت مسيرة القراءة ما يزيد على نصف قرن، ولله الفضل والمنة. وكان منحاي في هذا التوجه هو منحى أهل السنة والجهاعة، لم أحد عنه قيد شعرة، بفضل الله تعالى، عقيدة وشريعة.

ثم بدأت، في أواخر فترة السبعينيات، والتي يعلم من عاشها، كيف كان حال مصر، والحركات الإسلامية، والوضع الإسلامي عامة، والكفريّ في مقابله، بدأت تدوين ما رأيت الساحة الإسلامية في حاجة إليه، حسبها رأيت وعاينت وقابلت ودرّست، من عقول تحتاج إلى التوجيه والإرشاد خاصة. فامتدت مسيرة التدوين أربعين سنة كاملة.

وقد كانت البدع تلعب دورها، إلى جانب تنحية الشرع والحكم بغير ما أنزل الله. فكانت بدعة الإرجاء التي رفع رايتها الإخوان المسلمون، ثم الحرورية على يد مصطفى شكرى، ثم سرطان «العقلانية» الخبيث الذي ما زال يتدسس بين «المثقفين»، حتى أغوى الكثير من المؤثرين في المشهد الإسلامي وغيره، بها يشيعه عن الحرية والمساواة والتسامح، وما إلى ذلك من معان، كلها حق أريد بها باطل.

ثم كانت قبل ذلك محاكمات الشهيد سيد رحمه الله، واعتقال جماعته وخروجهم من المعتقل، في منتصف السبعينيات، ثم ما حدث في عملية الفنية العسكرية، واستشهاد صالح سرية رحمه الله، مما شحذ نفوسنا للتوغل في الحركة الإسلامية، ليس من خلال القلم وحده، بل من خلال المارسة والتوجيه والتدريس.

وكان نتيجة ذلك كله عدد من الكتب والأبحاث، التي لمت شملها في هذه المجموعة، تناولت فيها كثيرا من المسائل الشرعية والأصولية والسياسية والعقدية، سواء إنشاءً أو رداً ونقداً أو إسقاطاً.

ولن أطيل على القارئ، حتى لا تمل نفسه منى قبل أن يقرأ لي كلمة واحدة. لكن أردت أن ألقي ضوءا خافتاً على الخلفية التي خرجت من صاحبها ما سيأتي من مدونات، أحسبها ستتكلم عن نفسها، وتبين عن صاحبها أفضل مما يمكن أن يبيّنه بنفسه، فللكاتب بصمة، في فكره وأسلوبه، لا يشاركه فيها أحد، كبصمة اليد، حذو القذ بالقذة.

ولله وحده الفضل الكامل والمنة التامة

د طارق عبد الحليم

تورونتو

٤ مايو ٢٠١٩ – ٢٩ شعبان ١٤٤٠



لو أنّ امرأة حملت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لرأى وليدها النور واسمع الدنيا صراخه. لكنّ المصريين إلى اليوم لم يروا نتيجة إسقاطهم للمخلوع، بأي وجه من الوجوه. فهل كان الحمل كاذباً؟ أم كان الإسقاط سقطاً؟

لعلنا نعرف ذلك فيها يأتي من صفحات

د. طارق عبد الحليم

هذا الكتاب مدونةً، كتبتُ أسطرها مع الأنفاس الأولى للثورة المصرية التي تحولت إلى مجرد إنتفاضة لشعبِ مقهور، بعد تسعة أشهر من قيامها، كانتفاضة الشعب الفلسطينيّ تحت القهر الصهيونيّ. وكان ذلك الإحباط بفعل عدة عوامل، تعاونت على إثم هذا الفشل الذي حدث على غير غفلة من المراقبين.

وكما سيرى القارئ، أن على رأس هذه العوامل، المجلس العسكريّ الحاكم، الذي تعمّد قهر الثوار، وتكبيل حركتهم، وإصدار كلّ ما من شأنه قمع هذه الثورة وتحجيمها، والإمتناع عن إصدار ما يعينها ويقوّيها. ثم الإسلاميون، من الإتجاهين الرئيسين، الإخوان والسلفيون. الإخوان تحركوا بمنهجهم لا يغيرونه، منهج الإنتهازية ومنطلق المصلحة الذاتية، والسلفيون، كانوا كمحدث النعمة، لا يعرفون كيف يتحركون وماذا يفعلون، فطروا على الساحة، دون أن يكون لهم أدنى أثرٌ في أيّ تغيير محتمل.

هذه السطور التالية تحمل سجلاً للأحداث، وتقييهاً لشخصيات وحركات، وتفسيراً لمواقف ولقرارات، صنعت في مجموعها ما تعارف عليه الناس الآن أنه أحداث «ثورة يناير»، وذلك من منطلق فهم أهل السنة والجهاعة، وبناءاً على أصولهم الخالصة، بلا اختلاط أهواء تجر اليها رغبة في مقعد بالبرلمان، أو ترشيحٌ لرئاسة حزب أو جماعة.

وقد وافق تحليل الكاتب وتقديره، بفضل الله ثم بصحة إتباع المنهج، ما أتت به الأحداث في أكثر المناسبات، وإن خالفها في قليل من التوقعات، كما حدث في توقع أن تتبع الثورة اليمنية أو الجزائرية ثورة تونس.

كذلك، سيرى القارئ العزيز، كيف تتغير وتتبدل النظرة الفقهية بناءاً على تغير الواقع يوماً بيوم، وهو ما يجب أن يكون نبراساً لناشئة الشباب الإسلامي، بأن يتيقنوا أن الفتوى الشرعية قد تتبدل يوماً بعد يوم، وأن من ثبت على الفتوى رغم تبدل الظروف والأحوال، ولو استقر الأمر على ما أفتى به، رغم تغير الأحوال، لم يُصب الحق، كما ثبت عن سلفنا الصالح «من قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ».

ومما يجب التنبه اليه هو أننا حين ننقد أو نهاجم النصارى القبط، فإنها نقصد منهم من خان العهد وبرأ من الذمة، وهاجم الإسلام، واستعدى الغرب على مصر، وسبّ الإسلام، واعتدى على الأرواح

والممتلكات، واتخذ رهائن من المسلمات. أما النصارى الذين سالموا وعاهدوا وعاشوا في سلامٍ مع المسلمين من غالبية الشعب، هؤلاء ليس لدينا تحفُظِ على ذمتهم والحفاظ على حقوقهم التي كفلها لهم الشرع، لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

كذلك، حين نتحدث عن المجلس العسكريّ، فإننا لا نقصد أبناء الجيش الذين ضحوا بحياتهم، وهم على استعداد أن يصحوا بها مرة أخرى في سبيل الدفاع عن أهليهم وذويهم، ضد أي معتد خارجيّ أو متآمر داخليّ. إنها نحن، في الحالين، النصارى والمجلس العسكريّ، نهاجم وننقد من هاجم ديننا، وأراد لنا وله الدنية، وحارب الله ورسوله، فهؤلاء لا نخشى فيهم لومة لائم.

ولو أن الله سبحانه قدّر لي قدراً غير ما أنا فيه، لم أتردد لحظة في النزول إلى ميدان التحرير، متابعة للأحرار من المسلمين، ونصرة للعلماء الأفاضل من المشايخ العاملين بالحق، ولن الله أراد، ولا معقب على قضائه، وهو كله خيرٌ، أن يجبس ابنى الأكبر في قضية قالوا إنها قضية "إرهاب" عام ٢٠٠٦، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وليس له بعد الله إلا أباه، يهيؤ له ما يلزمه من حوائج ويستمع لحواره وزيارته في معتقله!

(1)

كان الوقت في مدينتي التي أقيم بها، قد تجاوز العِشاء، حين وصلني نبأُ أن هناك تُحركاً شعبياً يجرى على أرضِ مصر، في ليلة ٢٥ يناير. أذكر كيف تسارعت دقات القلب، وكيف تلاحقت رنّات الهاتف، وكيف تتارتْ الرسائل الإلكترونية، تتساءل كلها في عجب متصاعد، ما الذي يحدث على أرض مصر؟ وأذكر ذلك اليوم الفاصل في تاريخ الأمة المصرية المسلمة، يوم ٢٨ يناير، حين خرجت الجموع، وبدأ الصّدام، وتساقط الشهداء. وظهر أن هناك حدث له ما بعده، قد بدأت ملامحه تحاول أن تتشكل، وإن ظل هذا الوجه، وياللأسف، وجهاً بلا ملامح!

ياله من شعور بالغربة القاسية، لا أحسب أن مُقيهاً في مصر، يعرفه، حين تقع الشديدة، ويود المُغترب أن يكون بين أهله ورفاقه وأبناء وطنه، يرى ما يرون، ويشارك فيها يفعلون، ويقاسى ما يقاسون. ياله من شُعور قاسٍ يتمزق منه القلب وتخور منه الأعصاب، وتهون بجانبه غُربة ثلاثين عاماً.

ظللتُ، وظلّ كل من أعرف من أهل المَهجر، مُلصقا بالتلفاز، لا نكاد نهجع الليل، إذ نهار القاهرة هو ليلنا، نشاهد الجزيرة بلا توقفٍ، ننام دقائق ثم نقوم لنكمل المشاهدة.

اختلطت في ذلك الحين المشاعر، وتمازَجت الآمال والمخاوف. لا نعرف ما الذي سينقشع عنه الضباب، وما سَتُسفر عنه المُواجهة مع القوات الأمنية التي تُصوب سهامها إلى صدور العُزّل، لحساب الفئة الظالمة الطاغية.

**(**Y)

بدأت وقتها في تدوين ما أشعر به، وما أراه، وما استشفه من الأحداث، يوما بيوم، لا أكاد أترك حَدثاً أراه علامة على الطريق إلا تناولته بتعليق أوناقشته في مقال. وقد اتبعت منهج أهل السنة في فهم الأحداث وتقييمها، وفي تقييم الرجال بها يقولون، لا بها يُقال عنهم. وقد أثبت هذا المنهج المُبارك صِحته في التمييز بين الحق والباطل، وفي كشفِ مَكر الماكرين وتضليل المُضَللين، ساعة يفوهوا بضلالهم ويتنادوا بمكرهم، لا بعدها.

والأمر الذي أخذته على «التيارات الإسلامية»، هي إنها إما لاتتبع منهجا شرعياً واضحاً، تعلن عنه وتؤسس مبادئه، وإنها تهجم على التطبيقات مرة احدة، في صورة قرارات، دون أن تبرر لها شرعاً ليمكن لمن يتبعها أن يتبعها على هدى، أو لمن يريد أن ينقدها أن ينقدها على بينة.

كذلك أخذت على بعضهم الآخر التشتت في المنهج، والتخبط في التطبيق، والنكوص عن الثوابت التي كانت، إلى أشهر معدودة، هي مبادئ الدين التي لا تتزعزع!

ولهذا، حاولت، في أثناء تدويني للأحداث، وتناولى لها بالتحليل، أن أرسى بعض معالم المنهج الذي اتخذه قاعدة ووسيلة إلى الفهم والإستنباط. وهذا المنهج هو منهج اهل السنة والجهاعة، الذي ما زاغت عنه جماعة إلا لجئوا إلى تدوين المراجعات، أو الإعتراف بالخطأ ثم الوقوع فيه بعد ساعاتٍ أو أيام.

وسأدون في السطور القليلة التالية بعض معالم هذا المنهج، علمياً وعملياً، ليكون هادياً لمن أراد أن يحاكمنا اليه. فإن توحيد هذا المنهج في النظر، يهدى إلى توحيد النظر والتقدير والحكم على الأشخاص والأحداث الأفكار جميعاً.

**(**T)

قضية المنهج، وعلاقته بصحة التصور وتقدير الأمور، قضيةٌ، فيها أحسب، مركزيةٌ فاصلةٌ بين من يتخَبِّطُ في رؤياه، ومن ثمّ في قراراته، وبين من هو ثابتٌ على الحقَّ، يرى ما يحدث بنور من الله، وفي ضوء منهجه.

وقد تبنيت في تحليلاتي هذه المنهج الذي اعتمده أهل السنة والجهاعة والذي لخصه الإمام الشاطبيّ في كتاب «الإعتصام»، من بيانٍ للنظر الذي يتبعه أهل الأهواء، ومن ثم النظر الذي يجب أن يتبعه أهل السنة. ويمكن تلخيص هذا النظر في التالي

- ١. النظر في الأحكام الجزئية والقواعد الكلية على قدم المساواة، الأصول الكُليّة العامة، هي بمثابة مناراتٍ على ساحل الفكر والنظر، ترشد السارى إلى الطريق، فلا تختلط عليه المداخل، ولا تتشابك أمامه المسالك. وهي التي تصحح الفروع التي تندرج تحتها، لا العكس.
- ٧. ومن أهم الأمور هنا أن أشير إلى أنّ أهمية الفروع (أو الجزئيات) في الأحكام الشرعية، ونعنى بها تفاصيل الأحكام من آياتٍ وأحاديث، تنبع من إنها هي مُكونات الشرع الثابتة التي رصد من خلالها العلهاء كليات الشرع وعموماته، إذ هي مفردات آيات الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن ثمّ يجب النظر فيها، بجانب أصولها على قدم واحدة، لا يُغضُ الطرف عن أيّها. أما الفروع التي نقصد هنا، فهى مسائل الإجتهاد خاصة في باب المصلحة المرسلة التي لم يثبت فيها نصّ بعينه، وإنها دلت عليها الشريعة بكلياتها العامة. وهذه الفروع، هي بلا شك تضع لتصحيح وترشيد الأصول بشكل شبه تام لأن تلك الأصول هي أصولها، بلا نص شرعيّ محدد / يقويها.
- ٣. وأعود إلى حديث الواقع، كمثال على تطبيق هذه النظرة، عملياً، والذي استخدمتها
   كأداة في تحليلي. الحكم في مصر اليوم بيد المجلس العسكريّ عن طريق حكومة
   عميلة برئاسة عصام شرف، والمجلس العسكريّ يحكم بنظام مبارك، ديكتاتورية

عسكرية، تعتمد على المنظومة الأمنية، وعلى تزييف الإعلام، وترويض العدل، وفساد القضاء. هذا هو الأصل في حكم البلد اليوم. أما انتخابات المجالس النيابية، والنقابية، والرئاسية، وكافة الإجراءات الأخرى من مناقشات ومناوشات لتحسين الأجور، وتخفيض الأسعار، وتأمين الوظائف، إن هي إلا فروع لهذا الأصل الحاكم، إن صَلُحَ صلحت، وإن إختلت، لم تقم لها قائمة. هكذا تعلمنا في أصول النظر والإستدلال.

ك. من هنا يأتى زيفُ الفكرة القائلة إنّه يجب التريّث، وإنتظارُ ما تأتي به الإنتخابات، إذ نحن إذن نحاول شقّ الماء بالمعول.. وهيهات. لا يمكن أن يصلحَ فرعٌ وأصلُه سَاقطٌ خَرِبٌ. كما يظهرُ زيفُ القول الذي يتمسّك به من ليس له علم بالشّرع، أنّ «ما لا يدرك كله لا يُترك كله»، إذ يتعلق هذا بها لا يمكن إدراكه، إلا بجهدٍ خارج عن القدرة العادية المشروعة، والجهاد في موضع الجهاد، مشروعٌ مقدورٌ عليه، وإلا تعطلت كافة التكليفات التي تُلزم المسلم بأن يتخطى قدر المشقة العادية إلى التضحية بالمال والنفس في سبيل تحقيق مقصد الشرع، والذي غالباً ما يكون مقصداً مُتعلقاً بالصّالح العالم لا الخاص، وبالصّالح الحال دون الآجل. وقد كتتُ قدراً:

أيصلحُ الفرع والأصلُ أعوجٌ؟ هذا حديث في العقول محالُ الفرعُ جزءٌ لا يَصِح وجودُه أصلاً، وأصلُ وجودِه هَلهَالُ

- ان البدعة القولية والعملية تأتي ممن قدّم جزئي على كليٌ في موضع لا يصح، أو كليّ على جزئي في موضع لا يصح.
- 7. أن الخلط في تقدير الفروع التي تدخل تحت أصول وقواعد محددة ينشأ عنه بالضرورة خللٌ في التقدير، ومن ثم وجب أن يتحرى الناظر الدقة في تعيين القاعدة التي يدخل تحتها الجزئي (أو النص) المستشهد به، حتى لا تختلط عليه، وعلى الناس، الأمور. ومن تمام تلك الأبيات التي جرى بها القلم قديماً

# العلمُ أصلٌ، ثم فرعٌ تابعٌ إلحاقُ فرعٍ بالأصول عضالُ فاحفظ أصُولك، إنها محَفوظة دوماً لتُرشِد في الحياةِ رجالُ

- التحرى عن صحة الأحاديث النبوية ومصدرها، إلى أقصى الحدود، ثم البحث وراء المعنى المعتمدة لآيات الله، وأسباب نزولها، قبل الإستدلال بها في أي موضع. ومن هذا الباب أتى من أي في قول أن عدم المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ فقد تولى من الزحف!!
- ٨. أن قاعدة العمل بالظاهر، وأن الله سبحانه يتولى السرائر، تعمل على كلا الجانبين، من قال أو فعل حسناً قلناه ومدحناه عليه، ومن قال أو فعل قبحاً نبهناه، وأقمنا عليه الدليل، فإن، أعرض واستمر، ذممناه وحَذرنا منه، وذلك في مقام من تصدى للدعوة والإفتاء علناً فيها هو من أمورالعامة. وقد فعل ذلك مشايخ السلفية الذين يُنكر أتباعهم علينا إنكارنا على مَشايخهم، كها ذكر الشيخ الحُوينيّ ما ذكر، بحقٍ وعدلٍ، في على جمعة مفتى السلاطين، والذي قد حذّرنا منه في مقالاتنا قبل دهور من قول الحويني فيه، حين كتبنا عنه عام ٢٠٠٨ مقالنا الذي رفضت صحيفة المصريون وقتها نشره. فهذا منهج يجب اتباعه مع على جمعة، ومع الحويني، ومع كاتب هذه السطور، سواءاً بسواء.
- ٩. أن المبدأ الأساس في الدعوة هو ما ذكره الشاطبيّ «أن الهلاك في إتباع السّنة هو النّجاة، وأن الناس لن يُغنوا عنى من الله شيئاً» الإعتصام ٢٧. وهو ما دفع إلى قولة الحق وإن ثقلت بها اليد على من ظنّ فيه الناس مطلق الخير، وما ذلك إلا تحدّياً للعَوائد التي دَرَج الناس على تحسينها واستحسانها، بها في ذلك الوجوه التي صارت كالعوائد، فالتعود يكون على فعل أو قولٍ أو وجهٍ، والخروج من العادات هو أصعب الأمور التي تواجه الناس في سبيل طلبة الهدى واصطياد الحق. فبينت خطأ شخصيات تعود كثيرٌ من الشباب غجلالها إجلالاً مطلقاً، مثل الشيخ حازم الحوينيّ، ومحمد حسان، وعبد الملك الزغبيّ، كها ناصرتُ ومَدحْتُ الشيخ حازم الحوينيّ، ومحمد حسان، وعبد الملك الزغبيّ، كها ناصرتُ ومَدحْتُ الشيخ حازم

أبو إسماعيل، والشيخ وجدى غنيم، والشيخ راغب السرجاني، وأكرم حجازى، والشيخ د. هاني السباعي، والشيخ الجليل عبد المجيد الشاذليّ، وغيرهم كثير ممن اتبع الحق وسار على منهاجه.

• ١. البعد عن اتباع المتشابهات، والتزام المحكمات، من الأحاديث والآيات. ومن المعلوم أن الآيات والحديث لا يكونا محكمين بالمعنى الأصولي الشرعيّ [١](١)، حتى يجتمع لهما عدد من الصفات التي هي معروفة في علم الأصول، ومن هنا فقد تتبعت ذلك في الإستدلال، حتى لا ألجأ إلى اتباع مُتشابه، وإن صحّ، وأجعله مقدما على محكم.

ولا تزال الأيام القادمة حُبلي بالأحداث. ثم الله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق

<sup>[</sup>۱] الإحكام له شروط عشرة يجب أن يخلو منها النصّ المُحكم، ذكرها الشاطبيّ في الموافقات، ومنها عدم قبول التخصيص أو التقييد أو النسخ أو الإستثناء.

# قبيلالثورة

### ولكن من يعصمك من الله .. يا مبارك؟ ١٦ نوفبر ٢٠١٠

تراوح مشهدُ صلاة عيد الأضحى الرئاسية اليوم بين الهرَلِ المبكي والحسرةِ المُضحكة، حيث «صلّى!» حسنى مبارك ووليده جمال، بمرافقة كوكبة من خُدّامه وعملائه، في مسجد الشرطة، وحيث لم يكن هناك أثر لمصريّ مدنيّ أو إنسان عاديّ من الشعب. بل كانت الصفوف كلها، أي والله كلها، من ضباط الشرطة برتب أقلها «رائد»، ومن خارج القاعة عشرات من رجال أمن سيادته يقفون على الأبواب، وكأن جيشاً متربصاً بسيادتهم خارج المسجد.

والرجل هيكل عَظميّ مُعلق على شَهاعة ومتلبسٌ بسُترة، لا تعبير على سِحنته، لا حياة في نظراته، مما يجعلك تتساءل هل هناك نبض في عروقه! تتمثل فيه الآية القرآنية: «فَالْيُوْمَ نُنجِيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لَن خَلْفَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّن ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَفِلُونَ»، وهو يجلس في آخر الصفوف، بجانبه وزير داخليته، كريه الظّالميّ، يستمع إلى مفتيه على جمعة، الذي تخيره على عينه منافقاً صوفياً بذيئ اللسان، وهو يتحدث عن الرحمة! والله لقد صدق رسول الله عَلَيْ «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

لم نرَ الرجل راكعاً ولا ساجداً، فالغالب أنه لا يستطيع الركوع ولا السجود، فهو كدمية قبيحة تنتقل من مكان لآخر دون إرادة أو شعور. ثم ما أن انتهت الخطبة حتى تحرك الهيكل الآدميّ، مُنكمشاً على نفسه، يبدو أصغر حجاً من فتى صغير، محاطٌ بعشراتِ الفحول من بغال الأمن، إلى حيث ركب سيارة الرئاسة، وأكاد أجزم أنه قد استسلم لنعاس ثقيل فور جلوسه في السيارة.

لكن المُحزِن المُرعب في هذا المشهدِ الأليم، هو جمال الوليد، إذا رأيت كيف تحرّك للخروج، وهو يصافح رجلا أو إثنين، غاية في الصَلَف والكِبر والرعونة والخسّة، تنم نظراته عن شَراسة متأصّلة في كينونته لا سبيل إلى إصلاحها، وكأن مَنْ حوله حشراتٍ يهُشها عن بدنه ليخرج من هذا المكان الذي لا يليق بسموّه.

أهم ما عرفناه من مشهد اليوم، أن مصر لا يحكُمها حسنى مبارك، فهو لم يعد قادراً على التحكّم في أيّ أمر، ولا حتى في بوله، لكن مصر يحكمها مجلس من هذه العصابة الآثمة، يرأسه جمال الوليد، وقد تقاسَموا الأدوار بالفعل، واستقر كل منهم على غنيمته في القسمة الآتية لمصر المسكينة. ولم يعد إلا أن تظهر نتائج الهزلية الإنتخابية لتسبغ الصفة الرسمية على هذه الأدوار غير المباركة.

نعم، التَحَفتَ يا مبارك (وكلاهما أعنى) بسياحٍ من هؤلاء البغال والعُملاء من رجال أمنِك وشرطتِك في هذه الحياة الدنيا، لكن من يَعصِمك من الله يوم يقوم الحساب!



#### زواج المال والقوة في مصر ٠٠٠ باطل ٢٧ نوفبر ٢٠١٠

القوى التي تتلاعبُ بمصيرِ مصرَ والمِصريين هي تزاوجٌ بين القوةِ والمَال، في أبشع إتحادٍ وأسوأ صُورة. القوة مُتمثلةٌ في الجيش أساساً، وبقية التوابع «الأمنية» كالشرطة والأمنِ المَركزيّ، والمال مُتمثلاً في الثروةِ الحرامِ التي تركّزَت في يدِ أقليّة لا شَرَف لها ولا دين ولا ضَمير.

أما عن القوّة، يَظهر من الأحداثِ الأخيرةِ التي وَاكبَت الإستعدادات لِما يُسمى الإنتخابات، أن الجيشَ، متمثلاً في قياداته العليا، قد باع أمانته وخان رسالته بالفعل ودخل طرفاً أصيلاً في الصَفقةِ المَلعونة على بيع ما تبقّى من مِصر، وإستِعباد أهلها. وقد كنا ممن يرى أنّ الجيش مُتربِّصٌ لما تُسفر عنه الإنتخابات، ثم يُملى ما يراه في مَسألة التوريث، والتي تُخالفُ التقاليد العسكرية التي تحكَمَّت في تعيين رؤساء الدولة منذ إنقلاب يوليو والتي تُخالفُ التقاليد العسكرية التي تحكَمَّت في تعيين لكنّ الواضِح أنّ القيادات العسكرية العسكرية ومن ثمّ المُكاسبِ الماديةِ التابِعة لها. لكنّ المُعالمة في العسكريين، هو الحِفاظ على القوة، ومن ثمّ المُكاسبِ الماديةِ التابِعة لها. لكنّ المُعَادلة الحالية في توزيعِ الثروة قد ارتبَطت بأبناءِ ومن ثمّ المُكاسبِ الماديةِ التابِعة لها. لكنّ المُعَادلة الحالية في توزيعِ الثروة قد ارتبَطت بأبناءِ العسكريين الحاكمين، فلا بأس بأن يتَحول الدَعمُ من العسكريين إلى أبنائهم، فالقوة لا تأثير لها بغير المال.

أما عن المال، فقد وقعت مصادر مصرٍ وثرواتِها فريسة لهذه الطُغمة التي يرأسُها جمال مُبارك، وهي طُغمةٌ من الرِعاعِ لا أصْل لها في عالمِ المالِ ولا خِبرة، فهي لا تعمل في مجَال تصنيع أو تطوير، ولم تملك يوماً رأس مالٍ يؤهِلها للريادة في مجَالِ العَمل والمال. عصابة المال التي سقطت على مقدرات مصر قد بنت ثروتها من مخصصات أراضى الدولة وشركاتها التي باعتها لها العصابة الحاكمة بملاليم معدودة لتبيعها بعد أيام أو أسابيع بملايين لا تُعد، غير الرَشاوى والعُمولات التي دخلت جيوب العصابة الحاكمة، من التصديق على عقود لا صالح للشعب فيها.

تزاوج القوة والمال في مصر زواج باطل باطل باطل، لن يُنجب إلا حَسْرة على أبناء هذا الشعب الذليل المُهان في هذه الحياة الدنيا، ولن يودى بأصحابه إلا بالنار خالدين فيها بها قدّمت أيديهم.



## مبارك .. على شنودة - الطائفية المُركّبة! ١٠ يناير ٢٠١١

لا شكّ أن السِّمة الواضِحة في تَصَرُّ فات النِظام المُتَحَكِّمِ في مِصر هي الطائفية المُتَحَيزة لصَالِحِ القبَطِ ضدّ الغالبية المُسْلمة. والسَبب في ذلك، من وجهة النظر اللادينية العلمانية الحكومية، أنّ مناصرة الغالبية المُسْلمة تعنى مُناصَرة الإسلام، وتقوية المُسلمين، وهو ما يَخشاه هؤلاء القائِمون على النِظام المُتَحَكِّم، إذ إنهم يعلمون أن لا بقاء لهم في الحُكم مع أغلبية قوية بأي حال من الأحوال. وفي المُقابل، فإن التحالف مع النصارى، الذين هم أقلية (تُظهر) نفسها كالمُسْتَضْعَفَة، لا يُسبّب خوفاً للنِظام المُتَحَكِّم أولا، بل ويؤدى إلى دعم الغرب والحكومات الصليبية للنظام، خاصة الولايات المتحدة.

والأمر الذي غَشَيتْ عنه بَصيرَةُ النِظَامِ الْمُتَحَكِّم، خِلاف ما في الخُروج عن الإسلام من حَسْرَة ونَدامة، أنّ الأقلية التي تعاضدها، وتسعى لشراكتها في النظام السياسيّ القائم، كما ظهر جليّاً في لقاء رأس النِظام المُتَحَكِّم برأس الكنيسة القبطية مؤخراً، هو أنّ هذه الأقلية لم، ولن، يكون ولاءها لأي نظام يحمل القائمون عليه اسمٌ مسلم، كمحمد وأحمد، وإن أشْهروا الكفر، إلا أن يغيّروا دينهم رسمياً، بلا مبالغة أو تزيّد، وأن يُعلنوا تَبَعِيّتهم للكنيسة، تبعيّة سَافِرة مُسْتَعلِنة، لا تشوبها شائبة إسلام من قريب أو بعيد. لن يكون لهؤلاء القبط ولاءٌ لِصر أو لأهلِها إلا أن يتحقق لهم الإنفصال عن الدولة بشكلِ تام. وهو ما نحسبُ أنّه كان موضوع النقاش الأخير في لقاء رأس النِظام المُتَحَكِّم برأس الكنيسة القبطية مؤخراً بشكل غير مباشر. فإنّ المشاركة في العملية السياسية، والسماح لإتجاه دينيّ أن يكون ندّاً سَياسياً لرئيسِ الدولةِ، يحملُ في طَياتِه مخُبّات مُرعبة، لا تقلُ أهمية في توابعها عن الإستفتاء **الإنفصاليّ القريب** في السودان. بل لعل م**ن توابع** هذا التوجّه السياسيّ للنِظَام المُتَحَكّم أنّ القبط يصبحون، فعلياً لا رسمياً في هذه الفترة على الأقل، أصحاب حكم ذاتي منفصل عن الدولة الأمّ، لا يخضعون لقوانينها إلا ما كان من قبيل القَوانين التَنظيمية كالمُرور والتَموين. بل وأحسَب أنّ هذا التَوجّه السياسيّ للنظام المُتَحَكّم، في علاقته الجديدة بالقبط في مصر، يؤسس لشكل من أشكال الحكم الذاتي في المستقبل القريب لا البعيد.

والنِظام المُتَحَكِّمِ لا يشغل باله بها قد يؤدى اليه هذا التَطَرّف الطَائفيّ الذي يُهَارسُه، إذ إنّه، في ظنّه الواهِم، يحسبُ أنّه بهذا اللون من التَحَالف يَضمَن بقاءُ السُلطة تتدَاول بين أيدى العائلة الحاكمة، أو من هم تحت طيّات أجنِحَتَها، وما عليه أن يكون جُزءٌ من البلاد تحت حُكمٍ ذاتيٍّ قبطيّ، طالما ظلّ الرأسُ مُوحِّداً، وظلّت أنيابه مَغروسَة في جَسَدِ الأمة، يَسْتنفذ دِماءها لصالحه، ويبُثُ فيها سُمومه.

لكن كلّ الحسابات العاقلة، التي تستشف الماضي، وترصد الواقع، تُظْهِرُ أنّ هذا التوجه السياسيّ للنِظام المُتَحَكِّم، من السذاجة وقصر النظر الذي يصل به إلى حدّ الغباء والبلاهة. فها من حركة طائفية إحتجاجية، في أية بلد كانت، إلا وتحولت إلى حركة مسلحة أولا، ثم حركة إنفصالية ثانيا، وسواء حدث الإنفصال بالفعل أم لم يحدث، فإنّ هذه الحركات تظل شوكة في جنب الدولة الحاضنة لهذا التمرُد. وشاهد على ذلك حَركات الإنفصالِ في المغرب والسُّودان وغيرهما. كما تُظهر أنّ النظام الساداتيّ، حتى من الوجهة العلمانية، كان أذكى بمراحل من هذا النظام المتحكم الحاليّ، حيث إستطاع السادات أنّ يضع شنوده في حجمه الطبيعيّ حين نفاه إلى الصحراء. والفارق أنّ السادات لم يكن طامحاً في توريث ابنه للحكم، خلافاً لعِصابة النِظام المتحرّاء. والفارق أنّ السادات لم يكن طامحاً في توريث ابنه للحكم، خلافاً لعِصابة النِظام المتحرّاء الحاليّ.

وكما ذكرنا، إنّ النُظُمَ المُتَحَكِّمة عَامّة لا ترى أبعد من قدميها، فالقبط، كما يحدث في السودان، لن يكتفوا حتى بحُكم ذَاتي في جزء من أجزاء مصر، بل سيستغلُوا هذا الإعتراف المتبادل بينهم وبين الحكومة لتبدأ مرحلة جديدة، تُجند لها الجنود، وترصد لها الأموال، وتسنّ لها القوانين، داخل الكنيسة ذاتها، لتدير شؤون رعاياها، خارج نطاق النِظام المُتحكِّم، وخَارج قبضته الرَخْوة عليها.

ويبقى أنه على المُسلِمين، من الذين يَهتمون بشُؤون هذا البلد، أن يُدبَّروا لأنفسهم طريقاً للخَلاص من هذا النِظام المُتَحَكِّمِ أولا، وأن لا ينشَغِلوا بصِراعات مع أقليّة تَسعى عَمدا لتضعيد هذا الصِراع، إذ متى سَقط النِظام المُتَحَكِّم، لم يُصبح لهذه الأقلية مُتَعَلِّقٌ يُغنى، ولا لنباحها صوتٌ يُسْمَع.

#### أحداث مصر .. هل حان وقت التناد؟ .. يناير ٢٠١١

لا شَكَ أَنّ ما يَحدث الآن في مِصر له ما يتبعه من أحداث مخيفة، ستُغير معالم البلد إمّا إلى الأفضَل أو إلى الأسوأ، لا قدّر الله. فأحداث التفجير التي وَقَعَت أمام الكنيسة، وقتلت ٢٣ الأفضَل أو إلى الأسوأ، لا قدّر الله. فأحداث التفجير التي وَقَعَت أمام الكنيسة، وقتلت ٢٣ قبطياً، هي مجُرّد حَلَقة مُتَطورة في سِلسِلة أحُداث بدأت تُنْسَجُ خُيوطُها وتُكْتَب فُصُولُها منذ تولى حسنى مبارك الحكم. فبعد أن وقف السادات وقفة الرجال، دهاءا ومكراً، أمام رأس الأفعى القبطية شنودة، جاء النظام المُتحَكِّم برئاسة مبارك، نظاماً دكتاتورياً مَنفَعياً لا يرى إلا صَالحِه المَاديّ، ولا يَعملُ إلا لتكتيل الثروة في حِسَابات رؤوسِه وعُملائه. نِظام كهذا هو نِظامُ مكتُوبٌ عليه الضَعفُ والرخاوة، والخُضُوع لمن يَشْعَر بأن له قَبضَة تُهدد قَبضَته، أو قوةٌ تُعارض قوتَه، من خَارج أسْوار دَولته.

وكان أن فَهِم الأقباط مَسار اللعبة السياسية منذ ١٩٨١، فرسَموا وأعدوا، وخَطَّطُوا وتَربَّصوا، ونَسقوا مع من يُسمونهم قَبطُ المَهجر، العُملاء الصليبيون الخائنون ليلادهم وأبناء أرضهم، مُرتقبين سَاعة التنفيذ، وكانت أحداثُ سِبتمبر هي سَاعةُ الصِفرِ التي بدأ معها التآمر القبطيّ على مصر الوطن تتسارع خُطاه وتتتابع خُطواته، من تكديس السِلاح، إلى التلويحِ بالخارج الأمريكيّ، إلى المُطَالبة العَلنية بالحقّ القبطيّ المَعْصوب، إلى إهانة القُرآن، ثم إختطاف المُهاجرات إلى الله، بعلم من النِظامِ المُتحكم وبمساعدته، أملاً منه في التأييد القبطيّ الداخليّ والخارجيّ لإمتداد الحكم إلى الأبناء والأحفاد.

وخَسِرت حِسَابات النِظَامِ المُتَحَكِّم كُلُّها، فكان ضَعفه في مواجهة هذه الظاهرة المُستحدثة، والتركيز على قمع الأغلبية المُسْلِمَة، ولم يرى إلا مواضع قدمِه، وعَمِيت بَصيرته عمّا رآه أنورُ السادات، من ضَرورة كَبْحِ جماح النَصَارى قبل أن يَستفْحل شَرُّهم، فولاؤهم لم، ولن، يكون لهذا النِظام، ولا لأي نظامً، إلا لكنيستهم، التي تقودهم إلى النَار في الدنيا والآخرة.

أخطأ النِظَامِ الْمَتَحَكِّم فى تقدير مطامح القبط ومطامعهم، ولم يدرك أنَّ هؤلاء لا يَصْدُرون عن فِكر سَطحيِّ او محَدود الطُمع، بل هم يريدون مثل ما حِقَقه الصَهاينة في

فلسطين، وكما يدّعى الصهاينة أنهم كانوا سُكّان فلسطين منذ خَسين قرناً، وأن لهم الحقّ في إستعادتها من المُغتصبين، فكذلك يدّعى هؤلاء المُثلِّثون أنّ العربَ قد إغتصبوا الأرض التي زعموها أرضهم منذ خَمسة عشر قرناً، وأنّ لهم الحقُّ في إستعادتها من الغُزاة المُسلمين! وهي في الحالتين دَعاوى جَوفَاء خَرفَاء رَعْناء، لاحقُّ فيها ولا حقيقة.

إذن فالمَسؤلية كلها تَقعُ على الضَعفِ المُفرط للنِظام في مواجهة أعداء البلد الحقيقيين، وعلى خَطَل النظام وجهله في حسابات القوى الوطنية وتوازناتها. ثمّ على رؤوس القبط المُثلِّين، الذين لا يأبهون بتعريض مصر للتفكك والإنهيار لينشؤا لأنفسهم داراً يزعمونها حقاً لهم.

والخطأ كلّ الخطأ في تساهل النِظامِ المُتَحَكِّم مع ما أبداه هؤلاء القبطُ المُثلِّثون من تظاهرٍ وعنف، وإعتداء على شخصيات عامة، ترمز، مجرد رمزٍ لا حقيقة له، للإسلام وأهله من غالبية مطلقة، وما هو إلا متابعة سياسة الجُبنِ والضعف والخوف من الأقلية المستقوية بالغرب. ووالله إن لم يأخذ النِظامِ المُتَحَكِّم على أيدى هؤلاء بأسرع وبأشد ما يكون الأخذ، كما يَفعلُ دائها مع المُسلمين، لتكونَن هذه نهايته المُحتمة، بل ونهاية مصر كما عَرفها التاريخ منذ اللف السنين، إذ إن هذا لن يدع للغالبية المُسلمة بُداً من أخذ حَقِهم بأيديهم، وهو إذن يوم التنادِ، للنِظامِ المُتَحَكِّم أولا، ولمصر ثانياً.

والسيناريو الذي نرجّحه هو أن تتعاظَم غفلة النظام المتتحكّم، وأن تعود النخوة والحياة لبعض المُسلمين من شَباب الأمّة، فيبدأ في الردّعلى إستعلاء الأقليّة القبطيّة المثلّثة، ولن يكون أمام الجيش إلا أن يُعلن حالة الإستنفار العَسْكريّ لحماية البلاد، ويُسقط النظام المتحكّم، ونعود كما بدأنا أول مرة، في ١٩٥٢، حُكومةٌ عَسْكرِّية مُطلقة، إلى أن يأذن الله بأمر. وهو فيما نرى أفْضَل من أن يَظل النِظامِ المتحكِّم متغافلاً عن إستعلاء الأقليّة القبطيّة المثلّة، حتى تحلّ الكارثة، ويتحقق إنشطار مصر كما بات محُققاً إنشطار السودان.

حفظ الله مِصر الوَطن، مُسْلمة مُوَحِّدة، واحِدَة.[١]

<sup>[</sup>۱] وهو ما حدث بالضبط في ٥٢ يناير ١١٠٢، فخرج الشباب ضد النظام، إلا أنه لم يكن إسلاميّ النزعة.

#### النوم في العسل .. يا مصر! ١٤ يناير ٢٠١١

تتكاثر المُشكلات المُزمِنة في مصر، وتتصاعد حدتها كلّ يوم، دون أن نَجِد ايّ صَدى لدى جَمَاهير الأغلبية المسلمة لهذه الأحداث. فالواقع المصريّ الحاليّ يعاني من:

نظام ديكتاتوريّ فاسد أشدّ ما يكون الفَسَاد، يربُضُ على سُدّة الحكم منذ ثلاثين عاماً، ويُراد له حالياً أن يكون وراثياً يحمل بذور الفساد من جيل إلى جيل.

طبقةٌ مُستفيدة فاسِدةٌ من العملاء، يتستّرون تحت إسم «رجال الأعمال»، وعلى رأسِهم جمال مبارك، المُرشح للتوريث، يَسرقون أموال الأمّة بكلّ وسيلة يُمكن تخيّلها، سِرّاً وعَلانيةً.

بِنيَة إقتصادية خَرِبَة، أدّت إلى سَحقِ المُواطن العاديّ، وإنهاء وجود الطَبقة المُتوسِطة، وتحويل الشعب المصريّ إلى شعب مدقع الفقر، لا يكاد أكثر من ٦٠٪ منه يحصلون على ضروريات الحياة.

بِنية سِياسِية بوليسية عسكرية، تعتَمِد على الإرهاب والقتل والغِشّ والتزوير، وكفى ما حَدث فيها يسمى بانتخابات مجلس الحكومة (المُسَمّى بمجلس الشعب)، وكفى بقتل خالد سعيد وسيد بلال، لتعرف قدر الإستهزاء بمقدرات الأمة، وبحَياة أبنائِها.

بِنيَة إجتهاعية، سرى فيها الفساد الدينيّ والخُلقيّ من جراء إنتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية، ونشر العهر والدعارة التي يطلقون عليها الفن، ليلاً ونهاراً، في كلّ بيت، حتى صارت مصر تُعرّف، بل وتتميّز، بعاهراتها وقوّاديها (فنّاناتها وفنّانيها!) كتامر حُسنى وحكيم! في محافل الشياطين التي يسمونها المَهرجَانات الفنية، بعدما كانت تُعرف بكتّابها وعلمائها ومفكّريها كالعقاد والرافعيّ ومحمود شاكر وأحمد شوقي!

بيعٌ كامل لقضية فلسطين، قضية العرب، وقضية الإسلام، فتولى النظام المصري دور الشرطيّ في حماية ظهر الجيش الصهيونيّ وإعانته على ضرب غزة ومحاصرتها!

أقليّة قبطيّة من عَبَدة الصليب والأصْنَام، إتخذ رؤوسُها الضَعف الإداريّ والتَهتّك السِياسيّ في جهاز الدولة وسيلة لإبتزازها، مُسْتَعِينين بإخوانهم في الكفر في المهجر، وبِمبّاركة الدول الصليبية كالفاتيكان وأمريكا، فأعلنوا عيّا يخبؤون، وأفصحوا عيّا يُضمرون، مما أشرنا اليه مرّات عديدة من قبل في مقالات كثيرة، وطالبوا بدولة مُستَقِلة داخِل الدولة. وصاروا يتخذون من الإستهزاء بالإسلام وبرسوله دليل قوتهم وعنوان علوّهم في الأرض!

فهاذا رأينا في مقابل ما يحدث في مصر من ردّ فعل؟ لا شيئ! نعم، لا شيئ. لا من جماهير الأغلبية المسلمة، التي طحنها الغلاء، والفقر والمرض، واستُهْزأ بدينها وكتابها، وقُتل أبناؤها، وخُطفت المسلمات من بينها! بل العكس، رأينا مسؤولي الدولة الذين يُفترض أنهم يمثّلون الأغلبية المسلمة، يُضربون بالحذاء ويُبصق في وجوههم من عَبدة الصليب والأصْنام، دون أن يتحرّك ساكنٌ لأحد، ولا للدولة التي هم مَبعوثيها! بل تشارك العوام الدهماء في صَلواتِهم الكُفرية «مودةً ورَحمة»، وينخذلُ من يفترض فيهم العلم فيفتوا بأنّ النصارى معذورون فيها يقولون!

ولم نسمع من المُعَارَضَة، إن صَحِّ أن تَشْرُفَ بهذا الإسم إبتداءاً، لا الإخوان، الذين إستمروا في توقيع صكوك الإستسلام للنظام، لتجنب إلحاق أيّ ضرر بهم، ولا غيرهم، ممن هم من اصحاب الوجوه المتقلبة حسب الطلب.

ووالله إنى لأشعر بالعار الذي لحق إسم مصر والمصريين، حين أرى إنتفاضة الشعب في تونس، والجزائر وبشائرها في الأردن. وها هو طاغية تونس وطاغوتها زيف العابدين يعلن قرارات وإن كانت هزيلة غير مجدية، إلا إنها تكشف تداعي النظام تحت أقدامه. وكم كلفتهم هذه المعركة حتى الآن، خمسين شهيداً!

خَسون شَهيداً يا أبناء مصر، خَسون شهيداً يا إخوانُ يا مُسلمون، خَسون شهيداً تزلزلوا الأرض بهم من تحت قدميّ الطغاة! ألهذا الحدّ هانَت عليكم كَرامَتكم يا مصريون، وهان عليكم دينكم؟ أين رُجُولتِكم؟ أين ادعائكم أنكم أتباع محمدٍ صلى

الله عليه وسلم؟ أتتخفون وراء فتاوى لا رصيد لها من العلم، أنّ المَصْلَحة في الإذعان، والخَيبة في الخُروج على السُلطان؟ لاوالله بل رضِيتم بالحَياة الدنيا من الآخرة، لا شكّ في هذا، ولا عُذر لكم فيه.

عارٌ على مصر، عارٌ على أبناء مصر، وعارٌ على مُسلمي مصر، أن تكونَ راكدة هَامدة كالجثةِ، لا حراك بها، إلا على صفحات الويب وشاشات الكمبيوتر.

كفاكم هواناً وضعفاً وإستكانة، فالموتُ والحياة بيد الله وحده.



### الثورة الشعبية..من المرشح القادم؟ ١٧ يناير ٢٠١١

أسئلة كثيرة تبرُزُ على السَطحِ بعد الأحداث الأخيرة في تونس، والتي أثبتَتْ بها لا يدعُ مجالاً للشكِ هَشاشة الأنظِمة العَربية الديكتاتورية وضَعف بنيانها وخواءِ أركانها. وعلى رأس هذه الأسئلة الآن: من التالي؟ من الذي عليه الدور في إعْتلاء الطائرة والسَياحة في أجُواء الدول حتى يَجدُ من يُؤويه؟ من الذي سَيحظى بالسقوط من علي إلى حيث ينتهى في القاع؟ لا أحدٌ يَستَطيع التنبؤ بها سَيكون، ولكن هناك بعضُ مؤشِراتِ يمكن الإعتهادُ عليها كعَلاماتِ على الطَريق.

الدول المُرَشّحة في الوقت القريب لمثل هذا التحوّل هي أربعة دول، الأردن واليمن والجزائر، ثم مصر، ثلاث جمهوريات وملكية واحدة.

اليمن، ويقبع على عبد الله صالح على أنفاسه منذ ١٩٧٩، ويتخذ خُطُوات في إِجِّاه التوريث، فيه من المشكلات ما يجعله مرشحاً محتملاً في سلسلة التغييرات المرتقبة في العالم العربي. فالخطر الرافضيّ الحوثي قابع بها لديه من دعم صفويّ إيرانيّ، ودعاة الإنفصال بين الشهال والجنوب يتربّصون بالبلاد، متّخذين من فشل عبد الله صالح في إدارة البلاد ذريعة لهذه المطالبة. ثم ما تنتهجه السياسة الأمريكية الصهيونية تجاه اليمن لإستراتيجية موقعه، وما تريده من إبقاء البلاد مزَعْزَعَة ممكمكمة، ثم سياسات القمع «الأمني» التي هي دين الطغاة وديدنهم، تجعل البلاد في وضع يجعلها المرشح الأول لهذا التغيير المرتقب.

الجزائر: قبع عبد العزيز بوتفليقة على أنفاسه منذ عام ١٩٩٩، بعد أن دخل الشعب والجيش في مواجهة بعد إنتصار الإسلاميين الديموقراطيّ عام ١٩٩٢. وهي، فيا أُقدّرُ، تقع في المرتبة الإحتالية الثانية بعد اليمن، نظراً لسُوء أحوال شَعبها وإنهيار إقتصادها ورعونة ديكتاتورها في قَمعُ الحُريّات وتلويثِ البيئة السِياسِية والسَلب والنهب، كبقية الشُعوبِ العَربية، ولأنّ لها تجارب في هذا الطريق، كما حدث في عام ١٩٨٨، كما أنّ للجَزائرِ تاريخ طَويل من الكِفاح ضدّ المُستعمر الفرنسيّ، يجعلها أهلاً للتضحية والفداء.

الأردن، رغم ما فيه من غليان، ثورة على الغَلاء والبطالة، ومن تركيبة سكّانية في غاية الخطورة، من فلسطينيين في مقابل الأردنيين، والقبائلية التي لا تَزال تَحْمِى المَلكية، هي، فيما أرى، أقلها إحتمالاً لتغيير جَذري حقيقيّ، إذ إن الملكية لا تُنتَزع إلا بالجيش أو ما يقابله من عُدوان خَارجيّ يكتَسِحُ البِلاد. فأقصى ما يمكن تصوره من تلك الإنتفاضات في الأردن أن يعلن الملك قراراً بحلّ الحكومة وعلى رأسها سمير الرفاعيّ، أو الحكومة والبرلمان، ثمّ تعيين آخر من بطانته، لتتكرر المأساة، ويتكرر الحلّ، إلى حين.

مصر، أكبرُ الدول العَربيةِ تِعداداً، وأعرقها تاريخاً، حيث يقبع نظام حسني مبارك على أنفاسِها منذ ١٩٨١. فقد حرّكت الصليبية الصهيونية العالمية البيئة الطائفية فيها، لتخلق جوّ الزعزعة، وتمهّد لتقسيمها كما تفعل في السودان واليمن وغيرهما. وكان نظام مبارك على جميع الأصعدة مثالٌ للفشل التام الشامل. وفساد نظامه يجعله مثالاً يُحتذى في مجال السرقة والنهب والسلب والتجبّر والقمع. ويعاني شعب مصر من أزمات مزمنة تجاوز عمرها ستين عاماً، وإزدادت حدّة في الثلاثين عاما الأخبرة من حُكم الطاغية وأسرته، في كافة مجالات الحياة، كالسكن والبنية التحتية والبطالة والغلاء الفاحش والمواصلات والمعاشات والأمن الصحيّ، كما أن نظام الطاغية مبارك قد أخرج للناس أسوأ تجربة برلمانية مزيّفة في تاريخ المنطقة كلها. لكن، وياللحَسْرة، أرى مصر لن يثورَ رجالهُا، ذلك لما في طَبيعتهم من رضاً بالواقِع وقبولٍ بالضّيم، ولإتّسَاع طبقة المُستفيدين من عَناء النّاس، فهي في خارج هذا السباق قبل أن تدخله. وقد رأينا شَر ارات وشَر ارات تحدث في مصر ، يحرِّك أحدها بلدٌ بأسر ه، ثم لم تجد عند المِصريين من ردّ فعل على أي مستوى! والمعارضة في مصر تنحصر في معارضة علمانية صُورية لا قوّة لها على الإطلاق، أو مُعاَرضة إسلامية ينقُصها الإخْلاص والنَظَر الثاقِب وتقديم مصحلة الدين على إعتبارات الدنيا. وأقصى ما يتمناه الحصريون من أحداث تونس أن يحظوْ ببعض الحَفض الصُوريّ في أسَعار السِلع إلى حين.

فالأمرُ إذا الآن محَصُورٌ بين اليَمنِ والجَزائر... والله تعالى أعْلم.

#### العلمانية .. مكر الليل والنهار ٢٤ يناير ٢٠١١

حين قرأت النبأ الذي مفاده أنّ المشر فين على الإمتحانات الجامعية قد رفضوا السهاح للطالبات المنتقبات أن يدخلن قاعات الإمتحان رغم أمر النيابة الإدارية بعدم دستورية قرار رئيس الجامعة، لم أتمالك نفسى من التساؤل عن مدى التغلغل العلمانيّ في جسد الأمة الحيّ، ونسيجها البشريّ، وعن مدى الجهل بحقيقة الدين ومعانيّ الولاء والبراء وحدود التوحيد وسط أبناء ذلك البلد الإسلاميّ العربيّ.

المفتشون على الإمتحانات ليسوا عملاء للسلطة أو للبوليس أو»الأمن القوميّ»، بل هم مواطنون مصريون يُفترض أنهم يعيشون مشكلات بلدهم ويفهمون أبعاد دينهم والتزامهم تجاه الدين والقانون على حدّ سواء، فإذا حدث؟ كيف يقف المواطن المصريّ العاديّ في صف إرهاب الدولة وخروجها على الشريعة الدينية والشرعية القانونية؟ أيكون هذا هو موقف الغالبية من المواطنين على خلاف ظن العديد من المهتمين بالمعركة الإسلامية في هذا البلد؟ أيكون القانون الطبيعيّ بغلبة الغالبية هو الذي يفسر لنا سيطرة هذه النظام الذي أعمدته أمثال فاروق حسنى وصفوت الشريف والذي يجعل أمثال إبراهيم سليان يهرب من المساءلة؟ أيكون واقعنا إنعكاساً لقول «كيفها تكونوا يولّ عليكم»؟ أيكون الفساد والجهل بالدين وترويج للعلمانية المستتر خلف عباءة مواجهة المشكلات الإجتهاعية، والذي يتولى كِبره أجهزة الإعلام المرئية، قد وصل إلى نخاع المنظومة الإجتهاعية وخَليتها الأولى، أي المواطن العاديّ؟

أرعبني هذا الخبر ومدلولاته أكثر مما أرعبتنى القرارات ذاتها، وأرعبني أكثر من ذلك هو أنه لم يتعرض لهذا الأمر ودلالاته أي ممن كَتَبَ في الأمر عامة، ولا أدرى لهذا تفسيراً.

كلّ ما أستطيع أن أعلق به على هذا الأمر هو أن أنبّه، مرة أخرى، إلى أهمية الدعوة بين العامة، الدعوة التي لا يجب أن يقف سيرها ليل نهار. فالدعوة إلى العلمانية هي مكر الليل

والنهار، ظاهراً وباطناً، سراً وعلناً، كتابة و"فناً"، الدعوة إلى الإسلام بها يحمل من مفاهيم صحيحة ومبادئ راقية هو الطريق الى إعادة الشّاردين وتوجيهِ المُضَلِّين وهداية الضّالين، وهو السبب فيها أشرنا به على جماعة الإخوان، أن وجهوا طاقاتكم لبناء الأمة وللدعوة ولشرح أركان الإسلام وحدوده، بدلا من إضاعة الوقت والجهد في مناورات سياسية تتقلب في منظومة فاسدة إبتداءاً. الأولى هو توجيه الطاقة لإحياء الأمة وتعليم الفرد بعد أن عاد الدين غريباً كها بدأ.



# الأيامرالأولى

#### أبعاد المؤامرة على الثورة المصرية - ٣٠ يناير ٢٠١١

كشفت الأحداث التي تجري الآن في شوارع مصر أبعاد المؤامرة التي سبكها نظام الخائن مبارك بالتعاون بين الجيش وقوات الداخلية العميلة. فالجيش قد إنضمت قياداته إلى النظام، ورُسمت خيوط المؤامرة كالآتي:

- ١. ضَربت قواتُ الداخلية الشَعب بكل قَسوة في الأيام الثَلاثة الأولي
- 7. لما تأكدت القيادة السياسية المجرمة أنها تفقد أرضية الوضع، وأنّ الشعب قد عزم على الإستمرار، بل وأشر فت على السيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون، سحبت القيادة المجرمة كافة قوى الداخلية من الشارع في كافة أنحاء مصر، أرسلت البلطجية الذين تستأجرهم تحت بند الشرطة السرية لترويع الشعب والسطو المسلح، وأطلقت المساجين المسجلين خطر، لترسل رسالة إلى الناس أنّ قوات الداخلية المجرمة لن تحفظ أمنهم، بل ستكون حرباً عليهم، ولترغم المتظاهرين على الرجوع إلى بيوتهم حرصاً على عائلاتهم. وهو ما نجح جزئياً في تشتيت توجّهات الشياسية.
- ٣. كذلك أرسلت القيادة السياسية المجرمة عدداً من آليات الجيش لتأمين المباني الرئيسية التي تُمثل أركان النظام، كمبنى الإذاعة والتليفزيون ومجلس الشعب، دون أن تتدخل هذه القوات في حفظ الأمن على الإطلاق.
- ٤. ومع الإعلان الهزليّ عن الحكومة الجديدة والنائب العميل عمر سليان، لم تُعلن القِيادة السَياسية المُجرمة عن أسهاء الحكومة الجديدة، بل أرسَلت قواتها لتُخلّص

وزير الداخلية المجرم العادلي من مبنى الداخلية، مما أدى لمقتل ١٩ نفسِ بريئة.

وزيرُ الدفاع الطنطاوى ورئيس الأركان حسن عنان، وهم من رِجالات النِظام المُخرم، قد وَضعا أيديها في يد مُبارك، ورَغم عَدم تَعرّض الجيش للمُخطَاهرين، فإنه يمثل قوة دعم لُبارك ونظامه.

الأمر الآن أن الجيش يلعب لعبة خطير يجب أن ينتبه لها المتظاهرون، وهي أن يُظهر وجه الحَمَل في مُواجهة الشَعب، لكنّه يقف في صفّ النِظام بقوته وأجهزته، ويمنع من سقوطه. ذلك طالما أنّ الطنطاوى وعنان هما المُمسكين بزمام الجيش. [1]

والأمل في أن تخرج قيادات متوسطة في الجيش لتطيح بقيادته العميلة، وإستلام زمامه، ثم إقامة متطلبات الشعب، والقبض على مبارك ورجال عصابته، ثم تكوين لجنة مؤقتة لإدارة الحكم حتى تقام إنتخابات جديدة.

هذا، وإلا فعلى الشعب أن يَعرفَ أن الجَيشَ عَدوّ مُستتر، وأنه يجبُ أن تَحدُثَ ثَورة مُوازِية في دَاخل الجَيش لتتم للثورة مَطالِبِها، فالمُجرم مبارك وشِيعته لن يُخرج إلا إذا أحرق الأرض من تحت قدميه.

<sup>[</sup>١] وهو ما كشفت عنه الأيام بعدها

# دُرُوسُ الْأُمَم .. ومِصرُ الشَّامِخة - ٣١ يناير ٢٠١١

أوقدت تونس الشرارة، وأضرَ مت مصر النيران.

لا أجْمَل من عَودَة الرُّوح إلى الشُّعوب، ولا آمل للنُفس من رؤية هذه العَودة على أيدى شَبابها. هي كالمَشمس التى تُشرِق على الأرض، تبدّد ظَلام الليل البائد. هي كالمطرِ الذي تنبتُ منه الأرض فتصير مخُصْرة.

رأينا شَعب تونسَ الشقيقة ينتفضُ إنتفاضة، ارتعدت لها أوصال الطاغية، وفزِعَت منها أوصال الطاغية، وفزِعَت منها أوصال النظام الطُغياني الملحد، خرج على إثرها شين العابدين بن على فاراً كالفار، لا يجدُ مَلجاً أو مُغارات من الشَعب الثَائر. ثم كانت هذه الإنتفاضة شَرارةٌ البدء في إنطلاقة الثورة العارمة في مصر.

مصرُ الأكبر والأقدمُ. مِصرُ الحضارة والإسلام. مِصرُ العزةِ والإباءِ والشموخِ. مِصر الصَابرة المؤمنة التي تستلهم من الله عز وجلّ أنه سبحانه يُمهل ولا يُهمِل.

أسأنا قِراءة شَعب مِصر. فقد ظنّ الكلّ أن شعبَ مصر قد مات. لم نسمع له حساً ولم نشعرُ له نبْضاً لعقود تَطاولت. وظلّ النِظام الفاسِق يَستخدم كلّ ما يمكن من وَسائل الإفساده مدة ٥٨ سنة، منها ٣٠ سنة هي الأسوأ. لكن الشَعب الذي إمتدت جُذورُه طاعنة في التاريخ أكثر من سِتين قَرناً، والذي استقبل أفضل حضارة على الأرض، حضارة الإسلام، وإحتضنها، قد تجمّعت خِبراته لتُخرِج من رَحمِهَا شباباً، أكثرهم لم يعرف غير مبارك حاكماً، وغير نظامه إطاراً، فجاء على أفضلِ ما يكون الشَبابُ، متنوراً، واعياً، نظيفاً، مضحياً، متحضراً.

كشفت هذه الأحداث خُبْثَ النظام ودناءته، وحجم الخبَثَ الذي يحمله. نظامٌ تجرأ أن يُوجّه قوات إرهابه لتروع الآمنين وتقتل المُتظاهرين، علانية بلا مواربة! أوقفوا الإتصالات والمواصلات، أطلقوا البلطجية والمساجين على الناس، أغلقوا البنوك والمؤسسات، كلّ

ذلك حِرصاً على بقاء نظام كافر طاغ فاسد، بلغ فساده الغاية، كلّ مؤهلاته أنه يخضع للنفوذ الأمريكيّ، ويركع أمام الصهاينة الأنجاس، وينفّذ مخطّطاتهم في حِصَار المُسلمين في غزّة الصَامدة، وفي تحقيق أحلامها في إقامة إسرائيل الكبرى، مقابل التَغاضِي عن إجْرامه ودعمه في سَرقاته وفقر أدائه الذي أدى إلى تقسِيم السُودان، ومُشكلة مياه النيل، وتدهور وضَع مصر الإقليميّ والعالميّ، وإنهيار قيمة المُواطن المصري في الداخل والخارج. زوّروا الإنتخابات، وإستخفوا بحقوق الوطن، وباعوا أرضه ومؤسّساته بأرخص الأسعار مُقابل عُمولات يأكلونها حراماً، ليلاً ونهاراً.

لم تُنتج المُعارضة الرسمية إلا هَياكل ضعيفة لم ترتفع يوماً إلى مستوى الأحداث، معارضة ليبرالية، أو ناصِرية، أو عِلمَانية، كلها لا أرضية لها بين الشباب، مثلها مثل شعبية النظام، بلا عمود فقريّ. ثم «الإخوان المسلمون»، الذين قامت إستراتيجيتهم أصلاً على التبعية للحَدَثَ، لا إيجَاده! ولا نذكر السلفيين الذين سقطوا شرّ سقطة في هذا الحدث التاريخيّ، ومحوا أنفسهم من سجل المُجاهدين.

لم ينجح إلا الشباب الغضّ، وهم الذين يجب أن يقودوا هذا البلد في المرحلة القادمة، دون تدخلِ من أي قوى للمُعارضة الرَسمية المُترهّلة.

ثلاثة عقود، حتى فقد الشعب صَبره، وخرج عن بَكرة أبيه، ليوم سيكون له ما بعده إن شاء الله. ودرس تعلمناه، نحن الشيوخ، على أيدى الشباب، انَّ رَحِمَ الأمة لا يزال وَلاّداً لم يَعقُم.



#### أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟ ١٠ فبراير ٢٠١١

موقفُ الجيشِ المصرىِّ اليوم موقفٌ مخُزي، بل عَارٌ على أبنائِه الشُرفاء. فقيادات الجيش عُملاء للنظام، وطنطاوى العميل مثله مثل أحمد عز، يستغل موقعه لتجميع الثروة والتمتع بالسلطة. ومن المعروف أنّ كبار رجالات الجيش يتلقون مبالغ مالية خيالية بشكل شهريّ، ذلك غير الميزات الحسية الأخرى من تسهيل السكن والنوادى وكل أنواع التسهيلات. فهؤلاء مأجورون عملاء لمبارك، وركن من أركان نظامه.

واليوم، يُساند الجيَش مباركُ ونظامه، بطريق من أخْبث الطُرق، فيدَّعى الحِياد، بينها هو يَحمى المَباني الرّسمية التي تمثل النِظام الرّسميّ، ويوالى مبارك مباشرة، إذ قد تولى طنطاوى الخائن وزارة الدفاع مرة أخرى، ليستمر في حماية مبارك ونظامه، بقوة الجيش.

الحلّ، كما ذكرت مرات من قبل، هو إنقلابٌ في الجيش يعتقل طَنطاوى وعَنان، ويُمسِك بزمام الأمور، بواسِطة قيادات مُتوسطة، ومن ثم يعتقل مبارك، وينهى هذه الحقبة الأليمة من حَياة مِصر والمِصريين.

لا حلّ قبل، أو بدون هذه الخطوة، فالرَجل الخائن قد ظهر في خِطابِه بوجْه إجرامي، مُصَمّاً على التشبّث بكُرسيه حتى المَوت، ولو كلّف ذلك حَرق مِصر والقضاء على إقتصادها وقتل الآلاف من أبنائها، وهو في هذا يَعتمدُ على قوة الجَيش الذي يُمسِك بزمامه صَديقُ خِيانتِه طنطاوى.



#### القوات المعادية للثورة المصرية - ٣٠ فبراير ٢٠١١

يواجه الشعب المصريّ اليوم، بعد المَجزرة الشنيعة التي مَارسَها النِظام بأيدى بَلطَجية الشُرطَة ضد الأحرار الثائرين، تحدياً تاريخياً أنهم كف له بعون الله تعالى. ومن المُهم في هذه الآونة أن تتميز القوى الخائنة التي تعمل على بقاء النظام، وهي أربعة قوى مرتبة حسب إجرامها:

- الطاغية، رأس الفساد، مبارك، ومن ورائه الحرس الجمهورى الذى لا يتبع القوات المسلّحة.
- الداخلية، وهي الآن مؤسسة إرهابية مُسْتقلة لا تَعمل تحتَ إمْرة رِئاسَة الوزراء،
   وتدير الهجوم على الثائرين وهي الأكثر خطورة بلا شك.
- ٣. رجال الأعمال اللصوص، وهم أكبَرُ هؤلاء مَصْلحة وأخسّهم أخْلاقاً، وهم الذين يمولون بلطجية الداخلية، وهؤلاء هم من سَيظل يقاوم التغيير حتى النهاية، وسيظل يموّل الإرهاب الجارى
- ٤. الجَيش، وبالذات قياداته العُليا، طَنطاوى وعَنان ومجَمْوعة الأرْكان، الذين يُوالون
   النظام حرصا على مكتسباتهم.
- ٥. الحكومة، وهم المَجموعة الأضْعف في هذه المَنظومة، وتتألّف من عَددٍ من الفَاسِدين و آخَرين مجُرد صُور لا قِيمة ها.

هذه الأحداث الدّامية الأثيمة تثبت أنه لا أمان لهؤلاء الطُغاة الخونة، وأنّ هذه القوى التَخربية التي ظلّت تَعملُ طِوال ثَلاثينَ سنة، تُراكِمُ طَبقاتٍ فوق طبقاتٍ من الفاسِدين أصْحاب المَصَالح. هؤلاء هم من يدافِعون اليوم عن هذه المَصَالح بلا هَوادةٍ ولا دينٍ ولا رَحمةٍ.

الصراع اليوم يدور بين هؤلاء المجرمين وبين إرادة الشعب المصري وشبابه.

ويجب أن ينتبه الشباب إلى أنّ من القوى سياسية، والتي أنصار لها ولا وجود على أرضِ الواقع، من يحاول الكسب من الموقف بإنتهازية وَاضِحة، مثل رئيس حزب الوفد الذي يعمل لحساب النظام من ناحية ورجال الأعمال اللصوص من ناحية أخرى. وهؤلاء يجب أن يُختزِلوا من مُعادلة التغيير، لأنّهم كالفيروس الذي يضرب الجسد وإن صغر حجمه وضأُل قدره.

ثم، الله ولي المؤمنين.



## عَجِيبةُ مصر الثالثة ... و«هَرِمَ» مصر! - ١٤ فبرار ٢٠١١

أخيراً، ظَهرت عَجيبةِ مصرَ الثالثة، دون حفريات أو تنقيب، إنها ذلك الطاغية مبارك، إذ هو قديم قِدَم أبا الهوْل، رَاسخٌ في مَكانِه لا يَبرَحُ كالهرّم! الرجُل كأنه لا يرى ولا يَسمع ولا يتكلم، في مجُابَة كلّ هذه القوى الشَعبية التي تريد أن تتعْتعه من مكانه بلا جدوى، فحقّ أن يُطلق عليه «هَرِمَ» مصر (بكسر الراء).

قَمَع «هَرِمَ» مصر الشعب وأرهبه طوال ثلاثين عاماً ، أنشأ خلالها من أجهزة القمع والإرهاب ما يكفي لترويع ثمانين مليوناً، من داخليةٍ وأمنٍ مركزيٍّ وأمنِ دولةٍ ومباحثَ أمنِ دولةٍ وشرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وشَرطةٍ وسَرطةٍ وسَرطةً وسَرطةٍ وسَرطةٍ وسَرطةٍ وسَرطةً وسَرطةً وسَرطةً وسَرطةً وسَرطةً وسَرطةً وسَرطةً

ثم نَجَح «هَرِمَ» مصر في خَلق طَبقات مُستفيدة تراكمت على مَرّ الأعوام لتصبح جِداراً عازلاً بينه وبين الشعب، جداراً يسعى لبقاء مبارك أشدّ ما يسعى مبارك نفسه، وعلى رأس هذه الطبقات، رجال أعهال لصوص، ومسؤولين سياسيين وحكوميين، يمولون اليوم عِصَابات البَلطَجية خوفاً على مَصَالحِهم من الخَراب.

ثم خرّب «هَرِمَ» مصر نواب الشعب بأن أتاح لهم مظلة يختبئون تحتها من أية محاسبة، هي حزب وهميّ سموه الحزب الوطنيّ الديموقراطيّ الذي ليس له من اسمه نصيبٌ البتة.

ثم خرّب «هَرِمَ» مصر المؤسسة الوحيدة القادرة على إزالته، الجيش. فإشترى ذِمَمَ قياداته العُليا والوسطى، بها أمّن لهم من ميزات خيالية تجعلهم يعيشون في مصر ليست هي مصرنا التي نعرفها، من مظاريف شهرية وتسهيلات في السّكن والدراسة والسفر والعلاج وكافة أوجه الحياة.

لكن الهديّة الكبرى - فيما أحسب، التي أهداها «هَرِمَ» مصر إلى الجَيش هي ذلك السَلام الدائم الذليل الذي ضَمَنَه بما قدّمه للصهاينة من تنازلاتٍ. والجيش، بعد ثلاثين عاماً

من التراخي الرخاء، لا يريد أن يَدخُل في مُواجهات مع جَيش الصَهاينة، لو إستلم الحُكمَ من له كرامةٌ أو وطنيةٌ أو دين.

وهذه العمالة من قيادات الجيش باتت واضحة جلية لا ينكرها إلا من أراد أن يعيش وهماً، لم تعد مصر تقدر عليه. وهي تبرر أنّ الجيش تلاعب بعقول أبناء الثورة حين أعلن أنه لن يضربهم، لكنه في الوقت نفسه أفسح المجال للبلطجية يضربونهم، بل وصادر أدوية وغذاءاً للمتظاهرين في عدة أماكن. والأمقت والأعمق في الخيانة أنه يحرسُ مؤسسات الإرهابِ الإعلاميةِ والرسميةِ، وهو ما يُعطى ذِراعاً قوياً للنِظام أن يُشيع ما يريد، وقتها يريد.

من هنا نفهم طُمأنينة «هَرِمَ» مصر وإجرامه وتكبره في خطابه، وثقة سليهان في حديثه الذي قال فيه بكل ثقة أنّ تنحّى مبارك الآن أمر مستحيل! هذا حديث من معه القوة التي يطمئن إليها، قوة الجيش.

وقد علّمتنا أحداثُ التاريخ أن الكلمة الأخيرة دائها هي للعَسْكر. لذا أخشى – وكلى أمل في أن يخيب الله ظنى – أنه ما لم يحدث إنقلاب في الجيش من أسفل قياداته، فإن الوقت في صَالح الطغاة. وها نحن نرى بالفعل تنازلاتٍ ممن أطلقوا على أنفسهم «لجنة الحكهاء»، يوافقون على «التحاور» مع عُمر سليهان، وهم يعلمون أنّ التحاور مع سليهان هو بمثابة التحاور مع «هَرِم» مصر، كمن تحول من اليد اليسرى إلى اليمنى. وسليهان لم يتعرض ولو بكلمة إلى إلغاء قانون الطوارئ، ولو كذباً، وحاور في حديثه عن تَعديلِ مَواد الدُستور قائلاً التعديلَ يجب أن يكون «مُنضبطا»!

هذه الزُّمرة الخَائنة لم تتحرك قيد شعرة، ولا عبرة لتلك التوقيفات الصورية التي يمكن الغاؤها بمكالمة تليفونية، والتي يتوازى معها قتل الثائرين وإعتقالهم. مؤسساتهم الأمنية لم تتعرض للخَراب، بل فكّكوها ليستعينوا بها في قتل الثائرين، لكنها باقية مستعدة للعودة لدورها القمعيّ فور رجوع الشعب إلى منازله.

اليوم، إرادة الشعب تواجِه إختباراً هائلاً، إمتحانها الأصعب، ف «هَرِمَ» مصر لن يتنازل طَوعاً، ثمّ سَيُخلِف من بعده من لا يخاف الله ولا يَرحم خلقه، عمر سليهان، رَبيبَ الصهاينة.

ثم، الله سبحانه من وراء الحقّ والقصد، وهو يمكر للمؤمنين مكراً ويكيد لهم كيداً، ولا رادّ لقضائه.



#### لائحة الإتهامات .. لدولة العِصابات ـ ١٤ فبراير ٢٠١١

لائحة الإتهامات التي يجب أن تُوجّه إلى عِصَابة مُبارك على ما اقترَفته من جَرائم تتقزّمُ أمامها جَرائِم هِتلر ومُوسوليني، ولا يكاد يقترِب منها إلا ما فَعَلَ نيرون الرومَانيّ في حَرقِ مدينته وشَعبه عام ٦٤ م، بينها كان يُغنى في شُرفة منزله.

وتمتد لائحة الإتهامات هذه أميالاً لتغطى مِساحة زَمنية عَريضَة، وأسماءاً عريقة في الإجرام.

#### المتهمون:

- ١. حسنى مبارك وكلّ أفراد عائلته.
- ٢. عمر سُليهان، محمد طنطاوي، سامي عنان والعملاء في المؤسسة العسكرية.
  - ٣. وزراءُ السِيادة كما يُسْمونهم، كالدَاخلية والخَارجِية.
  - ٤. كافة الوزراء السابقين ممن امتلأت بطونهم بالسحت والمال الحرام
- ٥. كافة المسؤولين في أجهزة أمن الدولة ومباحث أمنها وأجهزة الشرطة بكل مستوياتها.

#### لائحة الإتهامات:

- ا. تنحية الشريعة الإسلامية بشكل ممننهج، وتكريس المفاهيم العلانية ومحاولة تغيير هوية الشعب المسلم إلى هوية هلامية لينشأ عنها أجيالٌ مُضطرِبة ثقافياً ومختلطة ولاءاً.
- ٢. تطبيق قانون الطوارئ مدة ثلاثين عاماً كاملة، وإتخاذه ذريعة لتطويق الشَعب وأسرِه عن بكرة أبيه.
- ٣. قتل الحُريات بسِياسة الحزبِ الواحد، الذي لا يملك أي قوة على الأرض، إلا قوة السُلطة المبنية على القهر وقوى الإرهاب الشرطيّ وما يسمى بأمن الدولة.

قتل وتعذیب و حَبسِ الآلاف من المعتقلین دون محاکمة، على مدى الثلاثین عاماً
 الماضية.

- ٥. وأد كَرامة الإنسان الحِصريّ وإذلاله وتحطيم مَرؤته وشَهامته.
- ٦. نشر الفَساد المتمثل في الإعلام الإباحيّ والفنون الوضِيعة، التي يُسْمونها جمَيلة، وإقامة الشَواذ من أمثال فاروق حسنى عليها ليَكْفل تَحطِيم الخُلق وتغْريب الفِكر، وفي تلويث عقائد الأمة وثوابتها الخُلقية عن طريق المُسلسلات الساقطة والأفلام الرقيعة.
- ٧. سَرقة مئات البلايين من الجنيهات عن طريق العُمولات وبيع مؤسسات الدولة وأراضيها وبيع الغاز المصري للعدو الصُهيوني، وعمولات الأسلحة وإحتكار الصِناعات كالحديد والأسمنت والسيراميك لصالح رجال العصابة المُباركية.
- ٨. أنهاء كرامة المؤسسات الدينية كالأزهر ودار الإفتاء وذلك بتعيين شخصيات مريضة عميلة كالطنطاوى والطيب وعلى جمعة، مما يضمن إنفاذ مخططاتها التي تقصد إلى هدم دين الأمّة وتخريب عقيدتها دون مُعارضة من هذه المؤسسات، بل وبمباركتها في غالب الأحيان.
- ٩. إفساد أجهزة الدولة التشريعية، كمجلسي الشعب والشورى، بعد إصطفاء النخبة التنفيدية الفاسدة، ثم محاولة إفساد السلطة القضائية وشراء ذممَها.
- ١. إفساد الجيش وشراء قياداته وإستخدامه لغير ما أنشأ له، من الدفاع عن الأمة وأفرادها أمام العدو الخارجيّ، وقصر دوره على تأمين بقاء النظام الفاسد والوقوف في وجه أبناء الشعب.
- السكوت على محاولة بعض الخونة من الأقباط المَهْجَرِيين بالإتفاق مع رؤوس الكنيسة الخونة وعلى رأسِهم شنودة اللعين تقسيم الأمة ونشر الفتنة لصالح أغراضهم الشخصية في الإستبداد بدولة على حساب تقسيم مصر.

11. إهمال حماية مصالح الدولة الإستراتيجية كمشكلة حصص مياه النيل ومصيبة تقسيم السودان، لإنشغال النظام في السرقة والهدم والتخريب.

- ١٣. التآمر على إخواننا من المُسلمين في غزة وحصارهم ومنع الغذاء والدواء عنهم، وبيع القضية الفلسطينية برمّتها لصَالح السُلطة الفلسطينية الخائنة.
- ١٤. قتل وجرح المثات من الثوار في الأيام القليلةِ الماضِية، وتنظيم الإعتداءات الهمجية
   على أبناء الشَعب وتحطيم الإقتصاد المصريّ وتخريب الدولة.

هذا غيضٌ من فيض، وقطرةٌ من بحر الإتهامات التي يجب أن يواجِهَها المُتهمون الخَونة من أعضاء هذا النظام الفاسد.



#### لجنة اللاحكاء .. ومطالب الثورة - ٥٠ فبراير ٢٠١١

لا أدرى كيف تصفُ جماعةً نفسَها بالحكهاء؟ ماذا لو كان منهم ليس بِحَكيم؟ ماذا لو كانوا كلهم ليسُوا من الحِكمة في شيئ؟ هذا ما تواجههه الثورة المصرية من خيانات والتفافات حول مطالبها ممن يدعون أنفسهم لجنة الحكهاء، وعلى رأسهم أمثال محمد سليم العوا، من الوسطيين الجدد، بل وأحمد كامل ابو المجد الذي هو ذنَبٌ من أذناب الحكم.

ثمّ لا نَعرِف كيف يكون محمد البرادعى عُضواً في هذه اللجْنة وهو قد ذكر من قبل أنه لا يقبل إلا بها يقبله الشباب من رَحيلِ مُبارك شَرطاً أولياً للتفاوض؟ ثمّ، ماذا عن عبد المنعم أبو الفتوح، أيمثل الإخوان في لجُنة اللاحكهاء؟ أم هو يمثّل نفسَه؟ وما عرضته هذه اللجنة يخالف تماماً ما قرره عِصَام العريان مرّات عَديدة من إنه لابد من تنجية مُبارك قبل أي تفاوض؟

خلطة عجيبة غير متناسقة ولا منطقية مع نفسها. فتفويض عمر سليمان يتضمن إعترافاً بشرعية قراراته كرئيس، ثم إن عمر سليمان نفسه ليست له شَرعِية إذ هو مُعيّن من فاقدٍ للأهلِية فلا يُصِحُ توليته أصْلاً، فضْلاً عن محُاورته. ونفس المنطق يَسرى على الحُكومة المُعيّنة.

مطالب الشعب وأصحاب الثورة تتمثل فيها يأتي:

- ١. القبض على حُسنى مُبارك وعائِلته توطِئة لُحَاكمتِهم.
- ٢. تولية رئيس المحكمة الدستورية العليا كرئيس مُؤقت لحين إنتخاب البكيل.
  - ٣. إلغاء قانون الطوارئ فوراً، وإطلاق سراح كلّ المعتقلين.
    - ٤. حلّ مجلسيّ الشَعب والشُوري والمَجالس المَحلّية.
      - ٥. حلّ الحكومة الحالية لعدم شَرعِيتها.
        - ٦. حلّ الحزب الوطنى ومؤسّساته.

٧. حلّ أجهزة الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة المسؤولة عن الإعتقال والتعذيب.

- ٨. تشكيل حُكومةٍ مؤقتة لتشيير البلاد.
- ٩. تشْكيلِ لَجَنَةٍ لتغيير بعض مَواد الدُستور اللازِمة لتسيير الأمورِ العَالقة لحينِ إعَادة صِياغة الدُستور بالكَامل.



# في خِضَم الثَورة ٠٠ لا تنسُوا هُوية الأمة - ٥٠ فبراير ٢٠١١

حين تعلو أصواتُ الحناجِر على توجيهات العقل، وتتفوّق الحَركة على الفِكر، وحين تتلاحَم الأجْساد، وتتقارب الأنفاس، تتشَابك الأفكار وتتلاشَى الحدود بين الثوابِت، في هُلامياتٍ ضبابيةٍ مُشَوّشةٍ. لذلك فإن من المهم في هذه المواقف أن لا تضيع عن أنظارنا الأصول وألا تختلطُ الأهداف.

هدفُ الثورةِ، التي أجمَعَت عليه أطرافها، إزاحة النظام وإسترداد الحُرية الضائعة. والحرية رَديفة العَدل والمُساواة، وإحقاق الحقّ وأبطال الباطِل.

إذن، وحَسْب الواقع الثابت على الأرض منذ أربعة عشر قرناً، وحَسب ما تحكُم به قاعدة إنتصار الأغْلبية التي يقدّسها العلمانيون، فإنّ الغالبية العُظمى من الشَعب الثائر هي أغلبية مُسْلمة، ظَهر ارتباطُها بإسلامها في ذلك الحَشدِ الهائل من المُصلّين في ميدان التحرير (الشهداء). وهو ما لا يجب أن يغيبَ عن أعينِ الثائرين لحظةً واحدة، أعنى به الهوية الإسلامية للثورة المِصرية.

في بيان صدر عن مجموعة من «المُثقفين» القبَط، كان ثاني مَطالبِهم هو إقامة دولةٍ مدنيةٍ، وهو التعبير المُشتَحدث للدولة العلمانية اللادينية. وهم بهذا يُملون هويتهم على بقية الشَعب الثائر، رغم دعواهم، بل ودعوى الجَميع، أنّ الثورة لا تتعرّض لمطالب دينية أو طائفية. فكيف يكون مَطلباً لهم أن تكونَ الدولة عِلمَانيةٌ، أو مَدنية كما يجبون أنْ يسمونها؟

ثم إننا نرى الإخوان المُسلمون، كغيرهم، لا يتحدثون عن هَويَة إسلامية، وهو ما نتفَهّمه في ظلّ هذه الظُروف، إلا إننا كذلك نعرف، وهم يعرفون، أنَّ الغالبية العُظمى هم من المُسلمين الذين، حين يأتي وقتُ الإقتراع، لن يرْضوا بتنجية الإسلام من الدُستور كمرجع شَرعي، ولن يجرُأ القبط حينئذ أن يتفوّهوا بكلمة إذ هو حكم الأغلبية، وقد رأوا غَضْبة المسلمين إذا غضِبوا.

ورغم أننا لا نريد ولا نقصد إلى تمزيق نسيج الأمة، خاصة في هذا الوقت العصيب، إلا إنه من الملاحظ أن القبط قد إنقسموا قسمين في الظاهر، أحدهما الرسميّ وعلى رأسه مؤسسة الكنيسة المؤيدة للنظام، وهو ما لا يمكن أن نلومها عليه إذ مؤسّسة الآزهر ومؤسسة الإفتاء تقف في صَفّ النظام! والشق الثاني هم من أُطلق عليهم «المثقفون» القبط، الذين أعلنوا تأييدهم للثورة على أن تتغيّر هوية الدولة إلى هوية العلمانية، أو، إن شئت، المدنية. وهذين الشِقين، كما أرى، هما وجهين لِعُملة واحدة، وهو تكتيك تريد به الأقلية الضئيلة في مصر الفوز بما ليس لها، والتعدّى على حُقوق الغالبية الساحقة الثائرة، في دولة تحمل هوية تاريخية إسلامية ثابتة مجيدة، حمت القبط واحتضنتهم مدة أربعة عشر قرناً.

وقد يكون هذا مقبولاً من محمد البرادعيّ، لخلفيته العلمانية التي ترى الحُرية في مِصر قد توجَد غَيرَ مقترنة بهَويّتها الدِينية، وقد يقبل بهذا أيمن نور، أو السيد البدوى، فكلّ هؤلاء لا يَعرِفون دين الله الحَالص، ولا يأبهون إلا لتحقيق فوز حِزبيٌّ ضَمّيل. إلا أن هؤلاء، مثلهم مثل لجنة اللاحكماء، ليس لهم سَندٌ بين الناسِ فلا مُعوّلٌ على ما يقولون. لكنّ هذا المطلب ليس ممكناً، بل ومرفوضاً من الغالبية المُسلمة التي عبّرت عن وجهها الإسلاميّ بكل قوة وشَفافية في صَلاتها وتكْبيراتها طوال أيام الثورة.

ولو أنه من المُبكر كثيراً أن نتحدث في هذا الأمْر، إذ إن النظام، بمؤسساته الرئاسية والعَسكرية، قد أثبت عِناداً واسْتهانة بالشَعب وإرادته، ولا أحدُ يَعلم إلى الآن ما سَيقْضى الله به على الثورة، إلا إنه يجب ألا يغيبَ هذا البُعد الهام عن أذْهان العاملين في تحريكِ الثورة وتأطيرها. والحركاتُ الشَعبيةُ، متى إنحسَر مَدّها، وتحققت مَطالبها المُعلنة، وقعت تفاصِيل التغيير الذي قصدت اليه في أيدى من قد لا يُؤتمن على هوية الدولة المِصْرية، وتاريخها العَريق. فمن ثمّ، وَجَبَ أن يُمثل هذا البعد مَطلباً، وإن بدا بديهياً لدى غالب شباب الثورة، إلا إنه يجب أن يكون معلناً كذلك، حتى لا يَسر قُه من لا يُؤمن به.

والقبط، لا خوفٌ عليهم في دولة إسْلامية، بل، وأقولها حقيقة مستقرة، أنَّ حُقوقَهم وزَمَتهم مَرعِية ومَكفولة في ظلَّ حُكم مُسلم أكثر منها في ظلِّ حُكم وضعيٍّ لا يراعى الله في

الأقلّيات التي تَعيشُ في جِوارِه. وطالما أنّ القبط يعلمون ما لهم وما عليهم، وطالما أنهم لا يعتدون بمطلبِ تغيير الهويّة الإسلامية التي هي مِظلة الغالبية الساحقة، فلن تُخفر حقوقهم، وبيننا وبينهم ذمة الله ورسوله.

وإلى هؤلاء الذين يَحمِلون هَويات إسْلامية، ويدَّعون أنهم من المُسْلمين، نقول ما قاله الله سُبحانه: «ٱلَّذِينَ إِن مَّكَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكُوٰةَ وَأَمَرُوا بِٱلمُعْرُوفِ وَنَهَوْا عَن ٱلنَّكَرِ» العج ١٤



## ثورةُ الكِرام .. ومَكرُ اللَّئام - ٠٦ فبراير ٢٠١١

أكاد أجزم أنَّ هؤ لاء القابعين على سُدّة الحُكم في مِصر ، مُبارك وعِصابته، لم يُخْلَقوا من طِينِ كَمَا خُلق البشر، بل خُلقوا من نارِ، كخَلْقِ الشياطين، إذ استعلوا على حُكم الله فلم يطبّقوه، وتمرَّدوا على الله فعَصُوه، ثم إذا بهم يصبُّون على خَلق الله كلِّ مصيبة ورديئة ليفتنوه، أذلوه بالفقر، وبالقهر، وبالظلم، وسرقوا ماله، وشرّدوا عياله وباعوا أرضَه، واستحلّوا عرضه. لئام ذئابٌ تجلّى لؤمهم اليوم بها يفعلوه حِرصاً على ما استباحوه من دم الشعب المسكين طِوال ثلاثين عاماً. ثلاثون عاماً، يشُبّ فيها الصِغار ويشيبُ فيها الرِجال. وقد أحسن الشيخ القرضاوي حين استشهد بأبيات أبو الفوارس بن الصيفيّ في التفرقة بينهم وبين الشعب العريق:

> فلها مَلَ كتُم سَال بالدَم أَسْطُحُ وحللتمو قتل الأسرى وطالما بقيناعلى الأسرى نمُنّ ونَصفَحُ فَحَسِبُكُمُوا هذا التفاوت بيننا وكلُّ إناءِ بالذي فيه ينْضَــحُ

حَكَمْنا فكان العَدلُ منا سَجِـتة

هذا هو الفارِق الأصيل بين ثورةِ الشباب التقيةِ النقيةِ التي لم تلوَّث يديها بعنف أو قتل، بل ظهر منهم كلّ ما فيه الرحمة والصبر والتواصِل والصمود، فكان الواحد منهم كما وصف ذى الأصبع العدواني:

> عن الصديق ولا خُيرى بمَمنونِ بالمنكراتِ ولا فتكى بمأمُونِ ولا ألين لمن لا يبتغي ليني

إني لعَمركَ ما بابي بذي غَلَقِ ولا لِساني على الأدنى بمُنطِلق لا يخْرج القَسْر مني غير مَغَضَبة

وبين شياطين الحُكم الفاسقِ الظالم الكافرِ. نظامٌ يقتل أبناءه ويوجه سيارات تدهسهم بلا رَحمةٍ، ويأمر زبانيته يطلقون الرَصاصَ الحيّ على الناس عَشوائياً تارة، وقنصًا تارةً أخرى، ويستمر في مُعاندة الشَعب برُمته فيجلس الطَاغية ليرأسُ إجتماعاً، كأن شيئاً لم يكن، ليس فيه أفضل من أن يوصف بها وصف به المتنبي كافوراً:

جَوعَانُ يأكل من زادي ويُمسِكني لكي يقال عَظيمُ القدرِ مَقصودُ

جانبٌ يُحْيى ويُشَيّد ويأمَلُ في مُستقبل أفضَل، وجانبٌ يعيثُ فَسَاداً في الأرضِ ويظلم ويقتل ويشرّد، ويريدُ للهَاضى الأسود أن يَستمر إلى أنّ يَموت الشَعب كافَة. قومٌ عطّلوا كلّ ما أمر به الله ومنعوه، وفعلوا كلّ ما حرّم الله.

- \* عَطَّلُوا شَرِع الله سُبحانه، والله سُبحانه يقول: «وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ» المائدة ٤٤
- « قتلوا الدعاة إلى الله وشردوا بهم، وقد قال سبحانه: «وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ
   مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابِ ٱليم» العمران ٢١
- الفنون الفواحش في الناس تحت سَتار التّغرّب والفنون الخبيثة، وقد قال تعالى: «إِنَّ اللَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْاخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ النور ١٩
- \* فعلوا ما هداهم له شيطانهم من تخريبِ الأوقاف ومهاجمة الحِجَاب والنِقابَ ونشر العلمانية وقد قال تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ ٱللهُ سَنُطِيعُكُمْ فَي بَعْض ٱلْأَمْرِ» مدد٢٦
- \* قتلوا النفس التي حرّم الله بدعاوى باطلة أو بلا دعاوى، وقد قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللهُ إِلّا بِٱلحْقِّ اللهام ٨
- \* سرقوا ونهبوا وإستباحوا وقد قال رسول الله صلى الله على المُسْلِم عَلَى المُسْلِم عَلَى المُسْلِم حَرَامٌ
  دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ (واه البخاري. (وهم ليسوا بمسلمين).

هؤلاء هم من حَكَموا مصر ثلاثين عَاما، فأرسوا فَسَاداً أعْمق جذوراً وأبْعد غَوراً مما ظَنّ النَاس جَميعاً، ونهبُوا سَبعين مِلياراً من الدولارات (اي ما يقرب من نِصف تريليون من الجنيهات!)، ثم لا يزالون يُخرِبون البلاد ويقتلونَ العِبَاد ليَستمروا في الحُكم وكانّ لهم كرامة تُصَان، أو ماء وجه يُحْفَظ. هؤلاء هم من حقّ فيهم قول الله تعالى:

«إِنَّا جَعَلْنَا فِيَ أَعْنَقِهِمْ أَغْلَلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ الْآَدْيِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنُهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمُ تُندِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾» س



# «اللَّهُمِّ! إِنْ تَهْلِكُ هَذِهِ الْعِصَابَةُ» ٠٠٠ - ٢٠ فبراير ٢٠١١

أُشْهِد الله أن يدي ترتعِشُ وقلبي ينتفضُ من مجُرد التفكيرِ في موضُوعِ مَقالي هذا، لكن الواقع يفرِضُ نفسَه فوق خَوفِ الخَائفين وأملِ الآمِلين ورَجَاء الراجين. والتحسّب من الشَر فطنة.

قدّم الشَعب المِصريّ العديد من التضحيات. عشر ات الآلاف الذين لا يزالون مُعتصِمين في ميدان التحرير، الشَعب لا يزال مُصمّاً، الشَباب لا يزال عازماً، لكن، ويالها من لكن..! دعونا ننظر على أرض الواقع. قدّم الشَعب المِصريّ

- \* صُموداً وعَزماً وتصمياً وشَجَاعة.
- ﴿ شُهداءاً وجرحى رووا بدمائهم تربة الثورة لتكون قابلة لثمار الحرية.
- \* وقتاً وجَهداً وخسارة في المَال والأنفس لأيام طويلة كانت، في ظِلّ أي نظام آخر، كفيلة بإسقاط إمبراطورية لا مجرد جمهورية فاسدة.

لكن كما كان إندلائ الثورة معجزة من المعجزات، فإن تغلغل الفساد في مؤسّسات الدولة وسيطرة النظام عليها، مما جعله صامداً حتى الآن، أظهر إعجازاً مضاداً.

ففي المقابل: أعلن النظام، مرة تلو الآخرى، علانية لا سراً:

- \* رَفَضَ النظام تنحية مبارك، وإكتفى بعدم ترشحه مرة أخرى.
  - \* رَفَضَ النظام نقل سلطات مبارك لنائبه
- ﴿ رَفَضَ النظام إلغاء قانون الطوارئ «في هذه الظروف الراهنة»، وكأن الظروف الراهنة ليست من صناعة النظام نفسه!
- \* رَفَضَ النظام حلّ الحِزبِ الوَطنيّ، وإكتفي بتعيين أحد رجاله بديلاً لجهال مبارك وصفوت الشريف، مع إحتفاظ صَفوت برئاسَة مجَلس الشُوري!

\* رَفَضَ النِظام حَلّ مجلسيّ الشَعب والشُورى، وإكتفي بالنظر «جدّياً» في الطُعون المُقدّمة!

- \* رَفَضَ النِظامُ تشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور، وإكتفى بالوعد بتعديل ماديّ الدستور ٧٦ و٧٧، تعديلاً يتم تحديدُ أبعَادِه لاحقاً!
- \* لم يُطلق النظام أيّ من المعتقلين، ولم يتوقف عن الإعتقال، ولا يزال إعْلامُه مُوجّها عميلاً كما كان.
- \* لم يتعرض النظام بأي حديث عن مؤسسات القمع من شرطة وإرهاب (أمن) مركزي وإرهاب (أمن) الدولة ومباحثها، مما يدلّ على إبقائه لها لتقوم بنفس الدور الخسيس.

وبالجملة، فإن النظامَ باق، مستقر، يظهر أنه لا يعبأ بحُشودِ ميدانِ التحرير، فهي بالنِسبة له كهايد بَارك، كما عبر أحد المُعلقين، طَالما أنّ الحياة خَارِجه سَائرة كعَادتها.

أحسب أن الثورة، إنْ عَاجِلاً أو آجِلاً، ستهدأ رياحُها وتتراخى قبضتُها، لا لضعفها بل لأنّ ذلك من طَبائع الأمور، إن استمرت في إستاتيكية ميدان التحرير، فسيتمَكّن نظامُ مبارك من السَيْطرة على الوَضْع بها يُجْعله كزوبَعَة في فنجان التحرير.

الأمل الوحيد الباقي الآن، يتمثل في:

- حدوث تغيير نوعي في تناول الثورة لديناميكيتها، من التجمع إلى الإنتشار، ومن السلم إلى المواجهة، كالإستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون عنوة.
- \* تكوين قيادات بديلة تتمرد على كلّ قيادة للنظام في مواقع العمل واستبدالها بقيادات من الشعب.
- \* العصيان المدنيّ الكامل بالإمتناع عن الذهاب للعمل في المؤسّسات الحكومية لشلّ حركة النظام كهااستخدم النظام تكتيك شلّ حركة الثورة من خلال إيقاف المترو وخدمات النت والمحمول.

يجب أن تتحرّك هذه الثورة في إتجاه جَديد قبل أن يقضى النظام عليها قَضَاءاً تامّاً ونهائياً ومُائياً ومُفزِعاً، فإن هذا النِظام الدَموى الذي يدْهَس أبناء الشَعب بسياراتٍ تقتل العَشرات دُفعة واحدة، لن يتواني عن قتل الآلاف حين يهدأ المشهد الحاليّ، ولات حين مناص!

وما علينا الآن إلا الدعاء، كما دعا رسول الله صلى الله على وما علينا الآن إلا الدعاء، كما دعا رسول الله صلى الله على الله مَّل إنْ تَمْلِكُ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ لاَ تُعْبَدُ فِي الأَرْضِ» رواه مسلم، فإن هلاك عصبة الثورة يكرّس القهر والكفر والفساد إلى أن ياتي الله بأمره.



## أيها الإنتهازيون ٠٠ إرفعوا أيديكم عن الثَورة المِصْرية - ١٠ فبراير ٢٠١١

الشَرعِية الثورية التي تتجمع اليوم في ميدان التحرير، وكافة ميادين محافظات ممصر، هي الشَرعية الوَحيدة التي يجب أن تَحترِمها كلّ الجبَهات المَعينة، سواء أفراداً أو جماعاتٍ أو أحزاب سياسية. ذلك أنّ كافة هذه الجهات قد أخذت حظها من الوقت لتكون لها قاعدة شعبية تمكنهم من إطلاق شرارة الثورة. لكن عجزت كلّ هذه الأحزاب والجهاعات عجزت عن التواصل مع الجهاهير أو تكوين شعبية حقيقية، أو قيادة ملهمة. بل ظلوا يصدّعون أدمغة الناس بكلام لا تعرف له ظاهر من باطن، ولا وجه من قفا!

فها كان من شباب مصر الواعي إلا أن أخذ بناصية الأمور، ونظّم هذه الإنتفاضة الثورية المباركة، مخلّفين وراءهم أنقاض الماضي المُترهّل، الذي لم يقدر «حكماؤه» أن ينيروا الطريق لمؤلاء الشباب بمشاعل حكمتهم المَزعومة.

لا أدرى أية جبلة صُنع منها هؤلاء العملاء الذين يتخفون وراء أسهاء أحزاب وهمية لا طعم لها ولا رائحة! لا أدرى ما الدور الحقير العميل الذي يقصد اليه هؤلاء المتحاورون! هم والله من نفس عجينة مبارك وأحمد عز. إنتهازيون ساقطون عديمي الشرعية، بل والكرامة. مثلهم مثل الضباع الجائعة التي تتصيد فتات الأسود لتأكل الجيفة من وراءهم.

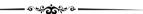
الإخوان المسلمون، أين كانوا نَائمين، وهذا الشباب يدبّر أمراً جللاً، خشيت جمَاعة الإخوان أن تُقدمَ على مِثله عَشرات السِنين، بكل ما لها من كوادر وشَوادر!

ياللعار، يقولون: «دخولنا في المفاوضات كان لتقديم المطالب الشعبية»! وكأنهم يتحدثون إلى هِبْلٍ ومُغفلين! وهل يحتاجُ مبارك وُسليهان إلى من يخبرهم عن المطالب الشعبية التي يعرف عنها كلّ قاصٍ ودانٍ في أنْحاء المعمورة؟ نفس التكتيك السياسيّ المريض الذي يبرى يتبعه النظام، عن طريق «إضرب ولاقي»! لم يرتقى هؤلاء إلى مستوى الحدث الذي يجرى أمام أعينهم، بل ظلوا يفعلون ما تعودوه في عَهد الخوف والقمع، اللجوء إلى أسلوبِ المُحاورة والمُداورة، قدمٌ هنا وأخرى هناك!

وقد فرح الناس حين رأوا في قائمة القيادة الميدانية «ائتلاف شباب ثورة الغضب»، عدد من شباب الإخوان ضِمنَها، ولعلهم يمثلون أنفسهم، ويتركون وراءَهم تلك القيادة الهرمة التي تلوّثت بجراثيم الخوف والقمْع وتراكم عليها غُبار الإرهاب وصارت تتحركُ خَائفةً تترَقب.

حزب الوفد، حزب التجمع، حزب الندامة، وحزب الحسرة وما أكثرها من أحزاب، لا تستحق أن يتحدث عنها المتحدثون، إن هي إلا مقارٌ مؤجرةٌ لصالح شاغليها، لا لصالح مواطنيها.

الشَرعِية الحقيقية هي تلك التي تنبع من بين شباب الثورة، وهم الجديرون بقيادتها، فإرفعوا، أيها الإنتهازيون، أيديكم عنها وعنهم، وردّوا حكمتكم إلى نحوركم، وتفاوضوا باسم أنفسكم، فأنتم خاسرون إن خَسِرت الثورة، وخَاسرون إن رَبِحَت، خاسرون على الحالين، فإنه لن يكون لكم مِصْداقية بعد عند الشباب الواعي، أو عند الصادقين من الشُيوخ.



#### الثورة المصرية .. بين الثبات والحركة - ١٨ فبرار ٢٠١١

أكرر ما سبق أن ذكرت، وذكر غيرى، أن الثورة لابد من أن تبدأ في تنويع حركتها وتغيير استراتيجيتها، وإلا واجهت خيارات ليست مما نحب لها أن تواجه.

من الواضِح أنّ النِظامَ الفاسد قد استوعب هذا القدر من الثورة، وطوّر آليات التصدى للثورة بالتكتيكات التالية:

- 1. العمل على الفصل بين الشعب العامل خارج دائرة التحرير وبين من يسمونهم «المعتصمون»، وهو ما يوحى بأن الأمر لم يعد ثورة، بل هو إعتصام، يطالب بها يطالب به، لكنه أولاً وأخيراً، إعتصام.
- ٢. تشريب المال بالقطارة إلى المُوظفين من خلال فرعين في طَرفي القاهرة لتشتيت القدرة على العَودة للتجمّع.
- ٣. الضغط على المُوظفين لإستمرار توجّههم إلى مواقع العَمل، وهي رسالة إلى الجميع بأنّ الحياة مُستمرة كالعَادة، وانّ هؤلاء الشباب هم الخارجون عن الشَرعية. كذلك ليقلّل من فُرَص انضِامهم إلى الثوار.
- استدراج الإنتهازيين والمغفلين من الأحزاب الكرتونية والإخوان، الساعين لإيجاد أرضية شرعية لهم عند النظام، إلى حوار، خلصوا منه إلى ما ردّده العميل عمر سليان من أن «الإجتاع مع كافة قوى المُعَارضَة قد خلُص إلى الإتفاق على بنود، وقد أصدر الرئيس توجيهات ...إلخ». وقد حقق النظامُ غَرضَه من الجُلوس إلى هؤلاء الذاهلين، وهو اللعب على النتائج وتصوير الثوار على أنهم مجموعةٌ خارجةٌ عن شرعيةِ المُعارضة.
- المراهنة على عامل الوقت ليصبح التظاهر والإعتصام أحد مظاهر الحياة العامة لحين.

من هنا فإن تطوير أشكال الثورة أمر حَتميّ لابد منه لضمان إستمرارها. الثورة بدأت، واستمرت، سلمية ، لكن...لكن هذا الوضع قد لا ينشأ عنه نتيجة أكثر مما قدّم النظام بالفعل، نظراً لإعتهاد النظام على المؤسّسة العسكرية في وجوده واستمراره. الصِراع الآن واضحٌ بين طرفيه، الشَعب من ناحية، والمؤسّسة العسكرية من جهة أخرى.[1]

إنه من الخطأ أن نقول أنّ النظام الآن هو عدوُ الشَعب ، لأن النظام الحاكم هو المؤسّسة العسكرية، ليس الحزب الوطنيّ الذي ليس له كيانٌ حقيقيّ. مبارك وعمر سليمان والطنطاوى هم رؤوس المؤسّسة العسكرية وهم يَعرفون أنّ تنحّى مبارك يعنى تنحّى المؤسّسة العسكريّ منذ عام ١٩٥٢.

يجب أن تنتبه الثورة إلى أنّ طَبائع الأمور تَستدعى الحَركة والديناميكية، وإلى تطوير الوسَائل وتوسيع دائِرتها ونوعيتها، مع الإستعداد إلى مواجَهة عنف، وأنّ محاصرة مجلِسيّ الشعب والشُورى ومجلس الوزراء ومبنى الإذاعة والتليفزيون، والإستمرار في ذلك، هو الحدّ الأدنى الذي يمكن التحرك به الآن، إلى أن يأتي وقت تصعيد آخر.

﴿ وَٱللَّهُ عَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » يوسف ٢١



<sup>[</sup>١] ذكرنا ذلك في ٨٠ فبراير، وهو ما انتهى اليه الأمر في ٥٢ أكتوبر!

#### المؤسّسة العَسْكرية ... عَدو الشّعب الأول - ٨. فبراير ٢٠١١

أعلن عمر سليهان أن «النظام لن يتغير وأن مبارك لن يرحل». هكذا وصل الموقِّفِ الحَاليّ إلى طريق مَسدود.

الشعب يريد إسقاط النظام ورحيل مبارك. والمؤسسة العسكرية تريد الإحتفاظ بالنظام، كما هو، بكل سيئاته وآثامه، بكل غروره وعنجهيته وقمعه وإرهابه، النظام برمته، وبأمنه المركزي، وأمن الدولة والمباحث العامة وإرهاب الشرطة، تحت ظل قانون الطوارئ، والحزب الوطني، دون تعدد الأحزاب، أو تغيير الدستور، أو حرية الصحافة، أو إستقلالية القضاء... دون اي تغيير، إلا بالتحرك إلى الأسوأ، وهو رئاسة عمر سليهان، عدو الشعب الأكبر وعميل إسرائيل المفضّل.

لابد أن يعرف الثائرون أن عدوهم الأول الذي يقفُ في وجهِ حُريتهم وكَرامتِهم ومستقبلهم كله هو تلك المؤسسة العَسْكرية التى يُسمونها «الجيش». الجيش لا يريد لمبارك أن يرحل، لا محبّة في وجهه، لكن لأن ذلك يُسقط مكاسب الجيش التي راكمها على مدى ثهانية وخمسين عاماً منذ إنقلاب ١٩٥٢. وقد سَيطر الجيش على مُقدرات الشَعبِ المِصريّ كلّ هذه المدة من خلال رؤسائه الثلاثة عبد الناصر والسادات ومبارك. والجيش، كما أفصح اللواء عمر سليان، ليس على إستعدادٍ للتنازلِ عن سيطرته على الشعب المسكين، والذي ظلّ يحلُبه طوال هذه المُدّة، من خلال امتيازات خيالية، يعرِفها القاصِي والدّاني، لقياداته على كافّة المستويات.

المعادلة المستحيلة الآن هي: إذن، إلى أين تتوجه إرادة الشعب وطلباته الآن، بعد هذا التصريح الصريح الذي لا مُوارَبة فيه ولا مُداوَرة؟ الرجل يقول: نحن، الجيش، لدينا الإرادة والعزم على عدم التغيير، كما انّ لكم، الشعب، الإرادة والعزم على التغيير، لكننا نحسب أننا أصحاب الكلمة الأخيرة في هذا الأمر، لأننا اصحاب القوة الفعلية، والأنياب الحادة، التي تلزم لكلّ إرادة، سُواءاً للتغيير أو عَدَمِه.

والشعب يقول: لن نغادر حتى يرحل النظام، ويتنحى مبارك، ونحن، رجالاً ونساءاً وأطفالاً، شُيوخاً وشَباباً، سَنظل مُعتصِمين في أماكننا حتى تتحقق مَطالبنا، أو نموت على ما نَحن عَليه.

السيناريو الوحيد المُتوقع من النظام حَالياً هو أن الجيش سَيُحَاول، إبتداءا من الغَد على الغَالب، أن يحتل ميدان التحرير ويغلق مداخله، ويمنع الوصول اليه، ويحصر من هم فيه بالداخل، حتى يتم تفريخهم وتفريغهم.

والسيناريو المُضاد، هو أن الشعب لا يقبل بإحباط ثورته بهذا الشكل المهين، فيتصدى للجيش، وتكون المجزرة التي يسعى لها عمر سليهان. حينها سيسقط الآلاف من الضحايا، ويقتل الجيشُ أهلَه وأقاربه، حِفاظاً على مُكتسباتِ رؤسائه من الخونة وعلى رأسهم النائب الصهيوني لواء عمر سليهان، ووزير الدفاع المشير الطنطاوى، ورئيس الحكومة لواء أحمد شفيق. وكها نرى، فالجيش قد أحاط بأركان الحكم الثلاثة، الرئاسية، العسكرية، والحكومية.

حينها تتحول الثورة، إجباراً لا إختياراً، إلى ثورة دموية، وتتخلى عن أنها «سلمية »، ثم يحكم الله بعدها ما يريد.

أو ينسحب الناس إلى بيوتهم، ويا ويلهم حينئذ من إنتقام النظام!

إذن علينا بالصبر، والثبات وعدم اليأس مها كانت النتائج، ثم تقوى الله وإحتساب النفس في سبيله، فهو وحده أعلى وأبقى من مصر، ولا ننسى أن الشهداء أحياء عند رجم يُرزقون.

«يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَٱتَّقُوا ٱللهَّ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» ال عمران ٢٠٠

## رَحيل النِظام .. أو الطُوفان - ١٩ فبراير ٢٠١١

بعد مضى ستة عشر يوماً على ميلاد الثورة المصرية، انحسمت الخيارات أمام النظام إلى خَياره الأخير، وهو الدَفعُ بالجيش لمُواجَهة الشعب. والجيش، كها قلنا من قبل، لم يظهر منه إلا الحِياد السلبيّ الذي يدعم النظام، ولو بطريق غير مباشر، عن طريق حماية المُنشَآت الحكومية، خاصّة السّيادية كالإذاعة والتليفزيون. وهوما دعا إلى التشكك في دور الجيش ومؤسساته، لما لقِياداته العُليا من مَصَالِح شَخصِيّة وفِئوية، حَازَته هذه الفِئة العَسْكرِية مدة سِتة عُقود كَاملة.

القيادة العليا للجيش باتت تلوّح بإطلاق العِملاق العَسكريّ بكل آلياته لينقض على أبناء الشَعب الذين هم أهله وعشيرته، بصفتها المُتحكمة حتى الآن في المسار السِياسيّ في مصر، من حيث أنّ كل من رئيس الجُمهورية السَاقِطِ، ونائبه ووزير دفاعه ورئيس حكومته هم من أفراد هذه المؤسّسة العَسْكرية.

وفي المقابل، ينحَصِرُ الخَيار الوحيد أمام الثورة المصرية في أنْ تتصدى لهذه التهديدات، سواءاً على المُستوى النفسيّ، وهي لا تَزالُ في مستوى التهديدِ والوعيد، أو على المُستوى الواقعيّ إن تحولت إلى واقع صِراع على أرض مصر. وهو خَيار أظهر الشَعب الصَامد في ميدان التحرير وغيره من البقاع الثائرة إصرارَه على المِضيّ فيه قُدُماً إلى النِهاية.

وهو ولا شَكَ قبولٌ بتحدٍ عَسيرٍ ستكون نتيجته دمارٌ واسع النطاق في مصر وعليها. سيسقط شُهداء كثيرون، وستُدمر منشآت وتتعطل أعمال وتفقد أموال لا حصر لها. فالعجب أنّ هذا الخسيس مبارك يدّعى أنه لم يقرر البقاء إلا للحفاظ على الأمْن ومَنعاً للفوضى! جِبلّة نتنة ليس لها مثيل. ويدّعى وَلِيّه العميل الصَهيونيّ عمر سليهان أنّ بقاء الخسيس لازمٌ للتغيير! وأذكر في سياق هذا الكذب قول شوقي: كَذِبٌ وتَضْليلُ أحلام وسفسطةٍ. نعم، لم يعد لدى هؤلاء ماء في وجههم يحفظونه، إن وُجد فيه ماءٌ يُحفظُ في يوم من الايام.

وتأتي أخبارٌ عن خلاف بين العميل الصَهيونيّ عمر سليان وبين رئيس الأركان سامي عنان. ولا نعرف عن طبيعة هذا الخلاف، أو عمقه، لكن حقيقة أن هناك خلافٌ بين صفوف المنظومة العسكرية يحملُ أملاً في أن تخرج هذه المؤسسة عن سَيطرة قيادات النظام الفاسدة، ولعل سامي عنان أن يزيح هؤلاء وتكون له يدٌ بيضاء عند الشعب. لكنّ هذا الفرض لا يزال بعيداً عن أرض الواقع

لكن السؤال: هل هناك بديل عن المواجهة؟ هل هناك طريقٌ آخر تنجح فيه الثورة دون هذه الخسائر المُجْحِفة؟ لا أرى أي مخرج بديلٍ إلا تنحى هذه العصبة العسكرية، وتسليم مبارك للمحاكمة، وهو ما لا يمكن أن يحدث أبداً إنه إذ هذا رهانٌ على حياتهم شخصياً، فإن أي حُكومة ديموقراطية لن تتهاون في حقّ الشعب في محاكمة هؤلاء واسترداد حق من قُتل وعُذب واستبيحت كرامته ونُهب ماله. وهو ما يعرفه رجال العصابة جيداًن إذ بدأت بالفعل ملاحقات حقوقية على المُسْتوى القوْميّ والعالميّ.

هي إذن مواجهة حياة أو موت بالنسبة لكلا الطرفين، الشعب في كفة، وعصابة العسكرين من ناحبة أخرى. وهو إذن الطوفان!

<sup>[</sup>١] لم يكن تبين بعد للكاتب بعد عمق العمالة التي تورط فيها رئيس الأركان مع الأمريكان

<sup>[</sup>٢] وهو ما حدث تحت الضغط الشعبيّ مؤخراً، لكن بطريقة صورية كاريكاتورية.

#### إلى جيش مصر٠٠ إحسموا أمركم بينكم! - ١٠ فبراير ٢٠١١

عجيب أمر هذه الجِبِلَّة التي إسمها مبارك! الرجل لا يرى ولا يسمع ولا يفهم. لا يزال فيه بقية من عنادٍ على الإستمرار في مسرحيته الهزلية التي لن تنتهى إلا بكارثة على البلد كلها.

إذن، الإصرار على زَوال النِظام واستمرارِ المُظاهرات، مها طال الأمد، هو بلا شكّ الطريقِ الوحيد الذي يجب أن تسير فيه الثورة حتى النصر. لا يمكن التراجُع عن هذا المَطلب، ولا التباطُؤ في عملية تحصِيله.

مصر كلها الآن على قلب رجلٍ واحدٍ للتخلص من هذا الورم السرطانيّ الخبيث. دَخَلت قوى العمال والنقابات على الخَطّ مع الثَورة التي كانت قد إتّخَذَت سِمُة الشَباب المُثقّف في أوّل أيامها، شَباب الفيس بوك، ثم انضمّت اليها كافة قوى الشعب وأطْيافه، بعد أنْ سَقَط جدار الخوفِ والرعبِ من نفوسِ الناس، وعَرفوا أن ما همْ فيه من ظُلمٍ وقهرٍ وفسادٍ، أشدُ وأوعرُ وأبعدُ أثراً في تهديدِهم من الموت ذاتِه. وإنضم المُحامون والأطباء والصَحفيون وأساتذة الجامعات وموظّفوا الصحة وغيرها، إلى قوى الثورة، وهو ما يُعطِى زَحَاً غاية في القُوة. وإن دَخَل عُمال قناة السويس على خطّ الثورة، فإن القوة الشعبية ستبلغ أقصى ذروتها.

الأمر الآن في يدِ الجيش، إذ إنّ الجيشَ لا يزال لم يحسم أمره رغم بيانه الأول، والشَعب الآن يخرُج عن بكرة أبيه ليسقط النظام، سواءاً بالتحفظ على مبارك لحين محاكمته، وإلحاق عُمر سُليهان وأحمد شفيق به، ومن ثمّ حلّ مجلسيّ الشعب والشورى والحكومة، وحلّ الحزب الوطنيّ وكافة أجهزة الأمن الإرهابيّ.

الجيش يتلكاً في أداء مهمته، وهو قادرٌ على إنهاء هذا الموقف في ساعة زمن، قبل أن يوقع مبارك البلاد في حالة دموية تتمثل في حرب بين قواته وقوات الحرس الجمهوريّ الموالى لمبارك مباشرة، وبين الشعب وقوات الأمن التي لا تزال مختفية ومتخفية بين الناس.

على الجيش أن يكون مسؤولاً وعلى مستوى الحدث الذي سيغير وجُه المنطقة كلها إلى غير رجعة.

## أهيّ مَدنيّة لا عَسْكرية؟ ٠٠ أم مدنيّة لا دينية؟ ١٢ فبراير ٢٠٠١

لا زلت في حِيرة من أمُرى حين أسْمَع مُصْطلح «المدنيّة» يتردّد هُنا وهُناك على ألسِنة العَديد، وعلى شَاشَات التليفِزيون من أنّ «جمّاهير الثورة تُطالبُ بحِرية تكوين الأحزاب على أُسُس مَدَنِية»؟ ما الذي تعنيه هذه الكَلِمَة؟ ما المَقصود منها؟

هل المَدنيّة التي يعنيها الثوار تعنى أن يَرجعَ الجيَش إلى ثكَناته، ويؤسّس مجَلساً للحكم من مدنييّن دستوريين، تكون مهمته تكوين حكومة تصريف أعمال نظيفة لا تمُت للنظام البَائد بصِلة، ثمّ يليها حلّ المَجَالس المُزيّفة، والتهيئة لإنتخابات جديدة؟

الأمر، كما ذكرت في عَديدٍ من المقالات التي نشرتها عن مفاهيم التجديد والوسطية وغيرهما، أنّ تمييع تلك المُصْطَلحات هو تمييعٌ مقصودٌ لكسب أنصارٍ ممن لا يتعمق المعنى الذي يحمله اللفظ، أو يفرّق بين المدلولات المرادة بالألفاظ.

الواجب أن لا ينسى شباب هذه الثورة أنّ نفسً المفهوم الديموقراطيّ يحتم علينا أن نحترم دين الأغلبية المسلمة، وأن يعرف أنّ الله سبحانه سَيسْأل كلّ فردٍ من الناس عن إسهامه في ثورةٍ لم ترفع اسمه سبحانه في شعاراتها، ولا وضعت شريعته سبحانه في طلباتها، خضوعاً لمعطيات إجتهاعية علمانية تمثل أقليّة، تريد أن تفرض أيديولوجيتها على الأغلبية. يجب أن يعلم أؤلئك الشباب الثائر أنهم موقوفون عند ربهم، وأنهم، بهذه الخطوات الجليلة التي إتخذوها، رفعوا سقف مسؤليتهم أمام الله سبحانه، فإن نسوه نسيَهم، وإن رفعوا دينه وأيدوا شرعه أيدهم « أَيَّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٥ إِن تَنصُرُوا ٱللهُ يَنصُرُ كُمْ » معد٧.

الإسلام يَعلو على كلّ ما عداه. الإسلام هو المَدنية والحَضارة بمعناهما الواسِع الأعمّ. الإسلام هو الذي يضمن حقوق الأقليات لا العلمانية المُبطنة بتعبير المَدنية. صَلاتكم في

التحرير، ودعاؤكم من القلوب، حين عز من يجيب إلا الله، هو ما جعل حلمكم حقيقة وخيالكم تحقيقاً. فلا تديروا ظهوركم اليوم لربكم وإلهكم، فإن النصر هو نصر الله، وإن الكلمة هي كلمتُه.

لا تُفتنوا عن دينكم تحت أي شعارٍ، ولا تنخلعوا من هَويتكم خلف أي إدعاء، فقد والله رأيتم آيات الله تعمل أمامكم، وتحرّككم وتنصُركم، وليس في الغضُّ عنها وإغفالها إلا خسارة الدنيا والآخرة «وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوۤا أَمْثَلَكُم » محمد٢٠.

# ثورةُ الشّبابِ ٠٠ وثَروةُ الشّيوخِ ١٥ فبراير ٢٠١١

لعلّ ما يعزّينى، كأحد شُيوخ هذا الجيل، الذين تَسرّبت من بين أيديهم فُرصةُ المُشَاركةِ الفِعْليةِ في هذه الثورةِ المُبارَكة، هو إننا، كَجيلٍ سَابق، قد شَاركنا، أو بَعضَنا، في وقفاتٍ صَامدة في عَهديّ عبد الناصر وأنور السادات. لازلتُ أذكر ما حَدَثَ في شتاء ١٩٦٨، في سَاحة جامعة القاهرة، حين تفجّرت المظاهرات ضد عبد الناصر بعد وكسة ١٩٦٧، وأذكرُ أنّ طلاب قِسم الكهرباء قاموا بكهربة سور الجامعة لمنع قوات الأمن من الدُخول لفضّ الإعتصام، واستطعنا أن نجذِب سَيارة مَطافئ داخِل أسوار الجامعة والهُتاف من فوقها. ثمّ شاركنا في عام ١٩٧٧، في إعتصام ميدان التحرير، وكنت وقتها مُهندِساً في حديد وصُلب حُلوان، حيث قضينا يومين مُعتصِمين في الميدان، أعقبَها إعتقالاتٍ في صفوف المتظاهرين، ثمّ عام ١٩٨٢، صَدر قرارٌ بالإعتقال لي ولعدد من إخواني، بُعيد مَقتل السَادات مباشرة، دارت بعدها عَجلة الحَياة في غُربَة قاسِية طويلة، حَرَمتنى من رؤية أي، إلا لِمَاماً، حتى توفّاه الله.

تَاريخٌ عاشَه شَبابُ ذاك العَصر، وهم شيوخ هذا الزمن، قدّموا فيه ما أمْكنهم حَسْب ظُروف زَمَنِهم، وإن تراجَع دَوْرُهم في العِقدين الأخيرين لقسُوة القبضة الأمنيّة من ناحية، وتدَهور الوضْع الإقتصاديّ من ناحية أخرى. ويجب أن لا ينسى الشَباب الثائر الآن، أنّ جيل الآباء كان مجبراً على الإنكباب على تأمين حَياتهم أطفالاً، وإعطائهم الفُرصَة للنُضْج والشَبّ والعِلم، الذي أدّى إلى ما رَأيناه من ثورةٍ ونصر. كذلك، فإن الغضَب المُعتمِل في نفوس الآباء كان ولاشك عاملاً حاسماً في بناء الثورة أمَلاً وحُلماً في نفوس الأبناء، والولد مرآة أبيه، في غالب الأمر، وإن إختلفت طرق التعبير في كثير من الأحيان، وقد رأيت ذلك في نفسى حيث كان أبي رحمه اله تعلى من أشدّ الناسِ فهماً لسياسة عبد الناصر القمْعية، وكراهة لحُكمه الفرديّ، مما أورثني حِسّاً يكرَه حكم العَسكر، ويتحسّس من وعودِهم وعُهودِهم، منذ أن كان يُحدثني عن سِياسة الطاغية الأسبق، ويذرعُ في نفسى هذه البِذرة في أوائل الخَمسِينيات المُنصَرِمة.

٧٢

وكنت قد نشَرتُ مَقالاً في ٣ سبتمبر ١٠٠٠، بعنوان «مُراجَعات .. جيل السبعينيات» (١٠) ، أنْكرتُ فيه نفسى وأبناء جيلي، الذين شَعَرتُ أنهم فرّطوا في واجِبِهم نحو مجتمعهم ولم يؤدوا ما عليهم من حقٍ، يقفون به شهداء عند الله سبحانه.

لكن، مع كل ذلك التقصير، فإن حِكمة الشيوخ لا تزال عَثْلُ رَصِيداً هائلاً من الخِبرة والعُمْق والدراية، مبني على تراكُم خِبرة السِنين وعمق البحث وطول النظر والدأب على الإستدلال. فهي إذن ثروة تحتاجها الثورة، وهي ذخيرةٌ تحمِلُ خبرة الماضي، ووَعي الحَاضِر، وتصور المُستقبل. وهي صِهامُ أمانٍ للشَباب أن يخرُج بحَهاسه وقوّته في مَسارٍ سلبيّ دون إعتبار عَواقبَ الأمور ومآلاتها، سواء بالإفراطِ في إتجاه معينِ أو بالتفريطِ فيه.

لشت أدعو لوصاية الشيوخ على شَبابِ الأمّة، لكن أدعو أن يلجأ شَبابَ الأمّة إلى شُيوخِها، الصالحِ منهم وذوي العِلم والمَاضي المُشَرّف، الذين لم تستهويهم الثروة ولا السَطوة، ولم يبيعوا ضَمَائرَهم في سوق السُلطان البَغيض، ولم تَذْهَلَ عُقوهَم عن إدراك مَناط واقعهم وتوصيف حَاضرهم توصِيفاً صَحيحاً، يسألونهم النَصيحة ويَسْترشِدون بآرائهم، فيما تأتي به الأيام القادِمة، وما أراها إلا حُبلى بالأحداث، إذ إنّ من طبيعة الثورات أنها، كالحروب، التي وصَفها زهير بن أبي سلمي بأنها «تنتج فتُتْئِم»، وإن كنت آمل ألا يكون نتاجُها أحمْرِ عادٍ إن شَاء الله.

— ••**;;;;•**•• ———

#### وتهون الأرضُ ٠٠ إلا مَوضِعاً ١٦ فبراير ٢٠١١

فزِعتُ الليلة من نَومي.. بعد مُنتصفِ الليل، تتسارَع دقّاتُ قلبي، وتتلاحَق الأفكارُ إلى رأسي، كُلها هَواجسُ خوفٍ وهمساتُ فزع. ماذا لو أننا خُدعنا عن مُرادِنا، وأغتيل هَدفنا أمام أعيننا؟ ماذا لو أن ما سَعى اليه الشَعب، وتاقت إلى تحقيقه الشَبابُ أعواماً وأعواماً، صار فجأة سراباً مبثوثاً أمام أعيننا؟ ماذا لو أنّ الجيش يتلاعبُ بمُنجزات الثورة، وبدماء شهدائها، وجُروح أبنائها، وتضْحياتِ أمهاتها؟

خَاطرٌ يثقلُ القلب، وينزع النوم من عين ولو أثقلها النوم. لكن الأمرَ أنه خاطرٌ لم يأتِ من فراغٍ أو وهم، يُصيب عقل شيخ كبيرٍ يَهرف بها لا يعرف! بل إذا نظرنا على أرضِ الواقع، نجدُ، واحرّ قلباه، أن جدارَ الخوفِ الذي كنا نَحذره قد علا بناؤه وشيدت أركانه. جدارُ خوفٍ من الجيش وقيادته. نعم، فلا تَستغرب، نحن اليوم أحرارٌ في ذمّ مبارك وقذفِه ولعنِه وأهلِه وأيامِه، ومثلُه بعض رموزِ النظامِ السَابق، لكن هل يجرؤ أحدٌ اليوم أن ينتقد مجلس القوات المسلحة؟ لا، والف لا! فالمجلس اليوم هو الحاكم الجديد، الذي يتملقه الناس والإعلام، يفعل ما يريد، ويتدسّس ويتحجّج بنفس الأعذار البالية، ويدير نفس الإسطوانة المشروخة، التي صَدّعت رؤوسَنا، عن ضَهان أمنِ مصر، وعجلةِ الإقتصاد والإنتاج، والأخطار المحيقة. قل لي بالله عليك:

- من المتحكم اليوم في مصير شعب مصر؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحَة
- هن الآمر الناهي اليوم على أرض مصر؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة
- من الذي يقرر أن تظل مصر ترزح تحت الطوارئ إلى أن يشاء؟ مجلس القواتِ
   المسلّحة
- \* من الذي قرر الإحتفاظ بالحكومة العميلة التي يرأسها عسكريّ مُلوّث، وفيها أحمد أبو الغيط الذي قال صراحة «إننا لن نسمح لبعض المغامرين أن يستولى

على السلطة» يقصد بهم شباب الثورة، وصدق فيما قال، وهو كاذب! وعائِشة عبد الهادى «مقبلةُ الأيادى»؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة

- \* من الذي تسامح في مال مصر المنهوب على يديّ مبارك وعائلته، فلم يطلب تجميده، بل إحتفظ بحكومة تصريف الأعمال، لتكون حكومة «تسريب الأموال»؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة
- \* من الذي قرر إستمرار حَبس المَساجين السِياسيين الذين يرزحون تحت ظُلم النِظام من سنواتٍ وعقود؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة
- \* من الذي أقرّ مجالس إدارات الصحف القومية العميلة، وإجتمع معها لتأكيد شرعيتها في مواقعها؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحَة
- \* من الراعي الحارس للمجرم الأكبر في تاريخ مصر، وعائلته وماله الحرام، على أرض مصر، وعلى مرأى من أبنائها، ومن أعين ثكالاها، يرفُضُ أن يُسلمه للعدالة لتأخذ فيه وفي أهله مجراها؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة
- \* من الذي أحيا سُنة جَاهلية، شربنا منها الصَاع أَصُواع في السِنيّ الخالية، من التحيّز لفئة ولو ضِد العدالة والحق، كما تحيّز من قَبْل رجالُ المالِ لرجالِ المالِ، ورجالُ الشرطةِ لرجالِ الشرطة، فحَرَسَ الكلب العميل السارق القاتل مبارك وأهله، معزّزين مكرّمين، دون أن يُجعلهم نكالاً وآية لمن خَلفَهمْ، ممن تسوّل له نفسه السَير على درجم، تحت عنوان كرامة الجيش؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة.
- \* من الذي لم يوجّه حكومة «تسريب الأموال»، بغض النظر عن القيام بإصدار قوانين حرية تكوين الأحزاب، بعد أن سقطت كلّ الأحزاب القديمة المنافقة التي لا وجود لها على الأرض أكثر من وجود الحزب الوطنيّ؟ مجَلسُ القواتِ المسلّحة
- \* والقائمةُ تطولُ، والمرادُ واضحٌ، والجدار قائمٌ صلبٌ يتحدى شبابنا الواعي الذي عرف اللعبة من أول يوم، فلم يكن:

\* إنتهازياً كالإخوان الذين سَارعوا في «مَسْح جوخ» الجيش، ليبدأ معهم شَهر عسلٍ جديد، تأخّر خَسين عاماً!

- \* ولم يكن مغفلاً كأدعياء السلفية، وهي منهم بُراء، فدفن رأسه تحت الترابِ حتى تمر
   العاصفة!
- \* ولم يكن عميلاً لصَاحب الكرسيّ، سواءاً فرداً أو مجلساً، كالأحزاب التي هي أشبه بمن سهاهم الله في سورة الأحزاب، نفاقاً لا قوة.

شبابنا الواعي: لا تدع العسكر يختطف ثورتك، ويختصر مكاسبك، ويهمل دم شهدائك، ويتغاضى عن تضحياتك، فهذا هو ما يفعل العسكر اليوم.

إمض، يا شباب الأمة إلى ميدان التحرير، وإصبر وصابر ورابط هناك حتى ترى حكومة شفيق في مزبلة التاريخ، وتسمع برفع قانون الخزي والمهانة قد إنزاح. ميدان التحرير هو نقطة الصفر فلا تُفرّط فيه، فإن الارض كلها قد تهون، إلا موضعاً.



#### الفترة الإنتقالية في مصر. إلى أين تتِّجِه؟ ٢٢ فبراير ٢٠١١

يتحدث الجيش عن مرحلة إنتقالية، ويتحدثُ الثوار، ومن ورائهم الشعب، على مرحلة إنتقالية، لكن يا ترى هل هي نفس المرحلة التي يقصدها الجيش؟ اللهم لا!

المرحلة الإنتقالية التي يقصدها الجيش، والتي يفرضها على أرض الواقع، هي مرحلة يُقصد مها:

- ١. تخديرُ الشعب وإبعاده عن روح الثورة بعامل الوقت، وتدريبه على قبول الأمر الواقع.
- تخذير قيادات الشباب من الثوار، ليكفوا عن الدَعوة إلى التظاهر لإكهال مسيرة الثورة وتحقيق مطالبها.
- ٣. السَماح لرؤوس الأموال أن تتسرّب، قدر الإمكان، إلى خارج مصر من ناحية،
   وتعتيمها وإخفائها خارج مصر من جهة أخرى.
- ٤. التمكن من إيجاد سيناريو يمكن من خلاله التلاعب في الإنتخابات القادمة للرئاسة والحكومة.
- وغيرها من بؤر التقيّح في الأجهزة الرسمية أن تعيد ترتيب أوراقها.
- 7. الإحتفاظ بملامِح عامة في الحكم لتفرِضَ نفسها فيها بعد، خاصة في مجال السياسة الخارجية عن طريق أحمد أبو الغيط، والسِياسة الداخلية عن طريق محمود وجدى، منها قانون الطوارئ، وحسين طنطاوى على رأس وزارة الدفاع، وهو من عجائب الأمور، إذ هو أميرٌ على أحمد شفيق في رئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو مأمور لأحمد شفيق في مجلس الوزراء!
  - ٧. إحْكام مَركز الجيش ودوره الذي يُحب أن يلعبه في الحكم، بعد الإنتخابات.

أما المرحلة **الإنتقالية التي يقصِدها ال**ثُوار فهي تعنى أمراً آخر، يكاد يكون متناقضاً كلّ التناقض مع ما يعنيه بها الجيش. من ذلك:

- ١. تكوين مجَلسٌ رئاسي مدنيّ يدير البلاد لحين الإنتخابات الحرة.
- ٢. تعيين حُكُومة مُؤقّتة من وجوه مرضية لدى الشعب، لإدارَة البلاد حتى بعد الإنتخابات، يتم عن طريقها تنظيف التقيّحات المنتشرة في كافة مؤسّسات الدولة.
- ٣. إلغاء حالة الخوف المُزمِن الذي يدْعمه قانون الطوارئ، واستمرارية أجهزة أمن الدولة والمباحث العامة في دورها.
  - ٤. تعديل الدستور، أو تبديله ليواكب متطلبات الشعب في حياة حرة كريمة.
- إطلاق حُرية تكوين الأحزاب بلا قيدٍ أو شرط. والعجيب ما صرحت به قيادة العسكر حديثاً من أنها لا تسمح بقيام أحزابٍ على أسس دينية! فيا ترى من الذي أعْطى الحقّ للجيشِ أن يُصدِر قراراتٍ حَيوية يُلزمُ بها الشَعب في مجَال هو القلبُ من روح الديموقراطية؟

المنظور إذن، مختلفٌ جدّ الإختلاف، بل هو متناقضٌ جدّ التناقض. والظاهر الذي لم يعد يختلفُ فيه إثنان هو أنّ الجيش قد إختار نظام مبارك على متطلبات الشعب الأساسية، وأنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مأربه بالقضاء على الثورة فعلاً، وإن أشاد بها قولاً.

وشباب الثورة يعلمون هذا علم اليقين، وهم، لا أشك في هذا، في حيرة من أمرهم اليوم، أيُقدِمون على الخروج على حكم العسكر، وفي هذه الحالة يجب أن يكونوا على إستعداد لتقديم المزيد من الضحايا، حتى يبلغ الهدي محله، فهناك حدّ أعلى يمكن للثورة السِلمية تحقيقه، وهناك حدّ أدني للضحايا في الثورة الناجحة يجب تقديمه. أو أن يقنع بها كان، ويتمتع بفرحة الخلاص من وجه مبارك اللئيم، حتى حين يأتي بديله. ولا خيارٌ ثالث بينهها!

ولسنا في مقام من يملى على الشباب فعلاً أو أن يميز لهم خياراً، لما نعلم من نضجهم الذي قدموا عليه دلائل لا تُردّ، لكن الأمر أمر نصح وتشاور. فطالما وصلت الثورة إلى هذا الحدّ، فخسارتها في التراجع الآن أفدح من ايّ خسارة قد تواجهها في حالة الإستمرار، إذ سيقع إذن أضعاف عدد الضحايا لكن في الخفاء أولاً ثم في العلن آخراً

والله الهادي في هذه الفتنة الظلماء التي تدع الحليم حيران.



# المجلس العسكيّي

#### هل يلعب الجَيش لِعبة مُبارك .. دون مبارك؟ - ١٢ فبراير ٢٠١١

البيان الرابع للجيش بيانٌ ناقصٌ مُريبٌ يُكرّس الوَضع البائد، سواءً بالحِفاظ على الكِيان الحُكوميّ الفاسِد، بها يحوى من رُموزٍ الفَساد كصَفوت الشَريف وأنس الفقى، ومجموعة المُحافظين المُوالين، ومنهم من يجب إعتقاله بالفعل، أو بعدم الإقدام على إلغاء أيّ من الكيانات غير الشرعية كمجلسيّ الشعب والشورى، أو قانون الطوارئ، دون التصريح بأيّ سقف زمنيّ لإجراء هذه الخطوات.

ولا ندرى فيم هذا التأخر والتسويف في البدء في الإجراءات التصحيحية، مع العلم بأنها قابلة للتطبيق بشكل فورى وهو ما

يجعلنا في غاية التشكك، خاصة أن الجيش قد إتبع سياسة الخطوة خطوة منذ بدئ الثورة، محاولاً الإحتفاظ بأي قدر من النظام البائد تشمح الثورة الشعبية بالتغاضي عنه.

الذي أراه أنّ الجيش لا يزال يلعب لعبة مبارك، لكن دون مبارك. وهو الآن يملِك فَرضَ الأحكامِ العَسْكرية، بل هدّد رئيس أمن الإذاعة والتليفزيون بمحاكمة محتجين على الفقى وسياسة التليفزيون بمحاكمتهم عسكرياً.

أشكّ في الجيش وتوجّهاته تحت قياداته الحالية، وأرى أن الفسَاد الذي عاشته قيادات هذا الجَيش خلال العُقود الثلاثة السابقة وما قبلها، لن يمكنهم من تحقيق إصلاح حقيقيّ. كيف والله سبحانه يقول «إِنَّ ٱللهُ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ» بونس ٨١.

إتخاذ الكَثير من هذه الخطوات لا يحتاج إلى وقت لتطبيقه من حيث إن تَطبيقها لا يحتاج إلا لجرّة قلم، كإلغاء قانون الطوارئ، وإدعاء أنه سيُلْغَى عقب إنتهاء الأحداث

الجارية ليس إلا تلاعباً بالكلهات، بل لم يعد هناك طوارئ تبرّر إستمرار هذا القانون الجائر.

الجَيش ليس في صَفّ الشَعب. الجَيش في صَفّ قياداته، ومصْلحته هي التي تَحكُم قراراته، ويجب أن لا يغيب هذا البعد عن أنظار أيّ من المتفاوضين.



### أُسئلةً على الجيش أن يجيب عنها! ١٢٠ فبراير ٢٠١١

موقف الجيش مريبٌ منذ اللحظة الأولى للثورة، من بدء نزوله إلى الشارع لحاية المباني الحسّاسة لحساب النظام، ثم السُكوت على تلك الخُطوات غير الشَرعية التي إتّخذها الرئيس المخلوع بها فيها تكوين حكومة يرأسُها عسكريّ، والسير على خطى قراراته لإعطائه الفرصة لتسوية الأمر بقوة البوليس وإغتيال الأبرياء، فإن لم يستطع، ووصلت الأمور إلى محاصرة القصور الجمهورية والمباني الحساسة، ضَمَن الجيش خروجاً مشرفاً، يتخلى هو بنفسه متطوعاً، لا متنحياً، ولا مخلوعاً، وحمايته في شرم الشيخ ليحيا أفضل حياة على رغم أنفِ ثمانين مليوناً! ثم يخرج الجيش ببيانات هي، كها قال العارفون في لقاءات التليفزيون، وعود لا تزيد عن أنها كلهات تتردد، حتى اللحظة.

ولا أدرى، إن لم يكن الجيش عميلاً لمبارك، وسَاعياً لإستمرار نظامه، فليجب على ما أطرح:

- ١. ما هي القوة التي يحوزها مبارك مقابل قوة الجيش والتي تجعل الجيش يعقد صفقة معه لإخراجه؟؟
- ٢. لاذا لم يتحفظ الجيش على حسنى مبارك، بعد أن عُرفت سَرقاته، وطالب الشعب بمحاكمته؟ بل ويحييه لما قدّم من خدمات لشعب مصر، في سياق تحيته للشهداء الذين تسبّب هو في قتلهم، ويهيؤ له مّلاذاً آمناً في بلدٍ رفضه أهله بإجماع!!؟؟؟
- ٣. لماذا لم يصدر قرار بحل الحكومة العميلة التي عينها مبارك نفسه، والتي من أعضائها من هم أفسد خلق الله، وتكوين الحكومات المؤقته لا يأخذ أكثر من يومين كم رأينا في كافة أنحاء العالم، بل وفي مصر في عهد الملكية البرلمانية، والتي لم يُتح في عصر العسكر في العقود الستة الماضية أن يحدث مثل هذا التغيير السريع لسيطرة الطغاة على الحكم.

كيف يترك الجيش صفوت الشريف وفتحى سرور، بل وعمر سليان، كأعضاء يُرجَع اليهم فيها سيأتي من أحداث، وهم أسوأ رموز السلطة؟

- ٥. لماذا لم يتم حَلُ مجَلسي الشَعب والشُورى؟ وهما بالفِعل قد جمَّد نشاطَهما بالفعل؟
  - ٦. لماذا لم يتم إلغاء قانون الطوارئ، وهو أمرٌ يحدث بجرة قلم؟
  - ٧. لماذا لم يتمّ حلّ الحزب الوطنى؟ وهو أمر يحدث بجرة قلم؟
  - ٨. لماذا لم يتم، ولو حتى بالكلمات، الحديث عن مصير أجهزة الأمن القمعيّ؟

كثيرة هي التساؤلات التي يجب على الجيش بيانها، ليمكن للشعب أن يثق بجيشه وأن يعود إلى ممارسة حياته وهو مطمئن على مستقبله وثورته.

ولا يجب أن ننسى أنّ مجلس قيادة الثورة في يوليو ١٩٥٢، صرح أنه سيقوم بالتنازل عن السُلطة في غُضون ثلاثة شُهور [١٦]، وما كان أطولها من شهورٍ ثلاثة، تجاوزت ثمانٍ وخمسين سَنة كاملة!



<sup>[</sup>۱] عقدنا هذه المقارنة في ۲۱ فبراير، قبل أن يفطن اليها أي من المحللين الذي تحدثوا عنها بعد أشهر عديدة من الأحداث.

#### الحَذَرُ الحَذَرُ ممن كيد العَسْكر! - ١٣ فبراير ٢٠١١

الحمدُ لله الذي يَلجؤ اليه القوى والضعيف ويَسْأَله الفَضلَ الشَقيُّ والسَعيد، الذي صَدَق وَعدَه وهَزم الأحزاب وَحدَه.

ومبروك (لا أقول مبارك) على شعب مصر، والعرب جميعاً، هذا التغيير الهائل الذي أحرَزته الثورةُ المِصْرية في أقلِ من ثلاثة أسابيع. فَساد ثلاثين عاماً وطغيان ثلاثين عاماً وقهر ثلاثين عاماً، سَقَط بسقوط رأس الطُغيان، في سَاعة.

لكن، الحَذَرَ الحَذَرَ من كيد العَسْكَر. العَسْكر، على مرّ التاريخ، وإمتداد الزَمان والمكان، كانت لهم أجندة خاصة، قلّما بدّلوها لصالح الشُعوب. وهو ما يجب أنّ يتذكّره المصريون في هذه اللحظات الفارقة. الأمر ليس أمْر إحْسانَ ظَنٍ أو إساءته، فهذه المَعاني تصلح للتداول في المَسائل الشَخصِية الفردية، لا المَسائل الإجتماعية العامة! المَسائل العَامة الني تَخُصّ الشُعوب لا تَعرِفُ إلا مَعانٍ مجُرّدة كالمُمكن والمُحْتمل والمُسْتحيل والمقدور عليه، ومثل ذلك.

وأقولها صَريحة: النِظَامُ لم يَسقط بعد، النِظامُ العَسكريّ المعتمد على القوة لا يزال قائماً. ولنَنظر مَعاً موقف العَسكر حتى الآن:

- 1. المَجلس العَسكريّ القائم قد رافق مبارك في مسيرة فساده وإفساده على مدى ثلاثين عاماً، لم يثور عليه، بل لم يقل «لا» مرة واحدة، خيانة للشعب وحقوق أبنائه، بل شارك في نهب الأموال والإستمتاع بإمتيازات يعلم تماماً أنها رشوة غير مقنعة للحفاظ على الحكم، فولاؤه الكامل والتام لمبارك أمس واليوم وغداً.
- ٢. المَجلِس العَسْكريّ القائم سَمَح بإستمرار حُكومة اللواء أحمد شَفيق التي لا شَرْعِية لها، والتي عينها سَاقِط الأهْلية حَسبَ شَرعية الثورة.
- ٣. المَجلس العَسْكريّ القائم لا يزال يحمِى رئيساً أجْبرته الثورة الشَعبية على التخلى
   عن مَنصِبه، وثبت فَساده، وعُرِفَت سَرقاته، بل لا يزال يتمتع بإمتيازات رئيس

الجمهورية وكافّة هيئة تشريفاته! أيّ إستهتار بالشْعب، وأي مَكرٍ يلعبه هؤلاء لإجْهاض هذه الثورة!

- 3. المَجلس العَسْكريّ القائم لا يزالُ يَحفَظُ قانون الطَوارئ، بل ولا تزال عملاء الأمن ومخبريه حسب شهود العيان يجوبون ميدان التحرير يتحدثون للمتواجدين ويأخذون معهم صوراً تذكارية! بل وضرب رجال الجيش اليوم المتظاهرين كما فعل إخوانهم من الشرطة من قبل! ولا تزال الإعتقالات قائمةً حَسب قانون الطوارئ القائم.
- ٥. رئيس المَجلِس العَسْكريّ القائم تقوم بينه وبين مُبارك شَراكاتُ عَمل وعلاقاتُ
   مَالِ بأرْقام لا يُستهان بها.
  - ٦. المَجلس العَسْكريّ القائم سَمَحَ بَهُروب صَفوت الشِريف في ضَوء النهار!
- ٧. المَجلس العَسْكريّ القائم يقول الآن أنه «سيقف في وجه الفوضى»! أي فوضى
   يتحدث عنها هؤلاء؟ هي أي تظاهرة تطلُب منهم إقامة مجلس رئاسيّ وإلغاء قانون الطوارئ.

لايزال النِظامُ قائمًا قوياً مُسَيطِراً من خلال هذا المَجلس العَسْكريّ القائِم، وإن غَابَ رأسُه عن المشهد.

فإحذروا التفرق عن مواقعكم [١] قبل أن تَحُصّلوا أهْدافِكم كَامِلة. ولا تنسَوا دماء شُهدائِكم الأبرار، لا تضيعوها ولا تهرقوها سدى فهى في رقابكم، تشهد على أدائكم، يوم يقوم الأشهاد.

<sup>[1]</sup> وهو ما أدرك الجميع بعد أنها كانت أكبر الأخطاء التي فعلتها الثورة، أن لم تستمع لهذا النصح المبكر.

## ثُورة مِصر ٠٠ تحتاجُ إلى الثورَة! - ١٣ فبراير ٢٠١١

حتى لا نوصَفُ بالتسرّع، فنحن حَريصون على طَرحِ «مخاوفنا» في صُورة تَسَاؤلٍ وإن كانت أشبه بالتقرير، تحت عنوان «لعل وعسى!» وإن كنا لا نرى في هذا العنوان محلٌ في عالم السِياسة والإجتماع.

لكن الظاهر أن هناك خطوطاً حمراء لا يَسمح المَجلسُ العَسْكرى القائم أحداً بتَخطّيها، وهي تلك الخطوط التي تمسّ سيطرته على الأوضَاع في مصر، كقانون الطَوارئ، وحرية تكوين الأحزاب، وإنشاء مجلس رئاسيّ مدنيّ. بل واستمر في تحدى الشعب والثورة بحمايته لمبارك وعشيرته، وتثبيت وزارة فيها أحمد أبو الغيط الذي قال قبل يوم «أن هؤلاء الثوار مغامرون!»، وعائشة عبد الرحمن التي قبلت يد سوزان مبارك! بل وإعلان أن عمر سليان سيتولى منصباً هاماً، والتفكير في تعيين عماد أديب، المنافق الذي هاجم الثورة بشراسة، وزيراً للإعلام!

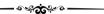
وإن تغاضينا عن المنطق والعقل والتاريخ، وإفترضنا أن هناك وقت يلزم لتخطي هذه الخطوط الحمراء، في هو تفسير مثل هذه التصريحات، كتنصيب عمر سليهان، التي لا تعكس، عند من له أثارة من عقل، إلا أنّ المجلس العَسْكريّ القائم يحتفظ بأجندة الحكم، والحفاظ على المحتوى السياسيّ العام للنظام السابق، وهو أن العسكر هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في البلاد، وأن المدنيّين لا يمكن أن يُتركوا وشَأنهم في إدارة البلاد، وأن الحكم العكم العسكريّ باق ما بقي الدهر.

ولنتَصَوّر مَعاً صُورة إفتراضِية آخرى، ، قد تُسَاعدنا على تفهّم المَوقف. فلنفترض أنّ حُسنى مُبارك قد هَلكَ، وذهب إلى حَضرة خالقه، يؤدى حِسَابه ويتلقى كِتَابَه بيسَاره، ثم إنّ الجيش لم يقبل بقضِية التوريث، وهو ما كان محتملاً جداً، فهاذا كان سيكون موقف الجيش؟ إنقلابٌ وتعطيلٌ للدستور، وتعيين حكومة يرأسها عسكري، وإعلان أنّ الحكومة مؤقتةٌ لحين إستعادة الدستورية! ويبقى الرعب من الأمن، وقانون الطوارئ مُسلطاً على

رِقاب الناس، وتبقى عائلة مبارك تتمتع ببركات الجيش! إذن، قل لي بالله عليك: ماذا جنت الثورة أكثر من هذا حتى اللحظة؟ وهل سال دم هؤلاء الشباب للوصول إلى نتيجَةٍ كان يمكن أن يصِلَ اليها لو انتظرَ على السرطان أن ينهى حياة الطاغية؟

الواقع الحاليّ جدّ خطيرٍ، ولا يَسمحُ بتهاونٍ ولامحُاورة، ولا عَمل بالظنون، ولا تراخٍ وإتاحة فرص. الجيش يسحب سجادة الثورة من تحت أرجل الشعب. ولم يُعرف يوماً ان ثورة بيضاء أدّت إلى حكم عادلٍ في يوم من الأيامز

لم نقرأ حتى الآن عبرة التاريخ كما ينبغي.



#### هل يبنى الجَيشُ حَاجِزَ خُوفٍ جديدٍ؟ - ١٤ فبراير ٢٠١١

تهديدات خافية في البيانات الأخيرة للعَسكر تطلب إيقاف التظاهر والإعتصام، وتُحذّر ياستخدام الأحكام العرفية ضدّ من يفعل ذلك. وقد يكون في ذلك بعض الحقّ إذ إنّ الدولة وفي المُرحلة الثانية من الثورة - تَحتاجُ إلى العَمل والإنتاج، والثورة لا تكون يوماً، بل جيلاً وأجيالاً. لكنّ هذا يكون إن شَعر أبناء الشَعب بالتوافق الحقيقيّ بين المَطلب الديموقراطيّ وبين أداء العسكر الذي إتسم إلى الآن بالتراخي والتسويف، بل بالمُداراة والمُجاملة للطاغية ونائبه وأهله! هذا الموقف يؤدى إلى تراخٍ مُضادٍ لدى أبناء الثورة في إنهاء الثورة على الأرض. بل ويجعلُ حتى الأحساسَ بنهاية المُرحَلة الأولى من الثورة، بله بدء المُرْحلة الثانية، أمرٌ في غاية الصعوبة، بل ومناقضٌ لروح الثورة، وهي مخاوفٌ عبر عنها عدد من عُتاة المُحلّلين السياسيين في العَالم، وعلى رأسِهم روبرت فيسك، البريطانيّ المُستقل والخبير في شؤون الشرق الأوسط، وهو غَنيّ عن التعريف، حيث حمَل مَقالَه الأخير في الإندبندنت عنوان الشرق الأوسط، وهو غَنيّ عن التعريف، حيث حمَل مَقالَه الأخير في الإندبندنت عنوان تقريره للجارديان البريطانية.

لسنا نريدُ أن يَستبدل الشَعب جِدار الخَوف الذي صَنَعه النِظام الفرعونيّ البائد، وغرْسِه في أنفس النَاس على كَره مِنهم، بجدارِ خوفٍ من الحكم العسكريّ وإستبدال الخوف من فردٍ أو أفرادٍ إلى الخوف من هيئة أو مجلس. هذا الأمر «إن حدث - يكون كارثة حَاقَت بشَعبِ مِصر، ولا نريد أنّ نزيد على ذلك الآن، إذ كرّرناه من قبل، ولانود أن تكون كلماتنا كإسطوانة مشروخة.

ونحن نُرحِب أشد الترحيب، ونؤيد أشد التأييد بيان إئتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير الأخير، إذ قد غطى أهم النقاط التي يجب أن تتم على الفور، وعلى التراخى المحسوب، ولا يترُك الحبل على غَارِبه في يدِ العسكر، إذ لم تكن الثورة ثورة عسكر، ولا إنقلاب عسكر، بل هي ثورة شعبِ ضدّ نظام سكت عليه العسكر، بل وعضّدوه ثلاثة عقود كاملة.

صَحيحٌ أنّ الشعب قد كَسَرَ حَاجزَ خوف عظيم، لكن يجب أن نتبه إلى أنّ الخوف حالة نفسية معقدة، استقرّت في نفوس الناس زَمناً جدّ طويلٍ. كها يجب أن لا ننسى أنّ الحَاجز قد كُسر - حين كُسِر - بشكلٍ جمَاعيّ يستمدّ قوته من الجَمع، لكنْ حَاجز الخوف على المَستوى الفُردي، أظن أنه يحتاجُ إلى زمنٍ أطُول، بل إلى ممارسة الحياة الحرّة لسنوات، حتى يَستردّ الفَرد، على مُستوى الفرد ذاته، دون الجَمع المِليونيّ، احساسه بالحرية. وليس في هذا إنقاص من قدر الفَرد الحِصريّ، بل هي طَبيعة النفس البَشرية التي هي في أصْلها قوية وصَلبة، لكنها تتحول إلى ضعف وهشاشة في أسرع وقتٍ، ولتتمثل برجلٍ من العامة، عُذِب في سِجنٍ بوليسيّ عدة سَاعات أو أيام، تجده يحتاج إلى شهور بل أعوام لترتفع عنه عُذِب في سِجنٍ بوليسيّ عدة سَاعات أو أيام، تجده يحتاج إلى شهور بل أعوام لترتفع عنه اثار الوقعة نفسياً ويسترد نفسه كاملة كها كانت. هذا هو الإنسان المصريّ الذي نريد أن نصل إلى إعادة صياغته

الأمر هنا أننا نريد إستباق الأحداث حتى لا نُداهم بحَدثٍ لم يكن مما تحسّبنا له، أو إستعر ضناه لنستعد له، من باب «حرّص ولا تُخوّن»!



#### الثورة على .. حُسين الطنطاوي - ١٧ فبراير ٢٠١١

أبناء الثورة المباركة وبناتها...

ثورتكم القَادِمة يجبُ أن تبدأ، وهدفَها هو إسْقاط حسين طنطاوى. الرجلُ يَحمى مُبارك ونظامَه، ويؤمِّن لهم الجوّ المُناسب لإستعادة القوة والسُلطة معاً.

الجيش، برِ جاله وقياداته الشَريفة، ليسَ عدواً لشَعب مصر، حسين الطنطاوى هو العَدو، والفرقُ بينهما كبير. حسين طنطاوى هو حارس النظام، وإن لم يحدث إنقلاب من قيادات الجيش الشريفة على قياداته الخائنة فلن يتغير شيئ في مصر، بالمرة! يجب أن يَسقُط الطَنطاوى.

الثورة المضادة، كما يسمونها، تعمل بغاية القوة، وبكامل الهيئة، وبغاية الخُبث والمكر، لإعادة الإستيلاء على السُلطة مرة أخرى، والإنتقام من مُشعليها شرّ انتقام.

الإستبداد لا يقوم على فردٍ واحد، كما كرّرنا من قبل، بل يقومُ على هيكلٍ متكاملٍ يمسك بذمام السُلطة من أعلى، ويضمنُ السيطرة على أي تحرك مضادً، وعلى أية مستندات تدينهم إن وصَل الأمر إلى ذلك.

والثورة لن تحقق هدفها إلا إن فكّكت الهيكل الأكبر المُتمثل في رئاسة الجمهورية وحَرَسها والحكومة الفاسِدة، ثم الهياكل المُساندة، كهيكل الداخلية، وأمنِ الدولة، والمباحثِ الجنائيةِ، ورئاسة إداراتِ البنوك والصُحفِ والسفارات وغيرها من مراكز السلطة. وهي كلها بؤرٌ متقيحة يجب إزالتها، إذ إن ترك أي أثر لها سيؤدى إلى عودة الإحتقان والتقيّح مرة أخرى. فها بالك بتركها دون أي بادرةِ تنظيفٍ موضِعيّ أو كليّ.

والطنطاوى قد ترك رُموز الفساد، كجهال مبارك وعزمي وسليهان وأحمد شفيق وسامح فهمى وغيرهم، يلملمون شَعْث نظامهم، وبستعدون للجولة التالية، ليقع شهداء جدد، وجرحى جدد، وخسارات وتضحيات، ما كان لها أن تستمر لو لم يكن الطنطاوى على رأس القيادة العسكرية.

وقد شاهد الشعب المصريّ، والعالم كله، ذلك الشاب الذي إعتقله أمن الدولة، في لاظوغلى، يوم ٥ فبراير، وأُطلِقَ سراحه ١٥ فبراير، بعد سقوط فرعون بأربعة ايام، وظل تعذيبه بالكهرباء والضرب، هو وإحدى عشر شابا آخر، حتى ذلك التاريخ، ولا يزال التعذيبُ مُستمراً، ولا يزال الجيش يكذِب في تصريحاته عن عدم وجود أي معتقلين أو تعذيب.

النظام إذن لا يزال على قدميه، يحتاج إلى إستمرار ضربات الثورة بقوة وإستمرارية خلال الأيام القادمة، عسى أن يتحرك شباب الجيش، فيطيح برأس العسكر المريض، ليريح ويستريح.



#### الجَيشِ المِصْرِيِّ .. والوأد السِلميِّ للثورة - ٢٤ فبراير ٢٠١١

كان شِعار الثورة من يومها الأول هو «سِلميّةٌ سِلميّةٌ». وهو ذات الشِعار الذي حَمَله العَسْكَر حين وأدّوا الثورة والتفّوا حول مَطالبها، سَلمياً، فلم يحققوا منها إلا أولها وهو «تخلي الرئيس عن منصبه» وكأنه ترك المنصب تعففاً عنه وإذدراءاً لشعبه! فكان أن قاد العسكر حملة وأد الثورة في سِلمية وسَلاسة من خلال التخويف من «الخروج على الشرعية»! والماطلة في تحقيق المطالب، والتي رفضوا بالفعل بعضاً منها، كمحاسَبة حسنى وعائلته، وكأنّ كَرامة الشّعب كلّه أصْغر وأضْأل من كَرامة هذا القاتل السّارق المزّور! هذا هو مدى إحترام العسكر لكرامة الشعب، إحتراماً يقف عند تمثيلية رفع اليد بالسَلام عند ذكرِ الشهداء! تغفيلٌ وتضليلٌ، ومُداراةٌ وتَجْهيلٌ لشعبٍ بأكمله. كيف تجتمع حُرمة دماء الشّعب وأمواله مع حماية من إغتاله؟

لقد تآمر المشير طنطاوى، واللواء أحمد شفيق، واللواء محمود وجدى، وكلهم من العسكر، وأحمد أبو الغيط، على وَأد الثورة، والتدرّج في الرجوع إلى نفس النظام السابق بشكل سِلميّ، ودون مواجهة مع الثوار، من خلال ترْك هيكل الحِزب الوطنيّ قائمٌ ومُستعد للعمل فوراً مع كَادراتٍ جديدة تنتمى إلى نفس النظام السابق، وترك العديد من بؤر الفساد في أماكنها، بل وتَرْك الرأس الخبيث يسْتعيد قُوته إلى حين.

الألمُ بالغٌ، والمُصَابُ جَللٌ في الثورة التي أنعشت الآمال وحرّكت سَاكنِ الرَجاء في أن يكون هناك تغيير حقيقي في مصر. كيف ولم نر للعادليّ أيُّ أثر للآن، خِلاف إسم تتداولُه الصُحُف على أنه قد تمّ القبض عليه! دونَ أثر له في أيّ مكان؟ كيف والنائبِ العَام هو نفسه الذي حَفِظ كافة شكاوى الظلم والطغيان، مؤتمراً بأوامرِ رأسِ الحيّة؟ وكثيرٌ من الأمور التي، لولا الأجندة السّرية للعسكر في وَأدِ الثورة، لكانت قد أُبرِمَت بين عَشية وضُحَاها.

لا أكاد أصدقُ أن تهدأ الأمور بهذه السرعة، وأنْ ينتظر الشعب ما يلقيه له العسكر من فتات المكاسِب التي حَقِّقها بتضحياته وشهدائه. الجيش المصريّ ليس خائنا، بل هو جيش

شجاعٌ وطنيّ يخشى على أهله وقومه. إنها الأمرُ أمرَ تلك الشِرذِمة التي إرتبطَت مَصالحها بمصالح النظام السابق، وإرتشت منه، بل وصُنِعَتْ على عينه العوراء.

مطلوب من رجال الجيش الأحرار أن ينظفوا القيْح الذي أبتليت به مؤسستهم، كما أُبتليت كافة مؤسسات الدولة بأقياحٍ مم الله عنى يمكن أن ننقذ مكتسبات الثورة من الضياع.

والله سبحانه وليّ التوفيق.



#### سِياسَةُ العَسْكر .. وزَكى بَدر ـ ٢٠ فبراير ٢٠١١

طوى الجَزيرةُ حتى جَائني خَبَرٌ فَزِعتُ فيه بآمَالي إلى الكَذِبِ

وهذا الخبر، التي حَرِصَت حَواسي أن تتهمه بالكذب، هو الإتجاه إلى تعيين محمد زكي بدر محًافظاً للقاهرة! ولا أدرى عن هؤلاء العسكر:

- \* أَهُمْ أيعيشون على كوكب آخر غير الأرض؟ أو في بقعةٍ أخرى غير مِصر؟
- أهُمْ من الغباء والبلاهة حتى أنهم لا يعرفون من هو المذكور، وما هو تاريخه، وكيف
   كراهة الشعب له؟
- \* أهُمْ من الدهاء والمكر ما يجعلهم يجسّون نبض الشعب بإقتراح شخصية قميئة دنسة، فإن سَكِت الناس، تم المراد ودقّوا إسفينا جديداً في نَعشِ الثورة، وإن رفض الناس وهدّدوا، أمرّوا الإسم وإقترحوا إسماً آخر ربها اسوأ تاريخاً وأضلُ سبيلاً، كما حدث في ترويج إسم عهاد أديب ثم سحبه وإلغاء وزارة الإعلام بأكملها مؤقتاً هروباً من تعيين شخصية مستقله لها؟
- \* أَهُمْ من الخيانة لمَصير شعبنا أن لا يتورّعوا عن تلك المحاولات الدنيئة لإغتيال الثورة في شهرها الأول، وإعادة رموز الضلال وبناء أعمدته مرة أخرى؟
- \* أُهُمْ من الإستهانة بشعب مصر إلى حدّ أنهم يرونه عَقم عن أن يجد من يقوم بمنصب المُحافظ إلا هذا العميل الذَنَب؟

أخشى أنّ هذه هي الحَالة التي نُواجِهَها. مكرٌ ودهاءٌ وخِيانةٌ وعِمالةٌ، إتضَحَت منذ اليَوم الذي أحَاطت فيه دبّاباته بمبنى الإذاعة والتليفزيون، رَمز النظام، لحمايته من السقوط.

محمد زكي بدر؟ محافظاً للقاهرة؟ لو لم يكن لهذا الرجل من آفات إلا إسمه ونسبه، لكان حريّاً به أن ينتهي في أحد سُجونها لا محافظاً لها؟

أليس عجيبا أن تسبقنا الجزائر لرفع حالة الطوارئ، دون ثورات؟

أكرر مرة أخرى،

أمن الدولة لا يزال موجوداً ويعمل!

الحزب الوطنيّ لا يزال موجوداً ويعمل!

الداخلية لا تزال تُحَرِضْ على المواطنين، ويخاطبهم العملاء بالباشا، وهم أقل عند الله والناس من مَركوب جُحًا!

قانون الطوارئ لا يزال موجوداً ويعمل!

حكومة مبارك العميلة لا تزال موجوةً وتعمل!

المجالس المحلية لا تزال موجوةً وتعمل!

المحافظون لا يزالون موجودون يعملون!

الصحف القومية العميلة لا تزال تحاول تشويه الحقائق ما استطاعوا لذلك سبيلا!

الأمر إذن أننا قد تخلّصنا من رئيس هالك أصلاً، وصَاحبته أسرته إلى منتجَعه الأخير. كذلك رأينا تعديلات دستورية علمنا من تجربة السنين السابقة أنه ليس أسهل من جَعْلَها حِراً على ورق! هذا ما تحقق من الثورة إلى يومنا هذا!

اخشى أن هذه التظاهرات الأسبوعية لن تجدى نفعاً، لن تجدى نفعاً، لن تجدى نفعاً.

الثورة الحقيقية، ذات التظاهرات المليونية الإعتصامية، يجب أن تبدأ الآن، يومياً، بلا هوادة، وتواجه قوى العسكر، وليكن ما يكون، ولن يكون إلا خيراً إن شاء الله.

# خِيانَة المجلس العسكريّ. لم يَعد فيها شَكُّ - ٧٠ مارس ٢٠١١

خيانة المجلس العسكريّ لم يعد فيها شكّ، قيادات الجيش تنتمى للعَهد الفاسد قلباً وقالباً، وهم يريدون إبقاء النِظام بأي ثمن.

- \* تَركوا حُسنى مبارك في شَرم الشِيخ يعيث فَساداً في الأرض، ويتحرك من خلال زكريا عزمي وعمر سليان، ولم يفتحوا تحقيقاً في جرائِمه إلا بعد تظاهر الللايين، فأي تبرير لهذا؟
- \* تركوا أحمد شَفيق وأحمد ابو الغيط ومحمود وجدى وممدوح مرعى، حتى تظاهر الملايين، فأى تبرير لهذا؟
- \* تركوا أمْن الدولة يَعمل بكَامِل هيئته، رَغم المُطَالباتِ بحلّه من اليَوم الأوّل، يُدمّر المُسْتندات، ويُعتقل ويُعذِب، ويُخَطّط لما يأتي من خُطوات دَعمِ النِظامِ الفاسِد، بل وقرّروا تعديل عَمله «لمكافحة الإرهاب»أي ضَرب المسلمين، فأي تَبرير لهذا؟
- \* تركوا الشُّرطَة تَضْرِبُ الشَعبِ تحت سَمعِهم وأَبْصَارهم، ثم تركوهم ينسَجِبون من البَلد، دون أن يفرِضُوا عليهم العَودة أو الفصْلِ، ودون الإستماعِ إلى الحُلول التي عُرضَت عليهم لإنهاء الأزْمَة، فأي تَبرير لهذا؟
  - \* تركوا قانون الطوارئ حتى لحظتنا هذه دون إلغاء أو تعطيل! فأي تَبرير لهذا؟
- \* تركوا موادٍ أَسَاسية تتعلق بالشكل الإنتخابيِّ القادِم، كحقّ تكُوين الأحزَاب، دون تعديل! فكيف تتمّ الإنتخاباتِ القادِمة التي يُفترِّضُ أَن تُشَارِك فيها كلّ الأطيافِ السياسِية الحرّة؟ أي تَبرير لهذا؟
- أوّلوا المَطلبُ الرئيسيّ بتكوين مجَلسٍ رئاسيّ يتولّى السُلطَة في الفترةِ الإنتِقالية أذْناً طرشَاء، وكأنهم لا يسمعون، فأي تَبرير لهذا؟

\* أصرّوا على إنهاء الفترة الإنتقالية [1] في فترة الستة أشهر، حتى لا يدعوا فرصة للشعب أن يُنظم صفوفه، ويقف في وجه عملاء النظام، فأي تَبرير لهذا؟

الجيش يريدُ أن تشِيع الفوضى في الشَارع المصريّ حتى يتسنى له أحدُ امرين: إما ضرب الثورة بزعم أنّ البلاد لم تعد تحتمل هذه التغييرات المرجوة في ظل الفوضى، وأن البديل هو الإستمرار في الحكم العسكريّ تحت قانون الطوارئ والأحكام العرفية، أو أن يلجأ اليه الناس، خاصة صنائع النظام من رواد ميدان مصطفى محمود، طالبين عودة النظام، بعد أن تقع الدولة في هوّة الفوضى، خاصة وأن العوام من الناس باتوا يتبرمون بها عليه الحال. أو

الأمر أنّ المخلصين من ابناء الثورة، والواعين من ابناء الشعب، يعرفون هذه الحقيقة تمام المعرقة، إذ لا تحتاج إلى كثير ذكاء أو شديد فطنة، فهى أوضح من الشمس. لكن الأمر أن الشَعب، حتى المخلصين منه، يتجنبُ، حتى الآن، أي مُواجَهة مع الجيش، ويداومون على ترديد أن «الجيش والشعب يد واحدة»، وهو شعارٌ مُزوّر من بقايا حقبة الخوف وزمن النفاق، يجب على الثوار أن يتخلّصوا منه، فيد الثوار في يد الله، أو هو الهلاك.

قلت سابقا، وما زلت، إن الجيش، مؤسسة من مؤسسات حسنى مبارك، وقياداته هم صنائعه، فكيف نأمن عليه حفظ الثورة؟

قلت سابقا، وما زلت، أن الثورة لم تدفع ثمن الحرية كاملا قلت سابقا، وما زلت، بعد، وأن نصاب الشهداء المطلوب تقديمه لنجاحها لم تؤده بعد.

فهل يقف الثوار في وجه المؤسسة الأخيرة التي تحمى النظام الفاسد، وتعمل بكل جهدها على إجهاض الثورة، بالتسويف والتواطئ والإرجاء، أم يؤثرون السلامة، ويقنعون من الغنيمة بالإياب؟

هذا ما سنراه فيها يُستقبل من الأيام.

<sup>[</sup>۱] إصرار العسكر على إنهاء كافة الإجراءات في ستة أشهر أو لا كان «لسلق» هذه الإجراءات، وهم على قمة السلطة، ثم لمّا تبين أنهم لن يخدعوا كامل الشعب في هذه الفرصة القليلة، ذهبوا للعكس ومدوا فترة تسليم السلطة إلى أجل غير مسمى.

### العَوراتُ الأربع .. للثورة المِصْرية ١٠ مارس ٢٠١١

الإسلامُ فوق الثورة .. والله من ورائها حافظ

مُنجزاتُ الثورة المصرية « حتى الآن » هي مُنجزات هائلةٌ، لم يكن يَدُر بخَلَدَ أحدٍ منذ أسَابيع قليلة، حتى في الخيال، أن يتحقّق جزء هذه المُنجزات وأن تتغير صُورة الساحة السياسية في مِصر بهذا الشكل، إن كانت لهذه الساحة صورة من قبل!

حسنى مبارك الطاغية خارج الحكم، العادلي يواجه تهم القتل العمد، تعديل الدستور والشُروط الجائرة للترشّح الرئاسيّ، والضرب على ايدى الشرطة الغاشمة، واستحلال مباني أمن النظام الإرهابيّ، إخراج العديد من المعتقلين، وتشكيل حكومة إنتقالية لا تتبع لنظام مبارك.

إنجازات هائلة ولا شك، لكن، كما ذكرت من قبل، فإن ثوراتِ الشعوب لا تنظر إلى ما تمّ إعجاباً ورضاً به، بل تتشوّف وتسعى حثيثاً لتحقيق ما تبقى من أهدافٍ، بلا كلل أو خوفٍ أو تباطؤ.

من هذا المنظور، فإنه لا يَسع الناظرُ في وضعِ الثورةِ المصريةِ، إلا أن يجد إنها، على عَكسِ الثورة الليبية، قد تراجع مدّها بشكل حادٍ، وتكاد كوادرها أن تكون قد استسلمت لمجلس العسكر، على خلفية أنه قد «سمح» بالكثير من طلبات الثوار! وكأن الأصلَ أن المجلسَ هو المُنعِمُ المتفضّلُ بها جادَ به، وأنه، كما يقول المثل المصريّ «إن كان حبيبك عسل..».

هذا اللون من التفكير والتصرف لا يمثل ثورةٍ حَقيقية، تريدُ أن يكتمِلَ عملها إلى نهايته المَرجوة. هذا اللون من التفكير والتصرّف لا يعبر إلا عن بقايا خوفٍ كامنٍ من «السُلطة» أيا كانت، حكومية أو عسكرية. لا اقول أن أبناء الثورة قصّروا فيها كان، حاشا لله، بل أقول إنهم تراجعوا مبكراً عن ممارسة الضغط لإزالة التقيحات من جسد الأمة، دون مُرر.

عوراتٍ أربع لا تزال تواجه الثورة المصرية، نحسب أنه حان الوقت لسترها:

العَورة الأولى: حلّ جهاز أمنِ الدَولة: وهو مطلبٌ كان، ولا يزال، على رأس مطالب الثورة الحيوية التي لا يمكن أن تتخلّص البلاد من الترويع والترهيب بدونه، بل قد رأينا، وبإعتراف رئيس الوزراء، أن أيدى تركيباته السابقة لا تزال تعمل على زلزلة الأمن، بينها يعطى الجيش «الطَرْشَة» لهذا المطلب، ويتخفى وراء إعادة الهيكلة، وهي خطوة لا يمكن أن تحقق إلا عودة النظام السابق متخفياً وراء أسهاء ومهام جديدة. لا يعلم أحد ما هو تعريفُ الإرهاب الذي يقصده المجلس والذي سيوكل لأمن الدولة بمطاردته؟ ما هي حدوده؟ هل ينطبق على الجهاعات أم على الأفراد كذلك؟ وما هي اليات التعامل مع من يرى عاملي هذا الجهاز وضعهم على قائمة الإرهاب، أي إعتقالهم وتعذيبهم لإنتزاع إعترافاتهم؟ أم يحيل ملفاتهم إلى جهة قضائية للتحقيق فيها؟ ثم من يتولى الإشراف على جدية وصحة ممارسات هذا الجهاز فيها يوكل له من أعال؟ فمن حديث ان «لا يُلْدَعُ المُؤمِنُ مِنْ جُخْرِ مَرَّتَيْنِ» رواه مسلم، هل يعقل أن يُترك هذا الجَهاز حتى دون جِهة إشرافِ على عَمَله؟

العَورة الثانية: حل الحزب الوطنيّ: وهو كذلكَ كان، ولا يزال، مَطلباً أساساً، يَضمن أن لا تعود فلولَ النِظام اللُباركيّ إلى العمل مرة أخرى من خلال أحزابٍ جديدة، وبدعم من أموالهم الطائلة التي لا يزالون مسيطرين عليها إما بالتهريب أو الإخفاء، نظراً للتسويف الذي مارسه مجلس العسكر في إتخاذ إجراءات التحفظ عليها، متيحاً بذلك الفرصة لهؤلاء لتأمين ما يمكن من أموال منهوبة.

العورة الثالثة: إلغاء قانون الطوارئ: وهو أعجب ما يكون مما يظهر أن الثورة قد نسيت، أو تناست، بالمرّة هذا المطلب، رغم أنه كان من الأسباب الرئيسة لقيامها! ولا يمكن لأمّة أن تتحرَك كوادِرها وتتفاعل أفرادها في إتجاه الحرية للإصلاح تحت ظلِ قانون ظالم باغ يقيد الحريات العامة.

العورة الرابعة: تشكيل مجلس رئاسي مؤقت: وهو كذلك مطلبٌ يهدف إلى تنظيم العملية الإنتقالية بطريقة مَدنية، لا عَسكرية، لتجنب ما أسلفنا من عورات، وقد رفض العسكر هذا المطلب بالمرة مما يثير المخاوف، بل مما يؤكد المخاوف من توجّه العسكر إلى فرض وصاية على الثورة، الآن وبعد.

ثم،إلى جانب هذه العورات الأربع، نجد أموراً أخرى، وإن كانت ثانوية بالمقارنة اليها، مما يجب على الثورة المواصلة لتبديلها، لتأثيرها المباشر والهدّام على مكاسب الشعب، مثل إقالة مجالس إدارات الصحف الحكومية، ومحاكمتهم كأسامة سرايا وعبد المنعم السعيد، وإقالة النائب العام الموالي لحكم مبارك، والذي طالما سكت عن بلاغاتٍ قُدّمت له بل وطَواها في أدراج المكاتب دون تحقيق، وإنشاء هيئة قضائية مستقلة لمكافحة الفساد في العصر البائد، يكون عملها تلقى البلاغات والتحقيق فيها وتحويلها لأجهزة الشرطة للقبض على الفاسدين.

ومما لا شك فيه أنّ هذه الاحداث الطائفية تقصِدُ فيها تقصدُ إلى تشتيت نظر الشعب وشباب الثورة عن هذه العَورات، وتسريب مشاعر الخَجلِ من إستمرار الضغط على العسكر، لا الحكومة، لسترها.

وها هي الثورة التونسية، مُلهِمة الثورات في عصرنا، قد سبقت الثورة المصرية، وسارت إلى نهاية الطريق، بعد إعلان حلّ الحزب الحاكم وأجهزة أمن الدولة. فهل تلحق بها ثورتنا المصرية قبل فواتِ الأوان، والأمان؟



# البنتاجون يضع رهانه في مصر على جنرال مصريّ (مقالُ مترجمً) - ١٢ مارس ٢٠١١

إليزابيث بوميلير - نيويورك تايمز، ١٠ مارس ٢٠١١

واشنطن: بينها كان الجنرال سَامي حافظ عنان، رئيسُ أركان الجيش المصريّ، ينهى إفطاره في فندق الريتز-كارلتون، بمدينة البنتاجون، بمعيّة صديقين أمريكيين قدامى، أحدهما قائد سابق للمنطقة المركزية والآخر مسؤولٌ عالٍ في الدفاع، جاءته مكالمة تليفونية أن الجيش المصريّ يتحرك إلى شوارع القاهرة لضبط حركة الثورة في مصر.

وفي غُضون ساعاتٍ من هذا اليوم في نهاية يناير، كان عنان على متن طائرة متوجهة إلى مصر، بعد أن أخطر الجنرال مايك مولين، رئيس ديوان البيت الأبيض، بأنه لن يتمكن من حُضور مأدبة العشاء في الأسبوع المقبل. وسيلعب الجنرال عنان، في غالب الأمر، دوراً مركزياً في أية حُكومة مقبلة.

واليوم، يظهر الجنرال عنان، كالرجل الثاني في المنظومة العسكرية المصرية، والتي تتجه بالبلاد نحو شكلٍ من أشكال الديموقراطية. وفي الإجتهاعات الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترى الجنرال عنان يجلس إلى يمين القائد العام للقوات المسلحة، المشير حسين طنطاوى، ذو ال٧٥ عاماً، حيث يُعتبر هو الخليفة المنتظر له. وفي ذات الوقت، فإن الجنرال عنان، ذو ال٣٦ عاماً، قد أصبح مفضّلاً رئيساً للسياسة الأمريكية في تعاملها مع التطورات التي تزلزل الواقع المصري في القاهرة.

وإن كان الجِنرال ليس رجُل البنتاجون في مصر بعد، فلا شك أن الكثيرين يعوّلون على ذلك.

يقول ويليام فالون، رئيس المنطقة الوُسطى المتقاعد، والذي أشرف على العَمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بها فيها مصر: «الجنرال رجلٌ ذو ذكاءٍ حاد،

صاحبُ فكرٍ، ومحترمٌ وقادرٌ مهنياً»، وأضاف «أظنه سيحاول أن يفعل ما هو صَحيحٌ». وقد كان الأدميرال فالون، ومعه ماري لونج، المسؤولة الرفيعة السابقة في البنتاجون، ممن كانوا حضوراً في الإفطار المذكور.

والسؤال الرئيسيّ المطروح هو: هل سيمضى العسكر قدما لفعل «ما هو صحيح»، في تنفيذ ما وعدوا به من دعم إقامة نظام ديموقراطيّ، يهدف لتعيين رئيس جديد بواسطة انتخاب ديموقراطيّ في أغسطس القادم؟

وقد ظل الجنرال عنان ومجلس العسكر ، الذي يحتل مكان القيادة منذ أن أزاحَت ثورة الشباب في ١١ فبراير ٢٠١١، الرئيس مبارك من الحكم، في تنفيذ تغييراتٍ شكليةٍ حتى الآن، ولا يزال الشباب يطالب بتغييرات حقيقية حتى بعد تعيين رئيس وزراء يعتبر مقبولاً من المتظاهرين.

والبنتاجون على إتصال يومي مع المجلس العسكري، الذي يبدو متوتراً ومشغولاً بحقيقة انه ليس هناك مُرشحٌ للرئاسة يمكنه أن يوحد، من وجهة نَظَرِهم، صفوف الشعب من ورائه، بها في ذلك عمر موسى، سكرتير الجامعة العربية.

وقد صرح بعض الخبراء أن الجنرال عنان قد يكون، هو نفسه، مرشحاً للرئاسة، ولكن سرعان ما ردت مصادر البنتاجون ومصادر مجلس القيادة العسكري المصري، ذلك الإحتال. وقد صرح مسؤول من المجلس العسكري، في مقابلة نادرة يوم الجمعة الماضي في واشنطن، أنّه «لن يرشح المجلس رئيساً من بينهم». وقد طلب المصدر عدم ذكر إسمه إذعاناً لقرار من المجلس العسكري.

ولا يجادل أحدٌ في الدور المَركزيّ الحاسم الذي سَيلعبه الجنرال عنان من خلف الستار في أية حكومة قادمة، من حيث أنّ القوى العسكرية التقليدية، ذات الخطط السّرية، لا زالت مستقرةٌ في أوضَاعها. وهم، في خفاء عن أنظار الشعب، يسيّرون سِياسة إقتصادية قومية أمنية خاصة بالعسكر، ويديرون لصالحهم مؤسسة ثرية في عالم الأعمال تقوم بإنتاج الملابس والإلكترونيات والمعدات المنزلية والطعام (هيئة التصنيع العربية المترجم).

وعلى عكس المشير الطنطاوى، الذي يحمل في أوساط القوات المسلحة إسم «كلب مبارك المُدلّل Mubarak's Poodle»، والذي تعتبرُه واشنطن رهين المؤسسة العسكرية الإقتصادية الحالية، والذي يقاوم أي تغيير في السياسات الإقتصادية تلك، خلافاً لعنان الذي تراه واشنطن كرجلٍ عسكريّ تقليديّ يركّزُ على الجيش ذاته وطرق تطويره. وكغيره من أبناء جيله العسكريّ، فقد درس في روسيا، وأخذ دوراتٍ في فرنسا. وهو يتعاطى الخمر في المناسبات، ويتحدّث بعضَ الإنجليزية والفرنسية.

وقد وُلدَ الجنرال في المنصورة، بدلتا النيل، وتدرج في رتب القوات الجوية، حيث كان مسؤولاً عن كتائب الصوايخ المصرية. وهو، على خلاف الأجيال الأصغر في الجيش، لم يتلق تدريباً أو تعليهاً في أمريكا، حسب المصدر العسكريّ المصريّ.

وحَسب مصادر البنتاجون، فإن الجنرال عنان رجلٌ متواضعٌ، محترمٌ، خفيف الظل، ومولعٌ بالبضائع الأمريكية! وقد تعوّد المسؤولون الأمريكيون، في مثل هذه الزيارات، تخصيص يوم له وزوجته، للتسوق في تايسون مول بفرجينيا، لشراء الإلكترونيات والجينزات والملابس، كما تفعل مع بقية المسؤولين المصريين. والعائلة لديها ثلاثة أبناء.

وتعتبرُ هذه الرحلات السنوية، المتبادلة بين أفراد القوات المسلحة المصرية والأمريكية، محوراً للتعاون بين الجهتين خلال الثلاثين عاماً السابقة.

وتركز هذه الزيارات بشكلٍ رئيس على ميزانية المساعدة الأمريكية للجيش المِصري والتي تصل إلى ٣, ١ بليون دولار من المعدات العسكرية، والتي عادة ما تكون طائرات ف ١٦ ودبابات إبراهام M١A١ (وقد حصلت القوات العسكرية المصرية منذ كامب ديفيد على ٣٥ بليوناً من الدولارات، مما يجعلها الثانية بعد إسرائيل في المساعدات العسكرية الأمريكية).

وقد رأس الجنرال عنان الوفد العسكريّ المصريّ إلى واشنطن، والذي يتكون عادة من أكثر من عشرين عسكرياً، عدة مرات في السنوات الفردية، ولكن هذه الرحلة في ٢٠١١، قد إختُصِرت بسبب التطورات في بلاده. وتصف المصادر العسكرية الأمريكية هذه الرحلات بأنها سلسلة من دعوات الغداء والعَشاء في المطاعم الفاخرة في واشنطن، والإقامة في فندق كارلتون-بنتاجون الفاخر، والقريب من البنتاجون.

ورغم الأجواء المُريحة التي تسود هذه الرحلات، فإن التوتّر يسود تحت السَطح في بعض الأحيان نظراً لما يبديه بعض العَسكريين من طلب لمعدات تكنولوجية شديدة التقدم، مما يفضّل البنتاجون الإحتفاظ بها لنفسه (ولإسرائيل كذلك - إضافة من المترجم).

ويقول جيمس بيتي، رئيس البعثة العسكرية البَحرية السَابق في مصر «طالما طلبنا منهم أن يحدّدوا لنا كيف يريدون أن تكون عليه قواتهم العَسكرية في عام ٢٠٢٠، حتى يمكن جدولة التطوير بطريقة منظمة ومدروسة، بدلا من الحضور كلّ عام بلائحة جديدة من الطلبات!» ويعقب قائلاً «وكنا نراهم دائها ينظرون الينا كمن يقول «أنتم تنظمون هذه الإجتهاعات، وتخبروننا كم نحن مهمّون بالنسبة لكم، ولكنكم لا تعطوننا ما نطلبه».

وفي هذه الزيارات ذاتها، يقوم الجِنرال عَنان للقيادة المركزية في تامبا، فلوريدا، أو إلى حرس السَواحل في ميامي، أو لمقابلة قوات الردّ السّريع في فيرفاكس، فرجينيا.

والجنرال عَنان على إتصال مُستمر ومباشرٌ بالبنتاجون عبر الهاتف، وبالأدميرال مولن، حيث تحدث الرّجلان يوم الثلاثاء الماضى، دون أن يصدرا أي تعليقات عن فحوى الإتصال، غير أنّ الجنرال عنان والمجلس العسكريّ ليست لديها أية شُكوكٌ في عِظم المهمة التي تواجههم.

وقد حذّر المجلس العسكريّ المصريّ يوم الجُمعة الماضى أن الغموضَ لا يزال يكتنف الوَضع في مصر، وأنه لا يَجبُ على واشنطن أن تراهِن على الجنرال عَنان بعد. وقد أوضح مسؤولٌ أن اللواء حمدى وهبة، رئيس الأركان السابق لم يتمّ تعيينه وزيراً للدفاع، بل تم تعيينه رئيساً لهيئة التصنيع العربية، والتي هي رأس المؤسّسة التجارية العسكرية.

وقد وعد المسؤول بأن «يعود الجيش إلى ممارسة دوره المُعتاد بعد إجراء الإنتخابات القادمة».

نيل ماكفارهر، مراسلٌ متضامن في القاهرة

http://www.nytimes.com/2011/03/11/world/middleeast/11enan.html?ref=middleeast

١٠٤

### هل يعيشُ الجَلسُ العَسكريّ في كُوكبِ آخر؟ - ١٣ مارس ٢٠١١

لا أكاد أصدّق ما ردّدته وكالات الأنباء عن قبول «الحزب الوطنيّ» إستقالة جمال مبارك وصفوت الشريف وزكريا عَزمي من الحِزب! سبحانك ربّي، إحفظ علينا عقولَنا، ومتّعنا بأفهامِنا، التي بتنا نشُك في صحتها بها نسمع ونرىّ في مصر الثورة.

أيُّ حزبِ هذا الذي يقبل إستقالة هؤلاء المُجرمين؟ من يقبل إستقالاتهم؟ أيقبلُ مجُرمون إسْتقالة مجُرمين؟ لمَصلحة من لا يزال هناك حزبٌ اسمه الحزب الوطني!؟ لماذا لم يتم حلّ الحزبِ الذي رَعى على مدى ٣٠ عاماً تلك المَهازل والمَفاسِد والتخريب والنهب والإرهاب، وكل ما يسع قاموس العربية أن يعرض من كلمات الجِسّة والهُبوط والجِيانة؟ لمصلحة من أيها المجلس العسكريّ؟ لماذا أنتم حريصون على بقاء هيكلِ الفسادِ، كما تتركونه في جِهاز «أمن الدولة»؟

لقد عييت بالحديث عن هذا الأمر، أمرَ فَساد القائمينَ على هيئة العَسكرِ، وعن الطَنطاوى، الذي يَشتهر بين رجالِ الجيشِ بأنه «كلبُ مبارك اللُدلّل Mubarak's Poodle»، كما ذكرت النيويورك تايمز نقلاً عن مَصادر بالجيشِ المِصريّ! كيف يمكن للثورة أن تثق في مثل هذا الرجل وحاشيته؟

الجيش، رجالاً ورتباً ليس خائنا، بل قوامه من الشرفاء من أهل هذا البلد. الخائن هو ربيبُ العصر اللامباركيّ الذي صنعته يد الخائن مبارك، وعيّنته وزيراً للدفاع، فكيف لم يُصرّ الثوار على إبداله كما أصروا على إبدال أحمد شفيق وكلّ من يَنتَم للنظام الفاسق، الجواب هو الخوف. الخوف من بطش الجيش، وعدم الرغبة على مواجهة دموية معه.

ما هكذا تصلُ الثوراتُ للنجاحِ التّام. وقد يقول قائلُ: وما علينا إلا نبلغ كلّ ما نريد على الفور، أليس ما تحقق فيه الكفاية في هذه المرحلة؟ وأقول: ما هكذا تنجح الثورات، فإن الفساد إن بقيت له بقية، مها صغر شأنها، فإنها تعود للنمو والإنتشار، مثلها مثل الخلايا السرطانية. وهذا بالضبط ما يعرفه ويريده ويسعى له الموالون للنظام السابق الآن

، في كل قطاعات الدولة، بها فيها الطنطاوى، أن يَسمَح الشَعب بهذا الهامش من التسامح والتنازل تحت مُسمّى الإنتظار وإعطاء الفُرصَة ورعاية مصلحة البلد والإستقرار، ليزرَعوا بذوراً جديدة للفساد، ويرعوا بقايا الزرع النكد مما تبقى من قبل «وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا « الأعراف ٥٥.

إذن، إن أرادت الثورة أن تَستأصل الشر، وتنتزع فتيل الفتنة، فإنه يجب أن تَجعل مَطالبها واضحةٌ صريحةٌ، وأن تعتبر الشَعب في حالة إستنفارٌ عام، حتى يُزال الفساد من الأرض، إذ طبيعة الفساد أن يُنتزع لا أن يتنازل ويترك، ولهذا عبّر الله عن إزالة الملك ممن لا يستحقه بالنّزع لا الأخذ (وَتَنزِعُ ٱلمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ» العموان ٢١.

يجب أن يُصِرُ الثوارُ على حلّ الحزب الوطني الفاسِد، وحل جهاز أمن الدولة، وإلا فليُبشر شعبُنا بعودة الخوفِ والقهر أسرع مما يتخَيّل.



۱۰۶

#### عودةً إلى قيادة العَسْكَر .. والثورةُ المُضَادّة - ٢٠ مارس ٢٠١١

في برنامج بثته الجزيرة أمس، الخميس ١٩ - ٤ - ١٤٣٢، الموافق مارس ٢٠١ (٢٠١، إستضافت مذيعة الجزيرة الإعلامية هالة فهمى وأحد مخُرجي التليفزيون من زملائها، غاب عنى اسمه الآن مع الأسف، حيث أعَرب الإعلاميان كلاهما عمّا حدّرنا منه من قبل، في أكثر من ثمانية مقالات خلال الشهرين الماضيين منذ بدء الثورة، عن موقف المجلس العسكريّ من مطالب الثورة الحقيقية، وإلتفافه حولها، ومن حيث يُمثل هذا التباطؤ المتعمّد والإغضاء المقصود عن زعاماتٍ وقياداتٍ عديدة في الجزب البائد لا تزال ترْعى في مراتعها بالإعلام والجامعات وكثير من المؤسسات الحيوية، وما ظهر من تلكئه في تقديم الفاسدين من قيادات العصر البائد إلى المُحَاكمة بجدية، ما يهدف له العسكر من عماية الثورة المضادة ودعمها.

وكانت المرّة الأولى التي يتحدّث فيها من ينتمى إلى الثورة بهذا الوضُوح، ويوجّه أصابع الإتهام بهذه الصراحة إلى المَجلس العسكريّ. وهو ما يجعلنى اشعر بالإرتياح، إذ، كما قال الضيفان، إن الأمر قد غدا واضحاً لذي عينين، وإن شعبَ مصر لم يَعد مغفلاً أو أهطلاً لتجوزَ عليه هذه الألاعيب الرخيصة المكشوفة.

الجيش لا يُريد للنظام البائد أن يَسقُط، وإن سقطت رموزه إذعاناً للثورة الحاضرة. الجيش يريد أن يستمر النظام البائد في دوره ليعود بوجوه جديدة، لكن بنفس الروح والفساد. وإذا سأل سائل: لماذا؟ قلنا: هؤلاء هم أرباب النظام السابق وحماته، والمنتفعين منه، تماماً كما لو تصوّرنا ثلاثي الفساد فتحى سرور وزكريا عزمي وصفوت الشريف، كانوا على سُدة رجال المجلس العسكري، فستكون تصرفاتهم وحيلهم هي هي تصرّفات وحيل الطنطاوى وربعه، الإبقاء على فساد الإعلام، والجامعات، والمجالس المحلية، والمحافظين، ورؤساء مجالس الإدارات، والسفراء! ومن ثمّ يترك الفرصة سانحة للإحتجاجات والإعتصامات التي يَصِمها بأنها فئوية، ثم يدّعى أنّ ذلك يُعطّلُ دورة الإنتاج، ثم ينقض

على المعتصمين ضرباً ولكماً كما حدث في كلية الإعلام، ثم يُصدر قرارات ديكتاتورية تقيد الإعتصامات والتظاهرات، ليقطع عن الثورة شُريان حياتها، ويضْمن إخمادَ صوتها.

الثورة لا يزال في عُروقها نبض، وفي جسدها طاقة، وفي ضَميرها وعيّ، وفي إرادتها قوة، تحمِلها إلى مَيدان التحرير مرة أخرى، كما ستحمِلها غداً إن شاء الله إلى ماسبيرو. وسيكون الجيشُ في غاية الغباء والسَذاجة، كالمَعهود من العَسكر، إن ظنّ أنه يمكن أن يَستبدل فساداً بفساد، متجاوزاً إرادة الشعب الذي أثبت وعيه وحقّق ذاته منذ أقل من شهرين. وسَيخاطر العَسكر بمستقبل مصر كما يَخاطر القذافيّ بمستقبل ليبيا، وعلى صالح بمستقبل اليمن، وبشار الأسد بمستقبل سوريا، فكلهم عسكرٌ من عَجينة واحدة، فاسدة، عميلة.

والرأي أن يثوبَ المجلس العسكريّ إلى رَشده، وأن ينشأ مجلساً رئاسياً مدنياً، ويدع جَشعه للقيادة من خلف الأستار يتوارى، قبل أن تتفاقم الثورة عليه، وتجنّباً لأن تَشهد مِصر ثورتها التصحيحية الثانية ، قبل أن تتم فرحتها بثورتها الأولى، والتي يريد لها العسكر، كها يبدو من مجريات الأمور، أن تنزع نزعها الأخير، وهي لا تزال في طَور الرضاع.



۱۰۸

# المجلسُ العَسْكريّ .. ومبدأُ (بقاءُ النظامِ خطّ أحمر)! - أبريل ٢٠١١ ٠٣

تولانى العجب، كلّ العجب، حين قرأتُ في مجِلة الدُستور خبراً عن المُحاكمة العسكرية لشَابٍ قبطيّ اسمه مايكل نبيل، إنتقد في مدونته أداء الجيش في حماية الثورة، وعبّر عما يراه خِداعاً مُمنهجاً للعسكر في تناولِ المَطالب الثورية في مقالٍ طويل جمع فيه العديد من الأمثلة التي يجمَعها جامعٌ واحدٌ يشير إلى هذا التواطؤ المُتعمّد في ضَخّ الحياة في النظام الديكتاتورى المنهار. والأعجب من هذا هو سبب الإعتقال والمحاكمة، ألا وهو «الإساءة إلى المؤسّسة العسكرية»!

ويعجز اللسان عن التعبير عن شدة الألم لما يظهر أنه إغتيالٌ تامٌ للثورة المصرية على أيدى العَسكر. ما معنى هذا الإتهام «الإساءة إلى المؤسّسة العسكرية»؟! ماذا يعنى؟ أهذه هي روح الديموقراطية الجديدة؟ أليس ذلك هو نفس منهج حسنى مبارك؟ لا، بل والله كان الناس يَسُبون مبارك في آخر أيامه دون وجل! فإذا بهم يعودون لعهد العادلي على يدِ من إئتمنوهم على ثورتهم.

أيُحاكم رجلٌ، مسلمٌ أو قبطيّ، بتهمة الخِيانة العظمى، والتي تعنى لدى هؤلاء «الإساءة إلى المؤسسة العسكرية»، أمام محكمة عسكرية، ويتركُ حُسنى مبارك، وكلّ رعيله وحَوَشِه، يرفهون في قُصورهم وينعَمون بأموالِ الشعب المنهوبة؟ أكرامة «المؤسسة العسكرية» أعلى وأهم من كرامة شعب كامل انتهكت حقوقه وسُلبت حريته وإستعبد أبناؤه لمدة ثلاثين عاما؟ ثم أي نوع من الديموقراطية هذه التي يحاكم فيها الرجل على رأيّ يراه ويدوّنه؟ أليس هذا هو هو منهج مبارك، وأمثاله من الديكتاتوريات، في تجريم نقد الذوات العلية التي تضع نفسها فوق النقد؟

الظاهرُ العيانُ لكلّ المصريين الآن، هو أنّ الحفاظ على نظامِ مبارك خطّ أحمر لا يَسمَحُ المَجلسُ العَسكريّ تجاوزَه، مهما كلّف الأمْر، ولو بالتلويح بتحويلِ مصر إلى ليبيا أخرى، كما أشار متحدثهم. فكلّ مكوّناتِ النظامِ القديمِ لا تزال كمّا هي تَحْكم وتتحكم

في إدارة دفّة الحُكم، إذ لا يغيب عن الأنظار أنّ هذا المَجلس المُكون من تسعة عشر عسكرياً، هو جزء من النظام القديم، ومن ذوى الإرتباط الوثيق برموزه بها لا يسْمَح لهم بمحاكمة الجناة، إذ فيه إدانةٌ للنفس ووضع المجلس في مقاعد الإتهام والتجريم. والأهم من ذلك هو فقدهم قوتهم الإقتصادية التي يحمونها بالروح والدم، ممثلةٌ في المَصانع الحربية والصَناعات العربية، والفنادق والمِسَاحات الشَاسعة من الأراضي المُخصّصة لهم، خارج رقابة الجهاز المرْكزى للمحاسبات وميزانية الدوله ومجلسها ورقابتها. وهذه هي النقاط التي تضعف فيها الجيوش عن مقاومة العدو، حيث تتحول من مهمتها الأساسية، النقاط التي تضعف فيها الجيوش عن مقاومة العدو، حيث تتحول من مهمتها الأساسية، الإمبراطورية الرومانية»، عمّا حدث للجيش الرومانيّ حين بدأ في استغلال الشعب وتأميم موارده لصالح المؤسسة العسكرية.

من هنا، نجدُ أن المجلس ترك كلّ المؤسسات الإدارية من محافظين ومجالس محلية وجامعات وإعلام وقانون طوارئ ومحاكهات عسكرية وأمن دولة (مع تغيير اليافطة إلى الأمن القومي)، لم يمسّها بتغيير، فهي كلها التي تتحكّمُ في مَفاصِل الحركة الإجتهاعية للعسكر أن يُحاوروا ويداورا في إدارة البلاد. والعسكر سيحارب، بكلّ وسيلة، أي تغيير لهذا الوضع، وسيتبع نفس طريقة مبارك، بإعطاء الشعب حقّه قطرة قطرة، بعد مليونياتٍ يعلم الله كم سنحتاجُ منها لتغيير كلّ مَسؤول من مجرمي النظامِ السَابق (أو الحالى إن شِئت الدقة!).

المَجلس العسكريّ يدير حملات محُددة لتوجيه الشَعب نحو إختيارِ رئيس له عِلاقة وثيقة بالنظام المُباركيّ، كعمرو موسى أو غيره، حتى إذا إنتقلت السُلطة من المَجلسِ إلى الرئيس المُنتخَب، كانت (في بيتها) كما يقولون.

هذا الإتجاه الذي يسمَح للمَجلس الحاكم يؤكدُ ما قاله عمر سليهان من قبل، قبل يوم من رحيل مبارك إلى شَرم الشيخ للإستجهام، من أنه إما الحوار مع النظام القائم، وإما الإنقلاب العسكريّ، وهو ما تمّ بالفعل. فالحكم الحاليّ هو حكمُ إنقلابِ عسكريّ يُقدّم

وعودا بإصلاحاتٍ سياسية، وبنقل السُلطة إلى سُلطة مدنية، وليس الحُكم الحَاليّ بحكمٍ مؤسسٍ على الشرعية الثورية كما يقال. والفارق بينهما هو الفارق بين نظام مبارك وبين النظام الجديد المأمول.

لا يصحُ أن يحاكم هذا الرجل، لا عَسكرياً ولا مدنياً، إذ هو عارٌ على الثورة كلها أن يحاكم أحدٌ على إبداء رأي، والثورة لا تزال في قمة شبابها، إبنة أربعين يوماً، فهاذا يمكن أن يحدث، إن سَمح الشَعب لهذا أن يتمّ، بعد أربعين شهراً؟ ولعل هذا ما دَعا هذا المَجلس أن يؤجل المُحاكمة العَسكرية، إستهاعاً لنصيحة مخلصة. وهاكم الروابط التي أشرنا اليها:

http://www.dostor.org/crime/11/april/1/39286

http://www.maikelnabil.com/2011/03/blog-post\_07.html

الأمر في هذا لا يتعلق بخبث هذا الشاب أو فسقه أو كفره، بل بالمبدأ الذي اعتمده المجلس في التعالمل مع من يقف في وجهه، ايا كان.



# الثورةُ المِصرية .. عَودةً إلى حلّ العِصيان المدنيّ! - ٧٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد كلّ هذا التلاعب والتواطؤ الذي يحدث على السَاحة المصرية، وبعد ما تأكد أن مجلس العَسكر لن يسمح بزوال بؤر الفساد، ولا بمحاكمة الفاسدين، ولا بإقامة ديموقراطية حقيقية، ولا بتغيير سياسة الإعتقالات التعسّفية والمُحاكمات العَسكرية، بل ويتبجحون أنهم يعرفون مصلحة الشعب فيها يفعلون! فإننا لا نرى في الأفق أي حلّ يمكن أن يتبناه الشعب إلا واحداً من إثنين:

- ١. حلّ التصادم مع قوات الجيش، عسى أن يمتنع أفراده عن إطلاق النار على أهلهم وذويهم، ومن ثمّ تسقُط القيادة الخائنة.
- 7. العصيان المدني الشامل، وهو الأفضل، إلا إنه يحتاج إلى توعية شعبية هائلة تؤمن بها كل القوى السياسية الموجودة سواء من يدين بالإسلام أو يدين بالنصرانية أو يدين بالعلمانية، فالمصلحة هنا واحدة. يجب أن يعرف الشعب أن شل الحياة اليومية، بشكل كامل وتام، هو المخرج من أزمة الوقوع في يد العسكر من الموالين لمبارك إلى الأبد، ممن يعبثون بعقول العامة «ويستغفلون» المصريين (عفوا في التعبير) وكأنهم لا يعرفون «الخيار من كوز الذرة»!

والعصيان المَدنيّ يعني إعلان الشَعب رفضَه الإنصياع للسلطة القائمة بشكلٍ سِلميّ. وقد تولت ثورة الشَارع أمر نقل مبارك من القاهرة إلى شرَّم الشيخ، ويبقى محاسبته وغيره على الفساد، والقضاء على منظومَته، وعلى رأسها المجلس العسكريّ المتحكّم.

العصيان المدنيّ حلُّ طرحة المستشار طارق البشري منذ عهد مبارك، وهو لا يزال الحلّ الأمثل للمأزق السياسيّ الذي وقعت فيه هذه الثورة، نتيجة عدم وجود قيادة موحدة لها تستطيع أن تأخذ بزمام الأمر، وأن تتصدى للعسكر، دون الحاجة إلى إستجداء تكوين

مجلس رئاسيّ مدنيّ، لن يقوم العسكر بتكوينه بأنفسهم، ليحلّ محلهم. لكن الصحيح هو أن يتفاوض الشباب على تكوين هذا المجلس، مع القوى السياسية التي تمثل الأغلبية الشعبية، ثم يبدأ هذا المجلس في التفاوض مع العسكر لتسَلُم السُلطة فوراً، والقيام بإدارة البلاد بدلاً من العسكر، لحين إنتخاب مجلس نواب ورئيس للجمهورية.

والأمر أنّ العسكر، حتى إن نجحت القوى السياسية في تكوين هذا المجلس، لن يُسلموا السلطة له بهذه البساطة، بل يبقى أن يقوم هذا المُجلس بتوجيه الناس إلى العصيان المدنيّ، وسيواجه حينئذٍ بالوجه الحقيقيّ للجيش، وستكون هناك تضحيات، وإعتقالاتٌ، ثم ضرب رصاصٍ وإستشهاد، ثم شلل في المرافق العامة.. مخاضٌ حقيقيّ لثورة حقيقية، لا هذه الثورة التي ما أن بدأت حتى انتهت! وما نجحت حتى الآن إلا في زعزعة أركان النظام، وليس في تقويضه، كزلزالٍ بقوة أربعة ريختر، يُفزِعُ ولا يَستأصل. ونظام مبارك يحتاج إلى تسونامي بقوة ثلاثة عشر ريختر على أقل تقدير، ليذهب وعصابته غير مأسوفٍ عليهم.

إن لم يتحقق هذا الأمر، بهذه الصورة، فعلى المصريين أن يوطنوا أنفسهم على مرحلةٍ من الذلِ والمَهانة والفقرِ لم يشهدوها من قبل، فإن النظام المتداعي لمبارك وعصابته، سينتقمون من هذا الشعب شرّ إنتقام، حين تدور الدائرة، وتعود الدفة إلى أيديهم، كما يريد لها العسكر، وكما ظهر للناس. وأي دليل أكبر من أن يخرج عميلهم عبد المجيد محمود، بكل تبجحٍ وتحدٍ، ليقول أمه ليس هناك تهمة ثابتة على مبارك!!! سبحان الله العظيم، والله إنّ مجرد كونه مبارك، الذي يعرفه العالم والذي اصطلى الشعب بناره على مدى ثلاثين عاماً، لهي التهمة الأكبر في تاريخ مصر، لا يحتاج بعدها تهمة. ويكفي أن يُكتب في عريضة الإتهام في خانة تهمته إنها كونه «حسني مبارك»، لا أكثر ولا أقل!

وليس يَصِحُ في الأذهانِ شيئٌ إذا إحتاجَ النهارُ إلى دليلِ فالطريقُ إذن يُختصر في التالى:

\* تكوين مجلس ثوريّ مدنيّ مُتفق عليه، ينظُر لمصلحة مصر العليا دون تحزبٍ أو مصلحية شخصية أو حزبية

- \* مواجهة الجيش، ومطالبته بنقل السُّلطة إلى المَجلس، وهو ما سَير فضه غالباً.
- \* إعلان العصيان المدنيّ، وشَلّ مرافق البلاد إلى أن يَستسلِم الجيش لَمطلب الشعب. والأمر بين أيديكم يا سَادة....



١١٤

# المَجَلسِ العَسكريّ م أيادى مُبارك التسْعَة عَشر! - ١٩ مارس ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لحظات سعيدة، في ١١ فبراير، مرّت علينا كأنها حُلمُ صبيّ يتيم برئ، سُمح له أول مرة أن يخرجَ إلى الشارع، وحده دون رقابة، يَمرحُ ويقفز ويلعب، وتداعِب خياله آمال المستقبل الواعد.. كيف سيتعوّد الخروج إلى الشارع متى شاء دون رقابة أو حصار.. كيف سيتخذ قراراته لنفسه بنفسه، فيصير هو «سيد قراره» حقيقة، لا من تبنّوه عُنوة وإغتصاباً منذ شاهدت عيناه النور .. كيف سيتَحَكّم في ساعات جِدّه وأوقات لهوه، في حِفظ ماله وإدراك آماله، في قرار إقدامه وأحجامه. ظننا، هذه اللحظات القصيرة، أننا تخلصنا من حسنى مبارك، ومن جماله ومن صفوته ومن سروره. ومن بقية نظامه. لكن كانت الحقيقة، كعادتها، أشد وأبشع وأقسى. حُسنى مبارك، ذهب إلى منتجَعه ليترك للمصريين تسعة عشرْ، غلاظ شِداد، لا يعصونه ما أمرهم، كلهم حسني، وأغلظ، وإذا بنا نواجه أخطبوطاً مارداً ذي تسعة عشر ذراعاً، تمتد كلها حول عنق الشعب المصرى، ولا تتيح له التنفس إلا قدر ما يبقيه قيد الحياة!

في ١٤ فبراير، توجهت بكلمة إلى السّامِعين، على اليوتيوب، رَسَمْتُ فيها أطرافَ المؤامرة تماماً ولم ١٤ في ١٤ فبراير، توجهت بكلمة إلى السّامِعين، على اليوتيوب، رَسَمْتُ فيها أطرافَ المؤامرة تماماً ولم المناب

وأمس، في أعقابِ جمعة التطهير، كشَفَ العَسكر عن مخُططهم، الذي يقدّرون أنهم قادرون علي إنفاذه، وهو السيطرة على مجُريات الأمور في مِصر بالقوة، وإتفاذ مخُطّط إبقاء النظام الحالي (لا اقول السابق)، في محله، مع تغيير بعض الوجوه والتضحية ببعض الأسماء، لفترة محُدّدة، يخرج بعدها كلّ هؤلاء مرة أخرى إلى جاههم وثرواتهم. كيف لا، وقد أفسحوا

لهم الوقت لتسوية أوراقهم، وتغطية جرائمهم، والتخلص من وثائق إدانتهم، ثم، بعد ثمانية أسابيع كاملة، يشكلون لجان لفحص صِحة الأوراق والمُستندات الخاصّة بالمِلكية! عَجبٌ واستهتارٌ واستغفالٌ للشعب كله، و «على عينك يا تاجر»!

فبينا الأمن المركزى لا يزال القوة الضاربة للأخطبوط العَسكري، كواجهة دفاع، إذا الشرطة مُضربة بالكامل عن العمل، حتى يركع الشعب، ويقبّل أياديهم، أو «يبوسوا أيدى أسيادهم» كما عبّر أكثر من واحد من هؤلاء الأرجاس المناكيد من ذوى «الدبابير» على الأكتاف، والأحذية في الأذهان، مع الإعتذار لحفنة الشرفاء منهم! والمدعو عيسوى أعجز من أن يفصل هؤلاء، ويعيّن آلافاً من الخريجين العاطلين عن العمل بدلا منهم، ثم توجّه قوى الجيش لمواجهة أية إضطرابات يقوم بها هؤلاء المتمرّدين ضدّ الشعب المصرىّ.

قياداتُ الجيشِ تقودُ الفوضَى المُنظّمة في البلاد، وهي تقوم بعمليات تجميل موضعية لا تمسّ روح النظام ولا أجهزته الحسّاسة، ليظلَ حياً يتنفس ويتحرّك ويُخَرّب، إلى حين الإنقضاض على السُلطة مَرة أخرى. وهو ما رَصدَته الصّحافة العَالمية كذلك، كما ورد مثلاً في صّحيفة النيويورك تايمز، و تورونتو ستار اليومية Toronto Star، حيث أشارت إلى فَضِ الإعتصام بالقوة ومَقتل مواطنين وجُرح العشرات، وعَكست قدر الثقة المُنهارة بين الشَعب والجيش. http://www.thestar.com/news/world/article/972174--army-kill-1-wound-71-dispersing-وهو أوّل دم يسال بين الجيش والشعب، فيا ترى كم من دم برئ يحتاج جيشنا لإسالته قبل أن يعرف أن حرية الشعب قضاءٌ محتوم.

والعجب من هؤلاء المؤتمرين، الذين يطلقون على أنفسِهم «القوى السِياسية»، يعلم الله أن لفظ «القوة» منهم براء، الذين يحذّرون من «الوقيعة» بين الجيش والشعب، ويروّجون للقولة الهولية أنّ «الجيش حمّى الثورة»!! ياقوم، أليس منكم رجلٌ رشيد؟ أأصبتم «بالألزهايمر» بهذه السّرعة؟ ممن حمى الجيشُ الشعب؟ ومتى حمّى الجيشُ الشعب؟ الجيش لم يتدخل ضد الشرطة على الإطلاق!، بل سَمَحَ الجيش للبلطجية بالتسرّب إلى ميدان التحرير لضَرب الشعب، وبدلا من ذلك حمّى الإذاعة والتليفزيون

١١٦

من المتظاهرين لأنه يعلم أنها رَمزُ النظام، إن سقطا سقط. وحين رأي أن الشُرطة فشلت في السيطرة على الملايين، قام الجيش بالإنقلاب العَسكريّ الذي ذكره عمر سليان في كلمته الشهيرة، يوماً واحداً قبل يوم الرجل «الذي يقف وراء عمر سليان!»، وضَمَنَ سَلامة مبارك ونظامه، وأتم الصَفقة مع الشيطان. ألم يأن لأمثال هؤلاء المؤتمرين أن يتركوا البلاهة جانباً ويرفعوا غشاوة الرُعب عن أعينهم، قبل أن تصاب البلد كلها بقارعة كقارعة حُسنى مبارك؟ وليعلم هؤلاء أنّ هذه هي فرصتهم الأخيرة في إحداث تغيير حقيقيّ، وإلا فهم كذلك خونةٌ عُملاءٌ مثلهم كمثل مبارك والطنطاوى.

الحلّ، فيما نحسب، هو أن ينتفض أبناء الشعب ضد سُلطة الجيش، وأن يستمر المُلايين من المُعتصمين بكامِلهم في ميدان التحرير، يوما بعد يوم، تحدّياً للجيش هذه المَرة، كما فعلوا سابقاً تحدّيا لمبارك والشرطة. حينئذ تكون ساعة الحقّ، ويحدُث الصّدام، فإما أن يعلن الجيش قبوله لحُكم الشعب، أو أن يتحرّك من الجيش بعض شُرفائه في إنقلاب على تلك القيادة الخائنة.

## الجنرال شاهين. ونادي الرُبوبية العسكرية! ١٢ أبريل ٢٠١١

حَكمَت محَكمة عَسكرية على القبطيّ مايكل نبيل بالسجن ثلاثة سنوات «لنقده قيادة الجيش» ودورها المشبوه فيها يحدق في مسار الثورة. وكها أشرنا سابقاً، فإن شخصية الرجل ليست هي محل إهتهامنا بهذا الأمر، بل الأمر الذي يجب أن يكون موضع تساؤلٍ هو: كيف تكون حفنة من الرجال من «مخاليق ربنا» مثلهم مثلنا، من ابناء التسعة، أن يكونوا فوق النقد، فوق الإتهام، فوق الشبهات، وفوق كل قانونٍ يطبق على اي مواطنٍ في مصر؟ متى إكتسبوا هذه المكانة؟

خرج متحدِثُ الجيش، الجنرال شاهين، بفرعنته المعهودة، حسب وصف عبد الحليم قنديل، قائلاً «إن حرية الرأى مكفولة طبقا للقانون، وأردف في الوقت نفسه أن القانون يجرّم أي أقوال أو أفعال تمس أمن القوات المُسلّحة، وهو مَعروف لدى دول العالم» عن اليوم السابع. قولٌ متناقضٌ ومجانبٌ للصِحة، لا يعكس إلا غّطرَسة وإستعلاءاً على القانون، وتحدّياً للقضاء وهدماً لأساس دولته. فمن الذي قال أن نقد تصرّفات حفنة «التسعة عشر» يمسُّ أمن القوات المُسلحة؟ أو يهز ثقة الناس بجنودها وضُباطها؟ هذا محض تلاعب بالقانون، أسوأ من التلاعُب به أيام مبارك! الحديث عن أمن القوات المسلحة يعنى، لكل عاقل، يتصل بنَقل أو تبادل معلوماتٍ أوتدبير مؤامراتٍ او إتصالاتٍ بعدو أو مناهِضِ للشعب، وما إلى ذلك مما يدخل تحت بند الأمن. فليقل لنا أحد أرباب المَجلس العَسكريّ كيف يكون نقد تصرفاتهم وإتهامهم بالتباطؤ والتواطؤ، مخُلا بالأمن العسكري وأي حرية للرأي هذه التي يكفلها القانون إذا استثنت شلة من الرجال بذاتها؟ أليست هذه هي مُشكلة الشُعوب المقهورة مع طواغيتها وأربابها من دون الله؟ شُلَّة من البَشر، أسرَة حَاكمةٍ أو مجَلس أعلى، أو ما شِئت ممن يُعطى لنفسِه حقاً أعلى من القانون لسَببِ يراه، وياللعجب، حفظاً لأمنه وأمنِ الشَعب! دع عنك الإتهام المعهود بوجود صلات مع «جهات أجنبية»، وهو ديدن مبارك والأسد ۱۱۸

وكافة الطغاة من قبل، كما أشارت جريدة تورونتو ستار في تقريرها عن الموضوع http://www.thestar.com/news/world/article/973167--egyptian-blogger-gets-3years-for-criticizing-army?bn=1

ثم، أين تلك القوانين التي تعرفها كل دول العالم «المتحضر»، والتي تجعل من نقدِ أعلى رأسٍ في القواتِ المُسلحة، بها ليس فيه مِساسٌ بصفته الشَخصية كأي مواطنٍ، مجُرّماً، يعاقب عليه بمحاكمة عسكرية سريعة، فاقت في سرعتها آلاف المَرات محُاكمة أعتى مجُرِمي مصر، أعنى حسنى وأبنائه والثلاثي المَرح صَفوت وسرور وعزمي! كيف يؤتمن مثل هؤلاء الطَواغيت الجُدد على مَسَار التغيير الحرّ لشعبِ مصر، وهم ينصّبون أنفسَهم بأنفسِهم أوصياء على هذا الشَعب وعلى ثورتِه ومُستقبله.

من أين جاءت هذه الغطرسة، وكيف برزت كالحِة مُستعليةً تحت سَمع الشَعب وبَصره، وهو في طور ثورته؟ وماذا فَعَل هؤلاء التِسعة عشر لحِهاية مصر حتى الآن؟ أينسبون لأنفسهم ما ليس لهم من شرف الحرب دفاعاً عن الأرض، من دون المُجَاهدين الحقيقيين من أبناء القوات المسلحة؟ هؤلاء عصبة رَكبها مبارك لتحميه سَاعة الشدة، ليس لها خاصية أعلى من سَائر المواطنين.

والأعجب من موقف هذه العُصبة، هو موقفِ سَائر ما يُسمّى بالقوى السياسية، إسلامية أو عِلمانية أو ديكورية، فقد تطابقت مَواقفهم على تجنّب قولةِ الحق، وإيثار السّلامة وإلإبقاء على ثقافةِ الخوفِ من السُلطة، اللهم إلا عبد الحليم قنديل رَغمَ علمانيته كما سبق أن أشرنا، فلم يفرقوا بين الجيش أفراداً وضُباطاً، مخُلصين شُرفاء عاملين، وبين هذه الطُغمة التي رَعت في مَراتِع مُبارك، ونعِمَت بإمتيازاته المَنوحة وتخصيصاته المُقتطعة من أموال الفقراء.

#### نَجاح الثورة مرهونٌ بإدراك أنّ:

المجلس العسكريّ ليس هو الجيش، بل هو القيادة القابعةُ على أنفاس الجيش، كما قبعت قيادات مبارك على أنفاس الشعب.

التمحّك والطبطبة والتطبيل لفراعنة هذا المجلس هو نفس سيناريو مبارك مكرر، فقط على دائرة اوسع.

الحُرية الحقيقية لا تتجزأ، ولا تُعطى بمقادير، ولا يعلو عليها أحد، ولا تُمنح بل تؤخذ، من جيش او عائلة أو حكومة فاسدة، سيان.

حبس المواطن لا يصح إلا بحكم قضائي مدني، ولهذا إحتفظت العسكر بقانون الطوارئ، و"طنشت" كل مطالبات الشعب بإنهائه.

قانون الطوارئ يجب أن يرفع، فوراً، ليرتفع الخوف من السُلطة أيا كانت.

لسنا أعداء قيادات الجيش، ولاتزال الفرصة سانحة أمامهم أن يظهروا إحتراما لهذا الشَعب العريق، وأن يعيدوا الأمور إلى نِصابها بتكوين مجلسٍ رئاسيّ، ليتقوا سوء الظن وأغاليط التفسير، إن كانوا صادقين.



## هذا الرجل لا أحبه ٥٠ في الله! ١٢ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى ما يُصيبني حين أرى وجه هذا الرَجل على التِلفَاز، أو على صفحات الصُحف الإلكترونية! أشعر بنوع من الغَثيان، وإرتفاع ضغط الدم، و«النكد» بشكل عام.

وليس هذا بسبب أن الرجل يتحدث بإسم قيادة مُؤسسة فرضَت نفسَها وَصيّة على المَرحلة الإنتقالية دون أي تفويضٍ حقيقيّ من الشعب، بل قامت بإنقلابٍ أزاح السُلطة المدنية الفاسدة، ورفض إعادتها إلى سلطة مدنية حقيقية مؤقتة.

وليس هذا بسبب أن الرجل يعمل على إعطاء صبغة قانونية تبرر السُلطة المُطلقة التي أعطتها قيادة هذه المؤسسة لنفسها، حين تخطت كلّ القوى والطوائف المدنية، بل وقوى الثورة الشعبية ذاتها، التي أطاحت بالنظام الفاسد، ثم إذا بها تصبح وكيلاً عن الثورة وراعية لمتطلباتها دون أن تطلب منها الثورة هذا الدور.

وليس بسبب أنّ هذا الرجل يتغطرَس في حديثه وكأنه إله من دون الله، وكأن صورة السيفين الصاج، اللذين وضعها على كتفيه تمنحُه الحق في التسلط على الناس ومَعاملتهم وكأنهم حمر مستنفرة والعياذ بالله، وكأنه هو العالم الذى لا يُخطئ، ويشهد على ذلك مداخلته مع الإعلامي يسرى فودة، حين تحاور على الهواء مع حَسن نافعة وجمال زهران، فكان مثالاً للعنجهية العَسكرية، والعَصبية المتعالية، حيث راح يردد أنّ المجلس العسكري عليه ضغوط كثيرة وأعهال جليلة يجب أن ينتبه لها بدلا من «لعب العيال» الذي يتحدث عنه فودة وزهران ونافعة، وكلّ ضيوف البرنامج هم أكثر علماً وأعلى قدراً من هذا الرجل. والسؤال: من الذي نصبك، يا صاحب السمو العسكري، مسؤولاً وحملك ما لا تقدر على حمله؟ مؤكدٌ أن الشعب لم يفعل ذلك، فمن إذن؟ ولماذا تحمِل هذه المسؤلية إن كنت تعلم أنك غير مشكور ولا مأجور؟

وليس بسبب أن الرجلَ قد من على الشَعب المصري، علناً، أن قيادة مؤسّسته لم ترق دماء الثوار، ولم تفعل ما فعل مجنون ليبيا الذي ضرب شعبه «زنج زنجه!»

وليس بسبب أنّ هذا الرجل قد نسِى، بل تناسى أنه يتقاضى راتبه من أبناء هذا الشعب، ويحمل سِلاحه بتفويضٍ من هذا الشعب، وتستثمر قيادة مؤسسته أموال هذا الشعب بعيدا عن طائل الميزانية العامة للدولة، وأنّ أبناء مؤسسته، من الرجال الأوفياء، هم أبناء هذا الشعب وآبائه وإخوانه، وهم لم، ولن، يطيعوا أمراً بقتل أهليهم وزويهم، فهؤلاء ليسوا كمرتزقة جيش القذافي، ولا عَلوية جيش الأسد. هؤلاء أبناء وطننا وأهله، الذين أقسموا ليحمونه ممن أراد به سوءاً، سواء من الخارج أو من الداخل، وهو ما يعلمه هذا الرجل وقادته.

وليس لأنه استهزأ بعقلية المِصريين كافة حين خرج يُبرر إلغاء دستور ٧١، الذي أُجرِى الإستفتاء بشكلٍ الإستفتاء بشكلٍ الإستفتاء بشكل كامل، كأن لم يكن، ثم إخراج إعلان دستوريّ بديلاً له.

أمرٌ في وَجه الرَجل، يجمع هذه المَعايب كلها، وأكثر، يصيبنى بهذا الشعور الذي عبّرت عنه بالكَراهة، صدقاً وصراحة. وسبحان الله، فإن هذا الرجل لا يتمتع بتقدير أحدٍ ممن حصل له «القرف» بالإستاع اليه قارئاً لبيانٍ أو رادّاً على سؤال.

لعل السبب في كراهتى للرجل هو أنه يعيد إلى الذهن، في اللاشعور، السُّلطة المُطلقة البغيضة التي عانينا منها دهراً، فلم نعد نطيقها ولو شهراً! وأنَّ شخصيته ولهجَته تعين على تأكيد هذا الشعور. ترى هل عَرَفَه القارئ الكريم؟



## لو لم يكن إلا ٠٠ لكان كافياً! - ٢٠ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لو لم يكن إلا ترك المَحليّات، تسعى فساداً في الأرض، وتهيؤ الجوّ لتدمير الإنتخابات القادِمة، لكان كافيا لإثبات سوء نية القائمين على الحُكم من حُكومةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا التواطؤ الواضِح الصَريح العَلني على عَدم محُاكمة مبارك، وتكرار المسرحية السخيفة من إحالات لمحكمة الجنايات، واستعدادات النقل للسجن، وما شابه من إستخفافٍ بالعقول، لكان كافيا لإثبات سوء نيّة القائمين على الحُكم من حكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا التراخِي المَعيب في محُاكَمة الفاسِدين، وإعطائهم كلّ فرصةٍ لتمويل العِصابات الحَارجة عن القانون، وتمويل تمرد الشرطة، وإعادة إخراج جهاز أمن الدولة تحت مسمى آخر ، لكان كافيا لإثبات سوء نيّة القائمين على الحُكم من حكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا ترك يحي الجَمل، «حُمار طِروادة»، يعبث بعملية إعادة كتابة الدُستور، ويُنشأ لجِاناً تجتمع في سِرِّية لا نعلم لها مُبرر، ثم تعرِض مقرِّراتها على المَجلس العَسكرى مُباشرة! ، لكان كافيا لإثبات سُوء نيُة القائمين على الحُكم من حُكومة وعسكر.

لولم يكن إلا تعيين المُحافظين من رجال أمن الدولة أو من العسكر، ، لكان كافيا لإثبات سوء نية القائِمين على الحكم من حُكومة وعسكر.

لو لم يكن إلا ترك جهاز الإعلام يعمل بهذا السُقوط والتدنّي والتعصّب الأعمى، والإخلاص لأجِندة اللادينين، ضد إرادة الشعب، ولا يُساءل أحد فيه إلا إن تعرّض للذات العَسكرية العَليّة، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ترك الجامعات، التي هي مَعقل الشَباب ومحَل الثورات، برؤسائها وعمدائها، من عُملاء السُلطة الفاسِدة، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَة وعَسكر.

لو لم يكن إلا إعطاء الفرصة المُبكرة لحسنى وعائلته من تصفية حساباتهم وترتيب أوراقهم، لتخفيف وقع الجرائم التي ارتكبوها، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ما ثبت من تعذيب للمقبوض عليهم من قبل الشرطة العسكرية، والإهانات الثابتة للنساء بالكشف على عذريتهن غصباً، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لولم يكن إلا ترك فلولُ الوطنيّ تعيثُ فساداً في الأرض، دون أي محُاولة تصدٍ لها، على أي مُستوى، إلا التحذير منها، وكأن الشعب يملك السِلاح، والقدرة على تتبّعها، لا الشرطة أو الجيش أو الشرطة العسكرية أو الأمن المركزى، أو الحَرس الجمهوريّ الذي لا يعرف أحداً الآن أين هو، وما دوره، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

لو لم يكن إلا ترك بلطَجة الشرطة تستمر بتركهم العمل، ورفض كل الحلول التى عُرضت على الداخلية لإستبدالهم، ومهازل أمناء الشرطة وقتلهم لمُواطنٍ تعذيباً، لكان كافيا لإثبات سُوء نيّة القائمين على الحُكم من حُكومَةٍ وعَسكر.

فها بالكم بها مجتمِعة!!!



## الجَيشُ .. والدّستور - ٢٢ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

كتبت هذا المقال منذ عدة أيام، ثم وضعته جانباً، لما ظهر من موضوعات أكثر الحاحاً. لكن الأمر قد تبدّل اليوم، بعد أن أضاف المجلس العسكريّ طامّة اخرى إلى رصيد طامّاته، وهي رفض إستقالة عدو الله والشعب «يجي الجمل»، مما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه. فإلى المقال.

تشير كافة المؤشرات والدلائل إلى أنّ الجيش لن يُمرّر عملية وضع الدستور عن طريق الأغلبية، من خلال لجنة ينتخبها ممثلي الشَعب في البرلمان. فالجيش يَعلم، كما يعلم مُزيفي الديمو قراطية من العلمانيين اللادينيين، أن الأغلبية الحِصرية مُسلمة، تريد تحكيم شرع الله في الأرض. وهذا لن يوافق عليه الجيش، طواعية.

وأمام الجيش طريقان لتحقيق تزييف الدستور، إن أراد أن ينتهج هذا النهج، لخدمة الأقلية من العلمانيين اللادينيين، التي تنتمى لها قياداته. أولهما، أن يفعل ما فعل في أمر التعديلات الدستورية، حيث تغاضَى عن الإستفتاء كليّة، وقام بإعلان دستوريّ، وأعلن أنّ الإستفتاء كان مجرد استكشاف لرأي الشعب!! والحق أن الغرض من هذا التصرّف كان التمهيد لعملية وضع الدستور، وفرض أمر واقع أن الدستور سيكون منحة من الجيش، وبالطريق الذي يراه. وما صَمْتُ الجيش اليوم عها يجرى إلا لإفساح الفرصة ليحي الجمل، الذي زرعه عمداً للتمهيد لهذه الخطوة، عن طريق تلك المؤتمرات الكاريكاتورية الهزلية، كي يجعل الفكرة مقبولة أو محتملة.

والطريق الثاني، هو أن يقوم الجيش، بدعوى الحفاظ على وِحدة البلاد ومَنع الإنشِقاق، بتشكيل لجنة وضع الدستور بنفسه، بدلا من البرلمان، ويختارها من الشَخصيات العلمانية اللادينية بنسبة أكثر من ٤٠-، ليضْمَن عَدم تمرير ما يَفرضُ التحاكم إلى الشريعة.

وقد بدأت مَلامِح الكَيد للعَملية السياسية التي ارتضاها الشعب بأغلبية ٧٨-، منذ أن فرض المجلس العسكريّ عدو الله ورسوله يحي الجمل في منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون دَحرِ الإسلام. وفي الحلقة الأخيرة من هذا الكَيد، ما صرح به من يُدعى اللواء العصار (ويعلم الله وحده أي كفاءة يحملها هؤلاء لإدارة شؤون مصر، ومن بينهم خرج كل عميل طاغية من قبل)، لأحد الصحف الأجنبية «أظنها الفاينانشيال تايمز » من أنّ المجلس سيقرّر أو يدرُس موضوع كتابة الدستور أولا، وما ذلك إلا تكتيكٌ لمعرفة ردّ فعل الشارع قبل أن يكون موقفا رسمياً، وهي وسيلة قديمة معروفة يتخذها رجال الحكم لمعرفة شعبية قرار ما، قبل التورط بسنة. ثم تراجع الرجل بعدها وذكر أن الكلام مقطوعٌ من سياقه الصحيح، وأنه أُخِذ في غير محّله، ومثل هذا من التبريرات المُعتادة.

ثم إن ما ذكره مُتحدث المَجلس عن ضرورة وضع مَادة بالدستور تكفل حُرية الجيش وعدم خضوعه للمُساءلة! وهو أخطر أمر - فيها أحسب» في كلّ هذا الحوار الدائر، إذ نكون قد صنعنا إلها من دون الله، لا يمسّ ولا يُعاسب ولا يُساءل، وله الحق في أن ينزع الرئاسة ممن يشاء متى شاء! والله لهي إذن الفتنة الكبرى التي لا مخَرج منها.

إلا إن الجيش يعرف خطورة إقدامه على خطوة مثل هذه، فالأقلية الصامته قد تخرج عن صَمتها، ويكون يوماً تشيب له نواصيّ اللادينيين والليبراليين والقبط والجنرالات على السواء. يومها لن ينفع أحدهم ما نظم من مؤتمرات، أو حَضَر من ندوات وتوك شوهات، أو عَلق من نجوم ونيشانات.

وها هو الجيش يتقدم خطوة أخرى بها أعلنه من «مساندته» لوثيقة الأراجوز القابع في الأزهر، وهي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية» لا أحكامها، هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهو ما يعنى بالبلدى «كأنك يا أبو زيد ما غزيت». والمسلمون لا يقبلون بأقل من أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع.

ثم يتقدم أخرى، واسعة، بأن يُصر على بقاء عدو الله والشعب، الجمل، في منصبه كنائب رئيس الوزراء لشؤون تخريب الدين. ولا ندرى من أي مبدأ ديمو قراطي أو ثورى قد

صدروا، ولا نقول إسلامي، حاشا لله أن يكون لأحد هؤلاء صلة بإسلامية، ا؟ وما هو وضع عصام شرف اليوم، الذي ظهر أنه صورة «ليس له في الثور ولا في الطحين»؟

مجلس التسعة عشر يريد بمصر أمراً، وهو ليس بأمرٍ محمودٍ على سبيل اليقين، وما يدبرونه سراً وعلناً، واضحٌ مقصوده، وهو استمرارهم في الحكم، من وراء الستار، بعد أن يُمّكِّنوا لدولة علمانية، ينتخب فيها بعض «لعيبة» الإخوان تمويها، ويضع فيها الدستور لجنةٌ مشكلة من بعض لعيبة الإخوان، ومعيّن فيها، من قِبل المجلس، عدد كاف لصد أي محاولة إسلامية لصياغة الدستور، بإشراف عدو الله الجمل. وصدق طرفة بن العبد:

#### ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

والمجلس ليس له عند الله ولا عند الناس رصيدٌ يسمحُ بهذا. بل إن رصيد المجلس قد نفذ بخلع المخلوع، إذ هو من عَين المجلس قبل خلعه بأيام، فلم يَعد لبقائه شرعية. وفقد رصيده مرة أخرى حين نزلت دباباته تحمى ماسبيرو، وتترك بلطجية العادليّ يضربون الثوار ويقتلونهم. وفقد رصيده ثالثة حين ترك الفرصة كاملة للمخلوع ليهرَبَ بهالِ الشعب، تحت سمعه وبصره، ثم مَنع أن يكون له محُاكمة حقيقية، بل جعلها حديثاً لا يساوى ثمن الحبر الذي يطبع به في الصحف.

نحن لا نقف ضد الجيش ذاته وأفراده، فيعلم الله أن أبناء هم من يضحون بأنفسهم لحماية بيضتنا وتحصينِ ديارنا حين تأزّفُ آزفة الحرب، لكن الأمر أنّ الحق، الذي هو حكم الله سبحانه أعلى وأغلى علينا من كل غالٍ. والجيوش، على مر العصور الخاليه، لم تكن ممن نصر حكم الله في جلّ مواقفها. ولعل لهذا سببٌ نتناوله في مكان آخر بإذن الله.

#### عاجل: المجلس العسكري .. والهيئة الدستورية ١٢ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

مرة أخرى، أعيد ما ذكرت من قبل، وكأنها أصبحت الإعادة عادة لا إفادة، أن المجلس العسكرى لن يسمح بدستور يرتضيه الشعب المسلم. لن يرتضى العسكر أن يترك الشعب يختار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور دون تدخل لإفسادها، تماما كها كتبنا في ٢٢ يونيو يختار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور» من إنّه «تشير كافة المؤشرات والدلائل إلى أنّ الجيش لن يُمرّر عملية وضع الدستور عن طريق الأغلبية، من خلال لجنة ينتخبها ممثلي الشعب في البرلمان. فالجيش يَعلم، كها يعلم مُزيفي الديموقراطية من العلمانيين اللادينيين، أن الأغلبية المِصرية مُسلمة، تريد تحكيم شرع الله في الأرض. وهذا لن يوافق عليه الجيش، طواعية.» http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-18183

المَجلس العَسكريّ هو مبارك، بشحمه ولحمه، بجهله وغروره، بغبائه وغطرسته، بديكتاتوريته وفساده. وقد ذكرنا في مقالنا المُشار اليه، أنّ العسكر إنها زَرعوا عدو الله والشعب، يحي الجمل، للقيام بدور بن سلول، حتى يُصدر ما لفقه مع مجموعة من ملاحدة مصر، تحت اسم «وثيقة الوفاق الوطني»، وفيها ما أسموه «مبادئ فوق دستورية»! وعلى رأسها أنّ اللادينية العلهانية لا يمكن تعدّيها ولا تَخَطيها، وأنها ستكون المبدأ الأساس في العقد الإجتهاعي الجديد، حسب ما قيدت تلك الشرذمة المارقة عن دين الله.

وقد أوردت في ذاك المقال طريقين يمكن أن يسلكهُ العسكر لتحقيق هذه الغاية الخبيثة، أن يتلاعب في تشكيل الهيئة التأسيسية، أو أن يقوم بتكوينها إبتداءاً. وقد ظهر اليوم أنه يسير في طريق التلاعب في تشكيل اللجنة، وفي المبادئ التي لا يخرج عليها.

وأود أن أؤكد هنا على أمرين: أولهما، أن المجلس العسكري هو الذي قفز على السلطة، وأوهم الناس أنهم بايعوه، وأنهم سلموا له رقابهم وحياتهم وحريتهم راغبين، وهذا كذبٌ وتضليل أحلام، يعرف ذلك كلّ الناس. وخيانة المجلس العسكريّ واضحةٌ في كلّ تصرف

۱۲۸

أنفذه، وكلّ قرار إتخذه منذ أن استولى على السلطة بطريق الإنقلاب، ورفض، أو تجاهل، مطلب تشكيل مجلس مدنيّ. ومن هنا فإن وجوده هو تكرازٌ لما حدث في إنقلاب ٥٦، بل هو أسوأ من ذلك، إذ إن ضباط ٥٦ كانت لديهم الجرأة للخروج على الوضع القائم، ثم ظفروا بتأييدِ شعب مخدوع. وهؤلاء العسكر اليوم، كانوا، وما يزالوا، عملاء السلطة الفاسدة، ومؤيديها، لا خارجين عليها، بل حامين لرؤوسها ورموزها.

والأمر الثاني، والأهم، هو ما الذي يعنيه هذا بالنسبة للمسلمين، وأقصد منهم من يهتم بمبدأ تحكيم الشريعة في الحياة، وحتمية النزول على أحكامها نصاً وإجتهاداً كما عبرنا من قبل. ولا نريد أن نستبق الأحداث، وإن كان استباقنا للأحداث من قبل قد صدَّق كل ما ذهبنا اليه، لكن إن صحّ هذا الأمر من العسكر، وفرضوا مبادئ علمانية تعلو على الشريعة، وعلى الدستور قبل أن يوضع، فقد سقطت شرعية النظام السياسيّ، وعدنا إلى ما كنا عليه من قبل، بل أسوأ مما كنا عليه. وعاد حكم الإشتراك في وضع هذا الدستور والمشاركة في الحكم على التحريم لا الإباحة. وأصبح الطريق هو الدعوة والثورة الإسلامية، أيها يرى المسلمون إنهم متمكنون منه في الوقت الحاليّ.

ولعل القوى الإسلامية أن تتحرك لمواجهة مثل هذا الإغتيال السياسيّ للعملية التي يُسمونها الديموقراطية، والتي يُفترض أن يكون المرجع فيها هو الشعب، الذي بوصفه مسلماً، سيختار الإسلام دون العلمانية.

وسَنرى ما تأتي به الأيام المقبلة، «وَٱنتَظِرُوٓا إِنَّا مُنتَظِرُونَ» مود ١٢٢.



## هل حَمى المُجلس العسكريّ الثورة؟ ١٠ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

يتردد على لسانِ الكثير من المصريين، ومنهم الإسلاميين، أن «جيشنا حمى الثورة»، وأنه لم يقم بها قامت به جيوش ليبيا وسوريا واليمن، في مواجهة الثوار. وهو ما صرّح به العسكريون مراتٍ في بياناتهم لوسائل الإعلام، مَناً على المصريين أن لم يقتل الجيش أهله واقاربه. وهذا أمر غاية في التضليل والتزييف. قادة العسكر، أعضاء المجلس العسكريّ المُعيّن من قبل مبارك، يعرفون تماماً أن الجيش المصريّ ليس جيش ليبيا، ولا سوريا ولا اليمن.

الجيش السورى جيشٌ طائفي علوى، يدين بديانة حكامه من العلويين الكفار. وقد إختارتهم القيادة العلوية في سوريا على عينها، قادة وجنوداً. والعلويون في سوريا أقليةٌ، أشبه بالنصارى في مصر، لا تزيد نسبتهم على ١٠-، إلا إنهم مسيطرون على مصادر القوة ومناصب السلطة. وقد أحكموا سيطرتهم على الجيش منذ تولى حافظ الأسد السلطة كأولِ رئيس علوى لسوريا، عام ١٩٧٠، بعد صراعاتٍ دامت منذ سقوط البيت الهاشمي عام ١٩٧٠. ومن هنا، فلا وجه للمُقارنة بين الجيش المصري والجيش السورى. الجيش المصري مسلم العقيدة، سني المذهب، ينتمى ويدين بولائه النهائي لأبناء الشعب كافة، لا لطائفة منهم. ومن ثمّ، فلا يمكن للقيادة العسكرية، وإن كانت علمانية، أن تجعل أبناءالجيش يقتلون الشعب، إذ هم لحُمة واحدة، ليس كما في سوريا.

والجيش الليبيّ، استغفر الله، الجيش القذافيّ المُرتزق، ليس بليبيّ أصلاً، إذ إن القذافيّ قد تعمد إضعاف الجيش الليبيّ، واعتمد على كتائبٍ تتشكل من مُرتزقة أفارقة وعناصر غير مسلمة، بدلاً من الجيش الليبيّ. من هنا فلا وجه للمقارنة بين الجيش المصريّ والجيش الليبيّ. الجيش المصري وطنيّ ينتمى أفراده لمصر، جنسية ولساناً، بينها لا وجود أصلاً لجيش ليبيّ، بل هي كتائبُ القذافي المرتزقة، تضرب شعب ليبيا بلا رحمة.

أما اليمن، فإن جيشه لم يقتل أبناء الشعب، كما فعل جيش العلويين. ذلك أن تركيبة الجيش اليمنى، تعكس طبيعة الشعب اليمني ذي القبلية الحادّة، ولذلك رأينا إنفصال أفراد ووحدات وكتائب عن الجيش، وانضامهم للثورة. كذلك رأينا كيف أن الجيش كان أضعف من أن يحمى على عبد الله صالح من هجوم كاد أن يودى به، وأدى إلى حرق وجهه وجسده، وخروجه من اليمن كلها. إذن، ليس من الإنصاف الحديث عن الجيش المصري مقارنة باليمني. الجيش المصري جيشٌ متجانسٌ غير قبليّ، يأتمر بأوامر قادته، إلا إن خرجت تلك الأوامر عن المعهود والمقبول.

فمن التنطّع والتحيّز والجَهل أن نُروّج لقول أنّ الجيش حمَى الثورة، وأنه ربأ بنفسه، إختياراً، أن يفعل ما فعلت جيوش اليمن أو سوريا أوليبيا. الجيش لم يكن له حيلة في أن يقف هذا الموقف من الشَعب، إذ عرف قادته أن أية محاولة للعنف بشكلٍ شديدٍ لسَحق الثوار، كانت ستُقابل بإحتهالات أقلها التمرّد العَسكرى والإنقلابُ عليهم.

ومن هنا، فإن قادة الجيش، المُوالين لمبارك، إتخذوا ما يمكنهم عمله للسيطرة على الثورة، دون أن يفقدوا السيطرة على القوة الضاربة للجيش. فتركوا الشرطة تضرب الثوار، وحموا ماسبيرو، ومهدوا الوقت والأداة لرموز الفساد أن يضبطوا أوراقهم ويهرّبوا أموالهم، وعيّنوا حكومة شفيق لتمرّر هذه الخيانة، ثم قيدوا حكومة شرف حتى أصبحت ظلاً لهم، وعينوا أسوأ المُحافظين ليتم لهم السيطرة، وأصرّوا على أن يُتِم عدو الله والشعب، يحي الجمل، مهمته في إصدار وثيقة العار العلمانية، ثم كلفوا أسوأ خَلق الله أسامة الغزالي حرب، لكتابة القوانين الديكتاتورية التي أسموها «فوق دستورية». ثم تراجعوا هنّة، أمام كشف الشعب لألاعيبهم، فأطلقوا بعضَ العنانِ لحكومة شرف. لكن، أكاد أجزم أن لا يزال في جعبتهم المزيد من الحيل سيحاولون تمريرها على الشعب. وستشهد الأيام على صحة ما نقول.

## إلى أين يقود المجَلسُ العسكريُّ مصر؟ ١٢ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في كلمةٍ موجزة، المجلس العَسكريّ يتمتع بغباءٍ شديدٍ، وقصر نظرٍ حاد، وشراسةٍ طَبعية، وكراهةٍ أصيلة للإسلام. وهذا تقريرٌ لا مجال للشكّ فيه أو مُعارضته. ودلائل ذلك كثيرة متنوعة.

المُجلس العسكريّ لا يزال لم يَستوعب الدّرس المستفاد من الثورة المصرية والذي فهمه طوب الأرض، كما يقال. إذ لا يزال هذا المُجلس يمارس لتّ الديكتاتورية، بنفس التعنَّت الذي مارسه مبارك، بل أشدّ منه تعنتاً. هامش الحرية الذي سمح به المجلس العسكريّ هو تمكين الشعب من سبّ مبارك والعادليّ، وأصحابها. لكنه، كفعل مبارك، قد صنع من نفسه ذاتاً مقدسة لا يصحّ معارضتها أو «إهانتها»! ثم أخذ المجلس العَسكريّ، في تشريع قوانين لا حق له في تشريعها بعيداً عن إرادة الشعب، وقبل الإنتخابات، ونقل السلطة إلى المدنيين، وكأنه، بل هو بالفعل، يقول للشّعب: سأنقل إلى المدنيين سلطة مجردة من الإرادة والفاعلية، إذ سيتم ضبط كل الأمور الرئيسة، والتي تشَّكل الهَيكل العام للدولة، وأركانها ومبادئها، قبل أن أسلمها لكم! وهو في هذا يُثبت قضية الغباء وقصر النظر. فالشَعب المِصريّ، قد كُبح جماحه، ووُطأت كرامته، ونُهب ماله، وهُتكت حريته، مدة ستين عاماً كاملة، ثم، بقدرة الله تعالى، خَرجَ الشَعب عن بكرة أبيه، فرُفع حاجز الخوف، وانتهى عصر التردّد، وعُرفت دية الثورة، عدد من الشهداء، راضين مرضيين. لكن المجلس العسكريّ لم يَعتبر بهذا الحَدَث الجلل، صمُّ بكمٌ عميّ فهم لا يفقهون! لم يدرك أنه يجلس على بركان حام، يغلى منذ ستين سنة، وما كان في ٢٥ يناير إلا بعض حِمَمِه، لا كلها. فالمجلس العسكري، بهذا الغباء النادر وقصر النظر الحاد، يجرّ البلد كلها إلى مواجهةٍ لن تبقى ولن تذر، وهم، أعضاء هذا المجلس، أول من سيكتوى بنهارها.

ثم روّع المَجلس العسكريّ الناس بمُحاكماته العسكرية للمَدنيين، وبَطش بهم، بلا خَجل ولا مَروءة، وضرب المتظاهرين واعتدى على المتظاهرات، وترك أمن الدولة يلعب دوره الخبيث، متلفّحا باسم الأمن الوطني! وترك الأمن في الشارع نهباً للبلطجية، طوعاً وعمداً ، ليشغل الناس عن قضيّة الثورة المَوودة، والحُرية المَسروقة. فكان في هذا شرس الطبع، قبيح التصرف.

ثم، لوى المجلس العسكريّ رأسه، معرضاً عن إرادة الغالبية الساحقة من الشعب، وراح يتحدى دين الأمة تارة بعد أخرى، منذ زرع عدو الله والناس، يحي الجمل، لتقنين الكفر بالشريعة والخروج عن أحكامها، ثم بإجتهاعاته المتواصلة مع مارقي الليبراليين والعلمانيين، يطمئنهم أن الديموقراطية المزيفة التي سيطبقها، لن تسمح بدين الأمّة أن يحكم، ثم يصرح بذلك متحدّثوه، مرة تلو الأخرى، ثم يقرر أن يضع ألحد أهل مصر، أسامة الغزالي حرب، على رأس لجنة أوشكت أن تصدر هذه القوانين الشركية «فوق الدينية»، التي ستقنن العلمانية وتمُليها على جمهور الناس، لمصلحة أقليةٍ نصرانية، وحفنةٍ علمانية، تُعد بالمئات لا بالآلاف. وهو دليل واضحٌ على كره المجلس العسكريّ للإسلام، وحرصه على عدم تطبيقه، وكيف لا، ورؤوسهم ممن يتعاطون الخمر «في المناسبات»!

الأزمة إذن في أن الثورة قد تحولت إلى إنقلابٍ عسكريّ، سيرضَى منه العِلمانيون بهامش حرية، يتفضّل به عليهم العسكر، طالما أنّ الدولة «مدنية»، لا دينيّة، والشريعة منحّاةٌ عن مسرح الحُكم، والسِياحة الفاجِرة والفنّ العاهِر والكتبُ الفاضِحة الكافِرة مَسْموحُ بها. لكنّ الأمر هو، ماذا سيفعل المسلمون إزاء هذا التصميم العسكريّ الذي يحمل الغباء والفُجر في جمُجمة واحدة؟ السؤال هو، هل سيركن الإخوان إلى هؤلاء، ويسيروا سيرهم الذي إعتادوه من الرضا بالكائن، والعمل من خلاله، مرة أخرى، ستين سنة قادمة؟ أيشُقون الصفّ الإسلاميّ، إن قرّر بقيّة المُسلمين، سَلفيّهم وعاميهم، من بقية الشعب، الخروج في وجه الفساد العسكريّ، من بقايا مبارك، وأن تكون ثورة حقيقية هذه المرة، لا تَهدأ حتى تُوسّد الأمور إلى أهلها؟ والخبر الذي تردّد عن أن الإخوان رفضوا ما المرة، لا تَهدأ حتى تُوسّد الأمور إلى أهلها؟ والخبر الذي تردّد عن أن الإخوان رفضوا ما

عرضه الوفديّ السلميّ، ينبؤ عن خير إن شاء الله. ثم السلفيون، هل يحسموا موقفهم الداعم للمجلس العسكريّ بعد أن ظَهَر إتجاهه، الذي لم يَكن خافياً في يوم؟ كذلك، ظهر من تصريحات الشيخ عبد المنعم الشحات والشيخ محمد عبد المقصود أنهم على طريق الحق إن شاء الله.[1]

وإني أتوجَه إلى كلِّ من في قلبِه حُبُّ لله ورسوله، وطاعةٌ لهما، أن يدرك أننا إزاء امتحان من الله سبحانه، ينجح فيه الطائعون المُبادرون بالعمل، والبائعون أنفسهم لله، ويخسر فيه المتخاذلون، المُتسيّسُون، البائعون لسِلعة الله، الراغبون عن الجنة، الراضون بالحيّاة الدُنيا من الآخرة. وليخرُج في مُواجهة قوى الكُفر، التي أسفرت بوجْهها، وانحازَت لمُعسكرها، ولم تعد تتخفى أو تتجمّل، وليجعّل زماننا هذا زمنُ الفضل لا زمنُ الخزى، ومن بلادنا بلاد الإسلام والشَرع، لا بلاد الشِرك والوضع.

<sup>[</sup>۱] لم يتحقق هذا التوقع مع الأسف، فسارت الإخوان والسلفية المروّضة في طريق العسكر، ولا حول ولا قوة إلا بالله

### الحرية الديكتاتورية .. في القواميس العسكريّة ١٧ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أمَل الرجوع إلى هذا الموضوع، مراراً وتكراراً، وهو موضوع التربّص بالثورة، والعَمل على إفشالها، من قبل السلطة الحاكمة، إذ فيه خُلاصة ما يجرى اليوم على أرضِ مصر، من تدهورٍ في كافة الأوجه السياسية والإقتصادية، والنكسة الكارثية التي تتمثل في مؤامرة إصْدار دُستورٍ مُصغّرٍ، يتحكّم في أبناء مصر إلى يوم يبعثون.

الغرض من مؤامرة إصدار دستورٍ مُصغّرٍ معروفٌ للجميع، إسلاميين ولادينيين، وهو

- \* منع تطبيق الشريعة الإسلامية
- \* إعتماد العلمانية كمَرجعية للدولة المصرية.
- إعطاء الجيش صلاحياتٍ تجعله أعلى سلطة في الدولة، والقوة الحاكمة الحقيقية فيها.
  - \* إستمرار الولاء للغرب ومساندة الأجندة الأمريكية في المنطقة.

وهذه الأمور الأربعة لا يختلف عليها عاقلً ينظرُ بحقٍ وحيادٍ إلى ما يجرى اليوم على الساحة السياسية المصرية.

ومما لاشك فيه أنّ هذا الأمر يمثلُ ضربة قاضية للثورة، بل ولكلِّ محاولة للتغيير في المستقبل، إذ يرَسِّخُ هذا الدستورُ المُصَغِّر كلّ المبادئ العليا التي لا يمكن الخروج عليها من بعد، ويعطى الجيش الحقّ الدستوريّ في الإطاحة بأي رئيس أو حُكومة تخرجُ على أيِّ من هذه الأمور الأربعة. وهو وضعٌ غاية في الديكتاتورية، أسلوباً ونتيجة.

وليس هذا إلا نتاجٌ طبيعيٌّ لتوجّهات القوى العَسكرية بشَكلٍ عامٍ، والقوى العَسكرية في مصر بشكل خاص. فالحُرية، في قاموس الجيوش، كلمة لا معنى لها في القاموس العسكريّ، الذي لا يعتمد إلا الطاعة العمياء والولاء المطلق كوسيلة للتعامل والتخاطب

بين صفوفه ورتبه. كلّ رتبةٍ تعظّم للرتبة التي فوقها، وتقبل ما تقول بلا مناقشة أو تفكير. وليس هناك كبير في هذا الأمر، إذ كلُّ له من فوقه يسمع له ويطيع، يُعظّمُ. العقيد يُعظّمُ للعميد، الذي يُعظّمُ للواء، الذي يُعظّمُ للفريق، الذي يُعظّمُ للمُشير، الذي يُعظّمُ للقائد الأعلى، الذي كان مبارك، إلى أشهر قليلة سابقة. وهذه الخصلة في الجيوش عامة هي خصلةٌ أصيلة في الكيان العسكريّ.

والحرية، كما يَعرِفها ويُعرِّفها المدنيون، تأبى هذه السلسلة من الطاعات والولايات العمياء، التي قد يكون لها ما يبرّرها في الشأن الحربيّ، تحسباً للإنشقاق أو مراجعة الأوامر وقت الحروب، لكنها لا معنى لها ولا مكان في الحياة المدنية التي تقوم ديناميكيتها على حفظ حريات ثلاث، حرية الفكر والرأي وحرية الحركة والتنقل وحرية العَمل والتصرف.

ثم، إنّ الجيشَ المصري، قياداتٍ لا أفرادا، بصفةٍ خاصةٍ، قد أصابه الفساد الذي ضَربَ مصر في العُقود الستة السالفة، وخاصّة الثلاثة الأخيرة منها. أصابها فساد الإسترخاء في صُفوفها من جرّاء بنود مُعاهدة الخِيانة بمُعسكر داود (كامب ديفيد)، وما ترتّب عليها من استسلامٍ، وصَفوه بالسّلام، وفسادٍ إقتصاديٍّ عَارمٍ، نشأ من هذا الإسترخاء، وما تبعه من تزاوج القوّة والسُلطة والمَال في منظومة الحُكم المُباركيّ السّابق، متمثلةً في الجيشِ والحكومةِ ورجال المالِ. فكان أن نشأت استقلالية إقتصادية لقيادات الجيش، خارج المراقبة البرلمانية والشعبية، مما أدى إلى أن أصبحت هذه القيادات أقرب إلى رجال مالٍ وأعهالٍ، أكثر منهم رجالِ جيشٍ وقتال، كها ربَطت مصالحهم الشّخصية بمصالح النظام، ومن ثمّ، بقاؤهم ببقائه. ولهذا أصبحت هذه الخِصْلة، التي هي الإشتغال والإنشغال ومن ثمّ، بقاؤهم ببقائه. ولهذا أصبحت هذه الخِصْلة، التي هي الإشتغال والإنشغال بالمصالح الشخصية في رتب الجيش العليا، خِصلةً مكتسبةً، خاصّةً بالجيش المصريّ.

فإذا جمَعنا هاتين الخِصْلتين، الأصْلية والمُكتسَبة، استطعنا أنّ نفهم تلك التَحرّكات والمَواقف والقرارات التي صَدَرت، أوالتي لم تصدرُ، عن المَجلس العَسكريّ، الذي شَكّله مُبارك قبل «تخلّيه» عن الحُكم، بدءاً من قرارات تعيين حكومة شفيق، والتباطؤ المتواطئ في

١٣٦

محاكمة بعض الفاسدين، وعدم محًاكمة البعض الآخر، وعدم استبدال النائب العام وشيخ الأزهر، وأمثالهما من رجال النظام السابق، ومحًاكمة الثوار عَسكرياً، وترك البَلطجية في الشّوارع، وعدم إلغاء قانون الطّوارئ، وكثير من هذه التصرّ فات التي تُبرّرُ بتلك الخِصلتين اللّتين ذكرنا.

ومن هنا، يجب على المهتمين بالشأن الوطنيّ، من منظوره الإسلاميّ، أن يترقب متوجّساً من كلّ قرار أو تحركٍ يتخذه المجلس، وأن يكون سوء القصد هو الأصل، لا العكس، نظراً لعطيات التاريخ ومواقف الحاضر، كما بَيّنا.



## وأخيرا .. سَقط القِناع عن المجَلسِ العَسكريّ ١٧ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أخيراً، ثبت ما سبق أن رددنا مراراً، من أنّ المجلس العسكريّ لم، ولن، يكون يداً مع الشعب. بل المجلس العسكريّ ضد الشعب، وضد إرادته، وضد حريته، وضد مصالحه. المجلس العسكريّ صَنيعة مبارك، وصنيعة أمريكا، وصنيعة فساد دام ثلاثين عاماً، أفرز هذه الشّخصيات العفنة، التي تزينت بكل ما يتزين به الشياطين. ابتعدوا عن الله، فابتعد عنهم الله. ضرب الله لهم مثلاً بسيدهم وكبيرهم، لكن هيهات أن يرى الأعمى، أو يسمع الأصمّ، صدق فيهم قول الله تعالى «لمَّمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمُمْ أُولَئِكَ كَٱلْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ فَأَلُوبٌ لَا يُشِعرُونَ بِهَا وَلَمُنْ أُولِئِكَ فَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ فَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ فَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ هُمُ الْغَفِلُونَ» الأعرف الله المعمى المناه الله المنه المناه الله المناه الله المناه أَولَيْكَ كَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ الله المناه الله المناه أَولَيْكَ كَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ عَلَيْ الله الله المناه الله المناه أَولَيْكَ كَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولِئِكَ الله الله الله الله الله الله المناه المناه الله المناه أَولَيْكَ كَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ الله المناه الله الله المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه أَولَيْكَ كَالْأَنْعُم بَلْ هُمْ أَضَلُّ الْمَاه الله الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه المناه المناه المناه الله المناه المناه الله المناه الله المناه ورد الخبر في صحيفة الدستور أمس 1/18/51483 إلى مستوى الآلهة التي لا تُمس، 1/18/51483 إلى مستوى الآلهة التي لا تُمس، 1/18/51483 إلى مستوى الآلهة التي لا تُمس، وهُم بهذه المُحَاكهات العسكرية التي ينثرونها يميناً ويساراً على المدنيين والثوار، إنها يبعثون وهُم بهذه المُحَاكهات العسكرية التي ينثرونها يميناً ويساراً على المدنيين والثوار، إنها يبعثون رسائل إنذار مبكر لكل من تُسوّل له نفسه، أو نفسها، تحدّى الذات العسكرية المؤلّة. يريدون أن يلعبوا دور الجيش التركيّ العلمانيّ الذي أثبت إخفاقه مدى عقودٍ من الزمان، وأصبح، بفضل الله ثم بجهد الحكومة الحالية، على ما فيها من إنحرافٍ وتقصير وبدع، مُقلّم الأظافر. هذا ما يريد العسكر لمصر، أن تلتقط نفساً سريعاً من الحرية، ثم تغوص مرة أخرى في مستنقع الحكم العسكريّ الدائم، بواجهة مدنية كرتونية لا حول لها و لا قوة.

ما لهؤلاء القوم، يعتقدون بلاهة الشعب المصريّ، وهم أبله الناس وأقلهم ثقافة وأكثرهم جهلاً؟ أيعتقد هولاء التسعة عشر أنهم سيضحكون على ذقون كلّ هؤلاء الناس، ممن هم أعلم وأحكم وأكثر ثقافة وأعمق خبرة، دع عنك التقوى والصلاح، فهؤلاء، من معاقرى الكأس، لا صلاة لهم ولا خلاق.

قد والله قلنا «لا» لعبد الناصر في مظاهرات عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩، وقلنا «لا» للسادات في مظاهرات ١٩٦٧، وخلال السبعينيات، حتى مقتله، قبل أن ننزَحَ بعيدا عن متناول مبارك. ثم قلنا «لا» لمبارك طوال ثلاثين عاماً الماضية. الآن، وقد شَارف العُمر على الإنقضاء، لن يثنينا، إن شاء الله، أمرٌ عن كشف هؤلاء القراصنة الذين يريدون سلب البلاد والعباد كلّ ما يملكون. يريدون أن ينقضوا على الثورة فيحوّلونها إلى كسبٍ لهم، ولو على حساب استعباد الشعب الذي قام بها وضحّى في سبيلها.

ثورة ٢٥ يناير قد فشِلت يوم سلّمت أمرها إلى وليّ عدوها. واليوم هو بداية الثورة الحقيقية. هو يومُ الجِهاد ضِد هؤلاء القراصنة المُجرمين. كلّ ما حدث، نفوسٌ أُزهقت، وجراحٌ ثخِنت، وأمهاتٌ ثكلت، وصياحٌ وضجيجٌ، وكلامٌ وعجيج، ولا شيئ تحقّق على الأرض، إلا صورة المخلوع في قفص، كأنه متهم. فياللخسارة، وياللعار الذي فيه المصريون إذا تم لهذه الحفنة الباغية ما تريد.

لقد كنا نؤثر أن يكون في عقل هؤلاء بعض الحكمة، ومحبة أهليهم، فيجنبونهم حرباً عاتية، ويتركون لهم الخيرة من أمرهم، يُسيّرون حياتهم وفق دينهم الذي ارتضوه، وأن يعودوا إلى ثكناتهم وكأسهم، ولا غضاضة. لكنّ الغباء والجهل ألد أعداء أصحابها.

والمسلمون اليوم، كما تنبأنا مراتٍ عديدة من قبل، أمام خيارٍ واحد، أن يَقتِلون ويُقتلون، حتى إذا انقشَع غُبار المَعركة، اتخذ الله منهم شهداء، وغُلبَ أعداء الله والناس.

فيا من اتخذ الإسلام دينا، ورسول الله صلى الله على أنفسكم، وعلى أنفسكم، وعلى أهليكم، فرصة الدهر. أعدوا العُدة، واشحذوا الهمّة، واخرجوا إلى الشارع، غير هيّابين ولا وَجلين، ولا تتلكؤا ولا تثّاقلوا إلى الأرض، فقد وَعَدكم الله إحدى الحُسنيين، النصرُ أو الشَهادة.

#### القافزون على الثورة والسلطة .. إن صح الخبر! ١٨ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

تردد في بعض الصحف الإلكترنية، في الدستور /المعنى الصحف الإلكترنية، في الدستور /august/18/51483 على وجه الدقة، خبرٌ مفاده رغبة الجيش في وضع بندٍ بتلك الوثيقة التي يصرُ على إصدارها، ويُسميها الوثيقة الحاكمة للدستور، ينصّ على أن الجيش «راع للدولة المدنية وللديمو قراطية»، وأنه لا يصح محاسبته أمام السلطات التشريعية أو التنفيذية.

والخبر، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى الكثير بالنسبة لمصر، وللثورة وللأجيال القادمة كلها. فأن يتحصن الجيش وراء مادة دستورية، لم يتوافق عليها الشعب، بل رفضها بكافة أطيافه، الإسلامية منها والعلمانية أو الليبرالية اللادينية، هو إنقضاض صريح على الثورة، ووأدها بالكامل، وتفريغها من محتواها، وحصرها في محاكمة شكلية للمخلوع، يعلم الجميع نهايتها. كما يعنى الإنقضاض على السلطة، ومحاولة بناء دولة عسكرية في ثياب ديموقراطية مزيفة، تماما كما كان الوضع في الستين سنة الماضية «وكأنك يا أبو زيد ما غزيت»!

الخبر، إن صحّ، وما نحسبه إلا صحيحا، يعنى أنّ مصر اليوم تواجه وضعاً أخطر بكثير مما يواجهه شعب ليبيا وسوريا واليمن. فتلك الشعوب قد عرفت عدوها واضحاً صريحاً، ولم تهتف له يوما «الجيش والشعب يد واحدة»، ولم تتحدث عن خطوط حمراء وصفراء في الوقوف في وجه جيوشها والتصدى لها. بل الأمر مع تلك الشعوب كان، ولا يزال، مميزاً، لا محاورة فيه ولا مداورة، الجيش عدو الشعب، وأداة تدميره، بالقوة. أما ما يتعرض له شعب مصر، بعد الأحداث التي يحلو للبعض أن يسميها «ثورة»، أن الجيش كان أمكر وأخبث وأكبر خداعاً وتلوناً، من جيوش تلك الشعوب، فإرتدى ثياب الثورة، وأعلن تأييدها، وأكبر خداعاً وتلوناً، من جيوش تلك الشعوب، فإرتدى ثياب الثورة، وأعلن تأييدها، ثم إدعى قيادتها، وأن الشعب قد ولاه دفتها، وهو ما لم يحدث، ثم ذهب يُصدِر قراراتٍ، ويتغاضى عن إصدار قراراتٍ، ويعيّن وزراء، ومحافظين، ويترُك مناصِب لم يمسها بسوء،

كالنائب العام وشيخ الأزهر، ويحاكِمُ مدنيين أمام محَاكِمِه، ليؤسّس مبدأ هو أنه الحاكم الفعليّ والأوحَد للبلاد.

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى أن الشعب قد «إستُغفِل»، أي أُخِذَ على غَفلة، فسُلبت منه ثورته، وما هذا إلا نتيجة مباشرة لما حَذرنا منه مِراراً وتِكراراً فيها كتبنا، أنّ المَجلِس العَسكريّ الحاليّ ما هو إلا الذّراع الأمنيّ الأقوى لنظام مبارك، وأحد المستفيدين الأكبر من الفساد الدائر في البلاد. والمجلس، كأي مؤسسة مصرية، بل الأقوى في كلّ تلك المؤسسات، صاحبُ مصلحة عليا في الوضع القائم، وبالتالي في استمراريته وبقائه، وإن تغيرت الصّور والشّخصيات، وأن تسليم الأمر للجيش هو تسليم «القطة مفتاح الكرار»!

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يعنى أن شعب مصر قد يواجه مشكلة من أعوص المشاكل التي واجهها في تاريخه. فإما أن يقبل الشعب بهذا الوضع المهين، ويكون قد «ضُربَ على قفاه» حقيقة لا مجازاً، فيحكم العسكر مصر عقودا قادمة، منتصرين للعلمإنية، غاضين الطرف عن الفساد الذي يصاحبها أينها وُجد، تحت شعار «تأمين مدنية الدولة»! ويعلم الله وحده كيف يُؤمِّن العسكر حُكماً مدنياً؟! ومتواطِئين مع اليهود والنصاري، تحت شعار «تأمين عملية السلام»، يعلم الله إنها الإستسلام. وإما أن يخرج إلى الشارع لمواجهة قوات جيش نظامي يعلم الله وحده إلى أي مدى ستكون وحشيته في قمع المتظاهرين، وكم من الشهداء يجب أن تدفع الأمة لإنهاء سيطرته على الحكم، حقيقة هذه المرة. وقد كتبت في ولتشقط الشهداء!» قلت: «يزعجني ويؤلمني أن اقرر هنا أن الثورة السلمية لن تؤتي ثيارها ولتشقط الشهداء!» قلت: «يزعجني ويؤلمني أن اقرر هنا أن الثورة السلمية لن تؤتي ثيارها في ظلّ هذا النِظام العسكريّ العميل لنظام مبارك. لن تفلح الثورة إلا إن بدأت الجموع في طبّائع الثورات التي تواجه فِظاًماً بهذا العُتوّ والجَبروت أن تدفع ثمناً أعلى مما دَفعَته ثورة مصر حتى الآن» http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7497، ولعل ما تمخّضَت

عنه الأحداث في الشهور القليلة الماضية شاهدٌ اليوم على صدق هذا النظر. كما كتبت في مقال بعنوان «الجيش والدستور»، بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١١ «وأمام الجيش طريقان لتحقيق تزييف الدستور، إن أراد أن ينتهج هذا النهج، لخدمة الأقلية من العلمانيين اللادينيين، التي تنتمى لها قياداته. أولهما، أن يفعل ما فعل في أمر التعديلات الدستورية، حيث تغاضَى عن الإستفتاء كليّة، وقام بإعلان دستوري». وسبحان الله العظيم، كأننا، حين استقرأنا تصرفات الجيش من وقائع التاريخ، كنا نقرأ في كتاب مفتوح.

الخبرُ، إن صحّ، وما نحسَبه إلا صحيحا، يضعُ كلّ الأطراف في مأزق حرجٍ أشد الحرج. الإسلاميون لا يجبُ، ولا يحُلُ أن يسكتوا على هذا الأمر. فالشريعة في خطرٍ يهدد إقامة دين الله في الأرض. وهو، بالنسبة لهم موضع شهادة وأخذُ للكتاب بقوة. والجيش، أفراداً لا قيادات، ستكون هذه المواجهة لهم إمتحان عسير، إذ سيقتلون الأب والأخ والصديق والقريب، دون تمييز. والعلم إنيون الليبراليون سيكون عليهم أن يدفعوا ثمن دولتهم المدنية صورة، الوقوع تحت حكم دولة عسكرية حقيقة. كل الأطراف خاسرة في هذه المعادلة، إلا حفنة من قيادات الجيش، على رأسها التسعة عشر.



۱٤٢

## أحداث سيناء .. من يحكم مصر اليوم؟ ٢٠ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من يحكم مصر اليوم هم من حَكمها أمس وقبل أمس، بنى صهيون من تل أبيب، وعباد الصليب من واشنطن. فليس غريباً إذن مَوقف المَجلس العَسكريّ من العَملية الصَهيونية التي أدّت إلى إستشهاد أربعة مصريين، غَدراً. واللومُ في هذا التخاذلِ المَعيب، وتضاربِ القرارات بشأن سَحب السفير، لا يقع على حكومة شَرف، فكلنا يعلم إنهم كأراجوزات المُولد، يحرّكهم العَسكريّ بفتل، كأن النّاس لا يرونها! وغالب الأمر أنّ شرف أسرع، أو تسرّع، بإصدرار قرار سحب السفير قبل أن تأتي الأوامر للعسكريّ من أسيادهم، أولياء الأمر حقيقة، في واشنطن وتل ابيب، أن لا تصعّدوا الموقف، ولا تتوهموا أنكم حكام مصر الحقيقيين، ولا تسحبوا السفير، فكان ذلك التراجع المخزيّ، الذي وَصَم مجلس العسكر بوصمة الجُبن، قبل وصمة الخيانة.

المَجلس العَسكريّ مشغولٌ بتوطيد دعائم سيطرته على الحكم، وبالوثائق فوق الدستورية التي ابتدَعَها له عدوا الله والناس، يحي الجمل والغزالي حرب، وبمحاكمة أسهاء محفوظ، والنشطاء من كافة الإتجاهات، ثم العفو عنهم، وبإخراج تلك الشخصيات الكاريكاتورية، شاهين والفنجرى والرويني وزُمرتهم، على شَاشات التِلفاز، كأنّ بهم قوة يفرضونها على الشعب لا على أعدائه. فأين للمَجلس بالوقت، ليقف موقفاً أقرب للرجولة من هذا الموقف «المُخنّث» الذي أعاد حُكم مبارك وسياسته العَميلة مرة أخرى إلى مصر، في الداخل والخارج، فكان هذا المجلس ممن قال فيهم الشاعر

### أسدٌ عليّ وفي الحروبِ نَعَامةٌ رَبداء تجفُلُ من صَفيرِ الصّافرِ

لكن، علينا، كمسلمين مصريين، أن نعرف حدود ما نقدِر عليه، وما لا نقدر، في هذه المرحلة على الأقل. لقد وضع الصهاينة بنود كامب ديفيد تحسّباً لمثل هذه الإنتفاضة المسلمة في مصر. فجردوا سيناء من سكانها، وأخرجوها من حَوزة القوات المُسلحة. ولا يخفى أن أيّ حربٍ تبدأ من على شطّ القنال، يكون فيها الغبن على جيش مصر، إذ العدو على مَشارِف

القاهرة إبتداءاً. كما أن جيش مصر ليس متأهباً لحربٍ مع الصَهاينه، مع شديد الألم، سواءاً في العتاد أو في القوة البشرية. عقودٌ من التحالف مع الشيطان، والخضوع لأهواء مبارك وعائلته، حوّل الجيش إلى مؤسسة تجارية إستثارية أكثر منها مؤسسة حربية، وذلك على جميع مستوياته، ينقصه التدريب والمران، والأخذ بالفنون الحديثة للقتال.أما عن العتاد، فحدث ولا حَرَج، فقد باع الصليبيون الأسلحة لمصر، بعد أن هيؤوها إلكترونياً، لتصبح عاجزة عن الإستخدام ضد إسرائيل، تحت سمع وبصر سامي عنان، نائب الحاكم العسكري الآن! الأمر كله خيانة في خيانة. والتطهير لم يبدأ بعد.

المهم، أنّ أمْرَ قتال إسرائيل اليوم يخرج عن حدّ الإمكان، ويُعتبر انتحاراً شرعاً، إذ لم نُعد هم العُدّة التي أمرنا الله أن نُعدها للحرب. ومن ثم، فلا محل للحديث العاطفيّ عن حرب إسرائيل اليوم. ما يجب أن يكون، هو طرد السفير الإسرائيليّ، وتعليق العلاقات، وإعادة المباحثات حول نشر القوة العسكرية في سيناء، والبدء الفورى في تعديد مصادر التسليح، كما فعل عبد الناصر من قبل، رغم طغيانه وأشرَهِ. وأن تتم الإنتخابات في أسرع وقتٍ ليتفرغ الجيش لمهمته الحقيقية في الوقوف في وجه العدو الصهيونيّ، بدلاً من التخنث والإزدواجية الذي يهارسها هذا المجلس العسكريّ. فلا هو عسكريّ يهتم بأمن البلاد وحدودها، ولا هو مدنيّ يحكم ويقنن.

ولن يحدث هذا التغيير في نوعية الجند والعتاد تحت إمرة هذه العصبة التسعة عشر، قولً واحدٌ، والطالب منهم ذلك كالصارخ في واد أو النافخ في رماد. فهؤلاء قد أمضوا ثلاثين عاماً في أحضان أمريكا، بينهم وبين تل ابيب خطوط تليفونية متصلة، يتواصلون معهم أكثر مما يتواصلوا حكومتهم أو مع أبناء الشعب. هذه المؤسسة العسكرية، على شدة هذا القول على النفس، لا تصلح لحرب شاملة مع الصهاينة المدعومين بالصليبين. ليس الآن على كلّ حال.

والواجب أن يَعرف من ينتمى لأى فِكرٍ ثورى أنّ بداية التغيير والتطهير، وبداية العزة والكرامة، تكمُن في أن تُبدّل هذه القيادات، وأن يأتي على رأس الجيش من و لاؤه لله سبحانه، ثم لمصر وشعبها. ساعتئذٍ، تبدأ رحلة الحرب والمواجهة.

# ثوابتً .. في سياسة العَسكرِ ٨٠ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من المُهم أن يتفهّم الباحث في مستقبل مصر القريب، ما عليه سياسة أولئك القابعين على سُدة الحكم اليوم، وهم، في حالتنا هذه «المجلس العسكري»، وبكلمة أخرى، الحاكم العسكري، ليستشف منها ما هو ممكن، وما هو متاح، و ما هوغير مطروح على مائدة البحث.

هناك ثوابتٌ في سياسة العَسكر الحاكمين لمصر اليوم، والذين استبدلهم الشَعب بحسنى مبارك. من هذه الثوابت ما هو أيدولوجيّ، ومنها ما هو إقتصاديّ أوسياسيّ أوعسكريّ.

فالثابت الأيديولوجيّ، هو أنه لن يَسمحِ العسكر، عن رضيً، بقيام دولة تحكُم بشَرع الله. وهو ما عبر عنه مُتحدثهم بغاية الوضوح والصراحة من قبل. وهو ثابتٌ يتفق مع توجّهات أفراد المجلس ذاته، ومع ما هو عليه عَسكرُ البلاد الديكتاتورية عامة، والذين ينغَمِسون في السّياسة خاصة. وهؤلاء القابعون على سُدة حُكم مصر، أبعدُ الناس عن دين الله، عقيدة وعَملاً. وهم يعلمون أنّ أحكام الشريعة ستكون سيفاً على رقابهم. والمجلس قد قرر بالفعل أن يمضى قدماً في إنفاذ تلك الوثيقة التي تنص على كفر الدولة التي يسمونها «مدنية»، وسيصدرها لما يسميه الحوار التوافقيّ، متخذاً من شُلة ساويرس، والبرادعي ومغفلي إئتلافات الثورة تكئة لإمرار هذه الكارثة. وهي كلها الاعيبٌ كفرية خالفها الإخوان والسلفيون والجاعة الإسلامية والأحزاب المنبثقة عنهم. ولا يزال ردّ الفعل الإسلاميّ على هذه الكيدة غير واضح أو معروفٍ.

والثابت السياسيّ للعسكر، هو الركون إلى الغرب، وإلى تأمين مصلحة إسرائيل، ووضعها فوق مصالح الوطن، ليتحقق بذلك استمرار الدعم الإقتصاديّ للعسكر، والذي يدخل إلى جيوب كبرائهم، وليأمنوا الدخول في حربِ تضع كفاءاتهم الضعيفة وإرادتهم

المنهارة على المحكّ. ومن هنا فإن السياسة الخارجية لمصر لن تتبدل قيد شبرٍ مما كانت عليه أيام مبارك. وقد رأينا ذلك في أمورٍ عدة، منها عدم الإعتراف بالثورة الليبية إلا بعد هروب القذافيّ، وعلى مضض، ومنها الموقف الجبان من قتلى سيناء، ومنها الموقف المُخزى الصامت من مجازر بشار النصيري في سوريا، تماما كها كان يفعل مبارك، يَدسّ رأسه في الرمال، كأن شيئاً لا يدور حوله. ثم موقفهم من فتح معبر رفح، للتموين ومستلزمات البناء، وهو ما رفضت إسرائيل والولايات المتحدة أي تغيير في وضعه، وإلا ..! إذن، نحن أمام مجلس عسكريّ حاكمٍ لمصر، قاهرٍ لها، متذللٍ للغرب، منصاعٍ له، مؤتمرٍ بأمره.

والثابت الإقتصاديّ، هو أن هذا المجلس لن يعمل عملاً واحداً في سبيل تحقيق نهضة اقتصادية، لأسباب عدة، أولها، أن هذه النهضة تقتضى الضرب على أيدى السّارقين لموارد الدولة، وهم على رأس هؤلاء، منذ أن اطلق مبارك أيديهم في الأعمال التي يديرها الجيش لحسابهم، وخولهم تحويل إمكانيات الجيش الهائلة إلى تجارة خاصة عملاقة لا دخل للدولة بها. ثم، تلك العلاقات الوثيقة التي تجمعهم برجال الأعمال من محترفي السرقة منذ عهد رأسهم ورئيسهم مبارك، وهي علاقات لا تنقطع بمجرد إزالة شخص من منصب.

ثم الثابت الإجتهاعي هو رفض ذلك المجلس لأية محاولة لتحقيق العدالة الإجتهاعية، وهو ما ظهر من عدم إصدار أي قانون للحدّ الأدني أو الأعلى للأجور. كها رفض أي إصلاح حقيقيّ في كافة المؤسسات الموجهة للجهاهير، كالإعلام والتعليم، وأبقى على رؤوس الفتنة في مناصبهم، بعد أن دلّس على الشعب بمحاكهات وهمية لعدد من القيادات.

والثابت العسكريّ، أنّ هذا المجلس لن يحاول أن يسترد كرامة مصر، لأنّ الله قد ضرب على قلوبهم الخوف والرعب من العدو، وأثرت فيهم سنوات الخيانة والعمالة بما جعلهم أذناب الآلة العسكرية الإسرائيلية.

الخلاصة، أنّ هذا المجلس أسوأُ وأشرس وأنكى على شعب مصر، ومستقبلها ودينها، من حسنى مبارك، مرات عديدة. فإن هؤلاء يتصورون أنفسهم بشراً ليسوا من البشر، لا يصح نقدهم، ولا تصحيح مسارهم، وهم يملكون القوة الباطشة. ولا نعلم والله من أعطى

هؤلاء الجنود، قليلي الدين، قليلي العلم، قليلي الحكمة، قليلي الضمير، حُكم هذه البلاد؟ بأي أمارة قفزوا على مقعد الحكم، يريدون أن يفسدوا على مصر عقوداً قادمة، كما أفسد مبارك عقوداً سالفة؟ أليس دورهم يقتصر على مُواجهة عدوٍ غاصبٍ، والذود عن أبناء البلد، لا أن يضعوا لها دستوراً يحكُمها أجيالاً بعد أجيال؟

مصرُ مقبلةٌ على جرفٍ هار، إما إلى كفرٍ سافرٍ، أو إلى إسلامٍ ناصعٍ، والشهادةُ في سبيل الله هي الفيصل بينها. والعِبرةُ بها سنرى لا ما نسمع.



# تصحيحُ المُسار .. بجمعةٍ أو بغيرِ جمعة! ١٠ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى والله ما الذي دَهى الإسلاميين، فأزاغ بصرهم عن حقيقة ما يجرى حولهم من تآمرٍ واضحٍ، لا يُخطؤه إلا أعمى بصيرة؟ الأمر الآن في مصر بات معلوماً لرجل الشارع وسيدة البيت وطفل الحضانة، ونزيل مستشفى العباسية، أن الثورة فَشلت، أو سُرقت أو انحرفت، أو ما شئت من أسهاءٍ مدلولها واحد، أنّ مصر عادت إلى ما كانت عليه قبل ٢٥ يناير، مع حقدٍ أكبر في نفوس أهل الضلال ورغبة أشدّ في الإنتقام.

كنت أظن أن الإسلام يعنى التجرد لله، ويعنى التضحية في سبيله، ويعنى الصُمود والصَبر على الأذى، ويعنى التعاون على البر، وحشد الصفوف للوقوف في وجه من خانوا الله رسوله. لكن واأسفاه، إذا بالإسلام، في مصرنا الحبيبة، ولدى جماعاتنا الإسلامية القديمة والوليدة، ليس إلا طول لحية، وقصر ثوب، أو بحث في مسانيد وتنقيب عن غرائب الأسانيد، أو تنطع بالحديث عن المصالح والسياسة، التي هي حُجة الجَبان، في كلّ عَهدٍ وأوان.

بل والله الذي لا إله إلا هو، لقد أثبت أربابُ العلمانية أنهم أذكى وأعلم بطبيعة المرحلة الحالية من كل الإسلاميين، مجتمعين. بل لقد أدار مجلس العسكر، الذين هم أقل الناس علماً وأوضعهم ذكاءاً، سيناريو إفشال الثورة بغاية الجنكة والبراعة، ولوّحوا للإسلاميين بذات الجزَرة التي لوّح بها عبد الناصر للإخوان عَقِب إنقلاب ٥٢. لا، بل مَهّد لهم الإعلام فكرة أنّ العسكر عقد صفقة معهم، ليكون في صَفّهم، وما يزال يكررها، وهم ينكرونها، إلى أن صَدّقوها وظنوا أن العسكر يميلون لجانبهم، أو هكذا زيّن لهم الشيطان، أقصد الإعلام. فكان أن استكانوا، كلهم بلا استثناء، وسبتحوا بحمد المَجلس العسكرى. وفجأة أصبح العسكر خَطُّا أحمر، فلهاذا لم يكن مبارك إذن خطًا أحمر؟ وأصبح الأمان والإستقرار هو هدف الإسلاميين، طالما أن المجلس العسكرى راض عنهم، وهم يحسبون أنه سيتواطئ معهم!

ألا إن هذا تغفيلٌ ما بعده تَغفيل. يا قوم، أليس فيكم رجلٌ رشيد؟ إنكم تمنحون العسكر فرصة لن تتكرر، لضرب الإسلام، وتكريس الكفر العلمانيّ. اليوم، بإمكانكم حَشدِ الحُشود، وجمع الوفود، من كل ركن بمصر، ثم إنكم لا تخرجون بسلاح إلا سلاح القوة والإجتماع، وقد أراكم الله ماذا يمكن أن يفعل هذا السّلاح، الذي تخاذلتم عنه أول مرة، فهلّا استغفرتم ربكم وخرجتم إلى الطرقات تطلبون إستعادة ثورة العلمانيين، لا ثورتكم. واحسرتاه، هم أتوا بها، وأنتم عاجزون، بل متقاعسون عن استرجاعها، أو حتى المُشاركة في استرجاعها، بل تعملون على تضييعها بها غفلتم عنه مما يجرى حولكم، ومن الرعب الذي أسكنه الله في قلوبكم من أعدائكم.

يا قوم، ألا تعلمون أنكم أول من سيضرب المجلس العسكرى، بعد أن تمر هذه المرحلة الإنتقالية، ويتهيؤ له السيطرة على العباد، وإخماد الجذوة التي أوشكت على الخمود، في أنفس الناس، وأنتم تتكاسلون، وتعبثون وكأنكم عالمون بالسياسة، فقهاءٌ فيها. ووالله لستم منها في شئ، وإن أصرَرتم أن تكونوا من أهلها، فسيسحِتكم الله بعذاب من عنده، كما ضرب الإخوان في ٤٥ من قبل، حين وقفوا إلى جانب عبد الناصر، وأعلنوه خطاً أحمر!

والله الذي لا إله إلا هو، لو تهيأ لغيركم عُشر ما تهيأ لكم، من جَمَعٍ يضعُ ثقته فيكم، ويعتقد في حسن تصرفكم، لما تواني هذا الغير في أن يصحح مسار هذه الإنتفاضة الشعبية التي يكيل لها الكفر ضرباتٍ موجِعةٍ، يشعر بها من لا يزال يتمتع بحسٍ وعقل، وأن يقف لله وقفة منتصرة بإذن الله.

لكنكم إثاقلتم إلى الأرض، وتبرقعتم وراء المصلحة، وعقدتم صَفقة مع الشيطان، من جانبٍ واحدٍ، عسى أن يُسامحكم ويترككم تعملون. ماذا تعملون؟ أتظنون أنهم سيترُكونكم تمارسون سياسة بعد أن يَستب لهم الأمر وينصّبون من يريدون رئيساً، ويحصدون مقاعد البرلمان لأتباعهم، بالمال والعدوان وشراء الذّمم والأصوات؟ أفلا تعقلون؟ ألم تعوا أيّ درسٍ من التاريخ الذي عشتموه أنفسكم، ولا أقول تاريخاً قدياً؟ أتفرحون بأوراق تُنشِأ لكم حزباً يمكن أن يُجمّده أرباب الخط الأحمر من العسكر بجرة قلم، كما فعلوا من قبل، حين محوا الإخوان من وجه العمل السياسيّ أكثر من خمسين عاماً؟

يا قوم، إخلعوا براقعكم، وهَبوا الله أرواحكم، واصْدُقوه يَصْدُقكم، والله هو الإيهان، لا غيره. وإلا انسحبوا من المقدمة، واتركوا قيادة هذه الجُموع لمن له قلبٌ سليم، وهمةٌ عالية.

حديثى هذا لكل قيادة في الإخوان، والسلفيين والجماعة الإسلامية، التي ابتلاها الله بخيبةٍ وانتقاضٍ أكثر من غيرها، وما انبثق عنهم من أحزاب فرحوا بها، وهي أوهى من بيت العنكبوت لو كانوا يعلمون.

خذوها عنى دفعة واحدة، وأمري إلى الله، النظامُ الفاسق الكافر لا يزال يُرفرِفُ على أجواء مصر، ويتحكّم في مفاصلها، ويسيّر أمورها، دَفّتُه بيد العسكر، وآلتُه بيد عصام شرف. وأنتم لا تدرون أنكم لعبة بيديه، كما قال نزار قباني.

حديثى إلى هؤلاء المتحدّثين الرسميين بإسم هذه الأحزاب، الذين يَحَرجون على الناس في التلفازِ وعلى الصُحف، يصدِرون توجيهاتهم، التي هي أولى أن تصدر عن ذواتِ الخدور، لا عن حمّاة الثغور، من أن العَسكر خطٌ أحمر، وهذا الهزل من الهزل.

تصحيحُ المسارِ واجبٌ شرعي، لا يُفوّته إلا خائنٌ لله ورسوله، سواء يوم الجمعة، أو غير يوم الجمعة، ولو أردتم الرَشَد، لخرجتم في هذه الجمعة القادمة، تزلزلون الأرض، وتسْحبون البِساط من تحت أقدام العلمانيين، إذ إن هوى العسكر من هوى هؤلاء لا من هواكم، وأكاد أجزِم أن العسكر فرحين بخروج هؤلاء الجمعة القادمة، إذ يعطيهم مُبرراً أكبر لتمرير المبادئ فوق القرآنية التي يُعِدّها على السلميّ عدو الله.

فهل أنتم مُنتَبِهون؟



## الشعبُ المصريّ في مُواجهة عَدوّه .. مرّة أخرى! ١١ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

البيان الذي أذاعه أسامة هيكل، مُتحدث النظام ورأس الحيّة الإعلامية الرَسمية في مصر، يؤكد، بشكلٍ لا يحتمل شَكاً، أن الوضع في مصر قد صار إلى ما توقعناه من قبل، إفشالٌ تامٌ لحركة ٢٥ يناير، وإبقاءٌ على رموز الفساد، متمثلة في هيئة التسعة عشر من ناحية، وفي مجلس الوزراء العميل من جهة أخرى. وقد تجلى هذا في ممارسات المجلس تجاه الصهاينة من جانب، واستمرار بل تضييق الخناق على غزة من ناحية أخرى، وفي تفعيل حالة الطوارئ، وفي ترك البلطجة، وبل وتشجيعها عن طريق ترك أسبابها فاعلة في الشارع المصري، وبالأخص العادليّ وفلول الوطني، وبقايا الداخلية التي عاث فيها منصور العيسوى فساداً، وتكميم الأفواه وتكبيل الصحافة بشكل يتعدى ما كان أيام مُبارك.

الحزب الوطني لا يزال حاكماً، بكل قواه وممثليه. وهو ما يَدعمه مجَلس التسعة عشر، لضمان استمرار استيلائهم على السلطة، واستمرار الأحكام العرفية، واستمرار بعث رسائل التطمين للعدو الصهيوني والصليبي. التسيّب الذي تعيشه البلاد هو من صُنع النظام المُباركيّ العسكريّ الحاليّ، لضَمَان إعادة بناء جدار الخوف في نفوس الشّعب، ومن ثمّ، إعادته إلى حالة العُبودية والظُلم الذي ساد وسَوّد حياته في الستين عاماً الماضية.

الشعبُ المصريّ الآن عاد إلى ما كان عليه قبل ٢٥ يناير، الشعبُ في مواجهة النظام الفاسِد، أيّا كان من يُمثل هذا الفساد.

الثورة الآن تَطرُق الأبواب. ومجَلسُ التسعة عشر «ودن من طين وودن من عجين»! لم يعتبر بها حدث لرأسِ النظام، وإغتراراً بالقوة العسكرية التي يظن أنها ستحميه، إن حان حين المُواجهة، القوّة العسكرية التي يجب أن ينحصرُ دورها في حماية حدود الدولة، فإذا بها، تحت قيادة مجلس التسعة عشر، تترُك الصَهاينة يقتلون أبناء مصر، وتتوجّه إلى هدم الأنفاق التي تمد أحبابنا في غزة بالطعام والدواء، وتشرع بها قوانين الطوارئ سيفاً على رقاب الشعب.

الوهم الذي يسرى في عقول عددٍ من مُنتسبى العَمل السّياسي أو من أبناء الحركات الإسلامية، أن إنهيار مجَلس التسعة عشر هو إنهيارٌ للدولة، أو أنّ الإستقرار يعنى ترك الأمور تسير على هوى صانعى القرار من صَنائِع مُبارك، في إتجاهٍ ظاهرٍ لكل ذي عينين، يقصد إلى هدم مكتسبات حركة ٢٥ يناير وإعادة سيطرة الجيش على الحكم، ولو تحت عباءة مدنية كرتونية، هذا الوهمٌ يصل إلى خيانة الله والشعب، سواءاً كان عن غفلةٍ أو عن قصدٍ.

إن أبناء الجيش هم الذين أجبروا مجلس التسعة عشر على عدم إطلاق النار. لقد علم هؤلاء أنّ الجيش لن يذبح أبناؤه، فلعبوا على هذا الوتر. وهم، من ثم، يقامرون على غفلة أولئك الذين يرتعبون من قضية التصادم بين الجيش والشعب وإراقة الدماء وما هو من هذا القبيل. لكن ما لا تدركه البصيرة القاصِرة أنّ مجلس التسعة عشر يُقامر على هذا الخوف، وهم، وحدهم، مجرد التسعة عشر، مع بعض الرتب من المنتفعين من ورائهم، الذين يقفون في مواجهة الشعب، لا الجيش، ولا أبنائه.

يا ذوى العقول، ويا أرباب الألباب، مجلس التسعة عشر لن يتنازل برضاه عن الحكم، خاصة للمسلمين، بل هو يسعى، بها صَرِّح به علنا، لتكون سُلطته خارجة عن المُساءلة، وليكون الدستور ضامناً لهذه السلطة من ناحية، ومؤسساً للعلمانية الكفرية من ناحية أخرى.

والله إن وقف قادة الإسلاميين من إخوان أو سلفيين، ودع عنك الجهاعة الإسلامية، في صَفّ مجلس التسعة عشر، ليكونَن ممن خان الله ورسوله، وممن وجبت محاربتهم والتشهير بهم، إذ هم إذن يؤيدون الحكم بغير ما أنزل الله، ويقفون والعلمانيون صفاً واحداً، ضد شرع الله ورسوله، وضد شعب مصر.

هل هناك من ذوى العقول، وأرباب الألباب، من قيادات الإسلاميين من يرى غير ذلك؟ إلّا أن يكون الأمر هو أمرُ خوفٍ ورهبةٍ، ومن ثمّ، مُداهَنةٍ وتزَلّف؟ مصلحة الإسلام، ومصلحة الإسلاميين، ومصلحة الشعب، ليست في الرضوخ لهوى مجلس التسعة عشر، بل في مواجهته، وصد محاولاته المكشوفة لإستمرار إستعباد هذا الشعب، وتخضيعه لمصلحة هذا المجلس وللقوى الصهيونية والصليبية الأمريكية.

إستمرار العمل تحت وقع هذا الوهم، يجعل هذه الحركات الإسلامية تلبس عباءة الحزب الوطنيّ، ويتعامل مع النظام الحاليّ كها كان منافقوا العهد البائد يتعاملون مع سادة النظام وسدنته.

ليس أمام الشعب إلا أن يتبين طريقه، وأن يعرف عدوه. عدوه ليس الصهاينة في هذا الوقت تحديداً، بل هم من ينتصرون للعدو الصهيونيّ في سدة الحكم. عدوه ليس حسنى مبارك الذي يرقد كالمرأة النفاس، وراء قضبان، يبحث عن طريق للخروج من أزمته، بل هم من ينتهجون نهجه ويسيرون سيرته، ويحتفظون بأوليائه في كلّ مؤسسات الدولة إلى يومنا هذا. العدو ليس العلمانيين والليبراليين، الذين هم من الضعف بمكانٍ لا يجعلهم يمثلون تهديداً حقيقياً، بل العدو هو من يستخدم هذه الفئة ليمرر دستوراً علمانياً دكتاتورياً، يعيد مصر تحت حكم العسكر، وفي يد التطبيق الحكوميّ العلمانيّ، لعقود أو قرونٍ قادمة.

العدو هو مجلس التسعة عشر، المعروف بالمجلس العسكريّ.



## مأزق العَسكر .. والطريقُ المسدود! ٢٤ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

«إِن تَكُونُوا تَأْلُونَ فَإِ**نَّهُمْ يَأْلُو**نَ كَمَا تَأْلُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللهَّ مَا لَا يَرْجُونَ» النساء ١٠٤

المجلس العسكري، الذي انتخبه مُبارك لإدارة شؤون مصر، قبل أن «يتخلى» عن السُلطة، في مَأزق لا أظنّ أنه يُقدّر عمقه وأبعاده. والسّبب في ذلك كثير.

فقيادات العَسكر، بطبيعة تكوينهم وممارساتهم، لا يروْن المُشاكل قادمة، بل قد لا يرونها إلا من بعد أن تلطُم وجوهَهم وأصْداغهم. ذلك إنهم لم يتعوّدوا مجابهتها، إذ حل المُشكلة، عند العَسكري، أن يُصدر أمراً بحلها، وينتظرُ تقريراً بأنها قد زالت، فإن ظلت قائمة، أصدر أمراً آخر بحلها من جديد. العسكريّ لا يفكر في أبعاد المشكلة، بل فيمن يقدِر على أن يجعلها تختفي، ممّن يرأسهم. وتلك بالضبط كانت وسيلة مبارك، حين ولى العادليّ حلّ مُشكلة الثوار. ويتفاقمُ هذا الدّاء حين يكون العسكر من نوعية عسكرنا، الذين تخلّوا عن واجبهم الوطنيّ منذ عقود، لصالح العَمل الإقتصاديّ، وتكديسِ الأموال، وإنتاج الغسّالات والسَخّانات! حينها، يَجتمع الشَرَه إلى العَنجَهية، ويا لهُما مَعا من داءٍ قاتل.

ثم إنّهم يَعرفون أنّ مخططهم لإجهاض الثورة، وتدمير أركانها، قد أصبح مَعروفاً مكشوفاً، لكل الناس، وانتهت مرحلة «الجيش والشعب يد واحدة»، وأفاق رجل الشارع العاديّ على الحقيقة التي حاول هؤلاء إخفاءها إلى حين. لم يستغرق الأمر أكثر من ستة أشهر لتتضِح نواياهم، فيما يريدون بمصر. وأصبح الشعب في مواجهة العسكر، يستعد كلاهما للصدام المرتقب. والعسكر يعلمون إنه لا قبلَ لهم بالشعب، هذه حقيقة لا مراء فيها. الجيش المصريّ لنْ يواجهُ شَعبه، إلا لإختبار عزم الناس وتصميمهم، ثم سيكون لجنوده وقياداته الوسطى أمرٌ مع المجلس العسكريّ. يعلمُ المجلسُ هذا الأمر تمام المعرفة، ويخشاه أشدّ الخوف. ولهذا مدّ قانون الطوارئ بلا شرعية دستورية.

ثم إن ما فعلته هذه القيادات العسكرية، في زمان مبارك، هو كابوسٌ مخيفٌ، يُطاردهم، يودّون لو أنّ بينهم وبينه أمدا بعيداً، سواءاً في تدجين القوة العسكرية المصرية، وتجريدها من التسليح الحقيقيّ، وإستخدام هذا الجهاز الرهيب، بعدده وعدّته، في تصنيع اللوازم المنزلية التي يعود خيرها على المنظمة العسكرية، قياداتها لا أفرادها. يعلم هؤلاء أنّ التغيير الحقيقيّ في مصر لن يكون إلا بسقوطهم، وإنكشاف بلاياهم، وهم من هذا في رُعبٍ مقيم.

المجلس العسكري يعلم أنه الآن يواجه الشعب، بلا حِجاب أو ستار. ويعلم أن الشعب قد خَاضَ التجربة من قبل، وكما يقال «اللي تعرف ديته اقتله»، فستار الخوف قد زال، وهو المانع الأول والأعظم من الحركة والتمرّد على الباطل. ومن ثم، فهم يعلمون أنهم يجابهون شعبا ليس هو شعب ما قبل ٢٥ يناير، ليس هو شعب مبارك الخاضِع الذليل، إلا قليلا منهم! وهو ما يُقلقهم ويَقضّ مضاجعهم.

المجلس العسكريّ يعلم أنه ليس من أفراده من يوازى عبد الناصر، رغم فساده وطغيانه، ولا معشاره في الشخصية والتأثير على الجَماهير، وهو المُرتكز الذي مَكّن لعبد الناصر أن يخدع الشعب ويركب موجة يوليو ٥٢. الفارق بين عبد الناصر وبين الطنطاوى وعنان وشاهين والفنجري، في المقدرة الشخصية، فارق بين السهاء والأرض، فهؤلاء لا لون لهم ولا طعم ولا رائحة. هم يعلمون أنهم شخصياتٌ هزيلة، لا تصلح للقيادة، ولذلك لم نر الطنطاوى على الإطلاق يتحدث إلى الناس. وهذه الحقيقة، تجعل أعضاء هذا المجلس في رُعب دائم من مواجهة الجماهير، وتُلجؤهم إلى التستر وراء شخصياتٍ كيحي الجمل وعلى السّلمي، أعداء مواجهة الجماهير، لتنفيذ أجنداتهم.

المجلس العسكري يخطط للبقاء في السلطة، باي وسيلة كانت، إما بتزوير الإنتخابات، أو إلغائها، أو الإتيان بمن هم من زبانيته كشفيق أو عمر إسهاعيل، أو وضع بند في الدستور يجعله حاكها فعلياً فوق الرئاسة والحكومة، أول كلّ ما ورد إعلاه معاً. ولكن يعلم المجلس أنّ هذا التَخطيط، يحتاج إلى إبداع لا يَتيسّر لمِثل هذه الشّخصيات المُهترأة الضعيفة، فها كان

إلا أن سار على مخطط إنقلاب ٥٦، بالحرف الواحد، كالتلميذ الخائب، يغش في إمتحان الكيمياء من كتاب الجغرافيا! فالشعب اليوم هو من قام بالثورة على عصابة مبارك ثم انقلب الجيس على الشعب، ليس كما حدث في ٥٦، حيث الجيش هو من انقلب على الملك، ثم انقلب على الشعب. وهو فارقٌ جوهري لا أعتقد أن هذه الشِرذمة الحاكمة قد أعدّت له عدته. هم يأملون أن تسير الأمور على هواهم، وأن يصلح برنامج ١٩٥٦ في ١٩٥١، لكن الأمر الذي يجب أن يفهمه مجلس العسكر، هو ما يقول أبو العتاهية:

ما كلّ ما يتمنى المَرءُ يدرِكهُ ورُبّ أمريّ حَتفُه فيها تمّاهُ



## إحذروا أهل مصر ..فقد سلّ العَسكرُ سيوفّهم! - ٢٤ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

إنتابنى الرعب من تلك الفكرة التي راودتنى اليوم، فحاولت إجلاءها، لكنها، كالضيف الثقيل، راوحت في مكانها ولم ترحل، بل اشتد طنينها وارتفع دنينها، حتى أقامتنى من مجلسى واضطرتنى إلى أن أبعث بهذه الرسالة .. إلى كل مصريّ، مسلم أو علمانيّ، أن العَسكر قد سلّوا السيوف، بعد أن شَحذوها في الشهور السابقة، وأن المذبحة قادمةٌ..على الأبواب.

إغلاق الجزيرة، إعلان مدّ حالة الطوارئ، شهادة الطنطاوى لصالح سيده، هي المؤشرات الثلاثة، والعلامات الكبرى، التي تدلّ على أن هذه المذبحة ستُرتكب في القريب العاجل لا البعيد الآجل. لم يكن من المُصادفات أن يقال وضاح خنفر من الجزيرة بعد ايام قليلة من إغلاق الجزيرة مصر مباشر. العسكر اشتكوا لسلطة قطر أن الجزيرة تكشف ما يحدث في مصر، وهم يعلمون أن الأيام المقبلة ستكون الأحداث أكثر دموية وبشاعة، ولا يراد لها أن تظهر على شاشة أو تسمع في مذياع.

السيناريو السوري هو ما تخطّط له عسكر مصر، وهو ما سيبدأ في القريب العاجل، إذ إن شهادة كلب مبارك، الطنطاوى، ستبرأُ سيده، وسيخرج قريباً رغم أنف مصر كلها. وسيكون العسكر يومئذٍ على إستعداد لسفك الدماء، بعد أن أعدوا له عدته.

الفترة الماضية كانت فترة إنتقالية، لكنها ليست بالمعنى الذي حسبه الناس من الإنتقال للحرية، بل كانت إنتقاليةٌ للعسكر يُعدّ العدة لذبح الشَعب وتلقينه دَرساً في الطُغيان لم يسبق في تاريخه. الفترة الإنتقالية كانت للقوة المضادة تجمع فيها قوتها وتفيق من الصدمة الأولى، وتضمد آثار اللطمة التي كالتها لها القوة الشعبية العارمة، فجمعت بلطجيتها ووزّعت الأدوار على الشرطة المتربصة بالشعب. ترك العسكر عصام شرف يتلقى به الناس، وبحكومته وبوزرائه، وهم يدبّرون ما يُدبرون، لينتقلوا بالبلاد إلى

مَرحلتها القادمة، مرحلة الإستقرار الزؤام، إستقرار الموت والدمار، وسلب الحرية والغَدر والإستعباد.

العسكر كانوا يحتاجون إلى هذه الفترة الإنتقالية، لتنظيم صفوف الفلول، أستغفر الله، فقد أصبح الشعب هو الفلول. لهذا لم يُعنى أحدٌ نتهم بالرد على ما قال متحدث الإخوان عن شهداء المرحلة المقبلة، فهم يعلمون أن التحدى قادم، وأن سيناريو بشار هم الذي سيحكم مصر في الفترة القادمة. وهم، العسكر، قد تركوا البلطجة قصداً حتى يتمسحوا فيها حين يقتلون الشعب، كما يقتل بشار قومه ويتهم القتلي بالبلطجة. بل قد تركوا عُمر سليهان ليُخطّط لم سيحدث بالتنسيق مع أمن الدولة والداخلية

الأسعار لم ترتفع صدفة، بل هي من ممارسة الضغط على الشعب، لإلهائه، وليس بعيداً أن يغلقوا موارد الغذاء بأنفسهم، حتى تسود المجاعة، فهؤلاء شياطينٌ لا خُلق لهم ولا خَلاق.

والإسلاميون سيكونون المرحلة الأولى في مسلسل الدم القادم، إعتقالاً وقتلاً، سلفيون وإخوان، حتى أعضاء ما يسمى بالدماعة الإسلامية، الذين يلعقون أحذية العسكر اليوم، لن ينجوا من هذا المصير. ولهذا حذرنا الإخوان سابقاً، انّ اي خيانة للشعب، وأي محاولة للحوار مع الخونه العملاء من العسكر، وأن تخلفهم عن نصرة الشعب في أي تظاهرات، لن يجدى نفعاً، بل سيجعل الشعب يترككهم نهباً للعسكر حين يحين الحين.

الصمت الأمريكيّ تجاه الأحداث في مصر، والإطمئنان الصهيونيّ مما يجرى على أرضها، لم يأت من فراغ، فقد وعدهم العسكر بأن لا شئ سيتغير على أرض مصر، لا في قليل ولا في كثير. وعدهم العسكر أنهم سيُسكتوا كلّ صوتٍ، قتلاً أو إعتقالاً، بعد أن لعب قردهم المدعو الفنْجرى تمثيلية التحية العسكرية للشهداء، ثم أقاموا سيرك المحاكمات التهريجية.

المستقبل القريب، القريب جداً، سيكشف عن حقيقة ما يقصده هؤلاء الخونة بمصر. وسيكون التعتيم الإعلامي شديداً، بل سيصل إلى درجة قطع النت مرة أخرى. سيواجه الشعب الأعزل هؤلاء الجلادين، وستسيل الدماء، وسيسقط الشهداء.

الطنطاوى ومن معه، لن، بكل جزم وتأكيد، لن يُسلموا الحكم لأحد إلا عسكرياً ينصبونه بأنفسهم، وقبلها، سيحطموا كل إرادة للشعب، قتلاً وإعتقالاً، أو يحاولوا.

أكره أن أقول: قد قلت لكم ذلك من قبل، وبالتحديد في مقال «المؤسسة العسكرية .. عدو الشعب الأول»، ثم في مقال حَسَمَ الجيش موقِفه... فلتسيل الدماء وليشقط الشُهداء! «بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١، حيث قلت بالحرف الواحد « تماماً كما توقّعنا في مقالاتنا منذ أول أيام الثورة، كما في مقال «القوات المعادية للثورة المصرية» و «أبعاد المؤامرة على الثورة المصرية» و «أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟» و «اللحظات الحاسمة بين الجيش والشعب» قيادات الجيش العميلة تساند النظام وتدعم بقاءه لصالح مكاسبها. وحين إنعقد ما أسْموه بالمجلس الأعلى للقواتِ المسلحة، بقيادة الطنطاوى، كانت دلالة قطعية على قرار الجيش هذا، أنّ طنطاوى ذيلٌ من ذُيولِ مُبَارك، كان ولا يزال. أنها حَرَصَ هؤلاء على عدم وجودِ مبارك على رأس هذا الإجتماع ليُعطى الإنطباع بالإستقلالية وأن الجمع منفصلٌ عنه». http://www.tarigabdelhaleem.com/new/Artical-7497

على المسلمين أن يستعدوا للمرحلة المقبلة، فالخيارات فيها، كما قال على محمود طه «فإما الحياة وإما الردي».



# حَسَمَ الجِيش موقِفِه... فلتسيل الدماء وليسقط الشُهداء! - ٢٤ سبتمبر ٢٠١١

تماماً كما توقّعنا في مقالاتنا منذ أول أيام الثورة، كما في مقال «القوات المعادية للثورة المصرية» و «أما آن للجيش أن يتمرد على للثورة المصرية» و «أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟» و «اللحظات الحاسمة بين الجيش والشعب»، قيادات الجيش العميلة تساند النظام وتدعم بقاء ولصالح مكاسبها. وحين إنعقد ما أسموه بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بقيادة الطنطاوى، كانت دلالة قطعية على قرار الجيش هذا، أن طنطاوى ذيلٌ من ذُيولِ مُبارك، كان ولا يزال. أنها حَرَصَ هؤلاء على عدم وجودِ مبارك على رأس هذا الإجتماع ليُعطى الإنطباع بالإستقلالية وأن الجمع منفصلٌ عنه، فضلاً عن أنه غير موجود بالفعل في مِصر!

العقدة الرئيسية هي الجيش، كما كرّرنا مراراً. قد خرّب النِظام كافة مؤسّسات الدولة بالفَساد، وعلى رأسها الجيش. لن يتخلى الطاقم الموجود الآن عن السلطة وعن المكاسب الحرام التي حققها أفراده من القيادات العليا والوسطى. أما القيادات الأصْغَر، من رتبة مقدم واقلّ فهم لا يزالون على نقاء، كما رأينا من ذلك الرائد، شومان الشجاع، حين لحِق بالثورة وخَلع زيّه الذي إعتبره لا يخدم القضية المصرية.

يزعجنى ويؤلمني أن اقرر هنا ان الثورة السلمية لن تؤتي ثِهَارها في ظلّ هذا النِظام العَسكريّ العميل لنظام مبارك. لن تفلح الثورة إلا إن بدأت الجموع في السَيطرة على المَرافق الرئيسية وأولها مبنى الإذاعة والتليفزيون، وإعلان نجاح الثورة.

من طَبائع الثورات التي تواجه نِظَاماً بهذا العُتوِّ والجَبروت أن تدفع ثمناً أعلى مما دَفعَته ثورة مصر حتى الآن. لابد من أن يقتحِم الشَعب هذه اللَباني بالقوة.

ستسيل دِماءٌ وسيسقط شهداء، ولكن هذه هي ضريبة الحرية، لابد أن تُدفع الآن كاملة إن إراد الشعب أن يؤمّن لهذا الجيل، ولكافة الأجيال القادمة، حياةً كريمةً وآمنة، فلابد أن

يُقدم على هذه التضحيات دون توانٍ. إنه لمن المؤلم أن تصِل الأمور إلى هذه الدرجة، لكن كلّ شيئ له ثَمَنٌ يتناسَبُ وحَشعوبجمِه وقيمته. وهدف الشعب اليوم هو أغلى ما تطمح له الشُعوب، الحُرية والكرامة.

الأمل الآن هو في تمردٍ عَسكريّ يزيل الطَنطَاوى وشِيعَته من العَسكْريين الخَربين من عُمَلاء مُارك.



# سُيوفُ العسكر ... وسُبُل المُواجهة - ٢٦ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد نشر مقاليّ الأخير، الذي حَذّرت فيه مما ينتظر مصر على أيدى العسكر، في الأيام القليلة المُقبلة، والذي قرأتُ فيه الواقع قراءة تتفق مع أبجديات مفرداته، دون أن يكون للمَشاعر أو الآمال أو الأحلام، أو التفاؤل والتشاؤم، فيه نصيب، تلقيت عدداً من الرسائل على الموقع وعلى الفيسبوك، تتساءل عها يجب أن نعمل تجاه هذه التوقعات. ماذا يمكن أن يكون تصرفنا لنتجنب ويلات ما سيقع، ونحقق نصراً حقيقياً في ذات الوقت؟

ورغم أني أدعو الله أن يخيب ظنى في أن يقع ما وصفت، فإنه يجب أن نعلم أو لا أن هناك أمورٌ كونية وسننٌ إجتهاعية عُمرانية لا سبيل إلى تجاوزها أو خداعها. فالثورات، أو الأصح، الثورات الناجحة، يجب أن تدفع ضريبة دم لا يستهان بها. كها يجب، ثانياً، أن يكون هناك أمامنا هدفٌ واحدٌ محددٌ، يتمثل في هَدمٍ وبناءٍ، هدمُ نظام العسكر، لا تغيير وَجوه العسكر، وبناء دولة إسلامية راشِدة، قدرَ المُستطاع.

ثم إنه لا أظنّ أن هناك، في مصر، من لا يرى ما يحيك العسكر اليوم، ومن له ولاؤهم الأول، وماذا كانت خُططهم منذ أن قفزوا على الحكم وإنقلبوا على الشعب، بعد إعطائهم الأمان للمخلوع وعائلته، أن «استرح أنت يا ريس، سنتكفل نحن بالغوغاء». فإن كان هناك من هو مغشى عليه لا يزال، ممن لا يرى ذلك، فحديثنا ليس اليه موجها، حتى يفيق ويسترجع. فالعسكر قد أجمعوا أمرهم وأظهروا العداء للشعب بلا مواربة، وأصدروا من القوانين ما يقيد حريته أكثر من ذي قبل، وأشاعوا الفوضى في الشارع ليتاح لهم القتل والإعتقال تحت دعوى الحفاظ على الإستقرار. هذا القدر لم يعد فيه شكّ عند عاقل.

التصرّف الآن يقع على مستويين، تصرفُ الجماعة المصرية الوطنية المسلمة، وتصرفُ الفرد المسلم.

أما عن الجهاعة المصرية الوطنية المسلمة، فإنه يجب أن تتوحد كلمة كلّ من يعمل لله ورسوله، ويؤمن بضرورة تطبيق شرع الله في الحياة، من جماعات مختلفة، مها تباعدت استراتيجيتها الضّيقة. يجب أن يرتفع سقف النظر إلى الهكف الكُليّ الأعمّ، وهو إتمام عملية الهدم والبناء، بأسرع وقت، وأقل تكلفة، بشرية ومادية. لا يجب اليوم أن يلتفت أحدٌ إلى إتخاذ طرق مختلفة لتحقيق الهدف، بل يجب أن تتوحد الوسائل كوحدة الهدف. إختلاف الوسائل مقبولٌ، بل مطلوب، في ظل حُكم مُستت آمن، أما في وسط مَعمَعة التغيير، وأمام شَراسة العدو، وعتق رياح المواجهة، فلابد من إتحاد الوسيلة. يدٌ واحدة، لتحقيق هدف واحد، بوسيلة واحدة، هي المواجهة السلمية، إلا أراد العَسكر شيئاً آخر.

لا محلّ اليوم لتكتيكات الإخوان، ولا تَخريجات السّلفيين، ولا مُداهنات الجَاعة الإسلامية، فكلها لا تصلح لمواجهة هذه المرحلة، بل الواجب أن يفعل قادة هذه المتجمعات ما فعل مرشحوا الرئاسة، أن يجتمعوا، ليصدر عنهم قرارٌ واحدٌ محدّدٌ، بإندارٍ ليومٍ معلوم، لا يختلف عليه فريقان، أن يتنحّى العَسكر وإلا فالشّعب سيكون في الشارع إلى أن يتنحّوا. وعليهم أن يتّخذوا من بين أنفسهم مُتحدِّناً رَسمياً واحداً، حتى لا تتعدد الرسائل فتفترق الوسائل. يجب أن يرتفع هؤلاء القادة فوق مصالحكم الشخصية، وذاتهم الفردية، ليروا مصلحة الأمة والشرع أعلى وأبقى. وليعلم هؤلاء أن مصلحتهم الشخصية أو مصلحة جماعتهم بذاتها، ليست مصلحة الوطن، ولا مصلحة الأمة، فنحن هنا نتحدث عن هَدفٍ واحدٍ، لن يؤدى التفرق عليه إلا للفشل في تحقيقه، لأى فريقٍ من الفرقاء. يجب أن يكون الكلُّ اليومَ فريقاً واحداً، فالفرقاءُ من الفرقة، ولذا لا يصح أن يكون هناك فرقاء، بل فريق واحدٌ في مواجهة عدوٍ واحد. وليكن هناك وكذارٌ للذات، حتى نتجنب تدمير الذات.

الأمر اليوم خَرجَ عن نطاق إختلاف البرامج والرؤى، سواء بشأن تطبيق أحكام الشريعة و حدود تطبيقها و تدرجها، أو بشأن تحقيق مبادئها الكلية في الحرية والعدل والمساواة، وهو

القدر المتفق عليه بين المسلمين والعلمانيين، مع الإختلاف في كافة تفاصيله بينهما. الأمر اليوم هو في أن يبقى الشعب المصريّ تحت الإستعباد والقهر والفساد، تحت مظلة الحكم العسكريّ لعقود أو قرون قادمة، أو أن يتحرر من الربقة، داخلياً وخارجياً، على أن يدفع فاتورة ذلك كاملة، غير منقوصة، مقدماً. لقد جرّب شعب مصر الثورة «السلمية»، ووضع ثقته حيث لا يجب أن يضعها، مراتٍ عديدة، فاليوم لا يصحُ أن يستمر الحال على ما هو عليه، وإلا .. يستبدل الله قوماً غيرنا ثم لا يكونوا أمثالنا، ضعفاً وتفرقاً.

على مستوى الجهاعة المصرية الوطنية المسلمة، ليس هناك بديلٌ إلا التخطيط السريع لمواجهة إحتمالات مواجهة عسكرية شاملة. يجب أن يشمل برنامج الإستعداد:

- ا. تعيين حكومة شعبية مؤقتة لإدارة البلاد على الفور، ودعوة الجماهير للإستماع اليها وتنفيذ قراراتها في الدواوين الحكومية والمرافق العامة.
- ٢. ضرورة الخُروج الجَماعيّ المنظم في كافة المحافظات، بلا استثناء، وعدم التركيز على ميدان التحرير بالمرة لتشتيت جُهود الداخلية، مع تجنب الإستدراج لأي مُواجهة مسلحة بأى وسيلة كانت، وعدم السعى لها، إلا أن يشاء الله شيئاً.
- ٣. توعية الجُمهور بضرورة التوقف عن المطالبات الفئوية والتركيز على الهدف الأعلى والأوحد، وهو الثورة على الطغيان، وتحقيق الحرية.
- ٤. طرق تأمين السلع والضّرورات لأبناء الشعب، بتعيين مندوبين في كلِّ حيِّ للتنسيق والمتابعة.
- ٥. تأمين الطُرق ووسائل المواصلات اللازمة بين القَادة. وإيجاد وسيلة للتواصل بديلاً عن المُحمول والنت، إذ سيقطع العدو هذه الوسائل في اللحظة الأولى. وإنشاء ترددات إذاعية يمكن للناس أن يلتقطوها.
- 7. وضع خُطط محُاصرة المباني الحكومية الحسّاسة والتركيز عليها، ومحاولة السيطرة الداخلية على منشآتها، كالإذاعة والتليفزيون، حتى لا يحدث ما حدث

من قبل في ٢٨ يناير، حين أمنّ الجيش هذه المباني، بينها ترك البلطجية وأصحاب الجَمَل يضربون الشعب.

٧. محاولة التحدّث والتواصل مع القيادات المتوسطة في الجيش لإقناعها بأن لا جدوى من مُواجهة بين عشرات الملايين من الشعب، وآلاف من جنود الجيش، فالمعركة محسومة من أوّلها، ولا داعيّ لسفك الدماء وفقد الأرواح لصالح شرذمة خائنةٌ عميلةٌ فاسدة، فهي أرواح أهليهم وعشيرتهم.

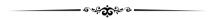
الأمر جدُّ إلى أقصى ما تكون الجِدِّية. لا هذر فيه ولا لعب. ويجب أن يتحمل كل فريقٍ مسءوليته أمام الله والناس فيها يفعل في الأيام القليلة القادمة.

أما بالنسبة للفرد المسلم، الذي يجب دينه ووطنه، فمسؤوليته اليوم أن يحث قادة الجهاعات والأحزاب المختلفة بأن يعملوا على تهيئة الوسائل التي تحدثنا عنها، وأن ينضم لتشكيل معين، ولو مؤقتاً، ليضمن جدوى جهده، وأن لا يبخل بوقته وجهده في المشاركة، وأن لا يجعل للخوف طريقاً إلى قلبه، فالخوف هو ما يريد هؤلاء أن ينشروه بين الناس، الخوف من عدم توفر السلع والغذاءن الخوف من تراكم الديون، الخوف من القوى الخارجية التي تعمل على القتل والقنص، الخوف من المجهول بشكل عام. يجب أن يفهم المصري الآن أن أشد ما يخوفونه منه، قد رقاه بالفعل على يد مبارك وداعميه من العسكر، الذي ابتلوه بالجوع والمرض والفقر المدقع والفساد العام في كلِّ مرفق، وعلى رأسهم فساد مرفق الجيش، وبنقص الخدمات ورداءة الثمرات، وتدهور، بل سحق التعليم. ثم يجب على الفرد اليوم أن يشكل نوعٌ من التخطيط مع جيرانه في حال حدوث ما لا يحمد عقباه، بأن يكون هناك نوع من تبادل الترقب والترصد لحفظ الأمن في البنايات، ولتأمين الغذاء، وغير ذلك. وهي خطواتٌ ضرورية لا يجب أن ينتظر الناس وقوع الشرّ قبل أن يتحركوا لمواجهته.

ولعل ظننا أن يخيب إن شاء الله، ولعل العَسكر يرون أنّ الخسارة التي سيوقعون البلاد فيها أكبر من أن يحتملها أحدٌ، ولعلهم يعودون لرَشَدهم، أو لبعض رَشدِهم، فيختاروا طريق

السلامة لا الندامة، لكن يبقى كلّ هذا من باب «لعل وعسى». وتبقى السُنن عاملة، رغم أماني الناس ورجائهم.

ثم يبقى قول الله تعالى مرشداً وموجهاً: «وَلَا تَمِنُوا وَلَا تَخُزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين» العمران ١٣٩.



# زُواج العَسكري من الإخوان بَاطلُ!! - ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

العقد الذي أبرَمه المجلس العسكريّ مع جمّاعة الإخوان، عقدٌ باطلٌ شَرعاً ووضْعاً. وكما أبطلنا زواج السلطة والمال في عهد المخلوع من قبل، فأننا نُشهد الله على بطلان هذا الزواج بين السّلطة وبين مزوّرى الدين. باطلٌ باطلٌ باطلٌ.

فالعقد، في شرع الإسلام، لا شرع الخيانة والخدانة، لا يَصحُ إلا بشاهدي عدلٍ وولي مرشدٍ. ويَشهدُ الله أن هذا العقد الباطل قد خَلا من كِليها. فالشعب هو الوليّ المُرشد، لا محمد مرسى، ولا محمد بديع. غاب الشّعب عن العقد، فسقطت أركانه، وبطلت توابعه. ثمّ لم يكن هناك إلا شهود زورٍ، جاءت العروس (جماعة الإخوان)، بأحدهما، وهو حزب الوفد، مُمثلاً في السّيد البدوى، الذي عُرف بتاريخه الأسود في شَهادة الزّور، وعمل الزّور، منذ أيام صفقة الدستور، وقبلها. وجاء العَريس (المجلس العسكري)، ببقية الشهود، مجموعة من الساقطين السياسيين، الذين ليس فيهم من الولاء المِصري، أو الكرامة الإنسانية، إلا البطاقة الشَخصيّة. فسقط الركن الثاني من العقد الشّرعيّ، الذي يقبله الله والناس. وصار هذا النِكاحُ سِفاحاً، لن ينتج إلا غِلمانٌ أَشْأُمٌ كلهم، على مصر وعلى من شَهِد الزور.

ثمّ إنه باطلٌ وضعاً، إذ لم يجرى إستفتاءٌ شعبيّ على ترك الطوارئ، ولو يوماً واحداً بعد ٣٠ سبتمبر للدراسة المزعومة، ولم يفوض أحدٌ الإخوان أو غيرهم، أن يتحدثوا باسم الشعب، ويوقعوا على عقودٍ باطلة لا تمثل إلا من حبّر هذا الورق العفن.

تعدّت جمَاعة الإخوان، بما فعلت، خَطَّ الشرعيةِ الإسلاميةِ، وحدودَ الوطنيةِ المصريةِ، وألقت بنفسها في أحضان من تعرف سلفاً عشقه لغيرها، أمريكا وإسرائيل، وإخلاصه لهما، فهما حبه الأول والأخير.

لنْ يُخلص المجلس العسكريّ لجماعة الإخوان، إذ ليس الإخلاص من طبعه. ولن يكون في مستقبل الإيام لهذه العُصبَة المَارقة عن أمر وليِّها، إلا الشرّ، كلّ الشرّ، على أبناءها وشعبها. ولن يجلب عليهمإ إلا العَار والشَّنار، الذي تجلبه متخذة الخَدن على أهلها.

والله لقد فعلت هذه الجهاعة، المتسترة وراء اسم حزب، ما سيُشينها ويلوّث سمعتها طول الدهر، إلى أن يخرج من تحت عباءتها من يصحح هذا العهر بالقصاص. ولقد راينا مثل هذا التصحيح قد جرى في أروقة السلفيين، حين خرجت الجبهة السلفية من تحت عباءة الأدعياء، لتنكر عليهم القبول بعقدٍ وقعوه سَلفاً مع العَسكريّ، ومع كلّ حاكمٍ مستبدٍ، فأصبحوا كالأمةِ التي تتناقلها أيدى الحكام، من بيده القوة، سيداً عن سيدٍ.

والله لقد إقترفت هذه الجماعة «الأم»، بتوقيعها على هذا العقد الباطل، ما لا تقترِفه شَم يفةٌ حصانٌ،

ياللعار الذي أوقعنا فيه هؤلاء. هو والله عارٌ على أمة الإسلام، لا يجب السُكوت عليه، كما لا يجب السُكوت عليه، كما لا يجب السُكوت على الرّزيلة والفاحشة، ترتكب بين أيدينا، ونحن ناظرون. الأمر ليس أمر سياسة الآن. الأمر أمر عهر سياسيّ بكلّ ما يحمله هذه الكلمة من معانٍ.

يجب أن يفهم الجَميع، أننا نتحدثُ هنا عن مستقبل أمةٍ، يلقي بها هؤلاء في أيدى الخونة من العسكر، راضين طائعين، مُتعَلّلين بكلِ رزية ونقيصة، لا يقبلها عذراً إلا جبانٌ رعديد، أو خائنٌ عميل.

ليس أمام وليّ الأمر المَخدوع، الشعب، إلا أن ينزِل إلى الشوارع، فيكشف زيف ما حدث، ويطلب البراءة من الخنا، ويهتف بِطَاقة حَناجره «زواج العسكريّ من الإخوان باطلٌ».

#### حفل الجمهورية المصرية الديكتاتورية العسكرية الرابعة! - ٤٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

إحتفل المجلس العسكريّ، ومعه عدد من رؤساء الأحزاب المعاونة، منها حزب الإخوان، وحزب الوفد، وغيرهما من عاشقي العسكر، ومحبى الديكتاتورية، إليى جانب السفيرة الأمريكية، والسفير الصهيونيّ العائد، بتوقيع وثيقة إقامة «الجمهورية المصرية الديكتاتورية العسكرية الرابعة»، بعد القضاء على إسقاط رأس الجمهورية الثالثة، وتحويل رئيسها إلى منتجع المستشفى الدولي.

وقد تمكن القائمون على ميلاد الجمهورية الجديدة، من أن يحوزوا إعجاب وزيرة الخارجية الأمريكية، التي أثنت على أداء المجلس العسكريّ، في الفترة الإنتقالية بين الجمهوريتين، كما أبدت ترحيبها بأن يكون لحزب الإخوان مقاعد أكثر مما كان له في عهد الجمهورية السابقة، حيث تأكدت الوزيرة تماماً ممن سيكون بيده زمام الأمور في الجمهورية العسكرية الوليدة.

كما كان من أبرز منجزات المجلس، في هذه الفترة الإنتقالية للديكتاتورية الرابعة البحديدة، بالتعاون مع الأحزاب الصديقة، هو النجاح في خفض نسبة البطالة، وذلك بتأمين عمل لكافة ضباط أمن الدولة، الذي كان يُفترض أنهم سيقدمون للمحاكمة، مما يوفر الكثير من وقت القضاة ومصاريف المحاكمات. وكذلك تأمين فرص عمل لكافة السياسيين القدامي في الحزب الوطني السابق، مما يضمن وجود هذه الهبرات النادرة في محال تزوير الإنتخابات وتأمين فرص الإستثمار لما لا يقل عن عشرين بليونيراً من أبناء مصر وخارجها.

والجدير بالذكر أنّ المجلس، بالتعاون مع تلك الأحزاب الصديقة، قد نجح في إملاء إرادته بإعادة قانون الطوارئ إلى التطبيق، وأن تحتفظ بكافة قوات الأمن التي قتلت شهداء الحركة المضادة للجمهورية الجديدة، التي نشأت في ٢٥ يناير، وأرادت لها قوى شعبية عريضة

الأعيال الكاملة – ٤

أن تستمر، بل وساورت لهم أحلامهم أن تثمرَ هذه الحركة المضادة الخلاص من المجلس العسكريّ، ومن كلّ توابع الجمهورية الثالثة. كما نجح المجلس في تكميم الصحافة، وتزييف الإعلام، وتوجيهه بأشد ما كان موجها في ايام الجمهورية السابقة، وفي نشر البلطجية في كافة أنحاء مصر، وتأمين عمل دائم لكافتهم، والإحتفاظ برؤوس الفساد في كافة مؤسسات الدولة والنيابة والقضاء والخارجية.

وقد بدَت مَعالم الفرحَ والسّعادة على ملامح السيد محمد مرسى، ووليّه السيد البدوى، بعدما تلقوا مَسحات البركة من اللواء عنان، وكلهات التطمين من اللواء شاهين، بعد هذا النصر المؤزّر على ثورة ٢٥ يناير المُضادة، وعلى إحباط جماهير المسلمين في كافة أنحاء مصر.

ويعتبر هذا النصر الذي حققته جماعة الإخوان على ثورة ٢٥ يناير، هو الأخير في سلسلة نجاحات ضد هذه الثورة المضادة، في الأشهر السبعة الماضية، كان أولها رفض قيادات الجهاعة الواعية بأهداف الثورة المضادة، أن تخرج للمشاركة فيها، ثم في رفضها الخروج في أيه تظاهرات، ضد ممارسات المجلس العسكريّ في سبيل محاولاته لإقامة الجمهورية الديكتاتورية الرابعة، مع تعليلها ذلك بأن قادتها لا يتهالكون أنفسهم من الضحك تعبيراً عن سعادتهم بأنه قد أصبح لهم حزباً رسمياً.



### من الذي يُحكم مصر اليوم؟ - ١٤ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أجمع المراقبون على أن الوضع الحاليّ في مصر أصبح غايةً في الغموض وأدعى للريبة والشّك منه إلى أي شيّ آخر. فإنه من الواضح أن هناك اضطرابا وتأرجحا وترددا في الوسط العسكريّ الحاكم، وهو ما أشرنا اليه من قبل في مقالنا «مأزق العسكر .. والطريق المسدود!». إلا إننا نزيد هنا أن الأحداث الأخيرة، التي هي في حقيقة الأمر هجمة على السلكة الحاكمة اليوم، لا من واقع الرغبة في إزالتها، بل من واقع الرغبة في دفعها إلى مواجهة سَريعةٍ حاسِمة مع التيّارات الإسلامية، إن كانت هناك بقية فهم أو حياة في هذه التيارات، التي لم تُظهر حتى اليوم إلا قلة فهم وسوء تقدير وفشل في القرارات.

الذي ظهر من الأحداث الأخيرة، هو أن الحاكم الحقيقي لمصر هو سامي عنان، بموافقة ومباركة الإدارة الأمريكية. حسين الطنطاوى مجرد رمزٍ اختاروا أن يبقوه في منصبه لحرقه في المواجهات مع الشعب، ومع النصارى، خلال هذه الفترة الحرجة. ومن ثم، يظل سامي عنان محتفظاً ببعض القيمة والكرامة، وبوجهٍ يمكن تقديمه إن لزم الأمر إلى الشعب.

وهذا الي نقول ليس بجديد، بل قد نشرنا على هذا الموقع في ١٣ مارس ٢٠١١، مقالاً ترجمناه عن النيويورك تايمز، بعنوان «البنتاجون يضع رهانه على جنرال مصريّ»، يُظهر مدى العِلاقة القوية الحميمة بين عنان وبين القيادات العسكرية الأمريكية. كما تحدث المقال عن أنّ الطنطاوى من الرجال التقليديين في الجيش، وأن ولاءه لمبارك هو الذي يَجعله على رأس المنظومة العسكرية المصرية.

إذن، لعلنا نستشفُ من هذه الأحداث والتحليلات ما يعين على فهم حقيقة الصراع، أو ما يشبه الصراع، الدائر في أعلى هرم السلطة في مصر، والذي قد يكون سبباً في الكثير من اضطراب والتردد والتأخر في القرارات.

يظهر لنا أنّ هناك فريقين يتنافسان داخل المجلس العسكريّ، تنافساً ودياً محكوما بالمصلحة المشتركة، أولها يرأسه الطنطاوى، ومعه الحاشية التي تدين بالولاء لمبارك بصفة شخصية، والآخر يرأسه عنان، ومعه أولئك الذين يسيرون في ركب السياسة الأمريكية دون مساءلةٍ أو مراجعة.

الفريق الأول لم يبنى علاقاتٍ شخصيةٍ قوية مع المؤسسة العسكرية الأمريكية، وإنها كان ذنباً لمبارك، أينها يوجهه يلهث مجيباً، وأحسب أن هؤلاء الأكبر سناً والأكثر إهتهاماً بالشؤون المالية والكسب الماديّ. وأحسب كذلك أنّ هؤلاء هم من وراء تأخير محاكمة مبارك وإصدار قانون الغدر. وهم من ثم، في موضوع أسوأ وأخطر من القريق الآخر، سواءاً في مواجهة أية حكومة عادلة، أو في علاقاتهم مع العَسكر الأمريكيّ.

أمّا الفريق الثاني، فهم، وإن كان ولاءهم لمبارك، ولكن ولاءهم لأمريكا أكبر وأعمق. وهم لا يبالون إن حوكم مبارك أم لا، وإن أُعدم إم لا، بل هم يحافظون على الإبقاء على الوجه القوي للعسكر من ناحية، وأن لا يشعر أحدٌ بالشرخ القائم في المجلس، لمصلحة المجلس من ناحية أخرى. وهؤلاء هم من يخطّطون مع الصهاينة في تلّ أبيب، ومع جنرالات أمريكا في واشنطن.

ما يتفق عليه الفريقان، على كلّ حال، هو عدم السياح للإسلام السُنيّ الصَحيح أن يسود أو أن يكتسب أرضاً في مصر. كما أنهم يتفقان على أن العَسكر يجب أن يؤمنوا لأنفسهم وضعاً خاصاً، في حالة وصول أيّة حكومة مدنية إلى الحكم، وهو ما لا يعضّداه على الإطلاق، وأن يكون وضعهم الإداريّ متفردا عن المساءلة، وميزانية الجيش خارجة عن ميزانية الدولة، وهو ما اكتسبوه في ايام مبارك، بلاحقّ.

اللعبة العسكرية الحالية، تواجه عدة مشكلات، لعل أقلها وأبسطها هو التيار الإسلامي، الذي استطاعوا أن يعرفوا حجمه ويسبروا غوره. إنها يتركز همهم الأول في مواجهة التطرف القبطي الصليبي الذي إن رضَخوا له، وهم بالمناسبة يتمنون لو أنهم يَرضَخوا لتزول المشكلة، سوف يثيروا الشارع المصري، لا أقول التيار الإسلامي، إذ لا شئ يثير هذا التيار، إذ لن يقبل

رجل الشارع المسلم العاديّ أنْ يكون للنصارى هذه القوة، وهذا الانتشار، بهذا الفُجور. كذلك يتركز همّهم في كيفية تمرير المبادئ «فوق القرآنية»، والتي يتفقون في تمريرها مع القبط والعلمانيين اللادينيين. ولا شك أن بعض هذه المواد تسبب خلافاً محدوداً بين هذه الفئات الثلاثة، العسكر والقبط والعلمانيين، مثل وضع مادة الحكانة للعسكر، وهي ما لا يرضاه العلمانيون، ووضع المادة الثانية كما هي بدون تغيير، وهو ما لا يقبله القبط، رغم أنها لا تُسمن ولا تغنى من جوع. إلا أن الفكرة العامة، وغالب مواد هذه الوثيقة هو محل رضى من هذه الأطراف الثلاثة.

لا أدرى ما الذي يَفعله التيار الإسلاميّ في هذه المرحلة. ولا أدرى ما هو تصور الفئات المختلفة من هذا التيار. لكن الناظر المتابع يجد أنّ الإخوان لا مانع لديهم من إصدار الوثيقة، إذ وقع على هذا رئيس حزبهم، محمد مرسى، في إجتماع سامي عنان، ولم يتراجع إلا تحت الضغط الشعبيّ والداخليّ. كما أنهم لم يبدوا أي حراكِ جادٍ تجاه المادة الخاصة بوضع الجيش. والظاهر أنهم لا يُركّزون إلا على إجراء «انتخابات»، يكون لهم فيها مقاعد أكثر من ال٨٨ مقعداً التي حازوها من قبل في برلمان ٢٠٠٥.

أما السلفيون، فهم لا يهتمون بالشكل السياسيّ العام للدولة، قدر ما يتحسّسون من كلمة «تطبيق الشريعة». وهم، لحداثة العهد بالسياسة لا يربطون بين الشكل السياسيّ، والتطبيق الشرعيّ في الحكومة المرتقبة. فالدقة في تحرى ما يوضع في الدستور، مما يضمن الحرية الحقيقية، والعدالة، ومحاسبة الرئاسة والحكومة، ليست من أولوياتهم. وهم، كما يظهر، راضون عن أداء المجلس العسكريّ، من حيث أنه وليّ الأمر الواجب الطاعة، خاصّة وقد سَمَحَ لهم المجلس بتكوين حزبٍ، وإن لم تكن العلاقة بين هذا الحزب وبين مشايخ السّلفية غير واضِحة على الإطلاق.

— ∘ু<del>ത</del>്⇔ —

# أيامرمبارك

## ماتَ الملك م عاشَ النظام! - ١٦ فبراير ٢٠١١

يكادُ يُجمعُ كلّ من قابلته أو تحاوَرت معه من الحِصريين، وغير المصريين، أنّ النظامَ المِصريّ لا يزال على قيد الحياة، ضعيفاً، لكن فيه من القوة ما يمِكّنه من العودة للحياة مرة أخرى، رغم إقتلاع رأسه.

النظام المصري لا يزال يعمل في مصر لإحتواء الضرر الذي أوقعته به الثورة.

- \* لا يزال يعمل تحت رعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يرأسه حسين طنطاوى، ربيب مبارك وراعيه، وشريكه في الخيانة والسرقه والقمع، ومعه تلك الزُمرة العَجيبة المنظر التي نراها على التلفاز، وكأنهم خُشُبٌ مُسنّدة، لا روح فيها ولا فكر!
- \* لا يزال يَعمل تحت رِعاية اللواء العميل أحمد شفيق، الذي قال أيام الثورة أنه «سيُرسل الحَلوى للمُتظاهرين في ميدان التحرير» إشارة إستهزاء أنهم لا قيمة لهم.
- \* لا يزال يعمل في ظلّ وزير العدل الذي ساهم في تزوير الإنتخابات، وإقصاء القضاء العادل لصالح النظام، بل وثبت تورطه في الإثراء غير المشروع. أليس هناك في مصر قاضياً واحداً معروفاً ومخلصاً يخلفه في لحظات؟ العسكر يقولون لا!
- \* لا يزال يعمل في ظلِّ وزير الخارجية الذي شَاب تاريخَه كله عارُ الإنتصارِ للصهيونية والقمعُ والظلمُ للفلسطينيين من إخواننا في غزة!

\* لا يزال يعمل في ظلِّ وزير الخارجية الذي يسيطر على السفارات في خارج مصر،
 ويملى من يشسمح له الدخول ومن لا يسنح له؟!

- \* لا يزال يعمل في ظلِّ ترك وزارة الإعلام دون وزيرٍ، وكأن كلِّ صحفي مصر وكتّابها ليس فيهم من يصلح، أو يرضى بالمنصِب، إلا ذلك العَميل عماد أديب، وإلا فلا!!
- \* لا يزال يعمل لتحريك الصحافة حسب رؤيته وتوجيهاته، حيث إجتمع المجلس مع ممثلى الصحافة ورؤساء تحريرها! وأملى عليهم أولويات المرحلة!! وكأنهم أطفالاً لا يعرفونها؟ وكأنهم غير موثوق بهم، فيجب توجيههم؟ بالله عليكم، ما الجديد إذن؟
- \* لا يزال يعمل في ظلِّ وجود الحزبِ الوَطنيّ الذي نَهب وسرق وزوّر ونافق، وفعل ما لا يمكن حصره في هذا المقال، خزايا ورزايا. لا يزال الحزب قائماً لم يُحلّن يعمل مجدداً للعودة، بقوة المال، ليعبث بمصير مسيرتها!
- لا يزال يعمل في ظلِّ نفس قانون الطوارئ الظالم الذي يمكن إيقاف العمل به في لحظة، لم يحتج أكثر منها لحل مجَلسيّ الكوسة والبامية! وأوجه النظر إلى من يعتقد أن رفع المادة ١٧٩ الخاصة بالطوارئ في الدستور المجدد يعنى إيقاف العمل بهن لا، لأن العَمل بالطوارئ يمكن تفعيله في أيّ وقت إن رأى المجلس خطراً على الأمن القوميّ، وهو الخطر الذي ظلّ يهددنا مدة ثلاثين عاما، حسب قولهم!

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، كيف يُمكن للمُتحدث الرَسميّ بإسم المجلس العسكريّ أن «مبارك قد قدّم إنجازاتٍ عظيمة للوطن» لا يزال يعمل في ظِلِّ وزير الخارجية! أيُّ إنجازاتٍ يتَحدّث عنها هذا الرَجل (مع التَحَفَّظ على لغته العربية التي ترفع المنصوب وتنصب المرفوع!)؟ إنجاز السَرقة والنهب؟ أم إنجاز التزوير؟ أم إنجاز حصار غزّة؟ أم إنجاز الإرهاب والإعتقال والقتل؟ أم إنجاز سيناريو التوريث؟ هذا لا يعكس إلا سوء نية مبَيِّتة للنيل من مصر وثورتها.

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، كيف يبرطع عمر سليهان، الذي قال "إن الشعب المصريّ ليس بالنضوج الكافي للديمو قراطية» وزكريا عزمي في رئاسة الجمهورية، تحت سمع وبصر ومباركة العسكر؟ وكيف يقول المجلس أنه سيكون له دورٌ مقبلٌ في الحياة العامة؟ هذا يعنى بلا تردد أن العسكر سيكون لهم قول نافذٌ فيها يجدّ من تعيينات ومناصب، وهو ما ينكرونه علناً؟

وليخبرني عليمٌ من العالمين ببواطن الأمور، أين العادليّ القاتل، وأحمد عزّ المُزوّر السَارق؟ يتحدّث أحمد عزّ على الهواء وينشر أكاذيبه، ثم يعود إلى بيته! ويتحدّث العادلي أمام النيابة، ثم يعود لداره! كيف يكون هذا مَعقولاً أو مَقبولاً؟

ولو ذهبتُ أُعد ما يُثير الرَيبة من موقف العسكرما انتهيتُ الليلة. لكن المقصود أنّه مع وجود بعض الشَواهد التي قد يُسْتشفُ منها بدءِ التغيير والتعديل، فإن هناك العديد من الشواهد التي تبثّ الشكّ في عقل أكثر الناس براءةً وسَذاجة وحُسنِ نية.

ما يظهر في أنّ المَجلس، نَظراً لتورّطِه في ممارساتٍ مجُرّمة، يريد أن تنتقل السُلطة دون تعرُضٍ لما كان، قدر الإمكان، بمنطق «الليّ فات مات»! إتركوا حُسنى مُبارك وثروته، وإتركوا عمر سليان وشأنه، وغالباً ما سيجد العادليّ وأحمد عز أدلة كافية لبرائتهم مما وّجه اليهم، وسيُترك أصحاب الثروة وثرواتهم، فنحن لسنا بشعبٍ منتقم، .. ومثل هذا من الحديث.

ليس هذا عدلٌ مقبولٌ، ولا ترضى به ثورة شعبية قوية تعرف طريقها إلى أهدافها ةلا تتردد في تحصيلها مهم كانت التضحيات.



# جُمهورية شرْم الشيخ .. وجَيشها! - ١٩ فبراير ٢٠١١

من أهم ما تمخّضَ عنه نجاح الثورة المصرية هو قيام جمهورية جديدة على الحُدود الشَرقية لِصْر، هي جُمهورية شرَّم الشيخ الأحادية، برئاسَة حسنى مبارك، ووزرائها عمر سليهان وزكريا عزمى وأنس الفقى ومرتضى منصور، وقد تسلّم الطنطاوى قيادة جيش الجمهورية، وصرّح بأنه لن يَسمح بإسترجاع أموالِ الشَعب التي سَرقها مُبارك، لأن في ذلك إهانة لمبارك كَرئيس لجُمهورية شرَّم الشيخ الأحادية!

ويتبع الجمهورية الوليدة عدد من المؤسسات القائمة التي لا تزال تعمل على أرض جمهورية مصر العربية بشكلٍ مؤقت لحين إعادة بنائها في شرم الشيخ، والتي قد أغلقت حدودها تماماً مع مصر لحين الإعلان الرسميّ لإستقلالها. كما يتبعها عدد من منافقى الإعلام والفنانين ورجال الأعمال في جمهورية مصر الشقيقة.

كما أنّ الجمهورية الوليدة قد أكدت علي علاقاتها مع العالم الخارجيّ من خلال ممثليها في سفارات جمهورية مصر الشقيقة، والذين أكدوا ولاءهم المطلق للجمهورية الوليدة وتبعيتهم لها من خلال أحمد أبو الغيط، الذي لا يزال محتفظا بوزارة الخارجية لمصر الشقيقة لحين يتمكن من الإلتحاق من وزارة خارجية جُمهورية شرْم الشيخ

وقد تنبه عدد من نشطاء الثورة إلى قيام جمُهورية شرَّم الشيخ على الحدود المصرية، لكنهم لم يتمكنوا بعد من حسم أمرهم في الإعتراف بالجهورية الجديدة، والتعامل معها بتبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي، والتعاون العَسْكريّ المشترك تحت قيادة قوات الطنطاوى المشتركة، أو الإنقضاض عليها ورفض العالة العسكرية المشتركة، والإطاحة بالطنطاوى، مها كان الثمن.

ومن المَعلوم أنه في حين رَضِي النُشَطاء بالجمهورية الوليدة، فسوف بقع عاتق ميزانية جُمهورية شرَّم الشيخ على مصر، وهي ميزانية تُقدَّر بعشرة اضعاف ميزانية مصرن رغم

أن تعداد الجمهورية الوليدة قد لا يتجاوز الخُمسهائة نسمة (قرش). كما أن ميزانية جيش وحماية جمُهورية شرم الشيخ سيكون مدفوعاً بالكامل من ميزانية مصر التي يتجاوز تعدادها الثهانين مليوناً من عبيد جمُهورية شَرْم الشيخ.

هذه الجُمهورية ليست وليدةُ خَيالٍ، أو نِتاجُ هَرفٍ، بل هو الواقع الصَحيح المُشَاهَد على الأرْض.

مبارك يدير الدولة من خلال الطنطاوى وبقية هيئة وزرائه، ويحتفظ بمسروقاته برِعاية الجيش العميل، وينظم طابوره الخامس داخل حكومة شفيق وبقية مؤسسات الدولة.

لا أجد ما اقول لنشطاء الثورة إلا «هل سَيخيل عليكم هذا الهراء، وترضون بإجهاض ثورتكم بهذا الشكل الذي سجعل العالم كله يسخر من مصر بدلا من إحترامها؟»



۱۷۸ الحليم

## العفوُ عن مُبارك .. بين الرَحمة والتآمُر - ١٧ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

الحديث الذي يدور الآن في الصحف عن «تنازل» مبارك وزوجته عن «ممتلكاتها»، وعن العفو «العسكري» الي ستوجه به الرجل إلى الشعب، هو قمة الإستخفاف بهذا الشَعب، وبحقوقه، وبدماء أبنائه وأموالهم، يجب أن يُحاكم المتحدث فيه بالخيانة العظمى، ليست أقل من خيانة مبارك، إن لم تكن اشد.

ولو أنّ هذا الحديث جاء عَفو السّاعة، ونتيجة ظروف حقيقية واقعية، لأمكن أن يُثار، ثم أن يقابل بالرفض على كل حال. لكن ما يجعله خيانة عظمى لله وللشعب والوطن، هو أنه أمر بُيّت بليل، يعلم ذلك الرضيع في مخدعه، والبهيمة في مَسرَجها. ذلك منذ مرحلة التباطؤ الذي أفضى إلى التواطئ، ثم مرحلة ال٥١ يوما المعهودة، ثم مرحلة السِباعي العميل، وإرتعاش الأذين! ثم مرحلة الطب النفسيّ وفقدان الشّهية، ثم مرحلة الصَمت التام بعد سُقوط السّباعيّ (الذي لم يحاسب على منكر فعله!)، ثم مرحلة سوزان والقسطرة التي لم تتم لإرتفاع ضَغط الدم!...ثم يأتي حديث العفو والتنازل.

الأمر، بل المؤامرة، حبكت أطرافها منذ يوم أعلن الفرعون «تخليه» عن السُلطة، ثم هذه المراحل المخزية الأسيفة، ثم إقتراح العفو. ومتى كان مُبارك وحيزبونه تحت الحجز؟ في مستشفى سَبعة نجوم وفريق طبيّ متكامل، وأفضل اللباس والغذاء والدواء؟ جزاءاً بما فعل في الشعب الذي ليست له حُرمة تُراعى ولا حَقاً يُحفظ.

ثم أي مثلٍ تضربونه لمن يأتي بعده؟ أن اسرق وانهب واقتل وأفسِد، فلا عليك فنحن حُرّاسك، وضَامنوا مخَرجك وأهلك؟ ولا عليك من هذا الشعب الذى يصلح أن يقال فيهم، إن كنا ممن يُطلق امثالا عامة، «طلعوا يجروا في الزيطة، ورجعوا حسرانين جنب الحيطة!».

ثم انظر إلى تلك العَنجَهية الباردة في الألفاظ التي يستخدمها هؤلاء، في قولهم «يتنازل للشَعب»!! كيف يتنازل سارقٌ عن مسروقاته لمن سَرقها منه؟ في أي عُرفٍ هذا؟ وكأنه ليس سارقاً، بل هو متفضّل على هؤلاء الحيارى السَكارى من أبناء الشعب، بها نهبَ منهم!!

عيبٌ عليكم يا من وُلّيتم أمر الشعب أن تتلاعبوا بمقدراته التي ائتمنكم عليها، وأولها حقه في القصاص. عيبٌ عليك أيها «النائب العام»، يا من نُصّبْتَ لتأتي للشعب بحقوقه، لا للتآمر عليه. أليس لك ضميرٌ يا رجل؟ الا تخشى الله طرفة عين أن يريك معنى العدالة في نفسِك أو أهلك أو بعض أهلك؟ ألا تخشى يوم يقال لك، ولمن وراءك، «فَالْيَوْمَ لا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلا ضَرَّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ «لنَّارِ» ساء، ألم تعتبر بها حَدَثَ لوليّ نعمتك، ونعمة من ورائك، «فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُونَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَمْلُمُونَ » النهل ٥٠.

ليس هذا محلُ رَحمة، إنها هو تلاعبٌ بالألفاظ لخداع البُسطاء من الناس، والله سبحانه، وهو الرحمن الرحيم، قد أمرنا بألا تأخذنا الرآفة في دين الله بحق الزناة، قال الرّافية و و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الرّازية و الله الله و الله و الله الله و

بئسَ عهدٌ يبدأ بالتعدى على حرمات الله، والتغاضى عن حقوق الناس، ويكون مثالاً لمن جاء فيهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح «إنها أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»

البخارى، ولا يعتبر بها قال بن تيمية في شرح أصل من اهم أصول الحكم «إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت مسلمة»، وهو قمة الفقه الدولة الطالمة وإن كانت مسلمة»، وهو قمة الفقه السياسيّ الرشيد. أي دولة نصبو اليها إذا بعد أن ظنّ الجَمْعُ أنهم خرجوا من ظلهات الظلم إلى نور العدالة!؟

لا والله، لا يرضى حُرِّ أن يُقايض على دين الله، وعلى دم الأبرياء. ولو أن أحداً ممن يتشَدّقون بالرَحمة ويتنادون بالر**أفة، وتفي**ض قلوبهم بالحنان، قتلت له ابنة أو ولدٌ، لخَرجَ مولولاً صَارخاً رافضاً، بحقٍ.

ثم إنه من البينُ الواضح الآن أن الأمر تعدى إلى إخراج كلّ رموز النظام السابق بالفعل، زكريا عزمى وفتحى سرور، في يومين متتاليين، وكأنه إفراجٌ قانونيٌ؟ ما الأمر إذن؟ ما الذي يدبرُ لهذا البلد؟ بدلاً من قطع رؤوسهم جملة وفوراً، تمَحّكنا بالعدالة، وكأن إثبات جرمهم يحتاج إلى محاكمة وأدلة، ثم تركناهم يعبثون من وراء جدران طرة في أمن الدولة وسلامتها، فهاذا نفعل إذن؟ الجواب أن نطلقهم أحراراً في البلاد، ليقضوا على الدولة قضاءاً مبرماً!! هذا هو منطق العسكر، وعدل وزير العدل، وترتيب يحي الجمل، وتنفيذ النائب العام والداخلية. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس هذا الأمر موكولاً إلى مجَلس العَسكر، فيا هم الذين سُلبت حقوقهم، ولا قتلت أبناؤهم، فليرفعوا أيديهم عن حماية هذا السارق والسارقة، والقاتل والقاتلة، وليوكِلوا هذا اللف لأحدٍ غير هذا «النايبة العامة» الذي ابتلانا الله به. وإلا فميدان التحرير لا يزال مفتوحاً لرد الحقوق، وإقامة العدل. وليحذر هؤلاء فتنة ستصيب الذين ظلموا خاصة.

- ~~~

# الإسلامر فالإسلاميون

# يا شباب الصحوة: جئتُم أهلاً وحَلَلْتم سَهلاً - ٢١ فبراير ٢٠٠١

يا شباب الصّحوة الإسلاميّة المُبَاركة: جئتمُ أهْلاَ وحلَلْتم سهلاً، في ديارِكُم مصر الكِنَانة. فقد كنتم عنها غَائبين، بل كنتم عنها مُغيّبين. عِمِلَت قوى الشرك والظلام، والعُبودية والقهر، والفَساد والعهر، على أن تضع الأغلال في أعناقكم، لم يعرف هؤلاء المأفونين أن الله قد أمر برفع الإصر والأغلال عنها حين أنزل نبيّ الرحْمة والمَلحْمة صلى الله عليه رسلم «وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلُلُ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ» الأعراد ١٥٧.

معركتكم اليوم هي مَعركة الإسلام، هي الدعوة إلى الهدى والرشاد، هي الحَربُ على الشِركِ والفَسَاد. هي إقرار دين الله في الأرض، فقد أقصاه الكارهون والمارقون عقوداً طوالاً، خسر فيها الناس الكثير، ولم يخسر فيها دين الله شيئاً.

والآن ها قد عدتم لتبدؤا رحلة الدعوة في النور لا في الظلام، وفي العلن لا في السرّ، وهو ما لم يهيؤ لأحد من جيلكم أو من جيل آبائكم، كما يعلمون وتعلمون. وهو أمر له تبعاته كما لكلِ جديد تبعة، وحسبنا من ذلك تبعات الرسالات المتتاليات، والتي حملت الجديد لأقوامها، كلّ حسب زمنه وظرفه، مع إتحاد المأرب.

وقد دأبت فيما كتبت، في الفترة التي سبقت أحداث ٢٥ يناير، على مراجعة ما تطاير مؤخراً في سماء الدعوة من مصطلحات، أقل ما يمكن ان يقال عنها أنها مخُلطة مُوهِمةٌ مُريبة، تُعْمِل على الإضطراب والهدم منها على الإيضاح والبناء، مثل الوسطية والتجديد والمواطنة والمدنية، مما فاضَت به مَقالات وسُطّرت فيه كتبٌ، إدعى أصحابها أنهم وقعوا على ما لم يقع عليه سلفهم وجاؤا لأهلهم بنبإ يقين!

لكنّ الواجب الآن أن نراجع أنفسنا ونعتبر بتجربة من سبق في مضهار الثورة، أو محاولتها. وقد خاض جيلنا، جيل الستينيات والسبعينيات، تجرُبة أسميها «إنفراجة حرية»، لا حرية، بعد أن أطلق السادات يد المسلمين ليقفوا في وجه الشيوعية لصالح الرأسمالية التي عَشقها السادات طول عمره.

هذا ما يجب على شيوخ التجربة أن يقدموه لهذه الصحوة، كيف تسير، ما منطلقاتها؟

المنطلق التوحيديّ أمر متفق عليه، وإنها الأمر أمرَ الحركة بين الناس، وكيفية عرض الإسلام. وهو ما يجب أن تتفكر فيه حركة الصحوة وتتدبر، ثم تتدبر، حتى لا تتكرر أخطاء الحركة في السبعينيات، والتي أشرت الي بعضها في مقالي «مراجعات . . جيل السبعينيات».[1]

وأضرب مثلاً، بعد تراكم عقودٍ من البحث والنظر فيها يمكن أن تستفيده الأجيال القادمة، بمصطلح «الإسلامية»، والتي رافق كلّ عَمَلٍ قام به مسلمون من اهل السنة والجهاعة منذ السبعينيات، إذ لم يكن فيها قبلها يُطلق على جماعات دعوية، بإستثناء جماعة المودودي في باكستان، إلا في الإستخدام المحدود لهذه الصفة. وقد دُفِع المسلمون إلى مثل هذا الإستعمال للتمييز بينهم وبين من لا يعمل في مجال الدعوة، ثم أصبحت ترمُز إلى حالة إنفصالية كرّسَت موقفاً عدائياً بين العاملين في الدعوة وبين العوام من المسلمين، وهو ما ساعد على تحقيق هدف العدو الحاكم، وهو الفصل بين العاميّ والداعية. وقد إنعكس ما ساعد على تحقيق هدف العدو الحاكم، وهو الفصل بين العاميّ والداعية. وقد إنعكس ذلك في المخاوف التي عبّر عنها البعض بأنه «يقبل الإسلام، لكنه يخشى الإسلاميين». أفلا يجب الآن أن نعيد النظر في الواجهة التي نتقدم بها كدعاة إلى الإسلام، فنكون أمامهم «مسلمون» يدعون إلى الإسلام الذي هو دينهم جميعاً، لا إسلاميون «مجهولي الهدف»، كا روّج لذلك كفار الأنظمة.

إذن، كما أننا نراجع مصطلحات أنصاف العلمانيين، من التوسط والتجديد والمواطنة والإصلاح وغيرها، يجب أنْ تتَحَسَّس طَريقها وترسِم خطواتها وتَعْقِل مَراحلها ليكون لها النصر المؤزر إن شاء الله.

http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-441 [1]

#### الهوية الإسلامية للثورة المصرية - حَديثٌ إلى الدُّعاة - ١٠ مارس ٢٠١١

لعل ما يجب التنبيه إليه في هذه الفترة الحاسِمة من تاريخ مِصر، أن الشَعبَ المِصريّ الذي ثار على الفَسَاد والطغيان، ونَجح في قطع رأس الظُلم والإستبداد حسنى مبارك، ولا يزال يقاوم، بوعيّ وفهم، لتطهير البلاد من تقيّحات النظام البائد، هو شعبٌ مسلمٌ يؤمنُ بالله سبحانه، ويحبُ رسوله أشد ما يكون الحبّ. ومن الخطأ، كلّ الخطأ، والإجحاف كلّ الإجحاف، أن نّعتبر أنّ هذه الجهاهير الغفيرة التي تجمعت لإزاحة الطاغية، والتي سجدت لله على قلب رجلٍ واحدٍ، ليست من الإسلام في شيئ، أو أنّ الثورة ثورة لادينية، لأنها لم تَرفَع مطلب تطبيق الشريعة، كواحدٍ من مَطالبها، أو أنّها لم تسمى نفسها إسلامية. ولننظر إلى ما ذكرتُ نظرةً أقربَ وأعمق.

فالحرية في حدّ ذاتها، مَقصَدٌ إسلاميٌّ أصيل تشهدُ له الشَريعة أصولاً وفروعاً، بل هو من أجلّ مقاصد شَريعتنا، حيث لخصّه الصَحابيّ الجليل ربعيّ بن عامر في حديثه لرستم، حيث بين مقصد الشريعة الأكبر «إن الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد». الحرية المطلقة من جُور بني آدم إلى عَدل الله سبحانه. فيا من مُسلم طلب هذه الحرية وسعى الحرية المطلقة من خور بني آدم إلى عَدل الله سبحانه. فيا من مُسلم طلب هذه الحرية وسعى لظلم فا سعيها، إلا وكان خروجه في سبيل الله، وكان موتُه شَهادة. وما من مسلم خَضَع للظلم والطغيان، ورضى بالذلة والدون، وقنع بالوقوف جانب الحائط، جبناً أو تأويلاً باطلاً، إلا وخالف شرعة محمد مل الشعيه وسلم.

ثمّ، إنّ الخروج في وجه حاكم طاغ، دَع عنك علمانيته وكفره، لأمْره بمعروف، ونهيه عن منكو، هو من الضّرورات الشَرعية التي، يُندب اليها بالجزء (الفرد)، وتَجب على الكلّ (الجهاعة)، وهو البُعدُ الذي غَاب عن نظر كثير ممن ينتمى لتيّاراتٍ محسُوبة على الإسلام، وأدى إلى تركِهم هذه الفريضة. وما من مجُتمع مُسلم ترك هذه الفريضة إلا وعاش في الذل والخزى والمهانة، حتى يرجع. وفي الحديث، الذي غفل عنه الغافلون من مدعي الحديث، ما رواه ابو داوود والترمذي ان رسول الله من الشعنه وسلم قال «لَتَأْمُرُنَّ بِالمُعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ

١٨٤

المُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَلَيَأْطِرُنَهُ عَلَى الحُقِّ أَطْرًا، أَوْ لَيَضْرِبَنَ اللهَّ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَيَلْعَنَنَكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ صححه احمد شاير وحنده المستلان. فها قام به الشّباب الثائر هو ما دعا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجابهة الظّالم، دع عنك العلم إنيّ الكافر.

ومن الصحيح أنّ مثل هذه الثورات الجهاعية، لا تخلُص من كلّ عيب، ولا تبرأ من كلّ دخيل، يريد أن يوجّهها وجهته، وأن يَسِمَهَا بشِعَارِه، وهو ما نراه في الثورة المصرية، إذ أعْرضَت عنها القيادة القبطية رَسمياً، لعمالة شنودة المعروفة، لكن دخلت فيها من القبط طائفتان، طائفة مغرضة تحمل أجِندة قبطية علمانية كجورج إسحاق، وطائفة قليلة جدا من شباب القبط، ممن يريد التغيير إلى الأفضل. كذلك خرج عدد من العلمانين، كتاباً وفنانين وصحفين، من المعروفين بعدائهم للإسلام، فروّجوا للدولة «المدنية» اي العلمانية اللادينية، وتحدثوا، علياستحياء وحذر، على المادة الثانية في الدستور، لكنّ هذا الإتجاه قد تضخم بفعل الإعلام، الذي يفتح له الصدر، ويرسم له صورة الفكر، وليس له ايّ أرضية بين الجهاهير المسلمة.

من ثمّ، فإنه، ومع وجوب الحذر من هذه القوى والتحسّس من تحرّكاتها وفضح أساليبها، يجب أن نقدّر هذه القوى حق قدرها، ومن الظلم الفاحش البيّن أنْ نصْبغ الثورة كلها بصِبغتها، ونَدينها بدينها. فالثورة ثورة جمهور مسلم، وقد أثبت من تعوّدنا تسميتهم «الإسلاميين» أنهم يأتون في آخرِ الصفّ، سَواءً بالتخلف عن الثورة بحجة أنها خروج على وليّ الأمر! أو بإستخدام الثورة لكسبِ مواقف مع الحكومة، والكرّ والفرّ مع النظام الفاسق، وإمساك العصا من النصف، لتحقيق أجندة خاصة لفائدة الجهاعة خاصة، بغض النظر عن الجهاعة الكُبرى.

دورُ المُسلمين المخلصين العاملين في مجَال الدعوة، لا أقول الإسلاميين، أن يَعملوا على البدء في نشر الوَعي الشَرعيّ بين الجُمهور المُسلم، وعدم الإنغلاقِ على أنفسهم تحت مُسَمياتٍ يصطنعوها، أو إنتسابهم إلى تجمعات «إسلامية» تحول بينهم وبين الناس. وليعلم الشباب من الدعاة أن الجمهور من شعب مصر أثبت إستعداده وقبولَه وحُبّه لدين

الله، وبقي أن يتحرّك الدعاة بينهم لشرح التوحيد، وبيان فَضلِ الشريعة، وإزالة جُدران الخوف التي ذرّعها النظام العلماني البائد في نفوسِ الناس، من «الإسلاميين» ومن «تطبيق الشريعة»، بمكرِ الليل والنهار وبكافة الوسائل الإعلامية والإرهابية، وتشويه المَعَاني وخَلطِ المُصْطلحات، وهو المُخَطّط الذي ثبّتَ دَعائمه وشَارك في إنْجاحِه الإسلاميون أنفُسَهم، بتقليص نَشاطِهم داخِل تجمّعاتهم أو جماعاتهم، وبالإستِسلام لشُعور التَعَالي والتفوقِ على من حَولهم!

آن الأوان أن ينزِل المخلصين من الدعاة إلى أرضِ مصر، بين أهلها، مُتحصّنين بالفَهم المُتكامل للشريعة، لا يحبِسون أنفسَهم أسْرى العِلم النظرّيّ، دون التحرّك وسَط العامة، ولا يتحرّكون حَركة عَشواء، بهدفِ الحركة، دون عِلم أو وَعي. ذلك هو الإختبار الحقيقيّ للدعاة، إذ لم يَعد هناك سَبَبٌ للخوفِ والتردّد والتحوصُل والإنكِاش على الذاتِ، سَواءً الذاتِ الفَردية أو الذاتِ الجهاعية المحدودة، مما يولّد مشاعر العلو والمفارقة، ويجهضُ غرض الدعوة ويُفرِغُها من محتواها. فإن لم يفعلوا فقد وقعوا، بقصد أو بغير قصد، إلى تكفير المجتمع كلّه، وفي ذلك ما فيه من إثم وخطيئة. وقد نعى هؤلاء من قبل على سيد قطب رحمه الله وقوّلوه ما لم يقله من تكفير المجتمع، فإذا بهم يقعون فيه عملاً.

لنبدأ بالحديث إلى الناس، حديث قلب إلى قلب، حَديث مُسلم إلى المُسلم، حديث من يحمل هدى وينير مشعلاً، يبحث عنه الناس، بل ويعيش نوره داخل ذواتِهم، بدلاً من القُعود والإكتفاء بالتحذير والتخويف، وبالتهديد والوعيد إن لم تُرفع شِعارات محددة، وبالتفاعل مع الجُمهور، دون أجندات سياسية لصالح جماعة مُعينة، إذ سرعان ما سَيكشفها الجُمهور الذي أثبت أنه ليس بالسَذاجة التي يحسِبها البعض. وبإدعاء عدم «إسلامية» الثورة

ولنا إلى هذا الحديث رجعة إن شاء الله، والله تعالى الموفق

۱۸۶

#### «حتى يحكموك فيما شجر بينهم» - ٥٠ مارس ٢٠١١

يرى البعض أنّ مسالة الرجوع إلى الشريعة وجعلها المصدر الرئيس والوحيد في الدستور والقانون، هو أمر من التحسينات الشرعية أو من درجات الإحسان الإيهانية التي يبلغها المسلم أو يتبناها المجتمع الإسلاميّ في أعلى درجات إيهانه. وهذا الاعتقاد خطأ مردود وقبيح، إنها نشأ في أعقاب سقوط الخلافة وقبلها منذ بدء الفصل بين المحاكم الشرعية وبين المدنية أو المختلطة، وما صاحب ذلك من مناصرة الفكر الإرجائي من قِبَل الحكومات المتعاقبة لتنحية المطالبة بتحكيم الشرع من التوجه الاجتهاعيّ. الأمر أن الرجوع إلى الشريعة كمصدر أوحد في حياة الفرد والمجتمع المسلم هي لازمة من لوازم التوحيد وضرورة من ضرورات الإقرار بالألوهية لله -سبحانه-، فبسقوطها يُخدَشُ حمى التوحيد وينهار بنيانه الذي يعيش المسلمون في حماه دفعة واحدة.

والمسلمون يرجعون إلى كتاب الله وسنة رسوله حين تختلف بهم الآراء وتتشعب بهم الطرق، فلننظر في آية واحدة من كتاب الله -سبحانه- تضع النقاط على الحروف وتبين الحق لمن كان له قلبٌ واع وأذنٌ مُصْغية، وما علينا بمن ضلّ وكان كالأنعام بل أضلّ.

يقول الله تعالى في سورة النساء: «فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمِّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيها» النساء ٢٥

يتوجه الله -سبحانه- في هذه الآية الكريمة إلى المجتمع الإسلاميّ بالمقام الأول، بقوله في صيغة الجمع: لَا يُؤْمِنُونَ، } يُحكِّمُوكَ، وَيُسَلِّمُوا، ثم إلى الفرد المسلم الذي تتكون منه خلايا المجتمع، والذي يتحقق به هذا الركن من التوحيد. فيُقسم الله بذاته العليّة أن : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ. وقد تضمن هذا القسَم العظيم الجليل ثلاثة شروط، وهي هي ثلاثة أوصاف، لمن أسلم وآمن وعمل صالحًا، أو لمن اسلم وآمن وأحسن، أولها ظاهرٌ من أعمال الجوارح، وثانيها وثالثها من أعمال القلوب.

فقوله تعالى "حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ" هو إقرار العمل بالشريعة في الدستور والقانون، وهو مناط الإسلام ومظهره الذي يسقط دونه مها تبجح الإرجائيون، قديها وحديثا. وهو مناط المادة الثانية في الدستور التي يتنادى المهاترون بإلغائها، وهم على علم بأن ذلك هو خلع رداء الإسلام جملة واحدة.

ثم قوله تعالى في الشرط الثاني، والوصف الثاني: ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا، أي لا يتململ أحدهم ضيقًا حين تجرى أحكام الشريعة، فيراها قديمة أو همجية، أو أنّ فيها ظلم وإجحاف بطائفة على حساب طائفة أو جنس على حساب جنس أو عرق على حساب عرق، ولا يردّد أن الحِجاب ظلم وجهالة، أو أن القصاص وحشية وهمجية، وما إلى ذلك مما يبوح به من خلع رداء الإسلام أصلا وفرعًا.

ثم قوله -تعالى- في الشرط الثالث، والوصف الثالث «وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» وهو مقتضى التسليم التام والنزول على أوامر الله خضوعًا تامًا بها ورضاءا تامًا عنها، وكيف لا وهي صادرةٌ عن العليّ العظيم، وكيف لا وهي ميراث سيدِ المرسلين، وكيف لا وهي لبّ كتابِ الله الحكيم!!

وقد يقول قائل: هوّن عليك يا شيخ، فإنّ الآية تتحدث عن الإيان والمؤمنين، وهو من كالات الدين، ونحن نتحدث عن الإسلام الذي بني على خمس، لا نرى منها الحكم بشريعة الله؟ فنقول، أما عن الإيان والمؤمنين، فإن من له علم بقواعد التفسير يعرف أنّ الإسلام والإيان تجرى عليها القاعدة التفسيرية أنها «إن اجتمعا افترقا، وإن افترقا اجتمعا» أي، بلغة عصرنا، إن وردت إحداهما في نصّ وحدها شملت معاني الأخرى من الأعمال الظاهرة والباطنة، وإن وردا معا في نصّ واحد أصبح الإسلام دالًا على الظاهر من أعمال الجوارح، والإيمان دالًا على الباطن من أعمال القلوب. والآية الكريمة التي نحن بصددها ورد فيها الإيمان دون ذكر الإسلام، فشمل الإيمان معاني كليهما من أعمال الظاهر بتحكيم الشريعة، وأعمال القلوب برفع الحرج منها والتسليم المطلق لها.

۱۸۸

أما عن الجزء الثاني من أنّ الإسلام بني على خمس لا نرى منها الحكم بشريعة الله، فإن ضرورة الحكم بالشريعة وكونها ركنا من أركان التوحيد أساس من أسس «لا إله إلا الله»، فألوهية الله وحده تستلزم أن لا يكون له شريك في الحكم والأمر، كما انّ ليس له شريك في الخلق «ألا لَهُ الخُلْقُ وَالْأَمْرُ» الأعراف ٤٥ والإقرار بألوهية الله تستلزم صحة عبادته، أي طاعته، فالعبادة هي الطاعة كما قال تعالى «أَلَهُ أَعْهَدُ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ» يونس ٦٠، قال المفسرون: أي طاعته، وإنما الأركان الأربعة وبقية الأوامر والنواهي هي صور من صور العبادة والطاعة التي أعلاها الرجوع إلى شريعته، لا إنشاء شريعة موازية وإجبار الناس على الرجوع إليها والطاعة عليها.

أمر الرجوع إلى الشريعة أكبر وأهم وأعظم في حياة من يريد أن يموت على الإسلام من مجرد مادة في الدستور يقرها أو يلغيها مجلس من البشر، بعد أن أقرها من بيده الأمرُ كله.

್ಲಾ**ಯ**ಿ ———

# معالمٌ في طريقِ الدعوةِ ٠٠ نَظرةٌ عَاجِلةٌ ١٠ مارس ٢٠١١

الإسلامُ فوق الثورة .. والله من ورائها حافظ

لاشكّ ان لحظات التغيير التاريخيّ التي تمر بها الأمم والشعوب كلّ حينٍ في حياتها، تعتاجُ إلى وقفات تأملٍ وتدبّرٍ من النخبة التي تقود الأمة في هذه اللحظات، سواء على أرض الواقع، شباباً، أو على صفحاتِ الكتبِ والصُحفِ، شيوخاً. فالتغيير يعنى بالضَّر ورةِ تحويلاً في الإتّجاه، وهو ما يَسْتدَعى نظراً وفكراً، وحرصاً وحِنكةً في نفس الوقت، فالتحوّل إلى مجهولٍ، أو غَامضٌ على أقل تقدير، يحتاج إلى مَشاعِلٍ تضيئ الطريق، وإلى مَعالمَ تهدى الى مَداخِله وتبيّن مَراحِله، وهو أمرٌ يحتاج إلى دراسة مُفصّلة جَادة، إنّا نوجِز هنا ما نأمل أن يكونَ نقاطاً على جَدولٍ عَمَلٍ لهذه الدراسة والتي أزمَع – إن شاء الله تعالى – أن أدعو اليها من أرضِ مصرَ، حين يكتبُ الله لي العَودة اليها في الصَيف القادِم بعونه تعالى.

ولحظاتُ التغيير التي تَجتاحُ وطننا العربيّ المُسلم الحبيب ليسَت بِدعا في ذلك. لكنْ ما يُثلج القلبَ ويهدّئ الخاطرَ أنّ طريق التغيير هنا معلومٌ مقرّرٌ، بخلاف ما يعترى غيرنا من أمم ليس لها علم ولا هدى ولا كتاب منير. التغيير الموفقُ الذي يرفع أمّة العَرب إلى آفاق النصرِ وغاياتِ التقدّم لا يكون إلا بالله وبالإسلام. هذا أمْرٌ مفروغُ منه لا داع لترداد الحديث عنه. إنها الأمرُ هو كيف تتوجّه الدعوة بين الناس بعد أن ظلّت تتخبط بين أشكال عديدة، نتيجة إختلاف في الرؤى وإختلاف في الأهواء على حدٍ سواء، مما أدى إلى التضارب والتنافر، ثمّ إضعافها كلها على حِسَاب بعضها البعض.

وهذه المَعَالِم التي تحتاجُها الدعوة إنها تتبيّن من التفاعل مع مُعطيات الواقع، من خلال تحليلِ أحداثِ المَاضي، في ضَوء أهداف المستقبل. وبعبارة أخرى، فإن هذه المعالم يمكن أن تتلخص في المراحل التالية:

١. النظر في الماضي وما تراكم فيه من أشكالِ الدعوة.

النظر في الواقع الناشئ الذي يتبلور حالياً، والذى ما لاتزال معالمه غير واضحة فيها
 ستنتهى اليه.

- ٣. النظر فيها يراد أن تصل اليه الدعوة، شكلا وموضوعاً، في المستقبل القريب والبعيد. وسنحاول في هذه العجالة أن نعطى تصوراً لهذه المراحل حسب ما تراكم لدينا من معرفة بالماضى، وقراءة للحاضر، ورؤية للمستقبل.
- النظر في الماضى وما تراكم فيه من أشكال الدعوة: ولن نحاول هنا التوسّع في دراسة الحركات الدعوية التي ظهرت في العقود الماضية، لكن نكتفي بتقرير الأطياف المختلفة التي كان لها دورٌ ووجودٌ على أرض الدعوة، بحق أو بباطل:
- الإخوان المسلمون، ومنهجهم معروف، وهم قد فشِلوا، بكل مقياس، في تحقيق أي تقدّم سِياسي بها تبنوه من منهج فاشل في الإنخراط تحت مظلة العمل السِياسي في عهود الطغيان، وتركيزهم على العمل السياسي دون الدعوى، مما جعل الكثير من منتسبيهم وكوادرهم في حاجة ماسة إلى تنمية علمية شَرعية مَنهجية.
- ب. السّلفيون: وهم، وإن كانت عقيدتهم النظرية وفهمهم للتوحيد وتمسكهم بها صحّ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب إلى الحق من غيرهم، إلا أنهم قد وقعوا في شبه الإرجاء، كالإخوان، حين طبقوا مَناطَات أحَاديث السّمع والطّاعة، فخرَجَت قراءتهم للواقع مَريضة مُهترِئة بعيدة عن الحق، أعجزتهم عن التفاعل مع الحاضر المُتغيّر.
- ت. أهل السنة والجهاعة: وهم، وإن لم يكن لهم تنظيم أو قيادة، وإن كانوا غالباً من المستقلين، نظراً لشِدة بطشِ السَلطات الكافرة بهم، إلا إنهم موجودون في السّاحة، عَالمون عَاملون، لا يضُرّهم من خَالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله. ومن هؤلاء الكثير من الشباب ممن تربّي على أيدى شُيوخ أهل السّنة في العُقود الأربَعة الأخرة أساساً.

ث. السلفية الجهادية: وهي شكل آخر من أشكال السلفية التي تعتمد الجِهَاد الآنِيّ حلاً.

النظر في الوَاقعِ الناشِئ الذي يتبلورُ حَالياً: وهو ما نراهُ حَالياً من تطوّر خُطواتِ الثورة في سَبيل تحريرِ مِصر من الفَسَاد والظلم وإستبدال النظام الفَردي الديكتاتوري بيظامٍ أكثر حُرية، وإن لم يكن حُرُّ تماماً بسَببِ تربّص قياداتِ الجيش بتجربة التَحرّر التَام، وهو البُعد الذي يجب أن تَحرّس منه أيّ دَعوةٍ قادمةٍ، إذ سَيتربّص الجيش، ذو القيادة العلمانية، بأيّ حركة قد تثمر إتجاهاً عاماً قد يوجِه السياسة توجيهاً إسلاميا من خِلال مجلسِ الشعبِ والاحزابِ. ولا زلنا نسمع من بعض الشخصيات السياسية «الوطنية»، بل وللأسف من بعض شَباب الثورة كذلك، أن إعادة هيكلة جهاز أمنِ الدولة يجب أن يتوجه لتجميع التقارير والمعلومات عن «الإرهاب»! وهو ما نعرف أنه يعنى في المُصطلح السياسيّ الحديث «الدَعوة إلى الإسلام». هذا التوجّه يبيّن أنّ أهل الإسلام سيكونون تحت المجهر، ولن تكون الفرصة أمامهم متاحة حتى ولو حَصَلوا على الأغلبية الديموقراطية.

بقي أن نفهم أنّ الشكل النهائي للحُكم في مصر لم يتبَلورُ بعد، وأنه طالما يتحكّم الجيش في مَطالبِ الشَعب، ولا يحقّقها إلا تحت التهديد الشعبيّ، فإن حركة التحرّر ستظل حبيسة مُقيدة، إذ إن الحرية لا تُمنح، من جيش أو غيره، بل يجب أن يكون صاحبُ القرار هو مُنفّذه، لا أن يكون منّفذ القرار مجبراً عليه، ولا يجب أن ننسى إنقلاب جيش موريتانيا على أول رئيس منتخب بعد ولد طايع زتولي الجنرال محمد بن عبد العزيز (مايذكرنا بسامي عنان) السلطة، وما يدل على نهم الجيش للسلطة في كل زمان ومكان. كذلك لا يجب أن نأمل خيراً في الحُكومة الإنتقالية، إذ من الواضِح إنّ التوجّه العام لتعيين شَخصياتٍ عِلمانية «ليبرالية الكعاد أبو غازى على رأس الثقافة في مِصر، وهو ماركسيّ ليبرائي مَعروف. ولعل الإحتكام إلى صَناديق الإقتراع أن يقرّبنا من هَدفنا خُطوة أو خُطوات.

٣. النظر فيها يراد أن تَصِل اليه الدعوة، شَكلاً وموضُوعاً: وهَدَف الدَعوةِ إلى الإسلام
 وتطبيقِه في حَياةِ الناس، مَعروفَة ولا تحتمِلُ تعدّدية ولا مُمّاحكة.

لكن الأمرّ هنا هو كيف يمكن أن نتوجّه بها إلى الناس؟ بها نبدأ به، وما نُريد أن ننتهى اليه، ما هو أسْلوب الدعوة المناسِب وسَطَ العَامّة، وما هي الفَرضِيّات التي يعمل الدُعاة على أسَاسها. ثم، وهو الأهم، ما هو طريق تكوين وإعداد الدعاة، غير الرَسميين، بعيداً عن الأزهر وعن الجمّاعات الإسلامية التنظيمية، وأقرب إلى رجل الشارع البسيط المسلم.

كذلك يجب تحديد رؤية شرعية لما يطمح اليه المسلمون في المستقبل، وسط خريطة العالم العربيّ، أخذا في الإعتبار الواقع العربيّ والعالميّ، وتطور أشكال الحكم، وتعقد مجالات الحياة، ليكون الهدف الإستراتيجيّ للمسلمين في مصر قابلٌ للتحقيق دون تفريطٌ في اصوله وقواعده، ودون وَضْع عَراقيل، لا دليل شَرعيٌّ معتبرٌ عليها، تُعيق تَحقيق الهدف الإسلاميّ الأعلى، وهو تحكيم دين الله في أرضِ المسلمين، لصَالح كل يعيش على هذه الأرض المسلمة.

ولعل الله أن يَمد في العُمرِ حتى الصَيف القادم، حيث أنوى، والنية لله تعالى، أن أتقدم بورقة تحت عنوان «رؤية وعَملٍ لمنهج الدعوة ومعالمها»، إلى كلّ من أراد أن يكون عاملاً فاعلاً في طريق هذه الدعوة التي:

- \* هدفُها «التوحيد»،
- \* وكَلمتُها «لا إله إلا الله»،
- ﴿ وشِعارُها ﴿ الإسلامُ فوقَ النَّورةِ .. واللهُ من ورائِها حَافِظٌ ﴾ .

والله وليّ الذين آمنوا، والذين كفروا لا مَولى لهم.

# لا تلقوا بمصر في التَهلِكَة .. نعم للتعْديلات الدُستورية ١٥ مارس ٢٠١١

أدعو الله سبحانه أن يُلهم الشعب المصريّ، في أول الإختبارات التي يمر بها في عصرِ الحرية الوليدة، أن يختار «نعم للتعديلات الدستورية»، إذ البديل مُرعبٌ مريعٌ، لا قدّر الله.

الإستفتاء على الدستور، أصبح في حقيقة الأمر، إستفتاءاً على المادة الثانية في الدستور، وهي أن «الإسلام دين الدولة» وأن «الشريعة هي المصدر الرئيس للقانون». لهذا يحشد الأقباط أمتهم للتصويت بلا، ولا يظنّن أحدٌ أن القبط إنها يُجمِعون على هذا لوطنيتهم الواعية! بل هم يعرفون أنّ هذه هي فرصتهم لتبديل هوية الأمّة مرة واحدة، بالتعاون مع العلمانيين اللادينيين ممن يحمل هويّات مسلمة، كعمرو موسى ومحمد البرادعي من جماعات الرئاسة، وعمرو حمزاوى ومنى الشاذلي ووائل الأبراشي من جماعة الإعلام، وعمرو خالد من جماعة «الدعاة البحُدد»، وهذه الثلّة من اللادينيين المتلتّمين بأساء مُسلمة، ولا أدرى ما الذي دّهي التعديل المتعلق المؤرة ليقع في هذا الخطأ الإسترتيجيّ الشنيع بطلب إلغاء التعديلات. إنها تسعى لتبديل الدستور مما يزيل أي إلتزام إسلامي لهذا الشعب المسلم العريق، إذ تعلم تماماً أنّ للبدعة الدعوة الصريحة لرفع هذه المادة ستؤدى إلى رفضها رفضاً حاساً قاطعاً لا رجعة فيه، ومن هنا يضعون هذا الرفض للتعديلات كأنه من باب الوطنية والتغيير الثوريّ.

السبب في ضرورة التصويت بنعم هو أنّ رفض التعديلات سيعود بنا إلى مَوقع المَجهول، بل سيُلقى بمصر في كَهفٍ مُظلم لا مخرج منه، إذ لن يقف المسلمون مَكتوفي الأيدى أمام أيّ إعلان دستورى يبدّل هذه المَادة بأي شَكلٍ من الأشكال، كما يقترح بعض هؤلاء أن يشمل الإعلان الدستورى المقترح، كبديل للتعديلات، أن ينصّ على أنّ «مصر دولة مدنية تحترمُ كافة الأديان». وبالطبع فإن هؤلاء الجبناء لا يريدون أن يَستخدموا التعبير الصَحيح وهو العِلمانية اللادينية، ويستبدِلونها ب«المدنية»، وهو ما أوضحنا عُواره وبيّنا زَيفه في مقالنا «http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-7616» تحت عنوان «أهى مدنية

لاعسكرية .. أم مَدنية لادينية »، وذلك لما يعرِ فونه حق المعرفة من رفض الشَعب المُسلم لهذا جُمُلة وتفصيلاً.

والمَجلِس العَسكريّ يدركُ الحَرج في هذا السيناريو تمام الإدراك، لهذا لا يتحدث عن ايّ سيناريو آخر. وهم يعلَمون أن ذلك سَيكون فيه القضاءُ التامٌ على الثورة، من حيث ستنقسم البلاد حول المَجلس التأسيسيّ الذي لا يَعرف أحدا كيف سَينتخب، والذي ستكون مصر أضْحوكة العالم المتحضّر إن سمحَت بإجراء إستفتاء شعبيّ علي هذا المَجلس التأسيسيّ يُدلى فيه العَارف والجَاهل وكلّ من هبّ ودبّ برأيه في قضاة ومستشارين وقانونيين لا يعلمُ عنهم ولا عن عَمَلهم شيئاً. ثم إن مع هذه الأزمة ستتجمّد كل التحرّكات السياسية ويقف مدّ الثورة تماماً، ويستمر الحُكم العَسكريّ إلى مدى لا يعلمه إلا الله، وما يتبع ذلك من إحتال إجراء إنتخاب رئيس يعمل حَسَب الإعلان الدُستوريّ العِلمانيّ، وما يتبع ذلك من فتح بابِ تسليمِه مفتاح إختيارِ نوابٍ والتأثير على عملية إنتخاب البرلمان بينما إنتخاب البرلمان على اساس التعديلات، ثمّ تكوين الهيئة التاسيسية الدستوريّة لبدأ بينما إنتخاب البرلمان على اساس التعديلات، ثمّ تكوين الهيئة التاسيسية الدستوريّة لبدأ بينما ويزدَهر.

من أجل دينك وإسلامك ورسولك صلى الله عليه وسلم، ومن أجل مصر، قل «نعم» للتعديلات فهي النعمة لك في الدنيا والآخرة.

#### حَشْدُ الهِمَّة .. لمناصَرة دينِ الأمَّة ١٨ مارس ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لعله لم يكن في عصرنا القريب وقت أكثر ملاءمة وأقرب غرضاً، من هذه الأيام التي أعقبت الثورة، للنظر في مُعطيات الواقع على أرضِ مصر بالنسبة للدعوة الإسلامية، والتحرك في سبيل نَشر الوَعي الإسلاميّ والتعريف بمعاني التوحيد وضرورة الإلتزام بالشرع إجمالاً وبالأحكام الشرعية تفصيلاً، بأن تصبح الشريعة هي مَصدرُ القوانين، والمَرجعيّة الإسلامية هي الدُستور الأعلى للبلاد، خُضوعاً لله سبحانه وإلتزاماً بأمره.

والأمر أنّ الثورة، على جَلال ما قامت به لرَفع الظُلم وإنهاءِ الفَساد والإستبداد والإستعباد، وإسقاط الطواغيت، وإعادة سُحُبَ الحُرية إلى سَماء البلاد، وهو غرض من اغراض الشريعة لا يمارى فيه أحد، إلا أن الثورة لم تكن تقصد إلى إعلاء الإسلام بالذات، بل إلى رفعة المصريين عامة، وغالبُهم من المُسلمين، وهما غرضان مختلفان وإن كانا قريبين. كذلك فإن من مجموع المصريين الذين تولّوا الثورة، من إختلطت نيّاتهم، ممن أراد بها تمهيد الطريق لدولة علمانية لادينية، تتستر تحت مُسمى الدولة المدنية، ومن أراد غرض طائفي يخدم أقليّة قبطيّة صَغيرة لا تتجاوز ٦٪ من الشعب.

لهذا، فإنه يجب الآن أن تتجرّد النية، وتَخلُص الوجهة، وتصِحّ العزيمة، في إعلاء دين الغالبية الساحقة، والحرص على تحكيمه في حياة الناس، وتوعيتهم بأن في ذلك فوز الدنيا والآخرة، وأنه لا إسلام بدون تسليم، ولا إيهان بلا برهان، وأن الفرصة سانحة لموالاة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم دون إخلالٍ بحق الأقلية من أهل الكتاب، أو حرية التعبير التي لا تتعدى على عقيدة الأغلبية أو تدعو لغير الإسلام.

تطبيق الشريعة هو مقتضى الديموقراطية التي ينادى بها العلمانيون والقبط، لكنهم لا يقبلون بها طالما أنها تأتي في صالح الإسلام والغالبية المُسلمة، وهو ما سيؤدى إلى فتنة

١٩٦

نسأل الله تعالى أن يجنبنا إياها، إذ ستحرق الأخضر واليابس، فالمسلمون لن يعطوا الدنية في دينهم، وهم الأغلبية الساحقة، لصالح عدد من المُغامرين ممن إرتد عن الإسلام فعلاً من العلمانيين. وهؤلاء لا يصحُ أن يتستروا وراء من لم يفهم مرادهم ويعلم خططهم في هدم هوية الأمة لصالح لغط فارغ عن حداثة العلمانية الملحدة وتقدّمية الليبرالية المتفلتة. والعجيب أن يتدخل القبط في قوانين الدستور ودهاليز السياسة، ودينهم لا يسمح لهم بهذا، بل يدعوهم إلى فصل الدين عن الدولة إبتداءاً. فهل يا ترى هم الخارجون على تعاليم دينهم، أم أن دينهم خارج عن الواقع عار عن الصحة؟

جاء الآن دور شَباب الإسلام، وكلّ من يدينُ بدين الإسلام، حقيقة لا إدعاءاً، إيثاراً لا ميراثاً، أن يُظْهِرَ تمسّكه بدينه وإستعداده للموت دونه، إن تعرّض لأي مَسَاسٍ من أي جِهة كانت. لقد أحجَمَ الإخوان وغيرهم ممن إنتمى إلى الدعوة، طوال الثلاثين عاماً الماضية على الأقل، عن أي مواجهة مع السُلطة، أو محاولة كَسرَ جدارِ الخوف، حتى تولّت الثورة عنهم هذه المهمة على أحسن وجه. وليس الآن ما يعوق التقدم بالدعوة بأقصى جَهدٍ ممكن، والتركيزِ عليها، مع إبقاء العُيون مفتوحَة على العَمل السياسيّ الذي بات مؤثراً حقيقياً لا مزوراً، ولا يصح أن يُسرق من قِبَل هذه الشرذِمة القليلون.

ولا يعتقد أحدٌ أن المسلمين سيَجْبنون أمام أيّ تحدى يُحاول شَر اذمَة العلمانيين اللادينيين، والقبط، فرضَه على أرضِ الواقع، بل يجب أن يكون معلوماً للجميع أن محاولة فرض العلمانية أو اللادينية أو الدولة المدنية أو ما شئت من هذه التسميات، التي لا سلة لها بالإسلام، سوف يُقابل بكل وسائل المقاومة، بها فيها القوة المُفرطة إن لزم الأمر، ولم تُفلح وسائل الإقناع الديموقراطية، التي صدّعونا بروعتها من قبل، ثم إذ هم ينتفضون عليها بين يوم وليلة!

الشهادة هي الأفضل حين يجد المُسلمُ أن دينه يهان ويستهان به، وأن شريعته تُنحى جانباً لصالح فِكر الكُفر العلمانيّ، وهُراءات القبط.

#### «قَلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمُ» .. والمُوعِدُ الشَريعة - ٢٠ مارس ٢٠١١

الحمد لله، ثم الحمد لله. وصلت الرسالة، التي وجّهها ٧٨٪ من الشَعبِ المصريّ إلى القبط ومُرتزقة العِلمانية اللّادينية الكُفرية، أن لا سَبيل إلى أن يتخطوا إرادة الغالبية المُسلمة التي لن تتنازل عن هويّتها لصالح هذه الشرذمة القليلون المعتدون، الخارجون عن الشَرعية الإسلامية وعن الديموقراطية على حدٍ سواء.

لكن، يَظهر أنّ هؤلاء الخاسرين، الذين تسلّموا الرسالة، ممن لا يَعقل ولا يفهم، وممّن هو مَهينٌ ولا يَكاد يُبين. فقد بدأ التباكي والحنق وإلقاء الإتهامات بشكل عشوائي، يتراوح بين الإتهام بالخداع وبين الجهل والغفلة. فقنوات ساويرس ودريم، والصحف الإلكترونية العِلمانية، كالدستور والفجر واليوم السابع والمصريّ اليوم والأزمة واليوم السابع، عدا البرامج المابطة كبرنامج الحكيق الأقرّع عمرو أديب، قد تواطؤا على أنّ:

- ا. هذه النتيجة الساحقة إنها هي بسبب أخطاء متت في تطبيق الديموقراطية ويجب تلافيها في المرّات القادمة، إذ سَمَحت للمُسلمين بأن يهارسوا حقّ الدِعاية عن رأيهم في صِلة هذه التعديلات بدينِ الأمّة، والدعوةُ إلى الإنتباه إلى حقيقة مراد اللادينيين والقبط في العبث بمواد الدستور اليوم فبل أن تفوتُهم الفرصة غدا. والعَجب أنهم لم ينتقدوا التوجيه الكنسيّ العام بأن يُصوّت القبط بالرَفض، او بالتظاهر وإستخدام الساقطين من أهلِ الظِلِّ والخيال (الفنّانين الفتّانين) للعب بعقول العامة، إذ كلهم على دينِ واحد.
- ۲. المثقفون والمتعلّمون هم من قال بالرَفض، كما زَعِم الحَليق الأقرَع عمرو دياب، إذ قال إنه، هو ومن معه ممن صَوّت في المناطق الرّاقية، لم يرّ أحدا قال نعم على الإطلاق، بينما أهلِ السَيدة زينب والحُسين والعَشوائيات والأقاليم كافة والصعيد وقرى الفلاحين هم جهلة أميون مغلوبون على عقولهم! هذا والله قمة المُوسَ والسَفالة وخِسّة الأصْل، ولا أدرى كيف يَسمَح الشَعب المصريّ لمثل هذا

۱۹۸

الرويبضة الأقرَع على سَبّه وإهانته بمثل هذا الشكل غير المسبوق، ألا لعنة الله على الكافرين. الرجل يؤمن بديمو قراطية الطبقة الغنية، ويَستبعد أفراد الشعب الفقراء في زعمه، ولا يستحى أن يعلن ذلك للملأ على التلفاز! وكأن القبط ليس منهم جَهلة ولا أميّن، بل كُلهم، ما شَاء الله، عُلهاء مُثقفون، لا غَضاضَة في تصويتهم! كذبٌ وتَضليل أحلام وسفسطةٍ.

- ٣. السلفيون، الذين يُفترض أنهم لا يَعرِفون إلا الصلاة واللّحى، قد تحرّكوا لمَجال السّياسة، ولم يكن يفترض أن يفعَلوا ذلك! وهم لا علم هم بالسياسة بل هم (يلعبون فيها)، على حدّ تعبير أحد الضّيوف اللادينيين لقناة دريم الذين تعوّدَت إستضافتهم على الدوام. عجيب والله، كأنّ السَلفيين (مع إختلافنا معهم في الرؤية) ليسوا مِصريين، وأنهم يجب أن ينتظروا «شهادة نضج سياسي» من العلمانيين ليتحرّكوا ويُدلون بأصّواتهم!
- التحالف بين الإخوان والحزب الوَطني، وهو أَسْخف تلك الهُراءَات البَاردة التي إنْ دلّت على شَيئ فإنها تدلّ على إفلاس وإرْجَاس، وصَدق رَسول الله صلى الله عليه وسلم، «إذا لم تَسْتح فإصْنع ما شِئت» البخاري، فالحُزب الوَطنيّ

الحَلَّ الأمثل الذي يتوافق مع هؤلاء اللادينيين، أن يتنادوا بَينهم لإعادة حَسنى مبارك، فنظامه هو النظام الوحيد الذي يمكن أن يلبى حاجات الديموكتاتورية التي ظاهِرها الديموقراطية وباطِنها الديكتاتورية.

#### يا شَبابَ الثورةِ ٠٠ تمسّكوا بدينكم ٢١ مارس ٢٠١١

أحزنني ما ورد في جريدة الدستور الأصلي، ذات الإتجاه اللادينيّ (العلمانيّ)، عن عَددٍ من أبناء الثورة وشَبابها، إن صَحِّ ما أورَدته الصحيفة، عن ناصر عبد الحميد، أنهم يسعون إلى تكوين حزبِ «يسُد الطَريق على الإخوان».

الأمر، يا شباب الثورة، أنه حين نتحدّث عن العلمانية، لم يعد أمر سياسة. ومن أوحى اليكم بغير هذا فقد خدعكم، ومن منكم سوّلت له نفسه غير ذاك، فقد غَرّه الغرور (الشيطان). ولننظر فيها تعنى العلمانية، أو بتعبير صحيح، العالمانية، في كلمات قليلة.

فالعلمانية، نسبة للعلم، وأقرب ترجمة لها من الإنجليزية هي (Scientific) أي علميّ، إذ ليس في الإنجليزية مصدر من العلم مواز اهذا التعبير، وهي تعني إستخدام العلم فيما يخُصّ أمور الدنيا ومصالحها، بعيداً عن مرجِعية الحُكم. أما العالمانية، نسبة إلى العالم المحسوس، فترجمة من (Secularism)، وهي تعنى غَضّ النظر عن كلّ ما هو إلهي أو ما هو من المرجعية الدينية التي تؤمن بالغيب، وتكتفي بالوضعيات البَشرية لإدارة شُؤون الناس. والفارق بينها شاسع. وقد تعمّد مترجموا نصارى لبنان في اوائل القرن إستخدام كلمة علمانية لعكسِ مفهوم Secularism، لتكون أهون وقعاً وأسهل منفذا لقلوب المُسلمين في بلادهم.

إذن، من هنا نفهم أنّ رديف العلمانية المحرّفة - أو العالمانية - هو اللادينية، فالعلمانية تعنى فصل الدين عن الدنيا، وإتخاذ المرجعية البشرية الوضْعية اساساً لبناء الدولة، والتحاكم بها بين الناس، على اساس أنّ تنزيل الشَرع لا يرجع إلى ما هو من قبيل المحسوسٌ، بل هو غيبيّ لا يصِحُ للوضعيين أن يعتبروه في منظومتهم العلمانية.

وهذا الفصلُ بين من هو دينيّ وما هو دنيويّ، او فصْل الدين عن الدولة، أو فَصلِ الدين عن الدولة، أو فَصلِ الدين عن السِياسة، أيها شئت، كلّها يمكن ان تكون صحيحة بالنسبة للدين القبطي النصرانيّ، لأن هذا الدين مبنيّ على أنّ مملكة الدنيا منفصلة عن مملكة الآخرة، التي هي مملكة المسيح

وأتباعه، كما يزعمون، وليس للنصراني أن يتدخل في شؤون مملكة الدنيا. ومن أراد أن يتأكد فليسأل إذن نظير جيد (الشهير بشنوده).

أما الإسلام، فهو على النقيض من هذا المفهوم جملةً وتفصيلاً. إذ الحُكم بشريعة الله هو لازمُ توحيده، بلا غَبشٍ أو تَحيّل. ولا داع اتذكير أحد بها قال تعالى «وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُولَئِكَ هُمُ ٱلْكُفِرُون» المائدة ٧٤، أو «فَحُكْمَ ٱلجُهِليَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ الله أَنْوَلَ اللهُ فَأُولِئِكَ هُمُ ٱلْكُفِرُون» المائدة ٧٤، أو «فَكُو وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ حُكْمًا لَقُوم يُوقِنُون المائدة ٥٠ أو «فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا ممّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيهًا النساء ٥٠. وغيرها عشرات الآيات، واحداث السيرة الطاهرة، تؤكد على أنّ ذلك هو مقتضى طاعة الله وتطبيق التسليم له، وإلا فإن إتخاذ القرآن كحجاب يضعه المسلم في كؤخرة سيارته، ويقبّله حين يُقسم قسها، لا يجعل المرء مسلهاً حتى يعتقد أن الحكم لله وحده، ويعمل على القيام بها يمكنه ليحول دون فكر الكفر الذي يكذب آيات الله البينة.

إذا، وبدون تفصيل فقهي أو اصوليّ، نكتفي بها يخاطب الفطرة، ويتوجه إلى العقل ويستلهم المنطق، هل يُنكم ان يكون بعد قول الله هذا قولٌ لمن كان مسلماً؟ لا والله، ما رفض أحدٌ هذا إلا ابتلي بالكفر دفعة واحدة. ولسنا نخشى اليوم ما يروّجه كفار العلمانية اللادينية من تهمة «التكفير»، فهم من جلبوا هذا الوصف على أنعسهم، ومن كان جاهلاً منهم عرّفناه، ومن كان متشككاً جَادلناه، ومن كان مُصراً وصفناه بها يستحق، ولا كرامة.

يا شباب الثورة، إرجعوا رشدكم، ولا تنخدعوا بكلماتٍ براقةٍ خدّاعة كاليسارية والعِلمانية والتقدمية، فالتقدم في الإسلام، والحُرية في الإسلام، والحقُ في الإسلام، والعدالة في الإسلام، والمُساواة والمواطنة الحقة على أساس عقد الذِمة في الإسلام، والوسَطية الحقة في الإسلام، وما في غيره إلا الباطل، إن كنتم مسلمين.

هدانا الله وإياكم.

#### الأحزابُ الدينية .. وإتجاه السِياسَة المِصْرية ٢٤ مارس ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صدور قانون الأحزاب الجديد، حَاملاً رِسالة صَريحة للشّعب الحِصريّ المُسلم، إنه لن يُسمَح للدين أن يأخذ مَكانه في مصر تحت أي ظرفٍ من الظروف، وهو ماتوقعْنَاه من مجلس عَسكريّ يجلِس على رأسِه حسين الطنطاوى، ومجلس وزراء ينوب عن رئيسه يجي الجمل، ويتولى إعلامه باقة غير مُباركة من العِلمانيين اللادينييّن.

وعلى كلّ حال، فإن هذه المَسألة لا تهُم المسلمين من قريب أو بعيد، بل نحن نتفق مع السلطة في أنّ الدين لا يجب أن يكون اساساً حزبياً. فإن مَسألة تكوين الأحزاب على أسُس دينية تتعارضُ أساساً مع الفهم الإسلاميّ السُنيّ لدور الدين في الدولة، ومعنى الأحزاب في دولة مسلمة. فالدولة المسلمة تقوم أساساً على مبدأ أن الدين لله والوطن لله، ومن ثمّ فإن التحزب على ايه فكرة مضادة لدين الله هي فكرةٌ مجُرّمةٌ أصلاً في التطبيق الإسلاميّ. من هنا فوجود أحزابِ إسلامية مُقابل أحزابِ غير إسلامية ليس له أي مَعنىً إبتداءاً.

فكرةُ الأحزاب المقبولة في الدّولة المُسْلمة التي تخضع لشرع الله سبحانه، وهي الدولة التي أدعو الله سبحانه أن تكون الغالبية المسلمة في مصر سّاعية اليها بالدم والنفس، هي الأحزاب التي تتقدّم للحزبيّة على أساسِ برامج إنتخابية مَعنيّة بآليات التنفيذ في حُدود السُلطة التنفيذيّة كالبرامج الصناعية أو الزراعية أو التعليمية أو المالية، أو غيرها من المُجالات الحياتية والإجتهاعية. أما أن يكون هناك حزبٍ ينشأ على أسسٍ عِلمانية أو كافرةٍ بشكلٍ عام، فهو يتعارضُ بشكل كليّ مع مفهوم الدولة الإسلامية التي يعيش على أرضها غالبية مُطلقةٍ مُسلمة.

إذن، فإن هذا القانون لا يزال يتعامَل مع الشَكل السِياسيّ و المَرجعيّ للدولة القادمة في مِصر على إنه ذو هَويّة عِلمإنية، كما كان في السّابق. ومن الظّاهر أنّ الثورة المُضَادة، التي

بات وجودُها برئاسة العَسكر أمرٌ مفروغٌ منه، لم تدرك حتى الآن طبيعة الشعب الثورة المصرية، التي وإن قام أبناؤها ضد الظلم والعبودية ودعاً للحق والحرية، وتخلّفت عنها وقاومتها الكنيسة القبطية برئاسة نظير جيد، فإنهم مسلمون موحدون، لن يقبلوا، حين يحين الحين، أن يقرّر لهم العَسكر، أو غيرهم، نظاماً لادينياً يعاكس رأي الأغلبية المطلقة ويفرض عليهمُ الحياة في ظلّ نظام كفريّ علمانيّ يجعلهم موقوفون أمام ربهم بجُرم «يَودُّ المُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذُ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَاحِبَتِهُ وَأَخِيهِ ﴿١١﴾ وَصَاحِبَتِهُ وَأَخِيهِ ﴿١١﴾ وَفَصِيلَتِهِ التّبى تُويهِ ﴿١١﴾ وَمَن فِي ٱلأَرْضِ جَمِيعًا ثُمّ يُنجِيهِ المارج.

الأمر الآن أن ينتشر الدُعاة بين الناسِ، بين صُفوف الشعبِ المُسلم، الذي أكّدَ هويّته في الإستفتاء الأخير، يتحدثُ ويوضحُ، حديث مسلم لمسلم، وأخٍ لأخٍ، عما تعنى ضرورة رفع سقف المادة الثانية، لا مجُرّد المُحافظة عليها، فإن العقود السالفة قد عملت بمكر الليل والنهار على تشويه المفاهيم، وإنْ فشِلت، بحمد الله، في مسح الهوية أو مسخها.

والله من ورائهم محيط.



### السَلفيون .. والرُّؤية السِياسية ٢٤ مارس ٢٠١١

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى والله ماذا دَهى هذه المجموعة من السّلفيين! تخرج علينا أخبارهم تدعو للحيرة والحُزنِ والحَرجِ، وما شِئت من معاني التشوّش وعَدم الفَهم. يخرُج أولاً الشيخ محمد حسين يعقوب بموضوع «غزوة الصَناديق»، والذي نرى أنها زلة لسانٍ لم يُقصد بها ظاهرها، وإن دلّت على شيئ فإنها تدلُ على تسرّع في الحديث، وعدم مُراعاة أي دبلوماسية سِياسية في تناول الأمور. ثم يخرج الشيخ يعقوب للإعتذار عها بدر منه.

ثم نرى حازم شومان يتحدث عن علمانية البرادعيّ بطريقة أقل ما توصف به انها فجّة، لا ينقصُها الذّوق السِياسيّ فقط، بل ينقصها المهارة الدعوية في توجيه الحديث، ولا أدرى عن هذا الرجل المنتسب للسلف، كيف يسيئ لدعوة السّلف بهذا الحديث الفجّ الذي يَحَجّلُ مِنه أي منتسبِ للسلف، بل كلّ منتسبِ للإسلام، ثم يخرج الشيخ شومان للإعتذار عما بدر منه!

ثم، هذا الدعيّ الغريب، الناسِبِ نفسَه للسلفِ، محمود عامر، والذي كفّر القرضاوى وغيره لدَعوتهم الإنتفاض ضِد الظلم والإستبدادية، يعلن ترشيح نفسه للرئاسة! هذه والله ثالثة الأثافي وأضحوكة السامع والرائي! أي رئاسة يصلح لها هذا الذي هو مهينٌ ولا يكاد يبين! أإنحطّ قدر رئاسة شعب مصر المسلم لدرجة أن يرشح هذا الرجل نفسه للرئاسة ؟!

أدعو الله سُبحانه أن يكون هناك لا يزال بين السلفيين من يعرف قدرَ هذا الوَصف، فإن العِلمانيين يسْتغلّون هذا التشويش لمُهاجمَة الدّعوة على وجه العُموم، وهو ما يُسئ للإسلام إساءة بالغة في فترة حَرِجَة من فتراتِ الدّعوة اليه، وإلى تطبيقِ الشَريعةِ بشكلٍ متكاملٍ، دستورياً وواقعياً. ولاشك أنّ بعضَهم يعرف قدر هذه الدعوة، ويعرف ها حقها، ولا يريد أن يعرّض مصطلح السلفية للهجوم والإستهزاء والتنحية المُغرِضة.

وقد رأينا أنصاف المُسلمين، من أمثال سليم العوا، الذي صرّح، في ندوة بجامعة القاهرة أمس، فرحاً فخوراً، أن «السّلفيين لا يمكنهم الوصول للحكم» وإعتزازاً وتقديراً بأن «جيش مصر لا عقيدة له، وإنها عقيدته هي حماية الوَطن»! أمثال هذا الرجل يجب أن يُواجَه بواجِهاتٍ مُسلمة قوية الرد، صَحيحة الدليل، سياسية الواجهة، تستطيع أن تقنِعَ الشعب بصالحه، دنيوياً وأخروياً، وأن تكون على مستوى العوّا وأمثاله ممن يتقرّبون للناس بخلط الدينيّ باللادينيّ، والإسلام بالعلمانية، وبعبارة أخرى، الحقّ بالباطل.

ولا غضاضة على المسلمين، سلفيين وغير سلفيين، أن يدعو لدينهم، فالعلمانيون، كما ذكر لي أخ شيخٌ فاضلً، يروجون لدينهم، فالعلمانية دينٌ يدين أهله بالادينية في العلاقات الإجتماعية وبناء الدول، وهم يزينونه يروجون له، ويخوّفون من أعداء دينهم العلماني، من المسلمين، ويصورونهم على أنهم من المتخلفين الرجعيين المتعصبين السفاحين المختطفين . إلخ إلخ، من هذه الأوصاف التي لا تعوّدنا عليها على صفحات الإعلام وشاشات التلفاز. فلما لا يكون للمسلمين الحق المُهاثل في الترويج لدينهم والمنافحة عنه وبيان خبث أعدائه، والتحذير من مصائدهم؟ وأصحاب دين العلمانية قد أخذوا فسَحَة من الوقت، ولا يزالون، في بيان دينهم، والعمل على هدم دين الإسلام طوال الثلاثين عاماً الماضية، بينها كان المُسلمون في المعتقلات، يشرّدون، ويعذّبون، ويضطهدون. فإذا خرجوا اليوم للدفاع عن دينهم، بأي حق يلاموا؟ هذا على شريطة أن يكون داعيهم ممن يحسن الدعوة ويتخير الكلمة، وينسق العبارة، ويلتزم الموضوعية.

المطلوب من السلفين أن يتخيّروا دعاتهم، وأن يُحسِنوا دعوتهم، فالمُتربّصون بالإسلام كثيرٌ مُتعاونٌ على الإثم والعدوان، من اصحاب المال والنفوذ، كساويرس اللعين، الذي لا يعرف أحدٌ بأي صفة يتحدث إلى الصحافة، وعلى اي اساس يدعو لدينِ العلمانية، وهو قبطيّ عنيدٌ عتيدٌ يريد تخريب البلاد وتضليل العباد، وغيره كثيرٌ من وجوه الباطل، الدعاة على أبواب جهنم.

#### السَّلفيون .. «إلا الحَمَاقة أُعْيَتْ من يُداويها»! ١٠٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا شكّ أن الدعوة التي تُصادر اليوم إسم السّلفية، من أولئك الذين تخلّوا عن المُشاركة في تطهير الثورة، لا تحمِلُ الكثير من الرصيد البشريّ الذي يهدد حَركة التحرير الإسلاميّ المِصريّ، فإن أتباعها كانوا، ولا يزالوا، عديمي التأثير في مجريات الأحداث، وكأن مصر قد نقص تعدادها عدة ألافٍ من البشر، لا أكثر ولا أقل. ولا أقرر هذا إلا لتطمئن قلوب المناضلين في سبيل حرية مصر، حتى لا يشعروا بأنهم خسِروا قوة في جمُعة «التطهير»، فهؤلاء المخلّفون قد جعلوا من أنفسهم أصفاراً، تُطرح ولا تُجمع، تُعدُ ولا تُعتدّ (من العُدّة).

وأمر هؤلاء هو أنهم فقدوا رؤية التوجّه الشَرعيّ ومقاصِده في مَسألة الحكم والحُكام. فلا هم رأوا ما يعنيه خَلط الشريعة بغيرها، كمصدر للتلقى، من شركٍ، ولا هم طبّقوا ما يستلزمه خِطابهم السابق عن توحيد العِبادة إلى حَيز التطبيق. هذا إلى جانب عدمية الفهم للواقع، وما يحدث على كوكب الأرض، وهو ما يتمثل في تصريح عبد المنعم الشحات من أنه لابد من إعطاء فرصة للجيش للإصلاح! عجبٌ من العجب. أيعيش هذا الرجل على كوكبِ آخر غير كوكب الأرض، فلا يرى ما يفعلُ الطنطاوى؟ الفرصة الوحيدة التي نعطيها للطنطاوى هي لتدمير هذه الثورة، وتيسير هروب رؤوسها بأموال الشعب، ومنح الفرصة للحزب الوطنيّ وساويرس على بداية عملية تخريبية تمتدُ ثلاثين عاماً القادمة. هؤلاء يقدّسون من بيده السُلطة، كائنا من كان.

الجدير بالذكر هنا، هو ما أشرنا اليه في بعض أبحاثنا في الفرق، من أن الفرق البدعية تتشابه مصادرها في كثير من الأحيان، بل تتطابق. ثم نجدها تفترق في كيفية التعامل مع هذا المصدر المشترك، فتظهر كأنها على النقيض من بعضها وهي ليست كذلك البتة. فالخوارج والمرجئة إشتركا في مورد فكري واحدٍن وهو أن الإيهان كلٌّ لا يتجزأ، ثم إن الخوارج أدخلوا

۲۰۶

فيه الأعمال كلها، فكفّروا العاصي، والمرجئة أخرجوا منه الأعمال كلها، فحكموا بإسلام الكافر. وهذه الفرقة التي تدّعى السلفية، لو قارنتها بجماعة التبليغ والدعوة ذات المَرجع الصُوفيّ، لوجدتهم يتشاتمون بشأن الأضرحة والموالد، لكن ترى عجباً، أن مواردَهم في قضية الحكام تتطابق، فكلاهما لا يرى خروجاً على الوالي (بزعمهم)، مهما فعل واقترف، ويرجعون في هذا المورد إلى أحاديث السمع والطاعة، ويتغافلون عن الآيات المُحكمة والأحاديث الصحيحة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! وعن مقتضى الحاكمية ومعناها. فكلاهما عبيدٌ لصاحبِ السَطوة، أيا كان، ومهما فعل!

وهؤ لاء، بضعة السّلفيين والصوفية، كلاهما قد فهم لفظ الخروج بظاهرية معيبة، إذ ظنوا أن الخروج المقصود يعنى مُطلق الخروج على الحاكم، بمعنى حُرمة الخروجَ من البيت متوجّها إلى الحاكم، آمراً بالمعروف، وناهياً عن المنكر. ولم يستوعبوا أن ما شرَعه الله سبحانه من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المسلم لآحاد المسلمين، هو أوجب وأعلى درجة من المسلم لأصحاب السّطوة إن بغوا وسعوا في الأرض مُفسدين، إن كان المُسلم قادرا على ذلك، ولم يسعى لتخريب أو هدم، إلا الدعوة بالحسنى. فإن تعدّى صاحب السلطة وبغا وقتل، فلا عدوان إلا على الظالمين. وهو ما تدلّ عليه صِيغة الجَمع في قول الله تعالى: ««ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبة خطبها: «أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية وتؤولونها على خلاف تأويلها «يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا وتؤولونها على خلاف تأويلها «يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم» وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ما من قوم عملوا بالمعاصي وفيهم من يقدر أن ينكر عليهم فلم يفعل إلا يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده». كلها على ظاهرها في خطاب الجَمع نصاً، وفي خطاب الفرد ظاهراً. والأدلة على ذلك تفوق الحصر.

اللهم إهدنا إلى صراطك المستقيم، ولا نجعلنا من أصحاب الهوى المنحرفين، ولا ممن يستمعون إلى القول فيميزون بين مقاماته ومناطاته، فهو الأمر الذي كُسِرت فيه رقاب عباد أرادوا الإصلاح، فَضَلّ سعيهم وراح.

### الإخوان .. وفتوى رئاسَة القبطيّ للجُمهورية ٨٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

خرج الإخوان المسلمون مؤخّراً بتصريح على لسانِ مُرشدها، يتعارَضُ، كالعَادة، مع ما استقرّ في الفقه الإسلاميّ قديماً وحديثاً، وما قررته أحداث التاريخ الإسلاميّ على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان، وهو أن رئاسة دولة مسلمة لا يجوز أن يوكلُ إلى غير المُسلم، ذِميّ أو غير ذِميّ. لكن، ودعونا نتفق على هذا القدر، متى كانت مقررات الفقه وأصوله وقواعده، أو روايات التاريخ ودلالاته، عائقاً أمام التصريحات الإفتائية التجديدية الإخوانية ؟

ومن المهم هنا أن نقرّر أن رئاسة الجمهورية، كوظيفة يُسنِدها الشعب إلى واحدٍ من أفراده، يمكن النّظر اليها على أنها وظيفة مدنية في دولةٍ لا دينية، تتقرّر شروطها تبعاً لمكونات الأمة دون مراعاةٍ لدينها أو مصادر تلقيها، وهو ما ينسجم مع تصوّر أنّ مصر دولة علمانية، وأن الشريعة فيها معطّلة. كما يمكن أن يُنظر اليها على أنها بديلٌ لمنصِبِ الخليفة، اوالإمامة العظمى المُعطّلة، في دولةٍ مسلمة، وحينئذ فإنّ البديل يجب أن تتوفرُ فيه شُروط الأصيل كاملة. ولا يحتاج القول بأنّ هذا المنصب لا يجوز أن يتولاه إلا مسلم. والتصوّر الأول يتناقضُ مع كافة الإجتهادات الإخوانية التي يظهر أنها كلها تنبثق من تصور أن مصر دولة إسلامية، وأن نظامها إسلاميّ لا يحتاج إلا إلى بعض الإصلاحات الطفيفة هنا وهناك، بغضّ النظر عن قضية الفساد، التي ليست مما نحن فيه من شروط الإمامة.

إذن، لا ندرى على أي فقه إستند الإخوان في فتواهم هذه؟ فإننا إذا عدنا إلى المُصادر التي يمكن أن نستقى منها ما ينيرُ الطريق بهذا الصدد، وجدنا منها على سبيل المثال «الأحكام السلطانية» للهاوردى، حيث يقرّر أنّ «داعيَ الوقت» قد يكون له أثرٌ في تمييز مرشح على مرشح، قال: «ولو كان أحدهم اعلمُ والآخر اشجع، روعي في الإختيار ما يوجبه حكم الوقت، فإن كانت داعية الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى، لإنتشار الثغور وظهور البغاة،

۲۰۸

كان الشجاع أحق، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع، كان الأعلم أحق» الاحكام السلطانية تحقيق د. احمد مبارك البغدادي ص ١٨٥٨، لكن داعي الوقت هذا لم يذهب ابداً إلى جواز تعيين ذميّ نصر انيّن إذ إن في هذا مصادمةٌ صريحة للنصوص الجزئية، والقواعد الكلية، ومقاصد الشريعة التي تملى ضرورة حفظ الدين، ولا نعلم كيف يمكن حفظ الدين مع وجود غير مسلم على رأس الدولة!

ثم إذا نظرنا فيها قال الماوردى بصدد إدارة الدولة، نجده قد صرّح بها يجوز فيه إقامة ذميّ في ولاية وما لا يجوز، فقسّم الولايات إلى ولاية تفويض، وهي التي تعنى تفويض من رأسِ الدولة المسلمة لمن يكون ممثلاً له، وأقرب الصور لها الآن، هي نائب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ووزارة تنفيذ، هي التي تعنى مناصب الوزراء والمحافظين. وقد بين الماورديّ أنّ منصب ولاية التفويض يجبُ أن يقوم به من يتمتع بنفس شروط المفوض، الإمام، عدا النسب القرشيّ. فلا يصحّ، في نظر الماوردي، أن تُفوض إلى ذمي بلا خلاف. ثم وزارة التنفيذ، وقال: «فحُكمها أضعف وشروطها اقل» السين على ثم قال الماوردي أن هذه الوزارة قد يصلح لها الذميّ، ولا يصلح الذميّ لوزارة التفويض (السبن ٢٦). وقد علق المُحقق د. محمد المبارك المبغدادي بأن هذا االرأي يناقض ثوابت الشريعة، وأنه لا يليق بإمام الشافعية أن يقع فيه، كها بيّن ما ذكر الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس الأردنيّ من أدلة سقوط هذا الرأي في ثهانية عشرة صفحة من كتابه «القاضي أبو يعلى وكتابة الأحكام السلطانية».

وما نسْتشِفه من التدقيق في كلام الماوردى، أنه بعد سرد سبعة شروط لوزير التنفيذ، ميز بين درجتين لهذه الوزارة، إحداها ما يُحتاجُ فيه إلى الرأي، فأضاف له شَرطاً ثامناً وهو «الحِنكة والتجربة»، وهو ما يمكن أن يكون في باب الوزارات السّيادية كما نُطلق عليها اليوم «السبق ٣٦»، وما لا يحتاج إلى الرأي وهو ما إكتفى فيه بالشروطِ السّبعة، ويمكن أن يكون في الوزارات الحَدَمِية مثل الزراعة والصِحّة وغيرها. فما نراه أنّ الماورديّ قد قصَد أن الذِميّ يمكن أن يتولّى وزارة تنفيذٍ خدمية، وليست سيادية، وهو ما رأيناه في كثير من

المهام التي تولاها فرميون في عصر الخلفاء العباسيين، من دواوين وخزائن وغيرها، دون إعتراض من الفقهاء آنذاك، ولم يغلظ عليهم إلا الخليفة المتوكل. بينها تقتصر الوزارات التنفيذية السيادية غير الخدمية، ولا يجوز فيها تولى الذميّ، تماماً كوزارة التفويض، أو بتعبير آخر، رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء. وهذا النظر يجمع بين نظر الماورديّ وغيره ممن صَرّح بغلطِه فيها ذهب اليه.

ثم لا ننسى أنّ الأقليات في كافة الدول الديموقراطية العلمانية لا تعطى هذا الحقّ، حق رئاسة الجمهورية، لأحدٍ من منتسبى هذه الأقليات، بل تنحصِر فيمن ينتسب إلى دين الغالبية، كما في أمريكا وإنجلترا، فإن هذا يعتبر شاناً يمسّ الخاصِّية العليا في حياة الأمم، ألا وهي دينها، وهو ذاته دين غالبيتها.

المُشكلة هي أنّ قرارات الإخوان تخرُج إلى الناسِ في شَكلِ تَصريحاتٍ صَحفية، لا فتاوى مَشفوعة بأدلة شَرعية. وهو ما تعوّدناه من الإخوان. وهذا لا يصحُ في أمورٍ بهذا الحَجم من الأهمية، وفي هذا الوقت الحسّاس من حياة الأمّة المُسلمة.



# قبل أن يُستقر غُبار الحُوينيّ .. حديثُ مع ابو قتادة الليبيّ ١٥ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبدأ بدعاءِ الله سُبحانه أن يستقر الغُبارُ الذي أثاره تسجيل الشيخ الحُويني، هداه الله للرشد، حين خرج عن صَمته الحكيم، بشأن تحقير الثوار، ونصرة الحكام، وحث الأتباع على الإنتصار لمن يَغلب، بعد أن يغلب، من المُتربّعين على كرسيّ السُلطة، كائناً من كان!

ثم أقرر أنّه من الواجبِ الشرعيّ على كلّ من منّ الله عليه بعلم، أن يبيّن حقيقة ما عليه هؤلاء «السلفيون»، من أتباع هذا النظر المُنتَسب للسلف، وجوباً مؤكداً كوجوب بيان ما عليه زُمرة العلمانيين اللادينيين، وزُمرة من يُعرف بالمُفكّرين الإسلاميين «الوسطيين»، سواءاً بسواء.

أولا، نبدأ بقولِ ان مُصطلح «السلفية»، و «السلفي» في حدّ ذاته ليس سَلفياً، إذ لم يُعرف إستخدام هذه النسبة عند السّلف أنفسهم، ولا عند من تابَعهم من أثمّة السنة والجهاعة، كها في مصطلح «الصوفية»، الذين يعيب عليهم السلفيون، ونعيب عليهم، بدعتهم. بل ما عُرف في تاريخ الإسلام، حتى عِدّة العقود الأخيرة، هو تعبير «ما عليه السلف الصالح» أو «أهل السنة والجهاعة». ولا ندرى ما الذي دفع هؤلاء إلى هذه النسبة، مع إدعائهم التزام طريق السلف!؟ لكن عُموماً، لا مَشاحة في الإصطلاح.

وليس هنا محلُّ الحديث عن الفرق الشّاسع بين منهج أهل السُنة والجَاعة، الذي يقوم على إعتبار النصوص الجزئية، والأخذ بالقواعد الكلية، والنظر في مقاصد الشرع، ومُعادلة المُصالح والمَفاسد مع القراءة الصّحيحة للواقع على الأرض، وبين منهج «السلفيون» الذي يقوم على إعتبار النصوص، بفهم ظاهريّ محدود، يتضارب فيه الجُزئي والكليّ من ناحية، ويتغافلُ عن معطيات الواقع من ناحية أخرى، وهو ما جعله يتلاقي مع النظرة الإرجائية

في مواجهة الحكام الخارجين عن الشرعية الإسلامية. ونظرة إلى مبررات الولاء المُطلق للحكام، هو ما يقولون من إنه لحقن الدماء، ويتغافلون عن أن الدماء التي يُسيلها هؤلاء الحكّام أضعاف أضعاف ما يمكن أن يتولد عن الإنتفاضة ضدهم، ومن هنا نرى صحة ما ذهبنا اليه من إغراقٍ في الظاهرية والتقارب مع الإرجائية، والتغافل عن الواقع.

ثم، إكمالاً لما بدأنا مع الشيخ الحوينيّ، فإننا نعرضُ بعض أقوال من أطلق عليه أبو قتادة السلفيّ الليبيّ، مما نشر له على شبكة سحاب المتحدّثة باسم مذهب هؤلاء، مما يبيّن مدى الخطل والإنحراف الذي وصلت اليه حالهم، وما يشيعه مذهبهم من تواكلٍ وتخاذلٍ واستسلام مخُزىّ.

يقول أبو قتادة الليبيّ «وأما المناصحة من فوق المنابر فإنها ليست مناصحة بل هي تشهير، فلا يجوز ذكر مساوئ ولاة الأمر على المنابر، فإن هذا من صنيع الخوارج القعدية، الذين قعدوا عن القتال، ولكنهم زيَّنوا قتال الحكام بالكلام من فوق المنابر وفي الكتب والمؤلَّفات، وكذلك يترتب على ذكر مساوئ ولاة الأمر من فوق المنابر تهييج العامة والغوغاء مما يترتب سفك الدماء وانتهاك الحرمات وهذا كله ليس من سبيل السلف، بل هو من سبيل الخوارج.»اه

إذن، فإن هؤلاء لا يحرّمون الخروج المُسلح على الحاكم الخارج عن الشرعية الإسلامية فقط، بل يُحرَمون حتى الحديث عن المساوئ الواقعة، ويعتبرون كلمة الحق في وجه السلطان الجائر «ليست مناصحة بل هي تشهير»! ولا ندرى اين يقع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو من اقوى أركان الشريعة وأرسخ مبادئها، إذن؟ ومفهوم التشهير هو إظهار ما لا يظهر ولا يشتهر عادة، وهو ما يجعل أفعال الوجوه العامة من الناس، فيما يخصّ العمل العام، لا تدخل في نطاق التشهير. وهذا يبين ما ذكرنا من أن هؤلاء «السلفيون» لا يميزون بين مناط أو واقع، وإنها هي ظاهرية التطبيق لا غير. ثم، وهو الأهم، أنه لن يفرق بين بني مروان وبني أمية وبني العباس، كحكام يتخذون الشريعة مَرجعاً وحيداً للحكم، وإن ظلم منهم من ظلم، وفسد منهم من فسد، وبين

مُبارك والقذافي وبوتفليقة، الذين يتّخذون من العِلمانية مَرجعاً، ويصرّحون بهذا تحت أسهاء مُوهمة كالدولة المدنية وغيرها، مما لا يعكس إلا استقرار العلمانية محل الشريعة، إلى جانب ظُلم من ظلم، وفساد من فسد.

ويقول أبو قتادة الليبيّ «في بيان منهج السلف المنهج السوي في التعامل مع ولاة الأمر الذي لن يجد الحكام غيره بديلاً في تحقيق الأمن للراعي والرعية، لتحقيق الأمن لهم وللرعية». اهـ

ولا أدرى إن لم يكن هذا تواطؤ وتعاون مع قوى الظلم والظلام والكفر، فكيف يكون التواطؤ والتعاون مع قوى الظلم والظلام والكفر! وهذا الرجل يبيع مذهبه الذي هو دينه للحكام على أنه حصن الأمان لهمن ليتمكنوا تحت عباءته من أن يكبلوا ويقتلوا ويفسدوا في الأرض! اللهم غفرانك.

ثم يؤكد أبو قتادة الليبيّ عهالة «السلفيون» التي اشرنا اليها، فيقول «ونحن نقول ناصحين لولاة الأمر: إنكم لن تجدوا من يصدق في نصحكم وفي تحقيق الأمن في دولتكم إلا العلماء الربانيين الذين يسيرون على سبيل السلف - تحقيقًا لا تمويمًا - أظن أنه صار عند الدولة من الأجهزة، ومن القادة العقلاء الذين يميزون هذا المنهج الرباني عن هذه المناهج المبتدعة المحدثه». اهد

ولا حاجة للتعقيب! ولعل ابو قتادة الآن قابعٌ على تخريج الأحاديث في باب العزيزية، بجوار القذافي وحرسه النسائي! اللهم غفرانك.

ويقول أبو قتادة الليبيّ «ونحن نربيّ الطلبة عندنا على هذا، خاصة من الأجانب الذين يدرسون عندنا في دار أهل الحديث نربيهم على لزوم جماعة المسلمين في مصر الذين عليهم حاكم وقائد وهو الرئيس المصري: محمد حسني مبارك، نسأل الله أن يوفقه لكل خير وأن يوفق له البطانة الصالحة وأن يصرف عنه بطانة السوء، أنهم ماداموا في هذا البلد أن يعطوا السمع والطاعة في المعروف لحاكم هذه البلاد ولا يجوز الخروج عليه أبدًا لا بسيف ولا بالسلاح ولا بالكلمة ولا يحرضوا غيرهم من أهل البلاد على الخروج، وهم ملتزمون بهذا..»

إذن، فأبو قتادة كان أصرح من أخيه الحُويني في بيان موقفه من حسنى مبارك، ومن ثورة مصر المجيدة. إذن لا يجوز معارضة حسنى مبارك ولا حتى بالكلمة! ونترك للقارئ المسلم أن يحكم على مثل هذه الكلمات بحق أو بباطل.

ويقول أبو قتادة الليبيّ «فهذا هو موقفنا الحقيقي من الجهاد، فنحن نقول: لا يجوز البتّة لأي شاب أو لأي شخص من مصر أو من غيرها أن يخرج للجهاد في أي مكان إلا بإذن من ولي الأمر، وبالتالي لا يجوز له أن يشارك أي جهة مها كانت لإحداث أي عملية تزعزع أمن هذه البلاد حتى ولو كانت المشاركة بكلمة، ومن يفعل هذا فليس منا وليس من المنهج السلفي في شيء. فهذا هو موقفنا الحقيقي من الجهاد، فنحن نقول: لا يجوز البتّة لأي شاب أو لأي شخص من مصر أو من غيرها أن يخرج للجهاد في أي مكان إلا بإذن من ولي الأمر، وبالتالي لا يجوز له أن يشارك أي جهة مها كانت لإحداث أي عملية تزعزع أمن هذه البلاد حتى ولو كانت المشاركة بكلمة، ومن يفعل هذا فليس منا وليس من المنهج السلفي في شيء.» اه

عبر إذن أبو قتادة عن مذهب، يراد من الشباب المغرّر بهم من المُخلصين أن يؤمنوا أنه مذهب السلف الصالح، وما ذلك إلا لأن دعاته يروجون عن انفسهم أنهم علماء الحديث الأشامخ، ورجال الجرح والتعديل الأشاوس، الذين لم تنجب الولادات مثلهم منذ بداية القرن الرابع الهجرى! ويعلم الله أنهم لم يعدلوا عن دراسة العلوم الشرعية بشكل متكامل إلا نتيجة القصور العِلميّ عند هؤلاء المشايخ، فكان أن لجئوا إلى وعاء الذاكرة، بالحفظ دون الفهم، إن سلّمنا أنّ منهم من هو حافظٌ معتبر!

اللَذهب الذي يدعو اليه هؤلاء لا ينشؤ إلا جيلاً متهافتاً ضعيفاً مستسلماً، يجعل من نفسه نِعاجا مُسّيرة، ليس لها فيها يدورُ من حولها ناقة ولا جمل، جيلٌ لا يعرف عن الحق والعدل والجهاد إلا ما يخرُج له على صفحاتِ البحثِ الإلكترونيّ من صفحاته الخاصة على النت! مفاهيمٌ ليس لها في قلبه مكان، وليس لها على الأرض مَوضع، وليس لها في الحكاة تطبيق. حديثٌ عن الحكم بها أنزل الله دون عمل عليه، بل تعويق وتجريم العمل

عليه، وحديثٌ عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل تجريمه ولو كان بالكلمة، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل في حديث مسلم الصحيح «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يربُط التحول عن اليد إلى اللسان بالإستطاعة لا بغيرها، لكن هيهات أن يفهم الظاهرية هذا!

نظرياتٌ يكذبها الواقع، وواقعٌ يبدل المناهج، وإضطرابٌ في النظريات والمناهج والواقع جميعاً.

اللهم اهدنا لما فيه الحق بإذنك واجمعنا على صَعيد الحق بفضلك.

رابط النصوص المنقولة http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=109392



#### الإتجاهات الإسلامية .. والعَودة إلى الأصولية الشَرعية ٢٠ أريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصورة التي تسود العمل الإسلامي الآن هي أقرب ما تكون للفوضى والعَبثية التي لا تخضع لميزانٍ ولا تتحاكم إلى مَرجعية. وقد يكون هذا أثر جانبيٌّ من آثار الإنفجار الذي أخرج هذا العَمل، بكافّة اطيافه، من الظلام إلى النور، بعد ثلاثين عاماً من الإستخفاء والتربّص. وهو ما يبعث في ذاكرتي ذات المشهد في أوائل السبعينيات، حين أطلق السادات سراح الإسلاميين، من سجن البدن وسجن الكلمة على السواء، ليواجه بهم المدّ الشيوعيّ، حيث عجّ المشهد الإسلاميّ وقتها بكل قولٍ وإتجاه، بلا ضابطٍ ولا رابط. وظهر الشباب، من المخلصين قلباً، المتواضعين علماً، فعاثوا في هذه السّاحة. وأذكر أن مقولة «أن الجاهل يُعذر بجهله» سادت آنذاك حتى قيل ان «الأوفق ألا تدعو من أحببت لئلا ينكُص، فدعه، فهو معذورٌ بجهله»! وهو ما دفعني حينها، بعون إخوة لي أحباء، لكتابة «الجوابِ المفيد في حُكم جاهلِ التوحيد».

#### (١) مقدمة ضرورية

إذن، الشبابُ هو الشباب، إندفاعٌ وتهورٌ وتعصّبٌ وحمَاسٌ لما يراه الحق، وإغضاءٌ وإهمال وتكديرٌ لمّا عجز أن يرى فيه الحق، إلا من عَصَم الله. وهذا الخُلق، مع الأسف، نجده، غالباً، غالياً فيمن أتخذ شيخاً، عالماً أو داعية أو أيا كان، موجّها ومُرشداً، فهو لا يرى غير هذا الشيخ شيخاً، ولا غير هذا الداعية داعياً. وأحسب أنّ هذا الوباء إنها سببه بعض الشيوخ والدعاة أنفسهم، إذ حين يتمكن الغرور وحُبّ الشُهرة وكثرة الأتباع من قلب احدهم، يَعزّ عليه ان يرشِد الشَباب إلى آخرين من دونه، أو إلى مراجعة أفكاره واطروحاته، وهو مما يناسب كثيراً من الأتباع كذلك، إذ إن الركون إلى مقولات شيخ أسهل طريقاً من البحث والتنقيب والتمحيص.

وقد رأيت ما تفضل عليّ به عدد من أتباع بعض الشيوخ، من أوصافي تترواح بين عدم فهم السُّنة أو الإلتزام بها، كما في «طارق عبد الحليم، غير متبع للسنة النبوية ينبغي الحذر من كتاباته»، أو عدم تقدير علم الحديث، إلى فيض من اللعنات على «القطبيين» والتحذير من مؤامراتهم، أو تفسير كتاباتي برغبتي أن أكون»مشهورا بسبابه على العلماء». والحق أنّ أكره ما عليّ هو الردّ على مثل هذه الوصَات الباطلة، لكني أعلم أنّ هؤلاء الشباب، المُدوّنين لارائهم هذه، بهم من الإخلاص ما يشفع لهم، فيجب علينا أن نبيّن لهم عدم صحة هذه الاراء، معذرة إلى ربنا، ولعلهم يتقون. ونقد المشايخ، برقة أو بعنف، أمرٌ شرعيّ واجبٌ، إذ هم رؤوسٌ يجب التعريف بزلاتهم إن كانت في الأصول والأمور العامة التي يتجاوزُ أثرها مستفتٍ أو اثنين. أمّا توجيه الشباب في أمر السباب، فيجب ان يتخذ شكلاً مختلفاً عن النقد الله الإيضاح والتصحيح.

أما عن تقديرى لعلم الحديث، فوالله إن هذا محض إفتراء على الله، فإن علم الحديث هو أجل العلوم الشرعية، إذ هو العلم بقول أفضل البشر صلى الله عليه وسلم، وكيف يكون مسلماً سنياً غير مهتم بعلم الحديث، وقد وضعت كتاباً في علم مصطلح الحديث ومناهج المُحدثين، باللغة الإنجليزية، يجده القارئ على موقعى، لعلمى بندرة هذا الأمر وتعطش الإخوة الناطقين بالإنجليزية لهذا العلم. ولا أدرى لم لا يرجع هذا الشباب إلى ما كتبتُ منافحة عن علم الحديث، وبالذات عن حُجية حديث الآحاد، ضدّ من تدسّس بالإعتزال كمحمد عارة، ومن تلاعب بالسّنة كمحمد سليم العوا وحسن الترابيّ وغيرهم.

أما عن إني غير مُتبع للسنة، في تحدّثت عن فتاوى علماء التثبيط والتخذيل إلا إتباعاً لشنة سيد البشر صلى الله عليه وسلم، التي ينتقصها هؤلاء بترويجهم للسُكوت على الظلم، بل بالتعاون مع رُموزه بدعوى منع الفتنة! وكأن توجيه الشباب ليكون عميلاً للظلمة الطواغيت ليس فتنة في ذاته، وليس تكريساً للفتنة والظلم، أشد ما يكون الدعم والتكريس. ولعل الأفضل لهؤلاء الشباب المَخدوع عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أنْ يوجّه نقداً موضوعياً لما تناولته في مقالاتي، وأن يقرأ ما دوّنت في الأربعين سنة الماضية قبل أن يلقى

بالأقوال على عواهنها. وإن التشدّق بقولة إن «الرجال يعرفون بالحق» يجب أن يكون موقفاً وإلتزاماً، فعلاً لا قولاً، حتى لا يقع المُتشدق بها تحت مدلول قوله تعالى « يَثَاثَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ » الصف تقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » الصف «

أما عن موضوع «القطبية»، فلا أعلم عها يتحدث هؤلاء!، فالشيخ العبدة ليس من أشد المعجبين بسيد قطب على الجُملة، كها أن الشيخ السّباعي لم يكن يوماً «قطبياً» أيا كان المقصود بهذا التعبير، والذى لا أراه إلا مرادفاً «للتيمية» أو «القيمية» أو «الوهابية» أو «المودودية» أو ما شئت من نسب اسمية لا غرض لها إلا تمزيق السُّنة، على نهج المستشرقين، وحصر السُّنية في عدد من الشيوخ الذين إشتغلوا بعلم الحديث فقط ، على جلالته، وغزوا عقول هؤلاء الشباب بالمصطلحات الحديثية التي أوهمت هذا الشباب بأن هؤلاء هم العلهاء، ولا علهاء غيرهم، ممن اشتغل بعلم الحديث وبغيره من علوم الإسلام.

أما عن «الشُهرة بسباب العلماء»، فوالله ما سعيت لها يوماً، ولو أردت لفعلت، ولكن هذا أمر بيني وبين الله سبحانه، لا محلّ لبشر فيه. وهل يا ترى كشف عوار المعتزلة من أمثال محمد عهارة وسليم العوا والترابي والغنوشي، من أدعياء التجديد المُحدَث والوَسطية الخربة، هو كذلك من السعي وراء الشهرة؟ وهل الحديث عن زلاّت الشيخ القرضاوى، على فضله، وبيان خطورة كتابات طه جابر علواني وزكي نجيب محمود وعابد الجابري عن السنة والحديث، وهو ما دونته قبل أن يولد غالب هؤلاء الشباب، هو كذلك طلب للشهرة بسباب العلماء؟ لعل من الأفضل لهذا الشباب، أن يرجع إلى موقعنا ليقرؤا قبل أن يقعوا في خطإ لن يعود على أحد بأذى إلا عليهم. هداهم الله.

### (٢) الإتجاهات الإسلامية، وخريطة العمل الدعوى

الشارع المصري تترواح فيه اليوم إتجاهات عدة تجتمع كلها في المادة أو القاعدة التي تعمل عليها وهي «شعب مصر». ومن هنا فإن كل هذه الإتجاهات سيكون فلاحها في الدعوة هو قيد فهوها لهذه القاعدة، وتفاعلها معها، ومَعرفة إحتياجاتها، ومدى

۲۱۸

استعدادها إجتهاعياً لقبول التطبيق العَمليّ للشَرائع الإسلامية الإجتهاعية. كذلك سيتحدد هذا النجاح على مدى قدرة قيادات هذه الإتجاهات من الإقتراب من القاعدة العريضة، دون تفريط في المسلمات والثوابت الشرعية، ومن ثم، تحديد العلاقة بين أتباعهم وبين عامة أفراد الشعب. كذلك يتمثل نجاحها في تقديم تصورات متكاملة عن علاج الوضع الداخليّ ورسم صورة التعامل مع العالم الخارجيّ ومع المؤسسات الإقتصادية الربوية التي تسيطر على العالم نقدياً.

وقد فرقنا في تحليلنا التالي بين البعد السياسيّ والبعد النظريّ العقدي لهذه الإتجاهات، ليكون واضحاً في النقد التحليليّ، إلى أيّ منها يتوجه، وإلى أنّ هناك فرقٌ بعيد بين البعدين، في بناء كثير من هذه الإتجاهات.

#### ا. إتجاه «السلفيون»:

عقدياً: هو إتجاه التركيز على العكم النظريّ خاصة الحديث. ولا شكّ أنّ «السلفيون» لديهم قاعدة نظرية قوية حميدةٌ، تتلاءم نظرياً مع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم في عديد من جوانب شرك النسك والشعائر، وفي كثير من المبادئ والواجبات الإسلامية الإجتهاعية كالحجاب أوالنقاب، والأعياد، والمغاني ولهو الحديث، وغيرها. كذلك فإن مصادر تلقيهم تعتمد على الصحيح من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهو ما يجعلها موثقة إلى حد كبير فيا ذكرنا من مسائل، إلا إنها لا تتعدى إلى فهم منهج النظر والإستدلال السنيّ والذي كها اشرنا من قبل، يتعدى «حدّ الإسناد» على حسب قول الإمام الزهرى، الذي قال فيه محمد بن سعد صاحب الطبقات «كان الزهرى ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية فقيها جامعاً»، وهو مربط الفرس هنا، أنه «فقيها جامعاً»، وهو ما يُفتقد مَشايخ «السلفيون» في عصرنا هذا، مما يجعل توجهاتهم السياسية إرجائية المنحى، إن صحّ أن لهم توجهاً محدداً، كما يجعل توجهاتهم النظرية الفقهية ظاهرية المنحى.

سياسياً: يقوم على «تحريم المعارضة» ووجوب التعاون مع الحاكم، سواء منهم الغُلاة كالمَدخَلية، وهم فرقةٌ عملاء للسلطة قولاً واحداً، وبين آخرين منهم، لم تصل بهم الحال إلى التجسّس والدسّ على المُسلمين، وإن شاركوا أولئك في عددٍ من آرائهم في سُنية الخضوع للحاكم الظالم الباغي الكافر، أياً كان، والرضا بغنيمة الأمن، زعموا! وهؤلاء تجد أنهم لا يزالون في تشتتٍ من الرأى وتناقضٍ في العمل. فبينا تجد من قياداتهم من يحرّم التظاهر ويرى المتظاهرين جمهوراً صارحاً بلا عقل، يخرج منهم ألافٌ للتظاهر من أجل الأخت كاميليا شحاته! وكأن التظاهر لدرء الظلم عن أخت أو أخوات يعدون على الأصابع، أولى من التظاهر لردّ الظلم والعدوان على شعبٍ كامل! اللهم متّعنا بنعمة العقل، آمين! كما أن منهم من صرّح بإنشاء حزبٍ سياسيّ، ومنهم من نقض ذلك وصرّح أنه لا محلّ للسلفيين في السياسة، لكنهم سَيناصرون أحزاباً او جماعاتٍ معينة إن ترشحوا، كما جاء عن الشيخ احمد النقيب.

إذن، فإن هذه الجبهة لا تزال مترددة، حائرة في أمر نفسها، ومن ثم، لا يمكن أن يعتمد عليها الشَباب في تكوين رأي صحيح في الواقع وطرق التعامل معه. والحقيقُ بهؤ لاء، والأولى بهم، أن يقدموا ما يستطيعوا تقديمه للشباب في مجال الرواية وإثبات النصوص الحديثية، وهو دورٌ جدُ هام، حتى ينشا جيلٌ يقدرُ الحديثَ ويعرف مكانته وحُجية السنة المطهرة، ويقف في وجه محاولات من يحاول التطاول عليها. ثم بعد ذلك يجب على هؤلاء الشيوخ أن يتركوا تأويل هذه الأحاديث، وتنزيلها مَنازلها للذين يَستنبطونه من العُلهاء، فإن في هذا خير للجميع وأحسن تاويلاً.

ثم لا أحسب أن بُعد السياسة الخارجية لمصر، أو التعامل مع الأوضاع الإقتصادية القائمة على المؤسسات البنكية الربوية، هي في أذهان هذه الفئة من المسلمين، على أي درجة من الدرجات، مما يجعلها حركة إجتهاعية محدودة الأثر، مهها حاولت غير ذلك.

#### ب. إتجاه «الإخوان المسلمون»:

عقدياً: يعتمد الإخوان منهج التركيز على الحركة دون الفكرة والدرس، وهو ما جعل شبابهم أقل حصيلة في العلوم الشرعية من «السلفيون»، وأدى إلى تسيبّاتٍ فقهية عديدة، نشأت من الخط الإرجائي المُعتمد عند الجاعة في دستورهم «دعاة لا قضاة». وقد أنذرهم كثيرٌ من علماء أهل السنة والجماعة بشأن هذه التجاوزات العقدية، مثل الشيخ المُحدث الجليل أحمد شاكر، وأخيه العلامة الجليل محمود شاكر، فيها دوّناه على تفسير الطبرى في قول الله تعالى «ومن لم يحكم بها أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، حيث ذَكّرا إن على من يتلاعب بتأويل نص الحديث عن بن عباس وأبي مجلز، في موضوع «كُفر دون كفر» أن يُنتبه لذلك، وإلا «فحكم الكافر المصر على كفره معروفٌ لأهل هذا الدين» تفسير الطبري-تحقيق أحمد ومحمود شاكر-طبعة دار بن الجوزي، ج١٠ هامش ص٣٤٩. و معلوم أن مُرتكز الإخوان في قواعِدهم العَقدية هو هذا النصّ المؤول. ومن هنا فإنّ أمر دعوة الإخوان، يجب أن يقوم على مراجعةٍ للأسس والأصول التي ترتكز عليها، لا مجرد الحَركة بما هم عليه دون تمحيصِ أو تصحيح. سياسياً: هو إتجاه «المعارضة المهادِنة» والإختلاف مع الحاكم حسب الوضع الأمنيّ: وهو ما رأيناه في مسار الدعوة الإخوانية خلال العقود الخمسة السالفة، مما يعرفه كافة المهتمين بهذا الأمر. والإخوان، قد برّروا مشاركتهم السياسية في نظم الفساد والظلم، بل والكفر العلماني، بأمرين، أولهما عقديّ، من أن هذه النظم ليست من الكفر في شيئ، وثانيهما: أنه يجب محاولة الإصلاح من داخل المؤسسات الخَربة، وكلاهما إجتهاد غير مُصيب، كما دلت عليه نتائج هذا التوجّه، فإن التغيير جاء من داخل صُفوف الشَعب، لا من داخل المؤسّسات الخَربة التي لم يقدم من خلالها الإخوان شيئاً يُذكر طوال عقود من المشاركة.

والإخوان، على الصعيد السياسيّ، جماعة تتمتع بتنظيم عمليّ، ووعيّ بالعمل الجماعيّ على مستوى عالِ بلا شك، لا يوجد مثلها في المؤسّسات المدنية العاملة

بين أبناء الشَعب. لكن التركيز الإخوانيّ على العمل السياسيّ خلال العقود السالفة، جعل التأثير الإخوانيّ في الشارع المصريّ قاصر على منتسبيها، ولم يتمكن من الوقوف في وجه التمدّد العِلمانيّ من ناحية، أو يحدّ من التعاطُف والإنخداع في أوساط العامة بمن يلبّس الحقّ بالباطل ويبدّل المفاهيم الثابتة من ناحية أخرى. وهو ما أشرنا اليه سابقاً حين نصَحنا الإخوان، بعد الإنتخابات المؤوّرة، أن يرجعوا للشارع المصريّ والقيام بالدعوة بدلاً من المُشاركة في المهرجانات السياسية الكوميدية (راجع مقالنا «الإخوان- عطرة اراماني طريق الحق بعد أن خرجت الثورة من رحِم الشعب، لا من رحِم الإخوان. وهو ما ثبتت صحته، بعد أن خرجت الثورة من رحِم الشعب، لا من رحِم الإخوان.

#### ت. أهل السنة والجماعة:

عقدياً: وهؤلاء هم أهل الأصولية الإسلامية والمرجعية الشَرعية الصَحيحة، التي تجمع بين العلم الشرعيّ بكافة مجالاته، وبين فهم الواقع والدقة في توصيفه، وتحقيق مناطاته. وليس هنا موضع تأصيل البعد العقدى لهذه الطائفة المنصورة، إلا إنها تأخذ بكتاب الله وسنة رسوله صلاه على الصّحيحة، على فهم الصَحابة والتابعين، وتعتبر مقاصد الشريعة العامة، دون تعارض بين قواعدها الكلية وأحكامها الجزئية. ويحذر أهل هذا الإتجاه من تسرّب جراثيم الإرجاء والخروج والإعتزال والظاهرية والصوفية، وسائر البدع التي ضربت عدداً من الإتجاهات الأخرى، فقللت من أثرها في الواقع المُعاش. وهذه الأصولية الإسلامية هي التي تمحر، مما لا يتعارض مع هذه الشريعة الغراء، ودون أن يتمحّك في قواعد الفكر الغربيّ بتحوير مفاهيم وثوابت إسلامية أصلية.

سياسياً: هو إتجاه لم يتح له الحديث سياسياً أبداً، في الخمسين عاماً الماضية، إذ رُمِى بكل أوصاف الإرهاب والتكفير والخروج والتعصب والغلو، من السلطة الطاغوتية، ومن أبناء الحركات الإسلامية الأخرى على حد سواء. وهؤلاء،

على وعيّ بها عليه الواقع، شعبياً ورسمياً. إذ هم، بوصفِ رسول الله صلاه على وعيّ بها عليه الواقع، والظهور على الحق يعنى بالضرورة فهم الواقع والخروج بفتاوى تتلاءم مع المنهج الأصوليّ الإسلاميّ، ومع معطيات الواقع، بها فيها من جوانب إعتبار المَصالح والمَفاسد حسب ما تمليه القواعد الشرعية بلا تضاربٍ ولا تعارض. كها أن هذا الإتجاه لا يُقدم تنازلات «سياسية» بها يناقض بها الشريعة، بعذر تجنب الصّدام مع «القوى السياسية» الأخرى، كها يفعل بعض منتسبى الإتجاهات المذكورة في مسائل تولية المَرأة والقبطيّ على سبيل المثال، مداهنة ومُصَانعة.

### (٣) المخاطر التي تواجهها الإتجاهات الإسلامية:

وهذه المَخاطر والتحدّيات تكمُن في عدد من العواملِ المشتركة: ، ثم يبقى لكل إتجاه خصوصِيته في التحدّيات القائمة. ومن هذه المخاطر:

- ا. إجهاض الثورة أو تمييع أهدافها والإلتفاف حولها.
- ب. إستمرار الحكم العسكريّ والأحكام العرفية الحالية في حكم مصر.
- ت. التدخلات الغربية، خاصة من الولايات المتحدة، لضمان عدم السماح لهذه الإتجاهات من العمل والحدّ من أثرها الشعبيّ.
- ث. تغلغل وتوسع الحركة اللادينية الليبرالية، وإستغلالها للخوف المتولدِ من أية حركات إسلامية من جرّاء مفزّعات النظام السابق.
- ج. الحركة العلمانية الوسطية التي تنتسب للإسلام تحت مُسمى «المفكرين الإسلاميين»، وما تحمله هذه الحركة من جراثيم علمانية مطعّمة بمفاهيم إسلامية، أو بمفاهيم إسلامية ملتوية مطعّمة بمفاهيم علمانية، أيها شئت.

ثم تبقى التحديات التي تواجه هذه الإتجاهات، والتي تختلف بتغير تركيبة كلّ منها، وواقعها على الأرض، ومواقفها السياسية، ومرونتها في التعامل مع الناس، وإستعدادها

لتغيير وسائلها في المرحلة القادمة. كذلك، وبالنسبة لأهل السنة، فمن أكبر التحديات هي أن تبدأ مرحلة تنسيق بين من يمثلون هذه الطائفة من الشيوخ والدعاة، لتوحيد الجهد، ومحاولة الخروج من ذلك القالب السريّ في الحركة، بل ومحاولة تفكيك الإرتباط بين الإطار الفكرى الحركيّ لأبنائها وبين البعد الأمني. وفي هذا الشأن، لعل إقتراحاً طرَحَه أحد الأبناء الأحباء من قارئي موقعنا، أن توجّه دعوة لإجتماع من يراه القائمون على هذه الدعوة قادراً على الإضافة إلى توحيد وتوجيه هذا الإتجاه، ورسم خطوات الدعوة ومعالمها في الفترة القادمة. وأرى أن مثل هذه الدعوة منوطة بشباب أهل السنة، إذ الشباب، كما رأينا، هم من يقود المبادرات، وهم من يغذونها بالوقود اللازم لحركتها وإستمراريتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## الإخوان .. والأحزاب .. والجماعة ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا شك أن جماعة الإخوان هي الكبرى على سَاحة العمل الإسلاميّ، والأكثر تنظياً وتأثيراً، رغم خلافنا مع الفكر الإخواني العقديّ في مباحث الإيان، وإنعكاس ذلك على المنطلقات العملية على الساحة السياسية. ومن ثمّ، فقد مارس الإخوان الإشتراك في الحياة السياسية الفاسدة، اللادينية عقدياً وعملياً، طوال العقود الماضية، رغم عدم إحراز اي مكسب شرعيّ أو واقعيّ على الأرض. ولم تشفع تصريحاتهم المهادنة للنظام قولاً، ودعمهم لشرعية النظام بالإشتراك فيه عملاً، من أن يواجهوا القتل والإعتقال والإضطهاد، مما دفعنا من قبل لنصحهم بالتنحى عن الإشتراك في الفساد السياسيّ، والرجوع إلى الدعوة ورحابتها (http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-396).

والوضع الذي تمر به مصر اليوم، لا يمكن لأحد أن يدّعى إستقراره أو وضوح إتجاهه أو صلابة قاعدته. فالبلاد تحت حكم عسكريّ وأحكام عرفية، وأذرعة النظام الفاسد لا تزال ممتدة وقوية ومتشعبة، إحتفظت بالكثير من امتداداتها في فلول أعضاء الحزب الوطني المنحلّ، وفي الجامعات والإعلام والطب الشرعيّ، وغير ذلك من المصالح الحكومية، بل ولا زالت تحصد مراكزاً عليا في الحكومة، يشهد على ذلك تشكيلة حَركة المحافظين الجديدة التي شملت، غالبها، وجوه عسكرية أومدنية من عملاء النظام السابق. هذا إلى جانب التخبط الواضح في الكثير من قرارات الحكومة، والتشكك المُستمر والمُبرر بنوايا مجلس العسكر الحاكم.

لكن، مع هذا الإضطراب والتخبط والتشكك، فإن الوضع على الساحة المصرية السياسية والأمنية جدّ مختلفٍ عن الوضع السابق ولاشك. وهو ما يسمح ببصيص أمل، في الوقت الحاضر على الأقل، في أن لا تعود الأمور إلى سابق عهدها، وأن تسير الأمور من سيئ إلى أقل سوءاً مع الوقت، عكس إتجاهه من قبل.

ومع الهنجمة الإعلامية اللادينية العلمانية، التي يقودها علمانيون معروفون كعمرو حمزاوى وبلال فضل وخالد صلاح، ورسميون مثل يحي الجمل الأجرب، ومع الأوجه المرشحة لرئاسة الجمهورية التي يعلو فيها نسبة اللادينيين كالبرادعيّ وأيمن نور، أو اللادينيين الفاسدين كعمرو موسى، ومع خروج طبقة رجال الأعمال الفاسدين من أنصار النظام السابق كساويرس الذي يمثل قطبيّ الخيانة في الحياة السياسية المصرية حالياً، الكنيسة وفلول نظام مبارك، لتكوين أحزابٍ فاسدة مُفسِدة، فإن التصدي المغذه القوى الآن أصبح ضرورياً لترسيخ الهوية الإسلامية، التي تأكدت في إستفتاء التعديلات الدستورية، ولدرأ مفسدة إحتمال سيطرة الفساد اللاديني العلمانيّ، الذي هم اقلية لا تتجاوز ١٥٪، مع أنصارهم القبط، على عجلة القيادة في مصر، وهو ما لا يحلّ لسلم أن يتهاون فيه.

من هنا، وفي ظل الإمكانية الحقيقية لإنتخاباتٍ صحيحة نزيهة، فإن قيام حزب للإخوان، مبررٌ ومفهوم. لكن، تبقى أسئلةٌ حائرة، تريد إجابات شافية، مثل:

الم هو موقف الحزب من القضايا التي تعج بها الساحة السياسية المصرية، مثل مفهوم الدولة التي يسمونها «المدنية»؟ فالجهاعة تقول إنها تدعو «لدولة مدنية» ذات مرجعية إسلامية». لكن كذلك تدعو بعض الإتجاهات العلهانية، وحزب الوسط المحسوب على التيار الإسلامي، وما هو منه. فها هو معنى «الدولة المدنية» لدى الحزب الجديد؟ وما هي دلالة «المرجعية الإسلامية» وحدود تطبيقها على أرض الواقع؟ أتعنى تفعيل المادة الثانية، وجعل الشريعة حاكمة على كافة القوانين على أرض مصر؟ أم تعنى وجود المادة الثانية في الدستور، قولاً لا فعلاً، والإحتفاظ بالقرآن كتاباً للتبرك به في المساجد وخلفيات السيارات، كها يقصد العلهانيون اللادينيون؟ يجب تحديد هذا الأمر بدقة ووضوح وصراحة، حتى يمكن لمن يريد الإنتهاء للحزب من خارج أعضاء الجهاعة أن يعرف أسس الحزب ومبادئه.

٧. ما المقصود من هذه النسب التي تُصِرُ الجهاعة، أو حزبها السياسيّ الوليد، أن تحددها للمشاركة في الإنتخابات (٣٠٪ ثم ٥٥-٥٠٪)؟ ولماذا لا يكون هناك مُرشحٌ في كلّ دائرةٍ إن أمكن ذلك؟ أيظن الإخوان أن المتربصين بالإسلام سينخدعون بتحديد النسب أو تصريحات عدم الترشح للرئاسة؟ لماذا لا يستبدلون هذا التحديد والإقصاء الإختيارى بشرح مبادئ الإسلام بوضوح وصراحة؟ الواضح أنّ الإخوان لم يعوا الدرس الذي عاشوا فصوله طوال العقود السابقة. إن كان الفساد سيستهدفهم الآن، فسيستهدفهم بعد أربعة سنوات، أو بعد أي عددٍ من السنوات. ولن تكون هناك فرصة أخرى يكون فيها الفساد أضعف منه الآن. ولن يكون العَسكر أكثر حذراً منهم الآن في ضرب ممارساتٍ ديموقراطية حُرة. وسيكون نفس ردّ الفعل على الوجوه الإسلامية، في البرلمان أو الرئاسة، بعد أربعة سنوات هو نفسه ردّ الفعل الآن. والتنازلات التي يقدمها الإخوان، مها انخفضت أرضيتها فلن ترضى بها العلمانية اللادينية، أو القبط، أو الفساد بكل أشكاله ، فكل شبرٍ من التنازل يقابله شبرٌ من رفع سقف المُطالبات اللادينية سواء علمانية أو قبطية.

كذلك يقال في موقف القوى الغربية تجاه الموقف المتجدد على أرض مصر. فإن إسرائيل لن ترحب بدولة تتخذ القرآن ديناً الآن أو أي آن، رغم أنها تعلن صراحة عن يهودية إسرائيل، بل وتجعل الموافقة على يهودية الدولة شرطاً للمواطنة فيها! والسؤال لهؤلاء اللادينيين ممن تركوا دينهم جرياً وراء نظريات الغرب العلمانية أن: كيف ترون هذه العزة باليهودية التي يهارسها الصهاينة بجانب ذِلتِكم في دينكم؟

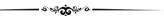
٣. ثم، هل ستخرج الإخوان عن دائرة ممارسة السياسة «غير الشرعية»، والتي إن نالت من كرامتهم، فإنها تنال أكثر وأعمق من كرامة كل مسلم على أرض مصر،

بل وعلى أي أرض، والتي لا يسوّغها إلا الشُّعور بالضعف والمهانة والصّغار أمام الغير، شُعورٌ ربها تراكم مع سنوات الإضطهاد، ثم لاقي نفوساً هشة، وعلماً سطحياً، فتمشى مع هذا الإتجاه المهين. ومثال ذلك، الموقف المُخزى المهين من قضية المُسلمات المهاجرات إلى الله، والتي صمتوا فيها صمت اصحاب القبور. حتى بعد الثورة، سولت لهم انفسهم أن هذا الصمت خبرة وحنكة سياسية، ويعلم الله أنه مهانة وضعف وتحقر. ووالله لا ادرى ما سيقول هؤ لاء حين العَرض على الله، حين يُسألون ماذا فعلتم في قضية النِساء المُختطفات؟ وأي سياسة ستنجيهم من عقاب الله على خذلان دينه مهذا الشكل الذي لا يقبله الرجال، لا نقول المسلمين! وهذا الأمر يلقى بظلال كثيفة على جدية هذا الحزب، وسياساته، إذ كيف يثق الناس أن ممثليهم يمكن أن يقوموا بحق المساءلة إن أصاب أحدهم مكروهاً، وأن هؤ لاء لن يلعبو العبة السياسة غير الشرعية، فيخذلونهم حين يحين حين النصرة. ولابد أن نسجّل هنا أن مفتى الإخوان عبد المنعم البر، قد أفتى وقت الإنتخابات المزيفة بوجوب الإنتخاب على اساس أن عدم الإقتراع هو «تولى وقت الزحف» أنظر مقالنا http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-453! إذن ليسائل الإخوان، والحديث إلى شباهم خاصة، أيكون التخلف عن الإشتراك في إنتخابات مزيفة، كما عَرَف تلميذ الإعدادية للوهلة الأولى، وعرفوا هم حقيقتها في دورتها الثانية، أيكون تولى يوم الزحف، ولا يكون صَمت القبور إزاء مسألة ولاءٍ وعزةٍ، تولى يوم الزحف؟ أي فقه هذا يا إخوان؟

الأمر إذن أمر معرفة بها يجب على القوة الإسلامية تحقيقه، وما هى الأهداف التي يجب الوصول اليها شرعاً وعقلاً في دولة مسلمة، وما هي المصلحة من التقوقع وإختزال النفس في هذه المرحلة، والتي فيها الحركة الإسلامية اقوى ما كانت، وأرسخ قدماً مما ستكون. ولهذا وجدنا الإخوان تراجعوا عن نسبة ال ٣٠٪ إلى ٥٠٪، لمّا وجدوا أن حدّ الإختزال ليس له أي مبرر، وأن الفرصة المُواتية قد لا تعود مرة أخرى.

أسئلة تجعل المراقب لهذا الحزب الوليد لا يعرف إن كان حزباً إسلامياً، أم حزباً «مدنياً» على قصد العلمانيين بالمدنية. والأهم أنها لا تخلق قدراً من الثقة، إلا عند عوام المتدينين ممن يسير وراء الشعارات وينبهر بالعبارات.

العقلية التي كانت تدير حركة الإخوان في العقود السابقة، يجب أن تتغير، وممارسة العزة يجب ان تكون واقعاً على الأرض لا شعاراً على الورق. وليعلم الإخوان أن نصرَهم نصرٌ للإسلام والمسلمين، بلا تعيين أو تحديد، كما كان أذاهم، وأذى منتسبى بقية الإتجاهات، كانت شوكة في حلق كلّ مسلم. ومن هنا وجبت علينا النصيحة في هذا الوقت، ووجب علي قيادات الإخوان الإستماع، حتى لا يصدق ما أشيع من قبل عن مبدأ التصويب المُطلق لمكتب إرشادهم. ونحن، مع كل مسلم في إنتظار الجواب.



# الخيارُ الإخواني من دينٌ أم سِياسة! ١٢ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا تزال مواقف «الإخوان المسلمون» تثير تساؤلات، تحمل مشاعر الجيرة والغَضب والقَلق بين أبناء الشعب المسلم، بإتساعه الذي يتجاوز الإخوان وغيرهم من التنظيات. وما ذلك الغَضب، وما تلك الحيرة، إلا لأن الإخوان يُمثلون غالبَ التيّار الإسلاميّ الذي يدافع عن شَريعة الله، وعن عقيدة المُسلمين في مِصر، «أو هكذا قالوا».

وهذه الإدعاءات لا تصمد لحظاتٍ أمام التصرّفات التي نراها على أرضِ الواقع ، بما يحمِله هذا الواقع من غيابٍ كامل في قضايا غاية في الحساسية، ومن تصريحات صادمة لمتحدِثهم العريان، تُتعارضُ مع أبسط قواعد الولاء بين المسلمين، غير مواقفهم السياسية العديدة التي لا تعكس إلا خللاً في فهم الإسلام، وطبيعته وشريعته، بل وتشكك في قدرة الجهاعة وجدواها في تقديم تغيير إسلامي سني طاهر نقي، لا يعرف ثقافة التلون والإغضاء والهوان والتبعية، مها حمكت من أشاء مُوهِمة، أو صَدَرَت عن فتاوى تخدم نتيجة محددة.

ويكفي الإشارة إلى ما كان من موقف الإخوان في ذلك التدسّس بمقابلة عمر سليهان، إبان وقت الثورة، وهو الموقف الذي، لو أنصَفَ المُنصفون، لرَموه بالخِيانة العُظمى، ولوَضَعت جمَاعتهم على رأسِ القائِمة السَوداء، ولو إتخذه أي تجمع آخر لرميناه بكلِّ قبيح وذميم. ثم، يأتي موقف هذه الجهاعة من قضية المُسلهات المُختطفات من قبلِ الكنيسة، وهي قضية مَركزية لا يُستهان بخطورتها على الساحة السياسية أو العقدية، سواءاً في بعدها الدينيّ الشرعيّ الذي هو الأساس والأهم، أو في إطارِ التركيبة الإجتهاعية المصرية، ورسم شَكلِ العِلاقاتِ بين طَوائِفها في مُستقبل الأيام على أساسٍ واضحٍ شرعاً وسياسةً، أو في إظهار حقيقة القوة التي تمثل الغالبية في الشارع المصريّ، لحفظ التوازُنات فيها يأتي من أيام.

وقد خرج د. محمد مرسى، من قيادات الإخوان، متحدثا على برنامج «آخر كلام»، مع العِلماني اللادينيّ علاء الأسوانيّ، راداً على تساؤل يسرى فودة بشأن غياب تخلّف الإخوان عن أي تعليق بشأن أحداث إمبابة، بها لا يبرر مثل هذا التخلف على الإطلاق! قال إن الأحداث غير مقبولة، وأن الدولة بها نيابة يمكن الرجوع اليها في مثل هذه الأحوال! ونسي سيادته أنّ الكنيسة قد اختطفت غير عبير من الفتيات اللاتي أسلمن قبل ذلك، وكاميليا وفاء ليستا بقضيتين غائبتين، بل لم تتمكن النيابة، ولا الأمن بكامِله، أن يُنفذ قرار إحضار كاميليا للمثول أمامها!! فإى نيابة يقصدها الرجل؟

المُشكِلة مع الإخوان أنهم يريدون أن يكونوا ممثلين للإسلام، تحتَ عَباءة التحضّر العِلمانيّ وبإستخدام أساليبه في التعامُل، بل وباستعارة مفاهيمه في التصوّر، وهو أمرٌ لا يستوى عند العقلاء، وهو أيضاً ما جعل الإخوان كمن وقف على السُلم، لا هم إسلاميون سُنيون أنقياء، ولا هم علمانيون لادينيون أدعياء. وهذا الموقف هو الذي جَعل الحيرة والإضْطراب والتناقض بين ما يتوقعه العَالمون بها يَجرى، وبين ما يرونه ويستمعون اليه في الخطاب الإسلاميّ الإخوانيّ، ودعْ عنكَ أمرَ العَوام.

الظاهرُ من الخِطاب الإخوانيّ هو التراجُع والإنجِناء أمام التيار العلمانيّ، وهو بالتالي ما يسمح لهذا الإتجاه بالإستقواء والتعدّى، بل بالتعبير عن أفكار ومفاهيم تضاد الإسلام دون أي ردّ شرعيّ قوى حاسم، كما حَدَث في ذلك اللقاء ذاته، حين نقد اللادينيّ الأسوانيّ عن آيات الله في كفر القائلين بالتثليث، فقال مرسى ، تَمَشّياً مع سياسة الإنزواء الإخوانيّ، «ومن قال أنّ الأقباط في مصر يقولون بالتثليث!؟» فأخرجهم عن صفة الكفر بها لم يدّعونه هم أنفسهم! هذا بالضبط ما نقصِد اليه، من أنّ سياسة الإنسحاب الإخوانية تؤدى إلى إستدراج الإخوانيّ للقول بمرفوضاتٍ شرعية وكوارث عقدية. وهو ما يُشككُ في قدرة الإخوان على تمثيل المُسلمين، أو إن شئت، الإسلام، في المَرحلة القادمة.

وشرح د. محمد مرسى رأي الإخوان في عدم رؤيتهم، كجزبٍ وجمَاعة، صِحّة ولاية القبطيّ والمرأة، إلا إنهم، في إطار الدولة المدنية (العِلمانية)، لا يهانعون من هذا التنصيب إن وقع تحت مظلة الدُستور، وأقره القانون.

وقد يمكن أن نفهم ذلك الرأي في إطار النظرة السياسية التي ترى أن لا سَبب للمُواجَهة، إذ إن الدستور سَينص حتاً على تأييد الشريعة، بإعتبار أن غالب الناخبين من المسلمين المتدينين، وأقليتهم من القبطِ أوالمُسلمين اللادينيين العِلمانيين. وهذا يعنى بالضرورة أنّ الدستور والقانون سوف يكونا مانعاً من تجاوز الشريعة. إلا إننا لا نرى صحة هذا الضعف والتنازل في وقتٍ فيه المسلمون أقوى ما يمكن أن يكونوا. وهذا لا يعنى سبّ الآخرين والتعدى بالقول. بل يعنى الصدع بالحقّ، الذي علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين صَدَعَ بلا إله إلا الله، دون مداهنة ولا توسط ولا مُصانعة، ولا حديث عن قبول الكفر إن أقرته قريشٌ ورضيه الملأ! وهو التصور الذي نختلف فيه مع، وعن، الإخوان، فالحقّ لا مداهنة فيه، والخيار بين أن تقول الحقّ أو أن تصمت، والسياسة هي المُداهنة والمُصَانعة مها أراد ممُارسوها أن يَبعُدوا ها عن حقيقتها.

ثم، تصريح العريان بشأن استشهاد الشيخ أسامة بن لادن، وهو التصريح الذى صدم كافة المُسلمين المُتدينين، بل وصادم قواعد الوَلاء الشرعيّ في الإسلام، حين ساير الغرب في إسناد الإرهاب للشيخ أسامة، وتناسى، في خضم سياسة المسايرة والإنحناء، أنّ أسامة كان رمزاً لمقاومة الإحتلال الشيوعيّ ثم الصليبيّ، ورفض التدخل الصليبيّ في شؤون المسلمين ونهب ثرواتهم. نسى العريان أنّ السياسة الإخوانية في صَدد الإشتراك في البرلمانات المزيفة الكرتونية قد أثبتت فشلاً زريعاً مريعاً معيباً خلال الثلاثين سنة الماضية، وأن وسيلتهم في التغيير أثبتت عدم جدواها، إذ لم يكن لهم في تحريك الثورة، بشهادة الجميع، ناقة ولا جمل.

ولا يصحُ بحالٍ من الأحوال أن يَعتذِر الإخوان، أو أن يُعتذَرُ للإخوان، بأن هناك قوى كثيرة متربصة بالإسلام وبهم، فرغم صِحة هذا القول، إلا أن الردّ لا يكون بالإنسِحاب والتلّون والضعف في وصف الإسلام وهويته، بل والخلط والخطل فيه، ونسيان قول الله تعالى: «اللّذِينَ قَالَ هُمُ النّاسُ إِنَّ النّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشُوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا الله وَنعُمَ الْوَكِيلُ » الاعمران ١٧٣، وقوله عز من قائلِ «خُذُوا مَا ءَاتَيْنُكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا مَا حَسْبُنَا الله وَنعُمَ الْوَكِيلُ » الاعمران ١٧٣، وقوله عز من قائلِ «خُذُوا مَا ءَاتَيْنُكُم بِقُوَّةٍ وَالذَّكُرُوا مَا

فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» البنر: ٦٣. والأخذ بالقوة، يعنى القوة في الأخذ، لا بقوة السلاح فقط التي لها محلها وفقههان لكن بقولة الحق في موضعها دون مواربة. فهو أمرُ الله سبحانه الذي يتجاوزه الإخوان خطأً أو تأويلاً.

الأزمة في مواقف الإخوان تتمثل في أمرين لا ثالث لها، أولها ضَعف المرجعية الشَرعية وقدرة إستنباط الأحكام، والخلط بين الدليل الشَرعيّ الصَحيح، وبين مبادئ المصلحة المُرسلة في مَواضعها، ومن ثم في رَسم حدود ما يُقال وما لا يُقال، وما يُفعل وما يُترك، ومحاولة صبّ الإسلام في قالب مفهوم الدولة المَدنية (العلمانية). وثانيهما، الضعف في المواقف العَملية وإيثار الفِرار من مُواجَهة أيّ إتجاه من الإتجاهات المُعادية للإسلام، وهو ما يعكس إنعدام الثقة في النفسِ أولاً، وفي قوة القاعِدة الشَعبية المُسلمة التي أتبتت وجودها على السّاحة ثانياً.

الضَعفُ، إذا، هو السّمة العَامة التي يمكن أن نفسّر بها مواقف الإخوان وتصريحاتهم. يفتقد الإخوان إظهارالثقة بالله، وممارسة الإعتزاز به وبدينه، وأخذ ما أتاهم الله بقوة. وهو أمرٌ لا يلزم فيه التصريح، بل يثبت من المواقف العملية لا أكثر.

ثم ندعو الله سبحانه أن يرشد الإخوان إلى صالح القول والعمل، فإنهم قوةٌ للإسلام ولا شك، لكنها قوةٌ تفتقدُ صِحَة التوجّه والتوجيه.



### السلفيون .. ولاءً وذِمة ٢٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سألنى أحد الإخوة من قرائنا الأعزاء، عن حقيقة موقِفى من الدّعوة السّلفية، بعد أن قرأ عدداً من المقالات التي حمَلتُ فيها حمَلا شديداً على بعض دُعاتها، وعلى بعض مواقفها، ومواقفهم.

وأبدأ بأن أقرر أن الدعوة السلفية، كما أراها، وأحب لها أن تكون، هي أولا محبة الله سبحانه ودينه ورسوله صلى الله عليه وسلم، ثم فهم هذا الدين على منهج صحابة رسول الله صلى الله عليه والتابعين والسلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الفضلى، ومن تابعهم من أهل السنة والجهاعة إلى يوم الناس هذا، واتقى الوقوع في بدعة عقدية أو كبائر عملية. ثم العمل على إقامة هذا الدين في النفس والمجتمع قدر المستطاع.

فكل من ذهب هذا المذهب هو عندنا مُسلمٌ سني، أو سلفي، أو ما شئت من هذه الإشتقاقات، التي لا تُعَبّر عندنا إلا عن الإنضواء الضّمني تحت المِظلة العامة لأهل السنة والجهاعة. وكلّ من ذهب هذا المَذهب هو عندنا أخٌ في الإسلام، له علينا حق المناصرة وأحكام الولاء والبراء، والحبُ في الله، والمودة والتراحُم، بلا تحفظ.

أما وقد بينا هذا الأصل، فإنه من المتفق عليه أنّ كُلّ يؤخذ من كلامه ويترك إلا رسول الله صلى الله على الله على الله من الواضح أنّ هذا الأصل، وإن حاز قبول الجميع قولاً، غير معمول به في واقع الأمر وعلى أرض التعامل بين عدد من الدعاة وأتباعهم. فقد وقع عدد من الأتباع في الخلط بين حرمة وقد سية الموضوعات التي يتحث فيها بعض الدعاة، كعلم الحديث الشريف الذي يعتنى بأشرف ما تحدث به البشر، وبين حرمة وقد سية الآراء التي يتبناها هؤلاء الدعاة. وهو خلط "أدى إلى كثير من التعصب الأعمى، بل وتبنى الفتاوى الخاطئة، والتنكب عن الطريق السوي، خاصة فيها يتعلق بأمور السِياسة وإدارة شؤون الحُكم.

وقد كان من أهم ما وقع فيه بعض الدعاة الذين ينتمون لتيار «السّلفيون»، في خطإ شَرعِيّ يتعلق بحقّ الناس في السّعيّ للقضاء على الظلم وتحقيق الحُرية. ولو أن هذه الفتاوى صدرت في واقع غير واقعنا، لم تكن بذات بال، كأى إختلاف فقهيّ عاديّ، لكن هذه الفتاوى لم تخرج في زمن الجوينيّ أو ابن حجر رحمهم الله، فتكون تاريخاً من التاريخ يرجع فيه الباحث والفقيه إلى دراسة واقع عصره، بل تصدر في واقع يعصِفُ به الظلم والطغيان والفساد والكبت واللادينية، والذي بلغ ذروة السُوء حتى فاضَ الكيلُ بأبناء الشَعبِ، فخرجوا مُسالمين يجأرون بطلب الحُرية والعَدل والصدق والأمانة والإستقامة.

ولست بمُعلقٍ على هذه الفتاوى من الناحية الفقهية البَحتة، أو من ناحية الخطأ في تطبيق مناطاتها، أو في خطورة آثارها ومآلاتها، فقد فعلت هذا في مواضع أخرى، ولكم أردت هنا أن أقرر ان الموقف الذي وقفه هؤلاء الدعاة، كان موقفاً يجب أن يُبيّن خطؤه دون مواربة أو مما حكة، إذ هو يتعلق بمستقبل المُسلمين، بل والإسلام ذاته في هذه البقعة، وفي المنطقة كلها.

حين يخرج شيخٌ داعيةٌ له في قلوب العديد من الشباب رصيدٌ كبيرٌ من الثقة والإحترام، فيسبّ المُتظاهرين، الذين يهتفون باسم الله والله أكبر ويَصْطفّون للصلاة في وجه مَدافع المياه، ويصفهم بأنهم مخابيلٌ يصرُ خون في الشوارع دون عقل، وأنهم من سُوء الدين بحيث لو أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تحدث اليهم طالباً عدم المُطالبة بالحرية والكرامة، التي هي المقصد الأعلى لأحكام الشريعة، لرفضوه! حين يكون هذا خطابٌ دعويٌ من شيخ سلفي، وجَبّ صدّه وردّه، قبل أن يبلغ قصْدَه، وقبل أن يسئ إلى كلّ ما هو سَلفي أو إسلامي في عقول الناس الذين هم أصلاً مادة الدعوة السّلفية، ومصدر نهائها.

وحين يخرج شيخٌ آخرٌ، سلفيٌّ داعية، من المَشهود لهم بالزهد والعِفة والرَغبة عن الدنيا، فيُقحِم نفسَه في فتاوى تتعلقُ بالسِياسة الشرعية، قائلا – على عهدة إحدى الصحف الإلكترونية – إنه لم يكن من الصَحيح شرعاً أن تخرج الجهاهير إلى الشارع ضِدّ الطاغية مبارك، لأن التحرش بالفتيات حرام! فلا نعرف والله أيها أولى في الشريعة تقديها، التحرُش المُحتمل وقوعه لعدد محتملِ من الفتيات، أم الإبقاء على الظلم والفساد والقتل والإعتقال

وحبس كلمة الدعاة عن نشر كلمات الله سبحانه؟ وعلى أيّ قاعدة أصولية أو فقهية مما يدرّسه الشيخ في الأزهر، إعتمد في هذا القول؟ كما لم يقدّم الداعية اللُبجّل أية وسيلة أخرى بديلة للتخلّص من هذا القهر وتحقيق مقصد الشريعة الأعلى في تحرير الإنسان.

مثل هذه الإجتهادات، ومِثل هذه الفتاوى، هي التي يجب أن تخضع لمراجعة شرعية كاملة في إطار الدعوة السلفية، مراعاة للمناط الواقع، خاصة بعد أن أقر بعض دعاتها أنهم أخطئوا بعدم ضمّ قواهم للشعب المُسلم الثائر «سلمياً»، والباحث عن العدل والحق والحرية والطهارة، وقت الحاجة. يجب على القائمين على هذه الدعوة أن يخرجوا بمراجعات تقرّب بينهم وبين الناس الذين يسعون لجلبهم إلى الحق، ولن يكون هذا بمثل هذا الخطاب المُخذل للهمَم، الداعى إلى التثبيط والركون إلى الظالمين.

وهاهم دعاة أهل السنة والجهاعة، الذين يشتركون مع إخوانهم من «السلفيون» في غالب ما يذهبون اليه، أصولاً وفروعاً، قد جنحوا إلى جانب الثورة، ونصروها حتى أصبحت واقعاً على الأرض ينعم به كلّ مسلم، بها فيهم، وعلى رأسهم، شباب السلفية ودعاتها، دون أن يقايضوا أو «يسايسوا»، كها فعل بعض المُنتمين لحركات إسلامية أخرى.

«السلفيون»، إذن، هم أحبابنا، لكن الحقَ أحبُ الينا من أيّ أحدٍ، ووالله لقد نشأنا نشأة لا تقبل المُهَاحكة، ولا المُداهنة ولا المُجاملة في دين الله، ولا السُكوت عن الباطل، من أي مصدرٍ جاء.

لكن، يجب أن يكون مَعلوماً أننا ملتزمون بالدفاع عن إخواننا، من السلفيين، أو من الإخوان المسلمين، ضد هذه الهجهات الشرسة من وسائل الإعلام، المُوجّهة من اللادينيين المتسترين وراء أسهاء مُسلمة. فهي دعواتٍ تجتمع على كراهةِ الإسلام، وإبعاده عن الحياة وإلغاء مَرجعيته في الدولة والمجتمع.

#### «الدستور بعد البرلمان» .. شعار الثورة الثانية ٢٠١٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

أبرأ إلى الله أن أكون مضلاً أو سبباً في ضلال. ذلك أنني قد دعوت ونصرت بشدة، الخروج يوم ٢٧ مايو، من أجل أن نستكمل الثورة أهدافها، وأن تقتلع جذور الفساد مرة واحدة. لكن ما أراه من دعوة المغرر بهم من شباب الثورة، أو من ينتمون عقائدياً لدين العلمانية اللادينية، يدعون شعار «الدستور أولاً»، فهذا ما يجب الحذر منه أشد الحذر.

إن القصد من الدعوة إلى الخروج يوم ٢٧ مايو، وهو ما نصرناه في مقالنا على صفحة هذا الموقع «٢٧ مايو .. وحَتمية الثورة الجديدة»، كان واضحاً صريحاً، أمرره هنا حتى لا يشتبه فيه أحد:

- ١. عودة العَسكرُ إلى ثكناتِهم، فليس محَلهم حُكم البلاد وسَنّ القوانين، ومراجعة كلَّ ما صدر عنهم من تشريعات، ليمكن ضبطها بميزان العدالة.
- تشكيل مجلس رئاسيّ مدنيّ، يمثل الغالبية، ويتكون من أربعة مسلمين (حقيقة لا بطاقة)، وعلمانيّ واحد، وقبطيّ واحد، وعضوية عَسكريّ كمراقب بلا صوت (يصح شرعاً في المجلس أن يكون من أعضائه غير مسلم كالقبط والعلمانيين، على أن تكون غالبيته مسلمة، إذ المَجلس استشاريّ مؤقت، خلافاً لمنصب الرئاسة الذي لا يصِحُ إلا لمسلم،)
- ٣. إسقاط حُكومة شَرف، بعد شهرٍ من تاريخه، وإختيار من يقدر على تعيين الشُرفاء في كافة الوزارات، وتغيير كل طاقم الوزراء والمُحافظين وعُمداء الجامعات والمُحليات والإعلاميين بكامل طاقمهم، ورؤساء المؤسسات والهيئات الحرجة، واستبدال السفراء. ثم يكون دور كلّ وزير أن يبدّل الطبقة الثانية والثالثة في وزارته بأسرع وقت ممكن.

إيداع المجرم حسنى وعائلته في سجن حقيقي، دون أي تمييز، وإيقاف المسلسل الهزليّ في محاكمة الفاسدين، وإرجاء محاكمتهم الفعلية ستة أشهر، حتى يتم تطهير النيابة العامة، ووزارة العدل، وضهان عدم تدخل الجيش في سير هذه المحاكمات، كما يُفعل الآن، وإلا ستصدر أحكاماً ببراءتهم، ثم لا يمكن محاكمتهم مرة ثانية على نفس التهمة.

- ٥. إطلاق سراح الثوار المعتقلين حتى الآن .. (شئ يجنن والله أن يُعتقل الثوار ويطلق سراح الفاسدين .. عجبي!)
- أما أن يخرج هؤلاء المُغرّر بهم، أو هؤلاء اللادينيين ينادون بأن الدُستور أولاً، فهو مخُالفٌ لما صَوّت عليه الشَعب أساساً، ولما يمليه منطق الأحداث، ولما هو في صَالح الدولة المُسْلمة وغالبية أهلِها أولاً وقبل كل شيئ.

كيف يتمُ إنتخاب مئة ممثل لتدوين دستور البلاد؟ وبأية آلية؟

- 1. إن كانت بآلية الإنتخابات البرلمانية لتحقيق مبدأ الأغلبية، فهو إذن مضيعة للوقت والجهد، إذ تتكرر الإنتخابات مرتين.
  - ٢. وإن كانت بالترشيح، فهذه هي عينُ الديكتانورية التي هَربنا منها، أو كدنا.
- ٣. وأن كانت من خلال هذه المؤتمرات «المتآمرات»، التي لا تمثل إلا العلمانية اللادينية، من دون شخصية مسلمة واحدة، والتي ظهر فشلها، كلها، من أول جلساتها، فهذا أمر لن يقبل به المسلمون، مها بلغت بهم الغفلة.

يجب أن يكون واضحاً أن هذه النقطة خط أحمر، دموى الحُمرة، لن يتركه ٧٨٪ من الشعب يمر دون قتالٍ في سبيله، وعلى هؤلاء الداعين له، سواءاً من مغفلي المسلمين، أو من اللادينيين والأقباط، أن يعوا ذلك تماما، دون خلجة من شك فيه.

هذا المَطلب الذي يُطالب به ما يُدعى «إئتلاف شباب الثورة»، والذي يظهر أن فيه من العناصر اللادينية الكثير، يحمل هذا الشعار ممثلاً نفسه، والحفنة التي معه. ويجب على كلّ مسلم

أن يخرج في هذا اليوم مندداً جذا الشعار الخبيث، ومنادياً بالمطالب التي تضمن تحقيق أهداف الثورة التي رعتها وحمتها الغالبية المسلمة، وبغياب الغالبية القبطية التابعة لكنيسة نظير جيد.

أكرر واشدد أنّ هدف الثورة الثانية هو تدارك ما تهاونت فيه الثورة الأولى من ترك الفساد في مكانه يعمل، والرجوع إلى البيوت بمجرد إختفاء المخلوع من الصورة، لا حتى محاكمته أو حبسه. الغالبية تطالب بحقها الشرعيّ في الثورة، لا أن تسلمها إلى من لا دين له، يعبث فيه كما يشاء، يريد أن يُعلى ما تقيأه عقله على شرع الله المُحكم. ويكفى النظر إلى وجه ذلك المرتد الخبيث عمرو حمزاوى، الذي قدمته أجهزة الإعلام على أنه المفكر الإصلاحيّ السياسيّ، والذي ترى له في كل مستنقع بعرة، لتعرف أنّ هؤلاء لا يريدون ببلادنا إلا شراً متخفياً في ثياب التقدمية والتحررية.

لقد عفا الزمن على كل تلك الخبالات الفكرية التي تفرزها عقول البشر، من ليبرالية وشيوعية ورأسهالية، بعد أم ثبت فشلها إقتصادياً لما شاهدناه من إنهيار الإقتصاد العالمي الذي يعمل في رحابها، وسياسياً بعد تفكك السوفييت، وفشل الولايات المتحدة في قيادة الدنيا كها كانت تسعى، وإجتهاعياً لما نراه من فسق وعهر وإباحية وشذوذ، ضج من آثاره الغرب، ولم يرتضيه إلا أمثال عمرو حمزاوى وإيناس الدغيدى، لعنها الله معا.

الثورة لا تُطالب «بالغضب» من مَطلبِ الأغلبية، التي صَوّتت عليه بالفعل، والذي قد يكون الحَسَنة الوحيدة التي لا تزال تراوح في ميزان حَسنات المجلس العسكريّ، تمنعه من التطبيب إلى الحضيض، بل الغضب، لمن سأل عن سببه من الإخوان، هو من إستمرار الفساد حاكماً للشارع المصريّ، ومن التباطؤ المتواطئ الذي تراه ممن بيدهم الأمر في إنهاء معركة الهدم لما كان، وبداية معركة البناء المرتقب. الغضب من الخلط المقصود بين البناء والهدم، والذي كما بينا من قبل لا يقود إلا إلى الإضطراب والتشويش والتمييع، كما نرى ما عليه الساحة السياسية المصرية، والعدل المصريّ، والأمن المصريّ، والإقتصاد المصريّ، والتعليم المصريّ، والإعلام المصريّ، و«ربنا يستر» على الإنتخابات المصرية.

لا، ثم ألف لا لتقديم الدستور قبل الإنتخابات .. وليأخذها مناكل لادينيّ علمانيّ.

## الإسلام .. والدولة المصرية الوكيدة ٥٠ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في سياق الحديث عن مصر المستقبل، استوقفتنى آية الأحزاب «يَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِى ٱللهُ وَلَا تُطِعِ ٱلْكُفِرِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ إِنَّ ٱللهُ كَانَ عَلِيهًا حَكِيهًا الاحراب، تأمّلت الآية الكريمة، وتوجيه الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم بالحذر من طاعة الكافرين والمنافقين. وما شدّني إلى هذه الآية هو ذلك التحذير الذي أتي في وقت ميلاد الدولة الإسلامية في المدينة، حيث انتشر فيها اليهود من أهل الكتاب، والمنافقين المناوئين لدولة الإسلام وحكم الإسلام وشرائع الإسلام.

ففي السنة الخامسة من الهجرة الشريفة، والتي تمثل إنفصالا بين قوى الشرك الخالص، وقوى الإسلام الوليد، وجد المسلمون أنفسهم في وسط معمعة تتضارب فيها العقائد والأفكار أشد مما تتقارع السيوف والرماح. كانت اليهود من أهل الكتاب تعيش في وسط الغالبية المسلمة، بها تحمله من كره وحقد على النبي من المعنوسم الذي بعث من غيرهم، وعلى المسلمين الذين وضعوهم في مكانتهم، رغم الجرص على الوفاء لهم بعهدهم. ثم ما عدد من المشركين من عباد الإصنام والوثنين، سواء من خارج المدينة، حيث أحاطت بهم جحافل الكفر، أو من داخلها ممن نافق وتخفّى بكفره.

كانت المدينة آنذاك تضْطَرم بالمؤامرات التي تحيكها كلّ هذه القوى المتعاضدة ضد الإسلام. يقول سيد قطب رحمه الله في الظّلال تعليقاً على هذه الفترة: «و لهذه الفترة التي تتناولها السورة من حياة الجهاعة المُسلمة سمة خاصة، فهي الفترة التي بدأ فيها بروز ملامح الشخصية المُسلمة في حياة الجهاعة وفي حياة الدولة، ولم يتم استقر ارها بعد ولا سيطرتها الكاملة. كالذي تم بعد فتح مكة و دخول الناس في دين الله أفواجا، واستتباب الأمر للدولة الإسلامية، وللنظام الإسلامي. والسورة تتولى جانبا من إعادة تنظيم الجهاعة المسلمة أو إبراز تلك الملامح و تثبيتها في حياة الأسرة والجهاعة، وبيان أصولها من العقيدة والتشريع، كها تتولى تعديل الأوضاع والتقاليد أو إبطالها، وإخضاعها في هذا كله للتصوّر الإسلامي الجديد. وفي ثنايا الحديث عن تلك

الأوضاع والنظم يرد الحديث عن غزوة الأحزاب أ وغزوة بني قريظة أ ومواقف الكفار والمنافقين واليهود فيها أ ودسائسهم في وسط الجهاعة المسلمة، وما وقع من خلخلة وأذى بسبب هذه الدسائس وتلك المواقف. كها تعرض بعدها دسائسهم وكيدهم للمسلمين في أخلاقهم وآدابهم وبيوتهم ونسائهم.»

ومن هنا برزت أهمية التأكيد على عدم الإلتفات إلى ما يشيعه الكفار، من أهل الكتاب، والمنافقين من مُشوّشات للفِكرة الإسلامية الصّافية، ومُعكراتٍ للتطبيق الإسلامية الصحيح، وإلى مداومة السير على السنة النبوية في الحذر من إختلاط المفاهيم وتدليس الأسهاء والمسميات، فإن في السمع لهؤلاء جرمٌ مضاعف، جرم الساع، ثم جرم الإتباع إن حصل.

وقد يهيؤ للبعض أن هناك مسافة من السياح يمكن للمُسلم أن يتحرك فيها تقارباً مع «الكافرين والمنافقين»، خاصة في دولة ضعيفة وليدة، تأمل أن تجد المساعدة من أي جهة كانت ، ومن أى طريق جاءت، لكن أمر الإسلام، أمرٌ مخالف لمثل هذا التحسس والتدسس. فكان أمر الله سبحانه بالثبات على المفارقة التامة في المفاهيم والأفكار والمصطلحات، التي تشبّه عليهم الطرق، وتطبب الموازين، وتشوش على الحق بالباطل، وتخلط صفاء الصالح بالعاطل.

تلك الزوائد الدودية الفكرية، التي تنعت نفسها بالفكر، تدليساً وإغتصاباً، هى نتاج طبيعي لقوى الشر التي تتربص بالخير القادم، وتنشط لصد الحق الزاحِف، في أي مجتمع ساد فيه الباطل وعشش، ثم إذا بالنور يأتي وينتشر. فكما حدث ذلك في دولة المدينة الوليدة، نراه يتكرر في دولة مصر، التي ما أن رفع ابناؤها الغشاء عن البلاء، بالثورة عليه، حتى تغصت حياة قوى الظلام من الكافرين، سواء العلمانيين اللادينين، أو أهل الكتاب من العملاء للقوى الخارجية الذين يهيجون الغرب على مصر، أو المنافقين الذين يتدسسون الآن بين المسلمين، يحاولون أن يغيروا «لغة الخطاب» للعامة، حتى يكون كفرهم أكثر قبولاً وأنقع سبًا.

ليس عجباً أن الميلاد يختلط فرحه بالدم والبكاء، وببقايا الفساد المتراكم في الباطن، تزحف خارجة من وكرها، تلطخ وجه الوليد، وتكسيه الدماء والمخاط، وكأنها المحاولة الأخيرة لإفساد الفرح بقدوم الوليد، الذي ما أن يتطهر من هذا القَذر الملمّ، تجلى لأهله ما فيه من بديع صنع الله.

وعلى المسلمين اليوم أن يطهروا وليدهم، ويحذروا من هؤلاء الكفار والمنافقين، فإنهم من الخطر بمكانٍ أن أنزل الله في خطرهم وحياً يُتلى، يُرجع اليه في كلّ عصر، فطبيعة هؤلاء لا تتبدل ولا تتحول، إنها ما يتبدل ويتحول هو رد فعل المسلمين على التدسس والتحسس والخداع والتدليس والنفاق، منهم من يخيل عليهم فيستمعوا، بل ويجاروا، ومنهم من يرى الباطل عارياً مجرداً من الحياء، فيقف له بالمرصاد.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً، وإن تشبه بالحق، وارزقنا اجتنابه.



۲٤٢

# حُكم المُشاركة في العَملية السّياسية في مِصر ١٨ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَل الله عليه وسلم

وصلتنى رسالة من أخ حبيب، عبّر فيها عن حِيرة الكثير من الشَباب في مَوضوع المُشاركة في العَملية السّياسية التي تجرى حالياً على أرض مِصر. وقال أنّ من هذا الشباب من قد زادت حيرته بعد ما ذكره الشيخ الحبيب الفاضل عبد المجيد الشاذليّ في ندوة حديثة عن رؤيته السياسية في الوضع المصريّ المعاصر، والتي أجاب فيهاعن أحد الأسئلة بشأن هذه المشاركة بأنه لا مانع منها ولا من تكوين الأحزاب. وذكرَ في الأخ الحبيب أن من هذا الشباب من وصلت به نزغات الشيطان إلى تكفير الشيخ الشاذليّ!!!

ومقالي اليوم له شقان، الشق الأول في بيان حُكم هذه المُشاركة، والثاني دعوة لهؤ لاء الغرّ من الشباب الذي يلقى دَلوه دون حبلٍ يوصله إلى شفا الماء، في بئر لا قرار له!

أما عن الشق الأول، فإن الفقيه يجب أن يعتبر أمران حين يُصدر فتوى ما في شأنٍ ما. هذان الأمران هما الحُكم الشّرعي الأصلي الثابت في هذا الأمر، إن كان له مثيلٌ سابقٌ، ثم المناط، أو الواقع، الذي تقع فيه هذه الفتوى، زماناً ومَكاناً وحَالاً.

والحكم الأصليّ في أمر التشريع بها يخالف شرع الله معروفٌ مقرّر، وهو الكفرُ البواح. والحكم الأصليّ المتعلق بالمشاركة السياسية في نظم كفرية هو الكفر إن كان مع الرضا والإقرار، وهو التحريم والتبديع لمن كانت له شبهة تأويل في صحة المشاركة، لا في صحة الحكم. ومثال ذلك موقف الإخوان وموقف اللادينيين ممن يتسمّى بأسهاء المسلمين، في هذه المشاركة. فالإخوان لم يرتضوا الحكم بغير ما أنزل الله، وإن شاركوا لدفع مفاسد وجَلب مصالح، حسب رؤيتهم التي لا حق فيها، وإن كانت تأويلا مُسوغاً لدفع شبهة الكفر. أما اللادينيون فقد شاركوا من واقع أنّه لا ضير في تبنى الأحكام الوضعية في عالم تبدّل وتغيّر وأصبح لا يصلح للشريعة ولا تصلح له، وهو مناط الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

وقد كنت من أشدِ المُعارضين للمشاركة السياسية في العقود السابقة، وإن لم أكفّر من فعل هذا من الإخوان لوجود شبهة التأويل كما ذكرت، حيث أنّ نظام الحكم الذي كان سائداً نظامٌ علماني لاديني، يشرّع بما لم ينزّل به الله به سلطاناً. وكانت المُشاركة في هذا البرلمان تقوية له وتثبيتاً لدعائمه، وإضفاءاً للشرعية على قراراته.

ثم انقلب الحال، وتغيرت الصورة، وتبدلت المعطيات التي تتعلق بإصدار الفتوى، وبقي حكم التشريع بها يخالف شرع الله كها هو، الكفر الأكبر. وما حدث في مصر كان تفكيكاً للهيئات التشريعية، البرلمان والشورى، وإلغائهها، وإن بقيت السلطة التنفيذية قائمة لأنه لابد منها لإدارة البلاد، وتصريف شؤون العباد. وبقي الجيش يفرض نفسه على المشهد السياسي، يتربص بالناس ويتربصون به، ويتحسس ثغرة يلتف منها حول إرادة الشعب في تحكيم الشريعة، وإن أعلن غير ذلك من رضوخه لحكم الأغلبية.

وأمر آخر أحب أن أوجه اليه النظر، وأن أؤكد عليه، أنّ الحديث عن حكم التشريع بغير ما أنزل الله شيئٌ، وحكم من شارك في مجالس تتبنى هذه القوانين الوضعية شيئٌ آخرن قد يتفقا في الفتوى بالكفر، وقد يختلفا، كما بيّنا، إن شاب التأويل محلّ المشاركة ولو كان فاسداً عن الغالبية.

إذن، نحنُ اليوم أمام دولة ليس فيها بناءٌ تشريعيّ إبتداءاً، بل تتناحرُ فيها قوى متقزّمة ضعيلة لادينية ضد قوى غالب الشَعب المُسلم، لتكوين النظام التشريعيّ الذي سَتخضع له البلاد في المَرحلة القادمة. فإما أن نخليّ الساحة لهؤلاء، ونقول لهم: هاكم الفرصة، إختاروا ما تريدون أن يكون عليه الحكم في مصر، أو أن نقول كلمتنا في الصناديق، فإن لم يعملوا بها فليس حينئذ إلا البناديق.

القتال لتحكيم شَرع الله ضرورة حين تدعو اليه الحال، وتجتمع له الشروط الشرعية، لكنه ليس الطريق الأوحد لتمكين شرع الله في الأرض. فإن القصد الشرعي هو إقامة شَرع الله، سواءاً بالسلم أو بالحرب، ولو تمكنا منه سلماً كان أفضل وأقل ضَرراً. وقد رأينا رسول الله صدالله عليه وسلم أمهل أهل مكة عاماً في الحديبية، رضى أن لا يحُج فيها البيت حفظاً لماء

وجههم وهم كفارٌ، فحقّق صلى الله عليه وسلم القصد سلمًان لا حرباً. لكن ما أن أخلت قريشٌ بعهدها، لزم القتال.

من هنا فإن واقع اليوم ليس كواقع الأمس، ومصر تدخل عصراً تشريعياً جديداًن إما أن تفوز فيه العلمانية اللادينية، أو أن يظهر فيه الإسلام وتعلو كلمة الله. ومن ثم، فإن فرض الرأي الشرعيّ – لا أقول الإشتراك – على الواقع المصريّ عن طريق الإنتخابات هو أمرٌ مشروعٌ، لا اقول واجباً، إلا إذا إعتبرناه من جانب ما لا يتم الواجب إلا به. ولا أدرى باي منطق يترك المسلمون صناديق الإقتراع لأمثال البرادعيّ وعمرو موسى وغيرهما ليعبثوا بالشكل التشريعيّ المرتقب في بلادنا؟

لكنى - مع كامل تقديرى لرأي العالم الحبيب الشيخ الشاذليّ – أجنحُ إلى التريث في أمر تكوين الأحزاب، إذ الصورة ليست ظاهرة على كهالها بعد، والمرجع التشريعيّ لم يحدد بعد، وأخشى إن دَخلنا معترك الأحزاب تحت هذه المظلة العميةن التي لم يظهر فيها بعد حقٌ من باطل، أن نُستدرج للسير على خطى الإخوان، إن لم تأتى النتيجة على وِفاق ما نريد لها من تحكيم الشريعة. لكنّ الأمر – أولاً وأخيراً – أمر إجتهاد فقهي لا أكثر ولا اقلّ.

ثم الشقُّ الآخر، وهو موقف الشباب الذي تجرأ على الشيخ الفاضل، فأقول، ما لكم انقلبتم على أعقابكم، حين رأيتم الشيخ يدلى بغير ما أحببتم من هوى أنفسكم دون علم؟ أكان الشيخ لديكم عالماً بالأمس، جاهلاً اليومن إذ لم يوافق إجتهاده رؤياكم، التي ما توصلتم اليها إلا بإجتهاده لكم في المقام الأول؟ أي إنتكاسٍ هذا؟ أيشبه اليوم البارحة، حين خرجت الخوارج مع علي لما وافق رأيه رأيهم في التحاكم إلى شرع الله، ثم خرجوا عليه لما رضى بالتحكيم إجتهاداً، درءاً لمفسدة الحرب، وكان فيه الأصوب؟ أفيقوا هداكم الله، ولا تنتكسوا على أعقابكم، واعرفوا قدر علمكم وحد قدرتكم، ولا تزلوا فيها حذرتم منه الناس من قبل. وإلا فقد أتعبنا أنفسنا واستهلكنا أعارنا فيها لا طائل فيه، وعوضنا على الله.

# على هامش قضية المُشاركة السِياسية في مصر ٢٠١٠ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لم أتوقع أن يُحدث مقال «حكم المشاركة في العَملية السياسية في مصر» ردّ الفعل الذي أحدث. وقد جاءت تعليقاتٌ عديدة عليه، أسعدني منها كثيرها، وأقلقنى منها قليلها. لكنّ كثيرها وقليلها كانا دليل صحةٍ وعلامة تيقظٍ عند شباب الدعوة من المخلصين، نحسبهم. وقد أردت اليوم أن أزيد الأمر وضوحاً لدى من أقنعه الحديث، وأزيل ضباب القلق عمّن لا يزال ضباب القلق يُجبط رأيه ويشوّش على نظره.

ابدأ بالقول، نصحاً وإشفاقاً، أنّ الإسلام ليس فيه صاحب قولٍ معصوم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو حقّ أكيد، وأنّ الرجال يعرفون بالحق، وليس العكس، وهو حقّ أكيد، ولكن ليس هذا مَدعاة لأن تأخذ نفس طالب العلم العزة بالإثم، فيعوّل على هاتين الحقيقتين في أن يَستخفّ برأى من سَبقوه على الدرب، ومن أرشدوه وهدوه في مَهدِ علمه وحضانة عقله، فإنّ في ذلك من الدورِ ما فيه، ومن الخُلفِ ما يزيّفه ويَمحيه. والسؤال دائما مطلوبٌ والتبيّن مرغوبٌ، لكن بشروطه، ولا مانع أن يأخذ كلّ أحدٍ بها يراه حقاً، فإنه هو المسؤول عنه أولا وأخيراً، لكن الإحترام لازمٌ، والتوقير واجبٌ، وقد ظل الشافعيّ ستة عشر عاماً يدرُس على مالكِ رحمهما الله جميعاً، فلم يخالفه في رأي إلا بعد أن توفي مالك، وأثبت الشافعيّ خلافه معه في أكثر من خمسين مسألة، ذلك هو أدب العلم دون زيادة تعليق.

وقد أورد علينا أحد المُعلقين إشكالاً، يحسبه كذلك، فقال إنه قد أصابنا ما أصاب مَشايخ السّلفية الإرجائية، وقد كنا ننكِر عليهم من قبل منعهم تلامذتهم من الإختلاف معهم. واقترح الأخ أن نضيف اسمنا استثناءاً من مقولة مالك! ولولا أننى لست في شكِ من إخلاص من كتب هذا الهراء، ما اعتنيت بذكره، لكنّ هذا الشباب أمانة يجب محاولة حفظها ما عاونت على ذلك. وما لم يدركه الشاب المُسفّة، أنه يسوى بين نفسه وبين من هم على خطأ وباطل من الرأي، فتحذير من هم في ركب الحقّ من العُروج عنه لا يستوى ومنع من هُم

۲٤٦

في رَكب الخَطل من مجُانبته، لا يستويان، وإن شكّ هذا الشاب إنه على الحقّ، وتحذيره من مخالفته حقٌ، ومن تابعهم عليه أولى بالحق، فأولى به أن يرى لنفسه رأياً آخر، وهو مع الأسف ما يصِل اليه حال هؤلاء في غالب الأمر. ثم نشفق، والله، على صاحب هذا التعليق، فإنه لا مانع على الإطلاق من أن يُخَالف أي صاحب قولٍ رأي نِدِّه، إن كان نِدَّه، حِرصاً على نفسه من الزلل.

والموقف الذي تمر به مصر، هو مَوقفٌ، يذكرُني إختلاط الأمر فيه بها حدث أيام التتار، مَعكوساً، حين صَلى وقرأ القرآن التتارُ ونطقوا بالشهادتين، لكن استكبروا على تحكيم الشريعة، واختلط الأمر على الناس، أيقاتلون من نطق بالشهادتين؟ وإحتاج الأمر غلى بن تيمية ليبين لهم مناط الإسلام، ويبدد عنهم ضباب الواقع. واليوم، كالبارحة، يحتاج الناس، لا سيها طلبة العلم من الشباب إلى أن يتحصنوا برأي عُلمائِهِم ومَشايخهم، فالسير في هذه الدروب التي تلفلفت مساربها، وتشابكت وتشابهت دُروبها، يحتاج إلى أكثر من إحاطة بقواعد عامة وأحكام أصلية وتعاريف مجُملة، تحتاج في كلّ آنٍ من يُنزِهَا مَنازِها ويضَعها في مواضِعِها، دون إفراط أو تفريط.

والآن، إلى الموقف الراهن، وقد بيّنت فيها سبق أن تحريم المُشاركة في إنتخابات إو مجالس ليس تحريها عاماً لا يُعدل عنه في كلّ مكان أو زمنٍ أو حال، بل ليس في الشريعة كلها، بلا استثناء حُكم شرعيّ له هذه الصفة من الإستدامة، فشُرب الخمر وأكل لحم الخنزير كيلان للضرورة، بل والنطق بكلمة الكفر كل إن تعرضت النفس للهلاك، بنصّ القرآن. إذن، الأمر أمر مناطٍ أولا وأخيراً، وقد كان مناط التحريم في العهود السابقة هو أنّ هذه المجالس قد بُنيت وأسست، ودّخلها وشارك فيها من شارك على أسس علمانية لادينية، تسوّى الشعب بالله سبحانه. ثم حدث أن أسقط الله هذه المجالس، إسقاطاً أصلياً لا كها يحدث في نهاية دورتها، بل حلّها وأسستها معاً، إذ لم يعد هناك دُستورٌ للدولة أصلاً، ولم يتوافق الناس بعد على عقدٍ إجتماعيّ جديد. هي إذن ساحةٌ مفتوحة لمن غلبَ، إما الإسلام، وإما العلمانية، التي تتمنى إنسحاب السّذج من المسلمين لتسيطر عليهم وعلى المجتمع إلى ما شاء الله. وهذا الغلبَ لا يكون إلا بأحد التوجهات التالية:

1. أن يخرج المُسلمون إلى الشارع رافضين إجراء إنتخابات، ومطالبين المجلس العسكريّ بالإستقالة، وتعيين أحد من المسلمين لإدارة الدولة، فتكون الحرب الأهلية بلا شك، والتي سيواجه فيها «الإسلاميون» قُوى الجيش والعلمانية والقبط معا، علماً بأن جُلّ المسلمين من الأغلبية الصامته، ستنأى بنفسها عن هذا الصراع، الذي تعرف بفطرتها أنه صراع لم تكتمل شروطه بعد.

- ٧. أن يصْمت «الإسلاميون»، ويتراجعوا ويُحجموا، فلا يخرجوا مُعارضين، ولا يشتركوا مُصَوّتين، ويستمروا في نشر دعوة التوحيد، بينها يتولى البرادعي أو أيمن نور الرئاسة، وتؤول الوزارة إلى عمرو موسى ومن شابهه، ويكون عمرو أديب وزير الإعلام، ويعود فاروق حسنى وزيراً للثقافة.. إلى آخره من كابوس نسأل الله تعالى أن لا يرينا تأويلَه أحياءاً. وبالطبع سيكون الجيش والأمن الوطني وراء الإسلاميين، يذيقوهم الأمرين، إذ قد خسروا الساحة وهي مفتوحة ممهدة لهم، فلم تُعد لهم حُرمة ولا ذِمة، كها كانوا.
- ٣. أن يدرك المسلمون أن الغلَبَ المَطلوب، يمكن أن يأتي سِلماً كما يمكن أن يأتي حَرباً، والسِلم أولى وأحرى. وقد أشَرنا إلى ما لم يعلِّق عليه أحدٌ، من موقف عُمر رضى الله عن صلح الحديبية ومعارضته ومراجعته لرسول الله صلاه عله وقعة بكرٍ وخُزاعة. وما السِلم، حتى ظهر أنّ الحرب لابد منها ولا بديل عنها بعد وقعة بكرٍ وخُزاعة. وما حدث من الخوارج الذين خَلعوا علياً رضى الله عنه بنفسِ الحجة أنه لم يُقدِمُ على حرب معاوية رضى الله عنه ورضى بالتحكيم والإقتراع، ورَفعوا القرآن، بكلمة حق أريد بها باطل. وقد تقعد في الأصول أنّ السلم مقدمٌ على الحرب، فحفظ النفس من أعلى المقاصد الشرعية، بل من الأصوليين من قدّمه على حفظ الدين، بدلالة إباحة النطق بكلمة الكفر، ولأنه إن عدمت النفس عدم المُكلّف، فعدم الدين، إذ لا دين بلا مكلفين.

وهذا الخيار ليس فيه تراجع ولا تعديلٌ على رأي نصرناه سَابقاً، ولا افتئات على أمرٍ عقديّ، حاشا لله، فالأمرُ العَقديّ هو «عدم التحاكم إلى شرع الله»، وإنها المَجالس والبرلمانات وغيرها هي أشكال إجرائية، يتوقف حِلّها وحُرْمَتها على ما أُسّسَت عليه. وقد ذكرنا أنه ليس هناك فتوى صالحة لكل زمانٍ ومكانٍ وحالٍ. وما إتخذته الإخوان أو السلفيون من رأي في السابق، لم يكن له سند من شرع ولا واقع وقتها. والوضع القائم لم يكن له شبيه من قبل، فليس هناك بعد قواعد «للعبة» إبتداءاً، بل وضع قواعدها هو من حَق من يغلِبُ في هذا التصويت. والمُسلمون لا يصوتون على تحكيم الشريعة من عدمه، فقد قال الشعب رأيه في الشعب الشريعة التي إرتضاها الشعب ابتداءاً، وأعلنَ عن رأيه فيها عَالياً.

ولا يشتبه قولنا هذا على أنه مبنيّ على قواعد المصالح والمفاسد، فهذا ليس موردنا، على صحته فيها لم يأت فيه دليل عام يدخل تحته، إنها نحن هنا نُعمل النصّ الشرعيّ الأصليّ في طلب نصرة الشريعة وإعلاء تحكيم شرع الله في الأرض، سلماً أو حرباً، والعُدول عنه عُدولٌ عن فعل لا يتم الواجبُ إلا به. بينها كان تأويل الإخوان من قبل مبنيّ على ما إعتقدوه مصلحة، وإدراك هذا الفرق يحتاجُ إلى دقة نظر وقدرة على إدراك الفروق.

ثم إنه لو لم يكن أي من هذه التوجهات الثلاثة صالحاً، فليدلى لنا من يرى رأيا آخر بدلوه، إن كان من أهل السقاية، ويبين لنا ما يجب على المسلمين عمله بالحجة والبرهان، لا بالكلام والمُحاججة، وسننشره إن شاء الله، فإن في هذا فائدة للجميع.

اللهم ألهِم شَباب الدَّعوة القول الصائب والعمل المخلص والبصر بالحق في حينه. ألا هل بلّغت، اللهم فاشهد.



## الإخوان .. وشُعورُ الشَعبِ بالغثيان! ٢٣ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الذى وَضُح للشّعب، وهو ما لا يعرفه مثل من تمرّس بالحركة الإسلامية منذ أكثر من أربعين سَنة، أن حَركة الإخوان لا تطمّحُ إلا في تحقيق بعض مَنافع مؤقتة تتمثل في الحُصول على مائة مَقعد في البرلمان، وفتح بعض مَقرّاتٍ في أنحاءِ البلاد، لا أكثر من ذلك. أما عن مَصلحة الشّعب، فهى آخر ما تنظر اليه قيادات الإخوان التقليدية، أو تَجْعله هدفاً لحرَكتها.

ما لا أفهمه ولا يفهمه غيرى، هو لماذا هذا الإنبطاح والمُسْكنة التي تصل إلى حدّ الموالاة، التي يتخذها الإخوان سياسة، في تعاملهم مع العلمانيين اللادينيين والقبط، الذين استشرسوا وطغوا وتجبروا، بل وسبّوا الرسول صلى الشعلية وسلم والصحابة أمام ماسبيرو؟

ما طبيعة الحوار الذي يمكن أن يدور بين عمرو حمزاوي وبين الإخوان؟ وعلام يمكن أن يتفق عليه مُسلم مع علماني يجاهر بعداء الشريعة بلا مواربة؟ ولماذا تُحِلّ قيادات الإخوان على نفسها التعاون مع اللادينيين، وتحرّمه على أتباعها ممن دَخل مع ممثلي إئتلاف الثورة من العِلمانيين والقبط، وتهددهم بالفصل، وكلاهما على باطل؟ ثم، أليس هذا التصرّف من أتباعهم هو مما قدّمت أيديهم؟ أليست هي التربية الإخوانية، التي تُغفل تنشئة أبنائها على العقيدة الصحيحة إبتداءاً، ما جعلتهم يقعون في أول شَركٍ منصوبٍ، ويضعوا ايديهم في أيدى العلمانيين؟ ولكن، لَعَل الجَاعة ما نقمت منهم أن لحقوا بالعلمانيين يوالونهم، بل في أيدى العلمانيين؟ ولكن، لَعَل الجَاعة وخارج إطار ولاءها القيادي للعلمانيين، لا غير!

وهم بهذا يقفون موقفاً بين الإسلام الواضح الصريح وبين العِلمانية الكافرة بالله. وقد سَاعدهم مذهبهم الإرجائيّ المُوغِل في البدعة من هذا الموقف المُناقض لأبسط قواعد الإسلام. وهم في هذا يسيرون على دَرب إسلام أردوغان، الذي أشرنا اليه في عدد من مقالاتنا من قبل.

لا أكون مُغالياً إذا قرّرت أن وصول الإخوان للحكم سيكون فيه من الخطر على الإسلام الذي بُعث به رسول الله صلى اله عليه وسلم ما فيه. إذ سَيسِنّون من القوانين الرادعة لمخالفيهم ما يجعلها أقرب للفترة الناصرية منها لأى حكم إسلاميّ. وهم قد عقدوا الصفقة بالفعل مع العلمانين، ومع القبط، ومع الأمريكان، على أن يكون الإسلامُ القادم مُدجّناً، مُقلم الأظافر، مُستأنساً (من الأنس لا من الإنس برفع الهمزة لا خفضها، والفرق جدّ كبير).

والعجيب أنه لا داعي لهذه التنازلات البته، بعد أن أعلن الشعب كلمته، وعَلِمَ القاصى والداني أن الإسلاميين فائزون بإذن الله. بل صار اللادينيين يتحركون على الأرض كالسّكارى، لا يعلمون ما يفعلون ولا كيف يتصرّفون، لهزيمة الإسلام القادم. فإذا بالإخوان، يعودون لطبيعتهم التي لم تفارقهم نصف القرن الماضى، من تشوف عجيب للتنازل والمقايضة. ووالله لا ندرى علام يقايضون ولماذا يُساومون وهم أصحابُ الغلبة؟ وماذا إذا إحتاج الأمر، واضطروا إلى أن يقفوا موقفاً عصيباً حقاً، من إسرائيل أو أمريكا، كيف يتصرفون ساعتها؟ إن كانوا يقايضون وهم منصورون، فكيف يفعلون وهم متأزّمون؟

ثم، لا ندرى، ولا يريد لنا الإخوان أن ندرى، ما هي حدود الحلال والحرام لديهم؟ أينتمون للمذهب الطوفي الذي يقدم المصلحة على النص بإطلاق؟ وهو المذهب الذي تفرّد به الرجل، وردّه عليه إجماع علماء الأمة. أم لهم موردٌ خاصٌ في استنباط الأحكام الشرعية؟ وهل سياخذون بها الناس في مجالات الحياة، أم سيكون مذهبهم في التدرج هو ما حذرنا منه، من إلغاء للشريعة بدعوى التدرج، دون رجوع لشروط أو موانع؟

ما هي، إذن، الطبعة التي يقدمها الإخوان من الإسلام؟ إذا نظرنا في مجُمل تصريحاتهم وتوجّهاتهم، لوجدنا بعض دلالاتٍ عليها، وإذا إسلامهم مبنيّ على:

الوسطية البدعية التي تقف وسطاً بين الحق والباطل، وبين الإسلام والشرك، بشكل عام.

- ٢. تبنى مفهوم المواطنة البدعيّ، وأساسها القومية المصرية، لا الإسلام.
- ٣. تبنى قضية تحرير المرأة، بها فيها حرية الإختلاط، وترك الحِجاب، والعَمل في كلَّ مجَال، وتولى المَناصب العليا، بها يحمل ذلك من محرمات.
- السماح للقبط بممارسة إعتداءاتهم دون تدخل، وقد رأينا موقفهم المخزى من قضايا
   كاميليا ومنى وغيرهما، وهو موقف لا يقبله حتى أنصاف الرجال.
- ٥. الساح للسياحة الدّاعرة، وما يصْحبها من ترخيصٍ للخمور والرقص والموسيقى.
- 7. الإنفتاح على أمريكا والغرب، لتأكيد هويتهم المُتميعة، التي تَسْمح بكلّ المُتناقِضات، بل ولا نستبعد أن تقدم حكومتهم طلباً للإنضام إلى السوق الأوروبية المشتركة وحزب الناتو، كتركيا!
- ٧. عدم وجود أية رؤية للتصور الإجتهاعيّ أو الإقتصادي أو السياسيّ، الذي يتمشى مع تّوابت الإسلام، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الإنتخابيّ لأي مرشح برلماني أو رئاسيّ. وهو أمر أحسبه مقصوداً حتى لا يُحسب عليهم هذا البرنامج، من المسلمين أو من العلمانيين.
- ٨. الحديث عن دولة مَدنية «بمرجِعية إسلامية» أو «خلفية إسلامية»، أو شيئ من هذا القبيل. ولا يعلم أحد ما هو مفهوم هذه الدولة لديهم، ولا موقع الإسلام فيها.

إنه من حق المُسلمين الذين سيتوجهون لصناديق الإقتراع، ويحَمِلون نوّاباً عنهم، ممن ينتمى إلى هذه الجهاعة، إلى البرلمان، أن يكون ولاءهم لله أولا، ثم للشعب، فلا يقدموا عليه ولاءهم للجهاعة، فإن في ذلك خيانة لله ورسوله، وللعهد الذي صَدّقوا عليه حين أعلنوا عن أنفسهم ممثلين للشعب لا للجهاعة، ولا يقال إن هؤلاء ينتمون للحزب لا للجهاعة، فها وجهان لعملة واحدة.

من حق الناخبين أن يكون الحزب، أو الجماعة إن شئت، واضحٌ في برنامجه، حَاسمٌ في إنتهائه، أهو صَاحب برنامج مبنيّ، أصولاً وفروعاً، على مفهوم الحكلال والحرام، كما عبّر

الشيخ الفاضل حمَزة أبو إسهاعيل، أم إنه خليطٌ من «أبستاقٍ» تتاريّ إخوانيّ جديدٍ، يختلطُ فيه الشَرع بالوضْع، والإسلام بالشِرك؟

ثم نصيحة لقادة الإخوان، أن بدلوا شعاركم، فلم يعد السيف له محلٌ في حركتكم، ولا القرآن الصافي الخالي من التطعيم، في منهاجكم.

أدعو الله سبحانه أن يُبصّر المُسلمين بمواضع أقدامهم في المّرحلة القادمة، فهي أخطر مما يتصوّر البعض، بل الغالب الأعمّ، من الناس.



# حَاشيةً على هَامش المُشَارَكة. نصيحةً إلى الشبابِ ٢٤ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

سَعِدتُ بتلك المُحاورات التي صَاحبت نشرَ مَقاليّ عن المُشاركة في العملية السياسية، والتي أظهرت وعياً عَميقاً وحِرصاً على الدليل من غالب من إهتم بالأمر من الشباب. لكن طبائع الأشياء والأحياء، تأبي إلا أن يكون هناك من يُعَانده عَقله وينازعه منطقه في مخالفة ما يهدى الله الشرع ويدُل عليه العقل، لا قصداً للمُخالفة، ولا مُعاندة للشارع، بل لشدة الثقة بها يُسوّل له عقله أنه دليل لا يُدحَضُ ونظرٌ لا يُراجع. وسأحاول جَاهدا في هذه العُجالة أن أعالجَ بعضاً مما قد أوقع هؤلاء في حيرة من أمرهم، أومن ثبُت على ما هداه إليه عقله، ظنّاً منه أن الثبات على القولِ قوةٌ في الدين وحِكمةٌ في النّظر وسَدادُ في الرأي. ولولا حبى وحِرصى على هؤلاء الشَباب، ما شغلتُ نفسى بهذا الأمر لحظة، إذ يعلم الله وَحده قدرَ ما ابتلانيَ به من مَشاغل.

الحديثُ في الشرع، حَديثٌ يَظهر أنه سَهلٌ ميسورٌ لبادِى الرأي. وكلها قلّ حَظُ المرء من العِلم الشِرعيّ، كلها سَهل عليه الخوض فيه. لكن الأمر في حقيقته، على خلاف ذلك بالكلية. إذ إن العِلم الشرعيّ يُكتسَب من مَصَادر عدة، منها القراءة والتحصيل، في كافة فروعه، وفروع العلوم المُكمّلة كالتاريخ والعربية، ومنها البحث الذي يُنتج أعهالاً يتردد فيها نظر الباحث وقارئيه، موافقة ومخالفة، إنضاجاً له وتنقيحاً، ومنها الجُلوس إلى أصحاب العلم، للتلقى «معلومات» توجد في بطون الكتب، بل لإستيعاب طريقة في النظر والإستدلال، يختلطُ فيها الواقع بالعلم، ليُخرِجَ منهجاً يضعُ الأحكام الشرعية في مناطاتها الحقة، وينزِل الوقائع الشرعية في سياقها الصّحيح. ومن أهم هذه المصادر، أمر يغفل عن أهميته الكثير من الناس، وهو عامل الزمن. فالعلم في العقل، كالطعام على التنور، أو كالشَجرة في الأرض، كلها مرّ الوقت، كلها كان الطعام أنضج وأشهى، ولو استعجل الطّاهي، لأكلَ الناسُ طَعَاماً رديئاً، ولو استعجل الزارعُ، لقَطفَ ثِهَاراً فَجّة. ومع مرور الزمن، تتراكمُ حكمة العلم التي تتوارى في مُستهل العمر، لتضيف أبعاداً يصعُب على المرء أن يحدّد مواردها، ومنها جاء لفظ تتوارى في مُستهل العمر، لتضيف أبعاداً يصعُب على المرء أن يحدّد مواردها، ومنها جاء لفظ

«الشيخ»، يُطلقُ على صاحب العلم، صاحب النضج، معاً. فالأمر إذن ليس هو فقط الكمّ العلميّ ، بل الكمّ الذي ارتفع قدرُه بالكيف والوقت.

وأضرب مثلا من تعليق جاء من أخ فاضل، يرى أن الجِهاد هو أفضل طريق، قال «أما عن الطريق فلا أراه يخرج عن قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز) اهد. قلت: الجهاد أفضل الفضائل وأوجب الواجبات، لا يجادل في هذا مسلم، لكنه كغيره محكوم بها وضعه الله سبحانه شروطاً وموانع ليترتب عليه الثواب المأمول في الآخرة، ويقع به الغرض المقصود في الدنيا. ولو تأملتم معى قول الله تعالى الذي استشهد به الأخراء الكريم، من سورة الحديد، لرأينا أنّ الله سبحانه قد جعل بأس الحديد قسيهاً لمنافعه للناس، فجعل بذلك النفع فيه مقيداً، وإن لم يجعله ضَاراً كما في آية الخمر التي جعل فيها الإثم قسيهاً للمنفعة، بذلك النفع فيه مقيداً، وإن لم يجعله ضَاراً كما في آية الخمر التي جعل فيها الإثم قسيهاً للمنفعة، فحرً مت. وهذا ما يعطينا دلالة إشارة إلى أنّ اللجوء للبأس لا يكون في صالح الناس إبتداءاً، فإن انعدم طريقٌ آخر، ظاهرُ المنافع، وجبَ اللجوءُ للبأس، وانحتمَ الجهاد وترتب الثواب. وهذا النظر تُعضّده أدلة الشرع كلها، فالله سبحانه لا يريد القتل للناس ابتداءاً، بل إنتهاءاً.

ثم أخ فاضل آخر، قال : «١. لو قالت قريش: بإسمك «هبل» هل كان وافق الرسول صلى الله عليه وسلم مع العلم أن المصلحه المترتبة على ذلك ثابته لا تتغير . ٢- لو عرض على الرسول أن يسجد لهبل أو يركع مره واحده على أن يحكم الجزيرة بل العالم كله بالإسلام فهل تتوقع يا شيخنا أنه كان من الممكن أن يوافق فإذا لم يفرط الرسول في توحيد الربوبية لماذا نفرط نحن اليوم في توحيد الألوهيه». وهو كلام جميلٌ مليُّ بالحاس أكثر منه بتحرى الدليل ومَوضِعه من التطبيق.

فنقول، إن الإستشهاد بالحديبية لا يعنى إنها حالة مطابقة لما نحن فيه مُطابقة تامة، بل ما يؤخذ منها هو منهج رسول الله صلى الله على التعامل مع العدو، وإعتبار المآلات، وعدم الوقوف عند الظواهر، التي وإن كانت هامّة، إلا إنها قد توضَع جانباً لصالح ما هو أعلى منها مرتبة، وأكثر أثراً في حياة الناس وبقاء الدعوة. ولو أن قريش أرادت وضع بإسمك «هبل»،

لر دها الرسول صلى المعليه وسلم، بلا خلاف. لكن السؤال: هل ما نحن فيه من باب «باسمك هبل» أم من باب رفع صفة الرسالة عنه صلى الله عليه وسلم؟ وما يجب تبيانه هنا أن استخدام الفاظ مُشتركة مُوهِمة، قد تفقد دلالتها الأصلية في واقع إستعماليّ معينٍ، ويحتاج الأمر إلى الإتفاق على تعريفها، كما فعل شيخا الإسلام بن تيمية وبن القيم، في بيان كلمة «الصُوفية»، حيث قالا «إن كان المقصود منها كذا فهي كفرٌ أو بدعة، وإن كان المقصود بها كذا، فهي مما تحتمله السّنة» والبُعد عن هذا إستعمالها أفضل وأسلم في كل حال، كما أرى. وهذا مما نحن فيه من اشتباه ألفاظ دارجة الإستعمال مثل الديموقراطية، التي إن قُصد بها أنّ حُكمَ الشعب فوق حُكم الله كانت كفراً، وإن قصد بها مجرد استعمال سياسي حديثٍ لمفهوم الشُورى، فيحتملها الشَرع، والعدول عنها أولى وأصحّ، بل لا يصح أن يكون استعمالها باباً لتألفِ قلوب الكفار، إذ في ذلك من الإيهام والتدليس ما فيه. لكنّ هذا الإشتراك الإستعماليّ الذي يقعُ في اللفظ ،ويحتاجُ المرءُ فيه إلى تَعريفِ مُعرّفها، لا يرقى، في تَحليلنا، إلى أن يُترك أمْر الحُكم للعلمانيين، يَحكموا مصر ويضيّعوا الشريعة بالكامل. هذا يكون من خطل الرأي وتهافتِ النظر. صحيحٌ أنّ العلمانيين اللادينيين يستعملونها بصفتها الكفرية، لكن قريشاً كذلك قد رفعت الصّفة الرسالية عن الرسول صلى المعليه وسلم بسبب كفريّ بحت، وعبّرت عنه بقولها «لو كنا نعلم إنك رسول الله حقا لإتبعناك»، فرّفْع الصّفة لم يكن أمراً ظاهراً أو من باب التفاخر بالأنساب، أو ما إلى ذلك، بل كان جَحداً مُعلناً لصِفَته، وهو كفرٌ بلا خلاف. وعامة الناس، بل من المثقفين منهم، من يفهم الديموقراطية كأنها قسيمة الشورى، وهو ما يوجب البيان، وما يرفع حُكم الكفر إبتداءاً على من إستعملها.

لا يقال، ولكنّ هذا هو مَنهج الإخوان، ومن دَخلوا البرلمانات السّابقة، فنقول: إنّ فِعلهم، في ذاك الواقع، كفرٌ بلا خِلافٍ، إذ تلك المَجالس كانت مؤسّسة على الكفر إبتداءاً واستمراراً. لكن رغم أن هذا الفعل كفر ظاهرٌ في الجملة، إلا إن إيقاعه على المُعين يخضع للشروط والموانع التي حدّدها الشرع، ومنها التأويلُ المَرجوحُ أو الفاسِد الذي يدرأ الكفر، طبقاً لقاعدة «أن الحدود تُدرأ بالشبهات»، وذلك في السرقة وغيرها من الفروع، في بالك بالكفر إن وقعت فيه الشبهة. ولا يقال إنّ صِيغة الإعلان الدستورى تحمل نفس المعنى، لأنّ الإعلان الدستورى ذاته خاضعٌ للتبديل، حين يأتي نواب الشعب بالجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وهو ما

نأمله، وإن كنا نشك فيه، لما عرفنا من خُنوع الإخوان وولائهم للواقع القائم. لكن هذا الشك أمرٌ، وحِلّ المُشاركة أمرٌ آخر. والوضع إذن، في الغالب، وضعٌ إنشائيّ جديدٌ، وما غَلُبِ على الظّن أُجرى مجَرى اليقين، حتى يثبت عكسه. ولذلك نجد أنّ اللادينيين يُصارعون من أجل وَضع ما أسموه «مواد فوق دستورية»، ما أنزل الله بها من سلطان، لعلمهم أن ما هو قائمٌ اليوم ليس له صِفة حَقيقية، ولا يُلزِم أحداً، فيريدون إذن أن تُفرضَ من الآن مَوادٌ لا يمسها واضعوا الدستور القادم. فإن نَجَحوا في ذلك، تعين هَجرُ الصَناديق والبدء في التحضِير للبناديق. أما عن الجزء الثاني من السؤال، فليس له موقعٌ فيها نحن فيه.

ثم أخٍ ثالثٍ، تعدّى وتجاوز في تعليقه، قال، بعد أن سَفّه الكاتب واستهزأ به، جزاه الله خيراً، ما معناه: «إن هذا تحكمٌ من الشيوخ الذين قالوا أمراً من قبل ثم رجعوا عنهن وتمحّكوا بِشُبه رَفضوها من قبل، وأنكروا على تلامذتهم ممن خالفهم، فيها أخطئوا فيه، كها يفعل أدعياء السلفية». وهذا أمرٌ لو صَحّ لكان منكراً، ولو كان مثل الشيخ الجليل الشاذليّ ومثلي، عَدلا عها قالا في تحريم المشاركة في عهد مبارك، دون دليل واضح جليّ، لكان لما يقوله الأخ وجهاً، لكن هذا ليس عدولاً عن فتوى، بل هى فتوى جديدة لواقع جديد كلّ الجددة، فيها نرى. ثم مَنِ الحكمَم في تحديد من أخطأ، طالب العلم المبتدئ أم مُعلِمه؟ كلّ الجددة، فيها نرى. ثم مَنِ الحكمَم في تحديد من رآهم مشايخه من قبل، هو خطأ الآن؟ ومن يَضمَن له أنّ هناك أبعادا لا يراها طالب العلم، الذي سلّم لشيخه من قبل، فلها جاء الشيخ بها لا يُحب الطالب، خالفه، بل واتهمه في دينه وعِلمه؟ وما هو الجديد الذي جعل مشايخه ينحدرون إلى هذا القاع الغائر؟ وأين هي المناصب التي يسعى وراءها مثل الشيخ مشايخه ينحدرون إلى هذا القاع الغائر؟ وأين هي المناصب التي يسعى وراءها مثل الشيخ وعلهائك من الذي حفظه الله، أو مثلى، ممن لا يقدر حتى على دخول أرض مصر أصلاً؟ واين أئمتك وعلمائك من الذين أفتوا لك بها تقول، أم أفتيت لنفسك، رَحِمك الله؟

الأمر إذن يجب أن يتحرّى فيه الناظر كلّ أبعاد النظر، في العِلم، ودراسة الواقع، والفتاوى السابقة، والقدرة على الإستنباط إبتداءاً، التي تختلف بين الناس إختلافهم في الرِزق، ثم حكمة السّنين وعَطاء الشيْب للناظرين. فإن فعل، فلا غَضَاضة في المخالفة ساعتها.

# مناقشة كتاب «نَصرهم الله فانتكَسوا» لأبي المُنذر الشَّنقيطيّ ٢٨ يونير ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

وجّه بعض قرائنا النظر إلى كُتيب يدور بين الشباب على النت، للكاتب «أبو المُنذر الشَّنقيطيّ»، عنوانه «نَصرهُم الله فانتكسوا». والكتيب، وإن كان حمَّلةٌ على الشَّيخ السلفيّ ياسر برهاميّ خاصة، فإنه يُهاجم كلّ من قال بِجواز المُشاركة السياسية في المناط الحاليّ بمصر. وقد طلب بعض قرائنا التعليق على ما فيه، فها نحن نفعل بعون الله.

والكاتب، كعادة الكتّاب في تناول مثل هذه الأمور التي ليس عليها ادلة قطعية، لجأ إلى الأسلوب الحيّاسيّ، واستخدم آيات عامّة دون أن يبيّن وَجهها في هذا المناط خاصة، وكذلك فعل مع أقوال الإئمة كالشافعي وبن تيمية وغيرهم، التي تحرّم الشرك، وتمنع أفعال الكفر، وهو ما لا يختلف عليه مسلمان إبتداءاً. وهذا ما يقع فيه الكثير من طلبة العلم، أن يستشهد بأدلة عامة مُطلقة مجُملة، دون بيان ما يُخصّصها أو يقيّدها أو يُبيّنها، ثم يُنزِها على واقع محدد، فيكون بهذا متبع للمتشابهات. هذا النظر ليس بإستدلال شَرعيّ البتة، إذ يجوز لكلِ أحدٍ أن يتلاعب بالشريعة بإستخدام عموماتها ومطلقاتها لتحريم حلال أو تحليل حرام، وهو، يقيناً، ما فعلته كلّ أصحاب الفرق لترويج بِدعهم. وقل مثل ذلك في الإستشهاد بأقوال الأئمة مثل بن تيمية والشافعيّ، وهي اقوال عامة غير منزلة على مناط، ولا تصح كدليل، إلا بنص أو إجتهاد.

وإني والله لأُحسنُ الظنّ بالكاتب، إذ يبدو فيها كتب نَفَس الإخلاص والتجرّد، لكن هذا لا يمنع من الخطأ في النظرِ بحال.

ثم بالنظرِ إلى ما دوّن الأخ خاصّة، تراه كرّر نفس الدعاوى مرات عديدة، لذلك سَنو جز في الرد على ما قال في مواضع محددة تغنى عن سواها. وستجد ما قال باللون الأزرق، وما قلنا باللون الأحمر.

والردّ العامٌ على ما دوّن الأخ هو أنه إنها بنى بناءه كله على فرضية واقعية، وفرضية شرعية لغوية، إن صحتا قام البناء، وإن بطلتا إنهار البناء. أما الفرضية الواقعية فهي أنّ الواقع الحاليّ ومناطه بمصر هو تماماً كها سَبق أحداث يناير حَذو القذّة بالقّذة. أما الشرعية اللغوية، فهي أن الألفاظ تراد لظواهرها ومبانيها، لا لحقائقها ومعانيها.

والحقُّ، بالنسبة للفرضية الواقعية، هو الذي يشهد به كلَّ ذي عينين، من صاحب دين أو دنيا، شرقيِّ كان أو غربيِّ، أن هناك وضع جديدٌ كلِّ الجِدِّة، يريد أن يتخذ سبيله في الوجود عجبا، لكن يريد أعداؤه أن يقتلعوه من شأفته، ويئدوه قبل أن يُقطَع حَبل سُرّته. هذا الواقع يتلخصُ في التالى:

- ١. أنَّ الطاغية قد سَقط عن عَرشه، وانفضَحت أركان دولة فَسادِه.
- ٢. أن الدستور الذي كان يحمل المادة الثانية على ما فيها من عدم الدقة، ويحمل معها تصوراتٍ تناقضها، من أوضاع ديموقراطية، وسلطات شعبية، قامت عليها أجهزة تنفيذية حقيقية تعمل على الأرض بواقع هذه القوانين قد سقط، أو أُسقط، بلا خلافٍ في ذلك، كما انهارت الأجهزة التي قامت علي شَرعِيته، كمجلس الشعب والشورى.
- ٣. أنه حتى في ظل الدستور السابق، وظلّ المادة الثانية، التي قررت المحكمة الدستورية أنها تعنى عدم جواز الرجوع إلى اي تشريع آخر معها، إذ لا يصح معارضة المصدر الرئيس للتشريع، فقد قام بعض الفقهاء والمستشارين والقضاة من أهل الدين والضمير، بالحكم بها تقتضى الشريعة، مُتَحدّين بذلك السلطة التنفيذية الباغية الكافرة.
- أن العسكري، بإسقاط دستور ٧١ وتعديلاته، قد أطاح بأي شائبة فكرةٍ أن هناك بقايا تشريع قائم يحكم مصر.
- ٥. وهذا يعنى أن فضَاءاً تشريعياً قد حلّ محلّ السُلطة التشريعية، وأن حكومة «تصريف أعهال»، ليست لها الصّفة التنفيذية، باتت تصرّ ف أحوال الناس لحين

إنتخاب مجلس يمثل إرادة الشعب الذي قالت غالبيته، بل كلّ مُسلميه، كلمتها لصالح الشريعة. وهو ما يقُضّ مَضاجع اللادينيين العِلمانيين، ويَعمَلون له ألف حساب.

- 7. أن الإعلان الدستورى، مهم كان به من مواد، لا شرعية له إلا الشرعية المؤقتة، مثله مثل حكومة تصريف الأعمال، وستكون صياغة الدستور منوطّة باللجنة المُوّكلة بكِتَابته، والتي سيكون غالبها من المُسلمين الذين يمثلون إرادة الشَعب للإسلام، وبهذا يُفرَض الإسلام على المجتمع فَرضاً. وهي حقيقة يتحدث عنها العالم كله خوفاً ورهباً، إلا أولئك الذين يقولون «لا ناقة لنا في هذا البرنامج ولا جمل، نحن سنترك كتابة الدستور للادينين، ومن ثم ندع لهم تولى الحكم، ومن ثم إصدار كل قانونٍ يناقض الشرع ويقتل الفضيلة، ويبيح المُحرمات، لأنّ هناك نصّ في الإعلان الدستورى «المؤقت» يقول إن الشعب مصدر السلطات، رغم أن ما قبله يؤكد أن لا مصدر للتشريع إلا الإسلام، حسبَ تفسير الدُستورية له!
- النصّ في الدستور أنّ الشريعة النصّ، والنصّ في الدستور أنّ الشريعة لا يجوز مخالفتها، و «الشعب مصدر السلطات» ظاهرٌ يمكن فهمه بتأويلات أخرى كما سيأتي.
- ٨. أنّ النصّ على مَرجعية الأحكام الشرعية، وتفسير قولة «الشعب مصدر السلطات» بها لا يتعارض معها، ورفض المنهج الديموقراطيّ، ظاهراً وحقيقة، سيكون من مهمة المجلس القادم، أن يقننه ويوضح مواده، وكيف يريد هؤلاء المعترضين أن يتم التغيير عملياً دون خطواتٍ يأخذ بعضها برقاب بعضٍ؟ إنّا يُفكر هؤلاء في مِصر كأنها «جمَاعة إسلامية» لا دولة ذات مؤسساتٍ وسلطات هيكلية غاية في التعقيد، يجب أن يبدأ إعادة منهجتها إسلامياً بمثل هذه الخطوات، أو قريب منها.
- 9. أن فلول النظام، بما فيهم المجلس العسكري، يحاولون جاهدين أن يمنعوا الإسلام من أن يسيطر مهما كلّف الأمر، إذ إنهم يعلمون الورطة التي وقعوا فيها من جراء

هذا الفراغ الدستوري، وأن إعادة القرار فيه إلى الشعب، هو بمثابة إعترافٍ بحكم الإسلام في مصر.

أما بالنسبة للفرضية الشرعية اللغوية، فإننا قد بيّنا أن الألفاظ أو المُصْطلحات يجب تحرّى معانيها عند إجراء الأحكام، كما يجب إزالة الإشتباه والإشتراك فيها ليصح البناء عليها، فإن الألفاظ قوالبٌ للمعاني، لا العكس، وهي تراد لمعانيها لا لمبانيها، يعرف ذلك من درس فقه العقود في الإسلام، وكذلك ما يخصٌ أحكام التلفظ من طلاق وعتاق، وما ينبني على مطابقتها لمقصود الشارع أو مخالفتها، وما يُضْمره المُكلفُ من قصد الموافقة أو المخالفة فيها، وغير ذلك مما يحصّله من صرف عمراً في دراسة أصول الفقه والشريعة وعلميّ الفروق والأشباه والنظائر على التحديد. وما يلحق ذلك من التحرى في ضبط المهتى الإستعماليّ في بيئة محددة خلافاً لما هو عليه في بيئة أخرى، ومن هنا كان التوجه المالكيّ في الأخذ بعرف أهل المدينة. والقصد الخاص هنا أنّ الإستعمال اللفظي قد يُمثلُ إشتراكاً في المَعني، يجب تحريه قبل البناء عليه. وهذا ما حدث في إستعمال كلمة مثل «الديموقراطية» التي يعرف الخاصة أنها تعنى كفراً وإرجاعاً لحق التشريع إلى البشر، بينها يعتقد الغالب الأعمّ من الناس المخاصة أنها تعنى أكثر من الشورى، ومن طريقة الراشدين في الحكم، بل ومن الخواص المثقفين، من أعرف شخصياً، من لا يزال يردّدها في ضوء هذا التصور.

كذلك يقال عن تعبير «الشَعبُ مَصدر السُلطات»، فهو معنى يختلطُ في أذهان المسلمين برفض الديكتاتورية والوصاية على القرارات التنفيذية عامة، دون حق التشريع. وما لجأ اللادينيون إلى إستعالها بالمعنى الغربيّ الكفريّ إلا تدليساً على العامة، من ناحية، وكطريقة للإلتفاف حول المادة الثانية التي باتت شوكة في حلقهم، لعلمهم بدستوريتها وشرعيتها ومرجعيتها العامة فوق كلّ تشريع، إن تولّى التنفيذ رجالٌ يؤمنون بها. فالمشكلة، في رأينا، مُشكلة تنفيذ، أكثر منها مُشكلة تشريع.

ثم إن الله منفذٌ أمره وقضاءه، إن نجح الجهد فبِفضْله وحَوْلِه، وإن تَعثر وغلب المُبطلون، فطريق الدعوة والجِهاد مفتوحٌ لم يُغلق، كما قررنا في مقالنا عن منهجية التغيير.

ثم نأتي إلى الردّ الخاص على بعض ما قرر الأخ في كتابه:

قال: «اتقوا الله تعالى والتزموا بوسائل التغيير الشرعية؛ فالتغيير لا يكون إلا بالدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله لا في النظام الديمقراطي الذي يجعل الحكم لغير الله ..»

قلنا: هنا مربط الفرس، إذ إن المشاركة للتغيير في هذا المناط الذي سقط فيه الدستور وانهارت الشرعية البرلمانية، والبرلمان ذاته، تكون لمنع الحكم بغير ما انزل الله، قبل أن تكون لإقرار الحكم بها أنزل الله، ولا عبرة بالتسمية، وإلا فها اسهل على هؤلاء من أن يسمّوا ما يريدوا للمسلمين أن يجتنبوه بأسهاء مشبهة، فيمنعوا المسلمين منها، والوضع الآن أنه لا نظام اصلاً ولا دستور، كها بينا، فإن غلب المسلمون، لم يعد للديموقراطية بشكلها الغربي وجود، إذ يرفضها الحكم الإسلاميّ، ولايكون معنى لسيطرة الشعب إلا إنه يفرض قراره بتطبيق الشريعة. وأن يقال انّ الشعب لا يصح أن يكون له قرارٌ في تطبيق الشريعة، فهذا خبلٌ عقليّ، وإلا فإن أهل المدينة قرروا أي وافقوا على تطبيق الشريعة بالطبع، ولو لم يقرروا ذلك ما طُبقت، وكيف يتصور أن يكون تطبيقاً لقوانين من غير أن يقرر المكلفون إتباعها؟!

ثم لماذا حصر الأخ طرق التغيير في ثلاثة، إثنتان شرعيتان، وثالثة باطله؟ ولم لا يكون هناك طرق أخرى تلحق بالشرعية، يفرضها الواقع ويقرها الإجتهاد الشرعيّ. وليس أدل على ذلك مما فعل الأخ ابو منذر نفسه، حين لمعت في عقله أضواء الفهم الذي يتعدى الجمود على النصوص الحمولة على غير مناطاتها، حين أقر بحق التظاهر، وشجع الثوار، وهو محُقٌ في ذلك جزاه الله خيراً، واليك نصّ ما قال:

«وإني لأستغرب من كل من يتحرّج من الخروج في هذه المظاهرات!

إذا كانت هذه الأنظمة المبدلة لشرع الله والمفسدة والطاغية يشرع الخروج عليها وقتالها بالسيف كها هو شأن كل الطوائف الممتنعة عن شرع الله ، أفلا يشرع الخروج عليها بأي وسيلة أخرى كالمظاهرات شرعا ..

۲۶۲

وإذا كنا ندعي بأنا معذورون في ترك الخروج عليها لعجزنا فينبغي أن نعلم بأنا غير معذورين في ترك التظاهر ضدها لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

وكيف يشرع لنا أن نخرج على الحاكم المحارب لدين الله بقوة السلاح ، و لا يشرع لنا أن http://al-sunan.org/vb/showthread.php?p=20951

سبحان الله العظيم، كلام يخرج من مِشكاة علم وفقه، كما يجب أن يكون العلم والفقه، وقف به الأخ في وجه الجمود السلفيّ التقليديّ الذي يخضعُ لصاحب السلطة خضوعاً يصل إلى التقديس. ومنطق متسلسلٌ يثبت الحكم بطريق الأولى، كما في قوله تعالى «ولا تقل لهما أف». وهو عين ما نقوله اليوم، وعين ما نحاجّه به، غفر الله له، وإن كانت قضيتنا هنا أكثر إغلاقاً وأحوج لدقة النظر أكثر مما تحتاج سابقتها، وإن كانت كلتاهما تخرجان مخرجا شرعيا واحداً. نقول للأخ:

كيف يُشرع لنا أن نخرج في مظاهرات نتعرض فيها للموت لخلع الحاكم وإسقاط شرعية نظامه، ثم إذا فعلنا، كَمّمنا أفواهنا، وإمتنعنا عن قولة إننا نريد الشريعة، ونريد من يطبق الشريعة، وعن إزاحة اللادينيين من الحكم أو التشريع؟

وقوله، رعاه الله، «أفلا يشرع الخروج عليها بأي وسيلة أخرى كالمظاهرات شرعا؟، هو عين ما نقول له اليوم، ألا يجوز أن يكون هناك وسيلة ثالثة للتغيير المشروع، إلى جانب الدعوة والجهاد، كالتصويت على الحكم بالإسلام، مع تحقق وجود الفراغ الدستورى والتنفيذي بلا جدال؟ فإن كان الجواب بنعم، ثبت المطلوب، وإن كان بلا، عدنا عليه بنفس حجته بحلّ المُظاهرات.

قال: «وإما أن تعتبروه نظاما شركيا لكنكم رأيتم ضرورة الدخول فيه لما يترتب على ذلك من تحقيق المصالح ودفع المفاسد».

قلنا: نعم هو نظامٌ شركيّ، وقد وقفنا في وجه من اختلط به ولو تلأويلاً، وحققنا القول في ذلك، ولكنّ لكل مقام مقال، وما أيسر الجمود على القول الواحد. وما أبحناه هو ليس

النظام الديموقراطيّ، ولكن هو المشاركة في تعطيله بإقامة من يطبق حدود الله، في واقعٍ لا تشريع فيه ولا سلطان.

قال: «وإن استكبروا وأعرضوا فلا خيار لكم إلا أن تواصلوا السير على طريق الدعوة مع إعداد العدة وجمع القوة حتى تكونوا قادرين على قتال الطائفة الممتنعة عن الشريعة ..»

قلنا: وليس على هذا خلاف، ولكن الفرصة النادرة الني سنحت بسقوط الدستور وأوجدت للمسلمين ثغرة في كيان النظام العلماني، لا يصح تجاهلها كِبراً ومعاندة، ولو قال قائل إن الدستور لم يسقط كان مخطئاً، وإلا فها هذا الجدل حول إعادة كتابته؟!

ثم يسير الأخ على هذا المنوال، من تحذير الأتباع من الشرك، وعدم الطاعة في المعصية والكفر، وما شابه، والإستدلال على قضية ليست هي محل الخلاف. في حاوله هناك، لا نخالف فيه البتة، بل هو من أصول أهل السنة بلا خلاف، وهو ما يجعل كثيراً من الإخوة يعتقدون صِحته تفصيلاً، لما رأوا ما فيه من صِحة إجمالاً.

قال: «أما من يريد إقامة شرع الله بالوسائل السلمية التي فيها مهادنة للجاهلية وخضوع للأحكام الطاغوتية ويدعي بأن الله تعالى كفى المؤمنين القتال بوجود هذه الديمقراطية فهو يضر ولا ينفع ويهدم ولا يبني».

قلنا: أما عن الإبتلاء فقد ابتلي المسلمون ما أراده الله لهم في السنوات الخمسين السالفة، فلا يقال أن الدعاة لم ينالهم من الإبتلاء شيئ، ثم الله سبحانه - لا العبد - هو الذي يقرر ما إذا كان هذا الإبتلاء كافٍ ام لا يزال التمحيص مستمراً. ثم إن اللجوء إلى تحقيق المراد مع تجنب الفتنة والبلاء مشروع، ولا يصح قصد الإبتلاء إن وجدت وسيله لتجنبه، إلا عند الصوفية. وقوله على صحته هو «من يريد إقامة شرع الله بالوسائل السلمية التي لبس فيها مهادنة للجاهلية ولا خضوع للأحكام الطاغوتية، من حيث أن الله تعالى كفى المؤمنين القتال، فلا باس عليه، كما اتبعنا أسلوب المظاهرات درءاً للقتل وفعلاً للمقدور عليه، إن وجد على الوجه الشرعيّ الذي قدمناه آنفاً»

ولا نشك في حسن قصد الكاتب ورغبته في الإصلاح، والبعد عن الشرك، لكن الأمر أمدة والمصير مصير «شعب»، ولا يصِحُ إطلاق المنع والتحريم لما لم يحرمه الله إلا بعد دقة النظر واستغراق البحث، والثقة في القدرة على الحكم، خاصة إن كانت وجهته العامة ومآله إلى إطلاق يد الكفار في مصائر الأمة.

وفقنا الله لصائب القول والعمل.



## دعوة إلى أهل السُنة والجَمَاعة. خَريطةُ طَريق ١٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

يسأل الناس، كلّ الناس، من المهتمين بالعمل الإسلاميّ اليوم، سؤالاً واحداً، مَركزيا، ومحورياً: ماذا نفعل الآن؟ وهم في تساؤلهم هذا، واستشرافهم للإجابة ممن يظنون بهم خيراً في العلم والدين، على حق، فالأمر اليوم ليس أمر تنظير، بل أمر إرشادٍ وتوجيه، بعملٍ لا بقول. والناظر إلى خريطة العاملين في الحقل الإسلاميّ، أو المحسوبين عليه، يجدُهم إما جماعات ينتمى اليها أحزاب، أو جماعات بلا أحزاب، أو أفراد يتنمون فكرياً إلى جماعات. ولست في هذا المقال بصدد تصويب أو تزييف لبرامج او خطوات عملٍ، وإنها لرسم خريطة لمن لم يجد أمامه طريقاً ممُهداً للعمل في إطار منهج «أهل السنة والجهاعة».

فأما الجهاعات التي ينتمى اليها أحزاب، فهم الإخوان وحزب العدالة، فإن هذا السؤال غير مطروح، إذ جماعتهم وحزبهم قد اصدروا برامجهم التي تصور مناهجهم، وبالتالي خُطوات عَملهم وجَداول عمل أتباعهم. والإخوان، بصفة عامة، يَصعب تصنيفهم كأهل سنة وجماعة على أي حالٍ.

والسلفيون، وإن لم يكن لهم حزبٌ رسميّ يضم كلّ إتجاهاتهم وأفرادهم، إلا إنهم يدعمون حزب النور. وهو حزب يقوم على ضرورة التحاكم إلى الشرع، وبناء الدولة في إطار الشريعة. وقد إعترض بعض الإخوة على ما ورد في بيان الحزب من ذكر لكلمة «الديموقراطية» في بند رقم ١ من البرنامج السياسيّ، حيث جاء فيه «التأكيد على أن المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة في إطار من الشريعة الإسلامية من الأولويات التي لا يمكن بدونها بناء الإنسان والوطن بناء سلياً قوياً، وكذلك أهمية إطلاق الحريات المشروعة، ودعمها مع المحافظة على ثوابت الأمة والنظام العام، ومن ذلك: حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والصحافة والنشر، وحق تكوين الجمعيات ذلك: حرية الرأي والمصحف والمطبوعات وعدم إيقافها إداريا. وأن تكون السلطة القضائية

هي صاحبة الحق في الفصل في الطعون الخاصة بالأحزاب و الصحف. ومن أهم الحقوق التي ينبغي الحفاظ عليها:

١ - حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويُسيّر شأنه العام، في إطار من الشورى والديمو قراطية وبعيداً عن التسلط والاستبداد.»

إلا إننا نكرر أن مجرد استخدام الكلمة لا يعنى كثيراً، بل الأصل معرفة المقصود بها في موضعها، وبالنسبة لمن وضعها، إذا الأصل في الحديث أن يعود معناه إلى قصد قائله، إلا في التعاقدات فيرجع إلى قصدِ المُستمع. والواضِح الجكيّ هنا أن المقصود بها مُضادة الديكتاتورية والتسلط، فهي هنا قسيمة للشورى.

ولهذا الحِزب توجّهاته، التي نحسبها على خير، من مطالبة بتطبيق الشريعة، ونشر لمعاني التوحيد والعبودية لله، ولم أقف على ما يشرح موقفهم من موضوع الولاء المطلق للسلطة الحاكمة مها كان إتجاهها، وهو ما يعيب الحركة السلفية بشكل عام، ويخرجها من إطار أهل السنة والجهاعة الخُلص، إلى دائرة أهل السنة العامة.

أما أهل السنة والجهاعة، ممن لم ينضم إلى جماعة أو ينخرط في حزبٍ، فإن الخطوات التي أراها ضرورية في هذا الوقت هي كالتالي:

- ا. إنشاء وتسجيل جمعية أهلية ليست حزباً يكون لها مجلسٌ ترأسه شَخصية علميةٌ متفقٌ على فَضلِها، وعُضويةٌ عدد من الشخصيات ذات الوزن العلمي والفكريّ في هذا الإتجاه.
- ٢. تدوين تصورعقدي عام، يحكم ويحكم الإطار العام لتصورات الجمعية، سواءاً في مرحلة الدعوة إلى ضرورة التحاكم إلى الشره، أو مرحلة الجهاد في سبيلها إن أخفقت السبل البديلة التي تعصم دم المسلمين، والتي يجب السير في طريقها بشكل مواز.
  - ٣. تدوين تصورِ عمليّ للمَرحلة المُقبلة، يشمل، فيها يشمل:

- ا. إنشاء مقار للجمعية في كافة المحافظات، وتعيين ممثلين لها في هذه المُقار.
- ب. نشر الدّعوة من خلال هذه المقار، بكافة الوسائل، كعقد الندوات، إلقاء المحاضرات، وتوزيع المُحاضرات، والترويج للمواقع المُوافقة للمنهج، وغير ذلك من وسائل تقنية وإعلامية.
- ت. البعد عن الإعلام الحكوميّ بكافة اشكاله وعدم الإستدراج للحديث من خلاله.
- ث. إنشاء صندوق للدعوة، يجمع التبرعات للإنفاق على نشاط الجمعية، سواء بعمل إشتراك، أو بتقبل المعونات من المسلمين لا غير، أو بكليها، ويكون تحت إشراف مجَلس الجَمعية المُباشر.
- ج. بيان الطريق الأمثل للتغيير، وهو أن يتقبل المسلمون التحاكم إلى الشريعة، وأن يَجَعلوا هذا الهكف واضِحاً بكل سبيل، من تظاهراتٍ أو إعتصامات، أو غير ذلك حسب ما يلزم، إذ القضية، كما يعرِضها أهل السنة، قضية كفر وإسلام، لا محاورة فيها ولا مداهنة.
- ح. بيان أن أهل السنة سوف يطرُقون كل بآب، ويسلكون كلّ طَريق، ويقطَعون كلّ وادٍ، من أجل تطبيق الشريعة، سواءاً جاء ذلك حالاً عن طريق تحرّك الأغلبية المُسلمة الصامتة من أجل هذا الهدف، كما تحركت من قبل، أو بأي وسيلة أخرى متاحة لهم، كإستمرار التحضير والدعوة حتى يتحقق هذا التحرك. فإن جاء الحِراك الحاليّ بها يجعل الشريعة حاكمة، فإن الدعوة تستمر لتمكين مفهوم التوحيد في العقول والقلوب، فلا يُخشى بعدها من ردة عن الحق. وإن لم يأت الحراك بأي تغيير، فالدعوة سائرة في طريقها إلى الهدف، ولو بعد حين.
- خ. توعية الجمهور بشأن الديموقراطية والعلمانية، وبيان حقيقة ما يقصد بهما اللادينيون.

۲۶۸

د. التنبيه إلى ما عليه الدعوات الأخرى التي تلتحف بلحاف الإسلام، من خير يشكرون عليه، ومن إنحراف يجب أن يُصحَّح، وإنه رغم أنهم مسلمون، ويستحقون ولاء النصرة منا، إلا إن ذلك لا يمنع من النصح فيها فارقوا به المنهج السلفيّ السنيّ لأهل السنة والجهاعة، دون خلط بين قضيتيّ الولاء والنصح، أو بين مفارقة اللادينيين، التي هي مفارقة الإسلام للكفر، ومفارقة أصحاب المناهج المنحرفة، التي هي مفارقة بيان وتعليم.

الأمر أنّ أهل السنة يجب أن يكون لهم كيانً واضح، ومركز واضح، وقيادة واضحة، يتجمع حولها كلُ من يؤمن بهذا النهج الربانيّ، في أنحاء مصر. وبدون ذلك، فإن الدعوة ستظل عاجزة، قاصرة، محدودة، وسيظل شبابُ الحركة متباعداً، متنافراً، غير مجمع على خطة، ولا قيادة.

ثم أمران يجب أن نتفطن لهما، الأول أن حلّ المشاركة في إنتخاب ممثلي الشعب أو الرئاسة من المسلمين في عذا المناط كنا بيّنا، لا يعنى التخلي عن هذا الطريق، فهو غالبا ما سيؤول اليه أمر التغيير المرتقب على أية حال. والثاني هو أن لا يجرَنا حماس الشباب إلى كلام لا دلالة له في الواقع، ونقصد بهذا ما يردّده عدد من الشباب من أن «الجهاد» هو الحل الأمثل والأوحد أمام أهل السنة والجهاعة. ولا أدرى ماذا يعنى هؤلاء بهذا التقرير؟ أيقصدون أن يبدأ أهل السنة في مهاجمة الشرطة، أو مواقع شرطة عسكرية، وقتل جنديين أو ثلاث أو عشرة، مما يعود بنا إلى تجربة الجهاعة الإسلامية؟ أي جهاد يعنون؟ هل يعنون قتل الممتنعين عن قبول الشريعة من إعلاميين وغيرهم؟ أم قتل عامة الشعب الذي لم يخؤج لنصرة الشريعة؟ وبأي شكل يقصدون؟ وهل هذا طريقٌ لتغيير نظام قائم؟ ألا قد أثبتت العقود السابقة والتجارب الخالية، لمن له عقلٌ، وهل هذا طريق للتغيير يمر بالأغلبية، تظاهراً أو إعتصاماً أو تصويتاً، أو أي مما شئت من الصور. في أسهل الحديث، وإطلاق الشعارات الحاسية، لكن أمر الواقع غير أمر الحديث والأماني.

الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، ولكن الأمر في تحديد أشكاله، وما يقبل التطبيق في أرض يشغل معظم حيزها مسلمون. وسيجد هؤلاء الشباب، حين يعودون إلى الارض،

أن طريق الجهاد هو السير قدماً في الدعوة إلى أن تتحرك الأغلبية الصامتة مرة أخرى، فهذا المنهج من الإغتيالات العَشوائية لا معنى له ، بل لا يحلّ بهذه الصورة. إنها يكون الجِهاد بخروج المُظاهرات التي تطلب حقها في الحياة بالإسلام، ثم تواجه ما تواجه ساعتها. هذا هو التصور الواقعيّ للجهاد. ومن لديه تصور آخر، يقبل التطبيق، فليخرج به إلى الناس، بدلاً من تثبيط عزائم من يريد الدعوة، وإحياء الأمة، بحديث عن جهاد، ليس أكثر من كلهاتٍ في نهاية الأمر.

وإني على إستعداد للتعاون في هذا السبيل بكل وسيلة ممكنة إن شاء الله تعالى. فهبوا إلى العمل هداكم الله.



#### إلى الشباب .. إخوانٌ وسَلفيون ٥٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

تلقيت مُعاتبة من أخ حبيب، لحملى على الإخوان في عددٍ من مقالاتي، مما حملنى، مرو أخرى أن أُبين موقفى، وموقف من ينتمى لهذا الفكر الذي أحمل، من موضوع الخلاف المشروع، وحدوده ومجاله، وما يجب قبوله مما لا يتعدى على الحق، وما يجب رفضه ورده.

وأود أولا أن أذكر بقولِ الله تعالى «وَالمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنُ الزَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ اللهُ وَرَسُولَهُ اللهُ وَرَسُولَهُ اللهُ وَرَسُولَهُ الله وَيَنْهُونَ عَنِ المُنكرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ الله وَرَسُولَهُ الله وعند الله وعند الله وعند الله وعند الله وعند الله من وطئ أرض مصر من اللادينيين العلمانييين، وليرجع من أراد إلى مقالنا تحت عنوان «السلفيون .. ولاءٌ وذمة» حيث قلت: «لكن، يجب أن يكون مَعلوما أننا ملتزمون بالدفاع عن إخواننا، من السلفيين، أو من الإخوان المسلمين، ضد هذه الهجمات الشرسة من وسائل الإعلام، المُوجّهة من اللادينيين المتسترين وراء أسماءٍ مُسلمةٍ. فهي دعواتٍ من ندين به والحمد لله.

ثم أخرى، إن خلافنا مع الإخوان أو غَيرهم، هو في طريق البحث عن الحقّ، وفي سبيل إعلاء كلمة الله، لا لأمر خاصٍ أو مصلحة شخصية. وهو ما يوجب على المُتخالفين من كلا الطرفين إمعان النظر في أدلة الطرفِ الآخر، لعلمهم أن الأمر أمر دليلٍ قبل أي شيئ آخر.

وقد عرفت الإخوان مَنهجاً وفكراً، منذ دوّنتُ كتاب «حقيقة الإيهان»، مقارعةً لكتابِ «دُعاة لا قضاة» حُجة بحجة، وأشخاصاً منذ أيام مصطفى مشهور رحمه الله، وعبد المتعال الجبرى، الذي جرت بينى وبينه مناظرات في بيته في منتصف السبعينيات، رحمه الله تعالى،

فقد كان كريهاً مضيافاً. ولكن لم يكن لي قدر في التعرفِ على جيل الوسط من الإخوان كعصام العريان، الذي يَصغُرني بسنواتٍ عديدة، فصَلتنى عنه بعد أن تخرّجت من الجامعة في عهد عبد الناصر، ولم يكن دخلها بعد، والذي عُرف بتوجهه الصّوفي على طريقة بن عطاء السكندرى الشاذليّ.

نعم، نقدتُ الإخوان، وحمَلت عليهم، ورَددت ما قالوه من توجّه عَقديّ، في أمر الإيهان والتصديق، وفي أمر المُشرّع بغير ما أنزل الله سبحانه، ثم فيها ترتب على هذا الفكر من مواقف عملية، أحسبها لم تكن موافقة لما عليه منهج السلف الصالح، أو موفقة في تصحيح مَسار الدّعوة، قولاً او عملاً، وفي أمور الأخذ بالتصوف عمّن داخل حديثه عبارات من وحدة الوجود. لكنّ حدودَ الولاء، الذي هو شقّ التوحيد، كانت نَصب عينيّ على الدوام، أحزن أشد الحُزن لمُصَابهم، أو إعتقالهم، وأغضب أشد الغضب لما يُحاك لهم من مؤامراتٍ، من النظام المَارق عن دين الله.

ولم أكن بدعاً في ذلك التوجيه، فقد وجههم إلى التصحيح من هم أفضل منى وارفع مقاماً، واقصد العلامة المحدث أحمد شاكر وأخيه العلامة محمود شاكر، وكانا اشد عليهم من كلّ ما قلت، وغيرهم كثير من اعلام دعوة أهل السنة. فالدين، أحبائي، ليس فيه مجاملة ولا مداهنة، وإنها فيه حقٌ وباطل، وفيه صالحٌ وفاسد، وفيه حلالٌ وحرام. الدين لا يعرف أمراً نصف حلال ونصف حرام! أو أمر نصف جائز ونصف ممنوع. هذا لا يكون في دين الله. وهذا لا يعنى أن يرى المرء كلّ شيئ بمنظار الأبيض والأسود، فهذا التحديد هو في مجال المبدأ والأصل. لكن مجال التصرّفِ تأتي فيه الحِكمة والتأتي والتدرّج.

والنقد ليس كُرها، ولا عداءاً، إن كان بين أبناء الدين الخالص، لكنه إيثارٌ للحق على الخلق، وبيان للحق بين الخلق، ليس إلا. فلا يجب أن نتَحسّس من كلمة النقد، فمنه بنّاءٌ هدّامٌ، أما البنّاء، فهو ما يقدمُ دَليلاً، ويعرضُ بديلاً. وأما الهدّام، فهو ما يقدف غِلاً، ولا يقدم بدلاً. وقد قاطع رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون، الثلاثة الذين خُلفوا.

ثم إنّ علماءنا قد علمونا أن الدليل الشرعيّ هو الحَكَمُ بين المسلمين، وأن الرجال يعرفون بالحق، لا العكس، وأنّ التقليد مذموم حتى للعاميّ، وإنها هو إتباع لا تقليد، وعليك بها دوّن بن القيم في رائعته «إعلام الموقعين عن رب العالمين» ففيه غنى عن غيره. لكن مع الأسف، يردّد كثير من الشباب هذه المعالم الفكرية المنهجية، دون أي تطبيق لمفهومها على أنفسهم خاصة، وعلى جماعاتهم عامة.

وكثيرٌ من الإتجاهات الإسلامية، قد قلّلت من وَزن العلم الشرعيّ في مَناهجها، ورفعت في المُقابل من قيمة الحركة، مما ناسب الكثير من الشباب المتحمس النشط، وإن عاد على الحركة ذاتها بعيوبٍ قد لا يدركها إلا الناظر الخبير. وكان تحليلٌ ذلك عند كثير ممن نظروا في تاريخ الحركات عامة، حتى غير الإسلامي منها، أن ذلك يرجع اساساً إلى توجه القيادة، إن ضعف فيها قدر العلم، تسرّب ذلك الضعف إلى المستويات الأدنى، والعكس بالعكس.

وأبناء الإخوان، وأبناء السلفيين، هم أبناؤنا، وشبابنا، ودماء حركة نهضتنا، ونبض دعوتنا. إلا إنهم يجب أن يكونوا ممن يستمع إلى الدليل، وهو الكتاب والسنة، لا قول أحدٍ مهما علا قدره، بها في ذلك حسن البنا او سيد قطب او من هم أجلّ منهها. فلا تقديس لبشرٍ مهما كان. إنها الأمر أمر إحترام وتوقيرٍ، لا إنقيادٍ وإذعان.

وأنا أدعو شباب الإخوان وشباب السلفيين، أن يذكروا إننا، كُلنا، عبيدٌ لله، اتباعٌ لرسول الله صلى الله على الله ع

ثم إننا نُكمل بعضنا البعض، فمن فهم عن الله أمرٌ، شرحَه لمن لم يفهم، ومن حَقّق في الشريعة عِلمٌ، أدّاه إلى من لم يُحقق. هكذا المُسلمون، لا يتعالون على بَعضهم، ولا يُجادلون في الله بغير علم.

هل يعنى هذا رفعُ الخلاف، وتَجاهُله؟ لا، فهو دين كما قلت، لا يحق لأحد التنازلَ عن الحقّ فيه. لكنّ حدود الخلاف ترتسم بالبيان، والمحاجة، والحوار، والإتفاق على قبول

الدليل، لا قول الرأس بالتأويل. فإن جرى الناس على هذا المنوال، ورَضوا بهذا التوجّه والمقال، صَار إلى الحق من أخطأه، ورجع إلى المحَجّة من فارقها، من أي الفريقين كان.

وهذه دعوة إلى شباب المسلمين عامة، إخوانٌ وسلفيون وسنيّون، أن دعونا نلتقى على هذه المعاني، ولا ننحازُ إلى صفوف رؤوس إلا بالحق، بعد أن ينبلِج بالدليل، وطريق ذلك عقد حلقات دراسية مشتركة، تلمُ الشملَ وتبينُ الحق، ويكون شعارها «السّنة اولاً».

بارك الله في شَبابنا وهدى الجميع إلى الحق بإذنه.



### الإخوان .. والسِّياسة الحِزبية ١٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

استمعت إلى برنامج جديد - اسمه مال مصر - على قناة أون تي- في، رغم كراهتى الأصيلة لها! لمذيع لاديني اسمه حازم شريف، استضاف فيه د. عصام العريان، والمهندس أشرف بدر الدين من حزب الحرية والعدالة الإخواني. وقد تضاربت بين نفسى وعقلى المشاعر والأفكار، تأخذني المشاعر جانباً، فأتحيز للإخوان، وأقف في صَفهم ضدّ العِلماني المذيع، الذي كالعادة، تحدث عن أن لديه ٦٣ تعقيباً، ثم تمخّض عن اثنين، هما البطاقتان المعروفتان لدى كل العلمانيين في مواجهة المسلمين، القروض البنكية الربوية والسياحة. الرجل أراد أن يطمئن إذا ما كان الربا سيظل مُتداولاً في النظام الإقتصادي، وأن لباس البحر النسائيّ «المايوه» وأن الخمور ستظل تباع في مصر. ثم يأتي العقل فيعترض على بعض ما جاء النسائيّ «المايوه» وأن الخمور ستظل تباع في مصر. ثم يأتي العقل فيعترض على بعض ما جاء النسائيّ برنامج الإخوان - أو حزبهم - وفي طريقة الردّ على المذيع اللاديني. وهذا رابط البرنامج لن أراد مشاهدته.http://www.youtube.com/watch?v=xgBck5harYU&feature=relmfu. ثم اليك التفاصيل.

ومع إعجابي بحِرَفية البرنامج الحزبيّ، وصبّه عدد من المفاهيم الشرعية كأطر للتعامل مع واقع الحياة، وهو ما نحسب انه لا خلاف بين المسلمين في هذا التوجه، إلا في التفاصيل التي تعرض لها البرنامج، أحب أن أوجه بعض الملاحظات على هذا البرنامج الحزبي، مع تحفظى الشديد على موضوع إنشاء الأحزاب في هذه المرحلة الضبابية من تاريخنا، حيث لا تظهر فيها بعد معالم الإسلام ولا أعلامه، واضحة صَريحة غير مختلطة، وهو ما نسعى اليه بعون الله. فمن هذه الملاحظات إنه:

1. يجب أن يكون منهج الحزب «يقصد إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، نصاً وإجتهاداً». هذا ما يجب النصّ عليه ابتداءاً، إذ لا أدرى والله ماذا يعنى «حزب مدنيّ ذو مرجعية إسلامية»؟ ونحن نفهم أن هذا النصّ قد وُضع

لمجاراة قرار لجنة الأحزاب بعدم الساح لأحزاب دينية بالتكوين، لكن من الممكن أن يقال «حزب مدنيّ (غير عَسكري) ذو مَرجعية إسلامية تقصد إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، نصّاً وإجتهاداً»، فيتم التعريف بمعنى المَرجعية، ويكون على توافق مع شرع الله، ومع ذلك الشَرط الإلزاميّ في تكوين الأحزاب.

- ٢. إن كانت الدولة المُسلمة تحارب الربا، إلا إنها، في نهاية الأمر، تقصد إلى القضاء عليه، عليه، فكان من الواجب أن يضاف إلى حربه، أنها حربٌ تقصد إلى القضاء عليه، وإحلال المعاملات الإسلامية محله. وقد ألمح إلى ذلك الدكتور العريان، والمهندس بدر الدين، من بعيد، لكن الوضوح هنا أساس مكينٌ لا يجب التهرب منه أو التغطية عليه، أو إخفاؤه. ونحن نفهم أن إيقاف عمل المنظومة المالية الربوية أمرٌ لا يحدث في غمضة عينن ولا يحسب هذا إلا جاهلٌ، أو غرٌ صغيرٌ. لكن أن يخفى هذا الهدف الشرعيّ المؤكد، والذي تاركه في حربٍ مع الله ورسوله، في وشاحٍ من التسييس والمناورة، لأمرٌ كنا نكبر الأخ العريان، وجماعة الإخوان، عن أن يداوروا فيه.
- ٣. إن موضوع السياحة، في مفهوم الحزب، قد خرج عن الإطار الإسلاميّ بشكلٍ تام، إذ قد حاول العريان أن يضع قيداً في حديثه أن «ليس هناك أي تغيير الآن»، لكن المذيع اللادينيّ أسرع بالتعليق «الآن، وماذا عن بعد؟» فيا كان من الأخ عصام الأ أن استسلم قائلا: «ولا بعد». وقد أرجع الأخ عصام هذا إلى أنّ عدم شرب الخمر لا يكون إلا بوازع أخلاقيّ، لا بقانونٍ مفروضٍ، وأن التجربة الأمريكية في الثلاثينيات من القرن الماضي أثبتت فشل هذا التقنين!

والحق أنني لم أكن أتصور أن يَصدُر هذا التعميم، بأن إباحة شرب الخمر والعرى على الشواطئ لا غضاضة فيه، وانه لا يخضع للتقنين في الإسلام، إلا بالوازع الأخلاقي، من إسلاميّ! ولو عَمّمنا هذا التصوّر، ولا أرى حجة لدى الأخ العريان لعَدم تعميمه إذ طبقه بالفعل على واحدة من أشد المحرمات في شرع الإسلام، لذهبنا إلى أنّ كافة المُحرمات الإسلامية، بل والأوامر الشرعية كالمواريث وأحكام النكاح، هي توجيهاتٌ أخلاقية غير

مُلزمة شرعاً! في اهو معنى تحكيم الشرية إذا؟ وهل يؤمن الأخ العريان بأن تحكيم الشريعة فرض لازم على الفرد المسلم وعلى الجهاعة المسلمة، دع عنك أنه من التوحيد، حتى لو إعتمدنا التوجّه الإرجائيّ؟ وأتساءل، هل لفكر التصوّف دور في هذا التهوين من إخضاع القانون للشريعة، ومن إلقاء عبء الإلزام الشرعيّ بالحلال والحرام على الوازع الأخلاقيّ، لا على قوة السلطان بجانبه؟ ثم ماذا يعنى الأمر الشرعي إذن، والذي هو قانونٌ في حدّ ذاته لا يحتاج إلى تقنين في حياة الفرد أو المجتمع سواء؟

هذا أمرٌ أعتقد أنه مخيفٌ من حيث أن الحُكم باسم الإسلام، بهذا المنطق، يعتبر تبديلاً لفهوم أساسيّ في المنظومة الإسلامية، كما هي في مفهوم أهل السنة والجماعة. وهو أمر لا يخضعُ للتلاعب أو المداورة السياسيّة، فهذه الأوامر والنواهي جاءت «للذين آمنوا» أفراداً وجماعات. وهذا، والحقُ يقال الفارق بين إتجاه الشيخ حازم ابو اسماعيل وبين الإخوان، فالشيخ حازم كان واضحاً صريحاً مباشراً في أن الدولة الإسلامية تحكم بالحلال والحرام، لم يزلزله تبجح المذيعين اللادينيين عن حقٌ شرعيّ، كما أوضح أنّ الإسلام لا يرضى عن العُرى لا بحجة السياحة والدخل ولا بغيرها. ومن هنا فإن رصيده عند المسلمين قوى (حاز على لا بحجة السياحة والدخل ولا بغيرها. وعند الله.

الأمر أن هذا التوجه لدى جماعة الإخوان، ولدى حزبها، يمثل، حقيقة، النظر إلى دولة ذات مرجعية إسلامية، لا دولة مسلمة. وهو ما يعنى، على حد فهمنا لهذه المصلطلحات المحدثة، والتي يقابلها دار الإسلام أو دار البدعة أو دار الكفر في مصطلح الفقه الإسلامي، أن الدولة ليست دولة مسلمة، بل دولة، إن أحسنا الظن، هي دار بدعة.

وقد كنا نود أن يقود الإخوان حركة المجتمع إلى دولة الإسلام حقيقة لا رمزاً، لكن ذلك يصبح صعباً في ظل هذه المفاهيم، بل وأكثر من ذلك، أن سيؤدى هذا إلى شرخ كبير في النسيج الإسلامي في مجتمعنا المصري، من حيث أن كثيرٌ من المسلمين لن يرضوا عن هذا الخلل التشريعي المعيب. وسينقسم هؤلاء الناقمون إلى ثلاثة أقسام، مذعنين لحكم السلطان أيا كان، وهم عدد من السلفيين، ثم أهل السنة والجاعة، الذين سيستمرون في

الدعوة لتبديل هذه الأحكام وإلى تحكيم الشرع، بكل وسيلة متاحة حسب ظروف الواقع، ثم إلى الشباب الذي يحمل السلاح في وجه الخارج على الشريعة آنياً، من الجهاديين. وأي خير إذا فعل الإخوان!؟

وما لا أفهم إلى الآن، هو لماذا هذا التوجه، في التسليم والإذعان لأصحاب الفكر العلمانيّ اللادينيّ، علماً بأن الغالبية الشعبية مع التوجه الإسلاميّ الصحيح المتكامل؟ لماذا نعطى الدنية في ديننا، ونحن أهل الدار وأصحاب القرار؟ إلا أن يكون هذا هو إيهان الإخوان حقيقة لا سياسة، وهو ما لا أرضاه لهم، ولا لأى مسلم يدّعى طاعة الله ورسوله صلاحيه وسلم.



## الإخوان .. ورَصيد الشَارع المِصريّ ١٣ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَل الله عليه وسلم

من أشد الأخطاء التى يرتكبها نظامٌ من النُظم، أو تَجمعٌ من التجمعات، هو أن يركن إلى رصيده الذي مضى، ويظن انه سيظل معه بمفهوم الإستصحاب للأصْل المُقرر! فإن التاريخ، وتجارب البشر لا تُساند هذه النظرية التي تدل على سَذاجة صاحبها، أو غروره، أو جهله بتفاعلات الشعوب، وتبدّلات أهوائها.

ولحركة الإخوان المسلمين رصيد كبير في الشارع المصريّ، بل وعلى صعيد العالم العربي، لا يجادل أحدٌ في هذه الحقيقة. ذلك بما قدموا خلال تاريخ طويل شاقٍ، ما ارتضوه وآمنوا به، ونصَروه بالطريقة التي رأوها مناسبة لذاك الطريق، واحتملوا في سبيل ذلك ما جاءت به الأحداث من صَعب ومرِّ.

لكن الأمر الذي نوجّه اليه النظر هنا، هو أنّ ذلك الرَصيد من التقدير والإحترام، ومن ثم في القُدرة على التأثير في رجلِ الشارع العاديّ، لا العضو المنتسب الذي يسمع ويطيع إبتداءاً، ليس برصيدٍ ثابتٍ على مرّ الزمان وتبدل الأحداث. بل هو مرتبطٌ، بشكلٍ حاسم، بقدر الثقة التي يشعر بها المواطن العاديّ في مواقف الجَاعة وفي حكمة تصرفاتها وصَواب قراراتها.

فالنظر المحدود إلى أعضاء الجهاعة، وأعداد منتسبيها، لم ولن يكون هو مِفتاح النجاح لأى جماعة دعوية إسلامية، تعتمد في فكرها على أن القاعدة العريضة من الشعب مسلمة. وهو ما يفرّق بين فكر التكفيريين، وفكر غيرهم من أهل الدعوة.

فالتكفيريون يرون القاعدة الوحيدة التي يرتكزون عليها هي أعضاء جماعتهم، إذ لا خيرَ في الغير. وهو منطق أبعد ما يكون عن مَنطق أهل السنة والجهاعة، الذين يروْن الناس باقين على أصْل دينهم، وإن تغبّشت بعض مفاهيمهم وتصوّراتهم. ومن ثمّ، فَهُمُ الوَقود الحقيقي والقوّة الدافعة وراء أي تَجمع إسلاميّ ذي مَعنى وهدف.

والحق الذي لا جِدال فيه أنّ القرارات الأخيرة التي صَدرت عن قيادات الإخوان، قد خلقت فجوة بينها وبين القاعدة العريضة من الشعبن أو من «الغالبية الصامتة» كها أسهاها بعض المتحدثين. وأخشى أنّ قيادات الإخوان لا تنظر إلا إلى المسجلين في سِجلات العضوية، وهم من المُلتزمين المُشجعين للقرارات، أيا كانت، فالجهاعة، كها صوّرت نفسها في الفترة الأخيرة، تعمل بالنهج العسكرى الذي يقوم فيه مبدأ السَمع والطّاعة محل المناقشة والمُحاورة. ونحن لا نعترض على ذلك التوجّه، إذ ليس لأحدٍ أن يعترض أو يعدّلَ على القائمين على عملٍ ما، خاصة من هم من خارِج أسواره. لكن النصحَ واجبٌ إسلاميٌ لا يقف عند حدود جماعةٍ أو تجمع.

ونحن لا نريد لجهاعة الإخوان أن تفقِد رَصيدها بين الناس، فإن في ذلك ضَعفٌ للتوجّه الإسلامية الإخرى، للتوجّه الإسلامية عامة، حتى لو إعتبرنا الخلاف بينها وبين الإتجاهات الإسلامية الأخرى، إذ الهدف النهائي واحدٌ، أو هكذا أحسب، وأتمنى! ومن هنا أردت أن أؤكد على ما سجلته حقيقة لا حديثاً، من أن الكثيرين قد فقدوا الثقة في الإخوان، كجهاز يصلح لإدارة البلاد. ومن حُجج بعض هؤلاء فيا قالوا إنّ مظاهر التردّد، والتعامل الوديّ مع النظام، والتساهل الممنهج في مفهوم التحاكم، وعدم المشاركة في كثير من المواقف الوطنية لتجنّب الإصطدام مع النظم الحاكمة، ومداهنة الجيش، وكثير غير ذلك من المواقف التي تشككك في نوايا الجهاعة، وفي ترتيب أولوياتها. وهي أمور إن إغتفرها الناس للسلفيين، لحداثة خوضهم السياسة وقلة معرفتهم بدروبها، وليتهم ما فعلوا، إلا إنهم لا يغفرونها للإخوان، مع طويل خبرتهم وعميق تمرسهم بها. كان يجب أن لا يغيب عنهم أن الشارع لا ينسى ولا يرحم، وإن ظهر غير ذلك لبادى الرأي.

ولاشك أنّ قيادة الجماعة لديها مُبررات وجيهة من وجهة نظرها، ولا شكّ أنّ هذه الوجهة لها إعتبارٌ ما، في ظروفٍ ما. لكن الغرض هنا هو إثبات أنّ الإخوان قد خسروا من رصيدهم عند القاعدة العريضة من الشعب المسلم، وهو ما نكرهه ولا نتمى إستمراره. لكن هذا الأمر بيد القيادة الإخوانية، التي نرجو أن تستمع لنبض الشارع، لا لنبض أعضائها.

۲۸۰

# بيانً إلى الإسلاميين .. «إعذارً إلى الله» ١٦ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

«يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا فِي سَبِيلِ ٱللهِ ٓ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالسَّيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي الاَحْرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » التوبة ٣٨.

الأحداث التي تتواتر على السّاحة المِصرية تؤكد ما سبق أن ذكرناه، من أن الأقلية صاحبة الصوت العالى، هي التي ستفوز بإعلان دولة علمانية، على رغم أنف ٧٨٪ من الشعب، وذلك بتعاون مع المجلس العسكرى، وتوجيهه، الذي عين أسامة حرب، عميل ساويرس لوضع المبادئ الكفرية التي ستحكم الدستور، والحكومة التي قررت بالفعل تعيين حزمة من العلمانيين كالسلميّ من الوفد وعمرو الحمزاوى اللاديني العتيد.

الأمر الآن ليس توجيه أصابع الإتهام، أو الترصد لبوادر الغدر بالشعب، فقد كانت واضحة لذوى البصائر منذ الوهلة الأولى، وأصبحت الآن واضحة جلية لذوى الأبصار. الأمر الآن أنّ السياسة التي تتبعها التجمعات الإسلامية، ممن وضع الثقة الكاملة في المجلس العسكري، المُعين بواسطة مبارك، هو غفلةٌ مروعة، على أقل تقدير، تصل إلى حد التواطؤ ضد المسلمين في مصر.

ليس هناك مبرر لهذا الخوف والرعب، وتلك الخشية والذلة، وذلك الإستسلام والخنوع والمداهنة. الغالبية الشعبية تقف وراء فكرة الدولة المسلمة، وقد أعلنوها صريحة في الإستفتاء، فها دهاكم يا قادة التجمعات؟ ما الذي يوثق أيديكم، ويكمّم أفواهكم، ويشل أقدامكم عن أن تكونوا كشرذمة قليلون من العلمانيين اللادينيين، لم يهابوا العسكر، وخرجوا يطالبون بتطبيق دينهم العلماني، ووضع مبادئ تضمن عدم سيطرة الإرادة الشعبية على البرلمان وإرساء الديكتاتورية التي تملى إرادتها مسبقاً على رأى الأغلبية.

فيا بالهم تحدّثوا وسَكتم، قاموا وقعَدتم، تقدّموا وتقهقرتم، كرّوا وفرَرتم؟ أهذا ما يمليه عليكم دين الإسلام؟ أم أي دينٍ هذا الذي تتبعون؟ أهذا ما تمليه عليكم الحكمة والسياسة، أم أي منطق هذا الذي تطبقون؟ ألستم أغلبية، أم تشكون في ولاء الشعب لدينه؟ أتتعالنون وتفخرون بهذه الأغلبية وتعوّلون على نصرتها في صِراع الصناديق والإنتخاب، وتنبذونها في مواضع التظاهر، حتى السِلميّ منه، والمواجهة في الميدان، ميدان التحرير؟

لا والله، لقد خذلتم المسلمين من أهل هذه الديار، ديار مصر، وخذلتم من بايعوكم، واشتريتم سكلامتكم بواجبكم، وقنعتم بأوهام السياسة وأباطيلها دون حقائق الدعوة والأمر بالمعروف والجهاد. هلا استحيتم من أنفسكم يا من هم في مقاعد القيادة، أن تقابلوا الله سبحانه وقد أضَعتم فرصة هيأها لكم، لم تكن في خلدكم، فأخرج منكم من كان من السجون دهورا، ورفع عنكم إصر الظلم والبغيّ والإعتقال، لا بفضلكم، ولا بحكمة سياساتكم، بل بها فعل الشعب المسلم وحده دون توجيه منكم ولا مبادرة. أهكذا تردّون الجميل لمن أزاح عنكم الظلم؟ لقد أثبت الزمن فشل سياساتكم وقصر نظركم من قبل، لكن، والله وكيلنا، أيكون أوضح من هذا الواقع، الذي يكاد الحجر أن ينطق فيه بها عليكم فعله في مواجهة هذا التآمر الدنيئ ضد الإسلام؟

احذروا يوماً تلاقون فيه الله، فيسألكم فيم ضيّعتم شعب مصر، وفيم كان تخاذلكم، بل وتواطؤكم؟ فيم كان ترددكم وتقاعسكم؟ الظروف لن تكون مهيأة لإملاء إرادة الشعب أكثر من الآن، فهل تشكون في حقكم؟ أم لا ترون ما يدور حولكم؟ لن تفيدكم حينئذ مجالس شوراكم، ولن يرفع عنكم إثم الخسارة والهزيمة دعاواكم.

اليوم يوم الحركة والخروج. اليوم يوم المواجهة والتحدى اليوم لا ينفع صمت ولا ترقب، ولا تغنى سياسة عن مجاهدة، ولا حكمة عن مجالدة. الأمور تتطور أسرع مما تظنون، وأنتم تتحركون حركة السلاحف، التي لا مكان لها إلا خلف الصفوف. أين مليونياتكم؟ اين تجمعاتكم؟ أين صوت حقكم؟

والله، لأشعر بالتقزّز والإشمئزاز مما وصل اليه وضعُ منْ تربع في كرسيّ القيادة الإسلامية. وكدت أُكبِر من هم في كرسيّ القيادة العلمانية. أنتم تتوددون لهم وهم يرفضوكم، الإسلامية وكدت أُكبِر من هم في كرسيّ القيادة العلمانية. أنتم تتنازلون لهم عن حقكم، وهم لا يقبلون تنازلكم، بل يريدون تنحيكم، بل ومحوكم كاملاً من الصورة. أنتم قبلتم بنصف العلمانية، وهم يريدونها علمانية كاملة، ينص عليها ما يسمى بالمواد فوق الدستورية، والله وحده يعلم أي شيطانٍ خرج بهذا الإسم لهذا المسمى اللعين، الذي ليس إلا ثورة دعاة الديموقراطية على الديموقراطية.



#### لماذا فشلت الثورة في تحقيق أهدافها؟ ١٨ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

دعنا نُسَلِّم أولا بعنوان المقال، أنّ الثورة قد فشلت في تحقيق اهدافها، لا شكلاً وترقيعاً، بل موضوعاً وتحقيقاً. وهو ما قد يختلف معى فيه عدد من الشباب المتحمّسين، ممن يرون ما يحلمون به واقع، من حيث أن الواقع ليس ما يحلمون به. ولو ذهبنا نَعُدٌ أهداف الثورة، ونراجعها على ما تحقق، لتكشّف لنا أن ما تحقق لا يصل إلى خمسة بالمائة من هذه المطالب. هذا عدا أن ما تحقق هو من قبيل الشكليات التي لا تقوم بها ثورة ولا يستبدل بها نظام.

أسباب عديدة أدت إلى هذا الوضع البئيس المحزن. أولها أن الثورة قد إستعجلت قطف ثهارها قبل أن يبدو نُضجَها. ذلك حين انسحب الناس من الميدان عقب نبأ تنحى مبارك المخلوع. وهو خطأ استراتيجي قاتل، جاء نتيجة مباشرة لعدم وجود قيادة توجه الجموع الحاشدة. والجمهور، بطبيعته، لا يَرسم مخططاً بعيد المدى، لكنهم يتحركون من وحى اللحظة، والتي فاقت فرْحتها عَشية تنحّى المَخلوع مداها، فها كان إلا أن شَعر الناس بإنتهاء المُهمة، وآثروا، بعد إنهاك أسابيع، أن يعودوا لبيوتهم طلباً للراحة.

والأمر الثاني، الذي تولّد مباشرة من السبب السالف، أن أمور الثورة وقعت كثمرة ناضجة في يد المجلس العسكريّ، الذي هو صنيعة حسنى مبارك، يأتمرون بأمره، ويعملون بتوجيهاته، ويتبنون سياسته، ويرفعون له يد التحية والإكبار. ومن ثمّ كانت حمايته وأسرته أمراً يمثل أولوية عند هذا المجلس. كما كان الحفاظ على الهيكل العام لنظام قائماً لا يَسقط، بل والحيلولة، بالطرق الخبيثة الملتوية، على عدم بناء الدولة المصرية على أسس العدل والحرية الحقيقية. وكان من وسائلهم في هذا المخطط الحفاظ على النائب العام ووزارتي الداخلية والعدل، خارج نطاق المراجعة الحقيقية. وهذه الثلاثية هي التي تتحكم في إنهاء الفساد والظلم السابق، وضهان عدم تكراره في المستقبل.

والوزارات السيادية التي تتحكم في مصير البلاد وتوجّهها هي الداخلية والعَدل والإعلام والخارجية. والناظر يرى أن المسؤولية في هذه الوزارات قد أُسنِدت إلى من لم يخطى بثقة الشعب، ومن هم من مؤيدى النظام السابق، أو من العاملين السابقين تحت لواءه. حتى رئيس الوزراء، ذو الوجه البرئ، كان عضواً في لجنة سياسات نظام مبارك وشركاه.

والأمر الثالث، هو ذلك النفر القليلون من أهل العلمانية اللادينية، الذين يمثلون، هم وأهل الذمة من القبط نسبة ١٥٪ على الأكثر من الشعب، من حيث أثاروا ضجة وتشويشاً وقرَعوا طبولاً وأطلقوا مزاميراً، يلوحون بضر ورة أن تخضع إرادة الشعب لمنهاجهم في تكوين الدولة وتحديد مرجعيتها، مما شغل الناس عن مُتابعة التقدم الحقيقي حثيثاً في إتجاه تحقيق أهداف الثورة. وما يغيظ في هذا الصدد هو ذلك التعبير الزائف المُوهم الذي تطلقه وسائل الإعلام على هذه التجمعات الكرتونية وهو «القوى السياسية»! ولا ندرى ماذا يعنون بكلمة «القوى»! هذه التجمعات لا أرضية لها في الشارع المصرى إلا أقل القليل من أهل الإعلام والكتاب اللادينين، وعدد من الشباب الجامعي المُنبَهر بألفاظ العِلمانية، وصورة التقدّم الغَربي، والمَخدوع بوهم عدم التعارض بين الدين والعلمانية!

والأمر الرابع، هو ذلك التخاذل الذي تناولت به القوة الوحيدة، التي تحظى بمساندة حقيقية كبيرة في الشارع المصري، وهى قوة الإسلاميين. فقد تعاملوا مع أحداث الثورة من منطلقات متغايرة متباينة، لكن يجمعها كلها جامع هو عدم الحرص على متطلبات الثورة، وتجنب اي صدام، بأي شكلٍ وعلى أي مستوى، مع السلطة القائمة، حتى ولو على حساب خسارة الثورة. فالإخوان جعلوها سياسية مجردة كديدنهم، والسلفيون حائرون بين شيوخٍ لا علم لم إلا علم الكتاب، ولا خبرة لهم في أمور الدنيا وأحوالها، وبين حداثة عهدٍ لالخوض في مَعمعات السياسة، بعد طول تجَحّرٍ وتقوقع. والجهاعة الإسلامية، أعانهم الله على ما هم فيه، لا يزالون يترنحون من وقع ثلاثين عاماً من الحبس، لا يمكن أن يفيقوا منها، وى أحسب أن تصح رؤياهم في أسابيع أو شهور، بعد الحياة في الظلام سنين ودهور.

ودليل الفشل ظاهر للعيان، لا يحتاج إلى دليل، إلا إن احتاج النهار إلى دليل! الحكومة في تخبّط، وعلى رأسها عصام شرف. المَجلس العسكريّ يعاند ويتوعد، ويتباطئ ويتواطئ، ويراوغ ويخادع، شأن العسكر، بلا جديد. والفاسدون قليلهم وراء القضبان، يعرف أن مصيره إلى الإفراح لعدم كفاية الأدلة التي خطّط له المُجرم العام، وأكثرهم في منصبه لا يزال، ينتظر الفرصة للعودة إلى الفساد والإفساد. والقوانين التي يتحاكم اليها القضاء اليوم، في معاقبة الجناة، هي ذات القوانين التي وضعها الفاسدون ليتحكموا في مصر ومصيرها، فكيف يصلح شأن هذه المحاكمات إذن، وأصلها الفساد، وغرضها الإفساد؟

الثورة لها روحٌ وخلقٌ وقانون. فروح الثورة هي الخروج عن المألوف، والتمرّد على المَوجود، والإنسلاخ من الجلود. وخلقُ الثورة هو الغضب قبل التأني، والعدالة قبل الرحمة، والثأر قبل القانون. وقانون الثورة هو القصاص من الفاسدين، والتخلص من المعاونين، وآنية الضرب على أيدى المُخرّبين من بطانة المُنحلين. على هذه الوتيرة تنجح الثورات، وتصل إلى تحقيق أغراضها، لا بالتميع والتباطئ والمداهنة والمحاورة.

الثورة تحتاج إلى محاكم ثورية، يقف أمامها الفاسد الذي عُرف عنه الفساد بالتواتر، دقائق مَعدودة، للتحقق من شَخصيته ليس إلا، ثم يحكم عليه بإعدام فوريّ، أو سجنٍ مؤبد، أو ما رأى قضاة الثورة، لا قضاة مبارك. وقتها لن يفكر أحدٌ في فسادٍ إلى عقودٍ عدة قادمة. الثورة تحتاج إلى وزراء من الشعب العامل، ممن ليس لديهم أية خلفية سياسية، ولا علاقات قائمة بالهياكل الوزارية الموجودة، يطاردون ويطردون أتباع الفساد وأعوانه، ويعينون بَدلاً منهم من لديه الخبرة والأمانة. ومن إعترض فليس له إلا الحبس.

الثورة تحتاج إلى إلغاء الأحكام العسكرية، وقانون الطوارئ الذي لا يزال مُفعّلاً. وإطلاق أسرى الجيش، وتقييد سلطاته، وتبديل القائمين على وزارة العدل والنائب العام. ولا يكون هذا إلا بمليونياتٍ إعتصامية، لا تبرَح الميادين قبل أن تتحقق المطالب بالبراهين.

### مِصر ٠٠ وضرورة الفَتح الإِسْلاميّ الثاني ٢٧ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَل الله عليه وسلم

كان من حُسن طَالع مِصر والمِصريين ذلك الفَتح المَبروك الذى قادَه الصَّحَابيّ الجليل عمرو بن العاص رض اله عنه، والذي تمّ عام ٢١ هـ بفتح الإسكندرية و «تنحِّى» المُقوقس، وإخراج القوة البيزنطية منها. وقد كان من نتيجة روعة الدين الإسلاميّ، أن دفعت سياسة عمرو رض الله عنه، التي أمّنت مِصر، وضَبطت ثرواتها، وحسّنت مَرافِقها، وسَوّت بين الكنيستين المَكانية واليَعقوبية، أن دَخَلت جمُوعٌ القَبط في الإسلام. وهو رَدِّ فِعلٍ إنسانيً طبيعيِّ للعَدلِ والحقّ.

ولعلّه لا يكون من المُبَالغة أنّ نُقرّر أنّ مِصر الآن، تَحتاجُ إلى «فتحِ إسلاميّ» جديد، وذلك لأسباب عدة، نبسُطها فيها يأتي.

مصر الآن وَقعت، كما هو مَعلومٌ، تحت سيطرة القوى المسيحية الغربية الصليبية، والتي دَعَمت، من ثم، القوى القبطية المصرية، التي تمثل أقلية متناهية في مصر، كما كانت الدولة البيز نطية تسيطر على مصر وقت الفتح الإسلاميّ. وما كان هذا ليكون إلا من خلال حكم نظام فاسد لا ضمير له ولا إنتهاء. وقد كان من نتيجة هذا النظام أن سقطت مصر في بئر عميق القرار، شديد الظلمة، من الفقر والتخلف والجهل والمرض، وتوابع ذلك من سوء الحالة الإجتهاعية وإنحدار المستوى الخُلقيّ، والبعد عن الدين والفضيلة، والإستهتار بالقيم والمبادئ. عادت مصر إلى حالةٍ لا تليق بأمة يمتد عمرها الزمنيّ أكثر من سبعين قرناً، وعمرها الحضاريّ الإسلاميّ يربو على أربعة عشر قرناً. أمة عظيمة متحضرة، ذاقت وبال أمرها حين الحضاريّ الإسلاميّ يربو على أربعة عشر قرناً. أمة عظيمة متحضرة، ذاقت وبال أمرها حين الحناء، فأمة بننت حضارتها قروناً، هدمها عملاءٌ فاجرون في سنوات معدودة.

الفارق بين مصر البيزنطية ومصر المباركية، هو أن مصر البيزنطية، كان القبط فيها هم المُستعبدين الضُعفاء من إخوانهم النصارى، أصحاب المذهب المخالف. أما اليوم، فإن القبط

هم القلة المتعالية، المستكبرة على الأغلبية المقهورة بالغرب الصليبيّ، من أجداد البيزنطيين. والمسلمون هم اليوم الضعفاء المستعبدون، الذين يغزوا بلادهم الغرب بفتنة المال، ووهم التقدم وفكر العلمانية اللادينية المردية. وقد نجح الغزو إلى حدٍ كبيرٍ، لولا لطف الله سبحانه ما كانت لمصر بعدها قيامٌ، بل قيامة.

ثم، إن هذا الغزو الفكريّ الأخطر، قد عمل عمله، من خلال نظم التعليم، والمؤسسات الإستغرابية كالجامعة الأمريكية وغيرها، والمنح الدراسية المغرضة، والإعلام الفاسد المُوجّه، وكثير من سبل تشتيت الفكر وقتل الهوية. فقامت مجموعة من أصحاب الفكر اللادينيّ، الذين تصوروا أنفسهم روسو فكراً، أو ديكارت نقداً، فراحوا يزينون ويزيفون، ويهدمون الفكر الحضاريّ ولا يبنون. وكان كلّ توجههم إلى إفساد الإخلاق، لا توجيهها، دون الإهتهام بعلم أو خبرة تقوم على علم، وكأن اللباس الخليع سينشأ مصانع للصلب الثقيل، أو الأفلام الخارجة المنحلة ستُخرج معاملاً لتحطيم نواة الذرة، وتقييد حركة النيوترينات! فخدعوا عددا من الشباب الغرّ المبهور بها لدى الغرب من قوة، صورها لهم ابناء الشياطين فخدعوا عددا من الشباب الغرّ المبهور بها لدى الغرب من قوة، صورها لهم ابناء الشياطين على أنها نتاج الحرية المجنسية والتفلت الإخلاقيّ والإنفلات الدينيّ.

وهؤلاء الشياطين، ليسوا عنا ببعيد، بل هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، منهم من قضى وهلك، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً، كجهال الدين الإيراني الرافضيّ، وسعد زغلول وقاسم أمين، وأحمد لطفي السيد وطه حسين، ثم من المنتظرين اعدادق غفيرة، مثل محمد البرادعي وعمرو حمزاوى وإبراهيم عيسى وعمرو موسى، والآفٌ غيرهم ممن تربي في أحضان الإستشراق، ورضع من نجس الفكر الغربيّ العلهانيّ، فعشش الكفر في جنبات نفسه وفرّخ.

حشدٌ هائل من الضلال، يراه المسلم المصريّ المسكين، الذي ينظر حوله فيرى فقراً ومرضاً، ثم ينظر إلى هؤلاء المارقين فيرى مالاً ونفراً، فيلعب الشيطان بعقله وقلبه، والنفس قد تروّضت على الربط بين المال وحسن المقصد وصحة المنهج، وهو من تزييف إبليس اللعين، فلا يحسن إلا أن يقول حسبنا الله ونعم الوكيل.

۲۸۸

ثم قامت ثورة مصر، وضجت النفوس بها حملت، وانقشع غهامُ الطاغية، لكن ليقع المصريون تحت سلطان سحرة الغرب، وعملاء الفساد، من الذين هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا.

مصر إذن في حاجةٍ إلى فتح إسلاميّ جديد، يأتي من داخلها، من الطليعة التي تعرف التوحيد وتؤمن به وتعمل عليه، لتعيد لهذا الشعب العريق ما فقده، لا في المال ولا في الرغد، فكلها عاريات مستردة وتوابعٌ مستهلكة، لكن في الهدي الجميل، هدى الكتاب والسنة، الذي أخرج مصر من الظلهات إلى النور من قبل، وحرى عليه أن يخرجها من ظلهات القهر واللادينية اليوم.



### البَيان .. في خِيانة الأزهر وتلجلج الإخوان ٣٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى في سورة المائدة «يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِٱلْعُقُودِ»، وأعلى هذه العقود، وأدلها على الإيهان هو العقد مع الله سبحانه بصيغته، التي هي منطوق الشهادتين ومدلولها. فمن حرّف، أو تنازَل أو بدّل أو تردّد أو أخّر العمل بمقتضاهما، من توحيد الله والحكم بشريعته، فقد خان عقده مع الله سبحانه وخَرجَ من الدين كما يخرج السَهم من الرّمية.

وما نراه اليوم من عَبَث رأس الأزهر، أحمد الطيب، بدين الله وبإلتزام حُكم الله وشريعته، هو ظلمٌ أكبرُ وخيانةٌ لله ورسوله، ومروق من الدين، ذلك فيها قدّم من وثيقة كُفرية يتنازَل فيها عن ضرورة الحكم بالشريعة، ويختصر منهج الله سبحانه في المبادئ العامة التي تتفق عليها البشرية كلها، من حديث عن الحرية والمساواة والعدل، ثم تختلف في تطبيقها وحدودها، فيقدم الإسلام الحق في حدودها وتطبيقاتها التفصيلية، ويضِلُ سائرُ البشر في تأويلاتهم الوضعية عن الحق.

وقد ساير رأس الأزهر، المارق أحمد الطيب، ما يُطالب به العِلمانيون اللادينيون، وما يَسعى لتطبيقه المُجلس العسكرى، وما يريده الغرب بالبلاد، من إغفال تطبيق الشريعة، في هذه الوثيقة المُلعونة، كما هو واضحٌ حتى للمُراقب الغَربي، كما ذكرت الفاينانشيال تايمز، قالت « ومن الجدير بالملاحظة أن وثيقة الأزهر لا تدعو لتطبيق أحكام الشريعة، لكنها تدعو للإستناد إلى «مبادئ الشريعة الإسلامية»، التي تفسر على أنها القيم العالمية للحُرية والعدالة والمُساواة»

"Significantly the Azhar document does not call for the application of sharia law, but says that laws would be based on "the principles of Islamic law" – widely interpreted as the universal values of freedom, justice and equality" http://www.ft.com/intl/cm-s/s/0/56ac8782-9dbe-11e0-b30c-00144feabdc0.html#axzz1OCbZ4kdR.

هذه الوثيقة كفرٌ دامغٌ لا مِراء فيه ولا جِدال. وتاريخ أحمد الطبب، الذي ليس له نصيب من اسمه، مَعروف مشهور، فهو إختيار مبارك وخادمه. وقد تزين بلبس الجلباب وبتركيب نفايا لحِيةٍ على وجهه بعد أن تولّى الأزهر، نفاقاً. وقد ظَهرت علمانيته أيام كان رئيساً لجامعة الأزهر في كثير من تصريحه ، لقلها ما قال «إن الجامعة تَسَعُ أيَّ شخص، حتى اليهود، ولكنها لا تَسع طُلابَ الإخوان»، وهو ما إعترضت عليه الإخوان حينها، ثم إذا بها تضع يدها في يده لدَعم العلمانية المتسترة بالدين! هذا عدا رئاسته لطريقة صوفية خاصةٍ بعائلته!

والأشد عجباً أن نائب مرشد الإخوان قد رَحّب بهذه الوثيقة الكُفرية، وذكر إنها وثيقة رائعة، وتمثل ما تراه الإخوان صالحاً للوضع الراهن. مرة أخرى، هذا ما يجعل شباب الإسلام، ممن لم يُسلم قيادَه لهذا الإتجاه الذي يتخذ لنفسه شعار السَيفين والمُصْحف، في شكٍ من جدوى الإنتخابات، التي تأتي بمن يرضى بمثل هذه الوثيقة الخائنة.

هذا المَوقف هو خيانة لله ورسوله صلى اله عليه وسلم، ولعقد الشهادتين، وللمُسلمين من أبناء وبنات مصر، وإهدارٌ لفرصة سانحة، هيّأها المولى، لإسترجاع تمكين دين الله وشريعته في حياة الناس، كما أرادها الله سبحانه. وهؤ لاء الذين يَخونون الله ورسُوله والمُؤمنين، لن يُفلتوا من عِقاب الله، ولإن نفعهم تأويلهم في الحُكْم عليهم في الدُنيا، فلن ينفعهم يوم العَرض بين يدى الله «وَقِفُوهُمْ إِنّهُم مَّشُولُونَ» الصانات ٢٢.

### السَّلفيون .. والخيَار الصَّعب ٣١ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

غرّ الحركة السلفية في مِصر بمِخاضٍ عَسر، يتمثلُ في تغيير النظر للواقع والوَجهة الحركية، وأولويات الدّعوة وفقهها. ولايشك الناظر في أحوال هذه الدعوة أنّ كمّ التغيير وكيفه، لا يقل خُطورة وشُمولاً من الثورة المصرية ذاتها. وهذا التبديل والتغيير في إتجاه الحركة جاء نتيجة الإحتكاك بالواقع السياسيّ أول مرة، بعد أن كانت الحركة تعيش في قوقعة أكاديمية مغلقة أكثر من ثلاثين سنة. ولسنا بصدد مُبررات ذاك التقوقع، إذ لا فائدة في مناقشة ما مضى، إلا أن يكون لإجتناب ما فيه من خطأ واعوجاج، لكن لعلّ بعض ذلك أن يكون بسبب قبضة الأمن العاتية من ناحية، ولردّة الفعل النفسية تجاه مواجهة الخطر الماحق، التي جَعلت بعض مشايخها يتبنون قضية طاعة وليّ الأمر بإستغراقٍ وصل إلى حدٍ التناقض مع القضية السّلفية الأولي، وهي التوحيد.

على كل حالٍ، أدرك السّلفيون أخيراً، بعد تخلفهم عن قطارِ الثورة الأول، أنّ دعوتهم لن يكون لها وجودٌ إن لم تتصل بسبب بأرضها في الشارع المصريّ العريض، وأن أهدافها لن تتحقق إلا «بالخروج» إلى الشارع رافعين الصوت بمطالبهم، وجاهرين بها في وجه من بيده السلطة. فخرجوا، إلا قليلاً منهم كالحُويني وأتباعه، في قطار الثورة الثاني، الذي لا يُبقى ولا يذر، وكان هذا هو التصحيح الأول لتوجه السّلفيين. فشَهدت مصر ما لم تشهد من قبل، من تجمع إسلاميّ حَاشدٍ أظهر قوة الإسلام في هذا البلد، ومّتكنه من قلوب غالب أبنائها.

والسلفيون، كما ظهر مؤخراً، طوائفٌ تتقارب وتتباعد، حسب حدّة مَوقفها من الوقوف في وجه السُّلطة الخَارجة عن الشرعية الإسلامية، والتظاهر ضدها، رغم إتحادهم في تبجيل السُلطة القائمة والدعوة لعدم الإنقلاب عليها. ويتضِح هذا في موقف متحدثي السلفية مثل الدكتور عبد المنعم الشحات والدكتور حسام ابو البخارى والدكتور محمد يسرى، الذي

يعكس أكثر إتجاهات السلفية تفتحاً وتفهاً للمَشهد السياسيّ. وهؤلاء، أكرمهم الله، ، لا يسيرون على منهج أمثال الحوينيّ بلا شك، ممن يقدس السلطة القائمة، أيا كانت وبيد من كانت. وهؤلاء المتحدثون، بارك الله فيهم، هم من يحفظ على الدعوة السلفية زخمها في الشارع المصريّ، ومكانها الأعلى بين من يُسْمون أنفسهم، أو يُسميهم الإعلام العلمانيّ «القوى السياسية».

إلا إن الخريطة السلفية لا زالت غَامضة، مُتشابكة، ضَبَابية المَعالم، ليس فقط من حيث تركيبها وعلاقة أطيافها بعضها ببعض، كما ذكرنا، بل ومن حيث مَنهجها الجديد وتوجّهها الحديث. فطائفة منها ترفض الإعتراف بالخطأ، وتمنعهم العزة بالإثم أن يتراجعوا عما أفتوا به من قبل، وهو موقفٌ حَذر منه العلماء، أن يقع فيه من تصدّى للناس واكتسب العدد من التابعين، وقد كتبت في عام ١٩٨٢، قلت «ولكن - واأسفاه - غالبا ما يكون قد اشتهر في الناس بقوله الذي ينصره، والتف حوله الكثير من الأتباع يتخذونه مُعلما وقائدا، فيكون ذلك مانعاً له من التراجع، فيزين له الشيطان البقاء على قوله، وتصر فه كبرياؤه عن الإعتراف بالخطأ ، فتراه يغض النظر عن الأدلة المضادة لقوله ويرمقها من طرف العين ولاتدفعه نفسه إلى دراستها وتفحصها ومعرفة مدلولاتها، فيتبع هواه وهو عالم بها هو واقع فيه بعد أن كان هواه خافيا عليه وعلى الناس أجمعين " مقدمة في اسباب إختلاف المسلمين وتفرقهم ٢١ .ومن أبرع ما قيل في هذا المعنى ما ذكره العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني «وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى ، وقد جربت نفسى أنني ربها أنظر في القضية زاعما أنه لاهوى لي ، فتلوح لي فيها معنى ، فأقرره تقريرا يعجبني ، ثم يلوح لي مايخدش في ذلك المعنى ، فأجدني أتبرم بذلك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنها هذا لأني لما قررت ذاك المعنى أولا تقريرا أعجبني صرت أهوى صحته ، هذا مع أنه لم يعلم بذلك أحد من الناس ، فكيف إذا آنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش ؟ فكيف لو لم يَلح لي الخَدش، ولكن رجلا آخر اعترض على به؟ فكيف لو كان المُعترض ممن أكره؟ » القائد إلى تصحيح العقائد ٢١.

وطوائف من السلفيين صحّحوا الخروج للتظاهر، والإعلان عن مطالبهم، لكن في حدود الهتاف للسلطة القائمة، وهي المجلس العسكرى في حالتنا هذه، وإعلان الولاء له، وعدم الخروج عليه. وقد يكون لهذا مُبرراً، إن اعتبرنا أن البديل هو مجلسٌ مدني، لا يعلم أحدٌ كيف ومن سيختاره، وأنّ العلمانيين متربّصون بأي مجلس، ينقضّون عليه كما فعلوا فيما أسموه الوفاق الوطني أو الحوار الوطني أو ما شابه.

لكن المأزق العصيب الذي ينتظر هذه الطوائف المتحدّثة من السلفيين قريباً، هو ما سيكون موقفهم إن أصرً المجلس العسكريّ على إصدار «مواد فوق دستورية» أو «مواد حاكمة» كما يسمونها، يكرّس بها العلمانية، ويؤسّس لسيطرة الجيش على الأمة عن طريق مادة تخرجه من تحت المُحاسبة البرلمانية أو الرئاسية؟ ما سيكون موقف السلفيين إذا أصر العسكر على تبنّى مثل وثيقة أحمد الطيب الخلوتي الكفرية، ووثيقة عدو الله وعدو الشعب يحي الجمل، وما كلف به اللّاديني المُلحد أسامة الغزالي حرب، وضَرب بإرادة هذه الجُموع المُحتشدة من المسلمين، سلفيين وغير سلفيين، عرض الحائط؟ ولا أتحدث هنا عن أمثال الحوينيّ وأتباعه، فهؤلاء مغيبون عن الواقع إبتداءاً، ولندعهم فيها هم فيه، فهم أقرب أن يوصفوا بصوفية أهل الحديث، من جهة تقديس الأتباع للمَشايخ، وكأنهم لم يقرؤوا قول الشوكانيّ في تزييف هذا الأمر «بأن تجعل مايصدر عنه - الإمام المتبع - من الرأي ويروي له من الإجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد، فأنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعا لامتشرعا، ومُكلِفا لامُكلفاً» وبي الطلب للشوكاني، ومن جهة تقديس المُشايخ بدورهم للحاكم. وصدق القائل

#### إن كان لم يبدُ للأغمَارِ سِرّكُمُ فإنه لي في أكنَانِه بَادى

لكن الأمر الوارد، والأكثر إحتمالاً هو أن يُحاول المَجلس العسكريّ أن يتخطى الإرادة الشعبية وأن ينتصر للعلمانية، التي ينتمى أعضاؤه اليها، والتي تُرضى الغرب والكِيان الصهيونيّ، بل وتُرضى النظم العربية كافةً، حتى من يدعى منهم تطبيق الشريعة.

ماذا سيكون موقف السلفيين يومها؟ أيلتزِمون تمجيد السلطة والدعاء «للوالى» بالسَمع والطاعة، ويتركونه يكرّس ويُقنن، لا المعصية والإثم، بل الكفر والشرك؟ أم

يَخرجون على ما ارتضوه من قبل، ويلتزمون بالحق، وينبذون الهوى ويتعالون على العزة بالإثم، ويُعلنون مُعارضتهم الصَريحة القوية في الخُروج على من يقنن الكفر، وعدم مُناصرته والهتاف له. ووالله لا أدرى عمن يهتفُ لمن يقنن الكفر، كيف يقابل ربَّه، وإن ليس جلبابا وأطلق لحية وتلا حديثاً!

ذلك هو الإختبار الأصعب، والمنزلق الأوعَر، للحَركة السلفية: أن تتخيّر بين الولاء للحاكم المُقنن للكفر، فتنبذ الشريعة التي تعلن نصرتها، وبين أن ترفض الحاكم وتعلن براءتها منه وولاءها وتحيزها لتطبيق الشريعة؟

والخيار واضحٌ بيّنٌ لمن اتقى الله وأخلص دينه لله، مشايخاً وأتباعاً. وقد راهن السّلفيون بكل رَصيدهم على المَجلس العسكريّ - الطنطاوي وعنان وأصحابها - أن يقف بجانب الإرادة الشعبية، وهو، فيها أرى، رِهانٌ خاسِرٌ.



#### الوضع السياسي .. وشبكة العلاقات الإسلامية ٢٠ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أنّ العلاقات السياسية الإسلامية-الإسلامية، والعلاقات الإسلامية- الرسمية (المجلس العسكري)، يشوبها الكثير من الغموض والضبابية والإضطراب، بدرجات متفاوتة. لذا يحسن بمن أراد أن يَستشف مكنونات الأيام القادمة، أن يحاول فهم هذه الشبكة المعقدة من العلاقات، وأن يخرج من تصورها بها يتلاءم مع ماضيها، وحاضرها، وطرق تعاملها مع الأزمات على مرّ تاريخها. وسنكتفي في هذا المقال على العلاقات الإسلامية-الرسمية، إلى حين.

ونسبق بالقول أن السُلطة، أي سُلطة، لها مسارٌ محددٌ في التعامل مع من هم خَارجها. فالسلطة عموما، تنطَلق من مرتكز الحفاظ على مصالحها، وحقيقتها الحفاظ على بقائها. وهي بوصلة مؤكدة لكل من يتعامل مع السلطة الحاكمة، يعرف بها توجه الأحداث ومسار الأحاديث. والجاهل من يتعامل مع هؤلاء من منطلق ثقة أو تفاهم. والعميل من يتعامل مع هؤلاء من منطلق ثقة أو التفاهم. وأول هذه الفصائل التي هؤلاء من منطلق مصلحة متبادلة، يُخرجها مخرج الثقة أو التفاهم. وأول هذه الفصائل التي سننظر في أمرها الإخوان، ثم السّلفيون، ثم الجمَاعة الإسلامية.

رغم أن علاقة الإخوان بالسلطة كانت دائها تقوم على مبدأ «التقرب»، فقد تقلبت تلك العلاقة في ثلاثة مراحل، أولها قبل إنقلاب ١٩٥٢، حيث كانت الإخوان ترى في نفسها الندية والتكافؤ، ومن ثم يمكن أن نقرر أن هذا المبدأ كان مبدءاً عاملاً من الجهتين، لا من جهة واحدة. والمرحلة الثانية، وهي تبدأ في نظرنا منذ نكّل عبد الناصر بالإخوان عام ١٩٥٣، إلى بداية السبعينيات، إبان حكم السادات. وفي هذه المرحلة بدأ العلاقة الندّية، التي تعودها الإخوان في العصر السابق للديكتاتورية الناصرية تعود عليهم بالوبال والإعتقال، مما أدى إلى تطور فكرهم داخل المعتقلات، عقدياً وحركياً، كها هو ثابتٌ معروف. وهي هذه المرحلة لم تكن هناك فرصة للإخوان أن يهارسوا أي دورن سواءاً معروف. وهي هذه المرحلة لم تكن هناك فرصة للإخوان أن يهارسوا أي دورن سواءاً

تقاربياً أو تباعدياً، إذ خرج أمرهم من ايديهم في تلك المرحلة. ثمن في المرحلة الثالثة، والتي بدأت منذ أن بدأ السادات في إطلاق سراح كثيرٌ من الإسلاميين، وبدأت الجهاعة تدخل إطاراً جديداً من التعامل مع السلطة والشعب في آن واحد، حيث وجّهت فعالياتها إلى السيطرة على النقابات المهنية والحركات الطلابية. وفي هذه المرحلة بدأ مبدأ «التقرب» من السلطة، يأخذ منحى تنازلياً لحساب السلطة، الإخوان عن الندية في عملية «التقارب»، وشيئاً فشيئاً، أصبح التقارب قريبا من «التبعية»، التي ظلت السلطة ترفضها وتتعامل معها بشكل مصلحي كعادتها.

الدافع في السياسة الإخوانية الحالية، هو الحكم، ووسيلتها السياسة، ومنهجها إمساك العصا من «الثلث» ثلثيها تجاه السلطة وثلثها خلافها. ومن هنا فإن علاقة الإخوان بالمجلس العسكري، وإن لم يكن هناك إتفاقٌ مكتوب، إلا إنها علاقة أقرب للتبعية و «التنازل» منها إلى أي شيئ آخر.

أما عن السلفيين، فهم، كها ذكرنا من قبل في عديد من مقالاتنا، مثل العدو الودود للسلطة، ومرت في علاقتها بثلاثة مراحل كذلك. فمنذ بدأت الحركة السلفية الحديثة، في بداية السبعينيات، وهي تنأى بنفسها عن السلطة، وعن السياسة، بشكل كامل، ومن هنا فإنه لم تكن هناك أية علاقة من جهة السلفيين بالسلطة، إلا ما هو من قبيل بطش السلطة ببعض أفرادها كلها رأت أن الأمر يحتاج إلى تأديب أو إصلاح! وقد ظلّت هذه المرحلة في تاريخ السلفيين مستمرة طوال عشرين عاماً، حتى حرب الخليج الأولى، على هذا المنوال، على عندا المنوال، يدعمها تأصيلٌ ظَهر في أوائل التسعينيات، تولىّ كِبرَه محمد أمين الجاميّ وربيع المدخليّ، بمباركة عينية ومعنوية من ملوك الخليج إبان الحرب على الكويت. وهو تأصيل يدعو بمباركة عينية ومعنوية من ملوك الخليج إبان الحرب على الكويت. وهو تأصيل يدعو إلى الخضوع للحاكم، على أنه ولي أمرٍ مسلم واجب الطاعة، بل وبالوشاية بمن يدعو إلى الوقوف في وجه الطغيان، وهو ما استوردته الحركة السلفية في مصر بدرجاتٍ مختلفة، ورحبت به السّلطة أيها ترحيب. ثم، في المرحلة الثالثةن وهي أحدثها، إذ لا يزيد عمرها على ستة أشهر، هي عمر الثورة المصرية، أدركت غالب قيادات السلفيين عقم المنهج الجاميّ ستة أشهر، هي عمر المثورة المصرية، أدركت غالب قيادات السلفيين عقم المنهج الجاميّ ستة أشهر، هي عمر الثورة المصرية، أدركت غالب قيادات السلفيين عقم المنهج الجاميّ

المدخليّ، بل وعقم منهج الوقوف «على الرصيف»، إن صحّ التعبير، عقباً عقديا وعملياً. فخرجت جموع السلفيين، تدفع أمامها قياداتها، لا العكس، إلى شوارع مصر، وكادت أن ترسم بنفسها الخريطة السياسية للشارع السياسيّ برمته. وآلت العلاقة السلفية بالسلطة إلى علاقة المحب اللدود، أو العدو الودود، أيها شئت. فهم يريدون تطبيق الشريعة، ولا يرغبون في السياسة ولا في تعاطيها، ويرجون أن يطبقها لهم المجلس العسكريّن الذي هو على نقيض الشريعة في مذهبه ومنهجه.

ثم، أخبراً، نأتي إلى الجَاعة الإسلامية، التي بدأت حركتها في السبعينيات كذلك، والتي ناقضت الحركتين السابقتين تمام التناقض، فكراً وعملاً. نجد أن هذه الحركة مرت، كصاحبتيها، بثلاثة مراحل في علاقتها بالسلطة. ففي المرحلة الأولى، كفّر واالسلطة، وأوجبوا الخروج عليها، وقتلوا رأسها في أول الثمانينيات. فكانت علاقتهم بالسلطة هي علاقة العدو اللدودن الذي لا يهادن ولا يداهن، بل يعاند ويقاوم. ثم، في المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي بدأت منذ دخولهم السجون عقب مقتل السادات، إلى أن بدأت قياداتهم، في مصر، عملية المراجعات. وكانت علاقتهم بالسلطة حينتذ، كعلاقة الإخوان بالسطة في مرحلتهم الثانية، علاقة من طرفٍ واحدٍ، وهو طرف السلطة الباطشة. ثم في المرحلة الثالثة، والتي بدأت ببداية عملية المراجعات، التي قادها ناجح إبراهيم داخل السجن، والتي أدت إلى تحسين العلاقة مع السلطة، والوصول إلى تفاهم متبادل، تتنازل بموجبه الحركة، لا عن إعتماد العنف كوسيلة للتغيير، بل والإندماج في العملية السياسية والإجتناعية الزائقة التي كان نظام مبارك المخلوع يهارسها، كدفعة ثانية لردّ جميل إطلاق سراحهم. وتتوجت هذه المرحلة بإطلاق سراح عبود وطارق الزمر، اللذين، وإن لم يترنحا أمام السلطة ترنح منظرهم ناجح إبراهيم، إلا إنهم كانوا إلى «التقارب والتازل» اقرب من اي شيع آخر. بل من عجائب الله سبحانه، أن تتحد الجماعة الإسلامية وعدد من السلفيين، الذين كانوا يكفرونهم قبلاً، في دعوتهم لنبذ التظاهر والإحتجاج، وإحترام السلطة، المتمثلة في المجلس العسكريّ، كل الإحترامن والوقوف في صفها يدأ بيد! فسبحان مغيّر الأحوال.

۲۹۸

الإخوان، سواءاً الجماعة أو الحزب، حركة سياسية صرفة، الدعوة فيها تابعة للسياسة وخادمة لها. فهي من هذا المنطلق تبغى الحكم ولو على حساب التنازل في تطبيق الشريعة على وجهها الصحيح. ومن ثم فإن علاقتها بالسلطة علاقة حزبية تقوم على الطلب لا على الأخذ، وعلى التقارب والتبعية بدلاً من المناهضة والإستقلالية.

والسلفيون، هم جماعة دعوية قلباً وقالباً، حتى في هذه المرحلة التي يخوضون فيها معترك السياسة، على الرغم منهم. لذلك فهم يقصدون الشريعة لا الحكم، وهو أمر يُجافي طبائع الدنيا وسننها، إذ لن يطبق الشريعة إلا من يؤمن بها ويسعى لها سعيها. ومنهجهم في التعامل مع السلطة لا يزال متناقضاً لم يظهر له إتجاه ثابت، رغم هتاف بعضهم للعسكري، وإعلانهم لمساندته. ولا يزال كبار متكلميهم يعلنون أن ربيع علاقتهم مع العسكري مرهون بها يتخذه من قرارات في مجال تطبيق الشريعة، سواءاً كان ذلك التطبيق بأيديهم أو ايدى غيرهم، خلافاً للإخوان.

أما الجماعة الإسلامية، فندعو الله سبحانه أن ينير لقادتها الطريق مرة أخرى، فإن الإنبطاح لا يكون معه أمنٌ ولا أمان. وهم قد انبطحوا أمام السلطة، على درجاتٍ متفاوته، يظنون أنها سياسة، وأنهم يخوضون معتركها بحنكةٍ ومكر، ويعلم الله أنهم ليسوا من أهلها ولا أقاربها الأباعد!

والخلاصة، أن التيارات الإسلامية كافة، قد خرجت من زمن البطش والقهر مشوشة الفكر، مشوهة المنهج، تحتاج كلها إلى فترة نقاهة، ومراجعة للأولويات وتحديد للمسار ورسم للسياسات وتقويم للعلاقات. فالسياسة خداعة، والدنيا غرارة، والشيطان يقظ لا يبرح. وهذه التيارات كلها، هي أمل هذا الشعب في إستعادة دينه والرجوع إلى ربه وشم عه.

#### الإسلام .. وقيادة ثورة التصحيح ٨٠ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

كان الإسلام، وسيظل، صاحب اليد العليا في ظاهرة التغيير في حياة البشر، على مدار الزمان، وعلى امتداد المكان. فالإنسان، بطبيعته، ينزع إلى التغيير والتبديل، وإلى الزيغ والشطط، ولكن فضل الله ورحمته لم يزل يستدرك هذا الإنحراف والإنجراف بعيداً عن الحق، فيرسل الأنبياء، ليستعيد البشر مسيرة الحق، إلى حين.

ولو نظرنا إلى حقيقة دور الأنبياء عليم الله، لوجدنا أنهم قادة تغيير وزعماء إصلاح، جاءوا برسالة حق، في ظلمات باطل، ليبدّلوا وضعاً قائماً فاسداً، بواقع عادل صائب، يعطي كلّ ذى حق حقه، ويعيد البناء على أسس عقدية صحيحة، يتبعها نظام حياة مستقيم. والأدلة على ذلك كثيرة منتشرة في القرآن. دعوة شعيب عليه اللهم «وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يُقَوْم آعْبُدُوا الله مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيّنَةٌ مِّن رَبّكُمْ فَاوَفُوا الْكَيْلُ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَحِها، فَوْفُوا الْكَيْلُ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَحِها» الاعراد هم. فشعيب النبي عليه اللهم دعا إلى توحيد الله سبحانه، ثم بين تأثير ذلك في الحياة ومنهجها، وفي التعامل الإقتصادي خاصة وقاعدته التي تُبني علي إقامةِ العدل ومنع الغش والتحايل. وفي قصة لوط عليه اللهم وجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ وَمَاتَعُ مِنْ مَنْ الله عَلى الله عليه اللهم وجَاءَهُ قَوْمُهُ يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السّمَاتِ قَالَ يَقْوَمُ هَوُلًا عَبَاتِي هُنَ أَطْهُرُ لَكُمْ فَالتَقُوا الله ولا عَنْ الله على الله عل

الإسلام إذن هو طريقٌ للتغيير. تغيير الواقع البئيس الفاسق الملحد، إلى واقعٍ نظيفٍ شريفٍ، تعلو فيه كلمة الله، التي هي الحق والعدل والمساواة. واللادينيون/ الليبراليون/

العلمانيون يفزعون حين تُذكر «كلمة الله»، ثم هم يتشدقون بمعاني الحق والعدل والمساواة! فهم إما أنهم لا يعرفون أن «كلمة الله» هي الحق والعدل والمساواة، رغم استفاضة البيان بهذا، أو يعرفون لكن يَجحَدون، من باب «وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوَّا» النمل بمذا، أو يعرفون لكن يَجحَدون، من باب «وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوَّا» النمل بمذا، وفي الحالتين، هم ممن لا محل لهم في دين الله سبحانه، ولا خَلاق لهم في الآخرة.

وهذا التصور، يجعل التردّد والتلكؤ في مُناصَرة التغيير لإعلاء «كلمة الله» خروجاً عن النهج الإسلاميّ، ومجافاة لطريق الأنبياء، ومحادة لفطرة الله في إحياء الأرض، وعمارتها وخلافتها. كذلك، فإن هذا التصور يدحضُ ما يلوكه بعض المُنتمين للحركة الإسلامية من أحاديث صحيحة، وُضعت في غير موضعها، واستخدمت فيها لم تأت لبيانه، وهو داء البدعة الذي يضرب الكليات بالجزئيات، ويفتت الشريعة. كما يضعُ حداً شرعياً للتخفى وراء مفهوم «السياسة» ودعاوى «المصلحة».

المُسلمون هم الأولى بالثورة، وهم الأولى بالخروج على الظُلم ومقاومة الظالم، سواء كان حاكماً فرداً أو مجلساً عسكرياً. والتضحية في سبيل هذا الركن الأصيل في التصور الإسلاميّ هي من أشد موجبات الإيهان، وأعلى مراتبه.

إن تصحيح الرؤية البشرية لحقيقة العِلاقة بين الخالق والمَخلوق، وضَرورة طاعة الواحد الأحد، ليست فقط بتلاوة القرآن، أوالتمسك بالهدي الظاهر، وإلا لما خرجت قريش على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولما حاربته العَربُ والعجم، بل إن هذا التصحيح يتناول الشّقين، تغيير التصور العقديّ، ثم تغيير الواقع المَبنيّ على التصور الباطل. كلاهما لازم وكلاهما مرتبط كإرتباط السبب بالنتيجة.

هناك طريقان لا ثالث لهما، لتحقيق هذه النتيجة، والوصول إلى تحقيق ما يريده الله سبحانه لنا، وبنا. الأول هو طريق إقناع العُصبة المسيطرة على قيادة أبناء الحركة الإسلامية بأن يأخذوا ما آتاهم الله بقوة، وأن لا يميّعوا قضية التغيير، ولا يتلاعبوا بها، وان لا يسيسوها وراء ما تحتمل، فالفارق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية المصلحية الشخصية لا يلمسه إلا من صدق من عاهد عليه الله. وهو الطريق الأسرع وإن كان سلوكه لن يصل

بالناس إلى نتيجة، إذ إن هؤلاء «القادة» قد تربوا في ظلِ منظور لا يتلاقى مع مبادئ الثورات، ووعيها وخططها. والطريق الثاني هو إستمرار خاصة أهل السنة والجهاعة في مهمة البيان والدعوة، واستفاضة العِلم بين الناس، وتكوين الجمعيات الأهلية الدعوية لتنظيم هذه الدعوة، ونشر هذا البيان، إلى أن يتكفل الزمن بإزاحة هذه القيادات الحالية المتقاعسة، وتكوين قاعدة عريضة ممن يعلم من الإسلام حقيقته، ويؤمن بها ويموت في سبيلها. وفي هذه الحالة، تكون الثورة القادمة ثورةٌ إسلامية حقيقية، تقصد إلى إعلاء كلمة الله، ونشر الحق والعدل والمساواة.

والإتجاه الذي تسير فيه ما تدعى القيادات الإسلامية، لا يُبعدها فقط عن هذا التصوّر والمنهج، بل يُقصي عنها إحترام قطاع كبيرٌ من الشعب الذي لا ينتمى إلى جماعات إسلامية، وهو القطاع الذي يُفترض أنه حقلُ الدّعوة ومصدر أفرادها. وقد والله جاءتنى رسائل من مسلمين، غير منتمين لجهاعة أو حزب، ممن شعروا بالقرب من الحركة الإسلامية في وقت من الأوقات، يطلقون على هذه الجهاعات «الجرذان»، و»الجراثيم» و «الطفيليات». وهؤلاء الإخوة أعداء العلمانية والليبرالية، ولكنهم كذلك، كها ذكروا، أعداء الجبن والغباء والتغفيل. فأيّ جمهور يرتقبُ هؤلاء القادة أن ينصرَهم يوم ينقضُ عليهم المُجلسُ العسكريّ، وهو يومٌ ليس ببعيد؟ إلا أن يرتموا في أحضانه، ولا يبقى لهم من الإسلام إلا اللحية، والذكرى!

الإسلام برئ من التخذيل والغفلة، كما هو برئ من الكفر والعلمانية والليبرالية. الإسلام دعوة للتغيير المستمر، الذي لا يهدأ، إذ إن أولياء الشيطان لا يهدؤون «قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَكُمْ صِرَاطَكَ ٱلمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِينَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْدِيهِمْ وَعَنْ شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَلْكِرِينَ ﴿١٧﴾ » الاعران.

## على هامش جُمعة التصحيح! ١٠ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أود، في أعقاب أحداث جمعة التصحيح، أن أعقب على ما حدث فيها، حيث إننى كنت ممن حثّ على الخروج لتصحيح المسار، سواءاً الجمعة الفائته، أو بعدها. فالباب إذن لا يزال مفتوحاً للخروج لنصرة الحق، سبعة ايام في الأسبوع!

لقد ذكرتُ في مقالي، بغاية الوضوح، أنّ تصحيح المسار هو «واجبٌ شرعيّ، لا يُفوّتُه إلا خائنٌ لله ورسوله، سواء يوم الجمعة، أو غير يوم الجمعة»، وهو ما لا يعنى لزاماً الخروج في الجمعة الفائته، بل يعنى أنه لا بد من تصحيح المسار، إما مشاركة في الجمعة الفائته، أو في غيرها. أما وقد بينت ذلك، فإنه يجب أن نلقى الضوء على ما حدث يوم الجمعة.

لا يخالف أحدٌ في صحّة وشرعية المطالب التي تقدم بها الشعب الذي خرج في جمعة التصحيح، علمانيون أو مسلمون. وقد خلت هذه المطالب من مقولة الدولة المدنية والدستور أولا، وهذا الهراء الغثّ. وسارت الأمور في طريقها الصحيح، إلى أن توجهت جماهيرٌ إلى سفارة الصهاينة، وبدأت في تكسير الجدار العازل، الذي لم يكتف حكام مصر أيام مبارك من إقامته على حدود غزة الحبيبة، بل أقامه حكام مصر اليوم داخل القاهرة، وعلى أعين الناس. ثم بدأ الزمام في التفلت، وحدث ما لم يكن من الواجب أن يحدث من مواجهاتٍ دامية، وحرائق ناشبة.

أجزم أن ما وقع من أحداث، خالفت ما أعلنه منظموا التظاهرة، هي من فعل أنصار الجرزان، العادلي ومبارك وجمال، لا يشك في هذا عاقل. والسبب والمسؤول عما حدث هو المجلس العسكري، لا غيره.

أليس المجلس العسكري هو من ترك العادلي وشلته يحركون أتباعهم في الشوارع، ولو أراد، لكان العادلي وصحبه في حبسٍ إنفرادي دون أي وسيلة للإتصال؟

أليس المجلس العسكريّ هو من إختار الوزراء، ومنهم العيسوى، المتواطؤ على ترك رموز الفساد في الداخلية، وفي غيرها من مؤسسات مصر كافة، يعيثوا فيها الفساد، ويموّلوا البلطجية لتشويه وضرب الحركة الشعبية؟

أليس المَجلس العسكريّ هو الذي إستهان بمشاعر المصريين، وضرب بإرادتهم عرض الحائط، واستمر في العمالة للصهاينة والصليبين الأمريكان، بعد مقتل أبناء مصر، وإصراره على إتخاذ موقف الخيانة من قضية فلسطين، كسَلفه مبارك، ولم يتخذ ولو موقفا نصف حازم، يحفظ به ماء وجهه، ووجه مصر؟

أليس المَجلس العسكريّ هو الذي لا يزال يضخ الغاز للعدو الصهيونيّ، بينها يُحاكم عاطف عبيد وأتباعه على «جريمة» تصدير الغاز؟ أحين يضرب الصهاينة عرض الحائط بالمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الأمريكية، لا يعبأ أحدٌ لذلك، بينها نحن من نحترم التعهدات والمعاهدات على ظلمها وجورها؟

أليس المَجلس العَسكري هو المُستفيد من هذه الأحداث بالدرجة الأولى، حيث ستكون هذه الأحداث مُبرراً لتأجيل الإنتخابات، وتسليم السلطة، واستمرار وتفعيل قانون الطوارئ، وزيادة تكميم الأفواه، وتعتيم الإعلام؟ وقد يقول قائل، أليس إذن عدم الخروج الذي دعت اليه القيادات الإسلامية كان أولى من باب عدم إتاحة هذه الفرصة للعسكر؟ قلنا، لا والله، بل هم سيحاولون هذا بخروج وبلا خروج. ومن التغفيل أن نحسب أنهم سوف يتركوا للإسلاميين فرصة الحكم، إلا أن يكونوا من طراز عبد المنعم عبد الفتاح، أو حتى على منهج الإخوان الذي يَضع الحُكم بها أنزل الله موضع المندوب، وهو ما لم يقبله منهم الحاكم طوال الستين عاما الماضية، إذ لا أقل من أن يكون من يرضونه يرى حكم الشريعة مكروها أو حراماً!

ثم، يجب أن نفرّق بين أهداف التظاهرة، وبين العمالة التي أدت إلى مثل هذا الشغب المُفتعل. فهدف تصحيح مسار الثورة هدفٌ لا مجال للتراجع عنه ولا إغفاله، إذ إن الثورة قد أصبحت رماداً بعد أن صبّ عليها المجلس العسكريّ ماء التواطئ والعمالة، واستمر في نهج مبارك حذو القذة بالقذة. وكيف لا، وهم صنيعته، وسياستهم وليدة سياسته.

هدفُ تصحيح المسار، يجب أن يظل أمام أعين الشعب، وشباب الإسلاميين خَاصة، إذ إن القيادات الإسلامية الحالية قد نشأت وترَعرَعت في ظِلّ الإرهاب والقَهر، فخرجت مُشوّهة لا تصْلحُ لجو الحُرية، ولا تعرف كيف تتعامَل معه. ولا يزال الخوفُ يتملّكها ويأخذ بناصِية عقلها الباطن والظاهر، ويجد لتراجِعها وتخاذ فيا كافة المُبررات، التي لولا هذا الخوف، ما وَهنت ولا استكانت. وهي في ذلك كمن تعوّد القيد بعد أن أُحكم عليه، فلم يعد يحاوِل كسره، وهو لا يعلم أن القيد قد إهترأ من مرّ الزمن وعوامل الدهر.

قد أثبتت جمعة التصحيح أنّ الشعب قد كَسَر حَاجز الخوف بلا رجعة، وأنه، سواء بالإسلاميين أو بدونهم، لا عودة للمذلة والطغيان. كما أثبتت أن الحاكم هو الحاكم، أعمى البصر والبصيرة. فالمجلس العسكريّ لا يدرك، في الظاهر، أنه يسير في خطى مبارك خلال السنتين الأخيرتين من حكمه. فهل يظن هؤلاء أنهم سينجحون فيما أخفق فيه زعيمهم؟

لا يزالُ الباب مفتوحاً أمام أولئك الذين تشوّهت نفسياتهم من سنوات الظلم والقهر، أو عصور التقوقع والتحوصُل، أو عهود المشاركة لا المغالبة، أن يقودوا الجهاهير المسلمة المغفيرة ضد ظلم العسكر، وليفسدوا عليهم خُططهم، وإلا فهم أول من سيدفع ثمن التواطئ والمداهنة.



## من سَيقود الحركة الإسلامية اليَوم؟ ١٤ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحركة الإسلامية اليوم بلا قيادة. فقادتها، كما رأينا في تحليلاتنا السّابقة لمواقفهم، قد انحرَف بهم فَهم الواقع، أو إنحرفوا في فهم الواقع، إلى درجة قاربت بينهم وبين الحركات العِلمانية المُتواطئة مع النظم الديكتاتورية، من الناحية العملية لا العقدية، وأفسدت عليهم الشارع المِصري المسلم. ومن ثمّ، صحّ أن نتساءل، من الذي يجب أن يتقدم الصفوف الآن لقيادة الحركة الإسلامية؟

لابد أن نؤكد على معنى فاصل في هذا السياق، وهو أنه لن تعدِم الحَركة الإسلامية جمَّعا ظاهرا على الحق، كما أبلغ المعصوم من شعبه رسلم في الحديث الصحيح. والظهور على الحق، لا يعنى تجزأته، بل يعنى الحق كله، فالحق لا يتجزّأ ولا يتبعّض. الظهور على الحق في العقيدة، والعمل، والواقع. وهو ما جعل هذه الطائفة قليلة في العدد، غريبة في الناس، واضحة في النهج، لا يضُرّها من خالفها أو خَذها إلى يوم القيامة.

وقد أشار الحديث إلى عَدوّين لهذه الطائفة المنصورة، الأوّل من خَالفها، والثاني من خَدَلها، إذ «أو» في الحديث تفيد المغايرة). والمخالفة تأتي من أصحاب المناهج العقدية المُخالفة، كالعلمانيين في عصرنا هذا، والخذلان يأتي من الموافقين في العقيدة، المُتخاذلين في المنهج، المنحرفين في فهم الواقع، مثل ما نراه من تصِرّفات قادة التجمعات الإسلامية اليوم، سلفيين وإخوان وجماعة إسلامية، كلهم سواء، من الذين خَذلوا أهل الحقّ والإسلام، وانحرفوا عن النَهج، بعلم أو بغفلة.

القيادة اليوم يجب أن يتولاها من هم أحقُ بها وأهلها. أعنى بهم أهل السنة والجهاعة الخُلّص. ويبرز التساؤل، من هم أهل السنة والجهاعة الخُلّص؟ أليس الإخوان والسلفيون من أهل السنة والجهاعة؟ وإذا كان هناك طائفةٌ بهذا الإسم، فأين هي، وأين رؤوسها، وأين أبناؤها؟

۲۰۶

يتميز أهل السنة والجهاعة الخُلّص بإتباع السلف الصالح، عقيدة ومنهجاً، على طريق فهم أصحاب القرون الثلاثة الفضلى رضى الله عنهم، بها يجمع بين الأدلة الشرعية، من كتابٍ وسُنة، وقواعد كلية شرعية مُستنبطة من كليهها، دون تضاربٍ أو مخاصمةٍ، ودون تمحكٍ أو مداورة. وهُم، في هذا النظر، يدركون مواطن الخلل ومراكز القوة في الواقع المعاصر، دون إفراط أو تفريط، فلا يغلبون مصلحة موهومة على دليل شرعيّ ثابتٌ من كتابٍ أو سنة أو كلياتٍ مبنية عليهها. كها لا يغلبون نصاً جزئياً، على قاعدة كلية عامة، دون النظرِ في صحة إندراج الجزئي تحت الكليّ، ومدى إنطباقه على مناطه. ومن هنا فإن تقدير أهل السنة والجهاعة الخلّص للواقع أقرب للحق من كلِّ تقديرٍ. ولإن زعم البعض أن الشق الواقعيّ في العملية الشرعية يخضع للتباين في الفهم البشريّ، فإنا نقول أنّ الأقرب للصحة في هذا في العملية الشرعية يخضع للتباين في النظر، إذ إن عملية تقدير الواقع ليست عملية تقوم على التقدير هم أصحاب هذا المنهج في النظر، إذ إن عملية تقدير الواقع ليست عملية تقوم على التقدير الشخصي البحت "subjective" بل هي تعتمد على العقلية التي تنظر في هذا الواقع، ومُركبات هذه العقلية وطريقة بناء أساليب فكرها "objective"، فتعود إذن إلى المنهج مرة أخرى، وتخضَع للشرع مرة أخرى.

وهذه عجالة لا نقصد بها شرح عقيدة أهل السنة والجهاعة أو منهجهم، فإن هذا يحتاج إلى مطوّلة لا يتسع لها هذا المقال. كما إنها انتشرت في كتب أئمة هذا المنهج قديها، وحديثاً، كالشيخ العالم الجليل عبد المجيد الشاذلي أطال الله عمره، وبعض ما دون كاتب هذه السطور منذ ما يقرب من أربعين سنة، وعدد من العلماء الأفاضل من أصحاب المنازل العالية في هذا الشأن. إنها القصد إلى تمييز الفارق بين هذه الطائفة وبين الحركات الإسلامية السائدة، والذي هو في فقه تقدير الواقع، ومن ثمّ، سبل مواجهته، في هذا الزمن المتقلب العصيب.

فأهل السنة والجماعة الخُلص، يشاركون السلفيين في مصدر التلقي وتقدير أقوال السكف، والتمسك بها هم عليه من تشبث بالدليل الشرعيّ، إلا إنهم يخالفونهم في ما يُقصد بالدليل الشرعيّ وإتساعه لما هو وراء النصوص الجزئية كها أسلفنا، كها يخالفونهم فيها ينبني على ذلك من مواقف عملية، مثل ما انتهي اليه بعض مشايخهم من تحريم

التظاهر وغير ذلك من إنحرافٍ منهجيّ، أو ما وقع فيه آخرون منهم، كمحمد حسّان وصفوت حجازى، من تزلّف لأصحاب المال والجاه من كفرة الحكام، كالقذافيّ، والذي هو من باب الإنحراف الخُلقيّ. كما أن أهل السنة والجماعة الخُلّص يتفقون مع الإخوان في ضرورة الوعي السياسيّ والحنكة الواقعية، إلا إنهم يخالفونهم أشد المخالفة في عدم وضع العمل السياسيّ تحت مرقاب الشريعة، ما تجيزه صالح، يؤدى إلى النجاح، وما تأباه باطل لا يؤدى إلا إلى الفشل، وهو ما عانته هذه الجماعة من جراء تجاوزها لدلائل الشرع في هذا الصدد على مرّ ستين عاماً، وها هم يعيدون الكرة مرة أخرى، كأنهم لم يعتبروا بما كان، وهو إنحراف في المنهج والبنية العقلية الشرعية، ومنهج الإستدلال والنظر وإستنباط الأحكام.

الأمر أن أهل السُّنة والجَاعة الخُلص ليس لهم كيانٌ خَاصٌ موحدٌ يتحدثُ بإسمهم، ويمثل وجهتهم، وهو كما أشرنا من قبل، بسبب ما تعرضوا له بوجه خاص من مطاردة ممنهجة، تتجاوز ما حدث للإخوان والسلفيين، نظراً لدقة تقييمهم للواقع، الذي أثبت الحاضرُ صِحَتُه، والذي عادت اليه بقية الجهاعات في الوقت الراهن. قالوا بخروج نظام مبارك عن دين الله وضرورة الخروج عليه، بطريق التوعية والتجميع، ونصحوا بعدم اللجوء إلى العنف من ناحية، كما فعلت الجهاعة الإسلامية، وعدم التسيّب والإنخراط في سلك السيّاسة، كما فعلت الإخوان من ناحية أخرى، وأدانوا القول بأنّ الحاكم بغير ما أنزل الله وليّ أمرٍ يجب طاعته، كما زعم السلفيون! ووجّهوا إلى الدعوة لإحياء فهم الأمّة والتهيئة والترقب، لحين تنفرج نافذة مُكِن الأمة من إملاء رأيها على النظام، وهو ما حدث في حركة وحينها، لن تكون الثورة بهذا العجز الذي نراه في الحاضر، ولن تفشل هذا الفشل الذي صاحب حَركة ٢٥ يناير، لأن القيادة وقتها لن تكون لزعامات إسلامية متلجّلجة متردّدة، عاجزة عن التقييم الصحيح للواقع، ومن ثم، كيفية التعامل معه، بل ستكون بعون الله لن تربى على منهج الرسالة الصافية، لا على المناهج المُشوّشة السائدة.

أهل السُّنة والجهاعة الخُلَّص عليهِم واجبٌ ثقيلٌ يتمثل في أخذ زِمام المُبادرة، والتحرّك بقوةٍ، وإنشاء مجلسٍ يتحدث بإسمهم، وجمعية تدعو لِضمّ أعضاءها، وإخراج رؤيتها وبرامجها على الفور، إذ هم في حالة من التسيب وانفراط العقد والتشتت. وأخشى ما أخشى أن يكون أهل السُّنة والجهاعة الخُلَّص، واقعون في نفس الإضطراب الذي يعاني منه الغير، في مواجهة الإرتباك السائد في الواقع الإسلاميّ الحاضر.

وأهل السُّنة والجَماعة الخُلِّص موجودون بقوة وكثرة، سواءاً من قياداتٍ تاريخية لا تزال تقوم بدورها، أو من طلاب علم كثير، يعرفون المنهج وينتمون اليه إنتاء ولاءٍ ومحبة.

أدعو من ينتمى لأهل السُّنةِ والجَهاعةِ الخُلص، قيادة وأفراداً، أن يتحرّكوا لتكوين مجلسٍ قياديّ يأخذ بزِمام الأمور، ويُجمّع المُنتَمين اليه على يدِ رجلٍ واحد، إذ هم بالفعلِ على قلبِ رجلٍ واحد. وأن يتبع ذلك، على الفور، إنشاء مَركزٍ في القاهرة، وإعلان منهج عَملٍ، وجدولِ أعهالٍ، يُنهى حالة الفوضى والتشَتّ الذي تعاني منه هذه الحركة الرائدة، والوارثة الوحيدة للحركات التي تعانى من جراثيم عقدية أو عملية.

والله وليّ التوفيق.



## يا إسلاميون لماذا التَخبُّطُ؟ .. وإلى متى؟ ١٧ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

أعود مرة أخرى إلى الحالة التي تمر بها الحركة الإسلامية تحت قياداتها الحالية، فهي على الرغم من مواقف أبطالها، قصة اليوم، والغد. وأبطالها، شاؤوا أم أبوا، مسؤولون عما ستؤول اليه حالُ مصر، في المستقبل القريب.

لقد قدّم شعب مصر الفرصة للإسلاميين على طبقٍ من ذهب، ودفع عَددٌ من أبنائه دمَهم ثمناً لتأمين هذه الفرصة، يفتح بها باباً كان موصدا، ويمنح فرصة كانت تائهة.

لا أدرى ما هذا التردّد والتخَبُط الذي يسود مواقف وقرارات قادة الحركة الإسلامية، وأقصد تحديداً الموقف الذي يتخذونه من الأحداث الجارية على مسرح السياسة المصرية. الإخوان يعلنون وقوفهم في جانب العسكر، وأن المجلس العسكري خطُّ أحمر، وضرورة الحفاظ على الإستقرار، وما إلى ذلك، مثلهم مثل السلفيين في هذا الموقف. ثم إذا بالإخوان يُغيرون موقفهم، ويطلقون تحذيراً للعسكر، إنهم على إستعداد لتقديم شهداء جُدد (يعلم الله أنّ الشعب في عمومه هو من قدّم شهداءه في ٢٨ يناير لا الإخوان تحديداً)، وأنهم لن يسمحوا بدولة علمانية، حسب ما يعتبرونه حدوداً فاصلة بين الدولة العلمانية والدولة الإسلامية، وهو الأمر الذي حمدناه لهم مؤخراً. وإن كنا لا ندري لماذا لم يستوعبوا هذا الأمر، أعنى أمر موقف العسكر، من الوهلة الأولى. ثم إذا بهم، في نفس الوقت، يرفضون الخروج في تظاهراتٍ تقف في وجه المَهارسات القمعية التي يزاولها المجلس العسكري، الذي يضادّون سياساته في عملية الإنتخابات والتسويف والترويج للعلمانية!! تناقضٌ واضحٌ لا ندرى له سَبباً مقنعاً. وهذا الموقف من الخروج في وجه العسكر، ولو سلمياً، يتفقون فيه مع السلفيين، كما أعلن متحدث السلفيين عبد المنعم الشحات، والشيخ محمد عبد المقصود، رغم مطالبتهم بالدولة الإسلامية، على منهج نحسبه أقرب للحق من إخواننا الإخوان.

ولعل ما رأيناه من إستقبال الإخوان لرجب أردوغان، رئيس الوزراء التركيّ، مع العلم بطبيعة دولته العلمانية، هو أدلّ دليل على «عدم دقة» قراءة الإخوان للأحداث والأشخاص والأفكار، على السواء. فما كان ينبغي أن يقع مثل الإخوان في مثل هذه الورطة، التي قد حذرنا منها من قبل في حوارنا مع إسلام أون لاين، حيث قلت بالحرف الواحد «لكن ما أريد إضافته من ملاحظتي الخاصة وهي أن لا يعلق العرب أو المسلمون أملاً كبيراً على هذا الدور في القريب العاجل، إذ إن العلمانية اللادينية لا زالت هي المؤثر الأول في السياسة التركية، ولا يزال الدور التركيّ محكوماً بعوامل أخرى عديدة مثل رغبتها في المشاركة في الإتحاد الأوروبي، وهو ما يجعل تحالفها مع «إسرائيل» له قوة أحسبها أكبر من النزعة الإسلامية الفردية لدى رؤساء حكومتها والتي لا تمثل في حقيقة الأمر سياسة يمكن للعرب الاعتهاد عليها» أنا، ومن ثم فإن التحليل، ثم التهليل، الإخواني لأردوغان لم يقع في محله.

المُحيّر في الأمر، أن هؤلاء القادة، أنار الله بَصائرنا وبصائرهم، لا يدركون أنّ الشّخصية، الفردية أو الإعتبارية، لا تتجزّأ في مواقفها. فالمَجلس العَسكريّ، الذي يتلاعَبُ بترك أحداث ٩ سبتمبر تقعُ ليعيد قانون الطوارئ أشدّ ما كان، والذي لا يُقدم على محاكمة مبارك، ولو صورياً، إلا تحت تهديد ثورة شعبية عارمة، ويترك الفاسدين في مواقعهم في الإعلام، والجامعات، والداخلية، ويغلق الفضائيات، ويمنع إصدار تصريحات للقنوات، ويعين السلميّ لوضع المبادئ فوق القرآنية، ويُصرّح مسؤولوه بأنهم لن يسمحوا بقيام دولة إسلامية، ويترك الأمن متفلتاً قصداً، للتمكين من إدارة الإنتخابات لصالح مرشحيهم من فلول الوطنيّ، هذا المجلس لا يمكن أن يدير إنتهابات نزيهة شفافة كما يتمنون، فهذا من المستحيلات العقلية.

ومشكلة القيادات الإخوانية إنها لا ترى إلا هدفاً واحداً امامها، وهو إجراء الإنتخابات. ومشكلة القيادات السلفية أنهم لا يرون إلا هدف إصدار دستور إسلامي، وكلاهما على

http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-435. [1]

حقّ، بإعتبار الهدف، وعلى باطل بإعتبار الوسيلة. فإن التنكّر للحريات العامة، وترك الفساد، وتشجيع الإنفلات الأمنيّ وتلكؤ الشرطة، هي كلها دلالات لا تُنكر على نية القائمين على الحكم اليوم. هي كلها مؤشرات مؤكدة على أن هذا الهدف لن يتحقق، وأن الخطوات اللازمة لتحقيقه يحاربها المجلس واحدة تلو الأخرى، بكل وضوح وبلا مواربة.

الخروج في تظاهرات «سلمية» للوقوف في وجه قانون الطوارئ وقمع الحريات وتخريبُ الإعلام، والمُحاكمات العسكرية للمدنيين، وغير ذلك مما هو أخبثُ من ممارسات نظام مبارك، ليس إلا تأميناً لتحقيق الهدفين ذاتها، اللذين يسعى الإخوان والسلفيون لتحقيقها، الإنتخابات النزية والدستور الشرعيّ. إن هذه الأهداف الجزئية تصب كلها في صالح الأهداف النهائية. ولا يمكن، إلا لمن فقد قدرته على التمييز، أن يعتقد أن من يهارس هذه الخطوات المضادة للثورة، سيدور على عقبيه فجأة ١٨٠ درجة، ليسمح بإنتخابات نزية ويمرر دستوراً إسلامياً؟؟!!! هذا لا يكون في عالم الواقع الذي نعيشه ونعرفه.

إن محاولات تجنب المواجهة مع المجلس العسكريّ لا بأس بها، في حدود ما لا يضرُ أهداف الثورة وأمانيّ الشعب الذي ضحى في سبيلها. لكن أن يتنكر هؤلاء القادة لكل دعوة تطالب بالوقوف في وجه المجلس العسكريّ لأجل الحرية أو ضد الإستبداد، هو خيانة للأهداف المعلنة ذاتها، التي يردد هؤلاء القادة أنهم يَسعون إلى تحقيقها. وإن كانت هذه المحاولات هي في إطار حمايتهم الشخصية من التعرض للإعتقال، فإن الإعتقال قادمٌ لا محالة بعد أن يضع المجلس العسكريّ اللمسات الأخيرة على شكل الدولة، وعسكرتها.

ومما يُحزن، ويؤكد ما ذهبنا اليه في سطحية الفكر السياسيّ الإسلاميّ، خاصّة السلفيّ، ما أعلنه حزب «النور» من عدم الإشتراك في أية تظاهرات قادمة! هكذا، مرة واحدة! وقد ذكّرني ذلك بتكتيك الخائبين من أهل منظمة فتح الفلسطينية، حين كانوا يعلنون، بعد كلِّ عدوان صهيونيّ، أن «مها فعلت إسرائيل، فلن نتزحزح عن خَيار السلام!» أي والله...

۲۱۲

هو نفس المنطلق «فمٌ واسعٌ، بلا أنياب!» ولعلهم لم يعودوا إلى مسألة طاعة ولي الأمر من العسكر! فالرسالة التي يُرسلها السلفيون اليوم للعسكر أن «إفعلوا ما شئتم بمصر، فلن نتنازل عن خيار القعود خلف الصفوف»! فاليوم، إذا فغر هذا الجسد الضخم فاه، لم ير فيه أحدٌ ناب، ومتى أمْلى أهتَمُ الفم رأياً، أو أمضى مقصوفُ الحِخلب قراراً؟ ولمصلحة من يُعطى العسكر شكاً على بياض، أنه في مأمن من غضب هذا الكمّ من السباب، بل ومن مجرد إعتراضهم السلميّ؟!

يا أهل حزب «النور»، نصيحة محُبٍ مُشفق، أن إتخذوا لأنفسكم مستشارين من ذوى الحِنكة السّياسية والنظرة الشرعية، فلستم والله أهلا لها، ولا عالمين بطرقها. والعلم بالأسانيد والمسانيد لا يأتي تلقائياً بفهم الواقع وخبرة التعامل معه. ولتأخُذُكم الرحمة بالجَمْع الذي تُجَرِّجِونه من ورائكم، تجرِّدونه من قوته، و»تقصقصون ريشه» كما يقال، وهم يتبعوكم على ثقة في علمكم الشرعيّ، لا لفهمكم السياسيّ، فيضِلوا ويُعيقوا، أكثر مما يَهتَدوا ويُعينوا.

كما كتبنا مراراً من قبل، وكما قال الشيخ حازم أبو إسماعيل، المواجهة مع المجلس العسكري قادمة. وقد ظهر خطأ قيادات الإخوان في تقدير ما يحدثُ على الساحة قبل ٢٥ يناير، بل وأثنائها. كما ظهر إنحراف النَهج السَلفي في تناول الواقع برمته قبل ٢٥ يناير، والرؤية لا تزال مغبشة، وتراكم عقودٍ من التقييم الخاطي لا يُصلحها تراجع أيام معدودات. وهذا الخلل في تقدير الواقع أو في التعامل معه، سيؤدى إلى ضرب الأهداف الثورية، والإسلامية، في الصميم.

من الواجب أن يُحْجِمَ قادة هذه الحركات عن هذا التردّد والتخبّط والتناقض في الرؤية والتقييم، ومن ثم في القرارات والمواقف. فإن الآن هو أوان الخروج بالمطالب المشروعة كلها، لا بعضها. بل أزعم أننا قد فوّتنا بالفعل فرصة في الخروج، وتركنا ما كان متاحا لنا قبل إعادة تفعيل قانون الطوارئ، إلى أن وقعت واقعته. وهو بالضبط ما يكرّره هؤلاء القادة، بتردّدهم في المُواجهة يوما بعد يوم.

يا سادتنا، يا قادة العمل الإسلامي، الأحاديث، والبيانات والتحذيرات، لا قيمة لها عند المَجلس العسكري. الحشد الهائل في الشوارع، وضغط الجهاهير هو ما يؤدى إلى تغيير المواقف. وسبحان الله، هل لا نزال نحتاج إلى التذكير بهذه الحقيقة ونحن لا تفصلنا عن ٢٥ يناير إلا شهورا قليلة، الذي ما كان يحدثُ ما حدث فيه إلا بالحَشدِ الهائل في الشوارع، وضغط الجهاهير. لكن من الظاهر أنّ ذاكرة قادتنا الإسلاميين تحتاجُ إلى الإنعاش، على الدوام.

إن كان هؤلاء لا يريدون أن يختلطوا بمن يرونهم مصدر عبث بالأمن، أو بفلول الوطني، كما قد يُسْتَشَفُ من تصريح عبد المنعم الشحات، فأيام الجمعة تقع بشكل أسبوعي كما عهدناها، ولا مانع من أن يحجزوا جمعة من الآن! وإن كنت أرى أن موضوع الخروج يوم الجمعة فقط، ثم كنس الشوارع بعدها، هو ما نجح المجلس العسكريّ في تكريسه في واقعنا الثوريّ! وهو من أكبر العوائق التي تقف في وجه تحقيق أى نتيجة لهذه التحرّكات الإسبوعية! فما سمعنا عن ثورة من قبل تضع جدولاً للثائرين ينظم خروجهم للمطالبة بحقوقهم، في يوم محدد، وساعاتٍ محددة، إلا في ثورة مصر، أمّ العَجائب!

# الحُويني وأبو إسماعيل - بين أسلوبُ الدعوةِ وأسلوبُ التغييرِ ١٩ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لعل السبب في هذا التناقُض، الذي رَصَدناه في سياسات الحركات الإسلامية، أو في بعضه، يعود إلى الخلط بين أمرين، يتقاربا في الغاية، وإن إختلفا في الجمهور والوسيلة. هذان الأمران هما الدعوة والتغيير السياسيّ.

الدعوة إلى الله لها جمهورها الذي تستهدفه، وهو جمهور المسلمين، أو غير المُسلمين، من القاعدة الشعبية العريضة، في محلّ الدعوة. ومن ثم فإن وسيلتها الإقناع والحكمة والموعظة الحسنة. وهي تتوجه إلى الشعور والوجدان، قبل أن تتوجه إلى العقل والمنطق. وهي تستخدم كلّ وسائل الإقناع بها فيها من البيان والحجة، ولغة اللسان والجسد، وضرب الأمثال. ومادة الدعوة هي تفاصيل الأحكام وجزئيات الشريعة ونصوصها. وهي تقصد إلى تغيير واقع، ولكنه واقعٌ فرديّ، يتحوّل فيه إتجاه فردٍ من جاهلية إلى إسلام. وهذا التغير في الإتجاه قد يكون تدريجياً أو تحوّلاً سريعاً، حسب طبيعة الفردِ المُخاطب.

والتغيير السِياسيّ الذي نقصِد اليه، هو تبديل شكل الدولة وهويتها، التي يعيش في كنفها ويخضع لقوانينها جمهورٌ معين، وليس تبديل حزبٍ أو حكومة. هذا التغيير ليس له جمهورٌ يتوجه اليه، بل جمهوره هو أحد وسائله لا أهدافه. فالجمهور، في حالة التغيير السياسيّ، لا يحتاجُ إلى إقناع، بل هو مقتنعٌ إبتداءاً بضرورة التغيير. ومن ثم، فإن وسائل هذا التغيير ليست وسائل إقناعية، بل هي وسائل تجميعة حَشدية، أي لتجميع القوى وحَشد الصّفوف، كما في الحرب، دون حرب، كما تعتمدُ على سرعة ردّ الفعل وحسمه. فالبيان والكلمة في ظاهرة التغيير يُقصد بهما التشجيع وحفز الهمم، لا الإقناع والمنطق والصبر. التغيير يعنى القيام في وَجه من لا يريد التغيير، الآن، لا بالمنطق والإقناع، ولكن بها استطعنا أن نعد من عُدة، نرهب بما من أراد أن ينتزع من المسلمين دينهم، أو من الشعب حريته، وهي عدّة الحشد والجمع، لا القتل والتخريب، إلا إن أراد الظالمون المعتدون شيئاً، فلكل حادثٌ حَديثٌ وقتذاك.

الخلطُ بين الأسلوبين، في رأينا، هو ما أدى إلى التناقُض والتضارب في القرارات التي تصدر عن دعاةٍ أصلاً، سياسيين فرعاً، خاصة عن دعاةٍ لم تضطرب بهم الحياة بين الناس، يواجِهون عنفها ويتحايلون على مَكرها. فالدعاة ينزعون إلى التواد والتراحم والحسنى في المعاملة، وتحسين الظن بالآخر، ورؤية الجانب الطيب دون الخبيث. وهم من هذا المنطلق لا يقرؤون المُعارضة، بل، في بعض الأحيان، لا يرون معارضة إبتداءاً، ألسنا كلنا مسلمون بحمد الله تعالى؟

أما السياسيون المسلمون فلهم قراءة مختلفة بدّ الإختلاف. قراءة تأخذ كل الأوجُه المُحتملة في الإعتبار، والخبيث فيها قبل الطيّب، حذراً وتربّصاً من الغدر. قراءة تُعنى بالمصلحة العامة، والرؤية البعيدة، لا المصلحة الخاصة والرؤية المحدودة. قراءة تقدم الكليّ على الجزئيّ بلا تَحفظ، قراءة يُسبق فيها سوءُ الظن الإحسانَ فيه، لما عرفنا من سوء أهل الزمان عامة، وسوء المُعارضين للتغيير خاصة. وإحسان الظن يكون إبتداءاً، إلا إذا ظهر ما يُخالف ذلك، فتكون إساءة الظن هي الأوْلى إحترازاً، خاصة إن كان الأمر من أمور العامة التي تُفسِدُ على الناسِ معايشهم. وكيف يُحسن أحدٌ ممن ينتمى للإسلام، ظنا بمبارك وحَاشيته ومن والاه ونَصَره، عَسكراً أو غير عَسكر، إلا من كان مخَدوعاً موهوماً، أو ساذجاً مدهولاً. وقد صرّحت القوى العسكرية الحاكمة، وحكومتها الكرتونية، دون تلميح، أنها لن تسمح بقيام دولة الشريعة، فسبحان الله، ماذا بعد التصريح يا سادتنا الدُعاة العُلهاء؟

وأذكر هنا مثالاً واضحاً على ما أقصد اليه من عدم صلاحية الدعاة للعمل السياسي، إلا من وفق الله سبحانه، وهو ما استمعت اليه بالأمس من حديث الشيخ الطيب، أبي إسحاق الحويني، ووالله إنى لأحبّه في الله، فهو رجلٌ كُلّه خيرٌ وسَهاحة، نحسبه كذلك، لكنّه أبعد ما يكون عن عَالم السياسة، ولا يصحُّ له أن يتحدث فيها، أو أن يَستمعَ أحدٌ لحديثه فيها. والحديثُ كان بشأن موقف العز بن عبد السلام، سلطان العلماء[1]، وبإيجاز،

http://www.youtube.com/watch?v=ULC03HKguiE [1]

فإن الشيخ قد برر عدم وقوف العلماء في وجه طغيان العسكر، أو مبارك، أو من شئت من طغاة الحكام، بأن الدولة اليوم لا تحترم العلماء، بينما الدولة أيام العزبن عبد السلام كانت تحترم العلماء! ووالله لا أعرف من أين أبدأ مناقشة هذا الكلام؟ إنّ عدم إحترام دولة اليوم للعُلماء هو سبب الخروج عليها، لإستعادة مكانة الإسلام، ومن ثم العُلماء، فهذا الذي يقول فيه دورانٌ حسب أصول الفقه. ثم، هل إحترم الخليفة المأمون أحمد بن حنبل، الذي وقف في وجهه، وتعذّب طوال حُكم ثلاثة خُلفاء مُتتاليين، لأجل عدم الإعتراف بقول هو من المسائل الدقيقة في العقيدة، فما ظنك لو كان المأمون يعطل شرع الله ويتحدّى شريعته، ويعلن أنه لا يمكن تطبيقها؟ إن هذا التبرير أشد وأنكى من الإحتجاج بأحاديث طاعة وليّ الأمر، التي أصبح الإحتجاج بها، في هذا المناط، سُبّةٌ في جَبين السّلفية الحديثة، شفاهم الله منها. هذا بالضّبط ما نقصِد بقولنا أن هذا الصنف من الدّعاة أو العلماء ليس لهم باعٌ في السياسة، وقد قام الشيخ الفاضل د.هاني السباعي بالردّ عليه با الكثير من الفائدة. [1]

ويقول قائلٌ، ولكن ها هو الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، يَصلح أكثر ما تكون الصلاحية للخوضِ في السياسة والدخول في معتركها، وقد أثبتت تصريحاته أنه أهلٌ لذلك، وهو شيخٌ داعية؟ قلنا: هذا بالضبط ما قررناه آنفاً، فالشيخ أبو إسماعيل كان، وسيظل، محُامياً يمتهن المُحاماة منذ عقود، يضطربُ بين الناس كواحدٍ منهم في حياتهم العامة، يعالج مشكلات قائمة تتشابك بين النظام العلمانيّ والهوية الإسلامية على المستوى اليوميّ، في أمورِ المال والثقافة والإجتماع. فهو ليس كالدّاعية الذي تفرّغ للبحث في الأسانيد والمسانيد، وأصبحت نقاط تلامُسه مع واقع الحياة تقتصر على حلقة علم، أو درس فقه أو موعظة، أو فتوى في طلاقٍ أو ميراثٍ أو ما شابه، وهو فيها العالم المُبجّل، الذي لا يتعرّض، ولا يتصور أن يتعرّض، لما يتعرّض له الناس من مكروه. أنّى لهذا الداعية أن يفتى في سياسة أو أن يوجّه العامة؟ اللهم ليس له إلا أن ينأى بجانبه بعيدا

http://www.youtube.com/watch?v=KUP0wcKvuPM&feature=player\_embedded#! [\]

عن الناس، ليتجنّب الصّدام وما يجرّه على المرء من ويلات، وهذا بالضبط هو ما صَرّح به الشيخ الحوينيّ، حفظه الله. ولا أدرى إن كان هذا الذي تعلل به الشَيخ يَصلحُ سبباً في الإعراض عن الإحتجاج، لأنه لا يريد «البهدلة» بالتعبير العاميّ، لكنه لا يمكن بحالٍ أن يُبرر لأحدٍ أن يأخذ بأيدى الشباب بعيداً عن واجب المُشاركة في التغيير، فيُضعِفُ الأمة، ويُرسّخ الحكم بالكفر ويعين الإستبداد.

الفارقُ إذن كبيرٌ وخطيرٌ، بين منهج الداعية الصِّرف، وبين منهج التغيير على يدِ المُصلح الربانيّ على نهج النبوة. والخلط بين المنهجين خطرٌ على الداعية وعلى أتباعه، إذ هو يضعُ نفسَه موضعاً لا يصلُح أن يتحدث فيه، مها كانت العِلة في ذلك. وعلى المُسلمين أن ينتبّهوا لهذا حتى لا يستمر الخلط والإضطراب الذي تعيشُه الأمة في هذه الظروف الحالكة.



### لستُ بالخَبّ .. ولكن الخَبّ لا يخدّعُني ٢٣ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

حكمةٌ لا تخرُج إلا من أمثال عمر بن الخطاب رضي الشعنه، فاروق الأمة، إن كان له مثل. والخبّ هو الماكر الخبيث. ورد في لسان العرب معناها: «رجل خِبُّ وخَبُّ : خداعٌ جريز، خبيثٌ منكر .. قال الشاعر

وما أنت بالخَبِّ الخَتور ولا الذي إذا استودع الأسرارُ يوما أذاعها

هكذا كان عمر رضي الشعب، وهكذا يجب على كل من تصدّى لأمرِ العامة أن يكون. فالبشر خدّاعون بطبعهم. والواجب على من تولى أمرهم، من أمير أو شيخ مقدم أو مرشد عام، أن يكون متيقظاً حريصاً لا يَنخدِعُ ولا يُستغفل، فمصلحة من إتبعه أمانة في عنقه. والطيبة وإحسان الظن أولى بالفرد فيها يَحكم به في خاصة نفسه، او أهله المقربين. أما من تولى أمر العامة، وجب أن يكون تلميذا لهمر الفاروق رضي الشعنه.

والأمر اليوم أنّ شعب مصر قد أُريد له أن ينخدِع بها حدث في الشُهور القليلة الماضية، فيظن أن الحال قد تَبدّل، وأن الثورة باتت منتصرة، ويعلم الله أن هذا ليس فيه أثرة من حق، بل ويعلم ذلك أكثر العامة.

فُرض قانون الطوارئ على الشعب بالرّغم من عدم دستوريته. تأجلت الإنتخابات ، ويعلم الله متى تكون. أعلن المتحدث الرسمي للحاكم العسكري رفضه الصريح لدولة الإسلام. على السلميّ عدو الله الثاني، يعمل لحساب الحاكم العسكريّ لتأمين العلمانية كمرجعية دستورية للدولة، قبل أن يضربه الله بالمرض، تذكيراً وتحذيراً. الفوضى تنتشر قصداً لتأمين تزوير الإنتخابات، ونائب الحاكم العسكريّ يُعلن أنه سيكون راعيها! الجامعات والمؤسسات لا تزال عامرة بمن كان فيها من الفاسدين. جهات الأمن، الداخلية وأمن الدولة لا يزالا يعملان بكل طاقة ممكنة لمصادرة حرية المواطن وخنقه أمنياً. الصحافة والإعلام في أسوا رداء فاسد، كما كانت من قبل.

الأمر إذن يحتاج إلى من لا يَنخَدعُ بحلو الحديث، وبعناوين الصحف الحكومية التي تتحدث عن «ثورة»، يعلم الله ما موقعها اليوم من الإعراب! الأمر يحتاج من هو داهية يكشف الخبئ ويُمحّص الفاسد ويدلّ على المعطوب، ثم يوجّه ويرشّد، دون تخاذلٍ أو تراجع أو مداهنة، أو موالاةٍ لباطل أو وسطيةٍ مبتدعة، أو توافقيةٍ مزعومة.

الأمر يرجع إلى تمحيص النصوص، وفهمها في مناطاتها، فحسنُ الظنّ، والكلمةُ الطيّبة، والبَشاشةُ، لا تصلح لهذه الفترة الفارقة في تاريخ الأمة. ما يصلح للأمة الآن هو الصراحة والقوة في الحق والوضوح وفضح الباطل، وترك المداهنة والملاينة والمشايعة وإمساك العصامن المنتصف. يصلح للأمة اليوم منهج الأنبياء في الدعوة «خُذُوا مَا ءَاتَيْنُكُم بِقُوَّةٍ»، لا بضعف وتخاذل وتلجلج. القوة في أخذ الحق هي ما يجعله يَعلو وينتصر.

الدعاة هم أولى الناس أن يحوزوا هذه الصّفة، من منهم إنتوى الحديث في أمرِ السياسة والتشريعِ العام والدُستور. حين يتطرق قول الداعية إلى شأن السياسة فعليه أن يكون على يقينٍ من إنّه لنْ يدعَ الخبّ يخدعُه. على الداعية الذي يَتعرّض للسياسة العامة أن يدرك أنّ الأصل في هذا الميدان – السياسيّ – هو سَيطرةُ الحِبّان (جمع خَبّ)، وأنْ ليس من الإسلام أن نسلم عقولنا ومصائرنا وثرواتنا ومستقبل أبنائنا إلى من نعلم علم اليقين أنهم ليسوا أمناءً عليها، بحجج واهية لا تعكس إلا سذاجة فكرية، وهَطَلٍ عقليًّ، ورؤية سطحية لحديث رسول الله صلى الله على المناه ومن ثمّ لمعنى الإسلام ومقاصده.

من صرف جهده من الدعاة في تعليم الناس العلوم الإسلامية، من علم الحديث ومُصطلحه، والتفسير، والأصول، والسيرة، وغير ذلك من علوم اصلية وخادمة، فهو مشكورٌ مأجورٌ بإذن الله، لكن يجب أن يكون تعليمه وإرشاده بعيدا عن الواقع السياسيّ لهذا البلد، حتى يعلم أنه ممن يمكنه، طبعاً وممارسة، أن يَرُدّ على الخبّ خبّه، وأن لا ينصر الفساد، من حيث يقصد إلى دفعه، وأن لا يدعم الإستبداد من حيث يقصد إلى حربه. ومع الأسف، إنّ كثيراً ممن يَنتمون للدعوة اليوم هم ممن لا يتحلّى بهذه الصفة، ولا بجزء منها.

بل والأخطر من ذلك، أنّ منهم من أصبح هو نفسه خَبّاً من الخِبّان. وظاهرة خِبّان الدّعاة هي في خطورة ظاهرة من منهم ينخدع بالخِبّان. فهؤلاء يتميعون ويتلونون حسب ما تستلزمه المرحلة، فهم ثوارٌ وقت الثورة، وهم مؤيدون لطاعة الحاكم ودعم الإستقرار وهذه المفاهيم المزدوجة الطبع، في زمن الديكتاتورية، وهم يتلقون معونة من الظلمة لتحقيق مآرب شخصية تتمثلُ في فضائياتٍ تدر أرباحاً مادية هائلة، تتخفى تحت العباءة والغترة. وهذا بالضبط هو الوجه الآخر لفساد الحكام ورجال الأعمال، باسم الدين والشرع. الإسلاميّ

الخبّ الإسلاميّ، ومن ينخدَع بالخبّ العِلمانيّ، كلاهما لا يصلح للدخول في الحَلبة السياسية. الأول لأنّه مُغسدٌ من المُفسدين، والثاني لأنّه مُعينٌ للمُفسدين. ولنا في نموذج عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفضل مثلٍ لمن يجب أن يتجرّأ على الدخول في هذه الحلبة، رحمة بنفسه، وبالمسلمين.



#### • ٣ سبتمبر • والفرصة اللائحة ٢٨ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

( وَ لَا تَهِنُوا وَ لَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ » ال عمران ١٣٩

الظاهرُ أن فترة القهر والإستعباد التي عانت منها مصر في السِتين عاما الماضية، قد ألقت بظِلالها الكثيفة على فهم قادة عملها السياسيّ، وخاصة الإسلاميّ منهم، لمعنى الحرية التي يطالبون بها، ولحدودها وشروطها. إذ هم، بلا إستثناء، يعتبرون أنّ اي هامش للحرية، نصرٌ مبينٌ، سواءاً كان تكوين حزبٍ أو تقديم أوراق حزبٍ، أو السّاح بمُظاهرة أو بغير ذلك. والحق أن الحرية لا هامش لها. الحرية إما أن تكون كاملة أو لا تكون على الإطلاق، لا مجال للتلاعب فيها. تلك الحرية المُقتضبة المُرتعشة، هي ذاتها الحرية التي تحدّث عنها جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات، ثم حسنى مبارك، ثم المجلس العسكريّ الآن. الحرية المقيدة بقانون الطوارئ وإغلاق الصحُف وسيطرة العسكر ليست بحرية على الإطلاق، ولا برائحة حرية.

الدولة المصرية التي يريدها العسكر في مصر هي دولة مشوّهة مريضة، أشد مَرضاً وتشوهاً وفساداً من دولة مبارك. ذلك أن هؤلاء العسكر يريدون أن يؤسّسوا لسيطرتهم التامة على الحكم عن طريق دستور علمانيّ، ينص على علوّهم فوق القانون، وهو ما لم يكن قائماً دستورياً في عهد مبارك. العَسكر يريدون أن يتركوا الإنتخابات تسير في طريق التزوير وكأنها إرادة شعبية تتحقق، لا خطواتٍ تحققها قوانينهم الإنتخابية أو ترتيباتهم الأمنية.

المَجلس العَسكريّ، كما يقول العامة «يَضرب ويُلاقي»، فهو يعلن مدّ حالة الطوارئ، ويغلق القنوات الفضائية كالجزيرة، ويصادر الصحف، كصحيفة صوت الأمة، ةيعتقل عشرات الآلاف من المدنيين، ويحاكمهم عسكرياً، ويتواطؤ مع الداخلية لنشر الفوضى، ثم يلقى بجزرة تكوين حزب للإخوان أو السّلفيين، أو الجماعة الإسلامية، وكأن ذلك هو

مِعيار الحُرية ومنتهى أملُ أهلها. ويعلم الجمعُ أن إلغاء حزبٍ هو أسهل عليهم من جرّة قلم. وهو يعلن أن الإنتخابات ستكون نَزيهَ شفّافة، لكن لا يُعلن متى ستكون، بعد شَهر أو سنة أو عقد من الزّمن! وهو يُعلن أنه لا يريد الإستمرار في الحكم، لكنه لا يعلن موعد التخلى عنه، ويُعلن أنه يجب أن تكون له حصانة أعلى من القانون. وهو يُصدر الإعلان الدستوريّ، ثم يَضرِب به، وبالقانون، وبالشعب، وبالسياسيين، وبالإسلاميين، جميعاً، عرض الحائط.

الأمر الآن هو أنه لا يصح أن يكون هناك نقطة إلتقاء مع العسكر فيما يفعلون. لا يَصحّ ان يكون هناك مُساومة على الحُرية الحقيقية الكَاملة. وإن التمسنا العُذر للجَهاعة الإسلامية في مداهنتها للعسكر، أو للجهاعة السلفية في سَذاجة تصوراتها، فلأن الأولى تعتبرُ أيّ هامشِ حُرية، بالنسبة لما حدث لها، هو نصرٌ من الله وفتحٌ قريب، والثانية، لأنهم لا علم لهم بسياسة ولا خبرة، مثلهم كمثل الأولى، بل وإينانهم العقدي فيه دخلٌ إرجائيّ. أما الإخوان، فالظاهر مما أعلنوه اليوم أنهم يشاركوا المهلفين، وأنهم استمرؤا التخلف عن الخروج إلى أن تظهر النتيجة، إنتهازية واضحة ينعتونها بالسياسة، وشراكة موسفة ممن يدعون الإسلام في ذلك ذبحٌ القضية الوطنية والإسلامية على السواء.

التظاهرُ القادم في ٣٠ سبتمبر، يجب أن يكون عاماً شاملاً متواصلاً، لا محلً فيه لجزبية أو مصلحية. يجب أن يخرج الشعب والإسلاميون على الخصوص، وألا يضيعوا فرصة لائحة لوقف تدهور الحالة التي آلت اليها مصر، بعد فشل المرحلة الحالية من الثورة. بل إن الخروج الآن، قد يحقن الكثير من الدماء، إذ سيدرك العسكر أن الشعب لن يُخدع عن مطالبه، وأن المسلمين قادرون على تنفيذ ما يقولون، فيعيد هذا الخروج العسكر إلى بعض رشدهم. الإحجام عن الخروج ليس له إلا نتائج سلبية تزيد من إحتمالات إجتراء العسكر على حقوق الشعب أكثر مما إجترؤا، وهو ما يجعل تكلفة التأجيل عالية وغالية.

قد تكرّرت الفُرص الضّائعة، واحدة تلو الأخرى، نصرةً لحزبية أو رغبة في إثبات نقطة على أرض الواقع، ولُدِغَ من لُدغَ مرتين وثلاث مرات، لكنّ اليوم، الكلُّ خاسرٌ والكلُّ في مأزق، إسلاميون وعلم انيون.

هي والله مسؤولية مُعلقة في عُنق كلّ مسلم أمام الله سبحانه، أن يخرج في سبيله، فالحُرية هي مقصد الشريعة الأول وهدفها الأعلى. ولا عذر للجبناء، من محُتر في السياسة أو صَائغى الكلمات.



# أهي مُشكلة السّلف .. أم المُتسَمِّين بإسمهم؟ ٢٩ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا ينقضى عجبى مما أراه في أيامنا هذه، من غفلة من نسميهم «الإسلاميون»، وضعف تصوّراتهم وتحليلاتهم، بل وعمالة بعضهم للأمن، ومن فهمِ العلمانيين للحقائق على الأرض، ومن إخلاصِهم لدينهم وعدم مُراآتهم فيه.

بثينة كامل، الإعلامية العلمانية المَعروفة، قد صَرِّحت اليوم «أن الثورة الحقيقية قادمة، وستكون بالدم»، حسب صحيفة الدستور. بينما يصرح عبد المنعم الشحاذ أن «السلفيين» لن يخرجوا في أي تظاهرة، أيا كانت، لمنع التثوير (!).

الفارق بين الفهمين عميقٌ ومخُيف. عبد المنعم الشحات، يشحذ رضا الأمن والعسكر، ويُمهد لإستلابهم الثورة، ومد حكمهم، وتأليه مشيرهم، ويكتفي بالرفض والشَجب. وبثينة تعلن ما سَيكون، وما يجب أن يكون، موافقة للشيخ حازم أبو اسهاعيل في رؤياه. ألا يخجل الشحات من أن تفوقه إمرأة، علمانية، فهما وجرأة في الحق؟

لا أدرى ما الذي في تراثنا السلفيّ ما يجعل هذا العدد الغفير ينحرف هذا الإنحراف العقديّ والخُلقيّ؟ تراثنا كله، قرآننا كله، حديث رسولنا صلى الدعية وسلم كله، سيرته صلى الدعية وسلم، وسيرة صحابته وضائع وتابعيهم، وتابعيهم، وتابعيهم، سيرة أئمة السنة كأحمد والعز وبن تيمية وبن القيم، وغيرهم كثير، واضحٌ صَريحٌ، ينصر الحرية، والكرامة، ويمنع العدوان والتعدى ويقف في وجه الإستعباد والإستبداد، ولا يقبل الظلم ولا يرضاه، ويأبي الخنوع والمحوان والذلة. فهاذا الذي رآه هؤلاء، الذين استولوا على كلمة السلفية فشوّهوها ولوّثوا معناها، وأخرجوها عن حقيقتها، ماذا رأوا في هذا التراث العظيم ما أدّاهم إلى هذه الغفلة المُردية، التي تأخذ مداها مع بعضهم، ومن بعض قياداتهم، أن تصلَ إلى حدّ الولاء والتعاون مع يرونهم هم أنفسهم كفرة بشرع الله، ضد أولياء الله والمدافعين عن الشريعة؟

ما الذي يجعل العلمانيين يعلمون ما تنطوى عليه تصرّفات العسكر، وما مَقصدهم، وما يجرّون البلاد اليه، فيتحدثون وكأنهم مسلمون، فهماً وإدراكاً، بينها يتحدث أدعياء السلفية وكأنهم علمانيون خونة؟

العيبُ ليس في تراثنا، بل تراثنا هو الأعلى والأفضل والأمثل. العيب، كل العيب، في هذه الطبقة من أدعياء العلم، الذين لمّا قعدت بهم هممهم عن السعي والسير في الأرض لطلب الرزق، طلبوا الدين ليكون لهم به مكانة وإمامة. أخطئوا الغاية، فردّ الله عليهم الوسيلة، فإنحرف فهمهم وخابت وجهتهم، حتى قال أحد مُقدَميهم أنّ الإستعباد أفضل من الفوضي...(!) كذباً وإفتراءاً على الله.

ليس من السلفية، ولا من دين الله، هذا الجبن والتخاذل ومناصرة البغي والطغيان، والوقوف في صفّ أعداء الله والشرع، تحت أي زعم، ولأي سبب، وبأي تأويل.

لا يجب والله أن يَترُك أهل السنة إسم «السّلفية» نهباً لأمثال هؤلاء الأدعياء. بل يجبُ أن يُحرّروا هذا المُصْطلح الشريف، الذي يَنسِب حاملُه نفسَه لأفضل أجيال الأرض على مر الزمان، يحرّرونه أكاديمياً وواقعياً، إذ من العار أن يتخذ أعداء الدين من موقف هؤلاء الأدعياء حُجّة للإستهزاء بالسّلفية ورميها بالعالة والغباء معاً، وبل ورمي الإسلام نفسه بالتخلف عن تحقيق مطلب الحرية والكرامة الإنسانية.

ولا أتحدث عن الجهاعة الإسلامية، فقد ابتدع هؤلاء مرتين، مرة بالإفراط، حين نزعوا لجهادٍ في غير موضعه ولا وقته، ومرة بالتفريط حين تخلفوا عن الجهاد في موضعه وفي وقته. وصَدق سلفنا الصالح (الحقيقيّ): ما خرج صاحب بدعة منها إلا وقع في شر منها، وهو معنى أن ليست له توبة، وقال بن عيينة «كلّ صاحب بدعة ذليل»، وليس بعد هذا النكوصُ من ذلة.

وليعلم القارئ قدر خطل هؤلاء وخلطهم العجيب، وضعف فهمهم للتراث النبويّ السنيّ، نستشهد بنقلهم من قول بن تيمية في منهاج السنة ج٥، قال رحمه الله:

«وبالجُملة؛ العادة المعروفة أن الخروج على ولاة الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والإمارة وهذا قتال على الدنيا، ولهذا قال أبو برزة الأسلمي عن فتنة ابن الزبير وفتنة

القراء مع الحجاج وفتنة مروان بالشام: (هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء إنها يقاتلون على الدنيا وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقتالهم قتال على الدين). والمقصود بقتالهم أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ونهى عن ذلك. والمقصود بقتالهم أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ونهى عن ذلك». وهو استشهاد باطلٌ يحمل دليل بطلانه في طياته، كما هي عادة استلالات أهل البدعة. فإن الحثّ على قتال الخوارج قد جاء بغرض القتال على الدين، وقتال الأمراء الظلمة يكون على الدنيا وطلب المال والجاه، ونسأل هؤلاء: وماذا عن مواجهة المجلس العسكري، أهي للدين أم للدنيا؟ أالخوارج أبعد عن الدين من مبارك وحكمه والمجلس العسكري؟ لقد إختلف الناس في حكم تكفير الخوارج، لكن هل يختلف أحدٌ في حكم تكفير من يعاند شريعة الله ويُصر على تحكيم غير شريعته، ويحارب ويقتل من يدعو إلى ذلك؟

لقد رأينا أقوال عددٍ من مشايخ السلفية كالشيخ سعيد عبد العظيم والشيخ محمد عبد المقصود، يتحدّثون عن كفر من لم يحكم بها أنزل الله، أي الطائفة التي لا تحكم بها أنزل الله، أي الطائفة التي لا تحكم بها أنزل الله، التي يسميها بن تيمية بالطائفة الممتنعة، فكيف لا يسوّون بينها وبين طائفة الخوارج في وجوب قتالها، يعنى قتالها على الدين، ودع عنك تكفير أعيانها؟ بل كيف لا يرون حتى الخروج عليها «سلمياً» بالتظاهر، بدعوى أنّ بعض المتظاهرين خرج عن السلمية؟ وهؤلاء يعلمون أن الخارج عن السلمية هم إما الشرطة وإما البلطجية المأجورين من الشرطة.

أُشهد الله على إبتداع هؤلاء، وعلى مفارقتنى لما يعتقدون في هذه المسألة، قولاً وعملاً، عقيدة وحركة، وأنهم موالون لأهل الطغيان، مُعينون عليه وعلى استمرار تنحية شريعة الله، جُبناً من المواجهة وخوفاً من السلطة، إلا من تبرّاً منهم من ذلك.

#### باعوا مصر ٠٠ من أجل حفنة مقاعد! ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قادة الإخوان، ورؤوس أدعياء السلفية، باعوا مصر من أجل مقاعد معدودة في برلمانٍ تهريجي قادم، لن يكون له فاعلية، بعد أن يجرده العسكر منها، بالتزوير، وبالطوارئ، وبالمبادئ الدستورية التي تحكم اللجنة التأسيسية، وبشتى الطرق التي تؤدى إلى بقاء العسكري في السلطة، وبقاء مصر تحت السيطرة الصليبية الصهيونية، وبقاء الدولارات الأمريكية تتدفق إلى خزائن العسكر. أخزاهم الله من قادةٍ، وأعمى أبصارهم، ما لهم لا يفقهون حديثا.

المجلس العسكريّ ليس فيه رجلاً واحدا يملك IQ (مقياس الذكاء)، يتعدى ١٤ على الأكثر. وإن كان هذا المجلس من محترفي الكذب، والبارعين فيه، إلا إنهم لا يعرفون كيف يَصنعونه، بل يُصْنَعُ لهم. هناك هيئة متخصّصة في إجهاض الثورات، تقف من وراء هؤلاء، تخطّط لهم كلّ خطوة وتملى لهم كلّ قرار، وهم يقومون بقراءته وتنفيذه. وهذه الهيئة مُشتركة من مجموعة متخصّصة من الأمريكيين والإسرائيليين ومن بعض زعاء فلولية. هذه الهيئة في إنعقاد دائم حتى يَستتب الأمر في مصر لصالح العسكر، ويتم إعادة إخراج النظام القديم كما كان، ويتم تنصيب الطنطاوى، صاحب البدلة، رئيساً، إن طال به العمر. هذه الهيئة هي الهيئة الحاكمة في مصر اليوم.

باع هؤلاء «الإسلاميون»، زعموا، وطنهم، واستبدلوا مقاعد معدودة في البرلمان القادم بثقة الشباب الذي يسير كالأعمى خلفهم. غاية الأمر أن يحصل الإخوان على ١٥٠ مقعداً في البرلمان، بدلاً من ٨٨ حصلوا عليها في البرلمان الأخير. ستين مقعداً هو ثمن ثورة مصر! ستين مقعداً هو ثمن ١٠٠٠ من الشهداء و٠٠٠٥ من المعوقين! ستين مقعداً هو ثمن الإبقاء على إسرائيل، والهيمنة الأمريكية والتشريد الفلسطينيّ وإمتهان الكرامة المصرية والغاز المصري .. وطلّ ما هو مصريّ! المقعد الواحد للإخوان ثمنه ١٨ شهيداً وحفنة مليارات من الدولارات! يا بلاش والله! ربح البيع يا عريان! وفزت بالصفقة يا موسى!

أما السلفيون، فهؤلاء قد باعوا دينهم بلا مقابل، ولا حتى مقعداً واحداً، من أجل رضا الطنطاوى، ولي أمر المسلمين، وأمير المؤمنين، وحامي إستقرار البلاد ومخرّب الدين!

هؤلاء هم أعداء الثورة، وأعداء الشعب، وأعداء الحرية. هؤلاء هم عبيد الدنيا، وعبيد الموى وعبيد كلّ من قبَعَ على كُرسيّ الحُكم، وإن كان يهودياً أو نصر انياً أو علمانياً. هؤلاء هم من يأخذ مصر إلى الحضيض الأدنى، ديناً ودنيا.

لا والله لا يغرّنكم شعيراتُ لحيً، أو طول جلبابٍ، ولا تهيأن لكم تبريراتُ شرعيةٌ ملتوية أو تصريحات سياسية مغرضة أن هؤلاء، من الإخوان والسلفيين، يعرفون ما يفعلون. لا والله، هم يهرفون بها لا يعرفون، ويخدعون أنفسهم وهم يشعرون.

ويا أهل السنة، ويا أتباع محمدٍ صلى الله عليه وسلم، حقيقة وصدقاً، لا يلعبنَ بكم أملُ أن تغيّروا من دين هؤلاء، فهم قد سقَطوا في الفتنة، وليس لهم مَرجعٌ عنها. سيروا أنتم في طريقكم. اتبعوا قادتكم، وعلى رأسهم الشيخ الفاضل حازم أبو إسهاعيل. فإن غيره لفي ضلال مبين. ولو شاء أحدٌ من أتباع الأدعياء أن يلحق بكم، فبها ونعمت، لكن لا تتجملوا لهم، ولا تداهِنوا في دينكم لمُحاولة إجتذابهم إلى صفوفكم، فهم سيوهنونها إنْ بقوا على ما هم عليه من ولاء للعبيد من مشايخهم.

اليوم تمايزت الصفوف داخل الكتلة المسلمة، كما تمايزت من قبل بينها وبين العلمانيين اللادينيين. أظهرت الفتنة المنافق والبدعيّ وصاحب المصلحة والمداهن والمرائي وضعيف الهمة والمثبط والمُخَلِّف. فلا تحسبوه شرٌ لكم بل هو خيرٌ لكم. هذه هي طبيعة الفتنة، وهذه هي مقدمات النصر، فإن النصر لا يأتي على خَبَثٍ بينكم، بل على صفاء ونقاء.

### يا إسلاميون .. إقتضاءُ العلمِ العملُ! ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

«إقتضاءُ العلمِ العَمل»، كتابٌ شهيرٌ للخطيب البغدادي، مؤرّخ القرن الخامس وصاحب تاريخ بغداد، تناول فيه ضرورة أن يتبع العملُ العلمَ، وأنّ القرآن لا تُقرأُ حروفه ثم تضيّع حُدوده، ونقل فيه الكثير من الآثار التي هي مما يحتاجه طلاب العلم اليوم، بل ومشايخه ممن فرّق بين العلم والعمل، ثم بين عملٍ وعمل، قولاً وفعلاً.

نقل الخطيب البغدادي قول الفضيل: إنها نزل القرآن ليُعمل به. وروى بسنده عن سفيان بن عيينه، حين سأله أحدٌ عن إسناد حديث، قال: «وما تصنعُ بإسناده؟ أما أنت فقد بلغتك حكمتَه، ولزمتك موعِظتَه» ص ٨٣٠-بد١٣٣٠. ويالله ما أجمل ما روى عن أحد المتحدثين بالشعر:

لم نؤت من جهلٍ ولكننا نَستُرُ وجهَ العلمِ بالجهلِ نكْرَهُ أَن نَلحَنَ في قولِنا ولا نُبالي اللّحْنَ في الفِعلِ

وهو مربط الفرس، اللّحْنُ في الفِعلِ، وهو أن نخلّطَ في أفعالنا، ونضطرب فيها فنمزج الحسن بالقبيح والفاسد بالصحيح.

والأخطر، هو أن نفسر العكمل هنا بأعمال العبادات وإقامة الشَعائر، فإن غالبَ من يتحدث اليوم في العِلم، يرى أن العمل المقصود، في مثل هذه الآثار، هو في باب زيادة النوافل أو الإكثار من الصّدقة، أو الإحسان إلى الجار، أو تصفية القلب وتحلية الروح، أو الإكثار من تلاوة القرآن، لا غير. وكلها أعمال هداية وفضل يجب أن يستزيد منها المسلم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. لكننى أحسب أن العلم يقتضى العكمل في أبعد من هذه الأبواب، وأن صاحب هذا التأويل قد إقتصر على العمل العباديّ، تشبّها بالصوفية، وإن كان ممِن ينتسب إلى السّلفية، فقاربَ من يدّعى البعد عنهم، ووافق من يدّعى مخالفتِهم، من حيث يدرى أو لا يدرى أو لا يدرى !

العمل الذي يتحدث عنه السلف الصّالح، هو العمل في كافة ما يُعلمُنا القرآن، وما تَنقلُ لنا السُّنة، لا شكّ في هذا. والقرآن يعلمنا عن الحياة في كافة جوانبها، وعن البشر في كافة أرديتهم، وعن الوعيّ بالأحداث وكيفية التعامل معها، إذ إنّ ذلك هو في قلب العمل الإسلاميّ والتوجيه الشرعيّ. والإقتصار في مفهوم «العمل» على العمل العباديّ لا يعكِسُ فهما سلفياً صحيحاً، ولا إسلامياً صافياً. العمل الذي قصد اليه الفضيل، ونبّه عليه بن عيينه، وكتبَ عنه الخطيب، هو العمل بها تدلّ عليه الشريعة في إجمالها، لا فيها يقتصر عليه الذين يختصر ون الشرع في أعهال العبادة والقلوب.

هذا التوجّه هو ما نرى في فهم هؤلاء القاعدين عن المشاركة في التصدّى للعسكر، والمُخَذلين للثوار، والراضين بحكم الطاغوت، والمرعوبين من أمن الدولة لا يزالون، والمخلّفين وراء الصفوف، كما إعتادوا. وهم يقرؤون على الناس أحاديث رسول الله صلاله على منه، وأقوال السلف، يصرفونها عن كامل تفسيرها، على مذهب «ولا تقربوا الصلاة»، ويجعلون العمل هو كما أشرنا، عمل القلوب وعبادة الجوارح بالشعائر، ليس إلا، متابعة للصوفية.

اللّحن في العمل هو ما وقع فيه هؤلاء الذين إغتروا بحفظ خمسين حديثاً وسبعين سنداً، وراكموا كُتب الجرَح والتعديل، والسُنن والمسانيد، خلف ظهورهم، على رفوف مكتباتهم، ثم إذا بهم ينخدِعوا عن مقاصد الشريعة جُزئيا وكلياً، ويُسايروا الصوفية في تفسيرهم للدين، ويسايروا الفلول الطاغوتية في ممالأة الباطل والسُكوت على الطغيان.

العلم، إن لم ينشأ عنه عملٌ عامٌ شاملٌ، فلا كان ولا أصبح ولا أضحى. العالم، الذي يعمل بمقتضى عِلمِه، هو من يصوم في النهار ويقوم في الليل، ويخرج في أيام اللّمات، ويقف في وجه الطغيان، ويحمل على الظلم بلسانه، وعلى الطاغوت الباغي الكافر بيده، ويحرض المومنين على طلب الحرية والكرامة، لا السكوت على الذلة والمهانة. العالم هو الذي يعمل بمقتضى علمه، ولا يتخفى وراء شبهات شرعية لا دليل عليها، يؤوّل النصّ ليبرِّر التملّص من الحكم. هؤلاء يَلجِنون في الفهم والعمل، وينزعون مَنزع المُخَلفين، ثمّ يتسترون وراء تأويلات باطلة،

تسوى بين الفتنة التي وقعت بين على ومعاوية، الصحابيين الجليلين رضي الشعنها، وبين الفتنة بين المسلمين اليوم وبين فلول مبارك الكفرة العلمانيين ومجلسهم العسكري!!»

وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَثْذَن لِي وَلا تَفْتِنِي »، أولئك سألوا رسول الله صلى الله على الله عليهم الإذن بالتخلف خوفا من فتنة النساء، وهؤلاء تلاعبوا بحديثه لتبرير التَخلف خوفا من فتنة أمن الدولة، «أَلا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا» النوبة ١٩٠ فهم في السقوط سواء، إذ قرروا عَجزَهم عن المُواجهة، فلجؤوا إلى التلاعب بالنصوص، حتى لا يقال إنهم جبناء قاعدون مخلفون، بل يقال عُلماءٌ متبعون سَلفيون، ذوى إجتهاد!! وهيهات هيهات..

زاغ من يدْعون أنفسهم إخواناً، ومن ينسبون أنفسهم للسّلفية، زوراً وتمحكاً، فهؤلاء إخوان لشياطين العَسكريّ، وأولئك يتسَلّفون بحُكم المخلوع. ضَلّوا وأضَلوا.



#### الشخصية الإخوانية .. بميزان قراراتها ٥٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث عن التخبط والتردد وغبش الرؤية وعفوية القرارات، الذي بات علماً على سياسة القائمين على الجهاعات الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين وحزبها، قد أصبَح مكروراً مملاً للقارئ والكاتب جميعاً. وأحسَب ذلك عَيباً في الطّرفين كلاهما، الطرف الفاعل وهم مصدرى القرارات، والطرف المتلقّي، وهو الجمهور، عامته وخاصّته.

أما عن الطرف المتلقى، فإننا قد تعوّدنا منهج التعامل مع الأحداث بطريقة «الفعل ورد الفعل». أعنى أنَّ كلَّ قرارٍ أو تصريح يصدُر عن شخصية هامة أو جمَاعة عامة، فإننا نتناولها، كأنها جاءت معزولة عن سابق تصريحاتها، أو إنها لن تؤثر على آنف قراراتها. وهو أمرٌ جِدّ خطير، خاصة حين يكون ممن يكتبُ في السّياسة أو يتناول تحليل معطيات الواقع. فالقرارات أو التصريحات هي جزء من كلِّ شخصي عام، سواء كان شخصية حقيقية، أو شخصية إعتبارية. لذلك لا يجب عزله عما سبقه، أو عمّا يأتي بعده. ولهذا تجدُنا نندَهش أشد الدهشة، ونتعجّبُ أشد التعجّب، حين يأتي قرارٌ أو تصريحٌ بما لم نتوقع، من حيث لا محلَّ للدهشة أو التعجب على الإطلاق. الأمر إننا لم نصِل النقاطُ بعضها ببعض، ولو فعلنا لتوقعنا ما يأتي بأقرب ما يكون التوقع، بحسب القدرة الإنسانية. ولهذا يختلف المُحللون في قوة تحليلهم ورؤيتهم للواقع، كلُّ بحسب إعتباره للهاضي السالف، والحاضر الواقع.

أما عن الطرف الفاعل، وأقصد المُتحدث بالقرار أو التصريح، فأسارع بالقول أنّ الخبرة ليست عاملاً حاسهاً في بنية الشخصية المُترددة المتخبّطة، إذ نرى رأى العين كثيراً ممن لا خبرة لهم بالحياة من صِغار السنّ، ممن هم أوضح وأصح وأحسم مواقفاً من كثير من أهل السنّ والمهارسة. التردد والتخبط هما نتاج عاملين لا ثالث لهما، أولهما الشخصية التي تتكون عبر العديد من العوامل الإجتماعية، والعوامل الخلقِية. وثانيهما، هو المرجعية الفكرية التي يرتضيها المرء لنفسه.

الشخصية الإنسانية شديدة التعقيد والتراكب. يتعاونُ على تكوينها تلك الجبّلة الأصلية التي خُلق منها المرء، ثم ما تعرضت له هذه الجبلّة، على مر السنين، مما يقوّى ويؤكّد على أصل خِلقتها، إذ تتخيّر هذه الجبلة من تجاربها ما يستقيم مع طبيعتها ويساير توجّهها. الجِبلّة المتردّدة، ترى في أحداث الحياة من جوانب التنوع ما يجعلها تزيد من تردّدها ويُعينها على تخبّطها. بينها الجبلة السوّية ترى في جَوانب التعدّد سَعَة وقدرة على الإختيار، يجعلها مطمئنة لإختيارها بلا تردّد أو خَلط.

والأخطر على نمو هذه الخاصة من التردد والتخبط، ما قد يعترى صاحبها من ظلم إجتماعي، سواءاً بالسجن أو الإضطهاد أو القهر، إذ يقوى هذا العنتِ الإجتماعيّ حاسة التردد والتخبّط، لعدم الإطمئنان لما هو آتٍ تجاهه فيما يتخذ من قرارٍ.

ثم إنّ وضوح المَرجعية الفكرية للمرء وأحادِيتها، وإعتقاده إياها إعتقاداً جازماً، هو أكبرُ أسباب الحَزم والحَسم في تناول الأمور. لكنّ تعدّد المَرجعيات الفكرية يُسبّب تردّداً شديداً يتمثل في تَراجُع متتالٍ في القرارات. وهذا العامل صحيح في أية مرجعية فكرية يعتقدها المرء، سواءاً كانت علمانية أو إسلامية أو شيوعية أو غيرها، يتساوون في أثرِهم على الشخصية الإنسانية، في هذه الجزئية.

ثم، إن الشخصية الإعتبارية، هي مجموعة من الشخصيات الإنسانية الفردية مجتمعة. ولا تجتمع هذه الشخصيات إلا وبينها مُشتركاتُ أكثر مما بينها من إختلافات، وإلا ما صبروا على اللقاء والتحاور والإجتماع. فالشخصية الإعتبارية إذن هي مركبٌ من تلك المفردات، تجدُ فيها كجماعة ما تجدُ في أفرادها، إنْ حَسماً فحسم، وإن تردداً وتخبطاً فتردد وتخبط.

فإذا إعتبرنا حالة جماعة الإخوان، في ضوء ما ذكرنا، وجدنا تفسير هذا التردد المخيف، والتخبط المُذهل المُحبط في قراراتها. فالعامل الأول، وهو نوعية الشخصيات التي تديرها، يدلنا عليه هذا التردد والتخبط على مرّ تاريخها الحديث، خاصة منذ نهاية السبعينيات، في ضوء القهر الإجتماعي الذي تعرضت له هذه الجماعة، منذ منشأها.

ثم إن العامل الثاني يبين لنا أنّ هذه الجهاعة تختلط مرجعياتها وتتوزع بين إتجاهات عدة. ذلك أن جماعة الإخوان هي «جماعة وطنيةٌ ذات مرجعية دينية»، كما تعلن نفسها، وليست جماعة إسلامية بأي حالٍ من الأحوال.

وكون الجهاعة «وطنية» تعنى أنهم يمثلون الوطن، كقومية، بها فيه من مرجعياتٍ مختلفة متعددة، سواءاً علمانية أو إسلامية أو نصرانية، أو شيعية، أو غير ذلك. وهو ما يبين لنا بوضوح سبب هذا التردد والتخبط المشين الذي تقع فيه هذه الجهاعة تباعاً، وهو تعدد المرجعيات، بلا إخلاص صافٍ لأيمًا.

والمرجعية الدينية، أو الإسلامية إن شئت، تعنى أن الإختيار الشخصيّ لأعضائها هو الدين الإسلاميّ. لكن لا تعنى أنها، كجهاعة تلتزم بمفردات الدين الإسلامي بحالٍ من الأحوال. وهو ما ذكره متحدثوا الجهاعة مرة تلو الأخرى، أن «مبادئ الشريعة الإسلامية» هي المرجعية العامّة للجهاعة، وأن هذا ما يسعون لتطبيقه في المجتمع، المبادئ لا الأحكام. وهم في هذا يتطابقون مع الإتجاه العلمانيّ تمام التطابق، مما يؤكد أن الفكر العلماني هو أحد المرجعيات الإخوانية كها أشرنا.

وهذا التعريف، أو هذا التعرف على جماعة الإخوان، وطبيعتها، هو ما يجب أن نرى في ضوئه ما سبق من تصرفاتها، كما نستشف من خلاله ما يمكن أن نتوقع منها في الأتي من الأحداث.

ومن هنا فإن هذا التراجُع المتردّد، عما وقعه أحد أعضائها، محمد مرسى، الذي يتمتع بلا شك بالقدر الأعلى من التردّد والتخبّط وغبشِ الرؤية وتعدّد المرجعيات، لا يمثل نقطة بيضاء في مواقف هذه الجماعة، بل هو على العكس، يؤكد هذا التخبط والحيرة والتردد، والخلط في المرجعية، والإلتباس في الفهم. كما يؤكد هويتهم الوطنية القومية، التي لا تتبنى المرجعية الإسلامية وحدها، صافية غير مختلطة. وهم في هذا الموقف متجانسين في تصرفاتهم، يترددون ويتراجعون في كلّ واقعة، فهم حاسمين غير متردّدين في التردّد، إن

صحّ التعبير. كما إن هذا هذا التراجع، كعادتهم، لم يكن جازماً أو حاسماً، بل ترك الباب مفتوحاً لكافة الإحتمالات والتفسيرات، حتى يأتي موعد التراجع التالي!

يجب أن لا يُعلّق الإسلاميين المخلصين لدينهم أية آمال على هذه الجهاعة، بل يجب أن يشطبوها من دفاترهم، ويخرجونها من حساباتهم، كجهاعة إسلامية، حتى لا تتعقد أمورهم، ويرتكنون على ما لا حقيقة له. كها يجب على ابناء هذه الجهاعة أن تعرف ما هم فيه من هطرٍ على دينهم ودنياهم جميعاً.



#### أيها الشباب .. احذروا قادتكم ومشايخكم! ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لستُ في المقال السابق نقطةً أحببت أن أعلق عليها بها يُستفاد منها، وهي موضوع تصنيفِ المتحدثين بالعلم إلى ثلاثة أصناف، صنفٌ يحمل العلم ليدلى به إلى من هو أفقه منه، وصِنفٌ أفقه بالعلم من حامله، يشرحه ويوضحه للناس، والصنف الثالث هو حامل العلم الفقيه، وهو الذي يبيّنه للناس، وينزّله على الواقع تنزيلاً صَحيحاً، فيكون للناسِ هادياً ونذيراً، في واقعهم المُتقلب.

المشكلة التي تعاني منها مصر اليوم، هي أن كثيرا من شبابها، خاصة، وياللأسف، الإسلاميين منهم، قد فقدوا بوصلة الحركة، ووقعوا فريسة التردّد والتخبّط، وأصابهم الوهن ومَسّتهم روح التخلف. والمُشلكة التي يعاني منها هؤلاء الشباب هي، في المقام الأول، قادتهم ومشايخهم الذين يسمعون لهم ويطيعون. فالأمر إذن، راجعٌ إلى القادة والمشايخ، وهو ما كان عليه الحال في كلِّ عصور الأمة، أن تنظر أفرادها إلى قادتها ومشايخها، تأخذ منهم النصيحة، وتستلهمهم الوجهة.

إذا نظرنا إلى ما يسمى بالتيارات الإسلامية، في ضوء هذا التقديم، وجدنا أنّ تجمعين منها قد ضلا الطريق وانحرفا عن السّوية، هما جماعة الإخوان، وتلك الفئة من أدعياء السلفية من أتباع الحويني علمياً وعهاد عبد الغفور سياسياً.

أما الإخوان، فقد ذكرنا من قبل إنهم ليسوا جماعة إسلامية بالمفهوم التقليدي، ومن ثم، لا تجد هم مشايخاً أو علماءً فقهاء من الطراز الذي وصفنا. فالإخوان «جماعة وطنية» ذات مرجعية دينية. ومن ثم، فإن مرجعيتها الجماعية ليست لها دليل ولا مُوجّه. ومرجعيتها الفردية تنتمي لأي ممن يرى أفرادها إتبّاعه، صوفيّ أو شيعيّ أو ليبراليّ أو سنيّ. ووصف الإخوان بأنهم جماعة وطنية فيه افتئاتٌ على الوطنية إلى حدٍ ما، إذ من أخص خصائص هذه الجماعة أنّ ولاءها للجماعة، قبل وفوق أيّ شئ آخر، سواء كان الإسلام ذاته أو الوطن. فها

يراه قادتها مضراً للجهاعة، على حسب محدودية رؤيتهم التي أثبتها الأيام السابقة، اعتبروه مرفوض ولو كان مما دلت عليه الشريعة، أو مما أجمعت على وطنيته الأمة. وحسبك ما تراه من استعدادهم للتعاون مع السيد البدوى الوفديّ، رأس من رؤوس العلمانية في مصر، بينها سحقوا عبد المنعم عبد الفتاح، أخاهم في الجهاعة لعقود متطاولة، لخروجه على ما يمليه عليهم ملأهم، ليس على سوء إتجاهه وعلمانية أفكاره، ثم لم يراعوا في خلاف الرجل إلا ولا فقهاء، فلا تمثل مسلمً في إذن جماعة معناه على نفسها، يحكمها ملا لا علماء ولا فقهاء، فلا تمثل مسلمً سوياً. ومن هنا لا أعرف لماذا ينتمى إلى هذه الجهاعة أي مسلم يقصد وجه الله ورسوله؟ قادتها ليسوا من طلبة العلم، ولا من حامليه، ولا من شارحيه، ولا ممن يُبيّنه للناس، بل العكس، هم ممن يُغبّشه ويُموّهه على الناس. الإخوان، على أفضل تقدير، جمعية خاصة، تسعى لسيطرة رؤوسها على عدد كافٍ من المقاعد البرلمانية، يمكنهم من تنفيذ برامج خاصة تسعى ليعرف ما علاقتها بالإسلام، أو بالمسلمين. هم أقرب، إن شئت، إلى وصف ماسونية المسلمين، منهم إلى أي توصيفٍ آخر.

أما عن الفئة الثانية، فئة أدعياء السلفية، فأمرها أشد صعوبة وأكثرُ تعقيداً، إذ إن لها مشايخ من ذوى الطواقي والجلابيب، ليسوا قادة كالإخوان. فوهمُ إتباع الدين عند شبابها أشد إيهاماً منه عند أبناء الإخوان. لكنّ الأمر هو أنّ مَشَايِخَهم يقعون بين أحد الصّنفين، حاملي الفقه، أو شَارحيه، على أحسن تقديرٍ، ليس فيهم، يعلمُ الله، من العلماء الفقهاء، ممّن يبينون للناسِ العلم ولا يكتمونه. وقد محصّ الله هؤلاء المشايخ مؤخراً، كما محصّ قادة الإخوان، فظهرَ ما قلنا واضِحاً جَلياً إلا لصاحب هوى أو جاهلٍ. فهولاء إذن مجموعة من المشايخ، من الدرجة الثانية والثالثة، يتحكّمون في هذا الجمّ الغفير من الشباب، الذي لا يفرق بين درجات العلم، ويحسب أن حفظ عددٍ من الأسانيد والمسانيد هو ما يجعل صاحبه علماً فقيهاً! وهي إذن مجموعة من الشباب الذي ليس له وجهة هو موليها، يأتي منها بخير عالم الإسلام عامة، ويعيده إلى يدّ من ارادوا أن يَحكموا به، ومن ثم، هم لم يتعاونوا على البرّ والتقوى، في مفهومه الكليّ، التعاون الأكبر، ألا وهو إزالة الطُغيان، ومحاربة الاستبداد، والتقوى، في مفهومه الكليّ، التعاون الأكبر، ألا وهو إزالة الطُغيان، ومحاربة الاستبداد، واقتصروا على التعاون على جزئيات الشريعة ومفرداتها، كأحكام اللباس والهيئة الظاهرة.

والله لا أجد ما أوجّهه لهذا الشباب، الذي أراد أن ينتمى للإسلام علماً وعملاً، فضل الطريق إلى أحد هاتين الفرقتين، ناصحاً مخلصاً، إلا إنه قد آن الأوان وحان الوقت لإعادة النظر في هذا الإنتاء. فإن الله سبحانه لم يتعبدنا بجهاعة، ولكن بدين، ولم يلزمنا ببيعة لأفراد، ولكن ألزمنا ببيعة لله ورسوله على منهاج النبوة. فلا تغرنكم هذه البيعات، وهذه التسبيحات، التي يهيؤون لكم إنها قطعيّةٌ مُلزمة، فهي، في شرع الله، لا قيمة لها إلا إن كانت على إتباع شرع الله وهدي رسوله، حقّ الإتباع والاهتداء، وما بُعد ما بين هاتين الفئتين وبين هذا المطلب العزيز.

لئن كانت مصر تحتاج إلى ثورةٍ على الاستبداد وخروجٍ على جماعة العسكر، فإنّ الخطوة الأولى هي أن يقوم شبابُ هذه الجهاعات بتصحيح الوجهة، والاستيقاظ من سُباتٍ عميق، والوقوف في وجه هؤلاء القَادة وأولئك المشايخ، قبل أن يتحرّك قطارُ الثورة مرة أخرى، وهم، كالمرة الأولى، في غفلةٍ مُعرضون.



#### يا إسلاميون .. متى تَحوزوا العِزّة؟ ١١ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى: «مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا» ناطر ١٠، وقال: «وَللهِ ۖ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» المنافذه ٨.

العزّة، صفةٌ من صفات الله سبحانه، فهو سبحانه العزيز، ولا عزيز دون عِزته، منها يستمد كلّ إمرئ عزته، وهي، بنصّ القرآن، لرسوله صلى الشعليه وسلم وللمومنين.

العزّة هي الرفعة والعلوّ، وضدها التدنّي والخُضوع والذلّة. ما من عَزيز إلا أبى التدنّى والخُضوع والذلّة، وما من ذليل إلا رضى بها، أو بجزء منها. وهو ما لا يمكن لمؤمنٍ أن يرضاه لنفسه، بأي قدر، أو في أيّ شكل. وعلى قدر ما يرضى، على قدر ما يفقد من إيهان، ويقترب من النفاق. فالعزة إيهان، والنفاق هوان.

ماذا يَحدث إذاً في مصر؟ ماذا يَحدث إذن في أوساط من وصفوا أنفسهم بالإسلاميين؟ لماذا نَجد أفعالهم، وردود أفعالهم، كلّها، بلا استثناء، تنبع من التدنّي والخُضوع والذّلة؟

يحسب هؤلاء أن السياسة - لعنها الله - هي ما تحكم أفعالهم، وردود أفعالهم. لكن، هل السياسة، في منهج الإسلام، أي السياسة الشرعية، فيها مبدأ التدنّى والخُضوع والذّلة للوصول للهدف، إن صح ذلك؟ أيعمل الإسلاميون، في عصرنا هذا، بمبدأ سيد درويش «عشان ما نعلى نعلى، لازم نطاطى نطاطى نطاطى الطاطى»!؟

ابتلى الله الإسلاميين بعدة ابتلاءات متتالية، فشِلوا فيها كلهم جميعاً، بإسم السياسة، قاتلها الله. ابتلاهم أولاً بالثورة التي تحركت عناصرها في ٢٥ يناير، دون مشاركة منهم، بل ضدّ ما نصحوا به. ثم كان أن شَاركوا بغاية التحفُظ، وكأنها يسيرون على «قشر بيض» كها يقول العامة! يقدِمون تارة ويُحجِمون تارات، كأن عدوهم فيه خيرٌ لا يريدون أن يفقدوه! فخسروا الكثير من العِزة والرفعة، عزة القائد المتبوع، ورضوا أن يكونوا مع التوابع الخوالف.

ثم ابتلاهم الله بفتح باب تكوين الأحزاب، فوَلجوا فيه سراعاً، كفراش يهرعُ للنار، يلقى بنفسه فيها، لم يناقشوا شرعيةً العمل، ولا حتى وَضعيته. لم يدركوا أنهم بهذا التقيد بالصيغة الحزبية في هذه الآونة، قد أعطوا من رداء العزة، إذ أصبح عملهم وكلامهم مرتبطٌ بما يمليه عليهم النظام. ومن هنا قلنا بعدم شَرعية الأحزاب في هذه الآونة، خِلافاً للاستفتاء.

ثم ابتلاهُم بالمَجلس العسكريّ، يَخنق الثورة، ويُنكّل بأبنائها، بل وبأبناء الإسلاميين، كأبي يحي وخَالد حَربي، وتحرك حثيثاً لفرض المَواد «فوق القرآنية»، التي تضمن علمانية الدولة، فأبوا إلا التدنيّ والخُضوع والذلّة، ورفضوا أن يقفوا وقفة لله، إلا ما كان من تَجمهُر يوم جمُعتهم، لم يكن له نتيجةً إلا أن عَرَف العسكر حَجم المُخَلفين، وحَجم الفئة التي لن ترفع إصبعاً في وجهه، لا أكثر!

ثم ابتلاهُم الله بالنصارى القبط، رؤوسهم والخونة منهم، لا المسالين المعاهدين، الذين فَرَضوا سَيطرتهم على نظام مبارك، وكدّسوا الأسلحة في أديرتهم، وحاكموا المُسلمين الجُدد فقتلوا منهم واعتقلوا نساءاً، وأهدروا كرامة المسلمين إهداراً جَعلهم أقربُ للدّياثة. وإذا بهم يخرُجون إلى الشوارع في تظاهر واضح مقصود مخطط للاستفزاز، ولدفع العسكر إلى التدخل إن صارت الأمور حامية الوطيس، ودفعوا إلى مراجعة وإصدار ذلك القانون المُجحِف بالمسلمين، والذي سيحول وجه مصر إلى النصرانية، ويجعلها مزرعة للصلبان والكنائس في كلّ طريق وزاوية.

إذن، ما الذي ينتظره الإسلاميون؟ أقصد قادتهم ومشايخهم؟ لقد ضحوا بالعزة التي منحها الله لعباده المخلصين، ثم إذا هم يقفون مترددين في فرض رأيهم، وهم الجمعُ الغالب، على الأقلية العلمانية، أو القبطية، أو العسكرية.

الأمر ليس أمر تجنب الفوضى، فالفوضى قائمة لا محالة كها نرى. الأمر أن الانحراف عن منهج الله سبحانه، وابتغاء العزة في تلك السياسات الخائبة، والتخفى وراء تأويلات بدعية، لن يمنع الفوضى، إن ما يمنع الفوضى هو أخذ ما آتانا الله بقوة كها أمر سبحانه. هذا هو ما سيمنع الفوضى، ويعيد الاستقرار ويُنشأ الأمن ويُرسخ الحرية والعدالة.

إننا، جذا النَمط من الفكر والعمل، لا نخسر العزة فقط، بل نَخسر صلبَ الإيمان، إذ نعتقد أنّ الله قد يحدث صلاحاً مما يفعل الفاسدين، وهذا خلافُ دين الله وكتابه حيث يقول سبحانه «إِنَّ ٱللهَّ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلمُفْسِدِينَ» يوس ٨٠.

نعم، وصدق الله، لا يمكن أن يأتي خير من مجلس عسكري يدين بدين العلمانية، ودين مبارك، ودين الأمريكان واليهود. والله إن في ترك الأمور على ما عليه، والاختفاء وراء أوهام الصبر وإعطاء الفرصة للعسكر، لكفرٌ بهذه الآيات البيّنات. لن يكون هناك خيرٌ من وراء هؤلاء، ولن يسمحوا لإسلام ولا مسلمين بعِزْة ابدا.

على المُسلمين أنّ ينظموا أنفسهم، وأن يرسلوا رسالة تحذيرٍ مبكرٍ للقبط، أن الزموا دياركم، وإلا سيكون عليكم الوبال في كل حَارة ونجع، ثم أن يخرجوا، مسالمين، إلا على من اعتدى، ملايين عدة، لا يعودون لبيوتهم إلا بعد تنصيب مجلسٍ مدنيّ يرأسه الشيخ حازم أبو اسهاعيل، وبعضوية عدد من المرشحين للرئاسة. ثم يقيلوا هذه الحكومة الضعيفة، ويعين المجلس حكومة مدنية انتقالية حقيقية.

نحن أصحاب هذا البلد الكريم يا سادة، فلم نرضى بالدنيّة في ديننا؟ ولم نعيش على أرضها أذلاء مُهانين مقهورين بقوانين الطوارئ وقوانين دور العبادة وقوانين «فوق دستورية»؟ يُعتقل أبناؤنا، ويُترك رؤوس الفتنة القبط يعيثون في الأرض؟ أي مهانة هذه؟ وأي إسلام لديكم يا إسلاميين؟

لا والله لا يمكن أن نكون أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الروح الخانعة الخاضعة الضعيفة المهانة الذّليلة. لقد ابتلانا الله سبحانه، مرة بعد الأخرى، ففشلنا في كل مرة، وأضعنا الفرصة تلو الأخرى، لعدم الثقة بالله، ولروح الجزع من المواجهة، فهو حب الدنيا وكراهية الموت. ولا يحسبن أحد أنّ حب الدنيا هو حبّ المال والنساء والشرب والعهر، لا، بل حب الدنيا كذلك هو حبّ البقاء، مجرد البقاء، الذي عبر عنه رسول الله صلى المعلى بكراهة الموت، ولا حبذا إن كان في البقاء استمرارٌ للبس الجلباب والطاقية، وترأس الجموع لشرح الأسانيد والمسانيد. هذا حبّ للدنيا يا سادة، ولئن خدعتم أنفسكم، أو خدعتكم أنفسكم، في أنتم بخادعي الله، ولا المؤمنين.

### يا مُسلمي مصر ٠٠ ليس هناك ما يُقال بعد! ١٧ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

نشرت على هذا الموقع، منذ أن بدأت إنتفاضة ٢٥ يناير في مصر، مائتان وتسعةً وسبعين مَقالاً، دار كلها حول التأكيد على عدة معانٍ قليلة، إلا القليل النادر منها، تتلخّص في بيان التالى:

- 1. دورُ المجلسِ العسكريّ الخبيثِ في قمعِ الإنتفاضة الشعبية، ومنع تحوّلها إلى ثورة، بفرض الإنقلاب العسكريّ، وما يتبعه من مدّ قانون الطوارئ، وتأجيل الإنتخابات، ورفض إعادة هيكلة الداخلية والإعلام، أو منعِ الفلول من الحقّ السياسيّ، أو محًاكمة مبارك محًاكمة حقيقية لا رمزية تهريجية.
- 7. نية المجلسِ العسكريّ الخبيثِ في التحكم في الإنتخابات البرلمانية، وإدارتها كما في عهد مبارك، مع هامش السماح للتيارات «الإسلامية» بالمشاركة فيها.
- ٣. إتجاه المجلسِ العسكريّ الخبيثِ إلى فرض آلية تؤدى إلى دستور علمانيّ، به مسحة إسلامية لا يمكن من خلالها تطبيق الشريعة، كما في مسألة ما اسموه «المرجعية الإسلامية» غامضة الحدود، أو تطبيق «مبادئ الشريعة» العامة، التي هي كليات لا تطبق بذاتها على الأرض.
- عَزم المَجلسِ العسكريّ الخبيثِ على زَرع مادة في الدستور تنص على استقلاليته عن الدولة، إدارياً واقتصادياً، كأنها هو يتبع دولة أخرى خاصة به، ويفرض وصايته على دولة مصر، احتلالاً لا حماية.
- تنبيه المسلمين، وشباب الإسلاميين، إلى سلبية حركة الإخوان، وحقيقة مبادئها، التي تدور حول «اللعبة البرلمانية» التي فشلت في تحقيق أي مكاسب خلال الستة عقود الماضية، كالتي حققتها الإنتفاضة في ثمانية عشر يوما، وأن قادتها يحسبون

حساباتهم الشخصية المبنية على تأمين السلامة الشخصية، وعلى الإيهان بالتوسط بين العلمانية والإسلام.

- 7. تنبيه المسلمين، وشباب الإسلاميين، إلى حقيقة أثر التحرك السلفيّ السياسيّ، وأنه قد يَكون أخطرُ على الأمّة، دون دراية منهم، مما كان أيام اقتصار دور مشايخهم على نشر مبادئ الولاء للحاكم أياً كان ومها فعل، إذ أصبح اليوم دورهم يتعدّى إلى الشارع السياسيّ، يخذّلون به الأمة، ويُشاركون في تجريم من يقف للعُدوان والبغي بغير الحق بالمرصاد، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.
- ٧. التحذير من القوى العلمانية اللادينية الكافرة المعادية للإسلام ، وممثليها، كإبراهام عيسى ومحمد البرادعيّ في الساحة السياسية، وككافة الإعلاميين في القنات الفضائية سواءاً المصرية أو التابعة لقيادات القبطية العلمانية، مثل أون تي في، ورؤوس الإعلام اللاديني الملحد كمنى الشاذلي وريم ماجد والأرناؤوطي وغيرهم كثير، تطفح بهم شاشات التلفاز، ليلاً ونهاراً.
- ٨. التحذير من القوى الصليبية القبطية، المتآمرة مع الغرب الصليبي الكاثوليكيّ، ومع خونة المهجر، وبتعاونٍ مع مجلس العسكر، للسيطرة على معالم مصر، وتحويلها إلى علمانية غربية نصرانية، سيراً على المخطط الذي رسمه كلبهم نظير جيد، ومباركة نظام الخائن المخلوع.

هذا ما دار عليه حديثى إلى قرائي الأحباء خلال الثهانية أشهر الماضية، والتي رسمتُ فيها، على وجه الدقة، كافة تحرّكات المجلس العسكريّ الخبيث، وما ينتويه لمصر ولأهلها، وهو ما أكدته الأيام، واشارت اليه كافة التقارير من الداخل والخارج.

والأمر أنه رغم علمي بدور الكلمة في صنع الأحداث وتوجيهها، إلا إني أدرك كذلك أن الكلمة لها وقتٌ معلوم افقد فيه أثرها، ولايبقى محل إلا لصوت السيوف تتقارع، والرجال تتصارع. الكلمة لا تصنع حدثاً، بل هي إما تشرح حدثاً أو تحرض على حدثٍ، لا غير. ودور التحريض هامٌ أساسيّ، قال تعالى «فَقَتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللهُ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ

وَحَرِّضِ ٱلمُؤْمِنِينَ» الناء ١٨٤. إلا إننا قد حرضنا، وشرحنا وبينا، وجادلنا، ولم يبق إلا أن نكرر ما ذكرنا سابقاً، أن قد حان وقت العمل. حان وقت الخروج والتضحية، وإن كان ذلك يعنى المزيد من الشهداء، بل وهو ما يعنى المزيد من الشهداء. حان وقت مواجهة القوى العميلة التي استغفلت مصر، ولا تزال تستغفل أكثرها، لتبقى على رأسِ منظومة الحكم، برعاية الغرب الصليبيّ والشرق الصهيونيّ.

لم يعد هناك معنى لكثرة الكلام، وترديد المعاني، إذ إما أنّ الناس تعقل، أو لا تعقل. ولو ظنّ الإخوان لحظة من اللحظات أن البرلمانات القادمة، تحت إشراف العسكر وسيطرته، يمكن أن تأتي بحرية أو عدالة، لا أقول بإسلام فهو في حكم المستحيل، فقد فقدوا عقولهم مرة واحدة، واحتاجوا أن يَحجُر عليهم حَجرٌ شَرعيّ، إذ لم يتأتي هذا في العقود الستة السابقة، وهو ما تشهد به تجربتهم ذاتها، فمن لم تصله منها العبرة ، فلا حماه الله من عدوه. ولو استكان الشباب لما يحدث، فعليهم أن يدفعوا ضريبة الاستكانة والذلة وحب الدنيا وكراهية الموت. ضريبة من الفقر والجوع والبطالة والتخلف والذل، لكلّ ما هو صليبي وصهيونيّ.

العقد مع الله سبحانه يعنى أكثر من اللعب والتلاعب في أروقة السياسة. العقد مع الله سبحانه يعنى الصدق مع النفس، وإرادة النصر، والاستعداد للتضحية، وقبول نتائج التمسك بالإسلام ديناً وشريعة وحكماً. العقد مع الله لا يعنة استمرار عمل اللسان وإعماله، بل يعنى عمل اليد الذي قد رأينا أنّ الشعب قادرٌ عليه. والتمحك في القدرة والاستطاعة ما هو إلا هروبٍ من وجه المعركة، وجبنٌ وتولية دبرٍ، وفرارٌ من الزحف، ليس كما زعم «مفتى الإخوان»، تهريجاً، أنّ انتخابات مجلس الشعب المزيفة عام ٢٠٠٥ هو الفرار من الزحف! وليس أمامنا اليوم إلا خيار واحد، بعد أن استنفزنا الحبر، واستهلكنا الكلمات، وكررنا المقالات، أن يخرج الشباب في وجه هذا الإحتلال الجديد، ولا ينتظر عقداً آخر من الزمن، يستغفل نفسه، يتبع سبيل المرجفين والمخلفين والساقطين والمتوهمين. إن الله سبحانه قد مدح المتوسمين في القرآن، فقال «إِنَّ في ذَلِكَ لَآيُتٍ لِّلْمُتَوسِّمِينَ» العجر ٥٧،

والتوسم هو إدراك العبرة بالبصر والبصيرة، قال قتادة «للمعتبرين» وقال مالك عن بعض أهل المدينة « للمتوسمين» للمتأملين، وهو، كما ذكرنا من قبل، من فراسة المؤمن الذي ينظر بنور الله، كما جاء في الحديث الصحيح. والتوسم، هو معرفة الشئ بعلاماته، لا بذاته، فإن كلّ إنسانٍ قادر على معرفة الأمر بذاته، أي حين رؤيته حقيقة، وإنها المُتوسّم هو من يعرف الأمر من علاماته الدالة عليه، قبل وقوعه.

ليس مثل قول أبي تمام

السّيفُ أصدقُ أنباءً من الكُتب في حَدِّه الحدُّ بين الجدِّ واللعَب

وليس هناك ما يقال بعد قول الله تعالى: «مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَلَهُ وَا ٱللهُ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا» الأحزاب ٢٣.

ألا هل بلغت. اللهم فاشهد



## يا أهل السُّنة .. عودوا إلى دَعوتِكم ٢٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في ضَوء هذا الموقف الذي ترتسمُ صورتَه المُحزِنة على أرضِ مصر، وفي ظل هذه الغفلة التي سيطرت على عقول وقلوب غالب القائمين على الدعوة شيوخاً، أو المنتسبين إليها شَباباً، بعد أن زيّن لهم العَسكر ما يُلهيهم ويَستنفذ طاقاتهم، ويحصر جهدهم في إتجاه محدد، معروف البداية والمَسار والنهاية، مُلوثٌ بالفلول والعلمانيين، وشتى الإتجاهات المريبة، ليكرّس، في أفضل الأحوال، إعتهاد كليّات الشريعة كأحد مصادر التشريع، كما في المادة الثانية، دون أحكامها وتفاصيلها، فإننا نرى أنّ واجب أهل السُنة والجهاعة ألا يَصرفوا جَهداً أكبر، وألا يضيعوا وقتاً أطول في تتبع هذه اللعبة السخيفة المُهيئة للغافلين سلفاً، أو الإشتراك فيها، بل أن يعودوا بوعيّ تام وتصميم ماضٍ إلى دعوتهم لإحياء الأمة، وشرح التوحيد، محمّلين بخِبرة لم تكن لتتاح لهم لولا تلك التجربة الماضية المريرة، التي كشفت عن كثيرٍ من المخبوء، وعرّت كثيراً من المستور.

كان المرجو، لو كتب الله النجاح لإنتفاضة الشعب في ٢٥ يناير، أن تتخذ الدعوة مساراً جديداً، تعمل من خلاله على نشر وتصحيح المفاهيم، بسعة وسهولة في الحركة، تمكّنها من الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين، بأفضل صورة وأصح مفهوم، دون عوائق ولا مخاوف. كما كان المرجو أن يبدأ التنسيق والعمل بين الدعاة على الساحة، وبين المجالس التشريعية، والجهات التنفيذية لتسهيل مهام الدعاة واستثهار الجهد المبذول. لكن، إذا بنا نواجه تربصاً أمنياً، وهجوماً إعلامياً، وإذا بنا نحاصر بقوانين تمنع، عملياً، أن نتلو بعض آيات القرآن، التهي تتعلق بثوابت عقدية كالتوحيد والتثليث، وتجرّم الداعية أن يبين للناس أن التثليث كفرٌ، وأنّ أهله كفارٌ مخلّدون في جَهنم، بل وتُجرّم من لا يقبل زواج صليبي بمُسلمة، على أساس مبدإ عدم التمييز المزعوم، وإذا بنا نحاصر فيها نقول وما نفعل، بأمن الدولة الذي زعموا أنهم حلوه (يظهر حلّوه بمعنى جعلوه أكثر حلاوة بمزيدٍ من الضباط!)، لا أمن ولا استقرار.

إن شرعية دخول هذه البرلمانات تنشأ في ظلّ إحدى حالتين لا ثالث لها، أن يتفق الناس على إسلامية الدولة، وهو ما يسعى اليه من يسعى من خلال مواجهة العسكر، وإعلان هوية الدولة بلا ضبابية، أو في حالة غيابٍ دُستوريّ أو قوى مسيطرة حاكمة، يجعل ظُهور المسلمين للسيطرة وإعلاء كلمة الله ضَرورة واجبة، كها حَدث في أيام الإستفتاء. أما الوَضع اليوم، فهو ليس بهذا ولا بذاك، إذ صرّح العسكر بنيّتهم في البقاء في الحُكم وفي علمانيته، وأن أقصى ما يمكن رجاؤه منهم هو هذه المادة الدستورية الثانية العرجاء، التي ليس لها بتطبيق أحكام الشريعة نسبٌ البتة، وأصبح الأصل أنْ يتسلّم مدنيون الحكم، بأي وسيلة كانت، قبل أية إجراءات أخرى. وإدعاء أننا بهذا سنترك المجلس لغيرنا يستحوذ عليه، هو إدعاءٌ باطلٌ إذ إسقاط المجلس أسهل من إسقاط المجلس العسكريّ مراتٍ ومرات. وإنها يصدق هذا عند من عزم النية أن يستمر في هذه اللعبة مها كانت النتائج السلفيّ الدستورية القادمة، وهو ما نراه في صلب منهج الإخوان، وللأسف، في المنهج السلفيّ المروّض المُحدَث. هي أوهامٌ يعيشها هؤلاء الحالين، ليس لها رصيد على أرض الواقع. أما من أراد من هؤلاء المشاركة في هذه اللعبة العبثية تحت تأويلٍ، فله فسحة حتى يعرف عبثها، ويعود إلى الدعوة للمواجهة.

إذن، فعلينا أنْ نعود إلى التركيز على المنهج الأصليّ للدعوة في ظلّ مناهج وضعيةٍ، غير إسلامية. وأن نباشر في إعادة منهجة الدعوة والعمل على إقامة كوادرها بأسرع وأفضل ما يمكن. والطريق إلى ذلك ، فيها نرى، هو في إنشاء جمعيات أهلية قوية، تنتشر في أنحاء مصر، لتكون مركزاً ومرجعاً لأهل السّنة والجهاعة، وأن تتميز بشعاراتها ومنهجها وأسلوبها الدعويّ، إذ إنها لا تزال تختلط بالدعوة السلفية التي، في بعض الجزئيات الشرعية، تختلفُ معها في كثيرٍ من الكليّات الشرعية، والرؤية السياسية، وتقييم الواقع، ومن ثم سُبل الحلّ ومناهج الدعوة.

وإقامة الجمعيات الأهلية له ميزاته عن موضوع الأحزاب، الذي وقعت في براثنه غالب الإتجاهات الإسلامية، من حيث الأصل والفروع. فالأصل، هو انّ هذه الأحزاب قد تكونت

دون تحقق من المرجعية الدستورية، التي سينبنى عليها نظام الدولة، وهو ما يجعل شرعيتها مشكوك في أمرها ابتداءاً. وقد يسأل سائلٌ: وكيف إذن نصلُ إلى المجالس التشريعية لنملى الدستور الإسلامي إن لم نكون الأحزاب؟ قلنا: هذا خُلفٌ في التفكير وفي العمل جميعاً، فإن الواجب أصلاً هو أن تُنتَزع السُلطة ممن أعلنوا أنهم لن يسمحوا للإسلامية الصحيحة أن تحكم، وممن ترك رؤوس النظام السابق تعود رويداً رويداً إلى الساحة السياسية والإعلامية، أي من المجلس العسكريّ، ثم يُعلَن عن إسلامية مصر من حيث المبدأ، على أن تأتي التفاصيل لاحقة بعد ذلك، وهذا القدر لا يحتاج إلى أحزابٍ أو غيرها، وإنها يحتاج إلى مُواجهة المُجلس العسكريّ، كما يفعل الشيخ حازم ابو إسهاعيل، حفظه الله.

فالجمعيات الإسلامية إذن لا تتقيد بضوابط الدولة السياسية، والتي تجعلها تسير في ركاب الشّكل العام المفروض من القوى العِلمانية الحاكمة، كما في حالة الأحزاب. بل هي تمثلُ طائفة من الشعب، تنتشرُ بين الناس، تعينهم على الفهم والتحرك في إتجاه محدد، عقدياً وعملياً. كما يجب أن تكون أنشطة هذه الجمعيات متعددة الأوجه، فكرياً، وإقتصادياً، وإعلامياً، وأن تتحرر من أية إرتباطاتٍ أو ولاءاتٍ حزبية سياسية. وهذا التصور هو ما عرضناه منذ شهور عدة، حين ظهر أنّ الوضع السياسيّ في مصر لن يتغير، لعوامل داخلية ترتبط بمصالح العسكر، وعوامل خارجية تتعلق بمصالح الصهيونية والصليبية القبطية والعالمية.

### يوم الجمعة .. وأجركم على الله! ٢٥ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لو أنّ امرأة حملت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لرأى وليدها النور اليوم، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١، بعد مرور تسعة أشهر، ولأسمع الدنيا صراحَهُ. لكنّ المصريين إلى اليوم لم يروا نتيجة إسقاطهم للمخلوع، بأي وجه من الوجوه. فهل كان الحمل كاذباً؟ أم كان الإسقاط سَقطاً؟

الجمعة القادمة، ٢٨ أكتوبر، يخرج، بإذن الله تعالى، عَددٌ من أبناء مصر، من المسلمين، المؤمنين الصادقين، قد عاهدوا الله أن يصدقوا ما واعدوه عليه يوم أن تكلموا بالشهادتين، قولاً وتصديقاً، وإيهاناً وفهاً وتطبيقاً.

عَرَفَ هؤلاء الشبابُ ما الإسلام، وما حقٌ الله عليه، كما فهم ما عليه واقع حالنا البئيس البغيض، الذي وقعنا فيه بين براثن قوة عسكرية غاشمة، تقهرنا وتمنعُ عنّا ديننا وحريتنا، وبين مشايخ وقادة أذعنوا لهذه القوة، كما أذعنوا لمن قبلها، وقرّروا أن يجاروها في لُعبَتِها، استسلاماً واستسهالاً.

لم يجد هذا الشباب إلا طريقاً واحداً إلى الصدق وإلى الحق وإلى الحرية ،وإلى الجنة. هذا الطريق هو أن لا يتركوا الشيطان يُمهد هذا الطريق هو أن لا يتركوا الشيطان يُمهد هم طريق الإستسلام والخنوع، ويُسَهِّل هم أمرَ الاستكانة والخضوع. هذا الطريق، طريق الكرامة والإباء، لا طريق الضعف والخواء. طريق من قال الله تعالى فيهم «مِّنَ ٱلمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَهدُوا ٱلله عَليه الإحزاب ٢٣. الصدق مع الله، هو الصدق مع النفس، فمن خدع نفسه، فقد حاول أن يخدع الله عنها، وهيهات.

الجمعة القادمة، يُفرَقُ فيها بين أهل الحق والطاعة والبَذل والتضحية، وبين أهل الخذلان والضعف والريبة والاستكانة. يفرق فيها بين فرسان الله ورسوله صلى الله على رسلم وشريعته، وبين فرسان السياسة والمنصات والمقاعد. يُفرَق في ذلك النهارُ المُبارك بين من فَهم

عن الله كلماتُه وبيانه، وعرف من سنة رسوله صلى الشعبه وسلى هديه وفرقانه، وأدرك أن الحق لا يُدرك إلا بالقوة، وأن الحرية تُسلب ولا تعطى، وأن الطغيان يُنتزعُ ولا يُرتَجى، وبين من قرأ كلام الله ثم لم يعقله، ولم يحمله، إذ لم يمس هذا الكلام شغاف قلبه.

على رأس هؤلاء الشباب، يخرج الشَيخ الفاضل العامل، نحسبه كذلك، حازم أبو إسهاعيل، الذي أُشهدُ الله أنه قد وَعى الدرس وفَهِم المكيدة، وانحازَ إلى مَنهج الحقّ، وحده دون أولئك المُعمّمين الفضائيين، الذين يُطلِقُ عليهم الأغرارُ شُيوخاً ودعاةً. أولئك الذين سَيقبعون في دورهم يومها كربّات الخُدور، والقوارير القدور، إلا إنهم من أصحاب اللحى والغتر، لن تسمع منهم حسّاً، ولن تَشعرُ هم ركزاً،

الفرصة سَانحة مواتية، والقدر مَرصود، وما كتب الله واقعٌ، فلا محل للتردّد ولا مكانَ للمُخَذّلِ الجبان، وإنها الوعدُ لمن يصدق العَهد، والوعيد للخائف الرعديد.

فيا أخا الإسلام، وابن الشريعة، وخَادم السنة، لا تفوّت هذه الفرصة عليك، فإنني أحسب أنها لن يكونَ بعدها مثلها، لزمن طويلٍ، وإنها الناس في تراجع وإنهزام، لا في تقدُّم واقتحام.

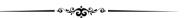
الفلول تجمّعت، والعسكر تراصّت، والعِلمانية أطلّت برأسها القبيح، والصليبية القبطية الخائنة خرجت بصلبانها تلوّحُ وتُبوح. فهاذا نحن منتظرون؟ وعلام نتلكاً ولماذا نهون؟ أعنْ حقّ الله نتراجع، وفي دينه نتساهَل ونُهَاطِل؟

والله لو أنّ ابنى، فلذة كبدى، كان مَالكاً لأمره اليوم، لدفعتُه دفعاً إلى الخروج في الجمعة القادمة، وأمرتُه ألا يرجع إلا بعد أن يستسلم الطغاة، ويعلنون أنهم سيسلمون مقاليد الأمر لخدَمة دين الله، حَالاً لا مَآلاً. لكن ابنى، فلذة كبدى، محبوس مغلول، في سجن حفنة من خدمة الشيطان، وأنصار القبط الصيلبيين، في يملك حيلة لنفسه، إلا ما أقدّمه له من محلى هنا. وابنى الآخر لم يبلغ الحلم بعد. فليس لديّ ما أقدمه إلا الحَضّ والتَحْريض، وهما من أفعال الخير التي أمر الله سبحانه بها نبيه فقال (يَّأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ» الانفال ١٥٠، فهذا جهد المقلّ.

فيا شَباب أهل السنة، ويا عقلاء شباب الإخوان، ويا فضلاء شباب السلفية، انهضوا، فلن تنفعُكم مُراوغة شُيوخكم من الله شيئاً، ولن تردّ عنكم غَضب الله أن خَذلتُم عباده، الذين سيكونون عليكم شهداء يوم الجمعة، أنكم تخاذلتم وتقاعَستُم، وأنكم قلّدتُم من لا يجوز تقليده فيها لا يجوز فيه التقليد. وما أخسه من موقف حين يخرج عشرات الآلاف لنصرة رجلٍ من عباد الله، ثم لا يتحرك لهم ساكناً يوم نصرة شريعة الله! والله ليس في الدنيا أكثر تناقضاً مَعيباً من هذا الذي أوقع هؤلاء أنفسهم فيه.

والموعدُ الجمعة إن شاء الله تعالى، مع أحباء الله الذين قال في وصفهم أنهم «أَشِدَّآءُ عَلَى اللهُ فَارِ» النتج ٢٩. وهل هناك أكبر عند الله من تعطيل شريعته وقتل أوليائه الداعين اليها، ونصرة العلمانية ودعاتها؟

من أحب الله أحب شريعته، ومن أحب شريعته نصرها، باليد واللسان، ولم يتخاذل أو يُخذل عن نصرتها. ومن لم يكن حبه لله ولشريعته نصيب في نفسه أكبر من قدر الكلمات التي تتردد بين شفتيه، فعليه بالبيت يوم الجمعة، والرقاد في سريره، ينظر بعين جوفاء وقلبٍ مربادٍ على الشاشات، ما يفعل أبطال الإسلام، ولو كانوا عشرة لا يزيدون.



# العلمانيون

### «إذا جَاء نَصرُ الله والفَتح... فسَبّح بَحَمد رَبك» ١١ فبراير ٢٠١١

الحمدُ لله كثيراً، وسُبحانَ الله بُكرة وأصِيلا. هذا عيدٌ أكبرٌ آخرُ، يمُنّ الله به علينا في عَامٍ واحدٍ. عيدٌ لا يأتي إلا مع آيةٍ من آياتِ الله في الأرض، ألا وهي نهاية طَاغية، مُعَاندٍ لله ورسُوله، مُعطلاً لأحكامِه، سَارقاً لثروةِ بَلده، مُرهِباً لأبنائه، مُعذِباً لدُعَاته، مُغتالاً لحُريّته. وهي آية ردّدها القرآن مَرات في نهاية فرعون مِصر، وهامان وقارون وأبي لهب. صورةُ من إن ذهب له الناصحون "إذهب إلى فرعون إنه طغى»، إذا به يَطغى ويُغرِق في الطُغيان ويتناسى سُنة الله الكونية في الخلق أنّ الحقّ يعلو وأنّ الباطل يزهقُ، "وَقُلْ جَآءَ ٱلحُقُّ ورَهَقَ ٱلبَطِلُ إِنَّ ٱلبَطِلُ كَانَ زَهُوقاً» الإسراء ٨١.

سَقط طاغية مصر وفرعَونها الحديث، وسَقط معه هَامانه، وسَقط معه حِزبه ومَلأه، وجُمَّدت أمواله، وسَيُطاردُ هو وأهله، وأقاربه ومَلأه، وسيُحاكمون ويُسْجنون بإذن الله.

لكن الدرس الأكبر الذي يجب أن تبدأ جمَاهير مصر المُسلمة في تأمّلِه، بعد أن يترَعوا من كؤوس الفرح ما يكفيهم، هو أنّ البُعْد عن الله سبحانه وعدم الإعتبار بسُننه هو ما يقضى، ليس على الطغاة فحسب، بل على الأمَم ذاتها إن أعرضت عن عبادة الله سبحانه، ولنا في قوم عادٍ وثمود وقوم نوحٍ ولوط، والمؤتفكة وقوم تبّع، وغيرهم من الأمم التي لم تراعٍ حقّ الله سبحانه، عبرةٌ فهل تغنى النُذر.

ومما يلحظه المُتأمل هنا أنّ الله سبحانه قد ذكر أربعة أمثلة سهّاها للطغاة بينها ذكر عديد من الأمم الهالكة. وليس هذا إلا لأن زلات الأمم أعمّ وأخطر وأعمق أثراً من بلاءِ الفرد الطاغية. ومن هنا فإن الأمّة المُسلمة في مصر يجب أن تنتبه لهذا العمق حيث أنّ الحِرصَ

على حُريتها فرعٌ من الحِرصِ على دينها وجزء منه. والخطر كل الخطر أن ينعكس الوضع، وينقلبُ الفرعُ أصلاً والأصلُ فرعاً.

وإنظر إذا شئت إلى قول الله تعالى في سورة الفتح، إذ وجّه المسلمين عامّة إلى ما يجب عليهم حين يأتي وقت النصر، أن يخلصوا العبادة لله ويقيموا التوحيد ويقصدوه في الدعاء والتسبيح ويكثروا منه، لا أن يدعوا إلى نبذ شرائعه والتمرد على أوامره. إن هذا إذا لهو عين الجُحود وحق الصُدود.

ونحن نعلم أنّ ثورة ٢٥ يناير هي ثورة أمة مسلمة، وليست ثورة إسلامية، والفارق بينهما كبير، لكنها تَصَبّ في إناء واحد، هو رِفعة الإسلام والمُسلمين. لكن من محاذير هذا الأمر أنّ من وراء الجموع المُسلمة من يحمل حقداً على الإسلام، يمكن أن يَسرّب إلى دُستور الدولة المصرية الجديدة في خضم الثورة وانفعالاتها وفي غفلة من وعي أبنائها وحُسن تقديرهم، خاصة والحاقدين على الدين ينوعون خِطابَهم ويبدّلون مُصْطلحاتهم ليموّهوا على من تدخُل عليه هذه المُغَالطات.

ولست أتوجس خيفة من فراغ، بل نرى اليَوم من مَطالب لجَنة التغيير الشَعبية، التي يُفترض أنها المُعبرة عن شَباب الثورة، أن تكون مصر دولة مدنية بلا إيديولوجية، أي تكون علمانية لادينية، كما أرادها سعد زغلول قديهاً. وفي لقاء على قناة دريم، استضاف البرنامجُ المخرج خَالد يوسُف وفنّانة شَابة، يتَحَدّثا عن ثورَة الشَبابِ وآمال الحُرّية، ورَوعة الثورة المصرية. وتطرق الحوار إلى القوى التي تريد أن تُسيطر على مكاسِبِ الثورة وأن تلتف حَولها. وقرّر المُخرج الثائرِ أن مصر (حسب رؤيته) تريد دولة مدنية (أي علمانية) ليس لها مرجعية إسلامية، بل مرجعيتها هي «الحضارة الإسلامية لا الإسلام»! وهذا التصريح، وإن كان قد جاء على لسان عَيِّ مَهينٍ، لا يكاد يُبين، إلا إنه يعكس موقفاً قد يكون له إمتداد ووجود، ولو ضعيف، بين بعض الطبقات التي تنتمى إلى فئة من «المثقفين» بشكلٍ، وعدد من الشباب الذين لم يتشبعوا بثقافة إسلامية وإن تعطُشوا للحُرية التي هي مطلبٌ غريزيٌ لكلً كائن حيّ.

وهؤلاء يخلطون الأوراق، ويُسمون الأشياء بغير أسائها، فيطلقون لفظ «المدنية» مقابل «العسكرية»، فيكون مقابل «العينية» ليتوهم السامع أنهم يقصدون «المدنية» مقابل «العسكرية»، فيكون اللفظ أكثر قبولاً من المعنى. وهذا التقابل الأخير هو الصحيح، لأن دولة الإسلام هي دولة مدنية كذلك، تُحكم بحاكم يرتضيه أولوا الأمر منهم، من أفضلهم ديناً وأعقلهم وأخلصهم، من غير قادة الجيوش وأهل الحرب. ولنا في خالد بن الوليد خيرُ مثالٍ، إذ لم تؤهله عبقريته العسكرية التي عزّ على الزمن أن يجود بمثلها، أن تؤهله لمنصب خلافة ولا ولا ولاية في يومٍ من الأيام.

فعلى المسلمين، عامتهم وخاصتهم أن ينتبهوا لهذا الذي قد يكاد لهم، إذ إن مثل هذه الأمور ليست مما يعلنها مروجوهان بل يمكرونها بالمدينة ليلاً ويتدسّسوا بها نهاراً

ولعلى أن ألعب دور النذير المُبكّر، الذي يحرص على ما يمكن أن يتربص بالأمة المسلمة، خيرا من أن أكون كما كان دُريد بن الصُمّة مع قَومِه من غُزية، إذ قال بعد أن فات أوان النُصح:

أمرتهم أمْرى بمُنْعَرِج الَّلوي فلم يستبينوا الرُّشدَ إلا ضُحَى الغَدِ

ثمّ أذكر بقول الله تعالى: «ٱل**َّذِينَ إِن مَّكَّنَّهُمْ** فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا بِٱلْمُعُرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ ٱلمُنكَرِ وَلله**َّ عَلِقِبَةُ ٱلْأُمُورِ**» السجر،

ولنا إلى الحديث رجعةٌ، بل رجعاتٌ إن شاء الله تعالى.

#### وجوه علمانية .. في الحُكومة المصرية مارس ٢٠١١

بدأت معالم الحكومة الجديدة، برئاسة عصام شرف، تتضح، ويتضح معها ما كنا نتوقعه، لا أقول نخشاه إذ لا يخشى المرء ما يتوقع يقيناً، وهو إطلالة العلمانية برأسها لتأخذ مكانها في سدّة الحكم الإنتقاليّ – حتى الآن. وتمثلت هذه الإطلالة في تعيين يحي الجمل نائباً لرئيس الوزراء، وسكينة فؤاد ورزيرة للثقافة.

يحيَ الجمل هو من أفتى بعدم فرضية الحجاب في مجلس «للمثقفين» منذ عدة سنوات، وسكينة فؤاد، صاحبة القصص الموّجه للحرية المزعومة للمرأة، وعضو الحِزب «التقدميّ» الديموقراطيّ وما أدراك ما «التقدميّ» في عُرفِ هؤلاء الذين يرون عَدم خَلط الدين بالدولة.

وإذا ضربنا الذكر صفحاً عن حادثة عَدم صَلاة عِصام شَرف في جَمْعِ التَحرير، ودِلالته القَطعِية على حِرصِ الرجل على أن لا يظهر بمظهر المتديّن الذي ينتمي للإسلام، وهو في موقع حكوميّ، وعَدم إحْراج القبط في هذا الأمر، ومن ثمّ إرسال رسالة أنه لا يخلط الدين بالحياة السِياسية العَامة، فإنّ إختيارَ الجَملِ وسكينة ينبئان عن بدء معركة الدعوة في سبيل نصرة الإسلام ضدّ قوى العلمانية التي لا تعيش إلا في النُخبة (الملأ) ولا يوجد لها رصيد حقيقيّ بين الناس، اللهم إلا في تخوفهم من ممارسات الجماعات الإسلامية، خاصة بعد مواقفهم غير المُشرفة والإنتهازية من الثورة، وعدم فهمِهم للطلاسِم التي يتحدث بها هؤلاء (كما يراها العامة)، بلغة العصر من ناحية، وإذدرائهم لمواقف البعض في مجال السياسة في العهد البائد من ناحية أخرى.

العلمانية ستكتسح مقاعد الحكومة المؤقتة والقادمة ولا شك، إذ سيكون الرئيس علمانياً ولاشك، ثم يُرشح رئيس وزراء علماني، ومن ثم وزارة علمانية. ويأتي بعدها مجلس الأمة، الذي سيكون فيه عدد من المسلمين، وكثيرٌ من العِلمانين. هكذا ستتشكل التوليفة الجديدة في نظام الحكم المصري، والتي يرعاها الجيش لما لقياداته من توجه علماني صريح.

هنا، تبدأ رحلة الدعوة. فالميّزة الرئيسية التي اكتسبها المُسلمون في هذا التغيير هو رفع القبضة الأمنية عنهم من ناحية، وإطلاق الحريات العامة من ناحية أخرى. وهو ما سيجعل حركتم بين الناس اسهل وأقرب دون حاجة للتخفى والتوجس. لكنها حركة يجب أن تبدأ في أقرب فرصة، وعلى بيّنة من أمرها.

هذه الدعوة يجب أن تتبنى معالم جديدة في الطريق، تستلهم فيها معالم الطريق الذي قطعناه، وتحسب حساب ما هو آتٍ بوعيّ وحكمة. ولعل الله سبحانه ان يوفق في بيان هذه المعالم فيها يأتي من مقالات.



#### أدعياءُ الديموقراطِية .. دعاة «الديموكتاتورية»! ١٣ مارس ٢٠١١

عجيبٌ أمر هذا المُعسكر الذي تتشكلُ قواعده من القبط أساساً ومن العلمانيين الرافضين للإسلام (تحت غطاء رَفضِ الإخوان!) من جهة أخرى. فهؤلاء صدّعوا رؤوسَنا، قبل سُقوط النظام وبعده، عن حسن النظام الديموقراطي المبنيّ على حكم الإغلبية وحدها، وان لا كلام إن تكلم الشعب، وما إلى ذلك. ثم حين أتت الثورة تابعَت وُجوه هذا المُعسكر تمجيدها لها، من حيث إنها التي ستعلى قيمة الديموقراطية المُفتقدة طوال الثلاثين عاماً الماضية في مصر.

كلّ هذا جميلٌ مقبولٌ، لم يتعرض المُسلمون لأمر من أمور هذا المعسكر بكافة أطيافهم هُجوماً أو رَفضاً، إلا فريقاً من السّلفيين ممن تراجع عن هذا مؤخراً، بل باركته الإخوان ووقفت منه إتجاهات أهل السنة موقف المترقب لمعرفتهم بمكائد هذا المعسكر وتلوناته.

وحين شكّل عمر سليان لجنة لتعديل الدستور، رفضها الكلّ لأنها تأتي من جهة عَميلة اصلاً، وإن كان فيها من هم من الشرفاء. فها كان من مجلس العسكر إلا أن كوّن لجنة لإجراء تعديلات دستورية، يرأسها رجلٌ معروف طوال تاريخه بالنزاهة والشرف والإعتدال، وإن كان مُسلهاً. وكيف لا، والمسلمون هم الغالبيةُ المطلقةُ في مصر! وشملت اللجنة علمانياً لادينياً وقبطيا كذلك. وقامت اللجنة بإجراء التعديلات اللازمة لضهان إنتخاب ديموقراطيّ حر نزيه للبركان والرئيس، وأن لا يكون للرئيس قدرة على الإستمرارية، بل يوجب عليه تكوين لجنة تأسيسية لإعادة صياغة الدستور، تنبع من البركان الذي انتخبت أعضاؤه بشكلٍ حر نزيه من الشعب وبحكم الغالبية التصويتية. الكن، لأن هؤلاء ارادوا أن تتوجه الدولة، رغهاً عن رأي اغلبيتها، وجهة علمانية تبدل هوية الأمة المتمثلة في غالبيتها، من خلال حَذف المادة الثانية في الدستور.

لكن العجيب أنه ما أن عَرف هؤلاء «الديموكتاتوريون» أن الغَالبية لن تقبل، بهذا الأمر، ذهبت إلى تشكيل جبهة «ديموكتاتورية» ترفض التعديلات من جهة إنها:

1. لا تلبى آمال الشعب بعد الثورة، وانها مبنية على دستور مهترئ مُرقَّع. وهو أمر شكلي لا معنى له، ولا سبب، إذ تشترط التعديلات تشكيل لجنة تأسيسية لتدوين دستور جديد. لكنهم يريدون أن تسقط مادة أن دين الدولة الإسلام في هذه الفرصة النادرة لهم.

- ٢. لا تعطى الأحزاب السياسية الأخرى وقتا لحشد جماهير تدعمهم في البرلمان، إذ في الفترة السابقة كانت هذه الأحزاب تعمل تحت ضغط ديكتاتورى. وهو كلامٌ عجيبٌ، وكأنّ الإسلاميين كانوا يعملون في أحضان السلطة، ولم يكونوا هم المستهدف الأول والأكبر لقوات أمن الدولة والإعتقال والتعذيب. وقد رأينا موقف الولايات المتحدة وتحركها بشأن حبس أيمن نور وقضية سعد الدين إبراهيم العلمانيين.
- ٣. ستأي التعديلات بإسلاميين في البرلمان مما سيؤدى إلى تأثير ذلك في تشكيل الهيئة التأسيسية ومن ثم عدم ضهان الدولة «المدنية»، أي العلمانية اللادينية. بل وصل الأمر ببعض هؤلاء، بعدما ظهر مؤخراً أن الشعب سَيصوّت لصالح التعديلات، ظهر من هذا المُعَسكر من طالب بأن يوكل رئيس الجمهورية «لإختيار عدد من أعضاء اللجنة التأسيسية»! سبحان الله، اخرجنا ديكتاتوراً يعيّن اللجان والأعيان، ثم نطالب الرئيس الجديد بتعيين أعضاء اللجنة، الذين سيكون ولاؤهم له بطبيعة الحال، ومن ثمّ تُضرب اليموقراطية في أساسها، فلا يصبح ممثلوا الشعب هم من يمثله، دون أي تدخل! وهو ما يمثل أمرين، أولها أن هؤلاء يشكون في قدرة الشعب على إختيار ممثليه، فلم يبعدوا كثيراً عن موقف عمر سليان في زعمه أن اشعب المصريّ غير ناضج لحمل الدينموقراطية. وثانيهما، أنهم بالفعل يهاجمون ويشكّكون في وطنية نوابٍ إختيروا بشكل ديموقراطيّ نزيه، وهو ما كانوا يدعون له، دعوة غيرُ صادقة.

لكن الأمر أن هؤلاء لا يعترفون إلا بديموقراطية تأتي بمن يُريدون، هُم لا الأغلبية، وهم يعلمون أنهم ليسوا إلا بطانة للقبط، وهم معاً لا يزيدون عن ١٠٪ من الشعب. وأخشى

أن يكون هناك جانبٌ من العامل الشخصيّ في موقف عددٍ من القانونيين الذين أخذتهم بعض الغيرة المِهنية المعروفة من المستشار طارق البشرى. أما بقية من يقول لا للتعديلات فهم من أصحاب الوطنية الصادقة، لكن إنطلت عليهم حِيل أدعياء الديموقراطية، دعاة الديكتاتورية المُقنّعة.

فليعرف من عنده بقيةً من حبٍ لله ورسوله، أن الأمر ليس سياسياً البته، بل هو أمرُ دينِ الأمة وهويتها، قد أعلنها شنوده حين ذكر أنه يجب على القبط التصويت لتفويت الفرصةِ على الإخوان! فاين السياسة في هذا يا سادة؟

فلتخرج أيها المُسلم الغيور على دينه وهويته، لتقول «نعم» فأنت صَاحب الأغلبية، وأنت حفيد عمرو بن العاص، فها كان للعلمانية أن تعشّش في وطنك. ونقول «لا» للأقلية الداعية للديموقراطية قولاً.. المتنكرة للديموقراطية فعلاً



#### التَضليلِ الإعْلاميّ بين العِلمانية والإسلام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يزال الإعلام العلمانيّ اللادينيّ في مِصر، وهو الإتجاه المُتحكّم في كَافة أجهزة الإعلام الرَسمية والخَاصة، يُزوّر في نقل التوجه العام لشعب مصر المسلم، ويصور أمر المعركة التي تدور تحت سطح الأحداث أنه أمر صراع بين الجهاعات الإسلامية، كالإخوان والسلفيين، وبين المتنورين والمثقفين من أبناء الشعب من ناحية أخرى، وهو التصور الذي يَحطّ من قدرِ طبقات الشعب عامة ويضع الشعب المصريّ في صفوف الجهلة والمعاتيه، الذين لا يجب ان يوكل لهم أمر نفسهم، بل تجب الوصاية عليهم، تماماً كها يُعامل كلّ ديكتاتور أبناء شعبه، وكها كان مبارك يرى المصريين، جهلةٌ غير راشدين!

كذلك يُصَوِّر هذا الإعْلام المُضَلل، الذي تركَ العَسكر رؤوس الفَسَاد تعبثُ فيه كها تشاء، القضية على أنها خَيار بين دولة مدنية ودولة دينية، دولة معتدلة ودولة متطرفة، دولة ديموقراطية مثقفة ودولة ديكتاتورية متخلفة. وهو التصور الذي يهين العقل ويحطّ الكرامة ويُلغي ثقافة الأمة ودينها لحسابِ عددٍ من التغريبيين المَهزومين أمام ثقافة الغَرب، المفتونين بالإباحية والفَحشاء، الدّاعين لإطلاق كلّ الحريات العابثة، إلا حرية التدين، وإن أرادتها الأغلبية.

والحق أن الإعلاميين هؤلاء واقعون في ورطة البحثِ عن بديلٍ يتملقونه، إذ تشعر أنهم لا يسيرون على خُطة محُددة المعالم، بين محُاولة إظهار تمجيد الثورة من ناحية، والدسِّ لترويج مفاهيم مضادة لحُكم الأغلبية الثائرة من ناحية أخرى. وما ذلك إلا لأن هؤلاء الإعلاميين لم يتعودوا جو الحرية والمُارسة الهادفة الخادمة للشعب، بل تعودوا العمل في إتجاه واحد، تمجيد السلطة، وتملّق ممُثليها ورؤوسها. ومن ثم فهمُ اليوم ينظرون حولم باحثين عمن ينافقون، وإلى من يتزلّفون، ويدركون أنه سيطول إنتظارِهم حتى يتم إنتخاب رُموز جديدة، يَسهل عليهم التزلف لها، وممارسة العمل الإعلاميّ الذي تعودوه دون ضغط أو إجهاد.

ونحن نؤكد هنا ما سَبق أن رددناه سابقا مرات عديدة (انظر العنها الكفر بدين السها الكفر بدين الله، ولا علاقة لها بمنطوق المَدنية أو مَفهومه. فالمَدنية هي عَكس العَسكرية، والحكومة الله، ولا علاقة لها بمنطوق المَدنية أو مَفهومه. فالمَدنية هي عَكس العَسكرية، والحكومة المدنية، في العُرفِ السياسيّ، بكل دول العالم، أنها الحُكومة التي يَرأسُها مدنيون غير عسكريين. والدولة المدنية هي التي تحكُمها حُكومة مدنية. أما الدولة الدينية، فهي، أولاً، ليست عكس الدولة المدنية، بل الدولة الدينية تخالف الدولة اللادينية العلمانية، إذ تقوم على اساس أن الحكم فيها يرجعُ إلى مرجعيات دينية تتولى السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما هو الأمر في الدولة الإيرانية الصّفوية. ثم، ثانياً، فإن الدولة الإسلامية السّنية لا يمكن وصفها بالدولة الدينية، إذ ليس فيها مرجعيات دينية بشرية تشابه مَلالي الفرس الصفويين، أو قساوسة وكرادلة النصارى، كما ليس لها رأسٌ دينيّ بشرية يشرع كما في حالة الخمينيّ وخمائينيّ، المشابهين للبابا بنديكت الكاثوليكي بروما أو البابا يشير جيد الأرثوذوكسي بمصر.

الدولة الإسلامية هي الدولة المدنية، إذ يتوفر فيها كل شُروط هذا المُصْطلح شكلاً وموضوعاً، دون إلتواء به أو تضليل. الدولة الإسلامية دولة دينها الإسلام، الذي هو دين الأغلبية المطلقة، ومرجعيتها الوحيدة التي تستقى منها الأحْكام هي الشَريعة الإسلامية، وهي أكثر من كَافية لو كانوا يعلمون، إذ تحتوى على كافة المبادئ القانونية التي تقوم عليها كافة القوانين الوضعية سواءاً بسواء، بل إن هذه المبادئ القانونية كانت مرجعاً ونبراساً لفقهاء القوانين الوضعية في أنحاء العالم منذ قرون، يشهد على ذلك عميد القانون في بلاد العرب الدكتور عبد الرزّاق السنهورى. الفارق هو أن مصدر القوانين الوضعية هم الناس، ومصدر ففرة القوانين هو ربُّ الناس، وشتان بين المصدرين. مصدرٌ لا يعرف إلا ما ذرعه الله في فطرته، متلبساً بغريزته وشهواته، مختلطاً بعقله ونظراته، متأثّراً بتجارُبه وحاجياته. ومصدرٌ يعرفُ الناس، وما يَصْلُحُهُم، في كلّ صَغيرةٍ وكبيرة، وكلّ شَاردةٍ وواردةٍ، هفواتهم وكبواتهم، وسُمُوهم ودُنوّهم، وكلّ حالاتهم «ألّا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ النَّعِيدِ، فالدولةِ المَدنية، المُتمدّنة، التي المنهيئ.

تعطى كُلُّ ما يستحق، مسلماً أو غير مُسلم، بل هي، كما عبّر الكاتب القبطيّ المُنصِف، ذو الرؤية الشّاملة «الشريعة صِمام أمان المسيحية في مصر».

الدولة الإسلامية المدنية، المُتمدّنة، غير العسكرية، هي أفضل ما يمكن أن يتحاكم اليه الناس، مُسلِمُهم وغيرُ مُسلِمِهم، على السواء. المُسلم لآنها مقتضى توحيده وطاعته التي بغيرها لا يعود مُسلماً، وغير المُسلم لأنّ فيها العَدل والرَحمة والإنصاف «أَفَحُكْمَ ٱلجُلْهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللهُ حُكمًا لِقَوْم يُوقِنُونَ الله المعدد.

(تعليق عمر المهندس على حسن نافعة (هل **تريد ديموق**راطية من خلال دستور جديد، أم تريد دستور جديد يحقق لك الديموقراطية التي تريد؟) المصري اليوم



#### بين القرآن .. والعلمانية اللادينية ١٠ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

بعد أن كَشَفنا، في مقالنا عن «الإسلام .. بين إستفزازالكنيسة وراديكالية اللادينين الما ما تدور حوله رَحى العِلمَانيين اللادينيين، من نشر للفوضَى الإجتماعية والتفلت الخلقي والفساد الأسرى، دون أن يكون لأطروحاتهم أية إضافة حَضَارية يمكن أن تساهِم في تقدم البلاد ورُقيّ العباد، رأينا أن نبيّن مصدر هذا التوجّه وموقِفه الحقيقيّ من القرآن على وجه الخصوص.

القرآن هو خصيم أولئك العِلمانيين اللادينيين، إذ يصِفُهم بأوصافٍ، ويصِفونَه بأوصاف. قالوا:

- \* إن القرآن لا يَصلحُ أن يقود حياة الناسِ في عَصرنا،
  - \* وإنه تَخَلفٌ ورجعية،
  - \* وإنه عائقٌ أمام التقدم والحضارة،
    - \* وإنه مانِعٌ من الحُرية
    - \* وإنه عدوٌ للمرأة، ونصيرٌ للرجل
- \* وإنهم يناصِرون كَّلِ عدو للقرآن، ويحادون كل محُبِ للقرآن، متابعٍ له، يستهزؤن به وبهديه الظاهر والباطن.

وما إلى ذلك ممِّا بينا من قبل. وهم في هذه الدعاوى لم يقدموا عليها دليلاً واحداً، لا من تاريخ ولا من واقع، إلا اللغو الباطل، و قياس شَبَهٍ مريضٍ بين الدينيَّة النصرانية في العصور المظلمة، والإسلام، «وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لَمِٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا فِي لَعَلْمُ تَعْلِبُونَ» نصلت ٢٦. واللغو هو الكلام الباطل الذي يُشَوِّش دون دليل. فهم

إذن لا يسمعون الحقّ ليظلّوا على الضّلال من ناحية، ويشوشون عليه ليُضّلوا غيرهم من ناحية أخرى. ولسّنا من أطلق عليهم وصف الكفر، بل يدينهم القرآن من صريح قولهم، بصريح قوله. ولا أظن أنه يجب أن يزعجهم هذا الإطلاق، إذ القرآن، وتعبيراته ومصطلحاته، قديم عقيم بالنسبة لهم! فالكفر والإسلام، بالنسبة لهم أمران من محض التاريخ العتيق.

- \* ويقرر القرآن في حقِّ هؤلاء أنهم لا يريدون الإستماع إلى القرآن، بقلب منفتح للهُدى وتلقى الحق، «وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ» البقرة ٨٨،
- \* ويقرر إنهم ما إتخذوا هذا الموقف إلا من خلفية عدم الإيان بالآخرة "وَقَالُوٓا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ" الإسام ٢٠. فإنه لا يمكن لأحد يؤمن بآخرة أنْ يردّ كلام الله ويرفض الدين بهذا الإصرار والعناد. والعناد والإستكبار هو باب من أبواب الكفر، فالإسلام بابه واحد وهو توحيد الله المتضمّن لطاعة أمره ونهيه، والكفر ابوابه لا تحصى، فردّ كل أمر من أوامر الله كفرٌ به (الرّد هو عدم القبول لا التنفيذ)، والإعراض عن آيات الله كفر به، والجهل بوحدانية الله كفرٌ به، والتكذيب بالله وكتبه ورسله كفرٌ به. وهؤلاء قد أعرضوا عن الله، وإن لم يكذبوا به تصريحاً، فكفرُهم كفرُ إعراض، وقد ذكر الله حَالهم في الدنيا" وَكَايِّن مِّنْ عَايَةٍ في السَّمُوتِ وَالْلاَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ" يوسفه ١٠٠، وأنه مع أنهم «يُذعونَ إِلَى كِتُبِ الله لَيْحُكُم بَيْنَهُمْ فَمُّ يَتَوَلَى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ" الرسمان وقد ذكر الله عَالمه وهم مُّعْرِضُونَ" الرسمان وقد في سبيل المادة الثانية فإذا حالهم «وَإِذَا دُعُوّا إِلَى مَنْهُمْ مُعْرِضُونَ" الور ١٨، وبإختصار معجز مَديد: «وَالَّذِينَ كَفُرُوا عَمَّا أَنْذِرُوا مُعْرِضُونَ" الاحتان ٣٠. وبإختصار معجز شدَيد: «وَالَّذِينَ كَفُرُوا عَمَّا أَنْذِرُوا مُعْرِضُونَ" الاحتان ٣٠.
- القرآن أن أولئك لا يريدون حُرّية، ولا كرامة، بل هي الفاحِشة التي يريدون

إشاعتها باسم الحرية والتقدم، فيقول القرآن عنهم «إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلفَّرِينَ اللهِ وَاللهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ» النور ١٨.

- \* وهم لا يحبون هذا القرآن، ويعشقون الحديث عن أحرار العالم الغربي ودعاتهم ومذاهبهم، بديلا عنه، فوصف القرآن حالهم بأنهم «وَإِذَا ذُكِرَ ٱللهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْاخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴿ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُ ونَ ﴾ الزمر ٥٤.
- \* وهم يوادون كلّ من عادى القرآن، يستضيفونه في بَرامجهم، ويُحاورونه في أحاديثهم، ويكتبونه في صُحُفِهم، ولا يعتنون بإظهار الرأى الذي ينصر القرآن، أو إستضافة من ينصره، حتى تجدهم يُسقِطَون اسم المعتدى المُجرم، إن كان من غير المسلمين، ويشهّرون به إن كان من المُسلمين، فكانوا من "اللّذينَ يَتَّخِذُونَ أَلْكُفِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ ٱلمُؤْمِنِينَ أَينْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ للهِ عَمِيعًا» النساء ١٣٩.
- \* فإذا حاورهُم المُسلمون، تجدهم يعترِضون على أحْكام القرآن، ويريدون إما أن تُرفَع، أو تُستبدل، لتكون على مُرادهم مما أسموه ديناً، فكان لسائهم ناطقاً بهَا وَصَفه القرآن «ٱنْتِ بِقُرْءَانِ غَيْرِ هَلْذَآ أَوْ بَدِّلْهُ» بونس١٠٠.

هذا، إذن، حالُ هؤلاء العِلمانيين، الليبراليين، اللادينيين، في رؤيتهم للقرآن، وفي تصوير القرآن لهم، لا تجنياً عليهم، بل تأصيلاً على أقوالهم. مَهما تحدثت معهم، ومهما حاورتهم، ومهما توجّهت بحديثك إلى قلوبهم مرة، وإلى عقولهم مرة، لا يستمعون إليك، بل يوهِمون الجاهل أنهم على شيئ، فإنك «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأُمُّمْ خُشُبٌ مُّسَنَدَةٌ النانون؛ فإذا سَألتهم: قالوا «مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا ممّاً تَقُولُ» مدده. ثم يُتبِعون ذلك بنظرات تنطق بلسان حالهم «وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي آكِنَةٍ ممّاً تَدْعُونَا إِلَيْهِ مَوقَ اَذَانِنَا وَقُرُ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاٱعْمَلْ إِنّنَا عَمِلُون المسنون.

ولو ذهبنا نستقرأً الأسماء التي تدعو لهذه اللادينية، من إعلاميين وفنانين وكتاب وصحافيين وسياسيين، بل وشباب ثائرين، لطالت القائمة. إلا ان هؤلاء، كلهم، ينتمون إلى الأقلية، من دعاة الثقافة، المبتوتة الصلة بالشهب وأعرافه وخُلقه ودينه. وهؤلاء، في حقيقة الأمر، هم أعداء الديموقراطية، الذين يرون أنفسهم أعلم وأذكى من «العوام الجهلة»، كما يصنفون الشعب، وكلّ من ينحدث بالقرآن.

فسنعمل إذن، بإذن الله وهَديه، وليعمل هؤلاء، «وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ» الشعراء ٢٢٧.



# مُشكِلتنا مع العِلمانيين ٥٠ قائمة ما قاموا! ٢٧ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الرغم من وضوح الإسلام وبساطة رسالته، التي تتلخص في وحدانيتة ربوبيته، ووحدانية عبادته وطاعته، والخضوع له وحده لا شريك له، إلا إنها كثيرة هي الرؤى والآراء التي يتبناها أفراد الناس فيما يتعلق بإطار الدين ومَعناه وحدوده. فمن الناس، ممن يؤمن به على الجُملة دون التفصيل، من يقيد حُدوده ويضيق إطاره ليجعل الخُضوع لله مَطلوبٌ داخل حُدود المسجد لا غير، ومِنهم من يقبله بشروط محُددة تلائِم نُظاً إجتماعية، أو أطراً سِياسية يتبناها سلفاً، ومنهم من يكفر به مطلقاً ويراه عارٌ على العقل وقيدٌ على الحياة!

والعلمانيون ليسوا بِدعاً من ذلك، فمُشكلتهم مع الإسلام هي أنهم يتعاملون مع النصّ القرآني من منظورين، أحدهما أن القرآن نصَّ بشريّ تاريخيّ، نشأ في بيئة معينة، حكمتها عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية محددة، فاستجاب النصّ لهذه العوامل، في ضوء القوى الداخلية والخارجية التي كانت تسود المنطقة العربية آنذاك. والمنظور الآخر أن القرآن نصُّ إلهيّ تاريخيُّ، أنزِل بوحي على أمّة معينة، في فترة زَمنية مُعينة، عَالَجَ أوضاعها آنذاك، إلا إنه لا يتعدّى أثره هذا المجال الزمانيّ والمكانيّ، ولم يقصد أن يمتد عَمله قروناً بعد قرون.

وأصحاب المنظور الأول، هم من لا يدّعون الإسلام إبتداءاً، ولا يدفعون من يَنعتهم بالخروج عليه، إذ هم من الثقافة العلمانية اللادينية بمكان غفلت فيه قلوبهم وسُكّرت أبصارهم، وهم الذي ينطبق عليهم لفظ «اللاديني» معبراً عن هويتهم، إذ هم لا يؤمنون بدينٍ أو بوحيّ أو بنبوةٍ، فالأمر بالنسبة اليهم أمر تطورٍ تاريخيّ، لأفكارٍ سياسية أو إجتماعية، ظهرت في مراحل التاريخ بأشكالٍ وأسماء متعددة، وصبغتها العامة صبغة شعورية عاطفية أطلقت عليها الدين.

أما أصحاب المنظور الثاني، فهم ممن تأثر بالفكر الغربيّ الحديث، الذي تكوّن منذ عهد فرانسيس باكون صاحب المذهب التجريبيّ وديكارت صاحب نظرية الشكّ، اللذين حاصَراً الفكر الكنسيّ الإرهابيّ في مجاليّ العلم واللاهوت. فتابع هؤلاء هذا الفكر في ثورته على الكنيسة، سواء في مجال الخرافة التي سادت العقائد الكنسية مضادة للعلم، أو ما سادها من خُرافات عقدية تتعلق بالثالوث والكهنوت مضادة للفطرة الإنسانية والعقل جميعاً. فكان أن ثاروا على الإسلام، كدين، لشدة جَهلِهم بطبيعته، حيث ركزت دراستهم بعيدا عن الوحي إبتداءاً، فكان جَهلهم بالإسلام ظُلَمَات مُتراكبة، ولإتباعِهم الهوى والرغبة في التفلت من التكاليف، إذ الإلتزام بها عبءٌ يحتاج إلى عَزم غالبٍ أقوى من إندفاع الغريزة، وقد قال تعالى عن الصّلاة، مُعبراً عن التكاليف كلها «وَإِنّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلّا مَن النّاليف؟

وهؤلاء «لادينيون» بمعنى أنهم لا يؤمنون بالدين كسلطة عليا ثابتة لا تتبدل، وبالله كآمر ناه في شأن الناس، كلّ الناس، كلّ الزمان. فتجدهم يتحدثون عن إتباع «روح الإسلام»، و «جوهر الإسلام»، ليس «الإسلام»، إذ الإسلام لديهم عفى عليه الزمن وانتهت «صلاحيته»! لكن ذلك ليس ذلك هو الدين الذي من يؤمن به كان «دينياً» لأنه الدين الحقّ، ومن لا يؤمن به كان «لادينياً»، وإن آمن بوحى محدود الأثر، وبإله يعمل خارج دائرة البشر!

ويلحظُ المُسلم الفرق بين أصحاب المنظورين في غضب أصحابِ المنظور الثاني حين يُرمى بالكفر أو اللادينية، إذ يقول له شيطانه «ولكنك مؤمن بأن هناك إلها خالقا رازقاً، وأنه أرسل وحيا من السهاء، وأن محمداً من الشعبه رسم رسولٌ منه، فكيف أكون لادينيّ؟ وينسى هذا الغافل أن ما يؤمن به هو جزء من رسالة الإسلام، آمن ببعضها وكفر ببعض، وإن عتاولة قريش كانوا يؤمنون بالله ربا خالقاً رازقاً «وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَق ٱلسَّمَاءِ مَاءً وَالْأَرْضَ وَسَخَر ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَر لَيقُولُنَّ الله بالمنعود ٢١، «وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله مَاءً فَأَحْيا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱلله المنعود ٢١، «وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱلله الله عَلَيْ الله الله الله ولَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله الله وله الله الله الله المنعود ٢١٠ الله ولئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله الله وله الله الله المناه المناه المناه المناه الله الله الله وله الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه «الزعرف ٨٨. فأي فضل له على هؤلاء إذن؟ وقد آمن أبو طالب بنبوةِ محمدٍ صلى الشعله وسلم وأمر أو لاده بإتباعه، ونصره بنفسه وأهله، فلم يغنى عنه شيئاً، إذ لم يعلن طاعته غير المشروطة له، رغم تصديقه بنبوته.

هذه هي مشكلتنا مع العِلمانيين «اللادينيين»، بشقيهما. نحن، المُسلمون، نؤمن بأزلية الوحيّ، وبأن في القرآن الكريم، كلمة الله الأخيرة للبشر، وفي سنة خاتم المُرسلين صلاه عليه وسلم ، من الأحكام الجزئية والقواعد الكلية والأصول العامة ما يشمل كلّ ما يطرؤ على أحوال البشر من حوادثٍ واشكال الحياة من تجدد، وأن هذه كلها تقدمُ للبشر ضَماناً من خالقهم عز وجلّ، بعزّة الدنيا ونجاةِ الآخرة «ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَق وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلخُبِيرُ» الله ١٤٠. وليس بعد هذين لإمرعٍ مَطمحُ.

مُشكلتنا مع اللادينيين إذن لا حلّ لها ، إذ هي متعلقةٌ بالنظر الأصليّ إلى الحياة، مبدؤها ومَعادها، ومصدر التلقى فيها، وحقيقة الوحى وأزليته. ليس خلافنا حول مفهوم الحرية أو العدالة أو غيرها، فها هذه إلا آثارٌ جانبية لهذه الهوّة الفارقة بيننا. نحن المُسلمون نؤمن بذاتِ المَعاني، لكن تحت ظلالِ القرآنِ، وبتوجيه من الخالق، وبهدايةٍ من رسوله صل الشعلة وسلم، وهؤلاء يؤمنون بها كها تُسولُ لكلٍ منهم نفسه في تفسيرها وتطبيقها، فتجدهم تفرقوا فيها شيعاً.

وليس مَثلُ من إسْتند إلى الحَق ولجَأ إلى رُكن شديد، كمثلِ من إتبع هواهُ وأخلدَ إلى الأرض، وراح يلهث وراء نظرياتٍ وضعية. لا يستويان.



#### «الحالة» المصرية .. والكارثة العلمانية ١٤ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

حين يتحدّث العلمانيون اللادينيون عن الحكم، فإنهم يقصدون «حالة» معينة يريدون أن يعيشها الشعب المصريّ، تتناول هذه الحالة الأساس الذي يحيا عليه الشعب المصريّ، ويشمل ثقافته وإجتهاعه وعاداته وتصوراته عن الحياة وما بعد الحياة. وهي حالة أشبه ما تكون بدين، إذ الدين، في العُرف اللغويّ هو ما يخضع له المرء، من فعل «دان»، فيكون تحت قهر طاعته، وإلتزام وجهته، لذلك يقول الله «وَلِكُلِّ وِجُهةٌ هُوَ مُولِيها» البقرة ١٤٨٨، كها ذكر السعدى في شرحه على الآية «وليس الشأن في استقبال القبلة، فإنه من الشرائع التي تتغير بها الأزمنة والأحوال، ويدخلها النسخ والنقل، من جهة إلى جهة، ولكن الشأن كل الشأن، في امتثال طاعة الله، والتقرب إليه، وطلب الزلفي عنده، فهذا هو عنوان السعادة ومنشور الولاية». فكُل من هؤلاء له وجهة هو مُولّيها، وهذه «الحالة» التي يدين بها العلمانيين اللادينيين هي وجهتهم، ووجهة المسلمين هي لله سبحانه.

وهذه «الحالة»، ليست برنامجاً سياسياً، أو إقتصادياً أو إجتهاعياً، بل هي تصور عامٌ، يقوم على أساس واحد، أنّ «الدين» الذي جاء به الإسلام، كإطار عام للحياة، يرسم للمجتمع ثقافته وإجتهاعه وعاداته وتصوراته عن الحياة وما بعد الحياة، والذي هو «الدين» المقبول عند الله، لا يصلح أن يكون إطاراً لحياة الشعب المصريّ، إذ هو تخلّفٌ وعودة إلى الوراء، وإملاءٌ على فئة الأقلية من المجتمع التي لا ترضى به ولا تريده، هكذا دون مبرر لتغليب أمر الأقلية على الأغلبية.

«الحالة» اللادينية العلمانية لا تتحدث عن برامج إصلاح، ومن يعتقد أنهم معنيون بالإصلاح فقد ضل ضلالاً بعيداً. إنها هؤلاء يقصدون إلى تحويل القاعدة الشعبية في مصر من حالة «العاطفية»، او «اللاعقلانية»، أو «السطحية» أو ما شئت من أوصاف يصفون بها كلّ متدين بدين الإسلام، ودين الإسلام وحده لا النصرانية!، إلى الدخول

تحت «الحالة» اللادينية العلمانية التي يروجون لها، والتي، في نهاية الأمر، لا تعنى إلا «رفض دين الإسلام» الذي هو شرائعه إلى جانب شَعائره، لا أكثر ولا أقل. ليست لهذه «الحالة» اللادينية العلمانية قوانين أو مبادئ ثابتة يرجعون اليها حين التنازع، إلا مبدءاً واحداً، هو عَدم الرجوع إلى شرع الإسلام. أما ما عدا ذلك فهم فيه متنازعون تنازع الضِباع على الجيفة.

أمر هذه «الحالة» اللادينية العلمانية التي يريد هؤلاء للشعب المصريّ أن يعيشها، ليس أمراً منضبطاً بأي ضوابط ملزمة، وإنها هي مجرد تفلتٍ من الضوابط القليلة الباقية التي لازالت تشد من أزر المجتمع وتقيه من السُقوط التام بعد أن جرّده النظام السَابق من غالب الضوابط الإجتهاعية، فضلاً عن الحالة الإقتصادية التي باتت تقتل الناس وهم على قد الحباة.

ومن هنا يبرز السؤال، كيف تبدو مصر في ظل حُكم عِلماني صَريح، في منظور هذه «الحالة» الإجتهاعية؟ سؤال تقشعر جلود الذين آمنوا من جوابه. لن يكون هناك إصلاح في جانب الصناعة أو الزراعة أو التجارة، ولن تُبنى قاعدة صِناعة ثقيلة، تحتاجها البلاد الآن كما يحتاج الماء والهواء. «الإصلاح» المرتقب في ظل حكم علماني سيكون موجها للسياحة، عن طريق إطلاق الخمور للسياح، وتوسيع قاعدة الفن الخليع، وفتح مزيد من الفنادق السياحية التي تمهد للفاحشة وتقدم راقصات البطون ومسافحات الأخدان على موائد القمار والخمر، لجلب الدولارات إلى خزينة الدولة، زعموا! الأخلاق العامة لن يكون لها محلٌ في المنظومة الإجتماعية الجديدة، بل سيترك أمر الأخلاق للذوق العام، من أراد عرباً فليتعر، ومن أراد حشمة فليتحشم، وإن كان لن ينجو من السخرية والإستهزاء. من أراد أن يسكر في العلن، فلا بأس، ومن أراد أن يزني فتراخيص العهر على مائدة البحث.

### الأقلية الصَاخبة والأكثرية الصَامتة ١٩ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

فقط في مصر، أم العجائب، ترى هذه الظاهرة الإجتماعية السياسية النَادرة، حيث يعلو صوت الأقلية على صوت الأغلبية، وتعلو رغباتهم على رغبة الأغلبية، وتَغْلب حُقوقَها على حُقوقِهم.

لم أرَ مثل هذا في بلد من بلاد الغرب التي أقيم فيها منذ أكثرَ من ثلاثين عاماً، والتي أتيتها على رغم منى. ففي كندا حيث أقيم، وفي إنجلترا حيث أقمت، وفي أمريكا التي زرت مِراراً، لا يمكن أن يَعلو صوتَ أقليةٍ على الأغلبية. حتى الأقلية اليهودية، التي تتدسّس بآرائها من خلال اللوبيات والتبرعات المادية للحملات الإنتخابية، لا تجرؤ أن تعلن عن مُعارضتها لما تراه الأغلبية، بأن ترفض الديموقراطية، أو تعلن عن عدم جدوى النصرانية كدين، أو ما شابه. لا تكاد تسمع إلا همساً للأقلية المسلمة، أو الإسبانية، أو الإيطالية، دع عنك ما يُحرِّضُ على الخُروج على النظام السائد في الدولة، والتي ارتضته الأغلبية، لا في التلفاز، ولا في الإعلام بكامله، رغم إنهم مواطنون يتمتعون بالمواطنة الكاملة، وكثيرٌ منهم من وُلد في تلك البلاد، ولم يعرف غيرها.

لكن هذه الظاهرة، في بلادنا، أصبحت هي الأصل، أن تتصارخ أقليةٌ تنتمى لفكر خَارجيٍّ غريبٍ عن الأمة، دون حياءٍ أو خوف، لا للمطالبة بمساواة أو رفع ظلم عنهم، حاشا لله، بل يتصارخون بضرورة كبت رأي الأغلبية وهضم حقها في التعبير، وهم أصلاً دعاة الديموقراطية – بزعمهم!

وهذه الظاهرة تدل على أمور عدة، يتميز بها مجتمعنا المصريّ، وهي غالباً ليست أصيلةً فيه، لكنها أصبحت غالبةً عليه من جرّاء طول التعود. منها أنّ الغالبية قد إعتادت الصّمت على الأذى، خاصة بعد ذلك الإنفجار الذي حدث في ٢٥ يناير، والذي أخرج الكثير من الإحساس بالكبت، وفرّغ الشحنة الغاضبة، دون أن يصلَ إلى هدفه، فعاد إلى حيث بدأ، من الصر والصمت.

وأخرى، ذلك الشُعور بالإنهزام والإحباط العام، الذي أصبح قابعاً على صُدور الغالبية من المُسلمين وعلى عقولهم، فجرّدهم من الدافع الحاسم اللازم لإبداء العزة وإعلاء الكلمة. وهو شُعورٌ استوى فيه العامة والخاصة من الأغلبية. فإن رؤوس الغالبية، والمتحدثين باسمهم، واقعون تحت تأثير نفس العوامل التي ذكرنا، فهم على حذرٍ من كلّ كلمة يقولونها، أو تصريح يطلقونه، إذ يعلمون أنّ مدافع الأقلية ستصب حم مَها على رؤوسهم، أيا كان التصريح! وهم قد إستسلموا منذ عقود مضت، ومنهم من وجَد تبريراً شرعياً تأويلياً لهذا الإستسلام والصمت. فلما فقد الناس «رؤوسهم» فقدوا صِحة التوجه، ولاذوا هم الآخرون بالصمت.

وأخرى، أنّ الأقلية المتمثلة في القبط واللادينين، هم أصحاب الأبواق الإعلامية، ينفخون فيها ليلا ونهاراً، ويكترون أفواه من يسمونهم «الإعلاميون» من كلّ من انعدم ضميره وانخرم دينه، وهم أصحاب المال، ينفقونها بغير حساب، ليكونَ عليهم حَسرة، وهم أصحاب السلطة، إذ منهم كلّ السياسيين الرسميين بلا خلاف، ومنهم جُلّ أصحاب الأعهال ورجالِ الأقلام، ولحق بهم «رجال الدين» من القبط التي تمثلهم كنيسة قوية مستقلة عن الدولة، ومن أزهرٍ تابعٍ ذليلٍ لمن يَحكم أياً كان. فكان هؤلاء الأقلية الشذوذ هم أصحابُ الصَخبِ والصراخ.

فهذا الصخب، الذي يقابله ذلك الصَمت، دلالة على أن الأمور في مِصر مَقلوبة رأساً على عقب، أكثر من أيام مخلوع شرم الشيخ، إذ كان في عهده سَببٌ ظاهِرٌ للصّمت من الجانبين، أقليّة وأغلبية، إن اسْتثنينا الكنيسة التي تتبع الغَرب قلباً وقالباً. أما اليوم، فقد خرج من قمقم الأقلية قِزمٌ في صُورة ماردٍ، لسانٌ بلا جَسد، يقفِز ويَصرُ خ تفزيعاً لمَن حَوله، وأطلّ برأسهِ من قمقم الأغلبية ماردٌ أبكم، استنشق عبيرُ الدنيا لحظة ثم عادَ إلى قُمْقمِه، وكأنّ شيئاً لم يكن.

ثم، نُحذّر الأغلبية الصامتة، أنّ هذا الصَمت محسوبٌ عليها، في الدنيا حيث سيزداد فُجرِ العِلمانية اللادينية وعُهرها وسيظل الحُكم الجَبريّ العَسكريّ، الذي

ينتمِى قواده (بضم القاف وفتحها) إلى هذا الفريق، يقمَعُ الإسلام والمُسلمين ويخرّب في البلاد ويفسد في العباد. وفي الآخرة، إذ إن الله لا يرضى عن الصامت الجبان، فالسّاكت شيطان أخرس.

ذلك الحالُ المَقلوب جعل المشكلة تتفاقم، والهوّة بين الأقليّة الصّاخبة والغالبية الصّامِتة تسمع. والمُقامرة الآن هي هل تظل الأغلبية صامتة؟ وهل هي أغلبية صبّاء كما هي بكماء، لا تسمع الصّخب الذي تجاوز كلّ حدّ، والذي يظهرُ أنّ عمله قد أثمر، وأن الجيشَ سوف يغلب الصّخب على الصّمت.



#### لماذا يخاف العِلمانيون الشريعة؟ ٣٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لماذا يخاف العلمانيون الشريعة؟ لا أقول لماذا يكرهونها، لأنّ ذلك أمر معروف مؤكد لا يحتاج إلى تساؤل، قال تعالى «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا آنزَلَ ٱلله فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُم سمده، فتراهم يَجِمُون، وتدور أعينهم في مآقيها، ثم يثورون ويجمجمون في وجه المسلمين: لماذا يردّدون لا إله إلا الله عالياً؟ لماذا يعلنون: نريد الشريعة؟ بل وينسَحبون من الجمع المَبروك، إحتجاجاً على قول لا إله إلا الله، وهم، يعلم الله، حِفنة لا تزيد على المئين. إنها السؤال: ممّا يخافون؟ ما الذي في الشريعة الإسلامية مما يخيف هؤلاء، ويجعلهم يتعالنون برفضها رفضاً قاطعاً؟

العلمانية، التي يدْعون اليها بَديلا عن الشّريعة، لا تدعو إلى منظومة قانونية تشريعية محُددة أو قائمة، بل هي تقبل بأي مصدر قانوني، وبقول أيِّ من المُعتنين بالقانون، مهم كانت مرجعيته أو ثقافته. إذن، هي لا تدعو إلى مَرجعية، بل إلى الأخذ عن كلّ من قال قولاً في شؤون الحياة ونظم الإجتماع.

والإسلام، ذو مَرجِعية محُدّدة، ومبادئ وأحكام عامة مُدوّنة، ونظام إجتاعي وثقافي وسياسي وإقاصادي وتشريعي متكامل، يَصلح، كأوفي ما يكون الصلاح، كهيكل عام لتنظيم أي دولة على الأرض، مع الرحابة والسعة والمرونة التي يتمتع بها في مواجهة المستجدات، أو الإختلاف في العادات وتباين الثقافات، من خلال مفهوم «الإفتاء»، الذي شقه الحكم الشرعي، وشقه الآخر الواقع الحالي. وهو الشقُ الذي يؤكد على قيمة المشاركة الإنسانية في صناعة الفتوى. ودعونا ننظر إلى عدد من قواعد التشريع وأدلته، ندلل بها على هذا صحة هذا القول، بالقول لا بالإدعاء.

فمفهوم الإستصحاب، يعنى فيها يعنى، بعيداً عن ألفاظ الأصول المتخصّصة، إرساء مبدأ المحافظة على ما استقر من أمور في حياة الناس دون تعديل أو تبديل، إن لم تخالف نصاً

أو تُصادم عُرفاً متبعاً، وهو ما يعبر عنه بأنه «إبقاء الأمر على ما هو عليه». وفي هذا تأمين واضحٌ لما استقر من عادات تختص بها الشعوب وتتهايز عن بعضها البعض، إلا لو تعارفوا على منكر تأباه الفِطر وتمُجّه الفِطن. وهو مكملٌ لدليل «العرف»، الذي يعنى صراحة أن ما لم يكن له حكم تشريعيّ محدد، فالمرجع فيه إلى عرف الناس. ومفهوم «المصلحة المرسلة» أدلّ على هذا الأمر الذي نقول، إذ يجعل الحكم الشرعيّ خاضعاً للمبادئ العامة في الشريعة، التي لا يختلف عليها عاقلان، والتي فيها مُتسعٌ لإستيعاب التعدد في الرأي والنظر والإجتهاد. ثم مفهوم «الإستحسان»، الذي أسهاه البعض «القياس الخفيّ»، والذي، مرة أخرى، بعيداً عن ألفاظ الأصول المتخصّصة، يعنى الرجوع إلى قواعد شرعية قد لا يظهر لبادي الرأي وجه ملاءمتها. وفي هذا براحٌ وسعة تعتمد على قوة فهم الفقيه، أو القانونيّ إن شئت، في تحقيق مقصد الشارع، والذي لا يختلف عليه عاقلان. وغير ذلك كثيرٌ مما لا يتسع له هذا الحيز، وإنها أردنا أن نؤكد على أنّ التشريع الإسلاميّ قادرٌ على تسير أمور البلاد والعباد دون إجحافٍ أو تحجر.

فالإسلام إذن، ليس أحاديّ النظر، ولا أحاديّ الوجهة، بل فيه متسع للإجتهاد البشريّ في الشق الأول، الذي هو استنباط الحكم الشرعيّ فيما ليس فيه نصٌّ محددٌ، وهو الغالب الأعمّ من الشريعة، و في كامل شقه الثاني، المتعلق بتحديد الواقع، واختيار ما يَصلُح له من حُكم، أو إن شئت، من قانون.

فإذا فهمنا هذا الذي قدّمنا، بقي السؤال الذي سألنا حائراً دون إجابة، لماذا إذن يخاف العِلمانيون الشريعة؟ هم لا يتقيدون بمصدرٍ معين، بل يأخذون من كلِ بشر، فلما لا يعتبرون الشريعة جزء من الإجتهادات البشرية، ويقبلونها من هذا المنظور اللاديني؟ لماذا يقبلون كلّ مصدرٍ إلا إياها؟ ما الفارق بين الشريعة وبين غيرها عند من يقبل التشريع من أي احدٍ، حتى لو كان يجي الجمل، الذي يطلقون عليه «الفقيه الدستورى!!»؟ فإن هذا النظر يوفّر الكثير من المُواجهات والصِراعات، التي لا داعي لها، والتي تحركها أجنداتٍ صليبية صهيونية، تسعى لعدم الإستقرار في بلادنا من خلفية المصالح المادية، لا حفاظاً

على ايديولوجية محددة، والدليل صداقتهم وتحالفهم مع دولٍ أخرى تعلن الشريعة إسماً وتحاربها حقيقة.

مَنْ مِن هؤلاء العلمانيين، يخشى أن تمنعَه الشريعة من الزنا؟ مَنْ منهم يخاف أن يُحجَبَ عنه الكأسَ والشراب، ويُحرم من مخادنة المحارم من الفتيات الكِعاب؟ من منهم ستمنعه الشريعة من السطو على المتاجر والبنوك ليلاً، والنشل في الحافلات نهاراً؟ من منهم قطّاع طُرق، يخشون حدّ الحرابة؟ كم منهم ينتوى الإعلان عن رِدته عن الإسلام عَلناً، وفي النفاق والزندقة متسعّ لمن أراد؟

إن من أراد الشرب والسكر والعهر، في ظل الشريعة، فليفعل في بيته، غير مُتعالِنٍ. ومن أراد أن يرني منهم، فليزني في بيته فرداً ولا يزني جماعة! ومن أراد أن يسطو على حقوق الناس وأموالهم، فليفعل على مسؤليته، وليُتقن ما يفعل، وإلا فقد كفه، جزاءاً وفاقاً. الأمر في الشريعة، هو حماية الغالبية العظمى، ممن لا يسكر ولا يزني ولا يسرق ولا يقتل، ولا يسعى في الأرض فساداً وحرابة. وعدم تطبيق الشريعة إفتئات على حق هذه الغالبية في الطهر والعفاف، وفرض رأي الأقلية، التي تحب أن تشيع الفاحشة في جوانب المجتمع، ليتسنى لهم فعلها دون خجل أو غربة أو إستخفاء.

ثم، أين في دعوات العلمانيين ما يختص بنظام إقتصادي محدد، ثبتت جدواه في علاج الفقر والجهل والتخلف، الذي عانينا منه، ولا نزال، عقوداً عديدة، باسم العلمانية ومحاربة الشريعة؟

لعل أحداً من العلمانيين، أن يتلقف مقالي هذا، فيعرضُ وجهة نظرهم، ويدلي بجوابهم، فنحن لا نحجر على رأي ولا نصادر قولاً، إلا ما كان فيه استهزاءٌ بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

# التّحالفُ اللّاعقلانيّ .. بين الصوفية والعلمانية ١٠ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

من المعروف، كما قرّر هنرى برجسون في كتابه «سيكلوجية الضحك»، أن أهم مُولدات الضحك عند الإنسان هي المُقابَلة بين متناقضين، يصعب عادة وطبعاً أن يتخيل العقل تلاقيهما. وقد تذكرت ذلك حين قرأت قصة «المليونية» التي قرّرتها بعض الطرق الصوفية، خاصة العزمية، نسبة لعلاء أبو العزايم، بالتعاون مع العلمانيين كالبرادعى والحمزاوى، حيث أثارت ضَحِكى، على ما في القلبُ من أحزانٍ موجِعة.

كيف يلتقى غَرضُ الصّوفي، الذي ينأي بنفسه عن الدنيا، ويعتبرها ظاهرٌ لا حقيقة له، كما يدّعى، ويُقصِرُ النفس على القليل، ويزهدُ في المتاع، ويلفظ السياسة، ويضع الآخرة ورضاء الله فيها هدفاً أول وأوحد، كما يروج، مع غرض العلمانيّ، الذي يُنكر الإحتجاج بالآخرة، ويجعل الدنيا أكبر هَمّه ومَبلغ علمه، لا ينظر إلا اليها، ولا يعوّل إلا عليها، ويرسِم سياسته على أساس أن الدين إبتداءاً لا وجود له في حياة الناس؟ كيف يلتقى العِلمانيّ، صاحب المعقول، كما يدّعى، الذي لا يعترف إلا بها يرى، ولا يُقِرُ إلا بها يَثبُتُ في مجال الحِسّ ومعمل التّجارب، والذي يَجعل التّلازم السّببي أقوى من الإرادة الإلهية، مع الصوفيّ، صاحب اللامعقول، الذي تقوم عقيدته على الكرامات والولايات، وخوارق العادات، والإيمان بأصحاب الخطوة، وفصل السّبب عن المُسبَب فصلاً تاماً وقاطِعاً، ويُعلن أن التوكّل والإيمان بأصحاء ون زادٍ ولا ماء؟

هذا التجمع، بين غَرضِ الصّوفيّ وغَرضِ العِلمانيّ، لا يفسّره إلا أمرٌ واحدٌ، هو إفلاسُهما جميعاً. فالعِلمانيّ، لو وجد له في الشارع من «المثقفين» كما يدّعى، ما يجعل له قوة ووجود، ما لجأ إلى صاحب الخرافة واللامعقولية، لنصرته، وتكثير عدده، والصوفيّ، لو كان آمن بتلك المزاعم التي يروّجها عن مذهبه بين أتباعه، من زُهد وتقشّف وبُعد عن الدنيا، ما لجأ إلى العِلمانيّ، يُعينه على أمر الدنيا التي تعيش حقيقة في قلبه، وإن غابت عن طَرف لسانه.

محمد الرادعي، وعمرو حمزاوي، والسيد البدوي (زعيم الوفديّة لا وليّ الصوفيّة!) وأمثالهم من مروّجي العلمانية اللادينية في مصر، يعلمون تمام العلم أن لا حقيقة لتواجدهم في الشَّارع المصريّ بين الناس. وهم يعزون ذلك لجِهل الشعب، وإنعدام الثقافة، من حيث جعلوا لفظ «الثقافة» حِكراً على مذهبهم اللاديني المُتهالك. وهؤلاء يعتقدون أنهم وحدهم من اطلع على ما يرونه ثقافة، والتي هي نتاجُ العَقل الغربيّ أصلاً، مثل الفلسفة اليونانية من عهد هراقليطس، إلى سقراط، وأرسطو وافلاطون. والمثقف هو من قرأ أعمال عمانويل كانت، ودرس رينيه ديكارت، ونظر في مثالية هيجل، وليرالية جون لوك، ورعونات نيتشه، ورياضيات برتراند رسل وتأريخه، وفلسفة جماعة فيينا التي بلورت الفلسفة الوضعية المنطقية، والتي نَصَرها في مِصر زكي نجيب محمود، وتربويّات جون دووي، وشطحات باروخ سبينوزا، وتشكّكات ديفيد هيوم، ويوتوبيا توماس مور، أو ما دوّنه من تَفلسَف في الإسلام كابن سينا وابن رشد، وابي حامد الغزاليّ، الذي هَدم أعمالهما في رائعته «تهافت الفلاسفة»، وغير ذلك كثيرٌ مما قرأه كلُّ من إحترم قلمه أنْ يكتب في مسائل الإجتماع والعُمران، ويتناول الفِكر الإنساني، دون أن يَطّلِع على هذا الغُثاء المُتراكِم من نتاج العَقل البَشريّ، الذي إختلط فيه الحق بالباطل، والصالح بالفاسد. وهؤلاء لا يدركون أن الثّقافة، كما يرونها، ليست حِكراً عليهم، بل إننا ندّعي أن هؤلاء «المثقفين»، السياسيين منهم والكتاب والإعلاميين، هم أنصاف مثقفين، من حيث عدم إلمامهم المُخزى بالثقافة العربية وعلوم الإسلام. ولا أدلُّ على ذلك من إعتراف أحد كبرائهم، وإن كانت قمته أشمخ كثيراً من أقزام اليوم، وهو د.زكى نجيب محمود الذي إعترف بجهله الشديد بالثقافة الإسلامية، والتي حاول أن يَستسقى من بحارها في السنوات العشر الأواخر من عمره، كما ذكر في كتابه «تجديد الفكر العربي»، وهو من هو في الفلسفة والأدب، ليس علاء الأسوانيّ أو سيد القمني، وأشباههم وأضرابهما.

والصوفية الذين تَحالفوا مع الشّيطان، من أتباع أبو العزايم، قبّح الله وجهَه، هم منْ صَالَح النظام السابق وركب موجته ووالى وعادى عليه، فهم، حقيقة، فلول من فلول الحزب

الوطني، يُساندهم فلول سياسية من بعض رجال «سرقة» الأعمال، والمنتفعين والمتطفلين على موائد الثورة، ممن يُسمون أنفسهم إئتلافات ثورية، وما هم إلا تورّمات ثورية، تريد أن تجد لها مكانا على الخريطة السياسية الجديدة.

هذه الجمعة التي يَدعون اليها، والتي أتت الأخبار بفشلها قبل بدئها، لإعتراض عدد من الطرق الصوفية الأخرى عليها، هي أضحوكة في زمان قلّت فيه المُضحكات، وزادَت في المُبكيات، إلا مثل أمر هذه المليونية، المُضحكة المُبكية.



# وسائل العِلمانية .. في مُواجهة الإسلام ٢٧ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث عن معنى العلمانية، ومضادتها للإسلام، حديث مكرورٌ، لم يعد هناك من المُهتمين بأمر الدين من الناس من لا يَعرفه ويَعيه. لكنّ الحديث عن مَواقف العِلمانية، وتمييزها وأهلها، ومعرفة ما يحيكون ويدبرون لسلب الإسلام أخص خصوصياته في حياة المسلمين، هو ما لا يصح التغافل عنه، إذ هذه الوسائل متجددة، وتلك المواقفُ سافرة متخفية. فلابد للمسلم من أن يتابعها عن كثب، وأن يكشف عوار أهلها، ويفضح طرقهم ووسائلهم ما استطاع لذلك سبيلا.

الوسائل التي يتبعها العِلمانيون اليوم، بعد أن انكشفت مُصطلحاتهم، وعرف الأقصى والأدني حقيقة انتسابهم إلى العلم زيفاً وغشاً وخداعاً، تتمَحور في عدة طرق، منها تبنّى لافتة الليبرالية، ليتهيأ للناس أنها تختلف عن العِلمانية في الأصل والجوهر. ومنها التقرب إلى من ينتسب إلى الإسلام زوراً، ليكون لأهلها نسب بالإسلام، ومنها إدعاء عدم الخروج هم الإسلام، رغم تبنى مبادئها، ومنها إستخدام الفزاعة القديمة، تهمة التكفير لمن يلقى بالحق في وجوه أهلها.

وحين نتحدث عن العلمانية، أو على الأصح «العالمانية» فإننا نتحدث عن عقيدة، تتخذ من التركيز على «العالم» المحسوس، وما فيه دينا ومنهجاً، وتتنكر لكل ما هو غير محسوس سواء كان الله سبحانه، أو الملائكة أو اليوم الآخر. فهو إذن موقف عقدي بالمقام الأول. أما الليبرالية، فهي موقف إجتماعي عَملي بالمقام الأول، تعنى التحرّر من القيود بإطلاق، خاصة من قيود الدين. فهما مختلفان أصلاً، وإن أدّت العِلمانية العَقدية إلى الليبرالية الإجتماعية، فهي منها كالسبب من النتيجة. ولذلك يلجؤ منافقي العلمانية إلى التقلب بين التسميتين، بحسب المُخَاطَب. فإن خاطبوا مسلماً يحرص على العقيدة، رفعوا التقلب بين التسميتين، بحسب المُخَاطَب. فإن خاطبوا مسلماً يحرص على العقيدة، رفعوا

شعار الليبرالية، وإن خاطبوا «مثقفاً» - بزعمهم - رفعوا لواء العلمانية، «يُخَلِّدِعُونَ ٱللهَّ وَٱللَّهَ وَاللَّهَ وَمَا يَشْعُرُونَ» البقرة ٩.

أما عن التقرب للإسلام، فهؤلاء يعلمون أنهم يتحرّكون في مجتمع مسلم بالفطرة والسليقة، وأن أيّ حَديث يبغى بالدين فساداً أو إفساداً، لن يجد إلا المقاومة والعداء، فكان لابد أن يلبس عؤلاء مسوح "إسلام" ما، ليحاولوا التقرب به إلى الشعب، أو على الأقل الغافلين منه، وتعلقوا باستار التلفظ بكلمة الشهادة، كتميمة تدرأ عنهم الوصف الحقيقي والمناسب والملائم لما هم عليه، وهو الكفر بدين الله وشرعه. وهو ما نراه من شيوع قولهم بأنهم مسلمون لا يزالون، وان القول بالمشروع العلماني"/ الليبرائي" لا ينزع عنهم هذه الصفة! وكذبوا، فإن كلّ فكرة ومبدأ يقوم عليه الفِكر العِلماني"/ الليبرائي"، هو معاد لله ورسوله، محاد لدينها.

أما عن التلويح بالفزاعة القديمة، التي استخدمها النظام الحاكم منذ عهد الحالك السادات، وخلال عهد المخلوع مبارك، ألا وهي فزاعة التكفير، وخلاصتها أنّ المسلم لا يصح ان يكفر أحداً مها قال أو فعل، طالما هو متشحّ بتميمة الشهادة. ونحن لا نقلل من فضل الشهادة، وأثرها، وأنها تطيش بها السجلات، حاشا لله، لكن نستخدمها في الحدود التي رَسَمها الله سبحانه، ضِمنَ منظومة الإسلام والكفر، ودلالاتها، ونواقضها، دون أن نتعدى على تفسير آية، أو نسقط حَديثاً أو نتخطى دليلاً. ولسنا بصدد شرح هذا الأمر، فقد أوسعه العُلهاء بسطاً، ودونا فيه ما هيئ لنا الله بفضله، لكن نكتفي هما بأن نقرر أن المسلم شئ، وناطق الشهادتين شئ آخر. وإن استلزم الإسلام النطق بالشهادتين لزوماً، فلا يستلزم النطق بالشهادتين الإسلام لزوماً. وناطق الشهادتين ينبغى أن يُلحقها بها يؤكدهما، فإن ألحقها بها يناقِضُهها، والتزم ذلك المُناقض، رغم علمه وتحذيره، سقطت عنه حمايتها. والإسلام لا يسقط بالمعصية، لكن يسقط بها قررت الشريعة أنه كفرٌ مناقضٌ للتوحيد. والفاعل المعيّن للكُفر، إن فعله في مكان اشتهرت فيه الحُجة القائمة بالحق، بل وتَنَاظَر الناس فيها، إئمة العلهانية وإئمة الإسلام، على الهواء، وصارت مما علم الكبير وتَنَاظَر الناس فيها، إئمة العلهانية وإئمة الإسلام، على الهواء، وصارت مما علم الكبير وتَنَاظَر الناس فيها، إئمة العلهانية وإئمة الإسلام، على الهواء، وصارت مما علم الكبير

ولم يَغِب عن الصَغير، وتسامع بها القاصى وملأت أسماع الداني، على الصُحف والتلفاز والإنترنت، وخَرجت من أجلها التظاهرات بالملايين، لم يبق مجالٌ للحكم بإسلامه، ووجب الحكم بكفره عيناً. فلا يصحُ أن تخيف هذه الفزّاعة المسلمين، خاصة من يناظرُ هؤلاء على الهواء، بل يجب أن يَصْدَعَ بالحقّ، قبل أن يَصْدَعَه الباطل.

هذه الوسائل الثلاث التي يتوارى خلفها أئمةُ العلمانية ورؤوسُ الكفر الحديث، يجب أن يعيها المسلمون، وأن يجيدوا الردّ عليها، وشَرحها للعامّة من الناس، فإن هؤلاء الإئمة يخدَعون الناس عن دينهم، بتلك الدّعاوى الزائفة عن الحداثة والعصرية ومواكبة الحضارة وملاءمة العصر، وكأنها كلّ هذا لا يتأتّى إلا بتعرية المرأة، والسّماح بالمخمور، والتربح من الدعارة، إباحة الربا، الذي خرب إقتصاد الغرب كها هو مشهودٌ، والسقوط الخلقي الذي يسمونه «الفن»، والتخلي عن العلاقة بالله، تحت زعم إنها علاقة خاصة، يشهد الله أن أئمة العلمانية اللادينية لا يركعون لله ركعة إلا تورية ومداهنة في الأعياد والمواسم الرسمية.



# القبط

# الفتنَة القبطيّة .. وزَحفِ الثورةِ العِلمَانية ١٠ مارس ٢٠١١

قضية إطفيح، هي من الأحداث التي تهدّد سلامة مصر ولاشك، والتي بدأت بترويج قصة حبٍ بين شَابٍ مسيحيٍّ وفتاة مسلمة، أدت إلى حرق كنيسة هناك. وهي قضيةٌ كان من الواجبِ التعامل معها من العقلاء في إطار هذه العلاقة الشخصية، وبيان إستِحالة مثل هذه العلاقة خاصة للفتاة المُسلمة، إن صحّ الخبر، وفي إطار جريمة قتل والد الفتاة فيها بعد، دون أن تصعد الأمور في وقت تغلى فيه البلاد، ويعيثُ فيها المخرّبون من بقايا النِظام فساداً، ويحاولُ فيه المُخلِصون تجاوزُ المَاضي الأسود إلى حَاضرٍ أزهرٍ وأفضل.

ثم الحِراك القَبطيّ الذي يراه الشارع المصريّ حالياً، والذي هو إمتداد لظاهرة المطالب القبطية التي بدأت قبل الثورة، إنها يهدِف إلى بلبلة الشارع المِصريّ لصالح النظام الفاسدِ والي لا تزال بقاياه تعيث الفساد في الأرض، بعلم الجيش ورضاه، ثم إنتهاز هذه الفرصة النادرة لفرض عقيدة الأقلية المتمثلة في القبط، مدعومين بأقلية أخرى تستَخدمُ ملف الأقباط لترويج أيديولوجياتها، هي طائفة العلمانيين والعلمانيات، الداعين إلى دولة علمانية لادينية (التي يُطلقون عليها مدنية، تورية وخبثاً)، تتسق مع عقيدَتهم الكفريّة، ومع عقيدةِ القبط التي تدعى عدم الإهتمام بالسياسة.

نريد أن نؤكد أنّ حَرقَ الكنائس أمرٌ ليس من إلإسلام في شيئ، ولم يثبت عن رسول الله صلاه عليه وسلام أنه أمر بحرق أي بيعة أو صومعة أو دير طوال سيرته الكريمة. لكنّ الأمرَ ليس بهذه البساطة، فغرض القبط أبعد مدى من مجرد الإعتراض على حرق كنيسة. أمر القبط هو أمر الإخلال بالهوية الإسلامية لمصر، وحجب وجهها المسلم، وصبغها بصبغة علمانية قبطية، يدعونها منذ قال أحد كبراؤهم أن المسلمين زوارٌ في مصرّ! هذه هي الكارثة التي يجب أن ينتبه كلّ من يتصدّى لهذا الأمر من أنها العامل الأوّل.

القبط في مصر لم يُصِبهم إضْطهَاد ولا تفرِقة في يومِ من الأيام.

أَنْ يُسمح لقبطيّ بالترشّح لرئاسِة جُمهوريةٍ مُسلمة و أمرٌ مُستحيلٌ عَقلاً وشَرعاً. كيف ولم نرَ في دَولةٍ غالبيتها من النَصَارى في أوروبا وأمريكا مُسْلماً يُرشّح أو يُمكن أن يكون مُقبولاً لدى شُعوبِها رغم أنّ عقائِدهم لا تتعرّض لهذا الشَأن ولا لأيّ شَأن سياسيّ.

أَنْ تُرفع المواد التي تنصّ على أن الدولة مُسلمةٌ، وأن شَريعة الإسلام هي المَصدرِ الأَسَاس (يب ان تكون الوحيد)، هو أمرٌ مستحيلٌ، يعرفُ ذلك الأقباط، لكن لا يعقله العلمانيون من المنتسبين للإسلام! ويعلم الجميع أن دون ذلك فيضاناتٍ دماء تسيل، ولن تكون الغالبية المسلمة فيها هي الخاسِرة.

أنْ تعلو أصوات عِلمانيات من أتباع هدى شعراوى قديهاً وسُكينة فؤاد وإيناس الدغيدي حديثاً، المطالب بحُرية المَرأة وتبديلِ أحكام الأحوال الشخصية، النابعة من الشريعة، لهو أمر أقل ما يوصف به أنه عبثٌ رخيصٌ لا يجدر بأحدٍ أن يلتفت اليه، وعلى أزواج هؤلاء النسوة المُتفلّتات أن يهارسوا رُجولةً يبدو أنها قد فارقتهم لزمنٍ طويلٍ.

الإسلام يحفظ كرامة المرأة وحقها في كلّ رعاية وتقديرٍ كأم وزوجٍ وأختٍ وإبنةٍ، كها لا تحفظها العِلهانية المُلحدة، وتحرص على مكونات المجتمع وصيانة عفته وطَهارة نسائه ورجاله، وصالح نشيّه ورعاية أطفاله، بها لا يعرفه المجتمع الغربيّ الذي فقد الخُلق والكرامة. ووالله الذي لا إله إلا هو، لا أدرى عن هؤلاء الأخوات المتحجبات الذين خرجوا جنباً إلى جنب ينادين بالحرية، اي حرية يقصدون؟ إن كانت لآحادهنّ مَشاكل فردية مع رِجالٌ غاب عنهم خُلق الإسلام ورحمته ورفقِه بالمرأة، فهذا محلّه القانون والمَحَاكِم، ليس ميدان التحرير الذي يهدف بها محرّكوا هذه الحركاتِ من علمانيات متفلتاتٍ تغيير الدستور وتبديل القواعد الإسلامية الثابتة.

ثم الحلّ لهذه الأحداث لايمكن ان يكون بتلبية مطالبِ الأقلية على حساب الأغلبية، كما تعوّد النظام البائد أن يفعل شِراءاً لأصوات ناخبى الأقلية، تماما كما تفعل الدول الغربية في تلبية مطالب أقلياتها من أصحاب الشذوذ أو غيره كسباً للأصوات. بل يجب أن توضع

النقاط فوق الحروف، ويتضح في مصر من هم أصحابُ الغالبية المطلقة، ومن هم أصحابُ الغالبية المطلقة، ومن هم أصحابُ الأقلية الرمزية. والعجب أن هؤلاء الذين يدعون إلى نظام ديموقراطيّ هم أنفسهم من يدعون إلى تجاوز إرادة الغالبية وطرح أولوياتها جانباً. نفاقٌ ما بعده نفاق!

على شباب مصر المسلم، من الإئتلافات الشبابية الثورية أو غيرها في أرضِ مصر على إتساعها، أن يكونوا على حَدْرٍ من هذه التآمرات، سواءاً من القبط أو من العلمانيين. كذلك يجب التحوّط من قوى النظام البائد من أمن الدولة وفُلولِ الحِزبِ الوَطنيّ – اللذين يَأبى الجيش حلّها حتى الآن! – أن يَستغلوا هذه الأجَواءِ المَشْحونة بتغذيةِ الصِراعِ الطائفيّ، وهو ما لا مصلحة لأحدٍ فيه. ولكُلِ مقامِ مقال.

الإسلام عالٍ بإعلاءِ الله له، والمُسلمون له ناصِرون، ولا تغاضٍ أو تنازل في هذا الأمر، لا الآن و لا أبد الدهر.



#### فتنة القبط .. ودولة نظير جيد ٢٧ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

أمر الأقلية القبطية في مصر. وعلاقتهم بالغالبية المُسلمة، أمر محيّر للباحث. فبينها هم يعرفون أنهم أقليّة ضَعيفةٌ، إشتهر عن أبنائها الجبُن منذ قرون، حتى أصبح وصف القبطيّ مقترنا بالجبان في العرف اللغوى العاميّ، تراهم قد استشرسوا وتطاولوا على حقوق الأغلبية المُسلمة، بل وهدّدوها وإختطفوا المُسلمات من بناتها، كما فعلوا مع وفاء قسطنطين وكاميليا شحاته وغيرهن، بل وقتلوا من جرأت على إعلان إسلامها كسلوى شهيدة الإسلام.

وقد تكون هذه الظاهرة مفهومة مُبرّرة في عهد مُبارك، إذ إن ذاك الفاسق قد اصطلح مع زعيم القبط نظير جيد (الموسوم بشنودة)، الذي يتقوى بقبط المهجر الخائنين لوطنهم، على أن يعينه على إمرار مشروع التوريث مقابل أن يجعله، وعبيده، يفعلون ما يريدون من هجوم على القرآن، وإتهامه بالتحريف، إلى خطف العفيفات من المُسلمات المُهاجرات إلى الله، وتسليح لميليشيات مسلحة، وتكديس أسلحة تنبؤ عن سوء نية مبيّت. إلا إنه من غير المفهوم، بعد أن إنهدم النظام على رأس صاحبه، أن يستمر المَوقف القبطيّ يحاول أن يفرضُ ممارساته التي تصور له أنه دولة داخل الدولة. على ماذا يعتمد هذا المخبول نظير جيد وأتباعه؟ كيف وقد رأوا بأم أعينهم الملايين التي ركعت لله في كافة ميادين مصر، وهؤلاء القبط قابعون في جحورهم بأمر سيدهم ومعبودهم نظير؟ كيف وقد اسقط هؤلاء الشباب نظام مبارك بشراسته وقوته؟ أيظن هؤلاء أن المُسلمين غير قادرين على إيقافهم عند حدّهم؟ إذا خابوا وخسروا.

وما وصلت اليه العَجرفة والعنجهية القبطية سببه، إلى جانب ما ذكرنا من دَعم النِظام الفاسد، هو ما كان من ضغط عنيفٍ لنفس النظام على المسلمين، وعلى كلّ من ينتسب له لصالح الكفار من اللادينيين الليبراليين أو من القبط، على حدٍ سواء. وقد رصد هذا

التصور عدد من المحللين ومنهم القبطي، مثل الدكتور رفيق حبيب المعروف بنزاهته ودقته فيها يكتب.

والغريب كذلك، أن مفهوم المواطنة المزعومة والوحدة الوطنية المشبوهة، لا يجدا من نصير لهما إلا الليبراليين واللادينيين ممن يحمل اسها مسلها أو انحدر من نسل مسلمن أو من «المفكرون الإسلاميون» الحاملون لجراثيم الليبرالية! بينها لا تجد قبطياً من رؤوس الكنيسة يدعو إلى هذه الأمور، وكأنها لا تعنيهم! بل نجدهم يحرضون شبابهم المخدوع نحو مطالبات محددة كبناء الكنائس. في حين أن رؤوس الدين الإسلاميّ الرسميون كمفتى الجمهورية وشيخ الأزهر يعاملون من قِبَل الكنيسة كأنهم ذبابٌ نجسٌ لا يُسمح له بدخول هذه الكنائس.

أمر الأقلية القبطية التي لا تزال تعيش فترة ما قبل مبارك في مصر، رغم أنه محيرٌ لمن يبغى منطقاً، إلا إنه سهل ميسورٌ حله. وهناك كثيرٌ من الخيارات المَطروحة، والتي تعتمد على جِدية المسلمين، ومدى تكافلهم ووحدة هدفهم بهذا الصدد.

- 1. المرحلة الأولى: وهي الدفاع السلبيّ السلميّ: أن يوقف المسلمون تعاملهم بالكامل مع أي عملٍ أو صيدلية أو طبيبٍ قبطيّ، في كافة قطاعات الحياة، وعلى رأسها إستعمال شبكة ساويرس للإتصالات، بطريقة منظمة ممنهجة، عن طريق لجنة للمقاطعة تتولى التنسيق والمتابعة، مع المسلمين في كافة أنحاء البلاد.
- 7. المرحلة الثانية: وهى الدفاع الإيجابيّ التحذيريّ: أن يوجه لهؤلاء تهديداً صَريحاً، ومحدداً ومؤقتاً بموعدٍ محدد، لتسليم الأخوات الأسيرات، مع الإعداد الجاد بالتعاون مع كافة الإتجاهات الإسلامية العاملة، ممن لم يستلموا للخوف والرعب بعد، لعمل تحرك مليونيّ في مواقع محددة، ككنيسة العباسة، حيث يقبع نظير، وحول الأديرة التي يُعرف وجود الأخوات فيها.
- ٣. المرحلة الثالثة: مرحلة التأديب والإصلاح: وفيها يتم التحرك لتحرير الأخوات،
   وإعطاء القبط درساً لا ينسوه.

ولعل المجلس العسكريّ أن يعرف مدى حساسية هذا الأمر وخطورته، في هذه المرحلة الحرَجة من تاريخ مصر. ولعله أن يتعامل مع هذه المسألة بحكمة وسُرعة، وأن يراعي أن المَسألة تتعلق بدين الغالبية، وبشر فها وبكرامتها، فمن ذا الذي يَسمح أن تُختطف ابنته وتُحبس من قبل مجُرمين قبط دون أن يُحرّك ساكناً؟ ولعله أن يُعامل نظير جيد كها عامله أنور السادات، وأن يضعوه في موضعه داخل إطار القانون، لا أعلى منه، وإعلامه أن القبط، بالإضافة إلى يحي الجمل، هم وحدهم من يمكن أن يُقبّل يديه، ويستمع إلى لغوه بإذن صاغية.

الغطرسة القبطية لم يعد لها سندٌ إلا فئران المهجر، ونصارى الغرب المتطرفين كستيفن هاربر رئيس الوزراء الكندين الذي اجنمع مع قبط المهجر في تورونتو هذا الأسبوع، وصرح لهم أنه متفهمٌ للقمع الذي يلاقيه أبناء طائفتهم في مصر، وأنه متعاطف مع مطالبهم، وأن حكومته ستعينهم بكلّ الوسائل لبناء ما يريدون من كنائس!

السكوتُ على أمر هذه الطائفة، هو من بابِ الخِيانة العظمى، الخيانة لله ورسوله صلى الشعلة وسلم، والخيانة لدين الله. يجب على كل من لله ورسوله محبة في قلبه أن يوجه طاقة قلبه وعقله ويديه على تغيير هذا المُنكر البَغيض، وهو أن يستعلى من وَضَعَ الله عليهم الصَغار، في مصر المسلمة، وبين أبناء عمرو بن العاص رضى الله عند لا والله لن نُعطَى الدنيّة في ديننا، ولن نقبل بدولة قبطية داخل وطننا، تُحكم من العباسية (إلا أن يتقل نظير جيد إلى الشارع المقابل في العباسية، والمشوار غير بعيد!). الإسلام، إن جَهِلَ هؤلاء الكفار من أصحاب التثليث، هو دين الأمة، والعربية لغتها، وإن سمحنا لهم بذلك النهيق الذي يُسمونه تراتيل في معابدهم بتلك اللغة الميتة، فهو في إطار ما وجهنا اليه ديننا من حق أهل الذمة في أن يقيموا شعائرهم دون إعلان.

ليس لهؤلاء القبط إذن إلا وجهة واحدة، إن أرادوا أن يعيشوا على أرض مصر، أن يقبلوا بعقد الذمة، إذ ليس فيه إلا الخير لهم. ولا ادرى ما الحساسية من هذه الكلمة المفردة، وكأن إنعدام الذمة في العقود السابقة ألقى بظلالٍ كثيفة على الكلمة ذاتها! الذمة، في لغتنا الجميلة،

هي الكفالة والعهد، وجمعها الذِّمام، أي الحرمات التي يُلام مُنتهِكها. فعقد الذمة، إذن، تقع مسؤوليته على طرفه الأصيل، وهم المسلمون، وهو عقدٌ بذمة الله ورسوله، لا يحلّ الإخلال به، أو التلاعب بنصه أو بروحه، كما يحدث في العقود الوضعية.

ليس من الذّمة أن يَسكت المُسلمون على نِساء عفيفات أن يُختطفن ويُسجن ويُعذّبن! هذا والله لا يحدث إلا في العُصور المُظلمة الأوروبية، لا في زمننا هذا الذي يحبّ بعض الناس أن يُسميه عصر «حقوق الإنسان»! ولا أدرى ما تقول جمعيات حقوق الإسلام في هذا الخطف والترويع الذي حدث تحت سمع الدولة الفاسقة وبصرها، ويستمر الآن تحت سمع المجلس العسكريّ وبصره.

لا يحلّ السكوت على هذا الوضع، ليس فقط أمر كاميليا وأخواتها، فهو أمر ليس فيه مراجعة، أن يخلى سبيلهن بالقوة إن لم يكن بالخيار، ولكن أقصد وضع القبط بشكلٍ عامٍ، من محاولة لتكوين دولة تعشش بيننا وتنشر الكفر والتثليث باسم المواطنة وحرية التعبير، وكل هذا الهراء الذي ينشره ذرارى المسلمين من اللادينيين، ومن «مفكرى الإسلام» كفهمى هزيدى وسليم العوا، أنصار المواطنة.

أيها المسلمون، هبوا طال نومكم، وإن لم يرض القبط عن إستعادتكم سيطرتكم على بلادكم، فليهاجروا إلى جنوب السودان، فهناك متسعٌ لصلبانهم، وشماعاتٍ لقبعاتهم!



### كاميليا ٥٠ و «الوحدة الوطنية» أحادية الجانب! ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

ابدأ بأن أقرّر أننى، ككلّ مسلم واع، لست من أعداء «الوحدة الوطنية» فيما يَصِح من مفهومها تحت مِظلة الشريعة، ولست ممن يعمل على هَتك «النسيج الإجتماعي»، ولا قتل القبط أو إهدار حقوقهم، على الرغم من الدعاية العلمانية اللادينية في هذا الصدد. لكن أن تكون هذه العناوين مُبرّراً لتغليب الأقلية القبطية على الأغلبية المُسلمة الساحقة، بل وإهدار حقوقها، فهذا ما لا يرضاه مسلمٌ عاقلٌ أو قبطيّ عادلٌ.

وحين كنا نكتب عن قضية كاميليا وأخواتها فيها قبل ٢٥ يناير، كنا نشعر كأننا نصرُخ في وادٍ أو ننفخُ في رمادٍ. وحين قامت الثورة، جاءت معها أحلام الحرية والعدل، وسيادة القانون وحماية الفرد وحقوقه. ثم إذا بنا نفيق من هذا الحلم، على استمرار واقع الحدث الذي لم تشهد دول العالم كله مثيلاً له في عصرنا هذا، وهو أن تقوم جهة دينية بإختطاف أفرادٍ مواطنين في دولة حرةٍ ذات سِيادة، تحت سَمع الدولة وبَصرها، قبل وبعد الثورة، فلا يُعرف لهم مَكان ولا عنوان، لا لشيئ إلا لأنهم قرروا تبديل دينهم وإعتناق دين الغالبية من أهل هذه الدولة «وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاٱللهُ ٱلْعَزِيزِ ٱلحُمِيدِ» البروج ٨.

أين القانون الذي ظننا أنه سيكون مظلة تحمى حرية المواطن وحقه في التعبير والإختيار؟ أين دعاة الليبرالية ودهاة اللادينية العلمانية، أين ما يبشرون به من حقوق الإنسان وحرية الأديان والمُساواة في الأوطان؟ أين وزير العدل، وقضاة مصر، وحقوقييها؟ أين رئيس الوزراء الذي يُنتهَك دينه كلّ يومٍ يَسكت فيه على هذا الوضع المُزرى؟

السؤال الآن: إن لم تكن كاميليا وأخواتها محتجزون من قبل الكنيسة، فلماذا لا يظهرن في ميدان التحرير، أو في أجهزة الإعلام؟ ولماذا تتحدث الكنيسة عن إحتمالات ظهور كاميليا في النيابة، إن لم تكن في حوزتها؟ ولماذا يَحْشُون من ظهورها إن لم تكن أسلمت بالفعل؟ وهل لا تزال على قيد الحياة؟

الأمر ليس أمر سياسة يا سادة. الأمر أمر دين يُنتهك، وأعراض تُستباح، فكاميليا، كمُسلمة، لا يحلّ لنصرانيّ أن يعايشها. والسكوت E على هذا الوضع عازٌ على كلّ رجلٍ يحمل صفة الإسلام في بلادنا. وليسأل الطنطاوى نفسه، وليسأل عصام شرف نفسه: إن خَطَفت الكنيسة ابنته، هل كان سيتعامل مع القضية سياسياً، أم يقيم الدنيا فلا يقعدها؟

ثم، لماذا لا يحرص القبط أنفسهم على «الوحدة الوطنية» الأحادية الجانب، ولماذا لا نسمع أحدٌ من اللادينيين العلمانيين من الإعلاميين وأشباه المثقفين، يطالب القبط بإحترام «الوحدة الوطنية» الأحادية الجانب وإخراج كاميليا وأخواتها؟ فإن في هذا إحترامٌ للأغلبية المسلمة التي تتركهم يتنفسون هواءها ويشربون ماءها ويطعمون غذاءها؟ ثم ما هو قدر «الوحدة الوطنية» الأحادية الجانب، إلى جانب هتك العرض وخطفِ النساء المسلمات؟ لماذا لا يطلقون سراح المخطوفات، ولتهدأ الأمور، ولتلتئم عُرى النسيج، وليتعايش الناس، مُسلمُهم ومَسيحيّهم كما كان الوضع قرون عديدة؟

أين شرفكم يا رجال مصر؟ أين عِرضكم يا أهل الصَعيد؟ هل ثرتم من أجل تنصيبِ محافظٍ، وتركتم عرض نساء المسلمات يُنتهك في بلادكم؟ أالسلفيون هم وحدهم أولياء كاميليا وأخواتها، بينها يتبرأ منها الإخوان في وقعة من أجبن ما صدرت عنه قراراتهم، وأكثرها بعداً عن الشريعة، أن يلزّموا الصَمت.

عار عليك يا عصام شرف أن تقف مكتوف الأيدى، تتحدث عن التنمية والتطوير، وتدع قضية العدل والتطهير. أنت المسؤول الأول عن عِرْضِ هذه المَرأة وأخواتها، وحمايتهم واجبٌ في عنقك ستقابل به الله يوما ما. فإن لم تقدر على حمايتهم، فعليك بلزوم بيتك، فإنه ما هكذا يكون الرجال.

ولسنا نلقي بلوم على مجلس العسكر، فهؤلاء لا يتحاكمون لما يتحاكم اليه أمثالنا من المدنيين، الذين لا يزالوا يعتبرون قواعد الشرف ومبادئ الإخلاق وقيم العدالة جزء من منظومة حياتهم، بل هم يرون أنفسهم أرفع قدراً من أن يشوّشوا على هذه الرفعة بالتدخل

لصيانة عِرضِ نساء عفيفات، ولديهم العذر جاهزاً «الوحدة الوطنية» الأحادية الجانب، فحسابهم على الله، وللظالم يومٌ لن يُفلته.

حديثنا مع عصام شرف، أولا، كرئيس سلطة تنفيذية تجد أمامها إنتهاكاً صَريحاً واضِحاً لسيادة الدولة، ثم حديثنا، ثانياً، مع سلطات القضاء التي لا يجب ان تروّعها فزّاعات «الوحدة الوطنية» الأحادية الجانب، بل يجب أن تخرج مُدافعة عن الحق والعَدل، في محكِ حقيقيّ لإختبار مصداقية هذه السلطات.

ومع الأسف، فالظاهر أن هذه السُلطات لا تحمل رَغبة حقيقية في إقامة العدل والعودة إلى الشَرعية، شرعية الغالبية، شرعية القاعدة الشعبية، التي قامت بهذه الثورة، بل الظاهر أنّها تحمل مُسكنات، نحسب أنها لا تغنى من جوع في هذا المقام، إذ لا يصِحُ تأجيل رفع الظلم للعمل على نشر العدل، وهو من باب درأ المفسدة مقدمٌ على جَلبِ المصلحة. رفع الظلم عن مواطنةٌ مسلمة وأخواتها لا يصح أن يتأخر من أجل العَمل على قوانين النِقابات أو تعيين المُحافظين أو ما شئت من الأعمال، بل هو مطلبٌ حالٌ يتقدم كلّ مطلب آخر.

#### الإسلام .. بين إستفزازالكنيسة وراديكالية اللادينيين ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

قلة من المصريين، هم من جلدتنا ويتحدثون بألستنا، ممن أسبغوا على أنفسهم صفة «الثقافة»، وكأن من عداهم جَهلة أميون، لا يعلمون! يخرجون علينا بتوجّهات، تصْحبها آراء وإملاءات، ثم دراسات وقرارات لا تعبر عن ثقافة الأمة ولا عاداتها ولا أعرافها، يفرضونها فرضاً على الحوارات والتصوّرات في أجهزة الإعلام التي تدار بمن اختير لهذا الدور بعناية، لموالاة هذه التوجّهات بلا تحفظ.

والصراع الدائر الآن في مصر، سواء اعترفت به الدولة أو تجاهلته كالعادة، هو صراعٌ دائر بين غالب الشعب من المسلمين الحريصين على هويتهم من ناحية، وبين القبط ممثلين بكنيسة نظير جيد من ناحية، واللادنيين العلمانيين من المنتسبين للإسلام إسما، الخارجين عليه عقيدة، من ناحية أخرى.

(1)

أما القبط، فقد تناولنا موضوعهم مرات عدة، وتتلخّص خلفية صراعهم مع الغالبية من مسلمي مصر في التطلعات السياسية لنظير جيد، رئيس الكنيسة، واستعانته بأقباط المهجر في محاولة استقلاله بقطعة من مصر، تشبها بها حدث في جنوب السودان. والكنيسة، في هذا السياق، تتحدى قوة الغالبية المسلمة، وتصِر على أن تشكل دولة داخل الدولة حتى بعد الثورة، إذ إن زعهاء الفساد دينهم واحد، ونظير جيد لم يعتبر بها حدث لمبارك، راعيه الأكبر، حتى يسقط سقطة لا قيام له بعدها. ولعل من بيده الحكم اليوم ينتبه إلى أن معالجة هذه الفتنة لن يكون إلا بمعالجة مصدرها وتجفيف منبعها، وأن إلصاق هذه الإنتفاضات المسلمة للسلفيين أو البلطجية، هو لعبٌ بالنار، وأن لا يقامروا على غباء الشعب، فالشعب ليس بغبى ولا بساذج.

(٢)

أما القوى الأخرى، المُصارعة على الساحة المصرية، فهي أقلية أخرى تتمثل في العلمانيين اللادينيين واليبراليين. هذه التوجهات اللادينية تتلخص في مذهبين، العلمانية والليبرالية. وهما في آخر الأمر، قريبا الشبه إن لم يتطابقا. وكلا الإتجاهين، رغم كل الضوضاء التي يثيرونها، لا يمثل إلا ما لايزيد عن ٥٪ من المسلمين اللادينيين - إن صحّ التعبير - إضافة إلى ٧٪ من القبط. وهؤلاء المسلمين اللادينيين، يمثلهم، إلى جانب فلول النظام السابق الداعم للعلمانية، عدد من الأسماء المتداولة، رسمياً وإعلامياً، كيحي الجمل ومحسن النعماني وعمرو حمزاوى وبثينة كامل وعمرو هاشم ربيع وإبراهيم عيسى وعمرو واكد وخالد يوسف، وبعض شباب الثورة المغرّر بهم، كناصر عبد الحميد. وقد تجمع هؤلاء أخيراً في مؤتمر أطلقوا عليه «مؤتمر مصر الأول»، يناقشون كيفية فرض وقد تجمع ها الغالبية الشعبية، إذ يعلم هؤلاء أن الأرضية الشعبية لا تدعم اللادينية، بل هو محض تعسف الأقلية التي تدعى الثقافة، وتستعلى على الشعب، وتعتبره جاهلاً لا يصلح لديموقراطية ولا لغيرها!

الأمر أن هؤلاء اللادينين، يتعَمّدون خلط الأوراق وتلبيس المفاهيم وتعمية المسميات. فالمدنية هي العلمانية اللادينية، والحرية هي الإنفلات من القيم، والمواطنة هي غَمط الغالبية المسلمة المغيبة لحساب الأقلية المدعومة الظاهرة، وهكذا. هم إذن يحاولون ما أمكن أن يبتعدوا عن تجريح الإسلام مباشرة، لأنهم يعلمون مغبة ذلك، بل يتدسّسون تدسّس الثعلب الماكر، لتجريد الإسلام من محتواه «وَمَكَرُوا وَمَكَرُ ٱللهُ وَٱللهُ خَيْرُ ٱللّكِرِينَ» العمون عنه علمون عنه المعلون عنه المعلون عنه المعلون عنه المعلون عنه المعلون عنه علمون عنه والله عنه المعلون عنه المعلون عنه المعلون المعلون عنه المعلون

ويجدر بالإشارة هنا إلى أن هذا التلاعب بالإلفاظ، وخلط المعاني، ليس وليد اليوم، بل هو عين ما فعلته اللادينية المسيحية في القرون الوسطى، حين إزداد ضغط الكنيسة وسيطرتها ونشر خرافاتها بين المؤمنين المسيحيين، فعادت العلم وقتلت النساء بدعوى السحر، وسلبت المال والزرع، ومارست كلّ بشاعة، مما دعا الأوروبيين إلى أن يثوروا على سلطة الكنيسة الجائرة، ويهربوا إلى العلمانية اللادينية ليمكن لهم التقدم والخروج من ظلمات الكنيسة

والدين المُحرّف، إلى نور العلم الطبيعيّ التطبيقيّ، بعيداً عن الدين بكافة أشكاله. ومن هنا نرى أن زعهاء العلهانية اللادينية في العصور الوسطى قد ابتدعوا لفظ «الدولة المدنية» حتى لا يعلنوا عداءهم للكنيسة صراحة، إن أعلنوا شعار الدولة اللادينية، وليرجع من شاء إلى هيو تريفور روبر في تقديمه الرائع لكتاب إدوارد جيبون الشهير «إضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية»، في طبعته الإنجليزية لعام ١٩٩٣.

والأمر في الإسلام جدّ مختلف، إذ الإسلام هو الذي أخرج العرب، ومن بعدِهم العالم كله، من الظلمات إلى النور، وهو الذي أنشأ أكبر وأعظم وأعدل دولة عَرفها البشر. فالأمر هنا إذن مَعكوس على هؤ لاء اللادينيين، إذ يستخدمون هذا التكتيك لإعادة الناس من النور إلى الظلمات لا العكس.

ثم آخر، هو أن اللادينين الأوائل في أوروبا، حين أرادوا الخروج على طغيان الكنيسة، لم يكن للكنيسة دور تشريعي حقيقي تتقدم به باسم الدين المسيحيّ، بل هي طقوس وشعائر عبادية قُصِد بها السيطرة على مقدرات الأتباع وتسخيرهم كرعايا لهذا النظام الكنسي الجائر. فكان أمر الحدّ من سيطرة الكنيسة سهلٌ ميسور إذ لم يكن إلا السيطرة على الآباء الكنسيين وما ابتدعوه، وإعادتهم إلى حظيرة الدين المسيحيّ المحرّف إلى داخل حدود الكنيسة حيث محلها الطبيعيّ، والذي لا يحمل ايّ توجيهاتٍ بشأن الدنيا. أما الإسلام، فهو نظامٌ متكاملٌ للحياة، قدّم للبشرية مثالاً رائعاً في السياسة والإقتصاد والخلق والعلم، وله قوانينه وشرائعه التي تتوازى مع شعائره أهمية ولزوماً. فمحاولة الخلط بين مفهوم «الدولة المدنية» التي أشاعه أتباع النصرانية في القرون الوسطى، وإعادة إحيائه لبيعه في سوق الإسلام في عصرنا، لهو بيعٌ نافِقٌ وتجارةٌ خاسرةٌ.

يتبع غداً إن شاء الله

(٣)

وما نقصِد اليه هنا، إيضاح النقاط التي تحاول الدَعوة اللادينية تداولها تحت أسهاء موهِمة، لكنها في حقيقتها مرفوضة جملة وتفصيلاً من قبل الشعب، إن أفصح هؤلاء عنها

باسمائها، وأتحدث عن الشعب لا الإخوان والسلفيون. لكم هؤلاء يعلمون أنهم سَيسقطون سُقوطاً مزرياً إن فُضِحَت هذه التوجّهات بأسمائها، ورُفِعَ عنها نقابُ النفاق.

ومفهوم الحرية، وهو ما تدور عليه رحى هؤلاء، وهو أولُ وأكبر مفهومٌ يروّج له العلمانيون اللادينيون، ومن ورائه تأتي أشكال هذه الحرية لتفصِح عن مُرادها. ولنر منها ما يوضّح صورتها ويكشف خبيئها.

فحرية التعبير مثلاً، تعنى في الإسلام حرية النقد للحاكم، وحرية تقديم البدائل في السياسة والإقتصاد والإجتهاع، في إطار الشَريعة الإسْلامية بلا ممًا حكة في ذلك. كما نعنى حُرية الكتابة والفِكر، في أمور الحياة وأمور الكون، وفي مجالات العِلم والمَعرفة والأدب، دون المِساس بثوابت الشَرع. وثوابت الشَرع هنا تعنى المِساس بمرجعية الشريعة، أوبالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وآله، أو تكذيب ما ثبت في الدين، أو الإستهزاء بها، ولو تحت «عنوان الفن والإبداع» الذي استُحدث لتسريب الفكر الإلحادى.

أما عن حرية التعبير في عرف الراديكالية اللادينية فهى تعنى الخروج على كلّ عادة أو عرفٍ أو دين أو قيمة إجتماعية من باب الإبداع أي «الخروج عن المألوف». ولئن سألتهم عما يرون في التعبير من خلال روايات تستهزؤ بدين الله، أو برسوله صلى الله علية وسلم، أو بدينه وشرعه، سواء بالكتابة أو التصوير أو الحديث، ليقولن ما نرى عي هذا من غضاضة، إذ المرعر في التعبير عما يجيش في صدره. لكنك لا ترى أي إضافة على أشكال حرية التعبير، المعتبرة في الإسلام، لدى هؤلاء في مجالات الحياة الجادة التي تحمل قيماً ترقى بالمجتمع وتساعد على رقيه وتقدمه. ولا ندرى كيف أن التعدى على الله ورسوله مل المعلية وسلم يكون دافعاً للتقدم والرقي. ثم قل مثل ذلك فيما يسمونه «الفن»، فهو رخصٌ وعهرٌ مُسَطّح، ليس فيه إلا كلّ شر وإنجراف.

الخلاف هذا في هذا الباب يكمن في رغبة هؤلاء المتطرفين اللادينية في إيذاء مَشاعر أصحاب الدين والخلق، دون إضافة أية قيمة حضارية من خلال هذا الإيذاء.

ثم في مجال العلاقات الإجتماعية، تجد أن الإسلام قد نظم هذه العلاقات بما يحفظ الكرامة قبل الغريزة، والعِفّة قبل الشهوة، وموازنة حق المجتمع مع حق الفرد. قل ذلك

في حقوق المرأة، التي كرمها الإسلام بحفظها من أن تكون سلعة جسدية، متاعاً للناظرين، وحفظ لها حقها في مالها ونسبها بعد الزواج، وحقها في أن تُخدَم لمن قدر على توفير ذلك، وجعلها قوّامة على أهم مكونات المجتمع، ألا وهم الأبناء، وسمح لها، بل حَثها على العِلم بشروطه، كما أتاح لها، إن عَسَر بها القدرُ في زواجٍ أو طلاقٍ أو ترمّل، أن تكون زوجة ثانية للقادر المريد، حرصاً عليها وعلى المجتمع من الخنا والرذيلة. ولست بصدد تعداد ما جاء به الإسلام في مجال حرية المرأة، لكنه قطرٌ من بحر. وقل ذلك في حقوق الجار والشريك والزميل، ومنع الغيبة والنميمة وحقٌ الوالدين، طوال الدهر لا في يوم الأم أو الأب وحده، وحق الزوج وحق الزوجة، وكافة أشكال التعاملات الإجتماعية بين الناس.

لكن تجد أن دعوة هؤلاء في مجال العلاقات الإجتماعية تدور حول نفسِ الرحى، فما اضافته لذلك هو في الدعوة إلى التحلل من قيودِ الخُلق والدين بدعوى الحُرية، فتعطى المَرأة حق التعرى، متعدية على حق المجتمع، وناشرة للرزيلة، بل يصل الأمر ببعض مُلحدات المجتمع أن تدعو إلى السَماح بالشذوذ والدعارة بتصريح الدولة! وتعطى الناس حقّ تعاطى المُسْكر، والزنا قبل الزواج بدعوى التحقق من مناسبة العريس!! وحق إتخاذ الأخدان تعدياً على حقّ الأسرة والمرأة. ثم إغلاق ما أتاح الله للمرأة من أبواب الفرج كالتعدد، الذي يظلم أو ما يظلم شريحة كبيرة من نساء المجتمع لحساب طائفة منهن، والتلاعب بسن الحضانة لإفساد دور الاباء في تربية الأبناء، ومن ثم تحليل قاعدة المجتمع الأسريّ كما هو حال الغرب.

هكذا، تجد أن ما أضافه هؤلاء لا يتعدى الإفساد ونشر الرزيلة من جنسٍ وخمرٍ وشذوذٍ، مما لا ينتج إلا مجتمعاً من مرضى النفوس وفاسدى الخلق، إذ أين القيمة الحضارية فيها أضافوا أو حذفوا؟

أولئك العلمانيون الليبراليون اللادينيون إذن، ليس لهم عُمقٌ حَضاريّ ولا أصالة فكريةٌ أو أخلاقية بأي درجة من الدرجات، في أي جانبٍ من جوانب الحياة والفكر. بل هو الجِنس والعُهر ونَشر الرزيلة، تحت مُسمى التقدم والحرية، التي هي منهم ومنهن، براء.

إن هذه التجمّعاتِ المَحمومة، التي تنادى بالحرية الفردية المطلقة، التي لا يحدها حدّ، ويدعون صَراحة لإلغاء الرجوع إلى الشريعة كمصدرٍ رئيسيّ في الدستور، لا المَصدرَ الوحيد كما يجب لها، إنها هم أعداء الأسرة، والآباء، والأبناء، والمجتمع. أولئك هم ناشروا الرذيلة ومروجوا الفاحشة، ومحاربوا القيم والخلق، لا أكثر ولا أقل.

إن الوقوف في وجه أولئك الداعين إلى هَذه الرَزائل المُغَلَفَة والفَسَاد المُعَلَّبِ هو واجبُ كلّ مُسلم، بل كلّ محُبُّ لوطنه وأهله، أن يمنع عنهم الشرّ القادم في ثنايا هذه الدعوات المُخرِّبة. وصدق الله «فَأَمَّا أَلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ» الرعد١٠.

وإنّا، إن شاء الله تعالى، لهم لبالمرصاد.



#### القضاء على فتنة القبط .. وتجفيف منابعها ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا أحديرضى عما يجرى في مصر من أحداثٍ تتتابع سراعاً، وتخَلِف وراءها قتلى وجرحى من أنفسٍ حرّم الله قتلها إلا بالحق. ثم يعلم الله وحده ما يمكن أن ينجم عن تفاقمها وإتساع رقعتها من أهوال قد تؤدى إلى تدمير ذاك البلد العظيم.

وبنظرة مُنصِفة، نجد أنّ المُسلمين، الأغلبية في هذا البلد، والقبط، الأقلية فيها، قد تعايشا قروناً دون أية مشاكل حقيقية تهدّد كيان المجتمع أو تخرّب لحُمَته. والتعايش بين المسلمين وبين الأقليات غير المسلمة هي سمة من أروع سات الحضارة المسلمة، التي نشرت نورها على أكبر رقعة بشرية في التاريخ الإنسانيّ، بشهادة كلّ منصفٍ من باحثى التاريخ. بل، قد كانت السّمة التي ارتضتها سُنة رسول الله صلى الله عليه وسَلم في المدينة، حتى أثبت الأقلية اليهودية أنها طابور خامس، يسعى لتدمير الدولة المُسلمة الوليدة، ولا يستحقُ حقّ الجوار.

وحين ننظر إلى الواقع الحقيقيّ على الأرض، نرى أنّ هناك سببٌ مباشرٌ لهذه الأحداث، يظهر في الصورة كأنه المسبب الوحيد لها، وسبب غير مباشرٍ هو الذي يُغذى هذه الأحداث ويروّج لها بين الناس.

فأما السبب الظاهر، فهو ما تكرر من حوادث خَطفِ السّيدات اللاتي ارتضين الإسلام ديناً، وما صاحب ذلك من رفض الكنيسة الإفصاح عن مكانهن، وهو، كما عبّرنا سابقاً، أمر لا يحدث إلا في ظلّ قانون الغاب، ولا يصح في ظل أي قانون بشري، شَرعي أو وَضعيّ.

وقد ساعد النظام السّابق السّاقط على استمرار مثل هذا الحَدث، وتكرارِه مرة ومرات، دون أن تتعبَ الكنيسة نفسها بمحاولة تبرئة ساحتها من أي من هذه الإتهامات، بل وبدت كأنها تسعى لتأكيدها بشكل أو بآخر.

من هنا يأتي الواقع الذي يكشف عن السبب غيرالمباشر في مثل هذه الأحداث المؤسفة التي يظهر أنها أصبحت مصيدة للمسلمين، ومحاولة استدراجهم لمواجهة مع الجيش، حتى يمر المخطط المرسوم. وهذا الواقع الأسيف الذي تحولت اليه مصر بعد الثورة، هو واقعٌ يرسم ثلاثة تكتلات متوازية، لكل منها رعايا، وإقتصادٍ مستقل، وقرارِ سياسيّ سياديّ في المنظومة الحالية، حسب ترتيب قوة هذه التكتلات. وهي القوى السياسية الحقيقية، لا الأحزاب الخرشوفية التي تمتلاً بها الساحة. أولها، وأقواها، المجلس العسكريّ، الذي يخضع له الجيش، ويبدو كأنه المتسلط بالقرار في هذه المنظومة، رغم ما يعترض هذه السيطرة من قوى تجعلها شبه صُورية، وغير مُتكامِلة. وثانيها، قوة وتمكناً، هي دولة الكنيسة، التي يرأسها نظير جيد، رأس الفتنة، وعبد الله بن أبي بن سَلول العَصْر، ويخضَع له ما يقرب من سبعة ملايين قبطيّ في أنحاء مصر خضوعاً أعمى، ويسيطر على مصادر تمويلها الذاتي، وسيادة قراراتها القانونية، إلى حدّ تجاهل قرار النيابة بمثول كاميليا أمامها. ثم ثالثها، وأضعفها، هي الدولة التي يرأسها عصام شَرف، شَرَفياً على الأقل، ويمثل رعاياها الكمّ الأكبر من سكان الرقعة المصرية، ويمثل المُسلمون فيها أكثر من ٩٥٪، وقلةٌ من العلمانيين اللادينيين، وبعض شرفاء القبط. وهذه الدولة الأخيرة هي الغِطاء العام لهذه التكتّلات الثلاث.

\* وتكتلُ الجيش، هو الأقوى ظاهراً، هو الذي يجب، نظرياً، تحت واقع الحكم العسكريّ الحاليّ، أن يعمل على إذابة هذه التكتلات في دولةٍ واحدة ذات سيادة واحدة، بأن يضرِبُ على يد المعتدى، ويعلى القانون، ويعيد التكتل الكنسيّ إلى محله من الإعراب، نكِرَة مُسكّنة! إلا أن التحليلَ الدقيقَ للموقف المصريّ يرى أنّ الأقوى في هذه التكتلات هو التكتل الكنسيّ، إذ إن الجيش له مشكلاته الداخلية، وهو قوة ظاهرة فقط، تظهر على التلفاز في مجلس موقر، لكنها تخشى التصدى بأي نوع من أنواع القوة لأي طائفة من طوائف الشعب أو الكتلة الكنسية. ذلك لأن الولاء لهذه القيادة، داخل وحدات الجيش، له حدود تقف به عند ضرب أي مدني لأى سبب كان. ومن هنا فإن هذه القيادة تتحدث عن

رَدعٍ وحزم، لكن لا يخرج هذا عن حدّ المحاكمات العسكرية أو التهديد على الفيسبوك. لذلك رأينا الجيش يصدر قراراً بالتصدى للتظاهرات أيا كان سببها، بينها خسة عشر ألفا من القبط يجتمعون في ماسبيرو بالفعل، دون أن يعارضهم معارضٍ. فهذه التهديدات إذن إما مقصودٌ بها التجمعات المسلمة وحدها، ممن ينتمون إلى التكتل الثالث الضعيف، أو إنها خاوية جوفاء لا يمكن له أن يحملها محمل التنفيذ.

وكنا نودُّ لو أن الجيش فيه من القوة والحرّم ما يَجعله يضْرِب على يد العَابثين بالأمن، المعتدين على الحرمات، الداعين إلى الفتنة من فلول الحزب الوطني وشركائهم في الدولة الكنسية التي يعرف الجيش تماماً أن ولاءها لنظير جيد قبل الوطن، ثم للبارك، لما يمثل من دعم للقبط وكراهة للإسلام. لكنّ الجيش كما ذكرنا، يخشى الإنقسام الداخليّ بين صفوفه، ولهذا يحاول الإسراع في انهاء المرحلة الإنتقالية ليعود إلى ثكناته وسَكناته، التي لا يعكر صفوها عليه أحد.

- المُستقلة، التي نمَت وترَعْرَعت إبّان النظام المُباركيّ، ولازالت ترعى فضله المُستقلة، التي نمَت وترَعْرَعت إبّان النظام المُباركيّ، ولازالت ترعى فضله وتهتف باسمه كها حدث أمس في مظاهرة ماسبيرو القبطية، وهو الذي يدبّر لإعادة النظام الفاسِد، بتلك التمثيليات المكشوفة، وإلصاقها في التيار السلفيّ البرئ من هذا الأمر.
- الشعب المسلم، صاحب الثورة الحقيقيّ، وآخر من له كلمة في إدارتها اليوم، والذي الشعب المسلم، صاحب الثورة الحقيقيّ، وآخر من له كلمة في إدارتها اليوم، والذي يتصدّر واجِهة حُكمِه عصام شرف. هذا الشعب هو الذي يُهان دينه، وينتهكُ عرض من يؤمن بعقيدته، وتسرق ثورته، ويقبع على رأس مؤسساته الدينية خائنان لله والوطن، هما الطيب وجمعة، ، اللذان لا يساويان معا، شسع في حذاء نظير جيد، في إخلاصِه لدينه المُحرّف، وخيانتهما للدين الحق، أرانا الله فيهما يوماً.

الحلّ الآن يتلخّص في إعادةِ الكنيسة إلى حَجمها الطبيعيّ داخل الدولة، وتجفيف منابع الفتنة بوأد أسبابها، مع حفظ حقوق القبط ،ممن يبدى ولاءه للوطن، وكلها تباطأ الجيش في إتخاذ هذا الإجراء، وواصل تغطية التصرفات الرعناء بها يدعم الكنيسة، لم يأمن أحدٌ ما قد تنفضّ عنه، وقد رأينا ما يولّد الضغط على الغالبية الشعبية، والرهان على القلية، ومن ثمّ مُواجهة كارثة وطنية مُرعبة تأكل الأخضر واليابس، ولا ينجو من فتنتها أحد (وَدُوا مَا عَنِيُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَهِهمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ الاعمراد ١١٨٠.

# القبطُ .. بين الجَاني والمَجنيّ عليه ١٦ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

الوضع القائم في مصر أصبح بغاية من الخطورة والحساسية. أصبح اللاعبون في مضمار الرقعة السياسية كالأشباح التي تظهر ثم تختفى، لا تعرف هويتها، ولا دورها، ولا من وراءها، فالعتمة في هذه الساحة شديدة، والرؤية معدومة، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وعلى رأس أولئك اللاعبين الكنيسة، وفلول النظام السابق. لكن الطرَف الضاغط اليوم، والأكثر ظُ هوراً على الساحة، والأمْكر خُطة والأبعد أثراً هو الطرفُ القبطيّ.

والأسباب وراء ذلك عديدة، منها ان فلول النظام، مها فعلوا، فهم إلى زوال محتوم بزوال مموّليهم، كما في حالة مُرتزقة السّفاح الليبيّ، أما القبط فدعمُهم لا ينضب، وداعموهم لا يملوا، سواءاً داخلياً من المتعصبين من أهل التثليث، أو من الخارج المعروف بقبط المهجر، أو من الحكومات الصليبية التى تضرب عصفورين بحجر واحد، الدين والسياسية. كذلك فإن الهدف القبطيّ هَدف أيديولوجيّ دينيّ مُتعصّب، بينها فلول النظام ليس لها ولاءٌ إلا لليد المَمدودة بالمال، فمتى قُطعت أو نَضبَ مَعينها، سقط الولاء لها.

إذن، الأولى بالحذر منه والتصدى له اليوم، هم هؤلاء الغاغة المتعصبون المعتصمون في ماسبيرو، ومن رأس الفتنة نظير روفائيل جيد، القابع داخل جدران قلعته التي يسميها كنيسة، ليس فقط من قبَلِ المسلمين، بل من المجلس العسكريّ والحكومة، إن بقيت فيهم ثمالة من عقل أو بقية من منطق رُشدٍ.

الأمر اليوم لم يعد أمر وحدة وطنية، أو مَطالب قبطية. الأمر اليوم لم يعد مفهوماً ولا مقبولاً، كما عبر اللواء حسن الرويني على الهواء منذ أيام متسائلاً «ماذا يريد هؤلاء؟». نعم، هذا هو السؤال، ماذا يريد قبط مصر؟ أيريدون الإفراج عن الذين شاركوا في أحداث القتل والفتنة من القبط؟ أيريدون أن يُستثنوا من القوانين، وهم بالفعل مُستثنون منها بدليل هذا التجَمهُر المُحظور، الذي لو كان مسلماً لضُرب بالطائرات؟ أيريدون أن يكون

نظير جيد رئيساً للدولة، ويتحول الجيش إلى ميليشيات قبطيةن ويسرّح الجيش النظاميّ؟ أيريد القبط أن يشعلوها فتنة حاى يُستفزّ المسلمون، فيقوموا عليهم قومة واحدة، فيستنجد هؤلاء بحلفائهم الصليبين، ويعيثوا في الأرض الفساد، ويهيئوا لتدخلٍ يهودي صليبيّ؟ ماذا يريد قبط مصر؟

الشارعُ خالٍ من المسلمين، لا أحد يتظاهر، رغم أنهم سمعوا سبّ دينهم وصحابة رسولهم بآذانهم. المسلمون عندهم من الوعي ما يجعلهم يفوتون هذه الفرصة على كنيسة القبط، إذ يعلم المسلمون أن الديموقراطية التي طالبوا بها، هم وحثالة اللادينيين العلمانيين، لن تأتي إلا بالإسلام. فهؤلاء يستبقون الأحداث التي باتت واضحة بعد الإستفتاء، ويرغبون في إنتزاع حقوقٍ ليست بحقوق، وترسية قوانين ليست على وفاق الشرع الذي تتحاكم اليه الغالبية.

القبط يرسِمون لأنفسهم صُورة الحَمَل الوَديع الذي يصرخ إستنجاداً من قاتله، وأنهم الأقلية المُستضْعَفة المَغلوبة على أمرها من الفئة المُسْلمَة الغالبة! بينها في الواقع، وعلى الأرض، هم الذئب الشرس الذي لا تأخذه بفريسته رحمة. وهم في حقيقة الأمر من يتمتعون بحقوق الأغلبية بلا منازعة، سواءاً في التغاضى عن تظاهراتهم، أو إطلاق سراح سجنائهم، أو الترحم على موتاهم، أو الرضى بخطفهم النساء، أو الإستجابة لكل طلباتهم، أو سَيطرتهم التامّة على الإعلام الصحفيّ والمرئيّ، أو سبّهم العلنيّ لدين الغالبية ... والقائمة تطول.

الأمر إذن أمر إعتداء أقلية القبط على الأغلبية المسلمة، وهو عكس للحال وإنقلاب في الميزان، لا يقبله دينٌ و لا يستقر به عرفٌ، ولا تدار على أسسه سياسة، ولا يقوم على مفهومه مجتمع! هي دعوة لتخريب المجتمع المصريّ بعامة، والقضاء، لا على هوية المصريين فحسب، بل على بقائهم كدولة ذات سيادة وكيان. ذلك أن النظم الإجتماعية، هي من السنن الكونية التي لا تتبدّل ولا تتحوّل «وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللهُ تَبْدِيلًا» الأحراب ١٢. والقمع لا يكون فقط من الطبقة الحاكمة، بل يكون كذلك من الأقلية إن غلبت على الأغلبية، كما لو غلبت الأقلية الغنية على الأكثرية الفقيرة المُعدمة، وانقلب التوازن الإجتماعيّ. حينتذٍ،

تتوتر العلاقات، وتتفاقم الأزمات، ثم تحدُث الثورات، وتقوم الإنقلابات،. ثم يتسائل الناسَ، متعجّبين، عمّا يَحدُث ولِمَا يَحدُث! وما هو بعجيب، إنها العَجَب ممن ترك هذا الفوضى «تلقح كِشَافاً ثم تتنج فتتئم»، كها قال زُهير.

يجب على الجيش، القائم على الأمر، ومالِك ذِمامَ الحُكم اليوم في مصر، أن يكون أبعد نظراً من تناول هذا الأمر، أمرَ القبط، بعفوية وإرتجالٍ، وحلول وسطٍ، وحُبوب مخدرةٍ و مَراهمَ مُسَكنة. هذه الأمور تتفاقم وتنذر ببشائر سوء، لو تركت بلا حلّ جذريّ، يردعُ الأقلية الطاغية، ويعدّل الموازين المائلة. ولو ترك هذا الخلل حتى لا يجد الشعب مناصاً من أخذ الأمر بيده، والتعامل معها بقوته، فحينئذ تأزِفُ آزفة البلاد، ويعمّ الخَرابَ والقتلَ والهرّج، ولا يبقى ما يقال للجيش إلا «ولاتَ حين مَناص».

وحين يتخذ الجيش الموقف السديد، ويرى بعين الحكمة البعيدة، لا المصلحة القريبة، فستصطف ساعتها الجموع المُسلمة وراءه، ليأتيها بالأمان، بأي شكلٍ كان، ويُحجّم المؤامرة القبطية، ويضع الأمور في نصابها، ويريح البلاد والعباد، المسلم والقبطيّ. ذلك إن أراد الجيش أن يسير على المنهج السديدِ لعلاجِ هذا الإنفلات القبطيّ، دون محُاباة ولا ضَعف.

## خدعةُ النصاري.. والولاءُ للعسكر ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

بعدما دوّنتُ مقال اليوم، والغد، قرأت خبر خروج الأقباط في تظاهراتٍ لإسقاط المُشير. قلت لنفسى: والله إن في هذا لتمويهٌ وتزييفٌ خطيرٌ، قد يجُرّ القادة والمشايخ الإسلاميين إلى مواقفٍ أكثر راديكالية في تثبيت حكم العسكر والولاء لهم. أليست النصارى ضِده، ويهتفون بسقوط رأسه؟ الخير إذن في عكس ما تريده النصارى. هكذا، بمثل هذا المنطق الصبياني البسيط. وهو ما ستقبله جموع شبابهم بلا تمحيص ولا مراجعة. فيا كان إلا أن شرعتُ في محاولة استدراك هذا الخلل، وما أكثر مواضعه التي يجب أن تستدرك، لكنه جهد المقلّ على أية حال.

أولا، وكَمبدأ عام، قد يتفق فريقان متناقضان في الأيديولوجية والمَرجعية والعَقيدة والتوجّه، في تفصيل من التفاصيل، بل وفي هدف من الأهداف في بعض الأحيان. وهذا لا يعنى، بالنسبة لأيّها أي شئ، أكثر من ظاهرِه. وفي بعض هذه الحالات، يزن الفريقان مدى أهمية وقوة الإتفاق وحدوده، ومدى جدوى العمل على السير في طريقه معا، لإدراكه، مع مراعاة الضوابط الشرعية إن كان الأمر يتعلق بشأن الإسلام والمسلمين. ومن هنا تنبع بعض تلك التحالفات «السياسية»، التي تنجح حيناً وتفشل أحياناً أخرى، وما ذلك إلا لعدم الدّراسة الواعية لتلك النقاط، منها نرى في تلك التحالفات المّشة التي يدخلها الإخوان مع العلمانيين، ثم يخرج منها العلمانيون بأسرع ما دخلوا.

المسلمون والنصارى يُريدون أن يهتِفوا بسقوطِ المَجلس العسكريّ، ولكن لكلٍ وجهةٌ هو موليها في هذا الأمر. النصارى لا يريدون حقيقة أن يسقط المجلس العسكريّ. وهم يعرفون أنه مَدعوم من أمريكا، وليّتهم وحاميتهم بزعمهم. كما يعلمون أنّ هذا المجلس يعمل جاهداً ليكرس العلمانية التشريعية في مصر، ويفرض سيطرته الدائمة على البلاد والعباد، وإن جاء رئيسٌ مَدنيٌّ ذو مسؤلياتٍ محَدودة ومحُددة. وإنها هذه الهتافات،

وهذا الصراخ والعويل، إنها هو بغرضِ الضغط على الغالبية المسلمة لقبول اية تعديلات مجحفة بالمسلمين، معينة للنصارى، بتأمين مبررٍ للمَجلس العَسكريّ لإصدار مثل هذه التشريعات، لا الضغط عليه.

أما المسلمون، وهم بقية أبناء الشعب، بنسبة ٩٥٪، فهم يحتاجون أن يهتفوا ضِدّ مجلس العَسكر، وأن يعملوا على إزاحَته من الحُكم على الفور، لتأمين حُكم شَرعيً عادلٍ متزن، يأخذ بيد هذه الأمة، ينتشلُها من الحَضيضِ الذي اداركوا فيه على يدِ الحُكم العلمانيّ الديكتاتوريّ الفرديّ الفرديّ الفاسد، خلال العُقود الستة الخالية.

ومن الواضح أن الغرضين لا يلتقيا ولا يتهاسًا، على أي محِورٍ من المحاور، أو في أيّ نقطةٍ من النقاط. ومن الواضح أنه، وإن مان من الحكمة ألا يتدخل المسلمون في هذا الاشتباك حتى تنجلي الصورة، إلا أنه يجب علينا:

- أنْ نعرف أنّ المجلس العسكريّ لا أمان له ولا حبيب ولا وليّ إلا الأمريكان والصهاينة، وأنه لابد أن يعمل المسلمون على أسقاط المجلس، لا الجيش، وتحويل السلطة إلى أيدٍ مدنيةٍ أمينة على دين الأمة وأبنائها، بالقوة والتضحية إن لزم الأمر، كما هو ظاهر.
- ٢. أن للنصارى يومٌ أتٍ قريب، يلقّنون فيه درساً لا ينسونه أبدا في مستقبل حياتهم القادمة في مصر. ولا تغرنكم فرّاعة الأمريكان، فهم والله أضعف ما يكونوا في أيامنا هذه، إقتصادياً وعسكرياً، بعد إنهاك عشرة سنين من الحرب الخاسرة في أفغانسان والعراق، وبعد أن قضَت الصهيونية الرّبوية على مَصادرهم المالية القومية، وأغرقتهم في ديونٍ يصعب على العقل تصورها، وهو ما نأملُ أن يدفع بأحد رؤسائها في يوم قادم لا محالة، أن يقف منهم موقف هتلر، بعد أن أغرقوا المانيا بالديون عقب الحرب العالمية الأولى. ولعل بشائر ذلك لائحة في تلك التظاهرات التي تجرى هذه الأيام في واشنطن ونيويورك، تهاجم الإقتصاد وتطالب بالعدالة الإجتماعية! أمرٌ تشهده أمريكا لأول مرة في تاريخها الحديث.

القصد، أن ينتبه المسلمون لردود أفعالهم على مثل هذه التحركات، فهي أفعالٌ محسوبةٌ مدروسة مخُطّطة، ولينتبِهوا لردود أفعال المَجلس العسكريّ، الذي يطبق قانون الطوارئ على المسلمين دون النصارى، عملاً بأوامر أسياده في البيت الأبيض. وإلا فكيف يترك هذا الكلب الذي يدعونه شنودة، وبقية كلابه المُحرّضين على هذه الأحداث، طلقاءً أحراراً، بينا يُجبس أبو يجي وخالد حربي؟ ألا لعنة الله عليهم من تسعة عشر!



## «لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ..»المنافقون ٨. ١٩ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى عن هذا البرود الذي تتلقى به «التيارات الإسلامية» تلك الأنباء التي ترخّ على رؤوس المسلمين، تقريبا كلّ يوم، عن قانون أو آخرٍ يستهدف دين المسلمين وشرعهم، لكنى لا أقرُّه ولا أرضاه، ولا أراه من الإسلام في شئ.

فئتان في مصر اليوم، قد تحدث عنها القرآن، في مَعرض بيان معنى توحيد الله، ومعنى الكفر بالله. أحدهما هي التي تتولى، أو تدعو من يتولى، الحكم بالإعراض عن شرع الله، واستبدال شرائعه بقوانين وضعية أو «مدنية» كما يحبون أن ينافقوا في تسميتها، قال تعالى «أَفَحُكْمَ ٱلجُهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللهَّ حُكْمًا لَّقُوْمٍ يُوقِنُون» المالدة ٥٠٠. والفرقة الأخرى، تدعو إلى تبديل تلك القوانين، بعد الإعراض عنها، بسن قوانين يزعمون أنها لا تتعارض مع الإسلام. وبين هاتين الفئتين الضالتين، يتم التلاعب بالدين وتبديله، بعد تنحيته عن مسرح الحياة ابتداءاً.

قانون توحيد دور العبادة، وقانون مَنع التمييز، وقانون تبديل الدين، كلها برزت إلى السطح بغاية القوة بُعَيْد انتفاضة ٢٥ يناير. ثم دُبّرت أحداث ماسبيرو بليل، ليتصوّر البعض من هَطلى المسلمين أنّ هؤلاء يضغطون على مجلس الخيانة العسكريّ لتمرير هذه القوانين، التي هي من تدبير الكنيسة وتطبيق المجلس ومُباركة السفارة الأمريكية.

ثم ماذا نسمع من «الإسلاميين»؟ حديث لياسر برهامي، يُدين قانون التمييز، ويُعلن على الملأ أنه مخالف للشريعة! لا أكثر ولا أقل. كيف أدى حشد عدة آلافٍ من عباد الصليب القبط إلى سرعة تلبية رغبات الكنيسة، ولم يؤثر حشد عدة ملايين من المسلمين، على رغم أنف عدد من شيوخ «السلفية المُروّضة»، في أي نتيجة تفيد الإسلام والمسلمين، ولو بكلمات تبشر بتطبيق الشريعة، التي هي دين الملايين الثمانين في مصر؟

من هم الأعزّ في مصر إذن، ومن هم الأذلّ؟ عرفنا وآمنا أن «الإسلاميين المُروَّضين» لن يَهبّوا هبّة رجل واحدٍ في وجه من يعبث بدينهم ويبدّله وينحيه، لكن، ألا تأخذهم الغيرة على دينهم، أنهم الأكثرية التي يجب أن يُسمع لها، بينها الأقلية تعبث، في العَلن لا في الخفاء، وتظهرُ نتائج تلاعبها قوانيناً ومراسيها؟ لقد استهزأ مشركوا قريش بالمسلمين، وبرسولهم صلى الله عليه وبدينهم، في مَكة، حين كان المسلمون أقلية ضعيفة، أمرَها الله سبحانه بالصبر على الأذى. أمّا في المَدينة، حين كان المسلمون أغلبية، تَحدّد من هو الذي يتنحّى عن الطريق ويأخذ جانباً، ومن هو صاحبُ الحق الأصيل في دار المُسلمين في المدينة، وبيّن الله سبحانه من هم الأعزّ ومن هم الأذلّ. لكننا الآن لا نكتفى بإصدار قوانين تجعل الأعزّ هم الأذلّ، والأذلّ والأذلّ

إن رسول الله من شعبه وسلم لم يُخرِج الأذل وقتها، وهو عبد الله بن أبيّ بن سلول، وذلك لفائدة ارتآها لمصلحة دين الله، أن لا ترغم أنوف رجالٍ ليس من المصلحة استعداؤهم، لأنه صلى الله علم أنهم سيكونون هم قاتليه بعد. فالأمرُ ليس أمر إجلاء وإخراج، بل أمرُ مبدإ، هو «من الأعَز ومن الأذَل» في دار المسلمين هذه؟

كلا، لسنا سواءا، ومن قال بتساوى المسلم والنصراني فقد كفر بالله العظيم، وقد قال تعالى «قُل لاَ يَسْتَوِى ٱلخبيثُ وَٱلطَّيِّبُ» المائدة ١٠٠، وقال «قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّ الْطُلُمُاتُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ الشرك، لا يعلمون. لا والله لا يستوى المسلم والكافر الصليبيّ أبدا في دين الله، وإن تساوا في الحقوق والواجبات، حسب ما تبينه الشريعة الغراء. لكن هؤلاء في دين الله، وإن تساوا في الحقوق والواجبات، حسب ما تبينه الشريعة الغراء. لكن هؤلاء القادة والمشايخ، لا ينظرون إلى الصورة متكاملة، وما يراد بدين الله، إنها هي يكتفون بشجب قانون قانون، وكأن ليس هناك عقد يجمعها وهدف يوحد اتجاهها، وكأن مُصدريها في غيبوبة عن أثر هدم الشريعة خطوة خطوة، فهم، كما يقول الدعيّ محمد حسان، لا يجب تخوينهم، بل هم بُرَءَوُا مما يَصدر عنهم!!؟

إن هذه التصرفات ذاتها، التي تغض الطرف عن المهارسات الكفرية العابثة، والتي احترفت بعض فئات الإسلاميين غض الطرف عنها، صمتاً عن الحقّ، وموالاة للباطل، ودَرُب عليها بعض المشايخ، خاصة منذ بدأ رجالهم يعجبون بلعبة السياسة، تصور لهم أحلامهم أنهم من رجالها ومشاهيرها، هذه التصرفات هي ذاتها تمييع لدين الله ومبادئه ومنهاجه في عقول الشباب وطلبة العلم والعامة. ووالله إن قوة الدفاع عن أمر دالةٌ في حبه، كما أن قوة الهجوم عليه دالةٌ في بغضه، دلالات لا تتخلف. فلا يغرنك من فعل ذلك، ثم ادعى غيره، كالعلمانيين الذين يهاجمون الإسلام بشراسةٍ نادرة، ثم يدعون حبه والإنتهاء اليه، كذباً ونفاقاً.



الأعمال الكاملة - ٤ الأعمال الكاملة - ٤

## «إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ.. » ٨٠ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

حين نتحدث عن أهل الكتاب، ممن يعيش بين المسلمين، على أرض المسلمين، فإننا نتحدث عن أقلية، أو (minority) كما يعرّفها النصارى في الغرب. وطبيعة الأقلية أن لا تَغلُب بطبائعها وشرائعها وشعائرها على الأغلبية، إذ هذا لا يتمشى مع قوانين التوازن الإجتماعيّ وقواعد العدالة، ولا يؤدى إلا إلى الضرر على الجميع، من حيث قُصِدَ به الإنتصارُ لفئةٍ قليلةٍ على حساب فئةٍ كثيرةٍ، بغير إذن من الله.

وحين أتحدث عن هذا الأمر، أتحدث من واقع تعيشه الجاليات من الأقليات في الغرب، سَواءً كانت أقليات عرقية أو دينية. فالمساواة والعدالة تجدها في الظاهر، وفي الأمور التي تطالها يد القانون، إن لم يمكن التحايل عليه. لكن حقيقة الأمر غير ذلك، كما يعرف من عاش في هذه البلاد فترة كافية، وتعامل فيها مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية. من هنا يأتي دور مؤسسات الرقابة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وما تشاء من مؤسسات تهدف إلى رأب الصدع الطبعيّ في القوانين الوضعية.

ودين الإسلام، خلافاً للقانون الوضعي، لا يدع مجالاً لأحد أن يُفلت من العقاب، فالرّقيب عليه لا ينام، ولا تغيبُ عنه عنةٌ ولا هنةٌ. ومن هنا فإن الرقابة على حق الأقليات أشد والحرص على حفظ حقوقهم أبلغ مما هو في أي قانون آخر، قال صاحب الشرع جلّ وعلا «لاّ يَنْهَيْكُمُ ٱلله عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِينِرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱلله يُجِبُّ ٱلمُقْسِطِينَ» المتحدد، فالبرّ والقسط مطلوب من المُسلم حيال أهل الذمة - أو الأقليّات كما يجبّ اللادينيون أن يُسْمونَها، وكأن ليس لهؤلاء ذمة!!

والأسباب التى تدفعُ الطائفة الحاكمة المتحكّمة، من الذين غَلبوا على أمرِهم، أن ينتصِروا لمثل هذا التوجَه المقلوب يرجع إلى عدة أسباب، منها علو الصوت و "الهيصة" التي

٤١٤

يقوم بها اللادينيون ليُهيؤا لأولى الأمر أنهم من ذوى القوة والإجتهاع، وليسوا بذلك، ومنها أنّ الغالبية المُسلمة عادة تنتصر بحُكامها، وهؤلاء الذين هم من غلبوا على أمر المُسلمين اليوم، لا يوالون ولا ينصرون أبناء جِلدتهم، بل يعادونهم في الدين، وينتصرون لأعدائهم. كذلك فإن أهل النصرانية في العالم قد انتصروا لبنى مَلتهم، وعاونوهم على مُواطنيهم من أهل الإسلام. لذلك نرى هذا التوجَه المُقلوب يعمل عَمله في المُجتمع المصريّ، وعلا صوت اللادينيين والقبط، على صوت أهل افسلام من الغالبية، وبدا أهل الإسلام من الضعف والمُوان ما يراه ويعلمُه الكلّ.

لكن، إن عدنا إلى أن النصّ القرآنيّ، رأينا أنه قد اشتمل على صِفَة يجب أن تتحقق في أهل الذمّة الذين لم ينه الله سبحانه عن برِهم والقسط اليهم، وهي أن يكونوا ممن لم يقاتلوكم في الدين، ولم يُخرِجوكم من أرضكم. كذلك، فقد أمر الله سبحانه في آية أخرى بأن يكون حديثنا إلى أهل الذمة، وأهل الكتاب عامة بالمعروف «وَلا تُجُلِدُلُوّا أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الذّينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»، نعم، إلا الذين ظلموا منهم.

حين يتنادى القبط بأن يترك المُسلمون من الغَالبية دينهم وشريعتهم، ويرفعوا مرجعيتها من عقدهم الإجتماعيّ ودستورهم الأساسيّ، ليكون في ذلك ضَمان القِسط والعَدل لهم، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يتنادى القبط بالتعاون مع الغربِ الصليبيّ لضرب المسلمين وإتخاذ كلّ ما يمكن من الأسباب لضهان حقوقهم التي يدعون أنها مغصوبة، ولو بغزو البلاد، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يخرج القبط متظاهرين في الشوارع، يعتدون على المسلمين الأبرياء، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين تختطف الكنيسة سيدات مؤمنات، آثرن دين الحقّ، وتخفيهن وتعذبهن، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

الأعمال الكاملة - ٤ الأعمال الكاملة - ٤

حين يخرج كلب من كلابهم العاوية ويزعم، علناً، أن القرآن موضوع، وآياته كتب بعض منها بعد وفاة سيده وسيد العالمين صلاه عليه وسلم، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

حين يسب المتظاهرين صحابة رسول الله صلى الله على وقفتهم أمام ماسبيرو، فهم من الذين يقاتلوننا في الدين ومن الذين ظلموا.

ووالله لا أدرى على أيّ اساس يرضَخ المهزومون من المسلمين لهذا الهوان، بل ويتزلفون لهؤلاء المُثلثة من عبّاد الصُور والتهاثيل، بترديد آيات الله التي ذكرنا، على أساس أنها تدعو إلى برّهم والقسط اليهم، بل ويزايدون عليها بزعم أنها تدعو إلى حبهم وعقد أواصر الأخوة معهم، وبغض البصر عبّا بينا ما فيها من شروط تجعل فعل هؤلاء القبط خروجٌ على عقد الذمة، ومحاربة لله ورسوله، وعداءٌ صارخٌ للمسلمين من أبناء الوطن، وخيانة عظمى للوطن نفسه.

يتساءل المرء، اين عزة الإسلام في بلاده؟ ايرهب المسلمون القبط، ويحسبون لهم ألف حساب، ويتعدى القبط على المسلمين كل يوم وكل ساعة؟ ترى ماذا يكون تصرف القبط لو أن قبطية إختطفت ومنعت من أهلها ومن دينها؟ والله قفامت الدنيا ولم تقعد.

يجب على المسلمين أن ينهضوا بالخروج إلى الشارع، بهويتهم الإسلامية، لا شباب ثورة ولا يجزنون، يجتمع فيها كلّ صاحب دين، من الإخوان أو السلفيين، والجهاعة الإسلامية، وكلّ من لا ينتسب إلى جماعة ممن يحب الله ورسوله، وهم الغالبية الساحقة، يدعون إلى دين الله دون عنفٍ أو عدوانٍ، ليعرف القابعون على كراسيّ صُنع القرار السياسيّ من هم أصحاب القرار الإجتهاعيّ على الأرض، من له الكلمة الأخيرة في أمر مصر.

وهذا الخروج لا يصلح أن يكون «وقفة»، ولا «تظاهرة»، بل يجب أن يكون حشداً هائلاً يُرهب من يتخَلف عنه، ويُعلم الدنيا بمكان المسلمين في مصر، وفي قرارات مصر، ومصير مصر، وليكن عنوانه «يوم الله» ودعْ عنك مواقف المهزومين من «الإسلاميين»، ممن أتت ظلمة السجون على عزائمهم فخارت، وضلّت، من ثم، قراراتهم وبارت، فتراهم يتعللون

بالسياسة، ويعتقدون أنهم سيتمكنون من التدسّس بالإسلام عن طريق مهادنة قوى الظلام، والإنحناء أمام زفراتِ أنفاسها اللاهثة.

هذا ليس طريق النبوة، ولا طريق الرُجولة والشهامة، ولا طريق العِزة والكرامة، ويظهر أن هؤلاء قد نسوًا عزّة الدين الذي يحملونه ويتحدثون باسمه، ويَدّعون الإخوة فيه، من طولِ الهوان والإنهزام.

دون هذا الحَشد، الذي نرهب به عدو الله وعدونا، والذي يكشف للذين ظلموا منهم أننا نُغضى عنهم، حين نُغضى، صَفْحاً لا ضَعفاً، ونتركهم يَسيرون على وجه الأرض عزة وتقى لا ذلة وخناً، فسيظل المُسلمون يَحسبون كلّ صَيحة عليهم، يرهبون الأضعف، ويخشون الأذل.

والله غالبٌ على أمره.



# شخصيات

#### البرادعي .. وحساباته ۲۲ فبراير ۲۰۱۱

حين يتحدث المتحاورون عن البرادعي، وعن توجهاته وسياساته، وعما يريد من مصر ولمصر، يجب أن يضعوا في إعتبارهم حقائق لا تقبل التأويل أو التبديل. تلك الحقائق، وما تدل عليه، فيها ما هو للرجل وفيها ما هو عليه. ومن ثمّ يجب أن تؤخذ كلها في الحسبان. كذلك يجب أن تكون حسابات المؤيدين والمعارضين للرجل على وعيّ بمفهوم توازن المصالح والمفاسد والمبدأ الشرعيّ الأصوليّ في «تحمّل أدنى المفسدتين لتجنب أعلاهما».

الرجل قد عاش جلّ سنيّ حياته العملية في أحضان الحضارة الغربيّة، بل وفي أعلى مراتبها، يلتقي القادة والسياسيين، ويراعي المصالح العالمية وعلى رأسها المصالح الغربية، محاولا عدم الإنحياز لفريق، دون الخروج عن الأجندة الموضوعة لإحتكار الأسلحة النووية، في آن واحد. فهو ولا شك متشبع بالفكر العالميّ، والعلمإنيّ، الذي، على حدّ تعبيره، لا يرى حلاّ لمشاكل مصر المزمنة إلا بالدولة الديموقراطية الإشتراكية، التي تعتمد الحرية السياسية والمساواة الإجتماعية دستورا ومنهجاً. وهو لا يرى الدين، كما يراه «المسلمون الإسلاميون»، منهجاً للحياة، بل يراه حرية شخصية يجب أن يتمتع بها الفرد دون أن يكون له إنعكاساته على مؤسسات الدولة وقوانينها. وللحق، فإنه في هذا لا يبعد عما دعا اليه «الإصلاحيون» في مطلع القرن الماضي، وعلى رأسهم سعد زغلول الملقب بزعيم الأمة، حين عبّ عن مذهبه في كلمته المأثورة «الدين لله والوطن للجميع». فأمر بزعيم الأمة، حين عبّ عن مذهبه في كلمته المأثورة «الدين لله والوطن للجميع». فأمر يتبارى فيها السياسيون، كما يعتقد البعض. والبرادعيّ، في هذا الصدد، مخلص لمنهجه، يتبارى فيها السياسيون، كما يعتقد البعض. والبرادعيّ، في هذا الصدد، مخلص لمنهجه، محبّ لوطنه، حسب ما يراه حسناً، وهو، كما كان زغلول من قبل، ليس بفاسد ولا مبتغ محبّ لوطنه، حسب ما يراه حسناً، وهو، كما كان زغلول من قبل، ليس بفاسد ولا مبتغ للمال وللمجد والشهرة. فالبرادعيّ يرى ما رآه طه حسين من قبل حيث ذكر في كتابه

المسموم «مستقبل الثقافة في مصر» أنه إن أردنا أن نتقبل الثقافة الغربية فعلينا أن نأخذها كلها، حلوها ومرها، أي علينا أن نتبنى مناهجها ما يوافق الإسلام منها وما يخالفه.

ولكن الأمر أن البرادعيّ لا يقدّر أنّه في إحصاءٍ أجرته حديثا وكالة عالمية، قد إختار ٧٧٪ من المصريين ضرورة تطبيق أحكام الشريعة. فالشعب المصريّ، أو أكثريته، لا تزال على دين الإسلام، ترى شرع الله قانوناً للأرض، ولا تفصل بين الدين والدنيا، كما يفعل العلمانيون والإصلاحيون والليبراليون، سَمِّهم كما شئت. وحلم البرادعيّ أن يرى المواطن المصري كالسويديّ له جوانبه الصحيحة والفاسدة، على حسب موضوع التشابه والإفتراق. فحساباته التي تقوم عليها مبادئه، تتجاوب مع الأقلية التي إنحرفت عن النهج الإسلاميّ الذي تتقبله الغالبية، مما يجعله زعياً للأقلية لا للأغلبية وقد غاب عنه وعن أمثاله من طالبي الإصلاح، أن الصلاح الحقيقيّ لا ولن يتحقق من غير الوازع الإسلاميّ يهديه، والشرع الإسلاميّ يحميه، وأنّ المناهج الأرضية الديموقراطية الإشتراكية تجددائها من يخترق حصونها وينخر في مؤسساتها، والمسألة مسألة وقت لا غير.

لكن، وبحسابات أخرى، وبإعتاد المبدأ الشرعيّ «تحمّل أدنى المفسدتين لتجنب أعلاهما»، فإن البرادعيّ ولا شك أفضل مرات من الوضع الذي استقرت عليه الحال في مصرنا في العقود الأخيرة، ومن الوضع المراد بها في سيناريو التوريث. فالتوريث هو المفسدة الكبرى التي يجب أن تتجنبها مصر، والبرادعيّ ليس نصيراً للفساد ولا للفاسدين، ودعوته للحرية والديموقراطية تفتح باباً ولا شك تنفذ منه الأغلبية، حيث لا أبواب أخرى مُفتّحة لهم في الوضع الحاليّ. الديموقراطية، وإن لم يكن لها صلة بالإسلام، إلا إنها أوسعُ باب لحكم الأغلبية، وهو حكم الإسلام في حالتنا هذه. والدخول في ظل عباءة الديموقراطية ليس بدعاً فقد إحتمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقومه في شِعب أبي طالب، وهم على غير الإسلام. والرجوع إلى الإسلام في ظلّ الديموقراطية المدنية أقرب للتحقيق منه في ظلّ الديكتاتورية الملكية العسكرية البوليسية.. التي لا يعلم صفتها إلا الله، والتي نعيشها في زمننا هذا.

الأخطر في حديث البرادعيّ هو ما ذكره عن حذف المادة الثانية من الدستور، والتي تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. فإن في حذفها تجريم دستوريّ للأنشطة الإسلامية، وإستعداء المؤسسات العسكرية والمدنية عليها، وهو الخطر الذي قد يشوب السيناريو الذي ذكرناه آنفاً.

الأمر إذن يحتاج من المؤيدين والمعارضين للتفكر والتدبر قبل التأييد أو الرفض. والله وحده هو الهادي للصواب.



#### عمرو موسى .. وموسى كوسا! ٢٢ مارس ٢٠١١

الموقف الإنتهازيّ المَصْلحيّ الشائن الذي يتخذه عمرو موسى، بإنتقاد القصف الدولي على قوات القذافي المجنون، التي تواصل قذف وقتل المدنيين في كافة مدن ليبيا، موقف يمثل شخصية عمرو موسى، ويذكرنا بموقف ممثل العَقيد المَجنون، موسى كوسا، الذي ظهر متحدثاً في الأمم المتحدة، معبراً عن الموقف القذاقي الإجراميّ الكاذِب، دفاعاً عن قضية خاسرة، بل عن إجرام يشاهده الناس عياناً على شاشات التلفاز.

وعمرو موسى لا يهُمه في قليل أو كثير أمرَ المدنيين الليبيين، ولو أبيدوا عن بكرة أبيهم، بل هو يعمل على تلميع وجههه وإظهار بطوليته، إستعداداً لمَعركة الرئاسة المصرية القادمة. وهو موقفٌ براجماتيّ عُرف عنه منذ أوليات مواقفه كوزيرٍ للخَارجية المِصرية ثم أمينا عاماً لما يُعرَف بجامعة الدول العربية.

ويجب أن لا ينسى القارئ أنّ عمر و موسى هو ربيب الحكم الديكتاتورى ليس في مِصر فقط، بل كافة الأنظِمة الديكتاتورية بالشرق الأوسط، كالنظام اليمني والتونسي البائد. وقد عرف عنه السّلبية والتردد والعمل مع الأنظِمة العَميلة في صالح الصّهاينة أولاً وأخيراً. وهو ما جَعَل هذه المُؤسّسة مجرد شَكلٍ كرتوني لا دور له ولا حقيقة، بل يكاد أن يكون مُنظمة خاصّة لعمر و كوسا، تحفظه من الإلتحاق بطوابير العاطلين عن العمل.

ولا أدرى ايّ مدنيين يخشى عليهم هذا الرجل الكوسا من القتل؟ أهم أفراد الكتائب المرتزقة التي تدير عَجلة القصْف والقتل ليلاً ونهاراً، عشوائياً دون تفريق بين طفلٍ أو إمرأة أو شيخ، بل تشنّ حرب إبادة يومية ضد المواطنين العزّل؟ ماذا يقول عمرو كوسا عن مقتل العائلة عن قصف الزنتان ومصراته الوحشيّ اللاإنسانيّ؟ ماذا يقول عمرو كوسا عن مقتل العائلة الكامِلة التي أبيدت بأطفالها الأربعة اليوم، وعن مقتل العشرات بشكل يومي تحتشد بهم المستشفيات التي يُمنع عنها الأدوية والأجهزة، بل يمنع الماء والغِذاء عن إجدابيا ومِصراته لأيام عديدة؟ ألم يكن أجدر بموسى كوسا أن يسعى لإرسال قوافل غذاءاً ودواءاً وغطاءاً

للمدنيين العزّل، الذين يمثل المصريين رُبعهم عدداً؟ ألا يرى عمرو كوسا الفرق بين التدخل الغربيّ في العراق وأفغانستان، وبين التدخل في ليبيا؟ لماذا لم يَشجب عمرو كوسا التدخل الغربيّ في العراق والذي أدى لمقتل ما ينيف على مليون نفس مسلمة؟

ونحن نفهم موقف ألمانيا وتركيا وروسيا من نظام القذافي المجنون، إذ يحرص هؤلاء على إستمرارية التعاقدات الهائلة التي توكل إلى شركات بلادهم بالتكليف من منظونة القذافي، وهو الوجه القبيح النفعي الذي ابرز عوار أردوغان، والذي صور نفسه للعرب على أنه خالد العصر الحديث، فإذا به يبيع دنهاء آلاف الليبيين لأجل دولارات القذافي! خسأ وخسر من قائد.

لقد اصبح القول الذي بَقي من آثار النُبوة، كما قال رسول الله صداله عده وسلم «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» هو العلامة المميزة لما نرى من مَهازل القول والفعل لهؤلاء المنافقين ممن لا غرض لهم إلا التسلّط. وهوما يجب أن ينتبه له المُصوّتون في إنتخابات الرئاسة المصرية القادمة، أن هذا الرجل ظِلٌ لحسنى مبارك وطبعة خاصّة منه، إن سَمحنا له بالتربّع على الرئاسة المصرية، فلنعلم أننا إذا نسمح لمبارك بالعودة، بل الأخطر منهما، وهو عمرو كوسا.



#### محمد عمارة .. الأصول الفكرية والإسلامية ١٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

شاهدت بالإمس برنامجاً تسجيلياً على قناة الجزيرة، خُصِّصَ لعرض تاريخي للدكتور محمد عمارة، عَرَض فيه حَياته وتطوّره الفِكريّ، بمُشاركة اثنين من زملائه في الإتجاه الفكريّ، محمد الغنوشيّ وفهمى هويدي.

وقد أخرجنى هذا البرنامج من الدّوامة السياسية التي نعيشها ليلاً ونهاراً فأرهقتنا من أمرنا عسراً، بين أحداث تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والمغرب، ويعلم الله من بعد، بعد ان أصبحت ماؤنا وغذاءنا بين ترقب تقدم ثوار ليبيا، وتتبع مبادرات على صالح التي تبدو بلا نهاية، وتطور الثورة في مصر بين تواطؤ العسكر ومؤامرات العِلمانيين اللادينيين.

الغرضُ أنّ ما لفَتَ نظرى هو أن عارة قد بدأ رحلته الفكرية يَسارياً يؤمن بالفكر الماركسيّ، كما قال عن نفسه، وفضى سنواتٍ من عمره يؤمن بهذا الإتجاه، الذي تبناه لمّا ظنّ أنه يضمنُ العدالة الإجتاعية والليبرالية. ثم تحوّل عارة إلى الإتجاه الإسلاميّ من نفس الزاوية الإجتاعية الليبرالية، التي ظهر نَفَسُها في عديد من كتاباته، والتي إشتركت مع دراسته التخصّصية في الفلسفة الإسلامية، وتتلمُذه الفِكري على محمد عبده ومدرسته «الإصلاحية»، وقبل ذلك قلة التوفيق في هذا الصدد، على بُعدِه عن المنهجِ السَلفيّ السُنيّ، وعن منهج أهل السنة والجهاعة، وقربه من مدرسة الإعتزال والتأويل، ورفض الأحاديث الصحيحة التي لا تُناسِبُ «عقله» ولا «فهمه»، وهو عين التقديم بين يدى الله ورسوله.

هذا الأمر، أمر إنطلاق الفكر من زاوية خاطئة، كاليسارية، وإن حاول المفكرُ تعديلها وتقويمها، يترُكُ على منهج المفكر بصمةً يصعب التخلّص منها، والتحرّر من آثارها كليةً. ويحضُرنا في هذا الصَدّد ما قاله السَلف، بلغتهم المتخصّصة، عن أثر البدعة إن تسرّبت إلى العقل، واستقرت في الفكر، كيف يصعب، بل قد يستحيل إخراجها بالكلية من مكامِنها، وطردها من مخابئها، مما جعلهم يتوارون من أصْحاب الأقوال والأهواء، وينحازون عن

تجمّعات جدالهم، بل ويضعون أصابعهم في آذانهم خوفاً من تسرّب كلياتٍ هؤلاء إلى عقولهم، فلا تخرج منها أبدا. وقد ورد ذلك عن كثير من السلف، كها جاء في الإبانة لابن بطة عن ابن طاووس أنه كان جالسا فجاء رجلٌ من المُعتزلة فجعل يتكلم، فأدخل ابن طاوس إصبعيه في أذنيه ، وقال لابنه: أي بني، أدخل إصبعيك في أذنيك واشدد، ولا تسمع من كلامه شيئا. والسبب ليس خوف الجدلِ، بل خوف الشيطان أن يزيّن قولاً مريضاً، فيُصَادف قلباً ضَعيفاً، فيسكُنه غيرَ مفارقٍ. فها بالك بمن بدأ يسارياً، ثم تخصّص، لا في الحديث أو في العقيدة أو في الأصول، بل في الفلسفة «الإسلامية»، إن سلّمنا أنّ في الإسلام فلسفة! ولا يخفى تأثير الفلسفة على طالب علم يتتلمّذُ على أفكار محمد عبده، ويتخذ محمد الغزائي – الذي شاب نقاء منهاجِه ردّ الأحاديث بالعقل – مثلاً أعلى.

ونحن لا نقصد أن لا يقرأ مسلماً ما يكتبه خُصوم الإسلام من ترهات، ليحصّن نفسه ضدها، لكن هذا لا يكون إلا بشروط، منها التمكن من العلم الشرعيّ أولاً، ثم أن يكون الهدفُ هو على أمور محددة، وان يكون من أهل الإختصاص، لا من عامة الناس أو مُبتدئ طلبة العلم الشرعيّ. والأهم في تلك الشروط أن يكون ذلك الدرس تخت إشراف شيخ عالم بها في هذه المعارف من بلايا، يفطّن اليها طالب العلم، ويحرس عقله من التهاوى في مزالقها.

ونرى أنّ عمارة لم يكن مُوفقاً في بدايته، ولا مَهدياً في نهايته. لكن، مرة أخرى، هذا لا يعنى أن كلّ ما كتب عمارة يجب أن يُقرإ بحذرٍ يعنى أن كلّ ما كتب عمارة يجب أن يُقرإ بحذرٍ وتأنٍ، وان يكون نصب عين القارئ الخلفية التي يصدر منها الكاتب، ليستفيد من الصحيح، ويرد المعطوب.

## سَيد قطب .. والخِطابُ الدعويّ المُعاصِرِ ٦٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

(1)

لعلّ من أكبر شخصيات هذا العصر، التي تعرضت للهجوم والنقد والتجريح والتشهير، من بنى جلدتها ومنتسبي عقيدتها هو سيد قطب رحمه اله تعالى. فقد شنت عليه جحافل النقاد والمجرحين حروباً وصلت إلى التكفير والتبديع، وإدعاء أنه اسوأ على الإسلام من اليهود والنصارى! حمَلاتٌ منها ما أستعلن بالكراهة والحقد والعداء، كالمدخلية من عملاء النظم الفاسِدة والحُكومات الجائرة، ومنها ما ظاهِرُه الرحمة والإنصاف وباطنه الغيرة والإجحاف، كفعل القرضاوى وسليم العوا ومحمد عهارة، ومنها ما توسّط ذلك، فقدح ولم يَفجُر، ونقدَ ولم يفسق، إما بحقٍ أو بباطلٍ، وقليلٌ ما هم.

وقبل أن نمضى في حديثنا نودُّ أن نبين قصدنا بهذا المقال ليس هو محاولة للدفاع عن سيدٍ قدر ما نا هو محاولة لفهم أقواله ومحاولة الإستفادة منها، دون غُلوّ فيه أو توجُسِ منه.

وسيّدٌ رحمه اله تعالى، مثله كمثل كلّ البشر، إلا الأنبياء والرُسل، يخطؤ ويصيب، ليس له خاصية أخرى في هذا الصدد. لكن الأمر يجب أن يدور في دائرة ما أصَاب فيه او اخطأ، دون تَجنٍ أو تحيّفٍ. فليس يلزم من خطئه في أمر أن يكون مخطئاً على طول الخط، كما فيما ارتآه في بعض الصفات، وما ذهب اليه في تأويلها، لا يجب أن ينعكس هذا على شَرحه الدقيق الواعي لتوحيد عبادة الله ومَكانة تحكيم شرعه في بناء العقيدة وتشييد رُكن الدين. وأحسب، والله وكيلي، أن احداً ممن نقد سيداً، بحقٍ أو بباطل، قد بلغ عشر معشار ما بلغه سيد في تفصيل هذا المقام، ولا أنّ أحداً قدّم شهادة على صدق نفسه فيما يدّعي مثلها قدم هذا الرجل، حياته لا أقل منها.

والحقّ أن الحديث عن سيد رحمه الله تعالى وعمله ودوره، وحُساده وعواده، ومحبيه وشانئيه، يطول ولا يكاد ينتهى. لكن أردنا في عجالتنا هذه أن نبيّن معنى طَرَق للذهن منذ أيام معدودة، وهو صِلة ما كتب سيد بواقعه وبواقعنا على حدٍ سواء. وبكلماتٍ أخر، هل تغير مناط الأحكام التي أطلقها سيد في حديثه عن المجتمعات والأنظمة؟ وهل لا يزال مفهوم العُزلَة الشُعورية التي غزا به عقول قرائه ووجدانهم منذ منتصف الستينيات، قائماً لازماً؟

وحتى نجيب على هذه التساؤلات يجب أنْ نقرّر أولا أن أيّ كاتبٍ، مهما كان، لا يجب أن يُحسب عليه منْ حمّل كلماته بها لا تحتمل، والتوى في فهمها بها لا يستقيم، ولا يجب أن يحمل وزرَ من خَرج عن الجادّة بتأويل كلماته، وتفريع عباراته. وإن شاء أحدٌ دليلاً على صحّة ما قررنا، فهذا كتابُ الله لا ينطق إلا بالحق ولا يعبّر إلا عن الصدق، ولا يدعو إلا إلى الأئنلاف، ولا يحذر إلا من الخلاف، خرجت بتأويله وتزييفه بدعٌ وأهواءٌ أفردت في حصرها مجلدات، وكلها تستشهدُ بالآيات البينات. وهو ما يبين أنّ الخلل إذن قد لا يكون في القائل، بل قد يكون الخلل في القارئ. وقد إحترزنا ب «قد» إذ إنه يجب الإحتراز بها إلا في مقام القرآن، الذي نعرف يقيناً أنّ الخلل مَنسوبٌ إلى القارئ، صاحبِ الهوى، لا إلى القائل جلّ وعَلا.

ولاشك أن هناك ألفاظٌ متداخلةٌ موهمة، وأفكارٌ متشابكة متزاحمة، تمتلؤ بها كتابات سيد، وهو أحد اسباب هذا النتاج الهائل من النقد والتجريح والتقريع. ولعلّ بعض الظروف التي أحاطتٍ بسيدٍ في فترة خروجه من ثوبه الفكريّ إلى ثوبه الإسلاميّ الصرف، قد دفعت ببعض هذه التعابير والألفاظ إلى مكانها في كتاباته. ولكن، علينا، وفاءاً للرجل، وإحساناً للظن به، وتغليباً لما غَلُبَ على فكره من صحة ورقيّ أن نحاول فهمه دون تعسفٍ ولا إذدراء، وان ننزله منزلته من الحق ما إستطعنا إلى ذلك سبيلاً.

(٢)

ودعونا نردد النظر في مُصطلحين من مصطلحات سيد رحمه اله تعلى، هما جاهلية المجتمعات والأنظمة، والعُزلة الشعورية التي يجب أن يحيا بها المؤمن في عصرنا هذا بين الناس.

فحين يتحدث سيداً عن غياب الأمة المسلمة، فهو لا يقصد بها أفراد الأمة، بل يعنى الكيان الذي يَصِح وَصفَه بأنه «أمة»، وهو «كيان» لا «أفراد الكيان». وسيدٌ ليس بدعاً في هذه التفرقة، بل قد سَبقه لهذه التفرقة شيخ الإسلام بن تيمية، حين فرّق بين حكم ماردين كَكِيانٍ، وحكم أفرادها بإسلام أو كفر. وعدم فهم هذه المسألة، أو التغافل عنها، يؤدى إلى خَلط كبيرٍ وظلم عظيم لسيد وفكرِه.

أما قوله «إنْ العالم يعيش اليوم كله في «جاهلية « من ناحية الأصل» المام، بها فيه بلادُ المسلمين، فإن لفظ الجاهلية لفظٌ عامٌ يشمل عاداتٍ وتقاليدٍ وعقائدٍ وتصوراتٍ وأفعالٍ، كما بيّن صلى الله عليه وسلم في قوله لإبي ذر «إنك إمرؤ فيك جاهلية»، فعقائد الصوفية في شرك القبور جاهلية، وتصورات العلمانيين في حكمة اللادينية الغربية جاهلية، وتقاليد الأربعين والسنوية للميت جاهلية، وعادات مصافحة النساء والإختلاط جاهلية. ولو ذهبنا نعد ما في مجتمعاتنا من جاهلياتٍ ما انتهيا من مقالنا هذا اليوم. لكنّ الأمر أن الجاهلية ليست رديف الكفر، بل رَديف الكفر هو الإسلام لا الجاهلية. وهو أمر إصطلاح شرعيّ. فمن أراد الكفر ذكره صراحة، ومن ذكر الجاهلية كان قوله متردد بين معنى الكفر الأكبر، ومعنى البدعة والإنحراف والخروج عن السنن ومعصية الله ومناوئة السنة، ومثل ذلك من المنكرات الشرعية، صغيرها وكبيرها، والتي لا يشكّ أحدُّ فيه قدر ذرة من نصفة أن مجتنعاتنا ليست غارقة فيها حتى شحمة أذنيها. ولم يأتي في حديث سيد كله، وهو مدوّن بين أيدينا، نصّ واحد أعلن فيه كفر أفراد المسلمين بل حديثه كله عن جاهلياتٍ متراكبةٍ، ظلماتٍ بعضها فوق بعض من ركام العقائد والتصورات والعادات والتقاليد والقوانين. فحين يتحدثُ سيد عن جاهلية الأنظمة ومصادر التشريع والتلقي، فهو يتحدث عن كفر هذه الأنظمة التي تحكم بغير ما أنزل الله وتشَرّع من دونه، لا كفر من يعيشون تحت ظلها كما أشرنا. وحين يتحدث عن جاهلية الشعوب، فهو يتحدثُ عن الجاهلية المنحَرفة عن الإسلام، لا الخارجة عنه بإطلاق. وأسال من فهم غير ذلك من كلام سيد، أما أن ياتي بنص واضح في تكفير أعيان المسلمين، أو أن يراجع نفسه ويسألها: أتدعى فهم هذه الجزيئة البسيطة وتنكر على سيد قطب أن يكون هو الآخر قد فهمَها، وأرادَها على ما هي عليه؟

أما عن موضوع العزلة الشعورية، فلا أظن إلا أن سيداً قد قصد إلا ما يعانيه المسلم من غُربة عن الواقع الذي تحدثنا عنه، وحين نتأمل النصوص التي ذكرها سيدٌ في حديثه عن هذه العزلة، نجد أنه فرّق بين «قدرين» من العزلة، أولها العزلة التامة الكاملة التي عاشها المسلمون الأوائل، حيث يقول «كانت هناك عزلة شعورية كاملة بين ماض المسلم في جاهليته وحاضره في إسلامه، تنشأ عنها عزلة كاملة في صلاته بالمجتمع الجاهلي من حوله وروابطه الاجتماعية ، فهو قد انفصل نهائيًا من بيئته الجاهلية واتصل نهائيا ببيئته الإسلامية» المعالم، وبين العزلة المحدودة التي يعيشها المؤمن في عصرنا هذا، والتي يجب على الطليعة أن نحياها، فيقول «تمضي وهي تزاول نوعا من العزلة من جانب ، ونوعًا من الاتصال من الجانب الآخر بالجاهلية المحيطة» المهار. فلا يغيبُ عن القارئ الحصيف الفرق بين قدر العزلتين، أحدهما «عزلة شعورية كاملة»، والأخرى هي «نوع من العزلة»، فكان تعبيره هنا أخف حدة من حديثه عن مجتمع قريش الأوائل، وإذا هو يتحدث عن عزلة شعورية محدودة لا مطلقة.

(٣)

فإذا ذهبنا نطالع مُعطيات حَاضرنا اليوم، وجدنا أنه رغم عدم تغير الكثير من مظاهره، ولا إن حراكاً ينبؤ عن حقائق دفينة كانت حبيسة تحت السطح ننيجة القهر والخوف، ومكر الليل والنهار، الذي يحملُ حتى صاحب العزيمة على الإستسلام، بقدر أو بآخر، إلا من عصم الله. هذه الحقائق هي الخلفية المسلمة التي يتمتع بها الشعب المصريّ والتي تجلت في قولة «نعم» حين شاب الموقف مساساً بالدين ومرجعيته.

ثم، كذلك، نرى أنّ الواقع الضاغط الذي كانت تعيشه مِصر طوال الخَمسين عاماً السَالفة، قد بدرَت فيه بوادر إنفراجة للمرة الأولى، تستلزم إنفراجةً موازيةً في الخطاب الدعوى المعاصر، وفي الأسلوب الذي تنتهجه الدعاة من أهل السنة والجهاعة، أتباع السلف الصالح، في توجّههم إلى الناس، وبين الناس.

هذا الخطاب المعاصر، يريد أن يردمَ الفجوة التي أرادتها الأنظمة السابقة أن تكون بين المسلم من عوام الناس، وبين الداعية. يريد هذا الخطاب أن لايوّلد جفوة من الفجوة، تجعل

التواصل بين الداعية وبين المدعوّ شاقٌ صعبٌ، بدلا من ان يكون سهلاً محبباً. ولن يكون هذا إلا إن انتقل الداعية إلى صفوف المدعوينن يخاطبهم بأمه واحدٌ منهم، مسلمٌ بين مُسلمين، يريد لهم الخير لأنهم علي الخير، ويريد أن يكون واسطة هداية لا فارضَ ولاية، وأنّ لا فضل له عليهم ولا تكبر ولا إذدراء.

ولإن إحتاجَت طليعة المُسلمين الظاهرين على الحق، من أعداء الجاهلية بكلّ دَرجاتها وأشْكالها، في عُصور القهر والظلم أن يُعافظوا على هويّتهم بالتميّز والإستعلاء، فإن الطور الذي نرجو لمصر أن تكون آخذةٌ فيه، لا يصلح فيه من الدعاة إستعلاءٌ على أهليهم واصحابهم، فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى التفرّق عنهم إلى أهل المكر والخِدعة من دعاة الوسطية الزائفة أو التجديد المُحرّف، أو إلى الأسوا من دين «اللادينية» المتخفى وراء اسم العلمانية. يجب أن يتخاطب الدُعاة إلى الناس مُسلماً لمسلم، أخا لأخ، دون أن يشعر الداعية بأنه اعلى وأفضل بسبب الجلباب أو اللحية، بل عليه أن يُبدّى ما هو أهم وأولى حسبَ مقتضيات الشريعة، التي تُقدِمُ ما هو من الضروريّ، كالصلاة والصيام، على ما هو من الحاجيّ، وبالتالي على التحسينيّ كالجلباب واللحية (مع وجوب اللحية).

كذلك فإن الخطاب الدعوى، يجب أن لا يكون شعاره إبتداءاً «مناهَضَة المُجتَمع المباهِيّ»، بل يجب أن يتحوّل إبتداءاً إلى «تأصيل المجتمع الإسلاميّ»، بناءاً على أنّ الدعوة لا تقوم على تكفير الناس إبتداءاً، إلا من جهر بكفر على علم ودراية، كالقائمين على دين العلمانية، لا المُغرّر بهم ممن لا يعلم حقيقة ما يقوم عليه ذلك الدين، إذ هذا أمرٌ من الأمور الخفيّة التي تحتاج إلى تفصيل وبيانٍ قبل إصدار أحكام بصددها (وعلى من أراد مزيد بيانٍ في هذا الصَدد أن يراجع كتابنا «الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد»).

إن العطاء المدرارَ الذي أنتجَه قلبُ سيدٍ وقلمُه، لا يزال يصْلحُ أن يكون مُوجّهاً عَاماً للمُسلم في فهم دقائق التوحيد، وعناصره ونواقضه، والحياة في ظِلاله الوارفة الغنيّة بالأمنِ والإستعلاءِ على الكفر والجاهلية. إنها الأمر هنا هو فيها يصلحُ منه أن يتصدّر الخِطابُ الدَعوى في حقبة من الحُقب، وقد كان لنا في المَنهج القرآنيّ أسوة يتصدّر الخِطابُ الدَعوى في حقبة من الحُقب،

حسنة، حين تغيّر وجه الخِطاب القُرآني تماماً، شكلاً وموضوعاً، فصار أكثر طراوة وأقل شدة، إذ أصبح يتوجه إلى «الذين آمنوا» لا إلى «الناس» في غالبه. أمر الدعوة يجب ان يكون أمر قبولٍ وتوافق، لا أن يكون أمر تخالفٍ وتراشق. وهذا، فيما نحسب هو الضمان الوحيد، بعد توفيق الله سبحانه، للفوز على الأديان الأرضية الوضعية، العلمانية، والسّماوية المحرّفة، النصرانية.

رحمَ الله سيداً وجزاه عنا وعن الإسلام والمسلمين خيراً كثيراً، فإنه لا يعرفُ الفضْل لأهله إلا أهلَ الفضل، ولا يُنكرُه ويجْحَده إلا أهل الفُجْر.



## الحُوينيّ .. بين أدعياء السّلفية وأشباه السّلفية ١١ ابريل ٢٠١١

من أشهر وأشجع ما كُتب ضد مبارك في عهده، هو المقال الذي نشره عبد الحليم قنديل، رغم علمانيته، والذي قال فيه إنه يشعر بالعار حين يتذكر أنّ حسنى مبارك هو رئيس البلاد. وهو ذات ما أشعر به تجاه هؤلاء الذين يدّعون انتسابهم للسلف، ولا تصحّ لهم هذه الدعوى إلا بدليل «قياس الشبه» في الأصول! أشعر بالعار أنّ هؤلاء يتخذون السّلفية دِرعاً لترويج فكر شبه سلفي، مريض بجراثيم الإرجاء والظاهرية، مُعادٍ لمواقف جموع السلف الصَالح في شأن السِياسة الشَرعية.

وحتى يتضِح ما وصفنا به هذا المذهب شِبه السَلفية والإرجاء والظاهرية، قد إختلطت والظاهرية، فإننا نقول أنّ هذه الإتجاهات الثلاثة، السلفية والإرجاء والظاهرية، قد إختلطت فيا يقدّم هؤلاء من فكرٍ على مائدة الدعوة، إذ إنه بينا يأخذ هؤلاء بموقف السَلف في مسائل شرك النسك والشعائر، ويتبنى قولهم بحرمة القبورية وشرك الدعاء، تجدهم يتفقون مع المرجئة في الغاية التي وصلوا اليها من الخُضوع للحاكم الظالم وحُرمَة أمره بالمعروف ونهيه عن المُنكر، بناءاً على ظاهرية المنهج في تناول أحاديث طاعة ولي الأمر. ولهذا تجد أنّ متطرّفي هؤلاء، من أدعياء السلفية، يعملون عيوناً للسلطة، وتجد أن الحكام يتوَلوبَهم عادة حتى قيل إن «الإرجاء دين الملوك». هذا، ويصعب على من يتتبع منهاج هؤلاء أن يوفق بين المُتناقضات في مواقفهم، فيننا يدعون أنهم يتبنون فهم السلف في توحيد العبادة، من أنّ الحكم بغير ما أنزل الله شركً أكبر، كما صرح عدد منهم نظرياً، إذا هم يصرّحون بأن الولاة من أمثال حسنى مبارك وعصابته هم ولاة شرعيون لا يحلّ الخروج عليهم!! من هنا ترى أن جراثيم الإرجاء والظاهرية لم تُصب هؤلاء بالخطأ الشرعيّ الفادح فقط، بل وبالتناقض والتخبّط إلى حدّ السخف والبرود.

إذن، خرج الحُوينى في تسجيل، أسموه درساً في مسجد العزيز بالله، على اليوتيوب «تحت عنوان «لماذا تأخّرَت كلمتى حتى الآن!» http://alheweny.org/aws/play.php?catsmktba=11540 ، وكأنك ترى ملياراً من جماهير المسلمين شرقاً وغرباً، في شوق الوليد إلى أمه، إنتظاراً لهذه

الكلمات! كلماتٌ، ويالأسف، تمخّضت عمّا تمخّضَ عنه الجبل! وهو حديثٌ يجعل كلّ مسلمٍ حُرِ يغلى دماغه من الغَضَب والتقزز.

استشهد الرجل بحديث في البخاري عن بن عباس وحوار طويل بينه وبين عمر رضي الله عنها، حتى قال: «إن الشاهد من هذا الحديث أنّ رعاع الناس إن إجتمعوا....»!؟ أيكون الثوار هم هؤلاء الرعاع المعنيين بالإستشهاد!؟ ثم ما معنى أنّ «الطبيب لا يصرُ خ بل يصر خ المَريض!» ؟ هل هذا يعني أن هذا الرجل الحوينيّ هو الطبيب الذي يداوي هؤلاء المَخابيل من أبناء الشعب الصارخين في التحرير؟ ثم لماذا قال أن عمر رضي الله عنه لو قال بخلاف ما تقوله الثوار في ميدان التحرير لصَر خوا في وجهه؟ ولماذا يفترض هذا الرجل انَّ عُمر سيقول بخلاف ما تقوله الثوار؟ بل نبشّر هذا الرجل الحوينيّ أنه لو كان عمر رضي الله عنه حيّاً ما انتظر على هذا الكفر والفساد والطغيان ثلاثين عاماً، ولم يكن ليتخلف عن جهادٍ في وجه الطغاة طرفة عين. بل وصل الحدُّ بهذا الرجل الحُورينيّ أن يشبّه هذا الوضع القائم، بين عصابة حسنى والثائرين، بها حدث بين على ومعاوية رضي الله عنها!! فأى الفريقين يا حُويني اشبه بعليّ وأيها أشبه بمعاوية؟! أيكون حسني مبارك هو على رضي الدعه في نظرك السلفيّ؟ أم يكون حسنى هو معاوية في قياسك الخنفشارى؟ وما هذا إلا ليخلص أنه، وأتباعه، مثل عبد الله بن عمر في موقفه!! الا بُعدا لهذا من قياس، وسحقاً لهذا من نظرٍ! ثم من كثرة الخبط والخلط لم يدرك الرجل أنه بها التسلسل قد شبّه جموع علي ومعاوية رضي اله عنها بالرِعاع الصارخين، وفيهم أفضل الصحابة على كلا الجانبين! ألا بُعدا لهذا الإعتذار الخَائبِ الخاسرِ. وقد كنت أحسب، في السنوات الأخيرة، أن هذا الرجل قد يكون فيه بعض الخير، فإذا هو على ما هو عليه ممّا يرى القارئ.

خُلاصة ما يمكن ان يخرج به السّامع، من وسَط هذا الرُّكام المُختلطِ من الكلام، الذي لا يجمعُه جامعٌ ولا ينتظِمُه عقدٌ، إلا تبرير عدم الخروج لمُساندة الثورة التي عبّر عنها بالفتنة، تمييعاً وخلطاً،أولاً، ثم تشبيه الثوار بالرِعاع الصَارخين بلا عقل، وبأن هؤلاء الصَامتين عن الحق هم العقلاء الأطباء الذين لا يصرخون، ثانياً!

وتصل الجُرأة بهذا الرجل أن يُصرّح بجبنِ موقفه وتابعيه، فيقول إنه لم يتحدث من قبل إلا لسبين، أولها أنّ القومَ الرِعاع في التحرير، من الصارخين بلا عقل، لن يستمعوا للحِكمةِ الضالّة، التي هو وأمثاله استحوذوا على أطرافها. وثانياً، بنصّ ما قال، لأن نتيجة الصِراع لم تكن واضحةٌ بعد، فكم من مُظاهرة خرجَت من قبل، لكن إنتهت دون نتيجةً إلا القبض على المتظاهرين! فهل، بالله عليكم، رأيتم أجبن وأخسّ من هذا الموقف؟ والله إن السلف بُراءٌ من هذا الرجل وأمثاله، مها إجتهد في إطالة لحيته ومحاولته الفصحى!

الأمر أن هؤلاء «السلفيون» لم يغيروا موقفهم من ضرورة حرية التعبير التي هي أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ثمّ، من الحاكم الظالم المعتدى، وسيظل هؤلاء عبيداً لأي حاكم يأتي من بعد، من مبارك إلى المجلس العسكريّ إلى كائنا من كان بعدها.

الخطورة في هذا المَذهب شِبه السلفيّ، المُصاب بجرثومة الإرجاء والظاهرية، أنه يَسمحُ بنموّ الظلم والفسّاد، لا في الظّلام، بل في النور، وتحت سَمعهم وأبصارهم، بل ومُباركتهم، دون أمر بمعروف ونهى عن منكر. ولهذا يجب أن يتنبّه الشبابُ إلى أن ضَالتهم المنشودة في النظر الإسلاميّ السّديد ليس عند هؤلاء من أشباه السّلفيين وأنصاف المُرجئة الظاهرية، بل يجدوه عند أهل السّنة والجهاعة الخاصّة التي تجمع بين أطراف الأدلة الشرعية، وتراعي النصّ الظاهر مع مقاصد الشريعة ومصالحها المرعية، وتقدّر الواقع بقدره، ولا تجبن حين يأتي وقت الحاجة للبَيان، إنتظاراً لمَعرفة الظافر، ثم إستغلال ظفَره.

ولعل أحداً أن ينصَحَ هذا الرَجل الحُورينيِّ أن يراجع ما يقول قبل أن يتفوّه به، وأن يظهر إحتراماً لأفراد الشعب الذين خرجوا في مواجهة الظلم بصدورهم، بينا هو قابعٌ في بيته كالقوارير التى يُخشى عليها الكسر. فإن أولئك الذين يصفهم بالرعاع الصارخين دون عقل، أفضل مقاماً ألف مرةٍ عند الله من المتخلفين من القواعد القوارير، من الذين تأخروا في القول والفعل.

# إلى خَالد صلاح .. عليك بسُنّة سَاويرس فهي خيرٌ لك! ٢٣ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم أكن لأشغل القلم لحظة بها يكتب مثل هذا الصحافيّ، لكن أصابنى الغّم لِمَا وجدتُ من تعليقات شبابٍ كثيرغَرّته هذه الأكاذيب والتمويهات، والجهلِ بالسّنة والتاريخ والشريعة جهلاً فاضحاً مخزياً، على ما نشره خالد صلاح على صفحة مجلة اليوم السابع الإلكترونية تحت عنوان «الدولة المدنية في الإسلام» 395733=http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=395733 وأمثال خالد صلاح، ممن يكريهم ساويرس للتحرير، والأصح للتحريف، في مجِلته، لا يستحى أن يخرج على الناس لابساً مُسوح المُسلم المُتنور، الذي يحملُ شمعة تضيئ لهؤلاء الغارقين في ظلمات الإسلام الأصوليّ، لينير لهم طريق المعرفة، ومنهج الجمع بين الإسلام والكفر!

وأول الدّواهي فيها دوّن، قوله، بعد مقدمة موّه بها بإحترام «الدين» كمصطلح عام ضبابيّ غير منضبط بشرائع : «خذ مثلا، ما فعله الصحابى الجليل أبوبكر الصديق، رضى الله عنه، فها إن تولى الخلافة حتى حارب طائفة من المسلمين، لأنهم امتنعوا عن دفع الزكاة، وهو فعل لم يأت به النبى صلى الله عليه وسلم، لكن أبا بكر قضى بأن هذه الحرب لمصلحة الإسلام، رغم الخلاف السياسي الذي نشب بينه وبين عدد من الصحابة حول فكرة الحرب، ما فعله أبوبكر ينتمى إلى ما يصفه الفقه الإسلامي اليوم باسم (الاجتهاد)، بينها يمكن تصنيفه بمعايير اليوم باعتباره قرارا سياسيا مدنيا لا أصل له في كتاب الله أو سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لكن أبي بكر اجتهد عقليا فيها رآه متناسبا مع الشريعة ومحققا للمصلحة العليا للمسلمين .... أبوبكر كان مجتهدا وعقليا ومدنيا إلى الحد الذي خرج به عها ورثه عن النبي صلى الله عليه وسلم»، اه.

حاشا لإبي بكر الصديق أن يخرج عن سُّنة رسول الله صداله عده وسلم، إنها هو حديثُ رجلٍ لا يعلم عن التاريخ أو السُّنة شيئاً. فإن أبا بكرٍ لم يجتهد في هذا الموضع بالذات، ولا خرج

عما ورثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، حاشاه، بل إحتج على الصحابة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أمرت أن أقاتل وسلم "عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلاه إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى) من عليه، قال أبو بكر «والزكاة من حق الإسلام». فالأمر أمر إتباع للنص وفهم للحديث، لا خروجٌ عليه، والأمر أمر أحاديث ثابتة لا إجتهاد من ابي بكر، وليس أمر قرار سياسي، بل أمر إتباع للنص في موضعه. ومن هنا يظهر بطلان قول هذا الرجل، عن هذه الواقعة بل أمر إثباع للنص في موضعه. ومن هنا يظهر بطلان قول هذا الرجل، عن هذه الواقعة أحكام). إذ ثبت أنها رؤية سنية ملتزمة بالنصوص وفهمها فها دقيقاً.

ثم قال حكيم اليوم السابع «الفقه الإسلامي يعلى من قيمة العقل في الاجتهاد والقياس إلى الحد الذي تتأكد فيه المصالحة الحقيقية بين الإسلام والمدنية، وتنتفى فيه مطلقا هذه الخصومة الجاهلة التي يختلقها البعض بين الإسلام والبناء الديمقراطي للدولة، أو بين الإسلام والمواطنة، أو بين الإسلام وتبنى القيم والقوانين أو التشريعات التي تحقق المصلحة العليا للمسلمين.» اهـ

ها هو يبيّن لنا إعترافاً بأن المجتمع المدنيّ «بتعريفه له» ليس مجتمعاً إسلامياً، وإلا ففيها يلتقيان إن كانا واحداً؟ ثم، إن مفاهيم الديمو قراطية والمواطنة، بالمعنى الذي يقصده أصحاب المجتمع اللادينيّ المدنيّ، ليست من مفاهيم الإسلام في شيئ، ولا أدرى ما معنى المصالحة أو التلاقي أو ما شئت من هذه التعبيرات اللولبية التي تصلح للتحرير في أبواب «الزواج السعيد»!، وليا يكون التصالح والتلاقي دائماً بتنازل الإسلام عن ثوابته، وليس بالتنازل عها يفهمه منها فلاسفة اليوم السابع من أحبار الفكر اللادينيّ الغربيّ؟ وهل لهؤلاء أدنى فكرة عن أيه ثوابت شرعية، ام إنها كلها خاضعة للمصالحة، والقياس العقليّ بها تعتقد هذه القِلّة أنه مصالح عليا للمسلمين؟ وكأنّ ما أي به رسول الله صلى الله عليه وسلم من وحي ليس فيه نظرٌ إلى المصلحة العليا للمسلمين؟ وكأن هذا الرجل لم يقرأ في حياته قول الله سبحانه «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير»؟ الله علاء الرجل لم يقرأ في حياته قول الله سبحانه «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير»؟ الله علاء المسلمين؟

ثم يُردف حكيم اليوم السابع: «وبنفس المنطق (المدنى) الذى اعتمده أبوبكر وعمر مضى أيضا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه حين بدل تماما نظام الحكم في الدولة الإسلامية من الخلافة إلى الحكم الملكى، والمعنى أن معاوية سمح لنفسه بأن يغير شكل الحكم على نحو مختلف لما اتبعه الخلفاء الراشدون، وبالمثل أيضا طور العباسيون منظومة عمل مختلفة لبيت المال وتوزيع أنصبة الزكاة، وبنفس المنطق أيضا غير أبطال الفتوحات الإسلامية في المشرق والمغرب كثيرا من القواعد والتعاليم والأحكام القانونية لتتلاءم مع البيئة التى يطبقون فيها الإسلام، وخرج الفقهاء بنظم جديدة في دفع الزكاة والصدقات، حسب كل عصر وحسب الأنهاط الثقافية والفكرية والعادات والتقاليد لكل بلد دخل فيه الإسلام حديثا.»

كلمات لا يصدق عليها إلا قول شوقي: كذب وتضليل أحلام وسفسطة! فمعاوية رض شعه لم يقصد إلى تغيير نظام الحكم من الخلافة إلى النظام الملكيّ، بل قصد إلى أن لا تقع من بعده فتنة إن خرجت الخلافة من بنى أمية، ومن الشام أهل العصبية، فعمل على أن يهيئ يزيد لها، فأرسله إلى الغزو على رأس جيش وبقي على حصار القسطمطينية زمناً، كما وفر له أفضل المعلمين، وكان يراه ذكيا شاعراً يمكن أن يحتفظ بعصبية أهل الشام درءاً للفتنة، وقد استمع في هذه النصيحة بتولية يزيد إلى المغيرة بن شعبة الذي كان قد نصح عمر بن الخطاب رض شعه من قبل بتولية عبد الله بن عمر رض شعبه، ولكن عُمر لم يرض، ورضى بها معاوية رض شعه للإعتبارات التي ذكرنا، لا ليناوئ حُكم الراشدين، ولا ليغير وصى قبل وفاته للخليفة التالي، كما فعل أبو بكر الصديق من قبل، والخلاف الذي جرى في هذه الجزئية هو حول شخص الخليفة التالي لا شكل البيعة، التي هي بيعة للخلافة في هذه الجزئية هو حول شخص الخليفة التالي لا شكل البيعة، التي هي بيعة للخلافة لا للمُلك. ثم، ما دخل طرق تنظيم الزكاة والصدقة في هذا الحديث؟ وهل يعنى تنظيم مصارف الزكاة بوضع دواوين بأسهاء المسلمين مثلا الإفتاء بحلّ الربا في البنوك؟ هراء وخلطٌ متعمدٌ لا ينطلي إلا على السُذج و البلهاء.

ثم يقرر فيلسوف اليوم السابع: «ومن هنا فإن التاريخ الفقهى والسياسى فى الإسلام يحتمل هذا الفهم الدنيوى، ويحتمل أيضا أن يكون العقل نفسه مصدرا من مصادر التشريع التى تنظم حياة المسلمين فى ضوء العصر الذى يعيشون فيه، وهذا الطرح يمكن أن يبنى جسورا مع أصحاب الرؤية المدنية، إذ لا يخرج الفكر المدنى الليبرالى الحديث فى جوهره عن ذلك الفهم الإسلامى لمصطلحى الاجتهاد والقياس. فلا مقدس سوى الكتاب والسنة، أما ما دون ذلك فيمكن تطويره ليتلاءم مع الحياة المعاصرة، والدولة المدنية الحديثة لا تفسير لها سوى هذا المعنى أيضا»

الفقه الإسلاميّ يَحتمِل التعامل مع الفهم الدنيوى، لكنه لا يُعْمَل عليه، والفارق بينها كبيرٌ يا فيلسوف عَصرِك! والعقلُ المُجرّد، بعيداً عن ثوابت الشرع لم يكن يوما من مصادر التشريع إلا عند المُعتزلة والرافضة من أهل البدعة، إن كنت لا تعلم. وهذه الجسور التي يرى الستاذ أن نبنيها مع أصحاب الرؤية المدنية، لا واقع لها بعيداً عن ثوابت الشرع، وهي اعم من نصوص الكتاب والسنة، بل هي ما بنى عليها من قواعد كليات ومقاصد راسخات، تُشكلُ إطاراً لا يمكن الخروج عنه. وليس المقام هنا مقام شرح أو تفصيل، ولكننا نهيب بالكاتب، وبمقاولى الجسور بين الإسلام والعلمانية، أن يصرف بعضاً من وقته في دراسة حقيقية مخلصة للإسلام وفقهه ومبادئه وأصوله، قبل أن يتحدث عن إقامة الجسور وعقد المصالحات، وهذه المقترحات التي لا يراد بها إلا جذب عدد من عوام المسلمين خارج سرب أهل السنة، وإيهامهم أن يد الآخر» اللادينيّ» ممدودة بالحب والرغبة في التواصل.

#### على جمعة .. وجمعة إجلاء المفتى ٢٩ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الإفتاء منصبٌ جدُّ خطير في واقع أية أمة مسلمة، بل أحسب إنه أخطرُ منصبٍ فيها على الإطلاق. إذ إن الأمة المسلمة، حسب تعريفها كأمة يدين غالب أهلها بدين الإسلام، لا يجب أن تُجيز قانونا يُخالف ما دلّ عليه شرع الله سبحانه، سواءاً كانت هذه الدلالة من نصّ قرآني أو حديث صحيح نبويّ، أو إجماع معتبر، أو إجتهاد بقياسٍ صحيح، أو مصلحة مرسلة بضوابطها، أو غير ذلك من أدلة شرعية. وصاحب هذا المنصب، هو ما يصدر عنه القول الفصل في صِحة أي قانون يُعرَض على السُلطة التشريعية لإعتهاده ثم العمل به في السُلطة التنفيذية. والإجراءات الحالية التي قصرت دور المفتى على التصديق على أحكام الصادرة من المحاكم، جعلته يرتبط في أذهان الناس «بعشهاوى»، أو إصدار فتاوى «مطبوخة» حسب طلب السُلطة أو أجهزة الأمن فيها يخالف كلّ مشروع ومعروف.

ومع التقليص المُتعمّد لدور الإفتاء في مصر، ومحاولة تحويل هوية البلاد إلى العلمانية اللادينية، التي يحلو للمُزيفين من زَرارى المُسلمين أن يسمونها المدنية، جاء إختيار الشّخصيات المتتابعة لهذا المنصب تعكس هذا التهاوى في وظيفة حامل هذا المنصب. إلا إننا، والشهادة لله، لم تر أكثر إنحداراً في مهايير هذا المنصب مثلما رأينا في حالة المفتى الحالي، على جمعة. فالرجل، كارثة حقيقية، بل هو علامة من علامات القيامة، كما وصفه الدكتور عبد المنعم البر، فقيه الإخوان.

فإلى جانب عدم أهليته العِلمية لمثل هذا المنصب، وهو السبب الذي أدى لإختياره من قبل النظام وأمن الدولة، ثم صوفيته الفاضحة، التي تناولتها في مقال سابق بتاريخ ٢١ أكتوبر النظام وأمن الدولة، ثم صوفيته الفاضحة، التي المناولتها في مقال سابق بتاريخ ٢٠ أكتوبر المناه وهو ما فضحنا فيه تخبطاته عن المناه المناه المناه المناه وهو ما فضحنا فيه تخبطاته عن أن السلفية هي نظير العلمانية، وأن الصوفية هي الحل الأمثل، إلى جانب بدعه التي جرّته اليها صوفيته، وموقفه من النقاب، والذي وافق فيه أخيه ساركوزى، ثم موقفه من الثورة المصرية التي لم يخرج من مخبئه ليقول كلمة في حقها، إنتظاراً لما تسفر عنه الأحداث، فيسير في تيار الغالب.

يجب أن يكون المفتى قادر على القيام بمهام منصبه، في كلّ جوانب الإمكان، من الناحية العلمية التي تتحصل بالمادة المتخصّصة التي قدّمها، والتي يشهد لها العلماء بالقبول والتميّز، ثم عقدياً، بأن يكون سُنياً بعيداً عن البدع التي اتفق الناس علي كونها خارجة عن السنة كالصوفية التي ابتلي بها الأزهر في العقود الأخيرة، والتي قُصِد بها تغييب مشايخه عن الواقع، وضمان قبولهم للحكم الباغي أو الكافر بناءاً على فهم الصوفية لدين الحب، وغيبوبة الخلوات وما إلى ذلك مما يغيب العقل ويهدم الدين. ثم، واقعياً، بأن يكون متلاحماً مع الواقع، عارفاً بمركباته، سواءاً بنفسه أو بمعاونيه، فالإفتاء ليس معرفة الحكم الشرعيّ فقط، بل بتحديد كيفية تنزيله على الواقع.

كذلك أن يكون المفتى صاحب شخصية قوية تشعر بقيمة نفسها وقدرها، فلا يكون «دلدولاً» للسلطة الحاكمة، كما كان ولا يزال المفتى وشيخ الأزهر الحاليين. كذلك أن يكون ممن يتقى الله ولا يقول إلا الحق، فلا يجامل أحدا ولا يداهن النظام، ولا يسكت حين يجب البيان، عملا بقاعدة عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة. ثم أن يكون ممن عُرف عنه طهارة الذيل واللسان، خلافاً لما عليه «على جمعة» الذي عُرف عنه، والذي أعرف عنه بصفة شخصية، الحديث بكلهاتٍ نابية خارجة قبيحة، سواءاً جِداً أو هزراً.

والأمل، بل والعمل، في الدولة المصرية المُرْجوّه، في أن يقوم النظام الجديد بتفعيل المادة الدستورية الثانية، التي وإن كان مجرد وجودها كاف لمن يتحرك بالدافع العاطفيّ الدينيّ وحده، لكن ما يريده المُسلمون في حياتهم من تحكيم لشرع الله بكل جوانبه، يجب أن يكون عملا لا تدويناً، وأن يواكبه جهاز إفتاء على أعلى مستوى ممكن بحسب ما بيّنا من مقاييس، ليمكن ضهان إشاعة الحقّ، والعدل والمساواة، سواءاً للمُسلمين أو غيرهم من الأقليات الكتابية.

ربها يحتاج إجلاء المفتى، إلى جُمعة «إسقاط على جمعة»!

### شَخصِيّتان في الميزان .. السِباعي والنائب العام ١٨ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

كثيرة هي المظاهر التي تدلّ بلا شك أنّ مصر الثورة تفتقر إلى الكثير من العمل، بل وإلى التظاهر المُليوني لإيقاف الإنحراف عن مسارها، والرجوع إلى أهدافها في إسقاط الفساد والقضاء عليه. من هذه المظاهر، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المهزلة التي نراها في فيلم «حبس حسنى مبارك»! أوامر تصدر من النائب العام عبد المجيد محمود، يعقبها تصريحات من الداخلية عن إستعداداتٍ لنقله إلى مُستشفى، بين المركز الطبي ومستشفى طرة، ثم تقارير من الطبيب السباعي بالطب الشرعي، مرة تقول بأن صحة مبارك مستقرة ومرة أنه في خطر، وتتحدث عن ارتجاج اذيني لا علاقة له بالإنتقال، ثم تمر فترة سكون، ثم تبدأ الدورة من جديد.. مهزلة تدور بإحكام كما تدور الكرة في ملاعبها، بين لاعِبين، النائب العام والطبيب الشرعي. وليس هناك شكّ أن هذين الرجلين، ليس لهما حول ولا قوة، وإنها هما يتحركان بيد المجلس العسكري الذي اضطر بقوة المليونية الأخيرة أن يتخذ قراراً بإنتاج فيلم «حبس حسنى مبارك»، بطولة السباعي وعبد المجيد، دون أن يسمح، قراراً بإنتاج فيلم «حبس حسنى مبارك»، بطولة السباعي وعبد المجيد، دون أن يسمح، لسبب ما، أن يجبس مبارك حبساً حقيقياً.

إذن، السباعي وعبد المجيد، هما من بقايا النظام السابق، ومن أسوأ رموزه، ومن عملائه الذين لا يزالون يهارسون دورهم في التستر على الفساد، الذي كان، والذي سيكون، مما يُعد له في كواليس المجلس العسكريّ، وتركهم في مناصبهم هو لتمكين من بيده القوة، المجلس العسكريّ الحاكم، أن يكون إستدعاءات النيابة وسرعة الإستجابة للبلاغات المقدمة، محكومة بخط تليفوني احمر بين مكتب النائب العام، وبين مكتب العسكر، فيحاسب المجلس من يحاسب بطريقته الخاصة، لا على أساس العدل او الحق، ولا على قدر الجرم، بل على اساس مصالح خفية معينة سنتناولها في مقالٍ لاحق، وأن يوثق ما يريد أن يوثق من جرائم، تزويراً وتدليساً، عن طريق الطب الشرعيّ.

ودور السباعي في فضيحة مقتل خالد سعيد، ونسبة وفاته إلى «البانجو» وتلفيق التقارير بهذا الشأن، ليغطِّى على جرم الشرطة في قتله، مما يجعله شريكاً في القتل، بصفته الشخصية، وهو ما يجب، لولا من يحميه من العقاب، بل ومن تركه لحين الحاجة لتقديم ما يلزم من تقارير بشأن حقيقة صحة مبارك.

ومن شاهد هذا المُدلّس السباعيّ يتحدث على برنامج «آخر كلام» مع المذيع يسرى فوده، علم ما نقصد من أنّ الفساد لا يزال هو هو، وان رُعاته وحمُاته وادواته، لا تزال تعمل بأفصى قوة. ومن شاهد الطريقة التي تحدث بها الرجل، وابتساماته، وثقته في نفسه، رغم الخيبة العظمى التي صاحبت كلّ تصريحاته، يعلم أنه يتحدث من موقع قوة، وأن له ظهر يحميه، وليس من الصعب أن نعلم من يكون هذا الظهر، إذ جاءت إدانة موظف الطبّ الشرعي الذي فضح عوراته سريعة وعاتية، حُبس فيها المُوظف في جرم سب وتشهير، لا يصحح فيه الحبس فيه قانوناً، لكن تحركت آله الفساد سريعاً لحاية السباعيّ، وتلقى النائب العام مكالمة الخط الأحمر، فحرّك بلاغ السباعي فوراً.

منظومة فَساد كاملة، ولكنها النسخة «السياحية» من منظومة مبارك، إذ هي أصغر عدداً وأسرع حركة وأقل تكلفة! وإن لم يتخلص الشعب من هذين المُدلِسين، المُتآمرين على الإثم والعدوان، وعلى تأخير العدالة وتزييف الحق، ثم من يظاهِرُهُما ممن بيده الأمر، وإرجاع الحُكم إلى مجلس رئاسيّ يرفع الأحكام العرفية، وينشأ العدل، فلا ثورة ولا يحزنون.

## عِصام شَرف .. ماذا يُخفى وَجه الحَمَل؟ ١٩ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

وجه مصرى صميم، تشِعُ الطيبة من مكلامحه، وحين يتحدث، تجد في نبرة صوته هدوءاً وتلجّلجاً محبّباً، جعله محل ثقة الناس وقبول الشعب. لكن، هل الأمر أمر وجه طيب ولعثمة مطمئنة، حين يتعلق برئاسة وزراء مصر، وفي هذه المرحلة الحاسِمة من تاريخها الحديث؟

عصام شرف يشغل أهم منصب في الحياة السياسية المصرية الآن، في المرحلة التي يفترض أنها مَرحلة إعداد وترتيب لدولة يسود فيها القانون، تحت مِظلة الشريعة الإسلامية ومن خلال أحكامها التفصيلية، وتكون حرية المصرى وكرامته هي أساس التعامل بين السلطة الحاكمة وأبناءالشعب. من هنا فإن الإعداد لهذه الدولة، وتمهيد الأرضية لإقامتها، يحتاج إلى عزيمة هائلة، وإرادة حديدية، ومنهجية صارمة، وقبل ذلك صِدق في التوجّه، ووضوح في الهدف، وبعدٌ عن الفساد والمفسدين، بحيث لا تأخذه في الحق لومة لائم. ترى حقق عصام شرف المتوقع منه، طبقاً لما ذكرنا؟

الشعوب عادة ما تنظر إلى الحكومة التي تدير البلاد، تثنى عليها فيها يستحقُ الثناء، وتلقى عليها اللوم فيها يستحقُ اللوم. فلو نظرنا إلى ما يحدث في مصر لوجدنا أن الحكومة غير فاعلةٍ على أي مستوى. ولنضرب مثلا بأهم ملفين على طاولة الحكومة اليوم. ملف الداخلية وملف العدل.

ملفُ الداخلية، التي أُسندت إلى منصور العيسوى، هو من أفشل ما تجلى فيه ضَعف هذه الحكومة، إن أَحْسَنّا الظن. الرجل لم يتمكن من إعادة الشرطة إلى عملها، وخضع لإبتزازها، وترك العادليّ يملى على عُملائه، من رجال الصَفّ الثاني، الذين لا يزالوا في مناصبهم بالداخلية، ولا يزالوا يدينون بالولاء لحبيب العادليّ، أن يوجّهوا الشُرطة، للعَمل كيفها شاء. فالعادليّ في حقيقة الأمر أقوى سَيطرة على الداخلية من العيسوى!

ثم، إنه أعاد جهاز أمن الدولة للعمل، بكامل هيئته، تحت مُسمى الأمن الوطنيّ، وكأن المِصريين «مختومين على قفاهم» كما يقال! وهذا، في حدّ ذاته مؤشرٌ يشكك في صحة ولاء العيسوى، ومن ورائه عصام شرف، ويضع علامات استفهام كبيرة أمام حسن نواياههم تجاه الشعب.

ثم ملف العدل، الذي لا نرى للعدلِ فيه أثراً، إبتداءاً من النائب العام، ربيب مبارك، الذي يختار البكلاغات التي يصعّدها، والقضايا التي «يركنها على الرف» على هواه، وهوى الفساد السابق. فلم نسمع عن البلاغات المقدمة ضد السباعيّ العميل، بينها تحرك البلاغ المقدم من السِباعيّ ضد الموظف المِسكين الذي قام بالإبلاغ عن فَساد السِباعيّ، كأنه رُصاصة ثاقبة! وتم حَجز صاحبِ البلاغ الذي، لولا بقية الشُرفاء في هذا البلد، لأودع في غَيابَة الجُبّ، دون أمَلٍ في سَيارة! ثم النكبة الثانية، التي هي أيضاً من صنيعة مبارك، وهو عاصم الجوهري، رئيس جِهاز الكسبِ غير المشروع. هو كارثة وحده. يطلق سراح زكريا عزمي، ثم يعيده إلى الحبس بعد ساعاتٍ من الزمن، وصيحات استنكار وتهديد من الملايين! أيّ مُستشار هذا؟ أي أدلة هذه؟ وأي تهريج يقوم به هؤلاء، ولحِسابِ من؟ مرّة أخرى، تَحومُ الشُبهات حول محمد عبد العزيز يقوم به هؤلاء، ولحِسابِ من؟ مرّة أخرى، تَحومُ الشُبهات حول محمد عبد العزيز الجندى، ومن ورائه عَصام شَرف.

ثم لا ننسى أن محاولات السباعيّ لتزوير تقارير مبارك الصحية، كانت تجرى تحت سمع وبصر العدل والداخلية، ورئيس الوزراء. فهم كلهم مشتركون في جرم تزوير التقارير! ثم، لم يقال السباعيّ الفاسد إلا بعد فضائحه على برنامج «آخر كلام». كما لم يحدث أن تقدمت النيابة بأي طلبٍ إلى الطِبّ الشَرعيّ بعد عَهد السباعيّ، للكشف على «المحروس».

الغرض هنا أنّ عِصام شرف، مَسؤولٌ شخصياً عن هذه المَهازل التي تعيشها البَلد، سواءاً بشَكلٍ مُباشرٍ لتعيينه من لا يصْلح في منصب الوزارة، أو بشكلٍ غير مباشرٍ بالسكوت على هذه المهازل.

عصام شرف، رئيسٌ لجهاز من الفاسِدين، في كافة الوزارات، تمكن الشعب من إسقاط بعضِهم، ثم طالب بقية الفاسدين بمحاكمة الساقطين! كيف يستقيم هذا في عَقل؟ كيف نطلُب من فاسد أن يحاكم فاسد مثله؟ النائب العام، رئيس جهاز الكسبِ غير المشروع، عمداء الكليات، المحافظين، المحليات، الداخلية، جهاز أمن الدولة الجديد، وكلّ جهازٍ آخر في هذه الدولة، هو ممثل للفاسدين.

لا أدرى كيف أحكم على عصام شرف، فوجه الحَمَل الوديع الذي يحمله، يرُد ظنّ السُّوء والعمالة، لكن، كم من وجه يخدع ببراءته، والأعمال تتحدث عن نفسها أو في حديث، أقول:

وَجهٌ إذا اطلّعُتَ حَسِبته مَلَكٌ، ونفسٌ دونَها شيطانُ احذر، فالسُمَّ أنّى وجَدُته أنقعْ بأيدٍ أصحَابُهن حِسَانُ واحكم، ولكن كنْ متيقّناً بالحق، لا ظلمُ ولا عدوانُ

(ولا يشغل القارئ الكريم نفسه بالبحث عن مصدر الأبيات، إذ جرى بها القلم فور الإنتهاء من المقال، ليس إلا).



## عَلاء الأُسْواني .. وتزييفُ التزييفِ ٢٨ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

عَلمٌ آخر من أعلام العِلمانية اللادينية المُعاصِرة في مِصر، وممِّن أصبَح من الوجوه التلفزيونية الحاضرة في كل وقت في الآونة الأخيرة، مثله مثل عمرو حمزاوى، إلا إنه أكثرُ مَعرفة وأبعد عن النفاق من هذا اللادينيّ الأخير.

في ندوة أظنها عُقدت في مكتبة الإسكندرية منذ يومين، تحدّث الإسوانيّ عن عدة أمور، أصاب في أقلها وأخطأ في أكثرها. فممّا أصاب فيه، مع شديد الأسف، ذلك التحليل الذي قدمه عن تاريخ الإخوان، وتمسّحهم بالسلطة، رغم تجرعهم هوانها. وأن يَصْدُر عنهم هذا الحق والتحقيق، من لسانٍ علمانيّ بحت، لهو حَطٌّ للحركة الإسلامية كلها. لكن أظن أنهم جَلبَوه على أنفُسهم بهذا المنهج المتعاون مع أصْحاب السلطة في كل آن، والذي لا يزال لم يُنجيهم من بَطشِ السُلطة في كل آن!

لكنّ الأسوانيّ أساء وأنحرف حين تحدّث عن الحَضارة الإسلامية كأنها حَضارة خمرٍ ورِقص، وقتل وسَلب، لا أكثر. بل تعدّى ظلمه وتجنيه إلى أن قارنها بها كانت عليه أوروبا في عصورها المُظلمة، حتى يكون مُنصفاً للعَرب، بزعمه، في عدم نِسبة القتل والسَفك والسَلب والشُرب إليهم وحدهم، كما قال!

الأسوانيّ كاتب قصصيّ، تربي في أحْضان راهبات الليسيه، وتخرّج من جامعة أمريكية في طب الأسنان. فيا لهذا بالحديث في تاريخ الحضارة، وفي روح الإسلام وشَرعه؟ أقصى ما يُتاح للأسوانيّ أن يتحدث عنه ما في «عيارة يعقوبيان» من عُهرٍ، وهل يصح أن يُنشر الفَساد والشُّذوذ على الناس علنا بدعوى أنه واقعٌ موجود، كيا هو مذهب هالة سَرحان وإيناس الدغيدى، أختاه في الرضاع من الفكر اللاديني الحديث. لذلك، أردت أن أزيّف عليه ما زيّف عليه ما وتراثنا.

نود أن نقول، بوجه عام، إن هذا الذي قال هو محضُ إدعاء مريض وتصوير فاجر للحضارة التي أشرقت على الدنيا فأظلتها قرون متتالية، وحملت للناس إشراقة «لا إله إلا الله»، وأخرجتهم من عبادة العباد إلى عبادة الواحد القهار.

وحين يميز الأسوانيّ بين دين الإسلام وحضارة الإسلام، فإنه من الواجب عليه أن يبين هذا التمييز، ويوضح حدوده وآثاره، حتى لا يغمط الدين حقه، من ناحية، ولا يبخس الحضارة فضلها من جهة أخرى، ولكنّ هذا عزيزٌ على مثل الأسوانيّ، إذ هو صفة من صفات العدل الإسلاميّ التي ينحلى بها المسلمون بها رسخ في فطرتهم.

حضارة الإسلام، إن أردنا إستخدام هذه التعبير، هي ما نشأ في أحضان الإسلام، وليس لازما أن يكون تابعاً للإسلام من كل وجه. فالمسلمون، ومنهم الخلفاء في عصر الأمويين والعباسيين، ليسوا من الصَحابة الراشدين، وليسوا بشراً غير البَشر، لم يدّعوا لأنفسهم هذا، ولم يدّع مؤرخ مُسلم لهم هذا. فترى في سِير بعضهم ما ينحرف عن النهج الإسلامي القويم، في أحيان من سيرتهم. لكن ما لم يدركه الأسواني، وأمثاله، أن هؤلاء الخلفاء حكموا بشرع الله بين الناس فأقاموا العدل وجاهدوا في سبيل الله، كان أحدهم يحجّ عاماً ويغزو عاماً، ومنهم، كالمأمون، من عنى بنشر العِلم، رغم ما أحدثه من بلاء خلق القرآن. ثم إنهم نشروا العدل واحترموا حق الأقليات، من أهل الذمة، والتي يتشدق به الأدعياء من الليبراليين اليوم.

كما لا نحتاج إلى أن نذكر بأن ما كان يتعاطاه بعض هؤلاء الخلفاء هو ممّا أباحت بعض الأحناف من نبيذ لا يُسكر، تأولاً، وإن اشتد وقوى في بعض الأحيان. ثم إن أحاديث الرقص والمغاني التي تحدث عنها، مصدرها كتاب الأغاني للأصفهاني الشيعيّ، وأكثره غير محقق تاريخياً ولا وثائقياً. وإن كان من هذه الأحاديث ما وقع، فإنه مما كان في غفلة من الحِسّ الإسلاميّ، ولم يكن مقنناً ولا مُصرّحاً به، بل وردت الأنباء بهَجَهات أهل السّنة من أهل الحِسبة على الكثير من هذه الأماكن وتدميرها. وكيف يُلام الإسلام وحَضارته وشَريعته على ما يفعل حُكام الخليج اليوم؟

ثم ما لتصرفات بعض الخلفاء، في بعض الأحيان، وما لرفض شريعة الإسلام، وقوانين الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام الإسلام، وأحكام البيوع وصحة العقود وفسادها وبطلانها؟ ما لهذا وما لأحكام القصاص واللباس، وتحريم الخمر والميسر؟ ما لهذا وما لتوجيهات الإسلام في الخُلق والمُروءة والشَرف والعزة بالدين والحِفاظ على الصَلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر؟ ما هذا الخَلط الذي لا يراد به إلا التنصّل من شرع الله، كراهة له، وكفراً به.

ثم لم تعلق الأسواني بهذه العوارض، التي هي كالشعرة السوداء في الحصان الأبيض الناصع، ونسى، أو تناسى، ما تحلّى به العصر الإسلامي من علماء قائمين لله بالحق، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويحفِزون الأمراء والناس على الجهاد ونشرُ كلماتِ الله، وصدّ العدوان الصليبيّ. كيف نسىّ الرجل، أو تناسى، أحمد بن حنبل ومواقفه وجهاده، والبخارى وعلمه، وفقه مالك والشافعيّ، وشجاعة موسى بن نصير وطارق بن زياد. كم من فقيه ومجاهد وعالم وأصوليّ ومحدّث، بل ورياضيّ وفيزيقيّ وطبيب برع في هذه الحضارة، وتحت ظلال القرآن. نسى الأسوانيّ، أو تناسى، ما استحدث العرب من علوم تخدم الدين والدنيا، وتؤسّس لمناهج النظر كأصول الفقه، وعلم الفروق، وعلم العروض، وعلم الجرّح والتعديل، وللعلوم التجريبية والرياضية، وما لا يُحصى مما خدم الفكر القانونيّ والتشريعيّ والعلميّ الوسيط والحديث، بل نسى، أو تناسى أن الغرب يكتب أرقامه بالأرقام العربية إلى يوم الناس هذا.

ولم يُعرَف عن المجاهدين المسلمين، على طول تاريخ الإسلام الجهاديّ أي حادثة تدميرية لبلد دَخلوه، أو إغتصاب وقع فيه، بل دائماً وأبدا، حمَلوا العِلم والنور والرحمة والحرية، لمن تابعهم على دينهم، ولمن خالفهم عليه. لم تعرف بلاد العرب دماراً إلا على يد التتار، ثم على يد الصليبين، ثم على يد الإستعار الأنجلوسكسوني، ثم الأمريكيّ الحديث. لم يعرف العرب المسلمون تدميراً كتدمير الحروب العالمية، ولا بشاعة كبشاعة هروشيا والفالوجة.

من السهل أن يلقى المرء الكلام على عواهنه، ذلك ممن لم يغترف من العلم إلا كنقرة الديك من صفحة الماء، يتحدث إلى جمّع لا يعرف عن العلم إلا اسمه، ولا يعرف عالما إلا أمثال الأسوانيّ. والإنصاف خُلة تتحدى الهوى وترتفع عن الهوية، وكم من مؤرخى النصارى من نصَرَ الإسلام وحضارته، لمّا تجرّدوا عن هواهم، وارتفعوا عن هويتهم المسيحية، وأبرزهم الألمانية سيجريد هونكة.

يقول الله تعالى «ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱللَّهِ تعالى «ثُمَّ لَنَنزِعَنَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَلَق والله على أمثال هذا الرجل يوم ينتزعه الله سبحانه من بين شيعته اللادينيين، ثم يُصليه جهنم بها لا يدرك عقل مداه، إذ لم يقل الله سبحانه ما سيفعل بهؤلاء العتاة بعد أن ينتزعهم من بين شيعتهم، تدليلاً على هولٍ ما سيلاقون، إلا أن يتوب فيتوب الله عليه.



### محمد البرادعى .. ثَانِي عِطفِه! ٣٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

يقول تعالى في كتابه العزيز «وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللهَّ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِي عِطْفِهِ عَلِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللهَّ لَهُ و فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ و يَوْمَ ٱلْقِيَّمَةِ عَذَابَ ٱللهُ لَا اللهُ

محمد البرادعيّ رجل قانون ودولة، رجل رأي ورؤية، رجل حرية وحكمة، رجل مؤتمرات عالمية ومحافل دولية، هو هذا واكثر من هذا، لكنه ليس من دين الله في شيئ.

محمد البرادعيّ يصدر في علمه ورأيه ورؤيته من مرجعية تنفى العلاقة بين الدين وبين الحياة، فترجع حياة الناس للناس، وتحصر دين الله كأحد إختياراتهم التي تتيحها لهم هذه الحرية، داخل دائرة النفس والفرد والمسجد، لكن لا تتعداه إلى المجتمع وشؤونه وقانونه.

محمد البرادعيّ وليد بيئته، كأى فرد آخر، إلا إن يشاء ربي شيئاً. فقد عاش سنواتٍ يدرسُ في أمريكا، ثم التحق بالسّلك الدبلوماسيّ المِصريّ، وترقّى فيه، ثم خرج إلى عَالمية الأمم المتحدة، بها فيها من زخرفٍ وتزيين، وتقارب في الأديان، وتسامح بينها على موائد الطعام والشراب، لا على أرض الواقع وخرائط الإحتلال! وكان لابد لمحمد البرادعيّ، الذي لم يكن له توجّه دينيّ ولا خَلفية شرعية أصلاً، أن يفقد الهوية الإسلامية، التي وُلد بها، على موائد الحفلات، وطاولات الشرب في المناسبات، وأن يتبنى وسطية أعنف من وسطية سليم العوا ومحمد عهارة، بأن يرى الإنسان في الغرب مِثالاً لما يجب أن يكون عليه إنسان الشرق، وأنّ الحرّية لا تتجزأ ولا يُحجَر عليها، متى ارتضاها مجتمعٌ، أخذها بكل ما تحمل من جراثيم وأوبئة، تماما كها ذهب اليه سلُفه طه حسين، كفيف البصر والبصيرة، من قبل. فلا قيدٌ من دينٍ ولا عرفٍ ولا تقاليد، يجب أن يُفرضَ على الحرّ، إلا ما ارتضاه لنفسه، بينه وبينها.

ومحمد البرادعي الآن، هو المتربع على عرش الدعوة العلمانية اللادينية في مصر، وإن كان الرجل، وأشهد له بهذا، أكثر حنكة وحرصاً فيما يصرّح به، إلا أن تتفلت منه الكلمات التي قد تكون كافية في تحقيق علمانيتهز فهو ليس كذلك الأراجوز عمرو حمزاوى، أو المتفلّت عادل حموده، أو المزيف علاء الأسوانيّ. بل البرادعيّ أحرصُ في حديثه وأكثر سياسة ومُلاينة للمُسلمين من مَكشوفي الوَجه هؤلاء.

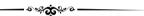
ومن هنا، تجد أنّ كثيراً من الشباب المسلم، تتردد على فمه عباراتٍ مختصرها أنه إن كان ولابد، فالبرادعيّ أفضل من غيره لحكم مصر في المرحلة المقبلة. وما ذلك عند هؤلاء الشباب لثقة في منهجه، أو وفاقاً مع علمانيته، لكن لأمرين، أولهم الإحباط الذي يعانيه الشباب فيمن هُم على مائدة الترشيح للرئاسة من ناحية، وممّا يتخِذ ممثلوا الإتجاهات الإسلامية من مَواقف مخُزية من ناحية أخرى. فالإخوان، كعادتهم، يتمسّحون في السُلطة، ويرضون بالفتات، إن كان يخدم جماعتهم، ودع عنك مصلحة المُجتمع عامة. وما تراه من تصرّ فات حميدة لشباب الإخوان فهي فرديّة من أولئك الشباب، لا دخل لقياداتهم بها، فهي أسوأ قيادة لأفضل شباب! والسلفيون ظلوا يغطون في مباحثهم بعيدا عن الواقع، واستخرجوا فتاوى طاعة وليّ الأمر ليكرؤا عن أنفسهم العذاب، ثم لمّا حان الحين، إذا هم يتراجعون، أو بعضم، لكن قلة المهارسة وضعف القراءة للواقع، جعلت خطواتهم متعثرة، تقدم خطوة، ثم تراوح، ثم تتراجع أخرى!

وثانيّ الأمرين، أن محمد البرادِعيّ يؤمن إيهاناً حقيقياً، لا نِفاق فيه، بها يدعو اليه من حُرّيةٍ عِلمانيةٍ لا دينية، ويرضى بحُكم الأغلبية إن فُرض عليه من خِلال الصَناديق. وهو ما لا يؤمن به كافة مُدعى الحُرية اللادينية، الذين لا يؤمنون بالغالبية، بل يرونهم أقل شَأنا وأوضَع ثقافة من أن يُرجَع اليهم في رأي أو يُسْتفتوا في شَأن.

لكن محمد البرادعيّ، كبقية اللادينيين، ثنى عطفه ودعا إلى غير سبيل الله، ولم يرض بالله حَكماً ولا يرض بشرعه مرجعاً، بل يرى شَرع الألمان، كما قال مرة، هو الدستور الأفضل لمصر، وهو في هذا صادقٌ مع نفسه، ومتلائم مع حياته الشخصية والعائلية، التي يحدوها التحرّر الغربيّ، وتنفِر من التزمّت الإسلاميّ.

وهذا ما يقدم البرادعيّ للشعب المصريّ فيها أسهاه وثيقة حقوق الإنسان، والتي ترجمتها بالواضح البين: حرية التعبير تتضمن حرية التطاول على الأديان كالقِمنى وسَلهان رشدى وحريّة الفن الساقط الشذوذى. حرية الإنسان تتضمن حرية العرى والمساخر الأخلاقية باسم الفن، حرية العقيدة تتضمن إهدار حدّ من حدود الله وهو حدّ الردة. وكل شيئ غير ذلك في وثيقته من هذه المعانى فهو مشمولٌ مضمونٌ في الإسلام الحقيقي المنزّل على محمد صله الشعيه وسلم، والذي يفزع البرادعيّ وصحبه.

محمد البرادعيّ ليس من أهلِ الدين، ولم يدعى ذلك لنفسه، ويجب أن يَحذرَ الذين يتحدّثون عنه من باب أفضَليته للرئاسة أن يَعوا ما يقولون، فهو، بالنسبة لحُكم مصر، كالكيهاوى لمريض السَرطان، الخيارُ الأخير الذي يسْبق الموت.



### عمرو أديب ٠٠ وحَازِم أبو اسماعيل ١٢ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

في مقابلة على برنامج «القاهرة اليوم»، التقى دُعاة الإسلام وجهاً لوَجه مع دعاة اللادينية الكفرية الليبرالية العلمانية، أو ما شِئت أن تُسميها، حين تحاور الشيخ حازم ابو اسماعيل، مع عمرو أديب ومصطفى شردى. وجاء الحوارُ كاشِفاً لما فيه دعاة الإسلام والتوحيد من إحترام وفهم وتمدّن، وما عليه الكفريون من سفاهة وابتذالٍ وتهافتٍ.

والحوار كان في سياق ترشيح السيد حازم لمنصب رئاسة الجمهورية، وهو ما يدعو إلى التركيز على برنامج الشيخ في الإقتصاد والإجتماع ومناحى العمران، لكن الأمر هذا لم يكن في مخطط الرجلين. إنها الباعث على دعوتها للشيخ كان، كالعادة، لتجريحه، وتجريح مذهبه ومنطقه، وذلك عن طريق إلقاء الإسئلة التي لا عِلاقة لها بسبل الحُكم ووسَائل السياسة، وبإستخدام التهريج الفكاهي الذي يجيده عمرو أديب كبهلوان التليفزيون.

وحين بدا الشيخُ هادئاً متيقظاً للأسئلة، بدا الرجلان في تحفز وتصيد لِما يمكن أن يثير المُستمع، أو يلاقى النقد من أمثالهم من اللادينيين. وقد قدم السيد حازم كلاماً منضبطاً في مجال الإقتصاد، وفي السياسة، حيث أكد على أنّ الدولة الإسلامية هي دولة مؤسسات، تحترم التخصّصات، وتعتمد على المواهب والقدرات، ولا تَعملُ بطريق القرارِ العَشوائي الفَرديّ، الذي عانينا منه عقوداً عددا.

وقد استخدم الشيخ حازم تعبيراً جميلاً حين وصف الدعوة العلمانية اللادينية «بالظاهرة التليفزيونية»، وهو على حقّ في ذلك، إذ هي دعوة لا وجود لها على أرض الواقع في مصر، بل هي أراءٌ يرددها من يؤمن بالغرب قولاً وفعلاً وخلقاً، ويكفر بالإسلام قولاً وفعلاً وخلقاً، ولذلك يتحَجّج أتباعها بطلب تأجيل الإنتخابات، كي يتمكنوا من نشر دعوتهم الكفرية بين الناس! وكأنهم هم الذين كانوا في المُعتقلات، مَطاردين وممنوعين من الحديث، لا المُسلمين! وهم، بالكلمة المكشوفة، يريدون منحهم الوقت الكافي لتكفير

المجتمع كله، وجَعلَه لا يأبَه بالحلال والحرام، ولا بمراعاة شَرع الله في المجتمع عامة، وإنها يراعونه في أنفسهم خاصة، إن رأوا ذلك، مما يستحسنوه بعقولهم.

والمثير في هذا اللقاء هو إسفار الكفر برأسه بلا حياء، وهو ما لم يكن موجودا قبل إنقلاب ٢٥ يناير. فقد استهزأ مقدما البرنامج بأن يكون الحكم مراعيا للحلال والحرام، وعقب عمرو الخبيث الذي تربى على التبشير في كلية فيكتوريا، بأن السيد حازم إذن يريد «حكومة حلال وحرام»! وحين ذكر السيد حازم أنّه يتحدى هؤلاء بأن ينز لا سوياً إلى الشارع المصرى، وأن يجدا من سيحوذ الأغلبية، قال عمرو الخبيث بإستهزاء ومرارة إنه متأكد من فوز حازم، أو أي إسلاميّ بهذا الصدد .. مشيراً إلى ما يروّجه كفار اليوم من جهل الشعب و «عاطفيته» كما عبر الخبيث. ولم ينس عمرو الخبيث أن يستخدم موهبة المُهرج التي يتمتع بها لسؤال السيد حازم إن كان سيحمل لقب «الشيخ» أم «الرئيس»! وقد أحرَج السيد حازم عمرو الخبيث عدة مرات، حين سأله إن كان يَحترم الحكلال والحرام فلم يحر اللادينيّ قولاً، وحين ذكر أنّ هؤلاء اللادينيين يتمتعون بحرية الرأي طوال سنين، ويُطالبون بالديموقراطية، ثم ينقلبون عليها، ويريدون أن يطبقوا مفاهيم تصلح لحكم شعب ألمانيا أو هولندا، لا شعب مصر. كما لن يفت شردى الأخبث أن يسأل السيد حازم رأيه في «الآثار»! وكأن هذه هي القاصِمة، وكأنها هي التي تقف بين مصر وتقدّمها وازدهارها!

الأمر أن الإعلام الخبيث، أو الظاهرة التليفزيونية، باتت تُستخدم عياناً لتدمير الإسلام، وتهميش الشعبِ المِصريّ، وتخريب دينه عليه، وهَدم أخلاقِه. هؤلاء اللادينيون لم يعودوا في حاجة إلى النفاق. والواجب على القوة المُسلمة أن تتجنب حواراتهم، وأن تقوم بحواراتها على الهواء، ونشرها على الإنترنت، فهو الطريق الأسرع إنتشاراً اليوم، ثم يجب أن يكونوا أشد وطأة على هؤلاء وأصْدق كلمة منهم، وليصِفوا الكفر بالكفر، فهؤلاء لم يداهنوا في «لا دينهم» فلم المُداهنة في ديننا. وقد قالها الشيخ المحلاوى نصره الله، فعلى بقية الدعاة أن يسلكوا مسلكه.

#### ريم مُاجِد .. و«ربنا يستر»! ١٤ يونيو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

على رأس القائمة السوداء للعلمانيين اللادينيين، وبجوار أسماء نجوم اللادينية عمرو أديب وعمرو حمزاوى، يأتي اسم هذه المرأة التي درّبتها أيدى إبراهيم عيسى، وصنعتها أموال ساويرس، وأظهرتها للملأ قناة أون تي في، ظلماتٌ بعضُها فوق بعض.

والمذكورة، قد إتخذت خطاً واضِحاً بيّناً، لا يخطؤه إلا أعمى، وهو أن تنحاز ضد كلّ ما هو إسلاميّ، أو يمت للإسلام بصلة، ولو من بعيد، وأن تنحاز لصفِ سيدها ومالئ جيبها، ساويرس، في الإنتصار لدينه، والترويج لكنيسته، ونشر دعاواه وغطرساته وكأنّها حقائقٌ نزل بها الوحيّ على مخيخ الرجل!

والميزة الأهم في هذه المَخلوقة، عدا أنها أشبه بالرجال منها بالنساء، هي قلة حيائها العجيب، والذى لا تباريه فيها إلا صنيعة ساويرس الأخرى، منى الشاذلى، أعاذنا الله منها جميعاً. وقلة الحياء فنُّ متميزٌ، لا تحسبه هيناً، بل هو موهبة يتمتع بها بعض الخلق، ويعملون على صقلها، بالمداومة على «التلاحة»، و «التناحة»، و «البجاحة»، وكلّ ما هو من مشتقات الكلمة كالبرود وثقل الظل، والعفوية في الكذب، والضيق بالصدق، وقائمة تطول، تجدها كلها ممثلةٌ في هذه المخلوقة، أحسن تمثيل.

ثم إنها على ذلك لا تتمتع بمهنية أو قدرة على جذب المستمع، ولا يجد المرء نفسه قد زاد ثقلُ شعرة بعد حديثها، بل الحق أن المرء يجد نفسه نقص عما قبل سماعها، مما ضاع من وقته، وخسر من دينه، وقل من علمه. فهي، على حقيقتها، اقل كثيراً مما تلاقيه العين منها في ظاهرها، لخواء جوفها، على صعوبة تصور ذلك! وكما يقول الفرنجة "she is less than what meets the eyes!"

في أحد برامجها الكئيبة، أشارت إلى قرار قيل إنه صَدر عن رئيس الإذاعة والتليفزيون السابق، بمنع عرض مشاهد المسخرة السّاخنة، كالأحضان والقبلات، من الأفلام المعروضة.

وكان تعليقها، الذي زفرت به زفرة كأنها تعاني آلام المخاض، أن «ربنا يستر»، يعنى ما قد نصاب به من فوادح بعد هذه الفادحة التي تمنعنا من مشاهدة القبلات والأحضان، وتساءلت بعدها عن إمكانية أن تتحول مصر إلى أفغانستان، فنخسر مباهج الفجور، ومشاهد العهور! وقالت أن هذا يعنى أننا نرجع للوراء ثم أردفت بأنها ترفض هذا المبدأ إن كان تديناً، لا توجهاً خلقياً!

http://www.youtube.com/.وها هو رابط المشهد، لمن أراد التأكد من إلحاد هذه الرقطاء./www.youtube.com/
watch?v=IKXmuYPfx6E&feature=relate

وهكذا ترى كل ضيوفها، من نفس عجينتِها المُتشبّعة باللادينية، الكارهة للإسلام. ووالله عجيبٌ كُره هؤلاء لهذا الدين، وهم لا يزالون يصَنفون على أنهم من أتباعه. ووالله لا أدرى كيف يَعيش هؤلاء مثل هذه الخسّة، فلا يقدِرون على الإستعلان برفضهم للدين وبراءتهم من الإسلام، بل يظلون تحت مظلة ما يكرهون، حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون، فهى حياة الجبناء المُسْتخفين، كتبوها على أنفسهم، وآخرة المكذبين يَصلونها في أنفسهم.

والغرض من تلميع مثل هذه الشخصيات الضئيلة العَفنة، هو استمرارُ السيطرة على الإعلام، ومن ثمّ فرض تلك المادة اللادينية الخبيثة على عقول القراء وعيونهم. وهناك ولاشك، من المُستمعين من يغترّ ببعض ما يخرج من «حنك» هذه الدعيّة، فيلفته عن الخير، ويصيبه بالتشتت، ويملأ صدره بالهواجس. وهو السبب الذي جعل الإسلام يمنع مثل هذا الشّذوذ الكُفريّ من الظهور والتطاول، إذ فيه فتح باب الشيطان، والتمكينِ له، وما هؤلاء إلا أدواته وعملائه.

يجب على المسلمين أن يقاطِعوا أمثال هذه الحيّة المتشبهة بالرجال، أو الرّجلة المتشبه بالنِساء، والتحذير منها ومما تمثله، ومما تدعو اليه، فإن ذلك قربة إلى الله، ولَعْنٌ للشيطان.

# النَائب العام .. المُجُرم العَام ٥٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

الأمر الذي يجب أن يكون معلوماً لدى المصريين أنّ القضاء لا دخل له في موضوع الإفراج التي حَكمت بها في قضية شُهداء السويس، أو قضية براءة الوزراء الثلاثة. القضاء المدنيّ لا يحكم إلا بها أمامه من أوراق، ولا يصح أن يحكم إلا بها لديه من تحقيقات وأدلة وتحريات. ومفتاح ذلك هو الشرطة، التي تجمع الأدلة الكافية لإحكام وحَبك أطراف القضية، بها في ذلك الأدلة التشريحية والصور والمُحادثات والأوراق الإثباتية، والشُهود. ثم تقدم الشُرطة هذه الأدلة إلى النيابة التي تقوم بالتَحقيقات، ثم وضعَ القضية في شَكلها النهائي لتقديمها إلى المُحكمة. ويأتي دور المُحكمة، التي لا تحكم إلا بها أمامها، دون تأثر بواقع سياسيّ او واقعيّ على الأرض.

ولتنظروا معى الآن، النائب العام، المُعين من قبل مبارك، والعبد المخلص له، مع معاونيه الذين اختارهم على عينه من أيام المخلوع، والشرطة، التي قتلت الشعب في الثورة وعذبته وحقرته قبلها، هميلة العادليّ إلى يومنا هذان هما الجهتان المسؤولتان عن إعداد قضايا الفساد وقتل المتظاهرين، أدلةً وشهوداً وتحقيقاً! بالله عليكم، ألا يسمى هذا عهرٌ من عُهر النظام القائم؟ ألا يسمى هذا صفاقة، لو تسامحنا في التعبير؟ ما لهؤلاء الناس، يستحمرون الشعب، كأننا لا عقل لنا ولا منطق، وكأننا جرزان الأرض يدوسونها دون أنه أو حَذر؟

النائب العام، هو المُجرم الأول في هذا الواقع الأليم. صَحيحٌ أن الداخلية كما كانت من قبل، ممتلئة بالفساد والعُهر الإداريّ، والسَطوة المريضة، والبطش الجائر. وصحيحٌ أنّ جهاز أمن الدولة لا يزال في محله لم يبرح، كما أراد له ذلك المتهالك المأفون العيسوى، إلا إن مفتاح ذلك كلّه في يد المُخرّب العام، الذي ينحّى من القضايا ما يريد، ويلفق الأدلة، ويخفيها، ويتعامي عن رشوة الشهود، ويقدم للمحاكم قضايا هزيلة خاسرة قبل أن تبدأ.

هل يُعقل أن يُحاكم نظامٌ قضى ثلاثين عاماً في تخريب دولة كمصر، ونهبها وتضييع ثرواتها وتحطيم كرامتها، وإذلال شعبها، ووضعها عملياً تحت الوصاية الأمريكية الإسرائيلية، هل معقولٌ أن يُحاكم رموزه على توقيع غير مشروع بشأن لوحاتٍ معدنية، أو تدبير صفقاتٍ مشبوهة، قد رتبت أوراقها ومُّهِدَ سبيل الخروج منها قبل القبض على أصحابها؟ ما هذا الهزل الفجّ المّمقوت؟ أليست هذه جريمة المُجرم العام، أن يترك الدعاوى بالفساد السياسيّ ويحاكم هؤلاء القتلة العابثون على لوحاتٍ معدنية؟ اللهم أشهد أن هذا المجرم العام من أخبث هذه الطغمة وأحقرها وأكثرها عاله، إذ هو يتصرف كحذاء في قدم الطنطاوى، كما كان نعلاً في قدم مبارك. المجرم العام يأخذ أوامره بالتليفون من أسياده العسكر، فكيف يُنتَظر منه أن يقيم عدلاً أو يُوجّه تهاً؟

يا ثوار مصر وأحرارها: تخلّصوا من المُجرم العام، قبل أن يتخلّص الفَساد من كل التهم على يَديه الآثمتين.



# بين الحُويني والشنقيطي ٥٠ يقف الحق واضحاً ١٧ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي جعلنا أمة وسطاً لنكون على الناس شُهداء. وسطية العلم والعقيدة، ووسطية التحليل والنَظر في الواقع. فإنه لا يكفى أن يتبنّى المُسلم وسطية العقيدة، ثم إذا هو مائل على أحدِ شقيه في فهم الواقع، وفي تنزيلِ أحكام الله سبحانه. لا خير في هذا على الإطلاق، خاصة حين يتعلق الأمر بالحديث عن أحوال العامة، والتوجيه العام للناس، والذي يتطلب فقهاً للواقع وحساً يؤتاه أحدٌ في تقييم وتقدير مناطات الإفتاء، كما يؤتى أحدٌ الملكة في استنباط الأحكام.

والمَشهد الإسلاميّ اليوم، كالعادة التي هي من قدر الله الكونيّ، ترى فيه نموذجاً لما قدّمنا من قولٍ، يَظهرُ في شَخصيتين من أهل العلم والمَشيخة، التي يتصدّى صَاحبها للقول في شؤون العامة. وأقصد بها الشيخ أبو إسحاق الحوينى في طرف، والشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ في الطرف الآخر، جزى الله كليها خيراً على حسن نواياهما، كما نحسب.

الشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ يرى الوضع القائم في مصر وَضعٌ كفريّ لا يُحتمل النظر فيه، كما كان من قبل ٢٥ يناير، وأنّ المنع من المشاركة في الإنتخاب أو الإستفتاء بإبداء الرأي في ضرورة تحكيم الإسلام في الدولة الجديدة، هو قبولٌ بالديموقراطية الكفرية، ونكوصٌ على العقب لمن قال بمنع ذلك من قبل.

الشيخ أبو إسحاق الحويني يخرج على الناس كلَّ آونةٍ بطامّة تحليلية، تنتصر للوَضع الإستبداديّ، سواءاً القديم أيام مبارك، أو الحالّ على يد العَسكر، ردَّاً للفوضي كما رآها فضيلته.

طرفان متباعدان، يقف الحق بينهم على مسافةٍ متساوية.

والشيخ أبو المنذر الشنقيطيّ قد ردّ على ما عقبت عليه فيما كتب في مقاله «نصرهم الله فانتكسوا»، جَزاه الله خيراً، لكن مع الأسف لم يأت بجديد يدفع إلى التسليم بما قال، أو حتى

لإفراد ما ذكر بمقال. فالشيخ، قد أتى مرة أخرى بنفس الآيات العامة التي لا نختلف عليها، وحاشا لله، ثم عاب علينا أن لم نرد على «أدلته» تفصيلاً لا إجمالاً، وهو ما نكرره هنا، أننا لم نرد على كافة ما ساق من كتاب وسنة، لإتفاقنا عليه، فيا وجه الردّ إذن، خاصة اننا لا نريد جدلاً ولا نقصد إلى سفسطة؟ والظاهر أن الشيخ لم يدرك أن الأمر لا يخرج عن تقييم وتقدير، تقييم للواقع من ناحية، وتقديرٍ لما يصِحّ للمُسلم عمله في هذا الواقع من ناحية أخرى. وقد ذهب الشيخ يثبت أن البلاد محكومة بدستورٍ وضعي لا تزال، وأن المظلة العامة هي الديموقراطية لا تزال، وأن من اباح المشاركة هنا فقد أباحها استواءاً مع الإخوان، الذين يبيحونها في كل آن، وهو التخريج الذي لا نوافقه عليه. فقد ذكر عددٌ من فقهاء الدستور مؤخراً، منهم العلمانيّ ومنهم المسلم، أن ما يصدره المجلس العسكريّ الآن ليس ملزما بالمرة لأي مجلس نيابي قادم، وهو ما يعنى أن أقوال المجلس وقراراته مُفرّغة من المُحتوى لعدم الإلزام بها، ونحن إذ نبيح المشاركة «الآن» فإنما لإرساء أوضاع «الغد»، لا لتنظيم أحوال «اليوم»، كما كان يفعل الإخوان في مُشاركتهم البرلمانية لإدارة الدولة تحت مظلة العِلمانية. فليس لهذا «الدستور المؤقت» إذن ولاية على ما تأتى به الصناديق. والإدعاء بأنه لا يزال الخروج للصناديق، بهذا النظر، يجرى تحت ظلّ الديموقراطية، فهو شركٌ لا يصحّ ولو للحظة، مردودٌ لأنه حتى لو أن الدولة لا تزال محكومة بالديمو قراطية الكفرية، فإن اللقاء في الصناديق غرضه المباشر إزالة هذا النظام، لا مشاركته في قول أو عمل، فهي آلية عملية تعنى بالتحول والتبديل لا إقرار قوانين. ولا يعنينا إن كان ذلك مسكوك في إمكانيته، بدعوى أن النظام لن يسقط نفسه، إذ هو استنتاج لا يعلم تأويله إلا الله. ولا أدرى على أي أساس فرّق الشيخ بين السَعي للتغيير بالقدم والسعي للتغيير بالقلم، وكلاهما يجرى في ظلّ منظومة حاكمة واحدة، وهي غير إسلامية، يراد تحويلها إلى إسلامية. ولعلى أكون قد نجحت في إيصال هذا المَعنى الدقيق إلى الشيخ الشنقيطيّ، ومن يتابعه على ما ذهب اليه.

ثم يأتي الشيخ أبو إسحاق الحُوينى، على الطَرف الآخر، فيقيّم الواقع على أنه أسوأ مما كان عليه من قبل، نظراً للفوضى التي تضرِب جُنبات البلاد، وتحرم الأمن على العباد. وقد خرج من هذا التحليل إلى أنّ الإستبداد أفضل من الفوضى، وهو التقرير الذي أقلق الكثير

حتى من أتباع الشيخ. والحقّ أن هذا التقرير يستندُ على التوجّه الأساسيّ للشيخ الحُوينيّ، الذي ظلّ مخُلصاً لإتجاهه حين وقف ضد الثورة إبتداءاً، من نفس منطلق أن الإستبداد أفضل من الفوضى. ولا ادرى كيف غاب عن الشيخ أن لو سار الناس على ذلك المنطق لكان مبارك ونظامه لا يزالا في مواقعهم يغتالون حرية الشعب وكرامته، ولعله يرى أن ذلك كان أفضل من عدة حوادث سرقة أو إغتصاب، كانت أروقة أمن الدولة تشهد أضعافها في اليوم الواحد!

والإستبداد في ذاته هو فوضى مُستترة، ظاهرها النظام، وباطِنها الفَوضى، وحقيقتها إنهيار الدين ومقاصده بشكل كامل. وهذا التفريق بين المتهاثلين لا يصح عقلاً ولا شرعاً، إلا عند من خفي عليه حقيقة كليهها. ومثل هذا التوجه من الشيخ الحويني ومن تابعه ووافقه، كها سبق أنّ نوهنا، قاتلٌ لحسّ الكرامة، ومُضيّعٌ للحرية التي هي مقصد أعلى للشريعة، من حيث أنّ حُرية ممارسة الدين، عقيدة وشريعة، هي الضَحية الأولى لإنعدام هذه الحرية، دائهاً.

ويقف الحق، في التقييم والتقرير بين هذين الشيخين، يزِنُ الواقع بميزان العين البصيرة، لا المُبصرة، ويقرر ما يجب حياله بمنطق ما قصدت اليه الشريعة فيها جدّ من حوادثٍ وأوضاع دون تجن على أحكامها أو إفتئاتٍ على كُلياتها. وهو ما يجب أن يكون عليه قول من يتصدّى للقول اليوم، فاليوم ليس ككلِّ يوم، بل هو مناطٌ في غاية الخُصوصية والجِدة، تتكاثفُ فيه المتغيّرات، وتتشكل فيه الثوابت، بها يوارى الحق إلا لمن حاز العلم والعقل، أو العلم والحكمة، التي أفسرها بالقدرة على التقييم والتقرير، وهو من قبيل إختلاف التنوع في تفسيرها المشهور من إنها «السُّنة».

والشئ بالشئ يُذكر، فقد لامنى أحد الإخوة الأحباب على تلكئي في إصدار دراسات مُطوّلة كها تعوّدت، إلا إننى قرّرت أن أتابع المَوقف على السّاحة المصرية خاصة والعربية عامة، يوميّا، بشكلٍ فاحصٍ، والتعليق عليها، لإدراكي بحساسية الوَضعِ القائم، وضرورة أن يتوافر صَوتٌ يعبّر عن فِكر أهل السُّنة ورأيهم في هذه الجزئيات بشكلٍ متواصلٍ وموصول.

هدانا الله جميعا إلى الحق بإذنه.

### ما لَكُ وللدِّينِ .. يا إبراهام عيسى! ١٦ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

عجيب أمرك يا إبراهام عيسى. ما لك تتحدّث في الدين، وتشرح وتفسّر، وتأتي بأحاديث وآيات، تدلل بها على ما لا يعينك على شرح قضية ولا يثبت لك وجهة نظر؟ ثم إذا بك تعترض على من قال بكفرك ومعاندتك لله ورسوله؟

ذهبتَ، يا إبراهام، تتحدث في أمر الخلافة، وفي شروطها، وشرط القرشية، تريد أن توقع دعاة الخلافة في مأزق، فيما تتوهم، وكأنك تقول إنّه إن لم نجد قرشياً، فإنه لا يجب أن ندعو لخلافة، وإلا كنا مناقضين للحديث، من حيث ندعو لإتباعه! وهو وهمٌ خلقه لك خيالٌ مريضٌ ونفسٌ عليلةٌ ودين جِدّ رقيق، إن وُجد. ثم، إنك إستأتَ لمن رموا أمثالك بالكفر، ولا أدرى ما وجه الإستياء والإستغراب في هذا الأمر.

والحقّ أننى أجد غضاضة في نفسى، وشجىً في حلقي، من الردّ على هذه الأمور التي إدعيت، إذ لا يستحق الردّ إلا من كان اهلاً له، وأنت لست اهلاً للحديث في دين، خاصة الإسلام، فأنت كمن وصف الله سبحانه «وَمَثُلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثُلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِهَا لَا يَسْمَعُ إِلّا دُعَآءٌ وَنِدَآءً صُمُّ بُكُمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ البنوة ١٧١. لكن الأمر هو أنّ هناك من يغتر بقولك، ويظن أن كلّ من زعق صَدَح، أو كلّ من سوّد كتب!

لقد ناديتَ إذ أسْمعتَ حيّا ولكن لا حياة لمِن تنادى

فالحديث الشريف، يا إبراهام، لا يقول «لا خلافة إلا بقرشي»، أو ما هو ما في معنى ذلك، مما يُقصر الخلافة في قريش وحدها وإلا فلا خلافة، إنها يقول حديث سيدى وسيدك رَسول الله صل الله عله مباه عله على متعددة يصبّ كلها في معنى «الخلافة في قريش»، وهو، كها أجمع العلماء شرطٌ في المخلافة، ولكنه ليس ركناً فيها. والفرق بين الركن والشرط أن الصحة في الركن تتوقف ذاتيا عليه وتتوقف عرضياً على الشرط، كما ذكر القرافي في الفروق ع. وحتى أنعش عقلك في محاولة تفهم ما تعنى هذه الألفاظ الغريبة عليك، فإن الشرط يقع من خارج العمل، كالوضوء للصلاة، والركن من داخله، كالتكبير في الصلاة. ولذلك يمكن أن يستبدل الشرط في حال العجز عن تحقيقه، بخلاف الركن، كما في التيمم بدلاً من الوضوء، ولا يمكن ذلك في الركن، كما في أركان الحج، كالإحرام وعرفة، وما هو من الواجبات التي هي من شروطه، كرمي الجهار والمبيت بمنى، ويجزئ عنها الدم، يتصدق به الفاعل. ومن لوصحة الجهاد تحت لوائه.

ومن هنا، يا إبراهام، فإن الخلافة تصحّ بدون شَرطِ القُرشيّة، وتكون دون درجة الكمال. ولذلك صَحّت خلافة العديد من الخلفاء ممن ليسوا من قريش. كما أنه ورد في الحديث الصحيح أنّ ولاية قريش تتوقف على حسن فعلهم، كما في الحديث الصحيح «أما بعد يا معشر قريش! فإنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله، فإذا عَصَيتموه بعثَ إليكم من يلحاكم كما يلحى هذا القضيب - لقضيب في يده» صحّحه الألباني، ما يفيد أنّ ذلك لفضلهم على الناس، فإن لم يَفْضُلوا الناس، نُزعَت منهم.

أمًا وقد بيّنا لك ذلك، يا إبراهام، فإني أعجب لإستيائك ممن يطلق عليك وأمثالك من العِلمانيين، الكُفر! لم يأتي عليك أحدٌ بهذا الوصف يا إبراهام، بل أنت وأمثالك هم من جَرّه على نفسه. الإسلام، في طبعتِه الإصلية يا إبراهام، يعنى التسليم والطاعة لله سبحانه، في كُلّ أمره ونهيه، وعلى رأس ذلك الحُكم بشرع الله، تفصيلاً لا إجمالاً، ويعنى أن من لا يأخذ بهذا ويتلون فيه، ويرفضه، ويدعو لغيره، ويناهض من يدعو اليه، ويشكك في صحته،

كان كافراً كفراً أكبر ناقل عن الملة، وعليك بها دوّن عالميّ الأمة الشيخ أحمد شاكر وأخوه محمود شاكر في هذا الأمر، وما دوّن عبد القادر عوده عالم الإخوان الشهيد، وغيرهم من علهاء الأمة على طول الزمان. هذه هي الطبعة المعتمدة من الإسلام، يا إبراهام، والتي يصح طبقا لها أن يوصف بالكفر من هم من دعاة الليبرالية والعلمانية. أما طبعتك وأمثالك، فأنت عنها مسؤول أمام الله.

أنصحُك يا إبراهام، أن تغتسِل وتتوضّأ، ثم تصلى لله ركعتين، في دارك، ما أظن أنك ركعتها من قبل، ثم تتوب إلى الله، وتعود إلى رشدك، فإنه لن ينفعك علماني ولا ليبرالي يوم يقوم الناس لرب العالمين، ولن تشفّع لك حمالاتك، ولن تذود عنك «القوى السياسية» التي تساندك. وأعلم أنك ستقول: من أدراك أني لا أفعل، صلاة وصياماً، وأن هذه أمور بينى وبين الله، ومثل هذا الهراء الذي لا يدعيه إلا كلّ غافلٍ شَارد، وهذه هي مشكلتك يا إبراهام، أنت وأمثالك، أنّ تقواكم وإسلامكم الذي تدعونه، لا دليل عليه ولا ظاهر له، وفسوقك وخروجك عن دين الله واضحٌ بيّنٌ كالشمس في رائعة النهار. مصيبتكم يا إبراهام، أن أمركم بينكم وبين الله، وهو ما لا تعرف معناه، ومن ثم لا تخشاه.

-~~**~~** 

# هذا أوانُ سيد قطب ٠٠ عَلَم الأمة ٢٩ سبتمبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

والله ما ذكرتُ استشهاده إلا دَمَعت عَينيّ، وإلا ترحمّت عليه أكثر مما أترحّمُ على والديّ. فهو الرجل الذي قدّم للمسلمين في عصرنا هذا ما لم يُقدمه لهم أحد غيره. قدّم لهم المثال الحيّ والصورة الجكلية المشرقة الناصعة، لما يمكن أن يصنعَ الإسلام بالبشر، وللبشر. هو سيد قطب، شهيدُ الأمة في عصرنا هذا. الرجلُ الذي صَاغ التوحيد صِياغة فَصّلتْ ما أُجمْلِ في القرآن أبلغَ تفصيل، وأجمْلت ما فُصِّل في تفاسير القرون الخالية، أوفى إجمال. ثم أتبع ذلك بأن شَهد على صِدق ما في القرآن بتقديمه نفسَه فداءاً للحق، فصحّ فيه قول شوقي رحمه الله

#### وإذا تناهَى الحُبُّ وإتفقَ الفِدى ﴿ فالروحُ في بابِ الضَحيةِ أليقُ ۗ

هذا أوان العملاق، الذي تضاءلت بجانبه العمالقة، وتحطمت على صَخرة إرادته الطواغيت، فأزهّم حياً، وهَزمَهم ميّتاً. إذ اليوم لا نحتاج إلى علم عالم، بل إلى نظرِ مؤسسٍ وإخلاص صِدّيق. وقد تحلى بها سيدٌ، نحسبه كذلك.

أدرك سيد رحمه الله معنى أنّ الله سبحانه أنزل القرآن على الناس كتاباً يتلى، تُبيّنه لهم سيرة رسول الله صلى الشعليه وسلم. عَرف إنه إن كان الوحيّ بين السهاء والأرض قد انقطع، فإن وحي القرآن والسنة للناس لا يزال ممدوداً مَوصولاً، يتلقّونه كلّ مرة يقرؤون القرآن والحديث، يستوحونه ما يفعلون في خاصة زمنهم، وواقع حياتهم. قد فهم سيد الواقع، ومشكلاته ومعطياته ومركباته، كأدّق ما يكون الفهم، ولجأ إلى القرآن والحديث، يستوحى منها التوصيف اللائق بهذا الواقع، ثم يبنى عليه ما يجب عمله فيه، فكان الظِلال أولاً، ثم المعالم أخيراً.

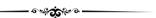
علّمنا سيد رحمه أن الفهم في الكتاب والسنة، ليس هو الفهم عن الكتاب والسنة، فالأول يعنى فهم المسطور، والأخير يعنى فهم المقصود، الأول يعنى إدراك المبنى، والثاني يعنى استيعاب المعنى. وبينهما بون شاسعٌ لا يجتازه إلى العمالقة.

كان سيدٌ رحمه أماماً في رؤية الواقع بعين الشرع، ووزن أحداثه وأشخاصه بميزانه. وهو أمرٌ، مرّة أخرى، لا يقدر عليه إلا من تمرّس بالعِلم تحقيقا لا تلفيقاً، ثم نظر في حال الناس والدنيا جمعاً وتفريقاً، ثم جمع الشقين مَعاً تأليفاً وتوفيقاً، فعرف موضع الحقّ ورفع أهله إلى منازلهم، وعَرف محل الباطل فحَطّ أهله بمنازلهم. وهو، رحمه الله، لم يُعنى بنقدٍ أو تجريح لشخص أو جماعة، فالأمر بالنسبة له كان أكبر من الأشخاص والحركات. بل إعتنى بتأصيل موارد النظر التي كشفت له عن واقع الأمة جملة، وحالها، وبعدها عما أراد الله لها.

جمع سيد رحماله بين شِقيّ الواقع والشرع كأحسن ما يكون الجَمع، إذ بها جميعاً، لا بأحدهما، يّدرك الفلاح في الدنيا والآخرة. وهو ما خسرت فيه الطائفتان المتناجِرتان في واقعنا البئيس، فرقة السلفية الإدعائية والإخوانية التوفيقية من ناحية، وفرقة العلمانية اللادينية من ناحية أحرى. السلفية الإدعائية والإخوانية التوفيقية فهمتا الشرع سطراً ومَعنى، وعَميتا عن الواقع فخسرتا الدُنيا، والعِلمانية اللادينية فهمت الواقع لكنها أعْرضَت عن حُكم الشرع فيه، فخسرت الدنيا والآخرة. وراحت الطائفتان المتناحرتان، تتنازعا القوى الشعبية، كلَّ إلى وجهة تختلف عن الأخرى، وكلاهما مخالفً وجهة الشرع. أحداهما أهملت الشرع واستهانت بحديث رسول الله صل المعبوسم، قبحها الله، والأخرى تمسّكت بحديث رسول الله مل الله على الله على الله عن المتناع أولاً، ولا لفقه واقع الأمّة ثانياً، هداها الله. وكان أن ضلت كلتاهما عن الساف، بل ولا إلى الإسلام إبتداءاً.

ووقف أهل السنة والجهاعة، يهتدون بهدى السلف الصالح في إدراك المبنى واستيعاب المعنى، ثم استرشدوا بعمالقة العلم والنظر، وفقهاء الحياة والواقع، كسيد، أو أضرابه مثل محمود شاكر أو محمد محمد حسين رحمهم الله جميعاً، فعرفوا الوجهة التي يولّونها، وارتضوها لأنفسهم، واتبعوا خارطة الطريق ومعالمه، دون ضَلال أو تشتيت.

باتَ الظلامُ حالكاً، وكادت المعالم تنطمس، فيالله، ما أشدّ حاجتنا اليوم إلى سيدٍ، أو من هو مثله، أو من هو على دربه. ووالله لقد ترك سيد معالماً وتراثاً أجدر بالناس أن يستلهموه في هذا الظلام الحالك. كما ترك تلامذة ورفاقاً ساروا على دربه، يجب على الناس أن يلتفوا حولهم، ويأخذوا عنهم، فإنهم بقايا أفضلُ خلفٍ لأصلح سلف.



### في السياسة الشرعية .. مثال الشيخ صلاح أبو إسماعيل ١٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

لعل سائلٌ أن يسألَ عن الفارق بينى وبين الشيخ الفاضل حازم أبو إسهاعيل، وفقه الله في مسعاه، لماذا يجدُ في حديثى هجوماً على الإخوان وأدعياء السلفية، ولا يجد في حديثه مثل هذا الهجوم؟ أيدل هذا على إختلاف بينى وبينه في الرؤية والنظر؟ أو في الشَخصية أوالمُنطلق؟

أقول أولاً، الحقّ أننى أرى أن ما يظهر من إختلافٍ في نبرة الحديث عن هذه التجمّعات والأحزاب، بينى وبين الشيخ الجليل، هو إختلافٌ مشروعٌ مطلوبٌ، يمثلُ للناس ما يجب أن يكون عليه رجل العلم وما يجب أن يكون عليه رجلُ السياسة في الإسلام. وهو، لمن فحّص النظرَ، أمرٌ لم يتهيأ أن يظهر في واقع حياتنا في العقود الكثيرة السابقة، إذ لم يتهيأ للمسرَح الإسلاميّ رجل سياسة على دينٍ من قبل، كما أن الفرصة لم تكن مُتاحةٌ من قبل لرجلِ علم وحقّ أنْ يتحدث في السياسة، إلا موالى الطاّغوت كعلى جمُعة أو أحمد الطيّب وأضرابها.

رجل العلم هو الذي يقع على عاتقه شرحَ مبادئ الإسلام وضَوابطه وحدوده، ثم أن يتبع ذلك ببيان ما يكشِفه للنّاس في واقع أمرهم كشفاً ظاهراً بيناً واضحاً لا غبش فيه ولا مماحكة، قال تعالى «وَإِذْ أَخَذَ الله ميثق اللّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ لَتُبيّنَهُ وللنّاسِ» الله عمران ۱۸۷۰. والبيان، إذا أحسنا الفهم عن الله، كلمة لا تستعمل في الشرح النظري المجرد، لكن في التمثيل والتدليل، فهي أعمق وأبعد حداً من الإيصال، بل ومن الشرح. أي أن إيصال المعلومة أقلُ من شرحِها، وشرحُها أقلُ من بيانها، كما ثبت في بن ماجة والدارمي من حديث رسول الله صل الله على الله على الله على الله على المعلم من حديث رسول الله على المعلومة أقلُ من رسول الله على الله على الله على الله على الله على المعلم على الله على الفقه، وثالثهم حامل إلى ثلاثة أصنافٍ، أولهم حامل علم فقيه، ثم من هو أفقه من حامل الفقه، وثالثهم حامل إلى ثلاثة أصنافٍ، أولهم حامل علم فقيه، ثم من هو أفقه من حامل الفقه، وثالثهم حاملً

الفقه. فإذا رجِعنا إلى ما ذكرتُ آنفاً وجدتَ أن حَامل الفقه هو من يوصِلُ المَعلومة، أو الحديث أو الآية فيها نحن فيه، ثم الأفقه منه هو من يشرحُها ويأتي على معناها فقهياً ولغوياً، ثم حامل العلم الفقيه هو الذي يبيّنها للناس، وهو الذي يعكسها على الواقع، فيبين للناس، في ضوئها ودلالتها، ما هم فيه، وما يجب أن يكونوا عليه.

وحامل الفقه، وصاحب الفقه والفقيه، كلٌّ من الثلاثة له جمهوره ومستمعيه، على إختلاف درجات الناس في طلب العلم وفهمه، وقد نتعرض للحديث عن هذا الأمر تفصيلاً فيها يأتى من حديث في مقال آخر بإذن الله.

وآسف لإستطرادى في هذه النقطة التفسيرية، لمّا رأيتها لازمة لما نحن فيه. أقول، حين يتحدث الفقيه، فإنه لا يسعه إلا أن يذكر الحقّ، كلّ الحقّ، إلا في أقلّ القليل من الحالات الخاصة التي يقدّرُها درءاً لمفسدة، لا جلباً لمَصلحة، والفرق بينها كبيرٌ وعزيزٌ عن الفهم المتسرع، ولكن ليس هذا مجال التوسع فيه.

أما رجل السياسة، المسلم صاحب العلم، كالشيخ صلاح أبو إسهاعيل، فإنه يتعرض لجمهور آخر، يريد أن يصل به إلى غاية أخرى، تختلف قليلاً عن غاية الفقيه، وإن إتحدتا في الوجهة والمقصد. فرجل السياسة، يتعرضُ في حديثه لكل طبقات الناس، معاً، لطالب علم، وعالم، وعالم، وجاهل، بل ونصراني مشرك. فهو يتحدث إلى «العامة» بأوسع معانيها. منهم من يفرق بين درجات العلم التي ذكرنا، ومنهم من لا يفرق. وهو يريد أن يجَمعُهُم على حركة موحدة، وعلى رأي واحدٍ، في إتجاه واحدٍ، ما أمكن. ومنهم من ينتمى لجاعة ومنهم من يتعصب لفريق أو شيخ طريقة. وفي هذا المجال، يملى الإسلام على رجل السياسة ما لا يمليه على العالم الفقيهن وهو أن لا يذكر إلا حقاً بمقدار ما هو مطلوب دون توسع إنْ تعلق الأمر بالنقد. وبيان الواقع وتنفيد فرقه وأشيعه وأحزابه هو مما يمليه الإسلام على العالم الفقيه، وليس حتماً على السياسيّ المسلم. إنها ما هو حتم على السياسيّ أن لا ينتقدها يوالي أو يداهن أو يتمحّك في فرقة أو جماعة ليست على الحق، نظرياً أو عملياً. لا ينتقدها ولكن لا ينتصر لها. وليس كلّ ما يُعرف يقال، وكها جاء عن السلف، من تحدث «يعنى إلى العامة» بكل ما يعرف فهو أخرق.

فالجمع الجهاهيري يختلف عن مجالس العلم، شكلاً وموضوعاً. وهو ما أدركه الشيخ الفاضل صلاح أبو اسهاعيل، فقال قولة الحق لم يجِد عنها، ثم ابتعد عن النقد لمّا لم يجد له إلا مفسدة لغرضه إن طُرح على العامة.

العالم الفقيه إذن، والسياسيّ المسلم، كلاهما على طريقٍ واحدٍ، هو إتباع الحق والحديث بالحقّ، كلّ في مجاله، وكلّ في موقفه ولأهله.

ولم أقصد والله ان أضع نفسى موضع العالم، يعلم الله أني لا أدعى هذه المرتبة، ولا أقل منها، ولكنى أردت أن أبيّن أمرين ، أولهما، أنه إن ثبت صلاح المرء، لا يجب أن يُضرب كلامه بكلام أخيه، إلا إن تعذر التوفيق. وثانيهما أنّ السياسة الشرعية في الإسلام، لها مفهومها ومجالها، وأن السياسي المسلم يختلفُ عن السياسيّ العلمانيّ، بأن هذا الأخير يكذب ويضلل ويحاور ويناور، ويتبنى وجهة اليوم، ثم يتبنى خلافها في اليوم التالي، ويعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فهو كاذبٌ خسيسٌ غير مؤتمن، بلا إستثناء أحدٍ منهم.

وفق الله الشيخ صلاح ابو إسماعيل إلى صلاح الأمة، وشدّ عضُده، وأعانه على العدو، الظاهر والخفيّ.



#### الأمر أكبر من محمد حسان .٠٠! ٢٠ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

يجزنني، أكثر ما يجزنني، أن أتلقى تعليقاً يعيب على هذا الهجوم الشديد على بعض مشايخ السلفية، كذلك الذي تلقيت من الخ الكريم محمد عبد المجيد، رغم أنّي بيّنت من قبل في مقالات عدة، أن الأمر أكبرُ من مسألة الهجوم على شَيخٍ أو مشايخٍ، أجمع العقلاء على خطئهم في توجيه الشباب إلى وجهة تصرف جهدهم عن حفظ دينهم، وإقامة شرعهم، إلى فرعياتٍ متناثرةٍ تتضاءل أمام هذا الأمر التوحيديّ الأصيل، وإن كانت على أهميةٍ كبيرةٍ لنسبتها إلى الشرع.

أقول، وأكرر القول، أن حجم محبة الله والغضب لدينه، تملى ردّ الفعل على تعريض هذا الدين للضياع، بحجج فاسدة واجتهاداتٍ مريضة.

ثم إن هؤلاء المشايخ، قد خرجوا على الملأ، في العلن، يتحدثون بهذا الخذلان، ويحثون عليه الناس، فكيف يطلب أحدٌ أن نتحدث اليهم في الخفاء، للنصح والتوجيه؟ أذكر أنني نشرت منذ سنوات قليلة مقالاً عاتبت فيه استاذنا المستشار طارق البشري، على مقالٍ أراد فيه التقريب بين السنة والشيعة، رغم ما بيني وبينه من صلة رحم أقرب ما تكون صلة الرحم، وأذكر أنه قد حزن حزنا شديداً وقتها، وان عدداً من الأقارب قالوا «لو أنك تحدثت اليه شخصياً». إلا إنني قلت وقتها أنه قد نشر حديثه على الملأ، فلا يصح الردّ إلا على الملأ.

أما عن أنى وصفت هذا الشيخ محمد حسان بالنفاق والإدعاء، فيا من ترى ذلك كبيراً، هوّن عليك، فقد رمى من هو أفضل منى ألف الف مرة، من هو أفضل منه ألف ألف مرة، بالنفاق، أمام من هو أفضل البشر قاطبة، فلم يعب عليه. ذلك هو عمر الفاروق، حين رمى الصحابي الجليل من أهل بدرٍ، حاطب بن أبي بلتعة، بالنفاق، في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يعب عليه، لكن أنبأه، ان الله غفر لحاطب

٤٧٠

زلته لأنه من أهل بدر، وما ذلك إلا لأن فعلة حاطب الظاهرة، تدل على النفاق، ولولا قول رسول الله لما توانى عمر عن قتله. ولا أحسب أن فينا من يحكم على محمد حسان أنه لم ينافق، فقوله وفعله دليلٌ صارخ على النفاق للقذافي وللعسكري، ولا أحسبه من أهل بدر كذلك!

ثم إنه ليس لي ولا لغيرى أن يجرّد محمد حسان أو غيره من حسناتٍ قدمها للإسلام، فإن ذلك مَرده إلى الله وحده، وقد تربو حسناته على سيئاته، فيعفو الله عنه، فإنه كريمٌ عفوٌ، سبقت رحمته غضبه. لكن هذا ليس موضوعنا، إنها نحن نحكم بها نرى، ونُحذر مما يجب التحذير منه، سواءاً كان الرجل ذى سابقة أو غير ذى سابقة.

نعم، الشريعة تدعو إلى إقالة ذوى الهيئاتِ عثراتِهم، أي التغاضى عنها، لكن، هذا مقيدٌ بحجم هذه العَثرات، ومدى خُطورتها، واتساع اثرها. فإن من قال بقولٍ غريبٍ في الوضوء، أو في مُتعة الحجّ، أو حتى في مسألة من مسائل العقيدة الخفية، التي لا تتعدى إلى صلب التوحيد، كما في مثال الرجل الذي ذر رماد جسده، أقلناه منها، ومن هنا أثبت كثيرٌ من أهل السنة الإمامة لكثير من أئمة الأشاعرة، رغم قولهم في الأسهاء والصفات وقضايا التحسين والتقبيح، وما إلى ذلك. لكن الأمر هذا يضرب في عمق قضية الوجود الإسلاميّ وإعادة بناء الأمة، وإخراج أهلها من تحت سيطرة البغي والطغيان. إنه أمر أمة بأسرها، يُضَللها هؤلاء، بوعيّ أو بدون وعيّ، لا أمر أفرادٍ يقولون بقول غريبٍ يتناقله البعض هنا وهناك.

لا والله، لا أرى إلا أن محمد حسان يمشى بين المسلمين بالتخذيل والفتنة عن الدين، ويقصد إلى معاونة الطغاة، وناشرى الإلحاد، ويعين القبط الصليبين على المسلمين، بما يشيع من ضرورة حمايتهم (!!) فهنيئاً له قانون التمييز الذي سيمنع المأذون أن يعقد لمسلمة على صليبيّ بدعوى عدم التمييز (!). لا أعز الله من سَكت على مثل هذه القوانين الإلحادية، مثل هذا الدعيّ المنافق محمد حسان، الذي هو أخطر على المسلمين من نظير جيد (الكلب شنودة)، لأن كثيراً منهم سمّاعون له.

ثم، نحن لا ندعو الشباب للهجوم على العلماء، بل إلى تقديرهم والخشوع بين يديهم، ولسنا نفعل فعل أتباع المدخليّ من أدعياء السلفية البدعية، الذين نهشوا أعراض العلماء الداعين إلى تحكيم شرع الله، والقضاء على الطغيان، بل نحن نزيّف قول من يخذّل عن دين الله، عالماً أو غير عالم. فالفرق بيننا مبين من لم يوقر العلماء الحقيقيون من أهل السنة والجماعة، لا المخذلون اتباع السلاطين، جدّ كبير.



# بلا (ل) فضل ٠٠٠ بَلْبَلَةً بلا فَضلِ! ٢٧ أكتوبر ٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أعرف والله كيف يمكن في مصر، البلد الذي أنجبت مصطفى صادق الرافعي، ومحمد محمد حسين، وسيد قطب، أحمد شاكر ومحمود شاكر، وعباس العقاد، وطارق البشري، وغيرهم عشرات بل مئات من أكابر الكتاب والآدباء والمفكرين، يمكن أن يخرج فيها اليوم مثل هذا الغثاء الذي يدعى بلال فضل (وأحسبه بلا فضل، واللام زائدة!). بل إن مصر التي نعرفها حين أنجبت عقوقاً أو زندقة، أخرجته على درجة عالية من الاحتراف والثقافة، وعليك بطه حسين أو زكي نجيب محمود أو توفيق الحكيم. لكن أن تنجب مثل هؤلاء الأناسيّ الذين يلتحفون رداء الكتابة عنوة وخلسه من ضمير الأمة الثقافيّ ومن وعيها الحضارى، لهو أمرٌ يحتاج إلى تأمل وتفسير.

وقد لا يكون عَسيراً هذا التفسير، بل لعله قريبٌ مفهومٌ، إذ إن العقود السِّتة الخالية، قد أُخلت مصر، لا من الشخصيات العبقرية أو الفذة في مجال الأدب والفكر، بل جريمتها الرئيسة كانت في القضاء على البيئة التي يمكن أن ينشأ فيها فِكرٌ أو تنمو فيها موهبة. فقد قضت أولاً على اللغة العربية، فانعدم الحسّ اللغويّ، ثم سعت في القضاء على الدين، ففصلت الناس عن القرآن، ثم نشرت الفضيحة بدلا من الفضيلة، فانحدرت آفاق الفكر ليجلس على قمته أمثال علاء الأسوانيّ برواية عارته التي يسكنها شياطين الجنس والشذوذ، وبلا(ل) فضل، الذي .. والله لا أعرف له عملاً يُذكر ولو في مقام التَبْكيت!

ولكن قضية هذا الرجل أنه تخطى حُدوده المتواضعة، والتي كان من الواجب أن يَشكرَ عليها المولى سبحانه، أن هُيّاً له مناخاً فكرياً مُنحطاً، يجعل لأمثاله كلمة تُقرأ، وصورة تُنشر، وذهب يتحدث في دين الله، أي والله يتحدث هذا العِلماني اللادينيّ الصفيق، في دين الله، ويرسم لله حدود رحمته سبحانه، وما يقبلها من الله سبحانه وما لا يقبل بها! ولا أريد أن أقول أن هذا كفرٌ بواحٌ فالرجلُ قد أعلن الكفر حين أعلن العلمانية والليبرالية وإعتناق هذه

المَبادئ الخائبة، التي شاءت الأقدار أن يكون مدّعوها من مُفلسى الفكر، ومُنحَطى الثقافة، وممن يتكئ على الفكرة العلمانية، من جانبها الجنسي لا غير، على أنها هي الحرية وهي التقدم.

وأمر هذا الدّعي الزنديق أنه لم يكتف باقتراف التدخل فيها ليس منه في شيء، بل إنه راح يعتذر عن هذا الكلام الغثّ المريض بها هو أقبح من ذنبه، وراح يكذب فيها ذكره، ليدرأ عن نفسه الألسنة الحداد التي ليست إلا قطرة في بحر ما سيلاقيه على يدى الله الذي استهان برحمته. فقد أحس بوطأة القادحين المُحقّين في تكفيره، فراح ينبش في الكتب، يريد أن يجد لنفسه مخرجاً، فوجد أمامه قضية العذر بالجهل لمن لم تصله الدعوة، وهي قضيةٌ معروفة في علم الأصول، والفقه، ومعروفٌ الخلاف فيها بين من قال بإعذار من لم تبلغه الدعوة، وبالإمتحان في عرصات القيامة، ومن قال بعدم العذر بالجهل بإطلاق، فإن كلّ من مات على الكفر فهو كافر، وحكم الكافر معروف لأهل هذا الدين. هذه قضية لا علاقة بها بها تقيّاً هذا الزنديق، حيث أنّ مورد حديثه اصلاً كان في أعقاب تلك المساجلات بين أصحاب الصليب من القبط الكفار، وبين بعض مشايخ المسلمين مؤخراً، وما ذكر من أن كلّ من ليس على دين الإسلام فهو كافرٌ وكلُ كافر مخلدٌ في النار، إذ هذه من بديهيات الإسلام، ومما علم من الدين بالضر ورة مما يكفر منكره. فإن كلامه كان منصباً على قبط مصر، اليوم، وهل هم من أهل الجنة! وهي القضية التي تحدث فيها القمني اللعين، وجمال البنا الشيطان الرجيم، من قبل هذا الزنديق. فأن يأتى باستشهاداتٍ على أنه إنها كان يتحدث في تلك القضية الأصولية المتخصّصة، التي تتعلق بحكم من لم تصله الدعوة، لهو كذب واحتيال ونفاق وجبن، في آني واحد.

ومصر اليوم تمتلاً بمثل هذه الشخصيات العَفنة، التي تتصور إن لها قدرٌ في الفكر والثقافة، بل وانها هي التي تقود جماهير ممن ضَحُل علمهم وانعدَمت ثقافتهم فظنوا أنّ ما عليه هؤلاء عِلمٌ يقرأ وثقافةٌ تتبع.

وصحيح ما تقوله العامة «الأعور بين العميان مفتح»!

# إخباريات

# قالت قناة الجزيرة القطرية، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر قد دعا رؤساء الأحزاب السياسية لاجتماع غدا السبت لبحث سبل نقل السلطة (عن الدستور)

إعادة سيناريو ١١ فبراير!

سبحان الله العظيم! عرف المجلس العسكريّ أنه فشل في إعادة إخراج سيناريو ٤٥، فلجأ، بعد أحداث اليوم، إلى إعادة إخراج سيناريو ١١ فبراير، يوم أن إنخلع المخلوع. دعى هؤلاء العسكر إلى لقاءٍ مع «رؤساء الأحزاب السياسية»، لمناقشة نقل السلكة، وهو ما كانت عليه الصورة في فبراير، حين دعا عمر سليان الأحزب إلى لقاء لبحث الخطوات القادمة! وسارعت الأحزاب للقاء، واعتقدت أنّ هؤلاء فيهم ذرة من أمل أن يتخذوا خطوة حقيقية لإصلاح!

المجلس العسكريّ يلعب على الخلافات بين الأحزاب، وعلى الأطهاع التي ستطفو على السطح فور بداية أية مفاوضات، جدّية كانت أو هَزلية. أطهاع هؤلاء الرؤساء ستكون هي الحائط التي ستتحطم عليه آمال مصر. سيظن هؤلاء الرؤساء أن العسكر يريدون أن يتفاوضوا حقيقة، وسينشب كلّ منهم أظفاره في عنق الآخر، قبل أن يصلوا إلى باب العسكريّ. سياسة فرق تسد!

لا والله، لن يَصدق العسكريّ، غنما هو يريد أن يعيد الكرة ويرجع بالزمن سبعة أشهر، لعل وعسى.

يجب على الشباب أن يظل مرابطاً في الميادين، ولا يستمعوا إلى قياداتهم، بى استثناء بداية من الإخوان، إلى حملة البرادعي، وغيرها، لا استثنى إلا الشيخ الواعي الصادق حازم أبو اسهاعيل. لعله يكون على رأس الرافضين لمثل هذه الإجتهاعات.

لا شرعية للمجلس حتى يقابل ويناقش ويجتمع. على المرشحين للرئاسة أن يدعو إلى استفتاء عادلٍ لمجلسٍ مدني مؤقت يتكون من خمسة من المرشحين. ثم تقال حكومة شرف، وتهين حكومة مؤقتة نظيفة، ويصدر قانون الهمل السياسي، وتسير مسيرة الإنتخابات، فترشيح الرئاسة.

أي عدولٍ عن هذا التصور لن، أقول لن، يجدى نفعاً. والأيام بيننا.



# الدعوة السلفية تعلن عدم مشاركتها في مظاهرات الجمعة القادمة، وتطالب بوقف سياسة التثوير!! (الدستور) ٢٨ سبتمبر ٢٠١١

جاء في الخبر: «ووصف تلك المظاهرات بأنها تضر أكثر مما تنفع و من ثم تعلن عدم المشاركة فيها باى صورة من صور المشاركة وعلل عدم مشاركتها لعدة أسباب في مقدمتها، أن اتفاق القوى السياسية على أن تسليم الحكم إلى حكومة مدنية منتخبة هو الحل الوحيد للوضع الراهن، يقتضى تهيئة المناخ العام للانتخابات بإشاعة حالة من الهدوء التى تمكن المرشحين والناخبين من خوض أول دعاية انتخابية نزيهة، وهو ما يتنافى مع سياسة «التثوير» التي تنتهجها بعض القوى.» كها جاء فيه « أنه ليس من الضروري التمسك بحرفية الستة أشهر التي أقرها الإعلان الدستوري مقابل الإسراع في إجراء عملية الانتتقال السلمي، كها قالت أن مطالبة البعض بالتمسك الحرفي بالستة أشهر التي المناسي المدني أعلنها المجلس العسكري والمطالبة بإسقاطه لصالح ما يسمونه بالمجلس الرئاسي المدني الذين لا نعرف كيف سيتم اختيار أعضائه وبأي مشروعية سوف يحكمون». كذلك « خالات البلطجة وندعو جميع القوى السياسية إلى مراقبة التزام الحكومة بهذا الوعد لحين إسقاط قانون الطوارئ بطريقة قانونية». جاء هذا على لسان عبد المنعم الشحات، لحسب جريدة الوفد.

### السَّلفيون .. المُخَلَّفون الجُدُد

لا أجد وصفاً يليق بها أعلنته جماعة السلفيين - إن صدق الخبر - بشأن «خيار السلام» الأبدى مع العسكر، إلا إنه جاء متناسقاً مع توجهات هذه الجهاعة العقدية والسياسية. فهؤلاء يؤمنون بالولاء المطلق للحاكم، مهها كانت توجهاته، ويدينون بإرجاء كامن مستر بغيض، أحب أم أسميه «إرجاء الواقع». لا أدرى والله أهذا عَبطٌ موروثٌ أم مُكتسب؟ أهي

غفلة دائمة أم موقوتة؟ أهو غيابٌ عن فهم التاريخ والحاضر، أم تغييبٌ مقصودٌ لفئات من الشباب، عمالة وممالأة؟

تسليم الحكم إلى حكومة مدنية منتخبة لن يحدث يا عباقرة السلفية برضا العسكر، ولا في حالة الهدوء التي تحلمون بها! ترى هل حدث في عهد مبارك الهادئ لأكثر من ثلاثين عاما؟ ألديكم أعين لا تقرؤون بها، أم آذان لا تسمعون بها، أم قلوبٌ لا تفقهون بها؟ أليس إعلان استمرار حُكم الطوارئ منبئ عها يجرى؟ أمشر وعية المجلس العسكريّ هي التي نعرف مصدرها، يا عقلاء جماعة السلفيين ومشايخها؟ ألا يزال غائبٌ عن أفهامكم أنّ هؤلاء يحكمون بشرعية مبارك، بل أسوأ منها؟ أليست سياسة التثوير هي التي جاءت بكم إلى الميكروفونات، بعد أن تخلفتم في المرة الأولى، ثم ظَهرتم، بعد أن أتت سياسة التثوير أكلها، وكأن بكم قوة حقيقية، ثم عدتم إلى التخلف مرة أخرى؟

إن لم يكن لازماً التمسك بها أعلن العسكر، ثم راح يرواغ فيه، فها الذي تتمسّكون به إذن يا دُعاة التباطؤ والتواطئ ؟ أتتمسكون بسَنةٍ أخرى؟ بعشر سنواتٍ أخر؟ ما هو حدّكم الفاصل، إن كان لكم حدّ تفصلون به بين الحق والباطل؟ أتتخذون سياسة محمد عباس ميرزا رائداً لكم في رفض ما ترون باطلاً، كقانون الطوارئ وشجبه؟ ومن يهتم برفضِكم يا عباقرة الجهاعة السلفية؟ ألا ترون أن المَجلس العسكري يُخرج لكم، وللكلّ، لسانه؟ ألم تتعلموا شيئاً من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي تدّعون إتباعها؟ أيرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الخنوع والإستكانة للباطل، تحت فهم مريض للواقع وللأدلة الشرعية على السواء، فيترك الكفر يَحكم ويتحَكّم في رقابِ المسلمين من غالب شعب مصر، داعياً للهدوء، والإستسلام للذبح، مع الرفض والشجب؟

ما أشد فرح العسكر اليوم بعبد المنعم الشحات! ووالله إنه وأمثاله عندى لممن اصطف مع، ووالى، معسكر الضلال والإضلال، مهما إدعى. لا ادرى كيف تحول ١٨٠ درجة بعد أن ظهر منه بعض فهم لما يجرى؟ وماذا كانت تلك التظاهرة الضخمة التي خرج فيها السلفيون من قبل؟ ماذا كان هدفها؟ ولماذا لم يراعوا الهدوء والإستقرار وقتها؟ أيظن

هؤلاء البهاليل أن العسكر قد مدّوا قانون الطوارئ بسبب التظاهرات؟ يا حسرة على العقول والقلوب الشاردة التائهة.

ووالله إني لآعتذر أننى طنني لفترة أنّ هؤلاء قد يتوبوا ويرجعوا عما هم فيه من باطل، لكن، الظاهر أنه لا أمل في من فيه داء عَقَديّ.

لا أجد ما أقول إلا الحوقلة والإسترجاع! ولك الله يا شيخ حازم أبو إسماعيل، فهؤلاء بعض من كنت تعوّل عليهم.



«الاتفاق علي معايير اختيار الجمعية التأسيسية كان أهم الإنجازات التي خرج بها الاجتماع وخاصّة بعد توافق جميع القوي السياسية بما فيهم حزب الحُرية والعدالة وحزب النور السلفي» الدستور. ١٠ أكتوبر ٢٠١١

#### حازم أبو إسماعيل .. في مواجهة العملاء

من نافِلة القول أن أقرر أن الشيخ الفاضل حازم أبو إسماعيل، هو الممثل الحقيقي والوحيد لثورة شَعب مصر المسلم، وأنه هو القادر، والمؤهل، والمؤتمن الوحيد على قيادتها، وقيادة شعبها المسلم إلى برِّ الأمان والحرية. لكن الشيخ يقف في سبيله وفي سبيل تحقيق هذه الغاية عقبات كأداء، على رأسها من يتمسحون بالإسلاميين، أو القوى الإسلامية، أو ما شئت أن تسمّى هذه المجموعة من الغوافل عن الحق، المُتسترين خلف شُعيرات اللّحى.

فالمسؤول عن إغتيال الثورة في مصر طائفتان، الثانية منها هي طائفة العلمانيين من الأحزاب الكرتونية، أو الأفراد البهلوانية، وهم لا قدر لهم أصلاً، فغالبهم مصنوعٌ فلوليّ، أو عميلٌ أمريكيّ. أما الأولى فهي طائفة المُنتسِبين، بَغياً وعدواً، إلى الإسلاميين، وعلى رأسهم الإخوان، ومسؤليهم كعصام العريان ومحمد مرسى وبقية الشخصيات القيادية الإخوانية، التي تتخذ من الثورة مطيّة للحصول على مناصب ومقاعد في مجالس نيابية كرتونية. هؤلاء يراوغون الشّعب ويعملون ضِد مصلحته، ويستغلونه كما استغله مبارك وحاشيته. هؤلاء أصحاب مصالح برجماتية يسعون لتحقيقها مُتستّرين برداء الإسلام، متلبّسين به شَكلاً لا موضوعاً.

ثم يتلوهم في المسؤلية أدعياء السّلفية، ممن خرّبوا اسم السلف وجاروا على الشريعة، ورضوا بالهوان والذل ديناً، منهم الحُويني والزّغبي ومحمد حسان وياسر برهاني وصفوت حجازى الذي ظهر في أيام مدّ الثورة، ثم اختفى في الأيام الأخيرة حين بدأ الصدام مع العسكريّ تظهر ميمحه على السطخ، ومتحدثي أحزابهم كالشحات وعهاد عبد الغفور.

لبس هؤلاء برقع التوادد والتصالح مع العسكر، ورضوا بها يلقيه لهم من فتاتٍ، وكأنها عطية مستردة. هؤلاء هم الساقطون في مسيرة الإسلام، الخادعون لأهله، الخائنون لأمانته، لا يصح إتباعهم ولا السير تحت لواؤهم، ولا إنتخاب أعضائهم، لما بان منهم من خيانة للعهد، واستغلال للشعب، وضعفٍ في الحق وممالأة للشيطان.

هؤلاء الذين يلهثون وراء كلّ عَظْمَة يلقي بها إليهم المَجلس العَسكريّ المباركيّ، كما لهثوا وراء عَظْمَة عمر سليان من قبل، يريدون السلامة لأنفسهم، والحصول على مناصبهم، قبحهم الله. وهم الذين وقعوا على وثيقة المجلس العسكريّ المباركيّ اليوم. والغرض من جمع هذه التوقيعات هو أن مجلس مبارك سيتخذها تكثة لضرب كلّ من عدا هؤلاء الخونة، سواءاً أفراداً كالشيخ صَلاح أبو إسهاعيل، أو أحزاباً كحزب الوسط.

هذا هو الخطر الذي يواجه الشيخ الفاضل حازم أبو إسهاعيل، فإن هؤلاء هم أول من سيتركه نهباً للعَسكر، وهم أول من سيستخفون وراء هذا التوقيع، ويتبرؤون ممن خالف أسيادهم وأولياء نعمتهم، ومانحيهم العطايا والمناصب.



# المشير طنطاوى يرفض تحديد موعد لإنهاء الطوارئ - الدستور ١٠ أكتزبر ٢٠١١ من هو هذا الرجل ٠٠؟

شَخصياتٌ عجيبة تلك التي تفرزها الأحداث في مصر، لتطفو على السطح، كما يطفو السَّمك الميِّت، من القاع إلى السطح، رائحةٌ عفنة وشكلٌ كريه!

من هو الطنطاوى هذا؟ ماذا قدم لمصر من خدمات يستحق بها أن يجلس على كرسي حُكمها ولو لساعة واحدة؟ ماذا يحمل من مؤهلات تجعله يتحكم في مصر، برلمانها وإنتخاباتها ووزائها وميزانيتها، وكلّ قراراتها، ولو لساعة واحدة؟ ما هي دلائل وطنيته، أو علمه، أو خبرته، أو بصيرته، أو أي شيئ يتمتع به، عدا الطعن في السن، يجعله مناسباً للتحكم في أمر مصر، ولو لساعة واحدة؟

لم يكن هذا الرجل معروفاً لعامة الناس قبل حِراك يناير، إلا للأقل. فهو مجرد عسكريّ تخرج من الكلية الحربية، وشارك في هزيمة ٦٧، ثم شارك، كمئات الآلاف من أفراد الجيش في حرب ١٩٧٣.

ومن ساعتها ولم يُسمع له صوتٌ ولم تشمَمُ له ريحٌ، إلى أن تولّى المَخلوع الحُكم. ثم إذا به يتدرج في الرتب من خلال معرفته بالمخلوع، حتى تتوّج سجله العميل حين عينه المخلوع رئيساً للحرس الجمهورى، أي حرسه الشخصيّ. وكانت هذه هي أعلى إنجازاته، أن يتولى خدمة وحماية المخلوع. ثم شارك الطنطاوى في حرب الخليج الأولى، جنباً إلى جنب مع الأمريكان عام ١٩٩٠-١٩٩١، وكان نتيجة ذلك أن عينه المَخلوع وزيراً للحربية في مايوعام ١٩٩١. ثم وزيرا للدفاع والإنتاج الحربيّ، مسؤولاً عن إنتاج الثلاجات والسخانات لحساب الجيش، إلى أن وقعت أحداث ٢٥ يناير عن إنتاج الثلاجات والسخانات لحساب الجيش، الى أن وقعت أحداث ٢٥ يناير استمرار نظامه.

ليس في تاريخ الطنطاوى أي ميزة مدنية أو عسكرية تجعله يستحق أكثر من معاش لواء متقاعد، بله أن يَحكم مصر كلها. ولو نظرت في سجل تلك الأوسمة والأنواط التي يُثقل بها صَدره لإنفجرتَ ضاحكاً من الهزل. هذه الأوسمة هي:

- \* وسام التحرير (وهو وسامٌ مُنح لكل ضباط القوات المسلحة عام ١٩٥٦ لحفظ ولائهم لعبد الناصر)
- \* وسام ذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة (وهو وسام لكل ضباط القوات المسلحة العاملين في الخدمة عام ١٩٥٨)
- \* نوط الجلاء العسكري، نوط الاستقلال العسكري، نوط النصر، نوط ٢٥ أبريل، نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية، نوط التدريب، نوط الشجاعة العسكري من الطبقة الثانية. وهي كلها أنواط، أي شهادات تقدير باللغة المدنية، تمنحها جهات العمل للعاملين بها في مناسباتٍ مختلفة، ويحملها كل من تدرّجوا في السلك العسكري هذه المدة الطويلة.
- \* ميدالية الخدمة الممتازة وهي تمنح لمن أمضى ثلاثين عاماً بالخدمة، كلُّ من أمضى ثلاثين عاماً بالخدمة!
- \* ستة ميداليات «للخدمة الطويلة» لا تعدو في معناها شهادات الخبرة من القطاع العام!
- \* أربعة ميدالياتٍ من الكويت والسعودية لخدمته الفذة في قتال العدو العراقي جنباً
   إلى جنبٍ مع أمريكا وحلفائها.

الرجل إذن لم يكن في تاريخه إلا ولياً تابعاً لحسنى مبارك. لم يكن له وجودٌ مستقلٌ على الخريطة العسكرية منذ تخرّج من الحربية، عام ١٩٥٦، حتى وقع عليه إختيار المخلوع، بعد ثلاثين عاماً قضَاها في الظّل، ليكون قائداً لحرسه الجمهوريّ. فها الذي رآه المخلوع في الطنطاوى، ما يؤهله لهذا المنصبِ الحسّاس، الذي واجبه الوحيد فيه هو حماية رقبة المخلوع ونظامه؟

ذلك هو سِجل الطنطاوى الحافل بالإنتصارات والخدمات الجليلة لشعب مصر! وذلك هو تفسير «ذات أنواط» التي يحملها على صدره، يوهم بها العوام من الناس.

لا أدرى والله، كيف يهان الشَعب المِصري لهذه الدرجة، التي يقبلُ فيها لمثل هذه الكفاءة أن تَحكمه؟ ولو أنّ الرجل عرف قدر نفسه، والتزم بها أُلقى على عاتقه من مسؤولية، تقتصرُ على تسليم الحُكم لمن هم أهل له، لكان أولى أن ينسى الناس تاريخَه غير المُشرّف في خدمة المَخلوع ونظامه، لكنه أتبع نفسه هَواها، وتابع رفاق السوء من حوله، عنان وشاهين وشلتهها، من المنتفعين بهال الجيش، وحَرَص على ولائه لسيده المخلوع، ولسيد سيده، الغرب الصهيونيّ، وراودته نفسه أن يكون رئيساً! ولم لا، وقد كان من قبله ثلاثة من العَسكر، لا يتميّزون عنه بشئ إلا بالبدلة المدنية؟ فليلبِس البدلة المدنية، تماماً كها لبسها من قبله عبد الناصر، والسادات، والمخلوع، وليأمل في حكم مصر عقدٍ من الزمن، أو قدر ما يتيح له ملك الموت.

كلُّ ما يعتمد عليه الطنطاوى هذا، في حكم مصر، هو أنه يرأس الجيش المصري، بتعيين المَخلوع له، لا بحق. فهو يتحَكّم في قوةٍ ضاربة يُخيف بها المَدنيين، سياسيين، ونشطاء، إسلاميين وعلمانيين. كما إنه يملك، شخصياً وعسكرياً، مصادر مالية واسعة من التجارة والإستثمار والعقارات، منحَها له المَخلوع على مدى ثلاثين عاماً، يدبر بها ما يمكنه من إحكام قبضته على عنق مصر، وأهلها. هو إذن قانون البلطجة والقوة، على طريقة فتوات الحسينية، لا قانون الحق والدستور. ثم يراد لنا أن نثق في تقديره ورَشَدِه!!

مهزلة مضحكة مبكية، لا يجب أن تستمر، مهم كان الثمن.

# تعليقٌ على أحداث ماسبيرو الصليبية ١٠ أكتوبر ٢٠١١

لاشك أن الأحداث التي وقعت اليوم في ماسبيرو وما حوله، هي مسألة تتعلق بأمرٍ أكبر منها، وهي، عند كل عاقل، استمرارٌ لمخططٍ أطرافه ثلاثة، المجلس العسكريّ العميل، ثمّ النصارى من أتباع شنودة الكافر العميل، وطرفه الثالث هم فلول النظام الفاسد وبلطجيتهم، الذين يَتعاونُ معهم المَجلس العَسكريّ لتنفيذ مخُطّطه.

مخطّط ثلاثيّ يراد به تكريس حالة أمنية تسمح للجيش بفرض ما يريد من إعتقالات وطوارئ، ويلوح بالفتنة الطائفية، واحتلال البلاد بقواتٍ أجنبية وما إلى ذلك.

والنصح اليوم، هو ألا يشترك المسلمون في هذه الأحداث المفتعلة، وأن يتركوا الأمور الآن حتى ينجلي الصبح، ولهم فيما يأتي من أيام متسع لاسترداد حقوقهم المسلوبة، من المجلس الخائن أولاً، ومن النصارى ثانياً



## محمد حسان: مصر للجميع ولن نرضى بتخوين الجيش: الوفد الإلكتروني ١٩ أكتوبر ٢٠١١

صرح محمد حسان: «بضرورة تصحيح أخلاق المسلمين من البلطجة وسفك الدماء والتطرف والغلو، مشددا على أن إصلاح الدساتير والقوانين لن يتأتى إلا بإصلاح الأخلاق وتطهير القلوب وترك الشهوات والنزوات والحقد والغل والخيانة وشهادة الزور وترويج الشائعات، مبديا أسفه لتبديل حال المصريين والمسلمين خاصة خلال التسعة أشهر السابقين بعد ثورة ٢٥ يناير التي وصفها بالمجيدة من سوء إلى أسوأ ومن ظلم واستبداد إلى فُجر وانحلال، مطالبا بتحري الصدق مع النفس وضرورة الاعتراف بعيوبنا وأخطائنا حتى نستطيع إصلاح مصائبنا» اقرأ المقال الأصلي على بوابة الوفد الاليكترونية الوفد – حسان: مصر للجميع ولن نرضى بتخوين الجيش

#### هذه هي سلفية مشايخ الفضائيات..!

أعلن محمد حسّان، الذي طأطأ رأسه للقذافي ودعاه بناصر الإسلام، مقابل دراهم معدودة، أنّ المسلمين هم من يحتاجون إلى إصلاح أخلاقهم، وهم المُتهمون بالتطرف والغلو والحقد وترويج الإشاعات!! خاصة بعد ٢٥ يناير!!

سبحان الله العظيم على من بَاع دينه بعَرَض الدنيا، ولم يفلح إلا في حلق شاربه وإطالة لحيته!

ولا كلمة واحدة عن الصليبين



خبر: «عشرات الآلاف من السلفيين قد نظموا مظاهرات حاشدة أمام محكمة كفر الشيخ صباح اليوم لمؤازرة الحويني والتنديد بما فعله د.علي جمعة والمطالبة بعزله من منصبه» اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - إضراب القضاة يؤجل قضية المفتى ضد الحويني ٢٢ أكتوبر ٢٠١١

#### التعليق

لا شك أنّ نصرة الشيخ الحويني ضد هذا المُنافق الصُّوفيّ العميل، على جمعة، هي أمرٌ واجبٌ ومحبوب، فإن مهاجمة الحوينيّ على عدد من فتاواه الشاذة المُخَذلة، ممن ينتمى للدعوة من العلماء المخلصين الغيورين على دين الله وشرعه أمرٌ، ومهاجمته من صوفيّ بدعيّ خادمٌ للسلاطين كعلى جمعة، أو من قضاءٍ ملوثٍ أصلاً، أمرٌ آخر.

لكن، أليس الحشد للمطالبة بتطبيق شرع الله، إجباراً وإصراراً، لا ترجياً وانتظاراً، ولى من هذه القضية الفرعية، التي هي خاصة بواحدٍ من الدعاة، لا بالدعوة كلها؟ أليس في هذا المشهد دليلٌ على إختلاط الأولويات عند أبناء السلفية المُروّضة، الذي تربوا على أيدى هؤلاء المشايخ أنفسهم؟ لماذا لا يخرج مئات الألوف، بل الملايين، بدعوة من الحوينى وأمثاله، للإصرار على تطبيق الشريعة؟ أيعتقد هؤلاء، أو يعتقد الحوينى نفسه، أنّ سلامة شيخهم الشخصية من الحبس أو الغرامة أهم لمصلحة الأمة من تطبيق الشريعة؟ لم إذن لا يدعو شيخهم هذه الحشود الجمة للقيام بحق الله سبحانه؟ يالها من مسؤولية أمام الله! ووالله إن أحد هؤلاء الشيوخ ليغفل عن تلك الأمانة التي وضعها الله فوق ظهره، فهو

وحمداً لله على السلامة يا شيخ حويني.

# خبر: «أبوالأشبال:العسكرى لم يحترم كلمته» الوفد الإلكترونية ٢٨ أكتوبر ٢٠١١

ورد عن الداعية السلفي حسن أبو الأشبال قوله «أن المجلس العسكرى لم يحترم كلمته أمام الشعب المصرى بألا تزيد مدة المرحلة الانتقالية لانتقال السلطة الى حكومة مدنية عن ستة أشهراً محذرًا في الوقت ذاته المجلس العسكرى من محاولة إطالة المرحلة الانتقالية لثلاث سنوات ـ وفق ما أعلنت بعض التقارير ـ ومطالبًا بسرعة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بقوله «ألف شهيد وعشرة آلاف مصاب لا تكفى» اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد – أبوالأشبال:العسكرى لم يحترم كلمته

#### هكذا يتحدث السلف ..

لا أعرف الكثير عن الأخ الداعية أبو الأشبال، لكن، حكماً بهذا الذي ورد عنه، فإنه أول «سلفي» أراه على الساحة يتحدث بهذه الجرأة والحكمة في النظر. فإن المجلس العسكري قد سرق الثورة وأضاعها، ولم يعد النفاق والمداهنة التي آثرتها ما تدعى بالتيارات الإسلامية الإستسلامية، خافياً على أحد. فقد أفلح أبو الأشبال إن صدق.



# مقالاتعامتر

# الخُصُومَة الفِكرية ٥٠ بين النَقد والتشهير ١٠ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

أرسل في أخٌ حبيبٌ، إثر نشر مقالي عن محمد عارة يوم أمس، ما معناه أنه رغم أنه لا يعارِضُ في موضوع المقال، إلا إنه يريدُ أن يعرف سبب «هجومي» على عارة، وتساءَل هل يجب أن نذكر مواطن ضَعفِ «المُفكرين الإسلاميين»، أم إنه يجب أن نتغاضى عن زلاتهم، كما ورد في بعض الأثر؟

وأحبُ أن أنبه إلى ما في هذا التساؤل من عُمقٍ، يوجب الحِرص في الجواب، والتنبه للفروق والأشباه التي تعرِضُ على بعض المُصْطلحات فتخلِطها خَلطاً وتُخل بمعانيها خللاً.

فإن أنشانا في الجواب، وجدنا أن أولَ ما يجدر الإشارة اليه هو الفرقُ بين النقدِ والتشهير. فالنقد، هو ذكر ما في فِكرة من الأفكار، أو منهج من المناهج، من تحيّف على الحق، وبُعدٍ عن الصِدق، دون المِساس بشخصِ صَاحبها، بل وذكر ما استحق الذكر من سيرته، وتحسين ما حَسُن منها. أما التشهير فهو لا يرتبط بفكرة أو يقصد إلى معالجة منهج، إذ هو نابعٌ عادة عن نفس كارهة متشفية، ترغب في الإعتداء، وتَسْعَدُ بالعداء، فتعالجُ إلتواءاً بإلتواء، وتستبدل البيانَ بالهجاء. وهذا ليس من طبع من أراد الحقّ ودعا لصوابِ من الأمر.

الناقد المُنصِف، إذن، لا يتعرّضُ لناحية شَخصية في موضوع بحثه، كلونٍ أو أصلٍ أو طائفةٍ أو فقرٍ أو غنى. لكنّ أصولَ النشأةِ الفكريةِ وتطوّر المنهج النظريّ ليس من قبيل تلك الأمور الشخصية، إذ هما من مكونات الشخصية مدار البحث. ولابد لباحثٍ

في فكر كاتبٍ أو مفكرٍ، أن يتعرض لهذا البعد وإلا أَجْحَف وتطرّف، ولم يُصب حقاً ولم يتفادى باطلاً.

ثمّ، حين يكون موضوع النظر مَطروحاً طرحاً عاماً، وحين تكون الشَخصية المقصودة عامة مُشتهرة بين الناس، يُستمع لها ويقبل رأيها، وتحمِل شهاداتٍ وتتلقى جوائز وتكريهات، فإنّ بيانِ ما في عملها من خطأٍ، وما في آرائها من شذوذ، واجب لا يتقاعس عنه إلا جاهلٌ منافق، أو موالٍ موافق.

ثم، وهو الأهمُ والأولى بالإعتبار، أن الأمرَ حين يرتبط بدينٍ ويمسّ عقيدة، تصبح الضرورة أشدّ والإقدام أولى، فالقول في العقيدة أو في مصادر التلقى في العقيدة والشريعه ليس من قبيل الرأي الذي يحتمل الجلاف كها يحتمله الفقه. فعلى سبيل المثال، يعتبر الرافضة أن قول الإئمة مصدرٍ من مصادرِ العقيدة، وهو ما يرفضه أهلُ السّنة كبدعةٍ من البدع. كذلك حين يُعرض باحثٌ أو فقيه عن إعتبار الحديث الصحيح الثابت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويعتبره خاضعٌ للأخذ والردّ، والقبول والرفض، حسب ما يتهيؤ له من سبحاتِ عقله أو توهماتِ فكره، فلا كرامة إذن، ويُصبح كشفَ هذا الأمر فرضٌ على القادر عليه، لا يصحُ الإخلال به.

والتغاضى عن زلات أهل الفضل لا يعدو معناه ما ذكرنا، إذ إن التغاضى عن زلات العلماء لا تعنى عدم إيضاحها وبيانها، إن كانت قد نشرت على الملأ بالفعل، بل يعنى، كما بيّنا، عدم إسقاط العالم أو التشهير به، بل معرفة موطن خطئه وموضع خطله والتعريف به على ذات مستوى النشر الذي نشر به هذا الخطأ، فإن كان في مَسجدٍ، ذُكر أمر هذا في المسجد، وإن كان في وسيلة إعلام، بيّن في وسيلة إعلام، إلا أنْ يتراجَع عنها.

ثم، كما ذكرتُ من قبل، أن النقد لا يعنى إسقاط موضُوعِه بالمرّة، بل يعنى ان يجب التحرّز في تناول ما يعرضه الباحث أو الكاتب خاصّة حين يكون البحث متعلقاً بنقاط النقد، وهو المبدأ الذي اسسه علماء الحديث من إنه يُقبل رواية بعض أهل الأهواء إن لم يتعلّق النقل بموضوع بدعته، إلا إن كان من الرواقض لأنهم يكذبون. ولنا مثلً في هذا

فعل أئمة أهل السنة والجماعة، كلهم بلا خِلاف، في تصدّيهم لفكر المعتزلة الذين تأثّر به محمد عمارة، ومن قبله محمد عبده وغيره ممّن نحا نَحوَهم في ردّ أحاديث صحيحة بدعوى مناقضة العَقل.

ولعل الله سُبحانه أن يرينا الحَق حقّا ويرزقنا إتباعه، ويرنا البَاطل باطلاً ويرْزقنا إجتنابه، فهذان هما ركنيّ البصر الصائب والفكر المستقيم.



# بين إنقلابي ١٩٥٢ و ١٠٠١. أين ذَهَبَت ثورة يناير؟ ١١ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

الواقع الذي يَعيشه المَشهد السياسيّ اليوم على أرضِ مصر ، هو واقع إنقلابٍ عَسكريّ، قامت به قيادات العَسْكر لتأمين مَصالحِها، وليس وجه ثورة شَعبية عارمة، أرادت أن تقتلع نظاما فاسداً من جذوره، وأن تحاسب رؤوسه وأعوانه. والشواهد على ذلك كثيرة، بل أكثر مما يجب، وعلى رأسها أن قيادة الدولة الآن في يد العسكر، وليست في يدٍ مجلسٍ يمثلُ الشَعب الثائر، وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة قيام ثورة شعبية ناجحة. ثم بقاء كافة رموز الفساد في أماكنها، بقضها وقضيضِها، وهو الكارثة الأكبر التي تقف في سبيل نجاح الثورة بشكلٍ حقيقيّ لا إعلاميّ. ثم حقيقة أن الشعبَ يتوجه إلى مجلس العسكر، لا إلى الثوار، بكافة مطالبه، ويتلقى من العسكر كافة ما يخص البلاد من قرارات. لذلك فإنه من الأجدى اليوم، لمن أراد ان يتحدث عن الأوضاع الحالية أن يتحدث عن الإنقلاب العسكريّ، وطبيعته، وكيفية التعامل معه، لا عن الثورة ومنجزاتها، حتى نتلافي خداع النفس، وما يجرّه من أوهام اليقظة القاتلة، كها حدث حين أطلقنا اسم الثورة على إنقلاب من قبل.

وإذا نظرنا إلى خلفيات انقلاب ١٩٥٢، وجدنا أنّ واقع الفساد ومُستوى الحرّيات أيامها لم تكن قد بلغت حَداً يزعج الشعب إزعاجاً يُخرجه عن طوره في ثورة شعبية مثلها حدث في ثورة ١٩١٩ أو ٢٠١١. والحقّ أن الحُريات حينئذٍ لا يمكن مقارنتها بها كانت عليه في ٢٠١١، قبل خُروج الشعب إلى الشوارع. ونظرة إلى حزب الوفد كمثال، يرى عليه في ٢٠١١، قبل خُروج الشعب إلى الشوارع، ونظرة إلى حزب الوفد كمثال، يرى الباحث مدى تدهور الحال بين زمن الإنقلابين، من زعامة مصطفى النحاس إلى كلاحة السيد البدوى! وقسْ على ذلك ما تشاء. إنها جاء إنقلاب ١٩٥٢ على النظام الملكيّ، وعلى أوضاع كانت ترتبط بالإستعمار الإنجليزي الذي كان يسعى إلى إفساد الحياة السياسية وقتها، وعلى فساد بعض أفراد العائلة المالكة، والذى لا يبلغ عشر معشار فساد الأسرة

المباركية الحاكمة. أما الشعب، فلم يكن الفساد قد تغلغل في طبقاته، وسرح بين أعضائه، كسرطان استشرى في الجسد كله، يخرب ما صلّح منه، كما هو الحال الذي وصلت اليه أوضاع مصر في ٢٠١١. فكان إنقلاب ١٩٥٢، إنقلاب ضُباط من الجيش، أيدهم الشعب، ولم تكن ثورةٌ بأي معنى من المعانين لذلك استمرت السلطة في يد الجيش، يسير مها ويسيّرها كما يرى.

أما في إنقلاب ٢٠١١، فقد حدث العكس، إذ طَفَحَ الكيلُ بالشعب، وشَاع فسادٌ لم تعرفه مصر من قبل، فسادٌ خلقيٌ وسياسيٌ وإقتصاديٌ وإجتهاعيٌ، حتى بلغت الروح الحُلقوم. فكانت تلك الصرخة الشعبية التي رأينا في ٢٥ يناير. لكنّ قوى الظلام كانت اقوى وأعنف مما تحسّبت له قوى الثورة، وكان الإنقلاب العسكريّ في ١١ فبراير هو الشّكل الحقيقيّ النهائيُّ لما حَدث، وسُرقتِ الثورة من أيدى صانعيها، وهو سبب ما نراه من صعوبة بالغة في استئصال جذور الفساد، بدءاً بالمؤسسة العسكرية، إلى كلّ مؤسسة حكومية قائمة. واستقرت الأوضاع في يد الجيش يسير بها ويسيّرها كها يشاء.

إذن فعلى الرغم أنّ ما حدث في ٢٠١١ هو عكس ما حدث في ١٩٥٧ تماماً، حيث الأول جيش سانده الشعب، والآخر شعب خدعه الجيش، إلا أنّ النتيجة كانت واحدة في الحالتين، الجيش يسيطر على مقدرات الأمة، ويرسم لها طريقها، ويقنّن لها خطواتها، ويدعى حرصه على مصلحة الشعب، ويَعدُ بالحرية، وفي الحقيقة هو يصنع لنفسه مكاسبه التي أنشأها إنشاءاً في إنقلاب ١٩٥٢، أويُبقي لنفسه مكاسبه التي سَرقها في العُهود السابقة كما في إنقلاب ٢٠١١،

وبين إنقلاب ٥٦، وإنقلاب ٢٠، يبقى السؤال الدائر: أين ذهبت ثورة ٢٥ يناير؟ الواضح الجليّ ان أمراء الجيش يعملون بلا كلل، بالتعاون مع نائبهم العام، لتعطيل القانون وإبطائه حتى يخبو الشعاع الذي أيقظ الثورة. أليس من الفاضح أنه لم يتم محاسبة أحد على جرائم الفساد السياسيّ حتى الآن؟ الجيش يتحدث عن حماية دولة القانون ضد الثوار الذين يريدون تطبيق القانون، لا التلاعب به، فأي قانون هو الأحق؟ قانون الحق الذي

يرفع الظلم ويحاسب المعسدين؟ أم قانون الجيش الذي يتفلت به كلّ الفاسدين، والذي منح المفسدين كلّ الوقت لتسوية أوضاعهم، والتفلت من العقاب ساعة الحساب؟ والله الذي لا إله إلا هو، كلّ هذه التحفّظات والتحقيقات إن هي إلا خديعة وتمويهاً على بسطاء الناس، وكأن الحقّ يتخذُ مجراه. ولن يكون لهذه المسرحية الهزلية نتيجة في إزالة فسادٍ أو في إقامة عدلٍ طالما رؤوس الفساد التسعة عشر قابعين على قمّة السلطة المتحكمة، بعد إنقلابهم المشؤوم.

الإنقلاب هو الإنقلاب، والعسكر هم العسكر، والخديعة هي الخديعة، ولعل الشعب أن يتفطّن لما يحدث، وأن يهتدى بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يلدغ المؤمن من جُحرِ مرتين» البخارى، إن كنا مؤمنين.



# التغيير .. وفِقه الغَضب لله تعالى ٢٦ أبريل ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغضبُ أمرٌ من الأمور التي تنفِرُ منها، أو تنفِرُ لها، النفوس عادة. وذلك ليس لعيبِ أو ميزة في إنفعالِ الغضب ذاته، بل لأنه يعكس أمرين هامين، أولها أن أمراً يراه الغاضبُ خَطاً أو ذنباً أو مخُالفة، مها كانت طبيعتها، قد وقعت. والثاني، أن حجم هذه المخالفة، بذاتها أو بمن وقعت في حقه، بمكانٍ يحمل الغاضبُ على هذا الشعور. فإن وافق غضبُ الغاضبِ ما عليه الناس من تقدير المخالفة، نفرت له الناس، وغضبت لغضبه، وإن خالف الغضب، ولم تقع المخالفة في تقدير الناس ما وقعت في تقدير الغاضب، نفرت منه الناس.

والأمر الذي نود أن نشير اليه هنا هو أن سنوات متطاولات، بل عقود متتابعات، من النظلم والقهر، ومن الفساد والعُهر، قد حفرت خنادقها في عقول الناس وقلوبهم ، على إختلافي مشاربهم وإتجاهاتهم، حتى أصبح المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، فمن نهى عن منكر رُمى بالتخلف والتحَجّر، ومن أمر به وُصف بالتقدّم والتحَضّر! وفي صحيح مسلم، عب الإياد، من حديث عمر رض الله عن حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو خالد يعني سليهان بن حيان عن سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة قال كنا عند عمر فقال أيكم سمع رسول الله صل اله عله وسلم يذكر الفتن فقال قوم نحن سمعناه فقال لعلكم تعنون فتنة الرجل في أهله وجاره قالوا أجل قال تلك تكفرها الصلاة والصيام والصدقة ولكن أيكم سمع النبي على الله وجاره قال حذيفة سمعت رسول الله على الشعه وسلم يقول: تعرض ولكن أيكم سمع النبي على أبوك قال حذيفة سمعت رسول الله على الشها والحياء وأي قلب الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السهاوات والأرض والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه».

وأحسب أن هذا هو أصلُ الداء الذي ابتلينا به في العقود الأخيرة، وهو سَبب ما شاع في أوساط الناس من إقدام على الباطل وأحجام عن الحقّ، وهو ما أفسح الطريق لأهل الباطل والفساد من أن يستمروا في غِيهِم يعمَهون سنيناً وعقوداً.

هذا ما آلت اليه حالُ الناس من إعتياد المنكرات من الأقوال والأفعال، لا ينكرونها لفعل العادة في نفوسهم، وما أمْكرُ العادة حين تتمكن من النفوس، فتطغى وتتحكّم، ولا تبالى بحق أو بعدل. فأصبحنا نرى الناس يمرّون، مُصبحين وممُسين، على صورٍ ومشاهد لو رآها آباءهم لندت جباههم بالعرق خجلاً، لا يعيرونها التفاتاً ولا ينكرون وجودها ولو بكلمة. كما رأينا، من نفس المنطلق، من يقرأ أراءاً لكل نغل رويبضة، أو يسمع أحاديث تنسب للعلم والفقه، تخالف شنة أو تعارض كتاباً أو تهدم أصلاً، خطأ أو تأويلاً، فلا يتحرك سَاكناً لسامع أو لقارئ، إما جهلاً بها يقرأ أو يسمع، إن كان من العامة، أو تعوداً على الباطل، أو مداهنة للكاتب أو المتحدث.

والأمر أنّ التغيير الذي ننشده من الثورة، والذي يجب أن يتعدى حدود المُطالبة بتحسين مستوى المعيشة، هو أن يرتفع سقف الوعي بالحق والمعروف، وبإدراك الباطل والمنكر، ولن يتأتي هذا إلا إن رفعنا عن أنفسنا حُكم العادة التي بات المعروف لديها لا يختلف عن المنكر، في أحسن تقدير. ثم أن نعرف حُسن المعروف وفضله وأثره، فنسعى له ونطلبه حثيثاً، وأن نعرف قبح الباطل فنجتنبه، ونعوذ من كونه منكراً خبيثاً.

ولن يتحقق هذا التغيير إلا حين نبدأ في الشُعور بالغضب حين نرى هذه المنكرات، أو نقرأها أو نسمعها. حين نرى صورة عارية، أو نسمع خنا جارية، أو حديث مزيف متقوّل على الله، فيجب أن يهتز فينا الغضب لصاحب الشرع الذي حرّم هذا، إذ المخالفة لم تقع في حقنا، بل في حق الله سبحانه، والغضب لله هو دليل الإيهان، ووالله الذي لا إله إلا هو ما غضب لله عند رؤية منكر إلا مؤمن، وما استوت عنده رؤية المنكر من عدمه إلا مختل الإيهان.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عليه السلام ( وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى لَ إِلَى قَوْمِهِ عَ غَضْبَانَ أَسِفًا » الاعراف ١٥٠، وقوله تعالى في يونس ( وذا النون إِذ ذَّهَبَ مُغَضِبًا » الانبياء

٧٨، وقد ورد عن أبي مسعود بن عقبة البدرى رضى الشعنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الشعله وسلم فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يكيل بنا، فها رايت النبي صلى الشعله وسلم غضب في موعظة أشد مما غضب يومئذ البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى الومن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ الله فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، الحج ٣٠، ولو ذهبنا نتقصى أدلة هذا المعنى ما انتهينا من مقالنا هذا الليكة.

فالغضب لله هو طريق الأنبياء. ألم تسمع قول الله تعالى في موسى عله السلام «االأعراف ١٥٠، وقوله تعالى في يونس عليه السلام «وَذَا ٱلنُّونِ» الأنبياء ٨٨. وقد ورد عن أبي مسعود عُقبة بن عمرو البدري رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لأتأخرُ عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا! في رأيت النبي على الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ «البخارى، وهو من باب تعظيم حرمات الله، قال تعالى «وَمَنْ» الحج ٣٠.

قم إذا بنا نرى ما وقع فيه الناس اليوم، فتجد من يوسم بالعلم يرمى أحاديث رسول الله صله عليه رسم الثابتة الصحيحة بمنافاة العقل، وإذا بحديثه هذا يُسمع له دون إنكار، بل يُعتذر له، ولا تأخذ بمن يسمع هذا غضبة لله ورسوله! ثم نسمع من يشوّه حقائق الدين، ويزيّف مفاهيمها، فيُعرض عن هذا الحديث، ويتخذ أصحابه مقدّمين، ويوسع لهم في مجلسه وقلبه ومكتبته وصحيفته، ولا يرى غضاضة في عدم التعليق على هُراءاتهم بكلمة، تحت دعاوى لا تدل إلا على موت هذا الفضيلة الغائبة، فضيلة الغضب لله، في قلبه، ونقص من درجات إيهانه. فتسمع أعذاراً مثل «يسعنا الخلاف»، «الرجل له أفضال أخرى»، ليس هذا وقت التشتت»، وهكذا. دعاوى ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي مما لا محل لها في موقع الكلام. فإن الإنكار على المُخالف، لا يعنى إسقاطه بالمرة، بل تتوقف درجة الغضب وقدر الإنكار ١) بقدر خلافه وإصراره عليه، ٢) وبقدر بشاعته وبعده عن السنة، ٣) وبقدر أثره على العامة، هذه شروط ثلاثة. ثم، متى كانت قولة حق تشفع يتحدث به في غرف مغلقة، لما جاز رمى احد بباطل، كها لو زنى الزاني دون شهود. لكننا يتحدث به في غرف مغلقة، لما جاز رمى احد بباطل، كها لو زنى الزاني دون شهود. لكننا نتحدث فيا هو منشورٌ مُعلنٌ لا يستحى قائله، ولا يُنكِرُ سامعه.

وقد رأينا في مثالٍ محدد، كيف أن الغضب للنفس أقوى عند الكثير، حتى من علماءالأمة، من الغضب لله ورسوله، وهو ما جرى في حادثة تعدى الرافضة الصفوية على الشيخ القرضاوى وأهله. والشيخ القرضاوى، أكرمه الله، كان من المنافحين عن علاقة أهل الشيخ القرضاوى وأهله. والشيخ القرضاوى، أكرمه الله، كان من المنافحين عن علاقة أهل السينة بهؤلاء الصفوية الروافض، بل وصرف عمراً وجهداً في هذه المحاولة للتقريب، التي هي، كما نرى، عبث لا ينتهى إلى جِدِّ. ثم حين انتقص هؤلاء الخبثاء من مقام الشيخ، غضب الشيخ، وغضب معه محبيه، وغضبنا لهذا العدوان القبيح. والسؤال الذي أثرته في مقالٍ لي حينها هو: كيف نرضى بالتعامل والتقارب مع شاتمى زوجات وصحابة رسول الله صلى الشعبه وسلم، بل مكفريهم ولم نغضب لله؟ بل وتعاملنا معهم وملؤنا التسامح والإغضاء والمودة، فإذا مسنا الأمر بشكل شخصي لم نحتمله. هذا ما يجزن ويوئس من الواقع الأليم، ومن غياب هذه الفضيلة الشريفة، الغضب لله تعالى.

آن الأوان أن يعود الغَضب لله سبحانه فقهاً يُتداول، وموقفاً يؤثر، وواقعاً يعاش، فإن النفس لا يتجزأ إحساسها، ومن أحبَّ لم يقبل مخالفة محبوبه والتهجم عليه، لا بعذر ولا من غير عذر.



### السياسة المصرية ٠٠ والدولة الصَفويّة ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

من المُمكن أن يفترض محُللوا السّياسة المصرية الوليدة، في هذه الآونة، والتي بدأت تتكون ملامحِها في الأسابيع الأخيرة، أنّ هذه السياسة ستقوم على موقفٍ أشدٍ من إسرائيل نوعاً ما، حتى يتبين الموقف بكامل أبعاده. وما يؤكدُ ذلك هو الدور الحياديّ التى قامت به تجاه الإنقسام الفلسطيني—الفلسطينيّ يوم أمس الأول، والذي عانى على يد النظام المصرى السابق، وبالتحديد على يد المُخابراتي عمر سليان، عميل إسرائيل، نتيجة الميل الكامل نحو تحقيق أهداف إسرائيل بالتنازل الكامل عن كلّ حقٍ مشروع للفلسطينين دون مقابل، أياً كان. وهو، وإن كان شهادة إمتيازٍ على صَدر السياسة المصرية الوليدة، يبقى ما ستسفر عنه هذه المصالحة من قدر التنازلات التي سترضى بها حماس، قرباً أو بُعداً من دين الله.

لكن، وفي سياق هذه السياسة الجديدة، نرى أنَّ مصر أخذت تتجه إلى تحسين علاقاتها مع إيران، على ما يظهر أنه من نفس المنطلق المناوئ لإسرائيل، إو هكذا يظهر.

المُشكلة هنا أنّ هذا التوجّه في السياسات الخارجية، لم يعد يجدى كثيراً من ناحية، كما يمثل أضراراً بالغة في بعض الأحيان من ناحية أخرى. ونقصد بهذا التوجه، سياسة «الثنائيات»، التي تتشكل وتقوم على مبدأ «صديق عدوِّى عدوِّى «، أو «عدو صديقي عدوِّى «، ومثل هذه الثنائيات، التي هي نفاقٌ محضٌ إذ لا تعكس حقيقة العلاقات بين الدول المنخرطة فيها.

وحين ننظر إلى التقارب المِصرى الإيرانيّ الوليد، فإننا نرى مصداقية ذلك. فإيران، الصفوية، لها أجندة عملٍ محددة، وخريطة للعالم العربيّ من حولها، تشمل إمتداداً جغرافياً والسعاً في البحرين والعراق، ويمتد إلى سوريا ولبنان، وشرق السعودية وشهالها، واليمن وعدن. وهذه الأجندة لن تتغير بسبب تعيين سفيرٍ مصريّ في طهران، ومن إدعى ذلك لم يكن من السياسيين أولا، ولا من العقلاء ثانياً.

ثم لا نرى في المقابل أي سبب دفع مصر للإعلان عن هذه الخطوة الآن، إلا أن يكون مجرد محاولة إثبات أن مصر اليوم غير مصر أمس، لفائدة الداخل المصريّ. وهذا أمرٌ يعنى عشوائية القرارات، وهو ما يذكرنا بقرارات تعيين المحافظين، وما نشأ عنه من تذمّر خاصة في محافظة قنا، وهو ما أجمع المراقبون على أنه كان قراراً خاطئاً إما من رئيس الوزراء أو من المجلس العسكريّ الذي أملاه على عصام شرف.

وقد تسبّب هذا القرار، قرارُ تطوير العلاقة مع إيران، في إحراج عصام شرف، بل في منع زيارته للإمارات، على رغم التصريحات الدبلوماسية المعتادة التي تنكر ذلك! وحمّلته على إصدار ملحقات للقرار يوضح بها أنّ أمن الخليج خطّ أحمر، حسب التعبير الدارج لألوان الخطوط بعد الثورة، وأن مصر تعتبر أمن واستقرار الإمارات جزء من أمنها القومي، ومثل ذلك من تصريحاتٍ يقصد بها علاج الموقف الذي نشأ نتيجة هذا القرار المتعجّل. وقد كان يمكن بمجرد دراسة مُبسطة لخريطة السياسة في العالم العربيّ اليوم، أن تمنع هذا الموقف الشخيف الذي وضعت الحكومة نفسها فيه، خاصة، كما ذكرنا، وليس هناك أيّ مبررٍ على الإطلاق لمثل هذه الخطوة الآن، إن كان لها مُبررٌ أصلاً، أو فيها مصلحة لمصر على وجه الإطلاق.

العلاقة مع الدولة الصفوية، علاقة محكومٌ عليها بالفشل، إذ هؤلاء، كما ذكرنا، لهم أهداف محددة غير قابلة للمُساومة. كما أنهم يكذبون، بحيث يصبح السياسيون، المعروف عنهم الكذب، بالنسبة لهم، آية من آيات الأمانة! ذلك أن الكذب بالنسبة لهؤلاء دينٌ يتقربون به إلى الله. ولا يعنى هذا أن نظام مبارك كان محقاً في موقفه من إيران، إذ إن دوافعه كانت مختلفة عما نعرض هنا من مسببات، فقصده الوحيد كان إرضاء إسرائيل لأهداف شخصية لا علاقة لها بمصالح مصر العليا.

ولإن ظنّت مصر أن علاقتها بالدولة الصّفوية سوف تهيئ لها أي سبقٍ في مجال تعامُلاتها مع إسرائيل أو الغرب، فإنها تكون في ذلك مخطئة خطأ فادحاً. الدولة الصفوية لن تقف إلى جانب مصر في أي موقف سَواءاً على مُستوى السياسة أو الحرب،

اللهم إلا كلمات منتقاة هنا وهناك. وقد كان من الأولى أن تراعي الدبلوماسية المصرية اللهم اللهم العربيّ في هذه المعادلة قبل أن تنظر لأي بعدٍ آخر، خاصة ما ليس فيه خير قليلٌ أو كثير.

لا تريد أن نتعجل بنقد او تجريح للدبلوماسية المصرية الوليدة، لكننا نلفت الإنتباه إلى أن مثل هذه الولاءات الإستراتيجية لا يُمكن أن تؤخذ تعَسفاً، أو تنشأ عفواً، من واقع نظر قصير، بل يجب أن تكون هذه الولاءات مبنية على الولاء الإسلاميّ السُنيّ أولا، ثم العربيّ ثانيا، وهو ما أثبتت الأيام جدواه، وفشل غيره، مهما ظهر غير ذلك لبادئ الرأى.



### فلا نامت أعين الجبناء ٠٠٠ ١٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

« وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱلله الله الله المُوتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِم يُرْزَقُونَ البقرة ١٦٩٠.

تطايرت الأنباء بخبر استشهاد الشيخ أسامة بن لادن على أيدى القوات الصليبية في داخل باكستان، رحمه الله وتقبله في الصالحين.

ولا يخالف مسلم، يحبُ الله ورسوله، في أن "الرجل علم من أعلام الإسلام وسيفاً من سيوفه في عصرنا هذا، هذا العصر الذي تميز بروح الضعف والإستسلام والخذلان، والتبعية والهوان، والتسليم للعدو الصهيوني والصليبي تسليماً تاماً. وهي الروح التي لم تنعكس في أداء الحكومات القائمة في بلاد المسلمين فحسب، بل وفي سلوكِ جماعات تُعسب على الإتجاه الإسلامي، ممن رضى بالذلة وأسهاها المشاركة، وغيرهم ممن أقر بالرضا والمتابعة، بل الولاء والبيعة.

في ظلّ هذا التدهور الذي عمّ كافة مناحي الحياة الإسلاميّة، فكراً وعملاً، قوة وإعتقاداً، أعاد الشيخ الشهيد مفهوماً تعاونت على طمسه العديد من القوى، وهو مفهوم الجهاد، المقاومة، التصدى للمعتدى، الوقوف في وجه الإحتلال الغاشم، وظل بهذا شوكة في حلق أعداء الإسلام أكثر من عشرين عاماً، بدءاً من مقاومة الشيوعيين الروس، إلى مقاومة الصليبين الأمريكين. وهو إحياء كان لابد لأحدٍ أن يتولاه، حتى لا ينطمس بالكلية كما أراد له الصليبيون والصهاينة والمستشرقون وحكام المسلمين وجماعاتهم المستسلمة الخانعة. فهو إحياء سُنة مَفروضة وفريضة واجبة.

وقد يختلف البعض مع الشيخ الشهيد في شرعية بعض ما نُسب للجهاعة من أعهال، وعلى رأسها تفجيرات ١١ سبتمبر، إن صَحت نِسبتها للجهاعة، لما أدت اليه من استعداء العدو الغربيّ، وإعطائهم المبرر لغزو أفغانستان والعراق غزواً بربرياً همجياً، تسبب في مقتل

مئات الآلاف من المسلمين. كما أنها، عند البعض لا تصحُ شَرعاً من جهة أنها قتلٌ لمدنيين أبرياء، حتى وإن قتل الأعداء المدنيين المسلمين، إذ الأمر في هذه المسائل يُحكّم فيه الشرع لا الهوى، والشرع يمنع قتل المدنيين بلاشك. لكن مع هذا، يبقى الأمر أمر إجتهاد شرعي يصيب ويخطئ. كما يبقى أمر مَنحَ تبريرٍ للغزو مشكوكاً فيه، إذ إن هؤلاء لم يكونوا ليعدموا مُبرراً آخر للعدوان على أية حال.

وكما قلنا، فقد قدم الشيخ الشهيد حياته وماله واولاده في سبيل دعوته، فصدق ما عاهد الله عليه «مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عُهَدُوا ٱلله عَلَيْهِ فَوِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ و وَمِنْهُم مَّن يَتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا» الاحراب ٢٠. ولم يتوان في أن يشترى آخرته بدنياه، بعد أن كان لديه من المال ما يجعله أعلى من «الوليد بن طلال»، فاسق العرب في هذا الزمان. لكن، لكل تجارةٌ، ولكل وجهةٌ هو موليها، وشتانُ ما بين التجارتين، والوجهتين.

ولن يضيرَ الشيخ الشهيد أين يُدفن، فقد قالتها أسماء رضي الشعبه من قبل «وهل يضير الشاة سَلخها بعد ذبحها»، وصَدَقَت.

رحم الله شهداءَ المسلمين، وتجاوز عن أخطائهم، وجازاهم بنياتهم، إنه نعم المولى.



#### القاعدة .. الثورة.. والمستقبل ٢٠ مايو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لعل التساؤل الذي يحمِله عُنوان المقال قد خَطر ببال الكثيرين، حتى من قبل إعلان استشهاد الشيخ أسامة بن لادن، وهو أنّه، مع هذا الزلزال العارم من الثورات الشعبية التي ضربت الأنظمة العَربية الطّاغية والخارجة عن الشَرعية الإسلامية، ومع التغيير اللائح في الأفق، الذي يستأصل كافة صُور الفساد، ويزيل الغشاوة التي ضربتها هذه الأنظمة على أعين الناس وفِطرهم، ممّا يدع الفرصة أكثر من سانحة للعودة إلى الإسلام الذي يكمن في قلوبهم لا يزال، هل لا يزال الفكر الذي بَنت عليه القاعدة وسائلها ومناهجها، ضروري للوصول إلى أهدافها؟ وهل أهدافها – أي القاعدة – هي نفس أهداف هذه الثورات، بحيث أنّه مع تغير الوسائل، يمكن أن نصل إلى ذات النتائج؟

اسئلة تطرح نفسها على مائدة الحوار الإسلامي، ليس فقط بين المنتمين لجهاعات إسلامية، بل بين كافة من يحملُ حباً لله ورسوله، وينتمى لهذا الدين ويعتز به. وإجابة هذه الإسئلة تكمن في تحديد فكر القاعدة وتصوراتها، ثم أهدافها وغاياتها، ثم وسائلها واساليبها، ومثل ذلك للثورة العربية المصرية، لنرى أين يلتقيان، وأين يفترقان، وهل يغنى أحدهما عن الآخر؟ وإلى اي مدى يصلُ هذا الغناء؟ وهذا ما سنحاوله، بشكلٍ مختصر قدر جهدنا، ثم نترك الفرصة مفتوحة لمن أراد الحديث عن هذا الأمر، دون تقيّدٍ بها قيدنا، إذ هو من باب البحث والتحقيق القابل للمحاورة والتعديل. وهو موضوعٌ أحسب أنه جدّ خطير لا يغنى فيه مثل هذا المقال المُقتضب، إلا كها يعنى العطشانُ قطرة غيثٍ واردة.

#### بين فِكْرِ القاعدة والفِكْرِ الثورى:

\* الفكر الذى قام عليه تنظيم القاعدة، كما هو متفقٌ عليه، فكر إسلاميّ أصوليّ سَلفيّ، يرجع في مكوّناته للكتاب والسّنة الصحيحة، وما أجمع عليه علماء السلف الصالح. وعلى هذا الأساس، فإن الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يمكن ان

يقوم عليها المجتمع، في فكر القاعدة، بها في ذلك ما استُحدث من مصطلحاتٍ تعبّر عن مَعانٍ ومبادئ موجودة في الإسلام بمسميات أخر، كحقوق الإنسان وكرامة المواطن وحق المواطنة وما الى ذلك، كلها تابعةً لما يقدمه الإسلام من تصورات لهذه المبادئ، بلا خلط أو تشريك. وهذا الفكر يؤدى، في غاياته إلى رفع الظلم عن العَالَم المسلم بإعادته إلى حَظيرة الإسلام. ويجدر بالذكر هنا أن فكر القاعدة قد بُني اساساً على فقدان الأمل في الإصلاح الجهاعيّ، بمعنى أن نقطة الثورة على الوضع القائم قد بلغت غايتها بالفعل منذ أول يوم إنطلقت فيه فعالياتها للعمل.

- \* أمّا الحِراك الثورى الذي قامت عليه ثورة ٢٥ يناير في مصر، فلا نرى أنّ له أصْلاً فكرياً محُدّد المَعالم، بقدر ما هو ردّة فعل لكلّ ما هو ضِدٌّ للإسلام سَواءاً الظلم أو القهر أو الفساد، أو غير ذلك مما هو أصلاً مُعارضٌ أصيلٌ للدين وإن لم يأخذ طور التنظير والتأطير. لكنّ هذا لا يمنع من أن نرى أساساً فكرياً لهذه الثورة، وهو مَبنى على الحِسّ العام بالظلم، الذي يولد فِكراً جمَاعياً يسعى للتخلص من هذا الظلم دون إرجاعه إلى إطارٍ محددٍ، عدا المرجعية العامة للغالبية وهي الإسلام، كما رأينا هذه المرجعية العامة في الصَلاة والتكبير في ميدان التحرير. كما أن اليقظة الثورية تنبئ عن أنّ الشعب، بجموعه الحاشدة، لم يصل إلى نقطة الصدام والخروج إلا عشية ٢٥ يناير لا قبلها.
- \* كذلك يجب التنويه إلى أنّ فكر الثورة محدودٌ إقليمياً وقومياً، بينها فكر القاعدة أشمل في إتساعه ليضم مفهوم الحضارة، فيتجاوز بذلك حدود القطر والدولة ومفهوم القومية والوطن، ويعيد مفهوم «الأمة» إلى العقول والقلوب.
- إذن، فإن مقاصد الفِكر القاعِديّ والفِكر الثورى، الذى هو وليد الجَمع المسلم، يلتقيان في بعض نقاطٍ، ويفترقان في البعض الآخر. وهما وإن لم يتطابقا في التفاصيل، فإن المرجعية العامة لهما قد تهيؤ، في رأينا، بداية تلاق للفكرين، وهو كذلك ما يمكن أن يوفر مصادر ذات غزارة تثرى كلا النظرين في صالح المجتمع المسلم.

### بين أهداف القاعدة وأهداف الثورة

\* أهداف القاعدة أهداف واضحة ومشروعة، وهي القضاء على السيطرة الغربية على مقدرات الأمة الإسلامية، والقضاء على الأنظمة الحاكمة التي تساند هذه السيطرة وتدعمها لصالحها الشخصيّ، والعودة بالعالم الإسلاميّ كله موحداً تحت صورة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لا أقل من ذلك. وهي، مرة أخرى أهدافٌ مشروعة – بغض النظر عن واقعيتها.

\* أما أهداف الثورة فهى بين أهداف مُعلنة صَريحة قريبة، وأهدافٌ مُضمرةٌ بعيدة، فالمُعلنة القريبة هي إسقاط النُظم الفاسِدة والحُكام المُتسلطين، والقضاء على بؤر الفساد وتجفيف منابعه، لضهان حقّ الشعب في الحياة الحرّة الشريفة. بها وراء ذلك من رَغبة في التحرر من ربقة التبعية للصهيونية والصليبية الغربية. أما عن الأهداف المُضمرةُ البعيدة فتختص بالدولة وشكلِها، فهو مضمرٌ في حقيقة انّ الغالبية الساحقة من الشعب هي غالبية مُسلمة، وإن لم تُفرق بين الكثير من المفاهيم الشرعية، ولم تتخلص من بقايا الغزو الإعلاميّ الذي شوّه في أذهانها الشرعية الإسلامية، وزعزع الثقة في إمكانية التطبيق الإسلاميّ من خلال من ينادون به على حدِ سواء.

\* من هنا نرى أن الهدفين قريبان، وإن ظهر أنها متباعدان، وسبب ذلك، بل وضانته، أن الشعب المصرى مسلم متدينٌ فطرةً، إذ هو الشعب الذي أنتج زعاء السلفية الجهادية التي تحولت إلى القاعدة في نهاية الثهانينيات. ولا تجد أحداً فرح بخبر استشهاد الشيخ بن لادن، حتى أن العلمانيين تجنبوا إظهار ذلك لعلمهم أن الشعب لن يقبل هذا منهم. والفارق الرئيس في الهدفين إنها يكمن في صورة الدولة لا في حقيقتها. فدولة الخلافة الراشدة هي أمل كلّ مسلم محبِ للله ورسوله، لكن ما نحب وما يمكننا تحقيقه قد يتباعدا تباعد ما بين الحلم والحقيقة.

#### بين وسائل القاعدة ووسائل الثورة

هنا يتجسد الفارق بين تنظيم القاعدة، وبين التنظيم الثورى، إن صحّ التعبير. فالقاعدة قد إختارت طريقاً محُدداً، لا يقدر عليه إلا القليل من الناس، وهو طريق الجهاد المسلح. ومذهب القاعدة يتناسق مع فكرها، إذ إن القاعدة قد وصلت إلى حدّ الثورة، لدى النخبة التي إعتنقت مذهبها منذ ربع قرن، حين كانت القاعدة الثورية الشعبية لا تزال في غيبوبة من أمرها. والظاهر أنّ هذه النخبة قد فقدت إيهانها بالقاعدة الشعبية وقررت أن تقود عملية التغيير عبر الجهاد العسكريّ ولو كان ميزان القوة الظاهرة ليس في صالحها، إيهاناً بوعد الله بالنصر، رغم أن هذا التوازن هو الذي إرتضاه الله سبحانه لتعادل القوى لما علم أن في الصحابة ضعفاً، هو الضعف البشري العادى. من هنا كذلك نجد أن القاعدة قد إعتمدت على الأقلية القوية، المدرّبة عقدياً وعملياً، وعلى وضوح الهدف، ونقاء الجاعة من الشوائب الفكرية، لتصل إلى تحقيق عدد من أهدافها كما حدث في الصراع مع السوفييت، وما تحقق مَرحلياً في الشيشان وغيرها.

والثورة في هذا الصدد، إعتمدت على القوة القاهرة للأغلبية، قوة المجموع، لا قوة أفراد مهما كثروا. وقد اثبتت أنها قد تُحقق بعض الغايات التي يَسعى اليها تنظيم القاعدة، دون خُسارة كبيرة وبطريقة أكثر فاعلية وشمولاً، وميزة هذه الطريقة هي التفاعل بين ابناء الشعب، من القاعدة العريضة، لتحقيق الهدف الرئيس، وهو إسقاط النظام، ثم متابعة الأهداف التي تتفرع من هذا الهدف فالثورة هي عمل القاعدة الشعبية لا القاعدة التنظيمية. وعيب هذه الطريقة هو الجهد المضنى الذي يحتاجه الدعاة من النخبة لنشر وتأكيد الصورة النهائية المطلوبة وترسيخ الفكرة الثورية الإسلامية لدى أعداداً هائلة من البشر. ومن هنا كانت تكلفة المنهج القاعديّ في الدعوة اقل جهداً منه في المنهج الثورى الشعبيّ.

\* ولا ننسى أنّ نحذر هنا أنّ مقصودنا بالوسائل هو ما يتعلق بالوسائل الإستراتيجية العامة، لا التكتيكية، بمعنى أنّ من الوسائل التكتيكية التي اتخذتها القاعدة، ما هو محلّ خلافٍ فقهى، وما هو غير متوافق مع الشريعة في رأي البعض. وحين يتعلق الأمر بقتل النفس، فلابد أن يخرج الناس من الخلاف بعدم الفعل بناءاً على ما تقرر في الأصول.

\* والحق، أن تفكير القاعدة لم يكن، وحده، يصلح لتغيير الأنظمة في عالمنا العربي. فالجهاد العسكري لا يمكن أن يُعلن داخل حدود دولة ضد حكامها من قِبَلِ نخبة قليلة، مها بلغت في إيانها، دون إشراك القاعدة الشعبية. ولا أدرى كيف كان مخطط القاعدة لتغيير النظم، في الشرق الوسط، إلا أن تكون عاملاً منشطاً للثورة وليس بديلا لها. ولعلنا نظلم منظرى القاعدة إن ظننا أن هذه النقطة لم تكن في حساباتهم، لا الأغلب أنها كانت على رأس هذه الحسابات، نظراً لأن تسمية التنظيم «القاعدة» يمكن أن يكون مؤشراً بذاته على هذا المنحى.

#### وخلاصة القول، في هذه التحليل العاجل يمكن تلخيصه في:

- 1. أنَّ الثورة ليست بديلاً لفكر القاعدة، ولا تعنى أن فكر القاعدة قد زال بزوال سببه. بل الحق أن فكر القاعدة الذي يعلى قدر الجهاد، والإستعلاء بالإسلام، والعزة بدين الله، والتصدى للظلم والعدوان، سيظل مطلوباً قائماً واجباً ما دامت الأرض. وهذا الفكر هو ما يجب أن تعمل على إدماجه في فعاليات الثورة ومقاصدها، بشكل أوضح مما هو عليه كما بيّنا.
- ٢. أن الهدف الثورى، وإن بدأ قومياً، محدوداً بحدود مصر، يجب ان يحمل بذرة التعاون والتكامل مع بقية الشعوب المسلمة، سواءً كان ذلك بشكل دولة الخلافة، وهو الشكل الأمثل، والأبعد تحققاً، أو من خلال تعاونٍ إتحاديّ كما في الإتحاد الأوروبي مثلا، أو فيدراليّ كما في الولايات المتحدة. المهم أن يسود القانون الإسلاميّ والنظر الشرعيّ للمسائل الداخلية والخارجية، في كافة مناحى الحياة،

سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، يكون هو القاعدة الأيديولوجية لمثل هذا الإتحاد، فتكون له عملة واحدة، دون تأشيرات، أو موانع للإقامة أو العمل أو الزواج.

- ٣. أن وسائل القاعدة لا تزال فاعِلة مَرغوبة في مقاومة الإحتلال الصليبيّ والصهيونيّ بالخارج المحتلّ، وهو ما لم ولن يتبدل أو يتحول، طالما أن هناك قوى محتلة تقبع على أرض مسلمة.
- أن هذه الوسائل هي وسائل شرعية وأحكامٌ قرآنية لا تحيل ولا تبلى، فهى قائمةٌ لازمةٌ إلى يوم الساعة، إنها الأمر أمر مناط تطبيقها، بيم توفر شروطها وإنتفاء موانعها.
- أنَّ هذه الوسائل لازمة لإلقاء الرعب في قلوب الذين كفروا، وتذكيرهم بعزة الإسلام وتهالك أهله على الموت كما يتهالكون هم على الحياة، وهو سلاحٌ رادعٌ فتّاك، أختص الله به هذه الأمة.

فإستشهاد زعيم القاعدة ومؤسسها، لا يعنى إذن نهاية دور القاعدة بحالٍ، كما قال بعض المُحللين، منهم من استضافتهم قناة أون لاين التليفزيونية، بل يغير مجَالها، ويزيد تركيز جَهدها في الخارج المُحتل، بدلاً من الداخل المقهور، كما يتركها ملهمة لمعاني العزة والإستعلاء بالإسلام.



### الإمام بن عاشور .. ومقاصد الشريعة ٤٠ يوليو ٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الله عليه وسلم

لا يَسَع المتكلمُ، إذا تناول بالحديث موضوع مقاصد الشَريعة، أن لا يذكر الإمام البجليل والفقيه الأصوليّ المُجتهد محمد بن الطاهر عاشور التونسيّ، شيخ جامعة الزيتونة، وصاحب المؤلفات العظيمة مثل «مقاصد الشريعة الإسلامية» و»النظام الإجتهاعيّ في الإسلام»، و»التحرير والتنوير»، وغيرها من جليل المؤلفات وفريدها في التفسير واللغة والبيان والحديث. ولعمرى، ليذكِّرك كتابه الجليل في شرح «ديوان بشار» بها فيه من إمامةٍ في الفقه اللّغويّ، وحرصٍ على العربية وتملك ناصيتها، ودأبٍ في البحث والتنقيب، بكتاب «المُتنبى» لإمام اللغة وفحلِ البيان في عَصرِنا العَلامة الجليل محمود محمد شاكر، رحمهم الله جميعا.

وسيرةُ الشيخ الإمام بن عاشور مَسرودة في كثير من المَواضع، لا داعي لترديدها، يجدها القارئ في أعلام الزركليّ، وفي العديد من المؤلفات التي كُتبت عنه، في العقود الأخيرة من القرن السالف.

لكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن أمرين، يتعلقان بالإمام بن عاشور، أولهما دراسته لمقاصد الشريعة، وما انفرد فيها به، والثاني علاقته الفكرية بخير الدين التونسي، والذي تضاربت حوله الآراء فيما أخذ من برنامج إصلاحيّ، إرتبط في الأذهان بالمدرسة الإصلاحية التي تولى كِبرَها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

وما دفعنا إلى تدوين هذا المقال إلا أن نبيِّن للناظرين في حال الناس والدنيا اليوم، والمفتين فيها، ما عليهم أن يعتبروا حين التصدى للحديث عن مصائر الأمم وأقدار الشعوب، وأن الإلمام بالشريعة لا يكون بتحقيقٍ في أطرافها، بل بالغوص في أعماقها واستخراج كامن لؤلؤها، وكشف خفي أسرارها. وقد ألمحنا من قبل في مُسلسلنا عن «مقاصد الشريعة .. والتجديد السنيّ المعاصر»، إلى ضرورة إعادة النظر في التناول

المقاصديّ للشريعة، حتى نتجنب ويلات ما نراه اليوم من تفتت على الساحة الإسلامية، فلعلّ قراءنا الأحباب أن يرجعوا اليه إن شاؤوا.

ابن عاشور ومقاصد الشريعة:

وقد جرى بن عاشور في بحث المقاصد على سبيل يَختلف في النّظر اليها عما جَرى عليه العُلماء في توجِيهها، وما دَرَج عليه الدارسون في هذا العلم، من أنها تُعنى بحفظ الضرورات الخمس، الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وإن كانت تلتقي بها في أعلى مراتبها. فابن عاشور، وإن أدرج الضرورات الخمس في إقامة مصالح الناس، يعنى بالمقاصد أمرين: العلل الأولى أو المبادئ الأصلية التي بنيت عليها الشريعة، وجعلها الفطرة التي بني عليها الدين وخلق بها الإنسان، ومقاصدها هي السّماحة والمُساواة والحُرية، ثم الثاني، وهو الأدْني منها، علل الأحكام التفصيلية أو الجزئية التي جاءت في مفردات في الشريعة. ونكاد نُجزم من دراستنا لمنهج الإمام، إنه إنه إنها عرّف المقاصد بالحِكَمَ التي تقوم عليها الشريعة والتي تكون سابقة لمقاصدها، وبعلل الأحكام التي تنبنى عليها.

وقد ذكر الإمام قول من فرّقوا بين المقاصد والمُصالح، ونبّه إلى إنه إذا تُبُتَ أنّ إدراك المُقاصد قد جُعل لتحقيق المصالح معاشاً ومعاداً، فليس من المُجدى التفرقة بينها، إذ إعتبر أنّ المصالح هي التي ترجع اليها الأحكام الشرعية «وكان ذلك هو الأصل والأساس من وضع كتاب المقاصد، وهو إعتبار المَصالح مناطاً للأحكام الشرعية» الشيخ معدين العيب بن الغرجة، كتاب بين عاشور وكتابه مناصد الشريعة عن منحى التفريق بينها، في مقالي عن التجديد السّنيّ المعاصر، حيث ذكرت «ضَرورة الفصلِ بين ما هو من مقاصد الشرع، وما هو من جسابات المصالح والمفاسد، ومن ثمّ بين ما هو من المقاصد العامة والكليات الشرعية التي تثبت بجزئيات متناثرة في الشريعة، نستلهمها من الأحكام الشرعية الثابتة، وبين حسابات المصالح والمفاسد التي تتخذ مجالها أساساً في تلك الحوادث التي ليس فيها حُكمٌ شرعيّ خاصٌ، وإن امكن إدراجها تحتَ قاعِدة كليةٍ أو مقصدٍ شَرعي عام ثابت، وهي ما أطلق عليها العلياء «المصالح المرسلة»، فأقمت التفريق على أساس عمليّ لا نظريّ، وذلك لمّا رأيت من العلياء «المصالح المرسلة»، فأقمت التفريق على أساس عمليّ لا نظري، وذلك لمّا رأيت من العلياء «المصالح المرسلة»، فأقمت التفريق على أساس عمليّ لا نظري، وذلك لمّا رأيت من

أهمية ذلك في عَصرِنا، إذ إعتمد كثيرٌ ممن هم محسوبون على التيار الإسلاميّ وعلى الفِكر الإسلاميّ، على تقصى حسابات المصالح والمفاسد من حيث هي هي مقاصد الشرع الحنيف، فصحّحوا الزائف، وزيّفوا الصحيح. ثم نبدأ رحلة المقاصد مع الإمام.

الفطرة، التي بُني عليها الإسلام، هي أصْلُ أصول الشريعة، وهي التي بُني عليها الإنسان «فِطْرَتَ ٱلله الله الله عليه وسلم «كل الإنسان «فِطْرَتَ ٱلله الله الله الله عليه وسلم «كل مولودٍ يولد على الفطرة»، فمنها تصدُّر كل تصرّفاته، وبموافقتها تصلح هذه التصرفات أو تفسد، فهي «جملة الدين في عقائده وشرائعه» المقاصد ٢٧١. وقد جَاءت كلّ الأحكام الشرعية تؤكد حكم الفطرة، وتصونها، وتمنع إفسادها، وتنظم موارِدُها، كما في احكام ، الوضوء والطهارة، والزواج والرضاع، والقصاص والحدود، وإنشاء المعاملات وإبرام العقود، وكافة الأحكام الشرعية، إذ تتوجه بناءاً على هذا الغرض ولتأكيده. فكلّ ما ينافي الفطرة السليمة من العيب الخالية من الدنس، فهو من أمر الله وشرعه، ولذلك فإن الشريعة لمّ المسليمة من العيب الخالية من الدنس، فهو من أمر الله وشرعه، ولذلك فإن الشريعة لمّ جاءت ها الغرض والتقرير» السبق ١٤٠، فأقرت ما هو من الفطرة، وبدّلت ما يناوئها ويضادها.

والساحة، هي مقصد من أعظم مقاصد الشريعة، يجدها من استقرأ احكامها، منتشرة في كافة الأحكام الشرعية والتوجيهات النبوية، وهي معنى الوسطية والإعتدال في الشرع، ومعنى اليسر في الدين، قال تعالى «وَكَذَلِكَ جَعَلْنْكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» البرة ١٤٣، وقوله صلى الله عليه وسلم «رحم الله رجلا سمحا إذا باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا اقتضى» البخارى. ولذلك سمى الدين بالحنيفية السمحة كما في حديث البخارى. وقد بنيت عليها اكثر أحكام الشريعة بلا شذوذ، ولا عجب، إذ الدين هو الفطرة، والفطرة لا تستقل عن السماحة، والسماحة تأتي من معنى الرحمة، التي هي مقصود بعثة رسول الله صل الدعيه رسلم «وَمَا أَرْسَلْنُكَ إِلَّا رَحْمةً للعَلَمِينَ» الأنباء ١٠٠٠. وقد جاءت السماحة في تفاصيل الشرائع كما في المعاملات من أحكام البيوع، والتيسير في الزواج، وتحريم الإعضال، وأنواع الرخص، والحثّ على الدخول فيها البيوع، والتيسير في الزواج، وتحريم الإعضال، وأنواع الرخص، والحثّ على الدخول فيها بحقها، وما لا يحصى من الجزئيات التي وردت مبنية على هذا المقصد.

والمساواة، هي مقصد عام للتشريع، وهي الأصل في المعاملات وإقامة الحُدود، إذ القصد من القصاص العدل بين الناس، الذي يقوم على أنهم سواسية بلا فرق، إلا ما فرضَه ظرفٌ طارئ على الأصل كالعبودية، او الصِغر، أو فساد العقيدة. والنساء سواسية كالرجال في أصل التكليف وفي الحقوق بحسب الفطرة الخاصة بكِلا الجنسين «فَاٱسْتَجَابَ لَمُّمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِل مِّنكُم مِّن ذَكَرِ أَوْ أُنثَىٰ » الاعداد ١٩٥٠. والمساواة مثلا في مفهوم الشريعة تستدعى حفظ الدين والتساوي في الجامعة الدينية، وحفظ المال لتساوي حقوق الملكيات بين الناس. وفي المساواة بين المسلم وغير المسلم، يقرر بن عاشور أن الأصل هو المساواة في غالب الحقوق لخضوعهم لحكومة واحدة، كما في القاعدة الفقهية بالمذاهب الأربعة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، ثم إجماع العلماء على منعهم من الولايات الكبرى، لأنها، كما ذكر بن عاشور، تنافى مقصد حفظ الدين، وهم غير مؤتمنين على الجامعة الدينية الني تقوم على حفظها الحكومة المسلمة، لا على أي جامعة أخرى كالقومية أو العرقية، منا أنها لا تتمشى مع منع عقد الولاء معهم لما ثبت في القرآن من ذلك، وكذلك ما في الولاية العامة من التشريف المضاد لذم الكفر وتحقيره. ثم ما في الجبلة من منع مساواة الرجل للمرأة في حق الإنفاق، إذ هو حق لها دونه، ومنع مساواة المراة للرجل في كفالة الصغير لقدرته على الإنفاق والتوجيه، وهي أمور ثابتة في مقصد الفطرة.

والحرية، مبنية على أن "إستواء افراد الأمة في تصرفهم في أنفسهم مقصد أصلي من مقاصد الشريعة، وذلك هو المراد بالحرية» المقاصد . من هنا جاء التأكيد على القضاء على العبودية التي هي ضد الحرية. والشرع يؤكد على أن الحرية تجرى في الإعتقاد والعمل، فحرية الإعتقاد تعنى التحرر من الخرافات والأوهام التي أضافها الإنسان لدين الفطرة، في غيبة من عقله، وحرية العمل تعنى أن "الداخلون تحت الحكومة الإسلامية متصرفين في أحوالهم التي يخولهم الشرع التصرف فيها غير وجلين ولا خائفين من أحد. ولكل ذلك قوانين وحدود حددتها الشريعة لا يستطيه أحدٌ أن يحملهم على غيرها» القاصد ٦٩٦. وقد نوّهنا بأولوية هذا المقصد الشرعيّ في مقالنا عن التجديد السنيّ حيث قلنا أنّ "هذا يدلّ على عظم قدر الحرية وحق التعبير، والدفاع عنهنا ولو بالموت دونها، وهو أوضَحَ من ان ندلّل

عليه. ولتحقيق هذا المَقصد، يجب على المُجتمع المُسلم عامة، ويندب للفرد خاصة، ان يشارك في كل عمل من شأنه أن يأتي بالحُرية، ويمنع الكَبتَ والظُلم».

ثم يتحول بن عاشور إلى الحديث عن مقاصد الشريعة في أوجه الأحكام الشرعية التي تتناول مناحى الحياة الإنسانية في شتى جوانبها. فمقاصد الشريعة في القضاء « أن يشتمل على ما فيه إعانة على إظهار الحقوق وقمع الباطل الظاهر والخفي، وذلك مأخوذٌ من حديث الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إنها أنا بشر، وإنكم تختصِمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيتُ له بحق أخيه فلا يأخُذه، فإنها أقتطعُ له قطعةً من النار» «القاصد ١٩٨٤. ثم مقاصد الشرع في نظام العائلة «أن الأصل الأصيل في تشريع العائلة هو إحكام آصرة النِكَاح، ، ثم آصرة القرابة ، ثم آصرة الصهْر، ثم ما يقبل الإنحلال من هذه الأواصر الثلاثة» المناصد ٤٣٠. ثم تحدث عن مقاصد المال والتصر فات المالية، يقول «فالمال الذي يَتداول بين الأمة ينظر اليه على وجه الجُملة وعلى وجه التفصيل، فهو على وجه الجملة حتٌّ للأمة عائدٌ عليها بالغني عن الغير. فمن شأن الشريعة أن تضبط نظام إدارته باسلوب يحفظه موزعاً بين الأمة بقدر المستطاع، وأن تعين على نمائِه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفراداً خاصة، أو طوائف وجماعاتٍ صغرى أو كبرى، وينظر اليه على وجه التفصيل بإهتبار جزء منه حقاً راجعاً لمكتسبه ومعالجه من أفراد أو طوائف أو جماعاتٍ معينة أو غير معينة، أو حقاً لمن ينتقل اليه من مكتسبه "المقاصد ٢٥٦. وهكذا في أحكام التبرعات والشهادة وغيرها.

ولا يخفى فضل هذا النظر وأهميته لمن يتصدى للقول في الحكومة الإسلامية، وللقيام بها فضلاً عن القول فيها، إذ إن مناحى النظر في متطلبات الحياة الحديثة، وضرورة التشريع في كافة ما يَعرِض على الناس من حاجاتٍ، يجعل إعتبار هذه المقاصد الكلية غاية في الأهمية، وموَجّهاً للتقنين جُملة وتفصيلاً.

ومما يجدر بالذكر والتنويه هنا هو أن المقاصد الشرعية التي ذكرنا، والتي نبّه عليها بن عاشور، ليست عِللا للأحكام التفصيلية، ومن ثمّ لا يمكن أن نرجع اليها في إصدار الفتاوى

دون الرجوع إلى جزئيات الشرع وأدلته. وهذا الإلتفاف حول الشرع هو ما ينادى به عدد من المنتمين إلى الإسلام إسها، النائين عنه قلباً وفكراً، بالرجوع إلى مبادئ الشريعة، أي مقاصدها العامة. وهذا خلل في العقيدة، لا إختلاف في الإجتهاد كها يهيؤا للعامة. ودور المقاصد، بأي من معانيها أو مستوياتها أن تُرشِد المُجتهد في الأحكام بشكلٍ عام، يوجه إجتهاده في الطريق الصحيح، لا أن يكون علة مباشرة للحكمن إلا فيها كان من مصلحة مرسلة.

# ابن عاشور وخير الدين التونسيّ:

وحين يذكر الطاهر بن عاشور، يُذكر معه خير الدين باشا التونسي، الذي هو من أعلام النهضة في المغرب العربيّ، وممن دارت حوله الشكوك والشبهات، وارتبط اسمه باسم الرّافضيّ جمال الدين الإيرانيّ الملقب بالأفغانيّ، والماسوني المصري محمد عبده. فلابد لنا من كلمة عن خير الدين لإيضاح هذا الإرتباط وقدره وأثرهز

وقد كان خير الدين التونسيّ رجل حربٍ بارع، كما كان له دور كبيرٌ في تنظيم الجيش، ووقف موقفاً مشرفاً حين استقال من منصبه لإعتراضه على استدانة الدولة بالربا من أوروبا. ثم كان رئيساً لوزراء تونس لفترة قصيرة، أجرى فيها الكثير من الإصلاحات، في القضاء والإقتصاد والمسائل الإجتماعية والمالية، كما كانت من حسناته تقوية صلاته بالإستانة درءاً لمحاولات فرنسا من السيطرة على تونس. ودوّن كتابه الشهير «أقوم المسالك في معرفة أحوال المالك»، والذي بسط فيه آراءه وطريقته في الإصلاح، من خلال تتبع ما سارت عليه نظم الغرب في التقدم التنظيميّ الإداريّ والصناعيّ والتجارى. وقد لخص خير الدين مذهبه بقوله، يشرح الغرض من كتابه «إن الباعث الأصلي على ذلك أمران آيلان إلى مقصد واحد، أحدهما، إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم ، بالتهاس ما يمكنهم من الوسائل الموصولة الى أحسن حال الأمة الإسلامية ، والعباب بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وسائر الصناعات ونفي أسباب البطالة « والثاني هو «تحذير ذوي الغفلات من

عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عما يُحمد من سبر الغبر، الموافقة لشرعنا...، فان الأمر اذا كان صادراً من غبرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما اذا كنا عليه وأخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله بل الواجبُ الحرص على استرجاعه واستعماله». وهذان المقصدان يبينان للناظر أنّ خير الدين وإن ربها كان قد فتح باباً لنفاذ الفكر الغربيّ إلى اللاوعيّ الإسلاميّ، خاصة فيما وجه اليه من صبّ الأحكام الشرعية في شكل قوانين تشبه طريقة الوضع الأوروبيّ، بلا إنحرافٍ عن الشريعة، وهو ما ذهب اليه الدكتور الباحث العلامة محمد محمد حسين رحمه الله تعالى في كتابه «الإسلام والحضارة الغربية»، الا إننا نقرر هنا أنّه لم يكن يسعى إلا إلى خير الأمة الإسلاميّة ونهضتها، فخير الدين لم يكن من طبقة جمال الدين أو محمد عبده في قصد الخروج بالأمة عن المسار الشرعيّ الثابت، كما لم يكن محمد عبده على نفس القدر من سوء طوية جمال الدين الرافضيّ. وإن أراد الباحثون أن يجمعوهم في بوتقة واحدة تحت مُسمى «الإصلاحيون» أوالمَدرسة الإصلاحية، فإن في هذا إجحاف ببعضهم كما ذكرنا عن خير الدين، وتكفى شهادة محمد البشير الإبراهيميّ لتبرئة ساحة خبر الدين من سوء المُقصد أو فساد الطويّة. لكننا نشبهه هنا بأوائل الصوفية من طبقة الزهاد والعباد، الذين لم يخرجوا عن السنة أنملة، لكنّهم نهَجوا مَنهجاً توسّع فيه مَن جاء مِن بعدِهم، ممن لم يكن مثلهم في حسن القصد والطوية، فصارت أمورُهم إلى بدعةِ الصوفية، ثم إلى كُفر كثيرِ من مذاهبها.

## أنصفُ هُديتَ إذا ماكُنت مُنتصِفاً لاترض للناسِ شيئاً لستَ ترضاهُ

وما نريد هنا أن نتَبَع حياة خَير الدين التونسيّ، رَغم ثرائِها، بل إكتفينا منها بها يَمس علاقتها بالإمام بن عاشور. ونقصد إلى إلى تقرير أنه على الرغم من أن الشيخ الإمام بن عاشور، كان سائراً على منهج خير الدين، تأصيلاً وتنظيراً، إذ لم يكن له في الحكم يد، فإن هذا لا يُعدّ قادحاً في منهجه أو علمه أو في بلائه الحسن فيها خطى من خطواتٍ عديدة في سبيل إصلاح التعليم وتوجيه الأمة إلى ما يصلح لها وما يُصلِحها في آن. وعلى الله المعتمد والتكلان.

الحمد لله والصلاة والسلام على رَسول الله صَلى الهعليه وسلم

لا يَسَع المتكلمُ، إذا تناول بالحديث موضوع مقاصد الشَريعة، أن لا يذكر الإمام الجليل والفقيه الأصوليّ المُجتهد محمد بن الطاهر عاشور التونسيّ، شيخ جامعة الزيتونة، وصاحب المؤلفات العظيمة مثل «مقاصد الشريعة الإسلامية» و»النظام الإجتماعيّ في الإسلام»، و»التحرير والتنوير»، وغيرها من جليل المؤلفات وفريدها في التفسير واللغة والبيان والحديث. ولعمرى، ليذكِّرك كتابه الجليل في شرح «ديوان بشار» بها فيه من إمامة في الفقه اللّغويّ، وحِرصٍ على العربية وتملك ناصيتها، ودأبٍ في البحث والتنقيب، بكتاب «المُتنبى» لإمام اللغة وفحلِ البيان في عَصرِ نا العَلامة الجليل محمود محمد شاكر، رحمهم الله جميعا.

وسيرةُ الشيخ الإمام بن عاشور مَسرودة في كثيرٍ من المَواضع، لا داعي لترديدها، يجدها القارئ في أعلام الزركليّ، وفي العديد من المؤلفات التي كُتبت عنه، في العقود الأخيرة من القرن السالف.

لكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن أمرين، يتعلقان بالإمام بن عاشور، أولها دراسته لمقاصد الشريعة، وما انفرد فيها به، والثاني علاقته الفكرية بخير الدين التونسي، والذي تضاربت حوله الآراء فيها أخذ من برنامج إصلاحيّ، إرتبط في الأذهان بالمدرسة الإصلاحية التي تولى كِبرَها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

وما دفعنا إلى تدوين هذا المقال إلا أن نبيّن للناظرين في حال الناس والدنيا اليوم، والمفتين فيها، ما عليهم أن يعتبروا حين التصدى للحديث عن مَصائر الأمم وأقدار الشعوب، وأن الإلمام بالشريعة لا يكون بتحقيق في أطرافها، بل بالغوص في أعاقها واستخراج كامن لؤلؤها، وكشف خفيّ أسرارها. وقد ألمحنا من قبل في مُسلسلنا عن «مقاصد الشريعة .. والتجديد السنيّ المعاصر»، إلى ضرورة إعادة النظر في التناول المقاصديّ للشريعة، حتى نتجنب ويلات ما نراه اليوم من تفتت على الساحة الإسلامية، فلعلّ قراءنا الأحباب أن يرجعوا اليه إن شاؤوا.

# إذا سَاء فِعلُ المرءِ .. سَاءت ظُنونُهُ ٢٨ أغسطس ٢٠١١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

الجماعة العلمانية/ الليبرالية جماعةٌ تؤمن بالأرض، وما عليها، ولا تؤمن بآخرة ولا ثوابٍ ولا عقاب، ومن ثم فأهلها باحثون عن المال، أينما وجدوه زحفوا وراءه. وهو ما نراه اليوم من فضائح تخرج علينا بما كنا نعرف بالغيب، الرشاوى، والتمويل الصّليبيّ الصّهيونيّ للصحفيين والكتاب العلمانيين، والجمعيات التي يسمونها مدنية، والصُحف المُوالية للفكر اللادينيّ الخائن لله وللوطن.

وقد عرفت أمريكا موطن الضعف في أتباعها، فألقت لهم بعظمَةٍ يتنافسون عليها، ملايين معدودة، يتقاسمها هؤلاء السّاقطين الخونة، الذين لا هدف لهم ولا غاية في الحياة إلا إشباع رغباتٍ لا يملكون كفاءة ذاتية لإشباعها دون اللجوء للخيانة وتصيد المال الحرام.

ترى هؤلاء، في حُللهم، متأنقين للحديث، يتحاورون عن الحضارة والمساواة والعدالة، وداخلهم خرابٌ يبابٌ، صدق فيهم قول الله تعالى «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَتْلَهُمُ ٱللهُ أَنَّىٰ يُؤُفَكُونَ» المناقرن؟.

ولما انكشف أمرهم، وظهرت علامات خيانتهم وبيعهم وطنهم بالمال الحرام، في قضايا التمويل الأجنبيّ، خاصة من سفارة الصليبيين في القاهرة، كان لابد للصحف الموالية لأعداء الله والوطن أن تمزج هذه الخيانة، بأخرى افتعلوها، بلا ضمير ولا خُلق، من إدعاء تمويلٍ سعوديّ للحركة الإسلامية في مصر، فتكون الخيانة مقسمة بين ما يسمونه «القوى السياسية»ن ويضطرون الحركة الإسلامية عنوة، تحت هذا المسمين ليبيبهم بعض ما أصاب الجهاعة العلمانية/ الليبرالية من خيانة وعمالة، غذ لا يصح أن تنفرد الجماعة العلمانية/ الليبرالية وحدها بالفضيحة، بل يجب أن يُزّجُ بالمسلمين فيها ولو بالباطل.

وهؤلاء الملاحدة، من أنصار العلمانية/الليبرالية، يعتمدون في قذفهم الحركة الإسلامية، على سقوط بعض رموزها، التي لعب برؤوسها المال، كما فعل بمحمد حسان، وغيره من أصحاب المشروعات الإسلامية الفضائية الإثرائية، لدرجة وصلت إلى الوقوف بجانب القذافي، صفاً واحداً، أمام الكاميرات، من أجل تمويل مشروعاتهم الفضائية المليونية. كانت هذه السقطة الشنيعة من «إسلامين»، هي الذّخيرة التي يستعملها الإعلام الخسيس لتصوير أنه ليس أنصار العلمانية/الليبرالية فقط هم الملوّثون بالمال الحرام. وبالطبع، فهؤلاء يشيرون إشارات غامضة، غير مدعومة، إلى تمويل سعوديّ لإقامة دولة «وهابية». والذي يغفل أو يتغافل عن حقيقة أن الدولة السعودية نفسها ليست دولة «وهابية»، أي إسلامية، بل هي دولة – بحسب حُكامها – غربية السّياسة، ليبرالية الهوى، وهابية»، أو إسلامية، على هي دولة – بحسب حُكامها من الدول العربية، بشراسة وعداء، وإن كانت التغطية على ذلك أكثر حِرفية وتكتّماً، الذي يغفل أو يتغافل عن هذا، ماكرٌ مغرضٌ، ليس للحقّ في قوله نصيب.

الأمر، أنّ هؤلاء، لخساسة طبعهم، ومادّيتهم المتأصلة في لُبّ مذهبهم، يصورون الناس، كلّ الناس، على أنهم ملطّخين بها فيهم من تلوّثٍ وقذر، وصدق الشاعر

إذا سَاء فعلُ المَرءِ سَاءت ظُنونُه وصَدّق ما يَعتادُه من تَوَهُّم



# فهرس الكتاب

٧	مقدمة المجلد الرابع
	•
	من الثورة إلى الإنتفاضة في تسعة أشهر!
١٥	المقدمة
	قبيل الثورة
۲۱	ولكن من يعصمك من الله يا مبارك؟ ١٦ نوفمبر ٢٠١٠
۲۳	زواج الما <b>ل والقوة</b> في مصر <b>باطل</b> ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠
۲٥	مبارك على شنودة - الطائفية المُركّبة! ١٠ يناير ٢٠١١
۲۷	أحداث مصر هل حان وقت التناد؟ ٤٠ يناير ٢٠١١
۲۹	النوم في العسل يا مصر! ١٤ يناير ٢٠١١
٣٢	الثورة الشعبيةمن المرشح القادم؟ ١٧ يناير ٢٠١١
٣٤	العلمانية مكر الليل والنهار ٢٤ يناير ٢٠١١
	الأيام الأولى
٣٦	<b>أبعاد المؤا</b> مرة على الثورة المصرية - ٣٠ يناير ٢٠١١
٣٨	دُروسُ الأَمَم ومِصرُ الشَامخِة – ٣١ يناير ٢٠١١
٤٠	أما آن للجيش أن يتمرد على قيادته؟ ٢٠ فبراير ٢٠١١
٤١	القوات المعادية للثورة المصرية – ٥٣ فبراير ٢٠١١
	عَجيبةُ مصر الثالثة و «هَرِمَ» مصر! - ٤٠ فبراير ٢٠١١
٤٦	لائحة الإتهامات لدولة العِصابات - ٤٠ فبراير ٢٠١١
٤٩	لجنة اللاحكماء ومطالب الثورة - ٥٠ فبراير ٢٠١١
٥١	في خِضَم الثُورة لا تنسُوا هَوية الأمة - ٥٠ فبراير ٢٠١١
	ثورةُ الكِرام ومَكرُ الّلئام - ٦٠ فبراير ٢٠١١
	«اللَّهُمَّ! إِنْ تَهْلِكْ هَلِهِ الْعِصَابَةُ» ٦٠ فبراير ٢٠١١

۲۰۱	أيها الإنتهازيون إرفعوا أيديكم عن الثَّورة المِصْرية – ٧٠ فبراير ١
٦٢	الثورة المصرية بين الثبات والحركة - ٨٠ فبراير ٢٠١١
٦٤	المؤسّسة العَسْكرية عَدو الشّعب الأول - ٨٠ فبراير ٢٠١١
	رَحيل النِظام أو الطُوفان – ٩٠ فبراير ٢٠١١
	إلى جيش مصر إحسموا أمركم بينكم! - ١٠ فبراير ٢٠١١
	أُهيّ مَدنيّة لا عَسْكرية؟ أم مدنيّة لا دينية؟ ١٢ فبراير ٢٠٠١
	ثورةُ الشّبابِ وتَروةُ الشّيوخِ ١٥ فبراير ٢٠١١
	وتهون الأرضُّ إلا مَوضِعاً 1٦ فبراير ٢٠١١
	الفترة الإنتقالية في مصر إلى أين تتَّجِه؟ ٢٢ فبراير ٢٠١١
	المجلس <b>العسكر</b> ّي
٧٩	هل يلعب الجَيش لِعبة مُبارك دون مبارك؟ - ١٢ فبراير ٢٠١١.
	أسئلةٌ على الجيش أن يجيب عنها! - ١٢ فبراير ٢٠١١
	الحَذَرُ الحَذَرُمن كَيد العَسْكر! - ١٣ فبراير ٢٠١١
	ثَورة مِصر تحتاجُ إلى الثورَة! - ١٣ فبراير ٢٠١١
	هل يبنى الجَيشُ حَاجِزَ خَوفٍ جديدٍ؟ - ١٤ فبراير ٢٠١١
	الثورة على حُسين الطنطاوى – ١٧ فبراير ٢٠١١
	الجَيشِ المِصْريّ والوأد السِلميّ للثورة - ٢٤ فبراير ٢٠١١
	الجَيشِ المِصْريّ والوأد السِلميّ للثورة - ٢٤ فبراير ٢٠١١
	سِياسَةُ الْعَسْكر وزَكى بَدر - ٢٥ فبراير ٢٠١١
	خِيانَة المجلس العسكريّ لم يَعد فيها شَكُّ - ٧٠ مارس ٢٠١١
	العَوراتُ الأربع للثورة المِضرية ١٠ مارس ٢٠١١
	البنتاجون يضع رهانه في مصر على جنرال مصريّ (مقالٌ مترجمٌ) -
	هل يعيشُ المَجلسُ العَسكريِّ في كَوكبِ آخر؟ - ١٣ مارس ٢٠١١.
	عودةٌ إلى قيادة العَسْكَر والثورةُ المُضَّادّة - ٢٥ مارس ٢٠١١

المجلسُ العَسْكريّ ومبدأ (بقاءُ النظامِ خط أحمر)! - أبريل ٢٠١١ ٠٣١٠٨
الثورةُ المِصرية عَودةٌ إلى حلّ العِصيان المدنيّ! - ٧٠ أبريل ٢٠١١
المَجلسِ العَسكريّ أيادي مُبارك التسْعَة عَشر! - ٩٠ مارس ٢٠١١
الجنرال شاهينونادي الرُبوبية العسكرية! ١٢ أبريل ٢٠١١
هذا الرجل لا أحبه في الله! ١٢ مايو ٢٠١١
لو لم يَكن إلا لكَان كَافياً! - ٢٠ يونيو ٢٠١١
الجَيشُ والدّستور – ٢٢ يونيو ٢٠١١
عاجل: المجلس العسكري والهيئة الدستورية ١٢ يوليو ٢٠١١
هل حمَى المَجلس العسكريّ الثورة؟ ٢٠ أغسطس ٢٠١١
إلى أين يقود المَجلسُ العسكريُّ مصر؟ ١٢ أغسطس ٢٠١١
الحرية الديكتاتورية في القواميس العسكريّة ١٧ أغسطس ٢٠١١
وأخيرا سَقط القِناع عن المَجلسِ العَسكريّ ١٧ أغسطس ٢٠١١
القافزون على الثورة والسلطة إنّ صح الخبر! ١٨ أغسطس ٢٠١١
أحداث سيناء من يحكم مصر اليوم؟ ٢٠ أغسطس ٢٠١١
ثوابتٌ في سياسة العَسكُرِ ٨٠ سبتمبر ٢٠١١
تصحيحُ المَسار بجمعةٍ أو بغيرِ جمعة! ١٠ سبتمبر ٢٠١١
الشعبُ المصريّ في مُواجهة عَدوّه مرّة أخرى! ١١ سبتمبر ٢٠١١
مأزق العَسكر والطريقُ المسدود! ٢٤ سبتمبر ٢٠١١
إحذروا أهل مصرفقد سلّ العَسكرُ سيوفّهم! - ٢٤ سبتمير ٢٠١١
حَسَمَ الجَيش موقِفِه فلتسيل الدماء وليسقط الشهداء! - ٢٤ سبتمبر ٢٠١١١٥٩
شيوفُ العسكر وسُبُل المُواجهة - ٢٦ سبتمبر ٢٠١١
زَواج العَسكري من الإخوان بَاطلٌ!! - ٤٠ أكتوبر ٢٠١١
حفل الجمهورية المصرية الديكتاتورية العسكرية الرابعة! - ٤٠ أكتوبر ٢٠١١١٦٨
من الذي يَحكم مصر اليوم؟ - ١٤ أكتوبر ٢٠١١

	آيام مبارك
١٧٣	ماتَ الملك عاشَ النظام ! - ١٦ فبراير ٢٠١١
١٧٦	جُمهورية شرْم الشيخ وجَيشها! - ١٩ فبراير ٢٠١١
١٧٨	العفوُ عن مُبارك بين الرَحمة والتآمُر - ١٧ مايو ٢٠١١
	الإسلام والإسلاميون
١٨١	يا شباب الصحوة: جئتُم أهلاً وحَلَلْتم سَهلاً - ٢١ فبراير ٢٠٠١
١٨٣٢٠	الهوية الإسْلامية للثورةِ الحِصرية - حَديثٌ إلى الدُّعاة - ١٠ مارس ١١
١٨٦	«حتى يحكموك فيها شجر بينهم» - ٣٠ مارس ٢٠١١
١٨٩	معالمٌ قي طريقِ الدعوةِ نَظرةٌ عَاجِلةٌ ١٠ مارس ٢٠١١
195	لا تلقوا بمصر في التَهلِكَة نعم للتعْديلات الدُستورية ١٥ مارس ١
190	حَشدُ الهِمّة لمناصَرة دينِ الأمّة ١٨ مارس ٢٠١١
١٩٧	«قَلْ موتوا بغَيظِكُم» والمَوعِدُ الشَريعة - ٢٠ مارس ٢٠١١
199	يا شَبابَ الثورةِ تمسّكوا بدينكم ٢١ مارس ٢٠١١
7 • 1	الأحزابُ الدينية وإتجاه السِياسَة المِصْرية ٢٤ مارس ٢٠١١
۲۰۳	السَلفيون والرُّؤية السِياسية ٢٤ مارس ٢٠١١
7.0	السّلفيون «إلا الحَماقة أعْيَتْ من يُداويها»! ٧٠ أبريل ٢٠١١
Y • V	الإخوان وفتوى رئاسَة القبطيّ للجُمهورية ٨٠ أبريل ٢٠١١
71	قبل أن يَستقر غُبار الحُوينيِّ حديثٌ مع ابو قتادة الليبيِّ ١٥ أبريل ١
710	الإتجاهات الإسلامية والعَودة إلى الأصولية الشَرعية ٢٠ أبريل ١١
778	الإخوان والأحزاب والجماعة ٠١ مايو ٢٠١١
779	ا <b>لخيارُ الإ</b> خوانيّ دينٌ أم <b>سِياسة!</b> ١٢ مايو ٢٠١١
777	السلفيون ولاءٌ وذِمة ٢٥ مايو ٢٠١١
744	«الدستور بعد البرلمان» شعار الثورة الثانية ٢٥ أبريل ٢٠١١
749	7.11 . i • 9 3.1 [1] 3

حُكم المُشاركة في العَملية السّياسية في مِصر ١٨ يونيو ٢٠١١٢٤٢.
على هامش قضية المشاركة السِياسية في مصر ٢٠ يونيو ٢٠٠١٢٤٥.
لإخوان وشُعورُ الشَعبِ بالغثيان! ٢٣ يونيو ٢٠١١
عَاشيةٌ على هَامش المُشَارَكة نصيحةٌ إلى الشبابِ ٢٤ يونيو ٢٠١١٢٥٣
ناقشة كتاب «نَصرهم الله فانتكسوا» لأبي المُنذر الشَّنقيطيِّ ٢٨ يونيو ٢٠١١٢٠٧
عوة إلى أهل السُّنة والجَماعة خَريطةُ طَريق ٤٠ يوليو ٢٠١١
لى الشباب إخوانٌ وسَلفيون ٩٠ يوليو ٢٠١١
لإخوان والسِّياسة الحِزبية ١٠ يوليو ٢٠١١
لإخوان ورَصيد الشَارع المِصريّ ١٣ يوليو ٢٠١١
يانٌ إلى الإسلاميين «إعذار "إلى الله» ١٦ يوليو ٢٠١١
لاذا فشلت الثورة في تحقيق أهدافها؟ ١٨ يوليو ٢٠١١
صر وضرورة الفَتح الإِسْلاميّ الثاني ٢٧ يوليو ٢٠١١
لبَيَان في خِيانة الأزهر وتلجلج الإخوان ٣٠ يوليو ٢٠١١
لسَّلفيون والخَيار الصَّعب ٣١ يوليو ٢٠١١
لوضع السياسيّ وشبكة العلاقات الإسلامية ٥٣ أغسطس ٢٠١١
لإسلام وقيادة <b>ثورة الت</b> صحيح ٠٨ سبتمبر ٢٠١١
على هامش جُمعة التصحيح! ١٠ سبتمبر ٢٠١١
من سَيقود الحركَة الإسلامية اليَوم؟ ١٤ سبتمبر ٢٠١١
ا <b>إسلام</b> يون لماذا <b>التَخبَّطُ؟</b> وإلى متى؟ ١٧ سبتمبر ٢٠١١
لحُوينى وأبو إسماعيل - بين أسلوبُ الدعوةِ وأسلوبُ التغييرِ ١٩ سبتمبر ٢٠١١٣٠
ستُ بالخَبّ ولكن الخَبّ لا يخدَعُني ٢٣ سبتمبر ٢٠١١
٣٠ سبتمبر والفرصة اللائحة ٢٨ سبتمبر ٢٠١١
هي مُشكلة السّلف أم المُتسَمِّين بإسمهم؟ ٢٩ سبتمبر ٢٠١١
اعوا مصر من أجل حفنة مقاعد! ٢٠ أكتوبر ٢٠١١

يا إسلاميون إقتضاءُ العلمِ العملُ! ٠٢ أكتوبر ٢٠١١
الشخصية الإخوانية بميزان قراراتها ٥٠ أكتوبر ٢٠١١
أيها الشباب احذروا قادتكم ومشايخكم! ٩٠ أكتوبر ٢٠١١
يا إسلاميون متى تَحوزوا العِزّة؟ ١١ أكتوبر ٢٠١١
يا مُسلمي مصر ليس هناك ما يُقال بعد! ١٧ أكتوبر ٢٠١١
يا أهل السُّنة عودوا إلى دَعوتِكم ٢٤ أكتوبر ٢٠١١
يوم الجمعة وأجركم على الله! ٢٥ أكتوبر ٢٠١١.
العلمانيون
«إذا جَاء <b>نَصرُ الله والفَتح فسَبّح ب</b> حَمد رَبك» ١١ فبراير ٢٠١١٣٥٢
وجوه علم انية في الحُكومة المصرية ٥٠ مارس ٢٠١١٥٥٣
أدعياءُ الديموقراطِية دعاة «الديموكتاتورية»! ١٣ مارس ٢٠١١
التَضليلِ الإعْلاميّ بين العِلمانية والإسلام
بين القرآن والعلمانية اللادينية ١٠ يونيو ٢٠١١
مُشكِلتنا مع العِلمانيين قائمة ما قاموا! ٢٧ يونيو ٢٠١١
«الحالة» المصرية والكارثة العلمانية ١٤ يونيو ٢٠١١
الأقلية الصّاخبة والأكثرية الصّامتة ١٩ يونيو ٢٠١١
لماذا يخاف العِلمانيون الشريعة؟ ٣٠ يوليو ٢٠١١.
التّحالفُ اللّاعقلانيّ بين الصوفية والعلمانية ٩٠ أغسطس ٢٠١١
وسائل العِلمانية في مُواجهة الإسلام ٢٧ أغسطس ٢٠١١
القبيط
الفتنة القبطيّة وزَحفِ الثورةِ العِلمَانية ٩٠ مارس ٢٠١١
فتنة القبط ودولة نظير جيد ٢٧ أبريل ٢٠١١
كاميليا و «الوحدة الوطنية» أحادية الجانب! ٠٦ مايو ٢٠١١
الإسلام بين إستفزاز الكنيسة وراديكالية اللادينيين ٠٨ مايو ٢٠١١

القضاء على فتنة القبط وتجفيف منابعها ١٠ مايو ٢٠١١
القبطُ بين الجاني والمَجنىّ عليه ١٦ مايو ٢٠١١
خدعةُ النصاري والولاءُ للعسكر ١٠ أكتوبر ٢٠١١
الَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا <b>ٱلْأَذَ</b> لَّ»المنافقون ٨. ١٩ أكتوبر ٢٠١١
«إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» ٨٠ يونيو ٢٠١١
شخصيات
البرادعي وحساباته ۲۲ فبراير ۲۰۱۱
عمرو موسى وموسى كوسا! ٢٢ مارس ٢٠١١
محمد عمارة الأصول الفكرية والإسلامية ١٠ أبريل ٢٠١١
سَيد قطب واليخطابُ الدعويّ المُعاصِرِ ٥٠ أبريل ٢٠١١
الحُوينيّ بين أدعياء السّلفية وأشباه السّلفية ١١ ابريل ٢٠١١
إلى خَالد صلاح عليك بسُنّة سَاويرس فهي خيرٌ لك! ٢٣ أبريل ٢٠١١
على جمعة وجمعة إجلاء المفتى ٢٩ أبريل ٢٠١١.
شَخصِيّتان في الميزان السِباعي والنائب العام ١٨ مايو ٢٠١١
عِصام شَرف. ماذا يُخفى وَجه الحَمَل؟ ١٩ مايو ٢٠١١
عَلاء الأَسْواني وتزييفُ التزييفِ ٢٨ مايو ٢٠١١
محمد البرادعي ثَانِي عِطفِه! ٣٠ مايو ٢٠١١
عمرو أديب وحَازم أبو اسماعيل ١٢ يونيو ٢٠١١
ریم مَاجد و «ربنا یستر»! ۱۶ یونیو ۲۰۱۱
النائب العام المُجرم العام ٥٠ يوليو ٢٠١١
بين الحُويني والشنقيطي يقف الحق واضحاً ١٧ يوليو ٢٠١١
ما لَكُ وللدِّينِ يا إبراهام عيسى! ١٦ سبتمبر ٢٠١١
هذا أوانُ سيد قطب عَلَم الأمة ٢٩ سبتمبر ٢٠١١
في السياسة الشرعية مثال الشيخ صلاح أبو إسماعيل ٠٨ أكتوبر ٢٠١١٣٦٦

الأمر أكبر من محمد حسان! ۲۰ <b>أكتوبر ۲۰۱</b> ۱
بلا(ل) فضل بَلْبَلَةٌ بلا فَضلٍ! ٢٧ أكتوبر ٢٠١١
ِ خباريات
قالت قنا <b>ة الجزيرة القطرية،</b> أن المجلس الأعلى للقوا <b>ت المسلحة</b> في مصر قد دعا رؤساء
الأحزاب السياسية لاجتماع غدا السبت لبحث سبل نقل السلطة (عن الدستور)٤٨٤
الدعوة السلفية تعلن عدم مشاركتها في مظاهرات الجمعة القادمة، وتطالب بوقف سياسة
التثوير!! (الدستور) ۲۸ سبتمبر ۲۰۱۱
الاتفاق علي معايير اختيار الجمعية التأسيسية كان أهم الإنجازات التي خرج بها الاجتماع
" و <b>خاصّة بعد توافق</b> جميع القوي السياسية بها فيهم حزب الحُرية والعدالة وحزب النور
السلفي» الدستور. ٢٠ أكتوبر ٢٠١١
" المشير طنطاوي يرفض تحديد موعد لإنهاء الطوارئ - الدستور ٠٣ أكتزبر ٢٠١١
من هو هذا الرجل ؟
تعليقٌ على أحداث ماسبيرو الصليبية ١٠ أكتوبر ٢٠١١
محمد حسان: مصر للجميع ولن نرضي بتخوين الجيش: الوفد الإلكتروني
١٩ أكتوبر ٢٠١١
١ خبر : «عشرات الآلاف من السلفيين قد نظموا مظاهرات حاشدة أمام محكمة كفر الشيخ
صباح اليوم لمؤازرة الحويني والتنديد بها فعله د.علي جمعة والمطالبة بعزله من منصبه» اقرأ
- المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - إضراب القضاة يؤجل قضية المفتى ضد
- خبر: «أبوالأشبال:العسكري لم يحترم كلمته» الوفد الإلكترونية ٢٨ أكتوبر ٢٠١١٢٠١
مقالات عامة
الخُصومَة الفِكرية بين النَقد والتشْهير ٤٠ أبريل ٢٠١١
بین إنقلابیّ ۱۹۵۲ و ۲۰۱۱. أین ذَهَبَت ثورة ینایر؟ ۱۱ أبریل ۲۰۱۱
للتغيير وفِقه الغَضِب لله تعالى ٢٦ أبريل ٢٠١١
لتعيير وقِقه العصب لله تعالى ١١ أبريل ١١٠ أنسب ٢١٤.

٤٩٨	السياسة المصرية والدولة الصَفويّة ٢٠ مايو ٢٠١١
0 • 1	فلا نامت أعين الجبناء ٢٠ مايو ٢٠١١
٥٠٣	القاعدة الثورة والمستقبل ٢٠ مايو ٢٠١١
0 • 9	الإمام بن عاشور ومقاصد الشريعة ٤٠ يوليو ٢٠١١



#### مقدمة

يخرج كتابنا هذا، الذي هو ثاني كتبنا عن الثورة، في وقت حزين بئيس، عقب أحداث وزارة الدفاع وميدان العباسية، التي شهدناها وعشنا أحداثها في الميدان. ونحسب أن هذه الأحداث، هي علامة مميزة وركن بارزٌ في تاريخ الثورة المصرية، إذ تكرس هذه الأحداث السيطرة العسكرية التامة على الشارع المصريّ، وإخماد أنفاس الثوار، مسلميهم وعلمانييهم، وإنهاء حملة حازم أبو اسماعيل، ووضعه في ركن الدفاع عن نفسه وسمعته وحملته.

منذ أن مرت الشهور التسعة الأولى من الثورة، والأحداث تترى، مدللة على صحة ما ذهبنا اليه، من قيادة العسكر للثورة المضادة، وعدائهم السافر للثورة وأهلها، الذين هم أهل مصر، ولم يتورعوا عن صناعة أزمات طاحنة في كافة القطاعات، دون مراعاة للمواطن المسكين الذي عانى ستين سنة بالفعل من ظلمهم وجبروتهم. بل تعدوا إلى حرق مصر، تخويفاً وإرهاباً لأبنائها، وكأن الناس لا يعرفون من الفاعل الحقيقي من ورائها. ثم سنوا القوانين التى تحمى فسادهم وإفسادهم، فوضعوا برلماناً كرتونياً بلا صلاحيات، رضيت به الإخوان، وتركوا كافة الفاسدين في أماكنهم، ونصبوا أفسد أهل القضاء ذمة على ما أسموه لجنة الإنتخابات الرئاسية، ثم بدؤا مسلسلاً جديداً، بإمتناع هذه اللجنة المرتشية الفاسدة عن أداء عملها في التزوير، لعلهم يقصدون بذلك تأجيل الإنتخابات، وليتهم يفعلون، فإنها إنتخاباتٌ مزيفة مزورة، أبطالها أربعة، أحمد شفيق وعمرو موسى، علمانيين ليبراليين من فلول مبارك، وعبد المنهم أبو الفتوح ومحمد مرسى، ليبراليين أحدهما مستقل والآخر تابع للإخوان، التابعين للعسكر.

وقد تابعت، في هذا الحشد من المقالات، الأحداث الجارية في الستة أشهر الأخيرة، وجعلتها لون من التأريخ يجمع بين الرواية والرأي، وبين الحدث ومفهومه، لتكون شاهداً على هذه الفترة من ناحية، وبيانها وتوضيحاً لما يجرى، من وجهة نظر سنية صافية، من جهة أخرى.

وكالعادة، فقد لامنى البعض على شدة في كلماتي، وحدة في أسلوبي. لكنى والله لا أعتذر عن هذه الشدة أو تلك الحدة. فإن هؤلاء اللائمين اللاحين لم يستشعروا حجم الكارثة الفادحة التي تولى كبرها هؤلاء الذين جلدتهم بسياط القلم. لقد أعان هؤلاء على إيقام الأمة الإسلامية بأسرها في أزمة تاريخية، وأضاعوا عليها فرصة أتاحها الله لنا دون عمل منا ولا إستحقاق. فوالله، لو وجدت في قاموس الكلمات أشد ما استعملت في وصفهم ما ترددت لحظة. فإن الجزاء من جنس العمل، وهؤلاء عملهم أسودٌ، بين تثبيطٍ وعالة وإرجافٍ وتخذيل وحسدٍ ومداهنة، وما شئت من أعمال الفساد التي لا تمت لإسلامٍ بصلة، بل الله ورسوله برئ من هؤلاء ومن أعالهم، سواء سلفيوهم أو إخوانهم.

ثم أدعو القارئ أن يتمهل في قراءة الكتاب، فإن مقالاته على قصرها، تحمل تحليلاً وتوجيها يحتاج إلى تأنٍ وتثبت.

والله وليّ التوفيق

طارق عبد الحليم

تورونتو ۰۹ مايو ۲۰۱۲



#### بين فتنة الصمت، وفطنة الجهر ٢٠١١-٢٠١

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في لقائه الأسبوعي على قناة الناس، يمو ٢٧ نوفمبر، ٣ من المحرم، مسّ الشيخ المجاهد حازم أبو اسماعيل مواقف بعض المتخاذلين، الذين اتهموه بإشعال الفتن، وبمسؤليته عن دماء من قتل في ذاك الأسبوع المنصرم. وهو، كعادته، يربأ بنفسه أن يتحدث عن أسماء بعينها، وإن كان الشارع الإسلاميّ يعرف من يقصد.

لكن ما أردت أن أعلق عليه هنا أنه قد أوضح موقفه من تصريح شاهين الجيش، الأخير، والذي عزاه إلى أنه ورقة أخيرة في يد مجلس العسكر، بعد أن ضعف مركزه ولم يعد على سابق قوته. وقد أثلج الصدر حين قال أنه لا يرى لبقائهم في السلطة بعد إنتخاب النواب تبريراً ولو ليوم واحد، إذ يصبح تسليم السلطة محتماً. وهو ما كنا نتوقعه منه ومن أمثاله.

إلا إنه، كما نوّهنا من قبل، فإن شيوخ الصمت والتخاذل، ورموز التخلف والتقاعس، لم يصدر عن أيهم أي تصريح أو تلميح عمّا قاله هذا الشاهين، مَهيض الجناح، من حيث وضعهم في قفص واحد، مُكبلة أيديهم وراء ظهورهم، وأعلنها صريحة أنّ عليهم أن يسحبوا ذيولهم بين أرجلهم، وأن يستديروا للخلف، ولا يجرؤا على المطالبة بحكومة أو صلاحية.

يا شيخ محمد عبد المقصود، أيصح في دين الله أن تتغمز وتتساءل عن موقف الشيخ حازم، ثم لا تذكر ما قاله شاهين ولا تعلن موقفك منه البته؟ أهذا ما علمته لك سنوات درسك للحديث؟ أتكون كطالب العلم الذي ظل فقيهاً في العلم النظريّ ، ثم حين دخل المعمل، رسب في العمليّ من أول مرة؟

وإنى لأسال الشيخ، لماذا الصمت عن تصريح ممثل العسكر؟ أتظنه هزراً أو صرفاً للوقت، أو لعبة يلعبها؟ أم إنها تصريحاتٌ مقصودة للتهديد والوعيد، وتأكيد أن طريقهم لن

يتغير ولن يتبدل، فإن دون إسلامية الدولة، إسلامية صحيحة لا إخوانية متلونة ولا سلفية مُلجّمة، هو أمر دونَه خرط القتاد

ألا يحَسُن بهذا الشيخ وأمثاله، أن يَشْحذوا أتباعهم بها يجب أن يَحذروا منه، وهو واقعٌ لا محاله، أم إنهم يُعدون العُدة للصمت، الذي يحسنونه، إلا في الحديث عن طلب السكينة والإستقرار الزائف، تحت سيطرة العسكر؟

لعل الشيخ حازم يدرك من الآن، أنه لا يجب أن يُعوّل على مشايخ الصمت والصَمَم، ورموز القهر والتقاعس، فإن هؤلاء لا يتحركوا إلا إن أمنوا العَواقب، وظنوا أنها لهم ليست عليهم، بحسابات الدنيا، المُتلفّعة بالشَرع المزور على الله ورسوله. وما هو مُقدِمٌ عليه، له عواقبه، المُحمودة إن شاء الله، بثمنها.

والله، يا شيخ حازم، إن طريقك، وهو طريقنا، ليختلفان ولا يجتمعان مع طريق هؤلاء في أية نقطة، إن كان الهدف هو إتمام الحرية والبلوغ بالبلاد إلى حكم الله حقاً.

لن ينصرك هؤلاء يوم المُواجهة، بل سيقولون لك إن الإستقرار أهم للبلاد، وسيأتى دورنا في تشكيل الحكومة، ويمكن لنا ساعتها أن نبدل ونعدل، وعلينا أن نقبل الآن بالوثائق المعدة، ليمكن لنا استلام السلطة.

إن «استلام السلطة» عند هؤلاء مقصد أساسٌ وأول ووحيد، مها كانت هذه السلطة، مقيدة، أو مُدجنة، أو مُسلوخة من موضوعها. إنها هم يريدون أن يقال في الصحف «الإخوان والسلفيون في السلطة»، ثم ليكن بعدها ما يكون.

لاشك أن استلام السلطة أمر تتفق عليه العقلاء، لكن مقصودنا بالسلطة غير مقصود هؤلاء المشايخ الصامتة والرموز المُدجنة. السلطة عندنا هي السلطة الكاملة الطليقة غير المقيدة، والسلطة عندهم هي أن يقال أن فلاناً من الإخوان هو رئيس الوزراء، وأن علاناً من السلفيين هو نائب رئيس الوزراء. وشتان ما بين المفهومين. الأول حقيقة وواقع وممارسة ونصح للأمة وإقامة لدين الله. والثاني شكل وفراغٌ ووهم وملاينة للباطل، وشِرك في الحُكم، وإضاعة للدين.

العجيب أن السلفيين قد غيروا طريقهم ١٨٠ درجة، بعد أن فتحت لهم الثورة، التي رفضوها وبدّعوها ابتداءاً، منفذا للتنفس، دون إستئذان أمن الدولة كها تعودوا من قبل. فقد كان موقفهم من الإخوان معروفاً، موقف تبديع وتفسيق وتخوين. ثم إذا هم ينقلبوا على أعقابهم ويصبحون من السائرين على درب اللإخوان حَذو القذة بالقذة، ويشهد الله ما غير الإخوان طريق ولا استبدلوا وسيلة، إنها هي المصلحية البراجماتية، والتلون والملاينة في دين الله كها عهدناها منذ ستين عاما، وإنها تغير السلفيون، فدخلوا معترك السياسة وهم لا ناقة لهم فيه ولا بعير.

ومن المعروف أن حزب النور هذا، هو لعبة في يد رموز السلفية الصامتة المُدجنة المُسيّسة، وسيكون، من ثم، لعبة في يد الداخلية الجديدة كما كانوا من قبل، ولعبة في يد من يتولى السلطة أيّا كان. وما أشبه اليوم بغدٍ.

يجب على مشايخ العلم السنيّ الصحيح مثل الشيخ رفاعي سرور وأبو الأشبال وغيرهم ممن في طبقتهم أو أصغر منهم سناً، أن يقوموا بحملة توعية، تظهر الحق وتشيد بأهله، وتفند الباطل وتُعرّف بأهله، فإن هذا هو منهج الله ومنهج رسوله صلى الله عليه وسلم، حين يكون هؤلاء مستعلنين بالمعصية داعين اليها، ومروجين لها بين صفوف الشباب، وإن تصور البعض إنها إجتهادٌ، رددنا عليه قوله، فالمادة الإفتائية بَينة بين أيديهم، إنها هو الهوى والضعف، اللذان إن اجتمعا، ذَهِلت العقول، وطُمست القلوب، وزَلّت الأقدام.

يا شيخ عبد المجيد الشاذلي، نوصيكم، وأنتم أهل الخير والعلم، أن توجهوا أبناء دعوتكم، بألا يستكينوا لباطل البرلمان، إلا إن أعلن أهله أنهم برآء مما قال شاهين العسكر، جهارا وعلناً. فإنه بدون ذلك، نكن قد عدنا لما كانت عليه برلمانات الباطل التي وقفنا في وجهها عقوداً عديدة من قبل، ونكون ممن خان الأمانة ونكص عن الدربن وحاشا أمثالك من ذلك.

لا يصح أن يستمع مسلم هؤلاء المشايخ، وإن أحسنوا الحديث عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتشدق بالرقائق، إلا إن أعلنوا البَراء مما قال شَاهين، الذي هو مَهين

ولا يكاد يُبين، براءة تامة، فالأمر أمر مفاصلة على العقيدة، ليس فيه محل لهراء وتلاعبٌ وتلون وسياسة، تخرج المسلم من دين الله إلى شرك العبادة.

الأمر قد بات واضحاً جلياً، بين نور ونهار، وظلمة وليل، وبين حق وصدق، وباطل وزيف، بين قوة وتمكين، وبين ضعف تسكين. بين عمل وجهر، وبين صمت وجهل. وما أحسب أن هؤلاء الذين عاشوا عمرهم في صمت وطأطأة رأس، برافعيها اليوم، مها كان الثواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إنها هؤلاء قد وقعوا فيها وقع فيه أهل الأهواء، من شدة في موضع لين، ولينٍ في محل شدة. اختلط عليهم الأمر، وتزاحمت عليهم الأحداث، فباتوا بالجهل موصوفون، وبآثاره متحلون، وصدق القائل

والجهلُ موتٌ فإن أوتيت معجزةً فابعث من الجَهلِ أو فابعث من الرجم



# من لنا إذن ٠٠إذا سُقطت الرموز؟ ٢٠١٠-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

حيرةٌ قرأتها في تعليق أحد قرائنا، وإن شفعها بآية، لمزَنا فيها لمزاً رقيقاً، فأردتُ أن أبيّن وجه الحق في أمرها، لعله خيرٌ لي وله ولكافة قرائنا الأحباء. وقد قسّمت هذا المقال إلى ثلاثة أقسام، معنى الرموزية (ونقصد بها الإنتهاء إلى طبقة الرموز) وما المقصود بالرموز، ثم حدود الرموزية ومجالها، ثم من لنا إذن ..إذا سَقطت الرموز.

أولاً، معنى الرَموزِية، حين نتحدّث عن رمز من الرموز فإننا نعنى قامة من القامات التي برزت، في مجال من المجالات، فتجاوزت أندادها، وعز أمثالها، وكبرت حيث تضاءل الآخرون، ونطقت بالحق حين سكت المُدّعون. حينها تصبح هذه القامة رمزاً لذاك الأمر الذي برزت فيه، وتصبح علماً عليه وهو علم عليها، وتشخص أبصار الناس اليها حين يُذكر هذا المجال، ولا يتعدى أحدٌ برأي على ما تقول إلا إن حمل دليلاً قاطعاً، فسبحان من لا يخطئ.

هذا هو المقصود بالرمز، لا أقل من ذلك. وهو ما يشير إلى إننا هنا نتحدث عن ظواهر لا تتكرر في مجال من المجالات. كما إنه يشير إلى الفرق بين من كان رمزاً وعَلَمًا، ومن كان معروفاً في مجال من المجالات، أو له جهدٌ فيه. الأول شمسٌ تنير طريق السائرين، وتهدى إتجاه الحائرين، والثاني كويكبٌ مُعينٌ للسير على الدرب، يتلمس فيه السارى بعض ما يغْمُضُ عليه، في بعض مواضع الطريق. فشتان ما بين الطبقتين.

ثانياً، حدود الرّموزية ومجالها، فم القدم، يتضح أن الرمز عادة ما يكون في مجالٍ من المجالات، إلا ما فذّ عن ذلك من المعدودين على مرّ التاريخ البشري والإسلاميّ، عَدا أنبياء الله عليهم السلام أجمعين، وصحابته الكرام رضى الله عنهم، من أمثال الإئمة الأربعة، والبخاري ومسلم، وبن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب. كما يكون الرمز في المجالات الدنيوية كالحسن بن الهيثم في البصريات، وجابر بن حيان في الرياضيات، وبن خلدون في

الإجتماعيات، أو عالمياً كنيوتن وآينشتاين في علوم الطبيعة والرياضيات. هؤلاء، لا يذكر العلم الذي نبغوا فيه إلا وذُكرت أسماؤهم، صراحة أو تضميناً.

هذه واحدة، والثانية، مما يجب أن نتبه له في هذا الأمر، أن سقف الرموزية يختلف من عصر إلى عصر، حسب هبوط وانحطاط العصر عها سبقه. ونحن نعيش عصراً قد انحطّت فيه العلوم، وفُقدت فيه الرؤوس بلا شك في ذلك، ليس في مجال علوم الإسلام فحسب، ولكن في كافة مجالات النشاط البشريّ، حتى العلمانيّ منها. الزمن الذي مضى كان على رأسه أحمد شاكر محُدثاً ومحمود شاكر أديباً وسيد قطب مفسراً ومفكراً، والشنقيطي مجتهداً، ونجيب محفوظ قصصياً، والحكيم مسرحياً والرافعيّ أديباً وأحمد شوقي شاعراً، ومصطفى النحاس سياسياً (علمانيا). فإذا بنا نَعيش حَضيض علاء الأسواني، وفؤاد نجم، وشَعبلة، ويختفى الأدب من حياتنا بالكلية، ويخرج علينا قصار القامات في كل مجال من مجالات الشريعة، والسياسة والفكر، فكان علينا أن نقنع بمحمد عمارة وفهمى هويدى مفكرين ومبدعين، وبالغنّوشى والترابيّ مجتهدين مُؤصّلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله رب العالمين.

في ظلّ هذا الإنحطاط الفكري والشَرعيّ والسياسيّ، يبرز من اعتبرهم العامة وطلاب العلم من الرموز الإسلامية التي ضارعت هاماتها أصحاب السبق والتقدم. فوجدنا على الساحة أسهاء حجازى يوسف (المعروف بإبي إسحق الحويني)، ومحمد عبد المقصود، ومحمد حسان وغيرهم في مجال العلم والحديث، ومحمد بديع وعصام العريان ومحمد مرسي وأمثالهم ممن يهارس خليطاً من الدعوة والسياسة.

ولو أنصف المحققون، لوجدوا أن هؤلاء ليسوا رموزاً على أي مستوى من المستويات، كما عرفنا الرموز من قبل. فإنه ليس لأيّ من هؤلاء ما يختصُّ به مما يجعله رمزاً في علمه! فإنك إن اطلعت على ثبت كتب حجازى يوسف (الحويني)، لم يجد فيها ما يقرب من التجديد أو الإضافة بحالٍ من الأحوال، إنها هي مجموعة من التحقيقات والتخريجات واتباع الأسانيد وتحقيق درجاتها أحاديثها وصحتها، على بعض الكتب مثل فضائل القرآن لإبن كثير، أو

فضائل فاطمة لأبي حفص بن أيوب البغدادي، والتعليق على أحاديث بعض الكتب ككتاب بن جارود. وهذه النوعية من التحقيقات، وإن كانت مفيدة إلا إنها لا جديد فيها ولا إضافة، ولا تغنى عن غيرها، بل هي أشبه ببعض رسائل الماجستير، ولا أقول رسائل المدكتوراه، إذ يلزم في رسائل المدكتوراه تقديم جديد وإثباته مما يضيف للعلم ذاته. وقد والله رأينا رسائل للدكتوراه تزن كل ما دون حجازى يوسف، بلا تجن ولا تعد. فإن ما كتب الرجل يعتبر من أملوحات علم الحديث لا من أصوله ولا قواعده. فلا أدرى من أين يأتي وصف الحويني بالرمز، وكيف قفز فجأة إلى مصاف أكابر العلماء ورموز علم الحديث؟ اللهم إلا هو انحطاط عصر حاضر لا ارتفاع همة عالم. هذا مع التقدير والإحترام للشخص، تقديراً ملائها لما هو عليه حقيقة لا تخييلاً وتضخياً.

ثم عن الشيخ محمد عبد المقصود، وهو من أصحاب السمعة الحسنة، والكلمة المؤثرة، وحفظ متون الحديث. لكن لا أعرف من أين أتت صفة الرمز في حق الشيخ؟ فلم أعرف له كتاباً إلا شرائط مسجلة كتعليقات على نيل الأوطار، ودروس عديدة كلها سمعية خطابية. ومع تقديرنا للشيخ وعلمه ودوره، إلا إن كونه رمزاً لا يصح في تقديري على ما بينت من معنى لهذه الوصف العالي. وقد مدحه أحد تلامذته بأنه ينصر القول المخالف في فتاواه وأتى بها يلي دليلاً «مثال: جاءه سائل يسأله عن الانتخاب في المجالس النيابيه والشيخ يري أنها لا تجوز من الأساس ولكن قال: فيها خلاف معتبر فقد قال العلامتان بن باز وبن العثيمين بجوازها» عن موقعه فرسان الحق. وهو ما خالفه في أقواله المتأخرة، فالتوى تأتي إذن حسب ما يراه لا حسب الدليل الشرعيّ. أمّا أن يوصف بأنه علّامة الدنيا، ويُقرن بابن تيمية في قول الذهبي عنه «لم ترى العين مثله»، فذلك تضخيمٌ لا يجوز شرعاً، لا يقول به إلا بعض تلامذته ممن ضَحلت هممهم، وانحط سقف علمهم، ولم تر أعينهم شيئاً على الحقيقة، وهو دين أدعياء السلفية في تقديس مشايخهم.

ولعل في هذين الشيخين أوضح مثال لما أردنا أن نبيّن في هذا المّوضع. ونضيف إلى ذلك أن هذه النوعية من علوم الحديث، حين تتناولها هذه الطبقة المتأخرة من طالبي العلم لا من محققيه، تعود على العقل بداء التقليد، إذ هي بطبيعتها تقوم على تتبع أقوال الغير وعلى

الجمع والحَشد لا على الإستنباط والمُقارنة التي تَعتمد على قوّة النظر ودقة الإستدلال، فلا يكتسب منها العقل النظر الكافي للتعليل والإستدلال، ومن ثم تأتي اقوالهم المختلطة الخاطئة حين يخرجون عن مجال نظرهم الجمعيّ إلى النظر التحليليّ والإستنباطيّ، لا سيها إن كان الواقع عاملافي هذا القول.

ثمن نقول إن هؤلاء، وأضرابهم، ليسوا ممن باعه أصلاً في مجال السياسة الشرعية، فإن كانوا ليسوا برموزٍ في مجال تخصّصهم، فما بالك بما ليسوا فيه رموزاً ولا أشباه رموزٍ؟ وهو ما قصدنا في قولنا إسقاط الرموز، أي هؤلاء، الذين لم يسلم لهم لقب الرمز أساساً في مجالات مساهماتهم العلمية، بالأخص فيما ليسوا منه في شع. فإن أراد أحدٌ أن يستفيد مما لديهم من علم في مجالهم الذي ارتضوه، فلا بأس عليه. أما أن يفرض هؤلاء رموزاً ثم يتساءل: كيف نسقط رموزنا؟ فهذه مشكلة أوجدها بسوء تقديره واضطراب حكمه.

وقد خرج محمد عبد المقصود في حديث على قناة الناس، فشنع على الشيخ المجاهد حازم أبو اسهاعيل، يعلم الله أن ليس له حقّ فيها قال، ولا علمٌ ولا دراية تؤهله لهذا الهجوم العدوانيّ الشاذ. وما أرى إلا أم ذلك مصدقاً لما قلت من ضرورة إسقاط رتبة الموزية عن هؤلاء، بشكل عام، ورفض اتباعهم في شأن السياسة بشكل خاص. فإنهم، بعلم اللخ، يقودون البلاد إلى كارثة شرعية محققة، بهذه الغفلة والحديث فيمل ليس لهم فيه باع.

أما من لنا إذن ..إذا سقطت الرّموز؟ فكما ذكرنا، أن الرمز يجب أن يكون في مجال تخصصه، فإن شئت أن تراجع بعض مفردات الحديث، فلا بأس أن تتوجه إلى حجازى يوسف، أو محمد عبد المقصود، لتسأل بأدب جم واحترام وتبجيل، دون أن ترفعهم إلى رتبة ليسوا من أهلها، فإن في ذلك فتنة لهم ولكم على السواء. أما في السياسة وأمور الواقع، فلا يحل أن يُتخذ هؤلاء رموزاً ولا هم أهل أصلاً للحديث فيها بله الإتباع عليها. وإن الأقرب للإتباع هو الشيخ المجاهد حازم أبو اسهاعيل، إذ هو من أهل القانون أصلاً، ومن دارسى الشريعة ومشايخ العلم، مثله كمثل هؤلاء الذين يدّعون، أو يدّعى لهم، ما ليس فيهم. فهو أقرب للواقع وأفهم بمتغيراته من هؤلاء بلا أدنى شك.

ولا أحسب والله أعلم أن هناك في عصرنا هذا رمزٌ يجب اتباعه أصلاً، إلا إذا حَسبنا الشيخ عبد المجيد الشاذلي الذي أضاف في مجال التوحيد ما لم يسبقه اليه أحد من قبل في مجال التنظير وإيضاح الحدود والإستدلال عليه.

والله شاهدٌ على أنّي ما دونت هذا شنآناً لأحدٍ، أو عداوة أو بغضاً، فوالله إنى لمحب لكل من أشاع قولاً صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن له في رقبتى من هذا ذمة وعهداً. لكن أن نرتفع بالناس فوق أقدارهم، ونستبدل إتباع الدليل بتعظيم الشيوخ، كما ذكر الأخ أحمد مولانا في مقال له، فهذا أمرٌ ليس بحلالٍ ولا بمكروه، بل هو حرامٌ، لما يَستتبعه من ضَلال رأي وإضاعة همم.



# غزلان والعريان يعلنان عدم ضرورة تطبيق «القيم الإسلامية». ١٠١٠-٢٠١١

اقرأ المقال الأصلي على بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - يديعوت: «الإسلام عليكم» في مصر الدينية

«ودللت الصحيفة على صدق اعتقادها بتصريحات عصام العريان رئيس حزب الحرية والعدالة، في مقابلة هاتفية مع وكالة أسوشيتد برس الامريكية مؤكدا أن الإخوان غير معنيين بفرض القيم الإسلامية في مصر، احتراما للأقلية المسيحية الكبيرة، وغيرهم ممن يعترض على أن تخضع مصر لقيود إسلامية صارمة.

وأكد العريان في المقابلة أن الإخوان يمثلون طرفا معتدلا ونزيهة، بعيدا عن التشدد الذي يعتقده حزب النور السلفي، مضيفا أن جماعة الإخوان لن تفرض القيم الإسلامية وستحترم الأقليات والحريات وحقوق الإنسان.

وأشار العريان إلى سعى حزبه نحو تطبيق أساسيات الشريعة بطريقة عادلة تحترم حقوق الانسان، مطمأنة المصريين بأنها سحترم الحريات الشخصية في الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن حزب النورينتهج تفسيرا متشددا للإسلام مماثلا لتلك القيود التي تفرضها المملكة العربية السعودية، حيث يتم فصل الجنسين، ويفرض ارتداء النساء للحجاب ومنعهن من القيادة.»



### نظرة في أطروحات العَمَل السياسي الإسلامي في الحاضر المصريّ ١-١٢-١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما يجرى اليوم على الساحة السياسية المصرية، وفي أروقة الحركة الإسلامية على وَجه الخُصوص، هو من أهم الحِراكات في تاريخ الأمة المصرية المُسلمة في العَصر الحديث، دون مبالغة.

وقد تَعرّضتُ، مراتٍ عدةٍ من قبل، للقوى السياسية، سواء الحزبية أو الجهاعية، من ناحية تصوراتها ومن ناحية تحرّكاتها. لكن مقالي اليوم يتعرض لما هو كائن حالٌ من مواقفٍ، بُنيَت، بلا شك، على أطروحات فكرية محددة. وما ذلك إلا لما نعلم من الأثر المتبادل بين الأطروحة الفكرية والموقف العمليّ، فها يتجاذبان أخذاً ورداً، وإن كانا يدوران، في غالب الأمر حول محور ثابت لا يتعدّيانه، في هذا التَجاذب، إلا قليلاً. فإن ترى تغيّراً في أيها، في بعض الأحيان، فهو نتيجة محاولات للتبرير أو للتنظير، التبرير للطرح النظرى إن تبدل، والتنظير للموقف العَملي إن تغير.

والواقع الإسلاميّ، كما تبلور بعد ٢٥ يناير، يتلخص في قوى حزبية، تتحكم الجماعة التي نشأت عنها في توجهاتها. كذلك قوى فردية، قد اكتسبت شعبية وقوة نتيجة مواقفها أو أطروحاتها، وإن لم تنضم هذه القوى تحت تنظيم واحد، جماعيّ أو حزبيّ. ومن هذه القوى ما هو قديمٌ كالإخوان أو جديدٌ السلفيون، ومنها ما هو مستقلٌ كتجمع الشيخ حازم أبو اسماعيل.

وفي تحليلنا هذا، سنتجاوز عن الأفراد الذين ينتمون إلى العمل الإسلاميّ إسماً دون أن تكون لهم قاعدة شعبية حقيقية، نتيجة عمالة أو ضَعف، مثل محمد سليم العوا وعبد المنعم عبد الفتاح.

وقد تناولنا هذا الأمر بالبحث، كَي يستطيع الشباب أن يفسر ما يرى، وأن يرى ما لا يجد له تفسيراً، في هذه المرحلة الضبابية التي ليلها حالك كقطع الليل.

#### الإخوان

الطرح النظري: لم يختلف الحديث عن الطرح النظري، أو التأصيل النظري لجماعة الإخوان على مرّ تاريخها الطويل كثيراً في مرجعيتهم، التي تجمّدت عند كتب الإمام حسن البنا رحمه الله وتصوراته عن العقيدة والمنهج، ثم بعدها عند كتاب دعاة لا قضاة المنسوب لحسن الهضيبي. لا يكاد الباحث أن يرى لهم مرجعية أبعد من ذلك، فيها اتفقوا عليه. ثم تشعبّت بعد ذلك، بهم الإتجاهات، بين مرجعيات صوفية أو حديثية، أو ما شئت مما يدور في عالم المسلمين من اتجاهات. هذا الطرح النظري، يدور حول فكرة إرجائية تتمحور عقدياً حون الدخول في تفاصيلها - حول تصحيح إسلام كل من نطق بالشهادتين، مهما قال أو فعل، وأن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، وأن الأعمال مكملات لا تقدّح في الإيمان، وأن أفعال الكفر لا يبنى عليها ردّة أو تكفيرٌ، إلا بالتصريح دون العمل. وبإختصار فقد وأن أفعال الكفر لا يبنى عليها ردّة أو تكفيرٌ، إلا بالتصريح دون العمل. وبإختصار فقد حجّموا التوحيد قولا وعملا في نطق الشهادتين. وتتمحور عملياً حول قضية الحكم بها أنزل الله، وإعتباره واجباً كسائر الواجبات لا يُخِلُّ بالإسلام، ولا يَستدعى كفراً. هذا الطرح وهذه المرجعية النظرية للإخوان لم تتغير على مدى ما يقرب من ثهانين عاماً، وإن باتت أكثر عمقاً في الرجائها، وأكثر خطراً في أثرها.

ومما يجدر بالذكر هو أنّ الإخوان، في هذه المرحلة، لم تعبأ حتى بطرح تصورٍ نظريّ مجدداً، يدعم ما يتخذونه من مواقف، وما يصدرونه من قرارات.

الطرح العمليّ: وبناءاً على هذه الأطروحة النظرية، جاءت تصرفات الإخوان، ومواقفهم كلها، فكانوا، في غالب أمرهم، متسقون مع أطروحتهم، لا يختلفون معها أو عليها إلا في النادر القليل، كما نرى مثلا من توجه للأخ الكتور راغب السرجانيّ، أو من بعض آراء الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في بعض التصورات النظرية.

هذه المواقف العملية، تتلخص في أن النظم السياسية الحالية نظماً عاصية منحرفة عن جادة الإسلام في بعض سياساتها، وإن كانت حكومات مسلمة، لا يصح الخروج عليها بالقوة. كما أنّ ذلك قد سَمَحَ لهم بالدخول في التشكيلات التشريعية سواءاً قبل ٢٥ يناير،

أو بعدها. ومن هذا المنطلق تجدهم لا يتركدون في عقد الإتفاقات والتحالفات مع اتجاهات على انية صَريحة، ولا يتحرّجون في مقابلات شخصيات ساقطة مثل عمر سليهان وسامي عنان من بعده. ويجب أن نُذكر بأن المنطلق التصوري للإخوان، مع ما واجهوه من تعقبات أمنية على مدى عقود، قد أدى إلى تلك السياسة البرجماتية التي تنبني على جلب المصلحة، ودرأ المفسدة، لكن على نطاق الجهاعة، لا المجتمع، وهم يبرّدون هذا بأنّ مصلحة الجهاعة هي مصلحة المجتمع، وهو طرح مبسطٌ ينشأ عن عملية نفسية تبريرية، يخرج بها أصحابها من وطأة الشعور بالإثم والحرج.

من هنا خَرج قرارُ عدم الخروج في ٢٥ يناير، ومن بعده عدم التصادم مع المجلس العسكريّ في كافة المواقف، والإكتفاء بتصريحات رمزية، أو الخروج إن خرجت بقية الجهاعات، لا يستقلون بمواجهة أيّاً كانت. ومن هنا كذلك، أيدت الإخوان إخراج وثيقة، مع التحفظ على محتواها، لتفادى الصدام الكامل مع ما يعلنه المجلس العسكريّ.

ويجدر بنا أن نبين هنا نوعين منفصلين من الصدام مع السلطة:

- أن ما كانت تتبنّاه الجهاعات الجهادية، من أعمال تفجيرية وقتل للأفراد العزل وغير ذلك من أشكال العنف الموجهة ضد أفراد الشعب أكثر منها ضد الحكومات الكافرة (راجع تعليق د.هاني السباعي). وقد عارضنا هذا النوع من الصّدام، ولا زِلنا، إذ لا يَصلح في وطنٍ غالبيّته مُسلمة، وقد تراجَعَت عنه هذه الجهاعات، وسَقطت في نقيضِه، وتحوّلت من بدعة إلى بدعة.
- \* والشكل الآخر من الصّدام، هو الصدام مع قوى البَغي الظَاهرة، بقوة العَدد الشَعبيّ ومناصرته، لنصرة دين الله ودَحض الباطل مرة واحدة، وهو الشكل الذى ترفضه الإخوان عقيدة ومنهجاً.

من هنا فإن الطَرح الإخواني، يرفض حازم أبو اسهاعيل، بل وسيرفض «السلفيون» في مَرحلةٍ قادمة، وسيكون أقرب إلى الكُتلة الجصرية من أي حِزب إسلاميّ، وسَيولى المَجلس العسكريّ كل فُرصة مُتاحة، وسيقف منهم مَوقف المُساند الحَنون، أو المُعارض المُقلُ في

الظُنون. لن يُعارض الإخوان المجلس المدني الإستشاري، ولن يُعارضوا إصدار وثيقة ذات أرضية مُشتركة مع العِلمانية، لا تكتيكا وتحيلاً، بل ديانة ومَذهباً.

فالرابط إذن بين التأصيل النَظريّ والطَرح العَمليّ في الإتجاه الإخوانيّ قائمٌ متوازنٌ، لا يَحتل، بل يمكن تتبعه بسهولة ويسر، مما يجعل البناء على تاريخهم لفهم ما قد يأتي منهم، سَهلٌ أقرب إلى الصّحة من غيرهم.

#### السلفيون

الطرح النظري: والسلفيون، عكس الإخوان، لهم طرح نظريّ قوى رشيدٌ، من الناحية العقدية، يقوم على صحيح السنة بشكل خاص، وعلى إجتهادات الإئمة المعتمدين في مذهب أهل السنة. وفهمهم للتوحيد وجوانبه قوى صحيحٌ، لا غبش فيه، من الناحية الإرجائية البدعية، إلا من مال منهم إلى الفرع الجاميّ المدخليّ. فهم يعرفون توحيد الربوبية وتوحيد العبادة، ويعتقدون في قضية التحاكم وأصوليتها ومكانها من التوحيد والإسلام، ويعتقدون الولاء والبراء، ويوحّدون النُسك، ولا يرضون بالبدع.

أما من ناحية الفقه، فقد وَقعوا في مزالق من التصَق بالحديث، على شَرفه، دون أن يعتبر أطراف الأدلة الشرعية عامة، ففرقوا المُجتمِع، وجمعوا المُفترِق، واعتبروا جزئيات ضَربوا بها كليات، وشذوا في عدد من الفتاوى، خاصة حين يختص بأمرٍ له علاقة بواقع معاش.

كما أن بعضا منهم، مثل حجازى يوسف ومحمد حسان، قد سادت فتاواه تلك النبرة التي تبجّل الحاكم، وإن حكم بغير الشريعة وحارب أولياء الله، على فرق واسع بين سذاجة هذا وعالة ذاك.

الطرح العمليّ: وتأتي مأساة الإتجاه السلفيّ في الجانب العمليّ. فمنذ خرجت حركتهم إلى النور في مصر، في بداية السبعينيات، وهم يتسمون بالنظرية، والبعد عن السياسة وأهلها ومجالها. وقد تقوقعوا على أنفسهم، منذ بداية الثمانينيات، واعتزلوا السياسة، وحرموا الإشتراك فيها كليّة، ومنعوا الدخول في البرلمانات، وخالفوا

الإخوان وعادوهم، وشَهّروا بهم، ورموهم بكل بدعة، وهو صحيح في ذاته. كما كفروا بالديموقراطية، وكفروا من رضى بها وعمل من خلالها، وها هما رابط للشيخ محمد عبد المقصود (أرسله اليّ الأبناء القراء)، يوضح رأيه في الديموقراطية قبل ٢٥ يناير، http://www.youtube.com/watch?v=JVz\_EDw4-0g ويُبيّن رأيه في المشاركة البرلمانية!

إلا إن مُشكلتهم الأصيلة تكمُن في أن علمهم وبناءهم النظري ككُرات الثليج المُتساقط من السهاء، تراها لامعة جميلة جذابة للنظر وهي محلقة بين السهاء والأرض، فها أن تمسّ الأرض حتى تختفى دون أثر! فها أن قامت انتفاضة ٢٥ يناير، وسُمح لهؤلاء بالحركة الطليقة دون خوف، أو حاجة إلى التعاون مع أمن الدولة كها كان الحال من قبل، حتى أنشأوا حزبا ولنور، بمرجعية تسيطر عليها «رموزهم»، كها في حزب الإخوان المُسمّى الحرية والعدالة. ثم ألقوا بكل ثِقلهم خَلف العملية الإنتخابية، والبرلمان، إذ وجدوا أن سَيكون لهم عديدة تبين ما يستندون عليه في هذا، إلا قول الشيخ محمد عبد المقصود بأن الألباني وبن عثيمين قد أباحاها، وكأن هذا القول لم يكن موجوداً قبل ٢٥ يناير!

والعجيب في الأمر أنهم لا يزالون يقولون بتكفير من لم يحكم بها أنزل الله، أو من رفض الشريعة، لكنهم، ما أن يتوجّه الحديث إلى المجلس العسكريّ، يرجعون إلى القول بطاعة الحاكم، ولا يجرؤون على تكفير أمثال شاهين الذي صرح بأن الدولة العلمانية لا بديل لها عند المجلس العسكريّ!

فأمر السلفيين أنّ إتجاههم لا يطرح تصوراً حقيقياً مقبولاً للوضع القائم، ولا يمكن أن يعرف الباحثُ أين يتجهون في معاملتهم مع السلطة القائمة، أيقفون في وجهها إن حاربت الشريعة، أم يقنعون من الغنيمة بعشرين بالمائة من المقاعد، وينتكثون إلى لعبة الديموقراطية التي كفروا بها من قبل؟ هذا ما ستكشف عنه الأسابيع القادمة.

فالرابط إذن بين التأصيل النظري والطرح العملي مقطوعٌ غير موصولٍ في إتجاه هؤلاء السلفيين، كما بينا، مما يجعل التنبؤ بردرد أفعالهم، أشبه بضرب الودع منه بأي شئ آخر.

### دعوة أهل السنة والجماعة لإحياء الأمة

وهي جماعة من الشباب الذي التزم بدعوة أهل السنة والجماعة، كما قدمها الشيخ الفاضل عبد المجيد الشاذلي. والشيخ الشاذلي، ليس كغيره من الدعاة، ممن يترك الجانب التنظيري سداحاً مداحاً كما يقال، وكما تفعل الإخوان، كما لا ينأي بنفسه عن التصدى للواقع العملي، بأقصى تَجانُسٍ ممكن كما يراه ويؤمن به. ومن ثم، سنقدم الطّرح الذي قدّمه فضيلته، كممثل لهذا القطاع الهام من المسلمين.

الطرح النظري: والقاعدة النظرية التي ينطلق منها الشيخ الشاذلي، ثابتة لم تتغير، من حيث أصولها، فهو يرى الحاكمية الشرعية والولاء والبراء أصل من أصول التوحيد، وأن البدعة شرٌ محَضٌ، وأن من لم يحكُم بها أنزل الله كافرٌ، كمن رَضي بالعلهانية ونادى بها ودَعمها وقاعدته النظرية مؤصّلة في كِتابه حَدّ الإسلام.

وقد التزم الشيخ الشاذليّ ما انبنى على طرحه النظريّ طوال العقود السالفة منذ أن فكّ الله أسره في منتصف السبعينيات، إلى أن وقعت أحداث ٢٥ يناير. وقد قدّم الشيخ أطروحته النظرية في عُجالة اتسمت بالوضوح، في الحلقة التي وضَعتُ وَصلتها هنا لمن أراد http://www.youtube.com/watch?v=B5hfle3MzHE، تحت عنوان الأوجة الصحيحة والخاطئة لمشاركة الإسلاميين السياسية

وفي هذه الحلقة، أكد الشيخ التزامه بكل التفاصيل العَقَدية التي نَصَرها من قبل، إلا إنه أضاف طَرحاً نظرياً جديداً أسسه على المناط الحالي للأمور بعد الثورة، واستلهام أحداثها، ومن ثم غير بعض اجتهادات وسواءاً وافقنا عليها أم خالفنا، فإنها اجتهادات مؤصّلة، لم تُترُك ليرجُم الناسُ بشأنها الغيب، كما فعل غيره.

فمن الناحية النظرية، يفرّق الشيخ بين رؤيتين للواقع، أولهم رؤية إصلاحية ترى أن الواقع إسلامي شرعي، وأن المطلوب هو العمل على إصلاحه لا تبديله، كما ترى الإخوان في العهود السابقة. وذاك الواقع هو ما عاشه سيد قطب، وانبَنت عليه أقواله ودارت حوله أفكاره، من ناحية أن الأمر يحتاج إلى مفاصلة للتبديل لا للإصلاح، فأراد أن يحمي حمى

التوحيد المُغبّش في عقول الناس. ورؤية أخرى، في واقع جديد، ترى أن الواقع، وإن كان لا يزال جاهليا، إلا أن المشاركة فيه مبنية على أنّ الوضع الآن يختلف عنه أيام سيد قطب، من حيث أنّ التوحيد قد صار أكثر تحديداً وقبولاً عند الناس وعند العاملين في الحقل الإسلاميّ، وأن دخول المسلمين الآن في العملية السياسية الإنتخابية ومشاركتهم فيها، هو من أجل أن الوضع بات صراعاً على إسلامية الدولة، لا من أجل الإصلاح كما كان من قبل، فهو اشتراك ضرورة. وإسلامية الدولة لا تعنى أنها تصبح دولة إسلامية على منهاج النبوة، بل لتصبح دولة «ليست علمانية»، في المرحلة الحالية، ثم يستمر الصراع لإقامة الدولة الإسلامية الصحيحة بعد مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحسين أحوال الناس، وتلبية حاجاتهم التي تصرفهم عن التفكير في التوحيد أو في غيره. ومن ثمّ، فهو لا يرى أنّ المشاركة تنافي تأصيل التوحيد والإتجاه العلميّ في نشره.

فالأمر إذن الآن، كما يقول في هذا الطرح، يجب أن يكون قدراً مشتركاً بين أي توجه اسلامي وهو منع علمنة الدولة، فهي مشاركة تكتيكية لا استراتيجية، تمهد لما بعدها. وقد أسماه مشاركة المانعة (أي لمنع الضرر)

وقد اشترط الشيخ لهذه المُشاركة ثلاثة شروط:

- \* عدم التفريط في العقيدة وثوابتها.
- \* أن يكون من خلالها كسب أرض لا خسارة أرض.
- أن تكون الاقتناص حقوق ضائعة، دون تقديم تناز الت.

ثم النوع الثاني من المشاركة، وهو مشاركة التعاون إذ هو لم يهانع في التحالف مع القوى العلمانية الوطنية المخلصة في هذا النوع الثاني من المشاركة، لا العميلة التي يُطلق عليها «علمانيو ثقافة كامب ديفيد»، ، بشرط حفظ الثوابت الثلاثة.

ثم، ما أسماه المشاركة القديمة، وهي النوع المرفوض، وهو المشاركة التي تنقض الثوابت الثلاثة، كلها أو أحدها، كم كان يحدث في السابق.

الطرح العمليّ: وهو واضح مما سبق، مبنيّ عليه، فإنه يُجوّز دخول البرلمان، بل يراه واجباً يأثم تاركه، بناءاً على ظروف المرحلة الحالية، من تربّص العِلمانية بالدولة الناشئة، للإنقضاض عليها وسلبها هويتها ودينها.

أما عن التظاهرات والإعتصامات، فقد بين الشيخ الشاذلي أنه لا يهانع فيها، كما أورد على صفحته بالنت، وكما أرسل إلى، تعليقا على إحدى المقالات السابقة.

فالرابط إذن بين التأصيل النظريّ والطرح العمليّ عند الشيخ الشاذليّ، موصولٍ ممهدٌ لا عوج فيه، وهو أليق بطريقة الشيخ الأصولية، ومنهجه التأصيليّ.

وبين هذه الأطروحات الثلاث، تجد أن كل علم من أعلام الدعوة منتسبٌ اليها وحدها، أو متفرق الرأي بينها.

فالشيخ حازم ابو اسماعيل، يتفق مع الطرح النظريّ السلفيّ، ولا يبعد عن الطرح الشركيّ السلفيّ، ولا يبعد عن الطروحتهم الشكليّ التأصيليّ، وإنها يخالف السلفيين في بنائهم العمليّ الهشّ، الذي لا يوافق أطروحتهم النظرية، ويؤكد على أهمية الميدان ومواجهة العسكر أكثر مما يؤكد عليها الشيخ الشاذليّ. وعلى ذلك يجرى الشيخ رفاعي سرور وأمثاله من العلماء المجاهدين.

ثم، آن أوان أن أوضّح ما أرى في هذا الأمر، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان.

الطرح النظريّ: وإنى لا أخالف الطّرح النَظريّ الذي وجّهه أخي الجليل الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، سواء في التوحيد، فنحن فيه مدرسة واحدة، أو في تقييم الواقع من حيث ضرورة مجابهة الكفر في أية صورة ظهرت، كما بينت في مقالاتي السابقة، وعليها صَرّحت بعد الثورة، بحِلِّ الإشتراك في الإستفتاء، وأرجأت القول في البرلمان لحين يأتي الحين. ثم، قلت بحِلّ أو نَدب الإشتراك في الإنتخابات، لمّا ظهر دفع العلمانيين نحو الإستيلاء على البناء التشريعيّ، ثم لمّا رأيت أنها تُصرِف الناس عن الخروج لإسقاط المَجلس العسكريّ، وهو مقاما مقصودهم من التأكيد على إجرائها في وقتها، قلت بحُرمتها ذريعةً، لا أصلاً. وهو

ما دفع أحد القراء لأن يرميني بالذبذبة والسَّطحية! وإنها هو، مسايرة لقاعدة تغير الفتوى حسب تغير الحال، مما لا يعرف قدرَها إلا العلماء. أما حلّ المشاركة في الإنتخابات، فقد ذكرت من قبل أن الإنتخابات في حدّ ذاتها وسيلة لهدف، ليس هدفاً بذاتها، فإن أنتجت نظاماً إسلامياً، ودفعت الكفر عن الدِّيار، فلا يمنع عاقل من الإشتراك فيها. وإنها منعنا من المشاركة فيه من قبل بالمنهجية الإخوانية، لما بُنِيّت عليه من شَراكة تستلزم الشِرك، في صورة مُشاركة، فالمجلس الناتج هو مجلس شِركيّ دون تحقيق أي نتيجة للمسلمين.

الطرح العمليّ: والحق إنى أخالف الإتجاه الإخوانيّ تمام المخالفة، كما لا أتفق، لهذا السبب ذاته، مع طرح الشيخ عبد المجيد في بعضه، وإن اتفقت معه في بعضه الآخر.

فالشيخ الشاذليّ يعتبر أن الإتجاهات الإسلامية، تشترك معه في طَرحِه النظريّ، ومن ثم، هم يعلنون المُشاركة من باب المُانعة، وأن البرلمان القادم هو بابٌ للوصول إلى الدولة المسلمة، من حيث لا يمكن الآن، تحت الظروف الداخلية والخارجية أن ننشأ دولة إسلامية حقيقية. وهو، فيها أرى، كلامٌ لا يُمثل الحقيقة الواقعة.

فالإخوان لم يُغيروا من فِكرهم، الذي أسهاه الشَيخ المُشاركة القديمة، شئ على الإطلاق. بل إنهم أوغلوا فيها لدرجة أنهم رفضوا أن يرشحوا أو يساندوا مرشحا إسلامياً، كالشيخ حازم. هذه الثقة التي يلقيها الشيخ عبد المجيد في الإخوان، هي ثقة في غير موضعها. وهو بالذات، الأحرى بأن يعلم هذا تمام العلم. الإخوان لن يصطدموا بالمجلس العسكري مهما كان السبب. الإخوان لم يدعموا أي موقف رجولي تمليه شهامة الإسلام. هل نسينا موقفهم من كاميليا وأخواتها؟ لم يُصدِروا حتى بياناً بالإستنكار! ماذا عن حبس الشيخ يحي؟ هم يستنكرون على من ذَّكر البابا بِشَرِّ، لكن يضعون ذيولهم بين أرجلهم إن كان الأمر يتعلق بإسلاميين. الإخوان لا يزالون على تبنى قول بن عباس «كفر دون كفر»، في غير مَوضعه، وهم لا يزالون يُعلنون أن طريقتهم العملية مَبنية على التوافق لا التَدافع، وهم يقصِدون التوافق مع كافة الإتجاهات العِلمانية، بدليل موقفهم من البرادعيّ. فدعمهم ليس دعاً لهذا التصور، إلا إن كان من باب إختيار أسوأ الضّررين،

وهو ما يجب بيانه إن أردنا القول به. لذلك فإن إعتبار أنهم ممانعون مجاف للحقيقة مجافاة مؤكدة، أو إنهم، في مشاركتهم، قد أخذوا شرعيتهم من الإعلان الدستوري لطارق البشرى، وفيه المادة الثانية. وهذا القول الأخير، يعتبر تبسيطا شديداً للأمور إذ الجيش حريصٌ على المادة الثانية التي تؤكد على مبادئ الشريعة لا أحكامها، استغفالاً للشعب، واستدراجاً للمُتبسِّطين من التيارات الإسلامية.

ثم إن تصوّر أن الثورة الثانية هي مقصودة لضرب الإنتخابات، وإسقاط التيارات، غير صحيح في نظرى، إذ إن العسكر قد تصرّفوا في هذا الأمر من وَحى السّاعة، فأرادوا ضَرب المعتصمين، وإنهاء أي تجمع قد يكون منظماً ليوم السبت، ولم يحسبوا حساب أمثال الشيخ حازم أبو اسهاعيل، ثم لم يعرفوا كيف الخروج من هذه الورطة، إلا بالتأكيد على الإنتخابات في موعدها، مع صرّح بوقهم شاهين للتأكيد على أنه سَيكون بَرلاناً صُورياً على أية حال.

ثم إنه يجب أن نتصدى بوضوح للسؤال الذي يتناول مسألة إباحة الإشتراك في البرلمانات اليوم، بعد مَنعها طوال العهود السابقة، هل كان المَنع عقدياً، أم مصلحياً؟ وهي نقطة لا تزال غير مطروقة في أيّ من طرحيّ السلفيين ودعوة أهل السنة والجهاعة، وإن كانت واضحة جلية في مذهب الإخوان، أن المنع والإباحة في هذا الأمر يتعلق بالمصالح والمفاسد، ولا مكان للناحية العقدية فيه. وهذا التساؤل يشغل بال الكثيرين من شباب دعوة أهل السنة، وإن لم يشغل بال أبناء السلفية لنزوعهم للتقليد والسير وراء المشايخ مها قالوا.

ولا أريد أن أتحدث باسم الشيخ الشاذليّ، ولكنى كنت أقول بتحريم دخول البرلمان في العهد السابق من باب العقيدة، ومجانبة الشرك، لا من باب المصلحة، وإن كان تجنب الشرك هو مصلحة في ذاته، إذ إن المقصد العام للعقيدة والشريعة هو جلب مصالح العباد في الدنيا والآخرة، كما هو مقررٌ في علم الأصول. فإرتباط الجانب العقديّ بالمصلحة والمفسدة غير مقطوع، بل مَوصولٌ مؤكد. والجانب العقديّ في ذاك التحريم يقوم على أمرين:

ان المجلس النيابي يتحاكم إلى شِرعة الجاهِلية، ويضع قوانيناً تضاد ما أنزل الله، وأن مرجعيته جاهلية كفرية.

٢. أنّ إشتراك الإسلاميين لن يغير من مناط التحريم شيئاً، لعوامل عدة، منها أنهم أضعف قوة وعدداً للتغيير. وقد تشتبه هذه النقطة بأنّ التحريم قائمٌ على حساب المصالح والمفاسد، ونصَحِّح هذا التوهم بأنّ هذه النقطة تتعلق بالقدرة على التغيير، وهي مطلوبة في التصور العقدى قبل العملي، إذ إنها مهمة الرسالات وعمل الأنبياء، أن يتمّ التغيير من حكم الجاهلية إلى حكم الإسلام، إن تحققت القدرة، فإن تحققت ولم تُستغل كان الإثم أوالكُفر، حسب وضع المُخالف.

وقد ذكرت في بداية الثورة أنّ الوضع الجديد الذي نشأ نتيجة الخلخلة في البناء الكفريّ القائم، من إزالة رأسه وبعض رموزه، وإسقاط دستوره، وإعلان مواد دستورية مؤقتة تحل محله فيها أسموه بالفترة الإنتقالية، يغيّر من مناط التحريم العقديّ، في كلتا الأمرين اللذين ذكرناهما. فبالنسبة للأمر الأول، لم يعد هناك مجلس نيابيّ تشريعيّ أصلاً، بإسلام أو كفر، وإنها استلب الجيش السلطتين التشريعية والتنفيذية بصفة مؤقتة، كها هو مُعلن، لحين تشكيل المجلس الجديد، وتحديد هويته من خلال عملية الإقتراع. هذا الأمر فتح باب القدرة على التغيير بطريقة سلمية، إن كانت فرصة نجاحها تكاد تكون معدومة إلا إنه لا يصح تركها بالكلية. بل الأصح أن لا نَجعلها تشغلنا عن المنهج الأصلي الربانيّ في التغيير، والذي يَنبع من مبدأ أن الكفرَ لا يُزاح إلا بالقوة، سِلمية أو مُسلحة. ولهذا السبب راوَحْتُ بين إباحة الإنتخابات مؤخراً ثم تحريمها لمّا طَغَتْ على الأصل.

أما الأمر الثاني، فإن إمكانية التغيير أصبحت أمراً واقعاً محسوساً، تتنازع فيه قوتان، إحداهما الغالبية المُسلمة، والثانية هي الأقلية العِلمانية الكَافرة، ومن خلفها المَجلس العَسكريّ يمْكُر مَكْرَه، ويُزَيّن إثمَه. فأن نترك هذه القوى تسيطر على المَسرح التشريعيّ، ولو صُورياً، دون أن نحاول السيطرة عليه، بحقنا، هو إثم بلا أدنى شك، فإن الأمر لا يزال في مرحلة التكوين، ولم يُبنَى البناءُ بعد، فأن يقال أنه إن حاول أحد الكافرين وضع لبنة في البناء، حَرم علينا أن نبنيه لحماية حقنا، لهو منطق أخرَق. أما الأمر من قبل فقد كان وضع لبنة مسلمة في بناء كافر مهترئ قائم أصلا، وشَتّان بين الصورتين، لمن عقل.

أما عن إمكانية قيام الدولة الإسلامية، فإنني أرى، والله تعالى أعلم:

- أنها لن تقوم إلا بسنة التَدافع الحقيقيّ، لا البرلماني، وإن كانت السَيطرة على أجهزة التشريع تمنع من تشريع ما يخالف الشريعة، نظرياً.
- \* أنه يمكن أن تقوم الدولة الإسلامية كاملة، دفعة واحدة، بأن تعلن مبادؤها وغاياتها، ثم يكون التَطبيق مَرحلياً حسب ما تقتضيه الشريعة ذاتها من مرحلية وتدرج. فالتدرج يكون في التطبيق لا في الإعلان، كما عَلمنا المنهج الإلهي، حين أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا إله إلا الله»، ثم نظم الدولة وأحكامها في ثلاثة وعشرين عاماً تلت.
- \* أن ذلك التصور لن يَتحقق إلا بالخروج على العسكر، خُروجاً تاماً، وإسقاط مجلسهم، مها كلف الأمر، دون مداورة ولا محاورة، ولا مطالبة ولا شجب.
  - \* وأن الشباب المسلم على استعدادٍ لتقديم الثمن.
- \* وأن موضوع الحِفاظ على الدم، الذى تعلّل به محمد عبد المقصود، هو حق في إطار باطلٍ، وإلا حَرُم الجهاد رأساً، لأنه يستلزم سفك الدماء، وأنه من البيّن أن العسكر لن يَرضَخ لكلهات ولا تهديداتٍ ولا شجب ومطالبات، فتعيّن الخروج السلميّ عليهم، كما حدث في ٢٥ يناير. فمن عضد ٢٥ يناير، وجب عليه تعضيد مثله وإلا كان التناقض والتخاذل والبلبلة.
- \* ثم إن الفرصة قوية لو اتّحدَت الكلمة، فإن العَسكر أضعف مما تتصورن كما رأينا من سقوط حسنى مبارك، و «إِنَّمَا ذَلِكُمُ ٱلشَّيْطَنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ » ال عمران ١٧٥.
- \* وأن التخذيل عن المشاركة في الوقوف في وجه العسكر فيه إثم أشد كثيراً من التخذيل عن الإنتخاب، إن تعذر الجمع بينها، لأن الإنتخابات، في هذا الواقع الذي يسيطر عليه المجلس العسكريّ وشاهينه، وسيلة نكاد نجزم بعدم جدواها،

بين القوة السلمية هي التي أتت به أتت به، من الإطاحة بالمخلوع مما رفع اسم السلفيين وشأنهم بين الناس، وأتي بالإخوان إلى الصفوف الأولى في الإنتخابات.

\* ثم إن حسابات القوى الخارجية لا يجب أن تمنع من فرض الحقّ، مع القدرة عليه داخلياً، ففي التنازل عن إعلان الدولة المسلمة، خسارة أرض بتعبير الشيخ عبد المجيد، وبل وتغيير ثوابتٍ هي تأجيل البيان عن وقت الحاجة، والصمت عن الحق دون معارض له، ذلك على حساب أن المسلمين أغلبية، وأن هذا الإعلان لا يجب أن يكون استفزازياً طفولياً، مع مدّيد التفاوض على قواعد اللعبة الجديدة مع الغرب، دون تنازل عن الثابت الأول، وهو «لا إله إلا الله»، وبروح «اللهيئ قَالَ هَمُ النَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَ ٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَنَا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» العمران ١٧٣.

\* أن الواجب الشرعيّ هو هذا الخروج والإعتصام، في وجه أية محاولة جديدة للعسكر، يظهر منها رائحة الوثيقة، سواءاً بواسطة المجلس الإستشاريّ المدنيّ الكرتونيّ، أو بغيره من الجُهنّميات التي يَتفنّنون فيها.

ومن هنا نذهب إلى أن التوافق الذي تسعى اليه الإخوان هو من صميم أطروحتهم، وأن الإضطراب الذي يعيشه السلفيون، هو من غياب أطروحتهم العملية، وتناقضها مع التصور النظري. وأن البديل الحقيقي هو فيما عرضنا من طرح.

بعد هذه الإطلالة على المذاهب النظرية والعملية للتجمعات الكبرى على الساحة السياسية الإسلامية في حاضر مصر، فإننى أدعو الجميع، إلى توحيد الصف، ورفع راية التوحيد، والإستعلاء على الخِلاف، ومديد التوافق، مع الإسلاميين لا مع العلمانيين، فالحق بين، والباطل بين، والثمرة ناضجة، وما تحتاج إلى يد الجهاعة تقطفها.

فإن تعذر هذا، وهو صعبٌ جداً، فعلى شباب المسلمين أن يأخذ المبادرة، وأن يسير حسب ما تهديه اليه الفطرة، لا ما تمليه عليه بعض المشايخ، ممن شذّ وخالف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# ماذا يتوقع المسلمون من حُكم الإسلاميين؟ ٤-١١-٢٠١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن على الواقع المصرى اليوم، هو كيف سيكون الحكم في مصر بعد أن أخذت الإخوان الأغلبية، ومن ورائها السلفيون؟ ما الذي يتوقعه المصريون، والمسلمون، من أبناء هذا البلد من هذه الإتجاهات، التي ظهرت على الساحة نتيجة انتفاضة ٢٥ يناير؟ أهو فارق نوعي مؤثر أم فارق دعائي محدود؟

وبطبيعة الحال، فإن الكثير من الإجوبة تتوقف على عدة أمور، أولها وأهمها كيف سيحكم العسكر إنتاج الدستور الجديد، وماذا سيؤول اليهم من قوة وسيطرة على البرلمان، حرية التشريع، وماذا سيؤول إلى رئيس الجمهورية من سلطات، يلقيها له المجلس العسكري، بعد أن يفرغها من محتواها.

لكن السمة الرئيسية التي أرى إنها ستسود المجلس القادم، هي المعارضة القوية والعداء الظاهر بين كتلة الإخوان، وكتلة السلفيين. والمتوقع في هذا الواقع أن يتحالف الإخوان مع الليراليين في غالب رؤاهم ضد السلفيين، بشكل عام.

وما يهم المجتمع المصريّ عامة في هذه الحكومة المرتقبة، بعد أن يجردها العسكر من السلطة الحقيقية، هو كيف سيتعامل الجهاز التنفيذي مع الواقع المتخلف إقتصادياً وإجتهاعياً. وما يهم المُسلمون منه هو كيف سيتعامل هذا المجلس التشريعي، والحكومة التي ستنبثق عنه، آجلاً، مع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية خاصة، سواءاً في الناحية الإجتهاعية، أو الناحية الإقتصادية أو السياسية.

ففي الجانب الحياتيّ البحت، فإن التوقع أن يكون هناك بعض التحسن في الأداء الحكوميّ، من ناحية أن منتسبى الإخوان «يفترض» أنهم أكثر «أمانة» وأقل فساداً من العلمانيين، مما يؤدى إلى تحسن الخدمات، وتقليل السّرقات والمحسوبيات. إلا أنه يجب أن

نكون على علم بأن الإخوان أو غير الإخوان، ليسوا ملائكة يمشون في الأرض مطمئنين، بل سيكون هناك المحسوبية والتحايل والسرقة والرشوة، والتدليس، إذ إن هذه الأمور قد صارت جزءاً من الثقافة المصرية نتيجة ستين عاماً من المهارسة، والتي تربى فيها منتسبى الإخوان والسلفيين كغيرهم من الناس. والأمر ليس أمر نواب في البرلمان لا غير، بل هو كذلك أمر الشعب العامل الذي لم يتغير، ولم يخرج عن عاداته التي شبت معه في العُقود الأخيرة. ومن ثم، فإن ذلك هو التحدى الخطير لدى الحكام الجدد لتغيير الثقافة الهادمة التي تسود حالياً بين أبناء الشعب المصري، وتسرى في كافة طبقاته.

ولعل قصة إعتراضية بسيطة هنا توضح ما نقصد، فمنذ عدة ايام، تحدث إلى أحد الأخوة عن شاب «سلفي» اسمه حسام أبو البخارى، قد دعى إلى لقاء على قناة فضائية، وانه سأله النصيحة فيها يقول، فاشار اليه بأن يذكر فيها يذكر مقال ترجمته عن النيويورك تايمز تحت عنوان :البنتاجون يضع رهانه في مصر على جنرال مصري (مقالٌ مترجمٌ)» وذلك في ١٢ مارس ٢٠١١، وأوصاه بها هو من أخلاق المسلم أن يذكر المرجع الذي وجده فيه. فها كان من هذا البخاري إلا أن «نفش ريشه» على الهواء، وذكر المقال وعلق عليه، دون ذكر مصدره، وكأنه هو من بَحَث ونقب، ودرس وترجم، فاستحل جهد غيره، دون حياء أو خجل، وما كان من صاحبه، الذي استأذن في النقل، إلا أن اعتذر أنه لم يكن يعرف الوجه القبيح لهذا الرجل. هذه هي النوعية من الناس التي تنهيأ لإستلام الحكم في مصر!

أما عن الحكم الإسلاميّ، فإن الحُكام الجُدد، ليسوا أقرب اليه، فيها أرى من العلمانيين الوطنيين، إلا قليلاً. ودعنا نلقى نظرة على معنى الحكم الإسلاميّ، وصفاته لنعرف صحة أو بطلان ما أدعيت.

الحكم الإسلاميّ كما نعرفه، له مرجعيته الخاصة، التي هي أعلى من مَرجِعية الدستور ابتداءاً، وهي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وهذه الصفة هي التي تحكم هَويّة الحاكم، إن مسلم أو علمانيّ. ثم بعد المرجعية العليا، تأتي سمات الحكم الإسلاميّ، وهي التي تنقسم إلى قسمين، السمة العامة للمجتمع، والأحكام التي تطبق على مواطنيه.

والسمة العامة للمجتمع الإسلاميّ تظهر في منظومة من القيم الإجتماعية التي تتعاون على نشرها الدعوة والتقنين. فإنه من الغريب أن يكون هناك مجتمعاً مسلماً مثلاً، يرضى ببيع الخمور جهاراً نهاراً، أو أن يصدر تراخيص مثل هذه المحلات. وغريباً أن تحمى الشرطة «الإسلامية» ملاهي الدعارة وشواطئ العري. وغريب أن يرخص بأفلام تنشر الجنس المباح والشذوذ المتاح، وتمر على الرقابة «الإسلامية» دون اعتراض. هذه سمات إجتماعية لا تجتمع وأي مجتمع مسلم يقوده «إسلاميون»، يريدون الإسلام الصحيح.

أولئك الذين يصفهم الله كممثلين لدينه، قائمين بحقه، إن أخذوا المسؤولية وتربعوا على سدة الحكم، هم «اللّذِينَ إِن مَّكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَواةَ وَءَاتَوُا النَّرْكُوةَ وَأَمَرُوا على سدة الحكم، هم «اللّذِينَ إِن مَّكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَواةَ وَءَاتَوُا النَّرْكُوةَ وَأَمَرُوا بِاللّهُمُ وَفِي اللّهُمُ وَفِي اللّهُمُ وَفِي اللّهُمُ وَفِي اللّهُ عَن اللّهُ عَن اللّهُ ويدخل في يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةً اللّه العسكر، خشية من الدائرة.

فإذا نظرنا إلى الإخوان، وجدناهم قد بينوا أنه لا يجب على المسلمين أن يعتمدوا عليهم في بناء حكم إسلامي، ولو أخذنا بالتدرج المشروع في تطبيق الأحكام الشرعية. فهم لا يؤمنون بتطبيق الأحكام الشرعية، بل بمبادئ الشريعة التي تشترك فيها مع كافة قوانين الأرض. كما أنهم يرون أن تطبيق الشريعة لا يكون إلزاما قانونياً بل أخلاقياً. يقوم به الأفراد، وليس للحاكم تقنينه، أو التدخل فيه. وأعلنوا أن العري والخمور ستظل على إباحتها تبعا لمبدأ الوسطية، كما رأينا من إسلاميو تونس والمغرب! وهم في هذا كله يرون أنها سياسة شرعية وحنكة سياسية، ولا يرون ما فيها من إثم وخروج عن الشرع، ومجافاة لحكم الله ورسوله، وقرب للعلمانية وبعد عن الإسلام.

الإخوان يرون الدولة شراكة بين الإسلام والكفر، وأنهم يجب أن يفسحوا المجال للكفر، بصفته موجودٌ قائمٌ على أرض الوطن، أن يتمتع بفرض بعض أفكاره، وأن يصبغ للمجتمع ببعض صبغته. وقد ذكرت من قبل أنه من اشد الخطأ أن يحسب جماعة الإخوان على أنها جماعة إسلامية، ففي هذا غبن لها وللإتجاه افسلاميّ جميعا، بل هي «جماعة وطنية»

ذات مرجعية توافقية عامة، يجتمع تحت لوائها كلّ الأديان والمذاهب، فهي من هذا المنظور، ماسونية التوجه لا إسلامية المرجع. ويخطأ من ظنّ أن ليس في الماسون مسلمين مصلين، بل إن منهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، رائدا الإتجاه الإصلاحيّ في العصر الحديث، وهو الإتجاه الذي تنتمى اليه هذه الجاعة الوطنية شبه الماسونية الحديثة.

وإذا نظرنا إلى السلفيين، وجدنا أنهم على سذاجة وقلة خبرة، فإنهم أقرب إلى تطبيق الشرع، إن ابتعدوا عن وسائل الإخوان، وكفوا عن اتخاذهم المثل الأعلى في السياسة. لكن يعيبهم ضعف رموزهم، وتخاذل مشايخهم، واستسلامهم لمن بيده السلطة، تديناً. وهي حالقة في مجال السياسة عامة، والسياسة الثورية خاصة.

الحكم الإسلامي هو تطبيق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، هو الحكم بها في كتاب الله وسنة رسوله نصاً وإجتهاداً، مع الأخذ في الإعتبار بطبيعة الواقع، وما يمكن تطبيقه مما يجب التمهيد له. وإذا قلنا بالتمهيد ، فلا ندرى كيف يمهد الإخوان للسمة الإسلامية الإجتهاعية دون سنّ القوانين التى تنظم بعض المظاهر الإجتهاعية، فمثلاً ترك النساء المتكشفات العاريات يدفع إلى الخنا والزنا، فكيف يتهيؤ الجو الملائم لحدّ الزنا إذا؟ لا يتهيأ، وبالنسبة للإخوان لا يهم أن يتهيأ، لنه ليس في منهاجهم تطبيق حدّ الزنا، فإن دينهم لا يدعو إلى ذلك، بل يدعو إلى أن يمتنع الناس عن الزنا إختياراً، مع انتشار العري والمثيرات الجنسية والأفلام والأغاني الخليعة!!

إذن، فإن من واجب المسلمين أن يتهيؤا لحكم يشبه حكم الإسلام، وما هو بحكم الإسلام، بل هو حكمٌ مختلطٌ بين الإسلام والعلمانية والماسونية والقبطية، وما شئت من أديان الأرض. وليتهيأ المسلمون للصراع من أجل دينهم، مع العسكر المسيطر من وراء الكواليس، ومع الإخوان المسيطرون من أمامها.

هنا يأتي دور الشيخ حازم أبو اسماعيل وإخوانه من المجاهدين، أن لا تسقط منهم الراية، وأن لا يركنوا إلى حكم هؤلاء وكأنهم نالوا ما أرادوا، فالمعركة لم يحمى وطيسها بعد.

#### دعم الإخوان .. بين الضرورة العملية والمصلحة الدعوية ٥-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

خلُصنا في المقال السابق إلى أن ليس كل ما يتوقع المسلمون من حكم الإسلاميين حقّ متحقق، بل يجب أن يتفهم المسلمون حقيقة ما يجرى على أرض الواقع، لا في أحلام اليقظة. فللإخوان منهجهم الذي لا يحيدون عنه، كما أسلفا. والسلفيون، خاصة مدرسة الإسكندرية، ذات التأثير الأكبر على الإتجاه السلفي عامة، لا يتورعون عن التعاون الواضح الفاضح مع السلطة ضد الإسلاميين ممن يخالفونهم، وهو ما يجعلهم علامة استفهام كبيرة في البرلمانبل المسلطة ضد الإسلاميين من الإخوان، حيث أعلن متحدثهم أنه لا مانع لديهم من التعاون مع ساويرس وحزبه! من ثم، فإنه يجب خفض سقف التوقعات إلى القاع، فيما يمكن أن يحدث في الفترة القادمة، خاصة والعسكر يتربص بالدستور، وبصلاحيات البرلمان والرئيس المنتخب.

الإتجاه الوحيد الذي يمكن أن يُحدث تغيراً نوعياً في مستقبل الأيام، هو الإتجاه الذي نناصره عقدياً و فكرياً، وهو إتجاه أهل السنة والجهاعة، بكافة ممثليه، وعلى رأسهم الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، من الناحية الأكاديمية العلمية، وحركة الشيخ حازم أبو اسهاعيل من الناحية العملية التنفيذية. ففي هذين الجناحين، يكمن أمل الإسلاميين، لا في الإخوان ولا في السلفيين.

إلا إننى يجب أن أسجل هنا قلقيّ مما يَسود أبناء إتجاه أهل السنة والجهاعة لإحياء الأمة من مناصرة شديدة للإخوان في هذه الأيام، وهي المناصرة التي برّرها الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، بأنها تكتيك لا استراتيجية. ولكن الأمر أن العامة لا تعرف تكتيكا ولا استراتيجية، بل إن حسنت أحدا في أمرٍ، فقد حَسنته في جميع أمره، وإن جرّحته في أمر، فقد جرّحته في جميع أمره. هذا هو ديدن العوام.

وهذا القلق وهذا الحذر، نتيجة لعاملين، أولها، الإعتبارات العقدية التي تمنع من الدعم التام غير المُشروط أو المُقيد لهذه الطائفة الوطنية شبه الإسلامية، منها بدعية عقائدهم الصوفية/ الإرجائية، وتقاربهم مع الرافضة والليبراليين، واستحلالهم الشّراكة في الحكم

بالشرائع المختلفة كصنعة الأبستاق، بل وحرصهم عليها، دفعاً للضّرر بزعمهم. وما نعرف هذا، كمسلمين من أهل السنة، إلا إنه تفريط في الثوابت العقدية، وخروج على مبادئ التوحيد، وتوكلاً على الأسباب دون مسببها سبحانه. والعجيب أن معظم هؤلاء من الأشاعرة الصوفية، الذين لا يومنون بقضية التسلسل السببيّ أصلاً، إنها هو الهوى لا اكثر ولا أقل.

وثانياً، أن النتائج العَملية المُترتبة على الوقوف في صَفّ هؤلاء، دون التنبيه لخَرابهم، لن يكون في صالح الإسلام عامة، إذ سيكرسون في عقول العوام أن هذه هي طريقة الإسلام، وهذا هو منهجه «الوسطي»، ألم ينتخبهم الناس، كلّ الناس؟ خلاف ما سيكون من صورة علمانية للدولة، واستمرار المعاصى والكفريات كما هي.

والأحرى، أن يبيّن للعامة والخاصة، أن دعم مرشحي الإخوان، أو السلفيين، هو من باب دّفع أعلى المفسدتين، وتحمل أقل الضررين، مع بيان خراب عقيدتهم الإخوانية، أو طريقتهم العملية السلفية.

أما أن نعلن دعمنا للإخوان، دون بيانٍ واضحٍ، نعلم كلنا، ممن ينتمى إلى دعوة أهل السنة، أنه الحق، فهو مما لا يجب أن يتبعه أبناؤنا في هذه المرحلة التي، وإن تميزت بطابع السياسة الماكر، إلا أنه لا يصح أن نسلك هذا المسلك، لعدم جدواه، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

فالقول بدعم هؤلاء في الإنتخابات، دفعاً لبلاء العلمانيين، صحيحً لا شك، بشرطين، أولهما أن لا يُبطّأ الحركة في الميدان، ولا يصرف الهمة عنه، فيظن من ظَنّ أننا قد وصلنا إلى الحكم الإسلاميّ! والثاني، أن يَصحَب ذلك بياناً واضحاً، يفضح المشاكل العقدية والحركية لهذه الجماعة، بما يترك لأهل السنة بابا مفتوحاً ينفذون منه إلى الدعوة الصحيحة من ناحية، ويعذرهم أمام الله سبحانهن بقولة الحق، دون تلجلج أو مداراة.

# المُشهد المُفروض ٥٠ والمبدأ المَرفوض ٢٠١١-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صَرفتُ أكثر من رُبع القرنِ الماضى، أعيشُ في الغرب، أتأمل وسائله وطرقه، وأشاهد مَسالكه وسبله، مما أرى واجباً عليّ، إن مدّ الله في العمر، أن أدون طرفاً من هذه المشاهدات، التي تأتي من واقع الحياة بين الناس، لا من سَهاع أو اطّلاع. إلا إني أسبق بالقول أننى لم أغِب عن مصر لحظة، بفكر أو بقلم، ولم أتواني أن أواكب أحداثها يوماً بيوم منذ أن غادرتها مضطراً عقب مقتل السادات عام ١٩٨١. منذ ذلك الحين وأنا أشتاق اليها، وأعمل على العودة إلى ربوعها بشكلٍ دائم، ما استطعت إلى ذلك سبيلا. ولا زلت أردّد قول شوقي

عَهدِ الوَفاء وإن غِبنا مُقيمينا شيئاً نَبُلُ بهِ أَحْشاء صِادينا ما أَبْعَدَ النيلَ إلا عن أمانينا ياسًاكنى مصر إنّا لا نَزَال على هلّا بَعثتُم لنا من مَاء نَهرِكمُ كُلُّ النِناهِل بعد النيل آسِنَـةٌ

وفي خلال هذه السنين المتطاولة، شاهدت العديد من العمليات الإنتخابية، في انجلترا وكندا وأمريكا. لكن الذى أريد أن أسجّله اليوم هو أنه خلال هذه السنين لم أشاهد، ولا مرة واحدة، بدلة عسكرية تظهر في وقت الإنتخابات، بأي شكلٍ من الأشكال، ولأي غرض من الأغراض. لا وجود للعسكر في الحياة المدنية، على الإطلاق. بل ما رأيت، يعلم الله، إلى يومي هذا، رجلاً يرتدى بزة عسكرية في شارع من الشوارع، ولم أر سيارة عسكرية، إلا مرة أو مرتين، في طرقٍ ريفية جانبية.

ثم انتقل إلى المَشهد في مصر، بل في عالمنا العربيّ كله، فإذا العَسكر من حولنا في كلّ مكان! نحن محاصرون بالعسكر، فعلاً لا قولاً. كيف يخرج عسكريّ يتحدث عن دستور البلاد، كما يفعل شاهين الفساد؟ كيف يصدر عن عسكر قوانين تحكم العباد، أيا كانت طبيعتها؟ كيف يخرج هؤلاء من جحورهم، يأمرون وينهون في أهل البلاد، وفي شؤون حياتهم ودولتهم؟

كيف يتحكم في العقول المصرية العالمة ذات الخبرة، مجموعة من راسبي الثانوية العامة، أو أقرب إلى راسبيها؟

ما هي هذه الأسماء الغريبة التي لم تشارك في حياتنا السياسية ولا الثقافية ولا الإجتماعية من قبل، والتي لا يصح أن تشارك فيها الآن، ولا في أي آن؟ من هو هذا الملا وبدين والعصار والفنجرى وشاهين وعنان؟ ما هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان؟ إن كان للعامي أن يعرف إسما من العسكر، فلعله، وأقول لعله، يكون الطنطاوى كوزير للدفاع (خيبة الله عليه)، أما من عداه، فهم مجاهيلٌ في مجاهيل. كأنهم مديرو مؤسسة للتخطيط والإحصاء، على سبيل المثال، ثم إذا بهم أسياد البلاد يُملون عليها قراراتها المصيرية.

لم نر، في الغرب، بَزّة عسكرية على شَاشة التلفاز إلا يوم أن يستدعيها مجلس النواب، بل ولجنة الشؤون العسكرية في مجلس النواب (أو الكونجرس)، لمحاسبتها على أمر أو لمساءلتها فيه. ثم تختفى هذه الشخصية مرةأخرى في مكان عملها، إلى تقوم حرب، فتعود للظهور، في خلفية الصورة من وراء الرئيس ووزرائه.

أما هذه المهزلة، التى نعيشها، والتي تجعل صورة شاهينهم تصبّحنا وتُمسينا، فهي إنها تقع في بلادنا لسبين، أولها أننا لم نعرف معنى الحرية بعد. بل يشيع هؤلاء على التلفاز، وتشيع أدوات إعلامهم العميلة، أننا نعيش الديموقراطية أول مرة، لترسّخ في الأذهان أن الديموقراطية لا تتعارض مع وجود العسكر من حولنا في كل مكان، يحاصروننا ويلقون في روعنا أننا أحرار! يملون علينا دستورنا، ويحددون مهام رئاستنا، ويقفون بعد ذلك حراساً على الخراب، يحمونه ويرعونه. لكن، نحن «برضه» أحرار!

أم ثانيها، فهو أن «رموزنا» لا يعرفون، هم أنفسهم معنى الحرية، فقد عاشوا كلهم بلا استثناء منذ رأت أعينهم النور، أو منذ نعومة أظفارهم على أحسن تقدير، تحت ظل حكم العسكر، فتعودت أعينهم رؤية العسكر، وبزات العسكر، وتحكمات العسكر، وتدخلات العسكر، وغابت عن أعينهم معاني الحياة الحرة، على حقيقتها. وليست هذه «الرُموز» كمن

عاش نصف حياته في حرية حقيقية، أصبح حسّه بعدها لا يقبل هذا المَشهد المفروض علي أبصارنا، ومن ثم، لا يتقبل حِسّه ذاك المبدأ المرفوض، مبدأ وجود العسكر، وتَحكّم العَسكر ومحُاصرة العسكر. فكل مَفروضٍ مَرفوض، إلا من المَولى جلّ وعلا.

وبها أن الشئ بالشئ يذكر، فقد دونت هذه المعارضة على قول شوقي، ولما أبلغ السادسة عشر عاما من العمر

> عنك المياه و لفظ منك يروينا وإن نأيت فلا نسلو المحبينا فالله يعلم إنا عنه جافينا

أبلبل النيل ما ضنت روافده إن غبت شطرافها غابت قلوبكم إن عنّ للنيل يوماً أن يجافيكم

# عونُ المَعبودِ في الرَدّ على الشيخ محمد عبد المقصود ٧-١١-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في حلقة من حلقات قناة الناس، خصّصها المذيع خالد عبد الله للهجوم على الشَيخ المُجاهد حَازم ابو اسماعيل، وتشويه سمعته، من خلال استضافته للشيخ محمد عبد المقصود. وقد استمعت إلى هذه الحلقة بعناية فائقة. ولمّا كان حقاً علينا نصرُ المؤمنين، حتى من الطائفة التى تَبغى، كلاماً أو قتالاً، فإنه حقّ أن أعلق على ما جاء فيها من أغاليط وتجاوزات.

ولِأُحقّ الحق، فإن الشيخ محمد عبد المقصود رجلٌ له مكانته التي لا نُنكرها عليه، بل نُثبتها مع المحبة والإحترام، وإن كنا نخالف فيها يذهب اليه بعض تلامذته من إصباغ صفة الرموزية على مشايخ من ذوى الفضل، إغراقاً في التقديس.

ولِأُحقّ الحق كذلك، فإني أثْبِتُ استهجاني لمقدم البرنامج الذي أدخل نفسه طرفاً في الحوار، وللطريقة الصبيانية التي ردّ بها على من قذفه وسَبّه، مع عدم رضائي للقذف والسَبّ في هذا اللون من الخصومة. وكان أجدر به أن يركز على الموضوع، وان يلوم، إن إراد اللوم، من سبه، ولا ينزل جَام غضبه الطفولي على موضوع حلقته، الذي لم يتعرض له فيها أعلم بكلمة واحدة.

والحلقة كلها قد أظهرت الشيخ عبد المقصود مضطرباً، قلقاً في جلسته، لا يكاد يستقر في مقعده لحظه دون التقلب ذات اليمين وذات الشهال، والمذيع من أمامه، باسطٌ ذراعيه على مكتبه، قلقٌ متحفزٌ، لا يكاد يجد مناسبة يَخدِش فيها الشيخ حازم ابو اسهاعيل إلا انتهزها، بسرعة وشراسة غير معهودة في برامج التلفاز. وهو ما يعكس الطبيعة الشخصية لهذا الحوار بالذات، ويقدح في موضوعيته كله ابتداءاً.

على كلّ حال، دعونا ننظر فيها جاء به الشيخ الفاضل محمد عبد المقصود. فقد أحصيت تسعة وعشرين مَوضعاً جَاوز فيها الصواب، ولم يُجر الله فيها على فمه الحقّ. وسنتناولها هنا

كلها بالنظر، لعله أن يراجع نفسه في كلها أو بعضها. وقد تتبّعت أقواله حسب ورودها في الحلقة المذكورة زمنياً.

- اعتباره فتاوى الشيخين بن عثيمين والألباني في حِلّ دخول البرلمانات والإشتراك في العملية السياسية، وقد كان يناهضها من قبل أشد المناهضة. ولو أنه، كصاحب علم، برّر رجوعه هذا لأسباب شرعية أو واقعية، لخرج بنفسه من موضع التقليد، ولأعطى تلامذته مثلاً في اتباع الدليل، لكنها ثقافة التقديس والتكديس تطغى على ثقافة الإجتهاد وتحرير النظر.
- قوله إن الأمر يجب أن يُرد إلى العلماء: وهي قولة حق في إطار باطل، إذ من قال أنه، وبعض من اتصفوا بالعلم من أهل مصر، ممن ضَمّتهم هيئة، هم أنشؤوها، وأصبغوا عليها صفة العلمية والشرعية، هم العلماء الذين ليس في البلاد غيرهم، أو مثلهم، ومن ثم هم أولوا الأمر المعنيين في الأية «وأولى الأمر منكم»؟ إذن نحن نستبدل المجلس العسكري وعصابته، بعدد محدود من أصحاب العلم الذي لا يرون غيرهم أهلاً لذاك؟ وهل جمعية مثل هذه، تضم محمد حسان، يعلم الكلّ من هو محمد حسان وما هي مواقفه بعد سقوطه بالكلية من أعين الناس، يمكن أن تعتبر المرجع العام للمسلمين دون غيرها؟ إذن من هم هؤلاء المشايخ الذين خالفوكم إذن واعتبروا الإعتصام فرضاً وواجباً كرفاعي سرور وحسن أبو الأشبال وصفوت بركات ووجدى غنيم، وغيرهم كثير داخل مصر وخارجها، من أهل العلم والتقوى؟ أم حَصَرتُم العلم في أنفسكم، ومنعتم عنه غيركم؟

أَكْبَرُ عِندَ اللهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» البقرة ٢١٧، حين قتلت سرية رسول الله صلى الله على الله على الله على الله على الله على الله الحضر مي. في يريد هؤلاء بالدين أعظم من حرمة الشهر الحرام، إذ هي فتنة بلا مخالف. ثم، من الذي أحل الشهر الحرام، يا شيخ، هداك الله، المسالمون المعتصمون، أم البغاة المعتدون؟ ما هذا الخلط والتغبيش؟ ثم أالخروج لنصرة هؤلاء، دون دفع أو اعتداء، هو إحلال للشهر الحرام؟ والله ما سمعنا بهذا من قبل من عالم أو جاهل.

- \* ثم، حين تعرض الشيخ، هداه الله، إلى موضوع النصرة، لم يأت فيه بقولٍ واحدٍ يعتبر دليلاً شرعياً على جواز ترك المقهور يضرب ويقتل أمام عينيك، فلا تنتصر له. وإنها لجأ إلى تقديراتٍ مبنية على آراءٍ، مثل أنه لا حق لهم في الإعتصام! وهو ما يناقضه فيها غيره بآرائهم. ثم تجاوز هذا الموضوع، الذي هو صلب المسألة في دقيقتين، ليتفرغ لسحل الشيخ حازم أبو اسهاعيل.
- ثم قال، إن هدف الخروج في ١٨ نو فمبر كان هو إلغاء الوثيقة، وقد غادرتم الميدان، أيها الفقهاء الشجعان، ولم يعلن العسكر إلغاءها، بل على العكس، صرح شاهينهم بأنها باقية، بل هي ملزمة، بل وعلمانية الدولة خطُّ أحمر لن يمكن تجاوزه! إذاً لم يكن لخروجكم أولاً سبب، ولم يكن يكن لإنصرافكم آخراً هدف. وما أحسب إلا أن الشيخ المجاهد حازم ما غادر يوم السبت إلا بناءاً على ضغطكم، غير راض لعدم تحقق الهدف الذي أعلنتموه أنتم، وهو إلغاء الوثيقة! ومشكلتكم، يا أصحاب هذا اللون من السلفية، أنكم تصدقون الكاذب، وتسمعون للزنديق، وهو ما هزّ سمعتكم عند الشباب، لا ما قال أو فعل حازم أبو اسماعيل. هي تصرفاتكم، تعود عليكم بالنبذ والتطاول.
- \* ثم يقول إنه إن لم يعجب الناس بقاء العسكري، فلنطرحه في استفتاء؟ سبحان الله، أليس هذا ما دعا اليه العسكر؟ أنسير في ركب هؤلاء اليوم؟ أصار هؤلاء من أصحاب القول الحق؟ مع العلم أنّ العلمانيين أنفسهم رفضوا هذا، لأن هؤلاء لم

يتحكموا في الشعب بإستفتاء، بل هو مجرد الغصب والإستيلاء بالقوة. ثم هل عملوا بنتيجة الإستفتاء الأول، الذي كان على تسعة مواد، حولوها إلى ٦٣ مادة، ثم غيروا فيها نصوصاً وبدلوا حروفاً، قلبت ما تدل عليه، لنذهب إلى إستفتاء آخر؟ ثم، أليست الأغلبية غير راضية عن حكم العسكر، فلم نلجأ إلى استفتاء؟ أم أننا راضون عن حكمهم الذي أتوا فيه بالجمل والسلميّ وعيسوى والفلول والطوارئ، وما لا يحصى من مضارات للشعب وهادمات للإسلام؟

- \* ثم، يقول إن الشرطة لم تقتل الناس، عجيبٌ والله، ولولا أنه لا يزال في الرجل بقية علم لسألته عن رتبته في البوليس! لو لم يكن إلا تسجيل الشناوى صائد العيون لما صحح منه أن يدّعى مثل هذا الهراء. بالطبع الشرطة هي التي ضربت الشعب، وبالطبع هم من القوا هذه القنابل والغازات، وبالطبع قد ترك لهم الجيش الفسحة ليفعلوا هذا. هذا من ألف باء قراءة الواقع. ألم تسمع يا شيخ بحمولة القنابل التي وردت للداخلية ورفض عدد من شرفاء الجمرك إدخالها؟ أكانت هذه مرسلة للفلول أم البلطجية؟ ألا إن تقوى الله لأمر صعب.
- \* ثم، يبرّر عدم الخروج بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة لضرب التيار الإسلاميّ، سواءاً حقيقة، أو بإلغاء الإنتخابات. وهو من أسخف وأضعف ما يمكن أن يقال في هذا الموقف. فكيف يضرب الجيش عدة ملايين رأيناها في ٢٩ يوليو، بالفعل؟ هذا أمر محالٌ، إنها لَعِب عليكم المَجلس العَسكريّ لعبة وقعتم في خَيتِها، فاتصل بعضهم ببعضكم، وأبلغه عدم حِكمة الخروج لمنع التصادم، وحفاظاً على التيار الإسلامي!! فهي، في الحق، حِكمة المجلس العسكريّ لا حِكمَتكم، وتوجِيهه لا توجيهكم.
- \* ثم، يستشهد الشيخ بالحديث الذي حَسّنه الترمذي، عن معاذ رضى الله على رؤوس الله صلى الله على رؤوس الله على رؤوس الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة، حتى يخيره من الحور العين ما شاء». وسبحان الله العظيم،

كيف واتت الشيخ الجرأة على إيراد هذا الحديث الشريف دليلاً في هذا الموضع. أقصد الشيخ أنّ من رأي أمامه رجالاً ونساءاً يُقتلون، وكانت معه من الكثرة ما يُمكّنه الوقوف معهم وصد القتله عنهم، كظم غيظه، فرضى عنه المولي سبحانه بهذا؟ والله إن فاعل هذا لن يرى من حور العين طَرَف ولا ظِفر إلا ما شاء الله. بل هذا حديث عن كظم الغيظ في الأمور الفردية التي تنشب بين الناس، ولا ينتج عنها ضرر أو دماء. وإلا فلعل الشيخ يرى كذلك أن آية «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس» تعنى أن من شاهد قتل نفس فكظم الغيظ، بل ودعا إلى العفو عن قاتلها، كان ممن يخير بين حور العين؟ هذا استدلال، أقل ما يقال فيه، أنه في غير موضعه.

\* ثم احتجاجه، وغيره ممن تابعه على ذلك، بحديث حذيفة الصحيح في الفتن «قال كان الناس يسألون رسول الله ص اله عليه وسلم عن الخير أوكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني . فقلت : يا رسول الله إنا كنا في الجاهلية وشر فجاءنا الله مذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال: نعم . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال: نعم وفيه دخن . قلت: وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هَديي تعرف منهم وتنكر . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم دعاة إلى أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت: يا رسول الله صفهم لنا . فقال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا . قلت : فها تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم . قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها أولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك». ولو أنه يستشهد بهذا الحديث على لزوم جماعة المسلمين، لقلنا ما سبق، من إنك ادعيت ومن مَعك في تلك الهيئة، أنكم جماعة أولياء أمر المسلمين، وأنك أحصيتهم وعددتهم عدًّا، وأنهم كلهم وقفوا إلى جانب التراجع والتخاذل، وهو افتراءٌ لا دليل عليه بالمرة، إلا إن رأيت أنك «إمامهم»، وهو ما لا يتابعك عليه إلا خالد عبد الله! وإما أنه يستشهد بالدخن والضبابية في الموقف،

فأكرر ما سبق أن قلت سابقاً، أين الفتنة والدَخن والضبابية فيها نحن فيه؟ عسكرٌ باغ صائل، استولى على الحكم منذ ستين عاماً، وشرطة حاقدة موتورة لا ضمير لقادتها ولا دين، وكلاهما حربٌ على الله ورسوله، وغالبية ساحقة مسلمة، شبابها قادرٌ مستعدٌ، جالس بالبيوت، بإيعاز منكم، للحفاظ على حياته! فأين الدَخن والضبابية في هذا الموقف؟ هداك الله يا شيخ عبد المقصود.

- \* ثم قال الشيخ، في معرض حديثه عن خروج الشيخ حازم للإعتصام، إنه إنْ أراد امرئ أن يُقدم على فعلٍ فلابد أن يكون مُعتقداً لصِحته، وإلا فلا يجوز أن يقدم عليه، فلا أدرى إن كان يعنى بهذا نفسه، فلا وجه لهذا القول إذ بالطبع أن عدم خروجه نتيجة قناعته بعدم صحة الخروج، فنحن لا نقدح في نزاهته، بل نقدح في صواب تقديره. وإن كان يقصد به الشيخ حازم، فلا ندرى كيف اطلع على قلبه وعلم أنه خرج رغم عدم اقتناعه بالخروج.
- ثم يقول الشيخ أن لقرار الخروج مسؤلية عظيمة يجب أن يتحمل توابعها من أخذ القرار، وأنها ثقيلة يجب أن تُعتَبر. قلنا، ومن يخالف في هذا؟ لكن هل هذا يعنى أن عظم المسؤولية يمنع من إتخاذ القرار بالعمل؟ على أي مذهب هذا؟ ألم يكن قرار رسول الله صلى الله على المخروج إلى بدر، وإلى أحد، وإلى تبوك، وإلى مؤتة، كلها قرارات عظيمة التبعات، ينشأ عنها استشهاد أنفس كثيرة في وقت عز فيه المسلمون عدداً؟ أولو أراد الله أن تكون يا شيخ عبد المقصود على عهد رسول الله صلى الله على وسلم لنصحته بها تنصح به اليوم؟ ثم هل تَحمّل المسؤلية هي في لزوم البيت وكبح الشباب عن تأدية واجبهم في الوقوف في وجه البغيّ، أم في الحرص على السلامة مطلقاً دون تقدير لعواقبها، فإن السلامة لها عواقب وتبعاتٌ كذلك، وهو ما ستراه في الأسابيع المقبلة.
- \* ثم، یعیب علی الشیخ حازم أنه تلا آیات من آیات الله، تدعو الشباب إلی أن یتحرر من ربقة تقدیس المشایخ، التی هی جزء من منظومتکم التعلیمیة، کها

يفعل الصوفية، وأن يَتبعوا الفطرة التي عليها أصل التكليف (الفطرة تأتي بمعنى العقل كذلك). ثم هو لم يذكر اسمه ولا اسم غيره استحياءاً وتديناً، فأنزلته أنت ومن معك على أنفسكم، من باب «اللي على راسه بطحة..». لم هذا التشنج في الردّ والتجريح، والرجل إنها يُدلى برأي ويذكر حديثاً وآية تعَضّد رأيه، لا كمن ذكر أحاديثاً وآيات يستشهد بها في غير مواضعها. أم الأمر هو أنه كبُرت على نفويسكم أن تخرج هذه الجموع من الشباب عن طاعتكم، وأنهم استبدلوا كبراء بكبراء ومشايخ بمشايخ؟ مع عدم تأييدي أو رضاي بأن يُجرّح الشباب هؤلاء المشايخ الذين استبدلوا بهم غيرهم، لا سَباً ولا قذفاً ولا تجريحاً، فليس هذا من خلق الإسلام في شئ.

- \* ثم، يقول الشيخ، أن حازم أبو اسماعيل يخترق الصدور ويتحدث بالنوايا، ووالله ان ما رأيناه منكم تصرفات، وما تناوله الشيخ حازم مواقف، لا دخل لها بنيّة، ولا تحتاج إلى شق صدر. فالنوايا حسابها عند الله سبحانه، وإنها تحدث الرجل عن القعود في ساعة النهوض، والإحجام في ساعة الإقدام، وإيثار السلامة في ساعة التضحية والفداء. وهذه كلها أفعال لا دخل فيها للنويا، إلا أن يقول فاعلها أنه فعل ما فعل نتيجة لنوايا حسنة لديه، دفاعاً عن نفسه، بطبيعة الحال. أما أن يقال إن تصرفنا هذا مبنيّ على نوايا أنتم لا تعرفونها، فلا يصح نقدها، فهذا خلط يسقط قاعدة العمل بالظاهر ابتداءاً.
- \* ثم، يستشهد الشيخ باستشارة رسول الله صلى الله على الأنصار أن يدفع ثلث ثمار المدينة لغطفان في إبان غزوة الخندق، فاستشار صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وسعد بن عباده رضي الله عنها في الأمر، «فقالا: يا رسول الله؛ إن كان الله أمرك بهذا فسمعاً لله وطاعة، وإن كان شيء تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه، لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قرى أو بيعاً، فحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له، وأعزنا بك تعطيهم أموالنا؟ والله

لا نعطيهم إلا السيف. فصوب رأيها وقال: إنها هو شيء أصنعه لكم، لما رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة». فسبحان الله، مرة أخرى، استشهاد في غير مَوضعه، بل هو دليل عليه لا له. فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها فعل هذا لأنه، والمهاجرين، من أهل مكة، والمدينة هي التي تتعرض للغزو والتدمير، فأراد أن يترك بابا مفتوحاً للأنصار إن أرادوا التراجع قبل وقت المعركة، رفعاً للوم عنهم، كما بَيّنت كلماته صلى الله عليه وسلم. لكنْ هذا ما ردّ به أسيادٌ المدينة ورؤوسها ورموزها، حقاً لا إدعاءاً، أنّ الموضع ليس موضع تخاذل، وأن الخروج لمواجهة العدوان هو العزيمة، وأن من أراد الترخص فليمكث في بيته، لكن لا يرمي من أخذ بالعزيمة بنعوت، لن تعود إلا عليه، وعلى موقفه المتخاذل المُثبط.

- \* ثم يقول الشيخ متسائلاً: كم كان عدد المعتصمين؟ مائتان؟ وكأن المائتين هؤلاء لا ديّة لهم، ولا سِعر ولا قيمة؟ ألم يقل الله سبحانه أن قتل نفس كقتل الناس جميعاً؟ عجيب. ثم يرمى الشيخ حازم بالنفاق الصريح، وأنه هو من قال «لا آبه بدماء المسلمين»؟! عجيب. هناك مائتا نفس معرضة للقتل والسحل. وأنت تقول لا أخرج لنصرتهم حتى لا أزيد من عدد القتلى، ثم تلوم على من خرق الصف الذي رتبته أنت ومن هم على رأيك، وتقول اتركهم يموتون، ثم تزعم أن حازم ابو اساعيل قال لا آبه بالدماء! فاتق الله يا شيخ عبد المقصود،
- أولا، لم تأت ببينة على أن الشيخ قد قال هذا، فأنت مفترٍ عليه حتى تنشر البينة، بينها البينة على قصدك هي من فعلك بالتَخلف.
- ثانياً، فعل الشيخ حازم بالنزول يدل على عكس ما ذكرت من قوله، ودلالة الفعل أقوى من دلالة القول.
- ثاثاً، ما قال الشيخ حازم، إن صح عنه، يمكن أن يكون في سياقٍ مخُتلفٍ، وهو الأرجح ولكنك لم تأتِ بالنص الذي قال، ليحكم عليه الناس، وأكاد اجزم أنه إنها قال ذلك في محل ترويعكم له أنه سيسقط قتلى، وهم عنده وعند الله شهداء،

فقال ومن يعبأ بسفك الدماء في سبيل الله، هؤلاء أحياءٌ لا أموات. هذا ما يمكن أن يكون السياق الذي قال فيه الشيخ حازم ذلك، وإن كان غير ذلك، فعليك بنشر النص، أو وقعت في التدليس على الرجل.

- \* ثم يقررالشيخ عبد المقصود أن ثقافة التحرير اليوم هي ثقافة «تجرؤ الصغير على الكبير». فنقول لا والله، إنها هي ثقافة تمحيص الصغير من الكبير، ومراجعة قوائم الكبراء، وإزالة أسهاء من سقط منها، واستبدالهم بغيرهم، لا أكثر ولا أقل. هذا هو ما جنته أيديكم، بعدم التدقيق في الواقع، وبناء الفتوى على الصواب، لا اتباعاً للشباب، بل تحقيقاً في النظر. فإن ترككم الشباب، وانحازوا إلى غيركم، فلا يجرمنكم شنآن هؤلاء الأكفاء على عدم العدل وعلى التجريح والتدليس.
- \* ثم يقول الشيخ، أن الشيخ حازم وصف نفسه بالحكمة والشجاعة حيث قال عمن ذهبوا للنصرة حكماء شجعان، لأنه منهم! فسبحان الله، هل تريد أن يصف من وقف في وجه القتل والبغي جُبناءٌ خُرَقاء؟ ثم، ألم تصف أنت نفسك ومن معك بالذهد في الدنيا في نفس هذا البرنامج.
- \* ثم يقرر أن «الجلوس مع العسكري ليس له دلالة، وأن جلوسه مع العسكري، وعدم دعوة العسكري لحازم يدل على أن الشيخ حازم شعر بهضم حقه لعدم دعوة العسكري له، غيرة وحسداً». فسبحان الله، أليس هذا دخولٌ في النيات، أظهر وأوضح مما افتريت على الرجل الذي حكم على أفعالك؟ المجلس العسكري لم يدع الشيخ حازم لأنه يعلم أنه مستقيم لا خلل في رؤيته على الإطلاق، وأنه لن يحيد عن مطالبه. ثم من قال إن الجلوس مع العسكريّ ليس له دلالة؟ ألا يعلم الجمع ما يريد العسكريّ! أتجلس معه لتقرر أنك لن تتنازل عن الحكم بالشريعة، أم للوصول لحل وسط؟ ثم إن الشيخ حازم حين ذكر من لم يكن ليدعى إلى الجلوس مع العسكريّ لولا هذه الأحداث، قصد محمد سليم العوا، الثعبان الأرقط الذي باع نفسه ابتداءاً بمجرّد أن أشار له العسكريّ بالحُضور، رغم أنه كان يَسبّهم قبلها بساعات.

\* ثم يتساءل الشيخ عبد المقصود، ما هو المكسب من الإعتصام، إذ أصدر العسكري بياناً قبله وبعده مؤكداً أنه لن يتنازل عن الوثيقة وتوابعها. سبحان الله، أهذا يعنى الإستسلام وعدم جدوى المحاولة؟ ثم ألا يسأل الشيخ نفسه أنْ كان هذا التجبر العسكريّ بسبب موقف التخاذل والتراجع والإستكانة السّلفية الإخوانية؟ أكانوا يمكنهم إعادة التصريح بهذه البذاءة الشاهينية لو أن أرض مصر امتلأت كما امتلأت يوم ٢٩ يولية، على ألاً يعود الناس إلا بعد التصريح بالتنازل عن هذه الوثيقة وتوابعها؟ سبحان الله أفي هذا الذي يقول منطق يُعوّل عليه؟

- \* ثم، كنت أربأ بالشيخ أن يهبط إلى مستوى التهديد الرخيص في قوله «كنت أنوى إعطاء صوتي للشيخ حازم» ثم يكرر «كنت» مرة أخرى!؟ هذا والله رخص في الأسلوب لا يليق بشيخ مثله، وإنها يليق بذلك الصبيّ الدَعيّ مقدم البرنامج خالد عبد الله، كها ذكر. فمن يهتم يا شيخ بصوتك؟ أأنت وحدك من ينتخب في مصر؟ أم إنك قائد الجهاهير، ما قلت صار عليهم حكهاً نافذاً؟ أهذا هو مصداق ما ذكرت أنت قبل عن هذه الطائفة من «الرموز» الذين تضَخَّمت آنيتهم، وتورَّمت ذاتهم، فصارت لا ترى أحداً سواها، قائلاً أو عاملاً. لو أردت ألا تنتخب حازم ابو اسهاعيل فلا بأس على الإطلاق، ولكن كن حريصاً، ولا تقل قول الأطفال ولا تتصرف تصرف الأطفال، على منطق «طيب مش لاعب!!» وأحسب أن هذه السقطة من الشيخ عبد المقصود أسوأ ما كان منه.
- \* ثم، حتى يثبت وجهة نظره، راح الشيخ يُبرر، بل ويؤكد، أن مدة عام أو عامين لإكمال العملية السياسية أمر لا مبالغة فيه! هذا ما يجنيه عليكم جلوسكم مع مجلس العسكر، يستغفلكم، ويستهزئ بعقولكم. ولهذا قلنا: يا مشايخ، لستم أهلا لهذا الأمر، اتركوها لأهلها من المُحامين أو القضاة من أهل القانون، كما هو الحال في كل بلاد العالم الراقية. والله إنها لنكبة على المسلمين أن يتقدم أحدكم لمفاوضات عن الأمة، وهم ليسوا أهلاً للتفاوض على بيع عقار أو شراء عقار. هذه العملية السياسية

كلها يمكن أن تختزل في أربعة أشهر لو أراد الماكرون من العسكريين. وهم لهذا التطويل جعلوا الإنتخابات على مراحل وأطوار، يطيلون بها أمد سيطرتهم ليتسنى لهم تدبير الخروج من المآزق التي يضعهم فيها أمثال الشيخ حازم، والتي تهيئون أنتم لهم الخروج منها، سذاجة لا عمالة. بل إن الشيخ عبد المقصود، يصرح بأن الجيش، «يا عينى»، خضع لضغط الشارع، فأعطى مهلة إلى ٣٠ يونيو لتسليم السلطة، وهو يرى، بمهارته السياسية، أنه يجب أن تمتد إلى نهاية العام!! صدق أو لا تصدق!! والله ليكاد العاقل أن يخرج عن طوره، فتَبتنا يا مُثبِت العقول والقلوب.

\* ثم هو يتبع ذلك التحليل العبقريّ بأن تسليم السلطة سيتأخر طبيعياً لأن الشعب لن يرضى بالدستور لإنقسامه على نفسه في أمر الدستور، فلا حيلة و لا ذنب للمجلس العسكريّ إذن في هذا التأجيل!! سبحانك ربي، أليس هذا الإنقسام والرفض بسبب ما يريد مجلس الكفر العسكريّ إدخاله في الدستور لحفظ علمانية الدولة، وحفظ تسلطه على البلاد ورئيسها إلى الأبد. فهذا دوران يا شيخ عبد المقصود، هم من فعلوه، قصداً. وإن كان على أمر القبط والعلمانيين، فهؤلاء أقلية ستهزم في الإستفتاء، كما هزمت في ١٩ مارس، بلا خلاف.

\* ويتساءل الشيخ :هل كُلّ من جلس في برنامج حواري على الهواء أصبح من أساطين السياسة؟ أقول، كلامك حجة عليك لا لك. فهل وجودك في هذه البرامج الفضائية يجعلك سياسياً محنكاً؟ ولكن الشيخ حازم رجل قانون، وقد عرفنا كافة رؤوساء الوزارات، والسياسيين، في أمريكا وانجلترا وكندا وكافة بلاد الغرب من أهل القانون، ومن المحامين أو متخصصي العلوم السياسية، حصراً، ولولا الإطالة لسرَدت لك مائة إسم وإسم، ولكن اكتفي هنا بأوباما في أمريكا، وستيفن هاربر في كندا، ودافيد كاميرون في انجلترا. الأمر أن الموازين في بلادنا مقلوبة رأساً على عقب. فوالله أنتم الدخلاء على السياسة، وأنتم من سَيسَقُط بهذا البلد من خلال برلمانكم.

ثم يعود الشيخ إلى الإستدلال بها ليس بدليل على الخصوص، فيقول إن الله سبحانه يقول « وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَعَتْ إِحْدَيْهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَى فَقَتِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىءَ إِلَى الْمُورِيهِ الله الله الله الله وهؤلاء طائفتان من المؤمنين تقاتلتا، أفلا يصح أن نصلح بينها أولاً؟ عجيب والله يا شيخ عبد المقصود!! وماذا كان قتالهم في العشرة أشهر الماضية؟ أليس في عودتهم لقتل المتظاهرين المسالمين بَغي قال تعالى فيه «فَقَتْلُوا ٱلَّتِى تَبْغِي»؟ ثم، من الذي قال بإسلام المجلس العسكري الذي يعطى أوامره لجنوده؟ أين توحيدك يا شيخ عبد المقصود؟ أين تطبيقه على الأرض؟ أليس هؤلاء هم من يُصرّح مرة تلو المرة تلو المرة، بأن الدولة يجب أن تظل علمانية، وأنهم لن يسمحوا بغير ذلك؟ أدينك وتوحيدك نظريّ في نظريّ في نظريّ؟ أين هو، وما هو، مناط ما تقول ليلاً ونهاراً، عمّن أصرّ على الحُكم بغير ما أنزل الله؟ ثم كيف يفترق الطنطاوى وعنان وشاهين عن عمرو حمزاوى وممدوح حمزة ومحمد البرادعيّ وابراهيم عيسى؟ أم الفرق يأتي من الحول والقوة التي يحوزونها؟ سبحانك هذا تحريف للكلم عن مواضعه.

- \* ثم يقول الشيخ، هذاه الله، من المسؤول عن الدماء التي سالت؟ ليس المجلس العسكريّ ولا الداخلية في رأيه، بل هو من أخرجهم!! سبحان الله، أين سمعنا هذه الحجة من قبل؟ نعم، ما قالته قتلة الحسين، من طائفة يزيد، أنه إنها قتله من أخرجوه! سبحان الله، هل هذا منطقك اليوم؟
- ثم يقول الشيخ، هداه الله، أنه كان من الممكن أن يتحقق المطلوب دون مجازر! كيف تقول هذا الكلام يا شيخ؟ أكنت تعيش في مصر العشرة أشهر الماضية، أم تركتها؟ ولم لم يتحقق الهدف إلى يوم الناس هذا، بعد أن تطاولت المدة الإنتقالية من ستة أشهر إلى عامين ونصف، لولا جهد المشايخ بحق في الميدان، أعادوا للناس سنة كاملة منها؟ ثم أنتعامى عن المواجهة القادمة بسبب الوثيقة؟ أم أنك، ومن معك

من «الرموز» ستترك المواجهة وتقنع بالأمانيّ والأحلام، من مقاعد البرلمان، على أن ذلك سيحل مشكلات الوثيقة؟

- \* ثم يقول الشيخ، هداه الله، إن الدماء تعيّنت في ٢٥ يناير لأنه قد ثبت أنه لا طريق غيره! سبحانك ربي! السلفية والإخوان لم يخرجوا أصلاً في ٢٥ يناير، إلا بعد أن ثبت أنها ثورة ناجحة. بل إن منكم من لا يزال يقول أنه لا يَصِح الخروج لأنه يؤدى إلى الإختلاط، وأن حكم مبارك أفضل من الفوضى، وأنت تعلم من أعنى. ولكن هذا المنطق الذي تتحدث به، هو هو منطقكم قبل ٢٥ يناير، أفستنتظرون من يخرج للمواجهة، حقيقة لا تمويها، ثم تقولون الآن تعيّنت؟ وإن شاء الله يكتب الله لنا العمر لنرى ما سيكون من فريق العسكر في أمر الوثيقة وتوابعها، وكيف ستفعل «الرموز» ساعتها. وها هي اللعبة الجديدة التي يلعبها العسكريّ، لعبة المجلس الإستشاريّ المدنيّ، يستبدل بها السلميّ والجمل، أعداء الله ورسوله، بمجلس من خبثاء المسلمين والعلمانيين، حتى يقال أن من رضى بالوثيقة مجلسٌ مدنيّ لا نائبٌ فردٌ.
- \* ثم يقول الشيخ، هذاه الله، لمن خَطّأه في هُجومه الشَرس على الشيخ حازم أبو اسهاعيل، بأنه كيف يوجه اللوم في خلاف العلماء لصاحب رد الفعل ولا يُوجّه لصاحب الفعل. والله، لم يذكر الشيخ حازم اسهاً واحداً، بل تحدث عن فضل من خرَج، وعن منهج المقاومة، وعدم الصبر على المهانة، وعن حياة الكرامة، وعن ضرورة عدم التخاذل والإنتكاس. فما يضيركم في ذلك، إلا الإحساس بالذنب، والتقصير، وفقدان المؤيد والنصير.

وقد أحسن الشيخ حازم أبو اسهاعيل، حين عَلق على هذه الحَلقة المُشؤومة قائلاً ما معناه «انهم إخواننا وهم فضلاء ولن نقع فى فخ التنازع ونفضل الصمت تماما» بارك الله في منهجه. وإن كنا نرى أنه قد تعيّن علينا الرد إحقاقاً للحق ودرءاً للباطل، ولعلهم يتقون.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## أَلَمْ نُتَضِح الصورة بعد .. يا أرباب البرلمان؟ ٧-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبنا الله ونِعمَ الوكيل...

هذا ما جَنيناه من الدّعوة للإنتخابات، والتَعويل على البَر لمانات.. وقد كنت أحسب أن يقف السّلفيون في البرلمان ضد الإخوان، وتسيّبهم وتساهلهم في أمر ديننا، أو أنّ الكتلة الإسلامية، مجتمعة، ستفرض على الأقلية العلمانية اللادينية شرع الله، وإسلامية الدولة.. فإذا رأينا؟

تطاحنٌ بين الفريقين، لا بالثقة في العسكر، وتسليم أمور الناس لهم، والرضا بها يملونه عليهم بشأن تشكيل الحكومة، كها صرح الإخّوان بالأمس، والسلفيين اليوم، بل، تصارعا اليوم على من يحظى بالتحالف مع القوى العلمانية، الكتلة المصرية كها يسمونها! بها فيها ساويرس. جاء على لسان عهاد عبد الغفور « رئيس حزب النور السلفى»أن حزبه يرحب بالتحالف مع أى قوى وطنية حتى لو كانت الكتلة المصرية أو حزب المصريين الأحرار، وأنه يقبل أن يضع يده في يد نجيب ساويرس لبناء الوطن وأنه التقى به أكثر من مرة وأنه لا توجد مشكلة طائفية ولا خاصة ضد المصريين الأحرار، وأن الحزب لم يهاجم حزب ساويرس ولم يسمه «الكتلة الصليبية» وهذه تصرفات فردية لا تعبر عن رأي الحزب». اقرأ المقال الأصلي على بوابة الوفد الاليكترونية الوفد – النور السلفى يرحب بالتحالف مع ساويرس ، من برنامج «آخر النهار»

أهذا ما تعلمته زعاء السلفية ومشايخها من الإخوان، ومن السياسة، موالاة الكفار، لمصلحة الوطن؟ أي مصلحة لأى وطن، يتحدث عنه هذا الرجل؟ والله لن يكون هناك مصلحة مشتركة بين مسلم ومشرك لصالح هذا الوطن، خاصة هذا الخائن الصليبي ساويرس. هذه ثابتة مؤكدة، يعرفها من له أدنى علم بالتاريخ القديم، ومواقف النصارى على مرّ التاريخ، ومن له أدنى علم بها يفعله محدّثي النصاري اليوم من محاولات تقسيم

البلاد، واستعداء الغرب عليها، وطلب الحماية من القوى الأجنبية، ولن نقول من له أدنى علم بمبادئ الولاء والبراء في الكتاب والسنة، إذ يظهر أن هذه المرجعية الشرعية صارت «موضة قديمة» بالنسبة لكم!

أقولها لكم واضحة مرة عاشرة، ليس في أبجديات الإخوان «المواجهة». هذا ما ذكره محمد بديع، مُرشِدهم إلى التّخاذل، أنّ سياستهم تقوم على أنه «إذا أحسن العسكريّ قالوا له أحسنت، وإن أساء قالوا له أسأت» هكذا! ... وليضرب الثوار الذين ضَحّوا بأرواحهم وما زال أكثرهم في السجون عرض الحائط. وكما قال أخ لي، «لو كان الإخوان يريدون الصدام، فلِم لم أن يصادموا مبارك عشرات السنين، وهم يضربون ويُسحلون ويعتقلون؟» هؤلاء أجندتهم الطاعة تديناً. والإسلام ضائعٌ بين الطرفين. ثم يأتي من يشيد بالإخوان ودورهم، ويعيب على من كشف عوارهم وانحرافاتهم! الطرفين. ثم يأتي من يشيد بالإخوان ودورهم، ويعيب على من كشف عوارهم وانحرافاتهم! الجيش ضد الإرادة الإسلامية الواعية، كما أن الداخلية هي الدرع البلطجيّ الذي سيحتمى به الجيش ضد الإرادة الإسلامية الواعية، كما أن الداخلية هي الدرع البلطجيّ الذي سيختفى من ورائها الجيش ليبطش بأصحاب هذه الإرادة، كلمة واحدة. سبحان الله «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى اللهُ عَمَى اللهُ وَلَا اللهُ وَالمُدُورِ» الجهر؛

العسكر لن، لن يُسلم السلطة، ولن يكون جزءاً من حكومة، ولن يرضى إلا ببعض دَجاجاتٍ تنقُر بمناقيرها في البرلمان، وتصيح وتتعارك ديوكها، لا أكثر. وهم بالفعل قد هَزَموا الثورة الثانية، بمعاونة الإخوان والسلفيين، والترتيب جارٍ للتأكيد على إرهابية الداخلية، وتسليحها وجعلها العصا الغليظة التي يضربون بها الشعب، وتدشينها كقوة بلطجية رسمية، تقتل بلا حساب ولا عقاب. ويصبح ليس للشعب إلا الجيش يختفى وراءه من بطش قوة بهذا الحَجم والعُدة. فمن يسلم السلطة لمن، يا أرباب البرلمان؟

ما الأمريا جماعة الخير؟ ما الذي تغير بعد سقوط مبارك؟ ألم يكن سقوط مبارك أدعى لظهور الإسلام واستعلائه؟ أم العكس؟ فوالله لقد كنتم على خير من هذا من قبل، على ما كنتم فيه، فما الذي أغرَتكم به سياسة الإخوان، من بَاطل السّياسة؟

إلى أين يتوجه رَكبُكم؟ وأين ستحُط رحالكم؟ إلى الجلوس في مقاعد البرلمان، الذي كنتم تكفرون به منذ شهور عدة، تتحاورون مع كفار مصر، من قبط وعلمانين، تعقدون الصفقات حول ما تتنازلون عنه من دين الله، مقابل أن يسمحون لكن بتمرير قانونلا يسمن ولا يغنى من جوع؟

يا قوم، إنه إما إنكم كنتم على ضلالٍ من قبل، فأطلقتم الكفر على الإسلام، وحرّمتم ما أحل الله، أو أنكم اليوم على شر، إذ تطلقون الإسلام على الكفر، وتحلون ما حرم الله، فهاذا تختارون؟ وأي الشّرين تضعون أنفسكم تحت طائلته؟ ايكون تحريمكم ما ترونه حلالاً اليوم كان من قبيل عدم القدرة على المشاركة فيه، ليس تعففاً عنه؟ كما يقلع إمرئ عن شرب الخمر لعدم توفر المال، مدعياً المشيخة والتدين، فإذا جرت بين يديه العملة، سارع إلى خمّارة الحيّن فرحاً فخوراً؟

يا قوم، لسنا نقول بتحريم آليات البرلمان، فهي وسائل في حدّ ذاتها، وهي لابد منها في مرحلة التمكين السياسيّ، لكن الثابت الشرعيّ الذي لا يحتمل الإجتهاد لا يتبدل ولا يتغير، وهو أن تجرى هذه الآليات بعد هذا التمكين السياسيّ، باستلاب السلطة من العسكر العلماني، الذي يقولها صريحة، أنكم ستقننون تحت خيمة الدولة المدنية الشركية العلمانية، وأنه لن يكون لكم قول في هذا الأمر بالذات، الذي سيضمنه العقد الإجتماعي، الذي يسمونه الدستور، حين يفرضونه عليكم وعلى الشعب. وأنهم سيكونون حرسا على استمرار الحال على ما هو عليه؟ فكيف يكون هذا الواقع مُغايراً لما كان من قبل؟ فلما تلجئون إلى استعمالها في غير مرحلتها بأدلة ظنية مرجوحة، وتدعون الممكن والمقدور عليه بدعوى حقن الدماء؟ أم لا تعرفون أنكم الأغلبية، كما ظهر من آلياتكم الإنتخابية، فلن يكون دماءٌ اصلاً إن توحدتم في المطالب؟

أليس فيكم رجل رشيدٌ، يجلس في هَجعَة الليل مع نفسه، يُراجع ما تعلّم من دين الله، وقواعد التوحيد، ثم يَعرُج على واقع الهيئة التشريعية بالأمس، وواقعها اليوم، ثم يخرج على الناس بالنصح الراشد، والرأي الراجح؟

والله ليس لنا إلا ان نقول إنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين. فالأمر قد بدأ في الإنزلاق نحو التفريط في الثوابت. ووالله إنه لأحب الينا أن نستخفى بديننا، ونعود إلى الدعوة للتوحيد، من منازلنا وزوايانا، على أن تتسامع بأسمائنا الفضائيات، وتنشر صورنا الصحف السائرات، وتتراكم على أبوابنا الإذاعات، ونحن ننحدر إلى مستنقع الشراكة مع العلمانية، تحت وهم السياسة الشرعية.

اليوم أنتم الأقوى عددا، والأكثر نفيراً، والشعب المُسلم كله من رائكم، فإذا أنتم تخونون الأمانة، خِيانة خَسيسة محُقّرة، وإذا أنتم تتناحرون على تكتلات باطلة شركية تقوم على برلمان شركيّ، إن تم للعسكر ما يريدون، بدَعمكم. ألم تقرؤا قول الله تعالى «مَّا كَانَ ٱللهُ لِيَذَرَ ٱلمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلخُبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ «الرعوان ١٧٩؟ أتعتقدون أنّ الله سبحانه كان سَيدعكم، أنتم ورموزكم على ما أنتم عليه دون تَحيص؟ ألا ترون أن هذه هي فتتكم، إذ تتركون المُمكن والمَقدورعليه، إن بقيت فيكم أثارة من تضحية وحبٍ لهذا الدين، وتتمسكون بالباطل الصريح الثابت شرعاً وعقلاً وفطرة؟

والله إنها لحسرة عليكم ما تردَّيتم فيه، رضيتم الشّراكة مع الكفر، تحت ستار المصلحة والسياسة والمُمكن وفقه الواقع، وما شئت من أسهاء، يَجمعها جَامعُ التبرئ من قول الله ورسوله صلى الله عليه وسلم الثابت المُحكم.

والله، إن الغضب لهذا الدين، الذي خَذَله مُدّعوه، ليأخذني، فما أقدر أن أمسك القلم في جريانه إلى حدٍ معلوم، لكن إلى الله المشتكى، فقد طُمست بصائر، وخَانت ضَمائر، وصَغُرت أكابر، وعَلت أصَاغر، ولم يبق على العهد إلا القليل، كما نبّانا رسول الله صلى المعلم وسلم.

# الحُكُم الإسلاميّ .. بين التَمهيد والتمكين ٨-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحكم بشريعة الإسلام هو غاية كلّ مسلم موحد، على مَذهب أهل السنة والجماعة خاصة، إذ هو مُركّب التوحيد، ومقتضى الرسالات، ومنتهى دعوة الأنبياء، به نزلت الكتب، واليه أرشدت، فيما يخص حياة المجتمعات وخصوصيتها التشريعية، وإعانة للفرد على إقامة دين الله في نفسه وأهله. فمن دون مجتمع يهيؤ الفرصة للطاعة، ويعين عليها، تصبح طاعة الله مما لا يقدر عليه المكلف في ذات نفسه، وتضيع الحقوق، وينتشر الفساد، وتنهار أسس العدل، ونرى ما نراه في مصر اليوم.

لكن الجَدلية التي تعنّ للناظر هي، هل إقامة الحكم الإسلاميّ سابقٌ على تربية الفرد المسلم، أم إنها لاحقة له؟ وهو سؤال العصر، الذي بالإجابة عليه تتضح المطلوبات، وتتشكل المسالك، وتتحدد الوسائل.

هناك فرضياتٌ يجب أن يعتبرها الباحث في هذا الأمر، ويستقر على تصورٍ منها يبنى عليه ما يرى من مطلوبات ومسالك ووسائل، منها

- \* هل نعيش في مجتمع كافر إبتداءاً، فيجب أن نبدأ بنشر التوحيد فيه أصالة؟
- \* أم نعيش في مجتمع جاهليّ، يشيع فيه الفساد، وتنتشر المعاصى، ويعم الجهل، وإن ثبت للناس الإسلام أصالة، فننشر التوحيد تذكيرا وإيضاحاً؟.
- \* ثم هل حكم المجتمع يسرى على أفراده، أم يسرى على العقد الإجتماعيّ الذي إما
   يتراضون به، أو يُفرض عليهم؟

لا شك أن الفرضية الأولى تحظى بتأييد عدد من الإتجاهات بين الشباب، إلا إنها فرضية تخالف الدليل الشرعي، أصلاً وواقعاً. إنها أمر الناس أقرب إلى الفرضية الثانية في غالب

أمرهم، وإن وصلت الأمور في بعض الجوانب إلى حدّ الكفر والإستحلال، إنها لا يَكفُر بها العَامة، لأن غالبها مما يجب فيه العلم، ويُعذر فيه بالجهل، لإختلاط أقوال شيوخ العصر فيها كموضوع تعاطى الربا في البنوك، أو الإختلاط أوغير ذلك.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فإن العقد الإجتهاعي الذي يسمونه الدستور، قد وُضِعت فيه تلك المَادة الثانية لتحميه من أن يكون كفراً ظاهراً محضاً، استغفالاً للناس، ثم جاء التطبيق يحمل كلّ معالم الكفر والردة بعد ذلك. ولكن الشرع لا يبيح أن نسحب حكم المجتمع على الأفراد، لأن الفرد مسؤولٌ عن عقيدته، خاصة وهو عقدٌ مفروضٌ، وإن تم التصويت عليه مجدداً، فسيكون مُشوشاً على حقيقته بالمادة الثانية كرة أخرى.

إذا نخلص إلى حقيقة أننا نعيش في مجتمع يدين غالبيته بالإسلام، لكنه جاهليّ يشيع فيه الفسق والفساد، ويرتكز على عقدٍ إجتماعيّ كأفرٍ حقيقة، وإن اختُلف فيه ظاهراً، ويجب فيه نشر التوحيد إيضاحاً وتذكيراً.

ثم إن الدعوة الإسلامية، بعد سقوط الخلافة، لازالت قائمة منذ بداية الإخوان في نهاية العشرينيات من القرن السابق، وبعدها في عدد من الجمعيات، كالجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية، ثم ما خرج من جماعات انتقضت على الإخوان على مرّ السنين، لرفض مناهجها وأساليبها، مما يصعب حصره. ولاشك أن هذه الجهاعات كلها قد كان لها أثرٌ في شرح الإسلام للعامة، ونشر بعض الوعي، مما حفظ على غالب الأفراد حسّهم الدينيّ، وإن أفلت الكثير من هذا الخير، كها ظهر في تلك الإئتلافات الشبابية الثورية التي انجرفت خلف العلمانية اللادينية، وانحرفت عن منهج الإسلام، وإن ادّعت غير ذلك، فإن الناس لا يُعطوا بدعواهم.

إذن، هل يمكن، في هذه المرحلة التي وصفنا أن يسعى الناس إلى تطبيق الحكم الإسلامي، أم يقتصرون على الدعوة إلى تحسين الخلق والتربية حتى تكون القاعدة مسلمة إسلاماً صافياً نقياً، ثم نسعى إلى تطبيق شرع الله؟

إذا نظرنا في السيرة النبوية الشريفة، وفي منهج الله في التغيير، وجدنا أن مرحلة التمهيد قد جاءت على فترتين، أولهما، جاءت حاسمة قوية صادعة، وهي إعلان التوحيد في حياة الفرد، وضرورته في حياة الناس منهجاً وتطبيقاً، وأن ذلك هو الهدف الذي تسعى له الدعوة. هذا القدر جاء في اللحظة الأولى من الدعوة. ثم تبعتها الفترة الثانية من التمهيد، وهي فترة ترسيخ وتقوية وتأصيل عقدي وأخلاقي، وإن أبقت على كثير من العادات الجاهلية، وتوازت في سيرها مع التقوية والإعداد المادي، والتربص لفرصة سانحة، واستمرت عليها عشرة سنوات في مكة. ثم جاءت مرحلة التغيير، ففرض الحكم الشرعي، وتسلم الإسلام الراية في المدينة، بعد أن رضوا به حكمان وبدأت التشريعات في التنزل حسب الحاجة على مكث، لتواجه المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية المتطورة. كما توازت مع إستكمال بناء الشخصية المسلمة، وتربيتها وصقلها، وون توقف، وهي فترة الثلاثة عشر عاماً في المدينة.

فأين نحن من هذه الصورة الآن، حتى نستطيع استلهام سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم والبناء على قواعد شرعنا؟ هل يجب أن ننتظر فلا نطالب بحكم إسلاميّ لأن الكثرة الغالبة ممن يجهل الكثير من الشرع فلن يقبله ابتداءاً؟ أم لأن الظروف الإجتهاعية لا تسمح بتطبيق تفاصيل الأحكام الشرعية، لعدم توفّر مناخها، فيجب الإنتظار حتى يتوفر المناخ، ثم يكون الإعلان عن إسلامية الدولة؟

الثابت المؤكد أن الغالبية الشعبية تريد أن تطبق الشرع، كما وضح في استفتاء ١٩ مارس، وإن كانت لا تعرف على وجه التحديد ما هي تفاصيل الشرع الذي صوتت له. والثابت المؤكد أنه هناك من الفئات الدعوية ومن الإسلاميين، ومن «الرموز»، مع التحفظ على هذا الوصف، كوادر عريضة تعرف ما يجب أن يكون وما يجب اتباعه تحديداً وتفصيلاً. هذا من ناحية القاعدة الشعبية. كما أنه مما لاشك فيه أنّ الإستمرار في نشر الدعوة وتحسين الخلق، مع وجوبه وأهميته، يتوازى مع جهد خارق هدامٌ لمن بيده الحكم، وهو ما ثُبّت في العقود السابقة كلها، بلا استثناء، وهو العامل الأهم في هذه المعادلة كلها.

وحتى تتضح الصورة أكثر للباحث المدقق، يجب أن نختبر هذه االمفردات، التي ينشأ عن عدم ضبط حدودها خلل كبير في القول والعمل.

فالتمهيد، في النظر المحقق تمهيدان. أولها، تمهيدٌ بمعنى إعداد نفس خاوية غير مشغولة بإيهان، لأن تتقبل الإيهان وترضى بالدين، وهم معنى الإيهان المجمل او التوحيد، وهو المجارى في العهد المكيّ. ثم تمهيدٌ بمعنى أن تُصبح النفس، بعد قبولها ممهدة لهذا الرضا بالطاعة، والصِراع للمحافظة عليها، وهو جارٍ في معنى زيادة الإيهان ونقصانه، وفي المدينة بعد الهجرة.

ومن ثم يجب هنا التفريق بين التمهيد الفرديّ والتمكين الفرديّ، وبين التمهيد الإجتاعيّ، والتمكين الإجتاعيّ/السياسي، في حالة الحديث عن شعبٍ مسلمٍ. ففي حالة الأفراد، يكون التمكين، بمعنى تمكّن لا إله إلا الله من النفس، أي الدخول في الإسلام، سابق للتمهيد، الذي يعنى جعل النفس ممهدة لزيادة الإيهان والطاعة والتعرف على مفردات دينها وشرعها، وهو مجال الدعوة الرحب الذي لن ينتهى إلى يوم يبعثون. أما في الناحية الإجتماعية/السياسية، ففي هذا الواقع كذلك، يأتي التمكين أولاً، من ناحية أن يكون إعلان الدولة المسلمة فرضٌ واجبٌ مع وجود الأغلبية الراضية، ثم التمهيد الإجتماعيّ/السياسي وهو تعديل الواقع ليكون موافقاً للأحكام الشرعية من باب إقامة الحدود، أو الجهاد، أو منع الربويات، وهو ما يلزم له وقتٌ طويلٌ كها حدث في الثلاثة عشر عاما في المدينة.

والملاحظ أن التجمعات الإسلامية تطرق هذا الباب، ببساطة وسطحية، فتدعى أن التمكين هو تمكينٌ سياسيٌ بحت، وأنه يجب أن يأتي بعد التمهيد، أي قبول الناس لإعلان الدولة الإسلامية! وهم بهذا يرفعون عن أنفسهم حرج المواجهة، وإن كانوا لا يؤمنون بها ابتداءاً كما قلنا في مواضع أخرى.

لا التغيير. وهو ما نصرناه، مع التركيز على دعم معنى التوحيد عقوداً كذلك، إحتساباً لواقع الناس هذا. فيجب التمييز بين معاني التمكين، والتمهيد، وتحديد أيّها نقصد.

معطيات الواقع الحاليّ إذن، هي

- \* غالبية شَعبية تحب الإسلام، وصَوتت له مرتين، ودانت به، وإن جَهِلت الكثير من جوانبه، وعَانت من جراء الفساد والفتن التي سببها نخبة خربة ملحدة سيطرت على الحكم والإعلام.
- \* نظام حكمٌ لم تتحدّد مَعالمه بعد، يَسعى العَسكر، مُفلحين إلى اليوم، في السيطرة عليه، لأغراض صَرّحوا بها، وهي استمرار سَيطرتِهم على مقاليد الحكم حقيقة، وأصباغ الدولة بصِبغة العلمانية، وما يتبع ذلك من سياسات داخلية وخارجية.
- \* جماعات «إسلامية»، تتمتّع بتنظيم، وكوادر، وقوة بشرية داعمة، مدعموة بتأييد شعبيّ كاسح، وهي مشغولة بالترشيح والإنتخاب، تاركة الهدف الأصليّ الأصيل دون مواجهة.

الأمر، في حقيقته اليوم، هو هل يصح، مع هذه المعطيات التي ذكرنا أن نرجاً المطالبة بالخطوة الأولى من مرحلة التمهيد، وهي إعلان إسلامية الدولة، بلا إله إلا الله؟ ورفض علمنتها، عنوة لو تطلّب الأمر؟

ونحن نعلم أن وضع المسلمين اليوم في مصر ليس كوضعهم في مكة، من حيث هم أغلبية قابلة للإسلام، وليسوا هم أقلية قهورة، إلا بقهرهم لأنفسهم، وتخلفهم عن واجبهم، ورضاهم بالدون، وتخليهم عن خيار المجابهة والمجالدة ابتداءاً.

إن الأستاذ سيد قطب حين قال «نحن نريد الإسلام في نفوس وقلوب الناس قبل أي إجراء آخر ، نريد تربية إسلامية قائمة أصلاً علي أساس العقيدة ، والأخلاق الإسلامية ، ويجب عدم إضاعة الوقت في فرض التشريع الإسلامي بالقوة ، قبل أن تكون القاعدة المسلمة في المجتمعات والتي تسعى لإقامة النظام الذي عاشت به وتعرفه» فإنه لم يكن

يتحدث في عام ٢٠١١، الذي نعرف، ونُقرٌ بها فيه من تغيير حاصل، بل نتحدث اليوم بعد خمسين عاماً من العمل الإسلاميّ، والدعوة، في شعبٍ مسلم ابتداءاً. فإن لم يكن هذا الشعب، بهذه المعطيات، بعد هذا الجهد، لا يصلح أن تُبعَثَ فيه دولة ترفع شعار لا إله إلا الله، فلا نحسب أن الدخول في هذه المجالس التشريعية والخضوع لحُكم العلمانية والديكتاتورية العسكرية، التي نزعت بالفعل من اختصاصات رئيس الجمهورية اليوم، القضاء والسياسة الخارجية والدفاع والداخلية. ولم تبق له إلا الحديث عن التموين والغلاء والوحدات السكنية!، هذه المجالس التشريعية لن تنتج دعوة ولن تُصلح أخلاقاً، إذ سيقف لها هؤلاء بالمرصاد، وهو البعد الذي لا يريد أن يراه من قنع بهذا القدر اليوم، ولم يهتبل الفرصة وهي لائحة قريبة.

الأستاذ سيد، يشير في قولته إلى أنه لا يجب أن يكون هناك إنقلاب عسكريّ، أو حركة جهادية مفردة، تسيطر على الحكم بالقوة، دون قاعدة شعبية قابلة له. وهو ما نوافقه عليه، وهو ما دعونا اليه حين عارضنا الجهاعات الجهادية، إذ إن اسلوبها لا يؤدى إلّا إلى فساد أعم. لكن هذا ليس ما نحن فيه بإتفاق. فإن الشعب اليوم قد وقف بجانب التكتلات الإسلامية، من حيث هي داعية له، لكن التكتلات الإسلامية رفضت أن ترفع بالإسلام رأساً، وراحت، خوفاً وفزعاً، تتمحك في أقوالٍ تنزلها على غير مناطاتها، تبرر بها التخاذل والرضا بالدون. ثم الخروج إلى الشوارع للتظاهر السلميّ والإعتصام، ليس فَرضاً للحكم بالقوة، بل هو قوة في فرض الحكم، الفارق بينها بَيّن لمن له بصيرة.

أما أن يقال أنه لا يجب إقامة الحكم الإسلاميّ، حتى مع الإستطاعة، حتى يتحول المسلمون إلى صحابة أو أقرب إلى الصحابة، لهو خطلٌ في الرأي وتهربٌ من المسؤولية. إن الإستطاعة في حدّ ذاتها، وهي ما نحسبه واقعنا اليوم، تدل على أن الشعب مهيأ لمثل هذه الخطوة. بينها ما يدعيه هؤلاء أنه: بها أننا لن نقيم الحكم الإسلاميّ اليوم، فهذا دليلٌ على أننا لسنا مستعدين له!!

المطلوب، والواجب المقدور عليه، في واقعنا اليوم، هو المرحلة الأولى من التمهيد، بلا إله إلا الله، على كلّ رأس الدولة، بها فيهم العسكر. ليس مطلوباً ان يقام حدّ السارق أو الزاني، أو إلغاء الربا دفعة واحدة. وهي، في واقعنا هذا، مختلطة بمرحلة التمكين. ففي واقعنا، ليس الأمر على تدرجه كها حدث في السيرة النبوية. بل هي خليطٌ من التمهيد المجتمعي، والتمكين السياسيّ. ومحاولة الإنتظار حتى يتم التمهيد، لبداية التمكين، لغوٌ وفقرٌ في فقه الشرع والواقع جميعاً. كها أنّ إدعاء التمكين الكامل، وتناسى التمهيد الإجتهاعيّ، بتهيئة الظروف للطاعة والحلال وإبطال دواعي المعصية والحرام، اكتفاء بالتمكين السياسيّ، لهو عبثٌ لن يقوم للإسلام قائمة عليه.

من هنا نرى أن التمكين السياسيّ واجبٌ حالٌ، من حيث أن أفراد الأمة، أو غالبهم على الأصح، قابلين للتمكين الفردى، ولهذا صوتت الأغلبية، ولهذا فازت الأحزاب الإسلامية. فمعنى أن تتراجع تلك الأحزاب اليوم، هو خيانة الأمانة والركون إلى الذين ظلموا، والتحجج بعد استعداد الشعب! وهيهات أن يظفر هذا بقبول عند الله وعند الناس.

## الإسلام المُؤجل .. لحين إشعارِ أخر! ٩-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في حديثه لمجلة Foreign Policy، «نصح رئيس حزب النهضة الإسلامي في تونس راشد الغنوشي جماعة الإخوان المسلمين في مصر أن تحكم من خلال تحالف وطني يضم العلمانيين والأقباط، ... مشيرا إلى أن دور الجيش في مصر يختلف تماما عنه في تونس. وعن الوضع في تونس، وقال الغنوشي أن الدستور الجديد لن يتضمن أي مواد تدين إسرائيل، نافياً معاقبة المرتدين عن الإسلام، بقوله «الناس أحرار في أن يغيروا أديانهم»، مؤكداً أن تطبيق الشريعة الإسلامية ليس من أولويات حزب النهضة الآن» عن جريدة الوند.

هكذا لخص الغنوشيّ السياسة «الإخوانية» التي يتبعها حِزبه في تونس، والتي تكاد تكون نسخة من شقيقتها في مصر. تأجيل الحكم بالإسلام لحين إشعار آخر. والتعاون مع العلمانيين والنصارى، تحت شعار القاعدة الخشبية - كما أسماها الشيخ العثيمين رحمه الله «نتعاون فيها اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيها اختلفنا فيه».

هذا هو ما تتخذه إخوان مصر طريقاً ومنهجاً في حَركتها، والتي ظَهر واضِح المعالم بعد انتفاضة ٢٥ يناير.

والغنوشي أستاذ للفلسفة، نظرته للإسلام تختلف عن النظرة الشرعية السُّنية بشكلٍ أصليّ. وهو لا يرى الأولويّات كما نراها نحن أهل السنة والجماعة، ولا يَعتد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تَعتد به، ولا يتقيد بحدود الإسلام كما نتقيد بها. وأطروحاته الفكرية تدل على بِدعية موغِلة لا تنتمى لأهل السنة بحال. ومن هنا نجد أنه - كزعيم لحزب حاكم - لا يتحدث باسم الإسلام، لكنه، كأردوغان، ينصح إخوان مصر بالتصالح والتعاون والتناغم مع العِلمانيين (!)، ومع القبط (!)، تحت ظل دستور علمانيّ.

وحتى يتضح الفرق بين ما يدعو اليه هؤلاء، في مصر وتونس، وما ندعو اليه وننصره ولا نقبل بغيره، فإننا نعرض صورتين، وإن تشابهتا في بعض جوانبها، إلا إنها مختلفان اشد الإختلاف، متنافران أعمق التنافر، حتى لتحسبها قد صدرا عن دينين مختلفين.

الصورة الأولى: وينصرها الإخوان البرلمانيون والسلفيون المتطورون. تحتفظ فيها الدولة بهويتها العلمانية، وذلك بإعراضها عن إعلان مبدأ «لا إله إلا الله»، ومن ثمّ، التغاضى عن تطبيق الشريعة، الذي يأتي تالياً لهذا الإعلان الشرعي الدستورى. وفي هذه الصورة يكون البرلمان توافقياً، رغم أغلبية أفراده من المسلمين، ومعنى ذلك أن القرارات الصادرة عنه لا تصدر بها يتوافق مع الشريعة الإسلامية، بل مع ما يراه المجموع مصلحةً للوطن، وإن تعارضَ مع الشريعة، وقد عبر أحد الإخوان على التلفاز، في برنامج للجزيرة مباشر مصر، عن هذا التَوجّه بقوله «حيثها وُجدت المصلحة فثمّ شرع الله»، وهو جَهلٌ مَعيبٌ وقلبٌ للمعنى المقصود، ليس هنا محلُ بيانه.

في هذه الصورة يكون التركيز على تلبيةِ إحتياجات المُواطن، كما يَدّعون، من مَلبسٍ ومأكلٍ وتعليم وصحة. لكن تستمر فيه السَّلبيات الإجتماعية تنخرُ في جسد الأمة، كإباحة الخمور، والعهر الفنيّ تحت اسم السياحة والإبداع، وتحقيق الدخل، والإعلام الساقط المُضِلّ المُضّلّ (!).

وهذه الصورة لا تتطلب أي مواجهة حقيقية مع الجيش، بل إنكارٌ أو استنكارٌ بالقلب أو باللسان، في بعض الأحيان، وإعتبار أن المعارضة البرلمانية ستسفر عن نوع من أنواع التغيير، في يومٍ من الأيام (!)، حسب رؤية هؤلاء، والتي تتعارض مع رؤيتنا له في الكثير من التفاصيل.

ويجب، إحقاقاً للحق، أن نشير إلى انسحاب الإخوان من المجلس الإستشارى العميل، على أنه دلالة طيبة، وقدرة سياسية، ورغبة في تولى الحكم بطريقة الديموقراطية الغربية الصحيحة، لكن السؤال في هذا الشأن يبقى، هل هذا تكتيك سياسي لكسب دعم شعبي

في المرحلتين القادمتين من الإنتخابات؟ وهل يتصاعد هذا الموقف إلى تحدِ ظاهر مكشوفِ للعسكر، إن كان موقفاً جاداً لا تكتيكياً؟

الصورة الثانية: والتي ينصرها عدد من أهل السنة والجهاعة. وفيها يتم إعلان «لا إله إلا الله» كدستور شرعيّ للأمة من اللحظة الأولى، ويتم بهذا الإعلان التميكن لدين الله البلاد. ومن ثم، فإن أية مواد يتم وضعها في الدستور يجب أن لا تتعارض مع هذا الإعلان الشرعيّ الأعلى. كذلك، فإن القرارات الصادرة عن البرلمان، تكون توافقية فيما لا يعارض المبدأ الدستوري الشرعيّ الأعلى. ويكون تطبيق أحكام الشريعة تدريجياً حسب الإصلاحات الإجتماعيّة التي تحدث في المجتمع، ليتماشى مع حكمة هذه الأحكام وشروطها وموانعها.

ويكون التركيز في هذه الصورة كذلك، على التنمية الإجتهاعية في وسائل المعيشة، مَلبس ومأكل وتعليم وصحة، وعلى التربية الدعوية، تمهيداً لتطبيق الشريعة. وتتميز هذه المرحلة بتطبيق المبدأ الشرعيّ المحكم، الذي أسسه القرآن الكريم في قوله تعالى « فَاٱتَقُوا المُه مَا السَّعَطَعُتُم النابن١١، وأكده حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلاه عليه وسلم «فَإِذَا أَمُرْتُكُم بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم وَإِذَا بَهَيْتُكُم عَنْ شَيْءٍ فانتهوا» بن ماجة، وهو أن تمنع المنهيات في أسرع وقت ممكن، منها ما هو أنيّ، كبيع الخمور والعهر الفنيّ وإباحة العري، أو ما يعتاج لفترة كما في شؤون العادات والمعاملات، كالحجاب، وأشكال التعاقدات كالتأمين وغير ذلك، فيكون تدريجياً متمشياً مع خُطى الإصلاح والدعوة، إلى حيت يتم فرضه. أما عن الربا، فيجب أن يَبدأ الإصلاح الإقتصادي على الفور، فإنه يأتي على رأس المنهيات لا عن المؤرات، وإن كان آخر ما طبق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضع الربا (أي ألغى الفائدة المُستحقة بتعبير العصر)، في خُطبة الوداع، لتشَابك المُعاملات، وعدم إمكانية تَطبيقه الفائدة المُستحقة بتعبير العصر)، في خُطبة الوداع، لتشَابك المُعاملات، وعدم إمكانية تَطبيقه واحدة.

وهذه الصورة تستدعى مواجهة صارمة مع المَجلس العَسكريّ، وتستدعى تَضحية وبلاءا ودِماءاً وخُسارة في الأموال والأنفس والثّمرات، وبشّر الصابرين.

فالمُشترك إذن بين الصورتين هو أن كِليها سَيعمل على البناء والتنمية وتحسين الظُروف المَعيشية، من حيث هي مطلوبة للدنيا. كما أنّ كليهما لا يهانع أن يكون في مجلسهم نواباً عن الأقليات القبطية أو العلمانية، رغم أن موضوع ردة العلمانيّ وأحكامهم يجب أن تخضع للنظر الشرعيّن بخلاف الأقباط.

والمختلف بينها هو علمانية الدولة في صورتها الأولى، ومن ثم العمل والتشريع تحت مظلة كفرية، وإسلامية الدولة في الصورة الثانية، ومن ثم العمل تحت مظلة الشريعة، إرضاءاً لله وإتباعاً لرسوله صلى الله عليه وسلم. ومن ثم، فإنّ المواجهة مع المجلس العسكريّ هي في حكم التحريم في الصورة الأولى، وفي حكم الجوب في الصورة الثانية.

ولا ندرى كيف ينظر النواب من الإخوان البرلمانيين والسّلفيين المتطورين، لهذا الخلاف على أنه أقل من أن يُعتبر، أو أن يُصرف فيه الجهدُّ لتحصيله (!) وهو قضية إسلام و كفر، لا أقل من ذلك.

أما الإخوان فقد صرحوا عبر متحدثهم غزلان أن الصدام ليس في أجندتهم. أما السلفيون فالأمر أخطر، إذ عدم الصدام مع العسكر، حتى إن كانوا كفاراً في نظرهم، هو دينهم الذي يدينون به، فالخضوع والذلة والتشدق بالحديث عن التوحيد هو مجرد حركات باللسان لدى هؤلاء. ووالله لو عرف النصارى والعسكر دين هؤلاء لحملوهم على الأكتاف ولرشحوهم للرئاسة، بل وضَمنوا لهم مقعدا في المجلس الكنسيّ.



#### خالد صلاح .. ودور العقل في الشريعة ١٠-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في مقال له، على صفحة اليوم السابع، تحدث خالد صلاح عن علاقة الشريعة بالعقل وعن ضرورة إعمال العقل فيها يتطلبه الدين

والحق أن أن الرجل، هذه المرة، لم يتعد الحدود في المقال، كما يفعل عادة إبراهام عيسى، الشقيُّ ذو الحمَّالات، بل تناول الموضوع بهدوءٍ وبلا عصبية مناوئة للشريعة، وإن كان أخطأ في بعض ما ذكر، وعتم على الحقيقة في البعض الآخر.

قال خالد « لم يكن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يرسل صحابته الكرام إلى البلدان والأمصار إلا برسالة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وقتها لم يكن صحيح البخاري قد ظهر بعد، ولم تكن مجلدات «مسلم» و «الترمذي» و «ابن ماجه» قد عرفت طريقها إلى ماكينات الطباعة وأرفف المكتبات، ولم يكن أئمة المذاهب الأربعة قد بدأوا رحلتهم مع فهم هذا الدين وتفسير أحكامه، كان أبوحنيفة والشافعي ومالك وابن حنبل غيبا في غيب، لا يعرف به صحابة النبي الذين انطلقوا في المشرق والمغرب، يعلمون الناس هذا الدين، ويحملون رسالة السماء إلى العالمين. وبعد مئات الأعوام من هذا السلف الصالح والرعيل الأول للصحابة والتابعين جاء دور الأئمة والفقهاء الذين اجتهدوا ما استطاعوا ليجمعوا آثار هذه الحقبة الممتدة منذ بعثة النبي وحتى مائتي عام أخرى أو أكثر بعد الهجرة، جاء الفقهاء والمجتهدون ليعيدوا رواية النصوص، ويستبعدوا ما لم يصح من أحاديث النبي بإعمال العقل في المتن والسند، ثم قام هذا الجيل التالي من العلماء بإعمال العقل مرة أخرى في مضامين هذه النصوص وأهدافها فاستنبطوا لأبناء عصرهم فقهًا وأحكامًا تحددت بالسياق الزمني والجغرافي لكل حكم وكل فقه. كان العقل سلاحًا في ثبوت النص أو نفيه، وكان العقل سلاحًا في استنباط الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية، بل كان العقل هو الأساس في علوم صارت

جزءًا من هذا الدين مثل علم مصطلح الحديث، أو أصول الفقه، أو تفسير القرآن بالرجوع إلى النصوص التاريخية الموازية أو البحث في أسباب النزول. العقل هو عنوان هذا الدين، والعقل هو عنوان هذه الشريعة، وكها أنعم الله على الأجيال التي تلت جيل الصحابة بعقول أعادت تفسير هذا الدين وفق الوضع الجغرافي والتاريخي، فإن الله لن يترك هذه الأمة دون جيل يعمل بالعقل، جيل يؤمن بأن الصحابة لم يتعبدوا إلى الله بتفسير ابن حجر العسقلاني، أو بفتاوى ابن تيمية، أو بالفقه المالكي والحنبلي، الإسلام أوسع وأشمل وأصلح لكل العصور، لأنه ببساطة دين يسمح للعقل بأن يكون بطلاً في التشريع». http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=550996&SecID=12.

وتعليقي على الكلام، يرتكز على شقين، شق التصحيح، وشق التوضيح.

أما شق التصحيح، فهو أن دور الإئمة والفقهاء لم يأتِ بعد مئات الأعوام من السلف الصالح، بل إن بعضهم قد عاصر التابعين مثل أبي حنيفة الذهو من صغار التابعين، ثم مالكاً الذي عاصر أبي حنيفة، والذى ولد بعد خمسين عاماً فقط من استشهاد عليّ رضى الله عنه، ثم الشافعيّ الذي عاصر مالكاً. فلا أدرى من اين جاء الكاتب بهذه المعلومة عن مئات الأعوام! كها أن البخاري ومسلم قد عاصرا الشافعي وأحمد، في المئة التالية لمالك وإبي حنيفة. وهذا الذي ذكر إما جهل بالتاريخ، أو إغراضٌ في نقله. ولنلجأ إلى التفسير بالجهل، فهو أهون نتيجة.

كذلك فإن المسلمين لم يتعبدوا الله بفتح البارى بن حجر (الذي اسهاه تفسير بن حجر، وهو شرح للبخارى إذ ليس لإبن حجر تفسير، وهو دليل على جهل هؤلاء المطلق بالشريعة وعلومها، ثم يتحدثون عن العقل!!)، بل إن لكثير من علمائهم خالفوا بن حجر وعدّلوا عليه، في نطاق التسليم بالأحاديث الصحيحة القبولة تبعاً لقواعد علم مصطلح الحديث، كما يتبع أهل كلّ صنعة معايير أئمة هذه الصنعة في مقاييسهم ومعاييرهم. أما عن الفقه، فقد مُلأت رفوف المكتبة الإسلامية بكتب فقه، فيها مما جرى على نظر الفقهاء الأربعة وفيها من خالفهم.

أما شق التوضيح، فهو أنّ تلك الكلمة التي أرسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابته ينشرونها في الأمصار، كانت هي المجلد الأكبر الذي يستوعب كافة ما استخرجته عقول البشر من بعد في مجال العقيدة والشريعة. إذ حملت هذه الكلمة معنى واحداً، أنه لا مطاع إلا الله، لا العقل البشري ولا الحاكم الديكتاتوري ولا النفس ولا الهوى، بل الله سبحانه، هو الحقيق بالطاعة، ومظهر من مظاهر هذه الطاعة هو إقامة الشعائر، وجزء منها إقامة الشرائع، يستويان قدراً، فمن أطاع في الشعائر ورَغِب عن الشرائع فقد مرق من الدين، ومن أقام الشعائر ورفض الشرائع فقد مرق من الدين. وإن ظن خالد صلاح، ومن يسيروا سيره أن تلك الكلمة التي هزت عروشٌ وقلبت موازين الدنيا، لم تكن تحمل هذا الكنز من المعاني، فقد حجّر واسعاً واتهم عقله وعقول الناس.

خالد صلاح، يعتبر أنّ البخارى كان عدواً للسنة، ومناوئا للعقل! والحق أن البخارى قام بجمع المادة التي يجب أن ينشأ منها الفقه، وهي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي هو بيان للقرآن. لكن المشكلة تكمن في أنّ خالد صالح والعلمانيين عامة، يعتبرون الدين هو التلفظ بالشهادتين، ثم يقولون، عندنا عقولنا نفعل في دنيانا ما نشاء. ونحن نقول أنّ العقل ليس مجرداً ولم يكن مجردا في يوم من اليام، بل هو مرتبط بالجمجمة التي تحتويه، بعدد سكان الأرض جميعاً. أما الوحى فواحدُ لا تعدد فيه، فيصح فيه معنى المرجعية.

العقل، حين يستخدمه أهل السنة، فإنهم يستخدمونه في حدود الوحى، ولا يضربون في مناحي الحياة عابثين متنافرين، كلّ يدعى عقلاً. ولا أدرى أعقل خالد صالح أحق بالإتباع من عقل إبراهام عيسى؟ هل يسلم خالد صالح أمره لإجتهاد إبراهام عيسى؟ أم البرادعي أحقّ بالإتباع من كِليْهما لأنه أرجَح من كليهما عقلاً؟ أم أن الطنطاوى أرجح الأربعة عقلاً في جب السير خلف إجتهاده بالبقاء في الحكم؟ هذا النوع من الخلط والتدليس في استعمال لفظ العقل هو ما يموه به هؤلاء العلمانيون على العوام، وكأنّ لهم «عقل» موحدٌ محفوظٌ في معملٍ ما، متصل بشبكة من الكابلات إلى جهازٍ الكتروني، يعمل بالنيابة عنهم، ويخرج لهم من الآراء الصائبة والفتاوى الصحيحة ما لا يقدر عليه علماء أهل السنة!

ومن هنا يأتي خطله في اقول مثل أن العقل سلاحٌ في ثبوت النص ونفيه. فإن هناك قواعد ثابتة في نقد المتن، لكن ليس منها الهوى وعدم الإعجاب بالنص، أو حضاريته بالنسبة للناظر كما يريد أمثال خالد صالح، وإنها تتعلق بالمنهج النبوى ومسايرة الحديث لهذا النهج، معنى وبياناً، ومدى تعارضه مع غيره مما هو أثبت سنداً، إن تعذر الجمع. وقد فرع العلماء على مرّ اربعة عشر قرنا من هذا الأمر، إلا ما كان من حديث هنا أو آخر هناك. هذا من جهة النص، أما من جهة الفتوى المبنية على النصّ، وتحديد مناط الواقع الذي ينطبق عليه نصّ بعينه، فهو ما تتصارع فيه الأنظار ويعمل فيه العقل السنيّ، بمعنى إنزال نص على الواقع، أو الأحرى الدخاله تحت نص آخر، أو قاعدة أخرى، تتكون من مجموعة نصوص متآلفة متعاضدة على معنى واحد، كما هو معلوم في الأصول.

ولعل كثرة ذكر كَلمة العقل في حديث العلمانيين يجعله موهمٌ لكثير من العوام، لكن أنصح هؤلاء بمطالعة بعض علوم الشريعة حتى لا يقعوا في تلك الأخطاء الفادحة والتي تجعلهم «صفراً على الشمال» بين العامة، بله عند الله سبحانه.



#### الهوة العميقة .. التي تفصِلنا عن الإخوان ١٠-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعله ، برغم كلّ ما دوّنت وسَطّرت، لا تزال الصورة مُغبّشة عند البعض، عن موقفنا من الإخوان إلى الآن، أو بصورة أصح، مدى الهوة التي تفصلنا عن الفكر الإخوانيّ بعامة. ولكنها نقطة لا يُمكن تعدّيها دون التأكيد على معناها، وعلى بيانها إلى أقصى حدود البيان، إذ هي الحَكَم بيننا وبينهم أمام الله سبحانه يوم يقوم الحساب. فهذه الهوة العميقة ليست مجرد خلاف في رأي أو إختلاف في وجهة نظر، بل هي صدعٌ في الموقف العام من الإسلام وأوّلياته وأسسه.

(1)

والإختلافات، في شأن الدين تنقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم يقع التوحيد، وقسم في القواعد الكلية والعامة في الشريعة، وقسم في الأحكام الفرعية التفصيلية. والخلاف في القسم الأول منه ما يُخرج من الدين، إن تعلق بأسس العبادة والطاعة، ومنه ما يلحق بالقسم الثاني، مثل الخلاف في الصفات كما في الأشعرية والماتريدية. أما القسم الثاني، فهو الذي تنشأ عنه الفرق البدعية كالمعتزلة والمرجئة والصوفية والخوارج. أما القسم الثالث فهو ما ينشأ عنه الخلاف المذهبي كما في مذاهب الفقه المعروفة كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، أو ما جاء عن أفراد أئمة الإجتهاد مثل بن تيمية أو بن عبد السلام أو غيرهما.

أما عن القسم الأول، فإن التوحيد، كما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ينحصر في إثبات ما لله من صفات، ونفى ما لا يجوز عليه سُبحانه، تبعا لما وَرد نصّا لا إجتهاداً، ثم، بناءاً على ما له سبحانه من صفات علو وكمال مطلق، تجب له الطاعة الطّلقة التّامة بلا عناد ولا استكبار، في أي جزئية من جزئيات الحياة، فنحن عبيد مملوكون له سبحانه بكل ما تعنى هذه الكلمة من معان. والعبودية تستلزم الطاعة بكل مستوياتها وأشكالها، والتسليم بكل مراتبه وحدوده. وهذان الأمران معا، يشكّلان المقصود بشهادة

أن «لا إله إلا الله»، أي لا مطاع إلا الله، فهو الخالق الرازق، وهو المطاع المعبود «أَلَا لَهُ ٱلخُلْقُ وَٱلْأَمْرُ» الأعراف؟٥.

وتأتي، في هذا السياق، إقامة الشعائر، التي هي تجسيدٌ عمليّ للطاعة، بالصلاة والصوم والحج والزكاة. فمن أنكرها فقد خرج عن الملة، بل إن من الأدلة الشرعية ما يفيد على أن تاركها، أو بعضها كافر بالله، ولو دون إنكار باللسان.

أما القسم الثاني من الإختلاف، فهو ما تنشأ عنه البدعة وتتكون الفِرقَ المبتدعة، والتي هي إجتماعٌ من طائفة معينة على خلافٍ في أصل كليّ عام، كإجتماع المعتزلة على أصولهم الخمسة، نفي الصفات بدعوى التنزيه، وإنكار القدر بدعوى العدل، والتحسين والتقبيح المعقلي بدعوى الحرية، ونفى الحكمة بدعوى إنفاذ الوعيد والوعد، وإختراع منزلة في الآخرة، هي منزلة بين منزلتيّ الإسلام والكفر. أو الرافضة الذي يقوم مذهبهم أساساً على أن تبليغ الشرع لم يتم بوفاة رسول الله صلية على هو أنه يُحتاج في كل عصرٍ إلى كامل مثله في كل أوان، هو واحد من أئمتهم، لإتمام البلاغ، فالقرآن وحده لا يكفي، وبناءاً على ذلك فأن الصحابة كلهم قد ارتدوا لإنكارهم هذه المبدأ وإنكارهم على عليّ رضى الله عنه أن يأخذ مكانه كأول كاملٍ مبلغ بعد رسول الله صلية على مثل المناه كأول كاملٍ مبلغ بعد رسول الله صلية على مثل المناه كأول كاملٍ مبلغ بعد رسول الله صلية على مثل المناه كأول كاملٍ مبلغ بعد رسول الله صلية على مثل الفرق التي تجتمع على مثل

هذه الأصول المبتدعة المُحدَثة، والأفكار الخَرِبة النكدة، التي منها ما تَجَاوز إلى الكفر حين مسّت بليّات أفكاره أصولاً لا يصح إنكارها، كما في الأحمدية أو الإسماعيلية أو العلوية الروافض، أو في أصحاب الحلول والإتحاد من المتصوفة.

ثم القسم الثالث، وهو الخلاف المذهبيّ، فهذا لا ضرر فيه ولا أذى، إن تجنب أصحابه التعصب وكانوا من المتبعين أصلاً، كأئمة مذاهبهم، لا من المقلدين أصحاب العمى والهوى كما وقع من الكثير من أتباع المذاهب على مرّ العصور. لكنّ هذا القسم هو ما يجرى فيه «العقل» إعمالاً في تنزيل الأحكام الثابتة على الوقائع المُتجددة، إلحاقاً واستنباطاً، قياساً واجتهاداً.

(٢)

أمًا وقد بَيّنا هذا، فإنه يجب أن نوضّح موقف المُخالفين، بشكلٍ عام، من هذا الأصل المكين في البناء العقديّ للإسلام. فالعلمانيون، ومن ورائِهم دول الغرب الصليبيّ يُطلقون على هذا الإسلام «الإسلام الوهابيّ»، لينفّروا الناس من عبادة الله على الوجه الأكمل، كما تنزّل بها الوحي، ويقصرون الدين على روحانياتٍ أشبه بها عليه دين النصارى، مما لا يَضر كفار العلمانية في الشرق أو الغرب، ويترك لهم حُرية العَبَث في أخلاقنا ونهب ثرواتنا. لكن لا علينا من هؤلاء.

وإذا نظرنا إلى قواعد الإخوان، وتصريحات الإخوان، ومناهج الإخوان، وجدنا أنهم يتجمعون على أمور محددة، كأصول عامة لا يخرقونها، منها القاعدة التي خطّها لهم حسن البنا رحمه الله، من أننا «نتعاون على ما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيها إختلفنا فيه». وهي قاعدة، للنظر الأول جميلة سَديدة. إلا إنّ فيها إجمالٌ مخيف، وتَعميمٌ مُضَيعً. فإذا عرضناها على الأقسام الثلاثة الآنفة، وجدنا أنها لا تصلح إلا في القسم الثالث، حيث يكون الخلافُ مذهبيّا، قائها على النظر الفقهيّ. أمّا في البدع والكُفريات، فهذا يعنى أن نَعذُر أهل الأهواء والبدع، أو أهل الكفر والإلحاد، بل الحقُ في شأن أهل البدع التحذير من شأنهم، وتجنبهم ونبذهم، وفي أهل الردة استتابتهم ثم قتلهم، شرع الله الذي لا يغيّره برلمان ولا

مجلس عسكري، اللهم إلا إن كان المُتحدث نفسه من أهل البدعة أو أهل الإلحاد، فكان العَاذِر على دين المعذور؟

الإخوان يعذُرون العلمانيين، المُصرّحين برفضِ الشريعة، ورفضِ التحاكمِ اليها، بل والذين يغضّون من قدرها وعدم مسايرتها للحياة، وأنها من بقايا التخلف أيام القرون الوسطي، عالمين بآيات الله في ذلك، لا ينقصهم علم بحجة لله قائمة، كما أن الإخوان يعذرون من يحكم بما يُضاد شرع الله، تشريعاً لا تطبيقاً، ويرونه مُسلمٌ عاص، ويتأولون في ذلك بعض متشابهات، على مذهب الإرجاء المحض، كما صرح بذلك العلامة محُدِثُ الأمة أحمد شاكر وأخاه العلامة اللغوي البليغ محمود شاكر في شرحها على تفسير الطبريّ، محُذّراً هؤ لاء أن ما يقولون وما يتأولون، مآله الكفر إن أصرّوا عليه.

من هذا الأصل البدعيّ إذن، وقع الخلاف بيننا وبين الإخوان، كطائفة اجتمعت على أصول بدعية، فصارت، بلا شك، فرقة مبتدعة، فكراً وتطبيقاً. ومن هذه الإبتداع، خرجت كل قراراتهم وتصرفاتهم، متناسقة مع تلك الأصول.

الإخوان لا ينظرون إلى التوحيد كما نراه، يل هم يرون أنّ التصديق هو الإيمان، وأن العمل لا مدخل له في التوحيد، بل إن التصديق بالله خالقاً ورازقاً هو كلّية التوحيد وأصل الدين، وأن الكفر هو إعلان التكذيب بالله، بصورة تكاد تكون مستحيلة التحقق، وهي التصريح بالتكذيب علناً، بل إن منهم من صَرّح على فَضائية ردّاً على سؤال عن القبط «ومن قال أن القبط كفارٌ»! ومن هنا فإن قضية التشريع بخلاف ما أنزل الله، وتعبيد الناس لها، وعقابهم على خلافها، ليست من الطاعة العامة الكلية التي يستتبع تركها الكفر، بالنسبة لهم، وسوّوا بين خَلفاء بني أمية وبني العباس ممن كان فيهم ظلم وفساد، رغم حكمهم بها أنزل الله، بحكام اليوم الذين ينكرون الشريعة، ويشرّعون بديلاً لها، ويقتلون من أمرَهم بالرجوع اليها، والتسليم بها.

الأمر إذن، بيننا وبين الإخوان، يَتعلق إذن بأصولٍ عامة، لا بأحكامٍ فرعية، وإن صَدَر عنهم في الأحكامِ الفرعية ما يصدر عن أهل البدعة من شُذوذات فقهية،

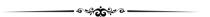
ومخُالفات شرعية، كمنع حدّ الردة. ومن هنا كذلك فهم يقعون في القسم الثاني الذي بيناه آنفا كفرقة بدعية.

الإخوان لا يرون تأجيل الحكم بالشرع، لحين القدرة عليه وتوفير المناخ الملائم له، بأن تتوفر المؤن وتُستبدل الكفاية بالفقر ليمكن تطبيق حدّ السرقة مثلا، أو أن يلتزموا بإتفاقيات الخزى حتى يمكن إعادة البناء العسكري بديلا عن هذا الكيان المهترئ الفاشل الذي يسمونه جيشاً. بل هم يرون أن تطبيق الأحكام الشرعية هي حريات شخصية، لا يمكن فرضها بصورة جماعية، كما صرح كلّ متحدث لهم في كلّ مناسبة. الإخوان فيها يرون، قد راعوا العلاقة بين المرء وربه، فتركوا الأحكام الشرعية للفرد، إن فعلها فنعيًا هو، وإن لم يفعل فحِسابه على الله، ونسوا العلاقة بين المرء وبين المجتمع، إذ إن للمجتمع حقا في تطبيق هذه وخِسابه على الله، ونسوا العلاقة بين المرء وبين المجتمع، إذ إن للمجتمع حقا في تطبيق هذه الأحكام، من حيث أن الشريعة توفر المناخ الصَحيح للطهر والعقاف، فكم من إثم يقترفه من يشاهد ما يسمونه فناً وإبداعاً وهو محضُ فحش وإسفاف؟ ومن يتحمل هذه الأوزار غير هؤلاء النواب الأغرار؟ إن قدر الحرية الشخصية في الإسلام يقف عند إحداث الضرر بالمجتمع، كما ثبت في متواترات الشريعة، ومثاله ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يسقى جار الزبير للزبير رغم أن مسار المجرى المائي يقطع في ملكه، لأن الضّرر مرفوعٌ في بأن يسقى جار الزبير للزبير رغم أن مسار المجرى المائي يقطع في ملكه، لأن الضّرر مرفوعٌ في الشرع، وغير ذلك مما لا يحصى من أمثلة تقع كلها في باب سدّ الذرائع.

ومن هذا الباب، أباح الإخوان الدخول في البرلمانات الكفرية السالفة، لا بناءاً على تقليل مفسدة أو جلب مصلحة، بل بناءاً على أنها كيانات شرعية مُسلمة، يجب المشاركة فيها، عقدياً وعملياً. بينها قد رأيناها نحن أنها كيانات طاغوتية تتكفل بالتشريع بغير ما أنزل الله، وبإستلاب حق الله في الحكم بشريعته، وبالتَسَوّر على ألوهيته. ومن هذا الباب أيضاً فهم لا يرون الخروج على طاعة العسكريّ، إذ هؤلاء كلهم مسلمون موحدون، ألا تراهم ينطقون بالشهادتين، رغم تصريحهم بعدم الساح للشريعة بالتطبيق مها كلف الأمر، لا لعدم مناسبة المناخ الحاليّ، بل مطلقاً من حيث هي لا تناسب العصر ولا المزاج المصريّ الحاضر!

الخلاف بيننا وبين الإخوان أشد خطراً وأبعد غوراً مما يعتقد بعض البسطاء، إذ هم، بالنسبة لنا، فرقة بدعية، لا تعمل على تطبيق الشريعة كما يريد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، لا اليوم ولا غداً، كما بيّنا. وإن كنّا قد رأينا أن إنتخاب هؤلاء لمنع ضرر الكفر العلماني، فهو من باب إختيار أقل الضررين وأهون الشّرين، لا أكثر ولا أقل. والإخوان أولى بأن يكون شبابهم مادة للدعوة السّنية الصحيحة من أي شباب آخر، إلا من غاص إلى شحمة أذنيه في هذا الفهم السقيم.

اللهم وفق أمتنا للفهم الصائب، على منهج نبيك صلى الله عليه وسلم.



#### الهوة التي تفصلنا عن السلفيين ١٤-١٢-٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

نود، قبل أن نشرع في الحديث عن تلك الهوة التي تفصلنا عن السلفيين، أن نؤكد على عدة أمور، أولها إننا ما ذطر ما نذكر من تصويب وإيضاح، بغضاً في أحدٍ، فليس بيننا وبين أحد ممن نذكر خصومة، ولسنا طرفاً في انتخابات، ولا ترشيحات، ولا تعيينات، وإنها نحن نكتب ما نكتب إنطلاقاً من إنه كما أننا نصلي ونصوم لله سبحانه، فإننا نتحرك لله سبحانه، ونكتب لله سبحانه، ونعارك في سبيل الله سبحانه، وننافحُ عن دين الله سبحانه. فحياتنا كلها له جلّ شأنه «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشُكِي وَمحَيْاى وَممَاتِي للهُ ّرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ» الاسام ١٦٢. فالدعوة إلى الله هي مرادنا، وهي سبيل الأنبياء والرسل، الذين خرجوا بدعوةِ الله إلى أقوامهم، لا يكلُّون ولا يَملُّون «قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا» نرجه. ما نكتب ليس بغضاً في أحدٍ، بل حباً في الله ورسوله صلى اله عليه رسلم لا غير. ثانيها أنه دون هذا البيان، فلا ندرى كيف ندفع بهؤلاء الذين نرى فيهم خيراً مشوباً بسوء، وحقاً مخلوطا بباطل، أن يميّزوا ما عليه، ولعلهم يتقون. وقد ذمّ الله الصامتين القاعدين عن العتب على المخالفين، وبيان الحق للمبطلين بأن أغفلهم كما أغفل المبطلين أنفسهم، بل ألحقهم بهم في الحكم، قال تعالى «وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِي تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَن ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَاب بَيس بِهَا كَانُوا يَفْسُقُونَ الاعراف ١٦٥، فذكر الله ما كان من عاقبة الفريقين، الظالم والجاهر بالحق، وأغفل ذكر الصَّامتين عقوبة لهم، كما أغفلوا ذِكره سبحانه. ثم ثالثة، وهي أنَّ كثيراً من الشباب لا يستطيع وحده أن يميز ما بين الدعوات، أو الإتجاهات، لحداثة السن، او حداثة الإسلام، فيتبع ما يرى عليه من حوله، بعين الكثرة لا بعين التحقيق، فيضع نفسه حيث لا يجب. ولو لا أننا نريد بهؤلاء الذين نذكر خيراً ما صرفنا الوقت في الحديث عن إتجاهاتهم وبيان خلافاتهم. ألا ترى أننا لا نكاد نَصرِف سطوراً في الحديث عن مذاهب العلمانية والليبرالية والإلحادية، إذ هي بينة واضحة من ناحية، والأمل في صرف رموزها إلى الحق جدّ ضئيلٍ. ۲۰۶ \_\_\_\_\_ د. طارق عبد الحليم

أما عن إخواننا «السلفيون»، فأمرهم وأمرنا أقرب من أمر الإخوان. فالسلفيون قد نشأوا على عقيدة صحيحة لا غبار عليها، من فهم للتوحيد وحدوده وضوابطه. إلا إنه يجب أن نعرف أنّ تاريخ نشأةِ الدعوات، بشكل عام، له تأثيرٌ مباشرٌ على بعض توجهاتها وما تتبناه من اختياراتٍ فقهية. فإن السلفيين قد نشأوا في مصر، أول أمرهم، في عهد السادات، وقد كان لهذا الزمن خاصية مميزة من حيث شدة التنوع المُخلِّ في التوجهات الإسلامية، التي كانت قد خرجت لتوها من تحت الأرض، ومن سجون عبد الناصر، بإذنِ من السادات، للوقوف ضد المدّ اليساريّ. وكانت الدعوة السلفية آنذاك توجّهاً لضبط الحياة الخاصة طبقاً لمنهج السّلف الصالح، ولم تكن تبلورت كإتجاه عام، بأي حالٍ من الأحوال، بل كانت عدة دُعاة من الشباب من طالبي العلم وقتها، يدعون إلى هذا التوجه فرادي. ثم، انتهى أمر السَادات بمقتله، وتولى المَخلوع، وظَهرت بوادِر الطُغيان، وأصاب بعض دُعاة السلفية مس من السِجن والإعتقال.. لكن مُفرّدات هذه الدعوة لا تسمح بالخضوع للحاكم الكافر، ولا موالاته ولا السكوت عنه، ولاءاً وبراءاً. هذا مسلّمٌ به في منهج السلف الصالح. ولمَّا كان لابد أنَّ يستمر هؤلاء في دعوتهم، فقد زين لهم شيطانهم وسيلة للجمع بين الأمرين، الدعوة النظرية والموقف العمليّ، بأن يلجوؤا إلى أحاديث طاعة الحاكم، ولو جلد ظهرك وأخذ مالك، وأحاديث منع الخروج على الحاكم الظالم، وبعض مواقفٍ لأهل السنة، حمّلوها ما لا تحتملُ من معانٍ، رغم أنّ الكثير من أهل السنة قد خرج على الحاكم الظالم، بله الكافر.

وقد أعان هذا الإتجاه في مصر ما كان من أحداثٍ في الخليج بعد غزو الكويت، وحرب العراق، بعد أن ظهرت الجامية المدخلية، وأعانتها الحكومات الخليجية ضد الإتجاه السنيّ الصحيح، الداعى إلى الإصلاح والتغيير، وإقامة الشَرع حقيقة لا مظهراً.

والأمر الذي نأخذه على الإتجاه السلفيّ هو أنهم قد أخضعوا الإتجاه العام الذي صبغ الدعوة بمواقف فقهية مرجوحة، عالمين أم جاهلين، مما أدى إلى تأخر دور الدعوة وإظهار تناقض شنيعٌ فيا يقولون. فهم يصرحون بان قضية التحاكم إلى الشرع هي قضية توحيد

وشرك، ثم يقولون بكفر الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله. ثمّ إذا هم يُحجِمون عن تكفير ذاك الحاكم على الأرض! ثم يُحرّمون الخُروج على الحاكم، الذي لا نعرف في هذا الخلط، إن كانوا يعتبرونه مسلماً أم كافراً، لا ذريعة لدرأ الأذى، بل ديانة لحرمة الخروج على الحاكم!؟

فأطروحة السلفيين إذن أطروحة مُضطربة مخُلّطة مَشبوهة، لا ينتظم عقدها، ولا تتوافق مناهجها، بل هي ممُزقةٌ بين إرادةٍ تريد أن تُملى موقِفاً سياسياً محدداً، تقويه وتنظر له تلك الزلات الفقهية التي ذكرنا، وعقيدة تحرص على الإنضباط بموازين الشرع ودلالات النصوص. وهذا التناقض هو السمة الأساس التي باتت تحكم ما يقدمه السلفيون، خاصة بعد ذلك التغيير الهائل في توجهها، بعدما كانت الدعوة حبيسة بالمساجد، نائية عن السياسة وشؤون الحُكم. وهذا التغيّر قد أفصَحَ عن هذا التناقض، إذ جَسَدَه على أرض الواقع، بعدما كان مختفياً وراء الغياب السكفيّ عن الشأن العام.

وهذا التناقض، هو ما يجب أن تقوم الدعوة بحلّ طلاسمه، والإلتزام بأحد الأمرين، إما بالتوجه السياسيّ بالدخول في العمليات السياسة، والتحالفات البرلمانية، بناءاً على ما تقرر لديهم من إجتهادات فقهية معيبة مريبة، أو الإلتزام بتوابع ما يمليه التوحيد الخالص، والأمانة في تطبيقه على أرض الواقع.

وإلى أن تحسم تلك الدعوة أمرها، وتحدد مرجعيتها، تظل بيننا وبينهم تلك الهوة التي تفصلنا عن اللحاق جم، أو تمنعهم من اللحاق بنا.



## عُرس الديموقراطية ٠٠ ومَأْتُم الحريــة! ٢٠١١-١٢-٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تردد في أجهزة الإعلام والفضائيات، تعبير أشاع في نفسي اليأس من الإصلاح، والقنوط من التغيير، إلا أن يدركنا الله برحمته، وهو «أنّ مصر تعيش عرس الديموقراطية»!

سبحان الله العظيم، أهؤلاء بلهاءٌ معتوهون؟ أم عملاءٌ مأجورون؟ أي ديموقراطية يعنون، وهم خاضعون لحكم العسكر؟ ألا يعرفون أن وضْعنا الذي نحن فيه يسميه العقلاء من الناس، شرقاً وغرباً، «الحكم العسكريّ»؟ هل يتوازى حكمٌ عسكريّ مع الديموقراطية، حتى بمفهومها الغربيّ الخليط؟ الديموقراطية، حتى بمفهومها الغربيّ، هي حكم الشعب، سيادة الشعب على مقدراته بنفسه، فأين هذا مما يحدث اليوم؟ العسكر متحكمون أشد ما يكون التحكم. يتلاعبون بأبناء هذا البلد، خاصتهم وعامتهم. يعلن مُلاهم أن البرلمان لن يكون أكثر من طراطير لا سيادة له على شئ، ثم يخرج شاهينهم ليقول العكس، تلاعباً واستهزاءاً. ووالله إنهم ليضحكون سِرّاً من هؤلاء المهابيل الذين يعتقدون أن مصر تتحرك في طريق الديموقراطية.

ركبوا هذه التركيبة الشّاذة من متسولي الشهرة ومتصيدى الفرص، وأسموهم المجلس الإستشارى، (أو على الأصح المجلس العستشاري!) وجعلوا فيهم أخابث القوم، محمد سليم العوا، الثعبان الأرقط، العلماني، شبه الإسلاميّ، الذي يتلون بلون من يجلس على مائدته، ويتحدث باسم من يدعوه إلى حواره، نصير العلمانية التي يسميها مدنية، والبدعية التي يسميها وسطية، والتفلت الديني الذي يسميه التجديد، وإهدار الدين الذي يسميه المواطنة، حبيب الروافض ووليّ مكفرى الصحابة. ونجيب ساويرس نبيّ القبط الحديث، وداعية التدخل الأجنبيّ في مصر. ولا أدرى والله كيف يكون ساويرس في مجلس إستشاري فذا المجلس العسكري اللعين، الذي يحكم مصر اليوم، وهو يستعدى الغرب علنا على غزو مصر!؟ اللهم إلا إن كان خونة المجلس العسكري على وفاق معه في هذا الأمر، لغرض في

أنفسهم الخبيثة. جعلوا هذين العقربين في هذا المجلس العستشاريّ، ليكون الأول بديلاً عن الإتجاه الإسلاميّ السادر في غيه، الذي جعل همه البرلمان الطراطيريّ، والثاني ممثلاً للقبط المدعومين بالغرب، وصوتاً للصهيونية التي ليس لها ممثلاً أصيلاً.

في هذا المجلس العستشاريّ، تطبخ سلطات الرئيس الجديد، ليخرج من تحت يديه العسكر، بها في ذلك وزارة الدفاع، التي سيجعلونها خاضعة لمجلس «الأمن القومي» الكاريكاتورى القادم، حيث أن ممثلي الشعب غير مؤتمنين على قرار السلم والحرب، ويكون تعيين وزير الدفاع من اختصاص هذا المجلس الجديد، الذي يَخضعُ للمجلس العسكريّ، ومن ثم مخصصاته التي تصل إلى ٢٠٪ من ثروة مصر كلها. ويظل طنطاوى على رأسه، كها صرّح منذ أسبوعين أنه لن يتقاعد (وهو في الثامنة والسبعين من عمره المشؤوم)، ثم يورثها بعد ذلك لعنان، ثم لشاهين، لمن يأتي مَن بعدهم تباعاً. فنكون قد تحولنا من توريث مدنيّ إلى توريث عسكريّ! ونِعْم الثورة ثورتنا!!!

أية ديموقراطية يعنيها هؤلاء السّكارى المخدوعون؟ الحرية تُقتل في مصر اليوم، قانون الطوارئ مفروضٌ بلا حدود، العسكر والشرطة يقتلون الناس في الميادين، ويعتقلون النشطاء من بيوتهم، أمن الدولة عاد كأشد وأشرس ما يكون، الإعلام يطبّل ويزَمِّر للعسكر، كما كان يطبل ويزَمِّر لمبارك. فأين الديموقراطية، وأين الحرية؟

إن كنتم، يا من تروجون هذه الخزعبلات، تعنون بالديموقراطية أنّ نواباً ممن اختارهم الشعب، يجلسون على عدة مقاعدٍ في مبنى عتيق، تعوّد الناس أن يسمونه البرلمان، يعلقون بطاقات العضوية في رقابهم كتراخيص ال...، ويلعقون عرق خجلهم، ويمصّون سبّابتهم وإبهامهم، بلا سلطة ولا اختصاص، فأنتم أولى بهذا الحكم الديكتاتوري العسكريّ الجديد.

الحرية تغتال في وضح النهار، حرية الشعب، حرية المصريين، حرية أجيالٍ قادمة من الأبناء والأحفاد. ونحن نرقص فرحاً بتسويد ورقات الإنتخاب! مات من أبناء مصر أكثر من ألف شهيد، وجرح أكثر من عشرة آلاف، ليجلس محمد مرسى وعهاد عبد

۲۰۸

الغفور وعمرو حمزاوى في مقاعد زائفة لا قيمة لها، ويعلنون أنهم لا يريدون صداماً مع الجيش طالما هم على مقاعد البرلمان. لأي غرض هم جلوسٌ على تلك المقاعد؟ ألا يرون أن الحرية تغتال أمام أعينهم، بفعل هذا المجلس العسكريّ اللعين، وتآمر هؤلاء الخائنين في مجلسهم الإستشاري؟ ألا يعرف هؤلاء أن مصر على وشك أن تُجدد عهدها بالديكتاتورية العسكرية من جديد، وتدشن عصراً آخر من العبودية، تحت شكلٍ برلمانيّ ناقص التكوين، مشوه الصلاحية، ورئيسٌ مسلوب الإرادة، لا يتحكم إلا في شؤون الزراعة وأمور التموين؟

اليوم صورة عرسٍ وحقيقة مأتم. صورة عرسٍ يُخدّع به العوام من الناس، سواء منهم الجاهل أو المتعلم، فإن العاميّ ليس من تخرج في جامعة أو معهد، بل العاميّ من جهل ما يدور حوله، وإن تعالم. لكننا في مأتم حقيقيّ للحرية والكرامة والإستقلال، لا يحضره إلا الخواص ممن أدرك حجم المأساة التي تجرى على أرض مصر.

# «أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ وَلَا نَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الشورة ١٣ ١٥ ١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما وقد قلنا ذلك، فإننا نود أن نؤكد على عدة معان، أولها أنّ هذا الإختلاف والتفرق الحادث، ليس بسبب غموض البيّنات أو صعوبة الوصول إلى الحق، قال سبحانه «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلْفًا كَثِيرًا» الساء ٨٨، ولكنه بسبب الناظر في الشريعة المفتى فيها بالبدعة والتفلت من القواعد الشرعية، «إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِ النام ١٥٥، فنسب سبحانه التفرق والتشيع إلى الذين يفعلونه، لا إلى الدين ذاته. وقد أوضح الشاطبيّ هذا المعنى في كتابه الإعتصام.

أما المعنى الثانيّ، فهو أن التوحد الذي دعانا اليه الله سبحانه، ليس مقصوداً لذاته، بل مشروطًا بأن يكون على هدى النبوة ومنهاج السنة، قال تعالى «وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهُ ومنهاج جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا» العمران ١٠٠٠. فأتي بذكر موضوع الإعتصام أولا وهو حبل الله، ومنهاج السنة النبوية الصحيحة، ثم دعا إلى الإجتماع عليه بعدها «جميعا»، ونهى عن التفرّق وعن «الإجتماع على غيره» لا مجرد الإجتماع، ولم يقل «واعتصموا جميعا بحبل الله»، فكان الترتيب في الذكر دلالة على الأهمية في الفعل. وهو معنى عزيز جداً في الشريعة، وفي فقه الدعوة والحركة.

أما المعنى الثالث، فهو المعنيّ بإقامة الدين. فإن الإقامة لا تتم إلا بالرجوع إلى شرع الله في التحاكم بين الناس، كإقامة الصلاة، أي فعلها. والدين كلمة جامعة، يدخل

تحتها كلّ ما هو من شؤون المعاش والمعاد، وقد وردت في القرأن بمعانٍ متعددة من قبيل إختلاف التنوع لا التضاد، فهي بالأساس «النظام» كما في قوله تعالى «مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱللّكِ» وسف ٢٠، أن نظام حكم الملك. وجاء بمعنى الحساب «مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ» وعاء بمعنى النظام التعبدي الشامل المرسل من الله «إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللهِ ٱلْإِسْلَمُ «الله مران ١٩. فإقامة الدين تعنى التواصل والإتحاد على تطبيق شرعه، وعدم التفرق في ذلك، فمن أتى بمعنى يستدل به من القرآن أو السنة على أن تطبيق الشرع ليس واجباً إلزامياً في دين الإسلام، فقد شقّ صَف الجماعة ودعا إلى الفرقة، ولو حشد من ورائه أهل الأرض جميعاً.

والمعنى الرابع، أن التفرّق في الدين الذي تعنيه الآية، في فهم مُراد الله، وفي تنزيل هذا المراد على الواقع، والخروج بإجتهادات شاذة مريبة لا تجرى على مهيع السنة ولا طريقة السلف ولا تتشبع بروح الشريعة ومنهج السلف، هو كذلك من أمور التفرق والإختلاف المذموم، إلا أن يكون في إطار الفقهيات التي تتعلق بمناطاتٍ فردية، لا قواعد أصولية. فإن صار التفرق في قواعد أصولية، فقد خرج إلى الإبتداع، ومنه إلى الكُفر إن تمادى المُنشَق في البعد عن الشريعة. وقد أوضحنا أقساماً ثلاثة في هذا الصدد في مقال سابق (الهوة العميقة.. التي تفصِلنا عن الإخوان).

وإذ نحن ننظر في كلمات الله التامات، ونستشف غورها ما أمكن لبشر أن يفعل، فإننا نرى ما حَذّرنا الله منه واقعاً معاشاً في حياتنا. نرى المناهج المختلفة التي عليها تلك الجماعات والأحزاب، التي تتحدث باسم السّياسة، فتعارض الدين، ثم تتحدث باسم الدين فتعارض السياسة، في حين أن الدين والسياسة أمرٌ واحدٌ مجتمعٌ في شرع الإسلام. ومن ثم، تجد التنافر والتناحر والإختلاف والتفرق، والهوى والتعصّب، والتأويلات الفاسدة، وإتباع المُتشَابهات، والعدول عن المُحكمات، وتقديم الجزئيات على الكليّات، والتخليطُ في النظر إلى الأحداثِ الواقعات، وما شئت من أصول الحوادث المبتدعات. وما ذلك إلا بسبب الشخصيات المُتهافِتات التي تتخذها الناس رؤوساً مُتّبعات، وما يخرج به ذلك إلا بسبب الشخصيات المُتهافِتات التي تتخذها الناس رؤوساً مُتّبعات، وما يخرج به

هؤلاء من إجتهاداتٍ متعارضات، لا تشملها قاعدة، ولا ينتظمها عقد، لا بسبب غموض الدين، أو صعوبة المناطات، بل بسبب فقر بعض الناظرين وجهل بعض المُتصَدِّرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله رب العالمين.



# «لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ» العل ٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسالة اليكم، أيها المتخاذلون، القاعدون عن نصرة المظلومين، ورعاية حق الدين. والله إنكم لواقعون تحت مدلول قول الله تعالى «لِيَحْمِلُوّا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيّمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ» النحل ٢٠. نعم ستحملون أوزار التقاعُس عن الثورة ضد الطغيان والفساد والغلمانية الكفرية، التي يقودها مجلس العار العسكري، الذي تلحسون أحذيته، وتلوحون بالشجب في وجهه، ثم تعودون لحصر أرقامكم التعيسة في برلمانكم الخبيث. أهذا فعل المسلمين؟ أهذا موقف أتباع أصحاب بدر وأحد؟ أهذا ما يَفعله أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم السائرون على هديه؟ أتدفعكم إلى ذلك صُوفيتكم يا إخوان البرلمان؟ أتذهب بكم سلفيتكم وطاعَة حُكامِكم ومُشايخكم وولاة أموركم إلى هذا يا سَلفيون؟

ستحملون أوزار ضياع هذه الأمة وسحقها تحت أقدام الذل والطغيان وضياع الكرامة والعزة، وستحملون أوزار ضياع حق كل من قتل واعتقل وعذب وفقد بصره. ستحملون أوزار حُزن أمهات ثلكي وأمهات أرامل، وأطفال ايتام، خذلمتوهم، بوهم بطاقات اشتراككم في مجلسكم الخائب.

أسمَعُكم تتهامسون، لكن هؤلاء الذين يقفون في وجه العسكريّ ليسوا «إسلاميين»، فيجب إذن ألا نهتف ضد العسكر، إذ إن العسكر أصدقاء من باب، «عدو عدوى صَديقي». وهذه خَيبة أخرى من خَيباتكم. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين يقتلون الناس للإبقاء على النظام العلمإنيّ السابق. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين يسعون لدولة عميلة تتودد لبني صهيون. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين يريدون أن يَتحكموا في بِلادنا وثَرواتنا عُقوداً قَادمة، يُملون الدُستور، ويتحكمون في ٢٠٪ من ثروات البلاد. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين أبقوا على الطوارئ، وأبقوا على المخلوع، ودعموا الداخلية في قتل الناس

عامة، ثم دفعوا بكلاب الشرطة العسكرية يمثلون حتى بالنساء المنقبات، بدلا من الدِفاع عن البلاد ضِدِّ العَدو الصَهيونيِّ.

بل وإنكم ستحمِلون من أوزار أولئك الأتباع الذين تُضلونهم بغير علم، فيسيرون وراءَكم، فأنتم لهم قدوة وريادة، وأنتم «تعلمون أفضل مما يَعلمون، وتقدّرون خيراً مما يقدّرون»، ألستم قيادات ومرشدين ومشايخ فضائيات ونواب برلمانات؟ كيف نتوقع من حدث صغيرٍ أو شابٍ غرٍ أن يقف في وجه جماعة كبيرة يصرخ في وجه ساداتها وكبرائها أنْ قد ضَللتُم السبيل؟ أيستطيع أن يقوم وحده بها تنصل منه مشايخ أكبر منه سناً وأعلم منه فقها وأكثر منه خبرة؟ وأين يذهب وإلة من يتحدث إن علقوا عضويته أو طردوه من جماعتهم؟ هذا والله خزى وعارٌ عليكم؟ والله لتحملون أوزار هذا الجيل من المسلمين الذين نزعتم عنهم نَخوتُهم، وتركتموهم جَلابيب ولحي، دون عقول وقلوب، خِرافٌ مَسحوبة من رقابها، لا تتحمل مسؤلية التكليف ولا تُعمل العقل، الذي هو من الإنسان مدار التشريف. إسلامٌ مُشَوّه ومُشوّش، لا يدفع إلى فضل ولا يمنع من جبن وذل.

تقولون، لم تحمل علينا، نحن الإسلاميين، وتترك العلمانية دون هجوم؟ أقول لكم، إنكم تتحدثون باسم الإسلام، وترفعون رايته، وتموهون أنكم تسيرون على طريقه، ويعلم الله أنّ هذا تدليسٌ لا صلة له بإسلام، ولا بهدى نبيّ.

- \* الإسلام قوة
- \* الإسلام عزة
- \* الإسلام منعة
- \* الإسلام كرامة
- \* الإسلام تقديمٌ لا تأخير
- الإسلام علوٌ ورفعة لا سفولٌ وحِطّة
  - الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه

الحرب الآن على الدين علانية وصريحة، إما العسكر الكافر وأما الإسلام. ونحن مأمورون ببيان المخادع المبتدع الأثيم. وقد ذكر الشاطبيّ خمسة عشر طريقاً يتبعه أهل السنة تجاه من يبتدع بدعكم، قال «السادس: ذكرهم بها هُم عليه، وإشاعة بدعتهم، كي يُحذروا، ولثلا يُغترُ بكلامهم (يعنى العامة)، كها جاء عن كثير من السلف» الإعتصام ١/ ١٧٦. فنحن لا نتجنّى عليكم، بل نعاملكم بها تستحقون، شَرعاً وعقلاً.

الجيش يمرّغ كرامتكم في التراب، إذ يعلنها صريحة أنكم، وإن مثلتم الشعب، فأنكم، والشعب معا، لا تُساوون قطميراً في ميزان الحكم. فهل هي نافعتكم بطاقات عضويتكم؟

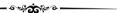
الجيش، كلّ الجيش، خيانة وعمالة وطغيان. الجيش مبنيّ على سمعنا وأطعنا لحكم رؤوسهم، وسمعنا وعصينا لحكم الله. اشتروا ذممهم الخاوية بميّزاتٍ تبدأ من رتبة العقيد، ويرتفع سقفها إلى أن يصل إلى السرقة البواح، ملاييناً شهرية، عند اللواءات ومشيرهم، ورئيس عصاباتهم. واشتروا ذمم من دونهم وجنودهم، «جنود فرعون»، ببعض البدلات والميزات التموينية والصحية. الجيش اليوم، هو العصابة الكبرى، التي سَلّحناها بأنفسنا وأموالنا، لتعتدى علينا وتقتل أبناءنا، وتغتال أحلامنا. يتناوبون، هم والداخلية، مشاهد القتل والتمثيل، الداخلية في أحداث محمد محمود، ثم الجيش في أحداث رئاسة الوزراء.

وأنتم في المقابل، يطؤكم العسكر بالحذاء، فيكون رَدِّكم «صابرون صابرون»، «خانعون خاشعون»، «وعن المواجهة معرضون»، و «لا خيار لنا إلا السلام»، و «مهما فعلتم، فلن نتصدى لكم». والله إنكم لمَوقوفون، وعن تنازِلاتكم لمَسؤولون، ولأوزار الأغلبية الذين تمثلونهم لحاملون. الطريق ممهد أمامكم لتحكيم شرع الله، ولكنم تصرون على تنكّبه، حرصاً على سلامتكم وعلى سلامة أموالكم، بل وتصرون على تَغطية دَربه أمام غَيركم كي لا يَسلُكونه، فيُقضَحَ أمرُكم.

وأسمع من يتسرع بالقول: يا شيخ، هذه الآيات في الكفار، لا في المسلمين، سواءاً العاصين أو المبتدعين. قلت، أود أن أبيّن قاعدة من قواعد أسسِ الفهم والتفسير القُرآني، والتي تتلخّص في أنّ القرآن حين يتعرض لوصف فئة من فئات الكفار أو مأخذٍ من مآخذ الكفر، يَصف أشد الناس كفراً، وأخبث مسالكهم، كها أنه حين يصف المؤمنين، أو عمل من أعهاهم، يصف المؤمنين حقاً، ويذكر أحسن ما يعملون. ثم يكون المسلم وسطاً بين هؤلاء، يريد اللحاق بأفضل المؤمنين، ويخشى الوقوع فيها وقع فيه الكافرين، يتراوح بين الدرجتين، في زيادة إيهانه ونقصه. كذلك، فإن السنة النبوية قد هدتنا لأنّ كلّ وصف يتراوح بين أعلى درجات هذا الوصف، وبين أخبث درجاته، كها في حديث رسول الله على الله عليه وسلم عن أبي زر الغفاري أنه قال له "إنك امرؤ فيك جاهلية" البخاري، فالجاهلية تبدأ من أقل درجات المعصية إلى أعلى درجات الكفر. ومن هنا ما ورد عن عمر رضى الله عنه أنه قال لمن نصحه بالرفق بنفسه «أخشى أن يقال لي يوم القيامة أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها".

710

ربنا لا تكتب علينا الخزى بها يفعل السفهاء منا.



## بين عِبادة الشّيوخ .. والتَنطّع في الحِوار ١٦-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أعجب الجيل الذي نشأ في ظلّ هذا التَخبّط «الإسلامي»، لا وسط أعدل بين الطرفين، إما عبادة الشيخ والسير وراءه كالقطيع الأعمى الذي لا عيون له ولا سَمع ولا عقل، وإما الحديث إلى الأعلم والأفهم والأكبر كما لو أنك تتحدّث إلى صديقٍ لك، تتسايرا على كورنيش النيل، يَنصَحك وتَنصحه!

وقد عملت، طوال السنين الأربعين الماضية، على التحذير من داء التقليد، وضرورة الإتباع، والسؤال عن الدليل، إذ في ذلك أمن للقلب وحجة أمام الله سبحانه. وقد دونت مقالاتٍ عدة، كلها يبين أقوال السلف في التأكيد على هذا الأمر الذي، كان أول من نقضوه وناقضوه، هم السلفيون، وياللعجب.

لكنّ الوجْه الآخر للمَسألة، يأتي مُناقضاً لهذا التَوجّه، فيأتيك غِرّ صَغير، ليس له بَاع في عِلم شَرعيّ، إلا ما توهمته نفسه، وجادَت به عليه شهور عدة، أو سنوات تعد على أصابع اليد، فيلقى عليك بالنصيحة، ويوجهك إلى ما يجب أن تفعل، بلغة حَازمة كأنّ الغِرّ الصَغير يعرف ما يقال، ومتى يقال، ولمن يقال، أكثر ممنّ صَرف عُمراً أكثر من ضِعْف عُمره كله من يوم ولادته في مُطالعة الشَريعة ومعرفة أسرارها ومدارسة أصولها وفروعها. ثم يأتيك شَابٌ يقول لك «لا تَتسرّع في قولك». أو «عليك بمراعاة الدقة»...! ما هذا الكلام؟

ولقد حَبَاني الله بقراء كثير من أفاضل من الشباب، كما بلاني بالقليل ممن يتجاوز الأدب في الحديث، ولكن، هزني بشدة ما جاءني من هذين الشابين اليوم، لدرجة أكثر مما تستحق، رغم أنها ليست من سوء أدب، بل من ترفع في التَوجيه، أحسست معها كأني، في نهاية عقدي السابع من العمر، أقعد منهم مقاعد الدرس والإستهاع!

وليس عندي ما أقول في هذا الصدد، غير ما قال أبو العلاء المعرى

خُذي رأيي وحسبك ذاك منى على ما في من عوج وأمتِ وماذا يبتغى الجلساء عندى أرادوا منطقى وأردت صمتى ويوجد بيننا أمد قصي فأمّوا سَمْتَهم وأممَتُ سَمْتى

# «كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» الشوري١٢ ١٢ ١٠١١-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المُشركون في كلّ عَصر سِماتُهم واحدة، وتصرفاتُهم واحدة، ومواقفُهم واحدة. فهم يخرُجون من ظُلماتٍ متهائلة، ويحمِلون توجّهاً متهائِلاً. وأصحاب الحق إنها يدعون هؤلاء المشركين إلى أمرِ واحدٍ، فيه صلاح دنياهم ودينهم.

ما الذي ندعو اليه المجلس العسكريّ؟ ندعوهم إلى أن يختاورا المعسكر الذي ينتمون اليه بوضوح وصراحة، إمّا أن يتبنوا ما يؤمن به الشعب، ويراه طريقاً للإصلاح، على المنهج النبويّ، أو أن يختاروا معسكر الخيانة والعمالة، التي عاشوا فيه، وبه، عقودا، قد انفرطت أمام أعينهم. والأمر الذي لا ينتبه له هؤلاء، أننا لا ندعوهم إلى صلاة أو صيام، هذا أمرٌ بينهم وبين خالقهم، لا ندعوهم لتدين فرديّ، فهذا شأنهم مع مليكهم. بل ندعوهم إلى أن يتبعوا ما رضيه الشعب ديناً في تحاكمهم وإدارة شؤونهم. أن لا يستعبدوا الناس ويخضعونهم لدينهم الذي يحيون به، وهو مثلث القوة والسلطة والمال. أن يَدَعوا الشعب ودينه، أن لا يخضعوه لأبناء صهيون من أجل مال مها كثر، أو سلطة مها عَلَت، أو قوة مها تَضَخّمت. ثانين مليوناً يظلمون ويهانون، يصربون ويسجنون، يستذلون ويحتقرون، يفقدون مالهم وعيالهم، من أجل حفنة من كفار العسكر يتقاضى أحدهم مائة ألف جنيه شهرياً عن كلّ قطعة صفيحٍ من صدره، دون خَجلِ أو حَياءٍ.

ما الذي نَدعو اليه العلمانيين والليبراليين؟ ما الذي ندعو اليه إبراهام عيسى ومحمد البرادعي ومجدى البحلاد وأمثالهم؟ ندعوهم إلى كف الأذى عن الناس، فوالله لا يَهمنا ما يدينون به بينهم وبين رجهم، وإن كنا نعلمه مما يصرحون، لكن في النفاق متسع لهم، فلا يصح أن يُظهروا كفراً بواحاً لنا فيه من الله برهان. أن ما يصرح به هؤلاء هو كفر بواح لا خلاف عليه. هذا ليس بنفاق كما يظن البعض، إذ النفاق هو إظهار الإسلام، وإبطان الكفر. وهؤلاء يظهرون الكفر ويصرحون به، ويدعون أنه ليس كفراً! وأين وجدنا في

الكفار من يقر على نفسه بالكفر؟ أيقرُ نظير جيد (رئيس الكنيسة القبطية) بأنه من كفار أهل الكتاب؟ أهل الكتاب؟ أهل الكتاب؟ أقر فرعون بكفره، أم قال لقومه «مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ» عاد أَقر فرعون بكفره، أم قال لقومه «مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ» عاد وجه إن أحداً لا يقر أحدٌ بكفره، إنها الإيضاح يقع على عاتق العلهاء، حين تشتد الصبابية، ويختلط الحابل بالنابل، ويُشوّه دين الأمة، ولا يصبح الأمر أمر تكفير واسلمة، لكنه أمر دين تُخفظ ثوابته، وتُشدُ دعائمه، وتُحرس حدوده. اين أنتم ممن زعم أن أصحاب التثليث من القبط، هم من أهل الجنة؟ أليس هذا بكفر أكبر ناقل عن الملة؟ أيُرك قائل مثل هذا القول دون أن يُعرّف به وبردتّه، حتى لا ينتشر مثل هذا الكفر بين العامة الأغرار، تحت غطاء الوحدة الوطنية!؟

لكن هؤلاء، من العسكر أصحاب القوة والسلطة والمال، أو من هواة الكفر وعشاق الخروج عن دين الله كمن ذكرنا وأضعافهم من أرباب الإعلام اليوم، لهم دينهم الذي يدينون به، وهم يرون أن استهاعهم لمن يدعوهم هذه الدعوات، سيفقدهم خصوصياتهم ومخصصاتهم، وهو حقٌ، إلا إنهم نسوا إنها خُصوصياتٍ فاحشة ومخُصّصاتٍ مغتصبة. ظنّوا أنهم أكبر من أن يوجّههم أحدٌ كائنا من كان. أليسوا هم المُتحكمون، والمُتنفذون، وهم أصحاب الأقوال والمقالات والمواقع والفضائيات؟ كيف يستمعون إلى أصواتٍ تأتي من صفوف العامة، وإن حملت حقاً، ودعت إليه؟

هو الكِبرُ عن إتّباع الحَق، كان وسيظل، دين المُشركين، وصدق الله العظيم.

### مع من يدور الصِّراع .. في مصر؟ ٢٠١١ ديسمبر ٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

السؤال الآن، بعد أن حَرّرنا الموقف على الساحة السياسية في مصر، وكشفنا عن المواقف الإخوانية، والبلاهة السلفية، هو من القوى الذين نصارع اليوم؟ ما هي القوى التي تقف في سبيل تحقيق هدف الثورة، الثورة على الكفر والعلمانية، الثورة على الظلم والعبودية، الثورة على الفساد والمحسوبية، الثورة على كلّ ما فتّت هذه الأمة، والتهم ثرواتها، وسرق حاضرها، وأهدر حضارتها. الثورة لأجل إعادة كلّ ما هو ربائيٌّ سنيّ، أخلاقيّ منضبط، من أجل إعادة الرحمة والبسمة، والعدالة والإستقامة.

نعرف اليوم أنّ المجلس النيابيّ القادم لن يقف في صفّ الشعب، إذ إن غالبيته تنتمى لحزبٍ بديلٍ للحزب الوطني، تحت عباءة إسلامية خداعة. إذ تمّ تشكيله بتواطئ بين العسكر الكافر، وبين جماعة الإخوان المتواطئة، على أن يترك العسكر الإنتخابات تجرى بحرية تكفل أغلبية الإخوان، ويترك الإخوان السلطة الحقيقية في يد العسكر، ويتبعوا الخطة التي رسموها لتسليم السلطة، زعموا!

المَجلس النَيابيّ إذن، هو من تلك القوى المعادية للثورة المصرية، بل هو رأس القوى المعادية للثورة المصرية، وإن بدا للناظر المُتعجّل أو الغرّير الأخرق، غير ذلك.

نعرف اليوم، بعد أن عَرفنا وتَيقّنا طيلة الأشهر العشرة السابقة، أنّ المَجلس العَسكريّ، هو يد مبارك الباطشة، وأنه ما احتجزه وأهله ورموز نظامه إلا لحايتهم من غضبة الشعب، إن أراد أن ينتقم لنفسه منهم. وقد ظهرت تصرفات هؤلاءالخونة من الوهلة الأولى، حيث قالوا لرئيس عصابتهم «خليك انت مريّح على جَنب يا ريس، واحنا هنوضبلك الكِلاب دول». ومن ساعتها والمؤامرة تتكشف خيوطها يوماً بعد يوم. وقد كانت قيادات الإخوان في غاية الحرص والمكر، حين عقدت هذه الصَفقة مع العَسكر، حَبّاً لأن يفعلوا فيهم ما فَعلوه في أسلافهم في ١٩٥٢، و١٩٥٦.

ثم يأتي العَدق الأقل قوة والأصغر شأنا، والأضعف حيلة، وهم العلمانيون. فهؤلاء ليس لديهم أية قاعدة شَعبية يَستندون اليها، إذ بين الثلاثين بالمائة التي خرجت من يد الإخوان والسلفيين، يوجد خمسة عشر بالمائة من فلول الوطنيّ الذين اشتروا الأصوات، ثم من الخمسة عشر بالمائة الباقية، تجد ستة أو سبعة بالمائة من القبط، فيبقى للعلمانيين والليبراليين ما يقرب من سبعة إلى ثمانية بالمائة. قوة هزيلة لا تمثل أي صدى على الحلبة السياسة. وهؤلاء مضارهم أجهزة الإعلام الفاسدة، لا الجهاهير الحاشدة، فلا أعتقد أن البال يجب أن ينشغل بهؤلاء، بل إن الإنشغال بهم هو من قبيل تشتيت الجهد، يُقصد به صرف الجهد والوقت والنظر عن الخطر الحقيقيّ في وَضعنا القوميّ اليوم، بل هم في الحقيقة من يُواجه العَسكر اليوم، ويكشف تخاذل الإخوان، وياللعجب!

القوى التي تهدد مشروعنا القوميّ الإسلاميّ اليوم، هم القيادات الإخوانية أولاً، ثم القيادات العسكرية ثانياً. والقيادات الإخوانية تأتي في الخطر قبل العسكرية لأنهم يتدسّرون بلباس الدين، ويطلقون على أنفسهم جماعة إسلامية، ويبدؤون حديثهم، في غالب الأمر، بالبسملة. هذا هو الغطاء الذي جعل الكثير من الناس، بل كثير من المشايخ العلماء، بل حازم أبو اسماعيل نفسه، يوصى بانتخابهم، غافلين عن أنهم هم الشوكة في حلق الثورة، ورأس الحربة التي يَضرب بها العسكرُ مصرَ في القلب.

لولا هذه الخيانة المريرة، لما تجرّاً العسكر على أن يقفوا في وجه عشرات الملايين من البشر الغاضب، بكل عدتهم وعتادهم. لكن هؤلاء لا يدينون لهذا الشعب بأي ولاء، إلا ولاءهم لتجمّعهم «شبه الإسلاميّ». هؤلاء هُم من يُسوّقون للسيطرة العسكرية على الحكم من الظل، طالما أنهم يجلسون على كراسي البرلمان. ولا يدرك هؤلاء أنهم بذلك يُضعِفون الأمة، ضَعفاً على ضعف، إذ إن الجيوش، كها ذكر إدوارد جيبون في مقدمة رائعته «إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها»، من أن الجيوش حين تتولى الحكم، تتحول إلى مؤسسات تجارية، تُبعدها عن الغرض الأساس التي أُنشِأت لأجله وهو الحرب، فيسهل غزوها وسحقها. ولنا في تارخنا القريب مصداقاً لما قال

هذا المؤرخ العظيم، من هزيمة ٦٧، التي سُحقت فيها ثلاثة جيوشٍ عربية مرة واحدة في ستة أيام، لا غير.

المشكلة التي يجد المصري المسلم نفسه فيها الآن، أنّ من انتخبهم ليمثلوه في البرلمان، لا يؤمنون بالثورة على النظام السابق. وكيف يؤمنون بالخروج عليه، وهم، بتصالحهم معه على مثل هذا الإتفاق، أصبحوا جزءا منه، مصلحتهم من مصلحته؟ هل يكون العدو معاهداً؟ نعم، يكون العدو معاهداً كما أن بني صهيون عاهدوا السادات في كامب ديفيد معاهدة الخزى والعار، وسلبوا مصرنا حقوقها وكرامتها. هذه هي النوعية من الإتفاقيات التي يمكن أن تُبرم بين قَوى غالب، وبين ضَعيف مُرتعش خَائب.

إن الإتفاق بين الإخوان والمجلس العسكريّ يَسلبُ مصر حقها في أن تحكم نفسها بنفسها، وأن تُعلى إرادتها على حكامها، وأن تتبع الإسلام دينا، والشرع مصدراً. ولأن دين الإخوان له «ثوابته» التي تتغير مع الأوضاع السياسية، والتي هي أساساً لا ترى مشكلة التشريع بغير ما أنزل الله كها يراها أهل السنة، كقضية توحيد وكفر، بل لا يرى أن السلطان يجب أن يُلزم أحدٌ بشئ إبتداءاً، فهم، بهذا الفهم العلمانيّ للدين، لا حرج عليهم أن يوقعوا مثل هذه المُعاهدات، ولو مع الشيطان نفسه (ومجلس العسكر أحد جنود الشيطان الأوفياء).

لقد أنكر الإخوان أن يكون بينهم وبين العسكر إتفاق، إنكاراً يقرب من الإعتراف منه إلى الإنكار، إذ خَرج ضعيفاً هزيلاً، مرة واحدة، وقد أطبقت القوى الأخرى كلها على وجود هذا الإتفاق. وقد قامت على صحة وقوع هذا الإتفاق، ولو كان ضمنياً، من القرائن القوية التي ترقى إلى مستوى الدليل الأكيد، كما علمنا في أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث. كما أنه ليس هناك أيّ مبرر آخر لحرص العسكر على إجراء الإنتخابات، رغم علمه الأكيد بأن الإخوان سيحصدون الحصيلة الأكبر فيها، إلا أن يكون ما وراء الستار قد ضَمَن عدم جدوى هذه النتيجة. ومن لا يرى هذا، لم يعرف مسار السياسة وطرقها إلا معرفة الوليد بنسبية آينشتين!

الصراع اليوم في مصر دائرٌ بين معسكرين، الأول هو معسكر العسكر، وفي صَفهم الإخوان، وفي ذيلهم السّلفيون، وهم الفريق الذي أقرّ بقاء العَسكر في تَحكّمهم، ورَضى بنسخة مُعدلة من الإسلام. ومعسكر المسلمين، كفريق حازم أبو اسهاعيل ومن معه، ممن رفض وجودُ العَسكر ابتداءاً، واستحى من الله سبحانه أن يقبل تعديل دينه، وأعلن أن الكرامة هي طريقنا وسبيلنا في الحياة، ثم توابعهم من العلمانيين، الذين، وإن رفضوا حكم الإسلام، إلا أنهم رفضوا الطغيان وتحكم العسكر، طمعا في الحرية الطليقة التي يعتقدون أنهم، من خرابهم، يمكنهم بها أن يخرجوا على شرع الله أنّى شاءوا. وكما ذكرنا من قبل، فإن الإختلاف في الأيديولوجية، لا يمنع من إتحاد الهدف.

معسكران، أولهما الباطل فيه غالبٌ وهو معسكر العسكر، والحق فيه مجرد ظاهر إسلامي مختل، والآخر، الحق فيه هو الغالب، وهم المسلمون الين لم يتلوثوا بالجماعات السياسية التي تتدثر برداء الإسلام ظاهراً، والباطل فيه علمانيون، يبحثون عن شرعية يقفون تحت لوائها!

والتمييزُ بين الحقين والباطلين، ضرورة حتمية لإيضاح صورة الصراع الدائر، ومن سيقف إلى جانب الحق الأغلب، ومن سيسقط في فخ الباطل الأغلب.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.



### كامب سليمان ... بين العسكريّ والإخوان الخيس ٢٢ ديسمبر ٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أدين بالفضلِ قي هذا المقال إلى أحد القراء الألمعيين، الذي لفت انتباهي إلى أمر بشأن الأحداث الدائرة على الساحة المصرية، بعد قراءته لمقالنا الأخير. وقد سبق أن ألمحت إلى هذا الأمر منذ شهور، لكن تتابع الأحداث يلهى المرء، ويشتت الفكر. هذا الأمر هو، ماذا الذي يجرى وراء الكواليس بين العسكر وبين قيادات الإخوان على وجه التحديد؟ (انظر مقالنا بتاريخ ٤ أكثوبر، بعنوان زواج الإخوان بالعسكري باطل 6. (http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-25560)

ليس من قبيل المُصادفة أن يَتخاذل الإخوان هذا التَخاذل الذي يصِل إلى دَرجة الخِيانة والعِمالة، والتي عَرفها عنهم الآن كلَّ مُنصفٍ، قارئ للأحداث بعقل متحرر، إلا من عميت بصيرته بالتقليد الأعمى.

وقد استمر هذا التخاذل، من أول أيام الثورة المبكرة، ايام عمر سليهان، بعد اجتمعوا به رسمياً، ثم جاءت تمثيلية انسحابهم الرسميّ، بعد أن عقدوا معه إتفاقية «كامب سليهان». وتتالت بعد ذلك مواقفهم التراجعية، ورفضهم المشاركة في أية مليونياتٍ إلا إن تأكدوا أنها ستنتهى بنهاية يومها، ومن ثم، لن يكون لها تأثيرٌ على الأحداث، ورفضهم النصرة لكاميليا وأخواتها، أو أيّ من الشهداء أو المعتقلين حتى يوم الناس هذا. ثم يأتي موضوع مقابلاتهم مع السفيرة الأمريكية ثم جون كيرى، وهو ما ظهر رسمياً على السّطح، لكن هذه النوعية من المُقابلات، سواءاً مع مجلس العسكر من المرتدين، أو الأمريكان من الكفار الأصليين، يحدث بطريقة غير رسمية في أوقاتٍ وأماكن لا يعلمها إلا الله.

هذه المَظاهر كلها تنبؤ عن خيانة حدثت. وهذا قدرٌ لا شك فيه. لكن أسبابها ونتائجها هي ما يجب الوقوف عليه وقراءته ما أمكن، إذ هو يتعلق بمصير أمة، خّدعت بالديكتاتورية العسكرية عقوداً، وها هي على وشك أن تُخدع بها مرة ثانية بواسطة نفس العسكرية الكافرة، لكن هذه المرة، بالتنسيق مع الإخوان الخائنين.

ما حدث في ١٩٥٢ من أحداث، يتلخص، بكلهاتٍ محدودة، في أنّ الإخوان عقدوا صفقة مع عبد الناصر، ثم بالطبع، خدعهم عبد الناصر، ولمّا أرادوا أن يقفوا في وجهه نتيجة هذه الخديعة، شَرَّدَ بهم من خلفهم، هو ومن جاء بعده إلى ٢٥ يناير ٢٠١١. وكان من جراء هذا، كها ذكرنا، أن ارتأت القيادة الإخوانية، في مواجهة هذه الهبّة الشعبية، أن تتلافي ما حدث قبلاً في ١٩٥٢، حيث لم تضع ثِقتها في الشّعب وقدرته على الإنتصار ضد العسكر، فكان أن اتفقت مع كفار الجيش الذين يعرفون توجه الشعب المصري المتدين،. وما كان إلا أن عَقدت الصَفقة مبكراً معهم على أساس:

أن تُلجّم الإخوان أبناءها، وتمنع من أي خروجٍ غير مدروس ومحُدّد العواقب، مها كان الأمر. أن تضمن العسكر إجراء إنتخابات صحيحة، يفوز فيها الإخوان، فيحسن هذا الأمر صورة العسكر، أنهم يريدون الديموقراطية، ويضمن غالبية المجلس لنواب الإخوان.

الإتفاق على مَعالم الدّستور، بحيث ألا يجرى فيه تعديل عدا هذه المَادة الثانية التي لا معنى لها. وعلى أن يوافقوا على تشكيل مجلس أمن قوميّ يكون تحت سيطرة العسكر، فتظل قبضتهم على ميزانيتهم المنهوبة من قوت الشعب خارج أيّ تساؤل أو محاسبة.

عدم المعارضة الحقيقية لأي تصرفاتٍ تقوم بها الشُرطة أو العَسْكر، إلا من قبيل حفظ ماء الوجه، إن كان لديهم بقية من حياة، فيشجبون، أو يكالبون بالتحقيق، أو ما شابه، إلى أن تمر الأزمة، عير عابئين بدماء تُهدر أو أعراض تُسفك.

أن يستغل الإخوان البعد الدينيّ للوقوف في وجه العلمانية، التي عرف العَسكر أن لا شعبية لها على الأرض، فألقاها كالعظمة النجسة، لصالح من بيدهم الأغلبية، طالما عندهم الإستعداد للتواطئ والخيانة.

أن يضمن خونة الإخوان مصالح إسرائيل والغرب، وأن لا يكون لهم أيّ بصمة في السياسة الخارجية إلا بعد موافقة العسكر.

أن يقاوم الإخوان أي تغيير في مَعالم الصَفقة التي تمت مع العسكر. ولهذا رفضوا المقترح المنطقي الأخير بنقل السلطة في ٢٥ يناير، وانتخاب رئيس في فبراير، وأصرّوا على تَرك السلطة بيد العسكر أطول مدة ممكنة. ولهذا لم يكن هؤلاء الخونة من السُّعداء بها فعل حازم أبو اسهاعيل من إجبار العسكر على تقديم موعد تسليم السلطة عاماً كاملاً، ولو على الورق.

أن يضمن الإخوان سلامة رموز النظام السابق، وعدم المساس برؤوس العسكر، وحمايتهم من أية مساءلة، تحت أي ظرفٍ من الظروف.

هذا هو السيناريو الذي نرى تفصيلاته تتوالى على الأرض، من واقع تصرّفات خونة الإخوان. وهو ما دعانا إلى التشكيك في صحة التصويت لنوابهم، إذ هم أكبر عملاء النظام السابق في الوقت الحالق، أو كها أسميناهم «الفلول الدينية».

هذه القيادات الإخوانية هم الخونة الأصلاء على مسرح الحياة السياسية المصرية اليوم.

ثم، أتى السلفيون، بها يحملوا من سذاجة سياسية وبلاهة فكريةٍ من ناحية، وتصورٍ إرجائي بِدعي في حق ولي الأمر من ناحية أخرى، فرأوا ما يحدث، ولم يَجدوا مِثالاً يَحتذوه إلا الإخوان، فراحوا يتسابقون في تقديم التنازلات واحدة بعد الأخرى، يتسابقون في تقديم ولائهم للجيش، ولو تركوا دينهم بالكلية. وأكاد أجزم أنهم لا يعرفون حقيقة الصفقة العسكرية –الإخوانية، إنها هم يقلدون الإخوان خطوة خطوة، ويحاولون أن يسبقوهم في سباق التنازلات، علهم يكون لهم حظوة أكبر عند أسيادهم العسكر. لكن الأمر أنّ الإخوان سبقوهم بهذه الصفقة، التي ستدمغ تاريخهم بوصمة الخيانة العظمى لله وللدين وللوطن، ما كانت هناك جماعة تسمى الإخوان.

مشايخ السلفيات إذن، وأذنابهم ممن على رأس حزبهم، هم الخونة بالتبعية على مسرح الحياة السياسية المصرية اليوم.

خان الإخوان خيانة أصيلة وأصلية، ثم تبعهم السلفيون، بخيانتهم الفرعية التابعة. فحطم الفريقان كل سببٍ لإحترامهم، وآذوا دين الله بها ألحقوا به من العار، ولمّا تحدثوا باسمه، وما هم إلا مجموعة من الخونة الأشقياء.

أَبرَم الإخوان إتفاقية أقرب ما تكون من إتفاقية «كامب داود» المُخزية، وباعوا مستقبل مصر في إتفاقهم مع النظام في «كامب عمر سليان».

على شعب مصر أن ينهَضَ لنفسه، وأن يعرف مدى خيانة هذه التجمّعات التي اكتسبت شرعية في وقت أسهل ما يكون أن تُكتسب فيه الشرعية، وأنت مُبعدٌ عن التعامل الحقيقيّ مع الواقع، لا ينتظر منك أحدٌ إلا الشعارات، أو ترديد الأحاديث والآيات، يجذب بها العوام، ويغيّب بها عقول الأتباع من الشباب المسكين المُقلد، فيقوا في مصيدة الخيانة من حيث لا يشعرون. فلما جاء وقت التمحيص سقطوا وانزلقوا، وطهر معدنهم الحقيقيّ، صاج لا حديد.

أَسقطهم يا شعب مصر في المرحلة القادمة، فهم ليسوا لكم بممثلين، بل هم لشياطين مبارك مُعينين وموالين.

اللهم عليك بالخائنين أيا كانوا، خَرّب عليهم مخُططهم وصفقاتهم، واكشف أمرهم، واهتك سرّهم، وولى أمرنا خيارنا لا خائنينا، إنك نعم المولى ونعم النصير.



## يا شباب الإسلام ١٠٠ لمُعركة الفَاصلة قادمة! ٢٠١١-١٢-٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المَعركة الفَاصلة قادمة لا رَيب فيها. يؤخّرها العَسكر، وتتخاذلُ عنها زَعامات الإخوان، ويُدينها مَشايخ السلفية، لكن الخُلّص من المسلمين، ممّن يُحبون الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويُخلصون لوطنهم وشعبهم، يعلم أنها ضَرورة محتمة لا مَفر منها «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ» البهرة ٢١٦٠.

نحن لا نريد حَرباً، ولا نريد إراقة دم مصريّ واحد، هذه مُسَلّمة لا يختلف عليها أحد. لكنّ سُنن الله سبحانه غالبة، لا وسيلة لتجاوزها.

حين حَدثت وَقائع ٢٥ يناير، وما بعدها، كتبنا مقالاً بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١، بعنوان «حَسَمَ الجيشُ مَوقفه .. فلتسيل الدماء وليسقط الشهداء»، قلنا فيه أنّ للثورات طبيعة لا يمكن تجاوزها، وهي أنّ يُقدم أهلها الثمن، دماءاً وشهداء. ولإن ظنّ البعض أن الثورة يمكن أن تبلغ مداها دون أن تدفع ثمن حريتها كاملة.

#### وللحريةِ الحَمراءِ بابٌ بكل يَدٍ مُضَرَّجَةٍ يُدَنقُ

فكرة الثورة السّلمية البيضاء، فكرة نبيلة مِثالية، لكنها لا تمت للواقع البشريّ بصِلة. فالفساد والطغيان لهما أنياب كأحد ما تكون الأنياب، وقلب كأسود ما تكون القلوب، وبطشة كأشد ما تكون البَطشات. وقد ظنّ المصريون «الطيبون» أن ثورتَهم نَجَحَت بتخلّ المَخلوع عن الرئاسة، وهو إنها تنحّى جانباً، تاركاً مهمة سَحق الثورة لطابوره العَسكريّ الكافر، الذي أشبعه سرقة ونهباً وغنى، حتى ما عاد يَصلح جيشاً، وحتى أصبح قُوة خَاصة تحمى هؤلاء الكفرة الطواغيت، شخصياً، لا أكثر ولا أقل.

إن الأيام القادمة هي التي سَيُفصَل فيها أمرُ الثورة، إما أن تصل إلى مداها، فتُعز المسلمين، وتُذل المُشركين، وتعلى شأن الدين، وتُحرّر المصريِّ من العبودية والتبعية، وتعيد

لمصر أمنها الحقيقي، بعزةٍ وكرامة. أو أن تُلقي بمصر في أحضان الطّاغوت الكُفريّ عُقوداً قادمة، يُذَلُّ فيها المصريّ، وتُحارب الشَريعة، ويَعم الفساد، وينتشر الكُفر الفسق والعصيان.

الأمر بيديكم يا شباب الإسلام. هو إمتحانكم، إما أن تفلحوا، أو أن يستبدل الله بكم غيركم، ثم لا يكونوا أمثالكم.

لقد ألقت قيادات الإخوان والسلفيين بأنفسهم في أحضان مُعسكر البَغي والكُفر، آملين أن يخرجوا فائزين آمنين، لكننا نبشرهم بخزى في الحياة الدنياة وحسرة في الآخرة، فإن ما هربوا منه لهو مُواقِعُهم، فلن يتركهم العسكر بعدما يَستتب له الأمر، بل سَيمَثّل بهم كما مَثل بآبائهم في ٥٦ و ٥٦ من قبل، لما أعطوا الثقة لمن لا يستحقها، وإن أفسح لهم المجال مؤقتاً.

لقد تأخّر هؤلاء عن ركب الثورة الأولى حتى عرفوا أن لهم من ورائها كسب، وأن فيها لهم مغنم، لكن هذه الثانية، ليس لهم فيها مغنم، ولئن أرادوا أن يتمسوا بها، تثبيتاً لشعبيتهم المتدهورة فليس لهم عندنا إلا قول الله تعالى «فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنّكُمْ رَضِيتُم بِاٱلْقُعُودِ أُوّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا مَعَ ٱلخُلِفِين» اليوبة ٨٠.

لا عليكم ممن كان هذا مُبتغاه في حياته الدنيا. اتركوا قيادات الإخوان والسلفيين، لا تستمعوا إليهم. وسيلتكم إلى الكرامة والعزة هي ما ذكر الشيخ الفاضل حازم أبو اسماعيل، أنقل كلمته هنا لتكون لكم عوناً:

«الساكتون عمَّا يتواصل في ميدان التحرير من موجات إعتداء القوات النظامية على الدماء والأرواح وهَتك الأعراض فضلا عن المشتغلين بالتبرير له نخشى أن يكونوا ولو بحسن نية أو نبل قصد شركاء فيه ؛ فإنه لو كان معلومًا بيقين أنهم لن يقبلوا هتكًا لعِرض ولا إزهاقًا لروح لما تجرَّأ النظاميون أبدًا ولا مأجوروهم من البلطجية على إيقاع جريمة واحدة . «وسأدعو الناس إلى خروج ضخم جدًا له شأن إن شاء الله ، أنظر الآن حثيثًا في ترتيبات توقيته ليكون على نحو حاسم والله المستعان ؛ وذلك دفعًا عن أعراض النساء ودماء المستضعفين وسلامة القضاة الذين يباشرون إدارة المعركة الانتخابية

وحفظًا لسلامة أفراد الشعب وتمكينًا لضهانات المسار الطبيعي للبلاد» وسأنزل ولو كنت وحدي فليحزم كل أمره وليحزم طاعته لله عز وجل من تخلفه عن نصرة المستضعفين والله http://hazemsalah.net/News\_details.aspx?news\_id=295

وهذا التوجّه هو من هدى الآيات الكريمة «يَّأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴿٢٤﴾ يَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ» الاندال ٢٥.

ألا ترى أنّ الله كافٍ عبده؟ أنحتاج إلى من خان الأمانة وباع الديانة؟ لا والله، إنها حسبنا الله، وحسبنا من اتبعنا من المسلمين، أياً كان انتهاؤهم، من شباب الإخوان أو شباب السلفيين، أو شباب المسلمين عامة. المهم أن يستوعب الشباب ما الذي يجرى واضحاً، وأن يتبع الحق دون تَعصبِ أو تقليد. ثم، إننا نقوم بمهمة التَحريض على الوقوف في وجه هؤلاء العسكر الكافر، فدور التحريض في غاية الأهمية، إذ هذا ما وجه الله سبحانه اليه رسوله صلى الله عليه وسلم كخطة معنوية، بعدم الإنتباه للخاسرين المتخاذلين، ثم انتقل إلى الخُطة التنفيدية التي تبدأ بالتحريض والحضّ على القتال، وحَشد الناس، ممن على نفس الهدف دون تميّع ولا مُناورة ولا صَفقاتٍ.

فامضوا على بَركة الله، وواجهوا الشّياطين كلها، ولا عليكم من المُثبّطين المُتخاذلين، الذين يقدّمون تحالفاتهم مع الشياطين على عقدهم مع الله سبحانه بنصرة المظلوم، ودعم المسلمين، فهؤلاء لا خير فيهم ولا في عددهم، هم أجسادٌ بلا أرواح.

اللهم انصر من نصر دينك، واخذل من خذل دينك، واكتب الشهادة لمن استحقها، وانصر عبدك حازماً ومن معه، ولا تخذلهم، فهم أولياؤك بحق، وهم للمظلوم ناصرون، وعلى الظالم صائلون. آمين

\_\_\_\_\_

### برلمان الضِرار .. وإخوان العسكر ٢٠ ديسمبر٢٠١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أنّ الإتجاه الإسلاميّ كله قد أصيب بعارِ ذلك الموقف الخسيس الخائن الذي وقفته تلك الجهاعات المحسوبة عليه في أحداث الثورة. ولاشك أن تلك الجهاعات المحسوبة على الإتجاه الإسلاميّ قد فقدوا مصداقيتهم وإسلاميتهم وشرفهم وكرامتهم، وكلّ أمل في خيرٍ يأتي على أيديهم. فهم سياسيون بكل ما تحمل هذه الكلمة من خُبْثٍ وخَبَثٍ، ومن نفاقٍ ونفعيةٍ، لا يردَعَها دينٌ، ولا يثنيها شَرفٌ أو خُلق.

برلمان الذي سَيشّكله إخوان العسكر، وسَلفيوا الوطنيّ، هو «برلمان ضرار»، يراد به الخير ظاهراً، وهو يحمل الخبّث والعَفَن باطناً. ونحن، والعالم كلّه، يعلم أنهم ما فازوا بأغلبيةٍ إلا بخداع الشّعب، وارتداء لِباس الإسلام، والحديث بلسانه، نفاقاً وتَغريراً. ثم انقلب عليهم الشّعب، وعَرفوا تآمرهم مع عَسكر السوء، ورؤوا جُبنهم وتَخنّث أفعالهم في التّخلف عن أي نشاطٍ ضِد العَسكر. ولإن كان عبيد العباسية قد قبضوا ديناراً أو دولاراً، ليهتفوا لأسيادهم، فقد قبض إخوان العَسكر، وأذنابهم من سلفيوا الحزب الوطنيّ، أجرَهم كراسيّ وسُلطة ظاهرة، ستكون عليهم حَسرة يوم القيامة إن شاء الله.

مجلس الضِرار البرلماني، الإخوانيّ السّلفي العَسكريّ، لا يفترق في توجهاته وانتهاءاته عن مجلس ٢٠٠٥ المباركيّ، الذي كان لإخوان العسكر فيه ٨٨ مقعداً، وكان وقتها لا يزال السلفيون يعيشون تحت لحِاف الأمن الدافئ عملياً، متوشحين بقضية التوحيد ظاهرياً، قبل أن يلقوا وشاحهم وراء ظهورهم. الفارقُ الوحيد هو أنّ ظاهر هذا البرلمان حقٌ وباطنه باطل، بينها كان مجلس ٢٠٠٥ ظاهره باطلٌ وباطنه باطل. لذلك كان ذاك مجلساً كافراً، وهذا مجلساً ضِراراً.

على كلّ حال، فإنّه يجب أن نتساءل اليوم، كيف نَمسحُ العَار الذي جاء به هؤلاء الخونة المُتسبين للتيار الإسلاميّ، على التيار الإسلاميّ؛ كيف يمكن أن نعيد ثقة الناس

في التيار الإسلاميّ ومنتسبيه حقيقة لا نفاقاً، بعد أن أصاب هذا الإعصار النفاقيّ أركان التيار، وهَدَم جُدرانه، وترك قَواعِده مَكشوفة أمام العلمانيين وأعداء الإسلام للهجوم عليه، بها جَنت أيدى هؤلاء.

لاشك أنّ الطريق إلى ذلك يجب أن يسير في إتجاهين متوازيين، سلبيّ وأيجابيّ. أولها، عدم التواني في فضح إخوان العسكر، وكشف تآمرهم، وفضح نواياهم، وشرح المعنى المُستتر وراء تصرفاتهم، وبيان أنها ليست تكتيكاً كها يظن بعض السذج الواهمين من أصحاب فكرة إحسان الظن، بل إنها سياسة مقصودة مرتبة متفقٌ عليها، يراد بها الوصول إلى هدف معين، ولو على حساب الإسلام وثوابته. بل ويجب تنظيم عدد من التظاهرات ضد إخوان العسكر لتكشف زيفهم لأكبر عدد ممكن من الناس. وهذا الفضح والبيان، واجبٌ عينيّ على كلّ من عرف بها يجرى، وفَهِم تداعياته على الإسلام الصحيح، وتطبيقه في بلادنا.

والإتجاه الثاني هو إنشاء إتجاه موازٍ، يقدم مَعَالم الطريق الصَحيح، وبيان أسسه وأركانه، وشرح مرتكزاته وثوابته وأفكاره، وإيضاح خطواته ومساره، بها لا يدع مجالاً لشكٍ أو رَيبة لمرتاب، سواءاً بالقول الخَطابي أو الكَلمة المَقروءة أو البيان المُشاهد.

وهذان الإتجاهان، يجب أن يسيرا بكل قوة ووضوح بأسرع وقت ممكن. وقد كان هذا الموقع حريصاً منذ بداية الثورة على أن يسير في خط الإتجاه الأول، مبيناً ومحذراً، رغم ما لاقاه من هجوم ممن لم يدرك الحقيقة وابعادها من الشباب المُغرّر بهم، سواء المنتمين إلى الإخوان أو السلفيين.

ولا شك أن هذا التَوجّه، وأصحابه، سيعانون من حربٍ شَعواء شَرِسة، سيقودٌ كِبرها برلمانُ الضرارِ سياسياً، حيث يعلم هؤلاء أنهم لن يحظوا بشعبية مرة أخرى بعد تواطئهم مع المجلس العسكريّ الكفريّ، كما سيقودها العسكر، وقواته الشيطانية أمنياً، بمباركة مجلسِ الضرار الإخوانيّ باطنا، وشَجْب التصرفات الأمنية ظاهراً. وسيسمى أصحاب هذا الإتجاه بالخوارج والعملاء والمخربين، وكلّ ما ألِفْنا من ألقاب رمي بها الحق من قبل.

## يا شيخ حَازِم أبو اسماعيل ٥٠ هل تَراجَعْت عن نَصرة الدين؟ ٢٦-١٢-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

جاء خبر اليوم، أصابني بغَم وحُزن وقلق، وهو تصريحٌ للشيخ حازم أبو اسهاعيل، جاء فيه أنّه «كَشَفَ النقاب عن قرب تسوية مشكلة المرشحين الإسلاميين الثلاثة المحتملين في انتخابات رئاسة الجمهورية المرتقبة قبل نهاية يونيو المقبل، دون أن يقدم أية إيضاحات بشأن سبل تسوية تلك المشكلة حتى لا يتم تفتيت أصوات الناخبين الذين يؤيدون التيار الإسلامي في مصر» الوفد.

ما أدرى هل يعرف الشيخ حازم تبعات هذه التسوية، إن انتهت إلى يدِ غيره؟ ومن هم الغير؟ هم محمد سليم العوا، وعبد المنعم عبد الفتاح، شرّان أحلاهما مُرُّ. سليم العوا لا نَاقة له في الشّرع ولا جمَل. هو نفعي علماني يدعو إلى نظام علماني رافضي بحت، موالي لكل ما يدعو اليه العسكر، وقد كُتبنا فيه ما كتب مالكُ في الخمر. أما عبد المنعم أبو الفتوح، فهو رجلٌ لا لون له، بل هو إخواني الهوى والتوجّه، مطرود من الإخوان لرغبته في الرئاسة، وأقواله في تطبيق الشريعة لا تبعد عن أقوال العوا كثيراً. ولا أريد أن استطرد في هذه الأقوال لأنها معلومة للكُل، من رَفْضِ الشريعة كمصدرٍ وَحيد للتشريع، وعدم إعلان دولة لا إله إلا الله، والتسيّب في الأمور الشرعية كإباحة تصاريح الخمور والفن الخليع، والرقص والموسيقى، وغيرها من الفواحش وما يشيعها بين الناس.

لا نعلم من سيكون المرشح المختار بين الثلاثة، ولكن ما نأباه على الشَيخ حازم هو أن يناقش مثل هذا الإقتراح، إلا إن كان على ثقة من النتيجة.

واسأل الشيخ حازم، هل يصحّ شرعاً أن يمون هناك خيارٌ بينك وبين هؤلاء؟ إن الناس ما التفوا حولك إلا لما عرفوه عنك من بعد عن هذه المقايضات على دين الله، وما رأوه منك من تمسك بتطبيق الشريعة المنزلة المنزهة على وجهها الصحيح، دون تنازل أو تخاذل. كما

أسميتها أنت «الحكم بالحلال والحرام». فإن تنازلت عن هذا الغرض، ماذال بقي لك عند الناس، وماذا بقى لك أمام الله سبحانه؟

هل الأمر لديك يا شيخ حازم هو أمر ترشيح للرئاسة، يمكنك التنازل عنه لمن له فرصة أكبر في الفوز؟ أهو حقٌ لك تتنازل عنه، أم هو لله سبحانه في عنقك ليس لك في التنازل عنه حق؟

لقد صدمنا في مثل هذا الخبر العجيب، رغم أننا قد تعودنا الصدمات في تلك الآونة الأخيرة، وكان آخرها ما كان من تصريحات الشيخ الفاضل عبد المجيد الشاذلي، والتي لا زلنا نلعقُ جِراحها، من نصرته المطلقة للإخوان، بل وتسميتهم بأنهم «رجال المرحلة»، وأنهم الأقدر والأفهم سياسياً، يعلم الله أنّ ذلك ما هو بحق بإطلاق، بل هم من متقاعسي هذه المرحلة، ومن أجهل الناس بالسياسة الشرعية التي يرضاها الله ورسوله، وهو ما آلمني ألما عميقاً، لا يوازيه إلا موقفك يا شيخ حازم من موضوع التفاوض على الرئاسة هذا.

الأشرف لك، والأكرم أن تظل على ما أنت عليه ثابتاً لا تغير ولا تبدّل، وإن سقطتَ ونجحَ غيرك، فأنت تعرف أن الأمر ليس أمر نجاح أوسقوط، إنها أمر إقامة حُجة، وإثبات موقف.

نعلمُ يا شيخ حازم، وأنت تعلم، أن الإخوان يعادونك، وأنهم لن يوجهوا أتباعهم لترشيحك، لأن ما في دينهم يختلف عما في دينك، فدينك، كما علمنا هو دين دولة لا إله الا الله، ودينهم هو دين دولة الحرية والعدالة الوضعية، تحت أي منظومة دينية، وشتانٌ بين الدينين. وهم قد صرحوا بأنهم سيختارون رئيساً من غير الإسلاميين إمعاناً في الخنوع لصفقة «كامب سليمان»، وك» بونص» فوق الحساب للعسكر، وإيغالاً في التلاعب بمصير الأمة من أجل السياسة. لكنّ هذا لا يبرر أن تترك مقعدك، الذي توليته قائداً لجموع من الشباب الذي آمن لك، وأسلم قياده لحركتك، ثم إذا بك تسلمه إلى العوا، ثُعبان العسكر الأرقط، أو أبو الفتوح، الذي لا لون له و لا روح. لا تلعب معهم لعبة الإنتخابات، فإن رئيس شبه علماني لن يأتي بالإسلام، بل سيؤخره إلى أجل غير معلوم.

إن ذات فكرة التفاوض ستسبب انقساماً عريضاً بين داعميك، بل وفي الصف الإسلاميّ الذي يريد دولة لا إله إلا الله. بل وسيؤدى إلى إسقاطك من عيون الناس الذين وثقوا بِك وبشر فك وبصِحّة توجّهك.

يا شيخ حازم، لا تَسقُط في وهم وجود «تيارات إسلامية» على الساحة المصرية، فإنها تيارات بدعية كالإخوان، أو مُتخبطة ذاهلة كالسلفية، أو مُستسلمة مُستأنسة كالجهاعة الإسلامية. وهل العوايا شيخ حازم «يمثل تياراً إسلاميّاً»؟ فها هو هذا التيار في رأيك؟ وما هو التيار الإسلاميّ الذي يمثله عبد المنعم أبو الفتوح؟ ما هي القاعدة الإسلامية الأصولية الثابتة التي يبنى عليها العوا توجهه «الإسلاميّ»؟ إما إنك تعرفها وتقرّها، وهي كارثة، أو أنك لا تعرفها، فهي كارثة أكبر

#### إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

أناشدك يا شَيخ حازم، ألا تسير في هذا الطريق، وأن لا تدَعَ مسار المَصالح والمَفاسد المَوهومة، التي يتلاعب بها الإخوان وأمثالهم، على طريقة الطوفي الحنبليّ، أن تلفِتك عن طريق الله، فالزّلل سَهل، والسقوط لا يحتاج إلى كبير مقاومة. ولا تدعنا نفقد الثقة في كل ما رأيناه منك، وألا نعاملك مُعاملة مُرجئة قيادات الإخوان من أذناب العسكر.

الطريق الوحيديا شيخ حازم، هو الذي إعتقدنا أنك ناصره، وهو المواجهة في الميدان، ولو كنت وحدك، ولن تكون إن شاء الله. فلا تتردد في هذا، ولا تدع موقعك، كإمام لدولة لا إله إلا الله، لمن لا يعرف من الشرع إلا ظاهراً من الحياة الدنيا.

ولعل الله سبحانه أن يهديَك إلى الصواب، قبل فوات الأوان.

## بين عِبادة الشّيوخ .. والتَنطّع في الحِوار ٢٠١١-٢٠١١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أعجب الجيل الذي نشأ في ظلّ هذا التَخبّط «الإسلامي»، لا وسط أعدل بين الطرفين، إما عبادة الشيخ والسيرُ وراءه كالقطيع الأعمى الذي لا عيون له ولا سَمع ولا عقل، وإما الحديث إلى الأغلم والأفهم والأكبر كما لو أنك تتحدّث إلى صديقٍ لك، تتسايرا على كورنيش النيل، يَنصَحك وتَنصحه!

وقد عملت، طوال السنين الأربعين الماضية، على التحذير من داء التقليد، وضرورة الإتباع، والسؤال عن الدليل، إذ في ذلك أمن للقلب وحجة أمام الله سبحانه. وقد دونت مقالاتٍ عدة، كلها يبين أقوال السلف في التأكيد على هذا الأمر الذي، كان أول من نقضوه وناقضوه، هم السلفيون، وياللعجب.

لكنّ الوجْه الآخر للمَسألة، يأتي مُناقضاً لهذا التَوجّه، فيأتيك غِرّ صَغير، ليس له بَاع في عِلم شَرعيّ، إلا ما توهّمته نفسه، وجادَت به عليه شهور عدة، أو سنوات تعد على أصابع اليد، فيلقى عليك بالنصيحة، ويوجّهك إلى ما يجب أن تفعل، بلغة حازمة كأنّ الغِرّ الصَغير يعرف ما يقال، ومتى يقال، ولمن يقال، أكثر ممنّ صَرف عُمراً أكثر من ضِعْف عُمره كله من يوم ولادته في مُطالعة الشَريعة ومعرفة أسرارها ومدارسة أصولها وفروعها. ثم يأتيك شَابٌ يقول لك «لا تَتسرّع في قولك». أو «عليك بمراعاة الدقة»...! ما هذا الكلام؟

ولقد حَبَاني الله بقراء كثير من أفاضل من الشباب، كما بلاني بالقليل ممن يتجاوز الأدب في الحديث، ولكن، هزني بشدة ما جاءني من هذين الشابين اليوم، لدرجة أكثر مما تستحق، رغم أنها ليست من سوء أدب، بل من ترفع في التَوجيه، أحسست معها كأني، في نهاية عقدي السابع من العمر، أقعد منهم مقاعد الدرس والإستهاع!

وليس عندي ما أقول في هذا الصدد، غير ما قال أبو العلاء المعرى

خُذي رأيي وحسبك ذاك منى على ما فيّ من عوجٍ وأمتِ وماذا يبتغى الجلساء عندى أرادوا منطقى وأردت صمتى

ويوجد بيننا أمدٌ قصيّ فأمّوا سَمْتَهم وأممَتُ سَمْتى

— 🚕 🌣 -----

## يا شباب الإسلام .. أقيموا دولة «لا إله إلا الله» ٢٠١١-٢٠١٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا والله لنْ نَمل، ولن نهدأ، ولنْ يَقِرُ لنا قرار، حتى يتحقق الهكدف الأسمى الذي يسعى له كلّ مخلص لدينه، صائب في نظره، مستوعلى منهجه، متبع لرسوله صلى الله عليه وسلم، ألا وهو إقامة دولة «لا إله إلا الله». ذلك هو هدفنا، كمجتمع يرى لله عليه حق واجب، لا يتميع فيه، ولا يتخاذل ويتخنث في الدعوة اليه.

والله سبحانه لا يعنيه ما نفعل، فقد أمرنا ونهانا، وتركنا في معترك الإختبار، بعد أن بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إرادته الشرعية التي بموجبها يدخل الجنة الفائزون، ويدخل النار الخاسرون، فقد قال تعالى «قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللهُ شَيَّا إِنْ أَرَادَ أَن يُمْلِكُ مِنَ اللهُ شَيَّا إِنْ أَرَادَ أَن يُمْلِكُ أَنْ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا «المائدة ١٧»، وقال تعالى، مبيناً أنه إنها يأمرنا وينهانا لصالحنا في الدنيا والآخرة، «مَّا يَفْعَلُ ٱللهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ «الساء ١٤٧٠.

فإقامة دولة «لا إله إلا الله» هي مقتضى التوحيد، الذي يعلن به مجتمع ما أنه دخل في طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. ليس المجتمع الذي ينتخب برلماناً، ولا المجتمع الذي يرشح رئيساً، ولو كانا إسلاميين. فإننا رأينا موقف «الإسلاميين» من دولة «لا إله إلا الله». رفضها الإخوان المتخاذلون، وجاؤوا بكل تسمية أخرى في قاموس المبتدعات ليلتفوا من حولها، وكأنها رجس أو إثم، اخزاهم الله. فقالوا «مدنية بمرجعية إسلامية» وقالوا «توافقية إئتلافية خنفشارية»! ولم يتجرأ واحد منهم أنْ يدعوها دولة «لا إله إلا الله»، لفظ الشهادة، الذي يدعى أنه يقولها في صلاته يومياً أربعة وثلاثين مرة، قولا باللسان، ونقضاً بالأعمال. أما السلفيون، فوالله إن أمرهم لهو مضحكة مبكية، فإنك تره هؤلاء، لابسين بزاتهم، وأربطة عنقهم، تحسبهم متشبهين ببنى آدم، لا منهم! ولو أنهم ارتدوا البزات من أول أمرهم، ولم يتنطعوا في دين الله اصلا ما كانت هذه صورتهم، ولو أنهم استمروا على جلاليبهم البيضاء الناصعة، لما كانت هذه صورتهم، ولكنهم تنطعوا

أولاً، ثم تصنّعوا آخروا، فخسروا في الحالين، التنطّع والتصنّع. ثم إنهم توغلوا في بدعة اتباع ولي الأمر الكافر الذي يجبر الناس على العلمانية الصريحة، بل إن منهم من أفرط في ذلك كذلك البهلوان المُسمى أحمد فريد، الذي أفتى (لعله من الفتّة لا من الفتوى!) بأن الجيش محقّ في قتل الثوار، قاتله الله أنى أفك.

دولة «لا إله إلا الله»، يا شباب الإسلام، لا تقوم على أمثال هؤلاء. إنها هؤلاء يدْعون إلى دولةٍ تتوافق فيها «القوى السياسية» باللفظ المدني، أو يتشارك فيها «أهل الشرك وأهل الإسلام» تحت راية علمانية للدولة، باللفظ الشرعيّ. وهذه الأخيرة لا تصلح للمسلم أن يعيش تحت ظلها إلا قهراً وإكراهاً. أمّا وقد لاحت الفرصة، وبانت الفرجَة، فلا والله ما يتركها إلا مُفرِّطٌ في دينه، مُبتدع فاسقٌ في عقيدته، جَبانٌ في خُلقه، مُؤثرٌ للدنيا، مُهملٌ للآخرة، مُقدِّم لمصالحه، مُؤخِّرٌ لمصلحة وطنه.

إن هذا الإنتخابات آلية تنفيذية، تأتى بجمع ممن وثق بهم الشعب، يطبّقون ما شَرع الله، تحت لواء واحدٍ لا لواء غيره، لواء «لا إله إلا الله»، كرامة الأمة هي من كرامة هذا اللواء، لا كرامة لها دونه. لا تلك الكرامة المزعومة لهؤلاء الغاصبين الدّاعرين من مجلس التسعة عشر، ولا الصفوف المحشودة من الجند المسلح بأموال الشعب وعتاده، يصنعون لهم كرامة أعلى من كرامة «لا إله إلا الله»، إذ يُحاكمون من «يُهين» هؤلاء السّفلة الأخسّاء، ويتركون من يستهزئ بالدين كعدو الله الجمل الأجرب، ومن يخطف النساء الله علناً، ومن يستهزئ بالدين كعدو الله الجمل الأجرب، ومن يخطف النساء المسلمات المهاجرات إلى الله، يطلقون سراح العلمانيين كعلاء عبد الفتاح، ويكبلون أغلال اللمسلمين، كالشيخ يحي، ألا خذلهم الله وأسكنهم جهنم وساءت مصيرا.

الحرية والعدالة ، يا شباب الإسلام، هي في إعلان التوحيد شعاراً للأمة، ومصدراً أوحداً لتوجّهِها، لا في حزبِ «التوافقية والمهانة»، الذي يروّجون له بين المساكين من العوام، يلفِتوهم عن واجِبهم الأصيل، في استرجاع دينهم وسيادتهم وحقهم وكرامتهم. وها هي بشائر البرلمان تحت رعاية حزب «التوافقية والمهانة»، قتل الناس، وسَحل النساء، وتكبيل الأسرى في المستشفيات، وتعذيب المعتقلين في المباني الحكومية، والبقية تأتى.

النور، يا إخوة النور، هو في تلك الشعلة التي أضاءها لنا سيدنا، وسيد البشر، رسولنا صلى الله عليه وسلم، منذ أربعة عشر قرناً، لا تخفُتُ ولا تتوارى، والتي يريد كفار العسكر أن يطفئوها بأفواههم، لا حزب «الزور» من الببغاءات السّلفية التي تساعدهم، وتعاضدهم، وتدعو إلى عدم الخروج على طاعتهم. النور، هو ما يرفضه هؤ لاءالعسكر، صراحة وبجاحة. والآخرون، من بهلوانات السلفية، يعتقدون أنهم الآن من أرباب السياسة، وما هم إلا أذنابٌ من أذناب الإخوان، وقعوا في نفس مصيدتهم، لمّا كان أمرهم من قبل، كله محصورٌ في الهدى الظاهر، لا علاقة له بفهم شرعيً أصيل، يعصم عند القواصم.

تجمعوا يا شباب الإسلام، وانبذوا هذه التحالفات الباطلة، فهى والله مجرد تحالفات ضد افسلام، وضد الشهادة، سواء شهادة لا إله إلا الله قولاً، أو الشهادة في سبيله عملاً. لا علينا من هؤلاء، فقد اشبعناهم فضحاً ةتفنيدا، ولكن صدق القائل

لقد ناديت إذ اسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى

نحن نحملُ مِشعل الحياة، ونحن نَحمل مِشعل النور، ونحن نتوجّه به إلى الحُرية والعَدالة، لا غبرنا.

القرآن نُورنا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم مَثَلنا، وأصحاب القرون الثلاثة الأولى هُداتنا، وإعلاءُ راية التوحيد غَايتنا، حقّاً وصِدقاً، لا غيرنا.

نحن، معكم وبكم، سنقود هذه الثورة إلى غايتها المَحتومة، إلى نصر الله المؤزّر، إلى وعد الله الذي لا يَخلِف وعده، إلى حيث الحرية والعدالة والمساواة، التي يأتي بها القرآن، لا التي يأتي بها هذا البرلمان، وشتان بينها.

#### لماذا الإنتفاضة ٥٠ قبل البرلمان؟ ٣٠-١٢-٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

رؤيتان، يتبنيان مفهوم «دولة لا إله إلا الله»، لا يزالان يعملان على الساحة الإسلامية السياسية الدَعوية، هما أفضل من يُمثل منهج أهل السنة والجهاعة، وإن افترقا في الآونة الأخيرة، من حيث تقييمهم للواقع بعد ٢٥ يناير، ومدى جدية الإنتفاضة ودور التجمعات المختلفة فيها.

وقد آليت على النفس أن ألخّص رُؤية كِلا الإتجاهين لتكون واضِحة للشِباب، مَنعاً للخَلط ودرءاً للإضطراب وإيضاحاً للصورة.

#### والرؤية الأولي، تتلخص فيها يلي:

- 1. إقامة دولة «لا إله إلا الله»، هو المَقصد والهَدف، لا غيرها.
- ٢. أن الحكم العسكري أسوأ أنواع الحُكم، لعِلمانيته وديكتاتوريته، وأن العمل على إزالته واجب شرعي مؤكد.
- ٣. أن الإنتفاضة الشعبية في ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت «إنتفاضة برتقال» لا ثورة إسلامية
   تقصد إلى «دولة لا إله إلا الله».
- أن الواقع السياسي الإسلامي قد انحصر، في غالب أمره، في اتجاهين، الإخوان والسلفيون.
- ٥. أن الإخوان، هم كعادتهم مكيافيليون، ذوو دَخَل في العقيدة وبرجاتية في الحركة، وإن لم يكونوا سواء. فمنهم من هم من جيل ٦٥، وهؤلاء هواهم أقرب لتطبيق الشريعة، ولكن المتغلبون عليهم إعلامياً هم العلمانيون المتأسلمون أمثال عصام العريان ومحمد مرسى سعد الكتاتني.

۲٤٢

7. أن السلفيون هم أسوأ من على الساحة السياسية المصرية، من حيث ولاءهم للعسكر، وبلاهتهم السياسية، ومن ثم يجب البعد عن تأييدهم، بتأييد من هم ضدهم، أي أن تأييد الإخوان ليس من باب حبهم، بل من باب بغض من عداهم.

- ٧. أنّ العلمانية أخطر على الواقع من دعم الإخوان، مرحلياً، لمنع تغلغل السلفيين،
   ووقف زحف العلمانيين.
- ٨. أن الشعب لا يمكن التعويل على إنتفاضته، إذ كثير منه قد نضب معين ثورته، إنا للقمة العيش، أو لنقصها. ثم إن أكثر من ثلث الشعب يؤيد العسكري بالفعل، وهم اسر أثر من مليون ونصف رجل أمنٍ وجيش في الدولة، غضافة إلى الفلول وأصحاب المصالح والسلفيين.
- ٩. أن الشعب، وإن كانت طبيعته التدين، إلا أنه تدين مصحوب بالكثير من البدع والتخليطات، كما أنه يحب المساومة، ولا يريد دفع فاتورة الدم المستحقة للنصر، ولذلك انتخبوا الإخوان.
- ١ . أن دعم الإخوان مرهونٌ بفترة الإنتخابات، ولعل هذا الإختيار يُحقق هَامش حرية ديمو قراطية للدعوةن أفضل مما هي عليه في عهد العسكر.
- ١١.أن دعم حازم أبو اسهاعيل أولوية ستشغل وحدها الوجه الكامل لتلك الدعوة،
   عشية الإنتهاء من افنتخابات.
- ١٢. أن العسكر، في غالب الإحتمالات، لن يتركوا البرلمان، ولو بهذا التشكيل المخزي، بل سيقومون بحلّه، كما حدث في تجربة الجزائر.
- هذا، بكل أمانة، ما يمكن استشفافه من أصحاب تلك الرؤية، من أهل السنة والجاعة.

ثم، الرؤية الثانية، التي يدعمها كاتب هذه السطور، تتلخص فيها يلي:

- 1. إقامة دولة «لا إله إلا الله»، هو المَقصد والهَدف، لا غيرها.
- ٢. أن الحكمَ العسكريّ أسوأ أنواع الحُكم، لعِلمانيته وديكتاتوريته، وأن العمل على إزالته واجب شرعيّ مؤكد.
- ٣. أن الإنتفاضة الشعبية في ٢٥ يناير ٢٠١١، وإن كانت "إنتفاضة برتقال" لا ثورة إسلامية تقصد إلى «دولة لا إله إلا الله».، فغنها قامت بأيد تصلى لله، سواءً بمعونة الإخوان أو غيرهم. وما حدث أولاً يمكن أن يحدث ثانياً، بمعونة الإخوان أو غيرهم.
- لإسلفيين بالفعل هم أسوأ الإتجاهات التي تنتمي للإسلام حالياً، ولكن الإخوان لا يقلون عنهم خبثاً. وأنهم إن زعموا أنهم يدارون العسكر حتى نهاية الإنتخابات، قلنا لا نأمن أن يكونوا يدارون أصحاب الرؤية السابقة، لا العسكر، ليكسبوا تأييدهم. فهؤلاءالإخوان لا يمكن أن يُؤمَن لوعدهم ولا يُعوّل على كلمتهم.
- ٥. أن الطبع الإخواني طبع ديكتاتوري، يتوحش على الإسلاميين أكثر مما يتوحش على غيرهم، وما أحداث مسجد غزة ببعيد! ودعوى أن الحُكم الإخواني قد يأتى بهامش حرية، مردود بأنّ الإخوان لن يسمحوا، للتيار السني لأهل السنة والجهاعة خاصة، بأن يفتح فاه، بل سيوقفونه بشتى الوسائل، سواء القانونية أو الأمنية، مثلهم في ذلك مثل السلفيين.
- 7. أنه لو كان داخل الإخوان تيارٌ أفضل مما نرى، فلم لا نسمع له صوتاً أو نُحِسُ له ركزاً؟ هذا فرضٌ لا يُبنى على معطيات على الإطلاق، فإما أنه لا يوجد هذا الفصيل اساساً، أو أنه اضعف من أن يكون له تأثير، فوجوده وعدمه سواء. وهذا يجرى على أولئك المشايخ من السلفية الذين رضخوا بالسكوت، عملاً بشورة مزعومة، لم يجتمع عليها أهل حلّ وعقد، بل اجتمع عليها أهل خيبة وخسر ان، كأحمد فريد ومحمد حسان!

٧. أن الإخوان يَبغضون الشيخ حازم أبو اسماعيل، بل يدعون إلى انتخاب البرادعيّ العلمانيّ الفاجر، صراحة على لسان عُريانهم، أخزاه الله. فكيف يَسقيم دَعم الإخوان والشيخ حازم معا، في وقت واحد، ولو مرحلياً؟!

- ٨. أنه يمكن أن يبلغ التيار السنيّ لأهل السنة والجهاعة ما يريد بعدم معارضة مرشحى الإخوان. أما دعمهم، وتوجيه الناس إلى انتخابهم، فهو أمرٌ قد بعُدت فيه النجعة، وجاوز الحدّ. نحن نعلم أنهم يريدون إطفاء الجذوة الباقية تحت رماد الثورة، أفنعينهم على حمل خَراطيم الماء بأيدينا لإطفائها؟ الجذوة موجودة، لكنهم يُخمدونها، ونحن نعينهم على إخمادها.
- ٩. أن الشعب وإن كان فيه إنحراف وتخليط وبدع، لكن يمكن أن يستغل التيار السني ما فيه من صلاح وتدين ولو سطحي، تمثل في ملايين المصلين في ميادين مصر، حيث قلب موازين القوة، بلا تخطيط من أحد، لا إخوان ولا سلفيين ولا علمانيين، بل بيد الله سبحانه وحده.
- ١ . أنه إن كنا نتوقع عدم إبقاء العسكر على البرلمان، وأن سيناريو الجزائر سيتكرر في مصر، فيا هو الداعي إذن لتضييع الأوقات والجهود، في أمر لن يكون له ثمرة على الإطلاق؟ ولا يقال إنها هو لإحراج العسكر، فهؤلاء لا حياء لهم، ولا ضمير، بل هم يكذبون عَياناً، كها رأينا في أحداث مجلس الوزراء.
- 1 ا. أننا نعجب والله كيف يصبر العلمانيون، أو أفراد الشعب العاديين، على بذل حياتهم، وأعينهم، وتعذيب أجسادهم، بينما يتراجع من يدعى الإسلامية، من الإخوان أو السلفينن، عن التضحية والفداء؟ خوفاً من الإعتقال أو القتل؟ إلا أنّ دينهم البدعيّ لا يسمح لهم بهذا.
- 11. أن الإنشغال بدعم هذه الطائفة البدعية المَارقة ليس من المُرجّحات الشرعية، وإن كانت عليه شبهُ أدلةٍ. بل إنه ممنوع من باب المَصالح، إذ ليس فيه مصلحة، بل فيه شبهة رفع مضرة، غير مؤكدة على الإطلاق، من حيث أنهم يرشّحون القوى التي

نريد أن ندعم انتخابهم، لمنع انتخابها!، وممنوع من باب سدّ الذرائع، إذ إنه لا يصح أن يتخذ المسلم وسيلة خارجة عن منهج الشرع، إلى تحقيق مقصد شرعيّ، بل يصح أن نعلم «إِنَّ ٱللهُ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱللهُ سِدِينَ، بوس ٨١. وهؤلاء الإخوان مفسدون في الأرض، يتفق معنا في هذا إخواننا ممن رأى هذه الرؤية السابقة. وعلى كل حال فالموعد ٢٥ يناير ٢٠١٢.

فإلى الأمام يا إخوة الإسلام، لا تنتظروا برلماناً ولا نواباً ولا يحزنون. الحلّ هو الميادين. وإنكم لقادرون على التحرك بسرعة وكفاية، وليس اصحاب 7 إبريل بأفضل منكم تنظياً أو أقوى منكم حجة. هذا والله عيبٌ ما بعده عيبٌ أن يقف مشايخ الزور من الإخوان الخوّانين، ومن السّلفيين المنافقين، في طريقكم، وطريق دولة «لا إله إلا الله».



۲٤٦

### التدليس الإخوانيّ .. ومنهجية التخاذل ٢٠١١-٢٠١١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تَحدَّثُ من قبل، في مقالات عديدة، عن أهمية تحرير المَفاهيم، وتنقية التَسمِيات من المُشتركات المُوهمة، إذ إنها مَسْرَبةٌ للخطأ ومَدعَاةٌ للزّلل، سواءً بقصد أو بغير قصد.

وقد تناولت ألفاظاً، دارت في غالبها قبل أحداث ٢٥ يناير، في أروقة الفكر، التي تتصل بالواقع قليلاً، وإن كانت، من خبثها تؤسس لإتجاه عاميّ منحرف.

ومن هذه الألفاظ مثلا، الحداثة، وتعنى نبذ المأثور الثابت، والوسطية، وتعنى التوسط بين الحق والباطل، والتجديد، ويعنى التخلى عن الثوابت، والمواطنة، وتعنى إلغاء الفارق بين الديانات، وغير ذلك مما اشتهر به عدد من منافقى الفكر الإسلاميّ، ومنحرفيه، وعلى رأسهم محمد سليم العوا، والغنوشي والترابيّ أمثالهم من هذه الطبقة.

لكنّه يجب أن ننتبه إلى أن هناك عدد من التسميات والألفاظ الموهمة، التي ظهرت في واقعنا، على الأرض، بعد أحداث ٢٥ يناير، قد تبنتها طائفة من منافقي السياسة «الإسلامية»، الذين يدينون بدين البرلمان، قبل الإسلام وفوقه.

من هذه التسميات التي تُنشأُ مفاهيهاً مَغلوطة، التوافقية، والمدنية ذات المَرجعية الإسلامية، والتحَالفَات الإنتخابية.

فأولها، هذه التوافقية المَزعومة، التي تتناقض في أصلها مع أصل الديموقراطية الغربيّة المُلحدة، التي تستند إلى حكم الأغلبية. فليس لهذا المصطلح الذي يطرحه أمثال العلمانيين من أبناء حركة الإخوان، كالعريان ومحمد مرسى، أيّ وجودٍ على أرض الواقع، سواءً إسلاميّاً، إذ الغالبية ليست على حق إلا إن وافقت الشرع، ولا وضعياً، فإن الغالبية إن انتخبت أحداً لم يجز لأقلية أن تترعب في هذه النتيجة تحت أي مسمى، توافقيّ أو تخالفيّ.

ثم الدعوة المدنية، المتخفية من وراء المرجعية الإسلامية، التي لا تغنة من الحق شيئًا، فإن هذه الحركة الإخوانية البدعية، قد أوضحَتْ بها لا يدع مجالاً للشك أن هؤلاء فيهم دَخَلُ دينيٌّ لا شكّ فيه، فقد وَردنى فيديو من أحد الإخوة المعلقين، لمحمد مرسى رأس هذا الحزب البدعي، http://www.youtube.com/watch?v=rsQ7ry2kdkQ، يقول فيه صَراحة أنه «لا خِلاف عَقائديّ بين كل المصريين» و أنه «مصر فيها مسلمون ومسيحيون، وليس هناك خلاف بين العقيدة الإسلامية والمسيحية»، ثم يلقى بكلمة يخفّف بها وقع هذا الكلام الكفريّ، بقوله أنه «لكلِّ الحُرية أن يعتقد ما يشاء».. هو ما يمكن أن يحمل تصريحاً على التهاثل بين العقيدة الإسلامية والمسيحية، وهو كفر بواح، «أَفَنَجْعَلُ ٱلمُسْلِمِينَ كَٱلمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ للعقيدة الإسلامية والمسيحية، وهو كفر بواح، «أَفَنَجْعَلُ ٱلمُسْلِمِينَ كَٱلمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ الشخصى، وهو تأويل بعيد للكلام، لكن قد ينجى صاحبه من الكفر في حكم الدنيا.

ثم هو يتحدث عن «الولاء الإنتخابي» قبل الولاء البرلمانيّ، ومعلوم أن البرلمان هو الهيئة التشريعية، فيكون الولاء الإنتخابيّ للفوز بالمقاعد مقدّم على الولاء التشريعيّ، وهو، مرة أخرى ليس من دين الله ولا من عقيدة المسلمين.

مثل هذه المفاهيم، هي التي تدعونا إلى أن نُنحى بأنفسنا جانباً من هذه الزمرة من البشر، التي تلتحى، ثم لا تستحى! وتتبنى «إسلام الأقلمة»، الإسلام الذي ينبنى على مفاهيم مغلوطة في أول أمره، إسلاماً لا يعرفه الله ولا رسوله.

#### ٢) الإنتفاضة الشعبية

إنّ الإنتفاضة الشعبية التي قامت في ٢٥ يناير، وإن لم تكن إسلامية في طبيعتها، إلا إنها كانت محمولة على أعناق المسلمين، ولا تزال جذوتها تحت الرماد، وما أخمد نيرانها إلا هؤلاء المنحرفين من الإخوان، والعملاء من السلفيين. ونحن نراهن على أنها باقية تحت رماد كثيف، لكن، هل يعنى هذا أن نحمل خراطيم الماء لمن يريد أن يطفأها بالمرة، أم ننفخ فيها بأفواهنا، ونهُش عليها بأيدينا لتعود جَزعة تسترِّد حق الله والناس؟ ثم كم الشباب اليوم من

۲٤٨

يريد الخروج لإسقاط العسكر، وليكن بعدها ما يكون، ولتكن المواجهة، إذ نعلم أن هؤلاء الكفار لا يريدونها سلمية أبداً، بل سيقتلون ويسحلون، وهنا تأتي الفتنة، وهنا يأتي معنى حب الموت كراهية الدنيا.

إن الواقع المصريّ ليس بعيداً عن أحدٍ اليوم، بل يعيشه كلّ مصريّ في أي بقعة من بقاع الأرض، ثم إن هذا الأمر أمر مبدأ لا مناط. التوجه الإخوانيّ مرفوضٌ جملة وتفصيلاً.

قد يكون الإخوان منقسمين على أنفسهم، وقد يكون منهم من يرى إنتخاب حازم ابو اسهاعيل، لكنه يرهب بطش العسكر إن أعلن ذلك، ومنهم من يرى إنتخاب البرادعي من جيل الوسط المُتمثل في عِصام العِريان وأمثاله. لكن الأمر أنّ ما يخرج من تصريحاتٍ عن الإخوان، كجهاعة أو كحزب، بشكل عام، لا ينبؤ إلا عن التخاذل والتواطئ. وهم بشكل عام على خَلل عَقدي لا يُخالف فيه أحد. فإما أن يظهر لنا منهم ما يَدلّنا على إتجاة كلّ منهم، أو أن يكونوا كلهم كتلة واحدة في مُواجهة دعوة الحق. وليس أمامهم إلا أسابيعاً ثلاثة يحسمون فيها أمرهم، ويعودون لصوابهم، ويخرجون من ضبابية الإنتخابات وفتنة البرلمانات.

وقد يختلف الناس في تقييم قوة الشعب المصريّ وقدرته على الوقوف في وجه العسكر، فمنهم من يرى أن الشّعب لا يرى الدين على حقيقته، بل هو مشوشّ فيه، كما هو مشوشّ فيه كل ما عداه، وهو قدر فيه الكثير من الصحة. وقد يرى البعض أن هذا التشويش وذاك الغبش، لا يزال يمكن استغلاله من قادة «التيارات الإسلامية»، إن أرادوا ذلك، وإن تخلصوا من عقدة الخوف وبرؤوا إلى الله من فتنة البرلمان المختلط.

ومن هنا فإننا نرى أن البصيص الباقي تحت رماد الإنتفاضة الشعبية، هو الأمل الذي يجب أن يُركّز عليه شَباب الإسلام ودُعاته في هذه المَرحلة، التي قد لا يتجاوزُ عمرها الثلاثة أسابيع القادمة، فإما أن تخرج الجُموع للإطاحة بالعسكر أو أن نستسلم لحكمهم العلماني الديكتاتوريّ إلى أن يشاء ربنا شيئاً.

## محمد عمارة .. وحملة دعم القبطية على المسلمين الأغلبية ٢٠١١-١٢-٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

كتب محمد عارة، - «المفكر الإسلاميّ»، ذو التوجه الإعتزاليّ (الذي يسمونه العقلانيّ!)، في سياق الحملة السائدة لدعم سيطرة القبط على الأغلبية المسلمة، مستشهدا بها دوّن أمر المؤمنين عمر رضى الله عنه «)هذا ما أعطى عبدُ الله عُمر أمر المؤمنين أهل (إيليا) (القدس) - من الأمان: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا ينتقص منها ولا من حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا أمانهم، ومن أقامَ منهم فهو آمن، ومن أحبّ من أهل (إيليا) (القدس) أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلى بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وتُعلى صُلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن شاء صار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حصادهم (. هكذا أعلن الإسلام - الدين والدولة - قبل أكثر من أربعة عشر قرناً. مواثيق التعايش والحقوق والتعددية، عندما بني الدولة على التعددية الدينية في الأمة وجعل لغير المسلمين كلّ ما للمسلمين، وتعهد دينيا بحاية الآخرين بها يحمى به المسلمين ودين الإسلام، وبعبارة رسول الإسلام: وأن أحرس دينهم بها أحرس به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي فهل يعرف ذلك الذين يفترون على الإسلام ورسول الإسلام.» اقرأ المقال الأصلى على بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - التعايش الإسلامي مع الآخر

ما أتعجب له، هو أين يعيش هؤلاء الكتاب الألمعيون؟ أفي مصر، أم في غيرها؟ أفي القرن هذا أم في غيرها؟ أفي القرن هذا أم في قرنٍ غيره؟ أيقرؤن ما نقرأ في الصحف، أم لهم صحفهم ومصادرهم السرية؟

يا أخ عهارة، المسلمون اليوم هم من يجب حمايتهم من تغوّل الكنيسة القبطية، التي تستقوي بالغرب الصليبي، سراً وعلناً، وبخونة بعض قبط المهجر الذين يريدون شراً بالإسلام والمسلمين.

حين تقول « أعلن الإسلام – الدين والدولة» فإنك تدين نفسك بنفسك. فاليوم، الإسلام في مصر ليس ديناً ودولة، بل لا يكاد يكون ديناً فحسب! هذا هو صراعنا، لو كنت لا تدرى، أن يكون الإسلام دين ودولة. لو أنّ الإسلام دين ودولة، ولو أنّ أمثالك دخلوا حلبة الصراع الحقيقي ليكون الإسلام دين ودولة، لانطبق هذا التوجيه النبوي والمتابعة العمرية، على الواقع. لكننا نتحدث في واقع يغيب فيه حكم الإسلام، وتتحكم فيه العلمانية بأي اشكالها، إما العسكرية عن طريق مجلس الخونة، أو الغربية عن طريق أمثال البرادعي وصحبه ومن هم دونه. فكيف يُطبّق فرع صغير مثل هذا الفرع، في السياسة الشرعية، وينافح عنه، ويُترك الأصل، وهو طاعة الله ورسوله بإعلان دولة لا إله إلا الله، التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد عمر رضى الله عنه، يوم أن قالا بها قلت؟ أهذا منطق يا رجل الفكر والعقل؟

ثم، إن القبط، الذين تحدث عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاهم عمر رضى الله عنه الأمان، هم ممنّ دخلوا في العهد، ولم يخونوا ولم يغدروا، ولم يطلبوا الإنفصال، ولم يحوزوا الأسلحة، ولم يعتد كاهنٌ منهم على حرمة القرآن، ولم يهتف هاتفيهم في ماسبيرو سباً في الإسلام ورسوله، ولم يحملوا الصلبان يدورون بها في الشوارع تحدّياً للمسلمين، ولم يختطفوا مسلماتٍ عائداتٍ إلى الله ويجبسوهن أو يقتلوهن ليعودوا في ملة الكفر القبطيّ، ولم يطالبوا بأن تكون هوية الدولة قسمة بيننا وبينهم!

ألم يذكر عمر رضى الله عنه أنهم «لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حَصادهم»؟ ألا يعنى هذا أنهم كانوا خاضعين للجزية، غير رافضين لها؟ ألا يدل هذا، حتى لو سلمنا بإجتهاداتكم العقلية السقيمة في إلغاء الجزية، أنهم كانوا راضين بحكم الشرع، وبسيطرة الإسلام؟ أذكر أي منهم يومها أن الإسلام كالمسيحية، كما يروّج منافقي اليوم، مُدعيا أن

هذا هو ما يعنيه عمر في المساواة بين المسلمين والمسيحيين؟، وأن الشريعة لا تنطبق إلا على المسلمين، مما يعنى رفضهم لأمان رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ولعهد عمر رضى الله عنه، لو كنت تعقل ما تكتب.

إن هذه المساواة التي تتشدّق بها، أنت ومن معك، مَشروطة بشروط الإسلام، أن يوفوا بالعهد، وأن يقبلوا الإسلام حاكماً على الأرض التي يعيشون فيها، «ذمّيون معاهدون من أهل الكتاب». تلك هي الصفة التي أعطاهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده، لا ما نحن عليه الآن من نكوث عن العهد، وتمرّد على الشرعية، ورفض للهوية.

ثم، والله لا يصحُ أن نتعجّب من فعل هؤلاء القبط، فإنّ ممن يحمل اسماً مسلما، بل من ينتسب للفكر الإسلامي، من يردد مثل دعاواهم، ويقويها ويبرر لها، بدلاً من أن يبين حقيقة شروطها، وكأن هؤلاء القبط يقتّلون في الشوارع ليلاً ونهاراً! مثلك يا عمارة، ومثل سليم العوا، الثعبان الأرقط. أين أنتم من سَحْل وتعريةِ مسلمة في الشوارع؟ من يدعو لحمايتها، كمن تدعو لحماية القبط الغادرين بالعهد؟

إتق الله يا رجل، وكن دِرءا لإسلامك الذي تدعيه، فوالله، لئن لم تنته، ليَحشرَنّك الله، أنت ومن يدعى هذا الهُراء، ويؤول كلمات رسول الله صلى الله على هواه، مع من تناصرون يوم يقوم الحساب.



# حين يصبح شرُ البلية ٥٠٠هو حُكم الأغلبية! ٢٠١٢-٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كيف يتحول حلم الناس، بأن تحوز الأغلبية المسلمة، صاحبة الحق الأصيل في حكم مصر بدور الريادة، وتسيطر على مجالسها التشريعية فيكون الحكم للإسلام لا لغيره، إلى كابوس يخشاه من يعرف الإسلام، ويعرف حكم الأغلبية، الذي سيجرّ البلاد إلى شرّ البلية؟

السبب في هذا، هو أن هذه الأغلبية التى فرحت بنفسها، قبل أن يفرح بها أحد، وهنأت نفسها قبل أن يهنئها أحد، قد فقدت بوصلة الإسلام، واتخذت توجها غير ما وجهتنا اليه سنة نبينا صلى الله عليه وسلم.

قالوا، نحن من ينصر الإسلام، ويسير على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نتفهم طبيعة مصر اليوم، ونوعية شعبها، واحتياجاته، ومن ثم، فإننا نتخذ القرارات المناسبة، ونصرّح بها هو في مصلحة هذا الشعب. ولننظر إلى دعاوى هؤلاء، فيها يرونه صحيحاً صالحاً. ولنفعل ذلك على شكل حوارٍ بين سُنيّ (دقة قديمة، لكن «لاسلفي» من طائفة حسان وعبد المقصود!)، وإخوانيّ. فبعد أن هنأه السنيّ بالأغلبية في البرلمان الجديد، قال:

السنيّ: أجزم، يا صاحب الأغلبية، أن غالب هذا الشعب الذي انتخبك لتكون ممثلاً له، يريد أن يرى دولة «لا إله إلا الله» تقوم في مصر، وهي الدولة التي دستورها ينص في أول بنوده أن المرجعية الحاكمة في مصر هي لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كمصدر أوحد لا شريك له، فكيف تريد أن تكون الدولة المصرية القادمة، من حيث دستورها، وتطبيق الشريعة فيها، يا إخوانيّ؟

الإخوانيّ: غريب، أليست الدولة بالفعل دولة إسلامية! وكذلك كانت طوال العهود السابقة، والمادة الثانية منصوص عليها بالدستور، وسنعمل على تركها كما هي بالدستور

الجديد، وهذا يضمن إسلامية مصر، كما يعرف الجميع. ثم إن تطبيق الشريعة ليس ملزم للحاكم، في دين الإسلام، بل هو إختياريّ، وإلزام أخلاقي، فلا شيع في الإسلام يطبق بالقوة، من هنا فسنترك الخمور والحياة الفنية التي نراها لا بأس بها، وموسيقى الشريعي وهاني شنودة الجميلة، وغيرها من العوائد السائدة (السنيّ: يقصد الجاهليات)، لا لفترة معينة، بل مطلقاً، فالأمر ليس تدرّجاً في تطبيق الشريعة كما يعتقد البعض أننا نقول به، بل إن الشريعة ليست من عمل الحاكم والمجتمع، بل من مسؤلية المحكوم الفرد. لكن أطمئنك، يا متشدد، إلى أننا سندعو الناس إلى عدم تناول الخمر والإقتصاد في مشاهدة الفن، وسنعين السياح على ما يريدون على شواطئنا، لنسكب الدولات التي يحتاجها أبناء مصر. ليس ذلك فحسب، بل إننا نقبل، بل نصِرّ، على أن يحكمنا علمانيّ، ونرشح البرادعى لذلك.

السنيّ: آه، فهمتك، ما شاء الله عليك، لكن، دعنى اسألك بعض الأسئلة، أشبع بها جهلي العلمي. من المعلوم، في دين الله، أنّ الرأي الذي يتخذه إمرئ أو القرار التي تتخذه هيئة، في الشؤون العامة، هو نوع من الإفتاء. ومن المعلوم أنّ الفتوى = حكم شرعيّ + واقع قائم (مناط بالتعبير الأصوليّ). وأن تتخذ الإخوان قراراً بأنّ يحكم مصر علمانيّ، وأن تكون المادة الثانية، الذي تنص على أن هناك مصادر أخرى للتشريع بجانب دين الله، وأن هناك من ثم آلهة من دونه يتحكّمون في التحليل والتحريم، هي كلها فتاوى يجب أن تقوم على حكم شرعيّ أولاً، فها هو الحكم الشرعيّ الذي اتخذت هذه القرارات على أساسه ؟

الإخوانيّ: آه، أخي، إنك لا تعلم عن حال الشعب، فالشعب ..

السنيّ: لا، لا، اسألك عن الحكم الشرعيّ، فلا تبدأ بإجابتى عن الواقع الذي يجرى فيه الحكم الشرعيّ، فهذا خلفٌ في تناول الشرع، يجب أولاً أن تحدد الحكم الشرعيّ، كما في الخمر حرام، أو أنّ ولي الأمر ليس من سلطته وقف تصاريح بيع الخمر. فإذا اتفقنا على الحكم الشرعيّ، تحولنا إلى الواقع، ودرَسنا حالته، وما هو ممكن فيه، أو مقدور عليه.

الإخوانيّ: نعم، الوضع اليوم أننا نحتاج إلى رئيس توافقيّ ودستور توافقي، و..

السنيّ: عدت بي مرة أخرى إلى الواقع، وما يجب فيه، وتجاوَزتَ، كعادتك، إيراد أي حكم شرعيّ، كدليل على ما تقول وتفعل. هذه واحدة، ثم أليست الأغلبية تعنى التوافقية، أم التوافقية تعنى تنازل الأغلبية ببعض حقوقها للأقلية؟ ثم كيف تنشأ دولة «لا إله إلا الله»، بقيادة رئيس عِلمانيّ مأسونيّ محارب لله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟ كيف تتصور أن يتحكم العسكر، الذين يصرحون كل يوم، أنهم لن يسمحوا بدولة تطيع الله ورسوله وحدهما، في كلّ مفاصل الدولة الأساسية، الداخلية والخارجية والإعلام والدفاع، ثم يتركوا هذه الدولة تقوم على الأرض؟

الإخوانيّ: آه، لكننا لا نريد مثل هذه الدولة بهذه الصورة التي تراها، وتتشدد فيها. نحن نقنع بدولة نصف علمانية ونصف مسلمة، ونحن مرتاحون لهذه الدولة بشكل عام، إذ نعتبرها إسلامية لا تزال، من واقع إعتقادنا بأن العلمانيون مسلمين، والمجلس العسكريّ مسلم، بل والقبط هم من أهل الجنة، كما صرح بعضنا، فليست لدينا مشكلة في هذا، بل أنتم الذين تتصورون أموراً ثم تواجهون مشكلة، فلم لا تسيرون سيرنا، فتعيشون في تلاؤم وتواءم وتوافق مع الجميع، مع القبط ومع العلمانيين، ومع الفنانين، ومع المجلس العسكريّ؟ بل إننا لو سلمنا بها تقول، فإنه ليست لدينا القدرة على التغيير، في وجه الجيش. كذلك فإن أمريكا هي التي تحمل «أوراق اللعبة كلها» كما قال المخلوع من قبل، فما لنا لا نتودد اليها، ونظهر لها أننا الذراع التي تقدر على تطويع العامة وتجنب عدائهم.

السنيّ: أتعرف أنك، بعد خَرْطك هذا كلّه، لم تأت بدليل شرعيّ واحد، على صحة ما تقول، من أن المسلمين لهم أن يرضوا بمن يحارب الله ورسوله حاكما صلى الله عليه وسلم، بل يسعون لتعيينه، ويسلمونه قيادهم، رغم أن هناك داعية شجاع مسلم، كالشيخ حازم، يمكن أن يكون رئيساً لدولة «لا إله إلا الله»، وإذا بكم تحاربونه من أجل العلمانيّ البرادعيّ!! هذا وأنتم أغلبية ساحقة، في برلمانك المشؤوم. ثم ألا تعلم، يا مسلم، أنه من

ناحية الشرع الذي لا تأبه به، فإن أوراق اللعبة كلها في يد الله سبحانه، وأن أمريكا لا قدرة لها على أي عملٍ إذا عزم القادة في شعبٍ أن يواجهونها؟ أنتم أقل من كوريا الشالية، عباد الأصنام؟ أم من فنزويلا عباد التاثيل؟

أنبئك إن كنت لا تعلم، يا إخوانيّ، أنّ إعلان دولة «لا إله إلا الله» أمر لا خيار لنا ولا لكم فيه، هو ما صدع به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اللحظة الأولى قبل القوة وقبل التمكن، أي صَدع بوجوب إعلان الطاعة التامة لله سبحانه، وأنْ «وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ وَلاَ تَتَبعُ أَهْوَاءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ ٱللهُ إِلَيْكَ» المائة ٤٤ ..

الإخوانيّ: أه لحظة يا سنيّ، لكن هذه آية مدنية، ونحن لسنا في الفترة المدنية، بل في فترة الإستضعاف المكية؟

السنيّ: سبحان الله، أتريديا إخوانيّ الآن أن تقول لي أن المصريين اليوم في العصر المكيّ، أترميهم بالكفر إذن، وأنهم يرفضون طاعة الله سبحانه العامة، لو قامت دولة « لا إله إلا الله»؟ حَسِبتُ أننا نحن هم التكفيريون لا أنتم؟ لا والله، بل إنّ تَصوّرنا يقوم على أن الناسَ مُسلمون، وإن غبّشت سنين القهر والتحريفِ على عقائدهم، لكنهم موّحدون بالفطرة، مطيعون لله بالطبع، وإن اقترفوا كل آثام الأرض، دون الشرك الذي تريدون لهم أن يظلوا تحت حكمه. وإنها الأمر في ضبط إعلان دولة « لا إله إلا الله»، وتحديد مفهوم تطبيق الشريعة، متى وكيف، وهو أمر آخر أبينه لم بعد. لكن هذا القدر من إقامة دولة « لا إله إلا الله»، لا فيه ولا تراجع عنه، ولا دين بغيره.

ماذا فعلتم بأغلبيتكم؟ ماذا استفاد الشعب من إعطائكم أصواته؟ أتحسبون أن فراركم من الزحف الحقيقي، وصمودكم في الزحف الورقي، سيكون لكم شفيعاً عند الله؟ أتحسبون أن ترككم للمجلس العسكري يتحكم في كلّ مفاصل الدولة، مع رئيس علماني ماسوني، مع دستور «توافقي (شركيّ)، سيأتي بأي خيرٍ لهذا الشعب؟ أتستغلون ما عليه العوام من ضعف في التصوّر وقلة في العلم، لتنصحونهم بها فيه خراب دينهم، ومن

۲۵٦

ثم خراب دنياهم؟ يشهد الله أنكم تاركين لحكم الله عمداً مع القدرة على تغيير الواقع، الذي غيره أمامكم حفنة من الشباب بدأت بهائة وخمسين فرداً، لكنكم لستم على دين يقيم دولة « لا إله إلا الله»، بل على دين التخليط والتوافق والشركة.

هذا هو ما سنجنيه من حكم الأغلبية، التي ستجر على شعبنا المسلم شرّ البلية.



#### إسقاط الدولة ..أوهام يصنعها الإعلام ٥٠-٢٠١٢-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تسود تلك النغمة الهزلية العجيبة التي تتحدث عن «إسقاط كذا .. وكذا»، كإسقاط الجيش وإسقاط الدولة، وإسقاط مصر، تحذيرات عدد من المنافقين المتلونين، سواءً من العسكر أو السلفيين، الذين لا هم هم إلا إبقاء العسكر في الحكم، من أمثال سليم العوا ومحمد حسان، ليتم لهم ما ارادوا من أعراض الدنيا، سليم العوا رئيساً، وحسان بليونيراً فضائياً!

كلمات لا حقيقة لها ولا معنى، فالجيوش لا تسقط، بل تتغير قياداتها، من فاسدة خاسئة كالطنطاوى وعنان وعصابتهما، إلى شرفاء أتقياء. والدول لا تسقط، إلا إحتلالاً من معتد خارجيّ، وإنها تتغير منظومة حُكمها، من منظومة كفرٍ وفسادٍ وعهرٍ، كحكم المخلوع، وتابعه قفه (طنطاوى!)، إلى حكم فاضلِ راقٍ مدنيّ مسلم.

هذه الكلمات هي فزاعاتٌ للعامة، ممن لم يعرفوا في حياتهم إلا نظام المقتول والمخلوع، وقليل منهم من عاصر المهزوم. لم يعرف شباب اليوم إلا أننا هزمنا في ٦٧، وأننا انتصرنا في ٧٣. أما حِسّ الهزيمة ومرارتها، وفرحة النصر وحلاوته، وإن كان محدوداً مدبراً، فلم يعرفوه، ولم يذوقوه.

لم يرَ غالب من يتحرك اليوم في الشوارع ما حدث في ٥١، وما حدث في ٦٧ من النكسة الصغرى، وما حدث في ٩٧، و٨، حين كانت النكسة الكبرى بتولّى المَخلوع. ومن ثم، فهؤ لاء الثعابين الرقطاء تتدسّس بسُمها في عقولهم لترهبهم من التغيير الحقيقيّ، وتدفع بهم، مرة أخرى إلى نكسة أكبر وأخطر من النكستين السابقتين، نكسة الإستسلام للعسكر بعد فشل الثورة، والرضا بتلك التغييرات، التي لم تصل حتى لأن توصف بالشكلية.

الأمر أن النظام العَسكريّ، يعلم ضِعف المُعارضة الرسمية من قبل الإخوان، لمنهجيّتهم البر لمانية التَخاذلية التي ترى أنّ النصر يمكن إحرازه بالكراسي، (يعلم الله أن هذا لا يحدث إلا في أفلام فريد شوقي!)، ويَعلم ضعف أثر العلمانيين في الشارع، فهم مجرد أبواق إعلامية،

ويعلم عالة السلفيين وولائهم للحاكم ولو كافراً كما صرّحوا. فلم يبق أمامه إلا ضغط أفراد الشعب الذين لا ينتمون إلى أي إتجاه من هذه الإتجاهات التي لالزوم لها إبتداءا. إذن، العسكر يعلمون أنّ لهم الكلمة العليا في أية مواجهة قادمة. فلم يعد إلا أن يخيفوا طبقاتٍ قليلة الوعي من الشعب، فلا يعود أمامهم إلا تلك القلة الواعية المتدينة من أهل السنة وعدد ممن نأى بنفسه عن الإخوان والسلفيين، وكان الله يجب المحسنين!

خُطة العسكر واضحة، منذ اللحظة الأولى، لا خفاء فيها ولا دَهاء. اللّعب على نقطة الضّعف الكَامنة في كلِّ فريق من الفُرقاء المُتناحرين على السّاحة، وضرب أفراد الشعب بقسوة، ونشر الرعب في القلوب سواء من هذه الإدعاءات الفارغة المحتوى عن «السقوط»، أو الفزع الأمنيّ الذي تمارسه أجهزة أمن الدولة والمحاكمات العسكرية في حق كل من يفتح فاه بإعتراض حقيقيّ.

مؤسسة العسكر، هي عصابة حقيقية كعصابات آل كابون في شيكاجو، وخُطّ الصعيد في مصر، إلا إنها أكثر قوة وعدة ورجالاً ومصادراً. فهي تسحبُ من رصيدٍ لا يقل عن ٥٠٪ من رصيد مصر كلها! وهي لا تتورع عن القتل والسحل. وهي تستخدم قواتٍ بشرية شرسة، قد شُحِنَت عقولهم، المتواضعة ابتداءً، بهُراءٍ وكذب، أن هؤلاء يريدونكم أن تواجهوا إسرائيل وأن تموتوا، فإما أنتم وإما هم! وهو ما قاله ذلك الضابط المُحقّر للمتظاهرين في أحداث مجلس الوزراء.

لا سقوط إلا للخونة، ولا سقوط إلا للفساد والعهر السياسي، ولا سقوط إلا للطنطاوى وعنان، وحاشيتهم. وهو أمر يجب أن يتبينه شباب مصر، وأن يتفهمه أبناؤها، حتى لا تُستغل مثل هذه المصطلحات الخاوية من المعنى لتشتيت جهدهم.

الحق واحدٌ لا يتعدد. وهؤلاء الذين يدعون إلى ترك هؤلاء الخونة، وترك نظامهم، حتى لا «تسقط» الدولة و»الجيش»، هم إمّا بلهاء لا يعقلون، أو متآمرون لا يؤتمنون.

#### الممكن والمحتمل .. في ٢٥ يناير القادم ٢٠١٢-٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الأهم والأخطر، في هذه المرحلة، هو أن يولى المُهتمّون بالشأن المصريّ، المُخلصون منهم لدينهم ووطنهم، أشد الإهتمام بتحديد ما يمكن تحقيقه، وشروط هذه الإمكانية وموانعها، وما يحتمل وقوعه بالفعل. إذ من المعروف أنّه ليس كل ممكنِ الوقوع محتمل الوقوع. والسبب في هذا هو طبيعة القوى الفاعلة التي قد تقدرُ على المكن، لكن لا تفعله لسبب أو لآخر.

أما عن الممكن، فإننا نستطيع أن نقسم القوى المشاركة فيه إلى عامة الشعب العادي، القوى السياسية كالإخوان والسلفيين والعلمانيين، في مواجهة المجلس العسكري.

أما عن الشعب، فلا شك أنّ من الممكن أنْ تحتشِد جموعه مرة أخرى كها حدث في يناير الماضى. لكن هل هذا محتمل الوقوع؟ العوامل التي تحدّد ذلك تنحصرُ في ذلك التدهور الإقتصادي الذي تُرك عمداً من قبل العسكر الإلهاء الشعب والضغط عليه، ثم إسناد هذا التدهور إلى قوى الثورة، ليبتعد عنها رجل الشارع العاديّ. لكن هذا التصرّف من قبل العسكر هو سلاحٌ ذو حدين، فقد أنزل الشعب لعناته على العسكر بصفتهم الحاكم الفعلي اليوم. كذلك فإن مشاهد القتل والسحل، وإن كان العسكر يتخذها رادعاً مرعباً الإبعاد الناس عن الخروج، إلا إنها مرة أخرى، سلاح لم يرى العسكر حدّه القاطع، وهو إثارة النخوة واسترجاع بشاعة عهد المخلوع، والربط المباشر بين مجلس الخيانة العسكريّ وبين النظام الفاسد. وهذا ما قد يجعل المسافة بين المكن والمحتمل أقرب مما يريدها العسكر.

أما عن القوى السياسية، فهي تختلف في رؤياها وأولوياتها. فالإخوان، وَهُمُ الجهاعة الأكبر اليوم على الساحة، لاشك أنه من الممكن أن يحشدوا عدة ملايين من أبناء الشعب، سواءً من أتباعهم أو ممن انتخبوهم دون انتهاء جماعي، وهذا الحشد يكون بطبيعة

الحال موجه إلى تنحية العسكر عن الحكم بالكامل دون تنازلاتٍ أو شوائب تظل في حلق الشعب إلى الأبد. لكن، هل هذا من المحتمل حدوثه؟ الجواب، لا. ذلك أن الإخوان قد حققوا في مجال البرلمان ما لم يحلموا به عقوداً متطاولة. فأن أي أمر يعرضُ مثل هذا النجاح لأي نسبة من الخطر، لن يكون له محلٌ في سياساتهم، مها عظمَ المكسب وقلّ الخطر. والإخوان يلعبون دائما اللعبة الآمن لهم كجماعة، لا الأكرم، ولا الأنبل ولا الأكثر مُطابقة للشّرع، ولا الأفضل للشعب. ومن ثمّ، فهم سيلتزمون بالتحسيس على المعسكر، ولعبة القطّ والفأر (هم الفأر في حقيقة الأمر)! إلى أن يُفاجؤا بأمرٍ دبّره العسكر بليل، يطيح بهم كرة أخرى وراء الشمس. فليس إذن من المُحتمل أن يحشد الإخوان أي حشدٍ في مواجهة العسكر، ولكن سيكونوا من المتكلمين والداعين للمُحاورة والهدوء، ولا إلا إن رأوا إنتصاراً جديداً، ساعتها فسيحشدون الحشود، ويقترب وقتها المكن من المحتمل بحدود.

أما عن السلفيين، فهؤلاء أكثر غموضاً من غيرهم، خاصة في محتملهم. فإنهم لا شك قادرون على حشد ملايين، أكثر عدداً وأشد حماساً من الإخوان. لكن هؤلاء قد فقدوا بوصلة التوجه الصحيح بالكامل في الشهور الأخيرة، واتبعوا خطى الإخوان حذو القذة بالقذة، لكنهم أضافوا لها نكهة سلفية لا يمكن أن تتوافق مع هذا التوجّه، فكأنها جاءوا على «أكلة فسيخ بالبصل» ثم زيّنوها «بطبقة كريمة»! كها أنهم قد سقطوا، أو بالأحرى سقطت مشايخهم، في هاوية عبادة وليّ الأمر الحاكم، مهها كانت ملّته، وتخالفت أقوالهم النظرية مع أفعالهم العملية، فوقفوا مع العسكر لتثبيت حكمهم وتقوية قبضتهم، وإن تظاهروا بأجسادهم لنصرة أمر فرعيّ هنا أو هناك. ومن ثم، فإن المسافة بين المكن والمحتمل في حالة هؤلاء، كالمسافة بين الساء والأرض. ولا إحتمال لأي مشاركة لهم تهدف لتقويض حكم العسكر.

أما عن الجماعة الإسلامية، فلا محل لذكرها هنا لإنحطاط دورها وخسة أفرادها وإنهيارهم الخلقي والديني، وعدم تواجدهم الشعبي.

أما عن العلمانيين، فإن ممكنهم أقرب ما يكون من محتملهم. والمُعتبر منهم هم طبقة الشباب مثل ٦ ابريل والتيارات الثورية المستقلة، أو الوطنية للتغيير وكفاية وأمثالها. وهؤ لاء منهم من فتنته العلمانية بصخبها وعجيجها الفارغ، فضاع بها، ومنهم من أعرف، شخصياً، أنه مدفوعٌ بقبول العلمانية «التطبيقية»، كما ذكروا، لفقدهم الثقة في حاملي شعار الإسلام، من سلفيين وإخوان. وهو توجه وإن كان يفسد أكثر مما يصلح، إلا إنه يجعل في تلك الفئة من هم على خير ممكن، بل محتمل. أما غيرهم، فما هم إلا ابواقٌ تتشادق، وأفواه تتراشق، في أجهزة الإعلام، دون سندٍ لها في الشارع. وهؤلاء، شبابهم وشيوخهم، قد شعروا بأنهم قد خدعوا في ثورتهم، إذ يرون أنهم مَنْ بذر بذرتها وروى شتلتها، ثم إذا بالإخوان والسلفيين يقطفون ثهارها. وهُمْ، من ثم، ينقمون على المجلس العسكريّ «صفقة بالإخوان والسلفيين يقطفون ثهارها. وهُمْ، من ثم، ينقمون على المجلس العسكريّ «صفقة كامب سليمان» التي تحت من تحت الطاولة، ويعتبرون أنهم من قوى لقلب نظام العسكر، العملية كلها. ومن ثم فإنهم سيحشدون كلّ ما يمكنهم من قوى لقلب نظام العسكر، ومن ثم محاولة أن يعيدوا رسم الخريطة السياسية البرلمانية في الجولة القادمة، وليس لديهم على أي حالٍ ما يخسرونه في هذه الجولة.

يبقى الفئة المخلصة الوحيدة، التي تنظر إلى وطنها بمنظار دين الله، وتعتبر مصلحته متطابقة مع شرع الله، دون تمحكٍ أو مصلحية أو تأويلاتٍ باطلة، أو صفقاتٍ مريبة. ومن يمثلهم اليوم حازم أبو اسماعيل، وبعض أفاضل المشايخ كرفاعي سرور، ومن يقفون وراءهم فكراً وعملاً، أفراداً وجماعات، وهيئات وتيارات. وهؤلاء ممكنهم مطابق لمحتملهم. إذ سيحشدون، كما أتوقع، ما، ومن يمكنهم من الناس في ميادين مصر، لإزاحة العسكر عن حكم مصر، وإعادة الأمور إلى نصابها.

إذن المشهد المكن في ٢٥ يناير المقبل، هو حشدٌ جبارٌ مليونيّ أقوى مما كان، إذ الشعب الآن قد عرف خادعيه، وكشف عالة العسكر وشراكتهم وعبادتهم للمخلوع وزوجته الحيزبون، وشلته من القتلة. كما ان دم الشهداء وعرض البنات وحبس الأبرياء، هو حافز أكبرٌ على دعم هذا الحشد وتوسيع نطاقه. لكن المحتمل، كما رأينا، أنّ القوى

المساندة لحازم أبو اسهاعيل، مع بعض المنشقين عن السلفية الغافلة والإخوان الخونة، سيقفون مع العلمانيين في خندقٍ واحدٍ ضد القتلة، مع أصحاب الهمم من أبناء مصر وشعبها، الذي اتضحت له الصورة كأوضح ما تكون.

إلا أن ذلك الحشد سيقابلُ بقوة عاتية شريرة خسيسة، لا ترعى في الناس إلا ولا ذمة، إذ تدافع قياداتها عن حياتها ورغدها، وتدافع أفرادها عن إبعاد شبح الحرب مع إسرائيل الذي يخوفونهم به، ليقف هؤلاء الأغبياء من أهليهم وإخوانهم موقف «حياتي أو حياتك»!

والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.



# فرصتكم وفرصة مصر .. فلا تُضيّعوها ٢٠١٢-٠١-٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الخامس والعشرين من الشهر الجارى، يتعازم المُخلصون من المسلمين على الخروج إلى الميادين، للدفاع عن ثورتهم، وعن وطنهم، وعن كرامتهم، وعن حريتهم، التي أطاح بها مجَلس العَسكر، وأبى إلا أن يخرّب على مصر فُرصتها للنهوض والتقدم، تحت راية لا إله إلا الله.

ويَعجَب البعض أنّه فقط في مصر، تخرجُ ثورات في أيام محُددة معروفة، لكن إن دلّ هذا على شئ، فإنها يدل على إفتقاد الثورة إلى القيادة العامة التي تجمع كلّ قياداتها. ولئن كنت أرى أن الشيخ حازم أبو اسماعيل هو الجدير بهذا القيادة، إلا أنه يحارب بشراسة من شانئيه، من قيادات الإخوان، بل ومن مَشايخ السّلفيين، حَرباً لا يرفعونها على عمرو موسى ولا أحمد شفيق! حَسَداً وغِلاً. ومن ثم، فهم يحرمون الثورة من تلك القيادة التي فشلت شخصياتهم الفَردية أن تُحققها، فعاشت جماعاتهم على رصيد تاريخيّ، قارب على النفاذ.

ذكرنا من قبل، أنّ الوضع القائم، لم يعد قائماً، بل «قعد» واستقر، على ما كان عليه قبل ٢٥ يناير السّالف. حُريات لم تُدرك، عَدالة لم تتحقق، مُساواة لم تتم، رِزقٌ لم يتسع، صِحة لم تتحسن، تَعليم لم يتقدم، خُبز لم يتوفر، وهي مكوّنات الحياة الكريمة التي يجب للمسلم أن يهنأ بها، فسبحان من منّ على البشر، وأمرهم بعبادته وحده بعد إذ «أَطْعَمَهُم مِّن جُوع وَالمَنهُم مِّنْ خَوْفٍ «. فإن الإسلام يَمُنّ على الناس بالرزق والأمن، وهذا الحكم الجائر يفيض على الناس بالجوع والحوف، فهو مضاد للشريعة برفضه إعلاء كلمة لا إله إلا يفيض على الناس بالجوع والحوف، فهو مضاد للشريعة برفضه أعلاء كلمة لا إله إلا الله أولاً، ثم بسعيه الحسيس على هدم مقومات الإسلام جملة، والتي هي نشر العدل والإحسان التكافل «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربي وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي»، وتفصيلاً بالصد عن سبيل الله في تطبيق أحكامه التي هي الضامن والمنكر والبغي»، وتفصيلاً بالصد عن سبيل الله في تطبيق أحكامه التي هي الضامن

الوحيد للعدل والإحسان والمساواة، والتي هي مبادئ الشريعة العليا (انظر مقالنا مقاصدُ الشَريعة .. والتَجديد السُنيّ المُعاصِر - ٣، وغيرها في تحقيق مقاصد الشريعة العامة، كتاب أبحاث في الشريعة).

فلنتفق على الخروج في ٢٥ يناير إذن، وليكن خُروجنا هذا لوجه الله تعالى، ولإبعاد شَبح الحُكم العَسكري الديكتاتوري، أولاً، ولتأكيد عَزم هذا الشعب المُسلم الموحّد، الذي رأينا أبناءه يملؤون ساحات الميادين بالملايين، راكعين ساجدين، قبل أن يُفتّنهم تنازع طالبي الفوز في صناديق الإقتراع، وتُشتتهم قرارات قياداتهم بالمشاركة ثم الإمتناع.

الأمل في ٢٥ يناير القادم، كما ذكرنا في مقالنا السابق، ينحصر في الفئة المسلمة الخالصة، من أبناء الشعب المسلم، الذي لم بفقد إيهانه، ولم تخدعه تحايلات العسكر، ولم يستسلم لشباكهم. هؤلاء هم وقود هذه الثورة الحقيقية التي ستخرج إن شاء الله تعالى في ذلك اليوم، فلا تعود إلا بالنصر على أعداء الله ورسوله، وأعداء مصر الوطن، وتأتى لنا بالإسلام، والأمان وبالإحسان وتمنع عن الجوع وتدرأ الخوف.

إلتفوا يا أحبابنا من الشباب الواعي، حول قيادة الشيخ حازم أبو اسماعيل، ودع عنكم هؤلاء الذين صاروا من تراث مضى ووَلّى، يتشدقون به في كلّ آن، وكأن التاريخ قد توقف عنده، وكأننا عجزنا أن نسير إلى الأمام يوما، وكأن «الأم» قد سَلبت أبناءها حريتهم وصادرت كرامتهم واستهزأت بعقولهم، أليست هي «الأم»، ما لكم كيف تحكمون؟

ستظل الكلمات حبراً على ورق، لاقوة لها ولا أثر، إلا أن تترجمها أيدينا وأرجلنا، أفعالاً عظاماً كباراً، كِبَرَ إسلامنا، وديننا وقرآننا.

إننا منذ عصر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في تخوّف (أي نقص)، نحيا على فُتات جسارتهم، ونعيش على موائد انتصاراتهم، نتحاكي بها وكأنها من أفعالنا! دون أن نقدم لهذا الدين شيئاً، إلا هنات وهنات، هنا وهناك، على إمتداد مساحة الزمان والمكان.

عارٌ علينا أن ننتسب لعمر و بن العاص، فاتح مصرنا، وأن ندع مصر تتهاوى أمام أعيننا، في أيدى أخِسّائها ومُبطليها، وبمباركة أدعيائها وخَاذليها ومُثبطيها، دون أن نقاوم هؤلاء فنقهرهم، وأن نعيّر أولئك فنسقطهم.

إعزِموا، فإذا عزمتم فتوكّلوا، ولا يجرمنكم تخاذل بعض قياداتٍ على أن تتراجعوا، فإنه أمر دينكم ومستقبل حَياتكم، وشَهادتكم بين يديّ الله بعد مماتكم، فإنها هي قياداتٌ ومشايخ، زعموا، صنعت لأنفسها قواعد مهترئة من الأتباع، واختفت وراء أسهاءٍ ما أنزل الله بها من سلطان، فتركوا الهدى الواضح البيّن، لمتشابهات، كيفها نظرت اليها وجدتها على الجبن تُربّى، وإلى الظلم تَسْتكنّ، وللعبودية تَسْتلم، فتنكر أهم ما أورث الله عباده المتقين، حريتهم وكرامتهم التي جسدتها شهادتهم. تراهم يدعون إتباع الصحابة، وهم أبعد الناس عن هديم وجهادهم في سبيل إعلاء لا إله إلا الله، وفي سبيل دَحر الطواغيت، وإزاحة الطغاة، الصّادين عن سبيل الله، الرافضين لدينه.

وهذا الخروج يجب أن يراعى فيه التأني والتريث والسلمية إلا أن يعتدى مُعتدٍ، فإن الكثير ممن هُم على النَاحية الأخرى، هم من أهلنا وإخواننا، منهم المَخدوع ومنهم المُخدر، ومصرُ مِصرنا لا نريد بها دَماراً ولا هَدماً ولا تَخريباً، بل نحن نَسعى إلى الأمان من الخوف، فكيف نكون من دعاته؟ إلا أنّ هذا الأمان لن يتم وهذا الرزق لن يعم إلا إن أقمنا دولة لا إله إلا الله، بالتضحية واهتبال الفرصة التي هيأها رب العالمين.

إنفروا في ذلك اليوم خفافاً وثقالاً، وليقدّم كل إمرء ما يقدر عليه، فإن الله لا يُكلف نفساً إلا وسعها، والموعد الله.



## همسة في آذان . . شباب السلفيين والإخوان ٢٠١٢-٠١-٢٠١٠ «يَأْيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا ءَامِنُوا»

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سبحان الله العظيم! كم منا يظن بنفسه الإيهان، وما هو بمؤمن. كم منا يظن أنه على الحق، وهو على درب الباطل. كم منا يظن أنه يقدّم الشّرع على الهوى، وقائده هواه؟

الأمر، ليس بها نَظنُ في أنفسنا، أو بها نرى ما عليه شيوخنا وقادتنا، بل بمطابقة ما نقول لما نفعل، ومطابقة ما نفعل بها يدل عليه الشرع.

الإيمان هو أن نقول ثم نَعمل، أن نُعلن ثم نَفعل، أن نَتحدث ثم نَتحرّك. ذلك هو الإيمان الذي طَلبه الله سبحانه ممن قَنع من الإيمان بالقول والحديث، والتصريحات والتأكيدات، أن يصدق قوله عمله.

حين نعلن أن لا حاكم إلا الله سبحانه، فلا حاكم إلا الله سبحانه. هذه قضِيّتنا بألسنتنا، تحدثنا عنها عقوداً، وقرأنا فيها مجلدات، ودوّنا فيها مراجع، وملأنا بها شرائط. فإن كانت هي إيهاننا، فلن ندع الفرصة لتحقيقها تفوت، ونحن قاعدون متخاذلون متواطئون، نتحجّج بها يقوله نفر من المَشايخ والقادة، ممن طَحَنت عزائمَهم الدنيا، وخرّبت ضَائرَهم أعراضُها، فلم يجدوا حيلة بتحيّلوا بها على كتاب الله إلا استخدموها، ولم يتركوا مخرَّجاً من فَرضِ الله إلا أشاروا به على الشباب السامع المطيع.

نعم، أليسوا هم مشايخنا؟ ألم نؤمر بطاعتهم والسير وراءهم، إذ هم الأعلم والأحكم والأقدم؟ أليس أولئك هم أول من عَرفنا بدين الله، وأسمعنا كلامه؟ أننسى تلك الرقائق التي حكوا لنا عن أحوال الصحابة، والتابعين، والفقهاء والمحدثين؟ أليس هؤلاء هم أهل العلم بها عليه فلانٌ وعلان من رواة الحديث، الذين ماتوا منذ قرون؟ كيف نخالف إلى رأي غير رأيهم؟ كيف نسير في طريق غير طريقهم؟ هذا والله إثمٌ عظيم.

لا والله، بل هذا هو الفضل العظيم، أين يا شباب الإسلام تعبّدكم الله بقول مشايخ، أو ربط فروضَه بقرارات مجالس؟ ألم تكن رسالة محمدٍ صلى الله عليه وسلم هي أن يُخرِج الناس من أسْر تقليدِ ما يقوله مَشايخهم، حين يتعارض مع شرع الله وتوجيهاته؟ ألم يقل الله سبحانه «ٱتّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَبِّكُمْ وَلا تَتّبِعُوا مِن دُونِةٍ أَوْلِيَاءً»، أيّا كان هؤلاء الأولياء. الإتباع هو لما أنزل الله، والله سبحانه أنزل حكمه من فوق سبع ساوات، أنّ لا حكم إلا حكمه، لا شراكة فيه ولا توافقية ولا تدرّجية في هذه القضية، إن الحُكم إلا لله، فعلاً لا قولاً.

شوّش عليكم هؤلاء الضُعفاء المُخادعون، من الذين «تأرْنَبوا» حين زَمجْرَت الضّباع. ليس هذا هو الإيهان الذي أراده الله من عِباده الصالحين، بل الإيهان الذي أراده الله منا هو أن نكون ممن يزأر زَئير السباع، في وجه الضّباع، لا أن نستخرج من كلام الله ما نجعله عِضين، يضرب بعضه بعضاً. فنقول بأفواهنا «نحن نريد حُكم الله» ثم نفتى العسكر، الذين يصرحون بإستحالة أن يَدعوا حكم الله في الأرض نافذاً، بقتل من يخرجون عليهم، من المُسلمين الرّافضين لتنحية حُكم الله، أو من العلمانيين الذين لا يريدون إلا الحرية.

لا والله، إن العلمانيين من طالبي الحرية، أقرب لكم، في هذه القضية، من مشايخ السُوء المُضلين عن سبيل الله، فإن الحرية هي مقصد الشريعة الأعلى، الحرية من عبادة الطواغيت والخضوع لها، سواءً كانت سلاطيناً أو ملوكاً أو حكاماً أو مشايخ سوء مضلين. وأنتم أغلبية ساحقة، لا يضيركم بعض الخبث، وإن رافقكم، فإن من هذا الخبث ما قد يتطهر بطهركم، ومنه ما سينحسر بقوتكم. أما هؤلاء الذين يتلاعبون بكم، وبمشاعركم، وبطهارة شبابكم وقلوبكم، ويصورون لكم أن إتباع غير رأيهم خروجٌ عن الشرع، فأولئك هم الضّالين المُضلين، على علم ويقين.

هؤلاء، يا أبناء الإخوان والسلفيين، قد صَرَعتهم المَصالح، وضيّقت أفق ضائرهم المَناصب، فصاروا سَاسة خَساسة، لا ساسة شرع وحكمة.

ثقوا بالله برسوله صلى الله عليه وسلم، وبها حَباكُم به من طهارة الشباب الواعد، في أن تتحسّسوا طريقكم خارج تلك الأزمة التي وضعكم فيها من ترونهم مَشايخ وقادة. لستم

منهم وليسوا منكم، وإن أرادوا أن يوهمونكم بذلك، فإنهم هم من يحتاجكم ليكون لهم أتباع يتكاثرون بهم، وترتفع أسهمهم الفضائية بأعدادكم، وتكثر صفوف نوابهم بتأييدكم.

خَبروني بالله عليكم، يا أصحاب العقول من الشباب، إن وقف هؤلاء المشايخ موقف العزّة ممن يرفضون إقامة دولة «لا إله إلا الله» من العسكر، ما الضّان لهم أن يَحتفظوا بفضائيّاتهم، وبجمهورهم ومستمعيهم؟ ألا تعلمون أن الأتباع هم فتنة المشايخ؟ أنتم، يا شباب الإسلام لم تعرفوا يوماً شهوة أن تروا عشرات الآلاف ينصتون اليكم خاشعين، كأن على رؤوسهم الطير، وكأنهم أنصاف آلهة ينطقون. كنتم دائيا في صفوف المُصفقين، لا تعلمون ما يفعل الشيطان بعقول هؤلاء المتأمّرين. إنها والله فتنة حَدّر منها سلفنا الصالح، لا تودى بالمشايخ المتخاذلين وحدهم، بل بمن سار وراءهم سير القطيع، دون أن يرى إنحرافه في المسير. ألم تروا ما جاء عن بن شيبة أن «ابْنَ مَسْعُودٍ نَاسٌ فَجَعَلُوا يَمْشُونَ خَلْفَهُ فَقَالَ: أَلَكُمْ حَاجَةٌ؟ قَالُوا، لاَ، قَالَ، ارْجِعُوا فَإِنَّهَا ذِلَّةٌ لِلتَّابِعِ فِتْنَةٌ لِلْمَتْبوعِ». وهذا عبد الله بن مسعود، كها جاء عن عمر مثلها.

يا شباب الإسلام، هذه فرصتكم أن تؤمنوا، بعد إيهانكم، وأن يرى منكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، تأويل هذه الآية الكريمة، التي تدعونا أن نرفع قولنا إلى مستوى العمل، وأن نتبع تصديقنا بيقين الفعل، وألا نقنع بأن نكون آذاناً صاغية وعقو لا خاوية وقلوباً لاهية، يَصُبّ فيها هؤ لاء القادة والمشايخ ما يريدون، وقتها يريدون، لصالح ما، ومن يشاؤون.

يا شباب الإسلام، لا تجعلوا هؤلاء القادة والمشايخ يقفون بينكم وبين الله سبحانه، فهناك من المشايخ والقادة من عرفوا معنى الآية، وفهموا عن الله مراده، فسيروا وراء من هم باب إلى الله وكلماته، لا من هم سَدّ وصَدّ عنه وعن كلماته سبحانه.

## الشرع أوالشيخ .. اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠١٢-٠١-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا شباب الإسلام، لم يعد هناك كثير وقت للحيرة والتردد، بل حان وقت العمل والحركة. لم يعد ما يقال هو المعتبر، بل ما يُفعل هو المؤثر.

هناك ثلاثة معسكرات، ترسم كلها صورة للشرع، يريدكم أصحابها أن تعوّلوا عليها وتأخذوا بها.

- \* معسكرٌ يقوده مشايخ السلفية التقليديين، وهم قد تخلفوا عن الإنتفاضة السابقة، بحجة أنّها خروج على وليّ الأمر (الذي يعتبر كافراً حسب ما كانوا يقولون نظرياً، لرفضه تحكيم شرع الله)، ثم إذا هم يباركون العمل السياسيّ، ويسارعون فيه، ويغيرون جلدهم ولسانهم، فيلبسون غير الملبس ويتحدثون غير الحديث، رغم أنّ النظام قد ظهر أنه لم يسقط، كها أحببنا له أن يسقط، ورغم أن العسكر قد صرحوا بأن دولة العلمانية باقية، لا سبيل إلى تبديلها، إذ لن يسمحوا بهذا! لكن هؤلاء جاؤا بكل المتناقضات، في أقوالهم وأفعالهم، وظهر أن إتباعهم للسُّنة لم يتجاوز الهدي الظاهر، فزعموا أنهم لا يزالون متمسكين بأن الحاكم بغير ما أنزل الله كافر، ثم بصفتهم الحكام، قد وجبت طاعتهم ... بل ويحل لهم قتل مخالفيهم (المنافق أحمد فريد)، وأنه لا بد أن نتعاون مع أمن الدولة للقضاء على المعارضة (المنافق محمد حسان)، وسبحان مثبت العقول ومقلّ القلوب.
- \* ومعسكرٌ يقوده الإخوان من أصحاب البرلمان، فهؤلاء قد تخلفوا كذلك عن الإنتفاضة، وخرجوا اليها بعد أنْ تيقن لهم أنها ستؤدى إلى تغيير في بعض الموازين، وإنها خرج بعض شبابهم مبكراً لنصرة المتظاهرين قبل أن تسمح الجماعة بهذا

رسمياً. ثم، إن هؤلاء يرون أن الحاكم بغير ما أنزل الله عاص، وهو ما كان عليه مبارك، طاغية عاص، لكن يمكن التعامل معه والحركة من خلال تنظيهاته، إذ هو وأولياؤه لا يزالون مسلمين. وهو الحكم الذي استصحبوه في العسكر. وركزوا على حصد مقاعد البرلمان، وهم يعرفون تماما أن العسكر مُتربصٌ بهذه العملية السياسية، قد وضع لها حدّا لا تتخطاه، بل وأقام مجلساً موازياً يشرع له ما يراه ملائها لأعراضه في الإستيلاء على السلطة حقيقة، بتشريع قوانين تضعه فوق الدولة والدستور والبرلمان. وقد صرح أولياء هذا المعسكر بأن الشرع بالنسبة لهم ثانويّ في التطبيق، وأنهم راضون بوسائل العلمانية، مشاركون في وسائلها، ليتم رفع الفقر والجهل والمرض عن الشعب (وكأن أحكام الشرع لا تفعل ذلك)، وأن أحكام الشرع توجيهية للفرد، لا إلزامية للجهاعة. بهذا، وبأشد منه نفاقاً وتلوّناً في دين الشه، صرح قادة هذا المعسكر، حتى بلغ بهم الضلال ببعضهم إلى التسوية بين عقيدة اللسلمين وعقيدة القبط من أصحاب التثليث! هذا دينهم وهذه عقيدتهم، عليها سيقابلون ربهم، وسبحان لله العظيم.

ومعسكر ثالث، ظل أولياؤه يدعون في العقود الستة الأخيرة، إلى أن لا حكم الا لله، قولاً وعملاً، تصريحاً وتلميحاً، فرداً وجماعة. وهؤلاء قد شاركوا في الإنتفاضة منذ اللحظة الأولى، واستمروا على تحذيراتهم من خيانة العسكر، وحيلهم، واعتبروا مبارك وعصابته مارقين من دين الله صادين عن سبيله، وكذلك مجلس عسكره من بعده، وأن النظام لم يسقط، بل لم تتبدل فيه شعرة، وأن الشرعية المدنية لا يمكن أن تتوازى مع حُكم العسكر بشكل من الأشكال. كما رأوا أنْ لا مقايضة على دولة لا إله إلا الله، فهي المراد واليها المسعى، لنيل رضا الله، ونصره، وبركاته في السماء والأرض، وأن التغيير الوحيد على الساحة المصرية كان تغييراً في الشكل لا في الموضوع، وذلك بتعديل نسب المشاركات البرلمانية، لا غير. وقد عرف أبناء هذا المعسكر ما يريده العسكر بأبناء هذه الأمة، ووقفوا ضد ممارساته الغاشمة في قتل وسحل الناس في الشوارع، وشاركوا في

كافة التظاهرات والإحتجاجات التي مرت بها مصر في الشهور الماضية، كاشفين خداع العسكر، وتلون السلفيين ونفاق الإخوان.

ويظهر لكل ذي عقل وضمير وبصيرة ودين، أن المعسكرين الأوّلين، هما ظلٌ تابعٌ لما يسمح به العسكر، يرضون بالفتات الظاهر الذي يلقونه اليهم، طالما أنّ مشايخهم وقادتهم لا تُمس مصالحهم، أيا كانت هذه المصالح، ولكن المبدأ العام هو أنها تابعون لهؤلاء المشايخ والقادة، لا لشرع الله وحكمه ومنهجه. هذا قَدْرٌ لا يمكن الشّك فيه، إلا لمن فقد بوصلة الإيهان كلية، وفقد معها القدرة على النظر الدقيق وتمحيص المواقف، وهو عقابٌ من الله سبحانه لمن رضى بالدنية في دينه، وانحرفت بوصلة إيهانه.

إن لكل معسكر مشايخه وقادته، يدعون إلى منهجهم ورؤيتهم، وإنّ الإختيار ليس صعباً، وليس تعجيزياً، بل هو واضحٌ صريحٌ، لا غبش فيه، كما كان دائما، إما المشايخ والقادة ممن ثبت إنحراف بوصلتهم، وإما المشايخ والقادة ممن لم يبدلوا ولم يغيروا، بل ثبتوا وصَمدوا ووافق قولهم عملهم، ووافق منهجهم منهج السُّنة المطهرة طاهراً وباطناً.

فتخيروا يا شباب الإسلام، بين شرع الله وبين مشايخ الفتنة وقادة الذلة، فوالله لم يعد هناك وقت للتردد، ولإن تجاوز الأمر ٢٥ يناير، فعلى الثورة الرحمة، ولأهلها الصبر والسلوان.



# يا مصر ٠٠هؤلاء هُم رجالًاتِ العَهد الجديد! ٢٠١٢-٠١-٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سَعد الكَتاتني، عِصام العريان، محمد مرسى، محَمود غزلان، نادر بكار، عاصم عبد الماجد، عاد عبد الغفور، إلخ إلخ .. تلك هي الأسماء التي استبدلها الشعب بأسماء عصابة المخلوع التي عايشناها ثلاثين عاماً كاملة.

لكن الأمر، أن هذه الأسهاء الجديدة اللامعة، ليست هي وحدها التي سنسمعها في السنوات القادمة، بل إن أصحاب هذه الأسهاء قد أفسحوا المَجال لأسهاء أخرى، كريهة مقيتة، تبعث في النفوس التقزز والإشمئزاز، أن تتردد في أجواء مصر، وتنشر خَبَثَها، وتُشيح بأيديها في أوجه الناس، وكأنهم أسيادهم وأولياء نِعمَتهم، حسين الطنطاوى، سامي عنان، ممدوح شاهين، بدين، عتمان، فلتكان. إلخ إلخ من أسهاء تلك الشرذمة القليلون، عملاء المخلوع، وأنصار الفساد وأولياء اليهود والنصارى.

من الذي سَمح لهذه الأسماء أن تبقى تتردّد في أجواء مصر، وكأن لأصحابها قيمة إنسانية أو حضارية، أو أن وجودَهم على مسرح الأحداث ضرورة مُلحة لصالح هذا الشعب؟ هؤلاء الرجال الذين سمحنا لهم أن يكونوا على مسرح الأحداث، هم من فعل بنا هذا الجُرم، وترك هذه العِصابة المُسلحة تأخذ الوطن كله رهينة لديها، تُرعبه بسفك الدماء وإغتصاب النساء، وتلوّح له بالسحل والفتك. سمحوا لهم أن يهارسوا شذوذهم الدموي، في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء وغير ذلك من مخازى، دون إعتراض. تركوهم يأدبون الشعب حتى يتسَنّى لهم إنفاذ محخططهم في «كامب سليان».

ثم إن إصحاب هذه الأسماء الظريفة اللطيفة، لم يكتفوا بهذا، بل إنهم رضوا بأن يجهضوا الثورة بالكامل، وبألا يتركوا لها اثراً على الأرض. فرَضَوْا بأن تستمر حكومة العسكر ستة أشهر، هكذا ادّعوا(!)، ترك قانون الطوارئ، ترك المحاكمات العسكرية والإتهات العشوائية، ترك أمن الدولة كما هو، ترك الإعلام مملوكاً

للعسكر، يوجهونه حيث يشاؤون، ترك دم الشهداء يَذهب بلا قصاص على الإطلاق، دون أن توجه تهمة واحدة لضابط واحد! والأدهى والأمر، أن هؤلاء لم يكتفوا بهذا، بل تعدّوا إلى التصريح بالإستسلام الكامل للعسكر، ورضاهم بحكمهم، وعدم ثقتهم في الشعب الذي قام بالثورة ابتداءً، ورفعهم إلى كراسي الحكم انتهاءً. وها هو «الكتاتني يصرح ل «واشنطن بوست»: نريد إنهاء المرحلة الانتقالية دون إغضاب العسكر» الدستور، http://www.dostor.org/politics/egypt/12/january/11/66800، وتُستعبد البلاد، يريد الكتاتني إغضاب العسكر! تُقتَل الأنفس، وتضيع الحقوق، وتُستعبد البلاد، وتُسحل العباد، لكن، لا نُغضب العَسكر!

يروّج هؤلاء السّادة، الذين كتب علينا الإصطباح بوجوههم لسنواتٍ قادمة، أنّهم أرادوا أن تكون لهم شرعية برلمانية أولا، يستطيعون أن يواجهوا بها العسكر، وصَدّقهم في هذا من صَدّقهم، وأعانهم عليه من أعانهم، ثم إذا هم يتراجَعون خُطوة خطوة، يلحسون كلامهم ويتنصّلون مما أشاعوا من قبل، أنْ انتظروا ما سنفعل حين نحوز الأغلبية البرلمانية! لن نرضى إلا بتكوين الحكومة، ولن نقبل بأي وضع خاص للجيش، ولن نسمح بأي مشاركة في تدوين الدستور. ثم إذا بهم اليوم يعلنون أنّهم لا يريدون إغضاب العسكر!

هل يعلم هؤلاء ما هو ثمن إرضاء العسكر؟ دستورٌ علمانيّ، سيادة كاملة للجيش في على الوزارات السيادية (الداخلية والخارجية والدفاع)، وضع خاصٌ للجيش في ممتلكاته وميزانيته، خارج الشرعية البرلمانية. هذا ما يرضى العسكر، وهذا ما يريدون، وهذا ما نحسب أنه قد تم الإتفاق عليه في «كامب سليان»، غداة الإنتفاضة. ثم تَرك كل فريق الآخر يقوم بدوره دون تدخل فأظهر الإخوان أنهم مع الشعب وثورته، لكسب الأصوات، وأعانهم الجيش في تأمين الإنتخابات، ثم تحول اليوم حديث الإخوان، لضرورة إرضاء العسكر، وأنه لا مانع أن يكون للجيش وضع خاص، إذ هو جيشٌ خاص لا كجيوش الأرض كلها! وأنّ الدستور يجب أن يكون توافقياً، وأن المادة الثانية التي يقبل بها العلمانيون والقبط، هي سقف المطلب الإسلاميّ، وأنها لا تعنى أكثر من عدة

مبادئ عامة، منصوص عليها في كل دستور علماني على الأرض، وأنّ الرئيس يجب أن يكون علمانياً، وأن المجلس المنتخب لا حق له في تشكيل حكومة جديدة، حتى يتم طبخ الدستور، وتؤول الوزارات السيادية إلى يد الجيش دستورياً، وتتكرّث الخيانة والعمالة للصهاينة، حين يستقر أمر الدفاع في يد دولة الجيش الإنكشاري الجديد. فعل يحتاج الجيش لأن يتخذ أية أعمال استثنائية لتدوين الدستور؟ لا والله، بل سيتولاها عنه تلك الطائفة الخائنة، التي لا تريد إغضابه!

وسؤالنا لأصحاب هذه الأسماء اللامعة الطريفة: متى كانت شرعية التغيير نابعة من شرعيات برلمانية؟ أفقدتم عقولكم عن بكرة أبيكم؟ أين هي الشرعية البرلمانية التي أتت بإنتفاضة ٢٥ يناير، ثم أتت بكم، واحسرتاه، لتصبحوا ممن يُسْتمع اليهم؟ ألم تكن الشرعية الثورية أولاً، هي التي بدّلت الأوضاع، وقطعت رأس الأفعى. ثم ها أنتم تخونون من ولاكم، وتخدعونهم، إذ توهموهم أنهم بحاجة إلى شرعيتكم البرلمانية الحائبة، ليتبدل الحال، ونخرج من تحت ظلم العسكر وأسرهم. هذا أحط مخُطّطٍ، وهذه أنذل مؤامرة واجهها الشعب المصري في تاريخه الحديث، بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من النصر، واستعادة دينه وحريته وثروته وكرامته.

### رجال إسلام .. أم رجال استسلام؟ ٢٠١٢-٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما ضَرَب الصَفّ الإسلاميّ في عَصرنا هذا، كان عَاراً على الإسلاميين ولاشك. وهذا العار يتفاوت بين خيانة بعضها و "خيابة" بعضها الآخر.

أما عن الخيانة، فإن أبطالها هم حركة الإخوان التوافقيون، التي، والحق يقال، قد عَبَهُم المعلنات السياسية، التي تَجَاوِزت كل الحُدود في هذه المَرة، فإن هؤلاء قد عرف عنهم المعلبانيات السياسية، التي لا يقف أمامها شَرع، ولا يحكُمها دين، بل كانت المصلحة تجمعهم، دائماً وأبداً، وهي الأصل والمبدأ والمرجعية في تحركاتهم. وقد كانت أحلامهم تدور في إمكانية التَحالف والتَعاون مع النظم القائمة، التي كانت، وقتها، لا ترى داعياً لأي تقاربٍ أو تحالف بينها. وظلت هذه العلاقة غير الشرعية، بين الإخوان وبين النظام الحاكم، قائمة على أسس علاقة حب/كره، أو قبول/رفض، إن شئت أن تصفها. ومن ثم، كان الضغط على الإخوان من قبل النظام، وسيلة لتهديد الإسلاميين بشكل عام، لا تجميداً لحركة الإخوان بشكلٍ خاص، إذ كها ذكرنا، كان الإخوان على الدوام، بلا استثناء، هم الطرف المُحب القابل الراضى بالقليل من الحبيب العاصى الكاره. وقد أحسن الثعبان الإخواني استغلال هذه المُصادمات، من جانبٍ واحد، في تصوير الإخوان وكأنهم جهاديّوا السلم وأبطال التَضحية.

وقد تغيرت هذه العِلاقة، بعد إنتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١، فأصبح العسكر في حاجة لأن يُبدّلوا شكل العلاقة مع الإخوان، لتصبح علاقة عرفية من حب/ حب، أو قبول/ قبول، ولو إلى حين، ليجتازوا الفترة الحرجة الحاضرة. وكانت مُعاهدة «كامب سليهان»، وجاءت كل قرارات الإخوان وتصريحات مسؤوليها، تؤكد هذه العَلاقة العُرفية، بل وقد جاءت دلالات تشير إلى بعضِ التجاوزات الإنتخابية التي مرّرها العسكر، إذ عَمِلت في صَالح الإخوان لضهانِ أن يكون لهم أكبر دور في البرلمان.

هذا الذي فعلته الإخوان، يعتبر، بأي مقياس، خيانة عظمى لله وللوطن وللشعب المصري، بل وللأمة الإسلامية بكاملها، إذ إن مصر هي مفتاح الأمة العربية، بل ومدار الإسلام في العالم الإسلاميّ. هذه الخيانة قد سَرَت تحتَ مائدة التّفاوضات، لضمان تحقيق دورهم في العلاقة العرفية مع العسكر، الذي يمثل، بشكل غاية في الوضوح، مصلحة الحرص على رموز النظام السابق ومصالحه. ومن هنا كان، وما زال اعتراضنا على التوجه الذي يجعل من إختيار الإخوان ودعمهم للبرلمان، خطأ في قراءة الواقع، ومعرفة حقيقة ما وراءه.

أما عن «الخيابة»، فإنى لم أجد كلمة أقرب منها لتوضيح التصور السُّنيّ الخالص من موقف السلفيين المتبدلين، وعلاقتهم بمشايخهم الأكاديميين، وقربهم أو بعدهم عن مرجعيتهم التي كانت طافية على السطح حتى ما بعد ١١ فبراير ٢٠١١. وهذه الخيابة، تعني ذلك التردد والتفاوت بين القول والعمل، بين النظرية والتطبيق. وقد ظهر هذا التَضارب في عديدٍ من التصريحات التي قررت استحالة التحالف مع العلمانيين تارة، ثم ضرورتها تارة أخرى، وبين طلب التحاكم إلى الشريعة من ناحية، ثم تأييد العسكر، الرافضين للشريعة، وإعلان الولاء لهم من ناحية أخرى! مما يبين أن هؤلاء لم يحسموا أمرهم بالنسبة لشَرعية البرلمان الذي يشاركون فيه، ولا كيفية التعامل معه، خلافاً للإخوان، الذين بدلوا بدينهم ديناً شبيها بالإسلام، وما هو منه، ووفروا على أنفسهم ذلك التناقُض المُهين. وما أدى إلى هذا التضارب كذلك، هو التوجه البدعيّ الذي ساد الفكر السلفيّ التقليديّ من ضرورة المُصالحة مع الحكام، بل والتعاون مع أجهزتهم كما قال بذلك بعض منافقيهم صراحة دون مواربة. وقد كان هذا التوجّه أولاً، من تأثير المَدخلية على الفكر السلفيّ في مصر منذ أوائل التسعينيات، ثم استقلُّ بحياة ذاتية بعد أن وجد فيه رموز هذا التيار وقتها حلاًّ لأزمته مع الحكم والحكام، ولم يشغلوا بالهم وقتها، كما لم يشغلوا بالهم حالياً، بالتضارب الفاضح بين النظرية والتطبيق، وقنَعوا ببعض التخريجات الباردة لجزئيات شرعية لا ترقى لأن تعارض الأصول الكلية في مفهوم التوحيد، واستراح بالهم اليها، وربوا تلاميذهم عليها، فكان ما نراه اليوم من أتباع لا يكاد الكثير منهم أن يفقه حديثا.

بين هذه الخِيانة، وتلك الخيابة، يقف مصير مصر، على كفِ حائر. بين أن نغُضّ الطَرف عن الحقيقة الواقعة التي تسير بها البلاد نحو دولة مسلمة في الظاهر، علمانية في الحقيقة، ديموقراطية الظاهر، عسكرية الحقيقة، برلمانية الظاهر، ديكتاتورية الحقيقة، وأن نعيش هذه الإزدواجية مرة أخرى، لا نقاء في العقيدة، ولا تحديد للمرجعية، ولا صفاء في التصور، بل خليط مُعَجّن من تصوراتٍ إسلامية، ومفاهيم وضعية علمانية، يصوغونها في دستور، بعيداً عن مفهوم التوحيد، والأخذ بالقوة، وقريباً من مفهوم الهوان والخذلان، والرضا بالتوافقيات الشركية، ويسمونها سياسة، وما هي إلا خَساسة في خَساسة.

من هنا، فإن الفرصة القادمة، ستكون اختباراً للقوة الحقيقية لشباب مصر، الذي لا يتبع كل ناعقٍ من مشايخ السلفية أو قادة الإخوان. وستظهر هذه الفرصة في ٢٥ يناير القادم، إن كانت خيانة هؤلاء، وخيابة أولئك، لها رصيدٌ حقيقيّ في الشارع.

ومما لا شك فيه أن هؤلاء الخونة وأولئك الخيابى لن يدْعموا أي تحرّك ضد العَسكر الكافر الظالم الفاسق. بل سيعملون على تأمين الجيش ضد «الثوار»، وتأمين الكنائس ضد بغيان المسلمين، كما فعل بلهاء السلفيين في إحتفالات ميلاد إله القبط. كما سيُدين قادة الإخوان «العنف»، ومحاولات «إحراق الوطن»، وهذه القائمة المفبركة من المصطلحات الخدّاعات التي يستعملها نظام الحكم ضد الأوفياء الشجعان من أعدائه.

قريباً، سيكون الإخوان هم من يأمر الداخلية بالتصدّى للثوار، ولو كانوا بالملايين، بل لقد ظهرت بوادر ذلك، فها أحسب مشاركة الإخوان والسلفيين إلا من قبيل إجهاض أي نتيجة حقيقية ليوم ٢٥ يناير، وإحباط الثورة إلى الأبد، ليَخلوا لهم وجه البرلمان، بأن يسيطر أتباع هؤلاء وأولئك على الميادين، ثم يصرفون الناس آخر اليوم، ويتركون البقية لعدوان الأمن، وتوحّش الداخلية ومساحل الجيش.

هؤلاء الخونة وأولئك الخيابي، قد وجدوا بغيتهم في الإنتخابات، التي قرر مجلس العسكر عقد أول إجتهاعاتها في ٢٣ يناير! حتى يكتمل إنبهار الخيابي، وتتم صفقة الخونة، ويكون، بالنسبة لهم، لا داعى أصلاً لأى خروج على أي أحد. ولتذهب الثورة إلى الجحيم،

وليذهب دم الشهداء إلى الجحيم، ولتذهب دولة لا إله إلا الله إلى الجحيم، ولتذهب حرية الشعب وكرامته ونقلته الحضارية الحقيقية إلى الجحيم. أليست هذه مقاعد البرلمان نُحسّها تحت مقاعدنا، وثيرة دافئة؟ ألم يتحقق الحلم القديم؟ مها كانت تكاليفه.

لا والله، ما هؤلاء برجال إسلام، ولكنهم رجال استسلام. رجال يتنازلون عن الثوابت، في سبيل أوهام يوهمون بها أتباعهم، أنها مصالح ومفاسد، وأنها إعتبارات الزمان، والأحوال، وأنهم هم فقهاء الكوارث والنكبات والنوازل. لا والله ما هي مصالح إلا مصالحهم، ولا مفاسد هم، وما هم إلا الداء في هذه الكوارث والنكبات والنوازل، لا الدواء.

أيجلس رجل من رجال الإسلام، كحُذيفة بن اليهان أو أسامة بن زيد أو سعد بن أبي وقاص، أو العز بن عبد السلام، أو بن تيمية الحرّاني شيخ الإسلام، أو من شئت منهم، أمام مذيعة علمانية يُنكر أمامها أنّ قطع يدِ السارق من الشّريعة، وإنها هو حُكمٌ فِقهيّ، كها فعل المدعو محمد مرسى؟ ينكرُ هذا الرجل آية قرآنية قطعية ليستدر بها رضا الكفار عنه وعن حزبه، أخزاه الله من رجل، وكأن الأغلبية التي رفعته لكرسيه لم تستطع أن تحرّر عبُودية قلبه، أو أن تجرّد ولاءه. ووالله، لو عُرضت هذه المسألة على محكمة شرعية، لإستتابته بلا تردّد، فإن تابَ وإلا أقاموا عليه حدّ الله.

نعم، إن للإسلام رجال، وللإستسلام رجال، إنها ليس هؤلاء برجال إسلام، بل رجال تراجع وتخنّث واستضعاف. والأنكد والأبكى، أنهم زَرَعوا هذه الروح المريضة في نفوس أتباعهم، حسبنا الله ونعم الوكيل، فصار دينهم إعتذاراً، وصُمودهم انهياراً، وجهادهم فراراً. هذا ما حوّلوا اليه أفضل نخبة من شباب الأمة، التي لو صاغتها قلوبٌ مخلصة لدين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وشكلتها أيدى رجال الإسلام لا الإستسلام، لكانت هذه النخبة من شباب الإخوان والسلفيين هم جُند الله في الأرض، ولكانت دولة «لا إله إلا الله» قائمة اليوم، ولدخل العسكر جحورهم، طالبين الرأفة والرحمة مما اقترفوا. لكن، شاء الله إلا «لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيكَمةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَرْرُونَ» النعل ٢٥.

#### الإخوان .. وكتابة الدستور ١٤-٢٠١٠-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

هناك أمْرُ مُريبٌ يجرى الآن تحت طاولة المُفاوَضات بين «الإخوان البرلمانيون» والعسكر، أحسبه تكملة لمعاهدة «كامب سليان»، وهو الإتفاق على مواد الدستور التي ستضمن للعسكر وضعاً خاصاً، مادّياً وسياسياً، فوق الدولة، وتضمن الحفاظ على المادة الثانية بصياغتها البالية، التي لا تُمثل إسلاماً، بل تكرّس شِركاً في الحُكم، وتزرع مواد الوسطية الشركية كالمواطنة والتعدّدية.

التصريحات الإخوانية الأخيرة تدُلّ على أن الهيئة التأسيسية ستوكَلُ آخر الأمر لنواب البرلمان، لكن بعد أن يُتفق على بنودها الأساسية، ويقوم نواب الإخوان بدَعمه والدّفع في سبيل تمريره، بتكتل بينهم وبين بعض أحزاب العلمانية، كالوفد، إذ العلمانيون والعسكر موافقون على المادة الثانية، وعلى التوافقية والتعددية والمواطنة، وهذه البنود الشركية التي روّج لها محمد العوا وأمثاله من قبل. كذلك بعد الإتفاق على أن يترك الإخوان المناصب السيادية والأمنية في يد من ينصّبه الجيش طوال الدورة الأولى، والله يعلم ما بعدها، ويتولّون هم شؤون الشاي والسكر، ويبحثون أمور الدجاج والصابون! طالما هم قابعون في المجلس، فعلى الدنيا السلام.

الحزب الذي أعلن الإخوان أنهم لن يَتكتّلوا معه هو حزب النور، وأحسب أنه خارج هذه التفاوضات، لسَذاجة مُنتميه، وتشويش أفكاره وانتهاءاته، بين العمل السياسيّ وبين الإلتزام بمبادئ التوحيد، التي يُصارع أفراده أنفسهم، لا يزالوا، كي لا يَنخلعوا عنها بالكليّة كها انخلع الإخوان من قبلهم.

أخشى أنّ أمرَ الدستور قد حُسِم بالفعل، أو في طريقه للحَسم، ليكرّس دولة مِصرية «علمانية/ إسلامية» جديدة، تختفى وراء بعض اللحى المُنمّقة، التي تُصدّر تاريخ جماعة، ابتلينا بها في السّتين عاما الماضية، وكأنه تاريخ الإسلام في العَصرِ الحَديث! زكما صرح عريان

الإخوان أنَّ جماعته ستصوت للبرادعيِّ إن «توافق» عليه السياسيون! سبحان الله، الست يا عريان تملك ٥٤٪ من البرلمان، ويملك النور ٢٥٪ منه؟ لماذا ترشح علمانيا عتيداً إذن؟ إلا لصفقةٍ تمت بليل.

الخيانة لا زالت مُستمرة، والأمر جدُّ خطير، فإن كِتابة الدستور، حسبَ دين الإخوان المُحرِّف، سيكون وَبالاً على الأمة المِصرية المُسلمة، وسينقُض كل أملٍ في أن يجنى المسلمون الصادقون من أتباع دين التوحيد الحق، أيّ ثمرة لإنتفاضة ٢٥ يناير، وسيكون أعضاء البرلمان الإخوانيّ هم وحدهم الفائزون، دون الشعب جميعاً.

لا أدرى كيف نتحسب لمثل هذه الخيانة أو أن نجازى مرتكبيها، إذ إنها أوضح من أن نسعى لإظهارها، يعرفها اليوم كلّ عاقلٍ متجردٍ، إلا من لحس الإخوان عقولهم وأبطلوا مفعول فكرهم.

لا أدرى من في مصريقف في وجه هذا المُخَطَّط الشِّركي البِّدعي، إلا ما ظهر من الشيخ حازم أبو اسماعيل، ومن على دربه من الشيوخ، ومن يتبَعهم من الشباب، على بعض التنازلات هنا وهناك، لا يزالون. وللأسف، إن من هؤلاء من لا يزال يدعو إلى تأييد حزب الإخوان، من منطلق لا يعلمه إلا الله. وهو مالا نؤيدهم عليه، ولا نعينهم على السير فيه، بل نقف ضده بشدة، وننقده بحدة. ولا يعلم هؤلاء المؤيدين للإخوان، من أهل السنة والجماعة، أنهم يلقون بتاريخهم كله وراء ظهورهم، ويخسرون رصيدهم تدريجياً، إذ إنهم يؤيدون تصريحات الإخوان ضمناً، ولا يمكن الفصل بين حزب الإخوان وتصريحات قادته الضالة.

والإخوان سيكونون عوناً على الشعب، وسيدعَمون الشّراسة الأمنية، خاصة ضد من يكشف تحريفاتهم للدّين، من المسلمين الصادقين من أتباع دين التوحيد الحق. فإما أن نتبعهم على تحريفاتهم، أو نكون من الخارجين على الشرعية، وعلى الداخلية أن تتولى التنكيل بنا. وهو ما أحسب أنه أحد أغراضهم في ترك الداخلية والأمن للعسكر في هذه المرحلة، لتصفية خصومهم الشرعيين، دون أن يكون لهم يد ظاهرة في ذلك. ومواقفهم المُخزية من القتل والسحل وإختطاف النساء المسلمات يدل على هذا الهوان ونقص الرجولة.

هناك بعض الشباب من أتباع العلمانية، الذين رأوا أنّ هذا الوضع الجديد، الذي يقف بين الإسلام والشرك على مسافة متوازية، لن يمكنهم من الحُرية الطليقة التي يريدونها، فاتحدت وسائلهم مع المسلمين الصادقين من أتباع دين التوحيد الحق، في الرغبة في الإطاحة بالعسكر وبالإخوان المُحالفين لهم، رغم إختلاف أهدافهم. وهم أصحاب الدعم الوحيد الذي أراه في الشارع المصريّ للمسلمين الصادقين.

الإخوان إذن يَضعون اللّمَسات الأخيرة في مخُطط «كامب سليهان»، ويُسلِمون السّلطة الفعلية للعَسكر، ويكرّسون بقاء النظام السابق، تحت أسهاء جديدة لامعة تنتمى لحزبهم. وهم يبيعون دم الألف شهيد بهائة وتسعين مقعداً لا غير، المقعد بخمسة شهداء وربع (يا بلاش)! ويعلنون تنازلهم عن دِماء الشهداء وكأنهم أولياء دمهم، خيبهم الله أني يؤفكون.

القصاصُ من الخائنين لمِصر الإسلام والوطن يجب أن يَشمل قيادات الإخوان، جنباً إلى جنب مع المَخلوع وأولاده. الخُروج الآمن من السلطة، هو ما يجب أن يَسعى له قواد هذه الجَماعة قبل أن تَنالهم يَد العَدالة الإلهية.

وإنى لأدعو كل من فيه بقية دينٍ وحبٍ لله ورسوله ولوَطنه، كل من فيه بقية ضمير من أصحاب العقول التي تحرّرت، لا العقول التي تَسمّرت، والنفوس التي تتشوّف لعزّة الإسلام وتعاليم رسوله، لا لهوان الإخوان وتوجيهات قادَتهم، كل من لم تأخذه العزة بالإثم فظن أنه على حق في تبنى مصالح ومفاسد طالما تلاعب بها الإخوان أنفسهم من قبل، أن ينادى بزوال هؤلاء، فقد نصحنا عشرات المرات، وحذرنا مئات المرات، من أن ينتخب الشعب هؤلاء، لكن العقول لا تستوى والأفهام لا تتساوى، وحَسبُنا الله ونعم الوكيل.

حين ننادى بسقوط العسكر، يجب علينا أن ننادى بسقوط أتباعهم ومواليهم من قادة الإخوان المُحَرّفين لدين الله، البائعين لوطنهم ودماء أبناء وطنهم، فهم الأحرى بالزوال قبل العسكر.

٦٨٢

#### طبخة العلمانية. بالنَّكهة المِصرية! ١٤-٠١٠-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كَكِل أمرٍ يتعلق بمصرنا الحبيبة العجيبة، فإن ما يخرج منها له وضعٌ خاصٌ على الدوام، تُشكّله النفسية المصرية بخيرها وشَرّها، ببساطتها وتَعقيدها، بمكرها وسَذاجتها، فتلون الوارد اليها من الخارج بها يعطيه النكهة المصرية، في آخر الأمر! والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى، والعلمانية المصرية أحدها.

العلمانية، أو على الأصح العالمانية المنسوبة إلى العالم المحسوس Secularism، كما أراد لها أصحابها، هي قطع الصلة بين عالم الغيب وعالم الشهادة، هي أن لا يكون للإنسان في الدنيا أية مرجعية إلا ما بين يديه من مادة يشكلها، أيا كان شكل هذه المادة المحسوسة. لا محل للغيب في النظر العالماني، ولا يمكن ولا يُتخيّل أن يكون له محلٌ، إذ إنها نشأت في أوروبا للخروج علي سيطرته الكنسية الغاشمة من ناحية، ولأنه يناقض تعريف العالمانية، الذي هو تحرير الإنسان من الربط بين أنظمته المعيشية ومؤسساته المدنية وبين معطيات الدين المُتمَثلة في تعليهات المنظهات الدينية «الكنسية». وهاكم تعريفها بلغة اصحابها:

"Secularism is the principle of separation between government institutions and the persons mandated to represent the State from religious institutions and religious dignitaries. In one sense, secularism may assert the right to be free from religious rule and teachings, and the right to freedom from governmental imposition of religion upon the people within a state that is neutral on matters of belief".

لكن أصحابنا من العلمانيين المصريين قد رسموا صورة مختلفة لعلمانيتنا المصرية، صورة تلفيقية محرّفة عن أصل تعريفها، في عدد من مستويات التعريف.

العالمانية المصرية، وياللعجب، تقبلُ الدين، كَكُلٍ، بل وقد تجد من العالمانيين من يصوم أياماً من رمضان، وقد تجد منهم من يصلى الجمعة في بعض الأحيان، وقد تجد في أسرِهم من يلبس الحجاب! وهم يستشهدون بالقرآن والسنة، ويحاولون إقامة الأدلة منهما

على صحة إدعاءاتهم، كما يفعل المأفون ذو الحمالات إبراهام عيسى، أو خالد صلاح أو حتى البرادعيّ وعمرو موسى وبن حمزاوى! وهذا الأمر لا مسوّغ له في الفكر العالماني الصحيح، إذ إن المرء، في علم الجدل والمُناظرة، لا يمكن أن يتّخذ مما لا يراه حقاً، ولا يعتبره حقيقاً أن يكون مرجعية له في حياته، أساساً ومرجعاً يستدل به على صحة مذهبه! هذا خُلفٌ، بل تبجّح. وكما يقال في بعض الأحيان لمن يعمل أعمالاً مضادة للإسلام «نحن نشك في إسلامه»، فإننى أستعير هذا في حق هؤلاء، فأقرر «أننى أشك في علمانيتهم!» لبعدهم عن حقيقتها.

ثم إن العالمانية الغربية، قد خرجت على المؤسسات الدينية الكنسية، لتطلق العنان لأصحابها أن يسيروا في مجال العلم والبحث غير هيّابين لما كان العُلماء يتعرضون له من تلك المؤسسات الدينية، من إرهابٍ مبنيّ على خزعبلات كنسية، فاضطروا إلى أن يلزموهم كنائِسهم، وسَمحوا لهم بالخُزعبلات التي لا تشكل خطراً على التقدم العلميّ، متمثلة في تلك الطراطير التي يلبسونها، والصولجانات التي يحملونها، والترانيم التي يتلونها، ودم المسيح الذي يشربونه، ولحمه الذي يأكلونه، فهي كلها خزعبلاتٍ لا ضير منها على أحد.

لكن أمر علمانيينا هو أمر آخر، لا يتعلق بعلم أو بإنطلاقٍ حضاري أو بتفوقٍ صناعي أو بالتخلص من خُزعبلاتٍ وترانيم وصولجانات. لا والله، بل أمرُهم كله يتعلق بالحق في ممارسة الفواحش ما ظهر منها وما بطن، كما يحلو لهم، من شرابٍ ورقصٍ ونساءٍ وغناء، ليس إلا. إن تركت لهم هذه الحرية مَفتوحٌ بابها، فسيلقون بالعلمانية في أقرب مقلب «زبالة». العلمانية بالنسبة لعلمانيي مصر، في غالبهم، إلا من تشيطن مِنهم من أمثال القمني، هي حرية الفسق والدعارة، لا حرية الكفر العلني الصريح، وإن كانوا لا يدركون أن تقنين هذه الإباحية هو كفرٌ في حدّ ذاته. ومن هنا تجد كثيراً من بسطاءالعامة، لا يميزون بين ما هو كفرٌ في مذاهب هؤلاء، وبين ما يظهرون من أفعالٍ تضمهم لفريق المسلمين.

علمانيتنا فكاهية مرحة، لا شأن لها بعلم ولا عمل، بل هي، في غالبها، مجرد البَحث وراء الملذات، واتباع الشهوات، ومشاهدة الراقصات، وسماع المغنيات، وتدخين الشيشات، وتعاطى المخدرات، لكن يريدونها تشريعاً لا مجرد ممارسة. لذلك تجد الإعلاميين من العلمانيين، لا يَسألون المُسلمين الذين يَستضيفونهم إلا عن السياحة وبيع الخَمر والفنّ، المُوبقات الثلاثة، لا غَير!

هذه علمانيةٌ خَاسرة، حتى بمقياسِ الكفر، إذ لا يترتّب عليها إصلاحٍ ولا تقدمٍ ولا حضارةٍ. وليس لها هدفٌ إلا تدمير الدين، لا لذاته، بل كوسيلةٍ لتدمير الأخلاق، ومن ثمّ تشيعُ الفاحشة وينتشر الخنا، ويتواعد عمرو حمزاوى وبسمة دون تكلف!

هذا لونٌ من ألوان الكفر يقع تحت قوله تعالى «إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَحِشَةُ فِي ٱللَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ ٱلِيمُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْاخِرَةِ» الور١٩٠.



### الثورة قادمة . فاعملوا لها عُملها ١٠١٠-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أكاد أسمع دقات الأقدام متسارعة في طريقها للتحرير. أكاد أشعر تدافع الأجسام سارية كالموج الهادر في طريقها لميدان الحُرية. أكاد أنصت للحَناجر تتنادى بزوال العَسكر، بقايا المخلوع، وبالتحرّر من عِصابة السّوء الحاكمة باسمه. أكاد أسمع الأصوات تتعالى بالإسلام، حق الإسلام، يكون هادياً لمصر وأبنائها. إن هي إلا أياماً معدوداتٍ ونرى ما يفعل الصابرون المحتسبون.

لقد أبى من نَسَبوا أنفسَهم للتيّار الإسلامي إلا أن يَجبُنوا، وأن يَتَراجَعوا، وأن يَقنَعوا من الغنيمة بالكراسيّ، وأن يَتَجنبوا الصِدام مع الكفر، وفضّلوا أن يُسايروه ويُعايشوه ويُخادِنوه، فمنهم من حوّر دينه ليُناسِب دينهم كالإخوان، ومنهم من فصل دينه عن واقعه، فقرأ القرآن، لم يبلغ تراقيه، وصيّر هؤلاء العسكر الكفرة من حكام المسلمين.

لكن التّنادي اليوم، هو لأبناء منهج الإسلام الخالص الصحيح، الخالص لله سبحانه لا للكراسي، الصحيح على سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا على أقوال مشايخه.

الثورة اليوم هي ثورة الشعب، بقيادة هؤلاء المُخلصين. والحذر اليوم من أن يمتطى هؤلاء رَكْبَها، تارة أخرى.

لا تتركوا المواجهة للعلمانيين والليبراليين واللادينيين. لا تجعلوا دُنيا هؤلاء أغلى عليهم من دينكم عليكم.

انزلوا الى ميدان المواجهة. لا تتردّدوا، ولا تتراجعوا، واعلموا أنّ حيّكم منتصرٌ وأن قتيلكم شهيد.

لا ترجعوا حتى يعود العسكر لثكناتهم، صاغرين، دون سلطة أو إرادة. ليس لهم أن يتدخلوا في سياسة أو برلمانٍ أو قضاءٍ أو حكومة. يجب أن يُعيدوا ما نهبوه، ويدفعوا ثمن ما

۲۸۶

اقترفوه، ويحصدوا زرع ما جَنوه. تكفى سنة كاملة حاولوا فيها قهر الشعب كله وإذلاله وقتل أبنائه وسجنهم وسحلهم وتعذيبهم، دون مَساءلة.

لا ترجعوا حتى يطلقوا سراح السجناء غدراً، ويُرفع قانون الطوارئ فيعود الغائبون عن بلادهم آمنين، ويوسد الأمر إلى أهله.

إن الحديث اليوم عن اختيار شخصية إخوانية، لرئاسة البرلمان، بعدما أكدوا إنهم لا يريدون المنصب من داخل الحزب، هو، فيما أحسب، تحسباً من أن يحدث تغيير قهرى نتيجة انتفاضة الشعب في ٢٥ يناير القادم، ويضطر العسكر إلى تسليم السلطة، وقتها يكون الإخوان في الإنتظار. وهم يعلمون ما سيفعلون، من إرضاء العسكر، والتنازل عن حقوق الشهداء، وإتمام صفقة «كامب سليمان». الخطة معدة، لا تتغير إلا تكتيكياً حسب معادلات القوى على الأرض، ولكن خطوطها العريضة معروفة، تتلخّص في جملتين، الإخوان يتسلمون السلطة، العسكر يحتفظون بجزء سياديّ منها، الدستور يصاغ بصورة شركية توافقية علمانية. ثم تفاصيل متى وكيف ومن، تأتي مع تطوّر الأحداث.

الإخوان سيكسبون الجولة، مهما حدث، إذ هم أرباب ركوب الموجة وإمساك العصا من النبصف، فقد صَرِّ حوا بأنهم سَينزلون الميدان، للإحتفال، ولحِماية الثّوار، فإذا مرت الأحداث دون صدام، أرضو العسكر، ولم يُغضبوا الناس، وإن حدث الصّدام، فسيكونون مع من له الغلبة، فينسحبون إذا ثقلت كفة العسكر، ويثبتون إذا ثقلت كفة الشعب.

لكن، ليس هؤلاء هم دافِعنا إلى إحْقاق الحقّ، وإبطال البَاطل، فسيأتي من الشباب جيل، هو في طور النشأة اليوم، يعرف ماذا يعنى حكم الإسلام، وعزة الإسلام، وعلو الإسلام، وسيزيح هؤلاء الذين هم من الشرع على شفا جرفٍ هار، من الصورة غير مشكورين. إنها هدفنا هو ما قالته الطائفة الآمرة بالمعروف، الناهية عن المنكر «مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ» الاعرف ١٦٤.

علينا واجب الدعوة إلى الحق الخالص من دَرَن السّياسة وعَطَن الإنتخابات ونَجَس المَجالس. علينا واجب الوقوف لله صَفاً أمام من قَهَرنا وأذلّنا، كما نقف لله صَفاً في صَلاتنا

ونُسكنا. علينا أن نشكر لله نعمة الإسلام، بأن نأخذها بقوة، وأن نَردَع من يريدها هينة لينة مبتورة، وكأننا كتب علينا الصَّغار في بلادنا.

ثم أنشِدكم الله، وأستحلف بالله كلّ مُتوجه لهذا الميدان، أن يكون على أشد الحيطة من أمره، وأن يعلم أنّ حياته جزء من كيان الإسلام ذاته. أن الله أمرنا بأن نحتاط، وأن نتخذ كل مقياس يحافظ على النفس، إلا مقياس الإندحار وتولي الأدبار، فهو المقياس الوحيد الذي لا يرضى عنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهو المقياس الوحيد الذي ارتضته الإخوان في سبيل حفظ نفسها.

وليكن منكم كرٌ وفرٌ، وابدؤا بالسلم، ولا تجنحوا لقتال، فقوتكم في أعدادكم، إلا أن يعتدى عليكم معتدٍ أثيم، فإن هؤلاء لن يستطيعوا أن يواجهوا ملايين من البشر.

والله معكم وناصركم.



## عِبرَ الثورة الفرنسية ٠٠ للثورة المصرية ٢٠١٠-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتأمل في أحداث الثورة الفرنسية، يرى فيها الكثير مما يراه في أحداث ٢٥ يناير في مصر، موافقاً أو مخالفاً لها. وهو ما يجب أن يتأمله الباحث في تطور هذه الحركة المصرية، واستلاب العبرة مما قد تلاقيه في طريقها للنصر أو الهزيمة، من خلال استطلاع احداث تلك الثورة.

وقد ظلت الثورة الفرنسية عارمة في الشارع الفرنسيّ فترة تقرب من عشر سنوات، تقلبت فيها الأحوال في ثلاثة مراحل: أولها، تلك الفترة التي جرد فيها الملك من سلطاته، وأرجعت هذه السلطات إلى جمعية وطنية أشبه بالبرلمان ، ثم أصدروا دستوراً، يمثل إرادة الثورة وينص على أن الكاثوليكية دين الأمة، وعلى التساوى في حقوق الإنسان وحريته في العقيدة. ثم تم إعدام الملك وإنهاء النظام الملكيّ بشكل قاطع.

ثم في المرحلة التالية، تصاعدت قوى الثورة واندفاعها، وأوكلت رئاستها إلى الدموى روبسبيرو، الذي قتل ما لا يحصى من الفرنسيين على أنهم من أعداء الثورة وأعلنت الجمهورية، التي لم تستمر إلا بضع سنين.

ثم انتهت تلك الفترة بعودة السيطرة البرجوازية مرة أخرى، حيث يظهر أن أتباعها لم يكونوا قد فقدوا السيطرة بشكل كامل كها ظن روبسبيرو، وتمكنوا من اغتياله، ثم مراجعة الدستور، وكان من جرّاء ذلك الفقدان الأمنى أن عادت القوة إلى الجيش، وظهر نابليون بونابرت، الذي أنهى الجمهورية وأقام النظام الإمبراطوريّ. وكان ذلك هو المسهار الأخير في نعش الثورة الفرنسية.

كانت هذه خلاصة ما حدث في تلك الثورة الشهيرة. والمتأمل فيها على وجه العبرة، يمكنه أن يخرج بتلك الحقائق الجديرة بالتأمل:

\* أن الثورة في أوائل عهدها (السنوات الثلاثة الأولى)، لم تتمكن من القضاء على الملك ذاته، بل بقي لويس السادس عشر ملكا دون سلطات حتى تم إعدامه في عام ١٧٩٣، تلبية لطلبات الثوار متمثلة في شخصية روبسبيرو آنذاك.

- \* أن الحالة الإقتصادية والإجتماعية لم تتحسن، ومن ثم، استمر الشعب على ثورته طوال السنوات الإثني عشر (من ١٧٩٢ إلى ١٨٠٤) حتى عودة الجيش للسيطرة على الأمور بقيادة نابليون.
- \* أنّ الإنفلات الأمنيّ الذي صاحب فترة ارتفاع سهم روبيسبيرو، كان من أهم دواعي سقوط البلاد تحت سيطرة الجيش مرة أخرى، وإلغاء الجمهورية الديموقراطية. هذا رغم أن جهود روبسبيرو كانت كلها موجهة لإستعادة الأمن، إلا أن دمويته هي التي جعلت من هذا الهدف ذاته وسيلة لإنتشار الفزع وغيبة الأمن، انتهت إلى مصرعه.
- \* أن إعدام رأس السلطة الفاسدة هو من أهم علامات ومطالب الثورات، لا يتم نضجها إلا به.
- \* أن دعاة الديمو قراطية، وماكسميليان روبسبيرو كان من أشد مؤيديها، لا يتورعون عن القتل والإغتيال وكبت الحريات باسمها، كما فعل ذاك السفاح.
- \* أنّ الطبقات الفاسدة، المستفيدة المستغلة لأقوات الشعب (التي اسموها البرجوازية بتعبير زَمانهم)، لا ينتهى وجودها بمجرد قيام الثورة، ولو استمرت سنين عددا. بل تكمن مستخفية بثروتها وشبكة علاقاتها إلى أن تخرج مرة أخرى على السطح، لترمى شباكها على ابناء الشعب مرة أخرى وتستعبده، بشكل أو بآخر.
- \* أنّ العلاقة بين تلك الطبقة وبين قيادات العسكر حَتمية لتقارب مصالحها، كما رأينا أن عودة تلك الطبقة تلازم مع استيلاء بونابرت على السلطة.

أنّ الثورة الفرنسية قد استسلمت أخيراً لحكم العسكر، بعد حرب دامت ما يقرب من خمسة عشر عاماً.

في ضوء هذه الحقائق التي لا ترد، يمكن للمباحث أن يرى ما حدث، ويحدث على الساحة المصرية، وأن يستشف ما هو في طريقه للحدوث.

- \* أن الفارق الأساسي بين الثورة المصرية، ومشروع الثورة المصرية، يكمن في إذعان الجيش الفرنسي أولاً للثورة لما عاناه على يد الملك. بينها الجيش المصريّ، كان ولا يزال المستفيد الأول في استمرار النظام الحاليّ وحمايته.
- \* فالثورة الفرنسية ظلت مشتعلة بيد الشعب فترة ثلاثة سنوات انتهت بقتل المخلوع لويس ١٦، أما الثورة المصرية، فقد بدأت مؤامرات إحباطها على الفور على يد مجلس الخيانة العسكريّ، وتآمر القادة السياسيين ومشايخ السوء المضلين. لكن، يمكن القول أنّ نهاية المخلوع ترتبط بإصرار الشعب على حركته، رغم محاولات الخونة العملاء.
- \* ثم إنّ الثورة الفرنسية قد سلمت قيادها للّجنة الوطنية، التي سلمت قيادها للسفاح روبسبيرو، الذي كان داعياً عنيفاً للديمو قراطية ولمطالب الثورة، مما أدى لقتله، بينها الحركة المصرية قد انتهت بالبرلمان الذي اسلم قياده للعسكر، أعداء الثورة التداءً.
- \* أن الطبقة البُرجوازية المُنتفعة لا تموت بسهولة، بل تكمُن وتتشَرنق استعداداً لفصل جديدٍ، تتعامل فيه مع القوى المُسيطرة، وغالباً ما تكون القوة العسكرية.
- \* أنّ اللجان الوطنية أو البرلمانات والهيئات التشريعية التي تنشأ في فجر الثورات، لا تلبث أن تفقد قبضتها في ضحى هذه الثورات، إن لم تتحكم في الهيئة العسكرية بالكامل، دون تنازلاتٍ أو ميزات أو مخصصات. فإن العسكر لا دين لهم، إلا القوة والسيطرة.

\* أنّ دعاة الديموقراطية من الإخوان وغيرعم لن يتورعوا عن السياح لقوات الأمن، المدعومة بالجيش أن تُنكل بمعارضيها أشد تنكيل، سواء إسلاميين أو علمانيين، كما فعل روبسبيرو، بل ستكون أشد وطأة على الإسلاميين. فإن المارسة الديموقراطية، تقف عند حدود المصلحة الشخصية، بلا خلاف.

أنّ الحركة المصرية يجب أن تتحسب من عدوها الأول، العسكر، إذ هم المسيطرون
 في نهاية الأمر، إلا إن أراد ربنا شيئاً.

هذه عبرة من عِبرَ التاريخ، نقرؤها، فنستقرؤها، وندرسها لنستلهِمَها، فإنه لا جديد تحت الشمس، والأحداث دول، تتشابه على إختلاف، وتتقارب على بعد، والحصيف من استلب العبرة من قصص مَنْ قبله، حتى لا يكون هو قصصا وعبرة لمَنْ بَعده «لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي ٱلْأَلْبُ» برسد ١١١.



## عِبَر السقوط العثمانيّ .. للثورة المصرية ٢٢-٠١٠-٢٠١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تعتبر الدولة العثمانية، بمرحلتيها في السلطنة والخلافة، كنزاً لمن أراد أن يتأمل صعود وسقوط الدول التي تنتمى لدين الإسلام، وهو ما يجب أن يَتّخذ اهتماماً خاصاً في ايامنا هذه التي يصارع فيه نظام فاسد أن يسقط، ويحاول فيها نظام جديد أن يبزغ.

وما يهمنا هنا، الآن، أن نرى عوامل سقوط الخلافة العثمانية، في بداية مراحل ضعفها، بعد حكم سليم الأول، وسليمان القانونيّ، ثم بدء الضعف العثمانيّن إذ نرى في هذه العوامل مشتركات مع ما نحن فيه، على بعد الصورة بين دولة مصر اليوم، وبين دولة العثمانيين آنذاك. لكن اسباب الهزيمة تظهر أنها واحدة متشابهة على كل حال.

فمن أسباب هذه الهزيمة وذاك السقوط:

- البعد عن الشريعة، وانتشار القتل والفسق: ولعله من الغريب أن يكون ذلك منسوباً إلى الدولة العثمانية التي كان لها أكبر الأثر في قوة الإسلام في مواجهة أوروبا وإيقاف زحفها وغزوها. لكن الدفعة الأولى للعثمانيين قد صاحبها أعمالٌ لا تتوافق مع الشريعة ولا يقبلها الإسلام، كقتلهم الإخوة والأبناء خوفاً من المنازعة على السلطة، ثم بعد أن بدأ عصر الضعف العثماني، سمحوا للفسق والخمور أن تشيع في البلاد، بضغط من العسكر الذين زالت عنهم روح الإسلام لبعدهم عن النشأة الصحيحة، وخلو ايديهم من القتال، كما حدث في عهد مراد الثالث الذي وقفت العسكر في وجهه حين أراد منع تداول الخمر.
- \* تحكم العسكر في الدولة وإدارتها: إذ بعد أن خمدت روح الجهاد وقلت الحروب، لم تجد الإنكشارية إلا أن تحيا حياة المدنيين، بالروح العسكرية، مما جعلهم يتدخلون في التجارة والإقتصاد، ويطلبون العطايا والميزات، ويخرجون على الحاكم إن لم يهيأ

لهم ما يريدون. وما هذا إلا لبعدهم عن الحرب، وتركهم تُكناتهم لُمارسة الأعمال المدنية.

- \* المعاهدات والتحالفات الأجنبية: وكانت سبباً في تدخل دول أوروبا في الشؤون العثمانية، وهي وإن ظهرت أن لها فائدة في أول أمرها، إلا أنه بان عوارها بعد أن تغلغلت سلطاتها في شؤون الدولة الإسلامية، واتيحت لهم ميزات قضوا بها على استقلالية الدولة، مثل ما كان معاهدة مع البندقية، وفرنسا بشأن رعاياهم في بلاد العثمانيين، وما كان من سلطة القناصل الأجنبية لدى الحكم المحليّ.
- \* سلطة الأقليات، خاصة النصارى، في الدولة: وقد ظهر هذا من الجانبين الخارجيّ والداخلي. ففي الجانب الخارجيّ، ظلّ البابا وقيادات الكنيسة يعادون الدولة العثمانية ويحرضون عليها ملوك الدول الأوروبية، ويسعون إلى أن ينقضوا معاهداتهم مع العثمانيين. وأما من الداخل، فقد كانت النصارى تعمل على هدم الدولة بالجمعيات السرية التي تتخفى وراء جمعيات خيرية أو أدبية أو قومية، وهي تسعى في حقيقة الأمر لتقويض اساس الدولة الإسلامية، إبعادها عن دينها.
- الترف الذي آلت اليه الطبقة الحاكمة: وقد أصبح همها جمع الثورة وشراء الذمم، واستهالة العسكر لصالحها، بعد أن كانت تسعى للسيطرة والقوة وتحرير أراضى المسلمين من أيدى الكفار النصارى. وداء الترف والمال داء عضال ما أن تصاب به سلطة حاكمة، حتى يقضى على أمل الأمة في أي تقدم، ويبدأ منحنى التأخر في الإنحدار، مها بلغت قوة الدولة أصلاً، فهي سنة الله في فيها.

من هذه النقاط، نرى عبرة التاريخ التي لا يغفل عنها إلا واهم أو مُغرض. فإن عسكر مصر قد وقعوا معاهدات الإستسلام مع العدوالصهيوني والصليبي، وواعدوه على المعاونة ضد المسلمين في غزة، أو أي منطقة مسلمة ترفع بالكرامة رأساً. ثم إنهم، لما فرغوا من أمر الحرب، استداروا ليديروا أعمالاً أبعد ما تكون عن روح العسكرية

والقوة، وأقرب ما تكون من روح التَخنّث والوَداعة، إلا على أبناء وطنهم. فأنشأوا المصانع والفنادق، واستولوا على الأراضي والمزارع، وفرضوا على الأمة الإستعباد، بعد أن أغرق الحكام في السرقة والنهب والترف، فكانوا شركاء السرقة وإخوان النهب. ثم إنهم سمحوا للأقليات القبطية أن تتوحش وتقيم لنفسها دولاً داخل الدول، على أن يسلموا لهم قياد الدولة دون تدخل.

ثم يأتي من لا معرفة له بتاريخ، ولا فهم له بأحداثه، فيقنع من هؤلاء بكلمات، ويسلمهم قياد الشعب المغلوب على أمره، دون العبرة مما قص الله علينا قصص الواقع المشهود، بعد أن قصها علينا في القرآن المقروء.

«لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ» يوسف ١١١.



## يا حماة الإسلام ..هُبُّوا طالَ نَومُكم! ٢٠١٢-٠١-٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا حُماة الإسلام .. ليس مثل هذه الأيام ما يتكرّر إلا كُلّ دهر، حين يريد الله تَمحيصَ الصّادق من الكَاذب، والمُخلص من الدعيّ، والمؤمن من المنافق. فقد والله شُرِعت الرايات، وتميّزت الفسطاطات، وتبّاينت المُعسكرات، فمنهم من آمن وعرف طريقه، ومنهم من كفر وشاق الله ورسوله وعاند شَرعه. واحتارت بين المُعسكرين، طوائف لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، يقفون على أعرافهم متوجّسين من الحق، مُنحازين عن الصَفّ، يقولون بلسان حالهم، ومَرض قلبهم «نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ» المالاد، من أظهروا نصرة حقٍ، وما هو إلا باطلٌ مُقنّع، وفسادٌ مبطّن.

يا حُماة الإسلام .. لا يغرنكم تلك الأحزاب التي يسمونها ويسعون بها بين الناس. «الحرية والعدالة» و «النور»! ونحن نوشك أن نكوّن حزبا جديداً، هو الأجدر بالصدارة في ذلك الهول من الأحزاب، التي تدعى كلها المرجعية الإسلامية»، أيها كانت تعنى هذه المرجعية، وهو حزب «حسبنا الله ونعم الوكيل»! وهو الحزب الذي يلتحق به كلّ من رأي ما تفعله هذه التحزبات ضد إقامة شرع الله، ويدرك أي جريمة يرتكبها اصحاب هذه التحزبات بالثقة في العسكر، والرضا بأن يكونوا مأمورين لا آمرين. هو حزب كل من أسلم لله واستعداه على هؤلاء الخبثاء المستسلمين ممن اعتقد أن العسكر سيرضى بأن يكون للشريعة مكانا.

وحتى نُنصف هذه الأحزاب «العلمسلامية»، فإن حزب «الحرية والعدالة» ليس لتطبيق الشريعة في جدوله نصيبٌ أصلاً. أمّا حزب «النور»، فإنه تائه في بيداء الخيال، يعتقد أنه يمكنه تطبيق الشريعة من خلال نظامٍ كُفري برلمانيّ، وما أشدها من غفلة.

أية حُرية وأية عدالة، تأتي من داخل نفس النظام الذي حكم به المخلوع؟ أتغير شئ في نظام المخلوع إلا أسهاء نواب البرلمان من طراطير الوطني إلى طراطير الإخوان وبهلوانات

النور؟ أهذا هو التغيير المراد؟ أهذه هي الحرية والعدالة، التي وجهنا اليها رب العالمين ورسمت لنا خطتها سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسارت على هدي نشرها صحابته من بعده؟ أتحرّر الشعب لأن الإخوان أصبحوا حازوا ٥٤٪ في البرلمان بدلا من ٢٠٪ في ٥٠٠٠، ومَطمَح وإن تحكم في البلاد نفس العسكر الذين كانوا متحكمين من قبل؟ أهذا مبلغ إيهانكم ومَطمَح آمالكم؟ أهذا أقصى ما تريدونه لدين الله؟ لا والله بل هو أحرى أن يكون «حزب الخزي والندالة»، إذ ليس في منهاجه حرية ولا عدالة.

ثم، أي نورٍ هذا الذي يدعو اليه السلفيون؟ من أين أتاهم هذا النور؟ أكانوا يعيشون في الظلام من قبل، ثم أنارت الثورة الشعبية طريقهم فجأة، فلحقوا بمن كانوا لهم أعداء من قبل، في رفض المارسة السياسية إلا في ظل لا إله إلا الله؟ أيعترف هؤلاء بأنهم لم يعرفوا الظلام من قبل، حتى رأوا النور، الذي أشعلته لهم ثورة ليس لهم فيها ناقة ولا جمل، ثم إذا بهم يُحدّرون منها لا يزالون؟ أفي هذا عقل أو منطقٌ يا أولوا الألباب؟ ألا يرى العميان من مقلديهم ماذا فعل بهم مشايخهم طوال أعوام الظلام الذي عاشوها من قبل الثورة؟ ألم يتساءل إي مغفل من هذه القالب الفكرية التي صبوها على مقاس واحدٍ لماذا كنا إذن نعادى الإخوان؟ وفيم تراجعكم عن استنباطاتكم من قبل، أكنتم على حق ثم تراجعتم؟ لا يمكن أن يكون كلا الموقفين حقٌ، فإما إنكم انتقلتم من نور إلى ظلام، أو من ظلام إلى نور؟ وقد اخترتم الأخير منها، كما يشهد بهذا اسم حزبكم، فهل يأمن اتباعكم من القوالب المقلدة أن تكونوا لا تزالون معهم على مذهب «ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد»؟

أمِن الصدفة المحضة أن يكون كلا الحِزبين اللذين فازا في الإنتخابات، هُم مَنْ عَمِى أو رضى عن خطة العَسكر، وسَلم نفسه اليهم؟ ألا يَشْتَمُ أحدٌ المصلحة والمنفعية فيها يحدث، أم على قلوبٍ أقفالها؟ أمّا نحن فلسنا في صراعٍ حزبيّ ولا سياسيّ، اللهم إلا صراعٌ لدحض الباطل وإظهار الحق.

انقسم الناس على أرض الواقع لا حلبة السياسة، إلى حزبين، حزب النصرة والتوحيد، وحزب التلكئ والتمديد. حزبٌ يرتفع بنفسه وبمنتسبيه أن يكون خادماً للعسكر، مقبلاً

للأيادى، يسير خلف طواقيهم ذليلا منكسراً، يسرع اليهم إن طلبوه ويتأخر عنهم إن أعرضوا عنه، ثم يدعى الحرية والعدالة والنور. ألا إنها أحزاب الخزى والندامة والعمالة.

لقد تركنا دينكم يهمل وشريعتنا تترك، وسنتنا تهجر، فإلى متى نرضى بهذا الضيم؟ أيكون أتباع البرادعيّ وأنصار العلمانية أخوف على حريتهم منا؟

لن يكون ممن رزح تحت أغلال العبودية سنيناً موقفاً لله، فإن هذا من سنن الخالق ومن طبائع الأمور.

إن ما فيه هؤلاء من خنوع وعبودية وذلة، ليس إلا أثراً جانبياً لقبولهم العمل تحت قبب البرلمانات الكفرية، وفي ظل النظم الفاسقة. إن الشرع الحنيف، حين حذرنا وحرّم علينا العمل من خلال هذه الأنظمة، لم يكن يرعى فقط البعد العقدي، ولكن يرعى معه، على نفس القدر، البعد التربوي، إذ لن يكسب هؤلاء العاملين في ظل تلك الأنظمة الفاسقة الظالمة الكافرة، إلا التعود على العبودية وخفض الرأس وتلقى الصفعات على الوجه، والإستماع للأوامر من الأعلى، قائدهم الأعلى أيا كان.

من تعوّد العبودية أبى الحرية. والحريولد حراً ويعيش حرا ويموت حراً. ولا يكون ذلك إلا بالبعد عن مواطن الإستعباد، فإن للإستعباد طبائعٌ لا ينجو منها أحد، وأولها كسر أعناق الرجال إن رضوا بالعمل من خلال نظمها وترتيباتها.

- \* ألا ترَون أنَّ موسى عليه السلام، لمّا أراد الله سبحانه له أن يقود بنى اسرائيل، قيد له أنْ لا ينشأ بينهم مُستعبداً لفرعون، بل أن أن ينشأ في نظام مُلك، ليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.
- \* ألا ترون أنّ يوسف عليه السلام، قد اختار الله سبحانه له أن ينشأ في بيت مُلك، ثم لمّا بدأ عَوار النظام الفاسق يدنو منه، أبعده عنه سنيناً، داخل سجن، ليبتعد عن المشاركة فيه، فسقاً أو حكماً، ثم لمّا عاد اليه، عاد متمكناً قائداً مُتشَرِّطاً، مالكاً لا مملوكاً، سيداً لا عبداً، جالساً على العرش، لا متربعا على كرسى برلمانٍ أمره بيد غيره، ليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.

۲۹۸

لا ترَون أنّ محمداً صلى الله عليه وسلم، لمّا اختاره الله سبحانه لقيادة البشرية، قد اختاره من قمة الشجرة القرشية حسباً ونقاءاً، وهم من هم من أمة كانت أبعد ما تكون من معاني الذلة والتبعية والعبودية، فلم يكن حتى من أواسط الناس، بل أعلاهم قاطبة، ثم لم يجعله من أولئك الملأ المؤتمرين المتنفذين في قومه، حتى لا يكون لأحد عليه قولٌ في أمر، وليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.

يا قوم، ألا تقرؤن القرآن «أم على قلوبٍ أقفالها». لقد أصابتكم الذلة من واقع عَملِكم، ومن رضاكم بالدخول في البرلمانات السابقة قبل أن تتحاكم إلى شرع الله، وقبل أن ترتفع عنها ظلال العبودية من الفسقة أنصار الطغيان والظلم، فكنتم عبيدا وظللتم عبيداً، انتم ومن ربيتم على معاني العبودية وطبائع الإستبداد.

اليوم يوم الصدق، يوم الإيهان، يوم العهد والوعد، يوم أن يَتلقى أهل الظُلم والفسق دَرساً في الإيهان، وينخذل أتباعهم ممن قُدت عقولهم من طينة العبودية، تحت رداء الإسلام ظلها وزوراً. وماذا نتوقع ممن تربى على أيدى العبيد؟ إلا أن يشاء ربنا شيئاً.

### حكم الإخوان .. هل يعود الزمن إلى وراء! ٢٠١٢-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يكاد القلم يتعثر فيها يكتب، وتكاد اليد لا تطاوع فيها تخط، إذ كيف يمكن تصور ما يحدث اليوم تحت قبة البرلمان المصرى الجديد!

الكثير ممن خدعتهم الصور والكلاشيهات، يقولون: نِعْمَ ما يجرى اليوم تحت قبة البرلمان. ألا ترى يا رجل أن الأغلبية مسلمة، وأن منهم من صلى بالفعل، وأن منهم من أصرّ على إضافة جملة «على ألا يخالف الشرع» في قَسَمِه؟ أليس ذلك بأفضل من برلمان صفوت الشريف وفتحى سرور؟

قلت، وقد بدأت النفس في الإعراض عما هو كائنٌ واليأس مما سيكون، إلا من رحمة الله، إن العبرة ليست بالأحسن يا إخوة الخير، إنها العبرة بالنتيجة التي وصلنا اليها، مقارنة بالمقدور عليه. لو تصورنا أنك اعطيت ابنين لكن كل واحد منهما ألف جنيه، وسالتهما أن يذهبا بهما للإستثمار في تجارة واحدة، وبنفس الإمكانات، ثم يعودا لك بعد شهر زمان بها فعكر. فعاد اليك الأول، بألف وخمسة عشر جنيها، وعاد لك الآخر بألف وخمسمائة. قال الأول، ربحت يا أبتاه، وهو جهد المستطاع، وقال الآخر، ربحت يا أبتاه، والمستطاع الذي تهيأ لنا مكننا حتى بأكثر من ذلك. ترى أي الولدين أحق بالثقة والفوز؟ أيشك عاقل في أنه الثاني، الذي أحسن استغلال ما مكنه فيه ربه، وأخرج منه كل المستطاع من طاقته؟

وهذا المثال، وإن كان صبيانياً، إلا إنه يكشف عن الورطة التي وقعنا فيها مع هذا السيناريو الذي صَوّر لنا فيه الإخوان أننا ربحنا. لا والله لم نربح، بمقياس ما مَكنا فيه الله سبحانه سبحانه، بل خسرنا فرصة العمر التي أتيحت لنا بغير عملٍ منا. حين يقول الله سبحانه «فاتقوا الله ما استطعتم» فإنها يعنى «كلّ» ما استطعتم، لا بعض ما استطعتم، إنها رفع عنا حرج ما لا نستطيع، لا حرج ما نستطيع، لكن نترك فعله إختياراً.

لقد ضَلّلتنا أجندة الإخوان، الذين رَضوا بها مَكّنهم فيه العسكر، لا ما مَكّنهم فيه الله سبحانه. قَنعوا بها أقدرهم عليه العسكر، لا بها استطاعوا حقيقة. أوهموا الناس أنّ لا فرق بين الإستطاعتين، وكذبوا. فإن الله قد مَكّنا في أكثر من ذلك، وأعْظم، لكن كها قال المتنبى: على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ. فأتت عزائم هؤلاء خائرة بائرة من أول أمرها.

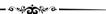
إن الشعب يمكنه أن يزيل الطاغوت العسكريّ، مرة واحدة، وأن يقيم دولة «لا إله إلا الله»، مرة واحدة، لكن هؤلاء لا ثقة لهم في الشعب، ولا ثقة لهم بالله، ولا ثقة لهم بأنفسهم. لقد أعلنوها واضحة أنهم يخشون أمريكا أكثر من خشيتهم الله. هذا دينهم، وهذا فهمهم للإسلام، وهذه ثقتهم بالله، ألا ساء ما يزرون.

هذا ليس إسلامنا، ومن هنا فإنا أو إياهم لعلى هدى أو في ضلال مبين. نحن نثق بوعد الله. ونثق بقوة ما مَكنا فيه الله، أغلبية شَعبية سَاحقة، لو وقعت في أيدى من يؤمن بالله حقاً، لا من يخلط إيهانه بعلمانية وقومية ووسطية، وما شئت من شركياتٍ محُدثة.

هذه واحدة، ثم الأخرى، الأدهى والأمر، أنّ الإخوان يريدون أن يعملون تحت مظلة قانون الطوارئ، كما كان الحزب الزطنيّ يعمل تحته، وبنفس الأسباب، ألا وهي أن البلاد غير مُستقرة!!! لم يتقدم أحد منهم بطلب إلغائه! هل يمكن لعاقل أن يتصوّر اليوم ما وصلنا اليه؟ أليس هو قانون الطوارئ الذي كانوا يتنادون بظلمه وديكتاتوريته وضرورة رفعه؟ أصبح اليوم أداة لهم، لا يطلبون رفعها، كي يواجهوا بها الشعب الذي لا يرضى عن تصرفاتهم وضعفهم وخذلانهم. هم اليوم يريدون أن تبقى الطوارئ، وأن يبقى العسكر، وأن تبقى المحاكمات العسكرية، ليتصدى العسكر لعدوهم المشترك، ليس العلمانين، فهم أحباب العلمانية وأولياؤها، بل المسلمين الذين يعرفون جُرمهم ويقدرون ما أضاعوا من دين الله، وما فرّطوا في شريعته. هؤلاء هم من يريدون أن تظل قوانين الطوارئ، وقوى الداخلية، وعصا العَسكر تجلد ظهورهم، حتى تخلو لهم الساحة تماما، ويستكملوا تصدير وهم الحكم المسلم للشعب الغافل.

لكن الأمر، أنّهم، ككل طاغية مستبد، لا يحكم بشرع الله، لا يرون يد الله عاملة من وراء الأحداث. فإن الخير والرزق والرغد الذي وعدوا به الشعب، لن، وأقول لن، يأتي في ظل مبادئهم العلمانية المتسترة بإسلام خجول متنازل ضعيف. وحينئذ، حين يفشل جهدهم، ويظهر عوارهم، وتنقلب عليهم العسكر من ناحية، والشعب المُحبَط من ناحية أخرى، سيعلمون وقتها أي جرم قد ارتكبوا، وأي فرصة قد أضاعوا، وأي دين قد أهدروا، ولات حين مناص.

ستخبو الإحتفالات، وستنتهى المجاملات، وسيفيق الناس إلى ما هم فيه، فإذا هم على مثل ما كانوا عليه، لا تغيير ولا تبديل. وسيجدوا الطوارئ سيفاً مُسلطاً على رِقابهم، والداخلية تسوقهم، والعسكر يتحكمون في مصائرهم من وراء السُتر. ثم ماذا حينئذ؟ يومئذ يَعَضُّ هؤلاء الظلمة على أصابعهم، ويتمنون لو أن يعود بهم الزمن كرة أخرى فيفعلوا خيراً، لكن هل يعود الزمن إلى وراء؟



# خطابً مفتوحً . ولى الشيخ الحبيب عبد المجيد الشاذليِّ! ٢٠١٠-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المَحبة في الله أمر قد جعله الله من دلائل طاعته، ومن علامات محبته، فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عَمّن يُظلّهم الله في ظِله، يوم لا ظِلّ إلا ظِله «.. ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه و تفرقا عليه "متفق عليه. وقد نعمت بدفئ هذه العلاقة، عقوداً عدة، جمعتنى بالأخ الحبيب والشيخ العلامة عبد المجيد الشاذليّ. وهو، يشهد الله، أحب الناس إلى قلبى وأقربهم إلى عقلى وفكرى ومنهجى، وقد عَببت من علمه وتردّدت على أبواب معرفته منذ أربعين سنة، تَعاشرنا فيها عدة سنين، أقرب ما يكون الأخ لأخيه، حين تدارسنا معا مسائل العقيدة والأصول، بين ضواحي مدينة نصر والإسكندرية، ويا لها من أيام لا أحسب أن مثلها يجودُ به الزمن مرة أخرى.

لكنى تَكدّرْتُ في الآونة الأخيرة، من جرّاء موقف أخذه علامتنا المُبجّل، جعلنى أشعر بمرارة لا يعرفها إلا من عاناها. مرارة من شعر بطعنة من أقرب الناس اليه، وأحبهم إلى نفسه. ذلك حين قرر شيخنا الحبيب أن يناصر الإخوان في معركة الإنتخابات، ويقف، ومن ورائه، محبيه، وليسوا بقليل، في صفّ هذه الجهاعة يدعمونها ويدعون لها.

لا أدرى والله ماذا أقول.. أو من أين أبدأ...! أمن حقيقة أن الشيخ الفاضل هو أعرف الناس بطبائع الإخوان، وغدرهم ومنفعيتهم؟ أم من حقيقة أن الشيخ المبجل أعرف الناس بحقيقة دين هؤلاء، الإرجائي الموغل في البِدعة؟ ثم ألا تعنى هاتان الحقيقتان، الشرعية والواقعية، أن لا أمان لهؤلاء، وأنهم عون على دين الله، ليس لدين الله؟

والأدهى من ذلك أن موقع الشيخ لا يزال إلى اليوم ينشر تأييده لحزب الخسة والندالة، المسمى بالحرية والعدالة، رغم تأكيد الشيخ لي شخصياً بأنه سوف يرفع كلّ تأييد لهم من الموقع عشية إنتهاء الإنتخابات مباشرة، وأنهم سوف يردون على حديث عريان الإخوان، الذي أعلن فيه تأييده للبرادعي، نكاية في الشيخ حازم، قبل أن ينسحب البرادعى.

أتوجه بسؤالي إلى الشيخ المُبجّل، وإني والله أحبه في الله مهما كان خلافنا، أن كيف يتأتي يا شيخ عبد المجيد أن يظهر على موقعكم تأييدكم لحازم أبو اسماعيل، جنباً إلى جنب مع تأييدكم لحزب الحرية والعدالة؟ كيف إجتمع الضِدان؟ أنتم تعلنون دعمكم لحازم، والإخوان يعلنون وقوفهم ضد حازم، وأنتم تعلنون دعمكم للإخوان؟ أليس في هذا خلط للأوراق، أحسبه ليس من قرارات الشيخ، حفظه الله، وإنها من عمل بعض ممن هم حوله، من القائمين على الموقع، يجتهدون بأنفسهم، فيُخطئون فيها اجتهدوا (رجاء فتح الملف المرفق).

ثم، يا شيخنا المبجل، هل استغرق الإخوان البجهد في الإطاحة بالعسكر؟ هل أدّوا حكم «ما استطعتم»؟ هل أعلنوا مرة واحدة أن الشريعة هي مرجعهم، أقصد أحكامها لا مبادئها، التي يوهمون به غِرار الناس، ولا يَغتر بها أمثالُكم؟ هل أعلنوا مرة واحدة أنهم يريدون تطبيق الشريعة ولو مآلا، أم أعلنوا أنهم لن يغيروا أمراً مستقراً؟

ثم، يا شيخنا المبجل، هل يختلف هذا البرلمان، في شرعيته، عن البرلمانات السابقة، التي كنتم، معنا ومع غيرنا، ترون حرمة العمل من خلالها؟ ما الذي تغير فيه؟ المادة الثانية هي المادة الثانية. القائمون على البرلمان لا يتحدثون عن تطبيق أحكام الشريعة، بل يشرحون، على الهواء كما فعل محمد مرسى، كيف أنّ العلمانيين والإعلاميين قد فهموهم فهما مغلوطاً، وأنهم لم يقصدوا أبدا إلى تطبيق أحكام الشريعة، بل فقط مبادئها العليا التي لا تتجاوز أصابع اليد، كالحرية والعدالة (أخزاهم الله، وكأن هناك حرية وعدالة في غير ما أنزل الله من تفاصيل أحكامه). كيف يكون هذا البرلمان مغايرٌ لسابقه إذن؟ بل إننا نزعم أنه أكثر خطراً وتشبيها على العامة من الناس، إذ قد عرف الناس كفر السابقين، لكنهم اغتروا بها شوش عليهم به المحدثون. فهلا كنا ممن يرَفع هذا التشويش ويُجلى ذاك الغبش؟ أو على أقل تقدير، لا ننصر من يثير الغبش ويقصد التشويش؟

لقد اشترى الإخوان في صفقة «كامب سليهان» البرلمان بالرئاسة. هذا أوضح من أن يُدلّل عليه يا شَيخنا الحبيب. الإخوان جماعة ليبرالية، إتحدت مشاربها مع الإمريكان، ومع العسكر، وآمنوا بأن «١٠٠٪ من أوراق اللعبة في يد الأمريكان» كما قال السادات، وأن

إدارة دفة هذه الأوراق في يد العسكر، «فلا يجب أن نغضبهم» كما قال محمد مرسى، لكن لا نصيب لله في هذا ولا ذاك! أما خلافهم مع الليبراليين (ظاهراً)، فليس إلا من أجل كسب أصوات الناخبين، لكنهم هم ليبراليون قلباً وقالباً. ألا ترى كيف انتفض الكتاتني حين وصف أحد السلفيين أمريكا بأنها «دولة الكفر»، ومحا الوصف من سجل الجلسة! هؤلاء هم من ناصرتهم يا فضيلة الشيخ، أولياء أمريكا والعسكر، غفر الله لنا ولكم.

هاتان النقطتان، هما ما أقضًا مِضجعى في موقفكم يا شيخنا المُبَجِّل، وما هما بهيّنتين، يمكن التغافل عنهما أو السكوت عليهما. بل هما ابتلاء كل مسلم داعية في أيام الناس هذه، كما تعلمون.

ما نخشاه اليوم، يا فضيلة الشيخ، أن ينتفض الشعب على من خانوه وخدعوه، ثم ماذا يحدث وقتها؟ لقد خرّب هؤلاء الإخوان الليبراليين اسم الدين وأساؤا لسمعته، فكيف يأتي أمثالك من المخلصين بعدها ليتصدر الموقف؟ كيف يثق بنا الشعب، وقد رأي خيانتهم وغدرهم، بعد أن أصبحوا محسوبين علينا، او أصبحنا محسوبين عليهم؟

لقد حفظ لكم الجيل السابق دوركم في تبيان التوحيد، وحماية جنابه، وبيان حقيقة الولاء والبراء وأسسها، لا يشك في فضلكم هذا أحد يعرف الفضل لأهله، لكن، يا شيخنا قد اختلط الأمر على الكثير من محبيكم في هذا الشأن، بل لم يجدوا له تفسيراً، بل وجد فيه بعضهم حيدة عن الحق، وممارسة لما كنتم تعتبرونه عيباً في الإخوان من قبل، يوم أن كنتم لا ترضون عن ممارساتهم.

ولا أظن أن قضية المصالح والمفاسد تصلح لتفسير هذا الموقف يا شيخنا الحبيب. فإن المصلحة في بيان الحق دوماً، ثم في الوقوف في صفه دوماً، ثم في كشف دور من يعاديه دوماً. إن المصلحة في وضعنا هذا، إن كانت في أن يظهر الإخوان على العلمانيين، فما كانوا في حاجة لنا ليظهروا عليهم، فالصمت كان أفضل لنا، إذ قد جعل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مندوحة لمن وقع في الحرج، ولا أرى حرجاً في نقض مذهب هؤلاء. فما بالنا نقف في صَف هؤلاء بالكلمة الصريحة، ثم نداوم على نصرتهم، حتى يومنا هذا. أنتعلل بمصلحة الدعوة؟

أيمكن أن نكون قد سقطنا فيها حذرنا منه الناس عقوداً متطاولة؟ أكانت دعوتنا من قبل خَطَل من الخَطل، ثم عرفنا اليوم الحق، فإبنا اليه؟

لا أحسبكم يا فضيلة الشيخ الحبيب إلا على كلّ خير، ولا أحسب هذه العثرة إلا سِحابة صيفٍ ستزول بإذن الله، ولا أحسبكم تتمسكون بالخطأ بعد أن ترون الصواب في خلافه واضحاً جلياً.

بارك الله في جهدكم وعمركم.

أخوكم طارق عبد الحليم



# تَخلُّصوا من الإخوان . تَخلُصُ لكُم مِصر! ٢٠١٢-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أقولها منذ أربعين سنة، وسأظل أكرّرها بلا مَلل ولا كَلل، حتى يأتي أمر الله وأنا على ذلك، الإخوان هم سَرطان الإسلام في أمتنا، لا نَصرة له فيها إلا بزوالهم، هكذا بلا محُاورة ولا مُداورة ولا توسّط.

لست الآن بصدد الأفضل أو الأقل أفضلية، فإن هذا حَديثٌ يطول ويتشعّب، يحتاج إلى مراجعات فقهية، وأدلة أصولية تتجاوز نطاق هذا المقال، لكنى أتحدّث من حيث المبدأ الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا.

الإخوان يهالئون العسكر ضد الشعب، وضد الإسلام، من حيث ينشرون ليبراليتهم التي تتناسب مع أمركة الإسلام، وهو الأمر الذي باتت السلطات الأمريكية الغشيمة تتفهمه وتتوجه لتأييدهم من ثم، إذ هم أقرب اليهم من مبارك. أمريكا لا تحبذ الديكتاتورية، بل هي محكومة بمنظومة ليبرالية لا تنكر الدين، ولكن تتعامل معه من المنطلق العلماني الذي لا يجعل له نصيباً في الحكم، وهو ما عليه سياسة الإخوان بالتهام، لا تكتيكياً، بل استراتيجياً، بل إيهاناً قلبياً وعملياً. وهو ما يجعلهم والعسكر يداً واحدة مع الإخوان.

الإخوان عملاء لكل صاحب سلطة، لا يعملون إلا لمنفعة شخصية، تستخدم مصلحة الجاعة الإخوانية لتحقيق مآرما.

الإخوان يريدون لمصر استقراراً قائما على فساد مريع تعشّش في هيكلها، طالما أنهم هم من بيدهم أمر البرلمان.

الإخوان يرسلون تهنئة للعسكر في يوم ٢٥ يناير، رغم القتلى والجرحى والمسحولين والمعتقلين، رغم المهزلة القضائية في محاكمة المخلوع وشلته، رغم عدم محاسبة مسؤول واحد عن جرم سفك الدماء، سواء من الداخلية أو الجيش.

الإخوان لا دين لهم، إلا أن يكونَ ديناً يَجملهم على أعناق الناس، يُضَحّون في سبيله بكل غالِ ونفيس، مهم كانت، ومهم مثلت في دين أو دنيا.

الإخوان لا يحملون بين جنباتهم ديناً، كما نَحمِل دين الإسلام، يتمسكون به في مواجهة ما يطرأ، إنها يحملون هدفاً يريدون الوصول اليه، هو كراسى البرلمان، ولو ذهبت مصر ومن فيها إلى جحيم الفشل والسقوط.

الإخوان يسيرون على نهج سياسيّ، لا منهج دينيّ، يقدّمون الكسب السياسيّ على النهج الشرعيّ بلا تردد، دون أن يشغلوا أنفسهم بتقديم الأدلة، والفرق بينها فرق بين إسلام وكفر. وما لهم يشغلون أنفسهم بأدلة وهم أغلبية، يعلمون أنها لنْ تُقنع عَالماً، ولن تكسب عامياً. فالمواصلة دون دعم شرعي هي أفضل تكتيكاتهم، ودع أصحاب الأدلة يضربون رأسهم في «الحيط»!

الإخوان اليوم هم الذراع الخفيّ لنظام مبارك، المُتمثل في العَسكر وحكمهم. أين هم من فَضائح سوزان مبارك؟ أمِنْ صفقتهم أن لا يتدخلوا في وضعها، الذي تُهدد به المجلس العسكري أن تفضحهم إن مسّوها بسوء، كما هدّدها حسين سالم بأن يرسلها هي وعائلتها إلى المشنقة إن فضحه محامي المخلوع؟ كلها عصابة مجرمة متواطئة، من عائلة المخلوع إلى مجلس الخيانة العسكري إلى حسين سالم إلى مجلس الإخوان البرلمانيّ، كلهم مُتواطئون على الحفاظ على الوضع القائم الجديد بها فيه من فساد متعشش، و لا دية للشعب المسكين بين أولئك الخونة المتآمرين.

الإخوان، على لسان بديعهم، يعلنون كل يوم أنهم لن يدعموا مرشحاً «ذو مرجعية إسلامية»، يعنى أنهم يدعمون مرشحاً «ذو مرجعية لا إسلامية»! أي مرشحاً علمانياً مشركاً! كيف يتلاءم هذا مع إدعاء هؤلاء أنهم مسلمون؟ أي مبرر يقدمون؟ الخوف من أمريكا؟ أخزاهم الله من منافقين متخاذلين متواطئين، لا مرجعية لهم إلا مصالحهم.

الإخوان هم الطابور الخامس، حصان طروادة، الذي قضت بها أمريكا على الثورة من غير أن تتدخل بأي شكل مباشر. كانوا على استعداد وترقب ليلعبوا دورهم في هذه اللعبة القذرة، التي تتوائم مع اتجاهاتهم العقدية وتلاعباتهم الحركية.

۷۰۸

هؤلاء هم الإخوان، الذين يجلسون في البرلمان اليوم، يَسحرون أعين الناس بأنهم إسلاميون ذووا دين، ويدعون استرهاب الناس للمجلس العسكريّ، ليتم، بين السحر والإسترهاب، السيطرة على الشعب، كما هو الحال في كل حكومة تحكم بغير ما أنزل الله، بلا استثناء «سَحَرُوا أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ» الأعراف 117.

لا أجد أفضل ما يعبر عن ذلك العهر الإخواني أفضل من التعبير التلقائي الذى أرسله لي أحد الأخوة توا، عما فعله شباب هذه الجماعة في يوم ٢٥ فبراير أنقله بلفظه:

«السلام عليكم ورحمة الله

يا رب تكون بخير حال

عدت منذ ساعات من ميدان التحرير...وهذا ملخص اليوم إن أردت ملخصا أو قل «المشهد» من شاهد عيان :تدفقت جموع المصريين إلى ميدان التحرير وميادين أخرى فى السويس و المحافظات

الأعداد مهولة لا تُتصَور!! سبحان الله...ملايين هائلة من المصريين

أثبت الناس أنهم مع الثورة بلا شك، كل هؤلاء قلوبهم مع الثورة رغم كل التدليس الإعلامي

لو كان بأيدينا لأذعنا في كل مكان أنّه يجب تقديم بلاغ في هؤلاء العسكر الخونة الجبناء أشباه الرجال بتهمة الإضرار

بالاقتصاد و ترويع الآمنين بنشر أخبار كاذبة عن مخططات حرق البلاد في ٢٥ والذي لم يحدث منه شيء!!

الناس لم تتأثر بهذا الكذب و ذهبوا إلى الميدان يهتفون للثورة وأخذوا معهم أولادهم ونساءهم

اليوم لم يظهر - وهذا ما توقعته فلم أُصدم -بالشكل التصعيدى المطلوب إطلاقا والسبب في هذا بلا افتراء ولا مزايدة

هم الإخوان !!

نزلوا اليوم للركوب عليه واستيعابه كما أتت لهم الأوامر من المجلس العسكري، فنزلوا يحتفلون بفجاجة مثيرة للغثيان

ظهر اليوم نتيجة لهذا - ومع كثرة العوام الذين أتوا لا يدركون من أمر السياسة شيئا إلا فرحة بريئة - كرنفاليا

احتفاليا أكثر منه تصعيدا ضد العسكر!! وحسبنا الله ونعم الوكيل

لم يراعوا حتى لوعة أهالى الشهداء والمصابين حتى كلمنى أحد أصحابى من المعتصمين هناك الآن، قال لى أنهم يطلقون الألعاب النارية و يشغّلون الأغانى الوطنية وما إلى ذلك احتفالا !! حتى قال لى بالحرف الواحد «شغلنالهم قرآن يمكن يقفلوا الأغانى وبرده مفيش فايدة» !!

الخلاصة يا شيخنا إن هذه الملايين الهادرة لو كان من يقودها لاختلف الأمر كثيرا... ولانصرف العسكر مذعورين إلى أى بلد تأوييهم في ٤٨ ساعة ...ولكن تخلف العلماء والمشايخ والقادة وإلى الله المشتكى

و أنقل لك ما كتبه أحد أصحابي:

ما فعلته «الجهاعة» اليوم في ميدان التحرير هو أشبه كثيراً بها تفعله العاهرة إذا منحتها الحكومة «ترخيص ممارسة» .. ومن يظل منتمياً لهذا التيار/ الحزب/ الجهاعة فهو منهم، حتى وإن استنكر هذا بقلبه ، لأننا هذا ليس مقام ضعف ما دام الانسحاب عنهم ممكناً .. ومن كثّر سواد قوم فهو منهم

والمصيبة أن كثير من شبابهم لم يتفهموا بعد عظم الجرم الذي يرتكبونه.

عموما في النهاية الله مولانا ولا مولى لهم...سننزل الجمعة بإذن الله ولعلّ للأمر ما بعده، سنحاول التصعيد وعلى الله الهدى وهو نعم المولى ونعم النصير» اهـ ثم لا تعقيب إلا ... تَخلّصوا من الإخوان .. تَخلُصُ لكُم مِصر!



## نظرةً أخرى في إجتهادِ دَعمِ الإخوان! ٢٠١٢-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كما ذكرت في خطابي المفتوح إلى حبيبنا الشيخ العلامة الشاذليّ، أنّ موقفه من قضية دعم الإخوان، قد حَيِّرتني وأقضّت مضجعي، مما جعلني أعيد النظر في جوانبها، عَلَى أجد ما يجيب عن حيرتي في صحة هذا الإجتهاد، أو حتى في فهم توجهه. وهاكم ما رأيت.

لا شك أن الحركة الإسلامية ستمر في حالة من الضّيق والإختناق في المرحلة القادمة، تحت وطأة ضغط الإخوان على معارضيهم، كما بينا في مقالنا السابق عن «هموم الحركة الإسلامية» حيث قلنا «الظنّ أن الحركة الإسلامية ستكون في وضع لا تُحسد عليه، بل قد تكون أقرب إلى الفترة الناصرية، أقرب منها إلى فترة السادات أو مبارك، من حيث وضع القيود على الدعاة، بالذات من ينتقد الوضع القائم، ولو باللسان».

هذا التحليل، وهذه الرؤية، ليست تشاؤمية ولا إفتراضية، بل لها شواهد على الأرض بالفعل، كما بيّن الأخ الكاتب عبد الرزاق الجمل في مقاله الذي نشرناه بالأمس. والإخوان بلا أدنى شكِ عندى، سيكونون عوناً لأجهزة الأمن والمخابرات وأمن الدولة على أصحاب الإتجاه السنيّ بلا شك، بل أشدّ عوناً من السلفيين في هذا الأمر، لكن سيأتي ذلك التعاون في وقته حين يستقر الشارع المصري، ولا يعود ظهيراً للثائرين بكافة اتجاهاتهم.

والشاهد هنا، أنه يظهر لي، من تَتبُع ما قال الشيخ الحبيب الشاذليّ عن وجوب دعم الإخوان تكتيكياً، وعن ضرورة وجود غطاء استراتيجيّ للدعوة لتسير في مجراها في الفترة القادمة، أنه يرى أن تُسالم الدعوة الإخوان في المرحلة القادمة، وأن تجعلهم لا يرون فيها تهديداً صَريحاً لمصالحهم، ومن ثم يمكن أن تستمر الدعوة إلى الله والتوحيد، دون مغالبة من القابعين على سُدة الحكم.

هذا ما يظهر لي من وجه الإجتهاد في مسألة دعم الإخوان في الإنتخابات، لتكون يداً بيضاء للسنة عليهم، تجعلهم يتركون فسحاً من الوقت والأمن، والتغاضى عن الحركة والدعوة، وبهذا يكون هذا التعضيد من السنة اليوم لليبراليين الإخوان، تكتيكياً مرحلياً، لا استراتيجياً دائهاً. وهو ما يبين تصريحات الشيخ المضادة للإخوان، إذ هو لا يرضى ولا يوافق على سياساتهم ولا عقيدتهم بلا أدنى شك.

وهذا التفسير، هو أقرب ما يكون لهذا الإجتهاد، لمن عَرَف الشيخ الشاذليّ وعرف علو قامته وهمته ومكانه من التوحيد والولاء والبراء.

لكن ..

هل يصح هذا الإجتهاد شرعاً، مع تسلمينا بأن له وجه، وإن رأيناه مرجوحاً؟

الإجتهاد الشرعي، أيّ إجتهاد شرعي، يخضع في معايير صحته إلى النظر من وجهين، الحكم الشرعيّ المُعَضّد له، ثم القراءة الأصح للواقع المحيط به.

يتردد النظر دوما، من ناحية الحكم الشرعيّ، بين النصّ والإجتهاد. والنصّ الشرعيّ في هذه المسألة، وهي دعم من هم من أهل البدعة في أصل كليّ يؤكد عدم حلّه بلا شك. وهذا مستفادٌ من نصوص الولاء والبراء بصفة عامة، والنهي عن البدع وموالاة أهلها بصفة خاصة. أما عن الأجتهاد، فقد يظهر للمرء أن يلجأ إلى المصالح المرسلة، إن رأي العدول عن النصوص الصريحة في هذا الأمر، لكن، كما هو معلوم من الأصول، أنّ اللجوء إلى باب المصالح مرتبطٌ بالواقع الذي يَدفعُ بالمجتهد في هذا الإتجاه.

فإذا نظرنا إلى واقع حال الإخوان، نجد أنهم وصلوا بالفعل إلى قمة ما يمكن أن يصل اليهم نفوذهم، وهو ما يجعلهم أشد خطراً على معارضيهم. ثم إن سياسة الإخوان، والتى لا تخفى على أمثال شيخنا الحبيب، تقوم على مبدأ المصلحة والمنفعة المَحضَة، لجاعتهم قبل أي شئ آخر، بها في ذلك دين الله. وهم من أجل ذلم، يتحالفون مع الشيطان للوصول إلى هدفهم، ويتحالفون معه ثانياً للوقوف ضد من يعيقهم أو يهدد مصالحهم. هذا تقرير واقع

يتحدث عن سياسة مكتب الإرشاد، لا عن تلك الشخصيات الثانوية التي تتناثر هنا وهناك على خريطة القوائم الإخوانية البرلمانية، ممن قد لا يدركون هم أنفسهم خطة القائمين على هذا التجمع الليبرالي حقيقة، الإسلامي إسماً.

هل يمكن للإخوان، إن اشتمّوا نقداً حقيقياً قوياً موجهاً هادفاً، هادماً لمنظومتهم، أن يسكتوا عليه، وأن يفسحوا له مجالاً على الأرض، التي هم اليوم مالكون لناصيتها، بزعمهم، وإن كانوا حقيقة لا يزالون عبيداً للعسكر؟ الجواب، لا وألف لا. لا يعمل الإخوان بهذه الطريقة.

الرؤية الوحيدة التي يمكن أن تؤدى إلى الإجابة بنعم على هذا التساءل، هي الرؤية التي تقوم على أن الوضع القادم ستُحترم فيه الديموقراطية، وأن الإخوان مجبرون على اللعب حسب قواعدها، مع موافقيهم ومع مخالفيهم على السواء. وهذه الرؤية فيها ما فيها من خَلل واضْطراب. أولاً، فإننا نعلم أن لا حقيقة للديموقراطية على الأرض، خَاصّة في بلادنا، وخاصّة في هذه المرحلة المبكرة من اليقظة، إن سَميناها بذلك، إذ لن يسمح الإخوان ولا العَسكر، الذين يعملون معهم يداً بيدٍ على أن يظلُّوا حاكمين خَلف السِّتار، بأيّ ديمو قراطية تهدد وجودهم، هذا لن يكون بحال من الأحوال. ثم متى كنا، نحن أهل السُّنة، نُعَوِّل على الديموقراطية في شَيع؟ شَرعاً أو وَضعاً، نحن نؤمن بأنها لا تأتى بخَير مهما قَلبْتها على أوجُهها. ثم ثانياً، فإن الإخوان لا يحفظون عَهداً إلا لمن يهدد مصالحهم كما حفظوا عهد العسكر، لا تلك التحالفات الوقتية التي لا تبرَح أن تذوب مع تحقق هَدفهم. ثالثا، فإنّه كم من مرة رأينا أنّ تكتيكات العمل إلى جوار أهل البدعة لا تجدى نفعاً إلا المزيد من التنازلات من جانب أهل السنة. ولئن حافظ إمام أهل السنة على موقفه في مواجهة طغيان حكام المعتزلة، بصَدَد أمر يختصّ أصلاً بصفة من الصفات، قد لا يعتني بها إلا القليل من العلماء، دون تأثير على واقع المجتمع، فما بالك بموقفه من تبنى إسلام متأمرك إخوانيِّ، يهدم أصل توحيد العبادة، ويحصر العبادة في المساجد والإلزام الأخلاقي؟

ومن هنا فإنّ دَعمهم لنْ يجدى الحركة أو الدّعوة نفعاً، في غالب الظنّ، وهو ما يَبنى عليه الحُكم الشّرعيّ كما هو معلوم. ومن هنا فإن العُدول عن مَسالك النّصوص سواءً الكتاب أو الحديث أو فعل الصحابة وإجماعهم بشأن التعامل مع أهل البدعة أمثال الإخوان، إلى طُرُق المصلحة والمفسدة، هو أمرٌ مرجوحٌ لا يعتدّ به. بل نراه أجدر بنشر تلك البدع وتأكيد مشر وعيتها لدى العَامة، الذين لا يَعرفون تَحليلاً ولا تأويلاً.

وأقل ما يقال أنّ العامة قد أظهروا نبذهم الفعليّ لجماعة الإخوان، وإحتقارهم لهم، في تجمّعات الثورة الثانية، لا العلمانيين منهم فقط كما يحاول الإخوان أن ينشروا بين الناس، وهو أمرٌ ذو دلالةٍ في غاية العُمق والتعبير عن ضرورة البُعد عن أي تآلف أو تقارب مع هؤلاء، لصالح الدعوة، لا العكس.

هذا ما أرى عليه إجتهاد دعم الإخوان، فإن كنت محقاً فمن الله، وإن كنت مخطئاً فليعذرني شيخنا الحبيب، فما أحاول إلا الفهم ما استطعت، حِرْصا على الدعوة وأبنائها.



#### مجلس العسكر ومكتب الإرشاد .. يد واحدة! ٣٠-٢٠١٢-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الواضح أن مكتب الإرشاد قد سقطت شرعيته، وزالت هيبته، وأهينت كرامته، بعد أن قرر شيوخه أن يضربوا بطلبات الشعب عرض الحائط، وآثروا أن يحفظوا عهدهم للعسكر، وأن يخونوا عهد من أتي بهم إلى سُدة البرلمان.

لقد أخطأ هذا المجلس خطأ تاريخياً، حين خلط بين أن الشعب انتخب ممثليه للبرلمان، وبين أن الشعب قد اختارهم للقيام بأعمال محددة، هي استلام السلطة، وانتخاب رئيس إسلامي، كما انتخب ممثليهم تحت وهم أنهم إسلاميون، وما يتبع ذلك من محاكمة المخلوع وفلوله محاكمة صحيحة بدلا من التهريج الذي يجرى على يد أحمد رفعت، والقبض على قتلة الثوار ومحاكمتهم، وكتابة دستور يمثل هوية الشعب الإسلامية، التي ظهرت في انتخاب «الإسلامين»، قبل أن يكشفوا عن وجههم الحقيقيّ.

كانت هذه المَطالب على رأس القائمة التي يريد الشعب أن يرى مجلسه، الذي انتخبه، أن يقوم بها بلا تباطئ أو تواطئ. ثم يأتي بعدها الإصلاحات الإقتصادية والإجتهاعية وغيرها، إذ هذه الخطوات، تعنى بالنسبة للشعب تغيير إتجاه الدولة بالكامل، وإخراجها من تحت سيطرة العسكر الخونة.

لكن، ماذا حدث؟ انقلب مجلس الإرشاد، من ظاهر أنه ضحية للنظام، إلى وليّ للعسكر، خدام النظام، وتابع خطوات نظام مبارك، وكأنه يستلهمه ما يقول وما يفعل. فقد أعطى هيئة الحزب الذي يمثله تعليهات، وأعطى أبناء الجهاعة، المغيبين عن واقع أهداف قادتهم، تعليهات تتلخص في أن يتعاون هذان الجناحان مع العسكر، فيتنازلوا عن حقهم في تكوين حكومة جديدة، رغم أنّ ذلك حقّ ثابت لأي برلمانٍ جديد. ثم، أن تعطى مؤشراتٍ أنّ الجيش لابد ان يتمتع بميزات خاصة في الدستور، وأنّ الدستور برمته سيكون مائلاً إلى الأيديولوجية العلمانية التي لا تسمح إلا لإسلام صوريّ، ترضى عنه اليهود والنصارى. هذا

٧١٦

إلى جانب إغفال الحديث عن محاكمات مبارك. بل وتجاوز الأمر إلى أن صرح رئيس الحزب برفض تسلم السلطة من الجيش، وتصريح مرشدهم بأنهم لن يدعموا أي مرشح له توجه إسلامي! وكان هذا التصريح الأخير هو القشة التي قصمت ظهر البَعير، رغم أن البعير كان قد برك منذ عقودٍ، دون أن يدرى حاديه!

ومما يجب أن يؤخذ في الإعتبار، أننا حين نتحدث عن هذه المواقف التي يتخذها مكتب الإرشاد، فإننا لا نقصد أعيانها، بل نقصد إلى دلالتها على ما وراءها من أيديولوجية، أو بدعة، بالتعبير الشرعيّ. فهؤلاء لا يتورعون عن أيّ فعلٍ أو قولٍ أو صفقة تضمن لهم التربع على كراسي البرلمان ولجانه، سواءً كان ذلك موافقاً للسنة أو مخالفاً لها، كأن فعلهم هو السنة، لا أنه يحب أن يتبعها! وهذا القول لا مبالغة فيه، أشهد الله على ذلك. الأمر هنا إذا ليس أمر قرارات فردية أو تصريحات شخصيةن لكنه إتجاه عامٌ في النظر والمرجعيات. وهؤلاء يتخذون من عقولهم، التي تقبع من ورائها أهواءهم، مرجعية عليا، تتخطى كل المرجعيات. ولهذا السبب، لا تجد، على الإطلاق، تبريراً شرعياً واحداً يصدر عن أحدهم، يَدعم قولاً أو يؤصل قراراً. وما يثير الحزن أن أتباعهم من عوام الإخوان، لا يكادون يلحظون هذا الأمر، بله أن يستريبهم ويثير تساؤلاتهم. فالأتباع قد سلموا القياد تماماً لهؤلاء الجالسين بها يسمى مكتب الإرشاد، الذي يسيطر على الحزب والجهاعة.

حقيقة أنّ مكتب الإرشاد قد تَبنى صَفقة «كامب سليهان» لم تعد تستدعى دليلاً، بل قد أكّد صِحّتها كلّ تصرف قام به، وكل قولٍ صَرّح به، أيّ من قياداتهم، منذ منتصف فبراير الماضى إلى اليوم، بلا استثناء. وهو ما يجعلهم شركاء، في تقديرى في جريمة الخيانة العظمى لهذا الوطن، ومحاولتهم أن يقيموا دولة داخل الدولة، ويجندون الشباب الغافل دعامة لهذه الدولة الإخوانية، تماماً كما يحاوله القبط في مصر. بل إن التشابه بينهما من دواعي العجب والتساؤل. ولو قارنا موقف محمد بديع بموقف نظير جيد (واسمه الحركي شنودة)، لوجدنا أن نظير لم يصرح برفض دعم مرشح إسلاميّ كما فعل أخاه في العقيدة بديع (وهي أخوّة صرّح بها محمد مرسى، نائباً عن مكتب الإرشاد). وقد رأينا تميّزهم عن بديع (وهي أخوّة صرّح بها محمد مرسى، نائباً عن مكتب الإرشاد). وقد رأينا تميّزهم عن

أبناء الشعب في مواقفهم في التحرير طوال أحداثه، وكأنهم من شعبٍ غير الشعب، وكأنهم طينة من غير طينته! وهو ذلك الإحساس بالتميز الزائف الذي يُنمّيه في نفوسهم مكتب إرشادهم، وما هو بإرشاد، يشهد الله، إلا كما أرشد فرعون قومه «مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ » عامر ٢٩.

كل توجه عقديّ تتبناه هذه الجهاعة، إن كان لها توجه عقديّ، وكل تصرفٍ يقوم بها مكتب إرشادهم، يدل على أنهم قد تبنّوا سياسة المحافظة على أسّ النظام السابق، وهو السيطرة العسكرية، مع تغيير الأوجُه القائمة على ذلك، ليس إلا. إنها استبدل أعضاء الإخوان بأعضاء الحزب الوطنيّ. ولا يجدى نفعاً أن نقول أنّ أعضاء الإخوان أفضل من أعضاء الحزب الوطنيّ، إذ الأمر يتعلق بخُطورة أن يعتمد نُواب البرلمان على دعم تجمع معين، فإننا كها نرى أن هذا قد أدى إلى انسياق البرلمان وراء قيادتهم الحقيقية التي تملى عليهم تصرفاتهم، ومن ثم، دَعم خيانة العَسكر لمِصر وشَعبها.



#### تذكير وإيضاح .. في حقيقة دعوتنا ٢٠١٢-٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الظاهر أن كثيرا من الخلط قد تطرق إلى حقيقة ما أقول، وإلى الفهم عنى فيها أدعو اليه. وهذا أمر عادي حدث مع كافة من امتطى قلماً للدفاع عن قضية، أو نصر مذهب أو دين. فطبيعة الحوار المكتوب تملى غبشاً في الفهم وضبابية في إيصال المعنى. هذا إلى جانب ما هو مترسبٌ في أذهان البعض من تصوراتٍ عن أشخاص بعينهم، أو إتجاهات بذاتها. ومن هنا وجبت الإعادة، كرة وكرات، حتى لا تتوه الحقائق بين السطور.

نحن لا ندعو إلى عنف أو قتلٍ أو تخريب. نحن لا نرى العنف وسيلة إلى تحقيق ما نريده لهذا البلد المسلم. وقد كان هذا موقف الكاتب منذ أحداث ما قبل السادات، كتبتها ودونتها ورددت على من تبناها من أبناء الجهاعة الإسلامية في حينها، بعد تمعنٍ في حالة مصر الخاصة بكبيعة شعبها وجغرافيته البيئية والنفسية. لكن هذا لا يعنى أننا نستبدل إثها بإثم، ديموقراطية بحرج وفتن. من قال هذا؟ نحن نرى أنّ الحلّ المشروع في حالتنا هذه هو إستمرار الزخم الشعبيّ الذي أثبت أنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق أيّ تغيير حقيقيّ على الأرض، والذي اطرحه الإخوان، بعد أن صار البرلمان في أيديهم، وبعد أن فشلوا في ثهانين عاماً أن يصلوا اليه إلا بهذا الزخم الشعبيّ.

الفارق بيننا وبين الإخوان هو أن سقف المطلب الشرعيّ لنا أعلى بكثير جداً من سقف مطلبهم الشرعيّ، إن كان لهم مطلب شرعيّ لا مطمح سلطويّ. كها أن الوسيلة التي يتخذونها هي بحدّ ذاتها مخالفة لدين الله بإجماع من عنده علم بدين الإسلام. ونحن إذ نؤمن بأن الله تعبدنا بالوسائل كها تعبدنا بالمقاصد، فإننا نرفض هذه الوسيلة الديموقراطية التي تكرس مشرعاً غير الله سبحانه.

نحن لا نُكفّر مسلماً بذنب اقترفه، أيا كان هذا الذنب، إلا إن استحله، إلا من وقع في كُفر أكبر لما فيه من الله بُرهان. لكن أنْ يُحِلّ أحدٌ التحاكم إلى غير شريعة الله، أو أنه يمكن

الرجوع الي مبادئها العامة دون أحكامها التفصيلية، أو أن تكون مصدراً اساسياً، وليس وحيداً لترشيع الأمة، هو خرق لجناب التوحيد، بلا خلافٍ من أئمة العلم، لا أئمة البرلمان، وعليكم الرجوع إلى ما دَوِّن العلماء في هذا الباب، وقد أجملتُ الكثير منها في كتاب «فتنة أدعياء السلفية وإنحرافاتهم»، في الباب الرابع منه.

نحن لم نقل بتكفير الإخوان على الإطلاق، لا أفرادا ولا جماعة، بل إننا قررنا، ولا زلنا فقرر حكمهم في الشرع كجهاعة، أنهم فرقة بدعية وقعت في بدعة مغلظة. وقد قررنا ذلك في كتابنا «حقيقة الإيهان» تفصيلاً مشفوعاً بالأدلة، كها بيناه في العديد من مقالاتنا مختصراً ومطولاً، فليرجع اليها في موضعها من يشاء. أماعن أفرادها، فيعامل كلّ بها يصدر عنه شخصاً، فالعريان أو مرسى أو بديع، قد صدرت منهم أقوالُ تدل على عقيدة فيها فسادٌ وإنحرافٌ عن الإسلام، غالباً ما نشأ من صوفية مختلطة بالإرجاء. بينكا الشيخ الفاضل وجدى غنيم ليس مثل هؤلاء، ديناً ولا تصوراً، ولا يشينه إلا إصراره على نسبة نفسه إلى هذا التيار البدعيّ.

نحن نفرق بين ثلاثة درجات في جماعة الإخوان، القيادات الإخوانية ذات المصالح، وهم من أصّل البدعة، ودعا لها، وأيّدها ونشرها، وأتباع الإخوان، من قياداتهم الوسطى التي تؤمن بمذهبهم وتدعو له بفهم عام مجمل دون معرفة بالتفاصيل، وبين منسبيهم ممن لا علم لهم بأية تفاصيل إلا محبتهم لهذه الجهاعة وإعتقادهم أنهم على دين صحيح سنيّ. فهذه الطبقة الثالثة لا مشاحة فيها وهم منقادون يجب الرأفة بهم ودعوتهم إلى الحق. أما الطبقتان الثانية والأولى فهؤلاء يجب أن يعاملوا معاملة أهل البدعة بها يليق ببدعتهم، التي يحاول، ويحاول محبيهم على غير الحق أن يصورها سياسة وحنكة وفهم بالواقع، ونسوا أنهم أخفقوا في فهم الواقع وتحقيق أي مكسب فيه إلا ما أتى لهم بغتة من الثورة التي يرفضون لإتمامها اليوم بالخلاص من العسكر، بعد أن وصلت طبقتهم الأولى إلى هدفها النهائي بالتربع في البرلمان.

نحن لا نريد بمصر هَرَجاً وقتلاً وتخريباً، فإن ذلك مناقض لمقاصد الشريعة وأحكامها على السواء، بل نريد لها استقراراً يهيئ التقدم والإزدهار، وأن تأخذ بلادنا موقعها الطبيعيّ الذي فقدته بعوامل الخيانة والكفر. لكن الإستقرار الذي ننشده هو استقرار مخالف تمام

المخالفة في قواعده وأسسه عن الإستقرار الذي يدعو اليه العسكر، ويعضّده الإخوان، وبقية دُعاة الديموقراطية في مصر، وداعميها، وهم للأسف كثير ممن كفر بها من قبل! الإستقرار الذي ننشده استقرار على منهج الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لا استقرار على أسس تشريعية مخلطة، ترسّخ مبادئ الكفر، وتزيّنها في أعين الناس بتلك المصطلحات الموقمة كالديموقراطية، وتؤسس لإسلام مُتأكرك لا حرام فيه ولا ممنوع، إلا الخروج على الحكم الجبريّ، سواءً العسكريّ أو الديموقراطي المفروض على المسلمين.

الأمر هو أمر أولويات يفرضها الشرع على من التزم به، وأمر ثوابت لا يتخطّاها مُسلم، تتوفر لديه القدرة والإرادة. وقد تخطت تلك الجهاعات التي تُحسب على الإتجاه الإسلامي هذه الثوابت وتَجاوزت تلك الأولويات، بلا شكّ. لا ينكر ذلك إلا متعصب. وهو حصيلة تصرفات الإخوان والسلفيين البرلمانيين منذ فبرايي الماضي، على تفاوت بيتها في درجة العمالة لمجلس العسكر، والولاء للديموقراطية، بين الإخوان الذين يتخذونها ديناً، وبين السلفيين الذين لا يعروفون رأسهم من قدميهم في هذا الشأن.

نحن، على العكس من ذلك، نعرف ما يمليه الشرع، وما تُحَتَّمُه الأدلة، أولاً بأول. لا تتلاعب بنا عقولنا، ولا تتقاذفنا أمواج الغرب العالية العاتية، لا نتخوف منها، ولا نحسب لها حساباً أكبر مما نحسب لربّ العالمين، لعنة الله على من سوى بينها.

ولهذا نقف من هؤلاء موقفاً نحتسبه عند الله، غير مبالين بها يقذفنا به القاذفون من دعاوى تكفير وتطرف وعدوان، وعلى من يقول بهذا الدليل، فقد مهدنا أدلتنا بها يزيد ويفيض، وما علينا إلا إقامة الحجة، لا إفهامها، فالفهم أمرٌ يؤتيه الله من يشاء.

### ماذا خُسر الإخوان .. بالسقوط في الميدان! ٢٠١٢-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى إن كان الإخوان على عِلم بها خسروا في موقفهم هذا من الثورة، ومن الشعب، ومن الميدان، ومن الشريعة، ومن مصر كلها؟

سمعنا أنّ الإخوان، جماعة حصيفة سياسية من الدرجة الأولى، تحسب خطواتها، وتضْبط حسابات مَكاسبها وخسارتها. فهل يا ترى هذا ما آلت اليه حساباتهم، وانتهت إليه سياستهم؟

- \* هل كان في حسابات أهل السياسة والحَصافة أن يهتف الشَعب بسقوطهم، هم والعسكر في يوم واحد؟
  - \* هل كان في حساباتهم أن ترتفع الأحذية في وجوه منتسبيهم في الشارع المصري؟
    - \* هل كان في من تصوّراتهم أن يقنت عليهم إمام التحرير في صلاة العصر؟

ما الذي كان في مخُيلة مُشير الإخوان، ومجَلس إرشادهم، حين تصوروا أنّ إنتخاب نسبة من أبناء الشعب لمثليهم تعنى بالضرورة تسليم رقابهم ومستقبلهم ودينهم لهؤلاء السياسيين المتلاعبين المالئين للسطة العسكرية؟ خلطوا في هذا بين أفراد الشعب الذين رأوا أن من تحدث باسم الله، لا بد أن يكون ناصراً لشرعه، مخلصاً لدينه، وبين أفراد جماعتهم، الذين هم ساعون للأوامر، تباعون لقادتهم، على مذهب «ياله من ببغاء & عقله في أذنيه».

أظنّ، مُشير الإخوان، ومجلسه، أنّ فِعلَتَهُم التي فَعَلوها في «كامب سليهان»، وهم مُعتدون، سَتُخيِّل على كُلِّ أبناء مصر، ودعاتها، وأن لن يكشف جُرمها أحدٌ ؟ لا والله، بل لا زال في مصر قومٌ يَتَوسّمون، يعرفون الحقّ بدلالاته، ويعرفون الباطل بهَلهَلاته وضَلالاته. كشفنا صَفقتهم مما تعلّمنا في مصطلح الحديث والأصول، من أن الإجتماع له

قوة أكبر من مجموع أفرادها، وأن إقتران الأدلة يقويها وإن ضعفت آحادها، وأن التواتر في إستقراء معنى يجعله يصل إلى درجة القاعدة الكلية العامة، التي لا يمكن معارضتها، ولو بنص جزئي، وهو محل قوة التواتر وحجية الإجماع. قد استقرأنا قرائن لا تحصى على هذه الصفقة، بها يجعل حقيقتها آكدُ حتى من أن يعترف بها أحد أفرادهم. لكن من أين يتأتى لهؤلاء بعلم شرعيّ؟

أيظن هؤلاء، أنّ من يخرج ضدهم اليوم هم العلمانيون؟ لا والله، بل هم أفراد الشّعب الذين شَعروا بالخِيانة، خَاصّة أهالي الشهداء، من ناحية، وأولئك الإسلاميون ممن لا ينتمى إلى تَجمّعِهم، وما أكثرهم في الشّارع المِصريّ، من ناحية أخرى.

لقد خسر الإخوان، بتصرفاتهم الأخيرة، أضعاف ما خسروا من قبل. بل أحسبهم قد غَلقوا أبواب الإنتساب لجهاعتهم بأيديهم، وانحصر مؤيدوهم فيمن انتسب اليهم قديها، إذ قد جَفّ المنبع، إلا أن يتحركوا من خلال الإغراءات المادية، بعد أن يستولوا على الإقتصاد المصري من خلال «شاطرهم» ورَبْعِه، ثم يستخدمون خُدامهم من أبناء تَجمعهم، تماما كها كان يفعل الحزب الوطنيّ.

خسر الإخوان الثقة التي أو لاها لهم أفراد الشعب، من غير المنتمين لهم، أسرع مما كان في خيال أحد، إذ لم يأخذ الأمر إلا أسبوعا أو اثنين، حتى انكشف أمرهم، ورُفعت الأحذية في وجوههم، ودَعا الناسُ الله عليهم، وسَبّتُهُم الدَهماء، فياله من سقوط سريع مريع، كأنهم جُلمودُ صَخرِ حَطّه السّيلُ من عَل!

لكن هل تأثر هؤلاء القوم بها لحقهم من خُسران؟ لا أظن. فكها عرفنا عنهم، هم قد ربحوا في ميزان أنفسهم، إذ الرابح هو من وصل إلى هدفه، لا إلى أهداف الآخرين، وهُم، من هذه الناحية، قد أفلحوا في الوصول إلى البرلمان، رئاسة ولجانا فرعية، وأغلبية نيابية، فكيف بالله عليكم يقال أنهم خاسرون؟ إلا من وجهة نظر الشعب المخدوع، ثم أولئك الإسلاميين المثاليين، الذين يريدون أن يَنْفُذَ حكم الله في الأرض، وأن يكون التشريع حقٌ لله وحده.

خسر الإخوان، وانكشف مكرهم، وظهر عوارهم، وقد ثاب الكثير من الناس، بعد تلك الإنتخابات التي أذهلت الناس عن الخروج إلى الشوارع ضد العسكر، إلى ما فرطوا فيه، إذ قد وقع الناس في التفريط مرتين، مرة حين تركوا الطريق الحقيقي للتغيير، عبر التظاهرات المسالمة والتجمعات الشعبية، ومرة أخرى حين انتخبوا من ليس بثقة، فعادوا إلى مربع الصفر مرة أخرى.

إن التغيير لن يحدث إلا كما حدث أول مرة، ثورة حقيقية عارمة، تسالم من يسالمها، ضد مكر العسكر، ومكر قيادة الإخوان المالئين لهم. أما تلك المحاورات والمداورات التي تجرى تحت قبة ذلك البرلمان، فإني أكاد أسمع المُشير المُرشِد «محمد بديع الطنطاوى»، يداعب من حوله ضَاحِكاً «خليهم يتسلوا ...»!



## هل أصبحت مصر كلها فلولاً! ٢٠١٢-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأحداثِ التي تجرى اليوم على أرض مصر، مُتوقعة، غير مُستغربة.

شهورٌ طويلة من الغيظ المكظوم، والحِنق المكتوم. شهورٌ طويلة من الإهانات المُتكررة لضمير هذا الشعب، والعبث بثورته، والضَحك على «ذقونه». مئاتٌ من القتلى الأبرياء والجرحى والمسحولين، بلا ذنبٍ ولا جريرة، بينها المجرمون المذنبون يتمتعون بأقصى درجات الراحة والرّغد، في العيش والعلاج، وحق التآمر والتخريب.

ثم تأتى الطّامة الكبرى، ويُقتل أربعة وسبعون مواطناً بريئاً في حادثٍ مدبر تواطأت فيه الداخلية، ممثلة في قياداتها العميلة للنظام السابق، مع البلطجية القتلة، الذين تستأجرهم منذ سنين للتزوير والإرهاب.

ثم يراد بالشعب أن يضْبَط نفسه، وأن يكون مُتحضّراً، وأن يكون وطنياً، وأن لا يرتكب خطاً ولا يعتدي على أحد!

كيف بالله عليكم يمكن أن يحدث هذا، إلا في عالم المثاليات والأحلام، المغرضة لا الشريفة؟

نعم، المؤامرات العينية التي عانى الشعب منها كلها، هي من عمل الفلول، ومن صناعة حكومة طرة، ونزيل المستشفى الدوليّ، بتمويل من سوزان الحيزبون، وبالتعاون مع الداخلية. هذا ما لا شك فيه. لكن من صَنعَ التآمرات القانونية وعيّن ملفقيها؟ هل نسينا يحي الجمل وعلى السلميّ والعيسوى؟ هل تغافلنا عن أحمد الطيب، الذي صُنع له قانوناً خاصاً، يبقيه في مَشيخة الأزهر مدى حياتِه التعيسة؟ من الذي ترك على جمعة، طباخ الفتاوى، في موقعه يُزَيّف و يُحِرّف؟

لكن يد الجناية ليست فقط من اعْتدتْ، بل يد الجناية هي من سَهّلت ومَهّدت. هي يد من قدّر ودبر، ثم أعرض واستكبر، وقال أن هذا إلا فعلَ فلولٍ يُؤثر.

- \* يد من دبّر أن تقبع حكومة طرة كلها معا في مكان واحدٍ، ليسهل لها العمل متناغمة متعاضدة على الأذى والجرم.
  - \* يد من رفض وضْع المخلوع في مكانه الطبيعي من السّجن الحقيقيّ.
- \* يد من ترك الحيزبون تتحرك داخل البلاد وخارجها، تخطط وتمول لقتل شعب مصر.
- \* يد من رفض أن يزيل عميل المخلوع، النائب العام، ليكون منخلاً يغربل به القضايا، يترك منها ما يشاء ويتهم من يشاء، ويضيع حقوق الناس بلا ضمير ولا دين ولا حسّ، كأنّه من الحلاليف النجسة، مادة ومعنى.
- \* يد من حَاكم هؤلاء الكفرة الطغاة وكأنهم سرقوا قطعة من الأرض أو اعتدوا على رجل بالسَبّ أو الضرب!
- \* يد من ماطل وتواطئ في تسليم السلطة وترك بقايا النظام في أماكنها، بكل وزارة وكل مؤسسة، وعين حكومة عميلة لا قيمة لها، تشرف على إلهاء الشعب بإختلاق الأزمات، لا حَلها.
- \* يد من تواطئ مع قوى سياسية معينة، تسمح له بالبقاء في السلطة عن طريق صِياغة البرلمان، وتسهل له الهروب بجرائمه وبها كسب من ثروات طائلة، عن طريق ما أسموه «الخروج الآمن»! مقابل أن تصل هذه القوى إلى كراسي البرلمان.
- \* يدُّ العسكر، الخونة العملاء، صنّاع اللهو الخفيّ، وأصحاب المصلحة الأولى فيها يحدث اليوم، المسؤولون وحدهم عن قتل هؤلاء الذين لا ذنب لهم ولا جريرة.
- ثم يقال أنّ هؤلاء المتظاهرين الغاضبين الحانقين على الداخلية كلهم من الفلول المتآمرة، التي لا تبغي لمصر أماناً ولا استقراراً!

عبث من العبث، وتضليل وإفتراء. نعم، هناك من عملاء الفلول من يحرّض ويستغل الفرصة، لكن هؤلاء ليسوا هم الشعب كله. ليسوا هم من يعرضون حياتهم لخطر الموت كل لحظة، ليسوا هم يعرضون أبصارهم للضياع، مع كل شبر يتقدمون فيه إلى مبنى الطغاة المتآمرين.

الفلول هم حرق ودمّر، لكنهم ليسوا كل من أحاط بمبنى الداخلية، وأراد أن يحاصرها، ليعرف قاطنيها من يحاصر من، ومن بيده القوة الحقيقية الباطشة.

فكيف بالله عليكم، لا نرى مصاباً واحداً من الفلول، بل كلهم من الشباب المتعلمين، أو من الرجال العاملين. لم نسمع إلا عن فلولياً أو اثنين، أو أربعة فلول قبُض عليهم، لا مصابين ولا مقتولين!

من أحاط بالداخلية، هم الشعب الغاضب الحانق. هم أصحاب الحق الذي ضَاع، والحياة التي فُقِدت، والأعين التي فُقِأت، والعِرض الذي هتك، والمال الذي سُلِب، وإن اختلط بهم من الفلول من تحين فرصة للحرق أو النهب والسلب.

الشعبُ ليس غافلاً عن أن الحَرق والسّلب والتخريب، لا يَخدِم مصلحة ولا يُوصل كلِمة ولا ينصِر قضية. لكنّ ماذا ترك العسكر، صانعي اللهو الخفي ومناصروه لهذا الشعب المسكين، يجعل صبره يمتد وسكوته يطول؟

الشعب المصريّ سيخرج عن بكرة أبيه، رغم تخلف القاعدين من أتباع عملاء «كامب سليمان»، وسيفرض رأيه، وسيضع حدا للمهزلة التي عشناها في السنة الماضية. المهزلة التي جعلتنا مضحكة للأمم، بدلاً من أن نصبح ملهاً لها.

إن كانت هذه الآلاف المؤلفة، المطالبة بحقها، هي من الفلول، فليكن شعب مصر كله إذن من الفلول!

# ما الذي يمكن أن يُقدمه البرلمانيون؟ ٢٠١٢-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كانت الجلسة المشينة التى عقدها المجلس البرلماني، أكبر عار على أحزابه الممثلة في أغلبية من الإخوان والسلفيين. فقد ظهر من الدقيقة الأولى عمالة رئيسه سعد الكتاتنى، الذي يتعامل مع النواب وكأنهم تلاميذ في مدرسة، ينادونه بسيادة الريس ويناديهم باسمهم الأول، كأنه ولي أمرهم! هي هي الديكتاتورية المزروعة في دم هؤلاء المترأسون. ثم إذا به يتجاهل الطلبات التي تقدم بها أعضاء من النواب بغرض نقل السلطة، واعنى بها السيناريو المدبر مسبقا مع عريانهم على أن يُضحوا بوزير الداخلية، لصرف النظر عن المجرم الحقيقي، مجلس العسكر.

من ناحية، العمالة تزكم الأنوف، فحزب الحرية والعدالة الإخوانيّ، تدفع اليوم ثمن صفقتها، وتدمر ثقة الناس بها، وتدفع بولاءها وولاء أتباعها لمن لا يستحق الولاء، العسكر والنظام الكافر الحالي. وهذه العمالة هي السمة الغالبة على تصورات وقرارات رئاسة البرلمان، ومطالب أعضاء ذلك الحزب. هذا الموقف، يأخذ بالإتجاه الإسلاميّ كله إلى الحضيض، وإلى فقد الثقة حتى في دين الله، الذي يربط البسطاء من الناس بينه وبين موقف هؤلاء المتآمرين.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا البرلمان، كما اعترف عدد من نوابه بالفعل، بل وظهر من ضعف ادائه، أنه لا قيمة له على الإطلاق، إذ لا صلاحية له على أية سلطة تنفيذية على الأرض، لا في سحب سلطة ولا في محاكمة مسؤول ولا حتى في محاسبته. وقد كان نتيجة ذلك أن انشغلت أجهزة البرلمان في إيجاد مخرج قانوني لمحاسبة وزير الداخلية! بينها الناس يقتلون في الشوارع. هذا ما حذرنا منه من قبل. عَنجَهية الإخوان وإعتقادهم أنهم يحكمون الشارع، وأنهم أغلبية تستطيع توجيه الشارع. وهذا التصور عمى عن حقيقة طبيعة الغالبية التي حصل عليها ذلك الحزب. فهي، كما ذكرنا، غالبية مشروطة، إن ساير

۷۲۸

الإخوان الشعب، فبها ونعمت، وإن خانوها، فلا كرامة لهم ولا ثقة بهم. فشل الإخوان في إدراك الفرق بين أعضاء جماعتهم الملتزمون بعمى التقليد، وبين أبناء الشارع الذي أعطاهم فرصة أن يعملوا بمقتضى دعواهم أنهم أصحاب دين، لا دنيا. من هنا فإنّ هذا البرلمان قد فشل في كسب ثقة الشعب الذي انتخبه، وسيؤدى هذا إلى إسقاط هذا البرلمان بعد أن تصل الثورة إلى غرضها.

لقد قد مت قيادات الإخوان، الثقة بالعسكر، على الثقة بالله والثقة بالشعب. آثروا أن يعقدوا الصفقة مع الخائنين، على أساس أنهم من بيده الأمر كله، وهو ما ثبت خطؤه وعواره وخساسته. ثم لا يزالوا يحافظون إلى اليوم على صفقتهم، دون أن يفتح الله عليهم بالفهم وتقدير الأمور على حقيقتها.

البرلمان، في الوقت الحاليّ، غيرُ قادرٍ على أن يُقدّم أيّ حلّ، أو أنْ يُشارِك على أي مُستوى فيها يَجرى على الأرض. والسّبب أنه قد وُلد سِفاحاً خداجاً، فشَرعية الصّفقة مع العَسكر تجعل مولده سفاحاً، وسلبه صلاحياته تجعله خداجاً. وكيانٌ بهذه المواصفات، لا بقاء له ولا غرض. هذا خلاف الطريقة الإخوانية التي تَعتمد التّآمُر والخيانة والصَفقات كوسيلة للوصول إلى الحكم، مما يَسلبها أي علاقة بالإسلام ومنهجه.

لقد وجهنا منذ اليوم الأول إلى ضرورة التريّث في موضوع الإشتراك في الإنتخابات البرلمانية، أو إنشاء أحزابٍ في ظل النظام الضبابيّ، ووافقنا على الإشتراك في الإستفتاء من حيث إنه لا علاقة له بتشريع، بل هو إبداء توجّه بنعم أو لا. وبررنا ذلك وقتها بحدوث فجوة في النظام التشريعيّ القائم وقتها، تسمح بهذا القدر من أبداءالرأي، إذ ليس هذا من قبيل المشاركة إلا عند من تنطع في القول، وناظرنا في هذا القدر أبو مريم الجريتلي وأبو منذر الشنقيطي. ولم نتخذ أبداً موقفاً يساند برلماناً أو يوافق على إنشاء حزبٍ حتى تتضح الصورة. لكن العسكر سرعان ما عد اليهم توازنهم، وفتتوا النصر الشعبيّ، إلى خطوات على الثورة، التي أسميناها إنتفاضة، حسب ما ترتب عليها من نتائج على الأرض. وكشفنا في وقتٍ مبكر صفقة «كامب سليان». وهاجمنا بكل قوةٍ عمالة مشايخ السلفية،

المتلونين والخائنين منهم، والمبتدعة الجاهلين منهم، الذين خرجوا اليوم ليستكملوا شواهد جهلهم بقول أن «القاتل والمقتول في النار»، ولم يعلم هؤلاء المغفلون أنّ أبناء مصر كانوا في مبارة كرة لا ساحة قتال، لكن ما تفعل في أهل البدعة وفي شياطينها!

البرلمان، لن يقدم حلا، لسببين رئيسين، أولهما أن الأغلبية الإخوانية فيه متواطئة مع العسكر، ونواب السلفية فيه متواطئة مع مشايخها، الموالين عقدياً للعسكر، الثاني أنه بمؤسسة بلا صلاحياتٍ أصلاً. وهما جناحا السقوط، الخيانة والضعف.

يجب أن يسقط هذا البرلمان. يجب أن يقوم أبناء الشعب، ومنهم المخلصون من منتسبى الجهاعات، من زالت عن عينيه غهامة التقليد الأعمى لمشايخ السوء والبدعة كأعضاء تلك الجمعية الكرتوينة التي تضم عبد المقصود والحويني وحسان وبقية الشلة الفضائية، أو مشير الإخوان محمد بديع، وعصابته المهالئة للعسكر، فيقوموا بالتجمع الشعبيّ وإستمرار التظاهر لحين إسقاط مجلس العسكر، البديل لمبارك، والحامي له ولنظامه، و من ثم انتخاب برلمان جديد، لا يكون لمكتب الإرهاب الإخوانيّ محل فيه.



### مشروعية بقاء جماعة الإخوان. في ظل دولة الإسلام ٢٠١٢-٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدولة في مصر الآن، من وجهة نظر الإخوان، هي دولة إسلامية ١٠٠٪. فالشرع يكفى منه تطبيق المبادئ العامة الكلية، التي هي مفاهيم أكثر منها أي شئ آخر، كالحرية والعدل والمساواة. كما أن الإخوان اليوم في البرلمان، مسيطرون على أغلبية، إن لم تكن مطلقة، ولكنها مريحة، كافية لتمرير ما يريدون، وقمع المعارضة.، خاصة ومنهم رئيس المجلس الذي ظهر أنه يعمل بطريقة فتحى سرور، أو ناظر المدرسة الإبتدائية على أحسن تقدير.

إن وجود جماعة تحمل أهداف الإخوان، في ظل هذه الدولة الإسلامية الإخوانية، القائمة بالفعل، لم يعد له مبرراً على الإطلاق. فالدعوة إلى الإسلام كدين ودولة قد تحقق بالفعل. وقد قامت مؤسسة تشريعية هي البرلمان الممثل للشعب كله، لا لطائفة منه، بتوجيه مسار الدولة، وضهان مشروعيتها، والحرص على ثوابتها.

لكن وجود جماعة، خارج هذا الإطار التَشريعيّ، تكون وصية على هذه الأغلبية، توجهها وترشدها، أمر في غاية الخطورة، شرعاً ووضعاً. فالشرع لا يسمح بوجود حكومة مركزية موازية، إلا أن تكون مجلس شورى يجمع العلماء من الأمة، وهو، بهذا التوصيف، أبعد ما يكون من مكتب إرشاد الإخوان، إذ إن هؤلاء لا يزيدون عن عوام المسلمين كثيراً بالمقياس ما يكون من مكتب إرشاد الإخوان، إذ إن هؤلاء لا يزيدون عن عوام المسلمين كثيراً بالمقياس الشرعيّ. وهم لا يمثلون مجلساً شرعياً بأي مقياس في حقيقة الأمر. فيعود هذا الوضع إلى مجرد سيطرة مجموعة من العوام على مقدرات الدولة، وتوجيه سياساتها. وهي صورة أقرب ما تكون من الصورة السابقة للحزب الوطنيّ ومكتب سياساته، الذي استبدل اليوم بحزب الحرية والعدالة ومكتب الإرشاد الإخوانيّ. وهو أمر ممنوع عقلاً ووضعاً كذلك، إذ فيه تعدد الولاءات، وصناعة القرارات خارج الإطار التشريعيّ المُنتخب، بالصيغة الديموقراطية التي يتحاكم اليها هؤلاء. وفي هذا ما فيه من سقوط دعوى الديموقراطية قلباً وقالباً.

في ظل دولة الإسلام، تتغير الديناميكية الدعوية إلى شكل آخر من أشكالها. فيحرم أن تكون هناك كيانات جماعية تتحدث في سياسة أو تنتسب لها أحزاب. فإن في ذلك إضعافً

للحكومة المركزية، وتوزيع الولاءات، وإتمام الصفقات، كما رأينا على أرض الواقع. ويبقى قيام جمعياتٍ خيرية، وأو دعوية مفتوحٌ أمام الجميع، على شكل جمعيات للحسبة أو للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومثل ذلك من أغراض.

الإشكال أنّ الجهاعة، بطبيعة تركيبها الحاليّ الذي يقوم على تنظيم مواز للدولة، هي مناهضة للدولة القائمة، وهادمة لمشروعيتها، ومن ثم فإنّ وجود مثل هذه الجهاعة، في ظلّ الظروف القائمة، أن يُفكّك مكتب الإرشاد، ومثله أي جماعة أخرى تعمل بنفس الأسلوب، وأن يعاد النظر في أسس قيام تجمعات، بحيث أن لا تنعكس تصرفاتها على القرارات العليا للدولة المسلمة.

هذا إن أخذنا بالتصور الإخوانيّ عن هويّة الدولة المصرية الآن، وعلى أساس المَذهب الديموقراطيّ الذي يدينون به. وهو أساسٌ وتصورٌ لا نوافقها عليه. لكننا نحاكم هؤلاء إلى تصوراتهم ودينهم الذي ينشرونه بين الناس. فهم يفترضون أن الدولة إسلامية بالفعل، وأن المذهب الديموقراطيّ عامل وفاعلّ وناجِحٍ من ناحية، حين يتعلق الأمر بشرعيتهم البرلمانية، ثم هم يعتبرونها غير إسلامية، تحتاج إلى تنظيات موازية وتوجيهات موازية، لا تعترف للبرلمان بقدرته وحده على تسيير شؤون البلاد، من ناحية أخرى، حين يتعلق الأمر بمشروعية وجودها كجاعة لها كوادرها ومكاتب سياساتها وميليشياتها، التي توجه الدولة وتدعو إلى إقامتها على أسس معينة نابعة من تصوراتها الخاصة.

والحق، أنه يجب تفكيك هذه الجهاعة، وتحويلها إلى جمعية خيرية، إذ لا تصلح عقائدها وتصوراتها لأمرٍ بمعروف ولا نهيّ عن منكرٍ، ولا حسبة. كيف وهم يرون حل السياحة والعري على الشواطئ وبيع الخمور في الفنادق، والموسيقى «الهادفة!»، كموسيقى عهار الشريعي، والفن الهادف الذي يمثله محمود ياسين! ويرون تساوى المسلمين والنصارى في العقيدة وأن قبط مصر لا يقولون بالتثليث! وأن المرأة والقبطبي يحق أن تعقد لهما البيعة الكبرى! وكافة ما يجعلهم جماعة سياسية ليبرالية لا جماعة إسلامية. لكنها، والحق يقال، جماعة تستطيع تقديم خدمات خيرية عديدة، فلا يجب أن يكون لها كيانٌ يسمح بأكثر من ذلك بحال من الأحوال.

#### ماذا يراد بمصر ٥٠ وماذا يراد لها؟ ٢٠١٢-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

شتانٌ بين ما يراد بمصر، وما يراد لها. اجتمعت قوى الشر كلها لتخطيط ما يراد بها، من فوضى وتخريب وانهيار. واجتمعت قوى الخير كلها تريد لها التحرر والتقدم والعدالة، وبكلمة جامعة، الإسلام، كما أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم.

اللاعبون ضد مصير مصر، وضد شعبها وضد مصالحها، هم نفسهم من تلاعب ببلادنا منذ ستين عاماً، العَسكر، لا غيرهم. ونحن إذ نحصر ذلك الخراب والتخريب في العسكر، فإننا نذكّر أن مبارك والعادليّ وطواقمها من العسكر لا يزالا، هم والطنطاوى وعَنان وشلة المجرمين من حولهم، يدٌ واحدة على مصر.

هؤلاء القتلة السفاحون، الذين باعوا البلاد، ونهبوا ثرواتها وسَجَنوا شرفاءها، هم من لا يزال يتآمر على أمنها واستقرارها وحريتها وثورتها، ما بين أولئك القابعين في منتدى طرة والمستشفى الدولي، وما بين القابعين في وزارة الدفاع، على مائدة مجلس العسكر.

التآمر مستمر، تحت شعار، نحن أو الفوضى. الذي أطلقه المخلوع عشية خلعه. والتي لا نزال نشاهد مصداقها كلّ يوم، وعلى كل ساحة، في كل أنحاء مصر، بعمل منه وعصابته، وبتفويضٍ من العسكر، ودعم الداخلية.

لكن قد يقال، وما هي مصلحة العسكر في نشر الفوضى والفساد والدمار، إلا تشويه صورته؟ والحق أنّ هذه الفوضى هي الأمثل لمجرمي العسكر، إذ تطيل أمد سيطرتهم على الحكم، وتخيف البسطاء من الناس من أن يطالب بتركهم للسلطة، وتمكنهم من صَرف انتباه الناس عن موضع الدستور، والرئاسة، فيمرّروا ما يريدون دون حرج، ولو ظاهرٍ. ثم، قبل هذا كله، هم يدينون بالولاء للمخلوع، فلابد أن يفعلوا ما بالوسع لإنقاذه من أية تطوراتٍ قد يأتي بها من هم من غير المتواطئين معهم في البرلمان، ولو أحرقت مصر بكاملها.

أما عن هذه الأزمة الحالية التي يقال إنها نشبت بين العسكر وبين الأمريكان، فتفسيرها أنّ أمريكا، قد وجدت بالفعل حلفاءها الجدد في الإخوان، ولم يعد الموالون للمخلوع، من عسكر أو غيرهم، يقدم أية مصلحة لسياساتهم، بل من المصلحة أن يظهروا أنهم داعمين للحرية والديموقراطية ومؤسساتها. كما أنّ العسكر يريد أن يثبت للإدارة الأمريكية أنهم لا يزالون هم من يدير دفة الأمور في مصر. فهي أزمة مفتعلة أولاً وأخيراً.

وإلى جانب العسكر، تقف القوى المُتواطئة، التي رفعت علم الإستسلام، منذ اللحظة الأولى، وهي القوة التي تدخل تحت جناح جماعة الإخوان، ممثلاً في مكتب إرشادها.

وهذه القوى، قد تبنت سياسة مهادنة النظم طوال تاريخها الحديث، بعد الخمسينيات على الأقل. وما كان ابتلاؤها طوال هذه الفترة إلا امتداداً لما حدث من خروجها على مقتضى اتفاقها مع عبد الناصر، فشرّد بهم يومها، ثم أصبحت عادة من حكم من بعده، أن يضرب الإخوان، يخيف بهم غيرهم، لا أكثر ولا أقل، لا لمقاومة منهم لأي حكم على الأرض.

والظاهر أنهم اعتقدوا أن عدم مطاوعة العسكر، كان هو سبب محنتهم مع عبد الناصر، لا أنه ابتلاء من الله سبحانه، فاستكانوا وانبطحوا بالكامل، حين لوّح لهم عمر اسهاعيل، أن هذه فرصتكم التي لن تتكرر، ثم ما كان ما كان من صفقة «كامب سليهان».

كل هؤلاء أرادوا بمصر شراً مَاحقاً، وضرراً مُردياً، إما مباشرة كها أراد بها العسكر، أو تهاوناً وتواطئا كها أراد بها الإخوان، مهها حاول المتواطئون أن يزينوا فعلهم وأن ينسبوا أنفسهم إلى الحكمة والتريث والتثبت. وقد رأينا تريث الإخوان وحكمتهم على مدى ستة عقود فشلوا فيها فشلاً تاماً في أن يقتلعوا الطغاة، ثم اقتلعت الثورة رأس الحية في ثهانية عشر يوماً، ثم إذا بهم يقولون «نحن اليوم في البرلمان، فلا داعي للثورة بعد» وهم يعلمون أنه برلمان صورى لا قيمة له على وجه الإطلاق واليقين، لكنها الصفقة، لعن الله من أبرمها.

أمّا ما يراد لمصر من خير وعَدل، فهو تصوّر ومنهج وعقيدة، يتبنّاها من تمسّك بكلام الله سبحانه، ورأى أنّ النصر لا يكون بغير ثمنه، وأن ما غير الأمور في مصر لم يكن برلماناً، بل رجالاً وثورة، وأن الصفقة مع الشيطان لن تُدخل أطرافها الجنة. وأنّ الله لم ولن يصلح عمل المفسدين، وأن ما بُنى على الباطل فهو باطل، وأنّ الله مَوْلى الذين آمنوا، وأن الكافرين الفاسقين أعداء الدين لا مولى لهم، وأنّ الثقة بالله عُنصر النصر ومفتاح الأمان، لا الثقة بالناس ولا بالأمريكان، وأنّ الحكمة في إتباع الشّرع لا التبرى والخجل منه والإستِخفاء به، وأن السّياسة لا تحكم الشّرع، بل الشرع يحكمُها ويوجّهها.

هذا غيضٌ من فيض ما يؤمن به من أراد بمصر خيراً. ولا طريق إلى الخير والأمان إلا بهذا الطريق، لا بغيره. وهؤ لاء الخيرون الصامدون المُجاهدون، منتشرين في ربوع مصر، أكثرهم لا ينتمى لجهاعة، ولم تلوّثه حزبية. فهم مادةُ الحركة الإسلامية الوليدة، التي ستتمخّض عنها هذه الأحداث الجارية في مصر.

يراد بنا أن نتحير ونتساءل:

أتراني وقد طويت حياتي في مِراسٍ، لم أبلغ اليوم رُشدى لكننا مصر تردد، دائماً وأبداً

إننى حرة كسرت قيودى رغم أنف العدا قطّعت قَيدى

#### البرلمان. والبرلمانية المتخاذلة ٢٠١٢-٠٢-٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المحور الأساسيّ الذي ستدور حوله رحى السياسة المصرية في المستقبل القريب، هو ما ترسمه لها السياسة الإخوانية والتصور الإخوانيّ، الذي أصبح، فجأة وبدون مقدمات، ظهيراً للعسكر، وداعاً للنظام، بها فيه الداخلية وأجهزة الأمن، بعد أن شَرّدوا بهم، واعتقلوهم وأهانوهم سنين عدداً، لكن، قاتل الله المنصب، ذاعت كلّ هذه الأفعال، وضاع معها حق الشهداء، وضاعت معها حقوق الشعب كله، بعد أن تمت صفقة هؤلاء مع العسكر، والتي شواهدها أكثر من أن تكون محل تساؤلٍ أو تمحيص.

السياسة الإخوانية، تقوم على أساس أنّ الهوية الإسلامية للدولة المصرية تنحصر في حقيقة أنّ الأغلبية مُسلمة، لكنها لا تتعدى إلى حق التشريع، الذي تُرك مَشاعاً بين كافة المُذاهب والطوائف، والمَصادر والمَرجِعيات. كذلك في محاولة فرض الرؤية الإخوانية، بكل ما فيها من سلبيات عديدة، على السياسة المصرية، في كافة مجالات التطبيق، سواءً الإقتصادية أو الإجتماعية أو الإعلامية. وبإختصار «أخونة» النظام المصريّ.

وفي سبيل هذا الهدف، الذي تحقق منه معظمه، في حسابات المكسب والخسارة الإخوانية، يفعل الإخوان ما يتبدى لهم لإكهال هذه المسيرة، دون مراعاة لشرع ولا وضع ولا حق لقتيل ولا دية لمصاب، ولا كرامة لمواطن. بل هم يخطّطون للحفاظ على الداخلية قائمة، وهم يعلمون أنه لن يتم تطهيرها، ولا إعادة هيكلتها كها يقال. وهم يسارعون بطلب التصويت على قرار السهاح للداخلية بقتل الثوار، قبل أن يصدروا قراراً بشأن ما حدث من مجازر في نوفمبر وديسمبر، وفي يناير مؤخراً. بل لم يتقدم أحد منهم بطلب إقالة النائب العام العميل، لضهان نزاهة النيابة وكفاية أدلتها.

إن هؤلاء قد فقدوالقدرة على الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وإنه من المعلوم في علم الأصول، وفي منطق العقل الراشد، أنّ النظر مآلات الأقوال والأفعال،

تساوى في أهميتها مع إعتبار مقاصدها ونياتها. إي إنه لا يكفى أن نصحح عملا بصحة نية فاعله، قبل أن ننظر في مآل قوله وما يؤدى اليه، فمآله جزء لا يتجزأ من صحته أو بطلانه. وانظر يا رعاك الله، إلى قول هؤلاء السلفيين المرضى بداء الحرفية في الفهم، مآل ما يتقولون به على سنة الحبيب المصطفى، إمام العدل وقاهر الطغاة والجبارين، حيث قد أل اليه تأويلهم بها لا يفهمون من سنته أن وقفوا في صف قتلة الداخلية، وطغاة العسكر! أولئك الذين قتلوا وسرقوا ونهبوا وسحلوا، وحكموا بحكم الجاهلية، عنوة وكفاحاً، ليس إلا لأنهم جالسون على كرسى الحكم. أرأيت، يا رعاك الله، بعد ما يفعلون عن دين الله. والأمر أنهم ينسبونه لدين الله سبحانه! لا والله إن دين الله وسنة رسوله منهم براء. هذا الذي يفعلون لا يليق ولا بدين البوذية، بل إن البوذية قد وقفت لطُغاتها مؤخراً كها حدث في ميدان تيانانمن عام ١٩٨٩.

هذان الفريقان، هما ما ابتلانا الله به، بعد أن ظننا أن عصر الطغاة قد ولى وأدبر. فريقٌ امتهن سياسة الخداع والتلاعب والتآمر والصفقات، وحسبوا أنهم يخدعون الله سبحانه «وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون»البقرة. وفريقٌ ذهب مذهب الصوفية، وإن ادّعوا السّلفية، حين أسلموا عقولهم لمشايخ، ممن ابتدع قولاً أدى إلى نصرة القتلة والمجرمين والطغاة، دون سندٍ من شرعٍ أو أثّارة من عقل. ولو افترضنا أنّ هؤلاء الطّغاة الكافرين بشرع الله، فسقة عاصون، فهل يعنى هذا تأييدهم والدفاع عنه؟ في أي دينٍ هذا؟ خاصة دين الإسلام، الذي أعلى الكرامة والعزة، ورفض العبودية والذلة والخنوع.

الكارثة الكبرى التي حدثت في سياق إضاعة الثورة وإحباطها، والتي خَطَّط لها العسكر، واستخدم فيها الداخلية وأمن الدولة كأداة للسيطرة، هي هذا البرلمان الذي يُستَخدم كأداة لتطويع الشعب الثائر، وتخديره، بصورة برلمانية لا حقيقة لها. البرلمان لا قوة له ولا فاعلية، ولا صَلاحية، وهذا أمرٌ معروف مُعترَفٌ به. ثمّ إنّ هؤلاء النواب، لا يتحدثون عن هذا الشَلل الذي وُلد البرلمان مصاباً به. بل هم فرحون بحضور وزير الداخلية، ويرددون أنها المرة الأولى التي يمثل فيها وزير داخلية أمام البرلمان منذ عقوداً عديدة! وكأن هذا هو منتهى أمل النواب الكرام. ما شاء الله عليكم وعلى مكاسبكم!

والله، إنه لمن دواعى العار أن يكون نواب العلمانية من الكتلة المصرية وغيرها، هم من أنطقهم الله بالحق، وغيبه عن أولئك الذين يدعون الإسلام، ويتحدثون باسمه، ويخدعون الشعب بشعاره. العلمانيون يقفون موقفاً مشرفاً، ويعتصمون لحفظ حقوق الأبرياء، بينها الكتاتني الإخواني يمنعهم من الدخول للمجلس يعتصموا فيه! أي عارٍ عليهم هذا، وأنت ترى الواحد منهم إما يتزين بلحية أكثر من تسعة بوصات، ثم إذا به يتحدث فيقطر كلامه غثاءً من نوع نصرة الداخلية والولاء للعسكر، أو تجده حليقاً نظيفاً قد لمع وجهه من شدة حكّ الموسى عليه، ثم يتحدث بنفس الحديث، لا يستحى أن يطلق على نفسه إسلامي"!

لكن لله جنود لا يزالون، لا تأخذهم في الله لومة لائم، لا يضرّهم من رماهم بالشدة أو القسوة أو التطرف، من منتسبى التيار الإسلاميّ، منهم المهزومين داخلياً، ومنهم من لا تزال بصمة الإخوان مطبوعة عليهم منذ أن انتموا إلى هذا التيار البدعى يوماً. ففتش عن ماضى أحدهم، تعرف لماذا يتفوه بها يتفوه.

إن هؤلاء النواب، من الإخوان والسلفيين، هم الأخطر على الدولة المصرية، وعلى كرامة مواطنيها، وعلى دينها الصحيح، إذ هم الآن أدوات القمع الخفية التي يستخدمها العسكرى لضهان استمراره في السيطرة من وراء الستار، وللحفاظ على الدولة البوليسية التي عانت منها مصر عقوداً، وما على النواب من هذا كله، فهم بالفعل أعضاء في البرلمان، و"خليهم يتسلوا"!



۷۳۸

## هذا قلمي .. على ما فيه من عوج وأمت! ٢٠١٢-٠٢٠٠

وصلنى أن عدد من الإخوة الذين أتشرف بإطلاعهم على ما أدوّن، على ضيق باعى وقلة متاعى، قد ساءهم حدة قلمة وقسوة اسلوبي وعنف تعبيراتى، رغم إعجابهم بمحتواه وتقديرهم لمضمونه. بل وصرح أحدهم ممن أثق فيه، أنّ هذا الأسلوب العنيف، على صحة محتواه، إلا أنه يمنع عددا من الناس أن يستفيد مما قد يكون فيه من نفع أو علم.

وقد أحزننى ذلك كل الحزن، خاصة من أولئك الذين لم يتحدثوا بهذا إلى شخصياً، رغم معرفتنا الوثيقة، ولكن داروا يُصرّحون بهذا بين الناس، مما اعتبرته نقضاً لعرى الصداقة، لا لأن النقد يؤذيني لا والله، بل لأن الرجل يعرفنى أكثر مما يعرف الأخ أخاه، وكان من الأوفق والأقوم أن يناقشنى فيها يراه مخلاً من وجهة نظره، بدلا من أن يسعى بين الناس بهذا من خلف ظهرى.

لكن، على كل حال، عودة إلى هذا القلم العنيف، الذي صاحبني عنفه وقسوته عقوداً عدة، منذ أن بدأت في صناعة الإنشاء في بداية السبعينيات.

اود أن أشير أولاً، أن الأسلوب قطعة من نفس الكاتب، وجزء من شخصيته. وهو لا يقدر على تغييره أو تبديله، وإلا صار ليس هو من يكتب، وخرج عن حيز الشخصية إلى حيز الإفتعال والتصنع. ومن ثم تضعف الفكرة وتنحل عرى الموضوع.

ثم إننى أرى، ولعلى على خطإ في هذا، أنّ الساحة الإسلامية قد ماجت بالنقد الهادئ، الذي يصل إلى حد التعتيم على المثالب والخطايا والبدع. ويتم هذا باسم الرأفة والبعد عن التعرض للشخص، بل للموضوع، وما إلى ذلك مما ألفناه على مدى أعمارنا.

لكن انظر حولك، يا أيها اللائم اللاحى. ماذا ترى نتيجة هذا التهاون في البيان، والتقصير في الإشارة بالبنان؟ ترى خلطاً عند الشباب، بل وعند الشيوخ، بين الحابل والنابل، وبين

الصالح والطالح. ترى نقصاً حاداً في تحقيق المناط، ومن ثم إلقاء اللوم على المَلوم، وفي هذا ما فيه من الإنتقاص من قصد المولى سبحانه في طلبه لنا «لتبيننه للناس». هذا الأسلوب، الذي يدور حول صاحب الخطأ ولا يعينه، رغم أنه يفعله علنا، ويدعو له، ويشيعه بين الناس، كما تفعل قيادات الإخوان في قراراتهم الخَرِفة، ومشايخ السلفية، في فتاواهم المنحرفة، هو أسلوبٌ أعتقد جزماً بأن فيه لمحة من خيانة لله ورسوله.

إن وصف العميل، في موضع عمالته، بأنه عميل، خاصة وعمالته صفة ملازمة له، لا حرج فيه. إنما الحرج في القدح فيما لا علاقة له بموضوع الإنحراف، كأن يتناول القادح أهل الرجل وعرضه، كما يفعل ساسة الغرب، أو صفوية الشرق. وهكذا في سائر ما يظهر جلياً من أفعال الخيانة والتنازل والخذلان.

لقد آليت على النفس، منذ أن بدأت أحداث الثورة المصرية تتكشف عن خيانات وصفقات وعمالة، هبطت بالتيار الإسلاميّ كله إلى الحضيض، وأضعفته أمام العلمانيين ممن لا خلق لهم ولا خلاق، آليت أن أعمل على هدم هذه الرموز التي تصدّرت هذا السُّقوط، بكل ما آتاني الله من قوة بيان، على ضعفه. آليت أن أكشف انحرافهم لا تلميحاً، بل تصريحاً، لا مرة، بل في كل مرة يصيبون فيها دين الله بأذى. وقد أدركت أن هذا العمل لن يعجب الكثيرين، ولن يرضى عنه الكثيرون، لكننى أدركت كذلك أنه سدّ لثغرة يجب أن يقف عليها من قدر على المواجهة، ورغب عن الشهرة الزائفة، والجماهيرية الخادعة. فإني والله لا أبغى سمعة ولا أطلب أتباعاً، إلا أن يَظهر وجه الحق من وجه الباطل، وأن يتميز الخبيث من الطيب، فرداً فرداً، على التفصيل لا الإجمال.

والعجب أن بعض من يَنسُب نفسه إلى البحث الإسلامي، يقول أن حديثى متشائهاً! ولا أدرى ما صلة التشاؤم والتفاؤل بالحديث عن الواقع ومعطياته ووقائعه وحقائقه؟ كيف يتحدث من ينسب نفسه لعلم وبحث، عن التفاؤل والتشاؤم، وكأننا نتحدث في ضرب الرّمل أو قراءة الفنجان! هناك وقائع وأقوال ثبتت عن هؤلاء الذين نتحدث عنهم، فها هذا التحديث عن تفاؤل وتشاؤم؟ سبحان الله العظيم.

وكما ذكرت، فإن هذا التوجه لن يجلب عليّ إلا النقد ممن يرى خلاف ذلك من منهج للنقد. ولكننى قدرت أنه يجب أن يكون هناك من يقوم بهذا الدور البغيض، دور الإشارة بالبنان إلى صاحب البدعة والعمالة والخيانة. فقمت به وأمرى إلى الله.

وقد أديت دوراً في السنة الأخيرة، التي تحوّلت فيها من كاتب في الأصول والعقيدة، إلى كاتب سياسيّ شديد الوطأة عنيف القلم. وهو، والله الذي لا إله إلا هو، دورٌ لم يكن يوماً قريباً إلى قلبي، لأنه يطعن في فؤادى قبل أن أطعن بقلمي فيمن خان وخسر.

وإني قد قدّرت أننى قد بيّنت، في هذا المجال، كل ما يمكن قوله، وأعدتُه مرة ومرات، من شَتّى الزوايا ومختلف وجهات النظر. ولم يعد لدي ما أقول في الإخوان، وشخصيات الإخوان، وعيالة الإخوان، أو في مشايخ السلفية الفضائية، وبدعة الإرجائية، اسها اسها، حتى صَحّ فيهم وفي القول «الضَرب في الميّت حرام». وعاد الحديث في هؤلاء ممقوتاً ممجوجاً مكروراً. ومن ثم، فقد قدرت أن السياسة قد أخذت منى أفضل وقتى وأثمن جهدى في السنة الأخيرة كلها. ولم يعد لديّ ما يقال فيها بعد.

هي العودة إذن إلى حديث العقيدة والفرق والإختلاف، وشرح الأصول وتحقيق مناطات الفروع، حسب ما يهيّ لنا الله سبحانه.

ونحن بصدد

فإن كنت قد قدمت في الفترة السالفة لما يمكن أن يحمل فائدة لأحدٍ، فبفضل الله وحده، وإن كنت قد جاوزت صواباً، أو تعديت على حقٍ، فما كانت النية متوجهة إلى ذلك يعلم الله.

# تعليقً على حَاشية .. الشيخ الجليل عبد المجيد الشاذلي ٢٠١٢-٠٢-٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في تعليق لشيخنا الفاضل العلامة عبد المجيد الشاذليّ، على موقعه، دوّنها حاشية على «مقدمة كتاب المقومات للأستاذ سيد قطب بقلم شقيقه الأستاذ محمد قطب»، وhttp://alshazly.org

«مناط التحاكم لا يتحقق في حالة الاستضعاف أو عدم القدرة على إقامة شرع الله إلا بإرادة التحاكم والرضا والمتابعة فمن كان كارها ومنكرا فلا يمكن أن يوصف بالتحاكم ولذلك كتبنا في الرد على أهل الغلو عن لجوء الناس إلى التَحاكم لرد اعتداء أو لاستيفاء حق مع عدم الرضا والمتابعة وتحقق شرط الكره والإكراه أن هذا ليس تحاكما إلى شرع غير شرع الله.

التكيف الشرعى لا يتكون إلا بفعل محسوس وقصد مقارن فالقصد له دور كبير في تحقيق التكيف الشرعى والمناط الشرعى لأى وصف من الأوصاف. فالذى يشارك في الحياة السياسية لإقامة شرع الله لا يعتبر كها يقولون منغمسا في الكفر لتحقيق مصلحة بل هو أبعد الناس عن الكفرا وقد أخذ وضع المواجهة ولم ينسحب من الساحة ويولى أعداء الدين ظهره ويخلى لهم الساحة بانسحابه وانعزاله وتقوقعه لإبعاد الدين عن كل مجالات الحياة «

وقد أردنا أن نعرض فهمنا لما أتي به الشيخ الجليل، إعانة منا على زيادة الإيضاح، في موضع يتحتم فيه الإيضاح، لما نحن فيه اليوم من ضروب العَمى وغيابات التخبط، وتجرءاً منا على ما دوّن الشيخ، عشماً في سهاحته، وعلماً بحبه لقولة الحق، كهاعرفناه في الأربعين عاماً السالفة.

وما أريد أن أسارع بإيضاحه هنا أن ما قرره الشيخ هنا صحيح، ولكنه ليس على إطلاقه، كما سنبين. ٧٤٢

المشاركة في الحياة العامة، ومن أشكالها الحياة السياسية، وإن كان لهذه الأخيرة وضعها الخاص كما سنبين، في ظل حكم كفريّ، تقع على مستويين، وتكون لغرضين مختلفين. أما المستويان، فهما الفرد والجماعة، وأما الغرضان، فهما جلب المصلحة أو درأ الفسدة، وليس حكمهما واحداً كما يُظن لأول وهلة، فيتكون لنا هنا أربعة أوجه محتملة للمسألة، سنعالجها على كلّ شق منها.

أما عن الفرد، فإنه من الثابت أنه إذا تعرض لمفسدة في نفسه أو عياله أو ماله، فهو مأذون له، بل مأجور، على دفعها، ومحاولة التصدى لها، سواء وقعت في ظل حُكم كافر أو إسلامي، ومثاله ما في حق المقيمين في بلاد الغرب النصراني، من اللجوء لمحاكم المشركين إن اعتدى عليهم أحدٌ في مال أو نفس أو عرض، لدرء مفسدة العدوان.

أما عن الجهاعة، فالأمر كذلك، فإن وقع سوء على جماعة المسلمين، في دولة تَحكُم بغير ما أنزل الله، وجب أن تتقدم هذه الجهاعة إلى محاكم النظام، ولو كانت قوانينها كافرة، عن طريق ممثل لها كمحام عنها، في كلّ الدرجات القضائية إلى أن تأتي بحقها وتدرأ عنها مفسدة ضياعه.

ثم، في الشق الآخر، وهو الفرد، إن أراد أن يجلب مصلحة لنفسه، أو عياله، فإنه هنا يجب التفرقة بين المصلحة المشروعة والمصلحة الممنوعة، وإن أباحتها تلك القوانين الكفرية. فها أباحه الشرع، فلا جناح على من يطلبه ويسعى له، ولو في ظلّ نظام الكفر، إذ إن الإكراه هنا متحققٌ، ولابد للناس من أن يحصلوا على ما يقيم حياتهم، وإن كانت مما لا يرضاه الشرع، ولو أباحته الوضع، حرم أن يسعى له المسلم، إلا في حالات الضرورة، التي لها أحكامها.

ومثل ذلك في الجهاعة، إذ يمكن أن تسعى من خلال نفس النظام الكفري، إلى أن تأتي بها يصلحها عن طريق السعي بالقضاء والضغوط الشعبية.

وهو ما يعضده توجه الشيخ الجليل الشاذليّ حين تحدث في الفقرة الأولى عن الإكراه وحكم المكره.

فإذا ذهبنا لننظر في الحياة السياسية والمشاركة فيها، وجدنا أن بينها وبين الحياة العامة، خصوصٌ وعموم. فمن ناحية، تشترك مع الحياة العامة، وإحتياجاتها، في أنها تجلب مصالحاً، وتدرأ مفاسداً على العموم، لكن لها خصوصية أنها تضع أفراداً بعينهم، داخل التركيبة السياسية الكفرية، لجلب هذه المصالح، أو درأ تلك المفاسد. وهو ما يجعل الأمر شائكاً، وما يجعل النظر فيه يتناول الواجب والمحرم، لا من قِبَلِ المصلحة والمفسدة لا غير، بل من باب العقيدة وإيان الفرد المشارك.

من ناحيةٍ، يمكن أن يقال أن النائب البرلمانيّ، إنها هو فردُّ معنويٌ يمثل عددا من المسلمين، يدخل في البرلمان بقصد درء المفسدة، وجلب المصلحة، فهو في ذلك كالفرد العادي في تعامله مع النظام الكفريّ.

لكن هذا معارضٌ بعدة أمور، منها أن:

- \* الفرد المشارك، لا يزال يخضع لحكم الواجب والحرام، ويجب عليه مراعاته، عقدياً، ولا يغنى عنه أنه ممثلاً لجماعة «وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيلَمَةِ فَرْدًا» ميم ٩٥، ولهذا يجب الإحتراز من المُشاركة في تقنين الكُفريات، وإباحة المُحرّمات، بالتواطئ عليها، في مجلس مغلوب على أمره.
- \* أنّ فعل الكفر، لا يحَلّ بالقصد والنية، إلا في حالة التقيّة (غير الرافضية)، والتي يُشترطُ لها الضرر الحال الغالب، وهو مدار كتاب بن تيمية «اقتضاء الصراط المستقيم»، وكتاب «الإيهان» حيث يقول رحمه الله «من قال أو فعل ما هو كفرٌ، كفر بذلك، وإن لم يقصد أن يكون كافراً، فإنه لا يقصد أحدٌ الكفر إلا ما شاء الله». إقتضاء الصراط المستقيم، فإنه رغم صَحة ما قرر الشيخ الشاذليّ من أنّ «التكيّف الشرعي لا يتكون إلا بفعل محسوس وقصد مقارن» إلا أنّ ذلك مقيدٌ، فالفعل المحسوس متوفّر الشروط في الدخول في تحليل الحرام وتحريم الحلال تشريعاً، في هذه المجالس، أما القصد، فهو مُضطربٌ بين جلب المصالح ودرأ المفاسد، أو بين الموى الشخصيّ، أو بين الرضا والمتابعة، ولا يعلمه إلا الله، كما أنه يكون أكثر

ظهوراً إن كان لدرء مفسدة وإضحة، ولا يكون مرعباً بالتساوي لجلب المصالح، إذ درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح كما هو معلوم. ومن هنا فإن القصد في هذه الأمور لا يجب أن يكون «له دور كبير في تحقيق التكيّف الشرعي» كما ذكر الشيخ، في هذا المقام بالذات، لكنه صحيحٌ على إطلاقه فيها يتعلق بالأعمال غير الكفرية، كما في الأحوال الأربعة لصحة أو بطلان العمل مع القصد، التي أوضحها الشاطبيّ في الموافقات. وإنها يكون هذا التداخل في النِيّة والتشويش في القصد هو الذي يدرأ التكفير العَينيّ، لا أن يُحلّ الفعل إبتداءاً. وهو ما كان عليه قولنا، وقول الشيخ حفظه الله من قبل، من تحريم المشاركة السياسية في مجالس الكفر، وهو محصلة ما بينه سيد قطب رحمه الله، لكن مع درأ الحدّ بالشبهة، التي هي تَميّع القصد، وعدم تحرير مناط الكفر. وهذا الذي قلنا هو مقتضي منهج السّلف في عدم الدخول في الأعمال التشريعية التكفيرية، مع الجفاظ على مَظاهر الحياة العامة مَكفولة قدر الطاقة. وقد أوضح الشيخ الشاذلي هذا المعنى من قبل في الفرق بين التشريع والتطبيق، وبني عليه فتوى التحريم السابقة، كما فعلنا نحن في نفس الأمر، وهو ما لم نتراجع عنه، لإيماننا بصحته مطلقاً. وهذا الذي استشهدنا به أصولٌ ثابتات لا يصح العدول عنها بحال.

وإن كانت النقطة السابقة قد حَسمت الأمر في هذا القول، إلا إنه كذلك يمكن أن يقال أن المصلحة العامة، يجب أن تكون متحققة الوقوع، أو غالبة على الظن، وكذلك درأ المفسدة، في حالة الإشتراك، وهو ليس الحال كها رأينا في العقود السابقة. بل هؤلاء المشاركون يكوراً ديموقراكياً، وأداة طيّعة ولعبة في يد السُلطة الكافرة، وهو ما يُؤجل تحقيق الخُروج على الكفر حقيقة، إذ يميت الحاجة اليه ظاهراً، ويجعل الركون إلى الظلم مبرراً، ومن هنا لا يمكن أن نصف الحَذِرُ في هذا الإشتراك بأنه « ينسحب من الساحة ويولى أعداء الدين ظهره ويخلى لهم الساحة بانسحابه وانعزاله وتقوقعه لإبعاد الدين عن كل مجالات الحياة»، بل إنه يتعامل مع الواقع من منظور عقديّ خَالص، ويترك الأتون مُؤجّجاً تحت كَراسي الطُغاة.

لكن، لا ريب أن المناط الحاليّ، الذي لم يتشكل فيه الواقع التشريعيّ من قبل هو مناطّ صالح لأقوال الشيخ عبد المجيد، إذ إلى يومنا هذا، لم يتحقق تكوين بر لمانِ إبتداءاً، بله أن يكون كُفرياً عِلمإنياً. ومن هنا فقد رأينا المشاركة الحالية في الإنتخاب، من باب المُعاونة على منع أن يكون البرلمان علمإنياً، وردّ الصائل العلمإنيّ، وإن شَككنا في هذا الأمر على أرض الواقع، لما نرى من عزم مجلس العسكر من ناحية، ومن تَخاذل من إئتمنهم الشعب على دينه من نواب، من ناحية أخرين ولم نتخذ مذهب من حسم الأمر سلفاً كالشنقيطيّ وغيره، وأفتى فيما لا يزال في علم الغيب مطوياً.

وقد انتهجت فيها أبديت فيه الرأي سابقاً منهج إنتظار ما يقع من حوادث، قبل أن أعمم قولاً أو أنتصر لرأئ قد تثبت الأيام خطأه، كها ذكرت في تكوين الأحزاب.

أما الإنسحاب من الساحة، وإخلاؤها للعدو، والتقوقع، فهو أمر مربوط بالمناط، فإن كانت الساحةٌ كفرية كفر تشريع، فإن إخلائها واجبٌ على المسلم، وهناك ساحة الدعوة مفتوحة، وساحة الجمعيات الأهلية مفتوحة، وغيرها مما يقوم مقامها، أما عن التقوقع، فكذلك، وإن كان التقوقع شراً على كل حال، إذ لا يثمر إلا غلواً أو انهزاماً. لكن ساحة الخروج والمقاومة الشعبية الجهاهيرية لا تزال مفتوحة للمخلصين من أهل هذا الدين. فإن سأل سائلٌ: فها العمل إن انتهت لعبة الإنتخابات، وحاز "إسلاميون" على الأغلبية، هل يجعل ذلك المجالس التشريعية والمشاركة السياسية حلالا؟ قلنا، يتوقف الأمر على الشكل التشريعيّ الذي سيخرج به الدستور، ويرسم الدور التشريعيّ للبرلمان، فإن استطاعت هذه الأغلبية "المستأنسة" أن تفرض دستوراً يُرجع الحاكمية إلى الله، ويُعطى الهيئة التشريعية حقها في الحكم، فبها ونعمت، وإن خَرج الدستور على هوى العسكر، علمانيّ كفريّ، وجبت استقالة هذا البرلمان، والنزول إلى الشوارع مرة أخرى. وهو ما لا نراه واقعاً بناءاً على تصريحات الإستضعاف، ومظاهر الخُنوع والتسليم، بل والإصرار على أن تكون الحكومة «توافقية» (شركية)، وأن يكون الرئيس علمانياً، كما صرحت بذلك على أن تكون الحكومة (الإخوان، أغلبية البرلمان.

۷٤٦

ولا أحسب أن الشيخ الجليل الشاذليّ قد تَراجع عما قال مُسبقاً، كما يحسب كثير مُمن سألوا، رغم أن التراجع إن ظهر الحق في خلاف ما ذهبنا اليه ليس بعيبٍ على الإطلاق، بل هو فضلٌ وعَدل، لكنّى أحسب كذلك أن نَصْرَ ما كانت عليه الإخوان من قبل، ليس فَضلاً ولا عَدلاً، بل هو خلاف القواعد الشرعية الراسية، والمناهج السُنيّة المُتبعة.

والله وليّ التوفيق.



الأعهال الكاملة – ٤

# مُشكلتنا مع البَرلمان المصريّ .. وأغلبيته! ٢٠١٢-٠٠-٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليس بيننا وبين أحدٌ في ذلك الكيان البَر لمانيّ عَداءٌ شخصيّ، أو صراعٌ على إرثٍ أو متاعٍ، أو نزاعٌ على أرثٍ أو متاعٍ، أو نزاعٌ على أرضٍ أو نسب. إنها أمرنا وأمره مثل ما بين المسلم والمسلم، فيها يجب عليه من أمرٌ بمعروفٍ ونهى عن منكر، بالقول واللسان.

مشكلتنا مع هذا البرلمان، ليست مع حوائط المبنى ودهاليزه، بل مع نُوابه وممثلى الشعب، الذين إختارهم ليمثلوه في الكِيان التشريعيّ المِصريّ، يكونون ضميره وصوته، ويسيرون في الطريق التشريعي الذي ارتضوه.

مشكلتنا مع هذا البرلمان هي إنّه لا يقوم بهذا الدور الذي انتخبه الناس ليقوم به نيابة عنهم. فبغضّ النظر عن شرعية الشكل البرلمانيّ ذاته، إذ كما ذكرنا من قبل، هي آلية قد تصح وقد تُستبدل في ظِل دولة «لا إله إلا الله»، نجد أن هذا الكيان اليوم، وبعد عدة أسابيع فقط من انتخابه، يثبت ما كنا نحذّر منه، أنه مولودٌ خِداجٌ، مقلّم الأظفار، مَهيض الجناح، مجُرد صوتِ وصداه، ولسانٌ بلا شِفاه، جسدٌ بلا أعصاب، وكفّ بلا أنامل.

لقد عَرف نُوابه، من قبل أن ينتخبهم الناس أي دورٍ هم قد تعاقدوا عليه، مع المجلس الحاكم، تبعاً لما أسموه الإعلان الدستوري، ذلك الذي توافقوا عليه بديلاً للقرآن. فقد رَسم مجلس الخونة العسكريّ خيوطهم بدقة ومهارة، ليكونَ هذا المجلس المنتخب «بشفافية»، معدوم السُلطات، لا يمكن أن ينجز إلا ما يسمح له به مجلس الخونة. وهي صفقة ارتضتها قيادات حزب الإخوان، الذي له شعبية أكبر بين الناس، أن تكون الإنتخابات نزيهة، قيادات حزب الإحوان، الذي له شعبية أن يتركوا الرئاسة والدستور، لإختيار مجلس الخونة العسكري، وأن يقبلوا بدورٍ صوريّ في الحياة التشريعية، والتضحية باليد العليا على السلطة التنفيذية، مقابل الوصول للمقاعد.

۷٤٨

ويجب هنا أن نفرق بين نواب الإخوان، وبين نواب السلفيين. فالإخوان قد عقدوا صفقة البرلمان مع العسكر، أما السلفيون فقد استفادوا من الشفافية التي سادت الإنتخابات، بعد أن تأكد مجلس العسكر أنه أحكم الخطام حول أعناق النواب، وترك لهم مساحة ضئيلة في التحرك، وإلا جذب الخطام، وسحب اللجام. وعرف العَسكر سلفاً أنّ السلفيين مستأنسون بطبيعة الحال، إذ هم يؤمنون بطاعة الحاكم، فاسقاً كان أو كافراً، وقد كانت علاقتهم بأمن الدولة من قبل ليست سراً، بل افتخر بها مُقدَمهُم، محمد حسان، في تسجيل حديث له، بيّن فيه كيف كانت صلته بضباط أمن الدولة منذ أيام الجامعة، ثم كيف أنّ أمن الدولة هم أحبابه وإخوانه، إلى يومنا هذا، وأنهم يعرفون مصالح الناس وطرق السياسة ما يدعونا إلى اتباعهم والثقة فيهم. ولهذا تجدنا في نقد البرلمان ونوابه، لا نعير كبير إهتام بالسلفيين، إذ ليس لهم دورٌ، لا في الطحين و لا في الثور!

هذا الوضع، قد أنشأ لنا هذا الكيان التشريعي، المستقل صورة، التابع حقيقة لمجلس العسكر. وقد ظهر هذا في أول تجربة لصدام بين نوابه وبين الحكومة، بعد مذبحة بور سعيد، حيث تنادى النواب بكلمات كبيرة، لم تتمخض إلا عن موقف ذليل مهين، حيث طلبوا سحب الثقة بالحكومة، ثم بالوزير، ثم هيكلة الوزارة، فلم يعر أحدٌ من الحكومة سمعاً لهذا التصايح الفارغ. بل انتهى الأمر إلى لجنة، تتبعها لجنة، تتلوها لجنة! كالمعهود في كافة برلمانات الحكم الديكتاتوري.

أهذا ما أعطى الشعب نوابه الأصوات ليحققوه؟ لقد عرف هؤلاء ما سيكون عليه أمرهم من ضَعفٍ وعَجز قبل أن يُنتخبوا، لكنهم سايروا هذه المسرحية الهزلية الهزيلة، إلى مداها. فهاذا يمكن أن يكون مبرر هذا التصرف؟

قد يقال في تبرير ذلك إنهم قايسوا المصالح والفاسد، فرأوا أنّ المصلحة في أن يسايروا العسكر، ليسيطروا على مقاعد البرلمان، ثم يكون بعدها ما يكون، وهي المصلحة كما يرونها في مقابل المفسدة التي هي المُواجهة التي لا يعرف أحداً نتيجة لها. وهذا قول الموافقين من الأتباع في غالب الأمر.

وقد يقال إنهم ينتهجون سياسة نَشأت عن عقيدة راسخة، هي أصلاً لا تقبل مواجهة مها دلّ الدليل على موقعهم منها. وأن هذه السياسة تؤثر السلامة لأعضاء الجهاعة، وقياداتها بصِفة خاصة، وتسعى لأن يكونوا في موقع قيادة، أي قيادة، استشر فوا لها عقوداً، قبل أن تهتم بأي عامل آخر.

ولننظر في إحتمال كُلٍ من التفسيرين، فإن الكلام لا يُحمَل هكذا على عَواهنه إلا بنظرٍ وتحليل واستقصاء.

أما عن التفسير الأول، فإنه يخضع لإعتبارين، أن يكون إجتهادهم صحيح أو باطل، فإن كان صحيحاً، وجب أن يكون على سُنة رسول الله، وإن كان باطلاً، فإما أن يكون الخطأ بقصد أو بغير قصد. فإن كان بغير قصدٍ، رجع إلى الإجتهاد الخاطئ، وأن كان بقصد، انتقل بنا إلى القول الثاني.

من ناحية صِحة الإجتهاد بقياس المصالح والمفاسد، فإعتبار هذه المصالح والفاسد يقوم على أسس متعارف عليه بين أهل الأصول، لا تخضع لهوى الناظر، وتقرير الأفراد. هو أن تكون المصلحة حقيقية لا متوهمة، حالية لا آجلة، لا تعارض نصاً، كلية عامة لا تختص بفريق دون فريق، وأن تربو في نتائجها على المفسدة المتوقعة بديلاً عنها.

يرى البصير أنّ الوضع الذي آل اليه البرلمان، وضعٌ مُزرٍ مُهين، يجعل وجوده كعدمِه. والعجب ممن يقول، لازال الوقت مبكراً للحكم عليه! إنّ الأمر لا يتغير مع الوقت في هذا الشأن إلا للأسوأ. إذ إنّ ما حدث هو تماما ما كان مبارك ونظامه يفعلون، بل وكافة الديكتاتوريات العربية، أن يُصوّروا برلمانات بلا صَلاحيات، يتلاعبون بها على جيتار الديموقراطية، أصواتٌ من أموات! وما هذه البرلمانات إلا لإضفاء الشرعية على النظام القائم لا أمكثر ولا أقل. فهل يتعدى هذا البرلمان ما وصفنا؟ إن السبب الأساس فيها فعل العسكر من إجراء هذه الإنتخابات، وعَقْد هذه الصفقة مع الإخوان، أن يتهيأ لهم مجلس تشريعيّ يُصبغُ الشّرعية على وجودهم كله، وكأنّ خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري هي ما يريد الشعب. خَارطة طريقٍ تصل بهم إلى مجَلس نوابٍ لا صلاحية العسكري هي ما يريد الشعب. خَارطة طريقٍ تصل بهم إلى مجَلس نوابٍ لا صلاحية

له، وحكومة معينة من قبلهم، حتى يتم إنتخاب رئيس علماني كما اشترطوا، وتقييد صلاحياته في الدستور، وتوثيق دورهم في السُلطة والسّيادة والإستقلالية عن الدولة، لحِماية الديموقراطية!

هذا في مُقابل المَصلحة التي افترضوها، وهي دَرء مَفسدةِ المُواجهة. وسبحان الله، لقد جاءت بهم المُواجَهة إلى الصّدارة منذ شُهور قليلة لا ينبغى للذاكرة أن تتخطّاها! لقد كانت المُواجهة هي المَصلحة الحقيقية، التي إعتبرتها الإخوان والسّلفيون قبل ٢٨ يناير ٢٠١١، مفسدة لا قبل للناس بها. إذن هذه المَصلحة هي مصلحةٌ متوهمة، غير حَقيقية على الإطلاق. المُواجهة هي الأسلوب الوحيد الذي يأتي بالنتائج، كها رأينا، بأعْيُننا، لا ما أخبرنا به النّاس. وهي لا تكون إلا بتدفّقِ الشّعب بلا تَراجُع فصيل أو تَخلّفِ جَمَاعة.

ثم، إنّ ما يجنيه العسكر نتيجة هذا التوجه، واقعٌ حالٌ، يجنى ثماره اليوم، لا غدا. العسكر يجنى ثمار اصطناع هذا المجلس الأبتر في إكمال خارطة طريقه، وفي تثبيت أركان فساده وكفره. فأين ما يقال عن الإنتظار وإفساح الوقت؟ وكيف يكون هذا متلائماً مع شروط المصلحة المناسب إعتبارها أو المفسدة المناسب إلغاؤها، من أن تكون آنية حقيقية عامة؟

ثم إن الطَرَف الذي استفاد هم الإخوان، لا غيرهم، وجمَاعتهم لا غيرها. إذ قد شرحنا أنّ الأمّة لم تكسِب من هذا التوجّه شيئاً، إلا خطرٌ وشيك قائمٌ حالٌ، دائمُ الأثر، هو تدوين دستور علمانيّ، ينصّ على مادة مائعة لا علاقة لها بتطبيق الشّريعة، بل قد صرّح كبراؤهم بهذا، وهو ما ينقلنا إلى الصّفة الأخيرة في أوصاف المصلحة المعتبرة، وهي أن لا تُعارضُ نصّاً.

الأمر الذي يجب أن ينتبه له المُتحدثون في هذا الشَأن، أنّ النصّ يمنع من المُشاركة في هذا في هذه الهيئة أصلاً، لقيامها على أساسٌ علمانيّ، رغم ما يموّه به أصحاب المصلحة في هذا البرلمان من أنّ أعضاءه مسلمون. فدين الأفراد لا علاقة له بها تعاقدوا عليه من أن يكون التشريع «توافقيُّ». ولا يعترض أحدٌ بأن التوافق هنا توافقٌ سياسيّ، بل هو توافقٌ عقديّ بحت، لأمرين، أولها أنّ الدين والسياسة لا ينفصلان في الإسلام، فلا معنى لهذا الإحتجاج

أصلاً، وثانيهما، أنّ حقيقته الشراكة بين شرائع الإسلام، التي يكفر المسلم بالتحاكم لغيرها، وبين عقيدة العلمانية التي تُملى الإحتكام إلى ما عدا شرع الإسلام. التوافق إذن هو شركٌ بين نظامين، وخلطٌ بين عقيدتين، الإسلام والعلمانية. ولا يعنينا من يقول أن العلمانية لا تتعارض مع الإسلام، أو أن العلمانيّ يمكن أن يكون مسلماً، وأنه لا يصح تكفير من ينطق بالشهادتين من المؤمنين بالعلمانية، فإن هذا خبلٌ وبدعة وخروج عن أصول التوحيد، ومداراة للباطل ونشر للإلحاد. فالله سبحانه يقول «إِنِ ٱلخُكْمُ إِلَّا للهَّا» يوسف ١٤، «وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱلله وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضَ مَآ أَنزَلَ ٱلله إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ المائدة ٤٩، ﴿أَفَحُكُمَ ٱلْجُهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهَ حُكْمًا لِّقَوْم يُوقِنُونَ» المالدة ٥٠٠، وتوحيد العبادة يقوم على منتهى الطاعة والتسليم لمن خَلَق وأمَر «أَلَا لَهُ ٱلخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ» الأعراف ٤٥، بينها العلمانية ترى أن الدين ليس له دخل في معايش الناس وأحوال إجتماعهم، وأن التشريع لله ولغيره. هذه هي حقيقة اللادينية العلمانية، دون فلسفات وترهات، وهذا هو مدار الخلاف بين الإسلام والعانية اللادينية. فالنصّ إذن يُحرّم - تحريم كفر - أن يتفق جمعٌ من المسلمين على مثل هذا «التوافق» الشركيّ، وأن يتخذوه مرجعية لهيئات تشريعهم. هذا هو مقتضى الإسلام الذي عرفناه بقلوبنا قبل أن تدركه عقولنا. وهذا هو مضكون الشهادتين التي تلفظ بها نبض قلوبنا قبل أن يتحرك بها لساننا، مها تمحّك المُبطلون، وتصايح المُتآمرون، وبدّل المتأولون.

يحملنا هذا التحليل، المبنيّ على حقائق الشرع ودقائق الأصول، أن نلجأ إذن إلى السبب الثاني، وهو أنّ الآخذين بهذا التوجه، ينتهجون سياسة نَشأت عن عقيدة راسخة، هي أصلاً لا تقبل مواجهة مها دلّ الدليل على موقعهم منها. وأن هذه السياسة تؤثر السلامة لأعضاء الجهاعة، وقياداتها بصِفة خاصة، وتسعى لأن يكونوا في موقع قيادة، أي قيادة، استشر فوا له عقوداً، قبل أن تهتم بأي عامل آخر.

والدليلُ على ذلك يقيني مشحون بالأسى والحسرة. فالإخوان، إلى جانب عقيدتهم الإرجائية المشوبة بالصوفية الأشعرية، ترضى بذلك الخَلط العَقدي، ولا ترى فيه مجاوزة

أو مجازفة. وليس هذا تقريرٌ جزافي، بل هو مدوّن في عمدة فكرهم «دعاة لا قضاة»، وعلى المتحدث في هذا الأمر أن يرهق نفسه برهة، ليقرأ ما ذهبوا اليه من إيغالٍ في الإرجاء، بل أشرفوا، فيما ساقوه من أدلة، على أن يستتاب مُستدلهُم، كما قال إمام محدثي الأمة في عصرنا أحمد شاكر، وأخاه علامة الأمة محمود شاكر.

ثم يحملنا على هذا التفسير كلّ ما تردّد عن كُبرائهم، مما لم نضَعه في أفواههم، بل خرج منها تطوّعاً، عن مقام الشريعة في منظومة التشريع الدستورى كما يَرونه، ثم ما سال منهم من تصريحات بشأن التفصيلات التي تؤكد هذا الوضع التشريعي، في أمور السياحة والإلزام التشريعي، ووضع المرأة ووضع الأقليات، بل وصل إلى عقيدة الأقليات التي أنكر رئيس حزبهم أنها عقية تثليث، رغم أنّ هم أنفسهم لا يقولون هذا عن أنفسهم! مما جعلهم أقرب كثيراً إلى دين الليبرالية منهم إلى دين الإسلام.

ولله درّ سيد قطب رحمه الله في تفسيره لآية الإسراء ٧٣، مما ينطبق على ما يفعل هؤلاء مطابقة السنن الكونية للأحداث، يقول رحمه الله هذه المحاولات التي عصم الله منها رسوله هي محاولات أصحاب السلطان مع أصحاب الدعوات دائما محاولة إغرائهم لينحرفوا ولو قليلا عن استقامة الدعوة وصلابتها ويرضوا بالحلول الوسط التي يغزونهم بها في مقابل مغانم كثيرة ومن حملة الدعوات من يفتن بهذا عن دعوته لأنه يرى الأمر هينا فأصحاب السلطان لا يطلبون إليه أن يترك دعوته كلية إنها هم يطلبون تعديلات طفيفة ليلتقي الطرفان في منتصف الطريق وقد يدخل الشيطان على حامل الدعوة من هذه الثغرة فيتصور أن خير الدعوة في كسب أصحاب السلطان إليها ولو بالتنازل عن جانب منها ولكن الانحراف الطفيف في أول الطريق ينتهي إلى الانحراف الكامل في نهاية الطريق »ج٤، ص٥٤٢٠، طبعة ٨ دار الشروق. إن استسلام الإخوان لمحاولات العسكر لا تعدوا ما حَذّر الله سبحانه منه نبيه صلى الله عليه وسلم، وإن فعلها من فعلها باسم المصلحة، فإن المصلحة هي ما قرره الله سبحانه، أنْ التَزِموا بخطة الله سبحانه، لا بخطة المعسكر.

وقد كانت ممارسات الإخوان خلال العقود السابقة كلها، مبنية على النفعية واهتبال الفرصة والبراجماتية المغرقة في المادية، دون الإعتناء بأي دليل شرعيّ، على أي مستوى من المستويات، إلا ما كان من قول أحد مُفتيهم يوماً، وأحسبه عبد الرحمن البر، الذي أفتى في عام ٢٠١٠ بأن عدم المشاركة في الإنتخابات «تولى يوم الزحف»، بينها أمسك عن الإفتاء إبّان الثورة بأن الإعراض عنها هو عين «التولى يوم الزحف» حقيقة لا كناية، بل أفتوا بأنهم لا يؤيدون الخروج على مبارك، بل أنّ ما قدّمه عمر سليهان من مقترحاتٍ قبيل «تخلي» مبارك، جيد ورائع! وبالطبع كان هذا بداية صفقة «كامب سليهان» التي تمت بعدهذا الحديث بعدة أيام، وهو ما تملّص منه خيرت الشاطر في يونيو ٢٠١١ بأن «أرجع جلوس الإخوان مع عمر سليهان نائب رئيس الجمهورية السابق إلي أنه ليس من باب القناعة بالنظام ولكن للوصول لأهداف في مصلحة الوطن التي وقع عليها هؤلاء مع المجلس العسكريّ، هذا البرلمان العكيل الكليل، ثم الوقوف في وجه أي محاولة للإنتفاض ضد جسد الفساد، بل وحمايته بمليشياتٍ تلعب دور الأمن المركزي!

هذا ما نأخذ على البرلمان الحاليّ، شرعاً وعقلاً. ضعفٌ وعجز. تسليمٌ واستسلام. تنازلٌ وتراجع. قد عرفوا ما أتوا من قبل أن يأتيهم، وأصابوا أنفسهم وبلادهم بهذا الوباء عن قصدٍ وعَمد، لا غفلة أو نسياناً أو إكراهاً.

هذا ما لم يتعاقد عليه الشعب حين انتخب ممثليه في تلك الهيئة. لا كمسلمين يسعون إلى تطبيق أحكام الشريعة حقيقة لا تلاعباً، ولا كمواطنين يَسعون إلى قطع دابر الفساد العسكريّ، الذي أطاحوا برأسه، ثم بقي جَسده يعمل بعد أن أنبت تسعة عشر رأساً.

لهذا فَقَدَ هؤلاء شَرعيتهم، وفقدوا ثقة الشعب في وقت قياسيّ، لم يسبقهم اليه حتى مجلس فتحى سرور، بعد أن ظهر سعد الكتاتني، فتحى سرور ٢٠١٢ «المُعَدّل».

## أنقذونا من سعد الكتاتني ..! ٢٠١٣-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى إن كان نصيب مصر وشعبها أن نعيش في ديكتاتوريات متتالية، سواء في سدة الحكم، أو في أيّ سدة أخرى لها طبيعة سيادية، تفرض نفسها على من حولها.

لا أريد أن أوغل في التحليل النفسيّ لشعوبنا العربية في هذا المقال، لكن، لا شك أن هناك جرثومة ديكتاتورية، تكمن في نفوس الغالب الأعمّ من الناس، وتبدأ الحراك في عقولهم وتطبع تصرفاتهم ما أن يجلس أحدهم على كرسيّ مسؤول، فيتحول بقدرة قادرٍ إلى كرسيّ سائل، يعلو على من حوله، كأنه يقدم لهم فضلاً من فضله، لا يؤدى لهم واجباً عليه.

وسعد الكتاتني خير مثال اليوم على ذلك.

لسبب ما يذكرني الرجل بفتحى سرور، قلباً وقالباً، شكلاً وموضوعاً. ولسبب ما لا استسبغه كما لم استسبغ سلفه، قلباً وقالباً، شكلاً وموضوعاً.

أما قالباً وشكلاً، منذ أن وضع النواب هذا الرجل كرئيس للمجلس، تحوّل إلى ديكتاتورٍ متعالٍ، يحدث النواب كولي أمرهم، أو كأنه ناظر مدرسة المشاغبين، يلومُهم ويوجّهم، ويقوّم ما أعوج من حديثهم وتصرفاتهم. بنفس أسلوب الديكتاتورية المقيتة الذميمة، التي تركب كل «مسؤول». تجده يرفع صوته بالأمر والنهي، والتوجيه والإرشاد، منادياً النواب، بأسائهم الأولى «يلّا يا على» «إتكلم يا عثمان» «فينك يا فتحى»! وكأنها هم يجلسون على قهوة الحيّ، يتندرون ويسمرون.

الرجل نسى أنه هو مجرد نائبٍ مثلهم، وأن منصبه ليس إلا منصباً إدارياً، لا أكثر ولا أقل. ألم يرَ كيف يُحدّث رئيس البرلمان أعضاءه، في برلمانات الديموقراطيات التي اتخذوها مثالا لهم؟ لا يمكن، بأي حالٍ من الأحوال، أن ينادى الرئيس أحد النواب باسمه الأول، بهذا الشكل المُزْريّ، الذي يعكس قلة احترام، وإزدراء وتعالٍ لا مبرر له، لا بفضل عِلم، ولا

رُتبة. إنها هي جرثومة الديكتاتورية تنفش ريش هذا الرجل، فتجعله طاووساً مغروراً، بدلا من أن يكون متعاوناً متواضعاً.

يحسب هذا الرجل، أن الرئاسة تعنى التعالى والتكبر والزجر، وهي والله لا تعنى إلا التواضع والتعقل والصبر. أن يحكم الجلسة شئ وأن تخاطب النواب بهذا الأسلوب المُتعَجُّرف شئ آخر.

ولكن، والحق يُقال، إن أكثر الخطأ في هذا يقع على عاتق النواب أنفسهم، إذ ينادون الرجل ب»سعادة الريس»، «ومعالى الريس» ومثل هذه الألقاب التي تعكس نفسياتٍ ضعيفة مريضة مستعبدة، تعودت الخضوع للتجبر والخنوع أمام السلطة، والتخلي عن الحق. كيف بالله عليكم نثقُ في نواب يتخلون هم حقهم، أن يأتوا للشعب بحقه؟

أما قلباً وموضوعاً، فالرجل قد اتضح في عدة مراتٍ أنّه: "يُمرّر" استجوابات، و"يركن" طلبات، حسب ما يترائى له، مما يتمشى مع النهج الإخوانيّ في مصالحة الحكومة والمجلس العسكريّ، ما استطاع لذلك سبيلاً. وتراه يترك باب الحديث مفتوحا لمدة أطول لمن يسير على هذا الخطّ، وينفعل و"يبرطَم" محذراً لمن يتحدث ضد هذا النهج. وقد رأينا ذلك الخطّ عدة مرات متكررة، فيالصدام الذي حدث مع نوابٌ مستقلون. بل رأينا تلك العجيبة التي فعلها هذا الرجل في موضوع آذان ممدوح إسماعيل. غضب لغير الله، واحتقن وجهه، وأرغى وأزبد، وراح يقاطع الرجل في آذانه، لا لشئ إلا ليثبت أنّه «توافقيّ» ليس بإسلاميّ، وأن المجلس لا دين له، بل كلّ حسب دينه، فمن أراد الصلاة فليخرج مستراً متلصصاً، وون أن ينبه إخوانه إلى وقت الصلاة. ولست أقول بوجوب الآذان داخل القاعة ذاتها، لكن من الواجب أن يكون نظام الجلسات في مجلس يدعى الإسلام، أن تكون مناسبة لأوقات من الرجل، غضب غضباً شديداً، وراح يصيح أنه لم يأذن بالصلاة، رغم أنه قبل ذلك أصرّ على رفع كلمة «دولة الكفر» التي قالها أحد نواب السلفيين، من محاضر الجلسة! ألا يدل هذان العملان على إتجاه معين في إدارة هذا المجلس؟ وأتركها لتقدير من عقل.

إن إتجاه الإخوان العام، الذي يسوده الإستسلام للسلطة القائمة، يتمثل في طاعتهم المطلقة لهذه النظم، ولا ننسى أنّ من كان معتقلاً منهم، أبر أن يخرج من محبسه، وبقي داخله، إلى أن أطلقته السلطات، كما فعل الكتاتني والشاطر. وقد أبرز الإخوان هذا الفعل على أنه بطولة ووطنية! إلا إن الناظر في حقيقته، يرى أنّ هؤلاء قد حبست نفوسهم قبل أن تحبس أجسادهم، وخشوا عواقب عصيان نظام مبارك، الذي كان هو النظام وقتها، رغم أن الشعب كله قد خرج عليه، إلا الإخوان، الذين راحوا يفاوضون عمر سليمان بعدها.

إن الإخوان، ومنهم سعد الكتاتني، لم يصلوا إلى كراسي البرلمان إلا بعد أن وقعوا صفقة مع العسكر، كما يعلم الشعب المصريّ كافة اليوم، إلا من أعهاه التعصب، وألجَمَهُ التقليد. وفي سبيل الوفاء بهذه الصفقة، لن يدخر هؤلاء وسعاً أن يفعلوا كلَّ شئ، وأعنى بكلِ شئ كلَّ شئ. ولو كان أن ينتخبوا علمانيا لرئاسة الجمهورية، أو أن يوقعوا على دستوراً يكفل للعسكر دولة داخل الدولة، بل فوقها، أو يكونوا مجرد صورة مجلس، بلا حقيقية صلاحياتٍ.

إن خيانة العسكر للشعب المصري، هي أمر لا جدال فيه، لكن المؤلم، أن يضع هؤلاء الذين صدّعونا برسائل البنا رحمه الله، ثم خرجوا عليها جملة وتفصيلاً، وصدعونا بالتضحيات والآلام التي عانوها في سبيل الوصول إلى حكم الإسلام، ثم تركوه للعلمانيين.

والأمر أن العلمانيين اليوم هم أقوى من يقف في وجه العسكر، بكل شجاعة ووضوح، كعبد الحليم قنديل، وإبراهام عيسى، وعمرو حمزاوى، حتى أنّ الناس أصبحت تسمع لهم، وأصبحت أسهمهم في إرتفاع، واسهم الإسلام والإسلاميين في إنخفاض، بسبب هذا الموقف الذي لن يمحوه الله من سجلاته، ولن ينساه التاريخ من ذاكرته، ولن تغفره لهم الأجبال القادمة.

سعد الكتاتنيّ هو يد الإخوان العابثة داخل البرلمان، المتواطئة مع العسكر، الخائنة للمسلمين، مها حاول إيهام العامة والبسطاء بغير ذلك، فهو نصير أمريكا، ومعين العسكر، ومؤيد حكومة النظام، وخصيم المسلمين.

اللهم خلصنا من سعد الكتاتنيّ .. آمين

## تخوين الإخوان .. حَقيقة أم إفتراء؟ ١٠١٢-٠٢٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أصبح الإخوان «المسلمون» اليوم في المركز من دائرة الضوء، محلياً وعالمياً، لا في مصر فقط، بل في أنحاء العالم العربيّ المسلم كله، خاصة دول الثورات، كتونس واليمن. وهو أمرٌ كان قادة الإخوان يحلمون به طوال العقود السبعة الماضية، منذ الخمسينيات من القرن الماضي.

لكن، الوصول إلى الحلم الذي يراود النفس أمرٌ، وتحقيق أهداف ذلك الحلم أمرٌ آخر.

أود أن أشير أولاً إلى إننى أتحدث عن الإخوان اليوم، وصاعداً، على أنهم الحكام المُتصدّرون للمَشهد السياسيّ، ومن ثمّ، المسؤولون عن صحة التوجه وصواب القرارات، رغم أنّ القاصى والداني يعلم أنهم صورة يختفى وراءها المجلس العسكريّ، حتى يوم الناس هذا. وهم، إذ تحملوا عبئ هذه المسؤلية، يجب أن يتحملوا ما يأتي معها من مساءلة ونقد وجَرح، فليس لهم عند الله ولا عند الناس دالة خاصة، تجعلهم أعلى من ذلك النقد أو المساءلة أو الجرح.

التساؤلات التي تَطرحُ نفسها في هذا الصّدد عديدة متشعبة. هل عمل الإخوان، في سنوات القَهر والعَناء، في الإتجاه الصّحيح لتحقيق الحلم؟ هل كان الهدف واضِحاً خلال هذه الفترة كلها، للقيادة وللأفراد؟ هل تحقق الحُلم، أخيراً، بسبب منهم أو من عملهم؟ ومن ثم، هل توافقت تصريحاتهم وتصرفاتهم مع ما ينتظره منهم ناخبوهم؟

أحسب أن الإجابة على هذه التساؤلات، يمكن أن تعطى ردّاً على التساؤل الرئيس الذي طَرحناه في عنوان المقال، تخوين الإخوان .. حقيقة هو أم إفتراء؟

و يجب أنْ نقرر هنا أنّ الأساس الذي يَجب أن يبنى عليه الباحث في أمر الإخوان، والذي يَضمن أن يكون تحليله دقيقاً، أقرب إلى واقع الحال منه إلى أمنيات الخيال، هو أن يتعامل

مع هذه الجماعة على أنها جماعة سياسية وطنية، يدين أعضاؤها بدين الإسلام، ويتخذونه مرجعية فردية، لا جماعية. وتدين الجماعة ذاتها بالليبرالية المعتدلة، والتوافقية بين الأديان والمذاهب، على مبدأ «أن الدين لله الوطن للجميع».

ورغم أن كتابات المؤسّس الأول، حسن البنا رحمه الله، تُعارض هذا التوجّه، بشكل قد يكون كاملاً، إلا إن إخوان اليوم قد انحرفوا ١٨٠ درجة عن تعليمات مرشدهم الأول، بل إن مرشدَهم الحاليّ يُفتى بخلاف ما قاله مرشدهم الأول تماما، فيها يتعلق بالتأثير الأمريكي وخطط الحركة على أساس من التوافق مع الغرب، وإن ادّعوا غير ذلك، فالأمر ليس بدعواهم، بل بتصريحاتهم وأفعالهم ومواقفهم. وأن يدعى مدع أنهم قد تربوا على أفكارٍ معينة في فصائل الإخوان، فهذا ليس بحجة على تصرفات قادتهم السياسية، إذ ليست هذه الحالة المُفردة التي نرى فيها إختلاف التربية النظرية عن التوجه العام السياسيّ لجماعة من الجماعات السياسية، سواءً في الإسلام، أو في غيره من الأيديولوجيات، شيوعية أو ليبرالية، أو ما عَداهما. فطبيعة الجَماعة السياسية واحدة في كل أشكالها، أنها تفصل بين النظريّ والتطبيقيّ، بين التعاليم والتعليهات. التعاليم هي تلك المجموعة من المثاليات التي يصلح أن يعيش بها الأتباع، أما التعليات، فهي التوجيهات العملية التي يتبعها القادة في توجيه دفة الجماعة ككل، وشتان ما بين المصدرين، وما أبعد مرجعية كل منها عن الآخري. فمرجعية التعاليم هي دائماً الحَق والعدل والمساواة، ولو في جماعة ماو تسى تونج، أو جماعة تشالز مانسون، لكنّ التعليات مرجعيتها صالح التنظيم، وقيادته، ورغبة قيادته في البقاء والسيطرة، كأي مجموعة تحكم قطاعاً من البشر. ثم تبرّر هذا بالسياسة والحِكمة وغير ذلك مما يُناسب ظروف كلّ جماعة وبيئتها. لكن دائماً مواقف الأتباع، ورؤيتهم الأحادية الجانب، وقلة المعرفة بأحداث التاريخ وعِبَره ورؤيتهم للتعاليم على أنها مطابقة للتعليمات، بتأويل أو بآخر، تُغبّش على الصورة، وتترك المَجال مفتوحاً أمام القيادات للتلاعب بالحركة وإخراجها عن مسارها.

وإذا نظرنا إلى عمل الإخوان في العقود السابقة، وجدناه يقوم على فكرة واحدة، ليس لثورة فيها نصيب، لا من قريبِ ولا من بعيد. إذ إن منهجهم كان، ولا يزال، يعتمد على

العمل «من داخل» أية منظومة حاكمة، مها كانت ملتها، ومن داخل النظام لا من خارجه. وهذا يتفق مع نظرتهم لقضية التشريع ومكانتها في بناء التوحيد، إذ قرروا أن التشريع بغير ما أنزل الله ذنبٌ كالتدخين سواء بسواء، لا علاقة له بكفر. وقد قرر هؤلاء هذا التصور بعد أن استقر في أذهانهم الصورة العملية التي سيتبنونها في العملية السياسية خلال الخمسة عقود السابقة، فالتوا بالنصوص وأنزلوها هذه المنازل التي تدعم توجهاتهم العملية.

الثورة إذن لم تكن خيار الإخوان أبداً. حتى حين تحرّكت مراكبها دونهم في ٢٥ يناير، أعلنوا أنها مُدانة، وأنه يجب أن نُعطى النظام الفرصة، من خلال التفاوض مع عمر سليان. ثم بعد أن انتصرت إرادة الناس على تراجعهم، قلبوا الصورة، للتعامل مع السلطة الجديدة، عسكر الطنطاوى وعنان، وصارت السلطة العسكرية الجديدة هي الجديرة بالإتباع. فسياسة هؤلاء ثابتة لا تتغير. عدم الثورة، وعدم الخُروج على أية سلطة قائمة.

وقد رأينا أنّ الثورة قد حدثت على الرغم منهم، بل قاوموها كما قاومها العسكر، بل رَفَضَ المَسجونون مِنهم أن يَخرجوا عن «النظام» الذي سجنهم، بترك زنزاناتهم، حتى سَمَح لهم «النظام الجكيد» بذلك، فهم أتباع النظام، أيّا كان.

ولأنّ ما يَطرَحه الإخوان من تعاليم هو ما انتخبتهم الجُموع الشَعبية على أساسِه، صار السُؤال أنْ «كيف نفهم تصريحاتكم وقراراتكم وتصرفاتكم في ضوء هذه التعاليم»؟ كيف يمكن تعليل الرِّضا بالإنتظام في مجَلس لا قيمة له، ولا صلاحيات بالمرة، وبأن يُترك مجلس العسكر في السلطة الكاملة، وهو ما لا يمكن إنكاره بالمرة، بل هاهم يَتراجعون عن تكوين حكومة إنتقالية بعد أن وبخهم الطَنطاوى وعَنان في مقابلة مع رئيس مجلسهم، وبعد أن تراجع عن سحب الثقة في الحكومة أو حتى في وزير الداخلية، والبقية تأتى.

ماذا يقول هذا المجلس، بأغلبيته عن كتابة الدستور القادم، وعن سلطات رئيس المجمهورية؟ وكيف يمكن أن تبرَّرَ تصريحات قيادات الإخوان، بإنتخاب رئيس علماني، أو أنهم لن يطبقوا الشريعة، بل يؤيدون تطبيق مبادئ الحرية والعدل لا الأحكام الشرعية، يقولونها صراحة، ويبينون تفاصيلها من خِلال خُططهم في مجَال الفنون، والسياحة،

٧٦٠

والحُدود، من منطلق أنهم «توافقيون»، يعلم الله وحده ما يعنى هذا إلا أن يكون معنى الشرك في التحاكم وحق التشريع بعينه!

القاعدة النظرية التي تقوم عليها تحركات الإخوان حالياً، تحكمها آراءٌ وأهواء، دون أحكام شرعية فقهية، وتستند إلى باب مفتوح للتلاعب والتضليل، باب المصالح والمفاسد الذي لا يفتحه مجتهدٌ حقٌ إلا إذا أُوصِدَ بابُ النصّ الوارد الصحيح الصريح أمامه. إن وضع أيديهم في يد العسكر، والإستسلام لرغباته، وتناول الفتات الذي يلقيه اليهم، وعقد صفقة معه على القبول بظاهر الحكم، والتنازل عن حقيقته، لهو مناط خيانة بأي مقياس من المقاييس.

الخيانة، هي فعل فرد أو جماعة ما، لأمرٍ مرفوضٍ عمن فوّضه، دون الرجوع إلى من مَنح التفويض. هذا تعريف الخيانة. وهل فعل الإخوان إلا ذلك؟ هل فوّضهم الشعب في الأخذ بفتات ما يلقيه هم العسكر؟ هل فوّضهم في عقد صفقات يقتسموا فيها السلطة مع العسكر، يمنحونهم التسلط على مقدرات الشعب وثرواته، مقابل أن يجلسوهم على كراسي البرلمان؟ لم يفوضهم الشعب في هذا. لا، بل فوضهم في تطبيق شرع الله، والأخذ بقوة على يدِ الفاسدين ممن أهلكوا الحرَث والنسل. أين إذن حسنى مبارك من سجن طرة؟ أين محاكمات الضباط المجرمين القتلة؟ دوامات من لجانٍ يغرقون بها الشعب الغافل، وهم يعلمون أن «بابا» الطنطاوى، سيصفعهم على «قفاهم» كما فعل في إجتماع اليوم مع رئيسهم في البرلمان، الكتاتني، وأخرس ألسنة من يطالب بحكومة إئتلافية، من النواب الذين لا ينتمون إلى أصحاب صفقة «كامب سليان». وما مطالبة عصام سلطان الأخيرة بالحكومة التوافقية إلا حركة سياسية لإحراجهم وبيان عدمية صلاحياتهم الممنوحة من العسكر.

نعم، الإخوان خانوا الأمانة، وخانوا الله والوطن، حقيقة لا إفتراءً. وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

#### محمد حسان .. بين الدِعاية والعِمالة ٢٠١٢-٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من هو محمد حسان؟

التزوير فن من الفنون البَشرية التي يُتقنها عددُ من الناس، من يفعل أمراً ظَاهراً يريد به خلاف ما يظهر، فالمُزوّر أقرب ما يكون من المُنافق في عُرف الإسلام.

ومحمد حسان، الذي يَعرِفه الناس على أنه داعية إسلامي، هو، لمن فهم وعقل، أكثر الناس تزويراً في مصر اليوم.

الذي نود أن يفهمه القارئ أنه ليس كل من له قدرة على الحديث، ثم تحدث بكلمات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أصبح أهل ثقة وأمانة. فعلماء السلطان كانوا ولا زالوا يحيون في كل زمان، يفسدون ولا يصلحون، يروجون للباطل بثياب الحق، ويلبسون الحق بالباطل، ويقلبون الأدلة ويغيّرون الكلم عن مواضعه.

وتاريخ الرجل، قد لخصّه بنفسه في كلمات قالها عن عِلاقته بالأمن، فلا يحتاج تقييمه إلى من يتجسس أو يستنج. كان الرجل، ولا يزال، أخاً وحبيباً لضباط أمن الدولة، يقول أنهم على ثغر والدعاة على ثغر، الدعاة فقهاءٌ في الدين، وأمن الدولة فقهاءٌ في أمن الوطن! هذا والله ما يقول محمد حسان. وليس وراء هذه الكلمات من دفاع مدافع أو تأويل مؤول http://www.youtube.com/watch?v=t8Bn59Pn4Iw ولا أدرى عن عشاق هذا الرجل، ما يقولون في هذه العمالة الواضحة التي أقر بها شيخهم؟ أكلهم عملاء من عينته؟ أم هم مجرد جهلة به؟ وفي الحالين، هم في مصيبة وشر

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظمُ

علماء السلاطين، يا إخوة الدين، لا يتحدثون بالفسق، أو ينشرون العهر، أو يصرحون بالفجر. لا والله، بل هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، ويستخدمون سنة نبينا وآيات ربنا،

٧٦٢

لكن بِلَيِّها وتأويلها وتَنزيلها على غير مَنازلها، إعانة للشيطان، ودعماً للسلطان، ظالماً كان أو باغياً أو كافراً.

الأمر أمر الناظر في حديث هؤلاء، هو الذي يخطأ تقييمهم، وهو الذي يجعل لهم مكانة وصدارة، فهو شريكهم في الذنب وعونهم على التضليل.

محمد حسان، كان يدعو لمبارك أيام كان مبارك في الحكم، يحيّه ويدعو له ويقسم http://www.youtube.com/watch?v= "انه ليس بخائن ولا عميل «ويموّه بتسميته مصر!» = XDnFW7SuHW8&feature=related مصر العسكري بعد أن سيطر على الحكم، ولا يرى إلا أنهم يعملون لصالح مصر، نفاقاً، من على صعيد عرفات ملك الحكم، ولا يرى إلا أنهم يعملون لصالح مصر، نفاقاً، من على صعيد عرفات http://www.youtube.com/watch?v=Z2j-3ParONw الرجل، تابعٌ لكل نظام سائدٍ منزومة متكاملة، يجدها الناظر معروضة، تبيّن تلوّنه و تبدّل مواقفه.

الرجل يتحدث بلباقة وتدفق، نعم، كذلك كان واصل بن عطاء مؤسس الإعتزال، بل كانت لواصل القدرة أن يُنشأ خطبة مدة ساعة كاملة يحذف منها حرف الراء بالكامل، دون تلعثم، لأنه ألثغ! أيتحدث الرجل بأسهاء الله وبحديث رسوله صلى الله عليه وسلم؟ نعم، وهكذا كان يتحدث كلّ صوفيّ دعا لوحدة الوجود، وكلّ من دعا لبدعة منذ القرن الثاني الهجريّ. الحديث عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلٌ ولكن الإلتزام بها قولاً وعملاً صعب يحتاج إلى الإخلاص والتجرد، وهما سلعة نادرة، خاصة لأمثال اللواء حسان!

السؤال، لماذا يفعل الرجل ما يفعل، إلى جانب أنه مثالٌ من شخصيات تتلون بطبيعتها وتنافق بفطرتها؟ الإجابة مطروحة في قطاع المال والعمل. الرجل يملك فضائية يقدر ثمنها بعشرات الملايين من الجنيهات على أقل تقدير. الرجل كان ممن يتقاضى عشرات الآلاف من الدولارات شَهرياً على برامجه من فضائيات أخرى. الرجل يملك فيلات عديدة في أنحاء مصر يأوى فيها زوجاته، لا في بيت أو عهارة واحدة، لكن في فلل متفرقة. الرجل يركب

سيارات من أحدث الموديلات وأفخرها، آخرها ما رأيناه على الإنترنت، ثمنها وحدها يكفى لسد جوع عشرات العائلات عدة سنين! ثم إن عرف ما يمكن أن يفعله به أمن الدولة، رغم عالته وعمله لحسابه، حين قرر النظام إغلاق الفضائيات، لا لأجله، فهو معروف مضمون، لكن كان من الصعب أن يتخير منهم العميل ويتركه في الساحة. ذاق وقتها ألم إنقطاع المال، وتوقف طرح الدولارات، وإيقاف مراكب المشاريع السائرة، فكان أن بدأ الرقص على أوتار الأحداث، يلاعب الثوار مرة، حتى لا يخسر مشاهديه، ويلاعب العسكري وينافقه مرات، لأنه يعلم أن أمرَ ماله اليه، إن شاء أبقاه وإن شاء ذهب به. هو رجلٌ يعرف من أين تؤكل الكتف، بل والفخذ والظهر، لحاً وعظاً!

اللواء محمد حسان هو نسخة «القطاع الخاص» من على جمعة وأحمد الطيب، وهما النسخة «الحكومية» منه. كلهم باع نفسه للنظم الحاكمة، لكن منهم من أراد أن يعمل لحساب النظم «قطاع خاص»، لإمتلاكه القدرة والموهبة، ومنهم من رأي نفسهم محدود القدرة، عليل الكلمة، فآثر العمل لصالح النظم «قطاع عام». والفارق بينها كبير، كما نرى ما فيه حسان من مال وافر، وما فيه الطيب وجمعة من سلطة دون مال يقرب من معشار ما عند أخيهم في النصب.

#### حسّان والمعونة المحرمة!

ثم إذا بحسان، صاحب الملايين العديدة، يخرج علينا ببدعة جديدة، يدعو الشعب المصري للتبرع، لإنقاذ مصر، وإنقاذ المجلس العسكريّ من مذلة الخضوع للمعونة الأمريكية. سبحان الله، الشعب المصريّ الذي أكثر من خمسين بالمائة منه تحت خطّ الفقر، يدعوه هذا الدعيّ المنافق إلى التبرع للمجلس العسكريّ؟ أرأيتم أشد من هذا الحديث هراءٌ ودجل؟

المجلس العسكريّ يسيطر على أكثر من أربعين بالمائة من إقتصاد مصر، وثروتها القومية، بين ممتلكاتً وأراضٍ وفنادق ومصانع، وقرى سياحية، يذهب ريعها كلها إلى

شلة المنتفين في الرتب العليا، ثم على الصف الثاني من الرتب، تحت اسم «بدل ولاء»، أي «بدل ما يثوروا عليه!». هذه البدلات تتراوح بين مليونين جنيه وخمسين ألف جنيه شهريا، حسب الرّتبة. نعم، شهرياً!

المَجلس العَسكري يمتلك أعضاؤه ثروات تقرب من ثروات مبارك، بل منهم من يمتلك موانى كاملة! هؤلاء من يريد منافقنا الداعية أن يساهم في إنقاذهم من ورطتهم!

ثم أتعلم يا قارئنا العزيز أين تذهب هذه المعونة الأمريكية؟ يقوم المجلس العسكريّ بإرسال «ممثليه» لشركات السلاح الأمريكية المختلفة، التي تعرض عليهم منتجاتها، فيتعاقدوا مع أحدها أو بعضها لشراء منتجاتهم، التي تدفعها لهم الحكومة الأمريكية. هل تعلم أن كلّ عقد يوقع عليه «ممثلي» مجلس «الحرامية» العسكريّ مع الشركات التي يختارها، تكون لهم عمولة عليه، تقدر بملايين الدولارات؟ هكذا تذهب المعونة الأمريكية، فلا يرى الشعب منها خردلة واحدة.

أعرفت اليوم لماذا يريد المجلس أن يظل قابعا على كرسي الحكم، جاسماً على صدر أبناء الشعب؟ إنها بلايين الدو لارات التي ينزفها هذا الشعب، ذهبت إلى جيوب المخلوع وعائلته من قبل، وإلى حسابات المجلس الخائن، ثم يريد اليوم هذا المجلس العميل أن يستولى عليها كلها، دون مشاركة أحدٍ حتى المخلوع.

هذا هو المجلس الذي يدّعى الداعية العسكريّ أنه يريد معاونته! من باب «شيلنى واشيلك»! هم يستفيدون، ومنافقنا يستفيد بالدعاية والشهرة، والحصانة ضد أي غدرٍ قادم من العسكر.

هل يحلّ أن يتبرع أبناء الشعب الذين هم تحت مستوى خط الفقر، لصالح هؤلاء الملاعين؟ يَحرُم ذلك بإجماع العلماء، وهو ما أفتى به العز بن عبد السلام للسلطان قطز، حين أراد أن يفرض ضريبة على الناس لمعاونته في الحرب، قال له العز: لا يَحل لك حتى تبيع ممتلكاتك ويبيع أمراؤك ممتلكاتهم، ثم ننظر بعد ما يحتاجه نظامك. وهذا ما أشار اليه الشيخ الفاضل هاني السباعي.

لكن الداعية العسكريّ لا يبيع شيئاً، لا سياراته الفارهة، ولا فيلاته الفاخرة، ولا أمواله السّائلة. ولا يبيع مجلس الخونة من رفاقه ما يمتلكون، من متاع سائلٍ وثابتٍ ومنقول. بل يلجئون للشعب المسكين المظلوم، الذي لم يعد لديه إلا أعضاء جسده يبيعها للحصول على لقمة العيش.

ثم أين مال المخلوع؟ أين مال سوزان وجمال وعلاء والعادلي، الذي يقدر بأكثر من ترليون جنيه مصريّ، كافية أن تغرق البلد كلها في نعيم إقتصادي؟ هل حرّك المجلس ساكنا لإنهاء المحاكمة الهزلية التي تدور مسرحيتها سنة كاملة ليصدر قرارات تصلح لتكون وثائق تعيد الأموال المهربة؟ أم إن العسكر، بقيادة أحمد شفيق – مرشح الرئاسة! – قد سَهّل تهريب هذه الأموال، مع أموال الطنطاوى وعنان وغيرهما من حيتان مجلس الخيانة؟

هؤلاء هم من يدعو لهم داعيتهم العسكري، ويحرِص على توجيه الشعب المخدوع بعدم تخوينهم. إن نداءات الملايين ضد مجلس العسكر، هي بالضرورة هتافات بإسقاط محمد حسان، إذ إن كان الناس يريدون إسقاط هذا المجلسِ الخائن، وهو يحرِصُ علي بقائه، فالنتيجة أنهم يهتفون بإسقاط هذا الرجل وتعرية عمالته.

إن المال، في وجهة النظر الشرعيّ، لا يجب أن يعطى إلا لمن يستحق. وقد عين الله سبحانه مصارف الزكاة، مبيناً أن المال له مصارف ثابتة بوجه عام، سواءً كانت في الزكاة أو في خارجها. وقد قال تعالى «ولا تأتوا السفهاء أموالكم»، وهو ما يبين أنّ المال، ولو كان حقاً للسفيه، لم يجز تسليمه له، فها بالك، الإنفاق والتبرع؟ هذا لا يكون إلا لمن يستحق. والإستحقاق صفة متلازمة مع الأمانة. والأمانة صفة تثبت بالمنهج وبالتاريخ. وهؤلاء العسكر، والحكومة التي تدير البلاد لحساب العسكر، تاريخهم أسود ملوث، ومنهجهم لا صلة له بإسلام أو بغيره، بل هو منهج النصب والإحتيال، ووضع المصالح الشخصية فوق دم الشعب وكرامته. فتاريخ هؤلاء ومنهجهم يسلب عنهم صفة الأمانة بالكلية، ومن ثم، في صفة الإستحقاق التي لا يحل دونها التبرع لهم بأي شكل من الأشكال.

٧٦٦

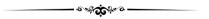
إن جمع الأموال من أفراد الشعب، لتصبّ في يد العسكر، هو أكبر عملية نصبٍ عامة، يقوم بها ملتحي، وتروّج لها وسائل الإعلام، وتدعمها مؤسسات عميلة للعسكر كالأزهر والإفتاء.

ومن الناحية الفقهية، فإنه إن كان جمع هذا المال يحرم، فإن التبرع به يحرم، من ناحية العلاقة بين حرمة الوسيلة وحرمة القصد. هذا المال، سيكون أداة في يد العسكر وفي يد الفاسدين في السلطة التنفيذية التي تتبعه في الحكومة الحالية، يُنفقونها في غير مَصارِفها الشرعية.

الأمر ليس أمر دعاية يروّجها هذا العميل الأمنيّ ليكسب رضا مجلس العَسكر عليه وعلى فضائياته وعلى مشروعاته وفيلاته. إنها الأمر أمر سَلب هذا الشعب حَقه في أن يرى الحق الذي سلبه منهم العسكر، والثورة التي فرّغها من مضمونها، وجَرّه في مبادرات دعائية خسيسة تلعبُ بالمشاعر، وتحسّن صورة العسكر، على أنهم في صراع مع أمريكا، وأنهم مغلوبون على أمرهم، وأنهم يريدون دعم الشعب حتى لا يسقطون!

ليس هناك ما يُبرر أقوال هذا الرجل ولا أفعاله، إلا بالعالة والمَنفعية. ولو أنّه بدأ بنفسه، فأعلن التبرّع بنصف ريعه الذي يتقاضاه من الفضائيات، والخروج عن نصف ممتلكاته، لصالح المعونة المصرية، واكتفى بعدة ملايين مما عنده، لقلنا صدق وانفق. لكن الإخلاص سلعة نادرة. ولن يفلح رجلٌ وضع نفسه في خندق واحدٍ مع القتلة من أمن الدولة، أخا وحبيباً لهم، وللقذافي المقتول http://www.youtube.com/watch?v=1GPGU4gMHB0.

ومن فمه وفعله ندينه.



### الرئيس القادم .. بين الشُّعب والعَسكريّ ٢٠-٢٠-٢٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تقع السلطة العليا في النظام المصري، للحظتنا هذه، في يد رئيس الجمهورية. كانت ولازالت. والغرض من هذا هو تركيزها في يد الرئيس العسكريّ، بعيداً عن أيّة تدخلاتٍ في صلاحياته بأي شكل، ومن أي جهة. هذا الوضع هو ما يسعى المجلس العسكري إلى أن يستمر، ليُمكن له أن يُسيطر على السّلطات الثلاث، يوجهها كما يريد، لصالح قياداته التسعة عشر. من هذا المنطلق يمكن أن نفهم دواعي المجلس الخائن في تمسكه بضبط صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية، وضبط إختيارات الشعب للرئيس من ناحية أخرى.

المجلس العسكريّ لن يسمح إلا برئيسٍ ضعيف الشخصية، نفعيّ متآمر، منقادٍ لرغباتهم، متورّطٌ في الفساد، لتكون عليه ذِلّة، «توافقيّ» كما يسمونه، لا دين له، ولا ولاء إلا لنفسه وللعسكريّ. ومن صفات الرئيس الجديد، كما يريده العسكريّ، أن يكون مخلصاً للصهيو-صليبية، جبان رعديد، لا يقدر على أن يتخذ أي موقف قويّ جادٍ في وجه الغرب، بل هو أقرب إلى مسيّر أعمالِ وحامل أختام، منه لرئيس ذي صلاحية ونفوذ.

وهذه المواصفات تتحقق في أعلى درجاتها اليوم في عمرو موسى. فإن لم يكن، فإن خيار العسكري يتوجه إلى منصور حسن، ومهم من قال بأن نبيل العربي هو المرشح المحتمل. وهؤلاء من رجال العهد السابق، وكلهم علماني حتى النخاع، وعميل للغرب بدرجة إمتيازٍ، وإن تفوق موسى على زميليه في هذا المضهار.

أما الشعب، فإنّ موضوع الرئاسة بالنسبة له، هو موضوعٌ دقيق تُحَاسمٌ. فرغم أننا نرى أنّ هذه الإنتخابات كلها، لن تجدى في تحصيل المطلوب، ولا الوصول إلى المقصود، إذ «الدجاجة لا تلقي كتاكيت»، كما يقال في المثل المصري العام، بمعنى أنّ المجلس العسكريّ لن يتنازل بملئ خطره عن أية ميزة له، لصالح الشعب، إختياراً، بل يجب أن تؤخذ منه اضطراراً وهو ما رأيناه بالفعل في فبراير الماضي، لكن أكثر الناس لا يعلمون! إلا أنّ وجود

۷۶۸

رئيس يمثل الهوية الإسلامية، هو أمرٌ يعتبرُ من المقاصد الشرعية التي يجب أن يسعى اليها من يريد للشريعة أن تظهر، وأن تكون لها اليد العليا في مصر. هذا قدرٌ لا يختلف عليه أحدٌ ممن له في الإسلام نصيب، إلا من أهل البدع والأهواء.

وكما ذكرنا مراراً، أنّ طريق التغيير لن يكون من منطق الإنتخابات، إذ إلى جانب أن هذا يخالف منهج الله سبحانه في سنة التدافع، فإننا نرى ما حدث، حين لجأ الإخوان إلى عقد الصفقات للوصول إلى برلمان كسيح عاجز، من خلال العملية الإنتخابية التي يضع شروطها وينسق مشروعيتها مجلس العسكر. فكيف يمكن أن يكون خصماً وحكماً؟

لكن الواقع أنّ الشعب يجب أن يكون على وَعي بمواصفات من يريده رئيساً، إذ إن إحياء هذا الوعي، يمثل إحياء لقضية التشريع في نفوس الناس، ويعطيها زخماً وحياة. فهو كالدعوة لمنهج لا لشخص بعينه. ومن هنا وجب أن نحدد ما نراه في مواصفات هذا الذي نرجوه رئيساً لمصر، على رغم أنف الخُوّان البَرلمانيين، الذين صرّحوا بأن الصفة الرئيسة في الرئيس الذين يرضَونه هو أن يكون علمانيا لا صلة له بالتيار الإسلاميّ!

الرئيس الذي يسعى له الشعب هو رجلٌ يأخذ دين الله بقوة، لا يهالأ فيه ولا يداهن ولا يقايض. رجلٌ يضع أيات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السنة النبوية، نصب عينيه، لا تحيد عينه عنها، بها يتحرك وبها يحكم واليها يرجع في كافة تصرفاته وقراراته. وهو رجل يميز بين الحلال والحرام، تمييزاً فقهياً وتمييزاً عملياً وتطبيقياً، فلا يسمح للحرام أن يقنن أولاً، ولا أن يطبق ثانياً.

الرئيس المطلوب، هو رجل يَصلح أن يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قيادة شعبٍ مُسلم، ديناً وفِطرة. يظهر فيه إخلاصه وتفانيه في خدمة هذا الدين، وفي خدمة المؤمنين، يَمنع عنهم الضّر والفَساد، ويجلب لهم النفع والرشاد.

وليس هذا معناه أننا ننتظر الصدِّيق أبي بكرٍ، أو الفاروق عمر، بل يَعنى أنّه يَحمِل بين جنبيه هؤلاء الصّحابة الأبرار، مَثلاً أعلى في سيرِه قولاً وعملاً. يعنى أنه يصبو إلى أن يُرضى ربّه قبل أن يُرضى النّاس. المثالية ليست هي القصد هنا، إذ هي مستحيلة الوقوع،

بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكنها الأمانة والإخلاص والشرف والتقوى والكرامة، وسداد الرأي ما أمكن.

فإذا نظرنا إلى أرض الواقع، وجدنا الخُوّان البرلمانيين قد وضعوا أيديم في أيدى العسكر، لإتمام صفقة كامب سليان. فهم يريدون أن يُسلموا مصر إلى علماني عميل عليل كسيح، يعمل كسكرتارية للمجلس العسكريّ، صورة بلا حقيقة، يحركه العسكر كما تتحرك العرائس المتحركة في الموالد، بخيوط ممدودة بينه وبين المجلس.

ثم نجد أن حزب النور السلفي، ومن ورائه «السلفيون»، قد انقسموا على أنفسهم، منهم من فهم اللعبة وخرج عن تبعية المشايخ، ومنهم من تحير واضطرب، لا يعرف ماذا يريد، أيتابع الخوان إيهاناً بأنهم أعلم بالسياسة؟ أم يخرج على الإجماع المزعوم، ويحدد مواصفات من يريد بحرية واستقلالية؟

ثم إذا نظرنا إلى حديث العلمانيين، نجد أنهم يحدّدون مواصفات الرئاسة في الإستقلالية، والتوافقية، وأن يكون كفئاً من الناحية الإدارية، وأن يقدم برنامجاً مدروساً مدعوماً بفريق من الخبراء الذين يشهدون له بالصحة والواقعية. وهذا القدر فيه حق وباطل، الحق فيه أن الكفاءة أمرٌ معتبرٌ، وهي شرطٌ عند كافة الفقهاء في باب إخيار الإمام، بل هم أكثر دقة في تحديد معنى الكفاءة وتفصيل المقاييس المرعية فيها. وهو ما يمتد إلى ضرورة وجود البرامج المتخصصة التي تشهد أنه صاحب عمل لا قول. لكن الباطل في قول العلمانيين أنهم يريدونه «توافقياً» أي علمانياً، والعجيب أن التوافق أساساً يعنى ما يراه الشعب بأغلبيته، والشعب قد توافق على الشخصيات الإسلامية في أو من يدعى الإسلامية، في كل إختياراته. لكنهم يقصدون بالتوافقية «التلفيقية»، فهم يريدون أن يكون الرئيس من الأقلية العلمانية، وما هذا إلا تلفيقٌ بغيض واستبداد مريض.

ثم، إن رجعنا إلى أرض الواقع، ونظرنا إلى أولئك الذين هم على مسرح الأحداث اليوم، وجدنا أمثال حمدين صباحي، العلماني، وعمرو موسى ربيب الفساد وعميل الغرب، وأحمد شفيق الشيطان العسكري وصناعة مبارك، وعبد المنعم عبد الفتاح،

الإخوانيّ الآبق، وسليم العوا رأس ال نفاق في منظومة القطاع الخاص الدعوى"! ثم من سيأتي به العسكري، تواطئاً مع الخوان في الأيام القليلة القادمة، ما يجعله مرفوضاً حتى قبل أن يعلن اسمه.

ثم نرى أن هذه الصفات التي سَردْنا لا يتوفر مُعظمها إلا في الشيخ حازم أبو اسماعيل، على هنة فيه أو هَنتين، أولهما إصراره السابق على الإنتساب إلى الإخوان، رغم أن مثله كان يجب أن يَعِى أمرهم قبل أن يفعلوه، لا بعده. وهو في ذلك مثل الشيخ وجدى غنيم. ثم ما كان من حديثه عن دور البرلمان ودعمه للإخوان في ترشيحهم، وهو الأمر الذي أشرنا من قبل إلى خطئه، مثله في ذلك مثل الشيخ عبد المجيد الشاذلي، وفق الله مشايخنا الأفاضل كلهم إلى الحق والصواب.

من هنا، فإنه إن كان لابد أن يذهب الناس إلى صناديق الإقتراع، قبل أن يستلبوا حقوقهم ويحسموا أمورهم في الميدان، وهو الأمر الذي بات واضحاً لذي العينين أنه حقيقة لا نِزاع في حدوثها، إلا إن أراد ربي شيئاً، فإنه ليس أفضل من هذا الشيخ حازم أبو اسماعيل. ولا أقول هذا دعاية للشيخ قدر ما أقوله زكاية في العسكر والإخوان، إذ هو يمثّل كلّ ما يكرَهون لشعبنا، وكافة ما يريدون تجنبه، من حرص على الإسلام، وعلى معاني الحلال والحرام، ومن تصوّر عام شامل لدين الله، بالإضافة إلى كفاءة إدارية ووعيا سياسياً، وكرامة محفوظة، وطهارة يد ولسان، إلى جانب الجنكة القضائية والبرامج المقنعة. فالأمر ليس أمر الشيخ ذاته، بل ما يمثله من قيمة إسلامية يحاول العسكر والإخوان هدمها، هدمهم الله.

لكننا نعود لنؤكد أن هذه العملية الإنتخابية برمّتها، هي مهزلة متكاملة الأطراف، لا جدوى منها إلا تمكين خونة العسكر ومتواطئة الخُوان البرلمانيين، أن يفرضوا رئيساً على الشعب، فنحن ممن لا نرى العمليات الإنتخابية، في ظل العسكر والنظام العلماني لا تحلّ أصلاً، لا شرعاً ولا تجدى عقلاً. وهو ما ظهر من تلك المواد التي يضيفها العسكر لما يسمونه الإعلان الدستورى الذي زوّروه ليوافق أغراضهم، بشأن أن قرارات اللجنة

لا يصح الإعتراض عليها، سبحان الله! هؤلاء الملاحدة لا يريدون أن يكون لنصوص القرآن الكريم هذه الحصانة في دستورنا، لكنهم يجعلون هذه الحصانة مكفولة للجنة، بقرار رجل واحد هو ذلك المستشار فاروق سلطان، عميل السلطة الذي عينه مبارك، مما يعنى أنه هو وحده من سَيعين رئيس الجمهورية!

وهي مهزلة في حدّ ذاتها تنبئ عما سيحدث في تعيين أكبر مسؤول في مصر. والأيام بيننا.



## أزمة العليمي .. والدكتَاتورية السَّلفية الإخوانية العَسكرية ٢٠-٢٠-٢٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

زياد العِليمي علمانيّ التوجّه، نختلف معه إختلافاً أصيلاً وجذرياً في الفكر والمذهب. هذا أمرٌ ليس موضِع جِدالٍ أو تشكّك.

إنها الأمر الذي رأيناه في الأيام السابقة من أحداث تتعلق بقضية سَبّه للطَنطاوى أو على الأصحّ التَعريض بِه في مؤتمرٍ عام ببورسعيد. وهذا الحَدث، هو في حقيقته، كَاشِفٌ لأمورٍ عديدة في غَاية الخُطورة، توضّح الأزمة الحقيقية التي نُعانيها على السّاحة السياسية الحِصرية، والتي تكاد تَعصِف بمِستقبل أمتنا برمّته.

وسنطرَح ما نَراه الأخْطر في أعقابِ هذه الفِتنة التي أظهَرت ما عليه «البرلمانيون السّلفيون الإخوانيون العسكريون»، في تلك النقاط التالية:

- \* الأخطر هو هذه السرعة العجيبة في مساءَلة العليميّ عن جريمته الكبرى وخطيئته العُظمى، وإحالته إلى التحقيق على الفور. كيف يتناسب هذا مع البطء التواطئيّ الذي نراه في قضية قتلى بورسعيد، وفي قضية نقل المخلوع، وفي قضية هيكلة الداخلية، وفي قضية أموال المخلوع، وأموال قناة السويس، وشهداء يناير الذي مرّ عام كامل دون إدانة ضابطٍ واحدٍ فيها، وكأنهم قتلوا أنفسهم، وفي كافة القضايا التي أثبتت أن الأغلبية البرلمانية متواطئة مع الحكم العسكريّ.
- \* الأخطر هو تقديم هذه الأمور الجانبية الشكلية على ذلك الإستهزاء بمن يفترض أنهم ممثلو الشعب، بتجريدهم من أية صلاحياتٍ إلا صلاحية الحديث والصياح تحت قبة البرلمان!
- \* الأخطر هو استمرار الإتجاه إلى تأليه العسكر، الذي يتبناه السلفيون والإخوان، بتطرفٍ غير مسبوق ولا مفهوم، وكأن العسكر هم من حملوهم إلى كراسيهم

لا أبناء الشعب المخدوع. والعسكر، إن نَسى البَعض، هم أركان حُكم مبارك، ومعاونيه مدة ثلاثين عاماً، وشركاؤه في الفساد والسرقة والنهب، بل واستمرارهم في ذلك إلى يومنا هذا.

- \* الأخطر هو ذلك التحيز العجيب الذي يتعامل به الكتاتنيّ، في المسائل المعروضة، يضرب عرض الحائط بها يريد، ويركز الإنتباه على ما يريد، ورحم الله فتحى سرور من قبل.
- \* الأخطر، هو أنه لو كان الحزب الوطنيّ لا يزال في البَرلمان اليوم، ما تصرّف أعضاؤه بمثل هذا التَحيّز الغَثّ، ولما وقفوا بمثل هذا التبجح يتصايحون بالثأر لشرف الطنطاوى، وردع الجاني المعتدى على شرف الوطن، يعلم الله أنّ الطنطاوى هو رأس الغدر اليوم في مصر، لمن فهم وعقل.
- " الأخطر هو الزّج بهذا الداعية العسكريّ اللواء محمد حسان في قضيةٍ تبحث وتناقش داخل المجلس! وإن تعلل البعض بأن ما حدث من سبّ للطنطاوى، وإن حدث خرج المجلس، فهو بشأن مؤسسة قومية، ترأس الدولة الكمصرية اليوم، فها هي مناسبة أن يدرج اسم محمد حسان في هذا الأمر؟ إن سبّ العليميّ حسان خارج المجلس، فعلى حسان أن يلجأ للقضاء. لكن أن يحمل أنصاره ذلك للمجلس، فإن ذلك يمثل إساءة استخدام للسلطة، وتدخل في عمل القضاء، وخَرق للقوانين السّارية، فإنه ليس لحسّان هذا أية حصانة بأيّ قدرٍ. وهو ما يدعونا مرة أخرى إلى التذكير بها نوّهنا به من قبل، من أنّ من أشد الخطر أن يكون الولاء لنوابٍ في البرلمان لجهاعات ومشايخ خارج البرلمان، فإن في هذا تعدد للولاء، وإسقاط لحق الشعب في ولاء نوابه له بشكل كامل، وهو ما دعانا من قبل لطلب حلّ جماعة الإخوان، وتفكيك مكتبها الإرشاديّ الذي يوجه الأغلبية البرلمانية، كها كانت لجنة السياسات في الحزب الوطنيّ توجّه نوابه من قبل، تما بلا فرق.

\* الأخطر هو أنّ توجهات معينة، تنسب نفسها للإسلام، قد فرضت وصايتها على الشعب بكامله، وهي هي التي تواطأت مع العسكر، ضد الشعب الذي ثار عليه، وحملت له جميلاً ونسبت اليه فضلاً هو برئ منه براءة الذئب من دم بن يعقوب.

البرلمان اليوم، هو تجربة فاشلة، متحيزة، متواطئة، يلعب بها العسكر دوراً محدوداً لزمن مقدور، ثم يكون له ولهم موقف آخر بعد، وقتها لن يكون لهؤلاء مساندٌ بعد أن كشفوا أنفسهم وسجلوا خيانتهم في ذاكرة الشعب.



### مأزق الحركة الإسلامية .. ومَشايخها! ٢٠-٢٠-٢٠٠١

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحركة الإسلامية، كما ذكرنا من قبل، في مأزق خطير، ومُنعطفٍ حادٍ، في تاريخها المحديث. ذلك أنّ هذه الحركة، كانت، في العقود الماضية، تقف في خندق واحدٍ، بكل طوائفها وأطيافها، أمام قوى محُددة ومَعروفة، تتمثّل في النّظام القائم والحُكومة التي تتعامل باسمه. هذه الأطياف التي كانت، ولازالت، تختلف فيما بينها إختلافاً شديداً حاداً، يصل بين طيف الليبرالية الإخوانية، إلى السّنية العادلة (لا أقول المعتدلة)، وهما طيفان يقعان على طرفي المنظومة المنتسبة للإسلام السنيّ. لكنّ هذه الإختلافات، كانت خافية وراء جدار الخندق الواحد في مواجهة العدو الجاهليّ المشرك، رغم أنّ الطيف الإخوانيّ لم يعتبره عدواً بل شريكاً، من جهة واحدة!

في أعقاب الثورة المصرية، وإثر تبدل موازين القوى، الذي قلب الأمور رأساً على عقب، في المنظومة الإسلامية، وإن لم يكن له هذا التأثير في الجِهة القابِضة على الحكم، التي قويت قبضتها بعد أن استولى العسكر عليه، وأملوا إرادتهم تحت أوهام برلمانية خداعة وبتمرير قوانين فاصلة في شؤون البرلمان والرئاسة، حدث أنْ تبدّل سَاكنى الخندقين، فتحولت طوائف الإخوانية وأدعياء السلفية إلى خندق النظام القائم والحكومة الموالية له، في مواجهة أهل السنة، من أتباع السلف الصالح.

والمأزق الذي تواجهه الحركة اليوم، وبالأحرى التحدّى الذي يواجهه شيوخها الأفاضل من أهل الحق والصدق والعدل، يأتي من ذلك الموقف الذي طرأ على القوى السياسية خارج الحركة، فاستقطب منها من ضعف واستسلم.، وتركهم في مواجهة نظام الدولة من ناحية، وأولئك الذين كانوا رفاقاً، في ظاهر الأمر، من ناحية أخرى.

ولعل هذا التحدّى هو الأكبر في تاريخ هذه العصبة التي لا تزال تتمسك بالحقّ، وتعرف مَعالمه سُننه وسُبله وضَوابطه، كما تعرف ملامح الباطل وحدوده وحيله.

وهذا التحدى، سَيمُحّص هذه الفئة كذلك، كما محّصَت الثورة العديد من الفئات والحركات والمشايخ، فخاضت بعضها فيما خاضت فيه العلمانية، من ركونٍ إلى الظلمة والبغاة، بل تفوقت على العلمانية بالتآمر معه، وتبعتها أخريات من تلك الحركات، فخاضوا كالذي خاضوا. هذا التحدى سيفرز من هؤلاء المشايخ والقادة درجاتٍ متعددة، حسب قدرة كلً على الثبات على الحق، ثم التحدث به والدعوة اليه، ثم التحذير ممن خالفه وتلاعب به وظاهر عليه، وهي درجات ثلاثة لكلٍ منها دورٌ، ولكلٍ منها ضرورة على الساحة، ثم تتفاوت حسب القدرة الشخصية لكلً منهم.

وقد رأينا أن بعض هؤلاء المشايخ، وإنْ عارض الفكر الإخوانيّ، بل وصرح بالوقوف ضد هذا الفكر، دعم الإخوان في البرلمان، مثل حازم أبو اسهاعيل، والشيخ عبد المجيد المشاذليّ، بارك الله في عمرهما. ثم يختلف الشيخ أبو اسهاعيل عن الشيخ الشاذليّ، أن أبو اسهاعيل يفخر بالإنتهاء إلى الإخوان، وإن عارض كافة سياساتهم الحالية، بينها لم ينتمى الشيخ الشاذليّ إلى الفكر الإخواني في يوم من الأيام، بل كان دعمه للإخوان، وعزوفه عن التصريح بعالتهم وصَفقاتهم مع العسكر، من باب إغلاق باب ريح ليس لديه، ولا لدى من تبعه، استعداد كافي للوقوف في وجهه. وهو أمر لا يقدر أن يعترض عليه معترضٌ إذ هو يخضع بشكل كامل للتقدير الشخصيّ لكل من يتصدى لقيادة شعبية أياً كانت، وإن كنا نرى أن الصمت عن الدعم كان أولى. بينها كان عُزوف أبو اسهاعيل عن التصدّى بصراحة للرموز الإخوانية التي خَرجت عن السبيل السويّ، في كافة ما قررته، بل ودعوته لترشيح العريان لرئاسة مجلس الشعب مع الموقف المخزى لهذا الأخير من ترشيحه للرئاسة، بأنّ ذلك سياسة يُقصد بها عدم خسارة أصوات تنتمى إلى الإخوان، يمكن أن تخالف قياداتها في عدم انتخاب الشيخ، على فضله، وهو ما نراه سياسة، كان الصمت عن مدح الإخوان فيها أولى وأضبط.

ثم رأينا مثل الشيخ رفاعي سرور، بعلمه وفضله، يتحدث بشكل أكثر وضوحاً عن الخلل القائم في السياسات التي اتبعتها الإخوان، وجناية العسكر، وإن تجاوز عن ذكر

أسماء بِعينها، وفضّل أن يدعو إلى توحّد التيار الإسلامي، بكافة أطيافه، في وجه المؤامرات الخارجية التي تدفع بالبلاد، خطوة خطوة إلى التقسيم. وهذا، مع إقرارنا بأنّه يجب الحذر منه والتحسب له، لا نرى أن أية قوى خارجية اليوم تمثل أكثر من خمسة بالمائة من حجم الخطر الجاسم على أبواب مصر. الخطر ليس في التقسيم، فهذا لن يكون، تحت أيّ سيناريو مَعقول، لكن، في التحليل النهائي، ما يقوم به العسكر، ومن هم في خَندقه اليوم، من إخوانٍ وسلفيّين، هو الأخطر على مصر وعلى مستقبلها الإسلاميّ والوطنيّ.

ثم الأخرى أنّ هذه الدعوة، التي ترى أنّ على «التيار الإسلامي» بتعدد طوائفه أن يلتئم ليكسب الجولة القادمة، ليست عملية بأيّ شكلٍ من الأشكال، إذ هذا يَستلزم أن يتحوّل أحد الفريقين، الذي يقبَع اليوم في خَندق العَسكر والحُكومة والنظام السابق، والآخر الذي في خندقٍ مقابل، ليجتمعا في خندق واحد. وهذا لن يحدث إلا بأحد طريقين، أن تُعارضَ الإخوان والسلفيون الحكم العسكريّ، وتتخذ القرارات الصّحيحة في البرلمان، وفي الشّارع، لإزالة هذا النظام العسكريّ، مثل أن يُعارض القوانين التي أمرّها العسكر دون البرلمان ورغم أنفه، كقانون رئيس الجمهورية وغيره. أو البَديل، أن يتنازلَ مشايخ السّنة العادلة عن توجّهاتهم، وينضموا إلى الخندق الآخر، وساعتها، تخلو الساحة، إلا ممن يعصمه الله من هذا الزلل المربع.

وإئتلاف «التيار الإسلامي»، أمر مطلوب مفروض لا شك، لكنّ المسألة هي في رَسم حدود هذا الإئتلاف وبيان ضوابطه، التي لا شكّ تختلف بإختلاف سعة الهوة التي تفصل ايّ من هذه «التيارات» عن السنة العادلة، والظروف الداعية لهذا الإئتلاف، ودرجة الإئتلاف المطلوب بناءً على الأمرين السابقين. وهو ما سنحاول بيانه في مقالٍ آخرٍ بإذن الله. إذا لم نعتبر هذه الضوابط والحدود، ضاعت السُّنة، والقينا بالفقه كله خلف ظهورنا، من أجل توحّدٍ مشبوه لا أساس له.

كذلك نرى على الساحة، عدد من المشايخ الذين أدوا الحق بدرجاته الثلاثة التي ذكرنا، مثل الشيخ محمد حجازى، والشيخ مجدى كمال، والشيخ سيد حسنى وغيرهم

من الأفاضل في الداخل، والشيخ هاني السّباعي والشيخ وجدى غُنيم وأمثالها في الخارج. وهؤلاء، هم من نظن أنهم في المركز من الحركة الإسلامية اليوم، ومن حولهم الكوكبة التي ذكرنا منها بعض نجومها أعلاه.

التحدى الذي أشرت اليه في أول المقال يكمن في أنّ الدعوة الي التوحيد الخالص، والتحذير من الشرك بكافة صوره، وعلى رأسها شرك التشريع، كانت هي مدار دعوة أهل الخندق الإسلاميّ الموحد من قبل، لم يشذّ عنها حتى الإخوان والسلفيون. لكنّ الدعوة اليوم، بمستجدات الإنفصام الخندقيّ بين طوائف التيار، يجعل الدّعوة إلى التوحيد، والتحذير من الشّرك، ليست كافية لبيان الإنحراف القائم، خاصة وهذا الإنحراف أصبَح يمثله عدد ممن يلبس دِثاراً إسلامياً، بغضّ النظر عن حقيقة عقيدته وسياساته المَبنيّة عليها، بعد تميّز المعسكرين.

الوضع القائم يستدعى أنْ تشمل الدعوة إيضاح شرك التشريع، وإيضاح بدعة التوافقية، أو شرك هذه البِدعة في بعض مناطاتها، وأن تنزّل أفعال بعض هؤلاء المتدثرين بلباس الإسلام على معاني الولاء والبراء، وإلا كانت دعوة منقوصة، وكان دعاتها خائنين لله ولرسوله ولدعوتهم. هذا ما تستدعيه أصول النظر ومقرّرات الفقه، في باب «إختلاف الدلالات»، حيث أنّ دلالة ما قد تكون كافية للإقرار بالإسلام أو لفهمه وشرحه والدعوة اليه، وقد لا تكفي ذات الدلالة في واقع آخر لهذا القدر من الإقرار أو من الشرح والبيان والدعوة. وهذا يعنى أنه لابد من الوضوح والمباشرة، والبعد عن لعبة السياسة، إذ طرق الدعوة لا تتفق مع السياسة التي تظهر أمراً وتغفل أموراً، قصداً وعمداً.

هذا ما نقصِد اليه من أن التحدّى الذي يواجِه الدّعوة في المَرحلة القادمة، يمثل تحدٍ للمشايخ والدعاة والقادة، ندعو الله أن يوفقهم إلى الحقّ والصواب، ثم الثبات عليه. وأعاد إلى الحق الآخرين، من ضلّ منهم عنه، إخوان وسلفيون.

#### ربنا تقبل عبدك رفاعي في الصالحين ٥٠ ٢٠٠٢-٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تلقيت هذا الخبر، الذي يتوقعه كلّ حيِّ عن كلِّ حيِّ، وفاة الشيخ الجليل، وبقية السلف الصالح، الأخ العلامة رفاعي سرور «كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمُوْتِ» المعراد ١٨٥٠. والشيخ الجليل من أقراني في العمر، فوالله ما كنت أحب ألّا أن يكتب هو عزائي، فإن في هذا شرف لي ولأمثالي. ولكن قدر الله سابق، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد عرفتُ الشيخ رفاعي رحمه الله منذ السبيعنيات، حين كنا، كلنا، في معترك تلك الفترة الفريدة في طبيعتها، مشغولون بالدعوة، وبالرد على المدّعين، وببيان الحق وتأصيله. وكان رفاعي، رحمه الله، كما كان يوم أن توفاه الله، قوياً في الحق، ثابتا عليه، واعيا له، رغم ما لقيه من اضطهادٍ وظلمٍ واعتقال، لن يؤثر في حديثه ولا توجهه ولا هدفه، كما فعل بآخرين ممن راجعوا فتراجعوا. وقد قاوم الطغاة ووقف في وجه الكفر، وبيّن التوحيد، وأزال الشبهات، جزاه الله عن الأمة خيراً.

كان آخر حديث لي معه منذ عدة أسابيع، ومعنا الشيخ الفاضل هاني السباعيّ، حيث تدارسنا موضوع مصير الدعوة في مصر، وانطلاق التيار السنيّ لإنقاذ مصر، وأمور عديدة، تدور كلها على الدعوة ومجالاتها.

وكان الشيخ الجليل رحمه الله، كعادته، أديباً، مهذباً، وقوراً، ظريفاً، لا يكاد يُنهى جُملة من القول، إلا وأنت تنتظر أفضل منها وأحكم. يؤثر في السامع، بقوله وإشارته، وهيبته، وعلمه، فلا يُملّ من حديثه ولو استوعب الليل والنهار.

لا أجد في هذا المقام أفضل من أن أرجو أن يكون شيخنا رحمه الله ممن قال الله تعالى فيهم «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهُرُ وَقَالُوا ٱلْحَمْدُ للهَّ ٱلَّذِي هَدَيْنَا

من كلماته الأخيرة

«الطواغيت لا يؤثر فيهم الأفعال الرمزية ما داموا آمنين في قصورهم، فينبغي أن نبايع لا على الموت!»

رحم الله الشيخ الجليل رفاعي سرور، وألهم أهله وأبناءه الصبر والسلوان.



## الموت مم الغائبُ القريب ٢٣-٢٠٠٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

شرعت أكتب هذا المقال منذ أكثر من ستة أشهر، وبالتحديد في مايو من العام المنصرم. وسبحان الله، ما توقعت أن أعودَ اليه بسبب فراق الشيخ رفاعي سرور. لكن الأقدار سابقة، والموت قريبٌ، والوداع قضاءٌ مكتوب.

#### خَاللت توديعَ الأصادق للنَّوى فمتى أودعُ خِليّ التوديعا

الموت مصيبة بكل مَعايير الحسّ البشرى، سماه الله كذلك «فَأَصَابَتُكُم مُّصِيبَةُ ٱلمُوْتِ» المائدة ١٠٠١، وأجمع الناس على ذلك، الصديق والعدو، القريب والبعيد. لكنها، أحسب، والله أعلم، مصيبة لمن بقى من الخلف، إن كان المرء من أهل التقوى والصلاح، ومصيبة للميت، إن كان من أهل الفسق والفساد.

حين يكون المتوفَى رجلاً صالحاً عالماً ذاهداً، ينصحُ لنفسه ولأهله وعشيرته، ويدعو إلى الحق، ويحيا عليه، ويعذب في سبيله، كما كان شيخنا رفاعي، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً، فموته مصيبة لمن حوله، لا أقول أهله وأقاربه، فإن ذلك مما جُبلت عليه الفطر، أن تحزن لفراق من تحب من الأهل، ولكن أقول مصيبةٌ عامة لا تختص بأهلٍ أو ولد. هي مصيبة أمة، تتَيتم مرة بعد مرة، مع كل عالم مُفارق.

ذلك أنّ الثابت شَرعاً، والمُشاهد واقعاً أن أهل الفَضل في انحسار دائم وفي اندثار مستمر. فقد ثبُت هذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»، وهو ظاهرٌ في انقراض الثبات الصالحين، قرناً بعد قرن، زمنا بعد زمن، حقبة بعد حقبة. كما أنّ ذلك مشاهدٌ معروف، إذ أين أمثال محمد شاكر ومحمود شاكر ومحمد محمد حسين وسيد قطب والشنقيطي ومحمد إبراهيم والدوسري والغديان ورفاعي سرور، رحمة الله عليهم جميعاً؟

#### ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنَافِهمْ وبَقيتُ في خَلفٍ كجلدِ الأجرَبِ

المصيبة التي مازالت تصيب الأمة هي التي أشار لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الصحيح عن عمرو بن العاص رضى اله عنه "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما، اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا "البخاري. هذه هي المصيبة التي تواجه الأمة كل مرة يختار الله سبحانه أحد علمائها لجواره الكريم. السؤال هو أين البديل؟

لقد ترك لنا الشيخ رفاعي، تركة مثقلة بالهم والهُموم، وساحة مُترعَة بالرويبضات، وواقعا فشت فيه الفتاوى «المُعلبة»، علماء بدلوا وغيروا، منهم قطاع علماء «قطاع عام» ومنهم «قطاع خاص»، اشتروا رخيص الدنيا بغالى، وحمَلوا العِلم كأنه حمَلُ البغالِ! فأيّ علم لمن تابع السلطان الكافر الفاسق الظالم، الذي حكم الله فيه من فوق سبع سموات، بما انتزع من حقّ التشريع، فرضوا وتابعوا، رغبةً في المناصب، وهرباً من جهادٍ واصب. أضلوا شباباً كثيراً، وأعموا أعينا غضة عن الحقائق، حِرصاً من هؤلاء اللئام على حُسن عِلاقتهم بالنظام.

هذا ونحن في وقتٍ عزّ فيه أصحاب الهمم، وتعطشت لوجودهم الدول والأمم، فبنيانُ واحد منهم يقوم بها تُنشأ فرقة من غيرهم. ليس ذلك مقتصرٌ على التحصيل، بل على النظر والتحليل. إنّ تحليل هؤلاء، وأخصّ منهم شَيخنا رحمه الله، ونظرتهم إلى الواقع تكشف خبيئه، وتفهم ماضيه ونسيئه. وهي قدرة عزيزة لمن فهم ما أعنى.

ثمّ الأهم، هو الهمة، وهي ما أراها تُفتقد في كثير من أبناء الجيل الجديد. الهمة التي تبعث على إدراك أهمية الأمر الذي يقصدونه، ثم التعلم والبحث الحثيث، ثم التحليل والتمحيص، ثم الإنتاج من كتابة أو تدريس، ثم القيام على ذلك دهراً لا ينالهم تعب ولا ملل، فهي خطة حياتهم، لا حياة لهم إلا بالسير على خطاها.

هل يعي الجيل الجديد ما أمامه من مهام؟ هل هو مستعدٌ لحمل الأمانة، بعدما ظهر أنه قد راح الكثير، وبقي القليل، علما وعزماً. فالجيل الغارب لم يبق منه إلا أقل القليل،

منهم المغترب ومنهم العليل، لكن حقّ على الناشئة من الجيل القادم أن يهتبلوا الفُرصة، فلا يضيّعوا لحظة دون الرجوع إلى هؤلاء الأعلام من البقيّة الصالحة، يأخذون المنهج ويتعلمون تصحيح النظر، وتحقيق المناطات، فهي في أيامنا هذه، مزلة العلماء.

سبق أن قال القدماء عن الستينيات من العمر «قاصمة الرقاب»، وصدقوا. فها قد ذهب عالم آخر، وبقي كثير من الجُرْب، يتصايح بالبرلمانات، ويتآمر مع الطغاة. ليس لنا إلا أن نُردّد قول الله تعالى: الله يَا إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓ الله وَإِنَّا الله وَالْحِعُونَ» البقرة ١٥٦٠.



# المُجرمون في حقّ مصر .. يدُّ واحدةٌ ٢٠٠٢-٢٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لك الله يا شعب مصر. كم انتُهكت حُرُماتُك؟ كم انتُهبت ثرواتُك؟ كم شَرّد وقتل وسُجن من أبنائِك؟ كم وُطِئَت كرامتك؟ حوّل المجرمون هذا الشعب إلى مُتسولٍ على أبواب الأمم، لا يجد الخبز ولا الوقود ولا الكرامة. لا يشرب ماءاً إلا ملوثا، ولا يأكل طعاما إلا مُسرطناً. تنهش بدنه الأمراض، ويستأثر بعقله الجهل. ليس في حياة أبنائه ما يجعل في مواصلتها أملاً، لا تعليمٌ ولا صحةٌ ولا مالٌ. ماضٍ كئيب، وحاضر مريب، ومستقبل جديب.

لست متشائها، فالتشاؤم والتفاؤل أمران مَبنيّان على وَهم نفسيّ، بلا حقائق على الأرض. ولكن هذا الذي نَصِفُ هو واقعُ مصر، التي تَمَالاً على شَعِبها الكافرون الظالمون الفاسقون، عقوداً متواليات، ينشرون السموم، ويُهلكون الحَرث والنّسل، وكأنّ بينهم وبين هذا الشَعب ثأر مُبيّت. لم يكتفوا بها نهبوه، وبها أعاثوا فيه من فقر ومرض، فقضوا على ثورته، وعسكروا المؤسسات، وتحكموا في كافة مفاصل الدولة أشد ما كان على عهد المخلوع. هذه حقائق ثابتة على الأرض لا يستطيع عاقل أن يدفعها، أو أن يدافع عنها.

المجرمون معروفون، كل المُجرمين، المباشرين وغير المباشرين. الذين ساهموا في أن يصل شعب مصر إلى ما هو فيه.

المجرمون الرؤوس هم أعضاء النظام العسكريّ الذي بدأ بعهد عبد الناصر، مؤسس المديكتاتورية في المنطقة العربية، وحليف الأسد وصانع القذافيّ، وقاتل سيد قطب، وتطول اللائحة! ثم بعده السادات، عميل أمريكا الأول، الذي خرّب حرب اكتوبر بعد أن أصبح النصر وشيكاً، وصانع معاهدة العار في معسكر داود، بعد اتفاقه مع أسياده الأمريكان، الذين كان يصفهم بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في أيديهم (ولم يترك إلا ١٪ بيد الله!)، والماسونيّ الداعية إلى توحيد الأديان في معبد سيناء! ثم مبارك، عديم الشخصية الأفاق، الذي قضى على

ما بقي من شعب مصر، وكانت له اليد الطولى في نهب الثروة وقتل الحرث والنسل، لحساب اليهود والنصارى، مقابل ثروة قدرت بسبعين ملياراً من الدولارات. وهذا الأخير فعل ما فعل دون أن تختلج في وجهه التعيس عضلة أو أن تطرف له عين، بل وبلغت به البجاحة أن يعمل على توريث ابنه العزبة التي تركها له السادات!

هذا النظام العسكريّ، أفرز تلك الجراثيم الطفيلية التي اجتمعت اليوم فيها يسمى المجلس العسكريّ، الذي صنعه مبارك ليحميه، وأغدق عليه ٤٠٪ من ثروة مصر، يحلبونها لصالحهم الخاص، بعد أن نسوا الحرب والقتال، وأصبحوا تجّاراً سارقين من عَهَرَة النظام.

ثم المجرمون في ذلك الجِهاز الإرهابيّ الرّهيب، الذي يَسمونه جهاز الأمن، وهم الذين تعتمد عليهم السّلطة الحاكمة والنظام العسكريّ للقمع والقتل والتشريد، سواء الشرطة أو الأمن المركزي أو المباحث العامة، أو أمن الدولة، أو جهاز البلطجية الذي تديره الداخلية سراً. ثم المجرمون المُساعدون، من أنصار هذه الطبّقة الحاكمة، من وزراء ورجال أعمال وسفراء ورؤساء مجالس إدارة، ونائب عام عميل، تليهم الطبقة الثانية المستفيدة من الفساد والبؤس الذي يعيشه الشّعب، في كَافّة مَصالح الدّولة.

ونود أن نُؤكد هنا أنّ الإستبداد والدِيكتاتورية والفَساد بكافّة كوادره، لا زالت تعمل اليوم بكامل قوتها، بل أصبحت أشد شراسة من قبل، وهو ما ظهر في أحداث قتلى التحرير ومجلس الوزراء وماسبيرو ومحمد محمود ثم استاد بورسعيد، جَهاراً بَهاراً، والأزمات المُتتالية في الغاز والخبز وارتفاع الأسعار. لم يتبدّل منها شئ، إذ إن العصابة القائمة عليها لا تزال في أوكارها العسكرية والشرطية تعمل على تخريب البلاد والسيطرة عليها وافساح المجال للفساد للإستمرار والإنتعاش.

ثم يأتي دور المُجرمين المتهالئين مع هذا الجَهاز الشّيطانيّ الذي يقبَع على صَدر الشّعب الحِصريّ البائس. وهؤلاء مشتركون في الجرم أصالة، إذ الساكت على الجرم شريك فيه، فها بالك بالمُتستّر على فاعله، المتواطئ معه، المتعاون عليه. وهؤلاء وإن تلوّنوا وغيّروا جِلدهم،

وبدّلوا قُبعاتِهم وعِماماتِهم، فهم مجرمون متآمرون. وقد سنحت الفرصة منذ عام مضى للقضاء على النظام العسكريّ، بلا رجعة، وهو، بلا خلافٍ، أصل البلاء وأسّ الفساد وراعيه. لكن، هؤلاء المجرمين بالتواطئ وقفوا في وجه التحرك الشعبيّ فضَلّلوه، وحرّفوه عن مَسارِه، واستغلوا حاجة أبنائه للتغيير، أيّ تغيير، فقدّموا أنفسهم على أنهم البديل الشريف، والوحيد، والممكن، بعد أن رسموا خطة العمل مع العسكر في كامب سليان، وساروا على نهجها، ليتمكنوا من كراسي البرلمان، دون صلاحياتٍ على الإطلاق، وتركوا التّنفيذ في يد ذات النّظام العَسكريّ الخَائن الفاسد.

هؤلاء كلهم هم المجرمون في حق الشعب المصريّ، الذين أرادوا له، ولا يزالوا، أن يَظلّ في قَاع الهاوِية، التي هو بالفعل في حَضيضها.

ولا ندرى أي تغيير قد حدث نتيجة الثورة التي قدّم أكثر من ألفِ مدني حياتهم في سَبيلها؟ لقد أضَاع هؤلاء المُجرمين، على تنوّعهم، أيّ مكاسبٍ لهذه الإنتفاضة الشّعبية، التي كان من المُمكن أن تُزيح الطُغيان بالمرّة، وتأتي بنظام يكفل العدالة الشرعية والأمن والإستقرار، كما أراده الله سبحانه، لا كما تريده أمريكا، التي استبدلت الإخوان بمبارك، واستَغفلت السَّلفية المُزيفة عن دينها، فضَرَبت ثلاثة عَصافير بحجرٍ واحدٍ.

وأحب أن أشير هنا إلى نقطة قد تتوه عن فكر بعض المُخلصين الصَادقين من الشُيوخ الأحباب، وهو أن نقطة الخلاف بيننا، من يدعو إلى نبذ البرلمان لحساب الميدان، وبين من هم قابعون في البرلمان، يتجاهلون ما في الميدان، ليست قضية خلاف فرعيّ يدور حول طريقة أو أسلوب في التغيير، كلاهما له وجهة شرعية، لكن هو بين من يقبل الإستسلام لنظام العسكر، الذي هو نفسه نظام المخلوع بها يحمل من معايب ومَفاسد وكُفر وعِالة للصهيو-صليبية ويرضى بأن يكون الدين بعضه لله وبعضه للنظام، وبين من يُريد أنْ يتحرّر من قيود التبعية والفساد وأن يكون الدين كله لله وأن تسود الأمانة ومعايير العدل، دون تحايلٍ أو تميع. الفارق في المقاصد ليس في الوسائل، وإن أراد التوافقيون أن يظهروه بغير ذلك، إمعاناً في التمويه. الفارق شاسع بَيّنٌ بين الإتجاهين. ومن الخطأ الفاحش أن

يطالب أحدٌ بأن يتقاربا، أو أن لا يختلفا لضهان وحدة الصفّ الإسلامي، إذ هذا نظرٌ غير شرعيّ على الإطلاق، للتباين الشاسع بين المنهجين، منهج الله، ومنهج البدعة والتوافقية.

وسبيل المجرمين دائماً واحدة، لا تتغير. التصايح بضرورة الإستقرار، الذي يَعنون به الخضوع لحكمهم والرُّضوخ للأمر الواقع، ينشرون الفوضى والهرج والقتل، ويمنعون السلع، ويُمهدون للطّغيان بقوانين يتفقون عليها خَلف ظهر الشعب مع مجرمي التواطئ والعجالة. سبيل المجرمين هي تزيين الباطل، وتبديل كلمات الله، والتلاعب بآياته، كما يفعل الظّالمون من مشايخ السّلفية المزيفة، ومُدعى الحِكمة من منظومة الإخوان. هذه كانت وستظل دائماً سبيل المجرمين، تدّعى أنها على الحق والرشاد، وأنها ما تريد إلا خيراً بالعباد «مَا أُريكُمْ إِلّا مَا أَرى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ» عنوه من مؤلى مؤلى الخوان ملك مصر الخارجون أن يَستلبوها بلا حَقّ «قَالَ يُقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ» الوحود، وكأن ملك مصر يأتي بالشرعية تلقائياً، لا مع العدل والحق والكرامة.

وقد تَتشابه الدعوتان، دعوة أهل الحق، ودعوة المُجرمين «وَقَالَ ٱلَّذِي ءَامَنَ يَلَقُوْمِ ٱلبَّعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ» عادِمه، كما زعم فرعون من قبل، لكن ذلك هو الإبتلاء، وذلك هو التحدى الذي يواجهه كلّ فردٍ على حدة، سواءً كانت هذه الدعوة باسم الجيش أو الحكومة، أو باسم مؤسسات الدين الرسمية أوالسلفية أوالإخوان. وانظر يا رعاك الله، كيف يدعى بعض المشايخ من سَحَرة الفراعنة الجدد، فادّعوا أنّهم أصحابُ الشّرعية الدينية، في هيئة الحقوق والإصلاح، وأنّهم العلماء، لا علماء إلا هم. وانظر كيف يلتوى الإخوان بالشّرعية التي منحها لهم الشّعب، ليُصبحوا يداً عليه لا على العسكر. هذه كُلها شَرعيات باطلة، لا تمثلُ وجه الحق، إلا بقدر ما يتناسبُ فيها مع الشّرع وما تقرّه الفطرة.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وارنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

### الرئيس القادم .. بين الشُّعب والعُسكريُّ ٢٦-٢٠-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تقع السلطة العليا في النظام المصري، للحظتنا هذه، في يد رئيس الجمهورية. كانت ولازالت. والغرض من هذا هو تركيزها في يد الرئيس العسكري، بعيداً عن أيّة تدخلاتٍ في صلاحياته بأي شكل، ومن أي جهة. هذا الوَضع هو ما يسعى المجلس العسكري إلى أن يستمر، ليُمكن له أن يُسيطر على السلطات الثلاث، يوجهها كما يريد، لصالح قياداته التسعة عشر. من هذا المنطلق يمكن أن نفهم دواعي المجلس الخائن في تمسكه بضبط صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية، وضبط إختيارات الشعب للرئيس من ناحية أخرى.

المجلس العسكريّ لن يسمح إلا برئيسٍ رخيص الشّخْصية، نَفعيٍّ مُتآمر، منقادٍ لرغباتهم، متورّطٌ في الفَساد، لتكون عليه ذِلّة، «توافقيّ» كما يسمونه، لا دين له، ولا ولاء إلا لنفسه وللعسكريّ. ومن صفات الرئيس الجديد، كما يريده العسكريّ، أن يكون مخلصاً للصهيو-صليبية، جبان رعديد، لا يقدر على أن يتخذ أي موقف قويّ جادٍ في وجه الغرب، بل هو أقرب إلى مسيّر أعمالٍ وحامل أختام، منه لرئيس ذي صلاحية ونفوذ.

وهذه المواصفات تتحقق في أعلى درجاتها اليوم في عمرو موسى. فإن لم يكن، فإن خيار العسكري يتوجه إلى منصور حسن، ومنهم من قال بأن نبيل العربي هو المرشح المحتمل. وهؤلاء من رجال العهد السابق، وكلهم علماني حتى النخاع، وعميل للغرب بدرجة إمتيازٍ، وإن تفوّق موسى على زميليه في هذا المضهار.

أما الشعب، فإنّ موضوع الرئاسة بالنسبة له، هو موضوعٌ دقيق ٌحَاسمٌ. فرغم أننا نرى أنّ هذه الإنتخابات كلها، لن تجدى في تحصيل المطلوب، ولا الوصول إلى المقصود، إذ «الدجاجة لا تلقي كتاكيت»، كما يقال في المثل المصري العام، بمعنى أنّ المجلس العسكريّ لن يتنازل بملئ خطره عن أيّة ميزة له، لا لرئيس جمهورية ولا لصالح

الشعب، إختياراً، بل يجب أن تؤخذ منه اضطراراً وإجباراً، وهو ما رأيناه بالفعل في فبراير الماضي، لكن أكثر الناس لا يعقلون! إلا أنّ وجود رئيس يمثل الهوية الإسلامية، هو أمرٌ يعتبرُ من المقاصد الشرعية التي يجب أن يسعى اليها من يريد للشريعة أن تظهر، وأن تكون لها اليد العليا في مصر. هذا قَدْرٌ لا يختلف عليه أحدٌ ممن له في الإسلام نصيب، إلا من أهل البدع والأهواء.

وكما ذكرنا مراراً، أنّ طريق التغيير لن يكون من منطق الإنتخابات، إذ إلى جانب أن هذا يخالف منهج الله سبحانه في سنة التدافع، فإننا نرى ما حدث، حين لجأ الإخوان إلى عقد الصفقات للوصول إلى برلمان كسيح عاجز، من خلال العملية الإنتخابية التي يضع شروطها وينسق مشروعيتها مجلس العسكر. فكيف يمكن أن يكون خصماً وحكماً؟

لكن الواقع أنّ الشعب يجب أن يكون على وَعي بمواصفات من يريده رئيساً، إذ إن إحياء هذا الوعي، يمثل إحياء لقضية التشريع في نفوس الناس، ويعطيها زخماً وحياة. فهو كالدعوة لمنهج لا لشخص بعينه. ومن هنا وجب أن نحدد ما نراه في مواصفات هذا الذي نرجوه رئيساً لمصر، على رغم أنف الإخوان البَرلمانيين، الذين صرّحوا بأن الصفة الرئيسة في الرئيس الذين يرضَونه هو أن يكون علمانيا لا صلة له بالتيار الإسلاميّ!

الرئيس الذي يسعى له الشعب هو رجلٌ يأخذ دين الله بقوة، لا يهالأ فيه ولا يداهن ولا يقايض. رجلٌ يضع أيات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السنة النبوية، نصب عينيه، لا تحيد عينه عنها، بها يتحرك وبها يحكم واليها يرجع في كافة تصرفاته وقراراته. وهو رجلٌ يميّز بين الحلال والحرام، تمييزاً فِقهياً وتمييزاً عملياً وتطبيقياً، فلا يسمح للحرام أن يُقنّن أولاً، ولا أن يُطبّق ثانياً.

الرئيس المطلوب، هو رجل يَصلح أن يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قيادة شعبٍ مُسلم، ديناً وفِطرة. يظهر فيه إخلاصه وتفانيه في خدمة هذا الدين، وفي خدمة المؤمنين، يَمنع عنهم الضّر والفَساد، ويجلب لهم النفع والرشاد.

وليس هذا معناه أننا ننتظر الصدِّيق أبي بكر، أو الفاروق عمر، بل يَعنى أنّه يَحمِل بين جنبيه إنقياده لهؤلاء الصّحابة الأبرار، مثلاً أعلى في سيرِه قولاً وعملاً. يعنى أنّه يَصبو إلى أن يُرضِى ربّه قبل أن يُرضِى النّاس. المثالية ليست هي القصد هنا، إذ هي مستحيلة الوقوع، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكنها الأمانة والإخلاص والشرف والتقوى والكرامة، وسداد الرأي ما أمكن «فَاأتّقُوا ٱلله مَا ٱسْتَطَعْتُمُ» التعابن ١٦.

وإذا نظرنا إلى أرض الواقع، وجدنا الإخوان البرلمانيين قد وضعوا أيديهم في يد العسكر، لإتمام صفقة كامب سليهان. فهم يريدون أن يُسلموا مصر إلى شبه علماني عميل عليل كسيح، يعمل كسكرتارية للمجلس العسكري، صورة بلا حقيقة، يُحرِّكه العسكر كما تتحرك العرائس المُتحركة في الموالد، بخيوطٍ ممدودة بينه وبين المَجلس، ويحركونه هم، من مكتب الإرشاد، مناصفة.

ثم نجد أن حزب النور السلفي، ومن ورائه «السلفيون»، قد انقسموا على أنفسهم، منهم من فهم اللعبة وخرج عن تبعية المشايخ، ومنهم من تحيّر واضطرب، لا يعرف ماذا يريد، أيتابع الخُوّان، إعتقاداً بأنهم أعلم بالسياسة؟ أم يخرج على الإجماع المزعوم، ويحدد مواصفات من يريد بحرية واستقلالية؟

ثم إذا نظرنا إلى حديث العِلمانيين، نجد أنهم يحدّدون مواصفات الرئاسة في الإستقلالية، والتوافقية، وأن يكون كفئاً من الناحية الإدارية، وأن يقدم برنامجاً مدروساً مدعوماً بفريق من الخبراء الذين يشهدون له بالصحة والواقعية. وهذا القدر فيه حق وباطل، الحق فيه أن الكفاءة أمرٌ معتبرٌ، وهي شرطٌ عند كافة الفقهاء في باب إخيار الإمام، بل هم أكثر دقة في تحديد معنى الكفاءة وتفصيل المقاييس المرعية فيها. وهو ما يمتد إلى ضرورة وجود البرامج المتخصصة التي تشهد أنه صاحب عمل لا قول. لكنّ الباطل في قول العلمانيين أنهم يريدونه «توافقياً» أي علمانياً، والعجيب أن التوافق أساساً يعنى ما يراه الشعب بأغلبيته، والشعب قد توافق على الشخصيات الإسلامية في أو من يدعى

الإسلامية، في كل إختياراته. لكنهم يقصدون بالتوافقية «التلفيقية»، فهم يريدون أن يكون الرئيس من الأقلية العلمانية، وما هذا إلا تلفيقٌ مريض واستبداد بغيض.

فإن رجعنا إلى أرض الواقع، ونظرنا إلى أولئك الذين هم على مسرح الأحداث اليوم، وجدنا أمثال حمدين صباحي العلمانيّ، وعمرو موسى ربيب الفساد وعميل الغرب، وأحمد شفيق الشيطان العسكري وصناعة مبارك، وعبد المنعم عبد الفتاح، الإخوانيّ الآبق، وسليم العوّا رأس النفاق في منظومة القطاع الخاص الدعويّ! ثم لهواً خفياً، سيأتي به العسكري، تواطئاً مع الإخوان في الأيام القليلة القادمة، ما يجعله مرفوضاً حتى قبل أن يعلن اسمه.

ثم نرى أن هذه الصفات التي سَردْنا لا يتوفر مُعظمها إلا في الشيخ حازم أبو اسهاعيل، على هنة فيه أو هَنتين، أولهما إصراره السابق على الإنتساب إلى الإخوان، رغم أن مثله كان يجب أن يَعِى أمرهم قبل أن يفعلوه، لا بعده. وهو في ذلك مثل الشيخ وجدى غنيم. ثم ما كان من حديثه عن دور البرلمان ودعمه للإخوان في ترشيحهم، وهو الأمر الذي أشرنا من قبل إلى خطئه، وفق الله المشايخ الأفاضل كلهم إلى الحق والصواب.

من هنا، فإنه إن كان لابد أن يذهب الناس إلى صناديق الإقتراع، قبل أن يستلبوا حقوقهم ويحسموا أمورهم في الميدان، وهو الأمر الذي بات واضحاً لذي العينين أنه حقيقة لا نزاع في حدوثها، إلا إن أراد ربي شيئاً، فإنه ليس أفضل من هذا الشيخ حازم أبو اسماعيل. ولا أقول هذا دعاية للشيخ قدر ما أقوله نكاية في العسكر والإخوان، إذ هو يمثّل كلّ ما يكرَهون لشعبنا، وكافة ما يريدون تجنبه، من حرص على الإسلام، وعلى معاني الحلال والحرام، ومن تصوّر عام شامل لدين الله، بالإضافة إلى كفاءة إدارية ووعيا سياسياً، وكرامة محفوظة، وطهارة يد ولسان، إلى جانب الجنكة القَضائية والبرامج المقنعة. فالأمر ليس أمر الشيخ ذاته، بل ما يمثله من قيمة إسلامية يحاول العسكر والإخوان هدمها أو تحجيمها.

لكننا نعود لنؤكد أن هذه العملية الإنتخابية برمّتها، هي مهزلة متكاملة الأطراف، لا جدوى منها إلا تمكين خونة العسكر ومتواطئة الإخوان البرلمانيين، أن يفرضوا رئيساً على الشعب، فنحن ممن لا نرى العمليات الإنتخابية، في ظل العسكر والنظام العلماني لا تحلّ أصلاً، لا شرعاً ولا تجدى عقلاً. وهو ما ظهر من تلك المواد التي يضيفها العسكر لما يسمونه الإعلان الدستورى الذي زوّروه ليوافق أغراضهم، بشأن أن قرارات اللجنة لا يصح الإعتراض عليها، سبحان الله! هؤلاء الملاحدة لا يقبلون أن يكون لنصوص القرآن الكريم هذه الحكانة في دستورنا، لكنهم يجعلون هذه الحكانة مكفولة للجنة، بقرار رجل واحد هو ذلك المستشار فاروق سلطان، عميل السلطة الذي عينه مبارك، مما يعنى أنه هو وحده من سَيُعين رئيس الجُمهورية!

السيناريو المتوقع في قضية هذه الإنتخابات الكرتونية، أنّ لجنة إنتخابات الرئاسة ستضع عراقيل وتزاول عمليات تزوير، ثم تخرج على الناس ببطلان الإنتخابات، كأنها هي ترْعى الشّفافية. من ثم، وتحت زَعم أن الوقت قد تأخر وضرورة نقل السلطة - بزعمهم - يجب أن يتم بأسرع وقت ممكن، سيحدث توافق بين مجلس الشعب (أو على الأقل غالبيته من الإخوان المتواطئين مع العسكر)، وبين العسكر، على شخصية تُعيّن بالتزكية، لمدة عام أو يزيد. وينتهى الأمر إلى من يريده العسكر، ويسَهّله لهم الإخوان. ثم يمرر العسكر في عهده كافة ما يريدون من قوانين ومواد دستورية ..

ثم يعيش العسكر والإخوان بعدها في تَباتٍ ونَباتٍ، ويُخْلِفُوا صِبيان وبَنات!! ويُدرك الطنطاوي الصّباح، فيكفّ الكتاتنيّ عن الصّياح.

هي مهزلة متكاملة الأركان، تنبئ في حدّ ذاتها عما سيحدث في مصر، في المستقبل القريب. والأيّام بيننا.

#### أين حقائق مَذبحة بورسعيد .. يا إخوان؟ ٢٠٠٢-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا الذي قلناه من قبل، أنّ هؤلاء الإخوان، عُبّاد البَرلمان، ليسوا إلا صَنائع للعَسكريّ، يأمُرهم فيطيعوا، ويتَحدّث اليهم فيُنصِتوا، بلا مُقاطَعة، ولا تهامُسٍ. صنائع لا تملك من أمر نفسها شيئاً، فكيف تملك من أمرِ الشّعبِ شيئا؟

تكوّنت لجنة تقصى الحقائق، وتبارزَ المُتحدّثون في التّنديد بها حَدث، وظهرت عنتريات كثيرة، تدين وزير الداخلية والشرطة، بل وتجرأ البعض على مساءلة رئيس الوزراء، بل وطلب أحدهم مُساءلة الطنطاوى!

ثم جاء تقرير اللجنة، المؤقت، الذي أدان الداخلية والشعب معا. ثم إذا بالموضوع يوضَع على الرفّ. لا أحد يعلم ماذا يجرى الآن؟ من الذي سَيحاسب؟ متى سَيحاسب؟ وتلحق مجزرة بورسعيد بأحداث التحرير ومجلس الوزراء ومحمد محمود وماسبيو، وبأحداث موقعة الجمل وقتلى الثورة ومصابيها. تدخل هذه التحرّيات المشبوهة المنكوبة إلى غيابات جُبِّ الكتاتني، يحفظها ويرعاها، أن تظهر، فعله كفعل سلفه فتحى سرور، وكفعل أخيه عبد المجيد محمود.

لكنّ المُضْحِك المُبكى، أن هذه التحرّيات، لا قيمة لها إبتداءً. إذ ليس في يدِ هذا المجلس إلا الكلام، والتنديد. يملك سلطة السؤال، لكنه لا يملك القدرة على أن يعمل بموجب نتائج المُساءلة. لا يملك سَحب الثقة في الحكومة، ولا إقالة وزير، ولا حتى إقرار قانون مهما صَغر شأنه. بل هو يرفع ما يرى لأسياده من العسكر، فهم رئيس الجمهورية، وهُم السلطة التنفيذية، وبيدهم مفاتح السلطة القضائية، كما يظهر من محاكمات رموز النظام، حسب ما قننوه بأنفُسهم في إعلانهم الدستورى، بل وبيدهم السلطة التشريعية، كما ظهر من إصدارهم قانون إنتخاب رئيس الجمهورية وقانون المجلس اقومي للمرأة، بلا رجوع إلى طراطير البرلمان.

إذن، جمّع مجلس العسكر السلطة الرئاسية لمن يكن طوع يديه، فيستمر في الإخوان البرلمان. وهو ينتظر أن يترك السلطة الرئاسية لمن يكن طوع يديه، فيستمر في السُّلطة الحقيقية، بل سيُصبح أقوى مما كان أيام مبارك، إذ أيام مبارك كان المخلوع هو صاحب السلطة، وكان العسكر من خلفه يعطيهم من عطاياه ويمنحهم من فضله. أما في السيناريو الذي يتواطئ عليه العسكر مع الإخوان اليوم، سيصبح الرئيس الجديد صورة، ومن ورائه العسكر يمنحون ويمنعون بملئ إرادتهم. ليس هذا فقط، بل ويدبرون، مع الإخوان البرلمانيين، أن يكون هذا الوضع البئيس دستوراً يتقيد به الشعب، ويُعتبر الخارج عليه، خارجٌ عن الشرعية! فيعتقل ويشرد ويسحل ويضرب، مرة أخرى، والأمن الوَطني جاهزٌ حاضر!

هذا ما يريده نوائب الإخوان في البرلمان بمصر، وبمستقبلها. هل يعقل أحدٌ أن تعلن جماعة تدّعى الإسلامية، وتضع في إسمها كلمة «المسلمون»، رسمياً في كافة تصريحات قوادها، أنها «لن تدعم مرشحاً ذو إتجاه إسلامي»؟ يا عباد الله، قولوا لنا ماذا يعنى هذا؟ يا عقلاء الأمة، برّروا لنا هذا؟ والله ما هذا إلا خروج عن مقررات الولاء، ونبذاً للعقيدة، وافتئاتاً على دين الله، بل يستتاب قائلوا هذا، فإن تابوا وإلا فحكم المرتدين معلوم لأهل هذا الدين.

هذا التواطئ الكُفري، هو ما أدى بذهابِ دماء هؤلاء المساكين الذين فقدوا حياتهم هدراً، هباءً. لا لجنة ولا تحقيق ولا محاسبة ولا يجزنون. بل تواطؤ في تواطئ في تواطئ.

ولا ننسى خَراب مُدَّعى السلفية المَناكيد، مثل اللواء محمد حسان الدعى، صاحب الملايين، وعميل الأمن، وناصر العسكر، وموالى أمصار مبارك. والله لقد فقد هؤلاء حياءهم وكرامتهم، وظنوا أنَّ اتباعهم من بلهاء القوم، سيغنون عنهم من الله شيئاً.

ترك كلّ هؤلاء دم الأبرياء يضيع هدراً، وهم من انتخبهم الشعب، لا ليمسكوا بميكرفونات، ويحصلوا على امتيازات، وتصل إليهم رواتب ومعاشات، بل ليكونوا وكلاء هذا الدم وأوليائه نيابة عنهم. فإذا بالكتاتني، يدفن الملفات، ويرقد على المساءلات، ألا ساء ما يفعل.

ثم إذا بالعلم انيين كالكتلة، وأنصاف العلم انيين، كحزب الوسط، يتصدّرون مشهد الصدارة في الجُرأة والجَسارة، يطلبون محاسبة العسكر، ويفضحون مواقف الإخوان في البرلمان. لا والله لن يفعل الكتاتني أي عمل يهدّد كرسيه الذي استقر عليه، على دماء أبناء مصر.

مذبحة بورسعيد، وضحاياها، هي مرة أخرى، دليل على ذلك الوضع الذي يجرّنا اليه العسكر بعمالة الإخوان، وبلاهة عدد من السَّلفيين، الذين أصبح مطمح السياسة عندهم أن يحضر مُتحدثهم بكّار، حفل زفاف حمزاوى.

لقد دارت الأيام لتعود كما كانت في فبراير ٢٠١١، وعادت الديكتاتورية قويّة غالبة، ونجح العسكر في القضاء على ثورة مصر، والبقاء في السلطة، والحفاظ على النظام بكل كوادره الأمنية والتنفيذية والقضائية. وزَرع في البَرلمان مجَموعة من الضعاف المثبطين، على رأسهم الكتاتنيّ، من الذين أحسن الشَعبُ ظنّه بهم، لجَهله بتاريخهم. وماذا ننتظر من أتباع اللواء حسّان، الذي أقر بلسانه أنه عميل للأمن منذ أيام الجامعة (انظر الفيديو على موقعنا)؟ وماذا ننتظر من جماعة تبنّت الصوفية والإرجاء، وأعلنت مِراراً مهادنتها للكفر وتعاونها وتوافقها معه، رغم قهره وتعذيبه؟

لن يَأخذ حق القتلى إلا الشعب، بيده ويد ثواره.

حان وقت الثورة الحقيقية. ضد النوائب المتأسلمين، وضد مُدّعى الدين ومُنافقي الأمة، وضد العَسكر الذي صَنعهم على عينه. فوالله ما حصلنا على حق ولا تغير وضع، إلا عند من فقد عقله وتمييزه، أو عند توابع العسكر.



## مُشكلة الولاء عند شباب الجماعات الإسلامية ٢٠١٢-٢٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أود الولا أن أوضح أنّ الحديث عن شباب التيار الإسلاميّ هنا في مقالنا هذا، لا يعنى إلا الشباب الذي «التزم» بإتجاه معين، سواء كان الإخوان أو السلفيين أو غير ذلك من الإتجاهات الثانوية المطروحة على الساحة الإسلامية المصرية. وهذا التّخصيص، يجعلنا نتوجه إلى الأقل من الشباب المسلم في أرض مصر، إذ القاعدة المسلمة من الشباب تعنى أكثر كثيراً من هؤلاء الذين رأوا أنّ في الإلتزام فائدة ما بناءً على تخريجات شَرعية معينة.

والحقّ أنّ هذا الشّباب «اللّاتزم»، يعاني من مَشاكل مُزمِنة، صَاحبت تكوين الجمَاعات ذاتها التي ينتمون اليها، سواءً عقدياً أو عَملياً. فالباحث في أمر هؤلاء الشّباب، اللهتم بهذا القطاع منهم، يجب أن يكون على بينة من الخلفية التي تكونوا عليها عقدياً وعملياً، ليمكنه أولاً، تقييم دورهم في المرحلة القادمة، وثانياً، إمكانية تصحيح هذه التوجهات، ومدى الحاجة إلى هذه التصحيح.

ثم، يجب أن نُفرّق في هذا الموضع، بين أمرين هامين، هما من سِمات التَجمّعات الإجتماعية عَامة، والسّياسية أو الدّينية منها خاصة، والتي أشرنا اليها من قبل، وهو ضرورة التمييز بين مستويين من التوجيه داخا هذه التجمعات، التوجيه القاعدي، والتوجيه القياديّ. وقد أسمينا الأول منها «التعاليم» والثاني «التعليات». والفارق بينها جدّ هائل ومخيف.

التعاليم التي يتربى عليها عضو الجهاعة، بصفة عامة، هي تعاليم ترتفع بها النفس محُلقة في أجواء الكهال، وتتجه إلى أعلى مقامات التدين وتواكِب معاني الوحي، لكنها خالية، بطبيعتها، من أيّ بُعدٍ عمليّ أو مَناطات واقعية محُددة. وهذه الطبيعة تشترك فيها كافة التعاليم التي بُنيت عليها جماعات من أيّ اتجاه. فإنّه ليس من طبائع الأمور أن يجمّع ما عضوية الناس دون أن يدعو إلى أمر حسنٍ محمودٍ يناسب الفطرة وينزع إلى الصَالح.

والشاهد على الفارق بين الدرجتين هو من منهج الإسلام ذاته، إذ إن الله سبحانه أرسل القرآن، يحوى أفضل التعاليم، ويُغذّى أرفع التوجهات الإنسانية، لكنْ كان من مقتضى حكمته سبحانه أنْ يَجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هادياً ومرشداً ومعلماً، وموجهاً مبيناً للتعليات التي بُنيت، في منهجه، على هذه التعاليم، كما في قول عائشة رضى الله عنها «كان خُلقه القرآن» الشيخان. كذلك فإن «تعاليم القرآن» ذاته، تجدها دائماً مصحوبة بتعليات (او تكاليف بالتنعير الشرعيّ) محُددة مبنية على مناطات واقعية، تعطى المثال، وتؤسس مبادئ النظر، وترسم طريق الإنتقال من مستوى التعاليم إلى مستوى التعليات.

فالتعاليم التي تربّى عليها الإخوان (مع تحفظى الشديد على وصف الإخوان بأنها جماعة إسلامية كما ذكرت سابقاً، إنها هي جماعة وطنية سياسية ليبرالية) تغاير مغايرة شديدة لما تربّى عليه السّلفيون. فالإخوان لهم منهج محدّد مُعسْكرٌ محصورٌ في صبّ أبنائه قالباً واحداً، مرتكزين في هذا على رسائل البنا، بشكل شبه تام، ثم يخلو بعد ذلك منهجهم من أيّ توجيه علميّ موحدٍ، بل ينشغل أبناؤهم بالحركة والتجميع والنشط الإجتهاعية، دون الإلتفات إلى الناحية العلمية. أما السلفيون فتقوم تعاليمهم على أسس التوحيد وإتباع السنة، بطريقة تنحو إلمنحى الظاهريّ بدرجات تتفاوت، لكنها تتواجد بشكل دائم على اي مستو من مستوياتهم، ثم اعتادوا قبل أن يفرج عنهم ثوار ٢٥ يناير فرورة السّمع والطّاعة لمن غلب.

ويتّحد الإخوان والسلفيون في أمر واحد، وهو طبيعة التربية التي تقوم على إتباع التعليهات الصادرة من أعلى، مع الإختلاف في تأويل هذا الإتباع. ففي تنظيم الإخوان، يكون أمر الإتباع شرطاً في العضوية اصلاً، ثم يكون خاضعاً للتدرّج البيروقراطيّ الهيكليّ، مع مسحة من الإلتزام ببيعة على إتباع المرشد. أما السلفيون، فالأمر بالنسبة اليهم أقوى صلة بالنظرة الصوفية للولي، الذي هو الشيخ بالنسبة للسلفيّ، مع دعم نصوصيّ مما ورد عن ضرورة اتباع العلماء، وخطر مخالفتهم، وكل ما هو من هذا القبيل.

ولاشك أن الكثير من المصلحين من أهل السنة العادلة، حاولوا أن يتناولوا هذا الأمر من ناحية الإجتهاد والتقليد، وأن يشرحوا معنى التقليد، وحدوده وضوابطه، وعدم جدواه في كثير من المسائل المتعلقة بالعقائد خاصة. لكنى، في هذا المقال أنحو منحى آخر في تقعيد هذه المسألة، وهو النظر اليها من ناحية مبدأ الولاء والبراء، إذ إن هذه الزاوية منها هي أشد خطراً وأبعد اثراً من مجرد إرجاعها إلى التقليد المذموم، خاصة وقد يرجع البعض على المعترض بأن غالب هؤلاء هم حقيقة من المقلدة، ممن لا يمكن لهم الإستقلال بالنظر. وهذا الأخير توجيه خاطئ للمسألة كذلك، لكننا سنضرب عنه الذكر صفحا في مقالنا هذا.

إن قاعدة الولاء والراء في الإسلام، هي مركبٌ من مركبات التوحيد، سواءً عند من اعتبرها ركناً فيه أو عند من إعتبرها شرطاً لصحته. والولاء يعنى الإلتزام بالنصرة والعون، والبراء يعنى الإلتزام بالمفارقة والصدّ. وهذه القاعدة الركينة في الإسلام قد دلت عليها العديد من النصوص القرآنية والوقائع النبوية، بها يجعلها متواترة ثابتة نصاً وإجماعاً.

هذا الولاء والبراء، ليس ولاءاً لأي أحدٍ أو على أيّ تواثق أو توافقن بل هو على ما ثبت صحته في الإسلام، سواءً بنصٍ أو إجتهاد مجتهد، بشر وطه. لذلك تجد أن صفة الإيان قد صاحبت كافة الآيات الذي ذكر فيها الولاء، كما في «الله ولى الذين آمنوا»، «إنها وليكم الله والذين أمنوا»، «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض»، كما ذكرت بنزع الإيمان في حالة الحديث عن البراء «إذ قالوا لقومهم إنّا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله»، «لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله»، ومثل هذا كثيرٌ منتشرٌ معروف. إذن فالولاء والبراء يكون على أساس من صحة العقيدة. والعقيدة الصحيحة معروف. إذن فالولاء والبراء يكون على أساس من صحة العقيدة. والعقيدة الصحيحة يتبعها عمل صحيح خاصة في الأمورالتي لها صلة مباشرة بقضية التشريع وحقيقة السمع والطاعة لله وحده. هذه القضية الأخيرة لا يثبت دونها ولاء ولا بيعة ولا سمع لمرشد أو لشيخ كائناً من كان.

من هنا، فإن تلك التربية التي أشرنا عليها، في تلك الجهاعات، والتي تقوم على الولاء للجهاعة، حتى فيها يمس العقيدة، تخدش مقام التوحيد، في رتبة الولاء والبراء، عند أتباعها دون أن يعيروا لذلك بالاً. فبينها يجب عليهم أن يتبعوا من يأمر بالطاعة ويحض على إتباع الشريعة، تجدهم، ولاءً للجهاعة، أو طاعة عمياء للشيخ، يسيرون وراء تعليهات، تناقض في حقيقتها جوهر التعاليم التي يفترض أنها مرعية محفوظة الجانب. وليس أدل على ذلك في واقعنا المعاصر من قضية إنتخاب الرئيس المقبل. فبينها تجد أن الوحيد الذي أثبت ضرورة إتباع الحلال والحرام، وضرورة إقرار مبدأ السمع والطاعة لله، هو حازم أبو اسهاعيل، تجد أن تعليهات الإخوان قد صدرت بإنتخاب من ليس له خلفية إسلامية، أي، بالتعبير الشرعيّ، والزلل المشير محمد بديع. وفي هذا تتمحص قضية الولاء والبراء، ويظهر خراب التربية والزلل المشير محمد بديع. وفي هذا تتمحص قضية الولاء والبراء، ويظهر خراب التربية الإخوانية التي نزعت من معنى الولاء أخص صفاته، وهي الولاء للحق وللداعي اليه، ليس لما يراه مرشدهم وإن كان خطؤه لا يحتاج إلى دليل

#### وليس يَصحّ في الأذهانِ شئّ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليل

والسلفيون يسيرون بنفس المنطلق، من طريق آخر، وهو الولاء للشيخ، ولفتاوى الشيخ، ولفتاوى الشيخ، ولبحلال الشيخ، ولعظمة الشيخ، ولعلم الشيخ، حتى ولو لم يكن للشيخ كتاب واحد يدل على قدرة في البحث وتوغل فيالعلم، واللواء محمد حسان خير مثال على هذا الأمر! هذا الموضوع، ليس فقط موضوع تقليد مذموم، بل هو موضوع ولاءٍ يريده الله في ناحية، ويريده محمد حسان في ناحية أخرى، كما في حالة الشيخ حازم أبواسهاعيل.

الخطورة إذن، تكمن هنا في مبدإ تزييف الولاء والبراء، وفي توجيهه وجهة تخرج به، تطبيقاً، عن مراد الشرع منه، وهذا بدوره تهديد خطير للثابت العقديّ عند أبناء هذه الجهاعات، وإن غفلت عنه الشباب لخلطهم في التفرقة بين التعاليم العالية الصافية التي يدرسونها، وبين التعليات التي تصدر اليهم من قياداتٍ تلوّثت بالقُرب من القمة، فإنه يجب أن نفرّق بين من هو قريبٌ من القاعدة الشّعبية، ومن هو قريبٌ من هَرَم السّلطة. هذا

القُرب من السلطة، وهو قريبٌ من مفهوم الدخول على السلاطين الذي اسهب فيه السلف بياناً، وحذّروا منه على أي مُستوى كان، خاصة لمن لم يتحرر قصده وتخلص نيته، وتلاعب بالمفاهيم وتزاحم في فكره وفعله الحق والباطل.

وأمر هذه التعليمات، لا يخضع حقيقة لعلم مُكتَسب، قدرَ ما يخضعُ لفطرةٍ سَليمة، لكنّ ذلك الخَلط الذي ذكرنا قد أوقع أبناء هذه التجمعات في إتباع المحظور، والإضطراب في تمحيص الولاء وتحديد بوصلته.

(٢)

الأمر الذي نخرج به من هذا النظر والتحليل، يقودنا إلى ما نريده من توجيه وترشيد لشباب الدعوة على منهج السنة العادلة، بل ويدعونا إلى إشراك قيادات هذا التيار في نظرتنا هذه التي ترى أنه من إهدار الجهد أن يصرف شباب الدعوة وقتهم في حوارات وجدل عقيم مع «الملتزمين» من هذه الجهاعات، أمكثر مما يقضون في الدعوة بين صفوف الأغلبية المسلمة التي لم تتشوه عندها عقيدة الولاء والبراء، بتخليطات البيعة، وقواعد الجهاعة والإنبهار بالمشايخ، إنبهاراً كإنبهار الوعل في مواجهة أضواء السيارة المقبلة، تحمل له الموت، ويجمد في مكانه حتى تصدمه!

وإذا رَجِعنا إلى ما قرّر العلماء في هذا الباب، نجد أن أقرب ما يمكن الرجوع اليه فيه هو ما ذكر الشاطبيّ رحمه الله في الإعتصام عن درجات المبتدعة. فعلى رأسهم صاحب البدعة ومنظّرها الداعي اليها، ثم يتبعه مقلده، الذي يعلم من مفرداتها ما يؤهله للحجاج عنها جملة لا تفصيلاً، ثم الثالث الذي يتبع هذين الإثنين، إنبهاراً وإعجاباً دون أي دليل على صحة ما يقال. فالأول والثاني هما من أهل البدعة ممن يقع عليهم عقاب أهل الأهواء بدرَجاته المُختلفة من الهجر إلى التعزير. أما الطبقة الثالثة، ع بين العذر والإدانة، لكنها، في غالب أمرها، لنْ تتخلى عنْ ولائها، إلا إذا انبهرت بمن هم أقوى من الأولين، إذ هي لا تتبع دليلاً أصلاً، بل دليلها هو «ألا ترى علم الشيخ؟» «ألا تسمع حديث الشيخ؟» ومثل ذلك من نتائج الإنبهار، الذي لا يجدى معه دليل أو إعذار.

الذي أنصح به أبناء التيار الإسلامي السّنيّ، بكّافة طوائفه، أن تتوجه جهودهم إلى ذلك الكمّ الهائل من الشباب المسلم الصادق الصافي النقيّ، إذ هم الأكثرية ولا شك. والعلم الزائف اشد خطراً على صاحبه من قِلة العِلم، التي صاحِبُها كصفحة بيضاء، يكتب عليها المرء، بدلا من أن ينصر ف لمسح ما عليها من تخليط و"شخبطة" باطلة، ثم يثبت فيها الحق بعد لأي ونصب.

وقد يبدو هذا الطريق أصعب من غيره لبادئ الرأي، لكنه في الحقيقة أجدى نفعاً وألصق بالسنة من غيره. كما لا يصح عموماً أن يكون الطريق الأسهل هو ما يلجأُ اليه الداعية، بل الطريق الأصوب هو ما يجب على الدعاة سلوكه وتحمل مشاقه.



#### محمود سلطان .. والمِصريُّون! ٢٨-٢٠٠٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

محمود سلطان، كاتب عرفته الصحافة المصرية منذ سنوات، ومؤخراً من خلال تحريره لمجلة «المصريون» الإلكترونية التي وقع في ظن الكثيرين أول ظهورها أنها تنتمى للفكر الإسلامي، خاصة وقد وقف من ورائها جمال سلطان، الأخ الأصغر والأبرز والأمهر، لمحمود، والذي كانت له عدة كتابات تنتمى للإتجاه الإسلامي، بشكل عام، كما أصدر دورية المنار الجديد، حظيت بمكانة عند المثقفين، خاصة بين السعوديين ودول الخليج، ففتحت له أبوابها، ومؤتمراتها، وشخصياتها.

والسبب الذي أدى إلى ظن العديد من الناس أنّ «المصريون»، ذات توجه إسلاميّ، هو بالمقام الأول، خلو الساحة حينها من أي مجلة ذات توجّه إسلاميّ محُترفٍ، تشفى غليل القارئ المسلم. فها كان إلا أن أصبغ عليها الناس هذه الصفة من عند أنفسهم، لإشباع رغبة دينية كامنة، لا أكثر.

ولست أتهم هنا الأخ محمود سلطان، ولا أخاه، بأي منقصة أو عيب، حاشا لله، لكن أريد أن أسجل ما أراه في مقالٍ ظهر للأخ محمود، يعكس الإتجاه الحقيقي له، بعد أن تلقيت عددا من الرسائل التي تساءلت عن حقيقة «المصريون» وإتجاه كتّابها، خاصة وأن علاقتى بأخيه جمال علاقة قديمة تسبق إنشاء «المصريون»، إلا أن هذا موضع حديث آخر إن شاء الله. وقد كان الأخ محمود سلطان يوماً، مرشحا لرئاسة تحرير مجلة أردت إنشاءها باسم «الرسالة»، عام ٢٠٠٥، قبيل إعتقال ابنى شريف، حين بدأت أرى العوار الإسلاميّ الذي بدأ يتكشف في «المصريون»، لا من الناحية الصحفية الحرفية، ولكن من ناحية التوجه الإسلاميّ الذي ظننت أنّي أدعمها لحسابه وقتها. حتى تبين لي هذا الإتجاه على صورته الحقيقية، حين نشر الأستاذ جمال مقالة عن «على جمعة» المفتى العميل، وضعه فيها محل المجتهد! ثم ما تولته المجلة من تبجيل محمد عهارة ونَشر مفترياته الإعتزالية

كما في مقالاته عن حديث الآحاد، بل ورفضها نَشر ما ردَدتُ به عليه، حِرصاً على العلاقة بينهم وبين عِهارة، رغم التحسّس والتدسّس الذي راعيته في مقالي، والمنشور على موقعنا هذا في أكتوبر ٢٠٠٨ (http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-327)!! ثم بعدها ذلك الدَعم الذي كان لسليم العوا، وما أدراك ما سليم العوا.. والحديث في هذا الأمر حديثٌ ذو شجون.

المهم، أنه يجب أن ينتبه أبناء التيار الإسلاميّ السنيّ، أن الستاذ محمود سلطان لم يدعى يوماً أنه كاتبٌ إسلاميّ، أو مفكرٌ إسلاميّ، وهو ليس بهذا ولا بذاك، ولا تسمح خلفيته العلمية الشرعية بهذا الإدّعاء، على أي مستوى. فالخطأ في تقدير الرجل وفهم إتجاهه لا يقع إلا على عاتق من أساء فهمه ابتداءً. وهو أمر يجب أن يحترزَ منه أبناء التيار الإسلاميّ السنيّ، حين ينسبوا أحداً للتيار دون إدعاء منه أصلاً، ثم يحاسبوه على ما صدر منه، فإن في هذا ما فيه من الخطا والتحيّف على المُدّعى عليه.

ومقال الأستاذ محمود سلطان 105062 الرّجل لم يدّعى لنفسه الإسلامية يوماً ليس فيه جديد بالنسبة لي، إذ، كها ذكرتُ، أنّ الرّجل لم يدّعى لنفسه الإسلامية يوماً ما. الأستاذ محمود رجل صحافة وطنيّ مسلم، تشرّب بثقافة العصر الديموقراطية، فأحبها وتبناها، ولم يسعفه علمه الشرعيّ أن يدرك في غيرها حَلا، ولا في سِواها أملا. وهذا الأمر قاسمٌ مُشترك بين العديد من الشّخصيات، حتى منها ما ينتمى لإتجاهات محسوبة على التيار الإسلاميّ كالإخوان. وهو ما جعل هذه التيارات، وأمثال الأستاذ محمود، يقفون صَفاً واحداً ضد الشيخ حازم أبو اساعيل، إذ هو أفضل من يمثل محمود، يقفون صَفاً واحداً ضد الشيخ حازم أبو اساعيل، إذ هو أفضل من يمثل الإسلامية في هذا الوقت، ويحمل ما يحلم به الإسلاميون من آمال، لن تتحقق إلا بالثورة لا بالإنتخاب.

ذلك أنّ الإنتهاء العام لدين الإسلام شئ، والإنتهاء إلى التيار الإسلاميّ السُنيّ شئ آخر. من أهم ما يُعرَف به التيار الإسلاميّ السنيّ هو تبنيه للنظرية السياسية الإسلامية، التي لا يمكن أن تُقر أن الشعب مصدر السلطات، أو أنّ هناك مرجعية غير مرجعية الله

سبحانه في إستقاء الأحكام. أما أولئك الديموقراطيين، فإنهم قد بنوا على صرح منهار، ووقفوا على جرفٍ هار. فالتعبير الذي يستخدمونه دون تحرير، لا يدل إلا على إينانهم به على الطريقة الغربية. وهذا هو مضمون ما قال الأستاذ محمود نفسه حيث قال «ومصر اليوم تحتاج إلى الرئيس الديموقراطيّ ليس الإسلاميّ»، ففرّق بين الديموقراطيّ والإسلاميّ، ففرّق بين الديموقراطيّ من ظن بالرجل هذا الظن السئ!

فالأستاذ محمود يريد لمصر رئيساً ليس إسلامياً، وهو عين ما تطالب به الإخوان، الذي باتت «المصريون» مؤخراً، بوجه عام، ولسبب ما، تتقرب من الفكر الإخواني، بعد أن حاز على الأغلبية البرلمانية، رغم موقفهم المضاد لهم من قبل. وقد أشبعنا هذا الإتجاه نقداً من قبل، بناءً على أنه لا يصح ولا يجوز أن يدعو مسلم لموالاة ديموقراطي، في مسألة الحكم، إذ الديموقراطية تتناقض في أصل وضعها مع الإسلام، ومن لا يعرف ذلك، أو يجادل فيه، فعليه أن يُبادر بالتسجيل في الصفّ الأول الإعدادي مرة أخرى!

والعوار المبين في كلام الأستاذ محمود يأتي في الفقرة التي تلت ذلك حيث يقول «لم يعد ثمة جدل أو سؤالٍ عن الهوية .. فكل التيارات السياسية لا يسعها إلا أن تقر بالفحوى الحضاري والثقافي للهوية الوطنية المصرية، وقوامها الأساسي هو العروبة والإسلام، هذه باتت حقيقة مسلمة لا تصنعها النصوص المكتوبة في الدساتير، وإنها محفورة في الصدور والقلوب والوجدان والضمير الوطني العام، كثوابت أقرتها حقائق التاريخ والجغرافيا.. ». ووالله لا أفهم من هذا الحديث إلا شعارات كالتي يتشدق بها السيد البدوى في حزب الوفد، أو الطنطاوى في بيانات العسكر.

الإسلام لا يثبت بمجرد أن يكون هوية لمجتمع يا أستاذ محمود، وإنها حين يكون تطبيقاً وحياة وواقعاً. الإسلام ليس فحوى حضاريّ، إنها هو واقع معاش يتعامل به الناس في الدولة المُسلمة في حياتهم اليومية، وفي تعاملاتهم المُختلفة، سياسياً وإقتصادياً وإجتهاعياً. وصحيح أنّ الدساتير لا تصنع الإسلام، ولكنها تكرّسه وتجعله الأعلى في حياة

الناس إتفاقاً، فلا يعنى أيّ شئ إن تصارَ خنا بأنّ هويتنا إسلامية، ثم إذا دستورنا ينصّ على أن الحكمَ لغير الله في «بعض» جزئيات حياتنا. وإن لم تكن تدرك ذلك، يا أستاذ محمود، فعليك بالقرآن حيث يقول الله سبحانه «واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك». القرآن لا يكفى أن يكون محفوراً في الصدور والضائر، فهذا مذهب الصوفية المرجئة الذين لا يُبالون بالسمع والطاعة العامة، بل يجب أن يكون القرآن محفوراً في الصدور ومدوناً في السطور، وحاكما في كلّ الأمور. هكذا بلا استثناء، يا أستاذ محمود. هناك فارقٌ بين حقائق التاريخ والجغرافيا يا أستاذ محمود، التي هي مجرد ثوابت كونية تشهد بالربوبية، يؤمن بها المسلم والكافر، والبرّ والفاجر، وبين أن يعمل الإنسان بمفتضاها، إقراراً للألوهية التي هي السمع والطاعة الكاملة غير المنقوصة.

ولا أدرى ما الذي يجعل الأستاذ محمود، ومن جرى مجراه من مناصرى الديموقراطية، لا يرى في الحاكم المسلم، أو على الأصح «الإسلامية الذي يتبنّى الشّرعية الإسلامية التطبيقيّة، لا الوجدانية، إلا ديكتاتوراً؟ ولا يرى الحاكم «الديموقراطيّ» إلا سَمحاً متواضعاً صاحب مَشورة؟ لا أدرى لماذا الظنّ السيئ بمن يريد أن يجعل الإسلام دنيا ودين، لا وجداناً وهوية؟ أهذه هى ثِقتكم بالله وبالناس؟ وإن كنتم تشُكون في حسن تصرف الإسلاميّ، فكيف تضمنون حسن تصرف الديموقراطيّ؟ أيكون الأمر مرتبطاً بكراهة تطبيق الشريعة، ويكون التمييز هنا مجرد ظاهر لا أكثر؟ ومن الذي تحدث عن حكم «الفرد» وعن شخصية «أنا الدولة»، وعن أن الرئيس الإسلاميّ «صاحب المستقبل وحده لا شريك له» كما عبّر الأستاذ؟ أين سمع الأستاذ محمود هذا الكلام؟ أم يكون مجرد حلم فخاطر فمقال؟

لا أريد أن يكون مقالي هذا درساً في التوحيد، أو في التفسير، أو المقارنة بين الديموقراطية والإسلام، وقد كتبت مقالاً تحت بعنوان «صرعى الديموقراطية في الديموقراطية في موقعنا الوسط الإسلامي» كان موجهاً أساساً إلى الأخ جمال سلطان، يجده القارئ في موقعنا ، http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-419

۸۰٦

يجب أن يؤاخذ بها قال، لا بها زَعَم عنه غيره. والأستاذ محمود ليس فقيها إسلاميا ولا مفكراً إسلامياً ولا كاتباً إسلامياً، بل هو كاتبٌ صَحفيّ، يتناول موضوعات حساسة في بعض الأحيان، فيضرب فيها ضَرب الصحافيين، بالرأي الشخصيّ لا الشَرعيّ، لا يزيد الأمر عن ذلك.

وفّقنا الله جميعاً لما فيه خبر هذه الأمة.



#### د. جَمال حشمت .. والرّاية البيضاء! ٢٠١٢-٣٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدكتور جمال حشمت أحد الأسماء اللامعة في سماء الإخوان، منذ ثلاثة عقود، بعد أن تحول إليها من عضوية منظمة الشباب الناصرية في السبعينيات. وهو حالياً من أعضاء مجلس الشعب، بعد أن انتخب من قبل، وأزاحه مصطفى الفقى عميل النظام المُباركيّ. وقد وصلتنى إحدى الرسائل التي كتبها الدكتور حشمت، ونشرها موقع علامات أونلاين وهي رسالة خفيفة في معناها ومبناها، لكن أردت أن أعلق عليها من حيث أنها تدل على الإتجاه الإخوانيّ ككل. http://alamatonline.net/13.php?id=241.

وقد اختلط الصواب والخطأ فيما كتب الدكتور حشمت ، وهو ليس مما يعيب أحداً، لكن ما سنأخذه عليه هو المنهج الذي تواطأت عليه الإخوان في الربط بين الأسباب والنتائج، وقواعد الإستدلال التي يترتب عليها الكثير من القرارات.

أما ما صحّ من كلام الدكتور فهو قوله «كلما مرت الأيام دون خبر جديد أو انجاز جديد كلما شعرنا أن الثورة لم تحقق نتائجها بعد! وكذلك كلما مرت على حياة المصريين حادثة أو محاولة اغتيال كلما تأكد نجاح الثورة! وليس هناك في الحديث تناقض بل الواقع يقول أن استمرار الفاسدين في مواقعهم وتسارع معدلات الفساد خشية إنهاء خدمتهم أو قرب محاسبتهم يؤكد أنه رغم التأخر في تحقيق أهداف الثورة إلا أن هناك من يخشى نجاحها! هناك من يخشى استمرارها! هناك من يفكر في مصيره عندما ينكشف دوره في مقاومة الثورة أو الإضرار بمصر الفترة الماضية! وكل هذه العلامات تؤكد نجاح الثورة». هذا القول فيه الكثير من الصحة ولا شك، إلا الفقرة الأخيرة منه.

إن إعتبار هذه الظواهر نجاحاً للثورة، إبعاداً في النجعة، وضرب في عماية. إن نجاح الثورات لا يمكن أن يستدل عليه بهذه السطحية في الإستدلال. فإن لقائل أن يقول، ولماذا لا يكون تسارع صربات الفاسدين، مع حقيقة وُجودهم في مواقعهم لا يبرحون، في كافة

مؤسسات الدولة، دليل على قرب القضاء على الثورة، وإنهاء وجودها؟ ما هو دليل تفسيركم على العكس من ذلك؟ إن الإنتقال من ظاهرة إلى نتيجة، لا يُمثّل تسلسلاً صَحيحاً في تناول الأمور وترتيب النتائج. الأصل أن تنبى الأدلة على الحقائق لا على الظواهر.

الحقيقة أنّ الفاسدين لا يزالون يتحكمون في كافة مَفاصل الدولة. الحقيقة أن العسكر لا يزالون مسيطرين على الحُكم، بالكامل. الحقيقة أنّ المادة ٢٨ وُضعت في الدستور لتزوير الإنتخابات. الحقيقة أنّ البرلمان الإخوانيّ لم يتحدّى العسكر، رغم أنه ممثل الشّعب، وترك المادة كما هي وعمل على قوانين معدلة يأخذها المرشحون «ويشربوا ميتها»، إذ لا جهة قضائية قادرة على النظر فيها. الحقيقة أنّ النائب العام، صنعة مبارك، لا يزال يتلاعب بالقضايا، يعرض منها ما يروق له ويترك منها ما لا يروق للعسكر. الحقيقة أن أحداً إلى اليوم لم يدان في أي حادث قتل منذ أحداث ٢٥ يناير! الحقيقة أنّ المغلول لا يزالون يعملون بكل قواهم لتدمير البلاد، وهم معروفون للعسكر، وللناس. الحقيقة أنّ مُبارك لا يزال في مُنتجعه رغم كلّ تلك التّظاهرات وتقارير الصّحة ومطالبات البرلمان. الحقيقة أن سوزان لا زالت تعمل بكلّ حريتها داخل مصر وخارجها، فهي سيدة الطنطاوى وولية نعمته. الحقيقة أن البرلمان وُلد خِداجاً فاقداً لكل الصلاحيات المتعلقة بشهادة الدول المعنية ذاتها. الحقيقة أن البرلمان وُلد خِداجاً فاقداً لكل الصلاحيات المتعلقة بمطالب الثورة الحقيقية، لا يكابر في هذا إلا عميل أو معتوه.

هذه حقائق على الأرض، بل جزء من الحقائق، لا مجُرد أحاديث إنشائية تتَحكّم فيها العَاطفة وتُوجّهها الظّنون، ولا تنطلي إلا على البسطاء من الناس. وهذه وحدها هي ما ينبغى أن ترتّب عليها النتائج، لا جَزافاً كما فعل الدكتور حشمت.

ثم يرفع الدكتور حشمت الراية البيضاء في وجه منتقدى سياسة الإخوان فيقول «لذا أرجو أن نتفق على المشترك بيننا وتتوقف المقالات التى تدبج للطعن فى شرعية الإخوان أو تسخر منهم! أملا فى الوجود بشكل فاعل أو التَمكين لحالاتٍ خاصة كارِهمٍ للإخوان من التواجد بشكل طبيعى! وعلى كل الأحوال المحاولات التى تتم الآن لتفريغ

مصر من عناصر قوتها! والإصرار على تركها خُرابا أسوأ مما كانت عليه». إذن يطلب الدكتور أن تتوقف مقالات النقد، للإتفاق على المُشترك. ثم يرمى من ينقد الإخوان بأنهم يريدون الظهور، أو يعملون لحساب جهة تريد تشويه الإخوان!! هذه هي الموضوعية عند الدكتور حشمت!

لكن، يا سعادة الدكتور، حين يكون النقد في أمورٍ فرعية ثانوية، يمكن أن يتجاوز عنه الناقد، أمّا إن كانت سياسة الإخوان ذاتها هي التي يراها الناقد تحمل مصر وثورتها إلى نهاية سوداء، بتسليمها للعسكر، تحت مسميات وهمية، وصياغة الدستور، وتقنين إنتخاب رئيس الجمهورية، والحصول على وضع خاصٍ لا يُمسّ، فإنه من الصّعب، بل من المُستحيل، بل من الخيانة لله ورسوله صله على وللأمة، أن يتقبل الناقدون رايتكم البيضاء.

يا سعادة الدكتور، الفرع لا يعود على أصله بالإبطال، والإجتماع فرعٌ عن سيادة أحكام الشريعة، فإن كان الإجتماع سيؤدى إلى التنازل عنها، أو عن بعضها، فلا شرعية له، بل يكون الإفتراق هنا تحت مفهوم «المفارقة» على الحق، هو الأصل الذي لا يترك.

السّياسة الإخوانية، تُسهّل وتُمهّد الطّريق لمُخطّط العَسكر أن يُمرّر. وهذه النتيجة مبنية على خطواتٍ ثابتة، يمكن تتبّعَها، وتحديد معناها، بنسبة صِحّة عالية. إذ بمقتضى عملية منطقية كالسّبر والتقسيم أو الحصر، يمكن أن يتحدد ما يصلح تفسيراً للوصف، والوصول إلى عِلة الحدث. كذلك، فإن عملية تراكم القرائن، والتي تتوجّه كلها إلى إثبات نظرية ما، تجعلها دليلاً دامغاً على صحة النظرية، كما في علم الحديث، إذ تعدّد الروايات الضّعيفة ترتفع بالحديث إلى درجة الحسن، وتعدّد الروايات الحسنة ترفعه للصّحة لغيره، وهكذا، في إثبات القواعد الكليّة العامة، والتغافل عن قضايا الأعيان المفردة في مواجهة إجتماع القرائن.

إذن، فإنّ الأمر ليس أمر المشتركات، إن أخلّت بالأصول، وبالهدف من التوحد إبتداءً. ما فائدة أن نترك الناقد الناقم على سياسة الإخوان نقده ونقمته، ليحقق قاعدة مشتركة، ستؤدى بالبلاد إلى الوقوع تحت سيطرة العسكر، بدستور مزور، وبرئاسة مزورة؟ وكيف يكون

هذا عاملاً لنجاح الثورة؟ أيكون نجاح الثوة المقصود هنا هو الأغلبية البرلمانية الإخوانية؟ أيظن الدكتور، ومن ورائه الإخوان، ومن ورائهم البسطاء من المشجعين، أن إصلاح مصر هو حصول الإخوان على الأغلبية؟ من زعم هذا؟ وبأيّ منطق يكون، والعَسكر والفساد والتزوير أعْنف وأشد مما كان؟

لا يا دكتور حشمت، نأسف لعدم قبول رايتك البيضاء. إننا لا نريد أن نجتمع مع الإخوان على مشتركات بيننا، ولكننا نريد من الإخوان أن يجتمعوا معنا، ومع غيرنا، على مشتركات الشريعة وثوابتها، ومقتضيات الواقع ودروسه. لقد حاول الإخوان أن يكون التغيير في النظام القائم من داخل هذه الأنظمة، ومن خلال البرلمانات، خلال العقود الستة الماضية، فهاذا حدث؟ فشلٌ زريعٌ مريعٌ مخبطٌ. لا نتيجة على الإطلاق. حتى تحرّكت الجُموع في الشّوارع. جموع لم يحركها الإخوان ببرلماناتهم ولا بسياساتهم، ولا بمشتركاتهم. وهو ما أثبت على وجه القطع واليقين أن طريقتهم خائبة فاشلة، لا يصح بمشتركاتهم. وهو ما أثبت على وجه القطع واليقين أن طريقتهم خائبة فاشلة، لا يصح بأن يتبعها عاقلٌ. وما نعجب إلا ممن يريد أن يُقنع النّاس اليوم أن الفساد الموجود اليوم، والذي هو، بشهادة حشمت، أشدّ وأقوى مما كان، يمكن أن يتغير بالبرلمان!!!؟؟؟ فقط لأن في البرلمان الإخوان!!!؟؟؟

اللهم إهدنا إلى الحق، واجعلنا من أهله، وأبعدنا عن الهوى والتعصب لفئة أو جماعة، إلا جماعة الحق التي تدور مع الشرع حيث دار، بالدليل والبرهان.

### لهذا سأطالب بحلّ جَماعة الإخوان! ٢٠٠٣-٣٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الولاء لله هو أعلى درجات الولاء التي يتقيد بها المُسلم في ديننا، وعلى أساسها وَحدها يعطى الناس صفقات أيديهم وقلوبهم لمن لا ولاء له إلا لله، وحده لا شَريك له، دون توافقية أو عمالة. والحاكم، أو النائب المُمثل للشّعب، حين ينتخب ممثلاً للشعب المسلم، هو واقع تحت مفهوم هذا الولاء لله، ثم البيعة للشعب الذي وضعه في موضع الولاية، ومن هنا تسمى ولاية، لأنها تقوم على مفهوم الولاء، لله من الكلّ أصلاً، وللشعب من الحاكم أوالنائب فرعاً.

هذا من الناحية الشرعية، أما من الناحية التطبيقية السياسية، فإن تصرّ فات الحاكم أو حزبه، النائب يجبُ أن تكون محكومة بصالح الشعب ابتداء وانتهاء، كما يراه هو شخصياً، أو حزبه، الذي انتخب على أساس توجهاته. لا يجب أن يكون خاضعاً لأي «تعلياتٍ»، من أيّ جهة أخرى مخالفة لما يدين به لله، أو بها انتخبه الشعب على أساسه. الشعب لم يرشّح أحداً ليأخذ أوامره من غير نفسه وضميره ورؤيته، ويكون خادماً مطيعاً لسيدٍ من خارج دائرة الحكم. هذا بالضبط ما كان على عهد المخلوع، وكلّ مخلوع آخر، تعدّد الولاءات، والخضوع لرأي شخص آخر، فرد أو جماعة. هذا هو عين الديكتاتورية التي تحاول مصر عبثاً أن تهرب من شخص آخر، فرد أو جماعة. هذا هو عين الديكتاتورية التي تحاول مصر عبثاً أن تهرب من حسرة عليك يا مصر!

من هذا المفهوم، فإن تعدد الولاءات من حاكم أو نائب، أمر يجب أن ينتهى في نظامنا الحاكم، شرعاً وعقلاً، ديناً ووضعاً. لا يصح أن نترك أحداً من خَارج دائرة الحكم والمسؤلية يتحكم في قرارات سياسية تتعلق بمصالح الشعب وبمصيره. ومن هنا فإن ذلك الإعلان الذي صدر عن جماعة الإخوان الليبراليين البرلمانيين مؤخراً بمنع أي من نواب حزب الحرية والعدالة (!)، أن يوقع لأحد إلا بإذن الجهاعة، لا الحزب، هو تحقير لنواب هذا الحزب، وتعريفاً بقدر استقلاليتهم المعدومة، واستهتاراً بقطاع الشعب الذي انتخب هؤلاء

الإِمَّعَات، ليمثلوه في البرلمان، وهو لا يعلم أنه انتخب المشير محمد بديع، والمشير محمد بديع، والمشير محمد بديع وحده لا أحد معه!

الإستقلال في الإرادة والتصرف، هو الأصل في الإسلام، إذ إن «كلّ نفس بها كسبت رهينة»، «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى»، هذه كلياتٌ عامة ثابتة أقوى مما يؤول به هؤلاء المتأول، المحرفون لشرع الله، عن السمع والطاعة، التي يركّعون بها منتسبيهم، ويجرّدونهم من الكرامة التي تقوم عليها أمانة التكليف.

الإستقلال في الإرادة والتصرف، هو الأصل في نظم الحكم التي تقوم على مفهوم «الديموقراطية»، رغم مخالفتها للإسلام. ولا نكاد نعرف رئيساً أو نائباً في العالم كله، يخضع لأوامر من غير دائرة الحكم كالحزب نفسه. وقل لي بالله عليك، ماذاً إذا انتخب أحدٌ من الإخوان كرئيس للجمهورية، لا قدر الله ولا كان، هل ستأتيه الأوامر من المشير بديع، ليفعل أو لايفعل؟ من هو صاحب السلطة الحقيقية في مجلس الشعب، أو الحزب أم مكتب الإرشاد؟ «عكعكة» سياسية وشرعية تعكس الإنهيار الشرعيّ الذي تعيش فيه هذه الجهاعة، بلا ثوابت ولا التزامات، إلا ثابت الإلتزام بالولاء لفرد، هو خليفة البنّا، مشيرهم المرشد.

ليست هذه سياسة و لا هي شريعة، إنها هي عسكرية مغلفة برياء ومداهنة، مرتدية مسوح دين الإسلام، دون تقيد بأي من ثوابته، التي يتلاعبون بها كها يشاؤون. وهم في هذا في غاية التفاهة السياسية، كها ترى في موضوع إعلان مرشحهم «لهوهم الخفي»، الذي سيفجرون مفاجأته عشية يو الترشيح! بالله عليكم هل رأينا في أي جمهورية أو دولة محترمة مثل هذه التصرفات إلا ما كان من مبارك، حين رفض حزبه الإعلان عن اسم المرشح، سواءً جمال أو حسنى، لإعتبارات تخدم أغراضهم؟ هي إذن سياسات الحزب الوطني كها قلنا. تبت أيديهم وتبوا جميعاً.

القانون لا يجب أن يسمح بمثل هذه العلاقة المريبة التي تتدسس من الخلف لتوجه إرادة الشعب وتلتف حولها، لتكون ممثلة لإرادة مكتب إرشاد أو مرشد إخوان. القانون

يمنع السيطرة على القرار المصريّ، من قبل فرد أو جماعة مهم كانت. من هنا يجب أن يكون القانون واضحاً في التعامل مع الأحزاب التي هي مجرد واجهة تمثيلية لجماعة خارج دائرة السلطة التي أعطاها الشعب ثقته وصفقة يده.

لهذا السبب الشَرعيّ والقانوني والسّياسي، أرى أنّ هذه الجهاعة، هي الآن مركز قوة خارج منظومة الحكم، تَرسم السياسات خارج الدائرة التي رشحتها الناس، فهي أجدر بأن تُحلّ رأساً، أو أن تتغير رخصتها إلى جماعة دعوية صِرفة. بل أن يكون أحد متطلبات الترشيح للبرلمان أن لا ينتمى اليها، أو إلى غيرها أي مرشحٍ لضهان استقلاليته وحفظاً لقراراته من العبث بها.

هذا الأمر، هو ما يجب أن تطالب به الجِهات المُعنيّة، بل وما أعتزم أن أتقدم به شخصياً، في الأسابيع القليلة القادمة، كمواطنٍ مصري، إلى القضاء، للعمل على رفع يد هذه الجماعة عن السياسة المصرية، وتركها تعمل حرّة بها فيها من مسلمين، وإسلاميين، ينتمون لكل الإتجاهات التي تُخالف توجّهاتهم. وها هم يضربون برأي القطاع العريض من الشّعب الذي يرى في حازم أبو اسهاعيل ممثلاً للتوجّه الإسلامي السّني، عرض الحائط، ويسبتدلون الذي هو أدني بالذي هو خير، «لهوهم الخفيّ»، لا لشئ إلا لصالح جماعتهم أولاً ووسطاً وأخيراً! حزبية، وضيق أفق، وتعصب، وفرقة ما بعدها خطوة إلا المُروق من الدين.

هذا النوع من الديكتاتورية الجهاعية، لن يكون إلا حَسرة على السّياسة المصرية، بل وعلى حرية الفرد عامة، إذ إنْ كانت هذه معاملة هؤلاء لأبناء جماعتهم، بل ومن علية منتسبيهم، بهذا التحقير وإضاعة الكرامة والإستقلال، فهاذا نتوقع منهم ضِدّ الناقد المُخالف؟ لا والله لن يكون إلا حَضّ نواجم على الفتك بمُعارضَتهم في كلّ مجال. فهاذا إذن جنت مصر على نفسها، بإختيارها ممثلي هذه الجهاعة الديكتاتورية النهج، الليبرالية الهوى، البدعية العقيدة؟

## مطبخُ الرئاسة .. والوَجبة التوافقية! ٢٠١٢-٠٠٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم أجد كلمة تعبر عمّا يجرى اليوم وراء الكواليس، وأمامها، بشأن مرشح الرئاسة المصرية القادم، تعبيراً أقرب من كلمة «الطبخ»، وإن افترق أمر الرئاسة عنه في نَاتجه النهائيّ، فالطّبخ ينتج أمراً مرغوباً ومقبولاً، ولكن مطبخ الرئاسة هذا، سينتج قيئاً، غثاءً عفناً، يُمرِض الجسد ولا يُصحّه.

طباخوا الرئاسة اليوم كلهم في شغل، يريد كل منهم أن يضيفُ مركباً للوصفة التعيسة، تضمن له أن يكون مذاق الطّبخة على ذوقه ووفق شهيته.

العسكر يريد علمانياً أو شبه علمانيّ، مطواعاً، ذا تاريخ مشوه، ذلاته تربو على فضائله، يريد الرئاسة أكثر ما يريد الحياة نفسها، يخشى العسكر أكثر ما يخشى الله سبحانه، سواء التحف بمسوح الإسلام أو تجرّد منه. وفي وصفته هذه، أضاف العسكر «دقة» خاصة به، وهي المادة ٢٨، التي أضافها سراً إلى الإعلان الدستوريّ ليضمن بها أن تظل نتيجة الإنتخابات المطبوخة تحت يديه، وكلّف بها رئيس طهاته، فاروق سلطان، خبير طبخ الإنتخابات المشهود له منذ عهد المخلوع.

والإخوان الليبراليون يريدون، في غالب الأمر، وخلف الستار، ما يريد العسكر، إعمالاً لصفقة كامب سليمان، وتخاذلاً عن تحمّل المسؤلية. فالإخوان، كانو على مرّ تاريخهم، ممن يتبع الأحداث، ويترصد حركتها، ليركب الموجة المُتعالية، ويسرق الضوء ويحتل موقع الصدارة، دون جدارة. ولم يتعود الإخوان أبداً، أن يبدؤا بالعمل للمعارضة الصّريحة للنظام القائم، بل عملوا دائماً كمعارضة من داخل النظام لا لإزالة النظام. فحين لاحت لهم فرصة تحمل المسؤلية، لم يرتفعوا إلى مستواها، بل جَبُنوا عن أخذها بقوة، خوفاً من مسؤلية تحمل الأمانة، كما يدّعون! لكن المُحيّر أنهم، إن كانوا لا يُريدون تحمّل المسؤلية كجماعة، فما يمنعهم من انتخاب شخصية عريقة مثل حازم أبو اسماعيل، أو أي ممن له خلفية اسلامية كما صرح

رئيس المطبخ الإخوانيّ محمد بديع. والجواب الوحيد المفهوم، بخلاف صفقة كامب سليهان، أنهم لا يريدون أن يكون لمن لا ينتمى إلى جماعتهم، ممن ينتسب للتيار الإسلاميّ، أية قوة أو سُلطة، وهو غاية في الحِزبية والنفعية والإنتهازية.

أما مطبخ السلفيين، فهو أكثر ارتجالاً من غيره، فهم، كقاعدة، أكثر التصاقاً بالإسلامية من الإخوان، ومن ثمّ ترى الكثير منهم قد سَاند حازم أبو اسهاعيل، لكن هؤلاء الذين راحوا يتلاعبون بالأمر هم بين حاسدٍ ومَنفعي، ولا ثالث لها. هذا الخليط قد عابَ موقف هذا التجمّع ككل، بل وسيفسد هؤلاء الحاسدين والمنفعيين الفضائيين قوة الموقف السلفى بعامة.

أما العلمانيون الليبراليون، فهم في واد آخر غير بقية الشّعب، يحاولون أنْ يجدوا لوصفتهم متذوقاً، لكنها طبخةٌ ممجوجة لا تُسمن ولا تغنى من جوع، فسيكون لهم أقل دور في ترتيب هذه الطبخة القادمة.

أما عن الشعب، فإنه يقف مُتربصاً بهؤلاء الطبّاخين، يعلم أنهم كلهم بلا استثناء، لا يريدون مصلحته، ولا يقصدون إلى نفعه. الإخوان الليبراليون يسعون إلى تقوية تجمعهم، مع أقل خسائر ممكنة، أو بلا خسائر إن أمكن، مهما كان حجم التنازلات. والسلفيون لا يريدون تحديد ما يريدون ككتلة واحدة. والعلمانيون لا وزن لهم أساساً. وغالبية الشعب قد أحكمت أمرها، خارج المطبخ، فأعطت صفقة يدها لحازم أبو اسماعيل، وبالأحرى لما في الفطرة من طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهي نفس النزعة التي جعلت الشعب يختار ممثليه من صفوف الإخوان والسلفيين، تحسيناً للظن بهم، دون أن يدركوا أن دين الإخوان هو الليبرالية هذه الطائفة من السلفيين هي طاعة من تغلب على الحكم، وأن دين الإخوان هو الليبرالية الصوفية المتدثرة بالإسلام. هذه الفطرة الشعبية هي التي توجهت بثقلها لتساند أبو اسماعيل، كذلك كلّ من عرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حق المعرفة.

والأمر أنّ القُوى الأقوى والأكثر فاعلية على المستوى الرسمي، هي العَسكر، ثم الإخوان الليبراليين، وكلاهما لا يريد مرشحاً حقيقياً قوياً، كلُّ لحسابه الخاص. وذلك

التعديل القانونيّ المعيب على المادة ٢٨، والذي يريد الإخوان الليبراليين أن يجعلوها بديلاً من مواجهة العسكر، لن يكون لها أيّ تأثير في تصحيح عملية التزوير المرتقب. فقد يُوقع رؤساء كلّ اللجان الفرعية والرئيسية، على جداول مُعينة، ويكون مع ممثلي المُنتخبين صورٌ منها، لكن يصدر قرار اللجنة العليا بإسم أحد الخاسرين. والمؤلم أنّه لن يكون هناك جهة يمكن أن يتوجّه اليها صاحب الجداول لنقض القرار!! هذا عبثٌ باردٌ يستهتر به نواب الإخوان الليبراليين، ليتركوا أمر الرئاسة في يد العسكر. ما تم هو خيانة عظمى لله وللشعب وسينشأ عنها أحد أمرين، إما أن يرضى الشعب وينهى ثورته بيده إلى أن يأذن الله، أو أن يخرج أبناؤه، كما حَدث في يناير الماضى، إلى أن يحكم الله بينهم وبين الظالمين من العسكر والإخوان الليبراليين.

الرئيس القادم لن يكون من إختيار الشعب، إن خرج من ذلك المطبخ الرئاسيّ المسمّم، بل سيكون مُعَيناً مَفروضاً عليه، ليضمن استمرار العسكر في السلطة، وليضمن لهم الخروج الآمن، كما يسمونه، والفرار من العقاب كما نسميه، وليسير بمصر على خطى المخلوع، فساداً واستبداداً. وطالما أن الكتاتنيّ يجلس في كُرسي رئاسة البرلمان، والإخوان يسيرون في مخططهم الإقتصادية لتعزيز الجماعة، فلا بأس بأيّ من كان في كرسيّ رئاسة مصر.

الطريقة الوحيدة لضَبط هذا الأمر هي أنْ يَخرِجَ الناسُ إلى الشّوارع، مُستمرين في تُورتهم، إلى أن ينتهى النّظام القَائم، ويخرج العسكر عن السلطة، ويخرج عملاء الإخوان الليبراليين من البرلمان

المعلوم من أصول الطبخ، أنّ الأيدي الكثيرة فيه تفسده ولا تصلحه. من هنا فإننا نرى أن ما سيُسفر عنه مطبخ الرئاسة الذي تتنافس فيه العديد من أيدى العابثين بمستقبل هذا الوطن، سيكون مخيباً لكل الآمال التي انعقدت على الثورة التي أجهضتها أيدى طباخي السلطة، والرئاسة.

والفرصة لائحة، مرة عاشرة، حين ينتخب العملاء مرشحهم، ويدرك الغافلون أن الطبخة فاسدة.

## الشيخ محمد عبد المقصود .. داء الكبر والحسد مرة أخرى ٢٠١٢-٣٠٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

الكِبر والحَسَد.. داءان عضالان، ما أصابا من أحدٍ طَلَبَ العلم، إلا حَطَّا من قدره، ونزعا منه إحترام الأقران، وإن حَظى بأسماع العامة، يعطونه آذانهم، ويصغون لكلماته كأنَّ على رؤوسهم الطير، فطرِب لتردادهم اسمه وتشنَّف بضحكمهم على دعاباته!

هذه هي المرة الثانية، التي شخّصْتُ فيها داء محمد عبد المقصود، إذ أرسل إلى أحد الأحبة تسجيلاً تحدث فيه الرجل عن الشيخ الجليل المجاهد عبد المجيد الشاذليّ، فأتي بدليل آخر على مرض الكبر وداء الحسد.

 $http://www.youtube.com/watch?v=yClgBsiwTwM\&feature=youtube\_gdata\_player$ 

أما المرّة الأولى، فهي التي هاجم فيها الشيخ المحترم حازم أبو اسماعيل، والتي رددّت على برنامجه السّخيف، في مقال «عون المعبود في الرد على محمد عبد المقصود»، الذي أداره ذلك الرويبضة خالد عبد الله، على قناة فضائية تتيح لمثله أن يتعدى ويعتدى على الأكابر. http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-30570

وأصدقكم القول، أننى كنت أشعر ببعض الحرج، بعض أن كشفت عيبه في المقال الآنف الذكر، لكن، ولله الحمد، بعد أن جاءني هذا التسجيل، عرفت أن الرجل قد صَرَخ الشيطان في أذنيه أنْ «أنت ولا أحد معك!»، فصد ق ما قالته عنه الأصاغر مؤخراً، من إنه فقيه الأمة وعالمها و.. و..، مما لا دليل عليه إلا قول الرويبضات.

وقد سمعت هذا التسجيل المذكور، وجاهدت السمع لأفهم عن الرجل ما يقول، ولكنى، وأصدقكم القول مرة أخرى، لم أحتمل أن أكمل الشريط لآخره .. إذ راح يرغى في قصة لا دخل لها بالسؤال المطروح عن العالم الجليل عبد المجيد، يروى فيها عن رحلة ما، ودعوة على العشاء، وسفرة لأخ من بُعد سبع ساعات!، وأمور ليست إلا حشواً في حشو،

يجب على العالم الحق أن يترفع عنها، لا أن يسترسل فيها فيملأ بها شرائط، ويستغرق بها وقتاً، بينها ينظر اليه المستمعون وكأنه جاء من كوكب آخر..!

وقد استطعت أن استخلص من حديثه نقاط محددة، لم أرى فيها إلا عيباً أو جهلاً.

أولها، أنه رمي الشيخ عبد المجيد بأنه مصنوع، تَحسب أنه على علم واسع حين تقرأ مقدمته الأصولية، ثم تراه بعدها وقد زلّ وانحرف وتحدث عن التوقف والتبين!

وثانيها، أنه نسب للشيخ عبد المجيد كتاب «الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد»!

وثالثها، أنه تكبّر وانتفخ حين زعم أنه أفحم الشيخ عبد المجيد، بمجرد كلمات قليلة قالها، بهت بها الشيخ، فاستسلم.

ويعلم الله لو أنّ الشريط كان واضحاً، فلربها كنت استخرج ما عليه الرجل من هذا الكبر والحسد، أكثر تجسيداً ووضوحاً.

أمّا الأولى، فعجيب أمر هذا الرجل الحسود! هل كتب شئ مثل، أو قريب، مما كتب الشيخ الشاذليّ، سواءً في الأصول أو في غير الأصول؟ أهناك عملٌ له يمكن أن يقارن الباحث بينه وبين ما دوّن الشيخ الشاذليّ ليعرف من هو العالم ومن هو اللُدّعى؟ والجواب: لا، الرجل ليس له كتاب واحد في العلم الشرعيّ! ولا كتاب واحد!! إن هي إلا محاضراتٍ في محاضراتٍ في محاضراتٍ.. كلام في كلام. ثم حين قرر البدء في الكتابة، بدأ في فقه العبادات، كما قيل!.. وكأن الأمة تحتاج إلى كتابٍ آخر في فقه العبادات! عجيب ثم عجيب ثم عجيب. رجل يطلق عليه الناس أنه «فقيه مصر»، وهو يصدقهم بها قالوا، ولا يعترض عليهم في هذا الوصف الذي أقل ما فيه أن يدثره بها ليس فيه، ثم ليس له مؤلف واحد! فإن قيل أنه كان محاصراً بالنظام الفاسد أو مسجوناً، قلنا فها بالكم بالسرخسيّ أو واحد! فإن قبل أنه كان محاصراً بالنظام الفاسد أو مسجوناً، قلنا فها بالكم بالسرخسيّ أو سيد قطب، أو الشاذليّ الذي تجرأ عليه، وقامته لا تبلغ ركبتيه؟

والله ما سمعنا بهذا في القرون الأولى ولا الأخيرة... أخبرونا يا أتباع الرجل ومريديه: أين رأيتم في تاريخ الإسلام رجلاً يقال عنه أنه عالم لا يُعرف له كِتابٌ واحدٌ وضَعه، ليكون

كعود في عين الحسود؟ سمّوا لنا عالماً واحداً، بلغ الخامسة والستين سنة من العمر، لم يكتب كتاباً ولا بحثاً مفرداً؟ من؟ النووى، أم السيوطي، أم الشاطبي، أم محمد بن عبد الوهاب، أم سيد قطب، أم القرطبي أم بن رجب، أم بن عبد الهادي، أم السبكي، أم حسن البنا، أم أحمد شاكر، أم الشنقيطي؟ نبؤنا بعلم، يا أصحاب العلم ويا أتباع الفقيه الأوحد؟ ألا يستحى هذا الرجل أن يرضى بها يشاع عنه؟ ألا يستحى مستمعوه وأتباعه أن يقولوا عنه هذا؟ ثم تصل به الجرأة، ويبلغ به الحسد أن يتحدث عن مقدمة الشيخ عبد المجيد لكتاب حد الإسلام، أنها توهم بأنه على علم، وهو ليس بذاك! الرجل مغرور، متكبر حسود.

والثانية، ما قاله من نسبة كتاب الجواب المفيد للشيخ عبد المجيد زوراً وجهلاً، وهو كتاب سطره بيده كاتب هذه السطور عام ١٩٧٨، وإخوة له أحباب، كما بيّنت في مقدمته، على موقعنا. وقد أشار الشيخ عبد المجيد إلى عارض الجهل بشكل مختصر في الباب الخامس من «حد الإسلام»، لكننا أفردنا له كتاباً كاملاً لأهميته وضر ورة بيانه. والرجل لم يحقق نسبة كتاب إلى مؤلف من معاصريه، ثم هو يتحدث بالعنعنة فيما هو من أربعة عشر قرناً؟ فهل مثل هذا يمكن توثيق رواياته؟ وإنى في إنتظار ما يكتب، رداً علمياً على كتاب الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد، إلا إن كان مشغولاً عن الكتابة، كما انشغل عنها في العقود الخمسة الماضية؟

أما الثالثة، والتي ذكرتنى بذلك الرجل عبد الحسين، الذي كذب على الشيخ الجليل سليم البشرى في الكتاب المصنوع «المراجعات» حين وضعه أماه وكأنه تلميذ صغير مبهوت أمام حجة العالم العلامة! وهي ما أطال الحديث فيه إيهاماً لمن حوله بأنه جاء بجديد، وقرع بمقرعة من حديد! من إثبات أن الأصل هو العمل بالظاهر، والله يتولى السرائر، وهو أصل لا يخالف فيه أحدٌ من أهل السنة، ولو أن هذا الرجل قرأ مقدمة كتاب الشيخ عبد المجيد - وأشك والله أنه أتم قراءتها، أو أتمها لكن لم يفقه نصفها - لوجد أنها أصلٌ من الأصول التي أقرها، وجعل عليها مبنى الشريعة قائماً. الا أن الشيخ الشاذليّ قد توسّع في بيان قاعدة العمل بالظاهر، بها تاه عنه عقل عبد المقصود، فشرح علاقة هذه القاعدة، بالقواعد الأخرى المعتبرة في الحكم كقاعدة «العبرة بالمعاني لا بالمباني»، ثم مراتب الألفاظ بالمقواعد الأخرى المعتبرة في الحكم كقاعدة «العبرة بالمعاني لا بالمباني»، ثم مراتب الألفاظ

بالنسبة إلى المتكلم بها، حسب ما أورده الشاطبيّ في الكتاب الثالث من الموافقات، ثم مدخل النية والقصد في تفسير الظاهر وإنزاله منزله، وغير ذلك مما أصّله، حفظه الله، ثم كان ردّ عبد المقصود عليه، بأحاديث لا يخالف فيها أحد، ثم أجراها مجرى الظاهرية، دون عرضها على أية قواعد أخرى، وكأنه جاء بها لم تأت به الأوائل، فلم يفهم عن الشاذليّ ما قصد اليه، وراح ينظر يمينه وشهاله يستشهد بمن حوله على وقت اللقاء أو شمع تافه من هذا القبيل، ويشغل الناس بحكايات عن سفريات ومقابلات في أنصاف الليالي ودعوات على العشاء، وذلك الخرط الطويل الذي لا يُسمِن ولا يغنى من جوع، إلا عند من هم على أدنى درجات العلم الشرعي، الذين وصفهم بن القيم في الدرجة الخامسة من درجات الناظرين في الشريعة «درجة كل متكلفٍ متخلفٍ متدن بنفسه».

ثم لا أدرى من أين جاء بهذا الإفتراء المَحض على الشيخ عبد المجيد، من إنه يقول بالتوقف والتبيّن؟ والله إنْ هذا إلا بهتانٌ عظيم، وقد وقع فيه كها وقع في هذا البهتان من قبله الشيخ محمد سرور زين العابدين، الذي اجتهد أيّها إجتهاد لإثبات أنّ الشيخ الشاذلي يقول بهذا القول، في حضورى شخصياً، رغم أنّى بينت له زيف هذا الإدعاء، فضَلّ عن الحق، كها ضلّ عنه عبد المقصود. وأُشهد الله أنّ الشيخ عبد المجيد ما قال بهذا القول، لكنه حكاه عن غيره، وشرح وجه نظر من رأوه صحيحاً، بل إنه، كها أشهد بهذا بصفة شخصية لمعايشتى لهذا، أنه وقعت بينه وبين من روّج لهذا القول، وحمّع الشباب عليه، مشادات، بل وفارقهم لهذا السبب. فلا أدرى ما هذا التهافت الذي يتحدث عنه عبد المقصود؟

لو أن هذا الرجل صاحب علم حق، وباحث عن نصرة الدين، لجلس إلى مكتبه، فأخرج رداً على عبد المجيد، أو على الجواب المفيد، مثبتاً فيه ما يأخذه عليه، قارعاً الحجة بالحجة، لتقوم على عبد المجيد الحجة ويبصر أتباعه خطأ متبوعهم. لكن الرجل أعجز من هذا الأمر، والله لو استطاع لفعل. لكنه إكتفي بقولٍ يحسن أي طالب معهد أزهرى أفضل منه.

المشكلة التي نعيشها أنّ هؤلاء «الرموز» قد ارتفعت أسهمهم، لمّا غاب عن الناس أصحاب العلم، لسبب أو لآخر، فتكوّن، أو بالأصح تكوّم، حولهم عدد من المستمعين، لا

أقول طلبة علم، فصارت تتحدث بذكرهم الركبان، على قلة علم، وضآلة تحصيل، وإنعدام إنتاج، وقد قيل في المثل «الأعور بين العميان مفتح»، هذا بالضبط هو ما نحن فيه اليوم. وهو سمة الزمان وصفة هذا الأوان

وعَيِّر قَسُ بالفَهامة وائـــلُ وقال الدُّجى للصبح لونُك حائلُ ويا نفسُ جدّى إنَّ دهرك زائلُ

إذا عاير الطّائيّ بالبخل مادرٌ وقال السُّهي للشمسِ أنتِ خَفية فيا موت زُرْ إن الحياة ذميمةٌ

إن قامة محمد عبد المقصود لا تصل إلى ركبتيّ الشيخ عبد المجيد الشاذلي، ووالله الذي لا إله إلا هو ما أقول هذا نكاية أو إساءة، لا والله، لكنى أشهد بها عَلمت. ولا أرى أن الشيخ الشاذليّ قد أعرض عن الحديث عنه إلا استعلاءً وترفّعاً. لكن الحق يجب أن يقال، والبيان واجب، ودفع الصائل الحاسد المتكبر، فرض على القادر عليه، وهذا مما نحن فيه.

حين رأيتُ أنّ الشيخ عبد المجيد قد اجتهد في أمر على غير ما أحسبه صحيحاً، في موضوع مساندة الإخوان، جادلته شخصياً أولاً ثم كتابة ثانياً، لم أتورع عن ذلك، لكن، أعطيت الرجل مقامه الذي أنزله الله إياه بين العلماء وعند من يفهم ويعقل. ولقد رَددّت على كثير من أصحاب المقالات الفاسدة، مثل سليم العوا، ومحمد عمارة، والغنوشيّ، والترابيّ، وعابد الجابريّ، فبينت فساد أقوالهم فيما زعموا في الوسطية المحدثة، والمواطنة الخادعة، وتحريف الأصول وتضييع الفروع، بالدليل والحجة المُدونة المقيدة. ثم رددت على بعض زلات الشيخ القرضاوى، كما بينت خطل ربيع المدخليّ، في مطولات تُعاجّ عنى نفسها. بل تناولت الرجل نفسه باللوم والتقريع على ما أظهره من حسد وشنآن على عن نفسها. بل تناولت الرجل نفسه باللوم والتقريع على ما أظهره من حسد وشنآن على عند الشيخ حازم أبو اسهاعيل، بمقال طويلٍ زَيّفتُ فيه أقواله قولاً قولاً. فها له يتحدث عن مثل عبد المجيد الشاذلي، في دقائق معدودات، يثبت فيها غير المطلوب، ويأتي بدليل على غير المقصود، تلبيساً وتدليساً؟

متى يترفّع هؤلاء عن مثل هذه الأفعال، فيعرفوا أنّ السمعة ليست دليلاً على صحة الرؤية، وأنّ الكِبر لا يرفع هامة قصيرة، وأن الحسد يأكل القلب ويَسلُب السُّمعة.

# المُغرَّدون خَارِج السَّرب ..وداخله! ٢٠١٢-٢٠١٠

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أن المَلْمَحَ الرئيسيّ، بل والمَزية التي تتمتع بها الحركية الإخوانية، والتي يجب أن نقر بها لهم، هي القدرة على الإستمرار والتعايش مع كافة الأنظمة، الصديقة والمعادية، والتي يمكن أن يشار اليها بأنها «التغريد داخل السرب». وهو ما جَعلها تستمر في الوجود خلال طيلة العُقود السبعة السابقة، في المَلكية، ثم الدّكتاتوريات المُتعاقبة، على إختلاف مَلامحِها ووسائلها، بينها اختفت حركات إسلامية كثيرة، إما بتاتاً، أو بتغيير ملامحها ومنهجها، حتى لم يعد لها مما بدأت إلا اسمها.

لكن هذه المَزيّة، طول البقاء على أية حال كان، لم تأتى من فراغ، كما لم تأتى بلا مقابل. هذه المزية، قد جاءت من طبيعة الحركية الإخوانية، التي تتلون بلون عصرها، مع بقاء مسحة الإسلامية، على مطبوعاتها وشعاراتها أكثر مما هي في قراراتها وتصرّفاتها. وهذه الصفة، قد جعلتها تتشكل لا بشكل الأنظمة نفسها فقط، بل تأخذ السمات الثقافية والفكرية التي تسود بين الناس، فتقبلها على أنها «أفضل المتاح»، ثم تبدأ في جعلها جُزءاً من التراث الفكريّ والثقافي للجهاعة. وبكلهاتٍ أخر، تتلاحم الجهاعة فكريا وثقافيا مع الشعب، على مستوى الشعب، وبطريقته. فهي لا تقفُ على مسافة منه، توجّهه وتُرشده، بل هي تتحرك من خلاله، بمفاهيمه وقيمه التي تتغير مع تغير الزمان، فلا تكاد يميز الناظر بين أبنائها وبين غيرهم من عامة الناس، إلا في الإنتهاء لكوادر تنظيمية محددة.

هذه الأيديولوجية في الحركة، قد ساعدت على بقاء الجهاعة، في أحشاء الشعب، مُتسترة بردائه، مُتخفية بين أبنائه، فطال بقاؤها وقاومت عوامل التعرية والفناء. إلا إن ذلك كها ذكرنا، جاء بضريبة باهظة، هي الإستغناء عن الثوابت، والبناء على المُتغيرات، وإعتهاد «الواقع» على أنّه «المُمكن»، وتقييد «القدرة» ب»المتاح». وكان لِزاماً لهذا التوجه الحركيّ أن يتبنى مَذهباً يغض البصر عن الإنحرافات العقدية، ويقلل عدد الثوابت إلى

أدنى حد ها، فلا تتعدى أصابع اليد الواحدة كما عبر محمد مرسى، لتصبح في الأخير، هي مجرد التلفظ بالشهادين.

ومن هنا فإن هؤلاء «مُغردون من داخل السّرب»، لا يكاد يتميز تغريدهم عن غيرهم، فلا تكاد تشعر لهم أثراً في الترنيمة الشعبية. ولو نَظرتَ إلى كافة قرارات تلك الحركة لعرفت أننا قد أصبنا كبد الحقيقة في تحليلنا لمصادر أيديولوجيتهم. بل لو نظرت إلى وجوه قادتهم، ما ميزت بينهم وبين دعاة العلمانية بأي شكل كان. بل وتجدهم أول من يسارع في الموافقة على تلك المفاهيم التي تدمج الحابل بالنابل، والصحيح بالسقيم، والمسلم بالنصراني، كالتوافقية، والمواطنة، والوسطية المحدثة، وما إلى ذلك. فهم فارقوا التميز الإسلاميّ، شكلاً وموضوعاً. وساعدوا، بعلم أو بغير علم، على تَراجع الإلتزام الشّعبي بالثوابت، فكانت كحلقة مفرغة، يتراجع ألناس، فيتراجع الناس!

أما الآخرون، ممن آثروا التَغريد من خَارج السرب، فقد اختلفت حركتهم عن تلك المنظومة الإخوانية مائة وثهانين درجة. فتراهم يقفون خارج السرب، يحدون إتجاه مساره، وتردّد ترنيهاته، ثم يقايسونها بها وجه اليه الإسلام، ظاهراً وباطناً، قولاً وعملاً، فكراً وتطبيقاً. ثم يبدأ تغريدهم بها عليه الدين القيّم، فيسمع لهم من كتب الله، فينحرف عن مسار السرب، ويبدأ في ترديد التغريد على وتيرة الإسلام.

هؤلاء، قد تحمّلوا تبعات هذا الموقف، فوقفوا وحدهم، على مَسافة من النّاس، يدعونهم إلى طريقهم، ولا يسارعون للتحول إلى طريق الناس، على مذهب «حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى اللّهُ لَكَى ٱثْتِنَا»، ائتنا، فلا يتحولون هم اليه. هكذا كان طريق الأنبياء، وهكذا يكون التغيير، وهكذا تنصلح الأمم.

هؤلاء، لا تجدهم في كراسي الترشيح لأي منصب، بل هم دائماً في صراع مع السلطة الغاشمة، في كل وقت وعلى كلّ حال. فمنهج الثوابت لا يسمح لهم بالتصالح مع هذه القوى، تحت أيّ مُسمى كان. وهم لا يسقطون في حيل فقهية وتأويلات حركية كمن يتعلل بصلح الحديبية، الذي كان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأقوى والأظهر، فأجّل

حقاً لأجل مسمى، ولم يتنازل عنه لأجل غير معلوم، ومن موضع ضَعف وهوان، رغم القدرة على النصر. هؤلاء لا يتلاعبون بالمفاهيم الثابتة، ولا يختبؤن وراء الحيل والتأويلات وإدعاءات المصالح المُتوهمة، التي تُخفى الجبن والإستخزاء. إنها تصلح هذه المنهجية لمن أطلق العنان لثوابته، فتركها تسرح مع المتغيرات، وبدّل فيها، وخَرج عن مفهوم قوله تعالى (وَمَا بَدُّلُوا تَبْدِيلًا » الاحزاب ٣٢.

من هؤلاء المُغرّدين الأفاضل، المشايخ وجدى غنيم، وهاني السِّباعي ومحمد حِجازى وصفوت بركات، ومحمد عباس، ورفاعي سرور رحمه الله، وغيرهم كثيرٌ معروف، سواءً من جيلهم، أو من الجيل الصاعد كخالد حربي وأقرانه. ولا يعنى هذا أنّ هؤلاء المشايخ الأفاضل لا يُدرِكهم الخَطأ، لا والله، بل كلّ يُخطئ ويُصيب، لكنهم ثبتوا على منهج واحد، حتى إذا انحرَف مرّة، عاد ليُدرك رَكب الثّابتين مرة أخرى.

نسأل الله سبحانه أن يجعلنا من الثّابتين على منهجِه، القائمين على حقوقه، الرّاعين لشَرعِه وحُرماته، المُغرّدين من خارج السِّرب . . آمين



#### البَيعة لأبي إسماعيل .. بين الشّرعية والديموقراطية ١٠-٣٠-٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الوضع الذي آلت اليه الحال اليوم في مصر، من إنفتاح باب التصارع على رئاسة الجمهورية، وتنافس كافة المرشحين المنتسبين إلى طوائف مختلفة من الشعب، بدءاً من المسلمين الصرحاء، كحازم أبو اسهاعيل، وأهل البدعة والخلل كالعوا وأبو الفتوح، والخارجين عن الشرعية الإسلامية، من العلهانيين السياسيين، كعمرو موسى وحمدين صباحي وأيمن نور، وحتى النساء العلهانيات كبثينة كامل، تراهم يتزاحمون على هذا السباق الغريب، الذي يُفترض أنه سيأتي على رأس هذه الأمة من يمثل دينها الإسلامي، دين غالبيتها، من الوجهة الشرعية، أو من يحصل على غالبية أصوات ناخبيها من الناحية الوضعية الديموقراطية. وصاحب البيعة في الحالة الشرعية إمامٌ مسموع مطاع يقود الأمة بدينها، ورئيس الجمهورية في الحالة الثانية معيّنٌ صاحب سيادة وضعية يقةد الشعب بدينها، ورئيس الجمهورية في الحالة الثانية معيّنٌ صاحب سيادة وضعية يقةد الشعب بدستوره. ولكلّ منها حقوق على رعاياه، وواجباتٌ تختلف فيها بينها، ليس هذا محل التفصيل فيها.

دعنا ننتهى أولاً ممن يصلح أن تؤخذُ له البيعة الشرعية، إن كنا سنصلُ إلى وجوبها في ظرف الناس هذا. ولا أريد أن أعيد ما كتبت في عشرات المقالات من قبل، وبخاصة عن بعض من وضع اسمه لشغل هذا المنصب الجليل. لكن أقرر أنّ الشيخ حازم أبو إسماعيل هو الوحيد الذي يمكن أن يرقى لهذا المستوى من ناحية الإسلام، إذ من المرشحين من هم «توافقي» علماني خارج عن الدين، ومن ناحية العلم الشرعيّ، الذي هو شرطٌ في الإمام، ومن ناحية النزاهة والورع ونظافة اليد والبعد عن السلطان. دعنا ننتهى إلى هذا الأمر الذي لا أعتقد أنّ هناك خلافاً حقيقياً عليه إلا من حاسد أو علماني أو عميل، أتم الصفقة وقضى البيعة بالفعل مع المجلس العسكريّ. وقد قال تعالى «إتقوا الله وكونوا مع الصادقين»، والرجل صادق فيها يقول.

ونود هنا أن نثبت أمراً نحسبه خطير الأثر، وهو الخلاف بين محدثي السلفية الظاهرية، وبين نظر الفقهاء المُتحدثين عن البيعة القهرية، هو مناط كلّ نصّ من نصوص هؤلاء الفقهاء، إذ على سبيل المثال يقرر القاضي بن جماعة في كتابه تحرير الأحكام، أنه «إذا طرأ على الإمام أو السلطان ما يوجب فسقه، فالأصح أنه لا ينعزل عن الإمامة بذلك، لما فيه من إضطراب الأحوال» ٧٠. وهو موضع الخلاف اليوم بين من وقع في هذه الشبهة الخطيرة من إعتبار أن السلطان أو الإمام، أو الهيئة الممثله له، وبين أهل السنة العادلة، من أن صفة الإسلام تبقى سارية على من ارتضى تقنين دستورها، وإجراء تشريعاتها على غير شرع الله إبتداءً. ومن هنا فإن مثل هذه النصوص، على كثرتها في الكتب الفقهية، وما استندت اليه من أحاديث، تأولها هؤلاء على غير مناطها، لا تفى بغرضنا في هذه المسالة، إذ هي تتناول وضعاً لسنا منه في شئ هنا، والمتمسك بها مستمسكٌ بقشة في وجه طوفان من النصوص الواردة في كُفر المشرع بغير ما أنزل الله، المُطبِق على تعبيد الناس لشرعه هذا.

لكن، على كلّ حال، فإنّه يجب أيضا أن نثبت أنّ الترشيح الإنتخابيّ ليس بديلاً للبيعة. إذ البيعة تأتي عن طريق أهل الحلّ والعقد، والترشح الإنتخابيّ تأتى عن طريق أصوات الغالبية من عامة الناس، على فرض نزاهتها وعدم تزويرها. والفرق بينها جدّ كبير جداً.

يقول الجوينيّ عن أهل الحلّ والعقد، أنهم «الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط بهم أمر الرعية» النبائي ٧٧. ولا يختلف عنه بقية الفقهاء الذين تناولوا هذا الأمر في هذا الوصف كثيراً، ومحصلته أنهم مجموعة المشايخ، الذين عرفهم الناس بالعلم، وبالقوة في الحقّ، وبصواب النظر في الواقع، وعفة النفس والزهادة السنية، ونظافة اليد واللسان، وعدم الدخول على السلاطين، وهو متضمنٌ فيها قال الجوينيّ.

ومصر، مع الأسف ليست فيها هيئة تجمع مثل هذه الكوكبة التي تعارف الناس على صفات أصحابها، هذا الوصف. فالأزهر ساقطٌ بسقوط شيخه، كما سقطت دار الإفتاء

بمفتيها، والهيئات التي ظهرت حديثاً كالحقوق والإصلاح، تمثل عدداً محدوداً من الشيوخ، وبعضهم محل تساؤل، بل موضع إتهام. لكن لا شكّ أن هناك عدد من الأفاضل الذين يمكن أن يكونوا محل ثقة الغالبية من الناس، بها عرف عنهم من صفات، لها دلالات، أولها عدم التحول والثبات.

الشيخ حازم قد عَضّده الأكثرية ممن لهم وجود حاضرٌ على الساحة الإسلامية، منهم من بلغ بها ٥١، ومنهم من بلغ بها مائة، ولم يخالفه إلا القليل، بفرض نزاهة توجههم، دون عالة أو حسدٍ. كما أظهرت النتائج في كافة التصويتات على تقدّمه على منافسيه في عدد الراغبين في تصدّيه للمهمة. ومن هنا فإنه من الواضح أنه يحظى بتأييد ما يمكن أن يمثل أهل الحلّ والعقد، وبتأييد الغالبية من عامة الناس.

ثم إن من القواعد المعتبرات في مسألة البيعة، أنّها «تصير بحصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع يحصل به شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة» النياني ، ه. وهذا أمرٌ آخر يجب النظر اليه وإعتباره في هذا الموضع. فإن حصول صاحب البيعة على قوة غالبة ضروريّ لإقامته ووقوفه في وجه من يريد أن يسلب السلطة ويسلمها إلى من هو ليس بأهلٍ لها. وهنا نتحدث عن الأتباع، لا عن أهل الحلّ والعقد. ويجب هنا النظر إلى القوة المناوئة، إن قُدر لصاحب الحق في الإمامة أن يواجهها بالقوة المتاحة له، فإن كانتا متكافئتين أو أقرب إلى التكافؤ، وجب الوقوف في وجهها وصدها عن السيطرة على الحُكم بلا خلاف، وهذا ما فعل علي بن أي طالب رضى الله عنه، مع الفارق الشاسع بين المثالين، إذ في حالة عليّ، كان الطرف الآخر باغ، أما في حالتنا هذه فالطرف الآخر خارج عن الشرعية الإسلامية. أمّا إذا كان الفارق بينها شاسعاً لمصلحة المناوئ، فالأرجح أنّ التصدى ليس واجباً، ويقع الأمر حينذاك تحت بينهم شاسعاً لمصلحة المناوئ، فالأرجح أنّ التصدى ليس واجباً، ويقع الأمر حينذاك تحت مفهوم ماردين، حيث استولت قوة كافرة على الحكم بالعتاد والسلاح، وعاشوا تحت لوائه بالجبر، وكانت لهم أحكامهم كها أفتى فيها شيخ الإسلام بن تيمية، مما هو معروف.

يجب أن نعرف إننا حين نتحدث عن البيعة، فإنّ لها حقوقها التي يجب أن يرعاها المبايع، ليس كمنح الصوت في الترشيح الإنتخابيّ. فالأولى هي إعطاء صفقة اليد في سبيل

الله. والثانية، هي مجرد تفضيل شخص على آخر دون التزام بنصرة هذا الشخص بأي شكل من الأشكال.

وبناءً عليه، فإنّ الأمر راجعٌ إلى الشيخ حازم، في إختياره لأحد المرجعيتين، إمّا الإسلامية، ويقودها إلى النهاية، وإمّا الديموقراطية، وفرصته فيها تكاد تكون معدومة. ولا يمكن أن يُبايع رجلٌ إلا إن طلب البيعة الشرعية صراحة، أمّا أن يبايعه الناس دون طلب منه فهذا أمر غير مشروع، ولا محمود العواقب. ولا أعرف شخصياً توجه الشيخ في هذا الأمر حتى يومي هذا.

أما إن لم يكن هناك طلب للبيعة، فالأمر إذن جد خطير. فأولاً هل يَصح عدم طلبها إن تحققت أغلبية كافية من أهل الحل والعقد ومن الناس؟ نعود إلى القول، إن هناك إعتبارات واقعية قد يثيرها من يريد أن تخرج هذه العملية بطريقة تؤدى إلى الشرعية، في صورة ديموقراطية، مثل استفزاز العسكر بها قد يؤدى إلى تصادم أشد مما لو سارت الأمور على وتيرتها بطريقتهم، ثم يخرج الناس إلى الشارع وقتها، وتتم البيعة حينها، على النصر أو الشهادة. بل ومن المكن أن يقال أن العسكر سيخرجون الشيخ حازم من السباق أصلاً لو بدأ بأخذ البيعة، لمخالفته القوانين، والقبض عليه بتهمة التحريض أو ما شابه.

الطريق الأول، وهو إعطاء البيعة من اليوم، أفضل وأتقى. والطريق الثاني، وهو إعطاء الصوت ثم البيعة، قد يكون أكثر سلامة إن كانت نهايته تصل إلى البيعة سواءً إن فاز الشيخ أو خسر، ثم تحمل التبعات في الحالتين. لكنّ ما لا يصح هو أن يتم التصويت دون رؤية واضحة لأن البيعة لازمة، اليوم أو غداً، والخروج عن الطريق الديموقراطيّ الغربيّ لازمٌ اليوم أو غدا.

إن نهاية الأمر لن تكون بنهاية التصويت، هذا ما أؤمن به، بل هو خطوة في سبيل الإصلاح الشامل والثورة الإسلامية، إلا إن عقل العسكر وعملاؤهم.

هذا ما رأيته من إجتهاد في هذه المسألة، ولو أعلنها الشيخ حازم، فسأكون أول المُبايعين إن شاء الله تعالى، على النصر أو الشهادة.

## ظَاهرُها النعمة .. وباطنها العَذاب! ١٠-٣--٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كثيرة هي الأمور التي تخدع المرء عن حقيقة ما يعرض له من خير وشر، أو من صحيح وباطل، أو من صالح وطالح. فالدنيا خدّاعة بطبيعتها، تظهر حسناً وهي قبيحة، وتقدم نصحاً وهي ماكرة لئيمة. إن أضحكتك، فإلى بكاء تأخذك، وإن أغنتك، فإلى فقر تدفع بك، وإن أعلتك، فليكون سقوطك أشدّ ألماً، وصدق شوقى

ومن تَضحَك الدنيا إليه فَيغترِر يَمُتْ كقتيلِ الغيدِ بالبسماتِ

جالت بخاطرى تلك المعاني، وأنا أرى سعد الكتاتني يتربع على كرسيّ البرلمان، ومحمد بديع يصدر التصريحات التي تتلقفها الصحافة بالترحاب والبيان، وسائر منظومة الإخوان، التي سكنت ديار قوم مبارك، وتذكرت قول الله تعالى «عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُمْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَشْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ» الاعراف ١٢٩. الإستخلاف إذن ليس فوزاً في حدّ ذاته. الإستخلاف هو محنة وابتلاءً، ينظر الله به في عمل العاملين، إن صدقوا فازوا، وإن انحرفوا وكذبوا وداهنوا خسروا وخابوا.

الفيصل في حياتنا الدنيا، لمن أسلم لله، هو الإلتزام، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني. الإلتزام بطاعة الله في المنشط والمكره، وفي السلم والحرب، وفي العموم والخصوص. الإلتزام بمنهج الله السوي المستقيم، الذي لا يزيع عنه إلا هالك. الإلتزام بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لا حيدة عنها، مها تراءت للمرء خوادع الدنيا، وتزينت له مفاسدها في رداء مصالحها. ثم بعد الإلتزام، الصبر. الصبر على أشياء وعن أشياء. الصبر على لأواء الإلتزام. ثم الصبر عن المكاسب السريعة، والإنتصارات الزائفة. الصبر على المحنة وعلى تحدى الباطل وإختيار طريق الحق الشاق. والصبر عن ممالأة الباطل وإختيار الأسهل والأقرب، من سكة المداهنة والتوافقية. ألم يقل المولى سبحانه الباطل وإختيار الأسهل والمقرب، من سكة المداهنة والتوافقية. ألم يقل المولى سبحانه الباطل وإختيار الأسهل والأقرب، من سكة المداهنة والتوافقية. ألم يقل المولى سبحانه الباطل وإختيار الأسهل والمقرب، المسر.

هل استفاد هؤلاء الذين استخلفهم الله على كراسي الظالمين، من عبرة الدنيا؟ لا والله، بل ما أراهم إلا سقطوا صرعى الغيد الحسناوات من خدع الدنيا. صرعى الديموقراطية، وصرعى السلطة والقوة. أعمت محاسن الغيد الخدّاعات عيونهم عن حق الدماء، وعن الدفاع عن قضية تحكيم شرع الله، وصرفتهم إلى تحالفات شيطانية مع ألدّ أعداء الله في الأرض. وسوّلت لهم أنفسهم أنّ هذه التحالفات ستتيح لهم البقاء أطول من المقدور، وسيشتد عود جماعتهم بها، وتصبح هي المسيطرة على ملك مصر، والأنهار تجرى من تحت أقدام مرشدها! راحوا يتوافقون على مرشح لا يرفع شعار الشرع، ولا يأبه لتطبيقها إرضاءً للعسكر، وتطمينا للصهاينة والصليبين الأمريكان. وحاربوا الرجل الفاضل حازم أبو اسماعيل، لصالح أمثال منصور حسن أو باسم خفاجي.

غَرّ هؤلاء في دينهم الغرور، فغاب عنهم "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلمُفْسِدِينَ» الاعراف ٨١، ولا ينصر إلا الصالحين، وإن طال الأمد. إن التحالف مع الشيطان لم يكن يوماً في منهج ديننا، الذي يعتمد الوسيلة في مقام الغاية، كلاهما له حكم واحد، إن فسدت الوسيلة بطلت الغاية، وإن بطلت الغاية، فسدت الوسيلة.

مها أوّل هؤلاء أفعالهم، وبرّروا تصرّفاتهم، فهم مخدوعون، موهومون، مُضَلَلون. أضلتهم الدنيا بزخرفها وزينتها وسطوتها وقوتها، وظنوا أنّ ما هم فيه هو فضلٌ من الله اكتسبوه، وأنه جزاءٌ لما قدّموا من قبل. وهذا باطلٌ من الفكر والنظر. إنها أراد الله سبحانه أن يبيّن معدنهم للناس، فواتاهم الفرصة الأخيرة، التي لو فطنوا لحقيقتها، لكسبوا الدنيا والآخرة، لكنّ علم الله ضعف قلوبهم وفساد نياتهم، فأسقطهم في أول إختبار في الصبر عن الدنيا وزينتها. لم يعلموا أنّ مقام الصبر عن الدنيا أعلى من مقام الصبر على الدنيا. فالأول دليل عزم ماض، والثاني قد وقد. قد يكون دليل صبر إن أصاب المرء في سبيل الله، أو قد يكون ظاهر صبر دون حقيقته، إن أرغم عليه المرء.

ما غاب عن هؤلاء، في سكرتهم بها هم فيه اليوم، أن الله ليس بغافلٍ عما يعملون، وأنهم موقوفون مُساءلون. وأن الأمر أمر إبتلاء وتكليف، لا فوزِ وتشريف.

إن مثل شرع الله كمثل حديقة غناء واسعة مترامية الأطراف، ما تطأ قدمك فيها موضعاً إلا مَسّت خُضرة، وما وقعت عينك فيها على شئ إلا أحسّت أمنا. ظلّها ظليل وهواؤها عليل، تجد في كلّ أنحائها ما يشد أزرك ويقيم أودك ويصلح حالك ويريح بالك. ومثل ما يتوافق عليه هؤلاء المخدوعين كمثل صحراء شاسعة الأرجاء، ليس فيها إلا رمال في رمال، ما تجد فيها محطّة راحة ولا معاقد آمال. ما خاضت فيها قدمٌ إلا زادت عن الحياة بعداً ومن الهلاك قرباً. إن وجد فيها الضائع واحة صغيرة، هلّل وتصايح كأنه وقع على ما لم يؤت الله أحداً من العالمين، ولا يعلم هذا المسكين، أنّ ما هو فيه إلا قطرة في محيط نعم الله الوارفة، التي تركها قصداً وعمدا، ليضرب في التيه بحثاً عن الماء وما هو ببالغه.

والله، لا يفلحُ إلا من صدق الله، ونصر دينه، ونصر من نصر دينه. أما أن يتلاعب بدين الله المتلاعبون، ويهارسوا سياساتٍ لا تفرخ إلا شؤماً على البلاد، فإنّ هذا ليس من دين الله ولا من شرعه، مهم تملصوا من النتائج التي عقدوا أسبابها بايديهم.

هذا الذي يَرْفُل فيه قادة الإخوان اليوم، فيذهلهم عن الحق المبين، ويتركهم راضين خاضعين لسياسات الشيطان الرجيم، إن هو إلا رحمة في باطنها العذاب. فإنه لا طريق إلى النصر والرفعة والكرامة والرغد إلا بأخذ أوامر الله سبحانه بقوة، مها تصور الضعفاء صعوبتها وهُزمت نفوسهم عن نصرتها «وَقَالُوا لَا تَنفِرُوا فِي ٱلحُرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ» النوبة ٨١.



# لحساب من بيعَت القضية .. وأُخمدت الثورة؟ ١٠-٣--٢٠١٢

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لاحول ولا قوة إلا بالله. ما كنت أحسب أن تنتهى قصة هذه الثورة بهذه السرعة. عامٌ واحد، انتهت فيه الثورة إلى إعادة فَرز النظام الفاسد، بتلبيسة إسلامية خادعة، وبوجوه حَسِب الناس أنّ فيها خبراً.

الإخوان باعوا القضية برمتها للعَسكر. باعوا دماء الناس. باعوا دين الله وشرعه. باعوا مصر وحاضرها ومستقبلها. لقاء أن يكون الكتاتني رئيس البرلمان، يروح ويغدو كرئيس وزراء، ويزور الكويت، ليؤكد لأمراءها أن مبارك لن يمسّ، والعريان رئيس لجان، وفهيم رئيس الشورى، والشاطر يدور في الأسواق يرتب لإمبراطورية مالية قادمة، ومن ورائهم بديع يحكم مصر مع رهطه من أصحاب الثمانينات!

والسّلفيون كأنّ الطير تتخطفهم، أو كأنهم يهوون من مكان سحيق، لا يعلمون ما يفعلون! تتجاذبهم أطراف اللعبة السياسية، يتساءلون فيها بينهم، هل كنا على خطأ من قبل ثم أصبنا؟ أم كنا صائبين ونحن الآن متورطون؟ أصحّ مذهب الإخوان الذي عشنا دهراً نهاجمه؟ أنبيع ديننا جهاراً نهاراً كها فعل الإخوان، ونتولى العسكر وقطاع العلمانية، أم نتمسك ببعض ما كنا عليه؟ أيصح الخروج على العسكر، أم يجب طاعتهم؟ هم في حيرة وبلبلة ينبؤ عنها تردد قراراتهم في شأن الكثير من القضايا آخرها مرشح الرئاسة. تارة يكون أحد الثلاثة، أبو اسهاعيل، وابو الفتوح والعوا، ثم تارة يتجهون وراء الإخوان للغرياني، ويعلم الله أين سينتهى بهم الأمر.

باع الإخوان والسلفيون كرامتهم رخيصة للعسكر، فرضوا أن يكونوا أذلاء أتباع بلا صلاحيات. ولم يعلموا أنهم يبيعون مصر كلها لوحش غادر لئيم، عبث بالأمة وبكرامتها وبثروتها على مدى ستين عاماً. بل حمى الإخوان هذا الوحش الخادع من غضب الشعب،

و "طيبوا خاطر" الناس، بكلمات خداعات، من عينة كلام فتحى سرور، أننا لن نفرط في حقوق مصر و لا كرامتها!

ناموا عن دم مذبحة بور سعيد، وعن دماء من قُتِلوا في ٢٥ يناير وفي محمد محمود ومبنى رئاسة الوزراء وماسبيرو، وصفقوا حين قرر المجلس تأديب العليمي. وصمتوا عن أي فعل جاد حول مصيبة ما أسموه «أزمة التمويل»، وعن نقل مبارك، كما أمرهم العسكر. وهم يعلمون أنّ العسكر سيضربهم على «قفاهم» إن تحدثوا بكلمة، أو أصروا على موقفٍ لا يرضاه.

ياللعار وياللشنار! هل دامت كراسي البرلمان لمن قبلكم فتظنون إنها ستدوم لكم؟ أين المسلمين المخلصين في هذه الجهاعات الهزيلة العميلة؟ أليس فيكم رجلٌ رشيد؟ أعلى مدى عشرات السنين عجزت هذه الجهاعات أن تنتج رجلاً واحداً يعرف لله ولشرعه حقاً، وأن يتكلم عدلاً وصدقاً؟ أتربيتم كلكم على الغدر والمداهنة والعهالة وطاعة الطغاة؟

مالكم تحتارون في أمر من ترشحون للرئاسة، رغم أنّ الأمر ليس بأيديكم، ولا فائدة منه أصلاً؟ يُخلص العلمانيون لإتجاههم، بل ويضحون في سبيله، ويواجهون العسكرالظالم الغاشم المستبد، وأنتم تتماحكون وتدهنون وتراؤن. ألا تباً لكم من دعاة إسلام، بلا إسلام. خيبكم الله، حقرتم دين الله، وأظهرتموه كأن أتباعه كلهم بهذه العمالة والخيانة. فضحتمونا أمام نوارة نجم والعليمي وأسماء وفودة وعيسى والأسواني. فوالله إنهم، كلهم، بفتياتهم، أكثر رجولة منكم أجمعين، يا أشباه الرجال ولا رجال.

والله إن الصدر ليضيق، وإن القلب لينقبض، وإن العين لتدمع، لمجرد أن أتصور ما يحدث في الساحة، التي يزعمون أنها «إسلامية»، بشأن دعم مرشح رئاسيّ. أهناك شكٌ فيمن يجب أن يكون على رأس القائمة؟ أيكون العوا نصير العسكر وناصر الرافضة؟ أم يكون أبو الفتوح الإخواني الليبرالي المنبوذ من الإخوان؟ أم يكون علمانياً مسلماً، كما يريد بديع، كمنصور حسن مرشح العسكر، الرجل ذو السبعة وسبعين خريفاً، ورئيس مجلس الدّعارة التشريعية؟ أم الغرياني، أم باسم خفاجي الذي بُعث من لا شئ، وعليه

غبارٌ من ماضٍ كشفنا عنه؟ أم الفريق شفيق عراب النظام؟ أم عمرو موسى، قوادُ الأنظمة الفاسدة كلها؟ أو أيّ من الأسهاء التي تحصى بالعشرات من المرشحين، يعلم الله وحده من هم، ومن أين أتوا؟ يمكن أن يكون أيّ هؤلاء، لكن لا يمكن أن يكون حازم أبو اسهاعيل! الوفد العلمانيّ، دعم منصور حسن، بينها لم يدعم حزب «إسلاميّ» واحد حازم أبو اسهاعيل! أفي وجه هؤلاء بقية من حياء؟ الرجل هو الوحيد الذي يدعو إلى دولة إسلامية، يَحكمها شَرع الله، يا أعداء الله! أهذا لا تريدونه على رؤوسكم؟ أهذا الحدّ تكرَهون دين الله، وتُنافقون فيه؟

لا والله ما ترك هؤلاء لإبن سلول، ولا لإبن سبأ شيئاً. إنها هو خِداع العَامة، والضّحك على «الذقون» بالذقون!

يا شباب الإسلام، فكروا فيها يحدث، فإنه أوضح من أن يُخطأه بصير أو مبصر. بيعت قضية الإسلام، لحساب التوافقية، وتمت صَفقة مع الشيطان، من وراء ظهر عباد الرحمن، لم يرد بها وجه الله. بموجب هذه الصفقة، تم تجميد الشعب، وتخويف بل وترويع المعارضين للحكم الفاسد الحاليّ، برئاسة العسكر، وعضوية الإخوان، أياً كانت هوية المُعترِض، مسلم كان أو علهانيّ أو قبطيّ، أو ما شئت، وتحويلهم لمَحاكم عَسكرية، بموافقة ومُباركة عملاء السّلطة في البرَلمان.

تكميم الأفواه هي السياسة التي عادت إلى السطح مرة أخرى، لتضمن الحفاظ على أركان الفساد الجديد، لصالح الإخوان والعسكر. وكأننا لم نتعلم شيئاً مما حدث في يناير. فمن يجرؤ اليوم على الخروج في مظاهرات، دع عنك المليونيات، تدعو لتطهير البلاد؟ لقد خدر الإخوان البرلمانيون الشعب، ثم «أرشفوا» (أي وضعوا في الرشيف) الملفات الحرجة، بمعنى الحرجة للعسكر، إذ هم يعرفون أن لا صلاحية لهم في أيّ قرار، وحتى لا يُغضِبوا وليّ نعمتهم.

أين الثورة؟ أين الحرية؟ أين العدل الإجتماعي والقضائي؟ أين دين الله وشرعه؟ أين القضاء على المحسوبيات (الكتاتني / فهيم!)؟ أين هيكلة الداخلية؟ أين دور أمن

الدولة (الأمن الوطنيّ كما يحبون أن يطلقوا عليه)، بعد أن عاد أشدّ مما كان؟ أين وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين؟ أين حسنى مبارك اليوم، وغداً؟ أين السياسة الخارجية الفاضحة التي أدت إلى عزلنا عن مساندة ليبيا، حتى اشترطوا أن لا يكون لمصر دَخلاً في التعمير؟

كلها ضاعت، ولكن كيف ضاعت ... لست أدرى (كما قال أيليا أبو ماضي)



### لماذا يُحاربونَه ٠٠٠؟! ١٥-٣٠٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى ما الذي يحدث على الساحة الإسلامية؟ خيانة؟ عيالة؟ مداهنة؟ صفقات مشبوهة؟ كبرٌ؟ حسدٌ؟ تشابكت الأهواء، وتناثرت المطامع، وإختلفت النوايا، وصار من عرفنا من صاحب حق، على باطل، ومن عرفنا من أصحاب الباطل أشدّ إيغالاً فيه. أمور لا تمت من قريب ولا من بعيدٍ للإسلام، ولا للفضيلة ولا للحق ولا للعدل.

ونحن هنا لا نتحدث عن الإخوان، فهؤلاء فصيل محسوب على التيار الإسلامي، وما هومنه في شئ. إنها هي، كها سنظل نذكرالقارئ، أنها جماعة وطنية حزبية ليبرالية، تحمل إسها إسلامياً وهوى وفدياً. هؤلاء سيدعمون من يدعم العسكر، لولايتهم لهم، وإيفاءً بعقد «كامب سليهان».

السؤال الذي لا يجدإجابة منطقية، تحمل أي رائحة براءة واستقامة، هو: لماذا يحارب السلفيون حازم أبو اسهاعيل؟ ما الإحن والضغائن التي يحملها محمد عبد المقصود وياسر برهاميّ للرجل؟

أما محمد حسان، فقد انكشف أمره وانفضح ستره، فهو حبيب وأخ قريب لأمن الدولة، أثبتها مرة تلو الأخرى، وهو حريص على ماله أكثر من حرصه على عياله. فها الذي يدفع عبد المقصود وبرهامي إلى هذا الموقف من الرجل؟

إن استخدمنا منهج العقل وطريقة المنطق، لم نجد إلا إجابات قليلة محتملة، أحلاها أمر من العلقم. إنّ حازماً قد أعلن أنه سيطبق الشريعة الإسلامية من أول يوم ظهرفيه، وقال أن الدولةالتي سيحكمها ستتقيد بالحلال والحرام، وفند كل عارضه في هذا كعمرو أديب وأضرابه من مهرجى الإعلام. وأوضح أنّ هذا أمر لا فصال فيه. كما أنه رجلٌ قد عُرف بالسلفية الفكرية وبالطريقة السوية في النظر، إلى جانب الأمانة وطهارة اليد والرؤية الواضحة، خلاف من يسمونهم بمرشحى التيار الإسلاميّ الآخرين.

محمد العوا، رجل ثعبانٌ يتلوّن بلون البيئة المحيطة، عرفت عنه أقوالٌ لا تمت بالإسلام السني بسبب، منها قوله بالمواطنة، والحداثة، وحق القبط والمرأة في تولى الإمامة العامة، ومناصرة الشيعة الرافضة وضرورة تجديد الخطاب الإسلامي، بها يعنى تبديله. ومن شاء أن يرجع إلى مقالاتنا عنه، ففيها الكثير من بيان مذهب الرجل المخلط (على سبيل المثال.. http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-9763 ، http://www.tariqabdelhaleem.

أما عبد المنعم أبو الفتوح، فهو إخواني حتى النخاع، مع زيادة أنه يريد أن يكون رئيساً. ولنتصور إذن ذلك الأداء، بل الداء، البرلماني الذي يقوم به الإخوان، كي نتصور حجم الكارثة إن حملنا واحداً منهم إلى الرئاسة، وإن اختلف معهم في جزئية ترشيحه، إنها أفكاره وتوجهاته الليبرالية الوفدية، غخوانية القلب والقالب.

ثم، ذلك القزم الأخير، باسم خفاجي، الذي خرج علينا من حيث لا يدري أحد، يمثل دور السلفيّ، يعلم الله أن ليس له من السلفية نصيب. سبحان الله، فليرجع القارئ إلى ما يسميه مقالات، هي على ضعفها اللغوى، وتهافتها الفكريّ، لا تحمل منجاً محدداً يمكن للمرء أن يؤاخذالرجل عليه، بل هو يضرب في كل واد، وينفخ تحت كل رماد. والرجل لم يكن له منهجٌ في حياته أبداً، بل هو معروف لدى من عاشره سواءً في أمريكا، أو حين تعامله مع المنتدى الإسلامي بلندن، بالنفعية والفهلوة، ولهذا ابعده المنتدى الإسلامي بلندن عن مركزه في القاهرة. بل والأدهى أنه قد ارتكب عملية سطو على مال مجموعة من المستثمرين في أمريكا أيام كان مديراً تنفيذياً لمنظمة ANA، والقصة قد نشرناها في تحليلات إخبارية، ولدينا عليها الشهود العدول، وسنقيم على الرجل دعوى قضائية لتضليله الرأي العام.

كيف إذن، وبأي داع معقول أو منقول، يتنكر هؤلاء المتنكرين لدعم حازم أبو إسماعيل؟ لحساب وسطيّ حليق محبّ للشيعة، أو إخواني متحرر، أو مجهولٌ ملوث السمعة؟

قد يكون السبب هو تلك العلاقة العائلية الوثيقة بين محمد عبد المقصود وبين بعض رجال أمن الدولة، وبين برهاميّ وبينهم. وهي علاقات يُحبُ أتباع هؤلاء أن يتغافلوا عنها، إذ إن الوعي بها سيسقط رموزهم التي ظلوا عليها عاكفين. وقد يكون السبب الحسد، وهو داءٌ خفيّ عضالٌ، إذ كيف يتأتى لذى لحية سنيّ سلفيّ أن يكون الأعلى في مصر؟ وأين يضعهم ذلك؟ أيرضون أن يحسبوا رقم ٢، في حسابات الأتباع؟ هل يرضى فقيه مصر، وحكيمها عبد المقصود، أن يرى رئيسه سلفيّ ملتح، غير نفسه؟ وقد يكون السبب مركباً من هذين السبين، وهو الغالب في حالتنا هذه.

أتصل خيانة دين الله،بسبب أخ أو قريب في أمن الدولة، أوبسبب حسد وخشية فقد أتباع، إلى حد أن يعرقلوا أن يصل شيخ جليل كحازم، صاحب رؤية إسلامية أصفى من كل من عداه على الساحة، ليحكم بين الناس بها أراه الله؟

تحجّجوا بأن الشيخ لم يجزم بتطبيق الشريعة مباشرة! وهل سيطبقها أبو الفتوح مباشرة؟ وهل سيطبقها العوا أصلاً؟ وهل يعرفها باسم خفاجى إبتداءً؟ ثم إن تطبيق الشريعة عملياً بشكل متكامل لايتم إلابتحقق شروط وإنتفاء موانع في بعض جوانبها، وهوأمرٌ معروف لمن له أدنى علم بالشرع وأصوله. ولكنّ مبدأ التطبيق يجب أن يستقر على الفور، وان يُطبق منها ما يمكن فوراً، دون تلكإ أو تحجج، ودون أن يكون لمؤثرات الخارجية أيّ دخل في قراراتنا الداخلية الخاصة بشرعنا الحنيف. هذا ما أقره حازم ابو إساعيل. لكنّ برهامي يطالب بجدولٍ زمنيّ! وكأنه يتحدث عن مشروع مقاولات عقارية! مجرد سخفٍ وتحجج واضح لا شك فيه.

الأمر إذن لا ريب فيه. هوى وحسد وعلاقات مريبة بالنظام الفاسد. لا والله لا يخرج عن هذا. لهذا يحاربونه .. وهم يعلمون أنهم يحاربون الفرصة الأفضل في تحقيق ما يسعى اليه المسلمون من إقامة دولة ترعى حُدود الله وتُعظّم حرماته. ثم هم يعيشون ويسعون بين الناس، بل ويتشدقون بالحديث في دين الله، وهم يحملون هذا الخَبَثَ بين جنباتهم.

إلى هؤلاء أتوجه .. ارتفعوا إلى مستوى الأحداث. أزيلوا هذه الضغائن وضعوها جانباً، فالأمر أمر أمة كاملة. لا تخدعوا تابعيكم الذين يظنون أنكم على حق، ويتلقفون كلماتكم وكأنها وحيٌّ مُنزل، فذنبهم في رِقابكم. وإن لم تقهروا شياطينكم، فإن الله غالبٌ على أمره، وتبقى كلماته لكم «نستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» مُسلطة على رقابكم ما حَييتم، فلستم أبناء الله وأحباؤه.

ثم لا يزين لكم شياطينكم أن الأمر بايديكم. لا والله، فإن حازماً سيظهرإن شاء الله بكم أو بدونكم، لا لشخصه، بل لما يُمثله لهذا الدين، في هذا الوقت الفارق. وإنى والله لا أعرف الرجل شخصياً، ولا أعرف إن كنا سنتلاقى في يوم قبل أن يحين حيني، لكنى اسمع كلامه فألمس الصدق والإخلاص والرغبة في الإصلاح ما استطاع.

والمعركة مع الباطل مستمرة قائمة إلى يوم الدين، وهذه الإنتخابات التى لا نرى فيها الا لعبة شيطانية يقصد بها إلهاء الناس عن طريق التغيير الحقيقي الوحيد، ليست هي الكلمة الأخيرة في هذا الأمر. بل إن للدين، من بعد ربه القاهر القادر، قومٌ يحمونه، وشبابٌ يحرسونه، ولن يكون فاروق سلطان ولا حسين طنطاوى ولا محمد بديع ومحمد عبد المقصود وياسر برهامي مانعوه من دينه، مها علا باطلهم وفشا زيفهم.

لا تحاربوه .. بل إنصروه وعزّروه وأيدوه، فإنكم إذن تنصرون دينكم .. هداكم الله



#### «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا» ۱۸-۲۰۰۳

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صدق الله العظيم .. ليس الله بهادٍ كل أحد سُبلَه، وليس بواحدٍ مهتد إلى سبلِ الله، إن لم يَهديه الله سُبحانه اليها. أولئك الذين جاهدوا في الله هم وحدهم المُهتدون لسبل الله.

والجهاد في الله أمرٌ لا يعرفه المنتكسون، من الإخوان وفريق من السلفيون وما يسمى الجهاعة الإسلامية التراجعية. أولاهم، لم يكن الجهاد في الله من منهجهم ولا عقيدتهم إبتداء، إلا تزويراً على الناس وتدليساً على الشعب، بها يتلونه من شعارات البنا. وثانيتهم، إلا من عصم الله منهم، لا يعرفون الجهاد في الله إلا حبراً على ورق، ثم هم يقدسون طاعة «ولي الأمر»، فمن يجاهدون في الله؟ وثالثتهم، أكثرهم خسارة، الذين أضاعوا عمراً قضوه في سجون الطاغوت، بتراجعات تلتها إنحدارات وتنازلات، سقطت بهم في قاع الحركة الإسلامية.

المخلصون في أمرالله قليل، جِدُّ قليلٍ. هذا ما أثبتته الأحداث، وهذا ما بيَّنته الفتنة وجَلته المِحنة. والإخلاص لا يظهر إلا في وقت المحن. وهو معنى أود أن أفصل فيه قليلاً، ليصح به منهجا في النظر إلى تلك الأمور، وتصلح به طريقة في الحكم على الأشخاص دون رفع قدرالوضيع أو وضع قدرالرفيع.

ذلك أنّ المحن تأتى على نوعين، منها ما يكون فيه للمرء خيارٌ، ومنها ما لا يكون له خيار. فأما ما لا يكون له فيها خيار، فالصبر عليها أمرٌ باطنٌ لا يثبت بإدعاء، بل هو بين العبد وبين الله سبحانه، ومنها المرض واشباهه، ومنها الإعتقال دون التعرض له أو العمل عليه، كما في حالة بعض الجماعات التي تعودت رفع شعاراتٍ إسلامية، كالإخوان، والتي صار ديدن النظام ضربها لتخويف من عداها. وهذه كما قلنا، لا يمكن معرفة حال المرء فيها، إذ لا مصرف له عنها ولا محيد له عن احتمالها والصبر عليها، إذ لا يد له فيها. النظر ومن هنا فإن النظر في قدرها يكون بإعتبار مقدماتها، ويكون الحكم على صاحبها ظناً لا يقيناً

والنوع الآخر هو ما للمرء فيها خيار، كما في حالة الإفتتان بالجاهأو الثروة، أو في الإبتلاء بالخروج من الإعتقال مقابل التعاون مع النظم الكفرية، ومنها، بل على رأسها، من وقف لسلطان جائر بالحق حتى قتله، وما سيد قطب رحمه الله منا ببعيد. وفي هذا اللون من المحن، يكون الخيار فيه قائماً، وهو الذي يُميّز المُمْتَحن به بنتائجها، خلاف الأخرى، ويكون الحكم على صاحبها بعلم ويقين، إذ إن إختياره فيها عجم عود قدرته فبين قصده وأوضح قدره.

ومثال هذا اللون من المحن، يسقط فيه من سقط، ممن باع وتخلى وآثر العاجلة، بإختياره وطوعه، كأولئك الذين كشف الله حقيقة صبرهم في محنٍ لمن يكن لهم فيها خيار، فإنخدع بهم أناس، ثم إذا بهم ينصرون الظالم، ويجورون على حقوق المظلوم، ويلعبون بدين الله تحيلاً وتأولاً، ببعض كراسٍ في مجلس إمّعاتٍ، إرتضوا أن يكونهم ليتمتعوا قليلاً بالقاب وصفقاتٍ ومصالح وأموال، أو من خرّج تراجُعات في صورة مراجعات، فهدم بها ما بنى وأقام، وأضاع بها ثواب صبر أعوام وأعوام. ويفوز فيه من فاز، ممن ثبت على الحق، فلم يداهن الظالم الفاسق الكافر، ولم يحيد عن بيان الحق، الذي أمرَه الله أن يُبيّن ولا يكتم، مع قدرته على التمَحُك والمُهالاة والمداهنة. مثل هؤلاء كالمشايخ عبد المجيد الشاذلي وحازم أبو اسهاعيل، ومحمد حجازى وصفوت بركات ومحمد شاكر الشريف وهاني السباعي ووجدى غنبم ومحمد عباس، وكثير غير هذه الصفوة، التي استقرت على مفهوم التوحيد واستمرت على طريقه.

الفرق إذن بين نوعي المحن، هو الذي يجرد القصد، ويُصحّح الطلب، ويعين على بيان أقدار الناس، دون غِش أو مخُادعة. والجهاد في الله هو الفوز في هذا اللون الأخير من المحن. هو فيمن يستمسك بالحق وهو قادر على غيره، رغم ما يصيبه من أذى. فها بالك بمن لا يستمسك بالحق، لاهو قادر عليه، لا لدرء أذى، بل لجلب مصلحة دنيوية وضيعة من جاه وسطوة ومال، كها فعل الإخوان.

لذلك فإن الله سبحانه لن يهدى إلى سبله أمثال هؤلاء اللاغطين المتزينين بها ليس فيهم، الخدّاعين للناسز فطريقهم غير طريق الحق، ووسائلهم غير وسائل الحق، وسبلهم حائدة عن الحق، فأينها توجهوا، ليس لهم من الحق نصيب.

والعجيب أنّ هؤلاء يحسبون أنهم سيفوزون ببر لماناتهم في غفلة من الله والناس. لكنهم ذهلوا عن قول الحق تبارك وتعالى «وما يخدعون إلا أنفسهم وهم لا يشعرون». فالنصر لا يأتي إلا لمن إهتدى إلى سبل الله، وسار على سنن الله. لا يأتى خبط عشواء نتيجة تدبير عقول صفيرة سفسافة هزيلة التصور تدبر ثم تغير ثم تبدل وتحور، وهي على غير سبيل المؤمنين. بل من اتبع رضوان الله هداه الله سبل رضوانه.

اللهم أدعوك من عند بيتك المحرم، أن تجعلنا ممن جاهد فيك وقتل فيك، وفإنك الهادى لا هادى غيرك، وأن تنصر عبدك حازماً على طريق شرعك، وأن تنيل به المسلمين آمالهم آمين.



## عن نصيحة الشيخ الحويني للشيخ أبو اسماعيل ١٩-٣٠٠٢٠٠٠

#### «لا تقاتل عليها إن لم تفز بها»!

في مداخلة (تلقيت وصلتها من إبن حبيب)، وجه الشيخ الحويني نصيحة للشيخ حازم http://www.youtube.com/watch?v=. بألا يقاوم أعداء الله إن لم يفز في التصويت القادم. PxQpWGFcBRY&sns=em

مرة أخرى، يتحدث الشيخ الحويني، نصحاً في السياسة، بها تمليه عليه طبيعته النفسية، لا بها توجّه اليه الأدلة الشرعية. الشيخ الحويني رجل سهلٌ هينٌ لين، يكره العنف ويبغض الصراع، وهما مكروهان لكل نفس سوية كها ذكر المولى عز وجل في قوله تعالى «كتب عيكم القتال وهو كره لكم»، وهذا تقرير من الله سبحانه بها في النفس البشرية. لكن، هي مما كتب الله علينا، إن استدعى الأمر ذلك. فهناك ما هو أعزمن الحياة وأغلى منها، وهو الفوزبالجنة استشهادا في سبيل الله.

ونحن نبتهل إلى الله أن لا يكون قتال، ونشفق على مصر وأبنائها من مثل هذا القتال الذي يأكل الأخضر واليابس. لكن، لماذا لا يطالب الشيخ الحويني، وهو رمز مسموع الكلمة، من يزوّر بألا يفعل؟ ولماذا لا يطالب من يعتدى على دين الله أن لا يقاتل إن فاز أهل هذا الدين؟ لماذا يُطالب المسلمون دائماً بأن يكونوا هم المطية وآخذوا الدنية، والمغلوبون على أمرهم، بينها يقرر الله سبحانه «أنهم هم المنصورون، وإن جندنا لهم الغالبون»؟ كيف تكون الغلبة لجنود الله إن لم يكن قتالٌ ابتداءً؟

وأعرف إعتراض الشيخ الحويني، أنّ هذا قد يكون صحيحاً في حق قتال المشركين. وأقول آمنا وصَدّقنا، فقل لي بالله عليك يا شيخنا، من خصّص هذه الايات بأنها في المشركين شركاً أصلياً دون غيرهم؟ ونحن هنا بين أمرين، أولهما أن يكون هؤلاء المعاندين للحكم بشرع الله قد خرجوا عن الإسلام بهذا الأمر، أو لا. فإن كان الأول، فالوقوف في وجههم واجب عينيّ، خاصة والمسلمون هم الكثرة كما رأينا في ٢٥ يناير، وهو فعل أبي بكر الصديق

رضى الله عنه في حق أهل الردة من مانعى الزكاة. وإن كانوا مسلمين بغاة، فقد قال تعالى «فقاتلوا التي تبغى»، وهو من فعل عليٍّ رضى الله عنه في قتال أهل الشام. فإينها وجّهت يا شيخ اسحاق، لم تجد مفراً من أن تسود العزة ويعلو الحق، كتاباً وسنة.

الأمرليس أمر إنتخابات يا شيخ إبو إسحاق، فنحن نعلم أن هذا الطريق، طريق الإنتخابات، لن يوصلنا إلى شئ ثانياً، وأنّ فيه من المحذورات الشرعية في هذا المناط الواقع ما فيه أولاً. إلا أنّ الواقع يفرض نفسه، فستكون هناك إنتخابات شئنا أم أبنيا، وسيكون هناك فائز وخاسر، والنظر الوحيد الذي قد يمكن أن يتوجه به الأمر الشرعي في هذه الحالة «بحِل» الإشتراك فيها هو أنها «استفتاءً» على غلبة أصحاب هذا الدين وغالبيه أتباعه، وإظهار لشعاره وعلو شأنه، مما قد يرهب عدو الله وعدوهم، ومما يجمّع صفوفهم ويشدّ من عزائمهم، ليتم بعدها الفصل بينهم وبين عدو الله وعدوهم بالحق، اياً كان أمرُ هذا الفصال.

ثم من قال أن الشيخ حازم، وجماعته، يريدون الفوز بالرئاسة للرئاسة؟ هذا ظن، وإن بعض الظن إثم. إنها الشيخ حازم مجرد رمزٍ لإحياء شعائر الدين التي يريد العسكر والعلمانيون وعملاء البرلمان أن يطمسوها، إما صراحة وإما بالمادة الثانية التي هي شرك اصيل لا يصح أن يجوز على امثالك؟ فإن ذهب الشيخ حازم، لا يصح أن يتراجع المسلمون، فهو فردٌ لا دين، وعلمٌ لا عالمٌ، يستبدِل الله به غيره إن شاء قدرُه، ندعو الله بالسلامة وأن يحفظه ويسدده.

يا شيخ إسحق، نحن لا ندعو لقتالٍ، ولكن ندعو إلى إحقاق الحق، الذى هو اسم الله وصفته ومقصد أحكامه، في الأرض. فكيف تخذلأعن ذلك؟ وبأي وجه تقابل الله سبحانه إن سُئلت يومها بها سألتك إياه؟ وماذا إن سألك السائلون: فهاذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أخرج المسلمين مرات ومرات للقتال وهم قلة؟ ألم يكن صلى الله عليه وسلم حاقناً لدماء المسلمين؟ وكذا أبا بكر وكذا عليّ؟ لا والله لن يرفع مسلم يداً بإعتداء، إلا من ظُلِم. ولا أحب أن أراك يا شيخ حويني للظالمين ظهيرا.

#### فهون عليك أبا إسحاق ..فالموعد الجنة

### حوار مع الشيخ باسم برهامي حول مرشحي الرئاسة! ٢٠٠٠-٢٠١٠

في حوارٍ للموقع مع فضيلة الدكتور باسم برهاميّ السلفي المعروف بدولة شقيقة، حول مرشحه للرئاسة، وأمور أخرى، وهكذا جرى الحوار:

الموقع: السلام عليكم فضيلة الشيخ، لعلكم بخير بعد أحداث الثورة.

الشيخ: وعليكم السلام ورحمة الله، نحن بخير والحمد لله، لكن بشأن الثورة، كنا نود أن لا يخرج الناس على الحاكم الشرعي، فهذا خلاف السنة، أما وقد فعلوها دون استئذان من علمائهم السلفيين، فإننا اليوم والحمد لله ندعو للحكام العسكر الجدد، فنحن بخير طالما هناك حاكم ندعو له ونسمع نطيع.

الموقع: جميل، سمعنا أن فضيلتكم، لا تستحسن فكرة أن ينتخب الناس حازم أبو إسماعيل، فهل هناك سببٌ لذلك؟

الشيخ: والله هناك اسباب أكثر من أن تعد، أو لا فإن حازم ابو اسماعيل رجل ذو شخصية قوية، وهذا يهدد زعامتى للتيار السلفي، وأنا كما تعلم أؤثر على الشيخ عبد المقصود لأنه سماع للغير، ولا يمكن أن أتحقق من الشيخ محمد حسان لأنه مشغول بجمع وحساب أرصدته، وسأسأله حين يجد وقتا لي. ثانيا، فقد خالف الرجل إجماع علمائنا السبعة الذين كونوا لجنة وأعلنوها وصية على علماء الأمة، وأن الخروج عليها خروج على الإجماع، خاصة في أمور تتعلق بعلاقتنا بالإخوة الأحباب من العسكر والداخلية، ذلك حين أراد أن ينصر أهالى الضحايا الذين هاجمتهم قوات الجيش، بكل لطف ومحبة، وقتلت منهم عددا من بلطجيتهم. وأراد هذا الحازمأن يظهر بمظهر البطل، دون أن يرجع الينا وكأنه لا يعلم أن فيهذا ضرر على شخصيتنا في أعين أتباعنا ومحبينا من الشباب البسيط. ولا أخفيك أن أحبابنا العسكر ألمحوا بعدم حبهم له، إذ هو «شديد قوى في موضوع الشريعة ده» كما قال الشمر الطهطاوى أطال الله عمره، ألا يكفى كل هذا لصد الرجل وإسقاطه.

الموقع: ولكن سمعنا أن الرجل قوى في الحق، صادق، معروف النسب من عائلة مجاهدة، وصاحب يد نظيف، ...

الشيخ (مقاطعا): نعم نعم، كل هذا .. أعرف ولكنالأمر يتعلق هنا بزعامات ومشيخات بنيناها على عدة عقود، وتجاوزنا فيها عن الكثير من الأصول لنصل إلى ما نحن فيه من عدد الأتباع والمحبين، فها ذكرت لا يمكن بحسابات المصالح والمفاسد أن يكون له دخل في حساباتنا.

الموقع:ولكننا ظننا أن حسابات المصالح والمفاسد ..

الشيخ (مقاطعا مرة أخرى): المهم، اللي بعده لو سمحت!

الموقع: طيب، سمعنا أنك تُعد بديلاً للشيخ حازم، وهو شابٌ مغمورٌ اسمه ياسر خفاجي، وتقوم حركتكم بتلميعه وإظهاره ليكون بديلا لكم في الترشيح، تخرجون به من مأزق ترشيح علمانيّ، الذي تعتبرونه أفضل من ترشيح حازم؟

الشيخ: نعم، هو بديل رائع في الحقيقة، والحمد لله أننا وجدناه، ونعمل على تلميعه، نعم.

الموقع: لكن هذا الرجل قد ثبت أنه متورط في قضايا نصب وإحتيال، فكيف يكون رئيساً لمصر؟ ألم يكفينا لصوصاً يحكموننا مدة ستين عاماً؟ وقد بين الدكتور طارق عبد الحليم هذا الأمر بوثائق من المحكمة، وشهادات من المشايخ؟

الشيخ: والله نحن هنا نتكلم بالمصالح والمفاسد، هذه واحدة. والأخرى أنه قد قال وكتب أنه برئ وأنه ضحية التعنت الأمريكي، ألا يكفى هذا؟ وأما عن طارق هذا فأرجو الا تذكر لي اسمه فهو من أصحاب العقائد غير السلفية ويقول بالتوقف والتبين، كما أنه يهاجمنى شخصيا، وكفى بهذا جرما وجرحا له.

الموقع: وأين رأيت في كتبه أو مقالاته المنشورة كلها على مدى أربعين عاما ما يفيد أنه يقول بالتوقف والتبين هذا؟ أوجدت نصا يدل على ذلك؟

الشيخ: لا، مش مهم، يكفى أنه محبٌ للشيخ عبد المجيد الشاذلي والشاذلي نتهمه محن بأنه يقول بالتوقف، فيكون طارق قائلا بالتوقف...منطقٌ سهلٌ بسيط»، صحّ؟

الموقع: لكن ياشيخ، الرجلان الشاذلي وعبد الحليم لايزالا على قيد الحياة، أليس من العدل أن تسألها عن عقيدتها بدلاً من استنتاجها؟ أليس هذا طريق السلف؟ لأن البحث في كتبها لايغنى إذ قد تفهم عنها خطأ، وهذا لا يجوز إلا إن توفيا؟

الشيخ: آآآه.. اللي بعده لوسمحت!

الموقع: نعم، عودة إلى ياسر خفاجي هذا، ماذا تقول في المنسوب اليه، وهوموثقمن المحكمة الفيدرالية الأمريكية بديترويت؟

الشيخ: أقول لايمكن أن نتخلى عنه الآن، فليس هناك وقت لتلميع بديل، ثم هو قال أن هذا تعنت أمريكي ضد بطل كان يرسل المال المسروق إلى حماس، وهذا يكفى بمقاييسنا السلفية المعدلة بعد الثورة.

الموقع: لكن يا شيخ، قد بدأت التحقيقات حول عدد من الشخصيات في مؤسسات خيرية بسبب الإرهاب، ومنهم من اعتقل بتهمة الإرهاب فعلاً، ثم تقدم عدد بتهمة التزوير وإعترف بها الرجل، فلو ثبت عليه التزوير والإرهاب لكانوا أدانوه بالإثنين، وحقيقة أنه أدين بالتزوير فقط تعنى أن ليس هناك تهمة إرهاب لمن عقل. ولم نسمع عن أحد، بها فيهم ابن الدكتور طارق، اتهم بقضية نصب لأنه إرهابي!! أيسمع كلام متهم عن نفسه عند من عقل؟

الشيخ: ذكرت لك من قبل أن هذا لا يعنى كثيراً، فإنه يجب أن نقف لحازم أبو اسماعيل بالمرصاد، ونوقف تقدمه وسمع الناس له، وإلا ضِعنا كلنا، مشايخ السلفية.

الموقع: البعض يقول يا شيخ أن قناديلكم لم تلمع إلا بعد أن غربت شموس حاملي العلم بحق، فظهرتم كأنكم علماء أفذاذ بحق؟

الشيخ: أنا عندى مواعيد مهمة مع عدد من أحبابنا في أمن الدولة ولا استطيع أن أضيع وقتى أكثر من هذا معكم، وليعيش خفاجي رئيساً للسلفية!

(ملحوظة: هذا الحوار ليس له اي علاقة بشخصياتٍ سلفية أو غيرها، إن كان هناك أي تشابه في الأسماء، وشكراً)



# يا ياسر برهامي .. أهذا جرحكم وتعديلكم؟! ٢٠٠٢-٣٠٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا يزال البرهاميون يتلوون كمن أصابه مسّ المغص، يبحثون عن مخرج من مأزق ظهور حازم ابو اسهاعيل، فخرجوا أخيراً بتلك الوثيقة المخزية عن صفات الرئيس كها يرونها. وحشدوا في ثناياها همزاً ولمزاً للشيخ لا تخطؤه بصيرة أحدٍ آتاه الله بصيرة، بعد ان لمعوا شخصية مجهولة ملوثة ليكون له بديلاً.

وأود ان أحمد الله سبحانه على ما أو لاني من نعمة كشف سترهم وفضح أمرهم، رغم ما اتحمله في ذلك من عنت وبغضاء، يصبها على مقلدوهم، استرخصها في سبيل إظهار الحق.

واسألك يا ياسر برهامي: كنت تَدرُس وتُدّرِس علم الحديث، سنوات طوال، فهلا نظرت إلى هذه الصورة التي تخالف كلّ قواعد علم الجرح والتعديل، وعلم الأصول، وعلم المنطق، وأي علم يمتّ للشرع والعقل بصلة.

طالبٌ في أمريكا، يلتقى منظمة كويتية/سعودية، هي الأيانا، فيتقرب اليهم، فيضعوه مديراً تنفيذياً لمكتبها (حقيقة)

يقرر إنشاء شركة طباعة ونشر، ويجمع أموالاً من مستثمرين (حقيقة مثبتة في محضر القضية، إعترف بها، وشهد عليها محمد العبدة، ومحمد الأحمرى وهما عدلان)

يرفع عدد من المدنيين قضية شيكات بلا رصيد على الرجل أمام محكمة مدنية فيدرالية (لاعلاقة لها بقضايا الإرهاب)، وتثبت عليه التهمة، فيقر بها لتخفيف العقوبة (ثابت في محاضر القضية)

يدون باسم خفاجي كتاباً بعد ثلاثة سنوات من حبسه يقول فيه أنّ الحكومة الأمريكية لفقت له التهمة! وأنه أقربها في تسوية بين محاميه ومحامي الحكومة!! (إدعاء بلا دليل إلا

قول المتهم). ثم يقرر في مواضع أخرى أنه كان يرسل المال إلى حماس! (اي إنه بالفعل كان إرهابي في نظر الأمريكان). ثم يقرر في موضع آخر أن الشيكات كانت مكتوبة لزوجته! (كلها إدعاءات متهم)

يا ياسر برهامي: اين علم الجرح والتعديل الذي صدّعت رؤوسنا بتبَحّرك فيه، أم إنه كلام على ورق لاتعرف كيف تطبقه في واقع؟

أذكرك بأن المثبت أقوى من النافي، وأذكرك أن الجرح مقدم على التعديل، فالجارح قد اطلع على زيادة لم يطلع عليها المعدل.

قد يخطر لك أنّ ذلك إن كان الي جرح من عدول! فقل في يا ياسر: بهاذا جرحت ثلاثتنا لصالح متهم مجهول؟ بهاذا جرحت محمد العبدة؟ وبهاذا جرحت محمد الأحمرى؟ أما عنى، فقد سمعت أنك تتهامس إلى البعض بأني ممن يقول بالتوقف والتبين.

فسأعطيك درساً في فن الجرح: أولا، لم تأت مما كتب طارق عبد الحليم على مدار أربعين سنة بقول واحد يحتمل هذا الوجه. ثم إنك قلت ذلك لعلاقتى بالشيخ الجليل عبد المجيد الشاذليّ. فهل هذا في علم جرحك وتعديلك تثبت به عقيدة أوتنتفى؟ ثم إننى على علم يقين بأن الشاذلي قد عرض تلك النظرة، لكن لم يعتقدها بل إختلف مع الخضيرى، الذى جاء بهذه البدعة، ففارقه عليها. أم إن نقدك أنت وعبد المقصود يعتبر جرحاً في الناقد بطريق اللزوم!!؟

يا ياسر برهامي: الرجل متهم، هذه حقيقة لا شك فيها، فكيف يقبل قول متهم في نفسه؟ أهذا في علم الحديث الذي تُعلمه لأتباعك من الشباب؟ يا حسرة عليهم إذن من ذاك العلم الذي لا يغنى عن المرء شيئا، إذا صادف مسألة واقعية سهلة التناول كهذه.

يا ياسر برهامي: الثابت الوحيد في هذا الأمر هو أنه حوكم في محكمة مدنية وأدين بعد إقراره. وبعد ذلك كلها شهادات لا تضيف لهذا شيئاً.

يا ياسربرهامي: يتناقل الشباب من أتباعكم أن المسألة على هذه الصورة (وانظر كيف يكيف الهوى المسائل، فيخرج بها عن منطق العقل والشرع): «لم يجدوا أدلة على اتهامه بالإرهاب والتي يمكن ان تقدم للمحكمة، بعد ١١ شهر من التحقيقات كان الخيار إما اطلاق سراحه وبالتالي يمكنه رفع قضية تعويض وفضح كذب القانون الأمريكي. تم اللجوء الى الاختيار الثاني وهو المتبع في المحاكم الامريكية وهو التسوية. لكن السؤال لماذا قبل بالتسوية مع عدم وجود ادلة تدينه؟ الاجابة لأن جهات التحقيق اخبرته انه يمكن ان يظل سنوات رهن التحقيق والاعتقال. وهو ما اكده المحامون واقنعوه بالتسوية. فكانت التسوية قبول اتهام شيك بدون رصيد لصالح زوجته لم يصرف لمدة يوم واحد وتم صرفه بعد ذلك، وكان الاتفاق ان يكتفي الحكم بالفترة التي قضاها في المعتقل ، اي ١١ شهرًا والسؤال المطروح هنا، لو كان الاتهام صحيحًا بالنصب كها يقول البعض، فلهاذا قضى في السجن ١١ شهرًا فقط، ارجو مراجعة الاحكام المشابهة في القضاء الأمريكي، والذي يشدد العقوبة على هذه النوعية من القضايا».

يا ياسر برهامي: هذا حديث خرافة. وأقرر هنا أنه لا أحد في مصر كلها، ولو اجتمع محاموها، وكافة أصحاب الذقون فيها، ان يعرف عن قانون الإرهاب ووسائل التعامل معه في أمريكا الشهالية اكثر من كاتب هذه السطور. فقد ظللت أدرسه مدة خمسة سنوات مع مجموعة من أفضل محامي في امريكا الشهالية بسبب قضية ابنى شريف. وأؤكد لك من واقع هذه الخبرة أن هذه المزاعم هراء في هراء. فإنه اولا، لا داعي لمثل هذه الألاعيب لمنع الرجل من الحديث للصحف، إذ إنه في مثل هذه الحالة يخرج بموجب ما يسمونه وجمال عبد القيوم وغيرهما في قضية، ١٨ Toronto. أما أن يفتعلوا قضية نصب، فهذا ما لم سراحه، وتكون أوقع وأشد وطأة عليهم؟

وموضوع أنّ ما كُتب في الصحف وقتها كان عن الإرهاب، فلأن الصحف في أمريكا الشهالية عندها فوبيا الإسلام، وقد كانت وقتها هناك تحقيقات مع عدد من المسلمين الذين أدينوا بعدها بالإرهاب، فالصحف تلقفت اسم خفاجي، وكونه مرتبط بمنظمة اسلامية، الأيانا، فربطته بالإرهاب، ليكون الموضوع أكثر إثارة، حتى صدر الحكم عليه بالفعل من مجموعة من المشتكين (لا زوجته)، وأدين بالفعل، وهو مطابقٌ لما عرفه عنه العبدة والأحمريّ. ومن ثم استطاعت قريحة هذا الألعبان أن تخرج هذه الرواية السينهائية المحبوكة. هذا الفيلم الهندي لا يمكن أن يحدث على أرض الواقع. لكن لسذاجتكم وقلة معرفتكم بها يحدث في الغرب، الذي أعرفه جيدا بعد ثلاثين عاما قضيتها في أنحائه، أقول، هذا حديث خرافة، لخراف.

يا ياسر برهامي: لا يجرمنك شنآن حازم على ألا تعدل. وإن المسألة والله لا علاقة لها بحازم أبو اسهاعيل على الإطلاق، بل إنها تتعلق بدرء مفسدة خطيرة، أن يتربع نصاب على عرش مصر بعد ستين عاما قضيناها تحت حكم نصابين.

يا ياسر برهامي: انتخب حازم أو لا تنتخبه، فإنها مسألة لا تعنى كثيرا لدينا، إذ إن الأمر برمته لا معنيله، أمر الإنتخابات، وسيُحسم بطريق آخر، سواءً التزوير أو الإنقلاب أو ماشئت، لكن، لا تدع هواك البحت يرمى بك في ظلمات متراكبة من الظلم والبغي والعون على الفساد.

يا ياسر برهامي: الطريق الذى تسير فيه ستحمل منه يوم القيامة وزرك، ووزر من التبعك لاينقص من أوزارهم شيئاً. ولن ينفعك أتباعك ولا فضائياتك ولا علاقاتك الأمنية ساعتها من أمر الله.

ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.

## الأيام القادمة .. وثورة التصحيح اللازمة! ٢٠٠٢-٣٠٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لنكُن واضحين صرحاء فيها يتعلق بهذه الفترة القادمة الحاسمة. فهي ليست فترة إنتخاب رئيس للجمهورية، بل هي فترة حسم بين مصر المسلمة العادلة ومصر العلمانية الفاسدة. هي فترة تحسم فيها القوى الإسلامية المخلصة، التي لم تنحرف ولم تداهن ولم تبع القضية، أمرها إلى نصر ورفعة وكرامة، وإما إلى خِزي وهوانٍ وسجنِ وإعتقال.

أعداء الله في الداخل يرتبون أمرهم ليقوضوا الفرصة المُتاحة أمام الإسلام والحرية، بأي طريق كان. فبعد أن القوا بالماء البارد على الثورة والثوار، وأدانوهم وصوروهم في صورة البلطجية، بمعاونة قوى العالة الإخوانية وأدعياء السلفية المَريضة، فقطعوا الطريق الأوحد والأمثل للتغيير الحقيقي، لا التغيير الإخواني. ثم تبنوا ثلاثة استراتيجيات للقضاء على هذه الفرصة ديموقراطياً، بعد أن دَحضوها شَعبياً، أن يزوروا النتائج، وأن يقوضوا سلطة الرئيس، وأن يضعوا دستوراً «توافقياً» علمانياً.

والمسلمون المخلصون، المتمثلون في عدة جبهات دعوية، وعدد من الدعاة والعلماء المستقلين عن ربقة التقليد والتجمعات، يعرفون هذا ويدركون السبل التي يتخذها المجرمون لتقويض مرتكزات الدولة الإسلامية السنية. لكن الأمر الآن، لم يعد أمر معرفة وإدراك، بل أمر عمل وحراك. لم يعد هناك وقت للتروى والتأمل، بل هو وقت الترتيب والتحضير للسيناريوهات المتوقعة، والتي تبدأ بتفتيت الأصوات، عن طريق ترشيح أكبر عدد ممكن من الأسماء، كباسم خفاجي الذي سجن في قضية نصب! لتفتيت الأصوات، ثم استعمال المادة ٢٨ لحسم النتيجة لصالح أحد المرشحين التوافقيين. وفي نفس المرحلة يجرى طبخ الهيئة التأسيسية للدستور، إستعداداً لصبه في القالب العلماني الليرالي الإخواني.

يجب على الجبهة الإسلامية الحقيقية، أن تتعاضد ليكون عملها مشتركا متكاملاً دون تضارب ولا تشتّت. يجب أن يعمل العاملون على أن تكون الجهاهير المسلمة، وفي مقدمتها الشباب المسلم، مستعداً للخروج إلى الشوارع، مرة أخرى، في ثورة سلمية إسلامية، لا يسرقها منهم لصوص الإخوان ولا أدعياء السلفية، يضحون فيها بالغالي والنفيس.

سيواجه المسلمون بقوى الشر وعملائها، من العسكر والداخلية وميليشيات الإخوان وشباب الأدعياء. ولكن نحن نعلم أن الشعب المصري ليس بالغباء ولا السذاجة التي يظنونها، بعد أن خرج من قمقمه في ٢٥ يناير. إن قوى الشر، وعملائها، لا تستطيع أن تظهر العداء واضحا بعد ذلك التاريخ، إلى اليوم على الأقل. بل هم يستخفون به، ويتدسسون بسبله ووسائله. فهم كلهم، أجبن من أن يخرجوا على الناس بها يريدون بهم، استعلاناً به، بل يقننون القوانين ويسنون التشريعات، ثم يلجئون لقضاء فاسد مرتش، ويتظاهرون بإتباع القانون وإحترامه. يعاونهم في هذا عصابة الإخوان الليبراليين، القابعة في البرلمان، فيفسحوا الفرصة أمام نوابٍ منهم، يتصارخون بطلب العدل وإيقاف البغي والظلم، ثم تمر «الهوجة»، ويُطَمْئِنُ الكتاتني مشيره إلى أن الأمر قد مرّ بسلام، و «علي بعده»! مثلها حدث في لجنة صحة مبارك، ولجنة تحقيق بور سعيد، ويأتي بعدها كثير من التواطآت المفزعة المخزية.

الأمر سيعود إلى الشارع المصريّ مرة اخرى، لا محالة. فإنه لو فشلت مؤامرات العسكر وعملاء الإخوان والأدعياء في إسقاط حازم ابو اسهاعيل، فسوف يرفض الشعب محاولات السيطرة على صلاحيات الرئاسة، وسوف يرفض محاولات علمنة الدستور، وسوف يقف لشلة المنتفعين، من كتاتني وعريان وبرهاميّ وغيرهم، بالمرصاد، ساعتها، يكون هناك أمر من إثنين:

إما أن يخضع العسكر للشرعية الحقة المدعومة بالشعب، فيعود إلى ثكناته ظاهريا، ويترك الصراع قائماً بين مجلس نوابٍ عميل متواطئ، وبين مؤسسة الرئاسة التي يريد أن يضعفها بشتى الوسائل، بأن يجعل النظام الحاكم برلمانياً، ليصبح الرئيس طرطوراً في يد

عملاء الإخوان. ونحن نرى أنّ صفقة جديدة قد دُبرت بليل بين الإخوان والعسكري، تتعلق بتغيير الوزارة، فإن الإخوان أجبن من أن يسحبوا الثقة من الجنزوري إلا بعد موافقة العسكر. وهم أرادوا أن يضربوا عصافير كثيرة بخيانة واحدة، إذ إن ذلك يبين أن العسكري قد نقل السلطة بالفعل، ويرفع أسهمهم الهابطة في الشارع، ويكونوا قد سيطروا على السلطتين التشريعية والتنفيذية ظاهراً، وبهذا لا يتركواالفرصة للرئيس القادم، خاصة إن كان حازماً، أن يشكل الحكومة، ولهذا وافق العسكري على سحب الثقة، فإذا احتدم الصراع بين السلطتين وبين مؤسسة الرئاسة، ولم يفلح الإخوان في هدم قوى حازم، خرج الجيش لإنقاذ البلاد من الفوضي وحلّ البرلمان، ساعتها يخرج الناس إلى الشارع.

وإما أن ينتصر العسكر للشرعية المزيفة، المدعومة بعصابات الإخوان والأدعياء، والذين يرتب لتدريب ميليشياتهم، ليكونوا بديلاً لأمن الدولة في ضرب الشعب وكتم أنفاسه، وخنق آماله لصالح بديعه وكتاتنيه وعريانه وبرهاميه .. وبقية الشلة العميلة، وساعتها، يخرج المسلمون إلى الشارع.

المحصلة إذن، في أي سيناريو متوقع، هو خروج المسلمين إلى الشارع، في الثورة الثانية، ثورة التصحيح المسلمة. ولن يتجاوز هذا الإنتظار مدة الشهرين، بل يتوقع أن يكون في أعقاب إنتخابات الرئاسة، وإعلان نتائجها المزورة مباشرة.

ثورة التصحيح الثانية، هي مسؤلية كلّ مسلم يعيش على أرض مصر، ويدين بدين الإسلام حقاً وصدقاً. فلئن باعت عصابة الإخوان دينها وضميرها وكرامتها لصالج كيان افتعلوه، ما أنزل الله به من سلطان، ولئن باع الأدعياء دينهم بتأويلات باطلة، وعمالة مفضوحة، فإن مصر كلها شبابٌ يفضل الموت على حياة ذليلة خانعة، تحت مِظلة عصابة الإخوان ومكتب إرشادها بدلا من عصابة مبارك ولجنة سياساته. ولا يكون للشعب إلا استبدال ظُلم واضح مفضوح، بظلم متدسّسٍ مُقنع.

فإذا تناهى الحُب واتفق الفِدى فالروحُ في باب الضَّحِية أليقُ

على كلّ مدع للإسلام ساعتها أن يحقق ولاءه لله، لا لجماعة أو لشيخ، وأن يحفظ عهد لا إله إلا الله التي يردّدها في اليوم مرات، وأن لا يرضى بالإستسلام لهذًا الكمّ الهائل من المؤامرات والصفقات والخيانات، التي كلها تدور حول الهيمنة على السلطة، وإقتسام الغنيمة. فإننا لن نترك الثورة تقع فريسة لقوى علمانية عسكرية، تريد أن تفرض عليها حكماً ساقطاً رعديداً كافراً، وأن تلقيها في غيابات الجبّ مرة أخرى، لعقود قادمة.



# يا إسلاميون ٨٠ أتخرُّ بون بيوتكم بأيديكم؟ ٢٠-٣٠-٢٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

الساحة السياسية اليوم في مصر تنطق بالتخبط وقلة الخبرة وسيطرة الأهواء والمصالح، على أسوأ ما تكون هذه الصفات. فقد أخرج «الإسلاميون» أسوأ ما لديهم، وبالأحرى ظهرت حقائق دعاواهم.

عبد المنعم أبو الفتوح يخالف الإخوان، ويرشح نفسه للرئاسة. والإخوان يقررون فصله وعدم دعمه.

حازم اسماعيل يرشح نفسه ويكسب قلوب وعقول الغالبية، ويهدد بذلك الزعامة السلفية الإخوانية، رغم كونه سلفي الإتجاه، محب للإخوان، كما كرّر مراراً.

محمد العوا يلقى بنفسه تحت أقدام العسكري، ثم يرشح نفسه، بخلفية إسلامية توافقية وسطية شيعية.

ثم يخرج الرويبضة خفاجي، صنيعة برهامي،مرشحاً لتكتمل الغمة.

وأخيراً يخرج الإخوان بتسويق الشاطر للرئاسة، للخروج من مأزق حازم أبو إسهاعيل. وهي غالباً صفقة جديدة مع العسكر.

سيرك قوميّ، ينبؤ عن إنعدام الإخلاص لدين الله، وشرعه، وللوطن ومصلحته.

يفتتون أصوات الناس بينهم، ولا يأبهون لحقيقة أن المشروع الإسلامي كله على المحك الذي وضعوه فيه يوم أن تركوا الثورة، وتخلوا عن الميدان، وركنوا إلى ذلك الوهم البرلماني الذي ثبت شرعاً ووضعاً عدم جدواه على الإطلاق.

هذا من منظار الواقع الديمو قراطي الذي أصبح موضة الإسلاميين اليوم، بعد أن كان محرماً عند السلفيين، على أقل تقدير.

وهذا الذي يحدث اليوم يؤكد كَما كررناه من قبل، أن هؤلاء الأدعياء، إخوان وسلفيون، ليس فيهم ذرة إخلاص لدين الله حقيقة.

الجو مهيأ لتولى رئيس مسلم حقيقة لا إسها، فهاذا يفعل هؤلاء، بدلاً من أن يتوحدوا على قلب رجل واحد، يقفون به أمام تغوّل العسكر، يبايعونه شرعا ويعطونه صفقة ؟ يجرى الإخوان وراء مصلحة جماعتهم وأجندتهم الخاصة، وشاطرهم، ويقعون في حيص بيص أمام التساؤل عن عدم دعمهم إذا لأبي الفتوح. ويجرى السلفيون وراء خفاجي نصاب يلمّعونه، حتى لا يظهر سلفي جرئ شجاع، يسحب السجادة من تحت زعامتهم المزعومة.

سبحان الله العظيم. يخربون بيوتهم بأيديهم! والحق أن هذه الإنتخابات، بل الثورة كلها، هي الفتنة التي محص الله بها قلوب هؤلاء الأدعياء الساعين وراء السلطة والشهرة والمنصب والجاه والمال. ولا أعتقد أن أحدا يجرؤ اليوم أن يدعى أنهم يسعون لصالح دين الله، إذ كيف وهم يسيرون كل خطوة في عكس مصلحته.

هل صحيح كان هؤلاء في يوم من الأيام أنصارا لدين الله؟ هذا ما لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال. فإن لله سنن في الأرض، الإيهان بها فرض واجب، والكفر بها كفرٌ بالله نفسه. منها أنّ الظاهر مرتبط بالباطن، في أحكام دنيانا، وأن الفصل بينها تخريب لقواعد الشرع وهدم لقواعده. ومنها أنّ العمل مقدمٌ على القول إلا في الرواية والشهادة. وقد أثبت السلف صفة الهوى والأهواء على كثير من المبتدعة رغم إنكارهم لها، فالعبرة ليست بالإدعاء، بل بالفعل ولوازمه.

فإذا نظرنا إلى هؤلاء الأدعياء، وجدنا أنّ ظاهر عملهم هو البعد عن المواجهة، والركون إلى الصفقات المشبوهة، وتبديد الأصوات، ودَحر أفضل المرشحين إتباعاً لنفرينٍ منهم، ياسر وعبد المقصود، رغم دعواهم أن قصدهم التريث والوقوف بجانب الأفضل، لكن هيهات هيهات، دعوى بلا عمل، بل دعوى مصحوبة بعمل معاكس!

وتبلغ الجرأة بالإخوان الليبراليين البرلمانيين أن يزعموا أن العلمانيين يريدون أن يخربوا المشروع الإسلامي! أي علمانيين؟ وأي مشروع إسلاميّ يريدون تخريبه؟ العلمانيون باتوا لا صوت لهم ولا طعم ولا رائحة! ثم أين المشروع الإسلامي الذي وضعه الإخوان الليبراليون البرلمانيون حتى يخربه عليهم العلمانيون؟ أدعم مرشح توافقي علماني هو مشروعهم الإسلامي؟ أرفضهم أولا دعم أي إسلاميّ، ثم رفضهم ثانيا دعم أي أحد من خارج جماعتهم، هو مشروعهم الإسلامي؟ أهذا التهريج والخلط هو من معالم المشروع الإسلامي؟

لقد سقط كل المنتسبين إلى الإتجاه الإسلامي في إختبار الثورة وفتنتها. ظهر معدنهم الأصيل وانجلت صفحة وجوههم الكالحة، وأنبأ الله عها في صدورهم، فتعساً لهؤلاء من إسلاميين. وها هي «الجهاعة الإسلامية»، ترشح ٣٠ عضوا للجنة التأسيسية للدستور، لو أنهم لم يضعوا اسمهم عليها لظننتها مقدمة من نقابة الفنانين الوفد – الجهاعة ترشح ٣٠ شخصية لتمثيلها في الدستور! كلهم، تقريبا، من العلمانيين، كعمرو حمزاوي والدكتور سيف عبد الفتاح، والدكتورة هبة رءوف عزت، والدكتورة نادية مصطفى، وجمال أسعد عبد الملاك أعمرو الشوبكي، أوحيد عبد المجيد، والشاعر فاروق جويدة، ثم، محمد حسان الداعية الفضائي ومحمد عهارة اللإسلامي المعتزليّ.

الخلاصة هنا، أن كلّ هذه التحركات المُريبة المشبوهة المنحرفة عن طريق الجادة، قد بنيت على باطل، وهو أن أيّ تغيير حقيقيّ يمكن أنّ يحدث من خلال هذه المؤسسات الباطلة. لن يترك العسكري أي تغيير حقيقي في إتجاه الإسلام السني الصحيح يحدث على أرض الواقع، إنها هو على استعداد للتفاوض مع الإسلام الإخواني الليبرالي،أو الإسلام السلفي المستأنس الفضائي، أو الإسلام المدجن المقرف من الجهاعة الإسلامية (الإقراف هو زواج العربية من غير العربي). أما إسلام عبد المجيد الشاذلي، أو حازم أبواسهاعيل، أو رفاعي سرور رحمه الله، أو هاني السباعي أو وجدى غنيم أو محمد شاكر الشريف أو

صفوت بركات أومحمد حجازى،أوغيرهم من أمثالهم وأضرابهم، فلا والله لن يتركونه أبداً، إلابمواجهات شعبية حاسمة، تعود إلى الشارع المصرى، كما بدأت.

هذه العصبة الأخيرة، هي التي ستدفع ثمن هذا الإنحراف العقدي والتدني العملي، وسيكتب عليها مرة أخرى مثل ما كتب على المسلمين في أحداث ٦٥، وقبلها وبعدها، من سجن وإعتقال وكبت، بأيدى هؤلاء «الإسلاميين» من أصحاب المشروع الإسلامي الهلامي الخائب.



#### العنترية الإخوانية .. وترشيح الشاطر ٢٦-٣٠٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

سبحان الله في هؤلاء الإخوان! لا أدرى متى طوّروا هذه القدرة العجيبة على النفاق السياسي، الذى مارسوه بخبث وإقتدار منذ» كامب سليان»، وحتى أحداث مذبحة بور سعيد وتمثيليات العنترية البرلمانية.

اليوم بدأت تمثيلية جديدة تهدف إلى ضرب عدة عصافير بحَجر واحد، تتمثل في ذلك الإعلان الإخواني الذي يتهم العسكري بدعم حكومة الجنزوري، وعرقلة عملية سَحب الثقة منها.

وقد قررنا أنها تمثيلية، خلافاً للسُذج من الدهماء الذين تقصدهم هذه التمثيلية ابتداءً، لأسباب عديدة، أولها، أنه ما الجديد الذي اكتشفه الإخوان اليوم في عدم قدرة برلمانهم على سحب الثقة من الحكومة، وأن أمرها في يد العسكري؟ لقد عرف الصغير والكبير في مصر أن مجلس الشعب الحاليّ طرطور لا صلاحية له، إلا البعبعة والتشدق بالكلمات، فهل غابت هذه الحقيقة عن الإخوان طوال الشهور الماضية؟ إن كانت هذه هي الحالة، فقل على مصر السلام. وإلا فهي تمثيلية كها ذكرنا.

ثم ثانيا، الماذا لم تُخرِج الإخوان هذه العنترية من مواقف العسكر في مهزلة نقل مبارك، وأحداث بورسعيد وغيرها من الأمور التي سطّحوا فيها أقفاءهم للعسكر من قبل، يَصفعُهم عليها ما يشاء! لماذا هذا التوقيت بالذات لهذه العملية التصريحية العنترية؟

الأمر أنّ الإخوان قد شعروا بوطأة حازم أبو اسماعيل، وشعر معهم بها المجلس العسكري. لكنّ شعبيتهم أصبحت تعانى الكثير، منذ انفضح أداؤهم وانكشف عوارهم، وبانت عمالتهم وصفقتهم مع العسكر. فلما ظهر أن قد حان الوقت الذي يجب فيه أن يستعيدوا هذه الشعبية، ليمكنهم ترويج مرشحهم الشاطر، فيكسبوا له قاعدة شعبية قبل أن يأكل أبواسماعيل أخضرهم ويابسهم، ظهرت العنترية، وصوّروا أنفسهم وكأنهم على خلاف

مع العسكريّ، فيعود الناس إلى تأييدهم، مُعولين على ضعف الذاكرة العامة، ومن ثم، يقوموا بإنتخاب مرشحهم الشاطر (بكل معاني الكلمة)، أو غيره! وهي سياسة يستعملها كلّ نظام خبيث يريد أن يضلل العوام، كما فعلت أنظمة عبد الناصر والسادات ومبارك والمجلس العسكريّ أخيراً في قضية التمويل.

حازم ابو اسماعيل يمثل مشروعاً إسلامياً يخالف في أصله وفروعه المشروع الإخوانيّ في الحكم. مشروع حازم ابو اسماعيل، نحسبه كذلك من تصريحاته، يقوم على أساس الحلال والحرام، وعلى قاعدة الكتاب والسنة، جملة وتفصيلاً، كما أصّلها الصحابة والتابعين وفقهاء اهل السنة، إن اتفقنا على أن البيعة الشرعية هي أساس ولايته. وهذا لا يعنى أن نختلف، أو غيرنا، مع هذا المشروع، في بعض تفاصيله إبان التنفيذ، إلا إنّ ذلك لا يمنع أن يكون الإتفاق العام والتوجه الكليّ متقاربٌ متوافق.

الإخوان البرلمانيون، وطنيون ليبراليون بخلفية إسلامية، ذات توجه صوفي واضح، مؤسس على قضية أن أحكام الشرع خُلق يُلتزم به، لا يُلزم به، وأن الأحكام التفصيلية ليست ملزمة للحاكم، بل هي في الغالب الأعم، مما أصبح تاريخاً لإنقضاء مناطاته، أو «لخطأ» فهمه أو تفسيره من قبل فقهاء السلف! فلا يبقى مما يلتزم به الحاكم المسلم إلا ما يُعَد على الأصابع من مبادئ عامة، كما عبر باللفظ الواحد أحد ساداتهم وكبرائهم، محمد مرسى.

الفارق بين المشروعين جدّ كبيرٍ وخطير. الأول مشروعٌ يمكن للمسلم أن يعيش في ظلاله، يتفاعل ويقبل ويرفض وينقد ويصحح. والثاني، مشروع بنيَ على جرفٍ هارٍ، قام على أسس علمانية منقحة، تخدم أيديولوجية، ليست الإسلام السنيّ بكل تأكيد. بل تخدم ديناً مبتدعاً مهلهلاً، خليطاً من عدة أيديولوجيات، مصادرها تتراوح بين الإسلام، والعلمانية، والهوى الإخوانيّ، متأطّرة في منظومة تتجه بكامل مقصدها إلى خدمة الجهاعة الإخوانية، لا الإسلام، ولا العلمانية، ولا الوطن والناس.

بكل ترحاب. وهو ما يجيب على كافة التساؤلات المطروحة، والتناقضات الصريحة في أداء الإخوان، وخريطة تفاعلهم مع الثورة من يومها الأول، وما رأينا من مسلسل إقدام وإحجام في المشاركة في الخروج، يبين أن اجندتهم الخاصة، لا يحكمها الصالح العام، بل الصالح الخاص، بكل وضوح لمن عقل.

وما غفل عنه الإخوان، أو تغافلوا عنه، أنّ نسبة تمثيل الإخوان لا تعنى أن هذه النسبة تؤيد قراراتها، أو تنتمى لإيديولوجيتها، إذ إنّ هناك فارقٌ شاسعٌ بين دعم عضو يُحسب أنه متدين لأنه ينتسب إلى إلإخوان، وبين دعم عضو لأنه ينتمى إلى الإخوان. وخريطة السطح السياسيّ الحاليّ ليس فيها حاليا ما يكفى للتصدّى لجاعة منظمة، ولو بهذه الأيديولوجية المُخَلطة، إذ يكفى أن تكون نسبة منتميها ٥٪ من الجمع العام، من الأعضاء المنظمين الموزعين على المحافظات، الحاملين شعارات حق أريد به باطل، حتى توجّه الدعم العام فى طريقها، فيظهر أنهم منتمون لها، راضون بنهجها. وهي ذات السياسة التي تتبعها الإخوان منذ السبعينيات، في الدسّ بعدد جدّ قليل من منتسبيها في أيّ تجمع دينيٍّ أو نقابي أو إجتماعيّ، أيا كان اتجاهه، ثم رفع عدد من هؤلاء إلى مراكز القيادة فيه، فيظهر وكأنه تجمع إخوانيّ، وما أيا كان اتجاهه، ثم رفع عدد من هؤلاء إلى مراكز القيادة فيه، من حيث رأيناه نفاقاً واستغلالاً وتحلى بأثواب زور، وهو ما لا يراه الإخوان عيباً في منظومتهم، بل يُكسِبون هذه البلايا وتحلى بأشواب زور، وهو ما لا يراه الإخوان عيباً في منظومتهم، بل يُكسِبون هذه البلايا ورسوله مياش عبل المصالح والمفاسد، وما إلى ذلك الشطط العقديّ والعمليّ، مما لا يرضى الله أساء مثل جلب المصالح والمفاسد، وما إلى ذلك الشطط العقديّ والعمليّ، مما لا يرضى الله

ترشيح إخوانيٌّ لمنصب الرئيس، اليوم، مرتبط إرتباطا وثيقاً بالبيان العَنتري الأخير بصفة خصة، وهو دلالة عامة في سلسلة الدلالات الواضحة الصريحة، على الأيديولوجية الإخوانية، التى تعملُ للصالح الخاص، من منظور خاص، حسب أيديولوجية خاصة، يربطها بالإسلام قدر ما يربطها بالعلمانية. وهو مؤشرٌ على أنهم أصبحوا في محل يأس وتشتّت في القرارات، وضَبابية في المواقف، تدفعهم إلى هذا التفتيت البئيس في مصادر القوى الإسلامية، على طريقة «على وعلى أعدائى»، أو بالبلدى «فيها لأخفيها».

#### مخطئ من ظنّ يوماً ٠٠ أنّ للثعلب دينا! ٢٠-٣٠٠٣

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأجواء التي تعيشها البلاد اليوم، تنبؤ عن أحداث في غاية الخطورة ستنفجر مرة واحدة، لتأكل الأخضر واليابس. وهذه الأحداث هي ولاشك من صناعة قوى عاتية قادرة غنية، من مصلحتها تدمير البلاد، وإهلاك العباد، وحرق مصر كلها، من أجل بقائها في مواقعها. لكن، السؤال اليوم هو: ما هي هذه القوى؟ ومن أبطالها؟ وهو سؤال يجب تحديده بكل دقة، إن أردنا التصدى لهذه القوى وايقاف فسادها وإفسادها.

حتى نتعرف على هذه القوى، ونكشف سترها، يجب أن نحدّد ملامحها أولاً، ليسهل تحديدها. إذ إنه بلا توصيف دقيق لها، يتوه الباحث وتتضارب الآراء. قلنا أن هذه القوى عاتية، لا ضمير لها، أي لا تأبه لما قد يصيب البلاد من خراب أو دمار. وأنها قادرة، أي ذات قوة على الأرض تمكنها من التحرك والضرب والتخريب أو من تحريك من يضرب ويخرب، بشكل منظم ذا تكتيك متناسق مع ما على الأرض من أحداث. وأنها غنية، أي أن توفيرالمال اللازم لهذه العملية الهائلة التكاليف، والتي تقصد إلى تدمير دولة بأكملها، لا يمثل عائقاً أمامها بأي شكل من الأشكال. ثم إن لها من الدوافع الشخصية أو الجماعية والثارات المتأججة، ما يمكن أن يؤدى يحركها بإصرار واستمرار لتصل إلى هدفها. وبإختصارن فإن ملامح هذه القوى تتلخص في توفر الدافع والقدرة المادية والمالية وقلة الضمير.

وقبل أن نتقدم في هذا التحليل خطواتٍ أخر، يجب أن نقرر أنّ شبكة المصالح، التي تحرك هذه القوى، هي شبكة في غاية التعقيد والتشابك، فتجدها تتعارض وتختلف في ابينها تارة، وتتسق وتتناغم في إتجاه واحد تارة أخرى. لذلك فإن أي تحليل يغفل هذا التشابك، ويقصد إلى تجريد هذه الشبكة من أخصّ خصائصها، ألا وهو التعقيد، يكون قد ظلم نفسه، وخرج عن الجادة في النتائج التي قد يصل اليها.

فإذا ذهبنا نبحث عن تلك القوى بين تلك الفرقاء العاملين على الساحة اليوم، لوجدنا أصابع الإتهام تتجه إلى فريقين بالذات، المجلس العسكري، والقوى العلمانية. كلاهما يمكن أن يكون عاملاً مشتركاً فيما يحدث على الأرض اليوم من تآمرٍ مخيفٍ شرس. ولننظر في هذا التقرير نظرة أقرب من ذلك التعميم.

المجلس العسكريّ صاحب مصلحة كبرى في القضاء على الثورة، وتكريس النظام المباركيّ، بلا شك في هذا القدر، لأسباب عديدة منها امتيازاته التي لا يريد أن يستغنيعنها، ومنها الحصانة التي يريد أن تبقى في قبضته من وراء ومنها الحصانة التي يريد أن تبقى في قبضته من وراء نظام علمانيّ ديموقراطيّ صوريّ. والمجلس هو الأقدر والأقوى والأعتى والأغنى في مصر، بين القوى المتواجدة على الساحة، للقيام بهذا الدور. لكن، مجرد الإمكانية لا يثبت بها وقوع العمل. فإذا نظرنا إلى تصرفات المجلس، وجدنا أنه حمى مبارك وعائلته وثروته باسم القضاء، ثم تلاعب في القضاء، وأهدر كرامته بتصدير بعض القضاة المرتشين لتحقيق مآربه كفاروق سلطان وعبد المعز إبراهيم، ثم أصرّ على الإبقاء على الداخلية وأمن الدولة وضباطها يعبثون بأمن مصر، ويحركون بلطجيتها، وعلى الحكومة العميلة التي تكرس أوضاع الفقر والحاجة التي فاقت كلّ تصور في الشهور الأخيرة، من أزمات العيش والسولار والبنزين وكافة متطلبات الحياة.

هذه الأزمات، وإدارتها، تحتاج إلى هياكل الدولة القائمة، وإن ضعفت تحت وطأة أحداث الثورة، لتحققها. ولولا دعم العسكريّ لهذه الأجهزة الفاسدة وإصراره على إبقائها حية ترزق، بقياداتها العميلة المتواطئة، ما وصل الأمر إلى ما نحن فيه اليوم بحالٍ من الأحوال.

ثم القوى الأخرى، المتهمة في تكريس هذاالوضع المتفجر، هي القوى العلمانية، التي يقف الغرب وراءها، بتخف وحذر، إذإن للغرب مصالح يجب أن تكون واضحة لدينا، في تعاملاته مع الإخوان. فقضية أن الغرب يمول هذه التحركات بكثافة وإصرار، هي قضية غير محسومة إن درسنا المعادلة السياسية على الساحة المصرية اليوم. وعداؤنا مع الغرب،

وعداء الغرب للإسلام، لا يجب أن يكون هو المنظار الذي نَنظر به إلى تصرفات هؤلاء، لأن في ذلك بعض السطحية في تناول معطيات الواقع. ومع هذا، فإنه لا شك أن الغرب لا يريد لمصر إستقراراً، ولا شك أنه كان، ولا يزال يموّل تحركات مشبوهة في شوارعها. لكن، الحق الواضح هو أنّ قوى الفلول وحجم تمويلهم للبلطجية، تحت سمع وبصر العسكريّ، وبرضاه ومباركته، أكبر بكثير من التمويل الغربيّ الذي نلقى على ظهره بكل ما يحدث في الشارع المصري اليوم.

وفي مقال صدر منذ يومين، لإخينا الفاضل المجاهد د محمد عباس، ألحي باللائمة على قوى العلمانية، المتمثلة في تلك الحناجر الزاعقة على شاشات التلفاز، كالأسواني وحمزاوي والشوبكي وأضرابهم، والتي رأي فيها، متابعة لتحليل أستاذنا المستشار البشريّ «إن بعض الثوار ليسوا ثوارا بل عملاء وخونة موظفون لنفس الوظيفة التي وظف مبارك لها بل ولما هو أسوأ. إنهم مكلفون بإسقاط القوات المسلحة وإسقاط هيبتها، مع المناداة ضدها وضد أجهزتها وقادتها بأبشع العبارات وأقذعها التي تسقط الهيبة وتهدم الوقار في عيون العامة. ولقد مارسوا ذات السلوك الخائن الشاذ فيها يتعلق بالسلطة القضائية حيث وصل الأمر إلى تحطيم قاعات المحاكم وتهديد وإهانة القضاة. وبدأ يشيع في «الثقافة السياسية» الدارجة أن ليس للدولة قط أن تستخدم أي وسيلة مقاومة عنيفة في مواجهة هذا «النشاط الثوري» ومع حركة إعلامية واسعة بدأ الشلل يصيب أجهزة الدولة في مواجهة أي حراك ولو كان استفزازيا ويستخدم العنف «كقنابل المولوتوف والشاريخ» شلل يصيب فاعلية الشرطة والجيش في حفظ الأمن وتأمين المرافق ومباني وأجهزة إدارة الدولة، كما يصيب القضاء في نظره المتأني والمنضبط في قضاياه. والدولة في نهاية التحليل لماهيتها هي من يقوم بحفظ أمن الجهاعة وإدارة شئون المجتمع ومرافق» ويكمل في نقل ما قال البشرى « يقول المستشار البشرى أيضا أن الدولة جهاز من أشخاص مهم كان عددهم فهو محدود إزاء جماهير المحكومين الحاشدة. لذلك تعتمد في حكومتها للناس على ثلاثة عناصر، أولها التقبل العام للجاهير لها مما يكسبها شرعية حكومتهم، وثانيها هيبتها لدى الناس مما يكسبهم الطواعية لها ولقراراتها، وثالثها العنف تواجه به القليل

الخارج عليها، و هي في ذلك نحتاج إلى كثير من التقبل العام والهيبة وقليل من استخدام العنف، فإذا غاب الشعور بالتقبل العام وأهدرت الهيبة وشل العنف، فقد سقطت الدولة أي شلت فاعليتها. ويصل المستشار البشري إلى الاستنتاج الفاجع»اه

وهذا التحليل الذى قدمه المستشار البشري، وإعتمده د عباس، هو تحليل دقيق جميل، على المستوى النظريّ، إن تجاوزنا النظر في الواقع ومناطاته. لكن الأمر الواقع الذي يجب أن يراعى هنا أنّ المجلس العسكريّ في مصر هو السبب في هذا الهجوم المشروع عليه وعلى سياساته وعلى قراراته المشبوهة التي تقصد كلها إلى تعطيل نقل السلطة أولاً، وتقليلها وتقييدها قبل نقلها ثانياً، والإبقاء على النظام الفاسد ورموزه ثالثاً. وهذا الهجوم لم يجئ من القوى العلمانية وحدها، بل جاء من كافة القوى الإسلامية الواعية المخلصة، بها فيها د محمد عباس والمستشار البشرى من قبل!

لا أدرى عن هذه اللهجة في الحديث عن إسقاط الدولة، وهيبة الدولة، ولا أدرى على هذه اللهجة في الحديث عن إسقاط الدولة، وهيبة الدولة، ولا أدرى على قرر المستشار البشري، ودعمه د عباس من أن «الشعب المصري – وقواته المسلحة – لم يُطيحوا بحسنى مبارك وينهوا نظامه وجماعته الفاسدة، لمجرد أنه كان حاكما فردا مستبدا، بل كان السبب الأهم لفساده واستبداده» اهد! من الذي قال أن القوات المسلحة أطاحت بحسنى مبارك؟ القوات المسلحة «أراحت» لا «أطاحت» بحسنى مبارك. المجلس العسكري عرف أنّ مبارك لا يمكن أن يستمر في الصورة، فطلبوا منه ترك المسألة برمتها اليهم، وهم ضامنون لسلامته وسلامة عائلته وسلامة ثروته وسلامة نظامه. وقد وفي المجلس هذا التعهد إلى يو منا هذا.

هذا التصور الذي قدمه البشري وتابعه عليه د عباس، يقوم على فرضياتٍ لم تثبت في واقعنا المصريّ، بل ثبت عكسها على خطٍ مستقيم. وخطؤها الأكبر أنها افترضت أن العسكر في خندقٍ واحدٍ مع الثورة الحقيقية، ومع الإرادة الشعبية، بأيّ شكل من الأشكال. ويشهد الله إنهم ثعالبٌ في ثياب حملان، وأنّه قد خرج يؤذن فيهم ديك الإخوان، فلاقى ما يلاقى الديك من الثعلبان.

۸٦٨

ولإن أرادت القوى العلمانية أن تفكك أجهزة الدولة، فإن المجلس العسكريّ هو الذي مهد لها الطريق، وأتاح لها الفرصة، واستخدم السلطات التي أقرها لنفسه، بها أضاف للإعلان العسكريّ من مواد، أو عدّ لها بعد الإستفتاء، واستخدم القضاء الفاسد في تحويل قضية مبارك إلى مهزلة كوميدية أسقطت كرامة القضاء والشعب المصري كله، ثم تهريب الأجانب المفترض أنهم متهمون في قضية التمويل، التي أثارها العسكريّ نفسه! وترك الحكومات الفاسدة المتعاقبة تشلّ الحياة اليومية للمواطن، وهو ما لا يمكن أن نتهم فيه الأسواني مثلاً!

القوى العلمانية تستغل الجو العابث المنهار، غير الآمن، الذي عمل المجلس العسكري على تكريسه مدة السنة الماضية كلها، بإحتراف وإقتدار، بمساعدة الإخوان وممالأتهم، حتى أوصلانا إلى ما نحن فيه من برلمان عديم الصلاحية، مهدد بالحلّ إبتداءً، وإنتخابات رئاسية ظهرت بمظهر كوميدي، بعد سحب ألف مواطن لطلبات الترشيح، مما أسقط هيبتها من أعين الناس.

نحن لا نقلل من دور القوى العلمانية، التي تسحب وراءها قوى الإعلام الفاحش العميل، لكن، نحن نخالف بشدة هذا التحليل الذي عرضه أستاذنا البشري، ووافقه عليه الشيخ الجليل د محمد عباس، لأنه، بكل بساطة، يتجاهل الحقائق التي ثبتت على الأرض.

والقوى الثورية التي يحصرها فضيلة الدكتور عباس في العلمانيين، فيه افتئات على بقية الثوريين الإسلاميين، الذين يمسكون بتلابيب الحق ويهتدون بهديه، ضد العسكر، وضدقوى التخاذل والتثبيط الإخواني/ السلفي البرلماني. وهؤلاء هم، في حقيقة الأمر، هم الأمل الذي بقى للحركة الإسلامية الثورية، التي لا يجب ان ننزع عنها هذه الصفة لمجرد أن طائفة منها بلطجية مندسون، أو علم انيون منحرفون.

# ردُ أُقبحُ من ذنبِ ٠٠ من الشيخِ السلفيّ ٣٠-٢٠١٢-٢٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

من أشد الأمور على نفسى أن أتابع ، إظهار عوار أحد ممن ينتسب للعلم، مرة تلو الأخرى. إذ إن ما تربينا عليه أن المسلم لا يتكبر عن الرجوع إلى الحق، والتهادي في الغيّ ليس من سهات العالم، أو طالب العلم.

هذه المرة، خرج علينا شيخٌ سلفيّ، كنت قد بينت خطأ توجهه فيها يصرح به، بشأن مجريات الأحداث على الساحة السياسية، خاصة هجومه وعداءه غير المبرّر على حازم ابواسهاعيل، وانحرافه عن جموع السلفيين الأفاضل من العلماء، هو وحفنة من المشايخ الذين أوضحنا أنّ قناديلهم لم تلمع إلا بعد غروب نجوم العلم اللوامع. كما تساءلت عن موقفه من المنظومة الحاكمة الحالية، والتي يظهر أنه، وهذه الحفنة، تتعامل معها بطريق الودّ والإخاء والمحبة.

وقبل أن أتناول ردّ هذا الشيخ، أحب أن أكرّر، أننى لا أنصر حازماً لنفسه، بل أنصر إتجاهاً أحسب أن حازماً يمثله، أو الأقرب اليه، وهو إعلان دولة الإسلام، ودولة الحلال والحرام، من اللحظة الأولى، والتصدى لعلمانية الدستور التي يعمل عليها العلمانيون والعسكر، ويلتف حولها الإخوان والسلفيون. فأنا لا أعرف الرجل، ولم أقابله، ولا أحسب أننى سأقابله. كما أننى قد أختلف معه في بعض جزئيات برنامجه التفصيليّ. هذا بالإضافة إلى إيماني العميق الذي لا يتزعزع أن كل هذه التحركات الإنتخابية والبرلمانية لن تؤتي ثماراً على أرض الواقع بأي حالٍ من الأحوال، وأن الشارع الثوري المسلم هو من سيحسم هذا الجدل، سلباً أو إيجاباً.

قال هذا الشيخ بالحرف الواحد « .. كتبوا مقالاً يتهموننى فيه بالكبر والحسد، فلهاذا الحسد؟ الكبر دي مسألة ..، ويقول أنت لست عالماً، يكفى أنك بلغت الخامسة والستين من العمر ولم تؤلف كتاباً. أنا لو بلغت التسعين لن اؤلف كتاباً، والكتب المؤلفة معظمها في

قضايا الفكر ... وهو يقول حتى لمّا ألفت كتابا في العبادات، أنا لم أؤلف في العبادات، هذا تفريغ لشرائط في الصيام كنت أشرحها للناس، وأنا لا أجرؤ على أن أؤلف كتاباً. وأنت كتاب القول المفيد في جاهل التوحيد، كتابٌ ملئ بالجهل، القول المفيد في جاهل التوحيد، كتابٌ ملئ بالجهل، قال وأتحداك أن ترد عليه كتابة، أنا رددت عليه في ١٩ شريطاً في قضية العذربالجهل، إن أطرحه على الناس فعلت.. "http://www.youtube.com/watch?v=fK3GedxagdY

هذا بالضبط هو ما قصدت اليه. هذا ردّ عالم على قضية بهذا الحجم! جملٌ مبتثرة، ومعاني منقطعة. يسأل السؤال ثم لا يجيبه «فلهاذا الحسد؟»، «الكبر دى مسألة..» ثم لا يكمل. ثم ما معنى هذه الجملة «والكتب المؤلفة معظمها في قضايا الفكر»؟ الجهل بالتوحيد عارض من عوارض الأهلية في أصول الفقه، وليس قضية من قضايا الفكر. أيزعم هذا الرجل، الذي يزعمونه فقيه مصر، أنّ كتب بن تيمية وبن القيم والجوينيّ ومحمود شاكر، والأولين والآخرين، كلها في قضايا الفكر، ككتب زكي نجيب محمود أو محمد عهارة؟ ما هذا الخلط العجيب الذي يتحدث به هذا الرجل؟

يقول الرجل «وأنا لا أجرؤ على أن أؤلف كتاباً»! لماذا لا يجرؤ على أن يؤلف كتاباً؟ تحت أي بند من بنود التقوى يقع هذا الحذر والحظر؟ أم إنها تقوى تبريرية أمام الأتباع، وكأن لها أصل في أبواب الخلق في الإسلام؟ ألم ينزل الله كتاباً ويطلب من الناس القراءة، لا الإستماع؟

ثم، الرجل لم يقرأ كتاب «الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد» جزماً، فهو لا يعرف حتى عنوانه، ولعل من كتب له هذه الكلمات التي قرأها على الملأ في الفضائية، لم يحقق اسم الكتاب. ومع ذلك وصم الشيخ السلفي الجليل الكتاب بأنه ملئ بالجهل، وهو يقف أمام الله سبحانه بهذه الدعوى. نسأله مرة أخرى، اي جزء فيه جهل يا شيخ السلفيين؟ أي صفحة وأي قولٍ؟ أم إنك تهرف بها لا تعرف؟ يا شيخ اتق الله واقرأ قبل أن تنقد. نحن لا يمكن أن ننقد شريطا لك إلا إن استمعنا اليه، كها فعلنا في نقدنا لحديثك مع الرويبضة خالد عبد الله، فقد فندناه جملة جملة، بأمانة في النقل وتسلسل في الفكرة. لكن هذا ما ينتهى اليه حال من عاش يتكلم ثم يتكلم ثم يتكلم...

ونحن لا ندعى أنّ القاء الدروس أمر غير مرغوب أو مجُدٍ، لا والله لا نقول بهذا، فإننا قد سجلنا العديد من الدروس في العقيدة وأصول الفقه، آخرها ستة وعشرين شريطاً في شرح موافقات الشاطبيّ، لكن هذا أمر، والتدوين والكتابة أمرٌ آخر، وما أحسب إلا أن الشيخ المقصود ليس لديه ملكة التدوين إبتداءً، دون الحاجة إلى التعلل واللف والدوران، بأقوال لا معنى لها عند التحقيق، كقوله «لا أجرؤ على أن اكتب كتاباً»! هذا والله من أسخف ما سمعت في باب الورع المزعوم.

أنا لا أغمط الرجل جهده في تعليم الناس، أوالإستحواذ على علم مفيد، لكن، هناته وزلاته، رَبَت على ما فعل أو يفعل، بها زلزل مكانته التي اكتسبها بشق الأنفس، في عقود طويلة.

ويكفيه مني هذا .. في هذه المرحلة.



#### الدستورالمصري ٥٠ بين الإسلام والكفر ٢٠١٢-٠٤

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا أدرى، ولايدرى عاقل كيف يمكن أن يكون هناك دستور، أوعقد إجتهاعيّ، في أي ثقافة في العالم كله، مُرضياً لكل أفراد هذا المجتمع؟ الأطياف الإجتهاعية في أي مجتمع تتفاوت بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وفي مجتمعاتنا الشرقية المسلمة، بين الإسلام السنيّ والكفر البواح. فكيف بالله عليكم يمكن أن يكتب دستور يرضى به اليميني واليساريّ، والمسلم والكافر؟

في دولة المدينة، كان القرآن هو دستور المجتمع الذي توافق عليه المسلمون والكفار، ونصّت آياته على حقوق الأقليات التي يجب أن تراعى، باسم الله وشرعه، في أي تعاملات داخل هذا المجتمع. وهكذا كان دستور الدول الإسلامية على مرّ قرون عديدة، حتى سقوط المخلافة العثمانية، وسقوط المجتمعات الإسلامية فريسة للثقافة الغربية، وسيطرة الفكر الإستسلامي التغريبيّ، على الأوضاع الإجتماعية، ثم السياسية والإقتصادية.

وجاء الحكم بغير ما أنزل الله، وقُنِنَ الكُفر، وسقطنا تحت سيطرة الحكومات الكافرة المتعاقبة، التي تخفّت وراء أسهاء مسلمة، وساعدتها فتاوى المُنحلين من أصحاب العباءآت واللحى، لتُبرر هذا الكفر، وتُسبغ عليه صفة الفسق، ليس إلا!

ثم، بعد أن أطلّت إشعاعة نور، من خلال سحب اليأس وضباب الكفر، في أعقاب ٢٥ يناير، إذا بقوى الجهاعات الليبرالية المتمسلمة، التي توسم بالإخوان، ومعها مشايخ سلفية أدعياء، باعوا قضية الإسلام، ونظروا إلى مقاعد البرلمان، ومؤسسات الدولة، التي رغبوا في السيطرة عليها، وهم يعلمون أن رأس الحيّة، قد نها محلها تسعة عشر رأساً.

وتوالت علامات يقينية أن الجيش لن يدع دستوراً إسلامياً يحكم البلاد، ولا رئيس إسلامي يحكم البلاد. بل توافق مع المُغيبين من الإخوان والسلفيين على منحهم تلك الكراسي التي ليس لها قيمة سياسية أكثر من ثمن شرائها!

والآن، وكأن هذه الحقائق كانت خافية أو سرية، يخرج الإخوان فيصوّروا ثورة على العسكريّ، لاندرى ما سببها على وجه الدقة؟ أي بسبب إنهيار وعمالة وزارة الجنزورى؟ لكن ما الجديد في هذا، وهم قد وافقوا عليه وباركوه من قبل، ورفضوا تكوين الحكومة، أواستلام السلطة؟ أهو الخجل والحياءمن صورتهم التي باتت واضحة لرجل الشارع، أن ليس لهم أي دور سياسيّ حقيقيّ، وأن الجيش هو الحاكم المطلق بأمره؟ كذلك، ما الجديد في هذا؟ وهو معروف لصبية المدارس منذ أن رسم العسكريّ القوانين كلها لتسلب صلاحيات أي جهاز سياسي في الدولة؟

الأرجح أنها مناورة سياسية إخوانية، يحاول بها هذا الجهاعة أن تحسن صورتها التي انهارت في أعين الكثير من الناس، كها يمكن أن تكون محاولة لتقليل حجم الأخطاء التي وقعوا فيها، والتي تتالت، ثم تتالى التراجع عنها، مثل تحديد نسبة اشتراكهم في البرلمان، ثم عدم الإشتراك في حكومة، ثم عدم ترشيح رئيس، كلها كانت قرارات تراجعوا عنها، رغم أنّ الكثير قد انتقدوا موقفهم منها ابتداءً، ومنهم أبو الفتوح، الذي عرفوا الآن أنهم لو سمعوا نصيحته، ولم يلجئوه للخروج عليهم، لما خسر، وخسروا؟ ولكن الأعمى يدرك اليوم أن صانعى القرار في مكتب إرشادهم، أقصر نظراً وأضعف رأياً بكثير عها يظن بهم كثير من الناس.

الدستور الآن هو الورقة المطروحة والتي تحارب كل القوى أن تضع بصمتها فيه، سواءً بحق أو بغير حق. وقد فرط الإخوان، وفرطت الأغلبية إبتداء في حقها بأن وافقت على مفهوم «التوافق» الذي لا يعنى إلا «التنازل»، ثم التنازل، حتى تسيطرالأقلية على الأغلبية.

لكن ليس هذا موضوعنا. بل موضوعنا أنّ الإسلام ليس فيه هذه النوعية من «التوافق». الإسلام لا يعرف التوافق بينه وبين الكفر، ولا يقف في الوسط مع الكفر. التوافق الذي يعرفه الإسلام، هو الإسلام ذاته، الذي قد بَنى المُشرّع سبحانه في ثناياه كل الضمانات الأصيلة والكافية لتكفل حقوق المرأة والأقليات والقبط والإنسان، وكافة ما يتشدق به الغرب الديموقراطيّ، ويلهث وراءه أذناب العلمانيين في شرقنا المسلم. وقد أوضحنا في مقالاتنا عن الوسطية المحدثة، أن تلك الوسطية البدعية التي خرج بها أمثال العوا ومحمد عمارة، وتبناها

إسلاميو الإخوان وتبعهم عليها السلفيون والجهاعة الإسلامية، هي وسط بين الإسلام والكفر، وسط بين حق وباطل، لا وسط بين باطلين، حيث يقف الإسلام.

أَنْ يتنازل الإخوان في صلاحياتهم التي يرضون بها في البرلمان شئ،، وأنْ «يتوافقوا» مع العِلمانيين بالتّنازل عن أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لقوانين مصر، شئ آخر.

الدستور في بلادنا هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما يتخرّج منهما بوسائل الإجتهاد المعروفة، وعلى رأسها القياس والمصلحة المُرسلة والإستحسان. وهي كلها لا يخرج عنها أي تشريع محتمل. وأي خَلطٍ أو «توافق» في هذا الدستور لا يعنى إلا الكفر والشرك، بالتعبير الشرعيّ.

حسابات الشرع، لا يجب أن تخضع لتعاريف السياسة ومصطلحاتها، وأن تتلون بألوانٍ تتغير وتتبدل مرجعياتها حسب الأوضاع الراهنة. إن مبدأ يسر الشريعة، وتغير الفتوى بتغير الأحوال لا يعنى، من قريبٍ أو بعيد، أنْ نبدل في أصولها وتوجهاتها كلها حدث أمرٌ يخالف ما نراه بقدراتنا البشرية مصلحة لجهاعتنا خاصة.

الدستور ليس له إلا أحد أمرين، أن يكون دستوراً يعكس طاعة الله المطلقة وإتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، دون محاورة أو مداورة أو مداهنة أو إرجاء أو تجزئة، أو أن يكون دستور كفر، وياسقاً جديداً، وتعود الحركة الإسلامية الحقة الجادة لتواجه برلماناً شركياً ودولة مؤسسة على الكفر، وإن كان غالب أهلها مسلمين.



#### جماعة المسلمين - بين حازم الأمة .. وشاطرها! ٢٠٠٢-٠٤٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لا شك أن الحدث الأكبر اليوم، والذي له دلالات ستبقى طويلاً في ذاكرة الشعب وضميره، هو ذلك الترشيح الخائب للشاطر، الذي سيشطر الأمة وأصواتها، ولن يعود على أحدٍ بأية فائدة، إلا العلمانيين الذين يريدون تفتيت الكتلة الإسلامية، والعسكر الذين يريدون القضاء على حازم أبو اسماعيل خاصة، من حيث أنه يمثل التوجه الإسلامي الصحيح، نحسبه كذلك.

الموقف الإخوانيّ، غامض منذ بدء أحداث ثورة ٢٥ يناير. إذ هو موقف لا يتناسب و لا يتفق بأي حالٍ من الأحوال مع ما تشيعه الجهاعة عن نفسها، وما توارثته الأجيال من العامة عنها، أنها الجهاعة التي تمثل «الدين»، وأنه إذا أطلق لفظ الإخوان، فهنالك التدين. الموقف الإخوانيّ، يتفق في كافة تفاصيله، مع ما يعرفه المتخصصون عن هذه الجهاعة، سواءً على المستوى العقديّ أو المستوى السياسي الحركيّ. وقد ذكرنا من قبل أن هذه الجهاعة، إن كان يصح أن يطلق عليها في لحظة من لحظات التاريخ، أنها جماعة إسلامية، فإنّ هذا التوصيف لا يصحّ على الإطلاق، إلا عند العامي من الدّهماء. فهي جماعة وطنية ليبرالية ديموقراطية سياسية، تستصحب وصف الإسلامية منذ عقود، دون أن يكون له أثر حقيقيّ على إتجاهها الرسميّ. وهذا الموقف الخادم لمصلحة الجهاعة على حساب أي شئ في دنياهم، قد أفرز أخيراً هذا الترشيح الهزلي لخيرت الشاطر.

هذه اللعبة السياسية كلها، بالنسبة لنا، ما هي إلا تفريغ لطاقات الأمة، وإلهاء لها عن المسار الإصلاحي الصحيح الذي يتمثل في ثورة إسلامية صافية عارمة، تنزع الفساد من جذوره، وتزرع مكانه شجرات التقوى والصلاح، لوجه الله تعالى، قبل أن يكون لوجه مكتب الإرشاد. لكن الواقع المنحرف الذي جرتنا اليه هذه الجاعة، والذي وقفت في سبيل أي تطهير حقيقي للنظام القائم، ونزع فتيل الجيش الذي يلوح به مجلس العسكر

على الدوام، والتى رضيت بالصفقات المريبة، تمرر لها أموراً، وتغضى للعسكر عن أمور أكثر وأبعد خطراً، هذا الموقف المنحرف عن الجادة شرعاً وعقلاً، التابع للآلية الديموقراطية المنحوسة، والذي أسبغ صفة القداسة على قضاء أقل ما يقال فيه العالة والرشوة، ليتمكن تحت شعار إحترام القانون أن يخرج على كلّ قانون، أصبح موقفاً واقعاً عملياً، لا يمكن للمسلم أن يتجاهله،

ما الذي يمكن أن يخدمه هذا الترشيح، بأي مقياس من المقاييس؟

عبد المنعم أبو الفتوح صنيعة الإخوان لعقود، وقد اثبتت الأحداث صحة رؤيته، وخطأ قادته، بمقياس ديموقراطيتهم، حين أصروا على عدم ترشيح أحد منهم. ثم إذا ثبت فشلهم، لم يتراجعوا ويتخذوا الرأي الأصوب بالنسبة لجماعتهم، فالرجوع إلى الحق، عند هؤلاء، نقيصة. فإذا بهم يرشحون غيره! هذا من الكبر والسذاجة.

حازم ابو اسماعيل، رجل واضح صريح مستقيم، دلت اقواله ومواقفه خلال الثورة، على أنه لا يبيع ضميره ولا دينه بمقاعد ولا يعقد عليها صفقات. تحدث عن الشريعة، وعن الحلال والحرام، وعن مصائب الفساد والعلمانية، ووقف في وجه العسكر، مما دفع الجهلاء السفهاء الجبناء أن يصفونه بالتهور! وهم يَسِمون أنفسهم بالسلفية!

لكن قلنا من قبل، العسكر، والإخوان، وعدد من مشايخ السلفية الحاسدين، لن يتركوا الحق الأبلج يضيع عليهم مآربهم الصغيرة الحقيرة. العسكر وميزانيتهم وسيطرتهم، والإخوان وسلطة مقاعدهم ومصالح قيادة جماعتهم المادية والمعنوية، مشايخ السلفية الحاسدين الحاقدين، وسمعتهم وأتباعهم. هذا بإختصار ما هو وراء ترشيح الشاطر، وإشاعة جنسية والدة الشيخ حازم.

إننى لا أرى إلا أن ترويج هذه الشائعة، في هذا الوقت، وترشيح الشاطر، في هذا الوقت بالذات، قبل انتهاء مدة قبول أوراق الترشيح بايام، وبعد تقديم أوراق ترشيح حازم بيومين لا غير، هو دليل على وجود صفقة بين الإخوان وبين العسكريّ، أن يفتعل الجانبين معركة وهمية، ترفع من شعبيتهم المتدهورة، وكأنهم أبطال يقفون في وجه العسكر،

ثم يرشحون الشاطر بالتواطئ مع العسكر، الذي لن يعترض على أوراقه رغم عدم صدور قرار بالعفو عنه. والسبب في عدم صدور قرار العفو هذا هو أنه سيكون دليلاً قطعياً على التواطئ، فقرّروا أن يمرروا الأمر في ردهات اللجنة الرئاسية بقيادة العميل فاروق سلطان دون ضجة. ثم يقوم فاروق سلطان برفض أوراق حازم أبو اسهاعيل قبل غلق الباب بيوم أو اثنين، بدعوى وجود جواز سفر أمريكي باسم والدة حازم. أما عن هذا الجواز، فإنه يمكن تزوير أي جواز أمريكي بهائة دولار، في أيّ وقت. وعلى حازم أبو اسهاعيل أن يثبت العكس، وهيهات هيهات في بضع أيام أن يتم له ذاك. فإن أثبت ذلك بعذ شهر أو اثنين «فياخسارة» وآسفين يا ريس»!

لا شك عندى اليوم أن ترشيح أبو اسهاعيل لن، وأكرر، لن يتم، بأي حال من الأحوال، ولو رشحه الشعب كله. وهو ما كررته مراراً من قبل، لكن دون أن أعرف الصورة التي سيخرّ جون بها هذا الرفض.

أمر حازم أبو اسماعيل، في الساحة السياسية الرسمية، وبالطريقة الديموقراطية، وخارج ساحة الميدان، قد انتهى، بلا تردد.

السؤال الآن، هل يسكت شعب مصر المسلم على هذه الجرائم التي يتعاون عليها العسكر مع الخائنين من الإخوان، ليخربوا بلادنا ويعيثوا فيها فسادهم وعمالتهم؟ إن الإخوان أبعد ما يكونوا عن دين الله وشرعه وسنة رسوله، وهم أكثر خراباً من العلمانيين الذين يعرف عنهم الناس لادينيتهم، فلا يخدعونهم بالكلمات والشعارات. فعل يسكت الناس على أن يمرر هؤلاء الخونة، حكماً ليبرالياً متخفياً تحت ثياب إسلام؟ ودستوراً كفرياً يحمل المادة الثانية الشركية؟

هل يَسكت الشعب على إهدار رغبته، وسَحلِ كرامته بعجلات الأنانية والعمالة، دون أن يهتز له بدن، أو يرتفع له صوت؟

إن مؤيدى حازم أبو اسماعيل، غالبية ساحقة في الشارع المصريّ، تفوق بعددها أتباع الإخوان والسلفيين مجتمعين. وسبحان الله، فإن هذا يدل على ضعف، بل إنهيار، هذه

الشخصيات التى تتدعى القيادية، إذ يغلبها على أمرها رجل واحد، لا تنظيم، في أقل من سنة، وهم يعملون في الساحة ثمانين سنة أو يزيد؟ أليس هذا دليلٌ على نقص المصداقية، ونقص الموهبة، ونقص العلم، ونقص الحق، ونقص كلّ ما هو من مؤهلات النجاح؟ فلماذا إذن يكون هؤلاء المهرجين في كراسي القيادة؟ ومن الذي يستمع لمثل هؤلاء بعد اليوم؟

ليس أمام حازم أبو اسماعيل إلا أن ينشأ تنظيماً يضم كافة مؤيديه، على الفور، من العامة و العلماء، وتتم له البيعة الشرعية، ويكون هؤلاء هم القوة والمنعة المُشترطة في البيعة، وهم أكثر من أهل لمثل هذه المنعة. ثم يتحرك بهذا التنظيم ليقضى الله أمراً كان مفعولاً. أما أن يترك هذه الجموع لتكون مجرد قاعدة إنتخابية، تنفض عُراها بعد الإنتخابات، فهذا تفريط خطير في القوى التي حَباه الله سبحانه بها، سواءً من الناحية العقلية أو الواقعية أو الشرعية.

ليس أمام المؤمنين المخلصين إلا أن يزيحوا تنظيم الإخوان من الساحة التي شغلوها بغير حق، ساحة العمل الإسلامي، عقوداً عدة، ليحل محلها من هم من أهل السنة والجماعة، حقاً وصدقاً، فالإخوان باعوا الدين، وأهل السنة بايعوا على الدين. وسوف نقف جميعاً وراء الرجل، في هذه الساحة، حتى يأتي نصر الله ونحن قائمون على ذلك.



#### إخوان الشياطين ... وتبرير الخيانة ٢٠١٢-٠٤-

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

لا حول ولا قوة إلا بالله. والله لقد تردد على مسامعى من عدد لا يُحصى من الإخوة، كباراً وصغاراً، شُيوخاً وعواماً، في اليومين الأخيرين تعبير «والله إنى لأكره الإخوان في الله»، أكثر مما يتصور القارئ.

نعم، والله إنى لا أحبّ هذه الجهاعة في الله، كها ذكرت من قبل عن ممدوح شاهين! وإني والله، كها يعرف عنى القارئ العزيز، لا أعرف المجاملة ولا المداورة ولا المحاورة، ولا المداهنة، بل أتحدث بها في قلبى، وما يمليه ضميرى دون مواربة.

هذه الجهاعة، لم تترك حَدثاً إلا لوّثته بقرارات خَائبة خاسِرة، تنطلق من حقيقة أنّهم قد انحرفوا عن الهدف الأصيل الذي أنشأ البنا رحمه الله الجهاعة من أجله، حسب ما دوّن. هذه الجهاعة قد خانت عهد الله ورسوله، وخانت هذا الشعب، وخانت أتباعها الذين يسيرون وراء قيادات يحسبونهم على خير، وما هم على خير، أعمى يجر أعمى، فأين يذهبون؟

ما هذا التخبّط؟ ما هذه العمالة المفضوحة؟ أيظن هؤلاء أنّ الناس لا يدركون أبعاد هذه الخيانة، ولا يعرفون عن هذه الصفقة الشيطانية الجديدة مع العسكر، ومع الأمريكان، أسيادهم، لإسقاط حازم أبو اسماعيل، ولو على حساب القضاء على سمعة شاطرهم؟

انظريا رعاك الله ما يروج الخائنون عن سبب ترشيحهم لشاطرها، واعجب لقلة الحياء ونفاذ الحيلة. يقوا جمال حشمت على لسانهم، في مقال نشره على النت، في تبرير سبب موافقة من وافقوا:

١. أن الوزارة الحالية أساءت التصرف في إدارة شئون البلاد! وظهرت مشكلات من لاشئ حيث أن هناك أزمات في منتجات بها وفورات مثل البنزين والسولار

والدقيق والسهاد لكن نتيجة الفساد وعدم الرقابة وتأمر البعض كادت ومازالت البلاد على شفا جرف هار!

- ٢. أن هناك إصرار على بقاء الحكومة الحالية رغم كل مساوئها من تضييع لأراضى الدولة وعدم محاربة الفساد المستشرى والاستعانة بقيادات فاسدة من الفلول والتمكين لها في كل أنحاء البلاد حتى لو تم سحب الثقة في مجلس الشعب مما يجعل المجلس ونوابه في موقف حرج لعدم إحكام الرقابة واتخاذ قرارات تنقذ البلاد والعباد بل زاد الإصرار بقول بعض القيادات التنفيذية أن كفاية على الاسلاميين وجودهم في الشعب والشورى ولن يسمح لهم بأى سلطة تنفيذية تكنهم من تنفيذ مشاريعهم وخططهم لنهضة مصر واستثمار ثرواتهم! كأن هناك من يريد أن يفشل تجربة النواب الاسلاميين بعدم دعم المجلس وأدائه وتحسين معيشة المصريين
- ٣. أن هناك من هدد بحل المجلس لو أصر المجلس فى طلب إسقاط الوزارة حتى لو لم تؤدى شيئا! استهانة بأصوات الشعب المصرى غير المسبوقة فى الانتخابات الىرلمانية الأخيرة!
- ٤. أن هناك من قام بمحاولة تفجير الجمعية التأسيسية بسحب بعض أعضائها والضغط على بعضهم للإنسحاب لوقف اكتهال الاستحقاق الديمقراطى الأخير لوضع دستور يناسب كل المصريين في مناخ من الشفافية غير المنكورة لكنها أغاظت البعض فقرر إرباك عمل الجمعية في تحد لإرادة المصريين المعتطشين لدستور عصرى لمصر الجديدة
- ٥. أن هناك تهميشا وتشويها مستمرا لنواب حزب الحرية والعدالة وكل النواب الأخرين ولأداء البرلمان بكل ما ينجز فيه مما يثير الشعب المتعطش لجزء من حقوقه ضد نوابه وهم فقط من يراهم بعد أن تترس المسئولين بمقاعدهم خلف مكاتبهم!

7. من نافلة القول أن أى انسان يسعى الى منصب أو مسئولية عامة فى هذا الوقت ومع هذا الوعى الشعبى إنها يحتاج الى قوة شديدة فليست بميزة ولا حصانة وبالتالى فليست المناصب اليوم مكسبا بل هى هما كبيرا يهرب منها الكثيرين بل نرى فى الترشيح لهذا المنصب إنها هو عبء وأمانة ومسئولية كبيرة!

- ٧. ولعل مما يحسب لنزول المهندس خيرت الشاطر في انتخابات الرئاسة هو الضمان والآمان لكل المرشحين الأخرين فعندما يتواجد للإخوان مرشحا فهذا يعنى امتلاء اللجان بالمندوبين على مستوى الجمهورية وهو ما يقلل من فرص التزوير المتوقعة خاصة بعد التعديل الذي أدخله المجلس على قانون انتخابات الرئاسة الذي يلزم القاضي بتسليم نسخة من النتيجة لكل مندوب في اللجنة الفرعية!
- ٨. في وجود مرشح قوى للإخوان سيجعل هناك فرص للإعادة بين مرشحا اسلاميا
   أيا كان- وأخر من الفلول أو العسكر على أسوأ تقدير مما يجعل هناك شحنا
   للتصويت في انتخابات الإعادة!

تلاحظ، يا رعاك الله، أن الأسباب الثلاثة الأولى التي جاء بها لسان الخائنين، هي حقيقتها واحدة، وهي أنهم يريدون تغيير الحكومة!! يا الله ما أبجحكم! وماذا في هذا ما يدعو لتغيير الحكومة؟ ألا يمكن لحازم أبو اسهاعيل، الذي وقف في وجه العسكر طوال السنة الماضية إلى اليوم، تغييرها، وأنتم يا من ذهبتم إلى فراش العسكر طوعا، في كل مناسبة، تأتون برجلكم، ليغير الوزارة؟ بجاحة ما بعدها بجاحة. ثم السبب الرابع، ما علاقة الدستور بتعيين رئيس الجمهورية؟ وما للبرلمان وتهميش النواب من دخل في ترشيح الشاطر؟ عجيب. إن لينكم مع العسكر، الذي هو من لين النساء مع رجالها، هو الذي جرّأ العسكر عليكم، بينها لم يلفظ العسكر مع أبو اسهاعيل بكلمة واحدة، فمن أحق بالوقوف في وجه العسكر، يا خونة العصر؟

ثم انظر ما أخيبهم، يقولون أنّ السبب السابع هو أن يكون هناك إشراف أكبر على اللجان!!! والله لا أعرف ما أصف به عقل أو ضمير من يقول بهذا القول. فإن كنتم، يا

خائني الأمة، تريدون حماية الصناديق، فلم لا ينضم شبابكم إلى حملة أبو اسماعيل مؤقتا لحمايتها بدلا من تقديم مرشح خائب ليس له في الفوز نصيب إلا شطر الأصوات لصالح عمر سليمان، الذي تسعون في الحقيقة إلى ترشيحه تواطئا مع أسيادكم العسكر؟ وأخيراً، هم يريدون ضماناً لشحن اصوات الإعادة...سبحان الله، سقط عن هؤلاء الحياء، ولم يبق إلا أن يعلنوا التخنث صراحاً.

ليس فيها قال هذا الرجل، ما يقدم سبباً واحداً يتميّز به هذا الشاطر، الذي تعضده أمريكا وإسرائيل، عن الشيخ حازم.

هؤلاء الخونة قد تربّوا عليها، وأعطوها مذاقاً خاصاً بهم وبها منذ أحداث ثورة ٢٥ يناير:

- \* خانوا قبل بدء الثورة، ومنعوا أتباعهم من الإشتراك فيها، إلى أن عرفوا أنها منتصرة.
- \* وخانوا حين جلسوا، ضد كل التوجهات الرشيدة التي حذرت منه، مع عمر سليان، وعقدوا صفقة «كامب سليان».
- \* وخانوا مرة بعد مرة، حين انسحبوا من مليونيات، ليفرغوا الثورة من اندفاعها، ويَحموا العسكر من أن يفقد قبضته على زمام الأمور.
- \* وخانوا حين قَبِلوا أن يَتربّعوا على كراسيّ برلمان، يعرفون أنه لا صلاحيات له، مجرد طراطير، يرأسها طرطور كتاتنيّ، لا يحسن إلا إذلال النواب، وإهدار كرامتهم، يذكرني والله بشخصية «عبد المعطى»، ذلك الناظر الخائب في «مدرسة المشاغبين»!
- \* وخانوا حين أمروا نوابهم أن يَصولوا ويجولوا في قاعة البرلمان، ثم ينسوا الأمر بالكلية بعد الصياح، والإمساك عن الكلام المباح، و"ينزلوا على مافيش".
- خانوا الشعب كله في ترك قضية إستمرار العمل بقانون الطوارئ، وتطهير الداخلية،
   وقضية نقل مبارك المجرم. وغيرها.
- \* خانوا قضية شهداء الثورة، نحسبهم كذلك، في يناير وفي التحرير وفي محمد محمود وفي رئاسة الوزراء وفي بورسعيد.

خانوا الإسلام، حين تعاونوا مع العسكر على إسقاط حازم أبو إسماعيل، لأنه ليس تحت طاعة مرشدهم، المشير محمد بديع، أخزاه الله في الدنيا والآخرة. ثم جاؤوا بشاطرهم، الذي أثنت عليه أمريكا، ورشحه لها جون ماكين، لعلمه بأنه ليبرالي علماني، يتمسح في الدين، ولا يسير إلا وراء المصلحة، أينها وجهته لهث وراءها. والذي قال عنه الوفد الأمريكي «نقدر موقف الشاطر من الالتزام بالسلام والاستقرار في المنطقة». هذا هو عميل أمريكا وإسرائيل الجديد، ووجه الإخوان البليد، لا يستحى أن يكون عميل العسكر، ولا عميل اليهود والصليبين. أي دين عليه هذا الرجل؟ لا والله لا أعرف له ديناً.

هؤلاء قد صُنعوا من عَجينة الخِيانة والغَدر، فهم لا دين لهم، ولا أيهان ولا عهد.

لا والله لنْ ينسى التاريخ، ولن نتركه ينسى، لهم هذه الخيانات، التي نرجو أن يَحصدوا ذنبها في الدنيا قبل الآخرة، بتصفية تجمّعهم المَريض، الذي أصبح كالمُتهم الخائن الجاسوس، لا ينتظر إلا رَصاصة الراحة، تفجّر قلبه، وتُنهى حياته التعيسة.

إنّ نهاية المَشروع الإسلاميّ، وإهدار هذه الفرصة التاريخية السانحة لإقامته، سيتحمل مسؤوليته هؤلاء العملاء، بسياساتهم المنفعية، التي يريدون أن يوهموا الدهماء أنها حنكة وذكاء وسياسة، وما هي إلا عمالة وغباء ودياثة.

هؤلاء هم الطابور الخامس، وحصان طروادة، الذي سيمكن لأمريكا وإسرائيل أن يبسطوا أيديهم على مقدرات مصر وشعبها، كما كان الحال من قبل.

كم نصحنا لهم، ولكن هؤلاء لا ينتصحون، ولا يعودون عن خيانتهم للشّريعة « خَتَمَ اللهُ عَلَىٰ قُلُوبِهمْ وَعَلَىٰ البّصارِهِمْ غِشَاوَةٌ» البقرة ٧

#### التيار السنيُّ .. ونهضة مصر المسلمة ٥٠-٢٠١٢

الحمد لله الذي يُزهق الباطل، ويُحق الحق، ويُعلى الصواب والصدق، لا إله إلا هو العزيز الحكيم

حين أصدرنا بياننا الأول عن إنشاء التيار السنيّ لإنقاذ مصر، كانت الصورة أمام أعيننا غاية في الوضوح، لا غبش ولا ضبابية.

الثورة قد وُئدت بيدِ العسكر ومكرهم، بطريق سِلميّ. أسقوها سُمّا زُعافاً، هو سمّ «دولة القانون والديموقراطية». أوهموا الناس أنّ القانون فوق كلّ شئ، وأن القضاء يحكم بين الناس، وهو قضاؤهم وقانونهم، الذي فصّلوه على معيار دينهم وفساد أمرهم. ثم زعموا أنه لا مجال للخروج عليه، أليس هو مطلب الثورة، الحرية والديموقراطية ودولة القانون. مكرٌ خبيث شرير.

وعاون العسكر عليه أصحاب المصالح، بُدلاء الحزب الوطنى، شُلة محمد بديع وأعوانه، ممن يشترى دنياه بآخرته، دون أن تطرف له عين. كان هذا واضحاً، وتمت الصفقة، وتربّع إخوان السوء على كراسي البرلمان، وتحقق حلم الكتاتني أن يكون رجلاً له هيبة السلطة في يوم من الأيام. كما عاونهم أتباع بدعة طاعة ولي الأمر الكافر، الذين وقفوا ضد الثورة على مبارك، أولاً، ثم تساقطوا في شرك الديموقراطية والأحزاب، كما يتساقط الذباب أمام شعلة النار، حين فُتحت لهم أبوابها، فخرّوا وكأنهم عطشى للباطِل، فكونوا حزب السلفية الخرب، ونادى مناديهم أنّ البرلمان حلالٌ بلالٌ، وكأن المرجعيّة الشّرعية قد تغيّرت، كانوا مخالفين لما دعوا الناس اليه أولاً، منافقين عملاء آخراً.

وقد علمنا والله، من منهج الله عزّ وجلّ، ومن مجريات الأحداث على أرض الواقع، والتي تؤكد صِدقه وعلوه، أن هذه الطرق لن يَثبُتَ بها حقٌ ولن يُرفع بها باطل. إذ كيف يُبنى حقٌ على باطل؟ هذه الطرق الديموقراطية الشّركية التي تتخذ الشعب مصدراً لتشريعاتها، وتتلاعَب بالتوافقيات الشّركيات، لتضْمن عَلمنة العِقد الإجتماعيّ، الذي هو

للمسلم، لا يتجاوز الكتاب والسنة وما خرج منها بالنظر الشرعي. وعلمنا من وقتها، أنّ الشارع هو الحكم. وأنّ ذلك هو درس ٢٥ يناير، بعد أن ظَلَت جماعة إخوان السوء تحاول السبل الديموقراطية سبعين عاماً، لخصتها قوى الثورة في ثلاثة أسابيع! وسبحان الله لم يَعى أحد من هؤلاء الماكرين درساً، أو، على الأصح، وعوه ثم أنكروه، واستكبروا، جبناً، وضناً بالجهد.

الضربة الأخيرة التي وجهتها قوى العمالة والخيانة، كانت للشيخ حازم أبو اسماعيل. ونصدةكم القول، لم تكن مفاجأة أبداً أن يخرجوا بألعوبة لإبطال ترشيحه، ولكن المفاجأة كانت في الألعوبة الشيطانية نفسها. وقد أثبتت هذه الحادثة أنّ الإعتماد على الطرق غير المشروعة لن يجدى نفعاً، وهو الخطأ الذي لم يلمحه حازم أبو اسماعيل، أن الوسيلة التي يريد بها الفوز هي أصلاً وسيلة مرفوضة شرعاً، ولا مجال لنجاحها، إذ هي ضد سنن الله تعالى. وهؤلاءالذين كانوا يروّجون لنجاحه، رغم إخلاصهم وصدقهم ووفائهم للشريعة، إلا إنهم كمن ظنّ أنّ هناك ثقب في سنن الله سبحانه يمكن أن ينفذ منه أبو اسماعيل، فيفوز رغم مضادة هذه الوسائل الديموقراطية للسنن الإلهية.

قد آن أوان أن يبزَغ نجم أهل السّنة والجهاعة على الطريق السنيّ الصحيح. وهم جمَاعة الحقّ، وأهل الصدق. وهم من يرى أنّ التصالح مع العلهانية، والوقوف معها في منتصف الطريق، أمرٌ لا يرضاه الله ورسوله. أن أوان أن يبزغ نجم الحركة الثالثة، التي ترى الحق حقاً، وترى الباطل باطلاً، ولا تتساهل أو تتهاون في سنن الله سبحانه، بل تصدقها وتتبعها، ولا ترى في غير منهج الله منهجاً، مهما زينته العقل، وروّجت له قوى الشرك.

وهذه الحركة التي ندعو اليها، حركة تؤمن بالتعامل مع الواقع، الجانب الحقّ فيه. فالواقع أنّ البرلمانات، وآلية الإنتخابات الدينوقراطية، لم تأت بتغيير في أي زمان، وتحت ظل أي حكم، في أي بلد. الواقع أن الثورات تحقق في أيام ما لا تحققه الديموقراطيات المزيفة في قرون. الواقع أن القوة لا يقف في طريقها إلا القوة، وأن لا عدوان إلا على الظالمين.

تيارنا لا يدعو إلى تخريب أو هرج أو تدمير. تيارنا يدعو إلى الله على بصيرة. ويدعو إلى الله على بصيرة. ويدعو إلى اتباع سنن الله، والإيهان الجازم أنه لا يمكن تجاوزها أو الإلتفاف من حولها لتحقيق إرب دنيوية. فالهدف إن كان شرعياً، فالوسيلة يجب أن تكون شرعية كذلك، والله لا يصلح عمل المفسدين.

تيارنا هو جزء من الفئة الناجية بإذن الله، التي تعمل على نشر منهج الله سبحانه دون أن يلفتها عن غايتها منصب أو كرسي أوسياسة أو أضواء. وهو تيارٌ يريد الإصلاح ما استطاع، بشريطة الإلتزام بمنهج الحق، لا تلك المناهج العقلية البراجماتية الليبرالية الإخوانية، ولا تلك المناهج التخاذلية المتحفية وراء اسم السلفية.

نحن نؤمن بأن الثورة قائمة، ومستمرة، وممتدة. ثورة ضد الطغيان الذي يحكم قبضته على مصر، ويمسك بخناقها، لا يريد أن يدعها تتنفس نسيم الحق والعدل والمساواة،ت وأن يحيا أبناؤها كراماً في ظلّ دولة لا إله إلا الله. ثورة ضد شياطين الحكم من العسكر، أو إخوان السوء، أو عملاء السلفية المنحرفة.

نحن نؤمن بأن الدعوة إلى الله قائمة ما دامت السموات والأرض، لا تنتهى يإصدار دستورٍ أو ترشيح إسلامي أيا كان. عادنا فيها الشباب المؤمن المجاهد، الذي ى يألوا جهداً في سبيل الله، لا يريد من الناس جزاءً ولا شكوراً. ونحن ماضون فيها إلى أن يشاء ربنا شيئاً «قُلْ هَلْنِهَ سَبِيلَ أَدْعُوا إِلَى ٱلله عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ ٱتَّبَعْنِي » بوسف ١٠٨

## أيها المُسلمون .. الفظوا خَيرت الشَّاطر! ٢٠١٢-٠٤-٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لا أشك في أنّ الفرضَ اليوم، والواجبَ الشَّرعيّ، هو أن يلفُظ المُسلمون مُرشح الإخوان الليبراليين، خَيرت الشَّاطر، واجب عيني على كلّ مسلم ومسلمة، قولاً واحداً.

الرجل يقف عقبة في سبيل تحقيق المشروع الإسلاميّ برمته، وجماعته ترمي بكل ثقلها وراء إيصال مرشحها المدعوم من العسكر إلى الحكم!

ثم انظروا من دعمه ممن ينسب نفسه للإسلامية، زوراً وبهتاناً. حزب الزور، بقيادة الحاسد محمد عبد المقصود، والعميد أمن دولة ياسر برهامي، وذنبها ياسر حمّاد، ومتحدثها، خنفس السلفية، نادر بكار. وهو الحزب الذي ولد ميتاً، ونشأ خراباً. وأخيراً الجاعة الإسلامية، التي طلب ممثلها، طارق الزمر، من الشيخ حازم التنازل للشاطر! وهؤلاء لن أتحدث عنهم فهم في غيبوبة عن الدنيا والدين جميعاً.

حازم أبو اسماعيل، رغم التحفظ على خوضه هذا المستنقع ابتداءً، وإصراره على الإنتماء للإخوان، رجل تدعمُه الأغلبية المُسلمة. حازم أبو اسماعيل صاحب دين وخلق وعلم. حازم أبو اسماعيل وقف وقفة الرجال أمام انتهاك العسكر لحُرمات الناس، يوم لبس شيوخ السلفية والجماعة الإسلامية والإخوان براقع النساء، وانسحبوا لبيوتهم خزايا. فمن هو خيرت الشاطر؟ وعلى أي أساس شرعيّ يكون هو أولى بالولاية على مصر؟ أبمباركة أمريكا له، أم بتمرير العسكر لترشيحه رغم عدم تطهير اسمه، عالة مع جماعة السوء؟

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يخرجوا إلى الشّارع، يبيّنوا خيانة جماعة الإخوان، وأن يحضّوا العامة على نبذ هذا الرجل الشاطر.

علي كل مسلم ومسلمة أنْ يسعوا لبيان الباطل الذي تسعى به هذه الجهاعة بين الناس، وتعيثُ به في الأرض فساداً.

على كل مسلم ومسلمة أنْ يدعموا كلّ من يريد تحكيم شرع الله سبحانه، حقيقة لا خيانة كاملاً لا منقوصاً، صريحاً لا مبطناً، كما يزوّر الإخوان، سواءً كان ذلك حازم أبو اسماعيل أو غيره. والحقّ، اننا لم نرى غيره قد صرّح، إبان محنة المشروع الإسلاميّ الحالية بتحكيم الشّرع، والحلال والحرام غيره. بل إننا نرى أن قيادات الإسلاميين - زعموا - تتنصل من كلمة الشريعة وكأنها وباء مُعدٍ، لا يصح حتى التلفظ به، فيتمحّكون بألفاظ كحقوق الإنسان، وكرامة المرأة والسلام الإجتماعيّ، والسلام العالمي .. وهذا الهراء البارد الذي فرَضَته علينا العقلية الغربية الكافرة، والذي ليس لديها فيه من الله نور وبرهان.

على كلّ مسلم ومسلمة أنْ يدعموا من يريد أن يخرج بمصر من تحت السيطرة الأمريكية الصليبية الصهيونية، لا من يتودد إلى الأسياد من الأمريكان، كالشاطر والإخوان، ويعمل على تكريس سيطرتهم بدعوى السياسة، وأنهم «يملكون ٩٩٪ من أوراق اللعبة»! اللعبة التي هي دين الله وإقامته في حياة الناس. هذه هي اللعبة التي يلعبها هؤ لاء الخاسرين، ويوجهون شاطرهم أن يلعبها!

على كلّ مسلم ومسلمةٍ أنْ يدعموا من يترفع عن دنيات الصفقات تحت الطاولات، وأن يلفظا كلّ من تعود سياسة الغرف المغلقة، التي تجرى باسم تجمع مهترئ بلغ من العمر ثمانين عاماً، وتريد أن تملى نتائج خيانتها وقصر نظرها على شعب مسلم بأكمله.

على كلّ مسلم ومسلمة أنْ يدركوا أنّ ليس كلّ من زعم الإخلاص لدين الله مخلصاً، بل قد عرف التاريخ رؤوس البدعة وأصحاب الأهواء والمنافقين، ممن ينضم الإخوان إلى ركبهم، على مرّ تاريخه، وكلهم يدّعى الإخلاص والحبّ لله ورسوله، وهم كاذبون في نفس الأمر.

على كلّ مسلم ومسلمة أنْ يدركوا أنّ خيرت الشاطر، هو حصان طروادة، ليدخل عمر سليهان الحلبة، بعد تفتيت أصوات الكتلة الغالبة المسلمة. لكن عليهم أن يُدركوا أنّ الشاطر ليس وراءه إلا أتباع الإخوان ممن حرمهم الله نعمة العقل، وابتلاهم بمحنة التقليد، ثم حِفنة ممن ينتمون إلى السّلفية، من أتباع الحاسد محمد عبد المقصود والعميد

شرطة أمن دولة ياسر برهامي، خِلافاً لغالب السّلفيين الذين رفضوا حزب الزور، وخنفس السلفية.

على كلّ مسلم ومسلمة أنْ يفعلوا ما يمليه عليه دينه وضميره وخلقه، أن لا يكتفوا بالوقوف في صف الحق، وبيانه، بل أن يشاركوا في هدم الباطل وفضح وسائله وأعوانه، فإن هذا هو منهج الله سبحانه.



## أزمة أبو اسماعيل .. وثورة الإسلام ٢٠١٢-٢٠١٠

لو أن هناك درس مستفاد من تلك الدوامة التي تدور حلقاتها الآن، منذ عدة أيام، بشأن جنسية والدة الشيخ حازم أبو اسهاعيل، والتي فجرتها قوى الفساد والكفر في مصر، لمّا رأت القوة الهائلة الكامنة في المشروع الإسلاميّ السُنيّ الصّحيح، فهو أنّ للكفر رؤوساً عديدة، لا يمكن أن يقضى عليه إلا باجتثاثها كلها، دون الإبقاء على واحدة منها.

لقد اغتر بعض الناس بزوال رأس الكفر، حسنى مبارك، من على كرسي الرئاسة، واعتقدوا أن ذلك يفسح الطريق لدولة الإسلام، ولم يعلموا أن الكفر متشعب في كافة مؤسسات الدولة، وأن الفسادَ اللاحق به والمكمل له، له أيدى تُحبط كل محاولة للتقدم نحو دولة لا إله إلا الله.

المجلس العسكري، مروّج الكفر في مصر، فكر وقدر، فقتل كيف قدر. رتب القوانين، وأقام قضاة الفساد المرتشين، وأعان الداخلية على استخدام البلطجية، وحمى المجرم الأكبر وعائلته، وتلاعب بالمواد الدستورية، ليضمن أنّ قرارات لجنة الرئاسة الشركية نهائية. فعل هذا المجلس كلّ ما يمكن أن يفعل اليهود بمصر، وأكثر، ليبعد حكم الإسلام عن الساحة، وليبقى حكم الفاسدين الكافرين قائماً يحميهم ويغنيهم، لعنة الله عليهم أجمعين.

ثم جماعة إخوان السوء، أغبى من على الساحة السياسية فكراً، وأبعدهم عن معنى الإسلام منهجاً، راحت تتآمر على الشعب لصالح جماعتهم التعيسة، وظنوا أنّ للعسكر أمان، فأعانوه على مشروعه لقاء كراس يعرفون أنه المسيطر عليها، وأنه يمكنه سحبها من تحت مؤخراتهم البليدة أي وقت شاء. والعجب أنّ هناك من يروّج أن تصرفاتهم وقراراتهم حكمة، وما هي إلا تخبط وتضارب ونقمة.

ثم حُسّاد السّلفية الذين انحصروا اليوم فيها يسمى «الدعوة السلفية»، والتي انشقّ عنها كلّ سلفيّ مخلص. وهؤلاء هم أيدى الأمن وذراعه، سواءً عبد المقصود أو ياسر برهامي، وأذنابهم نادر بكار ويسرى حماد، وهذه الأشكال المتطفلة على موائد السلفية، خيبهم الله.

ثم، الجهاعة الإسلامية، التي انبطحت كها لم ينبطح أحداً من قبل، فصاروا كالتائه الضال، لا يعرف حقاً من باطل، ولا يميّز صحيحا من فاسد. وهاهم اليوم يرشحون صفوت حجازى، الذي لا يُعرف له إتجاه ولا يؤمن له جانب، فهو يوم مع العسكر ويوم عليهم، يوم مع القذافي ويوم مع الثورة! لا أمان له، مثله مثل أولئك الذين اصطفوا مع القذافي في الصورة التذكارية المعروفة.

هؤلاء هم من رفض حازم أبو اسماعيل، ظلماً أوعمالة أو حسداً.

والحمد لله رب العالمين، فقد أفرزت هذه المحنة، شباباً ناضجاً واعياً، عرف زيف جماعة إخوان السوء، وخسارة أدعياء السلفية، وهم يعرفون، ويوقنون، أنّ الحلّ لن يكون أبداً من خلال ما وضع العسكر من قوانين، ورتب من دساتير. بل الحلّ في ثورة إسلامية عارمة، تتخذ من جريمة استثناء حازم أبو اسهاعيل، منطلقاً لإجتزاز الكفر، وتطهير البلاد من الفساد التابع له، كإخوان السوء وعملاء السلفيين.

إن الثورة الإسلامية هي الحلّ الوحيد الذي يتمشى مع سنن الله في خلقه. وكلما تركنا النظر والإعتبار بسنن الله، وتابعنا طريق الديموقراطيات والأساليب والآليات التي شرعتها قوى الكفر، فإن النصر لن يأتي من عند الله. بل سنظل ندور مع هؤلاء الكافرين حيث داروا.

أعاد هناك شك، في أنّ العسكر قد وضعوا قوانينهم لتكون كقضبان السكك الحديدية، تسير بمن يجرى عليها إلى هدفٍ مرسومٍ معلوم؟ كيف يمكن أن يودى الإلتزام بهذه القوانين إلى أيّ نتيجة خلاف ما يريدون؟ هذا ضربٌ من الخبل. إلا أن تنتزع هذه القضبان من أساسها، وأن يعاد بناؤها موجهة إلى مقاصد الإسلام، وعلى طريقه وشريعته.

فليخرج المسلمون الصادقون إلى الميادين، لا يبرحونها حتى يفصل الله بينهم وبين القوم المجرمين. وإلا فعلينا أن نجلس لنرى عمر سليهان رئيس مصر القادم، ولات حين ماص.

### أصل الخلاف بين الإسلام وجماعة الإخوان ٢٠١٢-٠٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في خضم الأحداث الأخيرة، التي كشفت زيف التحركات الإخوانية العميلة الخبيثة، وعالتهم للعسكر، وفي ضوء صفقاتهم الخسيسة في كامب سليمان، وكامب عنان، وغيرها، ورضاهم بأن يكونوا طراطير نيابية، تعمل لصالح قياداتها الشخصية، بدلاً من الشعب الذي حملها لهذه الكراسيّ، نسى الكثير السبب الأساس في ضلال هذه الفرقة البدعية، ومصدر ضلالهم وانحرافهم.

إنّ هذه الجهاعة الضالة، قد وأدت الثورة، بالتعاون مع العسكر منذ الأيام الأولى لها. فقد أحجموا عن النزول أولاً، ودعوا للتفاهم مع مبارك ونظامه ثانياً، ثم خرج عدد من منتسبيهم المقلدين، لنصرة جموع التحرير، ليَثبُت لهم دورٌ، لمّا فاتهم دور الصدارة، ثم انسحبت جماعتهم من كلّ نشاط ثوريّ بعدها، والتزموا بنود كامب سليهان، واقنعوا العامة أنّ النظام قد سقط، وأنّ العسكر يجب احترامه، ولا يصح التعدى عليه ولو بالكلمة، وأنّ من يتهمه بالخيانة خائنٌ يريد إسقاط الدولة، وكلّ هذه التصريحات التي عكست ضلالهم وهزيهم وفساد أمرهم.

لكن الأمر ليس أمر تصريحات وقرارات، فإن هذه كلها نتاج ضلال عقدي في التصوّرات، ينبنى عليه انحراف التصرّفات. الأمر الأساس الذي يجب أن لا ينساه الناظرون في أحداث مصر اليوم، وأسبابها التي يدونها التاريخ، والمؤرخون، أن هذا الخطل السياسيّ الذي أوقع إخوان السوء شعب مصر فيه، وأنهى ثورة ٢٥ يناير قبل أن تبلغ مداها وتحقق أهدافها، وأعوزنا اليوم إلى أن نبذل جهداً يعلم الله قدره لإستعادة الثورة في الميادين مرة أخرى، ضد نظام مبارك، إنها مصدره تلك العقائد الخاسرة الضالة البدعية التي عليها صانعوا القرار في تلك الجهاعة.

وهذه العَقائد، لا تنتمى لعَقيدة أهل السنة بِسبب، من قريبٍ أو بعيد، بل ترِدُها من مجموعة شَاذة من العَقائد التي عُرفت عن عدد من الفرق البدعية، التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأنها كلها في النار، والتي تخالف الفرقة الناجية من أهل السنة والجهاعة.

فإن من عقائدهم الصوفية البدعية، ومنها الأشعرية المؤولة، ومنها، بل على رأسها، عقيدة الإرجاء التي تفصل الإيهان عن العمل، وتدعى أنّ نطق الشهادتين هو الإسلام المنجى في الدنيا والآخرة، وإن ارتكب المرء كل ما نص الشارع على كفر فاعله، وأن القلب هو محل الإيهان ولا يدل الفعل على إيهان أو كفر، وأنه، بناءً على ذلك، فالتشريع بغير ما أنزل الله معصية، وإن قننها المشرعون وجعلوها دستوراً يحكم به بين الناس. فالمرجئة، لا يكفرون المرتد، إلا إن صرّح هو بكفر نفسه، وهو ما لا يقر به أحد على نفسه، ولا النصارى ولا اليهود ولا المجوس، ولذلك رأينا من كبرائهم من يصرح بأن النصارى لا يكفرون! وعلل ذلك بأنهم لا يثلثون! أي والله، خاب الرجل وخسر.

والإرجاء دين الملوك، كما قال السلف، إذ هو يبرر المعصية، ويُحلّ الحرام ويميّع الشريعة. والصوفية تقرّب بين الأديان، وتحمل بذور وحدة الوجود، لذلك رأينا من كبر لاائهم من يسير على منهاج ابن العربيّ وابي عطاء السكندريّ، ضلالاً وانحرافاً. ولهذا تجد أنهم لا يتورعون عن إبرام الصفقات الكفرية الخسيسة مع العسكر، والتودّد للأمريكان، وخيانة من يدعو للإسلام السنيّ الصحيح. وتجدهم يجعلون الولاء لجهاعتهم الضالة مقدماً على الولاء لله ورسوله صلى الله عليه وسلم. كما تجدهم يرفعون من يواليهم في ضلالاتهم ويوافقهم على بدعتهم، سواءً كان ملتزما بهدى الإسلام أم لا، ولهذا يعلنون أنهم لا يهانعون من تولى نصراني أو علماني لحكم البلاد، أو لإمارة المرأة، أو لغير ذلك من بدعهم العقدية التي نشأ عنها إنحراف فقهى جعلهم من أهل البدعة في الأصول الكلية.

لن يخرج من جماعة هؤلاء الضالين المبتدعين خير لأهل السنة. بل لن يخرج منهم خير لأحد كائناً من كان. وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وصف آيات النفاق،

التي نراها تترائي في كل قول لهؤلاء المبتدعين، من إخلاف الوعد، وكذب الحديث، وخيانة الأمانة، كم خانوا أمانة الثورة التي أعطاهم الشعب، فقايضوها بالبرلمان.

إن الإختلاف الواقع بيننا وبين جماعة إخوان السوء، ليس مصدره تصرفات أو قرارات سياسية، قد يخطأ فيها البعض جهلاً أو عمداً، ولكن خلافنا مع هؤلاء يقع على مستوى العقيدة، ومعاني الكفر وحدود الإيهان، وموارد البدع والأهواء. ولهذا، فإن هذا الخلاف أبعد غوراً من ترشيح الشاطر أو مرسى، أو وضع الكتاتني رئيساً لكل أجهزة الدولة، بها فيها الأمانة العامة للمرأة! هو إختلاف في الأصول التي يبنى عليها الإسلام، ويقام عليها منهج أهل السنة والجهاعة، قبل كل شئ. فمثل هؤلاء لنا مثل جماعة العقلانيين من أتباع مذهب المعتزلة، أو الطرق الصوفية البرهانية أو الدسوقية أو الخلوتية، أو هذا الهراء المقيت. بل إن جماعتهم أضل عقيدة وأسوأ بدعة من هؤلاء جميعاً، إذ هم يتبنون كلّ هذه البدع تحت مظلة جماعتهم، فهم وكر البدع وبؤرة السوء.

وإني والله ليحزننى أشد الحزن، وأعجب أشد العجب، وأربأ بمثل وجدى غنيم، ومثل حازم أبو اسهاعيل أن يظلا يتحدثان بإنتهائهما لهذه الجهاعة الضّالة المُنحرفة، ولا أدرى إلى اليوم ما هي دوافِعهما في مثل هذا الإصرار على الإنتهاء لهؤلاء، رغم أن كل أحاديثهما تشى بمفارقتهما لهؤلاء المبتدعة عقيدة وقولاً وعملاً. واعتبر أن هذه هي النقطة السوداء التي تشين حاضر هذين الشيخين الجليلين.

إننا اليوم أشد ما نكون حاجة إلى تحرير الولاء، وبيان المفارقة لأهل البدع والكفر، فقد اختلط الحابل بالنابل، وادّعى الثرى مقام الثريا، وقام السهى مقام الشمس، وأصبح الأعمى بصيراً، والبصير أحولاً، وتاهت العقول وحارت الألباب. كلّ ذلك بفعل مجلس العسكر ومكره وحيله، وتعاون جماعة إخوان السوء وغباءها السياسيّ ونفعيتها التى تعدت كلّ الحدود.

## لهذا أهاجم هؤلاء الأدعياء ٠٠٠! ٢٠١٢-٠٤-٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

الحمد لله تعالى على ما أولاني من تأييد بين صفوف الشباب الواعد، وطبقات العلماء الدعاة من أفاضل المشايخ، فيما أذهب اليه بشأن الأحداث الجارية، والتي فرضت نفسها على القلم منذ ٢٥ يناير الماضى، فصر فته في إتجاه التقييم والتّحليل، ومن ثم الموافقة والتأييد، أو النقد والتّفنيد.

وقد جرى القلم رفيقاً في النقد تارة، وعنيفاً تارات، لأسباب بيّنتها أكثر من مرة فيها سبق. لكنى أريد أن أثبت هنا موقفى من هؤلاء الذين نقدتهم من قبل، ولازلت، وسأظل، ليرى القارئ، هل كنت منصفاً في النقد، أم كنت مسرفاً فيه. ولن أشغل القارئ بحديث هؤلاء العلمانيين من كفرة الإعلام وغيرهم، كإبراهام عيسى والأسواني والإبراشي وريم ماجد وأضرابهم، إذ إن أمر هؤلاء لا يهم مسلماً في شئ.

محمد سليم العوا: أيخفى على مسلم سنيّ اليوم ما يمثله سليم العوا من مشايعة الروافض، والوقوف في صفّ العسكر، دون قيد أو شرط. ثم تحريفه للمُصطلحات وإيهامه لتبديل المَفاهيم الثابتة في الشّرع، كما كتب عن الإجتهاد، والمواطنة والحداثة، وو لاية النصارى، وما لا يُعدّ من دواهي الفقه. ثم موقفه المخزى من قضية كاميليا وقضية والدة حازم أبو اسهاعيل، مما يدل على خسة طبع ونذالة خلق. وقس على العوا من هم من شاكلته، مثل الغنوشى والترابي. هم مدرسة إعتزالية عقلانية واحدة، إن نقدت واحداً منها، أسقطت البقية.

ياسر برهامي: الرجل عميل لأمن الدولة، يعلم ذلك القاصى والداني. وهو يؤول هذا وينسبه زوراً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووجوب طاعة الحاكم! والرجل يدعو للإخوان اليوم، وهو من لعنهم من قبل وأفتى بحرمة الدخول في تحالفاتهم. قال في الجواب عن سؤال عن ذلك انتخاب مرشحهم الجواب: د.ياسر برهامى الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛ فيلزمك أن تختار مَن ينصر الدين ويحافظ

على الشريعة، والتحالف مع الليبراليين والعلمانيين الذين لا يتبنون قضية تطبيق شرع الله ليس مِن جنس «حلف الفضول» الذي كان على نصرة المظلوم، وإحقاق الحق، ونحو ذلك... وإنها هو تحالف على تقسيم (الكعكة) في البرلمان. ونحن لا نرى صحة ذلك؛ ولذا لم نختر الدخول في هذا التحالف، وإنها نقبل التحالف بين الإسلاميين ذوي المرجعيات السلفية؛ فلا أرى لك إلا اختيار قائمة التحالف الإسلامي تحت قائمة «حزب النور» http://www.muslm.net/vb/showthread.php?463992-%D9%8A%D9%87%- D8%A7%D9%85 B3 %D8 %B1 - %D8 %A8 %D8 %B1 %D9 %87 %- D8%A7%D9%85 MD9%89-%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%AC%-D8%88%D8%B2-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%-A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D9%86.

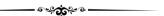
وها هو يصرح بتغلغل العلمانية في قيادات الإخوان =http://www.youtube.com/watch?v. قيادات الإخوان الشاطر، نكاية في أبو sBhvpOAgJNY ثم إذا به ينكص على عقبيه ويرشح مرشح الإخوان الشاطر، نكاية في أبو السماعيل، لأنه تقدم للترشيح دون أن يأخذ رأيه!! ألا يستحق هذا النقد والقدح؟

محمد عبد المقصود: الرجل حاسد ما في ذلك شكّ. وأمر أنه فقيه مصر وعالمها الأوحد، وتلك التقريرات الجزافية التي يطلقها طلاب علم من الدرجة السابعة، لا توهمنا بعلم أو دراية. الرجل داعية شريطيّ (أي صاحب شرائط)، له بعض الدروس المفيدة، لا نجادل في ذلك، ليس إلا، لا أكثر ولا أقل. ولو أنه اعتزل إعتزال الحوينيّ، أو فعل فعل محمد حسان مؤخراً من التنحى عن الصدارة اليومية، لأحسن لنفسه ولسمعته، لكنه أصرّ على الباطل، وتكبر عن الحق، وخالف ما كان يروجه من خلل المذهب الإخواني من قبل.

محمد بديع: رأس الحية الإخوانية، وقس عليه محمد مرسى وسعد الكتاتني وعصام العريان: فيا أصحاب الإنصاف، هل تخالفوننا في التخبّط المردى الذي يقع فيه الإخوان منذ أحداث ٢٥ يناير؟ أتخفى عالتهم وصفقاتهم مع العسكر، حتى على الأعمى، إلا من تعصب بموى ذميم؟ أيغيب عن الذهن براجماتيتهم، واستهتارهم بالشرع، وعلمانية مذهبهم، وإن إدعوا غير ذلك، كما في فتاوى كبرائهم، التي أوردناها مراراً وتكراراً من قبل؟ أينخدع أحدٌ بهذا الخلاف المفتعل مع العسكر لتبرير ترشيح الشاطر، لشق قوى حازم أبو اسماعيل؟

أيعتقد هؤلاء أنهم أذكياء الدنيا، وأن ألاعيبهم تخفى على من عنده ذرة فهم وحدس. الرجل محكوم عليه ولم يصدر عنه عفو رسمي، ومع ذلك يدخلون به الإنتخابات، لأنهم يعرفون أن العسكري لن يعترض على ذلك، بينا يلفق العسكر وأذنابهم، كحذاء العسكر سليم العوا وفصيله، قصة والدة أبو اسهاعيل، ويهددونه بالإبعاد! عجيب من لا يرى صفقة العسكر والإخوان الليبراليين في هذه المسألة كلها، ولكن الله سبحانه خلق الناس على تفاوت في العقل والفهم، وفي الضمير والخلق.

هؤلاء هم من أهاجم، ومن سوف أظل أهاجم وأفضح وأسلق بألسنة حداد، وأغلظ عليهم، ما داموا على عدائهم لدين الله، سواءً تأويلاً أو عناداً واستكباراً أو حسداً أو غير ذلك، فهذا بينهم وبين الله سبحانه. وهؤلاء هم من يجب على كلّ مسلم ومسلمة أن يحذو حذوى في التعامل معهم، حتى يرجعوا، وإلا فهم في مهب ريح عاصف، تكشف عوراتهم، وتجردهم من ثياب زيفهم، ما حَيينا إن شاء الله تعالى.



## عمر سليمان؟ .. أين أنتم يا شباب الأمة؟ ٢٠١٢-٢٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

أوصلت الدرجة بمصر أن يصل عمر سليهان، الخائن المُجرم السّفاح، يد الظلم والقهر، نسيب اليهود، وعِهاد الفساد، أن يتقدم للترشح لرئاسة مصر؟ أبَلغت المَهزلة هذا الحدّ المُفزع؟ ماذا فعل الشعب إذا بإزاحة المخلوع؟ أقدّم الشعب هذه التضحيات لأجل ماذا؟ كان هذا المجرم في ١١ فبراير نائباً للرئيس بالفعل، وكان من المقدور أن يكون رئيساً للجمهورية منذ ١١ فبراير، فهاذا حدث في خمسة عشر شهراً إذن؟ حدثت تجهيزات وترتيبات وعقدت صفقات ونقضت صفقات، خسر فيها المسلمون كلّ شئ، ونجح الخائنون في كلّ شئ.

أيعلمُ الناس ما يعنى وصول هذا المُجرم الجزار إلى سُدة الحكم؟ يعنى استمرار الفقر والمرض والسرقة. يعنى استمرار القهر السياسيّ والتعذيب والإعتقال، وعودة أمن الدولة وسلطة الداخلية بأعتى ما كانت عشرات المرات. يعنى استمرار الوصاية الصهيو – صليبية على مصر ومقدراتها. يعنى استمرار الحكم الديكتاتوريّ العسكريّ المخابراتيّ إلى ما شاء الله. يعنى براءة مبارك والعادليّ وإهدار دماء الشهداء وأموال الشعب المهدرة. يعنى استمرار خنق الشعب الفلسطيني في غزة، وقتل الشعب السوريّ في سوريا. يعنى كارثة محققة للحركة الإسلامية خاصة، وللشعب المصرى عامة. يعنى كلّ حدوث شر، وامتناع كل خير عن أرض مصم ، قو لاً واحداً.

لكن، دعونا نرى من المتسبب في هذه الكارثة؟ ليس تشفياً فيه، ولكن لنأخذ درساً نعيه، وتعيه الأجيال من بعدنا. المُتسبب في هذه الكارثة هم جماعة الإخوان البرلمانية، التي قد وأدت الثورة، بالتعاون مع العسكر منذ الأيام الأولى لها. فقد أحجموا عن النزول أولاً، ودعوا للتفاهم مع مبارك ونظامه ثانياً، ثم خرج عدد من منتسبيهم المقلدين، لنصرة جموع التحرير، ليَثبُت لهم دورٌ، لمّا فاتهم دور الصدارة، ثم انسحبت جماعتهم من كلّ نشاط ثوريّ

بعدها، والتزموا بنود كامب سليهان، وأقنعوا العامة أنّ النظام قد سقط، وأنّ العسكر يجب احترامه، ولا يصح التعدى عليه ولو بالكلمة، وأنّ من يتّهمه بالخيانة خائنٌ يريد إسقاط الدولة، وكلّ هذه التصريحات التي عكست ضلالهم وهزيهم وفساد أمرهم. فأين أنت اليوم يا بديع؟ وأين أنت يا مرسى، ويا كتاتني؟ خيبكم الله من قادة.

ثم، يأتي من بعدهم في المسؤلية مشايخ السوء من المستسلمين المتخاذلين المتسمّين باسم السلفية، ياسر برهامي ومحمد عبد المقصود، ومحمد حسان، وكلّ من دافع عن العسكر، جَهلاً وغباءً، وحسداً ورياءً. تخلي هؤلاء عن سلفيتهم، وخرجوا عن مقتضى توحيدهم الذي كانوا يتشدقون بتدريسه. لسان عامل وقلب غافل. أجازوا البرلمان في ظل القوانين الشركية، وأباحوا الأحزاب، ومارسوا الديموقراطية التي تحكم باسم الشعب، لا باسم الله، تعاونوا مع العلمانيين، وحسدوا المسلمين ممن لا يتبعهم. فجاؤا بكل نقيصة وتحملوا كلّ رزيلة.

الآن، السيناريو المتوقع، إن نجح هؤلاء الإرهابيون العسكريون في تعيين المجرم المخابراتي، هو أن يحلّ هذا البرلمان الطراطيري، وأن يفقد الكتاتنيّ كرسيه الذي تمتع به اسابيع قليلة. وأظن أنّ هذه الجهاعة اليوم تمر باسوأ ايامها، بعد أن انقلب سحرها عليها، بعد أن تققت سنن الله تعالى فيها. لكن ما أنا على يقين منه، أنه لم يتعلموا درساً ولم يفقهوا قولاً، فإن صاحب البدعة لا يتوب عنها، إذ إن بدعة هؤلاء بدعة عقدية، تنبع منها بدع حركية عملية، لا العكس. لكن الثابت أنّ تلك الخبرة السياسية الهائلة التي ادعاها لهم من لا عقل له، ظهرت خيبتها، وظهرت صحة أقوال من حذّرهم من البداية، أنكم إن وضعتم أيديكم في يد الشيطان كنتم من أهله، وليس للشيطان عهد.

أما مشايخ السلفية الأدعياء، فيا حسرة عليهم! اين أنت يا شيخ عبد المقصود؟ أين أنت يا محمد حسان، يا من أقسمت على صحة مذهب العسكر فوق عرفلات؟ أين أنت يا ياسر برهامي، يا عميل أمن الدولة؟ أين أنت يا يسرى حماد، ويا خنفسا لسلفية بكار؟ أين أنتم اليوم؟ أمامكم طريقان لا ثالث لهما: إما أن تبدؤا بالتطبيل والتهليل لوليّ أمركم

الجديد عمر سليهان، وتعلوا بيعته من الآن، وحينها يحكم عليكم شبابكم بالردة الصريحة. أو أن تخرجوا إلى الشوارع، حاضين لشبابكم على الوقوقف في وجه هذه المؤامرة التي لم تعد خافية لا على أعمى ولا على بصير. فأي الطريقين ستتبعون وعلى ايّ السبيلين ستسيرون؟ سبيل المؤمنين؟

ولا تزال هناك ورقة جديدة سيلعبها العسكر، لتأمين سيطرة سليهان، هي ورقة إسرائيل وسيناء. فإنه ليس من المصادفة، في اليومين الأخيرين، أن تصعّد إسرائيل من لهجتها ضد الإرهاب في سيناء. وأن تنشر كتيبة على حدودها مع مصر. فإن هؤلاء الخونة يعلمون أنّ إنجاح هذا المجرم السفاح لن يمر بسهولة في شوارع مصر وميادينها. فلذلك أعدت سيناريو حرب مصغرة على الحدود المصرية الإسرائيلية، تعتدى فيها إسرائيل على سيناء بشكل مبسط، فيعلن العسكر حالة الطوارئ، ويتخذ عمر سليهان قرارات وطنية حاسمة للتصدى، ويستمر الأمر في هذه اللعبة عدة أسابيع توطد فيها سلطته، ويصبح الأمر واقعاً لا مفر منه. ويستحمر حكم الطوارئ والأحكام العرفية شهوراً أو سنيناً، فاسأل العادين!

هل عرفتم حجم جنايتكم يا إخوان؟ هل عرفتم حجم المسؤلية التي تحملونها على أكتافكم منذ أن عقدتم صفقة مع الشيطان في كامب سليهان؟ هل تعرفون ما سيحكى عنكم التاريخ؟ لن يحكى التاريخ عن جلسات الكتاتني التي يتطاول فيها على النواب، وينفخ ريشه وكأنه ملك الأرض ومن عليها، بل سيحكى قصة خيانتكم لمصر ولعهد الله. سيحكى عن أقصر مدة تمتّع فيها عَميل بثمرة عهالته، أسابيع معدودة لا غير.

الآن، نقول بلا مداراة ولا مواربة، لا حلّ أمام الشعب، وأمام الإخوان، وأمام الآن، نقول بلا مداراة ولا مواربة، لا حلّ أمام الشعب، وأمام حازم أبو اسهاعيل، إلا الثورة. إلا أن تعود الثورة جذعة تغلى مراجلها في الشارع المصري وميادينه. لا تنتظروا لجاناً قضائية، ولا قرارات إدارية، ولا ألاعيب قانونية، فالأمر، كها نوه أخونا مختار نوح على الجزيرة، لا يسع حله إلا بالثورة الثانية. لن يجدى هذا الهراء الديموقراطيّ، الذي صنعته الآلة الإعلامية، ودعمته القوة العسكرية، ليصبح شباكاً

تتخبط في أحبالها الممتدة كافة الحركات الإسلامية والعلمانية المناوئة للعسكر، وللحكم الديكتاتوري الفاشي.

لقد صرح شباب من شباب العلمانيين، أنهم لن يقبلوا بهذه المؤامرة أن تمر، وأنهم سيخوضون كفاحاً مسلحاً إن مجح عمر سليمان. فما بالكم يا من تدعون الإسلام، تتوارون وتتخافتون، كأنكم نساءٌ محجبات منقبات من القوارير ذوات الأخدار؟

يا عبد المقصود، يا برهاميّ، يا كتاتني، يا حماد، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة؟ أهان عليكم دينكم، وخشيتم الموت أو السجن، ورضيتم بالحرص على مصالحكم الشخصية، إلا أن يكون غلمان العلنانية أجرأ منكم وأحرص على الحرية منكم؟ أتكونوا أنتم من قال تعالى فيهم أنهم «أحرص الناس على حياة»؟ أهذه صورتكم يا من تتشدقون بقال الله وقال رسوله؟ أتحسبون أنّ حفظ بعض متون أحاديث يعنى أنكم علماء، إلا بئس هذا العلم الذي لا ينشأ عمل، بل يحض على الضرر واتباع الشيطان. لقد كتبنا ما لا يقل عن ثلاثهائة مقال في الأشهر الماضية، تفضح كيد العسكر، وتشرح عمالة الإخوان، وتنقض زيف المتسلفين، وها هي اليوم، يأتى تأويلها كلها كأنها كانت منقوشة أمامنا على صفحات. وما هذا إلا لأننا ويقنا بسنن الله تعالى ولم نبدل بمنهجه منهجاً، وهو خير دليل في تلك الظلمات التي حاولتم أنتم أن تشقوها بعقولكم المريضة وسياساتكم الاتعيسة.

ثم إلى شباب الأمة السنيّ الخالص. قد أفرزت هذه المحنة لكم من هم على الصراط السوي، ومن اعوج وانحرف. فلا تقايضوا بدينكم بعد اليوم، واخلعوا ربقة التقليد الأعمى، وسيروا على بركة الله، ثائرين لدينه ولشرعه، فإن لم تفعلوا فستكون هذه هي الحالقة لكم، ولمن بعدكم من أجيال قادمة.

## حقيقة الخلاف بين العُسكر وجماعة الإخوان البرلمانيبن ٢٠١٢-٠٤-٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ظل الأمور التي تجرى اليوم خلف كواليس الساحة السياسة المصرية، وأمامها، لا نملك إلا أن نقول «اللهم لا شهاتة»! فقد وضح للأعمى الآن، ما كان واضحاً للعاقل الواعي البصير من قبل، أن العسكر قد خرجوا على إتفاقهم مع إخوان البرلمان، وأنهم، كما هو معهود عنهم لم يَفوا بها عاهدوا الإخوان عليه.

فقد، نصّت اتفاقية «كامب سليهان»، التي أشرنا اليها في مقالاتنا منذ مارس ٢٠١١، بين عمر سليهان وبين محمد مرسى وسعد الكتاتنيّ، والتي أثبتها محمد حبيب نائب المرشد السابق، أن يعطوا الإخوان البرلمان، على أن يعاونوهم على وأد الثورة وإنهاء غليانها، ثم جردوا البرلمان من صَلاحياته، وهو ما احتملته الإخوان، لرغبتهم النرجسية في الجلوس على تلك الكراسي السحرية، ولمّا لمس المجلس العسكريّ نقطة ضَعف الإخوان، إستغلها أحسن استغلال، فصار يصدر قوانين، ويعدل مواد دستورية وتتحدى حكومته كل تساؤل برلمانيّ، فصار البرلمان أضحوكة القاصى والداني، ثمّ وجّه ضربته القاضية بأن أعلن ترشيح عمر سليهان، خبيث القوم ومجرمهم ورمز الفاشيّة المباركية، بعد أن لوّح بإمكانية حلّ البرلمان وحفظ ملفّ مستند قرار الحلّ في درج عميله فاروق سلطان.

هناك من يقول أن أمر هذا الخلاف صورى، وأنه متفق عليه، ليصل مرشحٌ توافقي مرضيّ عليه من الجانبين آخر الأمر، كما ذهب إلى ذلك محمد حبيب على برنامج بالجزيرة أمس، وكما سنح لي في ساعات الخلاف الأولى. ذلك أنّ موضوع العفو عن الشاطر دون إعلان، يوحى بالمؤامرة المشتركة. وقد يكون السبب في الدفع بعمر سليمان تحت مظلة العسكريّ بهذا الشكل الفجّ، أن يقبل الشعب بأيّ بديل عنه، إتقاءً لشره، فنبتلى بأحمد شفيق أو عمرو موسى، وهم كلهم سواء.

لكن، والله تعالى أعلم، هناك تعليل آخر وهو أنّ الأمر هو أقرب أن يكون خيانة العسكر للإخوان من أن يكون توافقاً معهم، كما ذهبنا اليه أعلاه. فإن هذا التوافق لم يكن يستدعى الدفع بمحد مرسى كإحتياطي للترشح.

على كلّ حالٍ، فإن الثابت المستقر أنّ جماعة إخوان البرلمان، لن تصل إلى صدامٍ مع العسكر، ولن تنخلع مؤخراتها عن كراسي البرلمان بخُطرها، ولن تتحدى المجلس العسكري، وإن ضرب أبشارهم، وسلب أموالهم، واغتصب نساءهم، ويتم أولادهم، وأنّ خيانته لهم، إن كان ثمّ خيانة، مغفورة معذورة. هذا دينهم الذي يدينون به، وهو ما سيلاقون به ربمم، أنّ البرلمان هو المعبود المقصود، وهو الهدف المرصود. وأنه الضامن لسلامتهم الشخصية، ومجسد لأمل أجيالهم المتعاقبة.

فمن هنا يجب أن لا ينتظر المسلمون من هذا الخلاف الحادث خيراً أو تغييراً. إن انبطاح الإخوان هو مركبٌ رئيس في سياساتهم، وعامل ركين من عوامل تحركهم. هم كالمرأة مع زوجها، تتمسكن له، وترضى بها قسم لها، عدلاً أو ظلهاً، أملاً أنه سيغفل لحظة أو لحظات، فتسطو على بعض ماله، أو تسترجع بعض حقها، فإذا نهرها انتهرت، وعادت إلى حجرة نومها، باكية مُستسلمة!

إنّ هذا الموقف المُخزى، الذي يُصوّره بعض المُغفلين من العامة والخاصة، على أنه حِنكة وسياسة اكتسبوها من خبرة ثمانين عاماً، هو في حقيقة الأمر، خذلان وسقوط، بدأ بالخيانة وانتهى بالخسارة، على كلا التفسيرين. فإن هذه الحركة لم تكن مكشوفة عريانة أمام الناس بهذه الدرجة من قبل. وقد داوَمْتُ، وغيرى من الباحثين، على الكتابة عن إنحراف عقيدتهم وفساد حركتهم ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاماً، منذ أن نشرت كتاب حقيقة الإيمان، في الرد على «دعاة لا قضاة» عمدتهم العقدية عام ١٩٧٨، ومقال «الإرجاء والمرجئة» عام ١٩٨٥. فوالله ما نجحنا في كشف عوارهم عشر معشار ما فعلوه بأنفسهم في الشهور الأخيرة. فسبحان الله العظيم.

والشعب المصريّ اليوم، لن يعطى ثقته لهذه الجماعة، أو مرشحيها، مرة أخرى، لا والله، فهو أذكى من هذا وأنقى فطرة وأصوب نظراً.

الدور اليوم على المخلصين من أهل السنة والجهاعة، وذوى العقول من تلك الجهاعة المنهارة، وأهل الصدق من التيار السلفيّ، شيوخاً وشباباً، أن يخرجوا إلى ميادين مصر، وأن يعوا الدرس الذي مرّ بنا جميعاً، وأن لا يسقطوا في ذات الحفرة مرة أخرى، حفرة الإنتظار والترقب لما قد يأتي به نظام الكفر من خير، وما عساه أن يكون نتيجة الطعون والقرارات وهذه الأساليب التي لا هدف لها إلا التمطيط والتثبيط.

على الناس أن يخرجوا في ثورة حقيقية عارمة، هدفها نزع العسكر عن قيادة البلاد، وغعادتهم إلى ثكناتهم، دون أي سلطة للحكم، بأي شكل كان. ويصحب ذلك حلّ هذا البرلمان العميل، ونزع السلطة التشريعية من يد خونة الإخوان، إذ سيعيدون هم أنفسهم العسكر إلى الصدارة، فالمرأة تحنّ لزوجها وإن قسى عليها!

الأمر جللٌ، والمؤامرة مع إسرائيل على حدود سيناء مرسومة مجهزة لتحيط بشعب مصر، وتخنقه وتجبره على قبول النظام الفاسد الكافر. والدماء لا بديل لها لتحرير النفس والأرض. هكذا شرع الله، وهكذا سننه في كونه وخلقه.



## أيها المسلمون ..المعركة الأوْلى «معركة الدستور» ١١-٢٠١٢-٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

لا شك في أن المعركة الدائرة حول رئاسة الجمهورية قد شدّت انتباه الجميع، خاصة ما أظهرته من عمالة و خداع ومحاولات للتزوير، تنبئ عن نوعية الحكم العسكري القائم اليوم في البلاد. لكن يجب أن ينتبه المسلمون إلى أنّ هذه المعركة فرعٌ عن أصلٍ أصيل، هي المعركة من أجل الدستور المصريّ.

وحين نتحدث عن الدستور المصري، فإنها نتحدث عن عقد إجتهاعي يتواثق عليه أهل المحلة، يكون ممثلاً لغالبية أهلها، لا لأقليتها. نتحدث عن وثيقة تعكس ما يؤمن به أهل الدار من مبادئ وأسس وتصورات، ومن مواد عليا، تعبر عن هويتها أولا، ثم تنظم حركة الدولة وعلاقة سلطاتها بعضها ببعض.

وقضية وضع دستور في بلاد المسلمين قضية حديثة نسبياً، إذ يرجع تاريخها إلى دستور ١٨٨٢، الذي أصدره الخديوى توفيق، توطيداً لإتجاه عائلة محمد على، المناهض لدولة الخلافة، صاحب الهوى الأوروبي العلماني. لكنّ، أمر الدستور سرعان ما تطور إلى ترسيخ للعلمانية كما في دستور ١٩٢٣، والذي خلا من إشارة إلى هوية الدولة أو وضع الشريعة فيها.

ومبدأ إصدار دستور للبلاد، أمرٌ لا نظن أنّ فيه تعدد على الشريعة، إذ يمكن أن تُصدر الجهات صاحبة الولاية مواد تحكم التصرفات العامة للحكام وترتب العلاقة بينها وبين الحاكم، ومختلف السلطات. هذا أمر يدخل تحت باب المصالح المرسلة ولا شك. ولكنّ الأمر هنا هو مصدر هذا الدستور وأساس وضعه، وما يحتويه.

فإذا نظرنا إلى البلاد المسلمة، التي غالبيتها الكاسحة من المسلمين، وجدنا أنّ الإسلام هو هوية هذه الدولة من ناحية، إذ تتحدد الهوية بالغالبية. كما وجدنا أنّ الإسلام يعنى في

أخص خصوصيات التوحيد، أن يكون الحكم لله، وحده دون شراكة، تحت أي إسم، وبأي زعم كان. إذن، فإن الإسلام قد حدد ابتداءً طبيعة العقد الإجتماعي في الدار التي هويتها إسلامية، أو «دار الإسلام»، وهو القرآن والسنة، وأحكام الشريعة المستخلصة منها. فإن لم تكن هذه المصادر هي أساس العقد الإجتماعي في بلاد تحمل الهوية الإسلامية، نزعت عنها صفة الإسلامية، ولم تصبح «دار إسلام»، وتحولت إلى صورة أخرى، تتحدد حسب وضعها التشريعيّ، وإن اتفقت في كافة صورها على صفة الكفر أو الردة.

وهذه الأحكام الشرعية، المستقاة من القرآن والسنة، تعالجُ في تفاصيلها غالب البنود التي يُعنى واضعوا الدستور بها، مثل تحديد صلاحيات وليّ الأمر، والسلطات الثلاث، وصفات أهل الحلّ والعقد، أو المجالس النيابية، وحقوق الأقليات، والعلاقة بالدول الأخرى، وغير ذلك، بها يتفق مع وحدانية مصدر التشريع، التي هي لله وحده دون الشعب أو ممثليه.

من هنا، نرى أنّ معركة الدستور، واللجنة التأسيسية التي تدور رحاها اليوم، في خلفية معركة الرئاسة، هي الأولى بالإنتباه، والأجدر بالمراقبة. إذ إنّ هذا الدستور سوف يحسم وضع الرئاسة، وصلاحيات الرئيس، فهو الوثيقة الأعلى من مؤسسة الرئاسة كلها، من ناحية، ثم نحن بصدد تلاعب ومغالبة من الأقلية، التي تريد أن تفرض رؤيتها وهويتها، بصفتها لا تحمل الولاء للهوية الإسلامية، سواءً كانت نصرانية، أو علمانية ملحدة.

الأمر أنّ الهوية الإسلامية التي تريد الأقلية التوافق عليها، لا دخل لها بالإسلام. بل هي محض خروج عنه إلى الشرك. الهوية الإسلامية التي يريدونها هي كلمة في دستور يناقض حكم الله، ويرفض الرجوع إلى أحكام الشريعة، بل يرجع إلى مبادئها العامة التي تتفق مع مبادئ كافة أديان الأرض الكتابية والوضعية والفلسفية. فهو في حقيقة أمره دستور وضعي مشرك، يتبنى طموحات الأقلية العلمانية الملحدة والنصرانية الكتابية، ويغفل هوية الغالبية الساحقة من مسلمي هذه الدار.

والناظر على الساحة السياسية اليوم، يجد ثلاث قوى تتصارع على وضع هذا الدستور، منها قوتان ظاهرتان وقوة صامتة. أما الأولى، فهي القوة الداعية لعلمنة الدستور باسم التوافقية، وهي القوة الأعلى صوتاً والأطول باعاً في الإعلام، وإن كانت صاحبة أقلية مطلقة على الأرض. والثانية هي أكثرية نسبية، تتمثل في الإخوان البرلمانيين، وبعض السلفيين الحداثيين. وهؤلاء يدعون إلى دستور أقرب ما يكون من الدستور العلماني، إلا مع عدة فروق، تتمثل في تعبيرات وكلمات، لا تنص صراحة على الرجوع إلى أحكام الشريعة. وكذلك فإن هذه القوة، تريد أن تجعل نظام الحكم برلماني، كي تبقى السلطة في يد جماعة الإخوان بالذات. وهو ما لا يتمشى مع الثوابت الشرعية، من ناحية، ومع الأصلح لطبيعة الحكم في بلادنا من ناحية أخرى. أما القوى الثالثة، الصامتة، صاحبة الأغلبية، والغبر ممثلة حقيقة فيها يسمونه بالمُجلس التشريعيّ، أو البرلمان، فهي القوة الإسلامية السّنية، التي ينضوى تحتها غالب أفراد الشعب، والتي تطالب بتطبيق أحام الشريعة، دون اللجوء لتلك الزئبقيات الشركية التي تتمحَّك بالمادة الثانية أو ما هو في معناها. وهذه القوى تتمثل في عدد من التكتلات، لكنها توجد بكثافتها بين أبناء الشعب، الرافض للتخاذل الإخواني والتثبيط السلفيّ، بعدما ظهرت حقيقة هؤلاء بعد انتخابهم نواباً، ليس لهم من الأمر شع.

المعركة التي يجب أن يستعد لها المسلمون، ويجمعوا على توحيد جهودهم عليها، هي معركة الدستور. لا توافق شركيّ. ولا لجان تأسيسية تقبل بهذا الكفر، إخوانية أم غير إخوانية، سلفية أم غير سلفية. الدستور الوحيد المقبول لدى المسلمين هو ما ينص، صراحة ودون خَفاء أو إشكال، على أن «المرجعية العليا في الدولة هي للكتاب والسنة الصحيحة الثابتة، وعلى أنّ المصدر الوحيد للتشريع هو الشريعة الإسلامية، وما يصدر عنها وما يَنبنى عليها». هكذا بهذا النصّ.

أما ما ظهر أخيراً من أقوال تبنئ عن الضعف والتراجع والتنازل، من إنه يمكن أن يكون النصّ على أحكام الشريعة، دون مبادئ أو أحكام، فهو تحلل بارد من ربقة الإرتباط

بحكم الله وطاعته. والسؤال هو، لماذا هذا التخاذل والتنازل؟ ألسنا الأغلبية؟ ألسنا مُقرّين بأفضلية ديننا وشَريعتنا؟ فها هو مبرر هذا الضّعف والخنوع؟ أهو إرث موروث أم هو قدرٌ مقدور، أن نخضع لإبتزاز الأقليات، ما نقدر أن نتفلت منه؟

لا أدرى والله فيها هواننا وضعفنا وتخاذلنا وتفريطنا في ديننا، ونحن الأغلبية المطلقة؟ فلتن تراجع وتخاذل وفرّط الإخوان، فلأنّ هذا دينهم، يروْن فيه أن أحكام الشريعة غير ملزمة إبتداءً، كها صرّحوا. ولئن تابعهم محُدْثوا السّلفية وخَنافِسها على هذا المعنى، فهم أصلاً تابعون مقلدون، لا هويّة لهم. لكن ما بالنا، نحن المسلمون من أهل السنة والجهاعة، من أتباع السنة المطهرة الصحيحة، القائمين على معاني التوحيد، الصافى موارده، والواضح معالمه، نتردّد في إعلانها صريحة مدوية، أنه لا حكم إلا لله.

على التيار الإسلاميّ الصحيح، الذي يلفظ الإخوان وأدعياء السلفية، أن يدرك أنّ لا مفر من أن يستعرض قوته، ويُجسِّد غالبيته، في الشوارع والميادين، حتى تدخل الفئران جحورها، إذ هؤلاء لا حياء لهم ولا ضمير. وسوف يظلون ينعقون بالشرك، ويتحدثون عن حقوق الأقلية، وأطياف الشعب، وهذه الخزعبلات الدعائية، حتى يتم لهم مرادهم. وقد استسلم لهم الإخوان وأدعياء السلفية، جبناً ووهناً وتقديماً لمصالح شخصية، لكن ما بالنا نحن نتركهم يتلاعبون بديننا ويحرّفون هويتنا ويُقصون شَريعتنا؟

لا والله ليس لنا عُذر في ذلك. ومعركة الدّستور أولى وأهم وأعلى من أي معركة رئاسية، خاصّة وهذه القوى كلها تعمل على إصدار دستور بشكل سريع مطبوخ، حتى لا يكون للرئيس القادم يدُ فيه، إن كان مسلها، وأقصد حازم أبو اسهاعيل بالذات، فإنها بقيتهم صور إسلامية لا حقيقة لها.

إن المسلمين من أتباع سنة رسول الله صلى الله على الله على الله على من رأى أنّ حكم الله لا يتجزأ، وأنه لا حكم ولا دستور ولا قوانين إلا بحسب أحكامه، وأنّ المناداة بإتباع المبادئ هي بابٌ خلفي من أبواب التملّص من الشريعة، يخرج منه المتمسلمون، خِلسة من ربقة دينهم، وإن صلوا وصَاموا وزعموا أنهم إخوانٌ وسلفيون، يجب عليهم

أن يوحدوا صفوفهم، سواءً منهم من التزم بالثورة وتعاطف فطرياً مع الحق الذي عليه أبو اسهاعيل، أو من وقف إلى جانب الشيخ حازم أبو إسهاعيل في حملته ضد أعداء الله وأعداء شرعه، فإن معركة الدستور قادمة، وهي المعركة الفاصلة في طريق العودة إلى دولة لا إله إلا الله.



# توضيحُ لازمٌ إلى مناصري الشيخ حازم أبو اسماعيل ١٢-٢٠٠٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

المعركة التي ظهر فيها الحق يوم أمس، على فم قُضاةٍ من قضاة النِّظام نفسه، هي آية بينة على أنّ الحق الأبلج لا يمكن أن تغطيه قوى الشرّ والباطل، مهما نفخت ريشها، وتناعقت بأباطيلها في أبواق الإعلام الكافر المُنكر، قال الحق سبحانه «وَقُلْ جَآءَ ٱلحُقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ إِنَّ ٱلْبَطِلُ كَانَ زَهُوقًا» الإسراء٨٠.

الهجوم الضّارى الذي واجهه الشيخ أبو اسماعيل في الأيام الماضية، لم يكن موجها أصلاً إلى شَخص حازم، بل إلى الإسلام، وإلى الشريعة، وإلى منهجها، وإلى سبيلها كله. مصدرها معروف، هو المجلس العسكريّ، وإن لم يُسمع له صوت فيها. إذ إن أصابعه تتحرك في الخفاء لتحريك الإشاعات، التي يلقيها لأهل الإعلام المنافقين الجبناء، كما يلقى الناس العظمة للكلاب، فيبدؤون في نهشها، وتبادل لعقها، وكأن فيها دسما يحيون به، وما هي إلا عظمة خاوية، لا غناء فيها. فإذا طفت الإشاعة، فبها ونعمت، وإن دمّرها الله على رؤوس الأنكاد من أهل الإعلام، ومن يستضيفونهم من كفار القوم، ظهروا وكأنهم طاهرى اليد والذيل، وتركوا أهل الإعلام يلقون مصير الكذبة الجبناءالأخساء، جزاءً وفاقاً.

هذا ما يحدث، في كل مرة يتعرض فيها مسلم لهجوم هذه الحيّات الرقطاء التي تسكن ماسبيرو، وتجلس في فضائيات ساويرس، وعلى مقاعد تحرير صحفه.

إن من الحكمة اليوم، أن نُحدّد من هم الفرقاء المتواجدون على السّاحة السياسية، بكل صدق وشفافية وحياد، لا نقصد من هذا ذماً ولا تجريحاً، ولكن، التغافل عن القوى المناوئة، وعدم معرفة القوى المحايدة من القوى المؤيدة، يجعلنا في موقف ضعف لا يصح أن يضع مسلماً نفسه فيه. وهؤلاء الفرقاء اليوم ثلاثة.

(1)

أولاها فرقة المنافقين الطبالين من العلمانيين المارقين عن دين الله سبحانه. وهم جماعة الإعلاميين، كما يسمون أنفسهم، وجماعة من الكتاب والصحافيين والمثقفين والمفكرين! وأشهد الله ما في عقولهم من فكر، وحاشيتهم من القضاة و»الفقهاء الدستوريين»، زعموا، والفنانين، والمزورين المُرتشين من «النخبة». ولا عَجب أن يفعل هؤلاء ما يفعلون، وهم من بكى على المُخلوع، ومنهم من بكى على وفاة شنودة النصارى، ومنهم قبَّل يديه حياً. وكلهم أهل خنا وفسق ومنكر، يحيون فيه، ويتنفسون دخانه، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

والعجيب أنَّ أحد هؤلاء الملاحدة، علاء الأسوانيّ، قد خرج بعد ساعات قليلة من إعلان محكمة القضاء الإداري موقف والدة الشيخ حازم، على تلفاز الجزيرة في برنامج «على مسؤليتي»، وكأن الرّجل له مسؤولية يتحاكم اليها ضميره! فبدأ ملامح الحملة الجديدة على ممثل التيار الإسلاميّ الصحيح الوحيد، حازم أبو إسماعيل، فقدم أرقاماً أنتجها علمإنيّ آخر، أنّ حازم أبو اسماعيل، هو الأكثر إنفاقاً على حملته بمبلغ يفوق ٤٠ مليوناً من الجنيهات في بند واحدٍ! ووالله لا أدري كيف يهرب مثل هذا الرجل من التقاضي بشأن هذه الأكاذيب التي يُروّجها، إذ من أين للشيخ حازم هذا المبلغ ينفقه على بندٍ واحد في دعايته؟ لكن هؤلاء المناكيد لا يعلمون أنَّ أصحاب التصاميم يُصمّمون، وأصحاب الورق يَمدُّون، وأصحاب المطابع يَطبعون، وأصحاب المحبة في الدين والله يوزعون وينشر ون، لا ينفق أبو اسهاعيل مليهاً واحداً من جيبه في كل هذه المَنظومة. فهذا العلماني لا يعرف معنى الولاء في الله، ولا يعرف معنى النصرة في الله. ولا يتصوّر إلا شيكات رجال الأعمال تموّل حملات زائفة، تشتري أصوات المساكين، بلقمة عيش سرقوها هم أنفسهم منهم من قبل. وماذا يفعل حازم أبو اسماعيل، إن كان خطابه الإسلاميّ قد اخترق أفئدة كلُّ هؤلاء، ليس كخطاب الإخوان المفتعل، ولا خطاب بعض أدعياء السلفية المحدود المتكبر الحاقد.

(٢)

والفرقة الثانية، هم من بني جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، ويستخدمون خطابنا، لكنهم على أعراف السياسة، لا إلى الإسلام ولا إلى العِلمانية، يلوّحون لهؤلاء إن ظَفروا، ويُداهنون لأولئك إنْ علوا، من ضَعفِ قلوبهم وانحرافِ أهدافهم. ونعني بهم فرقة الإخوان ومشايخ أدعياء السلفية. ونحن على علم بها يقوله المشايخ الأحباء من عدم فضح هؤلاء، وترقيع الصدع الذي أوجدوه بأيديهم، والذي لا زالوا مُصرّين عليه بعد أن خَدعهم العَسكر، وضَرَب بصَفقتهم عرض الحائط. ونحن نؤمن أنَّ البيان الوافي الواضح الصريح المباشر، حين يتعلق الأمر هذا البيان. بل أزعم أنَّ المداراة على إنحراف منحرف، أو عمالة عميل، مهم كان الشّعار الذي يحمله، هو ذنبٌ وإن ظهر أنه فضلٌ وتقوى. فإنّ البيان لا يؤخرُ عن وقت الحاجة، ولا تقل قوة البيان في رتبتها عن رتبة المُنكر الذي تظهره. وإنى أعرف أن الكثير من أتباع هذه الفرقة، هم من أصحاب النوايا الحسنة، وإنها أمرهم هو الإنخداع في قيادات لا يعرفون حقيقة وسائلها، وتصرفاتها ومبرراتها، ودوافعها. لكن، لا يدفعنا هؤلاء أن نترك الأفعال الضارة المخالفة للشريعة أن تمرّ دون إيضاح أو بيان. ولو صدق الإخوان، لسحبوا مرشحهم اليوم، أو غداً، خاصة ولا فرصة أمام شاطرهم ولا مرسيهم في الفوز مع وجود حازم في السباق. لكنّ دافع مكتب إرشادهم هو إعتبار مصلحة جماعتهم لا غير، التي هي عندهم فوق كل شرع وإعتبار. ولو صدق عبد المقصود وبرهامي، لتخلوا عن حسدهم وكبرهم. لكن الأمر أعمق من ذلك، فإنه لن يحدث، لا هذا ولا ذاك، إذ إن مصالح هؤلاء، وعقديتهم ليست على ما نحن عليه في منهجية أهل السنة.

الإخوان قد قرروا أن ينفصلوا عن الشعب من زمن بعيد. يعقدون صفقاتهم، ويرتبون مليونياتهم، يتقدمون بها، ويحجمةن عنها لصالح جماعتهم، ليس لله ولا شرعه ولا للشعب في هذا نصيب. هذا أمر محسوم الدلائل عليه الآن أوضح من أن يستدل عليها مستدل

وليس يصح في الأذهان شئ إذا احتاج النهار إلى دليل

الأمر اليوم أن نترك هؤلاء، وأن نعرض عنهم حتى يهملوا تلك الجهاعة، ويلفظون قياداتها، وهي ستنتقص من أطرافها شيئا فشيئاً، فهي سنة الله في الباطل ولا راد لسنته.

فلا تغرنكم، يا أتباع أبو إسهاعيل، تلك الرياءات التي خرج بها الشاطر، معبراً عن فرحته لإنتصار أبو إسهاعيل، فلا والله ليس هذا من طبيعة الإخوان، إنها هي كلهاتٌ يُرضى بها أتباعه من السُدّج المُخلصين، ثم من وراء ذلك حربٌ ضروس يشتوها عليه، لن يكون للأمانة ولا للخلق فيها نصيب. بل لا نستبعد، من خلال معرفة وسائلهم، أن يضعوا أيدهم في أيدى أخس المُرشحين للقضاء على فرصة فوز أبو اسهاعيل، إذ حينها، ستظهر عوراتهم، وتخرج أضغانهم.

**(**T)

أما الفرقة الثالثة، فهم هؤلاء الذين يؤمنون بأن شرع الله هو الأعلى، وأنه يجب أن يُطبّق بكامل أحكامه، دون تخيّر أو تنقّص. هؤلاء يؤمنون بأن الشرع غالب على أمره، إن لم يكن بالسلم الإنتخابي، فيكون بالقوة الشعبية العارمة الساحقة. وهم في هذا طائفتان، طائفة تتبع طريق السلم الإنتخابي، دفعاً لمضرة المواجهة المباشرة، فإن كان وإلا فهو الجهاد والثورة، وطائفة ترى عدم جدوى هذه الطريقة إبتداء، بل وعدم مشر وعيتها، وأنه يجب المواجهة دون اللجوء لغيرها. لكن الطائفتين مجتمعتان على حتمية الوصول لتطبيق الشريعة كاملة، خلافاً للفرقة الثانية التي تتميع وتتلون، وترضى بالدنية في دينها ابتداءً.

دورنا، نحن أهل الفرقة الثالثة، أن نكن غاية في القوة والوضوح، في كشف مؤامرات أهل النفاق والفساد من العلمانيين. ثم أن نسعى لفتح أعين المخدوعين من أتباع قيادات الإخوان ومشايخ أدعياء السلفية، عسى أن يكون منهم من يرى الواقع البئيس، من خلف حجب السياسة الخدّاعة وضباب التلون المريب. فهؤلاء الشباب فيهم من الإخلاص والطهارة، ما قد يطهر عقولهم من برمجة السمع والطاعة العمياء التي تتبعها قياداتهم. ثم أن نحض الناس على إستمرار الثورة، وأن يجتمعوا على قيادة واحدة راشدة، تكن لهم هادياً ومناراً في الأيام القادمة .. الحالكة.

يا أنصار أبو اسماعيل، لا يتلاعبن بكم الأمل، فتقولوا لأنفسكم «ولكننا قاب قوسين من ترشيح الشيخ، ثم نجاحه، ثم توليه الرئاسة»، فلا والله إن هي إلا أضغاث أحلام. ونحن لا نريد أن نثبط عزائمكم، بل إننا منكم ومنه روحاً وقلباً، لكن ألم يكن فيها حدث، ويحدث، ذكرى لمن ألقى السمع وهو شهيد؟ أتعتقدون أنّ العسكر سيمرّروا هذا الأمر بهذه السهولة. عقبة واحدة ثم يستسلموا لكم؟ لا والله الذي لا إله إلا هو، و«ياما في الجراب يا حاوى». هذه واحدة. ثم الأخرى، أتريدون لرئيسنا أن يكون مقيداً، عارياً عن الصلاحيات، كها رضى الإخوان أن يكونوا نواباً طراطيراً؟ لا والله الذي لا إله إلا هو، لا أحسب الشيخ حازم نفسه يقبل بهذا أبداً لنفسه ولكم.

ويا شيخ حازم، وفقكم الله، ونحن ننتظر منك الريادة في كلّ ميدان، فقد عهدناك قوياً، صدوقاً، واعياً بخطط العدو، فلا تغفل عن هؤلاء، فهم بالمرصاد، عند كلّ منحنى ومنعطف، وسنن الله جارية، وهي لا تدلنا إلا على التدافع، لا التحاور والتهاكر.

إن الحرب قائمة ضروس، والثورة حية ضارية، لا ينهيها قرار المحكمة الإدارية، فلنخرج في ٢٠ أبريل، ثم لا نعود إلا بعد أن يسقط حكم العسكر. حينها، نحيا الحياة الكريمة مرة أخرى..



# حتى أنت يا شيخ سَعيد عبد العظيم ٠٠٠٠؟ ١٣-٢٠٠٢-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

أرسل إلى أحد الإخوة رابطاً لحديث للشيخ سعيد عبد العظيم، ما أن سمعته حتى ارتفع ضغط دمى إلى ما فوق المائتين، وأنا رجل أعاني من الضغط والسكر وغيره من أمراض من هم في مثل عمرى. فلم أجد بداً، لأستعيد توازني البدني الصحيّ، أن أُخرج السم الذي زَرعه في جسدى حديث هذا الرجل، الذي كنت، والله الذي لا إله إلا هو، استثنيه من جماعة الأدعياء من زملائه، وأقصد بالذات محمد عبد المقصود وياسر برهامي، حتى نزلت نازلة هذا التسجيل، فألجأتني إلى أن أخرج عن السياق الذي كنت أسير فيه لمقالات الغد وبعد الغد، عن مواقف العسكر والإخوان، وعمر بن سليان. /http://www.youtube.com فإن كان هذا الحديث مزورا عليه، فله منى كل إعتذار، وعليه أن ينكره علناً، وإلا ثبتت نسبته اليه.

والحديث في هذا التسجيل، يدور حول موقف هيئتهم الشرعية، وموقف علمائها النحارير(!)، من المرشحين الرئاسيين، ومدى الحكمة التي تتفجر من قراراتهم، والتي تليق بعلماء مخضر مين، يجب على من يخالفهم أن يستخفى بقوله، إذ أيّ شخص آخر في الأمة، عالماً كان أو غير عالم، أن يقول إذا قالوا، وهو لم يَردُ مواردهم في عبّ العلم من كصادره؟ وهل يوجد عالم حقاً خرج نطاق دائرتهم؟

هكذا تحدث الشيخ. ويا ليته ما تَحدّث، فقد زاد طِيتَهم بلّة. ولا أدرى كيف يصح هذا بعد أن خرج اسمه في قائمة المجلس الذي نصب نفسه مجلساً لشورى العلماء، ممن يؤيد الشيخ حازم أبو اسماعيل.

ولا أريد أن أقف عند اللهجة التي تحدث بها الرجل، وطريقة مخَارِجَ ألفاظه التي ذكرتني بطريقة ذلك الكواء الذي كنا نتعامل معه في صبانا بالعجوزة، إذ إن ذلك أمرٌ شكليّ، وإن كان الأفضل له أن يَضبِط هذه الطريقة التي تقلل من قيمة ما يقول، أيا كان ما يقول.

لكن الأمر المبكيّ هو ما يقوله الرجلُ في موضوع الترشيح الرئاسيّ، وشخصيات المرشحين، ومعايير إختيارهم. وها نحن نتناول أمرين أو ثلاثة مما تناول، إذ لم يمكننى مرضى من إكهال الشريط لنهايته، تكشف عن ظاهرة عجيبة مريبة لدى هؤلاء الرجال المنتسبين إلى التيار السلفي، وهي تتمثل في العداء الشديد للرجل حازم أبو اسهاعيل. ووالله لقد نسبتها إلى الحسد عند عبد المقصود، وللتعاون الأمني عند برهاميّ، لكن ما بال سعيد عبد العظيم؟ لا أدرى والله، ولكنها ظاهرة تستحق الدراسة، وإن كانت لا تزال محدودة بحدود عدد يُعد على أصابع اليد، لا يتجاوزها، إذ تعكس خفايا النفس البشرية في اسوأ أحوال هبوطها حين تدفع بخبثها إلى الخارج، ثم تُصوّره بصورة اللبن والعسل المصفى، النقى من الخبائث.

الرجل يتحدث أولاً عن أولئك النفر من كلبة العلم، الذين تجاوزوه وخرجوا عليه، وعلى النفر العجيب معه، ويوجههم أنه يجب عليهم الحدذر حين يخرجون على مثل هؤلاء الجهابذة، الذين تعلموا على أيديهم يوماً، وأن لا يجعلون الأمر أمر إسلام أو كفر، حين يتعلق بمرشح، يتمسح بالإسلام، ولو ظاهراً. وله في هذا القول حقٌ إذ لا ينبغي أن يكفر الناس بعضها البعض في مسائل مثل هذه، إلا إن صاحبتها قرائن، تدل على حب الكفر وكراهة الإسلام، مثل مواقف العديد من أهل الإعلام. أما أنه لا يصح إلا أن يخرجوا عليهم اعلى استحياء اكما قال، فإن في هذا الإدعاء غلوٌ في تقدير النفس وتعظيم الذات. فقد خرجت إمرأة على عمر في رأيه، علانية دون إستخفاء، فمن تظن في نفسك يا بن عبد العظيم إذن؟ ولماذا الإستخفاء والإستحياء من أمر يراه المرء صواباً، إن لم يتجاوز فيه الحد؟

ثم الأخرى، ماذا يقول فيمن خالفه من العلماء، أو ممن لم يجلس بين يديه، يغترف من علمه الفيّاض، يوماً؟ أهؤلاء كذلك يجب أن يقولوا رأيهم على إستحياء؟ وهم أكثر عدداً وأفضل علماً وأفهم واقعاً من هذه العصبة العجيبة المحدودة التي كانت تتخفى بدعوتها، وتعيش في صوامعها مدى ثلاثين عاماً؟ ماذا عن رأسهم ومقدمهم الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق؟ وماذا عن الفاضل وجدى غنيم؟ ماذا عن مصطفى العدوى؟ وحسن أبو الأشبال؟

ماذا عن أعضاء مجلس شورى علمائهم، الحويني ويعقوب وغيرهم؟ دع عنك مئات من غيرهم، ممن لهم قول في العلم، ممن وقفوا في صفّ الرجل؟

يقول الرجل، وعجباً ما يقول، أنه كانت من حكمته، وحكمة بقية قرنائه، أن استمعوا إلى أقوال الشائعات، فوجب أن يتريثوا، حتى لا يقال إنهم ناصروا باطلاً، فهم، أولا وأخيراً صفوة العلماء، وخيرة الدعاة! لكن، سبحان الله، حين بلغه ما قيل عن الحكم القضائي في حق خيرت الشاطر، بادر إلى المصدر، فهاتفه شخصياً فو لما قال له الشاطر أن هذا أكر غير صحيح، سلم واستمع. ما أبشع هذا الكلام من رجل يقول قال الله ورسوله. أتكيل بمكيالين يا رجل؟ لماذا لم ترجع إلى المصدر، وتهاتف حازماً، فتصدقه إن جزم لك بكذب إدعاء القوم الكافرين؟ ثم يقول البعض أنني أقسو في حديثي على أمثال من يقوم بهذا المنطق المعوج! ألا إذا الهوى لقاتل لصاحبه.

ثم، يقول أنّ الهئية الشرعية قابلت المرشحين الإسلاميين، العوا، وابو الفتوح وحازم أبو اسهاعيل، فوجدت أن لهم وعليهم، كبشر من البشر، لكن حين قابلت الشاطر، بهرتها شخصيته، بهرتهم بها جعل أعينهم لا ترى له عيباً، ولا في منهجه ثغرة، كها بهر سحر سحرة فرعون أبصار الناس. سبحان الله العظيم، أنسيت يا عبد العظيم، أنّ الرجل هو مرشح الإخوان؟ أنسيت ما هو منهج الإخوان؟ ألا تعرف موقفهم من كافة القضايا الشرعية، بدءاً بالتوافقية، والمواطنة، والحداثة، والديموقراطية التي كنت أنت تكفر القائل بها؟ ألم يقابل الوفد الأمريكيّ مباشرة بعد ترشحه ليطمئن أسياده واسياد الإخوان أن لا تفزعوا فنحن معكم. أيخيل اليكم كلام الشاطر، حتى تنسوا ثوابتكم وتتغافلوا عن مبادئكم؟ أوعدكم بالإستثار وبإغداق المال على مصر وعليكم، فسال لها لعابهم؟ كيف نفهم هذا الموقف يا رجل؟ لقد سمعنا، نحن العوام من الناس الشاطر يتحدث مرة ومرات، فوالله لم نجد فيه ما يشد النظر أو يأسر القلب، بل وجدنا فيه محاورة الإخوان، وتدليسهم، خلافاً لما رأيناه من صدق لهجة الشيخ حازم ومسه لشغاف قلوب الناس. ألا أسهل ما تنبهروا يا أصحاب من صدق لهجة الشيخ حازم ومسه لشغاف قلوب الناس. ألا أسهل ما تنبهروا يا أصحاب الذقون واللحي، في عصرنا هذا؟ ولم لا، وقد كنت على شفا دعم باسم خفاجي، لو لا مكننا

الله من إظهار خطيئته، غفر الله له، وعفا عنه، فلم يعد بيننا وبينه إحنة بعد أن ابعدناه عن هذا المنصب الشريف، وإن كنا لا نزال مصمّمين على نَشر بقية المُستندات الخاصة بمُحاكمته في الأسبوع القابل فور تسلمها.

يا شيخ عبد العظيم، راجع نفسك، واستمع إلى ما ملأت به هذا الشريط، من كلام لا يساوى ثمن الشريط نفسه، يشهد الله. فوالله قد نزلت منزلتك في عينى درجات بعد أن رأيت منك هذا الإنحراف في المنطق وتمييز في المواقف، دون مراعاة لقواعد علم أو مبادئ شرع.



# «العليا للرئاسة» تقرر تأجيل الفصل في المستبعدين من الترشح لأجل غير مسمى ١٠١٢-٠٤-٢٠١٢

وأوضحت المصادر أن اللجنة لم تستقر حتى الآن على موعد محدد لإعلان قرارات . الاستبعاد أو موعد التظلم من تلك القرارات.

http://www.dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=14042012&id=-43273b96-bc03-4391-84c5-b70d65b085a4

## نداء إلى الشيخ حازم أبو اسماعيل

يا شيخ حازم: لن يتركوك تترشح ولو جئتهم بآلاف الأحكام القضائية

يا شيخ حازم: بجاتو وفاروق سلطان هم عملاء العسكر وكلابهم، فلن يخونوا أسيادهم لأجلك

يا شيخ حازم: الأمر أصبح واضحا صريحاً لا يحتاج إلى مماطلة ومداولة

إما أن تكون قائداً لثورة جديدة، تقتدى فيها بها فعل الشباب العلمانيّ في ٢٥ يناير

حين خرج دون حسابات كثيرة، لا يلوى على شئ إلا الخروج

وساعتها، يجب أن تعلم أن الحرية لها ثمن دامٍ غالٍ، فلا تهتز ولا تتراجع أمام التضحيات

فوالله هناك من الشباب من يتوق اليها، لكن لا يجد له قائدا وراية

وإما أن تلزم بيتك، وتنتظر حكم بجاتو عليك، يتلاعبون بك وبأنصارك، كل يوم وكل ليلة، حتى يصر عوك بالقاضية وأنت منتظر حكم القضاء!

يا شيخ حازم: أمل الأمة فيك كبير. ولا ابالغ حين أقول أنك أنت ما بقى لها الآن، بعد عون الله وولايته

بعد أن تنكرت مشايخ أدعياء السلفية لك، وتماكرت جماعة الإخوان بك

لكن جموع الشعب معك ومن ورائك

فإما أنك على قدر هذا الدور القيادي

أو فليرحم الله هذه الأمة، فستمر بالمسلمين أشد الأيام سواداً وحلكة ، قتلاً وإعتقالاً وتعذيباً

وسيموت من يموت، في السجون بدلا من التحرير

يا شيخ حازم: القول قولك اليوم - فإما الحياة وإما الردى



# ماذا أقول بعد .. وقد قلنا ما يُحرَّك جبالاً صُماً! ٢٠١٢-٠٤-٢

#### لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ماذا أقول بعد... فوالله لم أعد استطيع أن القى بالقلم، الذي بات لي كالسلاح في يد الجندي، يطلقه بلا توقف، وقد أطبق عليه الأعداء من كل ناحية، وإن كنت أعلم أن أثره ليس كأثر الوقوف في الميدانِ ولو ساعة، ولكنه جهد المقل.

ماذا أقول، وقد تحدثنا منذ ٨ فبراير ٢٠١١، من قبل أن يُخلع المَخلوع، بالتحذير من مجلس العسكر، الذي خَدَع الشعب كله، إلا نفر منه، ساروا على منهجية سُنة رسولنا صلى الله عليه وسلم، وقرؤوا الواقع قراءة رشيدة واعية، تنظُر إلى الماضى بعين العبرة، وإلى الحاضر بعين الفحص والدّربة.

لا والله لا أجد عُذراً لمن وقف إلى جانب المَجلس العَسكري يوماً، تحت أيَّ عُذر أو تَعِلّة أو نظرٍ، حتى ولو عادوا للحق. فإنّ أمر هؤلاء ينبئ أنه يمكن أن يكون لهم خطأ أو أخطاء قادمة، فالعِبرة بالمَنهجية لا بالقرار الوقتيّ، وكثير من هؤلاء قد فاتهم إدراك المنهج بشموليته بها يحيط بجوانب عقله ومناحي نظره كاملة.

لقد فَعَلَتْ ما يسمى بالتيارات الإسلامية آثاماً وأخطاءً لن ينساها لهم التاريخ، ولن ينساها لهم المسلمون في عصرنا، جيلنا ومن بعده.

لقد أجرم الإخوان لمّا سلّموا كرامتهم وثورة شعبهم مقابل كراسى البرلمان، ومجلس الشورى، بعد أن ثُبُت عدم جدواهما، في أي مجال. ولو جادل مجادل أنهم كانوا يحسنون الظن بالعسكر، والتزامهم بصفقة كامب سليهان، إذ هذا عُذرٌ أقبح من ذنب.

لقد أجرم بعض مَشايخ السلفية، حين سبّحوا بحمد المجلس العسكريّ يوماً، وأجهضوا الغليان الثوريّ الشبابيّ، ولا يزالون يسيرون على نفس النهج، عمالة وحسداً وغباءً، عدا حبّ الدنيا وكراهة الموت التي هي مدْعاة الجُبن ومصالحة أهل الباطل.

لكننا اليوم، في مواجهة صريحة واضحة مع قوى الشر والكفر. لم يعد للعمالة بيننا مكان، وعلى العميل أن ينهزم ويخسأ. وعلى القوى المسلمة المخلصة أن تصحو لما يكاد لها منذ ٢٠١٥ يناير ٢٠١١.

على القوى الإسلامية يجب أن تلتف حول قيادة ميدانية واحدة، لا أرى غير أبو إسهاعيل اليوم يمكن أن تلتف حوله الجهاهير. فإن لم يقم بها الشيخ، وأدعو الله أن يكون لها، فلابد من أن تتكون هيئة ميدانية، من شباب الثورة المخلصين، تكون كهيئة قيادة تصدر التوجيهات لأبناء الشعب.

هذه الحرائق التي بدأ العسكر وأعوانهم من الفلول، إيقادها في أنحاء مصر، لا تعنى إلا أنّ العَسكر قد بدأ شنّ الحرب على الشعب بالفعل. ولا نعرف أين سينتهى بهم الأمر؟ إلى حَرق القاهرة مرة أخرى؟ لا أستبعد هذا. ولكن السؤال اليوم، هل يمكن أن يكون في هذا الإرهاب العسكريّ مخُذّلاً للثورة؟ هل سيتمكن هؤلاء الأنجاس المناكيد – على حد تعبير المتنبى – من إيقاف الثورة الثانية، بمثل هذه الوسائل التي تتبعها الأنظمة العسكرية في العالم كله؟

الكرامة هي روح البشر. الحرية هي هواء البشر. العدل هو بناء البشر. وهى كلها لن تتحقق لمصر ولشعبها المسلم إلا بالقضاء على حكم العسكر وإزاحتهم من مكان السيادة، بأي صورة من الصور، وبأي طريقة من الطرق، وبأي كمّ من التضحياتن وكلها رخيصة في سبيل الله والحق والشرع. فالموتُ آت لا ريب فيه «كل نفس ذائقة الموت»

من لم يمتْ بالسّيف مات بغيره تَعدّدت الأسبابُ والموتُ واحد

فإلى الميدان، بل إلى ميادين مصر كلها في كل مكانٍ

لا تتردّدوا ولا تتفرّقوا ولا تنتظروا فلم يَعد هناك ما ترجونَه من التأخير إلا الخسارة

### روح الثورات .. بين البعث والإغتيال ١٦-٠٤-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت في مقال لي من قبل، أنّ العسكر لن يسمحوا بترشيح أبو اسماعيل، مهما كلّف الأمر. وهذا الذي نراه على أرض الواقع هو مصداق ذلك. وقد أرجعت ذلك إلى سنن الله في عباده، سنة التدافع، وهي أن الشرّ لا يدفعه إلا القوة المعلقة بالحق، لا بغيرها، وأنّ الوسائل الخانعة القانونية والديموقراطية، لا تبلغ بالحق طريقاً، ولا تقطع به وادياً.

الأمر اليوم أصبح من الظهور والجلاء بحيث لا يحتمل جدلاً أو تحاور. سنن الله سبحانه لا يمكن تخطيها، بأي حال من الأحوال، وكفانا خداعاً للنفس، وكفانا ثقة في عقول البشر، وانحرافاً عن سنن الله. الثورة هي الطريق الأوحد لإقتناص الحقوق من غاصبيها، ليست الصناديق، ولا الأحزاب ولا البرلمانات، ولا المحاكم. تقديم الشكاوى، يصلح لإمرأة ظلمها زوجها أو تعدى عليها بالضرب، أما مظلمة أمة فليس لها إلا الثورة والخروج.

هذا الذي نشاهده من كثير من القوى الإسلامية المخلصة، من محاولة منهجة الثورة، وبرمجتها، وإخراجها في مواعيد ثابتة محددة، يعنى أن جذوة الثورة الحقيقية لا تزال لم يوقد عليها بعد! والثورة بطبيعتها تلقائية، عفوية، لا تحسب حساباً لما قد يعيقها أو يقف في طريقها. المؤامرة، وإن كانت تآمراً للخير، هي التي تحسب حسابات وتضع جداول لخروجها. أما الثورات، فهي أمر آخر بالكلية.

الثائر، كالغاضب أشد الغضب، يخرج ليقول كلمته مهم كانت العواقب، فإنّ الحسابات تعنى فكراً رائقاً هادئاً، والثورة تعنى فكراً هادراً غاضباً، وهما لا ولن يلتقيا.

إن ما لاحظته في بعض المداخلات، هو الدعوة إلى الهدوء، وإلى التريث، وإلى التفكير، وإلى حساب العواقب، وتقدير قوى العدو. وكلها أمور جيدة مطلوبة، لكنها ليست ثورية، مع الأسف. نحن نخلط بين الحالة الثورية التي لا يعنيها إلا هدم الظلم الذي يحيط بها،

بالقوة، حتى ولو القوة السلمية والإعتصام، وبين الحالة الإحتجاجية التي ترتب وتكيد وترسم الخطط. الثورة هي وسيلة الشعب المقهور، والتآمر هو وسيلة العادى الظالم، وهو ما مارسه العسكر على مدى السنة الماضية بمهارة فائقة.

الهدوء والتريث، والتفكير، هي محُبطاتٌ للثورة، ولا أشك أن بعضاً ممن يروّجونها هم من حسنى النية وصحيحي التوجّه. لكن، لا أشك أنّ منهم مندسون يعلمون تماما تأثير هذه الأفكار، على إخماد مشاعر التلقائية العفوية، التي هي روح الثورة وطبيعتها التي لا تنفك عنها.

الثورة، من طبيعتها، أنها ككرة الثلج، تبدأ صغيرة في أول انحدارها، ثم تكبر وتجمع حولها شيئاً فشيئاً ما يجعلها كرة عملاقة تطيح بها يقف في طريقها، دون سابق إعداد أو ترتيب. ومن أراد أن يسلب من الثورة طبيعتها ويخرجها عن عفويتها، فقد خرج بها عن صفتها، وانحرف بها عن طريقها وسننها.

ولا أظن أتنا نسينا كيف تولدت ثورة ٢٥ يناير، فأحداثها ليست ببعيدة عنا هذا البُعد، بعد. مجموعة من الشباب المتحمس، لم يأبه بعدد ولا بعدة، خرج إلى الشارع، لا يريد العودة ولا يفكر في إنهاء تظاهره الساعة السادسة. فكان ما كان مما نعرفه جميعا. لكن هذه المليونيات الجُمَعية (يوم الجمعة)، التي تبدأ التاسعة وتنتهى في السادسة، كأنها يوم عمل عادى، لا ثورة كاسحة. هذا تكتيك احتجاجات لا ثورات. وقد كانت من خطط الإخوان، لكبح جماح الثورة، وتحويلها من الحالة الثورية المتحركة المتدفقة المستمرة، إلى الحالة الإحتجاجية المؤقتة المحكومة.

الثورة التي تغير أوضاع الأمم ليست إحتجاجاً يخرج له الناس بحسابات وتوقيتات. الثورة عفوية تلقائية آنية. الثورة مثلها كمثل القدر، من تحته جمرات ساخنة ملتهبة، يظلّ يغلى بها فيه طالما الجمرات متقدات، وطالما القدر قائم عليها لا يبرح. فإن تركتنا الجمرات، وصرنا إلى التباحث في درجة حرارتها، وطبيعة المادة المغلية في القدر، وهل إن فارت ستسكب أم لا، وأرجأنا وضع القدر عليها، لن يغلى القدر بها فيه، إلا في تصورنا وعقولنا، لا في الواقع المعاش.

لذلك، أحسست بإحباط شديد حين قرر الشيخ حازم أن يمنع أتباعه من الخروج يوم السبت، إنتظاراً لقرار لجنة العملاء مرة أخرى. وكأنّ هناك أمل أن يراجعوا أنفسهم، كما أصابني الإحباط من خبر تكوين حزب جديد هو حزب الأمة المصرية. إذ لا أرى في هذه القرارات، إلا روح الإحتجاج، ومقارعة الظلم بقوانينه، وهو ما ولن يجدى، ولو حاولناه عشرة عقود قادمة.

أظن أنه يجب أن يعلم الناس أنّ أمر الثورة، وأمر الأمة، وأمر مصر، أكبر كثيراً من أمر ترشيح الشيخ حازم، والذي اعتبرناه جميعا، مثال ورمز لهذه الأمة التي تبغي أن تتفيئ الحياة في ظل دينها وقرآنها. لكن اليوم، إختلف الأمر، وصارت القضية قضية الأمة كلها، التي زُوّرت إرادتها، وتحدى الطواغيت رغبتها، علانية وعلى المكشوف، بكل بجاحة وخسة، كأنهم يقولون «أعلى ما في خيلكم اركبوه».

أظن أن تكتيك الإنتظار والهدوء والتروى، الذي غالباً ما يروج له مشايخ أدعياء السلفية المأجورين من أمن الدولة لهذا الغرض، هو ما سيقتل هذه الأمة، وينهى مشوار سعيها إلى الحرية الحقيقية، لا حرية الطنطاوى وعنان، وعمر سليان.



## حزب الأمة المصرية ٥٠ ما الجديد؟ ٢٠١٢-٠٤-٢٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

جاءني الآن خبر إنشاء حزب دعا اليه الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، ونصره https://www.facebook.com/ على قناة الحكمة /AlOmmahParty?ref=nf، ويحمل دعوة الشيخ حازم صلاح أبو اسماعيل.

ووالله ما أدرى ما الذي يمكن أن يدركه هذا الحزب، مما لم يدركه حزب النور، أو حزب الحرية والعدالة؟

والله لا أدرى إن كان هذا فيه إجهاضاً للحركة الميدانية، والخروج في مواجهة الطاغوت، بعد أن أسفر الطاغوت عن وجهه.

يا مشايخنا، لو جمعتم مليون عضو، في الهدف؟ هل تتوقعون أن تحصلوا على أغلبية برلمانية أكبر مما حصل عليه حزبي الإخوان والسلفيين؟

يا مشايخنا، هل لا زلتم تعتقدون في صحة هذه الطرق لإدراك أيّ تغيير في مصر، عن طريق البرلمانات والأحزاب، بعد أن أصابتكم سمومها أكثر من غيركم، في قضية ترشيح حازم أبو اسهاعيل؟

يا مشايخنا، ألا ترون أنّ تشتيت هذه الجهود سيصرف الأنظار عن الواجب العينيّ الآن، الذي يُلزمنا بالخروج في وجه الظلم والوقوف في الميادين وقفة رجلٍ واحدٍ لإنهاء حُكم العَسكر؟

يا مشايخنا، لا شكّ في حسن نيتكم، وصدق عقيدتكم، وصحة توجهكم، لكن أليس الأولى أنْ نعتبر بالدروس التي لا زلنا نعيش في توابعها؟ أين حزب الحرية والعدالة؟ أين حزب النور؟ أين البرلمان كله؟

لا والله يا مشايخ الخير، لن تصلح هذه الوسائل، بل هي، فيها أرى، تشتيت للجهود، وإضعاف لقوى المواجهة وإيهان للعزائم، وتقويضٌ لفرصة النصر الوحيدة الباقية على موائد المقاومة.

كيف يصلح أن ندعو، في وقتٍ واحد، بل وفي برنامج واحد، إلى النزول للميادين، والإعتصام حتى النصر، ثم ندعو في الوقت ذاته إلى إنشاء حزبٍ رسميّ يعمل في ظل القوانين، والحكم العسكريّ الذي ندعو إلى الخروج عليه آنياً؟ هذا خلفٌ وإخلافٌ ومخالفةٌ. هو خلفٌ في المنطق، وإخلاف لوعد الله ووعدنا بالخروج، ومخالفة لمنهج الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

كنت أرى، يا مشايخنا أن تركزوا جهد الشباب إلى الخروج والمقاومة، فإذا بكم تضيعون جهدهم، وتوجهونهم إلى ما فائدة فيه، شرعا وعقلاً.

يا مشايخنا، والله، قد أصابنا إحباطٌ من هذا الخبر، فلعلكم تراجعوا أنفسكم وتتريثوا في هذا الأمر، وكفانا تشتيت، وكفانا إغفال للدروس التي اقام الله بها علينا حجج ملزمة، وآيات بينة.



# نداءً إلى أتباع المشايخ وتابعي الجماعات ٢٠١٢-٠٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

الحمد لله الذي هو حقٌ، ودينه الحق، ورسالاته الحق، ومنهاجه الحق. فهو سبحانه لم يزل للحق ناصراً، ولكلمته مُعْلِيا ولأهله راعياً وولياً.

منذ شهور طويلة، ونحن نُهاجم بكل قسوة وعنف، موقف أولئك المَشايخ السّلفيين، وبالتحديد، ياسِر بُرهامي ومحمد عبد المقصود ومحمد حسان، وتوابعهم كيسرى حماد ونادر بكار. وقد لقينا بسبب هذا الهجوم من أمرنا نصباً.

لكن الأمر اليوم قد إختلف، فوجدنا مشايخ فضلاء، على قنواتٍ فضائية، وعلى الفيسبوك، ممن كانت ترعد أنوفهم بالأمس، لذكرى هؤلاء بها فيهم، يتهمونهم بنفس ما ذكرنا منذ شهور عديدة!

ما الخبريا مشايخ الخير؟ أيجب أن تصل الأمور إلى ذروتها، وأن تتحقق الخسارة على الأرض، وأن تأتي المصيبة وتولّى أمام أعيننا، حتى نراها ونتحسب لها، ونعرف مرتكبيها ونحذر منهم؟ أليس هناك منهج مُتبعٌ تَرجِعون اليه، يُعينكم على رؤية الخطر الداهم، وهو قادم، بدلا من أن نعرفوه وقد أطاح بكم وبأمل الأمة كلها، كها حدث في حرب هؤلاء المشايخ الأمنيين، في قصة حازم أبو اسهاعيل؟

ما الذي جهل القوى الإسلامية اليوم ، بمجموعها الذي هو الغالبية المطلقة بين الشباب، أضعف قوة، وأكثر تراجُعاً، وميلاً إلى الإستسلام، من قوى الشباب العِلمانيّ، أو الذي وصّفناه بالعلمانيّ، الذين خرجوا بالثورة أول مرة، ثم وقفوا ضد الثورة المضادة بقيادة العسكر، إلى يومنا هذا؟

لماذا، يا مشايخ الخير، إنقلبت قوتنا ضعفاً، وعزتنا ذلة، وعُلوّنا حِطّة، وصُراخنا صمتاً، كأننا نهتف بلا شفاة، ونضر ب بلا أكفّ؟

تعرفون لماذا؟ لأنّ هذا الشباب قد أسلم قياده لمن ليس للقيادة أهلاً. وقد علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين جاءه رجل يسأل عن الساعة . . . قال صلى الله عليه وسلم، حين جاءه رجل يسأل عن الساعة . . . قال صلى الله عليه وسلم . إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » البخاري. ولا تحسبن يا إخوة الخير أنّ هذا أمر متعلقٌ بنهاية الدنيا لا غير، بل هو مبدأ عامٌ، يقضى أنه حين يوسّد الأمر لغير أهله، سواءً قبل الساعة أو عندها، فإن الأمور تنقلب على عقبيها، ويصبح السيد عبداً والعبد سيداً، والظالم حاكما والمظلوم محكوما، الأقل قاهراً والغالب مقهوراً، والعسكر راكباً والشعب مركوباً. هذا ما يحدث حين يوسّد الناس أمرهم إلى ياسر برهاميّ ومحمد عبد المقصود، وهيئتهم الشرعية.

لقد أظهرت الأيام خيانة الإخوان، وهاهو شاطرهم يتراجعُ عن المواجهة، ويلتزم بتأييد مُرسيهم. وكأن تعيين مرسى رئيساً سيجعل له شوكة أكثر مما للكتاتنيّ، الذي لا شوكة له. فصراعهم مع العسكريّ صراع محبة ومُداولة، إذ يريدون أن يكونوا طراطير كلّ منصب، ويريد العسكريّ أن يحفظ لنفسه بمنصب الرئاسة، ليجعل فيه من ينصر دين الكفر، دون أن يُشوّش عليه، ولو بالقليل. والظاهر أنهم قد أبلغوه أنه سيعود إلى القائمة، وإنها كان الإستبعاد ذراً للرماد في العيون. والإخوان يعلمون أنهم لن يواجهوا أحداً، فهم أجبن من هذا، عَلِم الله. هؤلاء هُم من توسدوا أمرنا في مجالس التشريع – زعموا. وهو سبب هذا الهرج والتنكب والسقوط.

لقد وَسَد فريقٌ من الناس أمرهم إلى هؤلاء المشايخ الأدعياء، وإلى هذه القيادات الإخوانية الخائنة، وفرّقوا بين أبناء الدين الواحد، بزعم الولاء للشيخ، والولاء للجهاعة، ونسوا، وأنساهم مشايخهم، أنّ الولاء لله سبحانه وحده، وللحق وحده، لا لجهاعة ولا لشيخ، ولا لأحد.

لقد دقت ساعة ثورة الإسلام في مصر. ونحن نحتاجكم يا أتباع هؤلاء المشايخ. افتحوا أعينكم، انظروا حولكم، إعلموا أنّ الحق ليس حِكراً على جماعة، ولا وقفاً على شيخ، إنها الحق حقٌ لذاته، ولو أراد الله سبحانه أن نعرف الحق بالشيخ أو الجماعة، لما ترك فينا

كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل لترك لنا أئمة لا يصح عليهم الخطأ، ولكان الرافضة هم أهل السنة!

لقد مكر بكم هؤلاء المشايخ، يعلم الله سبحانه لأي غرضٍ خدعوكم، لكنهم مكروا بكم. ومكر بكم الإخوان، حين أوهموكم أنهم يعملون لصالح هذا الدين، ثم إذا شاطرهم يلتقي الوفد الأمريكيّ، أول من يلتقى بعد إعلان ترشحه للرئاسة،! لا حياء ولا كرامة لمهندس الخزى والخضوع.

آن الأوان أن تَنضّموا، يا شباب الإسلام، إلى هذه الثورة القادمة، بل أن تكونوا في أول صفوفها. فأنتم زهرة الشباب الواعي، فلا يغرنكم بالله هؤلاء الماكرين «وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ» الطر٠١.

ثم أتوجّه إلى هؤلاء العلماء الأفاضل، خاصة منهم من يخرج على قناة الحكمة، فيقول الحق، ويهدى إلى الصدق، ثم يحاول أن يحفظ علي هؤلاء الماكرين صورتهم، ويتملص من إدانتهم، أقول: نعلم أنكم محكومون بقواعد «إعلامية» قبل أن تكون «إسلامية»، لكن يا مشايخ الخير، يا شيخ جمال عبد الهادي، يا شيخ محمد عباس، يا شيخ أسامة عبد الوارث، يا مشايخ الخير كلهم، ليس والله هذا منهج الأنبياء، أن لا نُعرّف الناس بمن يأخذ بأيديهم بعيداً عن الحق، مجاملة، أو خوفاً، أو تمسّكاً بنصوص مُنزلة في غير مناطاتها. إن الحال اليوم لا يحتمل هذا التهزّز والتلكّع في كشف من هم في معسكر العسكر، ولو من أصحاب العهائم واللحي.

والله ما أبعدنا عن الثورة إلا هؤلاء، وأنتم، يا مشايخ الخير، تعلمون ذلك كها نعلمه، فلا تترددوا في هذه المرحلة من أن يكون الحق لديكم أحب من مجاملة الشيخ فلان أو علان. إكشفوهم وإفضحوهم، فإن عادوا إلى الحق، فبها ونعمت، وهم إخواننا، وإن أصروا على الوقوف في صف العسكر، وفي التثبيط والتخاذل، فلا أخوة ولا كرامة، ودين الله أحب الينا وإليكم من هؤلاء جميعا، ولو رُكِمُوا بعضهم على بعض.

# إيضاحً واجبُّ في منهج الثورة والدعوة! ١٨-٢٠٠٢-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

السمة الرئيسية التي تغلب على الساحة المصرية السياسية اليوم، وعلى الشقّ الإسلاميّ منها بالذات، هي إختلاط الآراء وتبلبل الأفكار، وتشتت الإتجاهات وتعدّدها، حتى بين أبناء الإتجاه الواحد، وكأنّ الإنفلات الأمنيّ الذي يَضرب الشارع المصري اليوم، قد صاحبه إنفلات فكريّ أشد خطورة وأعمق اثراً بكثير من الناحية الإجتماعية والسياسية. وهذا ما نراه طبيعيّ لا غرابة فيه، في ضوء ما نكر به في مِصرنا من غليانٌ في الأرض وفي العقول.

وقد لاحظتُ من حديثى مع عدد من الإخوة الدعاة، ومن استهاعي إلى كثيرٍ منهم على قنواتٍ فضائيةٍ، أو على اليوتيوب، بارك الله فيهم جميعاً، أنّ هناك اضطراب في فهم القضية التي نزعم، نحن أبناء التيار السُنيّ السّلفيّ الصحيح، أنها الطريق إلى الخروج من هذه الورطة التاريخية التي وجدنا أنفسنا فيها، بعد أن هيأ الله لنا فرصة منذ خمسة عشر شهراً، أفلتتها قوى العهالة والغفلة من بين أيدي المسلمين، بصفقات وتنازلاتٍ وتخاذلات، أشبعناها شرحاً وتوضيحاً من قبل، فلا داعي لإعادة الحديث عنها.

ما أريد أن أثبته هنا، في مقالي هذا، ليكون شاهداً على ما أراه، وحجة عليّ بين يدي الله، وما سبق أن رددته مراراً، وكررته تكراراً، هو الآتي:

- \* أنّ للتغيير سنن كونية إلهية لا تتبدل، لا يجوز أن نحاول منازعتها أو الإلتفاف حولها، فإن في هذا ما فيه من غبش في العقيدة وقِصَر فهم في الواقع.
- \* أنّ هذه السنن تأبى أن يكون هناك تغييرٌ في نظام إجتماعيّ خارجٍ عن شرع الله تطبيقاً، إلى نظام إسلاميّ صافٍ صحيح، من خلال منظومة النظام الطاغوتي، دستوراً ومجالساً وأحزاباً، كلها نشأت بقوانينه وتحت ظلّ تشريعاته. يأبى هذا العقلُ والشرعُ، ولا يتبناه إلى خَبِلُ العقل أو مُنحِرفُ البصيرة.

\* أن الثورة الشعبية، والخروج إلى الشارع والميادين، ضد قوى الطاغوت العسكري، هي الطريقة الوحيدة للتغيير حسب السنن الإلهية، كها رأينا في ٢٥ يناير، وفي تجارب أمم عديدة، نشترك معها في الخضوع للسنن الكونية التي لا تُفرق بين مسلم وكافر في مثل هذا الأمر.

- \* أنّ الإعتصام ومواصلة الثورة، حتى يقضى الله بيننا وبينهم بالحق، هو الطريق الوحيد لإتمام هذا التغيير، لا مثل هذه المليونيات الإخوانية المُبرمجة، كأنها حفلات «سينها»، من تسعة إلى اثنى عشرة!
- أنَّ عدم التزام السِّلم، والتعدى، واستهداف العنف، والترصد للقتل، أو التخريب، بأي صورة، ليس من هذه الوسائل الشرعية التي يجب أن يلتزم بها المعتصمون. بل الواجب هو الدفاع عن النفس، لا أكثر، دون التعدى. وهذا من منطلق أنَّ قوة العدو في شراسته وسلاحه، وقوتنا في كثافتنا وإصرارنا، لا العكس.
- \* أن أيّة وسائل يراها البعض «جِهادية»، كقتل أبرياء، أو التعدى على محلات وممتلكات، هي أمور خارجة عن المسار الشرعيّ، والعقليّ، وقد رأينا ما أدت اليه هذه الوسائل الموهمة، التي لا تنشأ إلا عن شبابية فجّة، أو منهجية منحرفة، في تجربة الجهاعة الإسلامية، التي بدأت منحرفة وانتهت منحرفة، مرة إلى أقصى اليمين، ومرة إلى أقصى اليسار، أعاذنا الله من مثل هذه الزلل.
- \* أن الدعاة إلى الحق، هم بين طرفين، أولهما غال في الخوف والحذر والتربص، لا يريد أن يفعل شيئاً إلا بحساب كحساب الملكين، لا يقدم خطوة إلا تراجع اثنتين، فهو يحجم في غير موضع إحجام. والطرف الآخر هو من يقدم في غير محل إقدام، فتراه لا يأبه لمؤشرات مؤكدة أو شبه مؤكدة، ولا يعى الخطر المحدق به، ويلقى بالكلام على عواهنه، لا يلقى له بالاً، قد يكون فيه هلاكه وهلاك من حوله. والمشكلة أنّ كلا الطرفين، يرى أنه على حق فيها يفعل، وأن الآخر على باطل فيها يفعل.

فالطرف الأول لن يكون له أثر في أي تغيير، إلا أقل القليل، وفيه إهدار لجهد ممكن، وإختزال لقوة كامنة، قد يصل إلى حد الإثم من فاعله. وقد تكون للمكوّنات ، في لاوعي هؤلاء، أثر حاسمٌ في تكوين مثل هذه التوجهات، بها في أصل تركيبتها من خوف وتهيب، أو قد تكون للتجربة الشخصية، بالسجن أو الإعتقال، أثر فيه أيضاً. وغالباً ما تجد هؤلاء هم من يتصورون أنّ أجهزة الأمن على إطلاعٌ بكل تفصيلة، وأنها تحصى علينا كلّ كبيرة وصغيرة، وهذا، كها لا يخفى، لا يكون إلا لله عز وجلّ، وفيه ما فيه من المبالغة والتهويل، وإن كان أصحابه يعتقدون أنه حيطة وحذر مطلوبان شرعاً!

- والطرف الثاني، لن يكون له أثرٌ مجُدٍ في التغيير، إن لم يكن أثره عكسياً تدميرياً، إذ هو كمن يدفع بنفسه إلى الإستئصال، ومن يلقى بيده إلى الهلاك، وهو يرى المصائد مقامة من حوله، والعجب أنهم يبررونها شرعاً ويستدلون من السيرة بها لا يدل على ما يريدون، بل يتخذون وسيلة حذف وإقصاء أدلة بعينها لصالح أدلة أخرى. وهؤلاء يعتقدون أن العدو كأنه لا وجود له، ولا أثر، ويُبالغون في تركِ الأخذ بالسبب بالكليّة، وهو ما يخالف منهج السنة والجهاعة، ويقتب بهم، وياللعجب، من مناهج الصوفية التواكلية، دون أن يشعروا بذلك.
- \* أن الثورة تقتضى قوة القلب، وصلابة الإرادة، والبسالة والتضحية، ولا تقوم، معنى ولا مبنى، مع فلسفة الخوف والرّعب والتربّص، ولا تستقيم مع خوار الشخصية، وإدعاءات الإحتياط الشلليّ. لكن، هذا الإقدام وهذه البسالة والقوة، يجب أن تكون محكومة بالتعقل، ووزن الأمور، والوسطية الفاعلة، لا الوسطية القاتلة. وقليل من الناس من يَمُن الله عليه بمثل هذا التوازن في حساب الأمور الواقعة والمناطات الحاضرة، وكم من طاقاتٍ أُهدرت، سيراً في أحد الطرفين.

وأمر حديثنا هذا، في مقالنا هذا، يطول شرحه، ويتعدى أثره، ولا يمكن إحتواءه في هذه السّطور القليلة، وإنها أردتُ أن أثبت موقفاً، حتى لا يتأوّل علينا متأولٌ ما لا نقصد، أو أن ينسُبنا أحد إلى من لا ننتسب اليه.

ولا نزال ندعو أبناء الإسلام في هذه الأمة المصرية المُسلمة، أن يخرجوا بصدورِهم، اليوم، اليوم، أو غدا، أو بعد غدٍ، لا يتوانوا ولا يتراجعوا، وهم معتصمون بحبل الله، وبحبلِ أهل السّنة من أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم، غير هيابين ولا ناكصين، حتى يفتح الله بيننا وبين هؤلاء الفجرة بالحق، إنه ولى ذلك والقادرُ عليه.



## يا أبناء أمتى .. ١٩-٢٠١٢-٢٠١٢

جاءت اللحظات الفارقة، فلا تفلتوها أمسكوا بتلابيبها .. تمسكوا بأطرافها خذوا بخناقها .. اربطوا على نواصيها لحظات لن تعود وربّ الكعبة أهداها لكم ربكم، على كثرة ذنوبكم وقلة عملكم أتاحها لكم .. مرة أخرى .. من منه وفضله فأقبلوها منه .. فهو سبحانه لا تُردّ مكارمه

\*

هل لحياتكم معنى دون كرامة؟
هل لوجودكم معنى دون عزة؟
هل لكرامتكم وعزتكم معنى دون دين؟
لا والله، فالعزة والكرامة ليسا إلا في دين الله

-16

سلبونا الكرامة .. وأرضعونا الذلة سلبونا المال .. وأغرقونا في الفقر سلبونا المصحة .. وأسلمونا للمرض لم يعد لأولادنا أمل ولا هدف .. بله أحفادنا حاكمونا لغير الشرع .. وأشاعوا فينا الفاحشة

فعلوا بنا كلّ هذا، ثم يريدون اليوم أن يستمروا في مسلسل الكفر هل هذا ما تحرصون عليه؟ هل هذا ما تريدون أولادكم أن يشبوا فيه؟ مرة أخرى؟ ياللعار إذن ..

\*

التحرير أمامكم .. والعسكر وراءكم .. فأيم المفر؟

\*

اصدقوا الله يصدقكم .. وانصروه ينصركم

سيروا على سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم، تكونوا على حزضه يوم القيامة

فوالله لا طعم لحياة دون جهاد .. ولا معنى لحياة دون كرامة .. ولا فضل لبقاء إن لم تكن نجاة يوم القيامة

«يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن تَنصُرُوا ٱللهَّ يَنصُرْ كُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ» محمد ٧

# بين الرّاية الإسلامية .. والرّاية العُمِّيّة ٢١-٢٠٠٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

استبشرت خيراً بها وَرد في الأنباء، عن ذلك الحشدِ الذي تجمّعت طلائعه في ميدان التحرير، تظاهراً ثم إعتصاماً، يحضّ عليه عدد من الشيوخ الأفاضل. ذلك أنّ الثورة التي نرتقب بعون الله تعالى، لابد لها من أمرين، أولها وجود قيادة موحدة يقودها علماء صالحون. وثانيها، كشف الزيف الذي تدّعيه تلك المجالس التي تصبغ على نفسها «العلمية» أو «السلفية»، التي تزيف منهج السلف، وتزوّر أقوال الشرع، وتقود الناس إلى الهاوية.

أما عن الغرض الأول، فإن إجتماع مشايخ الخير، ممن بانت له مكائد الشيطان، وسطع أمام عينه بريق الحق، على رأيّ واحدٍ يتمثل في الحضّ على الخروج، وقيادة الشباب في الميدان، وللميدان، ضرورة لا غناء عنها. فإن القيادة لا بد منها لتوحّد الصفّ والتصرف، ولتوجيه الطاقات واستثمارها، وسدّ الخلل في التجمعات وضبط حركتها، وتأمين الإمدادات البشرية لملئ الفراغات التي قد يصيب القائمين على ثغورها تعب أو إرهاق أو إعتداء. كذلك هي الضمان الوحيد للإستمرار على الطريق وعدم النكوص أوالتراجع، أو العودة إلى البيوت، قبل يتحقق الهدف، كما حدث في «٢٥ يناير» الأولى، حين انفض السامر قبل أن ينضج الشواء!

والراية التى أحسب أن الصادقين يرفَعونها، هي راية الإسلام، لا غيره، والتي تجعل من تطبيق الشريعة الهدف الأول والأعلى في هذه المواجهة، التي فرضتها علينا قوى الظلام العسكرية. وهي راية إسلام، يجب أن يصطف تحتها كل من إدعى الإسلام، حتى ولو اختلطت عليه الأمور، أو انتمى لأيّ صف من صفوف الجهاعات التي والت على غير الله، وعادت على غير الله.

هنا يثبت الولاء، وهنا تصح العقيدة أو تبطل، وهنا يكون إيهاناً أو لا يكون، لا وسط ولا تردّد ولا مداهنة، ولا تخليط. الراية راية الإسلام، الصافي، السنيّ، الصحيح، النقيّ من شوائب الصّفقات، وتمحّكات الجبناء، وعهالة العملاء.

ولا يتقوّل أحد على أني أقول أنّ الذين رفعوا هذه الراية اليوم، أيّا كانوا، هم كالصحابة عدلاً وفهاً، ولا والله، ولا قريب منهم، فأولئك لا مثيل لهم ولا قريب، كما إنّ لهم أقوال قد تتباين وتختلف، وأفعالٌ قد لا تكون على أصح المناهج، ولكن نحن بصدد نازلة سَتُضرب فيها الأمة ودينها ضربة لا شفاء منها إلى أن يشاء الله. وقد رفع بعض هؤلاء لواءاً، وإن شابته شوائب مسايرة قديمة للحل القانونيّ، إلا أنها اليوم قد كَفَرَت به، وألقته جانباً، لصالح المواجهة، والمناضلة. وليس على الساحة من فعل ذلك إلا من عصم الله.

أما الثانية، فهى كَشْفُ من انضوى تحت راية لا يُعرف لها غاية، ولا يظهر لها سبيل. راية عُمِّية، كها وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم، من أمثال ياسر برهامي، ومحمد عبد المقصود. أيّ راية يقف تحتها هؤلاء؟ والله لا ندرى نحن، ولا هم. فتارة يكذّبون الشيخ حازم، وتارة يطالبونه بالتضحية من أجل الشعب، وهو ما يعنى تصديقه، وتارة يقفون في صفه، وتارة ضده، وتارة يَصفون الخروج والتظاهر بأنه حرام ممنوعُ واذكاء للفتنة، فإذا وجدوا أن ليس لهم أتباع على ذلك، نصحول بالخروج، دون «تعطيل طريق، أو إزحامه! أو رد الإعتداء أو تعطيل مرور...»، أيْ خروج دون خروج!!

أيّ راية إذن يرفعها هؤلاء؟ لقد ملأوا أسماع تلامذتهم بالحديث عن التوحيد، وعن الحكم بها أنزل الله، ثم إذا لاحت فرصة التنفيذ، وجاءت فسحة التطبيق، تخلفوا ونكَصوا، بل ثبّطوا ومَنعوا، بل حرّموا وجَرّموا! فها هو تأويل ذلك، يا أصحاب التزوير، وإختلاق المعاذير؟

الأمر كله لا يعدو أن الحديث في التوحيد النظريّ، داخل المساجد، مصحوباً، بفتاوى عدم الخروج على الحكام، ووجوب طاعة ولي الأمر، ولو كان بوش كها ذهب اليه متطر فوهم،

هو أسهل أمرٍ يمكنه بهم أن يستولوا به على قلوب العامة، إذ لا مفر من آيات الله البينات في قضية التحاكم للشرع، لكن تحبيشها بها ليس في مناطها، جعلها غير قابلة للتنفيذ، كالأرض الوقف، أو الزوجة المعلقة! ولمّا أن جاء وقت الحقّ، ظهر انهم إنها كانوا مستهزئين بكتاب الله، لا يريدون تطبيقه حقاً وصدقاً، وإنها قدموا بين يديه أمنهم الشخصيّ، وعلاقاتهم المريبة، والعائلية لدى بعضهم، مع الجهات الحاكمة وأمنها.

هذه الراية العُمِّية التي يقف تحتها هؤلاء، لا يصح أن يكون معهم تحتها مسلمٌ مخُلص لدينه، ولا محبٌ لأهله ووطنه. فإنها في حقيقة الأمر، راية العسكر، وراية نظام مبارك، وراية نصرة الفساد، من باب «الطغيان أهون من الفتنة». وما هذا الطغيان بطغيان، ولا تلك الفتنة بفتنة. النظام القائم نظام كفريٌّ - لا من يعيشون تحته - يحكم بين الناس بغير ما أنزل الله، إقتصادياً وإجتهاعياً وسياسياً وقضائياً، ويسلبهم بهذا حريتهم وكرامتهم وينهب ثرواتهم ومقدراتهم. وهذا أشد من مجرد الظلم الذي قد يأتي في ظل دولة الإسلام، من قبل حاكم ظالم طاغ، دون أن يجرد الدولة من صفتها الإسلامية وهويتها الشرعية.

لقد أثبت هؤلاء أنّ ولاءهم ليس لدينهم، قدر ما هو لوليّ أمرهم ولأنفسهم. وها هي شهادة أحد أتباعهم، أحمد أمين الشالي، شاهد الإثبات في قضية مقتل سيد بلال، رحمه الله، يقطع بخيانة هؤلاء المشايخ، ياسر يرهامي وسعيد عبد العظيم، وغيرهم ممن أعانوا أمن الدولة على طَمس مَعالم الجريمة، وإقناع الناس أنّ عائلة بلال قبلت الدية، كذباً وزوراً، إنها هي رشوة إكراةٌ وليست بديّة.

وهاهم قد أعلنوا عدم إشتراكهم في هذا الحشد الإسلاميّ الوطنيّ، ولاغرو، ولاعجب، فهم أهل التخاذل والخوف. هم أبناء أمن الدولة وكلاب حراستها، يستخدمون دين الله ليبرروا لهؤلاء الكفرة ظلمهم. فانبذوهم والفظوهم، فأمامهم يوم يكونوا فيه «مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفَّدَتُهُمْ هَوَآءٌ».

هاتان هما الرايتان المرفوعتان اليوم. راية تدعو إلى تطبيق الشريعة، والتزام حكم الإسلام، والحياة الكريمة، وراية عمية لا تدعو لشرع ولا تَحضّ على خير، بل هي راية تشيط وتخذيل وانضواء تحت حكم الذل والقهر والكفر، بإدعاءات أقل ما توصف بها البطلان والخيبة.

فهلم إلى راية الشرع يا أبناء الإسلام، وانفضوا عنكم تراب الخزي الذي شوهتكم به علماء السوء والخيبة. اسمعوا لضائركم، وثقوا في فتوى قلوبكم، فإن الفطرة هادية، ما انتكست بإستمراء الضلال، وتزيين الباطل.



### من أرض الكنانة ٢٤-٢٤-٢٠١٢

الإخوة والأخوات، القراء الأحباء

أود أن أبدأ بالإعتذار عن تغيبي عن موقعنا في الأيام الثلاثة الماضية، وهو ما لم أتعوده، على مدار الخمسة عشر شهراً الماضية، وبالتحديد منذ إندلاع إنتفاضتنا الشعبية في ٢٥ يناير ١٠ ٢٠ لكن السبب في هذا التخلف الطارئ، ليس كسلاً ولا جفاءً، يعلم الله، لكنها ظروف السفر إلى أرض الكنانة الحبيبة، التي لم أطئ أرضها لسنين عدداً.

ولست بصدد الحديث عن ذلك الإحساس الطيب الحنون، الذي تغشاني، وأنا جالسٌ بسيارة أحد الإخوة الأحباء، نسير في شوارع القاهرة، كأنني لم أغب عنها إلا لماماً.

وفي هذه الأيام الثلاث السابقة، قابلت إخوة كُثُر، أفاضل، علماء، ودعاة، وشباب، شرفت بلقائهم، سعدت برؤيتهم، منهم من عرفت منذ أربعين عاماً، كالشيخ محمود عفيفي، ومنهم من كانت هي المرة الأولى التي ألاقيهم وجها لوجه، كأخينا الدكتور الفاضل محمد عباس، والشيخ حسن ابو الأشبال والشيخ محمد حجازي والإبن العزيز الشيخ داود خيرت وغيرهم.

وليس المقصود هنا هو أن أدون الأحداث التي تجرى على الساحة كما رأيتها، أو أن أعلق عليها، فإني سأرجأ هذا الأمر إلى ما بعد، ليتاح لي الإطلاع على مايجرى بصورة أوسع وأدق، لكننى أردت أن أكون مع قرائنا على إتصال تعودت عليه في الفترة الماضية، يشق على نفسى أن أنفصل عنه أياماً، مهما كان السبب. وقد عرفت أن شبكة يقين الإخبارية قد تفضلت بنشر بعض الأخبار عن زيارتنا الحالية، فلعل هذه اللقاءات تكون حلقة وصل بين وبين أحبائي القراء في الفترة الحالية التي تعج بها أيامي وليلالي بالمشاغل والحركة الدائبة أ

وساعود إلى قرائى الأحباء في أقرب فرصة في اليومين القادين إن شاء الله، نتبادل الحوار، فيها تعودنا من نظر وبحث وتحليل، لشخصيات ولمواقف ولأفعال وأفكار، تضيئ لنا طريق المستقبل إن شاء الله.

# «وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ» ٢٨-٢٠٠٤

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الشعليه وسلم

تعاقبت الأحداث في الأيام القليلة الماضية منذ مليونية الجمعة ٢١ ابريل، وبداية الإعتصام المفتوح في التحرير، الذي شاركت فيه بعضٌ من أنصار حازم أبو اسماعيل، وبعضٌ من تجمعاتٍ أخرى، سلفية تتراوح بين أطيافٍ مختلفة، بشكل سريع متلاحق.

وقد شاء لي المولى سبحانه أن أعاصر هذه الأحداث الأخيرة من أرض الكنانة، لا على بعد، مما جعل لها مزاجاً مختلفاً، ووقعاً متبايناً. رأيت كيف تصنع قراراتٍ، وتنقض قرارات. كيف تتحرك أراجيف بين الناس، لا يميز المرء فيها الصدق من الكذب. رأيت أموراً كثيرة لا محل لها في عجالتي هذه، بل لها مقال آخر في وقت آخر، إن أذن الرحمن لنا بفضله.

لكنى اليوم أود أن أدفع إخواني من المسلمين لنصرة أولئك الذين وقعوا، ولا يزالون، على أرض معركة مفتعلة، إختبأ فيها الجيش، مرة أخرى، وراء بلطيجة، يضربون الجهاهير عند كوبرى العباسية، وفي ميدان التحرير، فالرصاص والعصيّن مما أدى إلى مصرع ثمانية وإصابة أكثر من مائة وخمسين، إلى فجر اليوم الأحد. هلموا يا شباب إلى نصرة إخوانكم ضد هؤلاء البلطجية المأجورين. انصروا من استنصروكم، ولا تتركوهم في مواجهة الباطل الخسيس وحدهم، ردّوا العدوان عليهم، وعلينا، وعليكم، فإنه والله «لا نامت أعين الجبناء».



# أحداث وزارة الدفاع .. وإجرام العسكر ٢٠٠٠-٢٠٠٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

الأحداث التي تقع في محيط وزارة الدفاع اليوم تظهر إجرام العسكر في التعامل مع الإعتصامات السلمية، التي تطالب بالثورة الحقيقية وبتحقيق أهدافها، وبتطبيق شرع الله في الأرض.

المعتصمون هم مجموعة من المسلمين الذين رأوا أن الثورة قد وئدت، وأن خيانة الإخوان وأدعياء السلفية قد مهدت لهذه الخيانة العظمى التي تُقترف في حق مصر وشعبها المسلم. ليس لهؤلاء علاقة بحازم أبو اسهاعيل ولا بغيره. بل هم مجرد نواة الثورة الثانية إن شاء الله.

ويجبن الجيش أن يستخدم جنوده بزيهم العسكريّ، خوفاً من بطش الشعب بهم أجمعين، فيأتي ببلطجيته المأجورين، الذين كان يطلب الإستقرار للقضاء عليهم! ويمولهم بالمال والسلاح والبرشام المخدر، ليهاجموا المعتصمين ويضربوهم بالخرطوش الحيّ، وبالألي، وبالمولوتوف. بل وصل الأمر أنهم يتصيدون أي من الإخوة المسلمين، حتى خارج نطاق الإعتصام، فيذبحونهم، كما فعلوا بأخين كانا متوجهين للعمل في المترو! وبالطبع فإن خونة القيادات العسكرية يخشون أن يحدث تمرد بالجيش إن صدرت أوامر صريحة بقتل المعتصمين، فلجئوا إلى البلطجية الذين هم من قواتهم الإحتياطية أصلاً، للقيام بالدور النجس الخسيس.

وقد جاء عن شبكة رصد الإخبارية أن «المتظاهرون يعثرون على وجبات تابعة للقوات المسلحة ( دار المدرعات ) بحوذة البلطجية أثناء الإشتباكات بميدان العباسية فجر الأربعاء». وحتى كتابة هذه السطور فقد جاءت التقارير بمقتل ثمانية من المعتصمين، وثمانية من البلطجية، عدا مئاتٍ من الإصابات. وقد اشتركت قوى سياسية علمانية كحركة ٦ أبريل في الإعتصام والصدام، وقتل لهم سبعة أفراد حتى هذه اللحظة.

وبالطبع، فإن التعتيم الإعلاق الذي يصاحب هذه الأحداث لم يسبق له مثيل. إذ لا تتحدث عنه أي من الصحف الرسمية أو غير الرسمية، ولا تأتى قناة الجزيرة ولا غيرها بأية أخبار عنها، حتى يبقى الشعب في الظلام، بالداخل والخارج.

الأمر قد تعدى أي إحتمال، وجاوز كلّ الحدود. لقد أرادها الشعب سلمية، لا استسلامية. وقد امتنع الإخوة عن إستخدام أي سلاح ضد هذه القوات، حرصاً على أن لا يكون ذلك سببا للمزيد من سفك الدماء. لكن، الله سبحانه لا يطلب من الناس أن يتجاوزوا فطرة الدفاع المشروع على النفس، حين تتعرض للقتل دون سبب، إلا الإعتصام السلميّ الذي يُفترض أنها مشروعة بعد الثورة.

لا أدرى ما أقول في هؤلاء الخونة من أعضاء مجلس الشعب. يا كتاتني، أتقابل قادة العسكر القتلة لتتحدث معهم عن أزمة الدستور وأزمة الحكومة المفتعلة، التي هي من صناعتهم، وعن بقاء مجلسك الخبيث والحفاظ على كرسيك الوثير. والله إنى لأدعو الله عليك وعلى من هم معك، ليل نهار، لينتقم الله منك ومن خونة حركتك.

الواجب على المسلمين أن ينصروا هؤلاء المعتصمين المسالمين، المطالبين بتحقيق أهداف الثورة، سواءً منهم المسلمين أو العلمانيين من أيّ حركة أخرى. إذ الهدف هنا قد توحد في ضرورة إزالة سلطة العسكر التي أصبحت أنكى وأشد على الشعب من مبارك.

إن نصرة المظلوم واجب حقٌ على كلّ مسلم، بل وعلى كلّ حرّ ذى فطرة سليمة. وهاهم سادة قريش، في كفرهم، كانوا ينصرون المظلوم ويذودون عن الضعيف. ألا والله إن إصبع الرجل منهم، على كفرهم، تساوى رقاب مجلس العسكر كله، لا نصفه.

انصروهم بالمال والغذاء، وأعينوهم بأنفسكم وأموالكم، ولا تتركوهم نهبا لهؤلاء الكلاب المسعورة، فإن في ذلك شهامة ورجولة قبل أن يكون ديناً وإسلاماً.

### النداء الأخير .. لجمعة الزحف والتطهير ٢٠١٢-٥٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

دماء الشهداء، التي ما أريقت إلا لأن صاحبها يقول ربيّ الله، لن تذهب هدراً.

أرواح الشهداء من الأبرياء الذين ذبحهم العسكري، بأيدى بلطجيته، لن يقر لها قرار قبل أن ينال الجاني ما حكم الله تعالى به، القصاص منهم أجمعين.

نحن الباقون في الأرض، الذين لا تزال فينا أنفاس تتردد، ونبضات تتجدد، قد كتب الله علينا حقها بأن نأخذ بحق هؤلاء الأبرار.

والله ما هؤلاء القتلة، سفاكي الدماء، من العسكريّ إلا أشد كفراً ونفاقاً من بشار الأسد، والقذافي الهالك، لعنة الله عليهم أجمعين.

واجبنا اليوم معروف واضح محدد. هو الثورة الحقيقية التي لا تبقى ولا تّذر. تُطيح بهؤلاء القتلة، وتُزق منهم كل ممزق، ولا تراعي لهم حرمة ولا ذمة، فقد خرجوا من الإسلام ابتداءً، وأعلنوها حرباً عليه وعلى أبنائه. حرباً خسيسة غير متكافئة.

حملوا السلاح وحملنا الأرواح. حملوا الطغيان وحملنا الإيهان. حملوا الحقد والضغينة، وحملنا التصميم والعزيمة. فشتّان بيننا وبينهم «أَفَنَجْعَلُ «لُسْلِمِينَ كَ ٱللَّجْرِمِينَ» القلم ٥٠، لا والله لا يستويان. بل كلّ في وادٍ يوم يقوم الأشهاد. يوم يقوم المذبوحون فيسألوا فيم ذبحنا، ويقوم المقتولون فيسألوا فيم قتلنا؟ ألأجل امتيازاتكم وسرقاتكم وسيطرتكم أزهقتم أرواحنا؟ ألا لعنة الله على الكافرين.

اخرجوا يا مسلمي مصر كافة. لا أقول ملتحيها، ولا ملتزميها، ولا جماعاتها. بل أدعو كل مسلم أن يُحرّض من حوله، رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً، أنْ هذا نداء ربكم فلبّوه، وهذا موعد نصرة نبيكم فانصروه.

لقد بلغت بنا الفئة الكافرة الباغية الطاغية مداها، واتخذت نحورنا ورقابنا مرماها، وأرسلت علينا كلابها برصاصها وشظاها، لا لشئ إلا لأنهم يريدون قهرنا وإذلالنا وإهانتنا، دهراً آخر بعد دهور عبد الناصر والسادات ومبارك اللعين. يريدون أن يستمر مسلسل النزيف الذي قضوا به على شعب كامل دون أن تهتز لهم شعرة رأس أو يطرف لهم رمش عين.

ثم، لا تعوّلوا على مشايخ الإنهزام والخنوع. لا تستنصحوهم، لا تستفتوهم، لا تتبعوهم في قولٍ أو عمل، فقد سقطوا سقوط البعير الأجرب حين تخلوا عن الثورة لحساب الثروة، تخلوا عن الشهداء لحساب الأذلّاء. فدعوهم، فهم مسؤولون. قنعوا ببيانات هزيلة تدين الطرفين، المسلم والكافر، الظالم والمظلوم، خوفاً ورَهَباً أو جَهلاً وخَيبة.

ازحفوا يا أبناء مصريوم الجمعة، ولا تعودوا إلا ومعكم حريتكم، وعزّتكم وكرامتكم، وعقر تكم وكرامتكم، وقصاص شهدائكم، ورفعة بلدكم، واستقلال قراركم، لا تابعين ولا خانعين ولا منهزمين، فوالله الذي لا إله إلا هو ما من عزةٍ إلا بالإسلام، ولا من نصر إلا بيد الله سبحانه.

وليكن شعاركم

- \* القرآن حياتنا
- \* سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهاجنا
  - \* البلاغ سبيلنا
  - \* الحق والعدل هدفنا
    - د طارق عبد الحليم
      - د هاني السباعي
  - التيار السنيّ لإنقاذ مصر
  - «عدّتهم السلاح ، وعُدتنا العدد»

### إلى متى يا مصر ٠٠! ٢٠٠٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

حين وطأت قدماي أرض مصر، بعد غياب سنواتٍ عديدة، تمثل لي قول القائل

فألقت عصاها واستقربيّ النوي كما قرّ عينا بالإياب المسافرُ

لكن الفارق هو أنّ عينى لم تقرّ بها رأت في مصر، بأي حالٍ من الأحوال. فإينها وجهت عينيك هناك ترى ما لا يرضيك، بل ولا يرضى أحداً من البشر، ولا أقول لا يرضى ربنا، إذ هي بعيدة كلّ البعد عن هذا الهدف الأجلّ.

البلاد يظلها حالة عجيبة من الفوضى والعشوائية، التي انطبعت على تصرفات أبنائها بلا استثناء، المسلم منهم والمتأسلم. لا يكاد الناس فيها يلتزمون بها يقولون إلا لماماً، واستحياءً. تشعر في ضحكاتهم الهستيريا والحسرة، إذ لم تعد تصدر من القلب كها تعودنا في السبعينيات، زمن الشباب.

رأيت عالمين منفصلين، عالمُ الرحاب، وعالم بقية مصر. عالم الرحاب، نظيفٌ متناسقٌ متكاملٌ، تجد فيه ما يسرّ العين من ماء وخضرة، وفي تلك الفيلات الفاخرة والشقق الواسعة الماتعة. لكن ترى في هذا العالم غضب الله ومقته، متمثلاً في ذلك الشباب الضائع الذى يسير في الطرقات، في الأسواق، يبحث عن معصية يرتكبها، وتلك «الفتيات والسيدات!» اللاتي يُدخّن الشيشة بكل بجاحة واستهتار وعهر، وهن، كلهن، محجبات! أي والله محجبات. وأظن أن حجابهم لم يكن لحجب شعورهن، بل لحجب عقولهن، فهن مغيبات لا محجبات. ثم غير ذلك كثير مما هو مستورٌ في البيوتات.

ثم، تخرج خارج أسوار الرحاب، فترى كلّ ما يسئ إلى عينك، ويقض مضجع ضميرك. القذارة والتكسير والتراب، وأكوام الزبالة، وركام الخرسانات وبقايا البناء تسدّ عليك طريقك. ثم تلك المنشئات العجيبة التي يسمونها العشوائيات، يا الله، ما أذل الإنسان في تلك

البلد. والله لا يرضى بالعيش فيها إلا من فقد إنسانيته كاملة، وزيادة. ثم الشوارع ومطباتها، والله لا يرضى بالعيش فيها إلا من فقد إنسانيته كاملة، وزيادة. ثم روائح والزحام الذي يقتل الأعصاب، إذ تستغرق رحلة الدقائق ساعات والله بلا مبالغة. ثم روائح العادم، ثم غلاء الأسعار الفاحش .. ثم .. ثم ..

ولو رحت أعدّد ما في مصر اليوم من بؤسٍ وعذابٍ وبعدٍ عن الإنسانية ما انتهيت. لكن الأمر هو، كيف يصبر هؤلاء على ما هم فيه من بؤسِ ماديّ، وبعدٍ عن دين الله؟

إن السبب في هذا الوضع المزرى معروف، كشفته ثورة يناير، ألا وهو النظام الكافر الفاسق الظالم، الحاكم في مصر، الذي كان رأسه مبارك وعائلته، وكان، ولا يزال إلى اليوم، لسانه الإعلام الفاجر الكاذب، وعقله ويده الباطشة قادة الجيش، والداخلية، ثم بقية منظومة الفساد المتربعة على رأس كل مؤسسة وجامعة وبنك ومحافظة.

لكن ما وجدت من فضلٍ وتحابٍ في الله، وتوادٍ بين إخوة الدين، على هَنّات في ذلك، وما لقيت من ترحابٍ ممن أعرف، وممن عرفت لتوى، جعلنى أرى بصيص النور، متلصّصاً في تلك الظلمات، يدع محلاً لأملٍ وموضعاً لتفاؤل.

لقد كان هذا الأمل منعقداً بالله، ثم بإستمرار الحراك الثوريّ على أرض مصر، إلا أنّ تراجع القوى الثورية، سواءً الإسلامية أو الليبرالية الشبابية، تحت ضغط إجرام العسكر، بجنوده النظاميين، وجيوشه من البلطجية، كها رأينا في مذبحة العباسية، يمثل إنتكاسة وهزيمة لما قدّمه الشعب في ثورة يناير، يكاد يودى بها كلها إلى غياهب النسيان. وهو الأمر الذي، حين تتم خيوطه من قبل الخونة من قادة العسكر، سيكون وبالاً على الشعب المصريّ، وعلى قيادات الإسلاميين خاصة، وعلى صفوفهم الثانية والثالثة، التي تبنى لها الآن سجون جديدة تسعُ عشرات الآلاف من المعتقلين.

ولا يجدى نفعا هنا ما قلناه من قبل، وما قالته أصحاب العقول الواعية والضهائر المخلصة، عمن هم السبب وراء الأحداث. إذ العسكر لم يكونوا يقدرون على هذا العمل، أقصد وأد الثورة، إلا بحصان طروادة، الطابور الخامس، من خونة الإخوان،

على رأسهم الكتاتني، ومداهنة أدعياء السلفية، أولئاء الشيطان، وأعداء عباد الرحمن، وها هو ذا المدعو محمود حسان، شقيق الدعيّ الأكبر، لواء أمن دولة محمد حسان، الذي دعا الله للجيش حاسرا رأسه، يتمثل بالمرأة التي ضربها زروجها على أمّ رأسها، يقول أخاه الأشقى «أفدى الجيش بروحى»، زهقت روحك وأرواحهم في ليلة واحدة، يا خبيث، آمين!

وهؤلاء الأدعياء، هم صنيعة عصر الفساد، حقيقة لا مجازاً، فهم يدينون بالفضل لما هم فيه من غنى وثروة لعصر مبارك ونظامه، فقد سمح هذا النظام لهؤلاء أن يلعبوا دور العالم الفاهم النحرير، على قنواتهم الفضائية، فيعظ تارة، ويتحدث عن شرع الله تارة، ويُدجّن أتباعه بفكرة طاعة ولي الأمر تاراتاً فتكدست بين أيديهم أموال وثروات لا حصر لها، وأربع زوجات بقصورهن! فهم في الحقيقة أسوأ أنواع الفلول واخس طبقاتهم، إذ يتلبسون مسوح الدين زرواً وبهتاناً.

لا يجدى نفعاً هنا أن نكرر ما قلنا من قبل، على مدار عام ونصف العام، لأنه ليس في هؤلاء الخونة أمل، إذ انتكست فطرهم، وارتكست قلوبهم، وغابت عقولهم، ونامت ضائرهم، فعادوا ينتصرون لمن قالوا عنهم من قبل طغاة بغاة، وراحوا يفدون المجلسالعسكري بأرواحهم، وهم يسمعونهم بآدانهم التي ستشهد عليهم يوماً، يقولون إنهم لن يسمحوا إلا بقيام دولة ديموقراطية مدنية (لا إسلامية)، وأنهم لن يسمحوا بتطبيق الشريعة، ويصرون على الإحتفاظ بإمتيازاتهم من مال الشعب الذي نهبوه، ثم الوصاية عليه في كل أمرٍ من أموره! هؤلاء هم من يريد الدعيّ أن يفديهم بروحه النجسة الخسسة.

علينا إذن أن نتوجه إلى الله بالضراعة أولا، ألا يسلط علينا أنفسنا بذنوبنا، وألا يأخذنا بها فعل الكفار منا، ثم أن نبدأ مرحلة الإعداد والبناء، حتى لا تفوتنا اللحظة الحاسمة، فنواجهها دون استعداد، بل إنه يجب أن نأخذ زمام المبادرة، فنصنع الفرصة السانحة، لا أن نتظرها تفجؤنا كها تعودنا، فنعمل بردة فعل، لا فاعلين منشئين.

ولأجل مرحلة الإعداد والبناء هذه، فإننا نقوم بإعداد وثيقة عمل في المرحلة القادة، سنعرضها في اليام التالية إن شاء الله، فور الإنتهاء منها، لترسم لنا طريقاً نرى فيه مخرجاً، عملياً لا كلاميا نظرياً، يمكن أن يتحرك به الناس، ليتم لنا ما أردنا في بلادنا، من استقرار لشرع الله في أرضنا، وما يتبع ذلك من كرامة وحرية واستقلالية قرارٍ وعدلٍ ومساواة، وحسن عيشٍ في الدنيا، ورجاء نجاة في الآخرة.



### من قلب المعركة ٠٠ في مواجهة الطاغوت ٢٠١٢-٠٥-٠٦

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى اله عليه وسلم

ارتفع آذان العصر في خلفية المشهد. نقترب من مدخل ميدان العباسية، من تحت كوبرى آخات برى ونترجل من السيارة، في مكان قريب. عدد من الإخوة يسيرون تجاه ميدان العباسية بجانبنا، فرادى ومثاني. نصل إلى أمام وزارة العدل، ونتخطّاها قليلاً. الجو يبدو هادئاً، وعدد من المخبرين يقف أمام مباني الإدارة العسكرية، منتشرين يتلصّصون على الوافدين. الشارع مفتوح ولا أثر لعربات عسكرية.

فجأة، بلا مقدمات، بدأت سحائب دخان كثيف تظهر في السهاء. صرخات تتصاعد. هتافات تتعالى «أرجعوا للخلف فقد بدأ الضرب!» رجالٌ ونساءٌ يهرعون من قِبَلَ الداخل نحو الشارع، وهم يختنقون من الدخان. كثافة الدخان تتزايد، شعور بالإختناق يلتف بصدرى ويتصاعد إلى حلقى. تتوافد الدموع مسرعةً إلى عينيّ، وحريقٌ ينشب في وجهى. لا فائدة من تغطية الوجه أو العين، فالدخان يخترق كلّ مانع. هو نوع جديدٌ مطور غير ما استعلته قوى الطاغوت في محمد محمود. صمدنا قليلاً. ثم بدأن زخات الرصاص الحيّ تتوالى مخترقة صراخ الصارخين، ونداءات المنادين. فردية ومتتالية. الجموع تجرى من الداخل. شباب يحمل رشاشات مياه مملحة يرشونها على أوجههنا لدرأ الحرق. بدأنا في التحرك إلى الخلف. وإذا بالشارع الذي كان مفتوحاً من ورائنا قد سدّته علينا بكامل عرضه، مصفحات عسكرية، بلا مخرج منها. تهرع الجموع إلى شارع آخر جانبيّ، تحت أصوات الرصاص الحيّ، وسحائب الدخان الكثيف. تتعالى الصيحات أن «اركضوا فقد اصطف جنود الأمن المركزيّ في منتصف هذا الشارع إستعداداً لغلقه.

المصيدة تُحكَم قبضتها. كفار العسكر يريدون أن يوقعوا الناس في المصيدة ثم يقتلوهم بلا رحمة. نركض جميعاً بأسرع ما يمكننا نحو نهاية الشارع، ونرى قوات الأمن المركزيّ الإرهابيّ بدأت في الإنتظام. نتجاوزها ونقف في مفترق الطريق. يتجادل الإخوة فيها نفعل،

أينتظر الجمع الكرّ، أمْ يتجه إلى ميدان التحرير؟ نوارة نجم تجلس على جانب الرصيف بعد عملية الفرّ. يقرر الجمع ان يتجه لميدان التحرير، حيث الأوضاع هادئة. حيث يقبع الإخوان، في تظاهرتهم «الماتينيه»، «من ثلاثة لسته»! يخابرني أخ من الداخل أنّ العسكر قد فتحوا الرصاص الحيّ فأوقعوا عشراتٍ بين قتيل وجريح. وتنقض قوات الكفر على بعض الإخوة فتضربهم بلا رحمة لتسقط فكوكهم وتدقّ أسنانهم. يتصل بيّ أخ يهرَع بين الدمرداش وغَمرة حيث أحكمت قوات الكفر الحصار على المنطقة وراحت تضرب برصاص حيّ، حيث اختبأ في منزلٍ مجاور حتى هدأت أصوات الرصاص، ثم خرج في صحبة عائلة، ليخرج من المنطقة. أخبار تأتي من مستشفى الدمرداش أنّ من فيها من الجرحى محاصرون، وأنه يتعرضون للرصاص.

هكذا بدت ساحة العباسية، لشاهد العيان في ٤ مايو.

كلّ هذا يجرى، والشياة من أدعياء السلفية يجلسون في بيوتهم، يطلبهم إخوة سائلين أن يقولوا شيئاً أو يفعلوا شيئاً، فكان جواب بعضهم «هؤلاء مكفراتية يستاهلوا»، غيرهم يقول «وأنا مالي، هؤلاء سَبّوني من قبل»، وأمثلهم طريقة يقول «قد نصحناهم فلم ينتصحوا، أفيطلبون منا النصرة الآن لنموت معهم»! جبن وخساسة ونذالة، لم نر لها مثيلاً في تاريخ أمتنا. ولتفرض أنّ أخاك أخطأ في التقدير، أخطأ في التصور، أخطأ في إهانتك، أفيكون موقفك أن تتركه يُقتل؟ والله إن أبا جهل ليفضل أحد هؤلاء المتعممين مئات من المرات في ميزان الله سبحانه.

هذا، واللواء أمن دولة محمد حسان، يقف بين يدي ملك السعوديين، يقبل الأيادى، ويلعق الأقدام، ويمرغ كرامة شعب مصر في الوحل، يستجدى عودة سفيرهم إلى بلادنا! ألا ما أذلك وما أخسّك وما أحقرك من رجل! ويجلس المفتون في دينه، سعد الكتاتنيّ، خذله الله وأضله، بجوار ملك السعوديين، كأنه يرى نفسه في هذا المقام قد بلغ منتهى أمله في دنياه، فهو يقول كصاحب الجنة «ما أظن أن تبيد هذه أبدا»! تباً له من تعيس!

الأمر أكبر من أن نتعرض له في مقالٍ واحد، والجسد منهك، والفكر مشتت. لكنّ ما حدث، ويحدث اليوم، ينبئ عن مستقبلٍ مظلم، ستعود فيه قوى الظلم والقهر، تخسف بشعب مصر الأرض، وتهلك له حرثه ونسله. والمستفيد هم مشايخ السوء أولياء الكفر، وإخوان البغى من عباد البرلمان، وخنفس السلفية نادر بكار بطبيعة الحال!

لعل الأمر أن يكون له ما بعده، في ميدان التحرير.

وإلى إخواننا الصامدين، أنتم شوكة في حلق الكفر، فاثبتوا ورابطوا، فإن حملوا السلاح، حملتم الأرواح، وإن تحصّنوا بالعدد.

وفي جنة الخلديا أبناءنا الأبرار، الذين باع المنافقون من المشايخ دماءهم، وتغاضوا عن حقوقهم خوفاً ورهباً، أو نفعاً ومصلحة.



# وماذا عن حازم أبو اسماعيل؟ ٥٠-٥٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أهم ما تمخضت عنه أحداث الثورة هو ذلك التميّز والتمحيص الذي مرت به «التيارات الإسلامية» في مواجهة تلك الأحداث. وايا كانت النتيجة، فإن هذا التمحيص كان فيه الخير الكثير، رغم الكمّ الهائل الذي انكشف سِترُه وانفضحَ أمرُه في هذه العملية الثورية « لَا تَحْسَبُوهُ شَرَّا لَّكُم بَلْ هُو خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ الْمُرِئِ مِّنْهُم مَّا اَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ لَا تَحْسَبُوهُ شَرَّا لَّكُم بَلْ هُو خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ الْمُرِئِ مِّنْهُم مَّا اَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ لَا تَحْسَبُوهُ شَرَّا لَّكُم بَلْ هُو خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ الْمُرِئِ مِّنْهُم مَّا اَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ النوراد.

وقد كان ترشيح حازم أبو اسماعيل، ثم خطابه وشخصيته، من تلك الفتن التي ابتليت بها تلك التيارات الإسلامية الساقطة. فالرجل، صادقٌ، مستقيمٌ، واضحٌ، لا يملئ ولا يداهن. يريد الشريعة حاكما، فيصرح بذلك دون مواربة. يريد إسقاط المجلس العسكري، فيقول هذا دون تردد ولا خوف أو ذعر. خطابه هادئ علميّ، ووجهه مريح يبعث الأمل في النفوس.

كان هذا الطبع، وهذا الهدف، سبباً في محبة الناس للرجل وإقبالهم عليه، بكثافة وسرعة لم يرها أحدٌ من قبل، فهي بركة من الله ومحبة منه يلقيها على عبده.

لكن السننَ الإلهية لا تنحنى لأحدٍ كائناً من كان. فقد اتخذ الشيخ حازم وسيلة غير مشروعة للوصول إلى غاية مشروعة، فكانت التيجة أن خسر المعركة، وكان لابد أن يخسرَها. فقواعد اللعبة الديموقراطية ومفاتيحها كلها في يد السلطة الحاكمة، تزويراً وتلفيقاً. هم يضعون القوانين، وهم يشرفون على تنفيذها! فأيّ عاقل يتصوّر ولو للحظة، أنه يمكن الوصول من خلال هذه اللعبة إلا إلى ما أرادوا له أن يصل اليه، الخروج من السباق.

هذه اللعبة الديموقراطية مثلها كمثل حديقة ألعاب مسوّرة، تقطع تذكرة الدخول، ثم تكون بعدها أسير ما فيها من ألعاب منسقة ومرتبة من قبل، حيث يرى الناظر عدة قاطرات

تجرى على قضبانها، يدعوك سائقوها أنْ اركب معنا، وسنصل بك إلى محطة الأمان، فقطار حزب النور وقطار الإخوان وغيرها، وإذا أنت تركب ثم تتحرك بك القاطرة، تسير على طريق مرسوم، وإذا بك تصل إلى نفس المحطة التي حدّدها من أصدر تذكرة الدخول، أقصد ترخيص الحزب أو قائمة الترشيح، أو ما شئت من تذاكر ألعاب الديموقراطية!

ولكن دعنا من هذا، ودعنا من الشيخ حازم، ودعنا من التزوير المفضوح الذي حدث في أمر والدته رحمها الله، فإنه لم يكن له أن يصل إلى حكم البلاد على أي حال. المسألة هي ما الذي كان الشيخ حازم يعرض على الشعب. كان عرضه بسيطاً مباشراً. إستعادة السلطة من غاصبيها من العسكر أولياء الفساد، والعودة بها إلى دين الله، ومراعاة حلاله وحرامه، والتمكين لدينه الحقّ، لا دينه الإخوانيّ ولا دينه السلفيّ الإرجائيّ. هذا هو ما ميّز الشيخ حازم ابو اسماعيل.

وقضية الشيخ حازم، ودعوته وخطته، ليست حكراً عليه، وليست برنامجاً إنتخابياً ينهار بإنسحاب صاحبه. بل هو برنامج إلهيّ ربانيّ، لا برنامج غيره، لمن إدعى الإسلام، وزعم أنه على التوحيد. من هنا فإنّ هذه القضية، ليست قضية مرشح، وليست قضية فردٍ أياً كان، بل هي قضية أمة، وقضية شعبٍ، وقضية عقيدة، وقضية جنة أو نار.

إن الجمع الذي انفض عن الشيخ حازم، لم ينفض عن مرشح رئاسي، بل عن دعوة إلى التوحيد، وإلى الحق، وإلى الكرامة، وإلى الجنة. لا لشخص حازم، بل لقضية حازم. لهذا فإنه إن إتخذ الشيخ حازم طريقاً خاطئاً، وسلك سبيلاً مسدوداً إلى هذا الهدف، فإنّ المسلمين من حوله يجب أن يصحّحوا مساره، وأن يستمروا في القضية التي تدور عليها دنيانا كلها، وهي إسقاط الطاغوت وعبادة الله وحده في أرضنا.

إن كانت رؤية حازم أبو اسماعيل تنحصرُ في إصابة الهدف الأسمى من خلال ترشحه للرئاسة، فقد فشل في هذا فشلاً ذريعاً. وإن كانت قضيته تحقيق هذا الهدف من خلال السنن الإلهية، فإن الباب لا يزال مفتوحاً، للدعوة إلى التمكين، والحشد له والتصميم عليه، سواءً كان حازمُ رمزاً، أم كان قائداً شعبياً، أم لم يكن على الساحة مطلقاً.

ونحن نعرف العوائق والعراقيل والمشكلات التي تواجه الرجل في سبيل إتمام هذه المسيرة إلى الحقّ. فقد يحاكموه بتهمة التحريض على التظاهر والإعتصام، وقد يحاكمونه بتهمة التحريض على التظاهر والإعتصام، وقد يحاكمونه بتهمة التوقيع على أوراق مزورة، وقد يَخرجوا عليه بها يُمكّن لشياطينهم من الصهاينة أن يجدوا له سبيلاً في قانونهم الوضعيّ الكافر. ونحن نعرف أنه سَيُهدد بالإعتقال والحبس، هذا أمرٌ لا شك فيه. لكن الأمر الذي تعرض له حازم، أكبر وأعظم بكثير من هذه التهديدات، ومن تلك التوعّدات، لمن صَدَق الله، وصدق المتنبى

على قدرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائمُ وتأتي على قدر الكرام المكارمُ وتعظُمُ في عينِ العظيمِ العَظائمُ وتعظُمُ في عينِ العظيمِ العَظائمُ

نحن نعرف الضغط الذي يتعرّض له الشيخ من «التيارات الإسلامية»، مشايخ السوء وقادة الخذلان، وهو ضغط أكبر مما يتعرض له من الإعلام الملحد ومن السلطة الغاشمة. هؤلاء المرجفون المداهنون الذين دعموا العسكر، هم العدو الأول والأكبر لتمكين دين الله في الأرض، ولعزل السلطة اللادينية من الحكم، قاتلهم الله أنّى يؤفكون.

لكن، رغم هذا الظلام الحالك الذي تعيشه الحركة الإسلامية السُنية الرَشيدة، والإحباط التام الذي يَسود نفسية دعاتها ورجالاتها، والظروف العصيبة التي باتت تحيط بالدعوة بعد أن تمكن العسكر من تمزيق قوتها وتفتيت عضدها، لكن صدق الله «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مَخْلِفَ وَعْدِةً رُسُلَهُ إِنَّ ٱللهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامِ» ابراهم ١٤٠ فإن نصر الله آتٍ لا ريب فيه.

قد نحتاج إلى قدر أعمق من الإخلاص، قد نحتاج إلى قدر أكبر من الجهد، قد نحتاج إلى قدر أعمل من الثبات والثقة بالله، فإن النصر لا يأتي إلا لمن يستحقه، استحقاقاً كاملاً. لكن الحمد لله أن محصت هذه الفترة الخبيث من الطيب، وميّزت المؤمن من المنافق، وعرّفت سبيل المؤمنين من سبيل المنافقين والمداهنين الكاذبين أعوان الشياطين.

اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا، وقِنا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منّا خاصة، وافتح لنا طريقاً ننصر ك فيه وهيأ لنا من أمرنا فيه رشدا.

#### الإنتخابات الرئاسية . . رؤية شرعية وواقعية ١٠-٥٠-٢٠١٢

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كانت الفتنة الأخيرة التي صدّرها المجلس العسكريّ، للقضاء على المشروع الإسلاميّ بشكلٍ كاملٍ، هي هذه الإنتخابات الرئاسية، التي وضع على رأسها لجنة فاروق سلطان، وما تبع ذلك من عملية تزويرٍ واضحة في أوراق الشيخ حازم أبو اسهاعيل، وإعادة الفلول إلى هذه الحلبة النجسة، عمرو موسى وأحمد شفيق.

ولأننا لا نصدر في آرائنا عن هوى، أو مصلحة متوهمة، أو رأي شخصى، فسنبين هنا حُكم المشاركة في هذه العملية التي يدق بها المجلس العسكريّ آخر مسهار في نعش الحركة الإسلامية في مصر، من وجهة الشرع والواقع.

الأخطر في مواقف العديد من المنتمين إلى الحركة الإسلامية، هو ذلك التوجه الجديد الذي يتغافل عن الرؤية الشرعية في المسألة، لحساب الرؤية العقلية، ولا أقول الواقعية، إذ الواقع الحقيقي واحد، لكن الرؤية العقلية له تختلف بإختلاف الكم المعلوماتي للناظر، وبإختلاف القدرة التحليلية التي تتفاوف فيها العقول كتفاوت الأرزاق.

#### الرؤية الشرعية:

لا يشك أحدٌ من المنتمين إلى دين الإسلام، أن «ومن لم يحكم بها أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، وأنه «فاحكم بينهم بها أراك الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك»، وأنه «إن الحكم إلا لله»، وأنه «ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون»، وعشراتٌ من الأدلة القرآنية ومن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، تضع من التحاكم إلى شرع الله، وطاعته في كل ما أمر، دون إعتراضٍ أو مشاركة، أساساً التوحيد الخالص وركناً له ركين.

وقد بين الكثير من علماء أهل السنة والجماعة حكم من يتلاعب بالأدلة، ويدور حولها، ليسوّغ حكم الطاغوت، ويوالي أعداء الله في ترسيخ بنيان الأحكام الوضعية، وعلى رأسهم، على سبيل المثال لا الحصر، شيخ محدثي العصر أحمد شاكر، وعلامة العصر محمود شاكر في تحقيقها على تفسير الطبريّ، حيث قالا «والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام الله عامة دون استثناء وإيثار أحكام غير حكمه، في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله ....فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سنّ حاكها حكها جعله شريعة ملزمة للقضاء بها ..»، ثم عقبا على من يستمر بالتلاعب في الأدلة ... » رغبة في نصرة السلطان، أو احتيالا على تسويغ الحكم بها أنزل الله وفرض على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الله ورضي بتبديل الجاحد لحكم من أحكام الله، أن يستتاب، فإن أصر وكابر وجحد حكم الله ورضي بتبديل الأحكام، فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين) تفسير الطبري، بتحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر، سورة المائدة على عهده المهري، المعرف المعرف العلمة هذا الدين) تفسير الطبري، بتحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر، سورة المائدة على عهده المهدة داربن الجوزى القاهرة.

لكن نبغت في العقود السالفة نابغة راحوا إلى أبعد ما ذهبت اليه المرجئة التقليديون، ممن يقول أن الإيمان هو التصديق القلبيّ، إذ سوغوا الحكم بغير ما أنزل الله، ورأوه معصية لا كفراً، وتلاعبوا بالأدلة الشرعية كما بيّن الشيخان الجليلان. وبدأت هذه البدعة في جزيرة العرب، عقب حرب الخليج الأولى، من قِبَلَ الفرقة المبتدعة الجامية المدخلية، ثم تبعهم عليها أدعياء السلفية المصرية، الذين نادوا بأن طاعة الحاكم واجبة أيّا كان دينه، وأن الخروج على الحاكم الكافر الذي يشرّع غير ما أنزل الله لا يجوز! فاستحدثوا فتنة سيكتبها عنهم التاريخ، كأسوأ ما يكتب عن أهل البدعة في هذا الدين.

ويلزم مما سبق أنّ كلّ المؤسسات التشريعية التي تعمل في ظل هذا النظام الخارج عن شرعية الله ودينه، هي مؤسسات باطلةٌ لا يحلّ الدخول فيها ولا الإشتراك في أنشطتها التي هي محض كفر، وتبديل لدين الله. ولا يقولن أحدٌ: فها بال قوانين الشرطة وقوانين االعمل وغيرها، إذ نقول أنّ ما بني على باطل فهو باطلٌ. وأصحاب الديموقراطيات الكافرة، التي ترى أن حُكم الشعب للشعب لا لله (وليتهم التزموا بها زعموا!)، يبنون مرجعيتهم على

تلك الفرضية التي تنحى دين الله جانياً، فتأخذ به إن وافق، وتخالفه إن عارض. فأساس الحكم هو الكفر بالشرع، لا الإذعان له، ثم يكون بعدها ما يكون في القوانين الفرعية كالعمل والشرطة ..الخ.

من هنا، فإن إنتخاب النواب أو الرئيس، لمثل هذه المؤسسات، التي على رأسها المؤسسة الرئاسية، حرامٌ شَرعاً لما فيه من إذعانٍ للكفر، دون إكراه ملجئ يبرّر هذا الإذعان.

#### نقض التأويلات الفاسدة:

وقد خرجت مجموعاتٍ من الدعاة، أو المشايخ، أو من شئت ممن ينتمى إلى العمل الإسلاميّ، بعدد من التبريرات العقلية، التي تزعم أنها تحمل تخصيصاً لمناط الكفر في هذه العملية السياسية، أو استثناءً منه، أو تستند إلى أصولٍ زعموا أنها تعتبر في الحكم الشرعيّ الواقع الحاضر.

ولن نتعرض هنا لشُبهات من يرى حلّ هذه العملية إبتداءً، إذ إن على هؤلاء أن يعيدوا النظر في مفهوم التوحيد، وأن يتوسموا فيمن أفتى لهم بجوازها، إذ ليس كل شيخ معمم مجلب بفقيه، وإن طالت لحيته إلى ركبتيه، أو أُطلق عليه مفتى مصر «إن هي إلا أسهاءٌ سمّيتموها». وقد زعم هؤلاء أنّ النصوص التى أوردنا هي في كفر التشريع بغير ما أنزل الله، وليست في كفر المؤسسات التي تقوم على تلك المرجعية الوضعية، ثم تقوم بذلك التشريع! ولسنا بحاجة إلى الردّ على مثل هذا الكلام، لتهافته وعدم صحته عقلاً، قبل أن يكون مرفوض شرعاً.

#### شبهة المصلحة والمفسدة:

زعم البعض أنّ الإشتراك في هذه العَملية هو من باب «دفع أعلى المفسدتين»، فإن دعم ترشيح الإخوان، أو دعم مرشحهم محمد مرسى، أهون من أن يأتى عمرو موسى مثلاً، رئيساً للجمهورية. وفي هذا الكلام من الخطأ ما فيه، شرعاً وواقعاً.

فإننا حين نتحدث عن مبادئ المصلحة المرسلة فإنه يجب أن نراعي أول شرط في شروط إعتبارها كمصلحة وهو أن لا تعارض نصاً. وقد رأينا أنّ هذه المؤسسات كلها تقوم على أساس مرجعيّ ديموقراطيّ وضعيّ كافر، وهو أمر لا يمكن تجاوزه لمن رضي بالله براً وبالإسلام ديناً، والتغافل عنه، والإنتقال إلى المصلحة الملغاة شرعاً، هو ضرب من ضروب نقض عهد الله والتقحّم على جناب التوحيد.

ثم إن إعتبار هذه القاعدة «دفع أعلى المفسدتين» فيه إفتآتٌ على مفهومها، فإنها إنها تنطبق على الحاللات التى لا خيار للمكلف فيها إلا بإحد أمرين، فيختار أقلهما مفسدة، كالضارب فيالصحراء، إن وجد خمراً، فهو بين أمرين لا ثالث لهما، أن يشرب أو لا يشرب، ولا ثالث لهما، فيختار الأقل مفسدة. لكن في حالتنا هذه، من الذي يزعم أنه ليس هناك إلا أحد خيارين، إما عمر موسى أو محمد مرسى؟ هذا سخفٌ من السخف، ومغالطة من المغالطة. فإنه هناك دائما العدول عن الإشتراك كلية، وإتباع نهج رسول الله صل شعبه وسلم في هذه المسألة بالذات في حديث «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، وهو الدليل الأقرب للإتباع في مسألتنا هذه، لا القاعدة المذكورة.

فالقفز إلى ساحة المصالح المرسلة، والتسوّر على النصوص الشرعية، لا نراه من عمل أهل العلم والفضل، ولكن مسألتنا هذه قد وقع في حبائلها الكبار قبل الصغار.

#### نقض المررات العقلية:

وزعم البعض الآخر، ممن لهم سابقة في العلم والفضل، أنّ ذلك الدعم، أو ذلك الإشتراك قد يهي للدعوة هامش حرية، من حيث أنّ الإخوان، سيكون لهم يدٌ في الحكم، هم قد وعدوا بمثل هذا الهامش من الحرية!

#### شبهة هامش الحرية:

ونقول لهؤلاء، إن هذا وهم وتوهم وإيهام. فإنه متى كان للإخوان كلمة محفوظة أو ذمة مرعية؟ الإخوان هم أول من سيطيح بأيّ مجموعة تعرّض مكاسبها البرلمانية المحدودة للخطر، وإن كانوا مجرد العاب خشبية تحركها يد العسكر من أعلى. لن يسمح هؤلاء لداعية أياً كان أن يتعرّض للعسكر أو لنظام الحكم الوضعي الذي موّهوا على الشعب به من خلال حديث عن مادة ثانية، تفرض العمل بالحق والعدل والحرية والمساواة، كمبادئ، لا كأحكام، وهي ما تشترك فيه مع البوذية والسيخية والهندوسية الصليبية واليهودية والديموقراطية، وما شئت من أديانٍ سار بها أناس على وجه الأرض دوماً. فإنه ليس هناك من دعوى، دينية أو فلسفية، إلا وجعلت هذه المبادئ شعارها. وما يفترق الإسلام فيه هو أنه جاء بتفصيلاتها التي زعم محمد مرسى، على الهواء، أن الإخوان يفترق الإسلام فيه هو أنه جاء بتفصيلاتها التي زعم محمد مرسى، على الهواء، أن الإخوان يفترق الإسلام فيه هو أنه جاء بتفصيلاتها التي زعم محمد مرسى، على الهواء، أن الإخوان يفترق الإسلام فيه هو أنه جاء بتفصيلاتها التي وعمه اليد الواحدة!

ثم نقول لهؤلاء، إن هامش الحرية التي تمتعنا به إلى حين في مصر، لم يكن بفضل الإخوان، ولا بتوجيه من محمد بديع، بل هو من النتائج المحدودة للثورة المصرية، بل نزعم أنّ الإخوان، بموقفهم الداعم للعَسكر خلال الخمسة عشر شهراً، حتى شعروا «بالمقلب»، هم من حَاربوا هذا الهامش، حين هيأوا للعسكر فرص التحكم وفرض السيطرة، والذي أدى إلى هذه الإنتكاسة المردية المحبطة، وإلى العودة إلى البطش والتهديد بالإعتقال والسجن، حتى للشخصيات العامة. فأيّ هامش حُرية نرجوها من الإخوان؟ إن محمد بديع، إن صحّ أنه تلفظ بمثل هذه الكلمات لإخوة من رفاق الدرب القديم، إنها يهارس سياسة يخدم بها جماعته ومصلحتها، لا التقرب من الإخوة. ولا نحسب إلا أن هؤلاء يعيشون في الستينيات لا يزالوا، ويعتقدون أن محمد بديع اليوم هو من عايشوا في الحبس في الثمانينيات!

#### شبهة أثر الإشتراك في العملية السياسية:

ثم، ما هو حجم هؤلاء الذين يريدون التودّد للإخوان، بأي حجة كانت، في نتائج الإنتخابات؟ ما هو حجم الحركة الإسلامية برمتها بالنسبة لما يمكن أن يفعل العسكر؟ إنّ القرار الذي يوشك أن يصدر عن لجنة التزوير الرئاسية بالساح لجنود الداخلية والجيش بالإنتخاب سيدخل أكثر من مليونيّ منتخب لصالح مُرشحهم أيّاً كان، بينها أتباع الحركات الإسلامية مجتمعة لا تزيد عن هذا الرقم (٨٠٠ ألف الإخوان + ٠٠٠ ألف الحركات الإسلامية مجتمعة لا تزيد عن هذا الرقم (١٠٠ ألف الإخوان + ١٠٠ ألف العملية، أتباع أبو اسماعيل + ١٠٠ ألف حزب النور). فيا الداعي للولوج في أوحال هذه العملية، علماً بأن تأثير هذا الإشتراك يَقرُبُ من الصّفر؟ هذا إن تغاضينا عن البُعد الشّرعيّ بالكلية. لا يزال هذا البُعد يُشوّش على توجّه العَديد من الإخوة، ويدفعهم إلى توهماتٍ لا أصل لها شرعاً ولا عقلاً.

### الحقيقة على أرض الواقع:

العجب كلّ العجب أن يتحدث الإسلاميون اليوم عن العملية السياسية، التي يقودها العَسكر، بلجان العسكر، وقوانين العسكر، وسلطة العسكر، وبطش العسكر! ألم ير من رزقه الله عقلاً ما حدث مع الشيخ حازم أبو اسهاعيل؟ أكانت هناك شعبية أكبر من شعبيته، تتحدى العسكر وبطشهم وسطوتهم؟ لكن دبّروا المكائد، وصنّعوا المستندات، وحرّضوا المرتشين من القضاة، وأعانتهم على ذلك قوانينهم ولجانهم، فأزاحوه، بل اتهموه وأنذروه بالسجن والغرامة! فهل يمكن لذي عقل أن يدّعى أنّ أي مرشح في المهزلة الإنتخابية سيكون له حظ الفوز إن لم يركع للعسكر، ويلبّى طلباتهم، ويخضعُ لتوجيهاتهم، لا فرق في ذلك بين عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسى، كلهم يجب أن يكون مطية للعسكر إن أراد أن يجلس على كرسي الرئاسة. بل إن الإخوان هم أبطال الصفقات، كانوا و لا يزالوا، لا يأمن أحد أي صفقة يمكن أن يعقدوها معهم في اللحظة الأخيرة. فها لنا، نحن المسلمين، نتورط في هذه الأورار؟

الواقع الحادث يقضى بأنّ السلطة ستعود لفسادها القديم، سواء التحت وتَسمّتْ بأبي الفتوح أو محمد مرسى، أو تعلمَنت وتَسمّتْ أحمد شفيق أو عمرو موسى. هذا أمر لن يوقفه إنتخاب أي من هؤلاء العملاء الأربعة. وإن أراد أحدهم بطولة أو كرامة، فسينزاح من العملية بغاية من السهولة واليسر.

الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة، لن يكون بمرشح سياسيّ، بل بحركة شعبية عارمة، كما حدثت في ٢٥ يناير. حركة تنتمى إلى الشعب، لا إلى فريق منه اياً كان. حركة تريد القضاء على النظام بكامله، لا على رأسه ثم الإبقاء على جسده. ولمثل هذا فليعمل العاملون.

#### الخلاصة:

الإشتراك في هذه العملية السياسية، سواءً بالترشح، أو الإنتخاب، أو الدعم، أو إقامة الأحزاب، محُرّم شرعاً، وباطل لا يحلّ. ذلك من المنطلق الشرعيّ المبنيّ على الأدلة الشرعية المعتبرة، أو من المنطلق الواقعيّ، المبنيّ على النظرة الواقية الصحيحة، لا الواهمة أو المغرضة أو المخدرة أو الناقصة. والواجب على أبناء الحركة الإسلامية الصحيحة التوجّه أن يتجنبوا هذا الوحل النجس، مها كانت مكانة من دعا اليه، أو أشار به، أو عاوَن عليه، مشايخاً أو دعاة، فرادى أو جماعات.

وليكن شعارنا

«جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ» ص١١



# في حالة تأكيد استبعاده: العيسوى: اعتذريا أبو إسماعيل!! ٢٠١٢-٠٠٠

الوفد - العيسوي: اعتذريا أبو إسهاعيل

إكمالاً لمسلسل خيانة الشريعة، وموالاة الكفار، والعمالة المفضوحة

هذا مذيع القناة «الرخمة»، لصاحبها لواء أمن دولة محمد حسان، يطالب حازم أبو اسماعيل بتقديم مستندات، أو الإعتذار للمزورين على خطيئته!!

لا والله لا أملك هذه المرة أن أمسك عن وصف هؤلاء بما يستحقون

هؤلاء عملاء للنظام، كانوا وسيظلوا، عبيداً للحاكم، وعبيداً لأموالهم، أخزاهم الله أني يؤفكون.

الأمر ليس أمر أبو اسماعيل، لا والله، لكنه أمر الإستهتار بالمسلمين وبعقولهم وبفطنتهم

البينة على من إدعى يا حثالة البشر. المستندات تُطلب ممن إدعى غير الأصل، لا من المُدّعى عليه. والمُدّعى عليه أثبت أمام أعينكم العمياء بالصورة أن المستند ليس مستنداً لكنه ورقة مزورة تزويراً معيباً، لا تزويراً محترفاً! لكن قلوبكم غلفٌ وبصائركم طُمسٌ

لاذا تطالب بمستندات من المُدّعى عليه، يا أفاق الأمة وأبا جهلها؟ أهذا مبلغ علمكم عن قواعد الشريعة وأصول القوانين؟ لا غرو أنكم تتلاعبون بعقول الناس، وينهب اللواء أموالهم بالباطل.

وأنا هنا أقول أنك من أصل يهوديّ، حيث أتى أباك من إسرائيل مهاجراً منذ عدة عقود. وعندى ورقة مطموسة المعالم تثبت هذا القول، في حوزيّ. فأريد منك إثباتا أنّ والدك لم يهاجر من إسرائيل، ولا يعتنق اليهودية! فإن لم تثبت هذا، وتخرج مستنداً من إسرائيل بأنه لم يهاجر والدك، ولم يكن يهودياً، فكيف تتحدث في الإسلام، وأنت سليل اليهود؟

أهذا هو المنطق الذي تستعمله يا صنيعة أمن الدولة وربيب المجلس العسكري ؟ إنك، وسيدك اللواء، لستم إلا أصابع نجسة يستخدمها العَسكري ليشير بأصابع الإتهام إلى من يريد تلويثه

فقد فضحكم الله، ونحن على ثغر للرد على أمثالكم أينها ووقتها تخرجون هذا القيئ البشرى على الناس.



# فهرس الكتاب

### الثورة بين الإنتفاضة والخمود في ستة أشهر

٥٣١	المقدمة
٥٣٣	بين فتنة الصمت، وفطنة الجهر ٢٩-١١-٢٠١
	من لنا إذنإذا سَقطت الرموز؟ ٢٩-١١-٢٠١
	نظرة في أطروحات العَمَل السياسي الإسلامي في الحاضر المصريّ ٤-
	من لنا إذنإذا سَقطت الرموز؟ ٢٩-١١-٢٠١
٥٥٦	ماذا يتوقع المسلمون من حُكم الإسلاميين؟ ٤-١١-٢٠١
	دعم الإخوان بين الضرورة العملية والمصلحة الدعوية ٥-١٧-١
٠,٢٢٥	المُشهد المَفروض والمبدأ المَرفوض ٦-١٢-٢٠١١
	عونُ المَعبودِ في الرَدِّ على الشيخ محمد عبد المقصود ٧-١٢-٢٠١.
	ألم تَتضِح الصورة بعد يا أرباب البرلمان؟ ٧-١٢-٢٠١١
	الحُكم الإسلاميّ بين التَمهيد والتمكين ٨-١٢-٢٠١
	الإسلام المُؤجل لحين إشعارٍ أخر! ٩-١٢-٢٠١
٥٩٣	خالد صلاح ودور العقل في الشريعة ١٠-١١-٢٠١
o 9V	الهوة العميقة التي تفصِلنا عن الإخوان ١١-١٢-١١
	الهوة التي تفصلنا عن السلفيين ١٤-١٢-٢٠١١
٦٠٦	عُرس الديموقراطية ومَأتم الحرية! ١٤-١٢-٢٠١١
٦•٩	«أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الشورة ١٣ ١٥ ١٢ –٢٠١١
717	«لِيَحْمِلُوٓا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيلَمَةِ» النحل ٢٥
	بين عِبادة الشّيوخ والتَنطّع في الحِوار ١٦-١٢-٢٠١١
	«كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» الشورى١٣ ١٨ ١٢-٢٠١١.
	مع من يدور الصِّراع في مصر؟ ٢٣ديسمبر ٢٠١١

كامب سليمان بين العسكري والإخوان الخميس ٢٢ ديسمبر ٢٠١١٢٤.
يا شباب الإسلامالمُعركة الفَاصلة قادمة! ٢٤-١١-٢٠
برلمان الضِرار وإخوان العسكر ٢٥ ديسمبر٢٠١
بين عِبادة الشّيوخ والتّنطّع في الحِوار ٢٦-١١-٢٠١
يا شباب الإسلام أقيموا دولة «لا إله إلا الله» ٢٨-١١-٢٠١
لماذا الإنتفاضة قبل البرلمان؟ ٣٠-١٢-٢٠١١.
التدليس الإخوانيّ ومنهجية التخاذل ٣١–١٢–٢٠١١
محمد عمارة وحملة دعم القبطية على المسلمين الأغلبية ٣١-١٢-٢٠١١
حين يصبح شرُ البلية هو حُكم الأغلبية! ٢٠-١١-٢٠١٢
إسقاط الدولةأوهام يصنعها الإعلام ٥٠-١٠-٢٠١٢٥٧
الممكن والمحتمل في ٢٥ يناير القادم ٢٠-١١-٢٠١٢
فرصتكم وفرصة مصر فلا تُضيّعوها ٢٠-١١-٢٠١٢
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١٢- ٢٠١٢ «يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ءَامِنُوا»٦٦.
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١ - ٢٠١٢ «يَأْثُيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ءَامِنُوا»٦٦.
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١ - ٢٠١٢ «يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠-١١ - ٢٠١٢
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١٢- ٢٠١٢ (يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠- ١٠- ٢٠١٢
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١- ٢٠١٢ «يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦ . الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠١١- ٢٠١٢ يا مصر هؤلاء هُم رجالُاتِ العَهد الجديد! ٢١١- ٢٠١٢٧٧ رجال إسلام أم رجال استسلام؟ ٢١- ٢٠١٢٧٧
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١- ٢٠١٢ (يَّنَا يُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا) ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠١١- ٢٠١٦. يا مصر هؤلاء هُم رجالُاتِ العَهد الجديد! ٢١-١١- ٢٠١٢. رجال إسلام أم رجال استسلام؟ ٢١-١١- ٢٠١٢
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١- ٢٠١٢ (يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠- ٢٠١٦
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١- ٢٠١٢ (يَّأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦ الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠١١- ٢٠١٠
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١- ٢٠١٢ (يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠- ٢٠١٦
همسة في آذان شباب السلفيين والإخوان ٢٠١١-١٠-٢ (يَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا ءَامِنُوا» ٦٦. الشرع أوالشيخ اختاروا يا شباب الأمة! ٢٠١١-١٠-٢٠١

يد الشاذليّ! ٢٠١٥-٠١-٠١	خطابٌ مفتوحٌ إلى الشيخ الحبيب عبد المج
V • 7	
V11	
٧١٥٢٠١٢-٠١-٣٠	
٧١٨٢٠١٢-	
VY1	
٧٢٤	
VYV	
نة الإسلام ٢٠١٦-٢٠١٢	
٧٣٢٢٠١٢	
V٣0	البرلمان والبرلمانية المتخاذلة ٢٠-٢٠-٢١٠
VWA	هذا قلمي على ما فيه من عوج وأمت! ٨٠
يد الشاذلي ٢٠١١–٢٠١٢	
V & V	
٧٥٤٢٠	
V • V • V • V • -	" تخوين الإخوان حَقيقة أم إفتراء؟ ١٥-٢٠
V71	
7-771.	
انية العَسكرية ٢١-٢٠-٢٠١٢٧٧٢	
٧٧٥٢٠١٢٢	
VV9	
٧٨١	Ţ,
٧٨٤٢٠١٢-٠	À

٧٨٨	الرئيس القادم بين الشّعب والعَسكريّ ٢٦-٢٠-٢٠١٢
	أين حقائق مَذبحة بورسعيد يا إخوان؟ ٢٧-٢٠-٢٠
	مُشكلة الولاء عند شباب الجماعات الإسلامية ٢٠١٢-٢٠١٢
	محمود سلطان والمِصريّون! ٢٨-٢٠-٢٠١٢
	د. جَمَال حشمت والرّاية البيضاء! ١ ٠ - ٣٠ - ٢٠١٢
	لهذا سأطالب بحلّ جمَاعة الإخوان! ٢٠١٢-٣٠-٢٠
	مطبخُ الرئاسة والوَجبة التوافقية! ٢٠-٣٠-٢٠١٢
	الشيخ محمد عبد المقصود داء الكبر والحسد مرة أخرى ٠٦-
	المُغرّدون خَارج السّربوداخله! ٢٠-٣٠-٢٠١٢
	البَيعة لأبي إسماعيل بين الشّرعية والديموقراطية ١٠-٠٣-١٢
۸۲۹	ظَاهرُها النعمة وباطنُها العَذاب! ١٠-٣٠-٢٠١٢
<b>*</b>	لحساب من بيعت الفضية والمحمدت الثوره! ١٠-١١-١١.
	لحساب من بيعَت القضية وأُخِدت الثورة؟ ١٠-٣٠-٢٠١٢. لماذا يُحاربونَه؟! ١٥-٣٠-٢٠١٢
۸٣٢	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥-٣٠-٢٠١٢
ΛΨΥ Λε•	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥ -٣٠-٢٠١٢ «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا» ١٨ -٣٠-٢٠١٢
ΛΨΥ Λε•	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥-٣٠-٢٠١٢
ΛΨΥ	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٣٠ - ٢٠١٢
ΛΨΥ	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٢٠ - ٢٠١٢
ΛΨΥ	لماذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٣٠ - ٢٠١٢
ΛΨΥ	لاذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٢٠ - ٢٠١٢
ΛΨΥ	لاذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٣٠ - ٢٠١٢
ΛΨΥ	لاذا يُحاربونَه؟! ١٥ - ٢٠ - ٢٠١٢

۸٧٥	<b>جماعة الم</b> سلمين - بين حازم <b>الأمة</b> وشاطرها! ٢٠١٢-٢٠١٢
	إخوان الشياطين وتبرير الخيانة ٢٠١٢-١٢٠
ΛΛξ	التيار السنيّ ونهضة مصر المسلمة ٥٠-٤٠-٢٠١٢
۸۸۷	أيها المُسلمون الفظوا خَيرت الشّاطر! ٢٠-٢٠-٢٠١٢
۸٩٠	أ <b>زمة أبو</b> اسماعيل وثورة الإسلام ٧٠-٤٠-٢٠١٢
۸۹۲	أصل الخلاف بين الإسلام وجماعة الإخوان ٠٨-٤٠-٢٠١٢
۸۹٥	لهذا أهاجم هؤلاء الأدعياء! ٨٠-٤٠-٢٠١٢
۸۹۸	عمر سليهان؟ أين أنتم يا شباب الأمة؟ ٨٠-٤٠-٢٠١٢
۹٠۲	حقيقة الخلاف بين العَسكر وجماعة الإخوان البرلمانيين ٩٠-٤٠-٢٠١٢
۹ ۰ ٥	أيها المسلمونالمعركة الأوْلى «معركة الدستور» ١١-٤٠-٢٠١٢
91	توضيحٌ لازمٌ إلى مناصري الشيخ حازم أبو اسهاعيل ١٢-٤٠-٢٠١٢
910	حتى أنت يا شيخ سَعيد عبد العظيم؟ ١٣-٤٠-٢٠
	«العليا للرئاسة» تقرر تأجيل الفصل في المستبعدين من الترشح لأجل
	غير مسمى ١٤ – ٢٠ ١٠ - ٢٠
	ماذا أقول بعد و <b>قد قلنا ما يُحرّك جب</b> الاً صُماً! ١٤-٤٠-٢٠١٢
	روح الثورات بين البعث والإغتيال ١٦-٤٠-٢٠١٢
	حزب الأمة المصرية ما الجديد؟ ١٦-٤٠-٢٠١٢
۹۲۸	نداءٌ إلى أتباع المشايخ وتابعي الجاعات ١٧ - ٤٠ ١٠ - ٢٠ ١٠
۹۳۱	إيضاحٌ واجبٌ في منهج الثورة والدعوة! ١٨ – ٤٠ - ٢٠ ١٢ - ٢
970	يا أبناء أمتى ١٩ - ٤٠ - ٢٠١٢
۹۳۷	بين الرّاية الإسلامية والرّا <b>ية العُمّيّة ٢١-٤٠-٢٠</b>
	من أرض الكنانة ٢٤-٤٠-٢٠١٢
٩٤٢	«وَإِنِ ٱسْتَنَصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ» ٢٨-٤٠٠٢-٢٠١٢

۹ ٤٣	أحداث وزارة الدفاع وإجرام العسكر ٢٠١٥-٥١ ٢٠
	النداء الأخير لجمعة الزحف والتطهير ٢٠١٥-٢٠١٢
	إلى متى يا مصر ١٠٠٠-٢٠١٢
	من قلب المعركة في مواجهة الطاغوت ٢٠١٥-٠١٢
	وماذا عن حازم أبو اسماعيل؟ ٧٠-٥٠٠ ٢٠١٢
	الإنتخابات الرئاسية رؤية شرعية وواقعية ٨٠-٥٠-٢٠١٢
	في حالة تأكيد استبعاده: العيسوى: اعتذريا أبو إسهاعيل!! ٩٠-٥٠-

# قائمة الأعمال الكاملة في العلوم الشرعية

د طارق عبد الحليم

في الفترة من

٨٧٩١ - ١٩٠٨م (١٣٩٧ - ١٤٣٩ هـ)

### تشمل ٥٦ كتاباً وبحثاً

- \*\* http://:tariqlibrary.net76.net/bookk.php & https://:t.me/DTHaleemBooks
  - ١. فتوى شيخ الإسلام في حكم من بدل شرائع الإسلام ١٩٧٨ تحقيق
    - ٢. الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد ١٩٧٨ كتاب
      - ٣. فتح المنان في بيان حقيقة الإيمان ١٩٧٩ كتاب
  - ٤. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ١٩٨٤ (مع د محمد العبدة) كتاب
    - ٥. المعتزلة: بين القديم والحديث ١٩٨٥ (مع دمحمدالعبدة) كتاب
      - ٦. الصوفية: نشأتها وتطورها ١٩٨٦ (مع د محمد العبدة) كتاب
        - ٧. مسوّدة في التاريخ الإسلامي ٢٠٠٠ كتاب
        - ٨. مجموعة أبحاث في التوحيد ٢٠٠٠ بحث
    - ٩. فتنة أدعياء السلفية وانحرافاتهم ٢٠٠٤ (نسخة عربية وانجليزية) كتاب
      - ١٠. مفتاح الدخول إلى علم الأصول ٢٠٠٧ كتاب
        - ١١. المصلحة في الشريعة الإسلامية ٢٠١٢ كتاب

- ١٢. من الثورة إلى الانتفاضة في تسعة أشهر ٢٠١١ كتاب من مجموعة مقالات
  - ١٣. الثورة بين الانتفاضة والخمود ٢٠١٢ كتاب من مجموعة مقالات
    - ١٤. دفاع عن الشريعة ٢٠١٢ كتاب من مجموعة أبحاث
- ١٥. مقالات في السياسة والشريعة والحياة ٢٠١٢ كتاب من مجموعة مقالات
  - ١٦. عام من السقوط. . مع الإخوان ٢٠١٣ كتاب من مجموعة مقالات
  - ١٧. وأطل الكفرير أسه . . بعد الانقلاب ٢٠١٣ كتاب من مجموعة مقالات
    - ١٨. بعد أن انقشع الغيار ٢٠١٤ بحث
    - ١٩. تطور أصول الفقه بين الشافعيّ والشاطبيّ ٢٠١٥ بحث
      - ٠٠. مقاصد الشريعة بين المقاصد والوسائل ٢٠١٥
    - ٢١. الاستثناءات من القواعد الكلية في الشريعة الإسلامية ٢٠١٥ بحث
      - ۲۲. التقريب في فهم الموافقات (شرح المقدمات) ۲۰۱۵ كتاب
      - ٢٣. بحث «أحداث أوروبا .. أسبابها ونتائجها» بالعربية والانجليزية
        - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-72959 \*\*
          - ٢٤. بحث «أردوغان .. بين العلمانية والإسلام»
        - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73053 \*\*
          - ٢٥. بحث «الضرروة والإكراه في الشريعة الإسلامية»
            - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73047 \*\*
              - ٢٦. بحث «حتى تتطهر الديمو قراطية»
            - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73069 \*\*

```
۲۷. مقال «النقد والنقض والجرح والتعديل»
```

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73066 \*\*

http://tarig-abdelhaleem.net/new/Artical-30740 \*\*

۲۹. بحث «القول في تكفير العوادية»

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73040 \*\*

· ٣. بحث «العموم في الشريعة الإسلامية»

http://tarig-abdelhaleem.net/new/Artical-73063 \*\*

٣١. بحث : المنطوق والمفهوم في الشريعة واللسان العربي»

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73137 \*\*

٣٢. بحث: دراسة مقارنة في الشعر العربي .. القوس العذراء مثالاً

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73174 \*\*

۳۳. كتاب «أحداث الشام .. كما عايشتها « مجلد ۱ – حتى نهاية ٢٠١٥

\* رابط http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-72939

\* رابط الفهرس http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-72937

٣٤. كتاب «أحداث الشام .. كما عايشتها « مجلد ٢ - حتى نهاية ٢٠١٦

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73065 \*\*

۳۵. كتاب «أحداث الشام .. كما عايشتها « مجلد ٣ - حتى نهاية ٢٠١٧

http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73169

- ٣٦. كتاب «أحداث الشام . . كما عايشتها « مجلد ٤ حتى أكتوبر ٢٠١٩
  - ٣٧. فوائد تويترية كاملة في الفترة بين ابريل ٢٠١٤ أبريل ٢٠١٦
    - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-72960 \* , ابط
    - ٣٨. بحث: الحلول المطروحة في الساحة الشامية .. في ضوء الواقع
      - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73178 \*\*
        - ٣٩. بحث: الأنوار البهية في معالم الدعوة النجدية
      - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73188
- ٠٤. بحث: ردّ اعتراضات الأستاذ حسان بن حسين على د طارق عبد الحليم
  - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73197 \*\*
    - ٤١. بحث: سيد قطب .. وفرية سبّ الصحابة
  - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73201 \*\*
    - ٤٢. بحث «سد الذرائع في الشريعة الإسلامية
  - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73227 \*
    - ٤٣. بحث «خطوات منهجية في ظل الحقيقة العارية»
  - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73226 \*\*
    - ٤٤. بحث «الأزمة الإدلبية وتوابعها»
  - http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73157 \*\*
    - ٥ ٤ . سلسلة الأخلاق في القرآن الكريم
  - \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/futoohAllah

- ٤٦. الرد على الددو الشنقيطي كسر أصنام العلم المُتَبَعة
- \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/futoohAllah
  - ٤٧ . الرد على من ادعى رؤية الله في المنام
- \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/futoohAllah
  - ٤٨. شريط الذكريات
- \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/Dr\_THaleemLib
  - ٤٩. بحث الخلاف: معناه وأسبابه ونتائجه
- \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/Dr\_THaleemLib
  - ٥. بحث خطوات منهجية في سبيل تكوين جيل التمكين
- \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/Dr\_THaleemLib
  - ٥١. بحث «قيام الدولة بين الوهم والحقيقة
  - \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
    - ٥٢. نظرات في التمكين في واقعنا المعاصر
  - \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
    - ٥٣ . الخلاف أسبابه و آثاره
  - \* قناة د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
    - ٥٤. الخلاف أسبابه وآثاره
    - \* د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
      - ٥٥. ضو ابط في السياسة الشرعية

- \* د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
  - ٥٦. منهج أهل السنة في النظر والاستدلال
- \* د طارق عبد الحليم http://tariq-abdelhaleem.net/ar/ & https://t.me/fotoohbarry \*
  - ٥٧. سلسلة نحن .. وأخطاؤنا
  - \* د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
    - ٥٨. اللسان العربي والمنهج العلمي
  - \* د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry
    - ۹ ه . حول «أباطيل وأسهار»
  - \* د طارق عبد الحليم https://t.me/fotoohbarry

#### صو تيات

- ١. شرح أركان الإيهان
- \* رابط http://tariq-abdelhaleem.net/new/DownloadList-108
  - ٢. دورة الإيمان (٢١ درسا)
  - https://www.youtube.com/watch?v=-yZLL8dVM c \*
    - ٣. دورة التوحيد (٣٤ درسا)
- https://www.youtube.com/playlist?list=PLelZLsnHh4uJ3Mroi-3eqp5Y\_aLUolbXM \*\*
  - ٤. دورة أصول الفقه (حتى: الدرس الثالث عاشر الأحكام الوضعية)
- https://www.youtube.com/playlist?list=PLelZLsnHh4uIsLmhrmiH-Y-- EsBwTYbY \*\*

- ٥. شرح كتاب الموافقات حتى المحاضرة ٢٢٠ (المجلد الرابع الإجتهاد)
- https://www.youtube.com/playlist?list=PLelZLsnHh4uLrrg26tevW6H8R2lYeKJdl \*
  - ٦. شرح كتاب حقيقة الإيمان
- https://www.youtube.com/playlist?list=PLelZLsnHh4uLTDcqmKnTwqGaRvHZZpcXy \*\*
  - ٧. خلاف مئات المقالات والتسجيلات الموجودة على الموقع
    - http://tariq-abdelhaleem.net/new/LiveList.html المطالحة المالحة المال



## كتب ومقالات بالإنجليزية

- 1. Book of "Terminology of Hadith and Methodology of Muhadetheen" مصطلح الحديث ومناهج المحدثين
  - a. http://:tariqlibrary.net76.net/bookk.php & https://:t.me/DTHaleemBooks
- 2. Book of "The Counterfeit Salafies", 2004
  - a. http://tariglibrary.net76.net/bookk.php & https://t.me/DTHaleemBooks
- 3. The Attacks In Europe: Causes and Consequences Complete document
  - a. http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-72969
- 4. Will Science know the Truth?
  - a. http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73076
- 5. The Fall of Democracy in the United States of America
  - a. http://:tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73072
- 6. The world leaders: Obama-Harper, Axes of Evil, Hearts of Stone! Against Aggression!
- 7. Stephen Harper –Associate of the Assassin
- 8. My wars are over!
- 9. Between Al-Hijab and Al-Niqab
- 10. "Shock and Awe" for the Western Policy in the Middle East
- 11. Pentagon Places Its Bet On a General in Egypt (May Allah protect Us)
- 12. Injustice in Canada, total of 38 Articles) Injustice in Canada The Toronto 18 "Terror" case Six years ago my son; Shareef has been arrested for participating in an alleged terrorist attack which was completely

- 13. Ahlul Sunnah's Understanding of al-Qada'a wal Qadar (total of 4 artles)
- 14. Revival of Sunnah: Islamic Guide to Attending Ahlul Bida'a Gatherings
- 15. Yes to Unity ... No to Bida'a
- 16. Bida'a, Can It Be Good?
- 17. Bida'a of Irja'a and Murji'ah
- 18. Bid'aa In Islam, Misconceptions and Explanations
- 19. The anniversary of the "Revival of Innovation Spirit"
- 20. Tareq Suwaidan and Women Khalifas!!
- 21. "Horses for Courses", published in the International Journal of Project Management, UK, 1988.
- 22. 'Effective Leadership in Construction Industry", published in English and Arabic (بالعربية والانجليزية) 1995, 1415H, university of King saud, Eng. Science, p163-172, Mecca, SA
- 23. Will science know The Truth? "Islam and The Quantum Theory"
- 24. Women rights in Islam
- 25. Women between Two Cultures.

Link - http://www.tariqabdelhaleem.net/new/ArticalList-111 http://justpaste.it/ghf4

الاتصال قناة تليجرام

fotoohbarry/me.t//:https

صفحة تويتر

@DMTAH

صفحة فيس بوك

https://www.facebook.com/tabdelhaleem

الموقع على النت

/ar/net.abdelhaleem-tariq//:http